

❦ الجزء الثالث ❦



A stylized, abstract black and white illustration of a face. The face is composed of thick, bold black lines. The eyes are large, almond-shaped, and looking upwards and to the right. The mouth is wide open in a smile, showing a row of small, sharp teeth. The overall style is reminiscent of calligraphy or graffiti, with fluid, sweeping lines and a high-contrast black and white palette. The face appears to be part of a larger, more complex design, with some lines extending outwards.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(الإمام العلامة الفقيه الحافظ أبو. ذكرى يحيى الدين بن شرف النووي التوفيق سنة ٦٧٦)

ويليه

A decorative flourish or calligraphic element, possibly a signature or a stylized letter, located at the bottom of the page. It features bold, black, stylized lines and dots, resembling a calligraphic flourish or a stylized letter.

شرح الوعيز

(وهو الشرح الكبير للامام الجليل أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي المتوفى سنة ٦٢٣)

ويليه

الملك

في تخریج امارت الرافضی الکبیر

(للامام الحافظ الحجة أبي الفضل احمد بن علي بن حجر المصلائي المتوفي سنة ٨٥٢)

— طبع هذه المجموعة على نفقة شركة من كبار علماء الأزهر —

٥٠- وبشرت نصيحها لجنة من العلماء بمشاركتهم

حقوق الطبع محفوظة إدارة الطباعة المنيرة لشركة العلماء

صاحبها و مدیرها محسنیدر عبده ابا الدمشقی

﴿ تَنْبِيْه ﴾ (جعلنا المجموع في أعلى الصحيفة و يليه فتح العزيز و يليه التلخيص مفصلاً بينهما بجدول)
مطبعة البضا من الأثري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال المصنف رحمه الله *

كتاب الصلاة

«الصلاة المكتوبة خمس لما روى طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه قال «جاء الي رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من أهل نجد نثر الرأس نسع دوى صوته ولا نفقه ما يقول حتي دنا فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة قال هل علي غيرهن قال لا الا ان تطوع» *

«الشرح» الصلاة في اللغة الدعاء وسميت الصلاة الشرعية صلاة لاشتمالها عليه هذا هو الصحيح وبه قال الجمهور من أهل اللغة وغيرهم من أهل التحقيق وقيل في اشتقاقها ومعناه أقوال كثيرة اكثرها فاسدة لاسيما قول من قال هي مشتقة من صليت العود علي النار اذا قومته والصلاة تقيم العبد علي الطاعة وبطلان هذا الخطأ أظهر من أن نذكره لان لام الكلمة في الصلاة واو وفي صليت ياء فكيف يضح الاشتقاق مع اختلاف الحروف الاصلية وأما حديث طلحة فرواه البخاري ومسلم وهو بعض حديث طويل مشهور وقوله نثر أي متفش شعره وهو برفع الراء وقوله نسع ولا نفقه هو بالنون المفتوحة فيها وروى بالياء المثناة من تحت مضمومة وكلاهما صحيح لكن التون أصح وأشهر وقوله دوى هو بفتح الدال المهملة هذا هو المسهور وحكى صاحب المطالع ضمها وهو شاذ ضعيف ومعناه بعده في الهواء وعلوه وقوله صلى الله عليه وسلم «الا ان تطوع» هو بتشديد الطاء والواو علي ادغام احدي التاءين في الطاء ويجوز تخفيف الطاء علي الحذف وأما

قال كتاب الصلاة

وفي سبعة ابواب الباب الاول في المواقيت وفيه ثلاثة فصول

(الاول) في وقت الرفاهية: أما الظهر فيدخل وقته بالزوال وهو عبارة عن ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق ويتأدى وقت الاختيار إلى أن يصير ظل الشخص (مزح) مثله من موضع الزيادة

كتاب الصلاة

باب أوقات الصلاة

طلحة الراوى فهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة رضى الله عنهم وهو أبو محمد طلحة بن عبيد الله ابن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد ابن تيم بن مرة بن كعب بن لؤى القرشى التيمى يلتقى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرة بن كعب ومنافيه كثيرة مشهورة سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم طلحة الخير وطلحة الجود قتل يوم الجمل لعشر خلون من جمادى الاولى سنة ست وثلاثين ودفن بالبصرة وحديثه هذا مشتمل على فوائد كثيرة جمعتها واضحة في أول شرح صحيح البخارى ومختصرها ان فيه بطولة وجوب الصلوات الخمس كل يوم وليلة ووجوب الصيام ووجوب الزكاة وانه لا يجب من الصلوات الا الخمس ولا من الصيام غير رمضان وان من حافظ على الواجبات ولم يفعل شيئاً من النوافل دخل الجنة وان الايمان والاسلام يطلق على الصلاة والصيام وغيرهما من الطاعات وفيه انه ليس فى المال حق متاصل غير الزكاة وفيه جواز قول رمضان من غير ذكر الشهر وجواز الحلف بالله تعالى من غير استحلاف وتقرير هذه الفوائد وما يتعلق بها موضع هناك : أما حكم المسألة فاجمعت الامة على ان الصلوات الخمس فرض عين واجمعوا انه لا فرض عين سواهن واختلفوا فى العيد هل هو فرض كفاية أم سنة وفى الوتر هل هو سنة أم واجب مع اجماعهم انه ليس بفرض وأما صلاة الخنائة ففرض كفاية وأما ركعتا الطواف فالاصح انها سنة ومن قال بوجوبها فانا وجبتا عنده لعارض وهو الطواف لا بالاصالة فأشبهت المندورة وقد كان قيام الليل واجباً فى أول الاسلام ثم نسخ فى حق الامة وهل نسخ فى حق النبي صلى الله عليه وسلم فيه وجهان لاصحابنا قال أكثرهم لم ينسخ والصحيح أنه نسخ ونقله الشيخ أبو حامد عن نص الشافعى رحمه الله ويدل عليه حديث سعد ابن هشام عن عائشة وهو حديث طويل قال فيه قلت « انبئني عن قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم » قالت « الست تقرأ يا أيها المزمل فذكرته » الى أن قالت « فصار قيام الليل تطوعاً بعد ان كان فريضة » رواه مسلم فى صحيحه والله اعلم

قال المصنف رحمه الله *

ولا يجب ذلك الا على مسلم بالغ عاقل طاهر فأما الكافر فان كان أصلياً لم يجب عليه واذا

الكلام فى الصلاة حواه فى سبعة أبواب أولها فى المواقيت وصدر الشافعى كتاب الصلاة بهذا الباب لان أهم الصلوات الوظائف الخمس وأهم ما يعرف منها مواقيتها لانها بدخول الوقت تجب ويخرج منه تفوت وفى الباب ثلاثة فصول أولها فى وقت الرفاهية والثانى فى وقت العذرو فى كلام الشافعى رضى الله عنه أن الوقت وقتان وقت مقام ورفاهية ووقت عذر وضرورة قال الشارحون المقام الإقامة والرفاهية الفسحة والدعة يقال فلان رافه اذا كان حاضراً غير ظاعن وفلان فى رفاهية من عيشه أى خفض ودعة واتفقوا على ان الغرض بهما فى كلامه شىء واحد وهو وقت المترفة الذى ليس به عذر ولا ضرورة وهو الوقت الاصل للصلوات واختلفوا فى العذر والضرورة فمنهم من قال وقت العذر غير وقت

أسلم لا يخاطب بقضائها لقوله تعالى (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) ولان في ايجاب ذلك عليهم تنغيراً فعني عنه وان كان مرتداً وجبت عليه واذا أسلم لزمه قضاؤها لانه اعتقد وجوبها وقدر على التسبب الي أدائها فهو كالمحدث *.

(الشرح) أما الكافر المرتد فيلزمه الصلاة في الحال واذا أسلم لزمه قضاء ما فات في الردة لما ذكره المصنف هذا مذهبنا لا خلاف فيه عندنا وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد في رواية عنه وداود لا يلزم المرتد اذا أسلم قضاء ما فات في الردة ولا في الاسلام قبلها وجعلوه كالكافر الاصلي يسقط عنه بالاسلام ما قد سلف والله أعلم: وأما الكافر الاصلي فاتفق أصحابنا في كتب الفروع على أنه لا يجب عليه الصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها من فروع الاسلام وأما في كتب الاصول فقال جمهورهم هو مخاطب بالفروع كما هو مخاطب بأصل الايمان وقيل لا يخاطب بالفروع وقيل يخاطب بالمنهي عنه كتحريم الزنا والسرقه والخمر والربا واشباهها دون المأمور به كالصلاة والصحيح الاول وليس هو مخالفا لقولهم في الفروع لان المراد هنا غير المراد هناك فمرادهم في كتب الفروع أنهم لا يطالبون بها في الدنيا مع كفرهم واذا أسلم أحدهم لم يلزمه قضاء الماضي ولم يتعرضوا لعقوبة الآخرة و مرادهم في كتب الاصول أنهم يعذبون عليها في الآخرة زيادة على عذاب الكفر فيعذبون عليها وعلى الكفر جميعاً لا على الكفر وحده ولم يتعرضوا للمطالبة في الدنيا فذكروا في الاصول حكم أحد الطرفين وفي الفروع حكم الطرف الآخر والله أعلم *.

(فرع) لا يصح من كافر أصلي ولا مرتد صلاة ولو صلي في كفره ثم أسلم لم تقبيل صحتها بل هي باطلة بلا خلاف أما اذا فعل الكافر الاصلي قربة لا يشترط النية لصحتها كالصدقة والضيافة وصلة الرحم والاعتاق والقرض والعارية والمنحة واشباه ذلك فان مات على كفره فلا ثواب له عليها في الآخرة لكن يطعم بها في الدنيا ويوسع في رزقه وعيشه وان أسلم فالصواب المختار أنه يثاب عليها في الآخرة للحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا أسلم العبد فحسن اسلامه كتب الله له بكل حسنة كان زلفها » أي قدمها ومعنى حسن اسلامه أي أسلم اسلاماً محققاً لانفاق فيه وفي الصحيحين عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال قالت « يا رسول الله أرأيت

الضرورة فالعذر ما يرخص في التقديم والتأخير من غير إلقاء اليه وهو السفر والمطر والضرورة ما تدفع وتلجى اليد وذلك في الصبي يبلغ والمجنون يفيق والكافر يسلم والحائض النفساء ينقطع دمها وعلى هذا قالوا الاوقات ثلاثة لكن الشافعي رضي الله عنه جعلها على قسمين وجعل وقتاً في حيز ووقتاً في حيز لما بيدهما من التناسب ومنهم من قال العذر والضرورة واحد وأراد به وقت الصبي يبلغ ومن في معناه وإذا عرفت ذلك فاعلم أن صاحب الكتاب جعل الفصل الاول في وقت الرفاهية والثاني في وقت الضرورة وسماها رقت العذر كأنه وافق الفرقة الصائرة الي أن

أموراً كنت أبحث بها في الجاهلية من صدقة أو اعتاق أو صلة رحم أفيها أجر» فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أسلمت علي ما أسلمت من خير» وفي رواية في الصحيح «أسلمت علي ما أسلمت لك من الخير» قوله أبحث أي أتبع فذان حديثان صحيحان لا يمنع ما عقل ولم يرد الشرع بخلافها فوجب العمل بهما وقد نقل الإجماع علي ما ذكرته من إثبات ثوابه إذا أسلم وقد أوضحت المسألة بدلائلها وما يتعلق بهما بسنن طائفي أول شرحي صحيح البخاري ومسلم وأما قول أصحابنا وغيرهم لا يصح من كافر عبادة ولو أسلم لم يعتد بهما فإرادهم لا يعتد بهما في أحكام الدنيا وليس فيه تعرض لثواب الآخرة فإن أطلق مطلقاً أنه لا يثاب عليها في الآخرة وصرح بذلك فهو مجاز فغالط مخالف السنة الصحيحة التي لا معارض لها وقد قال الشافعي والأصحاب وغيرهم من العلماء إذا لزم الكافر كفارة ظهار أو قتل أو غيرها فكفر في حال كفره أجزاءه وإذا أسلم لا يلزمه إعادتها والله أعلم *

(فرع) إذا صلى المسلم ثم ارتد ثم أسلم ووقت تلك الصلاة باق لم يجب إعادتها وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه يجب والمسألة مبنية علي أصل سبق وهو أن عندنا لا تبطل الأعمال بالردة إلا أن يتصل بها الموت وعندهم يبطل بنفس الارتداد احتجوا بقول الله تعالى (ومن يكفر بالآيمان فقد حبط عمله) واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم) فعلق الحبوط بشرطين الردة والموت عليها والمعلق بشرطين لا يثبت باحدهما والآية التي احتجوا بها مطلقة وهذه مقيدة فيحمل المطلق علي المقيد قال الشافعي والأصحاب يلزم المرتد إذا أسلم أن يقضى كل ما فات في الردة أو قبلها وهو مخاطب في حال الردة بجميع ما يخاطب به المسلم وإذا أسلم لا يلزمه إعادة ما كان فعله قبل الردة من حج وصلاة وغيرها والله أعلم *

(فرع) إذا أسلم في دار الحرب ولم يهاجر وجبت عليه الصلاة كما لو هاجر فإن تركها لزمه القضاء سواء علم وجوبها أم جهله وهذا مذهبنا وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يلزمه وما لم يعلم وجوبها دليلنا عموم النصوص والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

المراد بالعدو والضرورة واحد فأما الفصل الأول فالأصل فيه ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أمنى جبريل عند باب البيت مرتين فصلي بي الظهر حين زالت الشمس» (١) وروى حين كان النبي مثل الشراك «وصلي بي العصر حين كان كل شيء بقدر ظله وصلي بي المغرب حين أفطر الصائم وصلي بي العشاء حين غاب الشفق وصلي بي الفجر حين حرم

(١) حديث ابن عباس أمي جبريل عند باب البيت مرتين فصلي بي الظهر حين زالت الشمس ويروى حين كان النبي مثل الشراك الحديث وفي آخره ثم التفت وقال يا محمد هذا وقت الأنبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين الشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي وابن خزيمة والدارقطني والحاكم وفي إسناده عبد الرحمن بن الحرث بن عياش بن أبي ربيعة مختلف فيه لكنه

﴿ وأما الصبي فلا يجب عليه لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق » ولا يجب عليه القضاء إذا بلغ لأن زمن الصغر يطول فلو أوجبنا القضاء شق فعنى عنه ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث صحيح رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم علي وعائشة رضي الله عنهما رواه أبو داود والنسائي في كتاب الحدود من سننهما من رواية علي بإسناد صحيح وروياهما وابن ماجه في كتاب الطلاق من رواية عائشة وقد كرهه المصنف في مواضع كثيرة من المذهب وقل أن يذكر رواية وقد ذكره في كتاب السير من رواية علي رضي الله عنه وأما المألتان اللتان ذكرهما وهما أن الصلاة لا تجب على صبي ولا صبية ولا يلزمهما قضاءها بعد البلوغ فمتفق عليهما المأاذ كرهه ويقال زمن وزمان لغتان مشهورتان واتفقوا على أن الصبي لا تسكيف عليه ولا يأتى بفعل شيء ولا يترك شيء اسكن يجب على وليه أداء الزكاة ونفقة القريب من ماله وكذا غرامة اتلافه ونحوها والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما من زال عقله مجنون أو اغماء أو مرض فلا يجب عليه لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن ثلاثة » فنص على المجنون وقسنا عليه كل من زال عقله بسبب مباح وإن زال عقله بمحرم كمن شرب المسكر أو تناول دواء من غير حاجة فزال عقله وجب عليه القضاء إذا أفاق لأنزال عقله بمحرم فلم يسقط عنه الفرض ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ من زال عقله بسبب غير محرم كمن جن أو أغشى عليه أو زال عقله بمرض أو بشرب دواء لحاجة أو أكره على شرب مسكر فزال عقله فلا صلاة عليه وإذا أفاق فلا قضاء عليه بخلاف للحديث سواء قل زمن الجنون والاعماء أم كثر هذا مذهبنا وقال أبو حنيفة رحمه الله إن كان الاعماء دون يوم وليلة لزمه قضاء ما فات فيه وإن كان أكثر فلا وتقل ابن حزم عن عمار بن ياسر وعطاء ومجاهد وإبراهيم النخعي وحماد بن أبي سليمان وقتادة أن المنعى عليه يقضى دليلنا القياس على المجنون وعلي ما فوق يوم وليلة أما إذا زال عقله بمحرم بأن شرب المسكر عمداً عالماً به مختاراً أو شرب دواء لغير حاجة وهو مما يزول به العقل فزال عقله لم تصح صلاته في ذلك الحال فإذا عاد عقله لزمه القضاء

الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى بي الظهر حين كان كل شيء بقدر ظله وصلى بي العصر حين صار ظل كل شيء مثليه وصلى بي المغرب للقدر الأول لم يؤخرها وصلى بي العشاء حين ذهب ثلث الليل وصلى بي الفجر حين أسفر ثم التفت فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك

توبع أخرجه عبد الرزاق عن العمري عن عمر بن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه عن ابن عباس نحوه قال ابن دقيق العيد هي متبعة حسنة وصححه أبو بكر ابن العربي وابن عبد البر: تنبيه: اعترض النووي على الغزالي في قوله في هذا الخبر عند باب البيت وقال المعروف عند البيت وليس اعترضه جيداً لأن هذا رواه الشافعي هكذا قال أنا عمرو بن أبي سلمة عن عبد العزيز عن

قال الشافعي رحمه الله في الام أقل السكر أن يذهب عنه لغلبته بعض ما لم يكن يذهب وقال الشافعي في موضع آخر «السكران من اختل كلامه المنظوم وباح بسره المكتوم» وقال أصحابنا هو أن تختل أحواله فلا تنتظم أفعاله وأقواله وإن كان له بقية تميز وفهم كلام فاما من حصل له بشرب الخمر نشاط وهزة لذييب الخمر ولكن لم يستول عليه بعد ولم يختل شيء من عقله فهو في حكم الصالح فتصح صلاته في هذه الحال وجميع تصرفاته بلا خلاف ولا ينتقض وضوؤه وقد سبق هذا في باب ما ينتقض الوضوء وسنعيده ايضاحا في كتاب الطلاق وحيث بسطه المصنف والاصحاب ان شاء الله تعالى

(فرع) قد ذكرنا ان الجنون والاعماء وما في معناه مما يزيل العقل بغير معصية يمنع وجوب الصلاة ولا إعادة سواء كثر زمن الجنون والاعماء ونحوهما أم قل حتي لو كان لحظة أسقط فرض الصلاة ويتصور اسقاط الفرض بجنون لحظة واعماء لحظة فيما اذا بلغ مجنونا وقد بقي من وقت الصلاة لحظة ثم زال الجنون عقب خروج الوقت وحكي أصحابنا عن أبي حنيفة انه قال يلزم المغصى عليه بعد الافاقة قضاء يوم وليلة ولا يلزمه مازاد وقال احمد يلزمه الجميع وإن كثر وروى هذا عن طاووس وعطاء ومجاهد وروى مثل مذهبنا عن مالك واحمد والله أعلم *

(فرع) قال أصحابنا يجوز شرب الدواء المزيل للعقل للحاجة كما أشار اليه المصنف بقوله شرب دواء من غير حاجة وإذا زال عقله والحالة هذه لم يلزمه قضاء الصلوات بعد الافاقة لانه زال بسبب غير محرم ولو احتيج في قطع يده المتأكلة الي تعاطي ما يزيل عقله فوجهاً أصحابنا جوازه وسنوضح هذه المسألة ان شاء الله تعالى بفروعها في باب حد الخمر اما اذا تناول دواء فيه سم قال الشيخ أبو حامد في التعليق وصاحب البيان قال الشافعي رحمه الله في كتاب الصلاة ان غلب على ظنه انه يسلم منه جاز تناوله وان غلب على ظنه انه لا يسلم منه لم يجز وذكر في كتاب الاطعمة ان في تناوله

والوقت فيما بين هذين الوقتين» ويروى مثل ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما وأبي هريرة وأبي موسى وجابر وأنس وغيرهم رضي الله عنهم ولهذا الحديث بدأ الائمة بصلاة الظهر ووقتها يدخل بالزوال ويأنيب ان الشمس اذا طلعت وقع ظل كل شاخص في جانب المغرب طويلاً ثم مادامت الشمس ترتفع فالظل ينقص حتي اذا بلغت كبد السماء وهي حالة الاستواء انتهى نقصانه وقد لا يبقى له ظل أصلاً وذلك في بعض البلاد كمكة وصنعاء اليمن في أطول أيام السنة واذا بقي فهو مختلف المقدار باختلاف البلاد والفصول ثم اذا مالت الشمس الى جانب المغرب فإن لم يبق ظل عند الاستواء حدث الآن في جانب المشرق وإن بقي شيء زاد الآن وتحول الى المشرق فحدوته أو زيادته هو الزوال ثم اذا صار ظل الشاخص مثله من اصل الشاخص أن لم يبق شيء من الظل عند الاستواء أو من نهاية القدر الباقي في

عبد الرحمن بن الحرث وفيه امنى جبرائيل عند باب البيت وهكذا رواه البيهقي والطحاوي في مشكل الآثار بهذا اللفظ وقال ابن عبد البر لا توجد هذه اللفظة وهي قوله هذا وقتك ووقت

إذا كان الغالب منه السلامة قولين قال الشيخ أبو حامد والبند ينبغي فان حرمانه وزال عقله بتناوله وجب القضاء وان لم يحرمه فلا قضاء *

(فرع) قال اصحابنا رحمهم الله اذا لم يعلم كون الشراب مسكرا او كون الدواء مزيل للعقل لم يحرم تناوله ولا قضاء عليه كالانغماء فان علم ان جنسه مسكر وظن ان ذلك القدر لا يسكر وجب القضاء لتقصيره وتعاطيه الحرام وأما ما يزيل العقل من غير الاشربة والادوية كالبنج وهذه الحشيشة المعروفة فحكم الحظر في التحريم ووجوب قضاء الصلوات ويجب فيه التعزير دون الحد والله اعلم *

(فرع) لو وثب من موضع فزال عقله ان فعله الحاجة فلا قضاء وان فعله عبثا لزمه القضاء هكذا نص عليه الشافعي ونقله الشيخ أبو حامد عن النص وانفق الاصحاب عليه ولو وثب لغير حاجة فانكسرت رجله فصلي قاعدا فلا قضاء علي اصح الوجهين ومتأني المسألة مبسوطة في صفة الصلاة مع نظائرها ان شاء الله تعالى * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما الحائض والنفساء فلا يجب عليهما فعل الصلاة لما ذكرناه في باب الحيض وان جن في حال الردة ففاته صلوات لزمه قضاؤها وان حاضت المرأة في حال الردة ففاتها صلوات لم يلزمها قضاؤها لان سقوط الصلاة عن المجنون للتخفيف والمرتد لا يستحق التخفيف وسقوط القضاء عن الحائض عزرة وليس لاجل التخفيف والمرتد من أهل العزائم ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ أما الحائض والنفساء فلا صلاة عليهما ولا قضاء بالاجماع وقد سبق ايضاحه في كتاب الحيض مع ما يتعلق به وأما قوله ان الصلاة الفائتة في حال ردة الجنون يجب قضاؤها اذا اسلم بعد الافاقة والفائتة في حال ردة الحائض والنفساء لا يجب قضاؤها فمتفق عليه وقوله لان

حالة الاستواء أن بقي شيء فقد خرج وقت الظهر وقوله في الكتاب وهو عبارة عن ظهور زيادة الظل يريد به أغلب الاحوال وهو بقاء الظل في حالة الاستواء وان قل فأما إذا لم يبق شيء عند الاستواء فالزوال بظهور الظل ولا معنى للزيادة لكنه نادر لا يكون الا في يوم واحد من السنة في بعض البلدان وقوله ويتمادى وقت الاختيار الي أن يصير ظل الشخص مثله من موضع الزيادة جار على الغالب أيضا كما بيناه فاذا كان الشخص ذراعين مثلا والبق من ظله عند الاستواء ربع ذراع فأنما يخرج الوقت اذا صار الظل ذراعين وربع ذراع وأراد بوقت الاختيار ما شتمل عليه بيان جبريل عليه السلام بعد وقت الفضيلة الا تراه يقول في وقت العصر ووقت الفضيلة في الاول وبعده وقت الاختيار وفسر بعضهم وقت الاختيار بما يشتمل عليه بيان جبريل من غير التقيد

الانبياء من قبلك الا في هذا الحديث : قلت : وفيه من النكارة أيضا صلانه الي البيت مع انه صلى الله عليه وسلم كان يستقبل بيت المقدس قبل الهجرة لكن يجوز ان لا يكون حينئذ مستقبل

سقوط القضاء عنه للتخفيف وسقوطه عنها عزيمة هكذا قاله اصحابنا وهو ظاهر وذكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله ان الغزالي رحمه الله قال في درسه الفرق بينهما عسر وأورد عليه وجوب قضاء الصوم عليها قال الشيخ ونحن نقرر الفرق فنقول: العزيمة الحكم الثابت علي وفق الدليل والرخصة الحكم الثابت علي خلاف الدليل ولمعارض راجح وإنما كان سقوط قضاء الصلاة عن الحائض عزيمة لأنها مكلفة بترك الصلاة فاذا تركتها فقد امتثلت ما أمرت به من الترك فلم تكلف مع ذلك بالقضاء ولا تقول الفرق بين الصوم والصلاة كثرتها وندوره فيكون اسقاط قضائها تخفيفا ورخصة بل سبب اسقاط قضائها ما ذكرناه وهذا يقتضي اسقاط قضاء الصوم أيضا لكن للشرع زيادة اعتناء بصوم رمضان فوجب قضاءه بامر محدود في وقت ثان وتسميته قضاء مجاز وهو في الحقيقة فرض مبتدأ فمخالفة الدليل ان حصلت فهي في وجوب قضاء الصوم لا في عدم قضاء الصلاة فثبت ان عدم قضاء الصلاة ليس رخصة وإنما المرتدة ساوت المسلمة في مستنده فتساويا في الحكم فيه وأما كون سقوط القضاء عن المجنون رخصة فلا أن الدليل يقتضي ان من فاته صلاة في وقتها من غير ان يكون مكافا بتركها في وقتها يؤمر بقضائها في وقت آخر لئلا يخلو من وظيفتها ولهذا وجب قضاؤها علي النائم وأما سقط ذلك عن المجنون رخصة وتخفيفا والمرتب ليس أهلا لذلك فلزمه القضاء هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو: وأما قول المصنف لاجل التخفيف فهو مما انكر علي الفقهاء من الالفاظ وقيل ان صوابه من اجل قال الله تعالى (من أجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل) وهذا هو المعروف في استعمال العرب وكتب اللغة وفيه لغتان: فتح الهمزة وكسرها حكاها الجوهري وغيره الفتح أفصح وأشهر وبه جاء القرآن *

(فرع) لو سكر ثم جن ثم أفاق وجب قضاء المدة التي قبل الجنون وفي مدة الجنون وجهان مشهوران الاصح لا يجب صححه المتولي وآخرون وقطع به البغوي وغيره لأنه ليس سكران في مدة الجنون بخلاف الردة فانها اذا تعقبها الجنون كان مرتدا في مدة الجنون قال المتولي فاذا لم

بكونه بعد وقت الفضيلة وعلي هذا فوق الاختيار ينقسم الى وقت الفضيلة والي ما بعده وليكن قوله الي ان يصير ظل الشخص مثله معلما بالخاء لان عند أبي حنيفة يبقى وقت الظهر الي ان يصير

البيت (قائدة) قال في الوسيط قال عليه السلام الصلاة عماد الدين فقال النووي في التنقيح هو منكر باطل (قلت) وليس كذلك بل رواه أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة عن حبيب بن سليم عن بلال بن يحيى قال جاء رجل الي النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقال الصلاة عمود الدين وهو مرسل رجاله ثقات *

﴿قوله﴾ ويزوي مثل حديث ابن عباس عن ابن عمر هو في سنن الدارقطني باسناد حسن لكن فيه عننة ابن اسحاق ورواه الدارقطني وابن حبان في الضعفاء من طريق أخرى فيها محبوب بن الجهم وهو ضعيف وفيه من النكارة ابتداءه بالفجر والصحيح خلافه *
﴿قوله﴾ وعن أبي هريرة رواه النسائي باسناد حسن فيه محمد بن عمرو بن علقمة

يعرف وقت الجنون وجب قضاء الصلوات التي يمتد إليها السكر غالباً ولو سكرت ثم حاضت لم تقض أيام الحيض كما لو ارتدت ثم حاضت ولو شربت دواء للحيض فحاضت لم يلزمها القضاء وكذا لو شربت دواء لتلقي الجنين فالقته ونفست لم يلزمها قضاء صلوات مدة النفاس على الصحيح من الوجهين لأن سقوط القضاء من الحائض والنفساء عزيمة كما سبق وفي النفاس وجه مشهور وإن كان ضعيفاً حكاه صاحب التتمة والتهذيب قال الرافعي فالواصل أن من لم يؤمر بالترك لا يستحيل أن يؤمر بالقضاء فإذا لم يؤمر كان تخفيفاً ومن أمر بالترك فامتثل الأمر لا يؤمر بالقضاء إلا الحائض والنفساء في الصوم فإنهما يؤمران بتركه وبقضائه وهو خارج عن القياس لأن نص والله أعلم

قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يؤمر أحد ممن لا يجب عليه فعل الصلاة بفعلها إلا الصبي فإنه يؤمر بفعلها لسبع سنين ويضرب على تركها لعشر لما روى سبرة الجهوي رضي الله عنه قال قال رسول صلى الله عليه وسلم « علموا الصبي الصلاة لسبع سنين واضربوه عليها ابن عشر » ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث سبرة صحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بأسانيد صحيحة قال الترمذي هو حديث حسن ولفظ أبي داود « مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها » ولفظ الترمذي كلفظ المصنف وسبرة بفتح السين المهملة واسكان الباء الموحدة وهو سبرة بن سعيد قال الترمذي وغيره ويقال سبرة بن عوسجة الجهني أبو ثربة بضم التاء المثناة وفتح الراء وقيل كنيته أبو الربيع حكاه الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن الدمشقي المعروف بابن عساكر رحمه الله وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع » رواه أبو داود بإسناد حسن والاستدلال به واضح لأنه يتناول بمنطوقه الصبي

ظل الشيء مثليه ثم يدخل وقت العصر وبالميم أيضاً لأن عند مالك يبقى وقت الظهر إلى أن يصير ظل الشيء مثليه ولكن إذا صار ظل الشيء مثليه دخل وقت العصر ومن مصير الظل مثله إلى

وصححه ابن السكن والحاكم وقال الترمذي في العلل حسن ورواه الترمذي من وجه آخر عن أبي هريرة لكن فيه أن للمغرب وقتين ونقل عن البخاري أنه خطأ وإن محمد بن فضيل أخطأ فيه حيث رواه عن الأعمش عن أبي صالح وإنما هو عن الأعمش عن مجاهد قال كان يقال فذكره ورواه الحاكم من طريق أخرى عن محمد بن عباد بن جعفر أنه سمع أبا هريرة وقال صحيح الإسناد *

﴿ قوله ﴾ وعن أبي موسى رواه مسلم إلا أن فيه أنه أخر المغرب في اليوم الثاني وإن ذلك كان في صلاة النبي ﷺ بالمدينة حيث سأله سائل عن مواقيت الصلاة وعلى هذا فليس هو مثل حديث ابن عباس من كل جهة (قوله) وعن جابر النسائي من حديث برد عن عطاء ومن حديث وهب بن كيسان كلاهما عن جابر ورواه أحمد والترمذي وابن حبان والحاكم من حديث

والصبي في الامر بالصلاة والضرب عليها وفيه زيادة أخرى وهي التفريق في المضاجع واعلم أن قوله صلى الله عليه وسلم « مروا أولادكم بالصلاة » ليس أمراً منه صلى الله عليه وسلم للصبي وإنما هو أمر للولي فأوجب على الولي أن يأمر الصبي وهذه قاعدة معروفة في الاصول أن الامر بالامر بالشئ ليس أمراً بالشئ ما لم يدل عليه دليل كقوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة) أما حكم المسألة فمن لا تلزمه الصلاة لا يؤمر بفعالها لا إيجاباً ولا ندباً إلا الصبي والصبية فيؤمران بها ندباً إذا بلغا سبع سنين وهما مميزان ويضربان على تركها إذا بلغا عشر سنين فإن لم يكونا مميزين لم يؤمرا لأنها لا تصح من غير مميز وقد اقتصر المصنف على الصبي ولو قال الصبي والصبية لكان أولى وأنه لا فرق بينهما بلا خلاف صرح به أصحابنا لحديث عمرو بن شعيب الذي ذكرناه وهذا الامر والضرب واجب على الولي سواء كان أباً أو جدياً أو وصياً أو قياً من جهة القاضي صرح به أصحابنا منهم صاحبا الشامل والعدة وآخرون ذكره صاحب العدة في آخر باب موقف الامام والمأموم وهنا ذكره المزني عن الشافعي في المختصر ودليل هذه القاعدة قوله تعالى (وأمر أهلك بالصلاة) وقوله تعالى (قوا أنفسكم وأهليكم نارا) وقوله صلى الله عليه وسلم « وان لولدك عليك حقاً » رواه مسلم في صحيحه في كتاب الصيام من رواية ابن عمرو بن العاص وقوله صلى الله عليه وسلم « كلكم راع ومسؤول عن رعيته والرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته » رواه البخاري ومسلم قال الشافعي في المختصر « راع على الآباء والامهات أن يؤدبوا أولادهم ويأمرهم بالطهارة والصلاة ويضربوهم على ذلك إذا عقلوا » قال أصحابنا ويأمره الولي بحضور الصلوات في الجماعة وبالسواك وسائر الوظائف الدينية ويعرفه بتحريم الزنا واللواط والخمر والكذب والغيبة وشبهها قال الرافعي قال الأئمة يجب على الآباء والامهات تعليم أولادهم الطهارة والصلاة والشرائع بعد سبع سنين وضربهم على تركها بعد عشر سنين وأجرة تعليم الفرائض في مال الصبي فإن لم يكن له مال فعلى الأب فإن لم يكن فعلى الأم وهل يجوز أن يعطي أجرة تعليم ما سوى الفاتحة والفرائض من مال الصبي : فيه وجهان أحدهما يجوز وقد سبق بيان هذا مع ما يتعلق به في مقدمة الكتاب في بيان أقسام العلم والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

مصيره مثليه وقت لكل واحدة من الصلاتين هكذا روى مذهبه طائفة من أصحابنا وروى آخرون أنه قال يدخل وقت العصر بمصير الظل مثله ولا يخرج وقت الظهر حتى يمضي قدر أربع ركعات

وهب بن كيسان قال الترمذي قال محمد بن جابر اصح شيء في المواقيت قال عبد الحق يعني في امامة جبريل (قوله) وعن انس رواه الدارقطني وابن السكيت في صحيحه والاسماعيلي في معجمه في الاحمد بن من رواية قتادة عن انس ورواه الدارقطني من حديث قتادة عن الحسن مرسلًا وأشار اليه الترمذي (وفي الباب) عن ابى مسعود الانصاري رواه اسحاق بن راهويه

﴿ فان دخل في الصلاة ثم بلغ في أثناءها قال الشافعي رحمه الله » أحببت أن يتم ويعيد ولا يبين لي أن أن عليه الاعادة » قال أبو اسحق يلزمه الاتمام ويستحب له أن يعيد وقوله أحببت يرجع الى الجمع بين الاتمام والاعادة وهو الظاهر من المنصوص والدلائل عليه أن صلاته صحيحة وقد أدركه الوجوب وهو فيها يلزمه الاتمام ولا يلزمه أن يعيد لأنه صلى الواجب بشر وطه فلا يلزمه الاعادة وعلى هذا الوصل في أول الوقت ثم بلغ في آخره اجزأه ذلك عن الفرض لأنه صلى صلاة الوقت بشر وطه فلا يلزمه الاعادة وحكي عن أبي العباس ابن سريج مثل قول أبي اسحق وحكي عنه أنه قال يستحب الاتمام وتجب الاعادة فعلى هذا الوصل في أول الوقت وبلغ في آخره يلزمه أن يعيد لأن ما صلى قبل البلوغ نقل فاستحب اتمامه فيلزمه أن يعيد لأنه أدرك وقت الفرض ولم يأت به فيلزمه أن يأتي به ومن أصحها بنام قال أن خرج منها ثم بلغ ولم يبق من وقتها ما يمكن قضاؤها فيه لم تلزمه الاعادة وان بقي من وقتها ما يمكنه التمسك به فيلزمه وهذا غير صحيح لأنه لو وجبت الاعادة اذا بقي من الوقت قدر الصلاة لوجب اذا أدرك مقدار ركعة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حاصل ما ذكره . ألتان احدهما اذا بلغ في أثناء الصلاة بالسن فثلاثة أوجه الصحيح الذي عليه الجمهور وهو ظاهر النص أنه يلزمه اتمام الصلاة ويستحب اعادتها ولا يجب والثاني : يستحب الاتمام وتجب الاعادة والثالث قاله الاصطخري ولم يذكره المصنف ان بقي من الوقت ما يسع تلك الصلاة وجبت الاعادة والا فلا (المسألة الثانية) صلى وفرغ منها وهو صبي ثم بلغ في الوقت فثلاثة أوجه الصحيح تستحب الاعادة ولا تجب والثاني تجب سواء قل الباقي من الوقت ام كثر والثالث قاله الاصطخري ان بقي من الوقت ما يسع تلك الصلاة بعد بلوغه وجبت الاعادة والا فلا وقد ذكر المصنف توجيه الجميع هذا كما في غير الجمعة أما اذا صلى الظهر يوم الجمعة ثم بلغ وأمكنه ادراك الجمعة فان قلنا في سائر الايام تجب الاعادة وجبت الجمعة والا فوجهان مشهوران حكاهما المصنف في باب صلاة الجمعة أحدهما وبه قال ابن الحداد يجب أيضاً لأنه كان مأموراً بالجمعة والصحيح لا تجب للمسافر والعبد اذا أصاب الظاهر ثم زال عذرهما وأمكنهما لا يلزمهما بخلاف والله أعلم *

(فرع) مذهبنا المشهور المنصوص أن الصبي اذا بلغ في أثناء الوقت وقد صلى لا يلزمه الاعادة وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يلزمه اعادة الصلاة دون الطهارة وقال داود يلزمه اعادة الطهارة والصلاة واحتج لأبي حنيفة بأن صلاته وقعت نفلاً فلا تنقلب فرضاً وقياساً على المصلي قبل الوقت واحتج أصحابنا بأنه أدى وظيفة يومه قال الشيخ أبو حامد وغيره وقولهم لا تنقلب فرضاً نوافقهم عليه فنقول قد صلى

وهذا القدر هو المشترك بين الصلاتين ويروى هذا عن المزني أيضاً فلنضف الزاى الحاء والميم *

قال ﴿ وبه يدخل وقت العصر (ح ز) ويتأدى (م) الى غروب الشمس : ووقت الفضيلة

نحو سياق ابن عباس ورواه البيهقي في الدلائل واصله في الصحيحين من غير تفصيل وفصله أبو داود ايضاً وعن عمرو بن حزم ورواه اسحاق بن راهويه ايضاً وعبد الرزاق في مصنفه (وعن) أبي سعيد ورواه احمد في مسنده والطحاوي (تنبيه) المشهور في الاحاديث المتقدمة الابتداء بالظهر

صلاة مثله ووقعت نفلا وامتنع به وجوب الفرض عليه لالانه اتقلب فرضاً والجواب عن المصلي قبل الوقت أنه غير مأمور به ولا مندوب اليه ولا مأذون فيه بخلاف مسألتنا * قال المصنف رحمه الله * «ومن وجبت عليه الصلاة وامتنع من فعلها فان كان جاحداً لوجوبها فهو كافر ويجب قتله بالردة لانه كذب الله تعالى في خبره وان تركها وهو معتقد لوجوبها وجب عليه القتل وقال المزني يضرب ولا يقتل والدليل علي أنه يقتل قوله صلى الله عليه وسلم «نهيت عن قتل المصلين» ولانه احدى دعائم الاسلام لا تدخله النيابة بنفس ولا مال فيقتل بتركها كالشهادتين ومنى يقتل فيه وجهان قال أبو سعيد الاصطخرى يقتل بترك الصلاة الرابعة اذا ضاق وقتها فيقال له ان صليت والاقتلناك لانه يجوز أن يكون مادون ذلك تركها لعذر وقال أبو اسحق يقتل بترك الصلاة الثانية اذا ضاق وقتها ويقال له ان صليت والاقتلناك ويستتاب كما يستتاب المرتد لانه ليس باكثر من المرتد وفي استتابة المرتد قولان أحدهما ثلاثة أيام والثاني يستتاب في الحال فان تاب والقتل وكيف يقتل المنصوص انه يقتل ضرباً بالسيف وقال أبو العباس لا يقصد قتله لكن يضرب بالحشيش وينخس بالسيف حتى يصلي او يموت كما يفعل بمن قصداً لنفس أو المال ولا يكفر بترك الصلاة لان الكفر بالاعتقاد واعتقاده صحيح فلم يحكم بكفره ومن أصحابنا من قال يكفر بتركها لقوله صلى الله عليه وسلم «بين الكفر والعبد ترك الصلاة فمن تركها فقد كفر» والمذهب الاول والخبر مشاؤل *

﴿الشرح﴾ اما حديث «نهيت عن قتل المصلين» فرواه أبو داود في سننه في كتاب الادب في باب حكم الخنثيين عن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بمخنث قد خضب يديه ورجليه بالحناء فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال هذا فقالوا يا رسول الله يتشبه بالنساء فامر به فنفى الى القتيع فقالوا يا رسول الله ألا تقتله فقال أنى نهيت عن قتل المسلمين» واسناده ضعيف فيه مجهول والتقيع بالنون وهو الحمى المذكور في باب احياء الموات وروى هذا الحديث البيهقي من رواية عبيد الله بن عدى بن الخبار عن عبد الله بن عدى الانصارى العجاني رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه ورواه مرسل عن عبيد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم واما حديث «بين الكفر والعبد ترك الصلاة» فصحيح رواه مسلم من رواية جابر بمعناه كما سند كره في فرع مذاهب العلماء وأما قول المصنف «لانه احدى دعائم الاسلام لا تدخله النيابة بنفس ولا مال فيقتل بتركها كالشهادتين» فالضمير في قوله لانه يعود الى فرض الصلاة المعلوم من سياق الكلام وان لم يذكره بلفظه

في الاول وما بعده : ووقت الاختيار الى مصير الظل مثليه : وبعده وقت الجواز الى الاصفرار ووقت الكراهية عند الاصفرار *

وروى ابن ابى خيثمة في تاريخه عن احمد بن محمد ثنا ابراهيم بن سعد عن ابن اسحق عن عتبة بن مسلم عن نافع بن جبير وكان كثير الرواية عن ابن عباس قال لما فرضت الصلاة على رسول الله ﷺ اتاه جبريل فصلى به الصبح حين طلع الفجر الحديث وكذلك وقع في رواية ابن عمر

والدعائم القواعد واحدها دعامة بكسر الدال وقوله لا تدخله النيابة بنفس ولا مال احتراز من الزكاة والصوم والحج فانه لا يقتل بترك واحد منها ولا بتركها كلها: أما حكم الفعل ففيه مسائل (إحداها) إذا ترك الصلاة جاحدا لوجوبها أو جحد وجوبها ولم يترك فعلها في الصورة فهو كافر مرتد باجماع المسلمين ويجب علي الامام قتله بالردة إلا أن يسلم ويترتب عليه جميع أحكام المرتدين وسواء كان هذا الجاحد رجلا أو امرأة هذا إذا كان قد نشأ بين المسلمين فاما من كان قريبا العهد بالاسلام أو نشأ بادية بعيدة من المسلمين بحيث يجوز أن يخفى عليه وجوبها فلا يكفر بمجرد الجحد بل نعرفه وجوبها فان جحد بعد ذلك كان مرتدا فان قيل كيف أهمل المصنف هذا القيد وهو كونه نشأ بين المسلمين مع أنه شرط بلا خلاف فالجواب أن في لفظه ما يقتضي اشتراطه وهو قوله فان كان جاحدا لان الجاحد عند أهل اللغة من أنكر شيئا سبق اعترافه به هكذا صرح به صاحب المحمل وغيره وقد أوضحته في تهذيب الاسماء *

(فرع) من جحد وجوب صوم رمضان والزكاة أو الحج أو نحوها من واجبات الاسلام أو جحد تحريم الزنا أو الخمر ونحوها من المحرمات المجمع عليها فان كان مما اشتهر واشترك الخواص والعوام في معرفته كالخمر والزنا فهو مرتد وان كان مجمعا عليه لسكن لا يعرفه الا الخواص كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب وتحريم نكاح المعتدة وكاجماع أهل عصر علي حكم حادثة لم يكفر بجحده لانه معذور بل نعرفه الصواب ليعتده هذا هو الصحيح في المسألة وفيها زيادة سنو ضحاها في كتاب الردة ان شاء الله تعالى (المسألة الثانية) من ترك الصلاة غير جاحد قسما أحدهما تركها لعذر كنوم ونسيان ونحوها فاعليه القضاء فقط ووقته وموسع ولا ثم عليه الثاني تركها بلا عذر تكسلا وتهاونا فيأثم بلا شك ويجب قتله اذا اصر وهل يكفر فيه وجهان حكاهما المصنف وغيره أحدهما يكفر قال العبدري وهو قول منصور الفقيه من اصحابنا وحكاها المصنف في كتابه في الخلاف عن أبي الطيب بن سلمة من اصحابنا والثاني لا يكفر وهو الصحيح المنصوص الذي قطع به الجمهور وقد ذكر المصنف دليلهما وسنوضحه في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى وقال المزني يحبس ويؤدب ولا يقتل واذا قلنا يقتل فمقتل فيه خمسة أوجه الصحيح يقتل بترك صلاة واحدة اذا ضاق

إذا صار ظل الشيء مثله فقد دخل وقت العصر لما روينا من حديث ابن عباس وقديهم الخبر اشتركا بين الظهر والعصر في قدر من الوقت كما حكينا عن مالك لانه قال صلى الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله وصلى العصر في اليوم الاول حين صار ظل الشيء مثله واوله الشافعي علي أنه ابتداء العصر في اليوم الاول حين صار ظل الشيء مثله وفرغ من الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل الشيء مثله ودليل التأويل ما روى

التي فيها محبوب بن الجهم وفي رواية أبي هريرة عند النسائي قال رسول الله ﷺ هذا جبريل جاء يعلمكم دينكم فصلى الصبح حين طلع الفجر الحديث *

وقتها وهذا هو الذي اختاره المصنف في التنبية ولم يذكره هنا والثاني يقتل اذا ضاق وقت الثانية والثالث اذا ضاق وقت الرابعة والرابع اذا ترك اربع صلوات والخامس اذا ترك من الصلوات قدراً يظهر لنا به اعتياده الترك ونهاونه بالصلاة والمذهب الاول وعلي هذا قال أصحابنا الاعتبار باخراج الصلاة عن وقت الضرورة فاذا ترك الظهر لم يقتل حتى تغرب الشمس واذا ترك المغرب لم يقتل حتى يطالع الفجر قال الرافعي هكذا رواه الصيدلاني وتابعه عليه الاثمة (الم. ألة الثالثة) قال أصحابنا على الاوجه كلها لا يقتل حتى يستتاب وهل تكفي الاستتابة في الحال ام يجب استتابته ثلاثة ايام فيه قولان قل صاحب العدة وغيره الاصح انه في الحال والقولان في استحباب الاستتابة على الاصح وقيل في وجوبها (الرابعة) الصحيح المنصوص عليه في البويطي انه يقتل بالسيف ضرباً للرقبة كما يقتل المرتد وفيه وجه انه ينخس بمحديدة او يضرب بخشبة ويقال له صل والا قتلناك ولا يزال يكرر عليه حتى يصلي او يموت وهذا قول ابن سريج كما حكاه المصنف والاصحاب *

(فرع) اذا قتل فالصحيح انه يغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين ويرفع قبره كغيره وفيه خلاف سند كره في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى *

(فرع) إذا أراد السلطان قتله فقال صليت في بيتي تركه لانه أمين علي صلاته صرح به صاحب التهذيب وغيره ولو ترك الصلاة وقال تركتها ناسياً أو للبرد أو لعدم الماء أو لنجاسة كانت علي ونحو ذلك من الاعذار صحيحة كانت الاعذار أم باطلة قال صاحب التتمة يقال له صل فان امتنع لم يقتل علي المذهب لان القتل يستحق بسبب تعمد تأخيرها عن الوقت ولم يتحقق ذلك وفيه وجه انه يقتل لعناده ولو قال تعمدت تركها ولا أريد فعلها قتل بلا خلاف وان قال تعمدت تركها بلا عذر ولم يقل ولا أصلها قتل أيضاً علي الصحيح لتحقق جانيته وفيه وجه انه لا يقتل مالم يصرح بترك القضاء *

(فرع) لو امتنع من فعل الوضوء قتل علي الصحيح لان الصلاة لا تصح إلا به وفيه وجه حكاها الرافعي لا يقتل *

(فرع) لو امتنع من صلاة الجمعة وقال أصلها ظهراً بلا عذر فقد جزم الغزالي في الفتاوى بأنه لا يقتل لانه لا يقتل بترك الصوم فالجمعة أولى لان لها بدلاً وتسقط باعذار كثيرة وتابع الرافعي

عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «وقت الظهر مالم يدخل وقت العصر» (١) ثم يمتد وقت

(١) حديث ابن عمر وقت الظهر مالم يدخل وقت العصر رواه مسلم من حديث ابن عمرو بن العاص فكان الواو سقطت من نسخة الرافعي ولفظه عند مسلم وقت الظهر اذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله مالم يحضر العصر وفي لفظه اذا صليت الظهر فانه وقت الى ان يحضر العصر *

الغزالي علي هذا فحكاه عنه واقتصر عليه وجزم الشاشي في فتاويه بانه يقتل بترك الجمعة وان كان يصلبها ظهر آ لانه لا يتصور قضاؤها وليست الظهر قضاء عنها واختار الشيخ أبو عمرو بن الصلاح ماقاله الشاشي وبسط القول في ادلته وقرره تقريراً حسناً في فتاويه *

(فرع) لو امتنع من فعل الصلاة المنذورة لم يقتل ذكره صاحب البيان وغيره *

(فرع) لو قتل انسان نارك الصلاة في مدة الاستتابة فقد ذكر صاحب البيان انه يأثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد وكذا قال القفال في الفتاوى انه لا قصاص فيه قال الرافعي وليكن هذا جواباً علي الصحيح المنصوص في الزاني المحصن انه لا قصاص في قتله قال القفال فلو جن قبل فعلها لم يقتل في حال الجنون فلو قتله انسان لزمه القصاص قال وكذا لو سكر : ولو جن المرتد اوسكر فقتله رجل فلا قصاص لقيام الكفر *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن ترك الصلاة تكا سلا مع اعتقاده وجوبها : فمذهبنا المشهور ماسبق انه يقتل حداً ولا يكفر وبه قال مالك والا كثرون من الساف والخلف وقالت طائفة يكفر ويجرى عليه احكام المرتدين في كل شيء وهو مروي عن علي بن ابي طالب وبه قال ابن المبارك واسحاق بن راهويه وهو أصح الروايتين عن أحمد وبه قال منصور الفقيه من أصحابنا كما سبق وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل الكوفة والمزني لا يكفر ولا يقتل بل يعزرو ويحبس حتى يصلي واحتج لمن قال بكفره بحديث جابر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «ان بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة» رواه مسلم بهذا اللفظ وهكذا الرواية «الشرك والكفر» قالوا وفي غير . . لم «الشرك أو الكفر» وأما الزيادة التي ذكرها المصنف وهي قوله فمن تركها فقد كفر فليست في صحيح مسلم وغيره من الاصول وعن بريدة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر» رواه الترمذي والنسائي : قال الترمذي حديث حسن صحيح وعن شقيق بن عبد الله العقيلي التابعي المتفق علي جلالته قال «كن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئاً من الاعمال تركه كفر غير الصلاة» رواه الترمذي في كتاب الايمان باسناد صحيح واحتجوا بالقياس علي كلمة التوحيد واحتج لابي حنيفة وموافقيه بحديث ابن مسعود رضي الله عنه

العصر الى غروب الشمس لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك

(١) (حديث) من أدرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر متفق عليه من حديث ابي هريرة بهذا اللفظ وفي لفظ لهما من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة زاد النسائي الا انه

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا يحمل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث الثيب الزان والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة» رواه البخارى ومسلم وهكذا الرواية «الزان» وهى لغة واللغة الفاشية الزانى بالياء وبالقياس على ترك الصوم والزكاة والحج وسائر المعاصى واحتج أصحابنا على قتله بقول الله تعالى (اقتلوا المشركين) الى قوله تعالى (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم» رواه البخارى ومسلم وبحديث «نهيت عن قتل المصلين» وبالقياس على كلمة التوحيد واحتجوا على انه لا يكفر لحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «خمس صلوات اقترضهن الله من أحسن وضوءهن وصلاهن لوقتتهن وأمر ركوعهن وخشوعهن كان له على الله عهد ان يغفر له ومن لم يفعل فليس له على الله عهد ان شاء غفر له وان شاء عذبه» حديث صحيح رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة وبالأحاديث الصحيحة العامة كقوله صلى الله عليه وسلم «من مات وهو يعلم أن لا اله الا الله دخل الجنة» رواه مسلم واشباهه كثيرة ولم يزل المسلمون يورثون تارك الصلاة ويورثون عنه ولو كان كافراً لم يغفر له ولم يرث ولم يرث وأما الجواب عما احتج به من كفره من حديث جابر وبريدة ورواية شقيق فهو ان كل ذلك محمول على انه شارك الكافر فى بعض أحكامه وهو وجوب القتل وهذا التأويل متعين للجمع بين نصوص الشرع وقواعده التى ذكرناها وأما قياسهم فتروك بالنصوص التى ذكرناها والجواب عما احتج به أبو حنيفة انه عام مخصوص بما ذكرناه وقياسهم لا يقبل مع النصوص فهذا مختصر ما يتعلق بالمسألة والله اعلم بالصواب *

(فرع) فى الإشارة الى بعض ما جاء فى فضل الصلوات الخمس: فمن ذلك ما ذكرناه فى الفرع قبله وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «أرايتم لو أن نهر آيىاب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات هل يبقى من درنه شيء» قالوا لا يبقى من درنه شيء قال فذلك مثل

العصر» (١) وفيه وجه آخر واليه ذهب أبو سعيد الاصطخري أنه لا يمتد الى غروب الشمس بل آخر وقت العصر اذا صار ظل الشيء مثليه لانه لو زاد عليه لينه جبريل عليه السلام وعلى ظاهر المذهب وقت الاختيار الى مصير الظل مثليه وبده وقت الجواز بلا كراهية الى اصفرار الشمس ومن اصفرار

يقضى ما فاتة وفي رواية لابن حبان فليتم ما بقي وانفرد مسلم باخراجه من حديث عائشة بلفظ من ادرك من العصر سجدة قبل ان تغرب الشمس أو من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادركها والسجدة انما هي الركعة (قال) المحب الطبرى فى الاحكام يحتمل ادراج هذه اللفظة الاخيرة *

الصلوات الخمس يحو الله بهن الخطايا» رواه البخاري ومسلم وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «مثل الصلوات الخمس كمثل نهر غمر على باب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات» رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن ما لم يغش الكبائر» رواه مسلم وعن أبي موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من صلى البردين دخل الجنة» رواه البخاري ومسلم: البردان الصبح والعصر وستأتي جملة من الأحاديث في نحو هذا في أول باب صلاة الجماعة إن شاء الله تعالى *

* قال المصنف رحمه الله *

باب مواقيت الصلاة

﴿ أول وقت الظهر إذا زالت الشمس وآخره إذا صار ظل كل شيء مثله غير الظل الذي يكون للشخص عند الزوال والدليل عليه ما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أمني جبريل عليه السلام عند باب البيت مرتين فصلى بي الظهر في المرة الأولى حين زالت الشمس والفىء مثل الشراك ثم صلى المرة الأخيرة حين كان ظل كل شيء مثليه» ﴾

﴿الشرح﴾ حديث ابن عباس رضي الله عنهما أصل في المواقيت وقد ذكره المصنف مقطوعاً والوجه أن نذكره هنا بكامله ونضم إليه الأحاديث التي هي أصول المواقيت : عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم «قال أمني جبريل عند البيت مرتين فصلى الظهر في المرة الأولى حين كان الفىء مثل الشراك ثم صلى العصر حين كان كل شيء مثليهم ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام علي الصائم وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالامس ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثليه ثم صلى المغرب لوقته الأول ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض ثم التفت إلي جبريل فقال يا محمد هذا وقت الأنبياء قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين» رواه أبو داود وأترمذى وغيرهما من أصحاب السنن والحاكم أبو عبد الله في المستدرک وقال هو حديث صحيح وقال أترمذى حديث حسن وهذا المذكور

الشمس إلى الغروب وقت الكراهية ومعناه أنه يكره تأخيرها إليه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها الا قليلاً» (٣) وأما ما يتعلق بالفاظ الكتاب فقوله وبه يدخل وقت العصر ينبغي

(١) ﴿ حديث ﴾ روى عن النبي ﷺ انه قال تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها أربعاً لا يذكر الله فيها الا قليلاً مسلم من حديث الملا بن عبد الرحمن عن انس ورواه أبو داود نحوه وكرر قوله تلك صلاة المنافقين *

لفظ رواية الترمذى ولفظ الباقرين بمعناه وروى حديث أمانة جبريل جماعة من الصحابة غير ابن عباس وليس في هذه السكتب المشهورة قوله في المذهب «عند باب البيت» إنما فيها عند البيت ثم رواه الترمذى من رواية جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أمني جبريل قال قد كرمنا حديث ابن عباس بمعناه قال الترمذى حديث ابن عباس حسن قال وقال محمد بن يحيى البخارى أصح شيء في المواقيت حديث جابر وعن بريدة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم «ان رجلا سأله عن وقت الصلاة فقال صل معنا هذين يعنى اليومين فلما زالت الشمس أمر بلال لارضى الله عنه فأذن ثم أمره فأقام الظهر ثم أمره فأقام العصر والشمس مرتفعة بيضاء تقيته ثم أمره فأقام المغرب حين غابت الشمس ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق ثم أمره فأقام الفجر حين طلع الفجر فلما ان كان اليوم الثاني أمره فأبرد الظهر فأبرد بها فأنعم ان يرد بها وصلى العصر والشمس مرتفعة آخرها فوق الذى كان وصلى المغرب قبل ان يغيب الشفق وصلى العشاء بعدما ذهب ثلث الليل وصلى الفجر فاسفر بها ثم قال ابن السائل عن وقت الصلاة فقال الرجل انا يا رسول الله قال وقت صلاتكم بين ما رأيتم» رواه مسلم وفي رواية له قال في المغرب في اليوم الثاني ثم أمره بالاقامة للمغرب قبل ان يقع الشفق وعن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «انه آناه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئا قال فأقام الفجر حين انشق الفجر والناس لا يكادون يعرف بعضهم بعضا ثم أمره فأقام بالظهر حين زالت الشمس والقائل يقول قد انتصف النهار وهو كان اعلم منهم ثم أمره فأقام بالعصر والشمس مرتفعة ثم أمره فأقام بالمغرب حين وقعت الشمس ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق ثم آخر الفجر من الغد حتى انصرف منها والقائل يقول قد طلعت الشمس أو كادت ثم آخر الظهر حتى كان قريبا من وقت العصر بالامس ثم آخر العصر حتى انصرف منها والقائل يقول قد احمرت الشمس ثم آخر المغرب حتى كان عند

أن يعلم بالحاء لما قدمناه وقوله ويمتد الى غروب الشمس بالواو للوجه المنسوب الى الاصطخري فان قلت قال الشافعي في المختصر «ثم لا يزال وقت الظهر قائما حتى يصير ظل كل شيء مثله فاذا جاوز ذلك باقل زيادة فقد دخل وقت العصر» ظاهر هذا يقتضي اعتبار زيادة علي مصير الظل مثله ليدخل وقت العصر وذلك يناهى قوله وبه يدخل وقت العصر ظاهر وهل في ذلك اختلاف قول او وجه أم كيف الحال فالجواب انه لا خلاف في دخول وقت العصر حين يخرج وقت الظهر عندنا وكلام الشافعي محمول على أن خروج وقت الظهر لا يكاد يعرف الا بزيادة الظل على المثل والافتك الزيادة من وقت العصر وقوله ووقت الفضيلة في الاول لا يختص به العصر بل وقت فضيلة جميع الصلوات اول اوقاتها علي ماسياتي لكن اجتماع الاوقات الاربعة الفضيلة والاختيار والجواز والكراهية من خاصية العصر والصبح وما عداها إما ذات وقتين الفضيلة والاختيار كالظهر وامادات ثلاث اوقات الفضيلة والاختيار والجواز كالعشاء والعصر أول الصلاتين المخصوصتين بالاوقات الاربعة

سقوط الشفق ثم آخر العشاء حتى كان ثلث الليل الأول ثم أصبح فدعا السائل فقال «الوقت ما بين هذين»
رواه مسلم والاحاديث في الباب كثيرة سند كرها في مواضعها من الكتاب ان شاء الله تعالى وقوله
صلي الله عليه وسلم «أمنى جبريل» هو الملك الكريم رسول الله تعالى الي رسله الآدميين صلوات
الله وسلامه عليهم وفيه تسع لغات حكاه ابن الانبارى وحكاها عنه أيضاً أبو منصور موهوب
ابن احمد بن محمد بن الخضر الجواليقي في كتاب المعرب وهي جبريل وجبريل بكسر الجيم وفتحها
وجبرئيل بفتح الجيم وهمزة بعد الراء وتشديد اللام وجبرائيل بهمزة ثم ياء مع الالف وجبرائيل
بياءين بعد الالف وجبرئيل بهمزة بعد الراء وياء وجبرئيل بكسر الهمزة وتخفيف اللام وجبرين
وجبرين بكسر الجيم وفتحها قال جماعات من المفسرين وحكاها صاحب المحكم والجوهري وغيرهما
من أهل اللغة في جبريل وميكائيل أن جبر وميك اسمان اضيفا الي ايل وال قالوا وابل وال
اسمان لله تعالى قالوا ومعنى جبر وميك بالسر يانية عبد فتقديره عبد الله قال أبو علي الفارسي هذا
خطأ من وجهين أحدهما ان ايل وال لا يعرفان في اسماء الله في اللغة والعربية والثاني انه لو كان
كذلك لم ينصرف آخر الاسم في وجوه العربية ولو كان آخره مجروراً ابدأ كعبد الله قال الواحدى
هذا الذى قاله أبو علي اراد به انه ليس هذا في العربية قال وقد قال بالاول جماعة من العلماء
قلت الصواب قول أبي علي فان ما ادعوه لا أصل له والله اعلم : وأما لفظ الظهر فمشتق من الظهور
لانها ظاهرة في وسط النهار : وقوله صلي الله عليه وسلم (والنبي مثل الشراك) هو بكسر الشين
وهو أحد سيور النعل التي تكون على وجهها وليس الشراك هنا للتحديد والاشتراط بل لان
الزوال لا يبين باقل منه وأما الظل والنبي فقال أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة في أوائل أدب
الكاتب يتوهم الناس ان الظل والنبي بمعنى وليس كذلك بل الظل يكون غدوة وعشية ومن
أول النهار الي آخره ومعنى الظل الستر ومنه قولهم «أنا في ظلك» ومنه «ظل الجنة» وظل شجرها انما
هو سترها ونواحيها وظل الليل سواده لانه يستر كل شيء وظل الشمس ماسترته الشخوص من
مقطها قال وأما النبي فلا يكون الا بعد الزوال ولا يقال لما قبل الزوال فيء وأما سمي بعد الزوال
فياً لانه ظل فاء من جانب الي جانب أى رجع والنبي الرجوع هذا كلام ابن قتيبة وهو كلام

في الترتيب المذكور فهذا هو الداعي الى تقسيم وقت العصر الي الفضيلة وغيرها
قال (ووقت المغرب يدخل بغروب الشمس ويمتد (م) الي غروب الشفق في قول وعلي قول اذا
مضى بعد الغروب وقت وضوء وأذان واقامة وقدر خمس (و) ركعات فقد انقضى (ح) الوقت لان
جبريل عليه السلام صلاها في اليومين في وقت واحد وعلي هذا فلو شرع في الصلاة فداخر الصلاة
الي وقت غروب الشفق ففيه وجهان *

لاخلاف في أن وقت المغرب يدخل بغروب الشمس والاعتبار بسقوط قرصها وهو

نفيس وقد أوضحت هذه الالفاظ في تهذيب الاسماء واللغات وبالله التوفيق : أما احكام المسألة فاجمعت الامة على ان أول وقت الظهر زوال الشمس تقل الاجماع فيه خلائق ودليله الاحاديث السابقة والمراد بالزوال ما يظهر لنا لا الزوال في نفس الامر فان ذلك يتقدم على ما يظهر ولكن لا اعتبار بذلك وإنما يتعلق التكليف ويدخل الوقت بالزوال الذي يظهر له فلو شرع في تكبيرة الاحرام بالظهر قبل ظهور الزوال ثم ظهر عقبها أوفى اثباتها لم تصح الظهر وان كانت التكبيرة حاصلة بعد الزوال في نفس الامر لكن قبل ظهوره لئلا ذكره امام الحرمين وغيره قالوا واما قبل ظهور الظل فهو معدود من وقت الاستواء قال وكذا الصبح ولو اجتهد فيها وطلع الفجر بحيث علم وقوعها بعد طلوعه لكن في وقت لا يتصور أن يبين الفجر للناظر لم تصح الصبح والله اعلم *

واما آخر وقت الظهر فهو اذا صار ظل الشيء مثله غير الظل الذي يكون له عند الزوال واذا خرج هذا دخل وقت العصر متصلاً به ولا اشتراك بينهما هذا مذهبنا وبه قال الاوزاعي والثوري والليث وابو يوسف ومحمد واحمد وقال عطاء وطاوس اذا صار ظل الشيء مثله دخل وقت العصر وما بعده وقت للظهر والعصر على سبيل الاشتراك حتى تغرب الشمس وقال اسحق بن راهويه وابو ثور والمزني وابن جرير اذا صار ظله مثله فقد ر أربع ركعات بعده وقت للظهر والعصر ثم يتمحض الوقت للعصر وقال مالك اذا صار ظله مثله فهو آخر وقت الظهر وأول وقت العصر بالاشتراك فاذا زاد على المثل زيادة بينة خرج وقت الظهر وعن مالك رواية أن وقت الظهر يمتد الى غروب الشمس وقال أبو حنيفة يبقى وقت الظهر حتى يصير الظل مثلين فاذا زاد على ذلك يسيرا كان أول وقت العصر قال القاسمي أبو الطيب قال ابن المنذر لم يقل هذا أحد غير أبي حنيفة واحتج من قال بالاشتراك بحديث ابن عباس المذكور قالوا فصلى الظهر في اليوم الثاني في الوقت الذي صلى فيه العصر في الاول وعن ابن عباس ايضاً قال «جمع النبي ﷺ بالمدينة من غير خوف ولا سفر» رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم من غير خوف ولا مطر فدل على اشتراكها قالوا ولان الصلوات زيد فيها علي بيان جبريل في اليوم الثاني وللأختيار فينبغي ان يزداد وقت الظهر واحتج أصحابنا بحديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال

ظاهر في الصحاري واما في العمران وقال الجبال فلا اعتبار بان لا يرى من شعاعها شيء علي أطراف الجدران وقلل الجبال ويقبل الظلام من المشرق روي أنه صلى الله عليه وسلم قال « اذا أقبل الظلام من هاهنا » وأشار الى المشرق « وادبر النهار الى هاهنا » وأشار الى المغرب « فقد افطر الصائم » (١) والى متي يمتد وقت المغرب فيه قولان اقدم أنه يدوم وقتها الى غيوبة الشفق لما روي

(١) * (حديث) « اذا أقبل الظلام من هاهنا وأشار المشرق وادبر النهار من ههنا وأشار الى المغرب فقد افطر الصائم متفق عليه من حديث عمر بن الخطاب اذا اقبل الليل وزاد فيه وغربت الشمس ورواه من حديث عبد الله بن أبي اوفى نحوه »

«إذا صليتم الفجر فانه وقت الي أن يطلع قرن الشمس الاول ثم اذا صليتم الظهر فانه وقت الي أن تحضر العصر فاذا صليتم العصر فانه وقت الي أن تصغر الشمس فاذا صليتم المغرب فانه وقت الي أن يسقط الشفق فاذا صليتم العشاء فانه وقت الي نصف الليل» رواه مسلم من طرق كثيرة وفي بعضها «وقت الظهر اذا زالت الشمس مالم تحضر العصر» واحتجوا أيضاً بحديث أبي موسى السابق عن صحيح مسلم قال فيه في صلاة الظهر في اليوم الثاني ثم آخر الظهر حتى كان قريباً من وقت العصر بالامس ثم قال في آخره «الوقت ما بين هذين» وهذا نص في أن وقت الظهر لا يمتد وراء ذلك فيلزم منه عدم الاشتراك وبحديث أبي قتادة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «الا انه ليس في النوم تفريط انما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الاخرى» رواه مسلم في جملة حديث طويل واحتجوا بأحاديث كثيرة منها مالا يحتاج به وبأقيسة لاحاجة اليها مع هذه الاحاديث الصحيحة الصريحة واما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم «صلي بي العصر في اليوم الاول حين صار ظل الشيء مثله وصلي بي الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله» فمعناه بدأ بالعصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله وفرغ من الظهر في اليوم الثاني حين صار الظل مثله وبهذا التفسير يحصل بيان اول وقت العصر وآخر وقت الظهر ولو حمل على الاشتراك لم يحصل تحديد آخر وقت الظهر ولفات بيانه وقد قال في آخر الحديث «الوقت بين هذين» قال الشيخ أبو حامد ولان حقيقة الكلام أن يكون فرغ من الصلاتين حين صار ظل الشيء مثله فمعناه بالاجماع من ارادة ذلك في العصر فتأولها على انه ابتدأ حينئذ وبقيت الظهر على حقيقته ونظير ما تأولنا عليه لفظ الحديث قول الله تعالى (فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن) وقال تعالى (فاذا بلغن أجلهن فلا تعضلوهن) المراد بالبلوغ الاول مقارنته وبالثاني حقيقة اتمام الاجل ويقال بلغ المسافر البلد اذا انتهى اليه وان لم يدخله وبلغه اذا دخله وأما الجواب عن الجمع بالمدينة فمن وجهين أحدهما أنه محمول على أنه آخر الظهر الي آخر وقتها وقدام العصر في أول وقتها فصار صورته صورة جمع وليس بجمع وعلى هذا التأويل حمله امامان تابعيان من رواة وهما أبو الشعثاء جابر بن زيد رواية عن ابن عباس والآخر عمرو بن دينار ثبت ذلك عنهما في صحيح مسلم وغيره والثاني أنه

عن بريدة أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن وقت الصلاة فقال «صل معنا هذين» يعني اليومين الي أن قال «وصلي بي المغرب في اليوم الثاني قبل أن يغيب الشفق» (١) وروى في الصحيح أن

(١) * (حديث) * بريدة ان رجلاً سأل النبي ﷺ عن وقت الصلاة فقال صل معنا هذين يعني اليومين الي ان قال وصلي بي المغرب في اليوم الثاني قبل ان يغيب الشفق رواه مسلم مطولاً قال البيهقي قصة امامة جبريل بمكة وقصة المسألة عن المواقيت بالمدينة والوقت الاخر لصلاة المغرب رخصة وكذا قال الدارقطني وغيره *

جمع بعذر أمامطر وأما مرض عند من يقول به كما سنوضحه في باب صلاة المسافر ان شاء الله تعالى
واما قولهم زيد في الصلاة علي بيان جبريل فتلك الزيادات ثبتت بنصوص ولا نص هنا في الزيادة
ولامدخل للقياس واحتج لابي حنيفة بحديث ابن عمر رضى الله عنهما انه سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم « انما بقاؤكم فيما سلف من الامم قبلكم كما بين صلاة العصر الى غروب الشمس أو في
أهل التوراة التوراة فعملوا حتي اذا انتصف النهار عجزوا فاعطوا قيراطا قيراطا ثم أوتى أهل الانجيل
الانجيل فعملوا الى صلاة العصر فعجزوا فاعطوا قيراطا قيراطا ثم أوتينا القرآن فعملنا الى غروب الشمس
فأعطينا قيراطين قيراطين فقال أهل الكتاب أى ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين وأعطينا
قيراطا قيراطا ونحن أكثر عملا قال الله تعالى هل ظلمتكم من اجر كم من شئ قالوا لا قال فهو فضلى
أوتيه من اشاء » رواه البخارى ومسلم قالوا فهذا دليل علي ان وقت العصر اقصر من وقت الظهر
ومن حين يصير ظل الشئ مثله الى غروب الشمس هو ربع النهار وليس بأقل من وقت
الظهر بل هو مثله واحتجوا بأقيسة ومنا سباب لاصلها ولا مدخل لها في الاوقات واحتج اصحابنا
عليهم بحديث ابن عباس وهو صحيح كما سبق واحتجوا باحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرها
في دلالة بعضها نظر ويغنى عنها حديث ابن عباس واوز امام الحرمين في الاساليب فقال عمدتنا
حديث جبريل ولا حجة للمخالف الاحديث ساقه النبى صلى الله عليه وسلم مساق ضرب الامثال
والامثال مظنة التوسعات والمجاز ثم التأويل متطرق الي حديثهم ولا يتطرق الي ما اعتدناه تأويل
ولا مطمع في القياس من الجانبين هذا كلام الامام واجاب الاصحاب عن حديث ابن عمر باربعة
اجوبة (احدها) جواب امام الحرمين المذكور (الثاني) ان المراد بقولهم أكثر عملا ان مجموع عمل
الفريقين أكثر (الثالث) ان ما بعد صلاة العصر مع التأهب لها بالاذان والاقامة والطهارة وصلاة
السنة اقل مما بين العصر ونصف النهار الرابع حكاه الشيخ ابو حامد في تعليقه عن ابى سعيد
الاصطخرى قال كثرة العمل لا يلزم منها كثرة الزمان فقد يعمل الانسان في زمن قصير أكثر
مما يعمل غيره في زمن مثله اطول منه *

النبى صلى الله عليه وسلم قال « ووقت صلاة المغرب ما لم يغب الشفق » (١) ويعبر عن هذا القول بان المغرب
وقتين كسائر الصلوات وفي الجديد اذا مضى قدر وضوء وستر عودة واذان واقامة وخمس ركعات فقد
انقضى الوقت لان جبريل عليه السلام صلاها في اليومين في وقت واحد ولو كان لها وقتان لبين
كما في سائر الصلوات ثم معلوم أن ما لا بد منه من شرائط الصلاة لا يجب تقديمه علي الوقت فيحتمل
التأخير بعد الغروب قدر ما يشتغل بها والاعتبار في جميع ذلك بالوسط المعتدل ويحتمل أيضا كل

(١) * (حديث) * روى في الصحيح أن النبى ﷺ قال وقت صلاة المغرب ما لم يغب
الشفق رواه مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظه وفي لفظ له وقت صلاة المغرب
اذا غابت الشمس ما لم يسقط الشفق *

(فرع) للظهر ثلاثة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت عذر فوقت الفضيلة أركه وسياقي بيان الخلاف فيما تحصل به فضيلة أول الوقت ان شاء الله تعالى حيث تعرض له المصنف ووقت الاختيار ما بعد وقت الفضيلة الى آخر الوقت ووقت العذر وقت العصر في حق من يجمع بسفر أو مطر هكذا قال الاكثر ان أوقات الظهر ثلاثة كما ذكرنا وقال القاضي حسين لها أربعة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز ووقت عذر فوقت الفضيلة اذا صار ظل الشيء مثل ربه والاختيار اذا صار مثل نصفه والحواز اذا صار ظله مثله وهو آخر الوقت والعذر وقت العصر لمن جمع بسفر أو مطر *

(فرع) بدأ المصنف بصلاة الظهر كما بدأ الشافعي والأصحاب تأسيا بإمامة جبريل عليه السلام فانه بدأ بالظهر كما سبق وقال البندنجي بدأ الشافعي في الجديد بالظهر وفي القديم بالمصباح قال وعليه كل الفقهاء فان قيل كيف بدأ بالظهر والاسراء كان في الليل ووجبت الصلوات الخمس في الليل فأول صلاة تحضر بعد ذلك هي الصبح فالجواب ان ذلك محمول على انه نص على ان اول وجوب الخمس من الظهر والله اعلم *

(فرع) قال صاحب البيان اذا زالت الشمس وجبت الظهر ويستحب فعلها حينئذ ولا ينتظر بها مصير الفيء مثل الشراك وحكي الساجي عن الشافعي رحمه الله انه يستحب ذلك ولا يجب وليس بشيء قال ومن الناس من قال لا يجوز أن يصلي حتى يصير الفيء مثل الشراك لحديث جبريل عليه السلام وحكي القاضي ابو الطيب هذا في تعليقه عن بعض الناس قال وهو خلاف ما اتفق عليه الفقهاء وخلاف الاحاديث دليلنا حديث ابى موسى السابق وحديث ابن عمرو بن العاص السابق قريبا «وقت الظهر اذا زالت الشمس» وأما حديث جبريل فالمراد به انه حين زالت الشمس كان الفيء حينئذ مثل الشراك من ورائه لا انه اخر الى أن صار مثل الشراك *

(فرع) في معرفة الزوال قال أصحابنا رحمهم الله الزوال هو ميل الشمس عن كبد السماء بعد انتصاف النهار وعلامته زيادة الظل بعد تناهي تقصانه وذلك ان ظل الشخص يكون في اول النهار طويلا ممتدا فكلما ارتفعت الشمس نقص فاذا انتصف النهار وقف الظل فاذا زالت الشمس عاد الظل الى الزيادة فاذا أردت أن تعلم هل زالت فانصب عصا أو غيرها في الشمس على أرض مسنوية وعلم على طرف ظلها ثم راقبه فان نقص الظل علمت أن الشمس لم تزل ولا تزال تراقبه حتى يزيد فتى زاد علمت الزوال حينئذ قال أصحابنا ويختلف قدر ما يزول عليه الشمس من الظل باختلاف

لقيم يكسر بها سورة الحوج وفي وجه ما يمكن تقديمه على الوقت كالطهارة وستر العورة يحط عن الاعتبار وفي وجه لا يعتبر خمس ركعات وإنما يعتبر ثلاث ركعات ويعبر عن هذا القول بان المغرب وقتا واحدا يعتبر تقديره بالفعل وعلى هذا القول لو شرع في المغرب في الوقت المضبوط فهل يجوز

الازمان والبلاد فاقصر ما يكون الظل عند الزوال في الصيف عند تنامي طول النهار وأطول ما يكون في الشتاء عند تنامي قصر النهار وتقل اقصي أبو الطيب أن أبا جعفر الراسبي قال في كتاب المواقيت أن عند انتهاء طول النهار في الصيف لا يكون بمكة ظل لشيء من الاشخاص عند الزوال لسنة وعشرين يوما قبل انتهاء الطول وستة وعشرين يوما بعد انتهائه وفي هذه الايام متى لم ير للشخص ظل فان الشمس لم تنزل فاذا رأى الظل بعد ذلك فان الشمس قد زالت وبقي أيام السنة معرفة الزوال بمكة كمعرفتها بغيرها وتقل الشيخ أبو حامد في تعليقه انه انما لا يكون للانسان فيء بمكة عند الزوال في يوم واحد في السنة لا غير والله أعلم * قال أصحابنا قامة الانسان ستة أقدام ونصف بقدم نفسه *

(فرع) في قول الله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل) اما غسق الليل فظلامه وأما الدلوك فاختلاف فيه أهل التفسير والفقه واللغة فقال الشافعي في البيهقي وأصحابنا هو زوال الشمس وهو قول ابن عمر وابن عباس وأنس بن مالك وأبي بردة وعائشة والحسن البصري وقال أبو حنيفة هو الغروب وهو مروي عن علي وابن مسعود وابن زيد وهما قولان مشهوران في كتب أهل التفسير واللغة ومن حكاهما من أهل اللغة ابن قتيبة والزهري والجوهري وآخرون وجزم الزبيدي في مختصر العين وابن فارس بأنه الزوال واختاره الزهري والجوهري واختار ابن قتيبة الغروب والله أعلم وفائدة الخلاف ان الظهر هل تجب بأول الوقت أم لا ومذهبنا الوجوب وأبو حنيفة بخلافه وسيأتي مبسوطا ان شاء الله * قال المصنف رحمه الله *

«وأول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله وزاد أدنى زيادة وآخره اذا صار ظل كل شيء مثليه لما روى ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «وصلي بي جبريل العصر حين صار ظل كل شيء مثل ظله ثم صلى المرة الاخيرة حين صار ظل كل شيء مثليه» ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الجواز والاداء الى غروب الشمس وقال أبو سعيد الاصطخري اذا صار ظل كل شيء مثليه فانت الصلاة ويكون ما بعده وقت القضاء والمذهب الاول لما روى أبو قتادة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس التفريط في النوم انما التفريط في اليقظة ان تؤخر صلاة حتي يدخل وقت صلاة أخرى » *

(الشرح) حديث ابن عباس صحيح سبق بيانه وحديث أبي قتادة صحيح أيضا رواه أبو داود بهذا اللفظ باسناد صحيح على شرط مسلم وروى مسلم في صحيحه بمعناه قال « ليس في النوم تفريط انما التفريط علي من لم يصل الصلاة حتي يجيء وقت الاخرى » واليقظة بفتح الياء

أن يستديم صلاته الي أن ينقضي هذا الوقت ان قلنا أن الصلاة التي وقع بعضها في الوقت وبعضها بعد الوقت اداء وانه يجوز تأخيرها الي أن يخرج عن الوقت بعضها فله ذلك لا محالة وان قلنا لا يجوز

والقاف وأبو قتادة اسمه الحارث بن ربيع وقيل النعمان بن ربيع وقيل عمرو بن ربيع والصحيح الأول وهو أنصاري سلمى بفتح السين واللام مدني يقال له فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد أحداً والخندق وما بعدها من المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلف في شهوده بدرًا توفي بالمدينة سنة أربع وخمسين وهو ابن سبعين سنة رضى الله عنه: أما حكم المسألة فمذهبنا أنه يدخل وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله غير الظل الذي يكون له عند الزوال وهو إذا انقضى وقت الظهر ولا اشتراك بينهما ولا فاصل بينهما هذا مذهبنا وسبق بيان مذاهب العلماء في ذلك وأما قول المصنف «وزاد أدنى زيادة» فكذا نص عليه الشافعي في مختصر المزني وكذا ذكره الشيخ أبو حامد والماوردي والقاضي أبو الطيب والمحامي وجماهير العراقيين والمتولي وآخرون من الخراسانيين وقال صاحب الذخائر اختلاف أصحابنا في هذه الزيادة على ثلاثة أوجه أحدها أنها لبيان انتهاء الظل إلى المثل والا فالوقت قد دخل قبل حصول الزيادة بمجرد حصول المثل فلي هذا تكون الزيادة من وقت العصر وإثاني أنها من وقت الظهر وأما تدخل العصر عقبها قال وهذا ظاهر كلام الشافعي والعراقيين وعليه كثير من الأصحاب والثالث أنها ليست من وقت الظهر ولا من وقت العصر بل هي فاصل بين الوقتين هذا ما حكاه في الذخائر وهذا الثالث ليس بشيء لقوله صلى الله عليه وسلم «وقت الظهر ما لم يحضر العصر» فدل على أنه لا فاصل بينهما والأصح أنها من وقت العصر وبه قطع القاضي حسين وآخرون ونقل الرافعي الاتفاق عليه وأما آخر وقت العصر فهو غروب الشمس هذا هو الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقطع به جمهور الأصحاب وقال أبو سعيد الاصطخري آخره إذا صار ظل الشيء مثليه فإن آخر عن ذلك أم وكانت قضاء قال الشيخ أبو حامد هذا الذي قاله الاصطخري لم يخرج به علي أصل الشافعي لأن الشافعي نص في القديم والجديد أن وقتها يمتد حتى تغرب الشمس وإنما هو اختيار نفسه

ذلك في سائر الصلوات في المغرب وجهان أحدهما المنع كسائر الصلوات وأصحها أن يجوز مدها إلى غروب الشفق لما روى أنه صلى الله عليه وسلم «قرأ سورة الاعراف في المغرب» (١) فظاهر المذهب القول بالحديد واختار طائفة من الأصحاب القول الأول ورجحوه وعندهم أن المسئلة مما يفوت فياء على

(١) * (حديث) * أنه ﷺ قرأ سورة الاعراف في المغرب رواه البخاري من حديث ابن أبي مليكة عن عروة عن مروان عن زيد بن ثابت أنه قال لمروان مالك تقرأ في المغرب بقصر المفصل وقد سمعت رسول الله ﷺ يقرأ فيها بطولي الطولين قال ابن أبي مليكة الاعراف والمائدة والنسائي رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب باطول الطولين المص وللحاكم من حديث هشام عن أبيه عن زيد بن ثابت كان يقرأ في المغرب بسورة الاعراف في الركعتين كليهما ورواه النسائي من وجه آخر عن هشام عن أبيه عن عائشة وهو معلول ورواه ابن السكن من حديث أبي أيوب *

وهو خلاف نص الشافعي والاصحاب واستدل بحديث جبريل ودليل المذهب حديث أبي قتادة السابق وحديث أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «من أدرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر» رواه البخاري ومسلم وحديث أبي موسى الذي ذكرته في أول الباب عن صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم أخر العصر حتى انصرف منها والقائل يقول قد احمرت الشمس وأما حديث جبريل فأنما ذكر في وقت الاختيار لا وقت الجواز بدليل الاحاديث الصحيحة التي ذكرتها وهذا التأويل متعين للجمع بين الاحاديث ولان هذه الاحاديث متأخرة عن حديث جبريل فيكون العمل عليها ولانها أصح منه بلا خلاف بين اهل الحديث وان كان هو أيضاً صحيحاً ولان الحائض وغيرها من أهل الاعذار اذا زال عذرهم قبل غروب الشمس بركعة لزمهم العصر بلا خلاف ولو كان الوقت قد خرج لم يلزمهم وهذا الالتزام حسن ذكره امام الحرمين وغيره وقد قال الغزالي في درسه ان الاصطخري يحمل حديث من أدرك ركعة من العصر على اصحاب الاعذار (فرع) قال القاضي حسين والصيدلاني وامام الحرمين والرويان وغيرهم للعصر خمسة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة ووقت جواز وكراهة ووقت عذر فالفضيلة من أول الوقت الى ان يصير ظل الشخص مثله ونصف مثله ووقت الاختيار الى ان يصير مثلين والجواز بلا كراهة الى اصفرار الشمس والجواز مع الكراهة حال الاصفرار حتي تغرب والعذر

القديم واذا عرفت ذلك فعد الى الفاظ الكتاب وعلم قوله ويمتد الى غروب الشفق بالميم لان مذهب مالك مثل القول الجديد في أظهر الروايتين وقوله فقد انقضى الوقت بالخاء والالف لان مذهبهما مثل القول القديم ولفظ الوضوء بالواو وكذا قوله وقدر خمس ركعات لما حكينا من الوجهين وادعي القاضي الرويان أن المذهب اعتبار الثلاث دون الخمس وقوله وعلي هذا فلومد آخر الصلاة الى غروب الشفق فوجهان فيه اشارة الى أن الوجهين مبنيان علي قولنا ان في سائر الصلوات لا يجوز الا تيان بها بحيث يقع بعضها بعد الوقت لا ما اذا جوزنا ذلك فلا اختصاص للامتداد بغروب الشفق مهما كان الشروع في الوقت المضبوط *

قال في وقت العشاء يدخل بغيوبة الشفق وهو الحمرة (ح) التي تلي الشمس دون البياض والصفرة ثم يمتد وقت الاختيار الى ثلث الليل على قول والى النصف على قول ووقت الجواز الى طلوع الفجر (و) *

اذا غاب الشفق دخل وقت العشاء لما روينا من خبر جبريل عليه السلام والشفق هو الحمرة وبه قال مالك وأحمد خلافاً لأبي حنيفة والمزني حيث قالوا هو البياض الذي يعقب الحمرة ويروى عن احمد أن الاعتبار في الصحراء بالحمرة وفي البنيان بالبياض لما روى عن ابن عمر رضي الله

وقت الظهر لمن جمع بسفر أو مطر وقد نقل أبو عيسى الترمذى عن الشافعى وغيره من العلماء كراهة تأخير العصر ودليل الكراهة حديث أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «تلك صلاة المنافقين يجلس يرقب الشمس حتي اذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها أربعا لا يذكرك الله فيها الا قليلا» رواه مسلم والله أعلم *

(فرع) قد ذكرنا ان مذهبنا أن وقت الاختيار للعصر يمتد الي مصير ظل كل شيء مثليه وبه

قال جماهير العلماء وقال أبو حنيفة يمتد الي اصفرار الشمس * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأول وقت المغرب اذا غابت الشمس لما روى ان جبرائيل عليه السلام صلى المغرب حين غابت وافطر الصائم وليس لها الا وقت واحد وهو بقدر ما يتطهر ويستتر العورة ويؤذن ويقيم ويدخل فيها وإن أخر الدخول عن هذا الوقت أم لما روى ابن عباس ان جبريل عليه السلام صلى المغرب في المرة الاخيرة كما صلاها في المرة الاولى ولو كان لها وقت آخر لبين كما بين في سائر الصلوات فان دخل فيها في وقتها ففيه ثلاثة أوجه أحدها ان له ان يستديمها الى غيبوبة الشفق لان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ الاعراف في صلاة المغرب والثاني لا يجوز أن يستديمها أكثر من قدر ثلاث ركعات لان جبريل صلى ثلاث ركعات والثالث له ان يصلى مقدار أول الوقت في سائر الصلوات لانه لا يكون مؤخرافي هذا القدر ويكون مؤخرأ فيما زاد عليه ويكره ان يسمى صلاة المغرب العشاء لما روى عبد الله ابن مسفل رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا تغلبنكم الاعراب علي اسم صلاة المغرب وتقول الاعراب هي العشاء» *

عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «الشفق الحمره فاذا غاب الشفق وجبت الصلاة» (١) والى متى يمتد وقت الاختيار فيه قولان أصحهما الي ثلث الليل لبيان جبريل عليه السلام والثاني الي نصف

(١) ﴿ حدث ﴾ ابن عمر الشفق الحمره فاذا غاب الشفق وجبت الصلاة ابن عساكر في غرائب مالك حدثنا زاهر ثنا البيهقي انا الحاكم ثنا أبو بكر بن اسحاق ثنا علي بن عبد العزيز حينئذ وقال الدارقطني في السنن قرأت في اصل احمد بن عمرو بن جابر قالا ثنا علي بن عبد الصمد ثنا هارون بن سفيان ثنا عتيق بن يعقوب ثنا مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً باللفظ المذكور سواء وصحح البيهقي وقفه ورواه ابن عساكر من حديث أبي حذافة عن مالك وقال حديث عتيق امثل اسناداً وقد ذكر الحاكم في المدخل حديث أبي حذافة وجهله مثلاً لما رفعه الجرحون من الموقوفات (تنبيه) قال ابن خزيمة في صحيحه ثنا عمار بن خالد ثنا محمد بن يزيد هو الواسطي عن شعبة عن قتادة عن أبي ايوب عن عبد الله بن عمر ورفع وقت صلاة المغرب الي ان تذهب حمرة الشفق الحديث قال ابن خزيمة ان سحبت هذه اللفظة تفرد بها محمد بن يزيد وانما قال اصحاب شعبة فيه فور الشفق مسكان حمرة الشفق (قلت) محمد بن يزيد صدوق وقال البيهقي روى هذا الحديث عن عمرو بن علي وابن عباس وعبادة بن الصامت وشداد بن اوس وابي هريرة ولا يصح فيه شيء *

(الشرح) حديث جبريل عليه السلام صحيح سبق بيانه وحديثه الآخر هو تمام الاول وحديث عبد الله بن مغفل صحيح أيضاً رواه البخارى والاعراب سكان البادية وحديث قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالاعراف في المغرب صحيح رواه البخارى بمعناه فرواه عن مروان بن الحكم قال قال لي زيد بن ثابت «مالك تقرأ في المغرب بقصار وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ باطول الطولين» هذا لفظ البخارى وفي رواية النسائي واسادها صحيح عن زيد «لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها باطول الطولين المص» وأما مغفل فبضم الميم وفتح الغين المعجمة والفاء وكنية عبد الله بن مغفل أبو سعيد وقيل أبو عبد الرحمن وقيل أبو زياد المزني ممن بايع بيعة الرضوان سكن المدينة ثم البصرة وبها توفي سنة ستين وكان من فقهاء الصحابة رضي الله عنهم : أما حكم المسألة فاول وقت المغرب اذا غربت الشمس وتكامل غروبها وهذا لاخلاف فيه نقل ابن المنذر وخلائق لا يحصون الاجماع فيه قال اصحابنا والاعتبار سقوط قرصها بكامله وذلك ظاهر في الصحراء قال الشيخ أبو حامد والاصحاب ولا نظر بعد تكامل الغروب الي بقاء شعاعها بل يدخل وقتها مع بقاءه وأما في العمران وقلل الجبال فالاعتبار بان لا يرى شيء من شعاعها علي الجدران وقلل الجبال ويقبل الظلام من المشرق وأما آخر وقت المغرب نص الشافعي رحمه الله في كتبه المشهورة الجديدة والقديمة انه ليس لها الا وقت واحد وهو اول الوقت ونقل أبو ثور عن الشافعي ان لها وقتين الثاني منها ينتهي الي مغيب الشفق هكذا نقله عنه القاضي أبو الطيب وغيره قال القاضي والذي نص عليه الشافعي في كتبه انه ليس لها الا وقت واحد وهو اول الوقت وقال صاحب الحاوي حكى أبو ثور عن الشافعي في القديم ان لها وقتين يمتد ثانيهما الي مغيب الشفق وقال فمن اصحابنا من جعله قولاً ثانياً قال وانكره جمهورهم لان الزعفراني وهو اثبت اصحاب القديم

الليل وبه قال أبو حنيفة لقوله صلى الله عليه وسلم «لولا أن أشق علي أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ولا أخرت العشاء الي نصف الليل» (١) وعن أحمد روايتان كالتولين ثم يـتمر وقت الجواز الي طلوع الفجر الثاني وفيه وجه آخر انه اذا ذهب وقت الاختيار علي اختلاف القوانين فقد ذهب وقت الجواز أيضاً أما علي قول اثلث فاحديث جبريل عليه السلام حيث قال «الوقت ما بين هذين

(١) (حديث) لولا ان اشق علي امتي لا امرتهم بالسواك عند كل صلاة ولاخرت العشاء الي نصف الليل رواه الحاكم من طريق عبيد الله عن سعيد المقبري عن ابي هريرة بلفظ لفرضت عليهم السواك مع الوضوء والباقي مثله ورواه البيهقي مثله ورواه الترمذي وابن ماجه وابن حبان من هذا الوجه بغير ذكر السواك ورواه البزار من طريق صفوان بن سليم عن حميد ابن عبد الرحمن عنه بلفظ لولا ان اشق علي امتي لجعلت وقت العشاء الي نصف الليل فيه اسحاق بن أبي فروة وهو متروك: وفي الباب عن ابي سعيد رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه واستاده صحيح : وعن جابر عند الطبراني : وعن انس رواه ابن عدى في ترجمة يحيى بن أيوب من روايته عن حميد عنه بلفظ أن رسول الله ﷺ أخر العشاء الي نصف الليل ثم صلى *

حكى عن الشافعي ان للمغرب وقتا واحدا واختلف اصحابنا المصنفون في المسألة علي طريقين احدهما القطع بان لها وقتا فقط وبهذا قطع المصنف هنا والمحاملي وآخرون من العراقيين ونقله صاحب الخاوي عن الجمهور كما سبق والطريق الثاني علي قوانين احدهما هذا والثاني يمتد الي مغيب الشفق وله ان يبدأ بالصلاة في كل وقت من هذا الزمان وبهذا الطريق قطع المصنف في التنبيه وجماعات من العراقيين وجهاهير الخراسانيين وهو الصحيح لان ابانورقة امام وتقل الثقة مقبول ولا يضره كون غيره لم ينقله ولا كونه لم يوجد في كتب الشافعي وهذا مما لا شك فيه فعلي هذا الطريق اختلف في اصح القوانين فصحيح جمهور الاصحاب القول الجديد وهو انه ليس لها الا وقت واحد وصحيح جماعة القديم وهو ان لها وقتين ممن صححه من اصحابنا ابو بكر ابن خزيمة وأبو سليمان الخطابي وابو بكر البيهقي والغزالي في احياء علوم الدين وفي درسه والبغوي في التهذيب ونقله الروياني في الحلية عن أبي ثور والمزني وابن المنذر وأبي عبد الله الزيري قال وهو المختار وصححه ايضا المعجلي والشيخ أبو عمرو بن الصلاح قلت هذا القول هو الصحيح لاحاديث صحيحة منها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «وقت المغرب مالم يغيب الشفق» وفي رواية «وقت المغرب اذا غابت الشمس مالم يسقط الشفق» وفي رواية «وقت المغرب مالم يسقط ثور الشفق» رواه مسلم بهذه اللفاظ كلها وقوله ثور الشفق هو بالثاء المشقة : أي ثورانه وفي رواية أبي داود فور الشفق بالفاء وهو بمعنى ثوره وعن أبي موسى الاشعري في بيان النبي صلى الله عليه وسلم للسائل مواقيت الصلاة قال «ثم آخر المغرب حتي كان عند سقوط الشفق» رواه مسلم وقد سبق بطوله وعن بريدة أن النبي صلى الله عليه وسلم «صلي المغرب في اليوم الثاني قبل أن يغيب الشفق» رواه مسلم وقد سبق بطوله وعن أبي قتادة في حديثه السابق «ليس في النوم تفريط إنما التفريط علي من لم يصل الصلاة حتي يجيء وقت الاخرى» رواه مسلم وسبق بيانه فاذا عرفت الاحاديث الصحيحة تعين القول به جزم الان الشافعي نص عليه في القديم كما نقله ابو ثور وعلق الشافعي القول به في الاملاء علي ثبوت الحديث وقد ثبت الحديث بل احاديث والاملاء من كتب الشافعي الجديدة فيكون منصوصا عليه في القديم والجديد وهذا كله مع القاعدة العامة التي أوصى بها الشافعي رحمه الله انه اذا صح الحديث

الوقتين وأما علي قول النصف فلما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «وقت العشاء ما بينك وبين نصف الليل» (١) والي هذا الوجه ذهب الاصطخري وكذلك أبو بكر الفارسي فيما حكى المعلق

(١) * (حديث) * وقت العشاء ما بينك وبين نصف الليل : مسلم من حديث عبد الله بن عمرو وقد تقدم ولفظه فاذا صليتم للعشاء فانه وقت الى نصف الليل وفي رواية له الى نصف الليل الاوسط وللترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً وان أول وقت العشاء حين يغيب الشفق وان آخر وقتها حين ينتصف الليل وهو الذي قدمنا عن البخاري ان محمد بن فضيل أخطأ في وصله

خلاف قوله يترك قوله ويعمل بالحديث وإن مذهبه ماصح فيه الحديث وقد صح الحديث ولا معارض له ولم يتركه الشافعي إلا لعدم ثبوته عنده ولهذا علق القول به في الاملاء على ثبوت الحديث وبالله التوفيق * وإما حديث صلاة جبريل عليه السلام في اليومين في وقت فجوابه من ثلاثة أوجه أحسنها وأصحها أنه إنما أراد بيان وقت الاختيار لا وقت الجواز فهكذا هو في أكثر الصلوات وهي العصر والعشاء والصبح وكذا المغرب (والثاني) أن حديث جبريل مقدم في أول الأمر بمسكة وهذه الأحاديث متأخرة بالمدينة فوجب تقديمها في العمل (والثالث) أن هذه الأحاديث أقوى من حديث جبريل لوجهين أحدهما أن رواتها أكثر والثاني أنها أصح إسناداً ولهذا خرجها مسلم في صحيحه دون حديث جبريل وهذا لا شك فيه فحصل أن الصحيح المختار أن للمغرب وقتين يمتد ما بينهما إلى مغيب الشفق ويجوز ابتداءها في كل وقت من هذا فعلي هذا لثلاثة أوقات وقت فضيلة واختيار وهو أول الوقت والثاني وقت جواز وهو ما لم يغيب الشفق والثالث وقت عذر وهو وقت العشاء في حق من جميع لفر أو مطر وهذا الذي ذكرناه من أن وقت الفضيلة ووقت الاختيار واحد وهو أول الوقت هو الصواب وبه قطع المحققون وقال القاضي حسين والبعثي علي هذا يكون النصف الأول مما بين أول الوقت ومغيب الشفق وقت اختيار والنصف الثاني وقت جواز وهذا ليس بشيء. ويكنى في رده حديث جبريل وقد نقل أبو عيسى الترمذي عن العلماء كافة من الصحابة فمن بعدهم كراهة تأخير المغرب وأما إذا قلنا ليس للمغرب إلا وقت واحد فهو إذا غربت الشمس ومضي قدر طهارة وسر العورة وإذان وأقام وخمس ركعات هذا هو الصحيح

عن الشيخ أبي محمد والمذهب الأول واحتجوا له بما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال « صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح فليوتر بركة » (١) وبما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « ليس التفريط في النوم وإنما التفريط في اليقظة أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى » (٢) ظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الأخرى ولا يخفى عليك مما ذكرناه المواضع المستحقة للعلامات من ألفاظ الكتاب وإن قوله ووقت الجواز إلى طلوع الفجر المراد منه الفجر الثاني وقوله في تفسير الشفق دون البياض والصفرة لا كلام في أن البياض خارج عن تفسير الشفق عندنا وأنه لا يعتبر غروبه وأما الصفرة فقد ذكر إمام الحرمين في النهاية أن أول وقت العشاء يدخل بزوال الحمرة والصفرة والشمس إذا غربت تعقبها حمرة ثم ترق إلى تنقلب صفرة ثم يبقى بياض قال وبين غيبوبة

(١) (حديث) صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح فليوتر بواحدة متفق عليه

من حديث بن عمر وسيأتي في صلاة التطوع *

(٢) (حديث) ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة أن تؤخر صلاة حتى يدخل

وقت أخرى أبو داود من حديث أبي قتادة بهذا اللفظ وإسناده على شرط مسلم ورواه الترمذي

وبه قطع الخراسانيون وقيل يعتبر ثلاث ركعات للفرض فقط وبهذا قطع المصنف وآخرون من العراقيين وادعى الروياني أنه ظاهر المذهب وائس كما ادعى وحكى القاضي ابو العلي في تعليقه وجهانه لا يتقدر بالصلاة بل بالعرف فمن آخر عن المتعارف في العادة خرج الوقت وهذا قوي ولكن المشهور اعتبار خمس ركعات منها ركعتان للسنة فكيف يقال ان السنة تكون مقضية فاذا مضى هذا القدر فقد انقضى الوقت وما يمكن تقديمه على الغروب كاللهاة والستر لا يجب تقديمه ولكن يستحب وفيه وجه ان يجب تقديم ما يمكن تقديمه وهو الوضوء والستر دون التيمم والاذان والاقامة ووضوء المستحاضة ومن في معناها حكمة القاضي حسين والمتولي وغيرهما وهوشاذ والصواب الاول والمعتبر في كل ذلك الوسط المعتدل بلا اطالة ولا استعجال هكذا اطلق الجمهور قال القفال تعتبر هذه الامور متوسطة لا طويلة ولا قصيرة لكن يعتبر في حق كل انسان فعل نفسه لانهم يختلفون في ذلك فبعضهم خفيف الحركات والجسم والقراءة وبعضهم عكسه قال جماعة من الخراسانيين ويحتمل مع ذلك ايضا اكل لقم يكسرها حدة الجوع هكذا قالوا والصواب انه لا ينحصر الجواز في لقم في الصحيحين عن انس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «اذا قدم العشاء فابدؤا به قبل ان تصلوا صلاة المغرب ولا تعجلوا عن عشاءكم» فان آخر الدخول فيها عن هذا القدر المذكور ثم وصارت قضاء وان لم يؤخر بل دخل فيها في هذا الوقت فهل له ان يمدّها ويستدعيها فيه ثلاثة اوجه مشهورة حكاه المصنف والمحاملي وآخرون قال البندنجي هذه الالوجه حكاه ابو اسحاق المروزي في الشرح وقد ذكر المصنف أداتها أحدها لا يجوز والثاني يجوز استدانتها الى القدر الذي يبادى اليه فضيلة أول الوقت في سائر الصلوات والثالث وهو الصحيح يجوز استدانتها الى مغيب الشفق صححه أصحابنا منهم الشيخ ابو حامد والمحاملي والجرجاني وآخرون بقطعه به المصنف في التنبيه والمحاملي في المقنع ودليله حديث قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في المغرب الاعراف

الشمس الى زوال الصفرة ما بين الصبح الصادق الى الموع قرن الشمس وبين زوال الصفرة الى انمحاق البياض يقرب مما بين الصبح الصادق والكاذب ونقل صاحب الكتاب في البسيط هذا الكلام لكن الذي يوافق اطلاق المعظم ما ذكرناه في هذا الموضع وهو الاكتفاء بغيبوبة الحرة وانظر الشافعي رضي الله عنه دال عليه ألا تراه يقول في المختصر اذا غاب الشفق وهو الحرة فهو أول وقت العشاء ثم غروب الشفق ظاهر في معظم النواحي أما الساكنون بناحية تقصر لياليهم ولا يغيب عنهم الشفق فيصلون العشاء اذا مضى من الزمان قدر ما يغيب فيه الشفق في أقرب البلدان اليهم ذكره القاضي حسين في فتاويه *

من هذا الوجه ولقطه مثله الى قوله في اليقظة وقال بعده فاذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها ثم قال حسن شيخ ور واه مسلم بنحوه في قصة نومهم عن صلاة الفجر ولقطه ليس

وهو صحيح كما سبق وفي رواية النسائي قرأ بالاعراف فرقها في الركعتين وهذا يمنع تأويل من قال قرأ ببعضها والله أعلم *

(فرع) انكر الشيخ ابو حامد علي أصحابنا المتقدمين وغيرهم قولهم هل للمغرب وقت أم وقتان وقال عبارتهم هذه غلط قال بل للصلاة كلها وقت واحد ولكن المغرب يقصر وقتها وغيرها بطول واجاب الشيخ ابو علي السنجي عن هذا الانكار وقال في كتابه شرح التلخيص ليس المراد بقولنا للصبح وغيرها وقتان أن يكون وقتان منفردين ولكن وقت واحد له أول وآخر كالصبح وقتها أول طلوع الفجر ووقتها الثاني ما لم تطلع الشمس وحينئذ لا انكار علي طائفة اصطحلت علي هذا *

(فرع) قال القاضي حسين ان قيل كيف قلتم للمغرب وقت واحد علي الجديد مع انه يجوز الجمع بين المغرب والعشاء في وقت المغرب بالسفر والمطر ومن شرط الجمع وقوع الصلاتين في احدهما فالجواب من وجهين أحدهما انه لا يشترط وقوع الصلاتين في وقت أحدهما انما يشترط وقوع احدهما عقب الاخرى والثاني ان وقت المغرب بعد الطهارة ونحوها قدر خمس ركعات للفريضة والسنة وهذا القدر يمكن فيه المغرب والعشاء مقصورة وكذا تأمة تفريعا علي الاصح ان الصلاة التي يقع بعضها خارج الوقت اداء هذا كلام القاضي والدوال قوى والجوابان ضعيفان أما الاول فينتقض بمن جمع بين الظهر والعصر في آخر وقت العصر بحيث وقعت الظهر قبل غروب الشمس والعصر بعد الغروب فان قيل المراد بالجمع جمع التقديم قلنا انما محت الظهر والعصر في آخر وقت الظهر بحيث وقعت العصر في وقتها لان الوقت قابل لها بخلاف المغرب والعشاء فان بعد خروج وقت المغرب لا يصلح الوقت للعشاء علي قوله الجديد فينبغي أن لا يصح وقد محت بالاتفاق فدل علي امتداد الوقت واما الجواب الثاني فظاهر الفساد أيضا فانه لا يظن بالنبي صلي الله

قال في وقت الصبح يدخل بطلوع الفجر الصادق المستطير ضوءه لا بالفجر الكاذب الذي يبدو مستطिला كذنب السرحان ثم ينمحق أثره ثم يبادي وقت الاختيار الي الاسفار ووقت الجواز الي الطلوع *

يدخل وقت الصبح بطلوع الفجر الصادق ولا عبرة بالفجر الكاذب والصادق هو المستطير الذي لا يزال ضوءه يزداد ويعترض في الافق ممي مستطيرا لا تتشابه قال الله تعالى « كان شره مستطيرا » والكاذب يبدو مستطिला ذاهبا في السماء ثم ينمحق وتصير الدنيا أظلم مما كانت والعرب تشبه بذنب السرحان لعين أحدهما طوله واثاني أن الضوء يكون في الاعلى دون الاسفل

في النوم تفريط إنما التفريط علي من لم يصل الصلاة حتي يجيء وقت الصلاة الاخرى فمن فعل ذلك فليصلها حين ينتبه لها فاذا كان الغد فليصلها عند وقتها الحديث *

عليه وسلم واصحابه انهم كانوا يجمعون بحيث يقع بعض الصلاة الثانية لاني وقت الاولي ولا في وقت الثانية ولانه اذا جمع في وقت المغرب جاز القصر بلا خلاف ولو كان كما قال القاضي لكان في صحة القصر خلاف بناء على ان الصلاة التي يقع بعضها خارج الوقت أداء أم قضاء وبناء على المقضية في السفر فظهر بما قلناه ان الصحيح امتداد وقت المغرب والله أعلم.

(فرع) في مذاهب العلماء في وقت المغرب : قد ذكرنا اجماعهم على ان أول وقتها غروب الشمس وبيننا المراد بالغروب وحكي الماوردي وغيره عن الشيعة انهم قالوا لا يدخل وقتها حتى يشتبك النجوم والشيعة لا يعتد بخلافهم وأما آخر وقتها فقد ذكرنا ان المشهور في مذهبنا ان لها وقتاً واحداً وهو أول الوقت وان الصحيح أن لها وقتين يمتد ثانيهما الى غروب الشفق وعمن قال بالوقتين أبو حنيفة والثوري واحمد وأبو ثور واسحاق وداود وابن المنذر ومن قال بوقت واحد الاوزاعي ونقل أبو علي السنجي في شرح التلخيص عن أبي يوسف ومحمد واكثر العلماء وعن مالك ثلاث روايات الصحيحة منها وهي المشهورة في كتب اصحابه واصحابنا انه ليس لها الا وقت واحد ولم ينقل ابن المنذر عنه غيرها والثانية وقتان الى مغيب الشفق والثالثة يبقى الى طلوع الفجر ونقله ابن المنذر عن طاوس وعطاء وقد سبقت دلائل المسألة وقد يستدل للشيعة بحديث يروي ان النبي صلى الله عليه وسلم «صلي المغرب عند اشتباك النجوم» ودليلنا حديث جبريل عليه السلام وحديث أبي موسى وبريدة أنه «صلي المغرب حين غربت الشمس» وهي احاديث صحيحة كما سبق وعن رافع

كما أن الشعر يكثر على أعلى ذنب الذئب دون أسفله روى انه صلى الله عليه وسلم قال « لا يغرنكم الفجر المستطيل فكلوا واشربوا حتى يطلع الفجر المستطير » (١) ويتبادى وقت الاختيار الى الاسفار لحديث جبريل عليه السلام وهل يزيد الوقت عليه قال أبو سعيد الاصطخري لا والمذهب انه يبقى وقت الجواز الى طلوع الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم « ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح » ثم من الاسفار الى طلوع الحمرة جواز بلا كراهية ووقت طلوع الحمرة وقت الكراهية فيكره تأخير الصلاة اليها من غير عند ذكره الشيخ أبو محمد وكذلك أورده في التهذيب فيحصل للصبح أربعة أوقات كما للعصر وقوله ووقت الجواز الى الطلوع ان كان المراد منه ما اشترك فيه حالة الكراهية وحالة عدمها فلا مخالفة بينه وبين ما حكيناه ولكنه خص

(١) (حديث) لا يغرنكم الفجر المستطيل فكلوا واشربوا حتى يطلع الفجر المستطير الترمذي من حديث سمرة بلفظ لا يغرنكم من سحوركم اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الافق وهو في صحيح مسلم بالفاظ منها لا يغرنكم من سحوركم اذان بلال ولا بياض الافق المستطيل هكذا حتى يستطير ولفظ الترمذي أقرب الى سياق المصنف ورواه الطحاوي من حديث انس مختصراً وفي الصحيحين عن ابن مسعود ان الفجر ليس الذي

ابن خديج رضى الله عنه قال «كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب فينصرف أحدنا وإنه ليصر مواقع نبه» رواه البخارى ومسلم وعن سلمة بن الاكوع رضى الله عنه قال «كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب اذا توارت بالمجاب» رواه البخارى ومسلم: وعن أبي أيوب رضى الله عنه انه قال لعقبة بن عامر رضى الله عنه وقد أخرج المغرب اما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «لا تزال أمتي بخير أو قال علي الفطرة ما لم يؤخروا المغرب الى ان تشتبك النجوم» رواه أبو داود باسناد حسن وهو حديث حسن: وعن العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تزال أمتي علي الفطرة ما لم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم» رواه ابن ماجه باسناد جيد والاحاديث في المسألة كثيرة * وأما الحديث المحتج لهم به فباطل لا يعرف ولا يصح ولو نقل لكان محمولا على انه صلى الله عليه وسلم صلاها كذلك مرة لبيان الجواز وقد صح في أحاديث سبقت ان النبي صلى الله عليه وسلم أخرج المغرب لبيان الجواز والله أعلم *

(فرع) يكره تسمية المغرب عشاء كذا صرح به المصنف وغيره للحديث السابق *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأول وقت العشاء اذا غاب الشفق وهو الحمرة وقال المزني الشفق البياض والدليل عليه ان جبريل عليه السلام صلى العشاء الاخرة حين غاب الشفق والشفق هو الحمرة والدليل عليه ما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

اسم الجواز بما لا كراهة معه في فصل العصر الا تراه يقول وبعده وقت الجواز الى الاصفرار ووقت الكراهية عند الاصفرار فيشبه أن يريد بالجواز هنا مثل ذلك أيضا وحينئذ يكون ما ذكره مخالفا لما حكيناه والله أعلم *

قال ﴿ ثم يقدم (وح) أذان هذه الصلاة علي الوقت في الشتاء سبع بقى من الليل وفي الصيف بنصف سبع وقيل يدخل وقت أذانها بخروج وقت اختيار العشاء ثم ليكن للمسجد مؤذنان يؤذن أحدهما قبل الصبح والآخر بعده ﴾ *

يقول هكذا وجمع أصابعه ثم نكسها الى الارض ولكن الذي يقول هكذا ووضع المسبحة على المسبحة ومد يده زاد البخارى عن يمينه وشماله وله الفاظ: وروى ابو داود والترمذى والدارقطنى من حديث قيس بن طلق بن علي عن ابيه بلفظ كلوا واشربوا ولا يهيدنكم وفي لفظ ولا يفرنكم الساطع المصعد وكلوا واشربوا حتى يعترض لكم الاحمر: وروى الدارقطنى من حديث عبد الرحمن بن عايش الفجر فجران فاما المستطيل في السماء فلا يمنعنا السحور ولا يحل فيه الصلاة فاذا اعترض فقد حرم الطعام وحلت الصلاة ورواه الحاكم من حديث محمد ابن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بلفظ الفجر فجران فاما الذي يكون كذنب السرحان فلا يحل

« وقت المغرب الي ان تذهب حمرة الشفق » ولاتها صلاة تتعلق باحد النيرين والمتقين في الاسم الخاص فتعلقت باظهرهما وانورهما كما أصبح: وفي آخره قولان قال في الجديد الي ثلث الليل لما روي ان جبريل عليه السلام صلى في المرة الاخيرة العشاء الاخيرة حين ذهب ثلث الليل وقال في القديم والاملاء الي نصف الليل لما روى عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « وقت العشاء ما بينك وبين نصف ليل » ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الجواز الي طلوع الفجر قال أبو سعيد الاصطخري اذا ذهب ثلث الليل أو نصفه فانت الصلاة وتكون قضاء والمذهب الاول لما روينا من حديث أبي قتادة رضي الله عنه ويكره ان تسمي العشاء العتمة لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يغلبكم الا عراب علي اسم صلاتكم » قال ابن عيينة انها العشاء وانهم يعمنون بالابل ويكره النوم قبلها والحديث بعدها لما روى ابو برزة رضي الله عنه قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النوم قبلها والحديث بعدها »

(الشرح) في هذه القطعة مسائل احداها في الاحاديث اما حديثا جبريل الاول والثاني فصحيحان سبق بيانها : واما حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي « وقت المغرب الي ان تذهب حمرة الشفق » فغريب بهذا اللفظ والثابت منه في صحيح مسلم وغيره عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « وقت المغرب ما لم يسقط ثور الشفق » كما سبق بيانه وتحصيل الدلالة بهذا لان ثوره هو نور انه وهذه صفة الاحمر لا الابيض : واما حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي الآخر فصحيح أيضا رواه مسلم ولفظه في مسلم عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « وقت صلاة العشاء الي نصف الليل الاوسط » واما حديث أبي قتادة فصحيح سبق بيانه : واما حديث ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما لا يغلبكم الا عراب علي اسم صلاتكم فصحيح رواه مسلم ولفظه عنده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يغلبكم الا عراب علي اسم صلاتكم الا انها العشاء وهم يعتدون بالابل وقول المصنف قال ابن

صلاة الصبح تختص في حكم الاذان بأمور ذكر منها ههنا شيئين أحدهما أنه يجوز تقديم أذانها علي دخول الوقت خلاف لابي حنيفة لنا ما روى عن ابن عمر رضي الله

الصلاة ولا يحرم الطعام وأما الذي يذهب مستطيلا في الاتفاق فانه يحل الصلاة ويحرم الطعام قال البيهقي روى موصولا ومرسلا والمرسل اصح والمرسل الذي اشار اليه : أخرجه أبو داود في المراسيل والدارقطني من حديث محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان انه بلغه أن رسول الله ﷺ قال : وغلط القنازعي في شرح الموطأ فزعم انه من رواية ثريان مولي رسول الله ﷺ ورواه ابن خزيمة والدارقطني والحاكم من حديث ابن عباس مثله قال الدارقطني لم يرفعه غير أبي احمد الزبيدي عن الثوري عن ابن جريج ووقفه القرياني وغيره عن الثوري ووقفه أصحاب ابن جريج عنه أيضا ورواه الازهرى في كتاب معرفة وقت الصبح من حديث ابن عباس موقوفا بلفظ ليس الفجر الذي يسطع في السماء ولكن الفجر الذي ينتشر على وجوه الرجال *

عينة أنها العشاء الي آخره كان ينبغي حذف ذكر ابن عينة: وأما حديث أبي برزة فصحيح رواه البخاري ومسلم لكن لفظه عندهما عن أبي برزة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره النوم قبلها والحديث بعدها يعني العشاء *

(المسألة الثانية) في أسماء الرجال فابن عمرو وأبو قتادة والمزني سبق بيانهم وذكروا أحوالهم في مواضعهم: وأما عبد الله بن عمرو بفتح العين فروى عنه هنا حديثين حديث وقت المغرب الي أن تذهب حمرة الشفق والحديث الآخر وقت العشاء ما بينك وبين نصف الليل وهو عبد الله ابن عمرو بن العاصي بالياء علي الفصيح وبخذفها علي لغة قليلة وهو الأشهر في كتب المحدثين وغيرهم وفي السنن ابن وائل بن هاشم بن سعيد بضم السين وفتح العين بن سهم بن عمرو بن هصيص بضم الهاء بصادين مهملين بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي السهمي كنية عبد الله أبو محمد وقيل أبو عبد الرحمن وقيل أبو نصير أسلم قبل أبيه ولم يكن بينه وبين أبيه في السن إلا إحدى عشرة سنة وقيل اثنتا عشرة وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول «نعم أهل البيت عبد الله وأبو عبد الله وأم عبد الله» وكان عبد الله مجتهدا في العبادة اجتهدا بليغا وكان كثير العلم والسمع من النبي صلى الله عليه وسلم توفي بمكة وقيل بالطائف وقيل بمصر في إحدى الحجة سنة خمس وستين وقيل ثلاث وستين وقيل ثلاث وسبعين وقيل سنة ست وستين وقيل سبع وستين وهو ابن ثنتين وسبعين سنة: وأما أبو برزة فبفتح الباء الموحدة واسكن الراء وبعدها ذاي وهو أبو برزة نضلة بين عبيد الأسلم قديما وشهد فتح مكة ثم نزل البصرة ثم غزا خراسان وتوفي بها وقيل بالبصرة وقيل بنسا بور وقيل في مفازة بين سجستان وهرات سنة ستين وقيل أربع وستين

عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم» (١) والمعني فيه ايقاظ النوام فان الوقت وقت النوم والغلة ليتأهبوا للصلاة وقال الشيخ يحيى اليمني في البيان ذكر بعض أصحابنا أنه اذا جرت عادة أهل بلد بالاذان بعد طلوع الفجر

(١) * (حديث) * ابن عمران بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم متفق عليه واتفقا عليه من حديث عائشة: وفي الباب عن ابن مسعود وسمرة صحبهما ابن خزيمة وفيه عن انس وإبي ذر أيضا (تنبيه) روى احمد وابن خزيمة وابن حبان من حديث أنيسة بنت خبيب هذا الحديث بالفظ ان ابن أم مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال: وروى ابن خزيمة عن عائشة مثله وقال ان صح هذا الخبر فيحتمل ان يكون الاذان كان بين بلال وابن أم مكتوم نوبا فكان بلال إذا كانت نوبته يعني السابقة اذن بليل وكان ابن أم مكتوم كذلك ويقوى ذلك رواية للدروردي عن هشام عن أبيه عن عائشة: اخرجها ابن خزيمة أيضا قال وروى أيضا أبو اسحاق عن الاسود عن عائشة قال وفيه نظر لاني لا اقف علي سماع أبي اسحاق هذا الخبر من الاسود وتجا سرا بن حبان فجزم بأن النبي ﷺ كان جعل الاذان بينهما

واما ابن عيينة فهو أبو محمد سفين بن عيينة بن أبي عمران الهلالي كوفي سكن مكة وكان امام أهلها في عصره وهو أحد شيوخ الشافعي وأحد أجدادنا في سلسلة التفقه سمع خلائق من أئمة التابعين روى عنه الأعمش وهو تابعي وأحد شيوخه وخلائق من الأئمة كالثوري وابن جريج وابن المبارك والشافعي ووكيع وابن مهدي واحمد وغيرهم وكان من أعلم الناس بالقرآن قل الشافعي رحمه الله ما رأيت أحدا من الناس فيه من آلة العلم ما في سفين بن عيينة وما رأيت أحدا احسن تفسيراً للحديث منه روي عن سفين قال قرأت القرآن وأنا ابن أربع سنين وكتبت الحديث وأنا ابن سبع سنين ولد سنة سبع ومائة وتوفي بمكة يوم السبت غرة رجب سنة ثمان وتسعين وما أقرحه الله (المسألة الثالثة) في الأحكام أجمعت الأئمة على أن وقت العشاء مغيب الشفق واختلفوا في الشفق هل هو الحمرة أم البياض وسندكر فيه فرعاً مستقلاً إن شاء الله تعالى ومذهبنا أنه الحمرة دون البياض وأما الصفرة التي بعد الحمرة وقبل البياض فاختلاف كلام الأصحاب فيها فقال الغزالي في الوسيط الشفق الحمرة دون الصفرة والبياض وقال امام الحرميين والغزالي في البسيط يدخل وقت العشاء بزوال الحمرة والصفرة وقد يستدل لها بما نقله صاحب جمع الجوامع عن نص الشافعي أنه قال الشفق الحمرة التي في المغرب فإذا ذهبت الحمرة ولم يرم منها شيء فقد دخل وقتها ومن افتتحها وقد بقي من الحمرة شيء أعادها فهذا لفظه وهو محتمل لما قاله امام الحرميين لأن الحمرة ترق وتستحيل لو أن آخر بحيث يعد بقية للون الحمرة وفي حكم جزء منها ولكن نص الشافعي في مختصر المسزني الشفق الحمرة وهكذا عبارات جماهير الأصحاب وهذا ظاهر في أنه يدخل الوقت بمغيب الحمرة

لم يقدم فيها الاذان على الوقت كيلا يشبه عليهم الامر وهذا التفصيل غريب واكن قوله ثم يقدم معلما لاولا ومع الحاء لذلك ثم في القدر الذي يجوز به التقديم وجوه ذكر منها في السكناج ووجهين أحدهما أنه يقدم في الشتاء لسبع بقى من الليل وفي الصيف لنصف سبع بقى من الليل روى عن سعد التمرنابي

نوبا وانكر ذلك عليه الضياء المقدسي : واما ابن عبد البر وابن الجوزي وتبعهما المزي فحكوا على حديث انيسة بالوهم وأنه مقلوب (قائدة) قال البيهقي الاذان للصبح بالليل صحيح ثابت عند أهل العلم بالحديث وحمله الحنفية على النداء لغير الصلاة واحتجوا بالمنع بما رواه أبو داود من حديث حماد بن سلمة عن ايوب عن نافع عن ابن عمران بلالا اذن قبل طلوع الفجر فامر به النبي صلى الله عليه وسلم ان يرجع فينادي الا ان العبد نام قال علي ابن المديني هو غير محفوظ اخطأ فيه حماد بن سلمة انتهى وقد تابعه سعيد بن زربي عن ايوب وهو ضعيف والمعروف عن نافع عن ابن عمر كان لعمر مؤذن ينال له مسروح قال أبو داود هو اصح ورواه الدارقطني من طريق أبي يوسف القاضي عن سعيد عن قتادة عن انس قال الدارقطني تفرد به أبو يوسف وارسله غيره والمرسل اصح : وروى أبو داود عن شداد بن عياض عن بلال ان النبي ﷺ قال له لا تؤذن حتى يتبين لك الفجر *

وان بقيت الصفرة وهذا هو المذهب. واما آخر وقت العشاء المختار ففيه قولان مشهوران أحدهما وهو المشهور في الجديد انه يمتد الى ثلث الليل والثاني وهو نصه في القديم والاملاء من الجديد يمتد الى نصف الليل ودليلها في الكتاب وهما حديثان صحيحان واختلف المصنفون في أصح القولين فقال القاضي ابو الطيب صحيح ابو اسحاق المروزي كونه نصف الليل وصحح أصحابنا ثلث الليل ومن صحح ثلث الليل بغوى والرافعي وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات منهم الماوردي في الاقناع والفرزالي في الخلاصة والشاشي في العمدة ودليل الثالث حديث جبريل وحديث ابي موسى الاشعري وقد سبق بطوله وعن صحح النصف الشيخ ابو حامد والمحاملي وسليمان في رموس المسائل وابو العباس الجرجاني والشيخ نصر في تهذيبه والرويان وقطع به جماعة منهم ابو عبد الله الزبيرى وسليم في الكفاية والمحاملي في المقنع ونصر المقدسي في الكافي : هذه طريقة جماهير الاصحاب في وقت الاختيار أن فيه قولين كما ذكرنا وانفرد صاحب الحاوي فقال فيه طريقان أحدهما فيه قولان كما سبق قال وهي طريقة الجمهور والثانية وهي طريقة ابن سريج ليست علي قولين بل الاحاديث الواردة بالامرين والنصان للشافعي محمولان علي اختلاف حال الابتداء والانتفاء فالمراد بالثلث أنه آخر وقت الابتداء بها والمراد بالنصف أنه آخر وقت الانتهاء وهذا الطريق غريب والمختار ثلث الليل فاذا ذهب وقت الاختيار بقي وقت الجواز الى طلوع الفجر الثاني هذا هو المذهب نص عليه الشافعي وقطع به جمهور أصحابنا المتقدمين والمتأخرين وقال ابو سعيد الاصطخري اذا ذهب وقت الاختيار فانت العشاء ويأثم بتركها وتصير قضاء وهذا الذي قاله هو أيضاً أحد احتمالين حكاهما القفال في شرح التلخيص عن أبي بكر الفارسي وقد قال الشافعي في باب استقبال القبلة اذا مضى ثلث الليل فلا أراها الا فائتة

قال « كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشتاء لسبع بقي من الليل وفي الصيف لنصف سبع » (١) وهذا القدر لا يعتبر تحديداً وإنما يعتبر تقريباً والغرض ان يتأهب الغافلون لاسباب الصلاة وفي التنبيه قريباً من السحر ما يحصل هذا المقصود والثاني أنه اذا خرج وقت اختيار العشاء إما الثلث وإما النصف علي اختلاف القولين فقد دخل وقت أذان الصبح لانه لا يخاف اشتباه احد الاذنين بالآخر فان الظاهر ان العشاء لا تؤخر عن وقت الاختيار والوجه الثالث أن وقته النصف الاخير من الليل ولا يجوز قبل ذلك وان قلنا ان وقت اختيار العشاء لا يجاوز ثلث الليل وشبه ذلك بالدفع

(١) حديث سعد القرظ كان الاذان على عهد رسول الله ﷺ في الشتاء لسبع بقي من الليل وفي الصيف لنصف سبع بقي من الليل البيهقي في المعرفة قال الزعفراني قال الشافعي يعني في القديم انا بعض اصحابنا عن الاعرج عن ابراهيم بن محمد بن عمار عن ابيه عن جده عن سعد القرظ قال اذا زمن رسول الله ﷺ بقاء وفي زمن عمر بالمدينة فكان اذا نال للصبح في وقت واحد في الشتاء لسبع ونصف سبع يبقي وفي الصيف لسبع يبقي وهذا السياق كما قال

فمن أصحابنا من وافق الاصطخري لظاهر هذا النص وتأوله الجمهور قال القاضي أبو الطيب قال أصحابنا أراد الشافعي ان وقت الاختيار فات دون وقت الجواز لان الشافعي قال في هذا الكتاب ان المعذورين اذا زالت أعذارهم قبل الفجر بتكبيرة لزمهم المغرب والعشاء ولو لم يكن وقتا لما لزمهم وقال الشيخ أبو حامد في تعليقه في الرد على الاصطخري اذا كمل الصبي والكافر والمجنون والحائض قبل الفجر بركعة لزمهم العشاء بلا خلاف ووافق عليه الاصطخري فلم يكن ذلك وقتا لما يلزمهم فهذا كلام الشيخ أبي حامد وقد غلط بعض المتأخرين الشارحين للتنبية فنقل عنه موافقة الاصطخري وهذه غباوة من هذا الشارح وكأنه اشتبه عليه كلام أبي حامد اطوله والصواب عن أبي حامد موافقة الجمهور في امتداد وقت العشاء الى الفجر وانكاره على الاصطخري والله أعلم *

(فرع) للعشاء أربعة أوقات فضيلة واختيار وجواز وعذر فالفضيلة أول الوقت والاختيار بعده الى ثلث الليل في الاصح وفي قول نصفه والجواز الى الموع الفجر الثاني والعذر وقت المغرب لمن جمع بسفر أو مطر *

من المزدلفة والمعني فيه ذهاب معظم الليل والرابع حكاية القاضي أبو القاسم بن كج وآخرون أن جميع الليل وقت له كما انه وقت لنية صوم الغد واحتج له باطلاق قوله صلى الله عليه وسلم « أن بلا لا يؤذن بليل » وأظهر الوجوه انما هو الاول ولم يفصل في التهذيب بين الصيف والشتاء واعتبر السبع على الاطلاق تقريرا وكل هذا في الاذان أما الإقامة فلا تقدم على الوقت بلا خلاف وهذا الفصل ليس من أحكام الاذان الا أن الشافعي رضي الله عنه ذكره في هذا الموضع لتعلقه بالمواقيت وتأنى به الاصحاب (الثاني) يستحب أن يكون للمسجد مؤذنان يؤذن أحدهما قبل الصبح والاخر بعده كما كان لمسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والاول أولي بالإقامة وان لم يكن الا مؤذن واحد فيؤذن مرتين مرة قبل الصبح وأخرى بعده ويجوز أن يقتصر على مرة واحدة اما قبل الصبح أو بعده أو بعض الكلمات قبل الصبح وبعضها بعده فاذا اقتصر على مرة فالاولي أن تكون بعد الصبح على المهود في سائر الصلوات *

قال (قاعدة: تجب الصلاة بأول (ح) الوقت وجوبا موسعا (ح) نلومات في وسط الوقت قبل الاداء عصى على أحد الوجهين ولو آخر حتى خرج بعض الصلاة عن الوقت ففي كونه أداء ثلاثة أوجه وفي الثالث يجعل القدر الخارج قضاء (ح) *

ابن الصلاح والنووي مخاف لما أورده الرافعي تبعاً للغزالي وكذا ذكره قبلها إمام الحرمين وصاحب التقریب قال النووي وهذا الحديث مع ضعف استاده محرف والمنقول مع ضعفه مخاف لما استدلل به والله أعلم؛ (تنبيه) وقع في الرافعي والوسيط سعد القرظي بياء النسب وتعقبه

(فرع) قال صاحب التتمة في بلاد المشرق نواح تقصر ليااليهم فلا يغيب الشفق عندهم فأول وقت العشاء عندهم أن يمضي من الزمان بعد غروب الشمس قدر يغيب الشفق في مثله في أقرب البلاد اليهم * (فرع) قيل ان ما بين المغرب والعشاء نصف سدمس الليل فان طال نصف الليل طال نصف السدمس وان قصر قصر * *

(المسألة الرابعة) يستحب أن لا تسمى العشاء الآخرة عتمة للحديث السابق هكذا قاله المحققون من أصحابنا يستحب أن لا تسمى عتمة وكذا قال الشافعي في الام احب أن لا تسمى العشاء الآخرة عتمة وقال المصنف والشيخ ابو حامد وطائفة قليلة يكره ان تسمى عتمة: فان قيل فقد جاءت احاديث كثيرة بتسميتها عتمة كقوله صلى الله عليه وسلم « لو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا » رواه البخاري وغيره من رواية ابي هريرة بهذا اللفظ: فالجواب من وجهين احدهما ان هذا الاستعمال ورد في نادر من الاحوال لبيان الجواز فانه ليس بحرام والثاني انه خوطب به من قد يشتبه عليه العشاء بالمغرب فلو قيل العشاء لتوهم ارادة المغرب لانها كانت

الصلاة تجب بأول الوقت وجوباً موسعاً ومعنى كونه موسعاً أن له أن يؤخرها الى آخر الوقت ولا يأتى: وعند أبي حنيفة تجب بآخر الوقت لكن لو صلى في أول الوقت سقط الفرض * لنا قوله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس) والامر للوجوب ولو أخر من غير عذر ومات في أثناء الوقت فهل يعصي فيه وجهان أحدهما نعم لانه ترك الواجب وأصحها لا لانه أبيع له التأخير بخلاف ما لو أخر الحج بعد الوجوب فمات بعد امكان الاداء يعصي لان آخر الوقت غير معلوم وأبيع له التأخير بشرط أن يبادر الموت فاذا مات قبل الفعل أشعر الحال بتقصيره وتوانيه وفي الصلاة آخر الوقت معلوم فلا ينسب اليه التقصير ما لم يؤخر عن الوقت ولو وقع بعض الصلاة في الوقت وبعضها بعد خروج الوقت فقد حكى صاحب الكتاب فيه ثلاثة أوجه ولم يفرق بين أن يكون الواقع في الوقت ركعة أو دونها (أحدها) أن الكل أداء اعتباراً بأول الصلاة (والثاني) أن الكل قضاء اعتباراً بالآخر فانه وقت سقوط الفرض بما فعل (والثالث) أن الواقع في الوقت أداء وفي الخارج قضاء كما انه لو وقع الكل في الوقت كان أداء واذا وقع خارجه كان قضاء والذي ذكره معظم الاصحاب الفرق بين ان يكون الواقع في الوقت ركعة فصاعداً أو دونها واقتصر واعلى وجهين أصحهما انه ان وقع في الوقت ركعة فالكل أداء والا فالكل قضاء وبه قال ابن خيران لقوله صلى الله عليه وآله وسلم

ابن الصلاح وقال إن كثيراً من الفقهاء صحفوه اعتقاداً منهم أنه من بنى قريطه وإماماً هو سعد القرظ مضاف الى القرظ بفتح القاف وهو الذي يدبغ به وعرف بذلك لانه انجر في القرظ فربح فيه فلزمه فاضيف اليه والله اعلم: (قوله) كان لمسجد النبي ﷺ مؤذنان احدهما قبل الفجر والاخر بعده هذا اخذه من حديث ابن عمر المتقدم ففي مسلم عنه كان لرسول الله ﷺ مؤذنان بلال وابن ام مكتوم فقال ان بلالاً يؤذن بليل الحديث *

معروفة عندهم بالعشاء وأما العشاء فصريحة في العشاء الآخرة فاحتمل إطلاق العتمة هنا لهذه المصلحة: واعلم أنه يجوز أن يقال العشاء الآخرة والعشاء فقط من غير وصف بالآخرة قال الله تعالى (ومن بعد صلاة العشاء) وثبت في صحيح مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «أيما امرأة أصابت بخوراً فلا تشهد معنا العشاء الآخرة» وثبت في صحيح مسلم استعمال العشاء الآخرة من جماعات من الصحابة رضي الله عنهم وقد أنكر الأصمعي قول العشاء الآخرة وقال الصواب العشاء فقط وهذا غلط لما ذكرته وقد أوضحت هذا كله في تهذيب الاسماء (الخامسة) يكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها للحديث الصحيح السابق والمراد بالحديث الذي يكره بعدها ما كان مباحاً في غير هذا الوقت أما المكروه في غيره فنهى أشد كراهة وسبب الكراهة أنه يتأخر نومه فيخاف تفويته لصلاة الليل إن كانت له صلاة ليل أو تفويته الصبح عن وقتها أو عن أوله وهذا الكراهة إذا لم تدع حاجة إلى الكلام ولم يكن فيه مصلحة أما الحديث للحاجة فلا كراهة فيه وكذا الحديث بالخير كقراءة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومذاكرة الفقه وحكايات الصالحين والحديث مع الضيف ونحوها فلا كراهة في شيء من ذلك وقد جاءت بهذا كله أحاديث صحيحة مشهورة وجمعتها في أواخر كتاب الأذكار وسبب عدم الكراهة في هذا النوع أنه خير ناجز فلا يترك لمفسدة متوهمة بخلاف ما إذا لم يكن في الحديث خير فإنه مخاطرة بتفويت الصلاة الغير مصلحة والله أعلم»

(فرع) في مذاهب العلماء في الشفق وآخر وقت العشاء أما الشفق فقد سبق أنهم أجمعوا أنه يدخل وقت العشاء بمغيبه واختلفوا في الشفق فذهبنا أنه الحرة وتقله صاحب التهذيب عن أكثر أهل العلم ورواه البيهقي في السنن الكبير عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس رضي الله عنهم ومكحول وسفين الثوري ورواه مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم وليس بثابت مرفوعاً وحكاية ابن المنذر عن

«من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح» (١) وأيضاً فإن للركعة من التأثير ما ليس غيرها إلا يرى أنه تدرك الجمعة بركعة ولا تدرك بما دونها والوجه الثاني أن ما وقع في الوقت أداء والخارج عنه قضاء وأورد إمام الحرمين الأوجه الثلاثة المذكورة في الكتاب ويمكن بعد الفرض في الركعة ثم قال إن الأئمة ذكروا الركعة فيما يقع في الوقت وكان شيخنا يرد ذلك إلى تفصيل المذهب فيما يدرك به أصحاب الضرورات الفرض قال والذي ذكره غير بعيد وإذا عرفت ذلك فإن كان صاحب الكتاب أراد بالبعض الذي أطلقه الركعة فذاك والافه جري على المنقول

(١) حديث (من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح

تقدم في أوائل الباب»

ابن أبي ليلى ومالك والثوري وأحمد وإسحاق وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وهو قول أبي ثور وداود وقال أبو حنيفة وزفر والمزني هو البياض وروى ذلك عن عاذ بن جيل وعمر بن عبد العزيز والاوزاعي واختاره ابن المنذر قال وروى عن ابن عباس روايتان واحتج أصحابنا للحمرة بأشياء من الحديث والقياس لا يظهر منها دلالة لشيء يصح منها والذي ينبغي أن يعتمد أن المعروف عند العرب أن الشفق الحمرة وذلك مشهور في شعرهم ونثرهم ويدل عليه أيضا نقل أئمة اللغة قال الأزهرى الشفق عند العرب الحمرة قال الفراء سمعت بعض العرب يقول عليه ثوب مصبوغ كأنه الشفق وكان أحمر وقال ابن فارس في الجمل قال الخليل الشفق الحمرة التي من غروب الشمس إلى وقت العشاء الآخرة قال وقال ابن دريد أيضا الشفق الحمرة وذكر ابن فارس قول الفراء ولم يذكر هذا وقال الزبيدي في مختصر العين الشفق الحمرة بعد غروب الشمس وقال الجوهري الشفق بقية ضوء الشمس وحرمتها في أول الليل إلى قريب من العتمة ثم ذكر قول الخليل والفراء ولم يذكر غير هذا فهذا كلام أئمة اللغة وبالله التوفيق قال المصنف رحمه الله *

﴿ ووقت الصبح إذا طلع الفجر الثاني وهو الفجر الصادق الذي يحرم به الطعام والشراب على الصائم وآخره إذا أسفر لما روى أن جبريل عليه السلام صلى الصبح حين طلع الفجر وصلى من الغد حين أسفر ثم التفت وقال هذا وقت الأنبياء من قبلك وفيما بين هذين وقت ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الجواز إلى طلوع الشمس وقال أبو سعيد الاصطخري يذهب الوقت وما بعده وقت القضاء والمذهب الأول لحديث أبي قتادة رضي الله عنه ويكره أن تسمى صلاة الغداة لأن الله تعالى سماها بالفجر فقال تعالى (وقرآن الفجر) وسماها رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح فقال «من أدرك ركعة من الصبح فقد أدركها» *

﴿الشرح﴾ حديث جبريل عليه السلام صحيح سبق بيانه وكذا حديث أبي قتادة وحديث من أدرك ركعة من الصبح رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة واجمعت الأمة على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر الصادق وهو الفجر الثاني وآخر وقت الاختيار إذا أسفر أي أضاء ثم يبقى وقت الجواز إلى طلوع الشمس وقال الاصطخري يخرج الوقت بالأسفار ويكون ما بعده قضاء ويأثم بالتأخير إليه وقد سبق دليله ودليل المذهب في وقت صلاة العصر قال صاحب التهذيب

عن الشيخ أبي محمد ثم فيما يدرك به أصحاب الضرورة الفرض قولان أحدهما ركعة والثاني تكبيرة نرض الخلاف في مطلق البعض تكون جوابا على هذا القول الثاني وليكن قوله يجعل القدر الخارج قضاء معلما بالالف لأن القاضي الروياني روى أن عند أحمد إذا وقعت ركعة من الصلاة في الوقت فالكل أداء كما هو الصحيح عندنا ولا بأس بأعلامه بالخاء لأن عند أبي حنيفة لو طلعت الشمس في خلال صلاة الصبح بطلت ولا يعتد بها لأقضاء ولا أداء وسلم أنه لو غربت الشمس في خلال الصلاة من

ويكره تأخير الصبح بغير عذر الى طلوع الحمرة يعني الحمرة التي قبيل طلوع الشمس *
 (فرع) قال أصحابنا الفجر فجران أحدهما يسمى الفجر الاول والفجر الكاذب والاخر يسمى
 الفجر الثاني والفجر الصادق فالفجر الاول يطلع مستطيلاً نحو السماء كذنب السرحان وهو الذنب
 ثم يغيب ذلك ساعة ثم يطلع الفجر الثاني الصادق مستطيلاً بالراء اي منتشراً عرضاً في الافق
 قال أصحابنا والاحكام كلها متعلقة بالفجر الثاني فيه يدخل وقت صلاة الصبح ويخرج وقت العشاء
 ويدخل في الصوم ويحرم به الطعام والشراب على الصائم وبه ينقض اليل ويدخل المهار ولا
 يتعلق بالفجر الاول شيء من الاحكام باجماع المسلمين قال صاحب الشامل سمي الفجر الاول
 كاذباً لانه يضيء ثم يسود ويذهب وسمي الثاني صادقاً لانه صدق عن الصبح وبينه وما يستدل
 به من الحديث حديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يمتنع احدكم
 أو واحداً منكم اذان بلال من سحوره فانه يؤذن أو ينادي بليل ليرجع قائمكم وليتنبه نائمكم
 وليس ان يقول الفجر أو الصبح وقال باصابعه ورفعها الى فوق وطأها الى اسفل حتى يقول
 هكذا وقال بسبابتيه احدهما فوق الاخرى ثم مدّهما عن يمينه وشماله» رواه البخاري ومسلم وعن
 سرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا يفرنكم اذان بلال ولا هذا
 العارض لعمود الصبح حتى يستطير» رواه مسلم ورواه اترمذي عنه قال قال رسول الله صلى

عصر يومه لا تبطل الصلاة لنا ما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «إذا أدرك أحدكم سجدة
 من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن
 تطلع الشمس فليتم صلاته» (١) ومتى قلنا الخارج عن الوقت قضاء أو قلنا الكل قضاء لم يجوز للمنافر
 قصر تلك الصلاة علي قولنا إن القصر لا مدخل له في القضاء وهل يجوز تأخير الصلاة الى حد
 يخرج بعضه عن الوقت ان قلنا انها مقضية أو ان بعضها مقضى فلا وان قلنا مؤداة فقد حكي امام
 الحرمين عن أبيه ترديد الجواب في ذلك ومال الى انه لا يجوز وهذا هو الذي أورده في التهذيب
 من غير ترديد وبناء علي خلاف ولو شرع فيها وقد بقي من الوقت ما يسع الجميع لكن مدها بطول
 القراءة حتى خرج الوقت لم يأت ولا يكره أيضاً في أظهر الوجهين *

(١) حديث ﴿ إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغيب الشمس فليتم
 صلاته الحديث رواه البخاري بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة وقد تقدم وفي لفظ لمسلم من
 أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة كلها وللطبراني في الاوسط من طريق زيد بن
 اسلم عن الاعرج وغيره عن أبي هريرة مرفوعاً من أدرك ركعة من صلاة الفجر قبل أن تطلع
 الشمس لم تفته ومن أدرك ركعة من صلاة العصر قبل أن تغيب الشمس لم تفته وفي غرائب
 مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً نحوه وفيه فقد أدرك الصلاة ووقتها *

الله عليه وسلم (لا يمنعكم من سحورك اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الافق » قال الترمذى حديث حسن وعن طلق بن علي رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (كلوا واشربوا ولا يهمنكم الساطع المصعد وكلوا واشربوا حتى يعترض لكم الاحمر) رواه أبو داود والترمذى قال الترمذى هذا حديث حسن قال والعمل عليه عند أهل العلم انه لا يحرم الاكل والشرب على الصائم حتى يكون الفجر المعترض والله أعلم *

(فرع) صلاة الصبح من صلوات النهار وأول النهار طلوع الفجر الثانى هذا مذهبنا وبه قال العلماء كافة الا ما حكاه الشيخ أبو حامد فى تعليقه عن قوم انهم قالوا ما بين طلوع الشمس والفجر لامن الليل ولا من النهار بل زمن مستقل فاصل بينهما قالوا وصلاة الصبح لافى الليل ولا فى النهار وحكى الشيخ أبو حامد أيضا عن حذيفة ابن اليمان وأبي موسى الاشعري وأبي مجاز والاعمش رضى الله عنهم انهم قالوا آخر الليل طلوع الشمس وهو أول النهار قالوا وصلاة الصبح من صلوات الليل قالوا وللصائم ان يأكل حتى تطلع الشمس هكذا نقله أبو حامد عن هؤلاء ولا أظنه يصح عنهم وقال القاضى أبو الطيب وصاحب الشامل وحكى عن الاعمش انه قال هى من صلوات الليل وإنما قبل طلوع الشمس من الليل يحل فيه الاكل للصائم قالا وهذه الحكاية بعيد محتما مع ظهور تحريم الاكل بطلوع الفجر فى كل عصر مع ظاهر القرآن فان احتج له بقوله تعالى (فحونا اية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة) وآية النهار هى الشمس فيكون النهار من طلوعها وبقول أمية ابن أبى الصلت *

والشمس تطلع كل آخر ليلة * حمراء تبصر لونها تتوقد

فالجواب انه يثبت كونه من النهار بقوله تعالى (فكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر) وباجماع اهل الاعصار على تحريم الطعام والشراب بطلوع الفجر وثبت فى حديث جبريل عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم) وهو حديث صحيح كما سبق وثبتت الاحاديث الاربعة فى الفرع الذى قبل هذا وفى الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ان بلالا يؤذن بليل

قال (ثم تعجيل الصلاة أفضل (ح) عندنا وفضيلة الاولية بأن تشتغل بأسباب الصلاة كما دخل الوقت وقيل تمادى الفضيلة الى نصف وقت الاختيار ويستحب تأخير العشاء على أحد القولين ويستحب الابراد بالظهر فى شدة الحر الى وقوع الظل الذى يمشى فيه الساعى الى الجماعة وفى الابراد بالجمعة وجهان لشدة الخطر فى فواتها *

فكأوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم) والليل لا يصح الصوم فيه بإجماع المسلمين وأما الجواب عن الآية التي احتج بها فليس فيها دليل لأن الله تعالى أخبر أن الشمس آية للنهار ولم ينف كون غيرها آية فإذا قامت الدلائل على أن هذا الوقت من النهار وجب العمل بها ولأن الآية العلامة ولا يلزم أن يقارن جميع الشئ كما أن القمر آية الليل ولا يلزم مقارنته لجميع الليل وأما الشعر فقد نقل الخليل بن أحمد إمام اللغة أن النهار هو الضياء الذي بين طلوع الفجر وغروب الشمس وحينئذ يحمل قول الشاعر أنه أراد قريب آخر كل ليلة لا آخرها حقيقة فإن قيل فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم (صلاة النهار عجماء) قلنا قال الدارقطني وغيره من الحفاظ هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرو عنه وإنما هو قول بعض الفقهاء قال الشيخ أبو حامد وسألت عنه أبا الحسن الدارقطني فقال لا أعرفه عن النبي صلى الله عليه وسلم صحيحاً ولا فاسداً مع أن المراد معظم صلوات النهار ولهذا يجهر في الجمعة والعيد والله أعلم : واحتج الأصحاب على من قال إن ما بين الفجر والشمس لامن الليل ولا من النهار بقول الله تعالى (يواجه الليل في النهار ويواجه النهار في الليل) فدل على أنه لا فاصل بينهما والله أعلم *

(فرع) لصلاة الصبح اسمان الفجر والصبح جاء القرآن بالفجر والسنة بالفجر والصبح كما سبق بيانه قال الشافعي في الام أحب أن لا تسمى إلا بأحد هذين الاسمين ولا أحب أن تسمى الغداة هذا نص الشافعي وكذا قاله المحققون من أصحابنا فقالوا يستحب تسميتها صبحاً وفجرأ ولا يستحب تسميتها غداة ولم يقولوا تكره تسميتها غداة وقول المصنف وشيخه القاضي أبو العلي يكره أن تسمى غداة غريب ضعيف لا دليل له وما ذكره لا يدل على الكراهة فإن المكره ما ثبت فيه نهى غير جازم ولم يرد في الغداة نهى بل اشتهر استعمال لفظ الغداة فيها في الحديث وفي كلام الصحابة رضي الله عنهم من غير معارض فالصواب أنه لا يكره لكن الأفضل الفجر والصبح والله أعلم *

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « أول الوقت رضوان الله وآخر الوقت عفو الله » (١) قال الشافعي رضي الله عنه رضوان الله إنما يكون للمحسنين والعفو يشبه

(١) حديث في الصلاة أول الوقت رضوان الله وآخر الوقت عفو الله الترمذي والدارقطني من حديث يعقوب بن الوليد المدني عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به ويعقوب قال أحمد بن حنبل كان من الكذابين الكبار وكذبه ابن معين وقال النسائي متروك وقال بن حبان كان يضع الحديث وما روى هذا الحديث غيره وقال الحاكم الحمل فيه عليه وقال البيهقي يعقوب كذبه سائر الحفاظ ونسبوه إلى الوضع وقال ابن عدي كان ابن حماد يقول في هذا الحديث عبید الله یعنی مصغراً قال وهو باطل أن قيل فيه عبد الله أو عبید الله وتعقب ابن

(فرع) لو دخل في الصبح أو العصر أو غيرها وخرج الوقت وهو فيها لم تبطل صلاته سواء كان صلى في الوقت ركعة أو أقل أو أكثر لكن هل تكون أداء أم قضاء فيه خلاف سنوضحه حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى هذا مذهبنا وبه قال جمهور العلماء * وقال أبو حنيفة تبطل الصبح لأنها عبادة يبطلها الحدث فبطلت بخروج الوقت فيها كطهارة مسح الخف: دليلنا حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح» رواه البخاري ومسلم والجواب عن مسألة الخف أن صلاته إنما بطلت هناك لبطلان طهارته وهنا لم تبطل طهارته والله اعلم *

(فرع) ثبت في صحيح مسلم عن الزوام بن سميان رضي الله عنه قال «ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال قلنا يا رسول الله وما لبثه قال أربعون يوماً يوم كسنة ويوم كسنة ويوم كجمعة وسائر أيامه كأيامكم قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة اتكفينا فيه صلاة يوم قال لا أقدروا له قدره» فهذه مسألة سيحتاج إليها ليعلم حكمها بنص كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح وبالله التوفيق * قال المصنف رحمه الله *

﴿وتجب الصلاة في أول الوقت لأن الأمر تناول أول الوقت فاقتضى الوجوب فيه﴾ *

﴿الشرح﴾ مذهبنا أن الصلاة تجب بأول الوقت وجوباً موسعاً ويدمقر الوجوب بإمكان فعلها وبه قال مالك وأحمد وداود وراي أكثر العلماء قلنا لما وردى عن أكثر الفقهاء: وعن أبي حنيفة روايات أحداها كذهبنا وهي غريبة والثانية وهي رواية زفر عنه يجب إذا بقي من الوقت ما يسع صلاة الوقت والثالثة وهي المشهورة عنه وحكاها عنه جمهور أصحابنا أنها تجب بآخر الوقت إذا بقي منه قدر تكبيرة فلو صلى في أول الوقت قال أكثر أصحاب أبي حنيفة تقع صلاته موقوفة فإن بقي إلى آخر الوقت مكافئاً تبيناً وقوعها فرضاً والا كانت نفلاً وقال السرخي منهم تقع نفلاً فإن بقي إلى آخر الوقت مكلفاً منع ذلك النفل وجوب الفرض عليه * واحتج لأبي حنيفة في كونها لا تجب بأول الوقت لأنها لو وجبت لم يجز تأخيرها كصوم رمضان ولأن وقت الصلاة كحول الزكاة فإنه يجوز فعلها في أوله وآخره كالصلاة ثم الزكاة تجب بآخره فكذلك الصلاة ولأن من دخل وقت الصلاة وهو حاضر ومضى ما يمكن فيه الصلاة ثم سافر فله قصر هذه الصلاة فلو وجبت بأول

الفظان على عبد الحق تضعيفة لهذا الحديث ببعد الله العمري وتركه تعليقه يعقوب : وفي الباب عن جرير وابن عباس وعلي بن أبي طالب وأنس وأبي مخذورة وأبي هريرة : فحديث جرير رواه الدارقطني وفي سنده من لا يعرف : وأما حديث ابن عباس فرواه البيهقي في الخلافات وفيه نافع أبو هرمرز وهو متروك : وأما حديث علي فرواه البيهقي من حديث موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن علي وقال أسنده فيما اظن أصح ما روى في هذا

الوقت لم يجز قصرها كما لو سافر بعد الوقت ولانه مخير بين فعلها في أول الوقت وتركها فاذا فعلها فيه كانت نقلا واحتج اصحابنا بقول الله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل) والدلوك الزوال كما سبق بيانه في وقت الظهر وهذا امر وهو يقتضي الوجوب : وعن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كيف انت اذا بقيت في قوم يؤخرون الصلاة عن وقتها قال فما تأمرني قال صل الصلاة لوقتها ثم اذهب لحاجتك فان اقيمت الصلاة وانت في المسجد فصل » رواه مسلم ومعناه يؤخرون الصلاة عن أول وقتها هذا هو المنقول عن اولئك الامراء وهو التأخر عن أول الوقت لا عن الوقت كله ومعنى صل الصلاة لوقتها اي لأول وقتها ولائها عبادة مقصودة لا غيرها تجب في البدن لا تعلق لها بالمال تجوز في عموم الاوقات فكان كل وقت لجوازها وقتا لوجوبها كالصوم قال القاضي أبو الطيب احتزنا بقولنا مقصودة لا غيرها عن الوضوء وبقولنا تجب في البدن عن الزكاة وبقولنا لا تعلق بالمال عن الحج وبقولنا في عموم الاوقات عن صلاة الجمع فانه تجوز صلاة العصر في وقت الظهر تبعا وان كانت الآن غير واجبة لكنها لا تجوز في هذا الوقت في عموم الاوقات وانما تجوز في سفر أو مطر أو في نسيك الحج والجواب عن قولهم لو وجبت بأول الوقت لم يجز تأخيرها كصوم رمضان ان الواجب ضربان موسع ومضيق فالموسع تابع فيه التوسع وله ان يفعله في كل وقت من ذلك الزمن المحدود لا توسع ومن هذا الضرب الصلاة وأما المضيق فتجب المبادرة به ومن هذا صوم رمضان في حق المقيم والجواب عن قياسهم على حول الزكاة ان تعجيل الزكاة تجوز رخصة للحاجة والاقياس العبادات ان لا تقدم وجواب آخر وهو ان الزكاة لا تجب الا بعد انقضاء الحول بالاتفاق واتقنا على أن الصلاة تجب في الوقت لكن قلنا نحن تجب بأوله وهم بآخره فلا يصح إلحاقها بالجواب عن مسألة المسافر أن لنا فيها خلافا في وجه قاله المزني وابن سريج لا يجوز القصر وعلي الصحيح المنصوص وقول جمهور اصحابنا يجوز القصر فعلي هذا إنما جاز القصر لانه رخصة للصلاة والاعتبار في صفتها بحال فعلها لا بحال وجوبها ولهذا لوقاته صلاة في حال قدرته على القيام أو الماء ثم عجز

الباب يعني على علته مع انه معلول فان المحفوظ روايته عن جعفر بن محمد عن أبيه مؤذوقا قال الحاكم لا احفظه عن النبي ﷺ من وجه يصح ولا عن أحد من اصحابنا وانما الرواية فيه عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر وقال الميموني قال أحمد لا أعرف شيئا يثبت فيه يعني في هذا الباب : وأما حديث انس فرواه ابن عدي والبيهقي من رواية بقية عن عبد الله مولى عثمان عن عبد العزيز عن محمد بن سيرين عنه وقال ابن عدي تفرد به بقية عن مجهول عن مثله ولا يصح : وأما حديث أبي مخدورة فرواه الدارقطني وفي اسناده ابراهيم بن زكريا العجلي وهو متهم قال التيمي في الترغيب والترهيب ذكرنا وسط الوقت لا أعرفه إلا في هذه الرواية قال ويروى عن أبي بكر الصديق أنه قال لما سمع هذا الحديث رضوان الله أحب إلينا من عفوه : وأما حديث أبي هريرة فذكره البيهقي وقال هو معلول *

عنهما صلاحها قاعداً بالتيسر واجزأته ولو فاتته وهو عاجر عنهما فقضاها وهو قادر لزمه القيام والوضوء: والجواب عن قياسهم على النوافل انه يجوز تركها مطلقاً والامكتوبة لا يجوز تركها مطلقاً بالاجماع ولانه ينتقض بمن نذر ان يصلي ركعتين في يوم كذا فله ان يصليها في أى وقت منه شاء فلو صلاحها في أوله وقمتاً فرضاً: قال امام الحرمين في الاساليب الوجه أن تقول لهم اتسلمون الواجب الموسع أم تنكرونها فان انكروه اقمنا عليه قواطع الادلة والقول الوجيز فيه أن المعنى بالواجب الموسع ان يقول الشارع قد أوجبت عليك تحصيل هذا الفعل وضربت لتحصيلك آياه هذا الامد فمتى فعلته فية في اوله أو آخره فقد امتثلت ما أمرتك به فهذا غير منكر عقلاً وله نظائر ثابتة بالاتفاق كالكفارات وقضاء الصلوات المنسيات والصوم المتروك بنذر وان اعترفوا بالواجب الموسع قلنا لهم المكافء أمور بتحصيل الصلاة في وقت موسع ومتى أوقعها فيه سقط عنه الفرض وعبادات البدن لا تصح قبل وقت وجوبها فان قالوا لوجبت لعصى بتأخيرها عن أول الوقت قلنا هذه صفة الواجب المضيق وقد بينا ان هذا واجب موسع كالكفارة والله اعلم * (فرع) اذا دخل وقت الصلاة واراد تأخيرها الى اثناء الوقت أو آخره هل يلزمه العزم على فعلها فيه وجهان مشهوران لاصحابنا في كتب الاصول ومن ذكرها المصنف في اللع ومن ذكرها في كتب المذهب صاحب الحاوى احدهما لا يلزمه العزم والثاني يلزمه فان آخرها بلاعزم وصلاتها في الوقت اثم وكانت اداء والوجهان جاريان في كل واجب موسع وجزم الغزالي في المستصفي بوجوب العزم وهو الاصح قال فان قيل قوله صل في هذا الوقت ليس فيه تعرض للعزم فايجابه زيادة على مقتضى الصيغة ولانه لو غفل عن العزم ومات في وسط الوقت لم يكن عاصياً قلنا قولكم لو غفل عن العزم لا يكون عاصياً صحيح وسببه ان الغافل لا يكافء أما اذا لم يغفل عن الامر فلا يترك العزم الابضده وهو العزم على الترك مطلقاً وهذا حرام ومالا خلاص من الحرام الا به فهو واجب فهذا الدليل على وجوبه وان لم يدل بمجرد الصيغة من حيث وضع اللسان لكن دليل العقل أقوى من دلالة الصيغة والله اعلم *

أن يكون للمقصرين وروى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «أفضل الاعمال الصلاة لأول وقتها» (١) (وتم تحصل فضيلة الاوليتحكي الامام فيه ثلاثة أوجه أقربها عنده وهو الذي ذكره صاحب التقريب انها تحصل بأن يشتغل باسباب الصلاة كالطهارة كما دخل الوقت فانه لا يعد حينئذ متوانياً ولا مؤخراً والثاني يبقى وقت القضيلة الى نصف الوقت لان معظم الوقت باق ما لم يمض النصف فيكون موقعا للصلاة في حد الاول والى هذا مال الشيخ أبو محمد واعتبر نصف وقت الاختيار

(حديث) روى انه عليه السلام قال افضل الاعمال الصلاة لأول وقتها رواه الحاكم من حديث ابن مسعود وقد تقدم واخرجه الترمذى من حديث أم فروة بهذا اللفظ *

(فرع) اذا اخر الصلاة وقلنا لا يجب العزم أو أوجبناه وعزم ثم مات في وسط الوقت فجأة فهل يموت عاصيا فيه وجهان مشهوران في كتب الخراسانيين الصحيح لا يموت عاصيا لانه مأذون له في التأخير قال الغزالي في المستصفي ومن قال يموت عاصيا فقد خالف اجماع السلف فاننا نعلم أنهم كانوا لا يأثمون من مات فجأة بعد مضي قدر أربع ركعات من الزوال ولا ينسبونه الي تمصير لا سيما اذا اشتغل بالوضوء ونهض الى المسجد فمات في الطريق بل محال أن يعصى وقد جاز له التأخير ومتى فعل ما يجوز له كيف يمكن تعصيته: فان قيل جاز التأخير بشرط سلامة العاقبة قلنا محال لان العاقبة مستورة عنه فاذا سألنا وقال العاقبة مستورة غني وعلي صوم يوم وأريد تأخيره الى الغد فهل لي تأخيره مع جهل العاقبة أم أعصى بالتأخير فان قلنا لا تعصى قال فلم آثم بالموت الذي ليس الي وان قلنا يعصى خالفنا اجماع في الواجب الموسع وان قلنا ان كان في علم الله انك تموت قبل الغد عصيت وان كان في علمه انك تحيا فلك التأخير قال فما يدريني ما في علم الله تعالى فما قولكم في حق الجاهل فلا بد من الجرم بتحليل أو تحریم فان قيل اذا جوزتم تأخيره أبداً ولا يعصى اذا مات فلا معنى لوجوبه قلنا تحقق الوجوب بأنه لم يجز التأخير الا بشرط العزم ولا يجوز العزم على التأخير الا الى مدة تغلب علي ظنه البقاء اليها كتأخير الصلاة من ساعة الى ساعة وتأخير الصوم من يوم الى يوم مع العزم على التفرغ له في كل وقت وتأخير الحج من سنة الى سنة فلو عزم المريض المشرف على الهلاك على التأخير شهراً أو الشيخ الضعيف على التأخير سنين وغالب ظنه انه لا يبقى الى تلك المدة عصي بهذا التأخير وان لم يموت ووفق للعمل لانه مؤاخذ بظنه كما هو رز اذا ضرب ضرباً يهلك أو قطع سلعة وغاب ظنه الهلاك بها يأثم وان سلم ولهذا قال أبو حنيفة لا يجوز تأخير الحج من سنة الى سنة لان البقاء الى سنة لا يغلب علي الظن وداؤه الشافعي غالباً علي الظن في الشاب الصحيح دون الشيخ والمريض ثم المعزر اذا فعل ما يغلب علي الظن السلامة فهلك منه ضمن لانه أخطأ في ظنه والمحطى نساً من غير آثم هذا آخر كلام الغزالي رحمه الله ولنا فيمن أخر الحج حتى مات ثلاثة اوجه اصحابها يموت عاصياً الشيخ والشاب الصحيح الثاني لا يموت عاصيا والثالث يعصى الشيخ دون الشاب وهو الذي اختاره الغزالي هنا كما ذكرناه عنه ولسكن الاصح عند الاصحاب العصيان مطلقاً وسنسط المسألة بفروعها وما يترتب علي العصيان من الاحكام في

١٠٢٢
لقوسين سائط
من بعض النسخ
اه

والثالث لا تحصل الفضيلة الا اذا قدم ما يمكن تقديمه من الاسباب لينطبق الوقت علي أول دخول الوقت وعلي هذا قيل لا ينال التيمم فضيلة الاولية وعلي الاول لا يشترط تقديم ستر العورة كالطهارة وعن الشيخ أبي محمد اشتراطه لان ستر العورة لا يختص بالصلاة والشغل الخفيف كاكل لقمة وكلام قصير لا يمنع ادراك الفضيلة ولا يسكف العجلة علي خلاف العادة (٧) ولنتسكك في الصلاة واحدة واحدة أما الظهر فيستحب فيها التعجيل الا اذا اشتد الحر وظاهر المذهب أنه

كتاب الحج حيث ذكرها المصنف ان شاء الله تعالى * قال المصنف رحمه الله *
 ﴿والأفضل فيما سوى الظهر والعشاء التقديم في أول الوقت لما روى عبد الله رضي الله عنه
 قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أفضل فقال « الصلاة في أول وقتها » ولأن الله
 تعالى أمر بالمحافظة عليها قال الشافعي رحمه الله ومن المحافظة عليها تقديمها في أول الوقت لأنه اذا
 أخرها عرضها للنسيان وحوادث الزمان *

﴿الشرح﴾ حديث عبد الله المذكور وهو ابن م. هود رضي الله عنه رواه ابن خزيمة في صحيحه
 بهذا اللفظ والبيهقي هكذا من رواية ابن مسعود ورواه ابو داود والترمذي من رواية ام فروة
 الصحابية رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا ولكنه ضعيف ضعفه الترمذي وضعفه
 بين ويغنى عنه ما سنده من الأحاديث الصحيحة ان شاء الله تعالى * اما حكم المسألة فالأفضل تعجيل
 الصبح في أول وقتها وهو اذا تحقق طلوع الفجر هذا مذهبنا ومذهب عمرو وعثمان وابن الزبير وانس
 وابي موسى وابي هريرة رضي الله عنهم والاوزاعي ومالك واحمد واسحق وداود وجمهور العلماء
 وقال ابن مسعود والنخعي والثوري وابو حنيفة تأخيرها الى الاسفار أفضل * واحتج لمن قال بالاسفار
 بحديث رافع بن خديج رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « أسفروا
 بالفجر فانه أعظم للأجر » رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وهذا اللفظ الترمذي
 وفي رواية ابى داود « اصبحوا بالصبح فانه أعظم للأجر » وعن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه
 قال « مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها الا صلاتين جمع بين المغرب
 والعشاء بجمع يعنى المزدلفة وصلي الفجر يومئذ قبل ميقاتها » رواه البخاري ومسلم قالوا ومعلوم أنه
 لم يصلها قبل طلوع الفجر وانما صلاها بعد طلوعه مغلسا بها فدل على انه كان يصلها في جميع الايام
 غير ذلك اليوم مسفرا بها قالوا ولان الاسفار يفيد كثرة الجماعة واتصال الصفوف ولان الاسفار
 يتسم به وقت التنفل قبلها وما أفاد كثرة النافلة كان أفضل * واحتج اصحابنا بقول الله تعالى (حافظوا
 على الصلوات) ومن المحافظة تقديمها في أول الوقت لأنه اذا أخرها عرضها للفوات وبقول الله تعالى
 (وسارعوا الى مغفرة من ربكم) والصلاة تحصل ذلك وبقوله تعالى (واستبقوا الخيرات) وبحديث

يستحب الابراد به لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فان شدة الحر
 من فيح جهنم » (١) ومن الاصحاب من قال الابراد رخصة فلو تحمل القوم المشقة وصلوا في أول الوقت
 فهو أفضل والاول المذهب ثم الابراد المحبوب أن يؤخر اقامة الجماعة عن أول الوقت في المسجد
 الذي يأتيه الناس من بعد بقدر ما يقع للحيطان ظل يمشي فيه الساعون الى الجماعة فلا ينبغي أن

(١) حديث ﴿ اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فان اشتد الحر من فيح جهنم متفق عليه من
 حديث ابى هريرة وابي ذر والبخاري من حديث ابن عمر وائظ ابن ماجه فيه ابردوا بالظهر :

عائشة رضى الله عنها قالت «كن نساء المؤمنات يشهدن مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر متلفعات بمروطهن ثم ينقلبن الى بيوتهن حين يقضين الصلاة لا يعرفن أحدا من الغلس» رواه البخارى ومسلم المتلفعات المتلفعات والمروط الاكسية وعن أبي برزة رضى الله عنه قال (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينقل من صلاة الغداة حين يعرف الرجل جليسه وكان يقرأ بالمائة الى المائة) رواه البخارى ومسلم وعن جابر رضى الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر اذا زالت الشمس والعصر والشمس حية والمغرب اذا غابت الشمس والعشاء اذا رأى فى الناس قلة آخر واذا رأى كثرة عجل والصبح بغلس» رواه البخارى ومسلم وعن قتادة عن أنس رضى الله عنه قال «تسحر نبي الله صلى الله عليه وسلم وزيد بن ثابت فلما فرغاهما من سحورهما قام نبي الله صلى الله عليه وسلم الى الصلاة فصلى قلت كم كان بين فراغهما من سحورهما ودخولهما فى الصلاة قال قارما يقرأ الرجل خمسين آية» رواه البخارى بلفظه ومسلم بمعناه وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال «كنت اتسحر فى أهلي ثم يكون سرعة بي أن أدرك صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم» رواه البخارى وعن أبي ميمون البدرى رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصبح مرة بغلس ثم صلى مرة أخرى فاسفر بهائم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد الى أن يسفر» رواه ابو داود باسناد حسن قال الخطابى هو صحيح الاسناد وعن مغيث بن سمي قال «صليت مع ابن الزبير صلاة الفجر

يؤخر عن النصف الاول من الوقت ولو كانت منازل القوم قريبة من المسجد وحضر جمع فى موضع ولا يأتيهم غيرهم فلا يردون بالظهر وفيه قول آخر أنهم يردون بها ولو أمكنهم المشى الى المسجد فى كن أو فى ظل أو كان يصلى منفرداً فى بيته فلا ابراد ايضاً وفى وجه يستحب الابراد فمن قال بالابراد فى هذه الصور احتج باطلاق الخبر ومن منع قال المعنى المقتضى الابراد دفع المشقة والتأذى بسبب الحر وايس فى هذه الصور كبير مشقة وهذا هو الاظهر وهل يختص الاستحباب

وفى الباب عن أبي موسى وعائشة والمغيرة وأبي سعيد وعمرو بن عبسة وحفوان والد القاسم وانس وابن عباس وعبد الرحمن بن علفمة وعبد الرحمن بن جارية وصحابي لم نسم ورواه مالك من رواية عطاء بن يسار مرسلاً : وروى عن عمر موقوفا : فحدث أبى موسى رواه النسائي بلفظ ابردوا بالظهر فان الذى يجدونه فى الحر من فيج جهنم : وحدث عائشة رواه ابن خزيمة بلفظ ابردوا بالظهر فى الحر : وحدث المغيرة رواه احمد وابن ماجه وابن حبان ونسرد به اسحاق الازرق عن شرك عن طارق عن بس عنه وفى رواية للحلال وكان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم الابراد وستل البخارى عنه فعده تحفوفا وذكر الميمونى عن احمد انه رجح صحته وكذا قال ابو حامد الرازى هو عندى صحيح واعله ابن معين بما روى ابو عوانة عن طارق عن قيس عن عمر موقوفا وقال او كان عند قيس عن المغيرة مرفوعا لم يفتقر الى ان يحدث به عن عمر موقوفا وقوى ذلك عنده ان ابا عوانة اثبت من شرك والله اعلم *

فصل في ثلث وكان يسفر بها فلما سلم قلت لابن عمر ما هذه الصلاة وهو الي جانبى فقال هذه صلاة تنام رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر وعمر رضي الله عنهما فلما قتل عمر أسفر بها عثمان رضي الله عنه قال الترمذى فى كتاب العلل قال البخارى هذا حديث حسن واما الجواب عن حديث رافع بن خديج فمن وجهين أحدهما أن المراد بالاسفار طلوع الفجر وهو ظهوره يقال سفر المرأة أى كشفت وجهها فان قيل لا يصح هذا التأويل لقوله صلى الله عليه وسلم (فانه أعظم للاجر) لان هذا يدل على صحة الصلاة قبل الاسفار لكن الاجر فيها أقل فالجواب أن المراد أنه اذا غلب على الظن دخول الوقت ولم يتيقنه جاز له الصلاة واسكن التأخير الى اسفار الفجر وهو ظهوره الذى يتيقن به طلوعه أفضل وقيل يحتمل أن يكون الامر بالاسفار فى الليالى المقمرة فانه لا يتيقن فيها الفجر الا باستظهار فى الاسفار والثانى ذكره الخطابى انه يحتمل انهم لما أمروا بالتعجيل صلوا بين الفجر الاول والثانى طلبا للثواب فقبل لهم صلوا بعد الفجر الثانى واصبحوا بها فانه أعظم لاجرهم فان قيل لو صلوا قبل الفجر لم يكن فيها اجر فالجواب أنهم يؤجرون على نيتهم وان لم تصبح صلاتهم لقوله صلى الله عليه وسلم «اذا اجتهد الحامكم فاطأ فله اجر» واما الجواب عن حديث ابن مسعود رضى الله عنه فمعناه أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى الفجر فى هذا اليوم قبل عاداته فى باقى الايام وصلى فى هذا اليوم فى أول طلوع الفجر ليتسع الوقت لمناسك الحج وفى غير هذا اليوم كان يؤخر عن طلوع الفجر قدر ما يتوضأ المحدث ويغتسل الجنب ونحوه فقوله قبل

(٣) ياض
بالاصل اه

بالبلاد الحارة أم لا: فيه وجهان منهم من قال لا وبه قال الشيخ أبو محمد لان التأذى فى اشراق الشمس حاصل فى البلاد المعتدلة أيضاً وهذا بخلاف النهى عن استعمال الشمس يختص بالبلاد الحارة على الظاهر لان المحذور الظنى لا يتوقع مما يشمس فى البلاد المعتدلة ومنهم من قال باختصاصه بالبلاد الحارة وبه قال الشيخ أبو علي أن الامر هين فى غيرها وهذا اظهر وحكاة القاضي ابن كعب عن نص الشافعى رضى الله عنه وهل يلحق صلاة الجمعة بالظاهر فى الابراد: فيه وجهان أحدهما

وحديث أبى سعيد رواه البخارى بلفظ ابردوا بالظهر: وحديث عمرو بن عبسة رواه الطبرانى وحديث صفوان رواه ابن أبى شيبة والحاكم والبقوى من طريق القسم بن صفوان عن ابيه بلفظ ابردوا بصلاة الظهر الحديث: وحديث انس رواه (٣) وحديث ابن عباس رواه الزوار بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة تبوك يؤخر الظهر حتى يبرد ثم يصلى الظهر والعصر الحديث وفيه عمر بن صهبان وهو ضعيف: وحديث عبد الرحمن بن جارية رواه الطبرانى: وحديث عبد الرحمن بن علقمة رواه بن نعيم: وحديث الصحابى المبهم رواه الطبرانى وحديث عمر تقدم مع المغيرة (فائدة) قال ابن العربى فى القيس ليس فى الابراد تحديد الا بما ورد فى حديث ابن مسعود يعنى الذى اخرج ابو داود والنسائى والحاكم من طريق الاسود عنه كان قدر صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر فى الصيف ثلاثة اقدام الى خمسة اقدام وفى الشتاء خمسة اقدام الى سبعة اقدام (تنبيه) يعارض حديث الابراد ما رواه مسلم عن خباب

ميقاتها معناه قبل ميقاتها المعتاد بشيء يسير والجواب عن قولهم الاسفار تفيد كثرة الجماعات يتسع به وقت النافلة ان هذه القاعدة لا تتحقق بفائدة فضيلة أول الوقت ولهذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغلس بالفجر*

(فصل) وأما الظهر في غير شدة الحر فذهبنا ان تعجيلها في أول الوقت أفضل وبه قال الجمهور وقال مالك أحب ان تصلى في الصيف والشتاء والفى ذراع كما قال عمر رضي الله عنه دأينا حديث ابن بركة رضي الله عنه قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر اذا زالت الشمس» رواه البخاري ومسلم وعن جابر بن سمرة رضي الله عنهما قال كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر اذا دحضت الشمس» رواه مسلم قوله والشمس دحضت اي زالت*

(فصل) وأما العصر فتقدمها في أول الوقت أفضل وبه قال جمهور العلماء وقال الثوري وابو حنيفة واصحابه تأخيرها أفضل ما لم تتغير الشمس واحتجوا بقول الله تعالى (وأقم الصلاة طرفي النهار) وبحديث علي ابن شيبان رضي الله عنه قال «قدمت علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يؤخر العصر مادامت الشمس نقية» وعن عبد الواحد بن نافع عن ابن رافع بن خديج عن أبيه رضي الله عنه قال «امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتأخير العصر» ولأنها اذا اخرجت اتسع وقت النافلة واحتج اصحابنا بقول الله تعالى (حافظوا على الصلوات) وقد سبق تقرير وجه الدليل والآن يتبين السابقتين في الظهر وبحديث أنس رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حية فيذهب الذاهب الي قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة»

نعم كالظهر في سائر الايام والثاني لا لشدة الخطر في فواتها فانها اذا اخرجت ربما تسكسوا فيها واذا حضروا فلا بد من تقديم الخطبة ولان الناس يكرون اليها فلا يتأذون بالحر وهذا أظهر وأما العصر والمغرب فالأفضل تعجيلهما في جميع الاحوال وأما العشاء ففيها قولان أظهرهما ان تعجيلها أفضل كسائر الصلوات لعموم الاخبار والثاني أن تأخيرها أفضل ما لم يجاوز وقت الاختيار افوله

شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حرّ الرمضاء في جباهنا واكفنا فلم يشكنا قيل معناه ولم يعذربا ولم يزل شكوانا والهمزة للسلب كاعجمت الكتاب اي ازلت اعجمته : وقيل معناه لم يحوجنا الي الشكوى بل رخص لنا في التأخير والاول يدل عليه ما رواه ابن المنذر والبيهقي من حديث سعيد بن وهب عن خباب شكونا الى رسول الله ﷺ الرمضاء فما اشكنا وقال اذا زالت الشمس فصلوا وما للاثرم والطحاوي الي نسخ حديث خباب قال الطحاوي ويدل عليه حديث المغيرة كنا نصلي بالهاجرة فقال لنا ابردوا فبين ان الابراد كان بعد النهجير وحمل بعضهم حديث الابراد على ما اذا صار الظل فيثا وحديث خباب على ما اذا كان الحصى لم يبرد لانه لا يبرد حتى تصفر الشمس فلذلك رخص في الابراد ولم يرخص في التأخير الى خروج الوقت *

رواه البخارى ومسلم وفي رواية لها « فيذهب المذهب الى العوالي » قال العلماء العوالي قرى عند المدينة اقربها منها على أربعة أميال وقيل ثلاثة وابعدها على ثمانية وعن أبي أمامة بن سهل بن حنيف وهو صحابي بن صحابي رضى الله عنها قال « صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثم خرجنا حتي دخلنا علي انس بن مالك فوجدناه يصلي العصر فقلت يا عم ماهذه الصلاة التي صليت قال العصر وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كنا نصلي معه » رواه البخارى ومسلم وعن رافع بن خديج رضى الله عنه قال « كنا نصلي العصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تنحر الجزور فتقسم عشر قسم فثنا كل لحما نضيحا قبل مغيب الشمس » رواه البخارى ومسلم وعن انس رضى الله عنه قال « صلي لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر فلما انصرف آناه رجل من بني سلمة فقال يا رسول الله انا نريد ان تنحر جزوراً لنا ونحب ان تحضرها فانطلق وانطلقنا معه فوجدنا الجزور لم تنحر فنحرت ثم قطعت ثم طبخ منها ثم اكلمنا قبل ان تغيب الشمس » رواه مسلم وعن هشام بن عروة عن أبيه ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب الي أبي موسى الاشعري رضى الله عنه ان صل العصر والشمس بيضاء تقية قدر ما يسير الراكب ثلاث فراسخ » رواه مالك في الموطأ عن هشام وأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فقال اصحابنا قال أهل اللغة الطرف ما بعد النصف وعن حديث علي ابن شيبان انه باطل لا يعرف وعن حديث رافع انه ضعيف رواه الدارقطني والبيهقي وضعفاه وينا ضعفه ونقل البيهقي عن البخارى انه ضعفه وضعفه ايضا أبو زرعة الرازى وأبو القسم اللالكى وغيرهما وقولهم يسع وقت النافلة سبق جوابه في تقديم الصبح والله أعلم *

(فصل) واما المغرب فتعجيلها في أول وقتها افضل بالاجماع *

(فصل) واما العشاء فذكر المصنف والاصحاب فيها قولين احدهما وهو نصه في الاملاء

صلي الله عليه وسلم « لولا أن اشق على امي لا مرتهم بتأخير العشاء الى ثلث الليل أو نصفه » (١) واما الصبح فيستحب فيها التعجيل ايضاً مطلقاً لما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت « كان النساء ينصرفن من صلاة الصبح مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهن متلفعات بمروطن لا يعرفن من الغلس » (٢) وينبغي ان يعرف مما يتعاق بنظم الكتاب اثنين أحدهما أن كلمة عندنا في قوله ثم

(١) حديث ﴿ لولا أن اشق على امي لا مرتهم بتأخير العشاء الى ثلث الليل أو نصفه تقدم ﴾

(٢) حديث ﴿ عائشة كان النساء ينصرفن من صلاة الصبح مع النبي ﷺ وهن متلفعات بمروطن ما يعرفن من الغلس متفق عليه وله الفاظ منها لا يعرف بعضهن بعضاً وهي للبخارى ومنها من تغليس رسول الله ﷺ بالصلاة وهي لمسلم (قائدة) حديث رافع بن خديج واسفروا

والقديم تقديمها أفضل كغيرها ولأنه الذي واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى النعمان ابن بشير رضي الله عنهما قال أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة صلاة عشاء الآخرة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها السقوط القمر ثلثه » رواه أبو داود والترمذي بإسناد صحيح وهذا نص في تقديمها والقول الثاني تأخيرها أفضل وهو نصه في أكثر الكتب الجديدة لمديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه » رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ورواه أبو داود بإسناد صحيح فقال « لولا أن أشق على المؤمنين لأمرتهم بتأخير العشاء وبالسواك عند كل صلاة » وعن زيد بن خالد رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ولا أخرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وأما الحديث المذكور في النهاية والوسيط « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة ولا أخرت العشاء إلى نصف الليل » فهو بهذا اللفظ حديث منكر لا يعرف وقول إمام الحرمين أنه حديث صحيح ليس بمقبول فلا يفتى به وعن جابر بن سمرة رضي الله عنهما قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤخر صلاة العشاء الآخرة » رواه مسلم وعن أبي برزة رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحب أن يؤخر العشاء » رواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضي الله عنها قالت « اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعشاء حتى ناداه عمر رضي الله عنه الصلاة نام النساء والصبيان فخرج وقال ما ينتظرونها من أهل الإسلام غيركم وكانوا يصلون فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول » رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ البخاري وفي رواية لمسلم « اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نام أهل المسجد فخرج فصلي فقال أنه لوقتها لولا أن أشق على أمتي » وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال « اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى رقد الناس واستيقظوا وورقدوا واستيقظوا فقام عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال الصلاة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لولا أن أشق على

تعميل الصلاة أفضل عندنا علي خلاف عادة الكتاب ثم ليس فيه كبير فائدة فانا إذا أطلقنا الكلام أطلقناه بما عندنا لا بما عند غيرنا وغايته الإشارة إلى خلاف في المسألة لكن لا يعرف به المخالف من هو وأنه ماذا يقول ولا يعني عن الرموز التي هي عادة الكتاب فليكن قوله هو أفضل معلما بالحاء لأن عند أبي حنيفة الأفضل في صلاة الصبح الأسفار بها وفي العصر التأخير

بالفجر فانه أعظم للاجر احتج به الحنفية رواه أصحاب السنن وابن حبان وغيرهم وفي لفظ الطبراني وابن حبان فكما أسفرت بالصبح فانه أعظم للاجر واجيب عنه بأن المعنى به تحقيق طلوع الفجر قال الترمذي قال الشافعي وأحمد وإسحاق معناه أن يضح الفجر فلا يشك فيه قال

أمتي لا مرتهم أن يصلوها هكذا» رواه البخاري ومسلم وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال «مكثنا ذات ليلة تنتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاة العشاء الآخرة فخرج إلينا حين ذهب ثلث الليل أو بعده فلا ندرى شيء شغل في أهله أو غير ذلك فقال حين خرج إنكم تنتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم ولولا أن تثقل على أمتي لصليت بهم هذه الساعة ثم أمر المؤذن فأقام الصلاة وصلي» رواه مسلم بلفظه (٧) والبخاري بعضه وعن أنس رضي الله عنه قال «آخر النبي صلى الله عليه وسلم العشاء إلى نصف الليل ثم صلى ثم قال صلى الناس وناموا أما أنكم في صلاة ما تنتظرونها» رواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضي الله عنها قالت «أعظم النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل وحتى نام أهل المسجد ثم خرج فصلي فقال إنه لوقتها لولا أن أشق على أمتي» رواه مسلم فهذه أحاديث صحاح في فضيلة التأخير وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد وإسحق وآخرين وحكاها الترمذي عن أكثر العلماء من الصحابة والتابعين ونقله ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عباس والشافعي وأبي حنيفة والاصح من القولين عند أصحابنا أن تقديمها أفضل ممن صححه الشيخ أبو حامد والمحاملي في المجموع والتجريد والمصنف هنا وفي التنبيه والشيخ نصر والشافعي في المستظهرى وآخرون وقطع به سليم في الكفاية والمحاملي في المقنع والجرجاني في كتابيه والشيخ نصر في الكافي والغزالي في الخلاصة والشافعي في العمدة وقطع الزيري في الكافي بتفضيل التأخير وهو أقوى دليلا للأحاديث السابقة فإن قلنا بهذا أجزأت إلى وقت الاختيار وهو نصف الليل في قول وثله في قول هكذا صرح به القاضي حسين وصاحب العدة وآخرون قالوا ولا يؤخرها عن وقت الاختيار هذا الذي ذكرناه من أن في استحباب تأخير العشاء وتقديمها قولين هو المشهور في المذهب قال صاحب الحاوي وقال ابن أبي هريرة ليست علي قولين بل علي

(٧) بهامش
الأصل له بمعناه
هـ

مالم تتغير الشمس وفي العشاء التأخير مالم يجاوز ثلث الليل وساعدنا في المغرب علي استحباب التعجيل وكذلك في الظهر إذا لم يشتد الحر وليكن معلما بالميم أيضا لما روي عن مالك أنه يستحب تأخير الظهر إلى أن يصير النفي قدر ذراع وفي العصر أيضا يستحب التأخير قليلا والثاني أن قوله تعجيل الصلاة أفضل يشمل الصلاة كلها وقوله بعد ذلك يستحب تأخير العشاء علي قول ويستحب الإبراد استثناء في الحقيقة عما أطلقه أولا وإن لم يكن لفظه لفظ الاستثناء وينبغي أن يعلم قوله ويستحب الإبراد بالواو للوجه الصائر إلي أنه رخصة *

ولم يروا أن المعنى تأخير الصلاة يقال وضح الفجر يضح إذا اضاء ويرده رواية ابن أبي شيبه وإسحاق وغيرهما بالفظ توب بصلاة الصبح يابلل حتى يبصر القوم مواقع نبلهم من الأسفار لكن روى الحاكم من طريق الليث عن أبي النضر عن عمرة عن عائشة قالت ماصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة لوقتها إلا خر حتى قبضه الله *

حالين فان علم من نفسه انه اذا أخرها لا يغلبه نوم ولا كسل استحب تأخيرها والا فتعجيلها
وجمع بين الاحاديث بهذا وضعف الشاشي هذا الذي قاله ابن أبي هريرة وليس هو بضعيف كما
زعم بل هو ظاهر أو الأرجح والله أعلم *

(فرع) فيما يحصل به فضيلة أول لوقت في جميع الصلوات ثلاثة أوجه أصحها وبه قيام
العراقيون وصاحب التقريب وآخرون يحصل بان يشتغل أول دخول الوقت بأسباب الصلاة
كالأذان والاقامة وستر العورة وغيرها ولا يضر الشغل الخفيف ككل لقم وكلام قصير ولا
يكاف العجلة علي خلاف العادة وشرط الشيخ أبو محمد تقديم ستر العورة قبل الوقت لنيل فضيلة
أول الوقت لان الستر واجب لا اختصاص له بالصلاة وضمه امام الحرمين وغيره ونقلوا عن
عن العراقيين وغيرهم انه لا يشترط تقديمه والوجه الثاني يبقى وقت الفضيلة الى نصف الوقت
وادعي صاحب البيان انه المشهور وكذا اطلقه جماعة وقال آخرون الى نصف وقت الاختيار
والثالث لا يحصل فضيلة أول الوقت حتى يقدم قبل الوقت ما يمكن تقديمه من الاسباب التي تنطبق
الصلاة علي أول الوقت وعلي هذا قيل لا ينال التيمم فضيلة أول الوقت وهذا الوجه الثالث غلط صريح
وان كان مشهوراً في كتب الخراسانيين فانه مخالف للسنة المستفيضة عن فعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم وعن اصحابه فمن بعدهم من التابعين وسائر أئمة المسلمين قال امام الحرمين هذان
الوجهان الاخيران حكاهما الشيخ أبو علي وهما ضعيفان *

(فرع) قال اصحابنا اذا كان يوم غيم استحب ان تؤخر الصلاة حتى يتيقن الوقت أولاً يبقى
الا وقت لو أخر عنه خاف خروج الوقت *

(فرع) لو كان عادة الامام تأخير الصلاة فهل يستحب لغيره تقديمها في أول الوقت لحيازة
فضيلة أم تأخيرها لفضيلة الجماعة فيه خلاف منتشر سبق بيانه ووضح في باب التيمم *

(فرع) هذا المذكور من فضيلة أول الوقت تستثني منه صور منها من يدافع الحدث ومن

قال في فرع من اشتبه عليه الوقت يجتهد ويسندل بالاوراد وغيرها فان وقعت صلاته في الوقت
أو بعده فلا قضاء عليه وان وقعت قبل الوقت قضى علي أحد القولين وكذا في طلب شهر رمضان
والقادر علي ذلك اليقين بالصبر هل له المبادرة بالاجتهاد في أول الوقت فيه وجهان *

اذا اشتبه عليه وقت الصلاة بغيره أو حبس في موضع مظلم أو غيرها اجتهد واستدل عليه
بالدرس والاعمال والاوراد وما أشبهها ومن جملة الاشارات صياح الديك المجرب اصابة صياحه
لا وقت وكذلك أذان المؤذنين في يوم الغيم اذا كثروا وغلب علي الظن لكثرتهم انهم
لا يخطئون والاعمى يجتهد في الوقت كالبصير وانما يجتهدان اذا لم يخبرهما عدل عن دخول الوقت
عن مشاهدة فلو قال رأيت الفجر طالعا والشفق غاربا فلا مسامح للاجتهاد ووجب قبول قوله ولو

حضره طعام وتاق اليه والتميم الذي يتيقن وجود الماء في آخر الوقت وكذا المريض الذي لا يقدر على القيام أول الوقت ويعلم قدرته عليه في آخره بالعادة والمنفرد الذي يعلم حضور الجماعة في آخر الوقت اذا قلنا يستحب لها التأخير على ما سبق في باب التيمم * قال المصنف رحمه الله * ﴿ واما الظهر فانه ان كان في غير حر شديد فتقديمها أفضل لما ذكرناه وان كان في حر شديد وتصلي جماعة في موضع تقصده الناس من البعد استحب الايراد بها بقدر ما يحصل في المشي فيه القاصد الى الصلاة لما روى ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم) وفي صلاة الجمعة وجهان أحدهما انها كالظهر لما روى أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم (كان اذا اشتد البرد بكرها واذا اشتد الحر ابردها والثاني تقديمها أفضل بكل حال لان الناس لا يتأخرون عنها لانهم ندبوا الى التبكير اليها فلم يكن للتأخير وجه : ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث ابي هريرة رواه البخاري، ومسلم وفيح جهنم بفتح الفاء واسكان الياء المشاة تحت وبالحاء وهو غليانها وانتشار لهبها ووجهها وحديث أنس رضي الله عنه في صحيح البخاري لكن لفظه عن أنس رضي الله عنه قال « كن النبي صلى الله عليه وسلم اذا اشتد البرد بكر بالصلاة واذا اشتد الحر أبرد بالصلاة يعني الجمعة » هذا لفظه وترجم له البخاري باب « اذا اشتد الحر يوم الجمعة » * اما حكم المسألة فتقديم الظهر في اول وقتها في غير شدة الحر أفضل بلا خلاف لما سبق من الاحاديث اما في شدة الحر لمن يمضي الى جماعة وطريقه في الحر فالإبراد بها سنة مستحبة على المذهب الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقيل به جمهور العراقيين والخراسانيين وفيه وجه شاذ حكاه الخراسانيون أن الايراد رخصة وانه لو تكلف المشقة وصلي في أول الوقت كان أفضل هكذا حكاه جماعات من الخراسانيين والقاضي ابو الطيب في تعليقه بهذا اللفظ ومنهم ابو علي السنجي في شرح التلخيص وزعم أنه الاصح وليس كما قال بل هذا الوجه غلط منابذ للسنن المتظاهرة فقد ثبت في الاحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر بالإبراد وانه فعله قال اصحابنا والحكمة فيه أن الصلاة في شدة الحر والمشي اليها يسابب الخشوع أو كماله فاستحب التأخير لتحصيل الخشوع كمن حضره طعام تتوق نفسه اليه او كان يدافع الاخشين وحقيقة الابراد أن يؤخر الصلاة عن أول الوقت

أخبر عن اجتهاد فليس للبعير القادر على الاجتهاد تقليده والاخذ بقوله وهل للاعمى ذلك فيه وجهان أصحهما نعم ويسوغ له الاجتهاد والتقليد جميعا ويترتب على هذا الاعتماد على أذان المؤذن فان كان بصيرا لم يعتمد عليه في يوم النجم لانه يؤذن عن اجتهاد ويعتمد عليه في يوم الصحو اذا كان المؤذن عدلا عالما بالمواقيت لانه يؤذن عن مشاهدة وان كان أعمى فهل يعتمد عليه فيه الوجهان المذكوران في جواز التقليد له وحكي في التهذيب وجهين في تقليد المؤذن من غير فرق بين الاعمى

بقدر ما يحصل للحيطان فيء يمشى فيه طالب الجماعة ولا يؤخر عن النصف الاول من الوقت وللإبراد أربعة شروط أن يكون في حر شديد وأن تكون بلاد حارة وأن تصلي جماعة وأن يقصدها الناس من البعد هكذا نص الشافعي في الامم وجمهور الاصحاب على هذه الشروط الأربعة وترك المصنف اشتراط البلاد الحارة وهو وجه مشهور حكاه صاحب الحاوي وجماعة من الخراسانيين وفي البويطي قول أنه لو قربت منازلهم من الله جدا استحب الإبراد كما لو بعدوا وهذا القول حكاه القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهم من العراقيين وجماعة من الخراسانيين وطردوه في جماعة هم في موضع لا يأتيهم اليه أحد وفيمن يمكنه المشي إلى المسجد في ظل وفيمن صلى في بيته منفردا والأصح المنصوص أنهم كلهم لا يبردون بل تشترط الشروط الأربعة هكذا قاله الاصحاب متبعة لنص الشافعي رحمه الله وظاهر الحديث أنه لا يشترط غير اشتداد الحر وأما الجمعة فالأصح أنهم لا يبردون بها ودليل الوجهين في الكتاب والله أعلم وأما حديث زهير عن أبي اسحاق عن سعيد بن وهب عن خباب بن الارت رضي الله عنه قال «شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء فلم يشكنا قال زهير قلت لأبي اسحاق أني الظهر قال نعم قلت أني تمجياها قال نعم» رواه مسلم فهو منسوخ بين البيهقي وغيره نسخه قال المصنف رحمه الله »

﴿ واوكد الصلوات في المحافظة عليها الصلاة الوسطى لان الله تعالى خصها بالذكر فقال تعالى (والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين) فقرنها بالقنوت ولاقنوت الا في الصبح ولان الصبح يدخل وقتها والناس في أطيب نوم فخص بالمحافظة حتى لا يتغافل عنها بالنوم ولهذا خص بالشويب ﴾ (الشرح) اتفق العلماء على أن الصلاة الوسطى آكد الصلوات الخمس واختلافها فيها فقال الشافعي هي الصبح نص عليه في الامم وغيره وهو مذهب مالك ونقله الواحدي عن عمرو بن عبد الله بن جبيل وابن عباس وابن عمر وجابر رضي الله عنهم وعطاء وعكرمة ومجاهد والربيع بن أنس رحمهم

والبصير وقال الأصح الجواز واحتج عليه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « المؤذنون أمناء الناس على صلواتهم » ويحكي أن ابن سريج ذهب إليه وانتفصيل أقرب وهو اختيار القاضي الروياني وغيره وإذا لزم الاجتهاد فصلي من غير اجتهاد لزمه الاعادة وان وقعت صلواته في الوقت وإن لم يكن دلالة او كانت ولم يغلب على ظنه شيء أخر إلى أن يغلب على ظنه دخول الوقت والاحتياط أن يؤخر إن لم يغلب على ظنه أنه لو أخر عنه خرج الوقت » وعند أبي حنيفة يؤخر الظهر ويعجل

(١) حديث ﴿ المؤذنون أمناء الناس على صلواتهم البيهقي من أبي محذورة وزاد وسحورهم وفي اسناده يحيى الحماني مختلف فيه وقال ابن عدي لم أر في مسنده حديثاً منكراً : وروى ابن ماجه من حديث ابن عمر خصلتان معلقتان في اعناق المؤذنين للمسلمين صلواتهم وصيامهم وفي اسناده مروان بن سالم الجزري وهو ضعيف ورواه الشافعي في الامم عن

الله وقال طائفة هي العصر وهو مذهب ابي حنيفة واحمد وداود وابن المنذر ونقله الواحدى عن
على وابن مسعود وابى هريرة رضى الله عنهم والنخعي والحسن وقتادة والضحاك والسكبي ومقاتل
ونقله ابن المنذر عن ابي ايوب الانصارى وابى سعيد الخدرى وابن عمر وابن عباس رضى الله
عنهم وعبيدة السلماني رحمه الله ونقله الترمذي عن اكثر العلماء من الصحابة وغيرهم وقالت طائفة
هي الظهر وهو رواية عن ابي حنيفة ونقله الواحدى عن زيد بن ثابت وابى سعيد الخدرى واسامة
ابن زيد وعائشة ونقله ابن المنذر عن عبد الله بن شداد وقال قبيصة بن ذؤيب هي المغرب قال
الواحدى وقال بعضهم هي العشاء الآخرة وبعضهم انها إحدى الصلوات الخمس مبهمة ونقل
القاضي عياض عن بعضهم انها الجمعة وعن بعضهم ان الوسطي جميع الصلوات الخمس فهذه مذاهب
العلماء فيها والصحيح منها مذهبان العصر والصبح والذي تقتضيه الاحاديث الصحيحة انها العصر
وهو المختار قال صاحب الحاوى نص الشافعي رحمه الله انها الصبح وصحت الاحاديث انها العصر
ومذهبه اتباع الحديث فصار مذهبه انها العصر قال ولا يكون في المسألة قولان كما وهم بعض أصحابنا
هذا كلام صاحب الحاوى واحتج القائلون انها العصر بحديث علي رضى الله عنه أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال «يوم الاحزاب شغلونا عن الصلاة الوسطي صلاة العصر ملائكة يوتهم وقبورهم ناراً»
رواه مسلم بهذا اللفظ والبخارى بمعناه واحتج أصحابنا بما ذكره المصنف واجابوا عن الحديث بان
العصر تسمى وسطى ولكن لا نسلم انها المرادة في القرآن وهذا الجواب ضعيف واحتجاج أصحابنا
بقوله تعالى (وقوموا لله قانتين) مما ينكره المخالفون ويقولون لا نسلم اثبات القنوت في الصبح وان سلمناه
لا نسلم أن المراد بالقنوت هذا القنوت المعروف عندكم بل القنوت الطاعة والعبادة كذا قال أهل اللغة

العصر ويؤخر المغرب ويعجل العشاء وحكم الفجر كما ذكر في غير يوم الغيم وهل يجتهد اذا قدر
على الصبر الى استيقان دخول الوقت فيه وجهان أحدهما وهو اختيار الاستاذ أبي اسحق الاسفرايني
انه لا يجتهد للقدرة على الايقاع في الوقت يقينا وأظهرهما انه يجتهد اذا لا قدرة على اليقين في حالة
الاشتباه وهذا كالخلاف فيما اذا اشتبه عليه اناء ان ومعه ماء طاهر يقيين: فان قلت وما من حالة
الا ويمكن الصبر فيها الى درك اليقين فان الاوقات في المعنى والاشتباه انما يقع في أوائلها فاذا
صبر زال الاشتباه قلنا يجوز أن يكون محبوسا في مطمورة لا يعرف شيئا من الاوقات أصلا ولا يدري
أن الساعة التي هو فيها ليل أو نهار ويجوز في حق غيره أيضا الا يحصل له يقين أصلا بأن لا يعرف

عبد الوهاب عن يونس عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا قال الدارقطني في العلل
هذا هو الصحيح مرسل: وأما من رواه عن الحسن عن ابي هريرة فضعيف قال البيهقي وروى
عن جابر وليس بمحفوظ: وروى عن ابي امامة من قوله وسيأتي حديث الامام ضامن والمؤذن
مؤمن في الآذان اثر عبد الرحمن بن عوف وابن عباس يأتي في آخر الباب

ان هذا أشهر معانيه والجواب عن هذا الانكار أن القنوت في اللغة يطلق على طول القيام وعلى الدعاء ففي صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أفضل الصلاة طول القنوت» وقال أبو اسحاق الزجاج المشهور في اللغة والاستعمال أن القنوت العبادة والدعاء لله تعالى في حال القيام قال الواحدى فتظهر الدلالة للشافعي أن الوسطي الصبح لأنه لا فرض يدعاه قائماً غيرها والله أعلم وبما استدله البيهقي على أنها الصبح وليست العصر حديث عائشة رضي الله عنها «أنها أتت من يكتب لها مصحفاً أكتب حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطي وصلاة العصر وقوموا لله قانتين قالت عائشة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم» رواه مسلم قال فعطف العصر على الوسطي يدل على أنها غيرها

قال المصنف رحمه الله *

﴿ويجوز تأخير الصلاة إلى آخر الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله﴾ ولأننا لو لم نجوز التأخير ضاق على الناس فسمح لهم بالتأخير فإن صلى ركعة في الوقت ثم خرج الوقت ففيه وجهان أحدهما وهو ظاهر المذهب وهو قول أبي علي بن خنير أنه مؤد للجميع لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر) ومن أصحابنا من قال هو مؤد لما صلى في الوقت قاض لما صلى بعده ورجح الوقت اعتباراً بما في الوقت وبعدة *

﴿الشرح﴾ حديث أول الوقت رضوان الله حديث ضعيف رواه الترمذي من رواية ابن عمر ورواه الدارقطني من رواية ابن عمر وجريير بن عبد الله وأبي معذورة وأسائيد الجميع ضعيفة وجمعها البيهقي وقال أسائيد كلها ضعيفة ويغنى عنه الأحاديث التي قدمتها في باب كحديث «ليس التفريط في النوم» وحديث إمامة جبريل عليه السلام وحديث «وقت الظاهر ما لم تحضر العصر وصلي المغرب عند سقوط الشفق» وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة وأما حديث أبي هريرة «من أدرك من الصبح ركعة إلى آخره» فرواه البخاري ومسلم بلفظه وقد ذكرته قبل هذا وفي رواية في الصحيحين «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة» *

أما حكم المسألة فيجوز تأخير الصلاة إلى آخر الوقت بلا خلاف حيث تقع جميعاً في الوقت فإذا وقع بعض صلاته في الوقت وبعضه خارجه نظر إن وقع في أول الوقت ركعة فصاعداً فثلاثة أوجه أحدها باتفاقهم قال البندنجي وهو المنصوص في الجديد والقديم أن الجميع أداء:

في يوم أطباق الغيم هل دخل وقت الظهر أم لا ولا يعرف أنه ان دخل هل بقي أم لا ثم إذا اجتهد وصلي فإن لم يتبين الحال فذاك وإن تبين نظر إن وقعت - لاته في الوقت أو بعده فلا قضاء عليه : وما فعله بعد الوقت قضاء أو أداء فيه وجهان أحدهما أنه قضاء حتى لو كان مسافراً يجب عليه

والثاني الجميع قضاء حكاه الخراسانيون والثالث ما في الوقت أداء وما بعده قضاء وهو قول أبي اسحاق المروزي حكاه عنه القاضي أبو الطيب وآخرون ودليل الوجهين في الكتاب ودليل القضاء ان الاعتبار بآخر الصلاة ولهذا لو خرج الوقت في أثناء الجمعة أتموها ظهراً وان كان الواقع في الوقت دون ركعة فطريقان المذهب أن الجميع قضاء وبه قطع الآكثرون والثاني أنه على الأوجه حكاه القاضي حسين وآخرون وحيث قلنا الجميع قضاء أو البعض لم يجز للمسافر قصر تلك الصلاة على قولنا لا تنصر المقضية ولو اراد انسان تأخير الشروع في الصلاة الى حد يخرج بعضها عن الوقت فان قلنا كلها أو بعضها قضاء لم يجز بلا خلاف وان قلنا كلها أداء لم يجز ايضاً على المذهب وبه قطع البغوي وهو الذي صوبه امام الحرمين وفيه تردد للشيخ أبي محمد وجزم البندنجي بالجواز وليس بشيء أما اذا شرع في الصلاة وقد بقي من الوقت ما يسع جميعها فمدها بتطويل القراءة حتي خرج الوقت قبل فراغها فثلاثة أوجه أحها لا يحرم ولا يكره لكنه خلاف الأولي والثاني يكره والثالث يحرم حكاه القاضي حسين في تعليقه والله أعلم *

(فرع) ذكرنا أن حديث أول الوقت رضوان الله ضعيف والرضوان بكسر الراء وضها لغتان قرىء بهما في السبع قال الشافعي رحمه الله في المختصر رضوان الله تعالى انما يكون للمحسنين والعفو يشبه أن يكون للمقصرين قال أصحابنا قوله للمقصرين قد يستشكل من حيث إن التأخير لأثم فيه فكيف يكون فاعله مقصراً وأجابوا بوجهين أحدهما انه مقصر بالنسبة الى من صلى في أول الوقت وان كان لا أثم عليه والثاني انه مقصر بتفويت الا فضل كما يقال من ترك صلاة الضحى فهو مقصر وان لم يأت *

* قال المصنف رحمه الله * ﴿ ولا يعذر أحد من أهل الأرض في تأخير الصلاة عن وقتها الا نائم أو ناس أو مكره أو من يؤخرها للجمع بعذر السفر أو المطر لقوله صلى الله عليه وسلم » ليس التفريط في النوم انما التفريط في اليقظة » فنص على النائم وقسنا عليه الناسي والمكره لانها في معناه واما من يؤخر الصلاة لسفر أو مطر فنذكره في موضعه ان شاء الله تعالى * ﴿

﴿ الشرح ﴾ حديث ليس في النوم تفريط صحيح سبق بيانه من رواية أبي قتادة رضي الله عنه وقوله لا يعذر أحد من أهل الفرض الى آخره هكذا قاله أصحابنا فان قيل يرد عليه المرأة اذا رأت دماً يحتمل الحيض فانها تمسك عن الصلاة على الصحيح كما سبق في بابه وقد ينقطع لدون يوم

اعادة الصلاة تامة اذا قلنا لا يجوز قصر القضاء فان وقعت صلاته قبل الوقت نظر ان أدرك الوقت أعاد والا فقولان وكل ذلك خلافاً ووفقاً يجري فيما اذا اشتبه شهر رمضان على الأسير فاجتهد وأخطأ: وأصح القولين وجوب الاعادة وهما مبنيان على أن المفعول بعد الوقت قضاء كما في غير حالة الاشتباه أو أداء قائم مقام الواقع في الوقت لكان العذر فان قلنا بالاول لم يعتد بما تقدم على الوقت

وليلة وثيقن وجوب الصلاة ولم يستثنها وجوابه ان الصلاة لم تكن واجبة عليها في ظاهر الحكم حين آخرتها والله اعلم * واعلم ان قوله ان من يؤخرها للجوع بالمطر تفريع على القول الضعيف في جواز التأخير في الجمع بالمطر والاصح انه لا يجوز التأخير وانما يجوز التقديم وأما قوله أو من اكراه علي ناخيرها فمحمول علي من اكراه علي ترك الصلاة ومنع من الايماء بها أو اكراه علي التلبس بما ينافيها قاما من لم يكن كذلك وامكنه الايماء برأسه وعينه أو نحو ذلك فيجب عليه الصلاة في الوقت لمرته ويعيد كما قاله اصحابنا في مسأله الغريق والمصاب والمريض وغيرهم ممن عجز عن القبلة واتمام الاركان أنه يجب الصلاة في الحال بحسب الامكان ونجب الاعادة علي المذهب وسبق بيان المسئلة والخلاف فيها في باب التيمم وقد نص الشافعي رحمه الله علي المذكور فقال في البويطي في آخر كتاب الصلاة قبل الحناثر بدون ورقة ولو أسر رجل ومنع من الصلاة فقد روي ان يصليها بيمينه صلاها ولم يدعها وأعادها (قلت) ودليله قوله صلى الله عليه وسلم « وادا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة رضي الله عنه *

قال المصنف رحمه الله * « إذا بلغ العبي أو اسلم الكافر أو طهرت الحائض أو انفساء أو افاق المجنون أو المغنى عليه وقد بقي من وقت الصلاة قدر ركعة لزمه فرض الوقت لما روي أبو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر) فان بقي من الوقت دون ركعة ففيه قولان روي المزني عنه انه لا يلزمه الحديث أبي هريرة رضي الله عنه ولان بدرن الركعة لا يدرك الجمعة فكذلك هنا وقال في كتاب استقبال القبلة يلزمه بقدر تكبيرة لانه ادراك حرمة فاستوى فيه الركعة والتكبيرة كادراك الجماعة وتخالف الجمعة فانه ادراك فاعبر فيه الركعة وهذا ادراك حرمة فهو كالجماعة وأما الصلاة التي قبلها فينظر فيها فان كان ذلك في وقت الصبح أو الظهر أو المغرب لم يلزمه ما قبلها لان ذلك ليس بوقت لما قبلها وان كان ذلك في وقت العصر أو في وقت العشاء قال في الجديد يلزمه الظهر بما يلزم به العصر ويلزم المغرب بما يلزم به العشاء وفيما يلزم به العصر والعشاء قولان أحدهما ركعة والثاني تكبيرة والدليل عليه أن وقت العصر وقت الظهر ووقت العشاء وقت المغرب في حق أهل العذر وهو المسافر وهؤلاء من أهل العذر فجعل ذلك وقتا لها في حقهم وقال في القديم فيه قولان أحدهما يجب بركعة وطهارة

وان قلنا بالثاني اعتد به *

قال حاشي الفصل الثاني في وقت المعذرين *

ونعني بالمعذر ما يسقط القضاء كالجنون والصبا والحيض والكفر ولها ثلاثة أحوال الاولى أن يخلوا عنها آخر الوقت بقدر ركعة كما لو طهرت الحائض قبل الغروب بقدر ركعة يلزمها

والثاني يجب الظهر والعصر بمقدار خمس ركعات أربع للظهر وركعة للعصر وتجب المغرب مع العشاء بأربع ركعات ثلاث للمغرب وركعة للعشاء لان الوقت اعتبر لادراك الصلاتين فاعتبر وقت يكن الفراغ من أحدهما والشروع في الاخرى وغلط أبو اسحق في هذا فقال أربع من العصر وركعة من الظهر وأربع من العشاء وركعة من المغرب وهذا خلاف النص في القديم وخلاف النظر لان العصر تجب بركعة فدل على أن الأربع للظهر وخرج أبو اسحق في المسألة قولا خامسا انه يدرك الظهر والعصر بمقدار احدى الصلاتين وتكبيره *

﴿الشرح﴾ اذا زال الصبا او الكفر او الجنون او الاغماء او الحيض او النفاس في آخر الوقت فان بقي من الوقت قدر ركعة لزمته تلك الصلاة بلا خلاف لحديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو في الصحيحين كما سبق بيانه قريبا والمعتبر في الركعة أخف ما يمكن وحكي امام الحرمين عن والده انه قال مرة يكفي ركعة مسبوق وضعفه الامام وهل يشترط معها زمن امكان الطهارة فيه قولان حكاهما الخراسانيون وبعضهم وجهين اصحهما وبه قطع العراقيون لا يشترط لظاهر الحديث والثاني يشترط ليتمكن من فعل الركعة وان بقي من الوقت قدر تكبيرة فما فوقها مما لا يبلغ ركعة فقولان اصحهما باتفاق الاصحاب تلزمه تلك الصلاة لانه أدراك جزء منه كادراك الجماعة والثاني لا المفهوم الحديث وقياسا على الجمعة وفي اشتراط زمن الطهارة القولان فان قلنا تلزم بتكبيره فادرك زمن نصف تكبيره أن تصور ذلك في الزوم به تردد للشيخ ابي محمد حكاية امام الحرمين والغزالي في البسيط لانه ادراك جزء من الوقت الا انه لا يسع ركنا قال اصحابنا وشرط الوجوب بركعة أو تكبيره ان يمتد السلامة من المانع قدر امكان الطهارة وفعل تلك الصلاة فان عاد مانع قبل ذلك لم تجب مثاله بالغ صبي في آخر وقت العصر ثم جن أو افاق مجنون ثم عاد جنونه أو طهرت ثم جنت أو افاقت ثم حاضت فان مضى في حال السلامة ما يسع طهارة واربع ركعات وجبت العصر والا فلا ويستوى في الادراك بركعة جميع الصلوات فان كانت المدركة صبحا او ظهرا او مغربا لم يجب غيرها وان كانت عصرا أو عشاء وجب مع العصر الظهر ومع العشاء المغرب بلا خلاف

العصر (ز) وكذا بقدر تكبيرة (م ز) علي أقيس القولين *

ذكرنا في أول الباب أن الغرض من هذا الفصل هو الكلام في الوقت الذي سماه الشافعي رضي الله عنه وقت الضرورة سواء قلنا انه وقت العذر شيئا واحدا أم لا والمراد من وقت الضرورة الوقت الذي يصير فيه الشخص من أهل لزوم الصلاة عليه بزوال الاسباب المانعة من اللزوم وهي الصبي والجنون والكفر والحيض وفي معنى الجنون الاغماء وفي معنى الحيض النفاس ثم لهذه الاسباب أحوال ثلاثة لانها اما أن لا تستغرق وقت الصلاة أو تستغرقه وان لم تستغرقه فاما أن يوجد في أول

وفيما تجب به قولان أظهرهما باتفاق الاصحاب وهو نصه في الجديد تجب بما تجب به الاولي فتجب الصلاتين بركعة في قول وتكبير في قول وهو الاظهر والثاني وهو القديم لا تجب الظهر مع العصر الا بادراك اربع ركعات مع ما تجب به العصر فعلى قول يشترط خمس ركعات وعلى قول اربع وتكبير وعلى هذا تكون الاربع للظهر والركعة أو التكبير للعصر على الصحيح المنصوص في القديم لم يكن الفراغ من الظهر والشروع في العصر وتدرك المغرب بأربع ركعات من آخر وقت العشاء ثلاث للمغرب وركعة للعشاء وقال ابو اسحاق المروزي الاربع للعصر والركعة للظهر قل ويشترط في المغرب مع العشاء خمس ركعات اربع للعشاء وركعة للمغرب قال المصنف والاصحاب هذا الذي قاله ابو اسحاق غلط مصرح بخالف للنص والدليل فكيف يصح ان يشترط للثانية أربع ركعات ويكتفى في الاولي بركعة وهل يشترط مع ذلك زمن امكن الطهارة فيه اقولان السابقان أظهرهما لا يشترط واذا جمعت الاقوال حصل فيما يلزم به كل صلاة في آخر وقتها أربعة أقوال أصحها قدر تكبيرة والثاني تكبيرة وطهارة والثالث ركعة والرابع ركعة وطهارة وفيما يلزم به الظهر مع العصر ثمانية أقوال هذه الاربعة والخامس قدر اربع ركعات وتكبير والسادس هذا وزيادة طهارة والسابع خمس ركعات والثامن هذا وطهارة وفيما تلزم به المغرب مع العشاء اثناعشر قولاً هذه الثمانية والتاسع ثلاث ركعات وتكبير والعاشر ثلاث ركعات وتكبير وطهارة والحادي عشر أربع ركعات والثاني عشر هذا وطهارة *

(فرع) عادة اصحابنا يسمون هؤلاء اصحاب الاعذار فاما غير الكافر فتسميته معذوراً ظاهرة ويسمى الكافر معذوراً لانه لا يطالب بالقضاء بعد الاسلام تخفيفاً عنه كما لا يطالبون تخفيفاً عنهم واستدلوا على وجوب الظهر بادراك آخر وقت العصر وجوب المغرب بادراك آخر وقت العشاء بأنهما كالصلاة الواحدة ووقت احدهما وقت الاخرى في حق المعذور بسفر وهذا المأثور رواه البيهقي عن عبد الرحمن بن عوف وابن عباس وفتحاء المدينة السبعة رضي الله عنهم واعلم ان الاصحاب اطلقوا اشتراط اربع ركعات لازوم الظهر على القول الضعيف وهذا محمول على غير المسافر أما المسافر فأنما يشترط في حقه للظهر ركعتان فقط *

(فرع) قد ذكرنا ان الصحيح عندنا انه يجب على المعذور الظهر بادراك ما تجب به العصر وبه قال عبد الرحمن بن عوف وابن عباس وفتحاء المدينة السبعة وأحمد وغيرهم وقال الحسن وقتادة وحامد والثوري وأبو حنيفة ومالك وداود لا تجب * قال المصنف رحمه الله *

فاما اذا أدرك جزءاً من أول الوقت ثم طرأ العذر بان كان عاقلاً في أول الوقت فجئ أو

الوقت ويخلو عنها آخره أو يكون بالعكس من ذلك (الحالة الاولي) أن يوجد في أول الوقت ويخلو عنها آخره كما لو طهرت عن الحيض أو النفاس في آخر الوقت فنظر ان بقي من الوقت قدر ركعة فصاعداً لزمها فرض الوقت واحتجوا عليه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من أدرك ركعة من

طاهراً فحاضت نظرت فان لم يدرك مايسع فرض الوقت سقط الوجوب ولم يلزمه القضاء وقال أبو يحيى البلخي حكمه حكم آخر الوقت فيلزمه في أحد القولين بركعة وفي الثاني بتكبيرة والمذهب الاول لانه لم يتمكن من فعل الفرض فسقط وجوبه ويخالف آخر الوقت فانه يمكن ان يبني ما بقي على ادراك بعد الوقت فلزمه وان أدرك من الوقت مايسع للفرض ثم طرأ الجنون أو الحيض استقر الوجوب ولزم القضاء اذا زال العذر وحكي عن أبي العباس انه قال لا يستقر حتى يدرك آخر الوقت والمذهب الاول لانه وجب عليه وتمكن من ادائه فاشبهه اذا وجبت الزكاة وتمكن من ادائها فلم يخرج حتى هلك المال وأما الصلاة التي بعدها فلا تلزمه وقال أبو يحيى البلخي تلزمه العصر بادراك وقت الظهر وتلزمه العشاء بادراك وقت المغرب كعكسه والمذهب الاول لان وقت الاول وقت الثانية علي سبيل التبع ولهذا لا يجوز فعل الثانية في الجمع حتى يقدم الاولى بخلاف وقت الثانية فانه وقت للاولي لا علي وجه التبع ولهذا يجوز فعلها قبل الاولى * .

(الشرح) اذا طرأ العذر الذي يمكن طرأه وهو الجنون والاعماء والحيض والنفاس فان كان الماضي من الوقت دون قدر الفرض فطريقان المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور لا يجب شيء ولا يجب القضاء وقال أبو يحيى البلخي وغيره من اصحابنا حكم أول الوقت حكم آخره فيجب القضاء بادراك ركعة في قول وتكبيرة في قول وغلطه الاصحاب بما ذكره المصنف وان كان قدمضي من الوقت قبل وجود العذر مايسع تلك الصلاة وجب قضاء تلك الصلاة علي الصحيح المنصوص وبه قطع الاكثرون وخرج ابن سريج قولاً انه لا يجب القضاء الا اذا أدرك جميع الوقت خرجه من المسافر اذا سافر في اثناء الوقت نص علي ان له القصر ولو كانت تجب باول الوقت لم يقصر والمذهب الوجوب وقد سبق الجواب عن مسألة القصر قريباً في مسألة وجوب الصلاة باول الوقت فعلي المذهب المعتبر أخف مايمكن من الصلاة حتى لو دخلت في الصلاة في أول الوقت وطوأتها فحاضت فيها وقد مضى من الوقت مايسعها لو خففتها لزمها القضاء لانها فوتتها مع التمكن ولو كان الرجل مسافراً فطرأ جنون أو اعماء او كانت مسافرة فطرأ الحيض بعد ما مضى من وقت الصلاة المقصورة مايسع ركعتين وجب قضاؤها لانه لو قصرها لا يمكنه اداؤها هكذا صرح به الاصحاب منهم الشيخ أبو محمد الجويني في التبصرة وهل يشترط مع امكان فعلها امكان الطهارة فيه طريقان أحدهما لا لا يمكن تقديمها قبل الوقت الا اذا لم يجز تقديم طهارة صاحب الواقعة كالتيمم

الصباح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر والمعتبر في الركعة أخف ما يقدر عليه أحد وانما يلزم فرض الوقت بادراك قدر الركعة بشرط وهو أن تمت السلامة عن الموانع قدر امكان فعل الطهارة وتلك الصلاة أما لو عاد مانع قبل ذلك فلا مثاله اذا بلغ الصبي في آخر وقت العصر ثم جن أو أفاق المجنون ثم عاد جنونه

والمستحاضة والثاني في اشتراطه لمن يمكنه تقديمها الخلف الذي في آخر الوقت لانه وان أمكن التقديم لا يجب واذا أوجبنا الظهر أو المغرب بأدراك أول وقتها لم يجب العصر والعشاء على المذهب وأوجبها الباخي اذا أدرك من أول الظهر ثمان ركعات ومن أول المغرب سبع ركعات هكذا نقله عنه الاصحاب واخل المصنف ببيان اشتراط ثمان ركعات واتفق الاصحاب على تغليب أبي يحيى البليخي في هذا لان وقت الظهر لا يصلح للعصر الا اذا صليت الظهر جمعاً والله أعلم وأعلم أن الحكم بوجوب الصلاة اذا أدرك من وقتها ما يسعها لا يختص بأوله بل لو كان المدرك من وسطه لزمّت الصلاة مثاله افاق المجنون في اثناء الوقت وعاد جنونه في الوقت او بلغ صبي ثم جن او افاقت مجنونة ثم حاضت او طهرت ثم جنت في الوقت وقد تلزم الظهر بأدراك أول وقت العصر كما تلزم بآخره مثاله افاق مغشى عليه بعد أن مضى من وقت العصر ما يسع الظهر والعصر فان كان مقيماً فالمعتبر قدر ثمان ركعات وان كان مسافراً يقصر كفى قدر أربع ركعات ويقاس المغرب مع العشاء في جميع ما ذكرناه بالظهر مع العصر والله أعلم *

(فرع) قول المصنف سقط الوجوب مجاز والمراد امتنع الوجوب وأبو يحيى البليخي من كبار اصحابنا اصحاب الوجوه سافر الى أقاصى الدنيا في طلب الفقه حتى بلغ فيه الغاية وكان حسن البيان في النظر عذب اللسان في الجدل وهو من أصحاب ابن سريج رحمهما الله تعالى ورضي عنهما) *
* قال المصنف رحمه الله *

ومن وجب عليه الصلاة فلم يصل حتى فات الوقت لزمه قضاؤها لقوله صلى الله عليه وسلم (من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها) والمستحب أن يقضيها على الفور للحديث الذي ذكرناه فان أخرها جاز لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم فاتته صلاة الصبح فلم يصليها حتى خرج من الوادي ولو كانت على الفور لما أخرها وقال ابو اسحاق ان تركها بغير عذر لزمه قضاؤها على الفور لانه مفترط في التأخير والمستحب أن يقضيها على الترتيب لان النبي صلى الله عليه وسلم فاتته أربع صلوات يوم الخندق فقضاها على الترتيب فان قضاها من غير ترتيب جاز لانه ترتيب استحق للوقت فسقط بفوات الوقت كقضاء الصوم وان ذكر الفائتة وقضاء وقت الحاضرة لزمه أن يبدأ بالحاضرة لان الوقت تعين لها فوجب البداء به كما لو حضره رمضان وعليه صوم رمضان قبله ولانه اذا أخر الحاضرة فانت فوجبت البداء به *

أو افاق المجنون أو طهرت حائض ثم جنت أو افاقت مجنونة ثم حاضت فان مضى زمان امكان من حال السلامة قدر ما يسع أربع ركعات بعد الطهارة لزم العصر والا فلا هذا اذا كان الباقي من الوقت مقدار ركعة أما اذا كان الباقي مقدار تكبيرة أو فوقها ودون ركعة ففي لزوم فرض الوقت به قولان في الجديد أصحهما وبه قال أبو حنيفة نعم لانه أدرك جزءاً من الوقت فصار كما لو أدرك قدر ركعة ولان الادراك الذي

(الشرح) أما الحديث الاول فصحيح ففي صحيح البخاري عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من نسي صلاة فليصل اذا ذكر) وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (اذا رقد أحدكم عن الصلاة او غفل عنها فليصلها اذا ذكرها) وأما الحديث الثاني ففي الصحيحين عن عمران بن حصين رضى الله عنهما قال (كنافى سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم وأنا اسرىنا حتى كنا فى آخر الليل وقمنا وقعة ولا وقعة أحلا عند المسافر منها فما يقظنا الا حر الشمس فلما استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم شكوا اليه الذى أصابهم فقال لا ضرر ولا ضرار تحلوا فارتحلوا فصار غير بعيد ثم نزل فدعا بالوضوء فتوضأ ونوى بالصلاة فصلى بالناس) وأما حديث فوات اربع صلوات يوم الخندق فرواه الترمذى والنسائي من رواية بن عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه وابو عبيدة لم يسمع اباه فهو حديث منقطع لا يحتج به ويغتنى عنه حديث جابر رضى الله عنه ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه جاء يوم الخندق بعد ما غربت الشمس فجعل يسب كفار قريش وقال برسول الله ما كدت اصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب فقال النبي صلى الله عليه وسلم (والله ما صليتها فقمنا الى بطحان فتوضأ للصلاة وتوضأنا لها فصلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب) رواه البخارى ومسلم قوله البداية لحن عند أهل العربية والصواب البداءة بضم الباء والمد والبداءة بفتحها واسكان الدال بعدها همزة والبدوءة ممدودة ثلاث لغات حكاهن الجوهري وغيره: اما حكم الفصل فيه مسألتان احدهما من لزمه صلاة ففاته لزمه قضاؤها سواء فاته بعذر أو بغيره فان كان قوائها بعذر كان قضاؤها على التراخي ويستحب أن يقضيها على الفور قال صاحب التهذيب وقيل يجب قضاؤها حين ذكر الحديث والذي قطع به الاصحاب انه يجوز تأخيرها لحديث عمران ابن حصين وهذا هو المذهب وان قوائها بلا عذر فوجان كما ذكر المصنف أحدهما عند العراقيين أنه يستحب القضاء على الفور ويجوز التأخير كالوفات بعذر وأحدهما عند الخراسانيين أنه يجب القضاء على الفور وبه قطع جماعات منهم أو أكثرهم وتقل امام الحرمين اتفاق الاصحاب عليه وهذا هو الصحيح لأنه مفترط بتركها ولا يفتل بترك الصلاة التي فاته ولو كان القضاء على التراخي لم يقتل *

(فرع) الصوم الفائت من رمضان كالصلاة فان كان معذورا في فواته كالفائت بالحض والنفس والمرض والاعماء والسفر فقضاؤه على التراخي مالم يحضر رمضان السنة القابلة وسيأتي تفصيله في كتاب الصيام ان شاء الله تعالى وان كان متعديا في فواته ففيه الوجان كالصلاة أحدهما عند العراقيين قضاؤه على التراخي وأحدهما عند الخراسانيين وبعض العراقيين وهو الصواب انه على الفور وأما قضاء الحج الفاسد فهل هو على الفور أم التراخي فيه وجهان مشهوران ذكرهما

تعلق به الايجاب تستوى فيه الركعة وما دونها ألا ترى أن المسافر اذا اقتدى بمقيم في جزء يسير من الصلاة لزمه الاتمام كما لو اقتدى به في ركعة ثم اللزوم على هذا القول انما يكون بالشرط الذى

المصنف والاصحاب في موضعهما أحصهما على الفور لانه متعدد بالافساد وأما الكفارة فان كانت
بغير عدوان ككفارة القتل خطأ وكفارة اليمين في بعض الصور فهي على التراخي بلا خلاف
لانه معذور وان كان متعدياً فهل هي على الفور أم على التراخي فيه وجهان أحدهما القفال والاصحاب
أحصهما على الفور قال القفال هما كالوجوبين في قضاء الحج لان الكفارة كالحج الثانية اذ فاته صلاة
أوصلاوات استحب ان يقدم الفاتية على فريضة الوقت المؤداة وان يرتب الفوائت فيقضى الاولى
ثم الثانية ثم الثالثة وهكذا الحديث جابر والخروج من خلاف العلماء الذي سنده كرهه ان شاء الله
تعالى في فرع وان ترك الترتيب أو قدم المؤداة على القضية أو قدم المتأخرة على الفوائت جاز لما
ذكره المصنف وان ذكر الفاتية وقد ضاق وقت الحاضرة لزمه تقديم الحاضرة لما ذكره المصنف
ولو شرع في الحاضرة ثم ذكر الفاتية وهو فيها أم الحاضرة سواء اتسع الوقت أم ضاق لان الحاضرة
لا يجوز الخروج منها وان اتسع الوقت لسن يتمها ثم يقضى الفاتية ويستحب ان يعيد الحاضرة
هكذا صرح جماعة من اصحابنا بهذه المسئلة منهم الشيخ أبو حامد وصاحب التهذيب والرافعي ولو
دخل في الفاتية معتقدا ان في الوقت سعة فبان ضيقه وجب قطعها والشروع في الحاضرة على
الصحيح من المذهب وفي وجه ضعيف يجب اتمام الفاتية ولو تذكر فاتية وهناك جماعة يصلون
الحاضرة والوقت متسع استحب ان يصلي الفاتية أولا منفردا ثم يصلي الحاضرة منفردا ايضا ان
لم يدرك جماعة لان الترتيب مخلف في وجوبه والقضاء خاف الأداء فيه ايضا خلاف السلف
فاستحب الخروج من الخلاف .

(فرع) في مذاهب العلماء في قضاء الفوائت قد ذكرنا ان مذاهبهم انه لا يجب ترتيبها ولكن
يستحب وبه قال طاووس والحسن البصري ومحمد بن الحسن وابو ثور وداود وقل ابو حنيفة
ومالك يجب ما لم تزد الفوائت على صلوات يوم وليلة قالا فان كان في حاضرة فذكر في اثنائها أن
عليه فاتية بطلت الحاضرة ويجب تقديم الفاتية ثم يصلي الحاضرة وقل زهر واحد الترتيب واجب
قلت الفوائت ام كثرت قال احمد ولونسي الفوائت صحت الصلوات التي يصلي بعدها قال احمد
واسحاق ولو ذكر فاتية وهو في حاضرة ثم انى هو فيها ثم قضى الفاتية ثم يجب إعادة الحاضرة
واحتج لهم بحديث عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من نسي صلاة
فلم يذكرها إلا وهو مع الامام فاذا فرغ من صلاته فليعد الصلاة التي نسي ثم يعيد الصلاة التي

ذكرناه فيما اذا بقى قدر ركعة والقول الثاني وبه قال المزني أنه لا يلزم به فرض الوقت لان الادراك
في الخبر منوط بمقدار ركعة وصار كما اذا أدرك من الجمعة ما دون ركعة لا يكون . مدر كما لما هذا
مذهبه في القديم ويحكى عن مالك مثل ذلك وقد نقل الناقلون الجديد اللزوم والقديم منه اقتصاراً
من قولي الجديد على ما يقابل القديم وقوله في الكتاب ونفى بالعدر ما يسقط القضاء أى اذا

صلاها مع الامام) وهذا حديث ضعيف ضعفه موسى بن هرون الجمال بالحاء الحافظ وقال ابو زرعة الرازي ثم البيهقي الصحيح انه موقوف واحتج اصحابنا باحاديث ضعيفة ايضا والمعتمد في المسئلة انها ديون عليه فلا يجب ترتيبها الا بدليل ظاهر وليس لهم دليل ظاهر ولان من صلاهن بغير ترتيب فقد فعل الصلاة التي امر بها فلا يلزمه وصف زائد بغير دليل ظاهر والله اعلم *
(فرع) اجمع العلماء الذين يعتمد بهم علي ان من ترك صلاة عمدا لزمه قضاؤها وخالفهم ابو محمد علي ابن حزم فقال لا يقدر علي قضائها ابدا ولا يصح فعلها ابدا قال بل يكسر من فعل الخير وصلاة التطوع ليثقل ميزانه يوم القيامة ويستغفر الله تعالى ويتوب وهذا الذي قاله مع أنه يخالف للاجماع باطل من جهة الدليل وبسط هو الكلام في الاستدلال له وليس فيما ذكر دلالة أصلا ومما يدل علي وجوب القضاء حديث أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم (أمر المجامع في نهار رمضان ان يصوم يوما مع الكفارة أي بدل اليوم الذي افسده بالجماع عمدا) رواه البيهقي باسناد جيد وروي ابو داود نحوه ولانه إذا وجب القضاء علي التارك ناسيا قاله المد أولى *

* قال المصنف رحمه الله * (وان نسي صلاة ولم يعرف عينها لزمه ان يصلي خمس صلوات وقال المزني يصلي أربع ركعات وينوي الفاتحة ويجلس في ركعتين ثم يجلس في الثالثة ثم يجلس في الرابعة ويسلم وهذا غير صحيح لان تعيين النية شرط في صحة الصلاة ولا يحصل ذلك إلا بان يصلي خمس صلوات بخمس نيات) *

(الشرح) اذا نسي صلاة أو صلاتين أو ثلاثا أو اربعا من الخمس قال الشافعي في الام والاصحاب لزمه ان يصلي الخمس وفيه مذهب المزني ودليل المذهب المذكور وعلى مذهب المزني يجهر بالقراءة في الاولين حكاه عنه القاضي ابو الطيب وصاحب الشامل في أول باب صفة الصلاة وهناك ذكر كثيرون المسئلة قال لان الجهر يكون في ثلاث صلوات فغلب ولو نسي صلاتين من يومين ان علم اختلافهما وجهل عينهما كفاه ان يصلي الخمس وان علم اتفاقهما أو شك لزمه أن يصلي عشر صلوات كل صلاة مرتين

استغرق الوقت واستبشع بعضهم عد الكفر من الاعذار وقال الكافر غير معذور بكفره ولا معنى للاستبشاع بعد العناية وتفسير العذر بما يسقط القضاء ولا شك أن القضاء شاقط عن الكافر ويجوز أن يعد عذرا بعد الاسلام لانه غير مؤاخذ بما تركه في حال الكفر وقوله وكذا بقدر تكبيرة معلم بالميم والزاي *

قال (وهل يلزمها الظهر بما يلزم به العصر فيه قولان فعلي قول يلزم وعلى الثاني لا بد من زيادة أربع ركعات على ذلك حتى يتصور الفراغ من الظهر فعلا ثم يفرض لزوم العصر بعده وهذه الاربع في مقابلة الظهر والعصر فيه قولان ويظهر فائدته في المغرب والعشاء) *

وقد ذكر المصنف هذه المسئلة في باب التيمم قال الشافعي رحمه الله في الام لو كان عليه ظهر أو عصر أو جمل أيتهما فدخل بنية احدهما ثم شك أيتهما نوى لم يجزه هذه الصلاة عن واحدة منهما ولو كانت عليه فوائت لا يعرف عددها ويعلم المدة التي فاتته فيها بان قال تركت صلوات من هذا الشهر ولا أعلم قدرها فوجهان حكاهما صاحب التتمة والبيان والشافعي احدهما وهو قول القفال يقال له كم تتحقق أنك تركت فان قال عشر صلوات وأشك في الزيادة لزمه العشر دون الزيادة والثاني وهو قول القاضي حسين يقال له كم تتحقق أنك صليت في هذا الشهر فاذا قال كذا وكذا أزمانه قضاء مازاد لان الاصل شغل ذمته فلا يسقط الا ما تحققه قال صاحب التتمة ونظير المسئلة من شك بعد سلامه هل ترك ركنا وفيه قولان احدهما لا شيء عليه والثاني يلزمه البناء على الاقل ان قرب الفصل وان بعد لزمه الاستئناف فعلى قياس الاول يلزمه قضاء ما تحقق تركه فحسب وعلى الثاني يلزمه مازاد على ما تحقق فعله قلت قول القاضي ح بن اصح والذي ينبغي ان يختار وجه ثالث وهو انه ان كان عادته الصلاة ويندر تركه لم يلزمه الا ما يتيقن تركه كما لو شك بعد السلام في ترك ركن فان المذهب انه لا يلزمه شيء لان الظاهر مضيه على الصحة وان كان يصلي في وقت ويترك في وقت ولم تغلب منه الصلاة لزمه قضاء مازاد على ما يتيقن فعله لان الاصل بقاؤه في ذمته ولم يعارضه ظاهر والله اعلم *

(فرع) في مسائل تتعاق بالباب احداها اذا اشتبه عليه وقت الصلاة والعجب أن المصنف ترك هذه المسئلة وهي مهمة ومشهورة في كل الكتب حتى في التنبيه قال أصحابنا اذا اشتبه وقتها لفيم أو حبس في موضع ظلم أو غيرها لزمه الاجتهاد فيه ويستدل بالدرس والاوراد والاعمال وشبهها ويجهد الاعمي كالبصير لانه بشارك البصير في هذه العلامات بخلاف القبلة وانما يجتهدان اذا لم يخبرهما ثقة بدخول الوقت عن مشاهدة فان أخبر عن مشاهدة بأن قال رأيت الفجر طالما أو الشفق غاربا لم يجز الاجتهاد ووجب العمل بخبره وكذا لو أخبر ثقة عن أخبار ثقة عن مشاهدة ووجب قبوله فان أخبر عن اجتهاد لم يجز للبصير القادر على الاجتهاد تقليده لان المجتهد لا يجوز له تقليد مجتهد ويجوز للاعمى والبصير العاجز عن الاجتهاد تقليده على أصح الوجهين لضعف أهليته وهذا ظاهر نص الشافعي رحمه الله وقطع به القاضي أبو الطيب في تعليقه في تقليد الاعمي واذا وجب الاجتهاد فصلي بغير اجتهاد لزمه إعادة الصلاة وإن صادف الوقت لتقصيره وتركه الاجتهاد الواجب وقد تقدم نظيره في باب التيمم قال في التتمة لو ظن دخول الوقت فصلي بالظن بغير علامة

ما ذكرناه من لزوم فرض الوقت بادراك ركعة أو بما دونها على أحد القولين يشمل الصلوات كلها ثم الصلوات التي يتفق في آخر وقتها زوال العذر اما ان نكون صلاة لا يجمع بينها وبين ما قبلها أو صلاة يجمع بينها وبين ما قبلها على ما سيأتي كيفية الجمع في بابها فالقسم الاول هو الصحيح

ظهرت فصادف الوقت لا تصح صلاته لتفريطه بترك الاجتهاد والعلامة وإذا لم تكن له دلالة أو كانت فلم يغلب علي ظنه شيء لزمه الصبر حتى يظن دخول الوقت والاحتياط أن يؤخر إلي أن يتيقنه أو يظنه ويغلب علي ظنه أنه لو أخر خرج الوقت نص عليه الشافعي رحمه الله واتفق الاصحاب عليه وإذا قدر علي الصبر إلي استيقان دخول الوقت جاز له الاجتهاد علي الصحيح وهو قول جمهور أصحابنا وفيه وجه اختاره أبو اسحاق الاسفرايني وهو نظير مسألة الاواني إذا اشتبه أنا أن ومعه ثالث يتيقن طهارته ولو كان في بيت مظلم وقدر علي الخروج لرؤية الشمس فهل له الاجتهاد فيه وجهان حكاهما صاحب التمهيد وغيره أحدهما لا لقدرته علي اليقين والصحيح الجواز كما للصحابي اعتماد رواية صحابي وقتواه وإن كان قادراً علي سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم وتحصيل العلم القطعي بذلك وحيث جاز الاجتهاد فصلي به إن لم يتبين الحال فلا شيء عليه وإن بان وقوع الصلاة في الوقت أو بعده فلا شيء عليه وقد أجزأته صلاته لكن الواقعة فيه أداء والواقعة بعده قضاء علي أصح الوجهين فعلي هذا لو كان مسافراً وقصرها وجبت إعادتها تامة إذا قلنا لا يجوز قصر المقضية وإن بان وقوعها قبل الوقت وأدركه وجبت الإعادة بلا خلاف وإن لم يدركه فقولان الصحيح وجوب الإعادة وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعليقهما والبندنيجي والثاني لا يجب وهذا الخلاف والتفصيل كتنظيره فيمن اشتبه عليه شهر رمضان ولو أخبره ثقة أن صلاته وقعت قبل الوقت فإن أخبره عن علم ومشاهدة وجبت الإعادة كالحاكم إذا وجد النص بخلاف حكمه فانه يجب نقض حكمه وإن أخبره عن اجتهاد فلا إعادة بلا خلاف ولو علم المنجم الوقت بالحساب حكى صاحب البيان أن المذهب أنه يعمل به بنفسه ولا يعمل به غيره *

والظهر والمغرب فلا يلزم بزوال العذر في آخر وقت الواحدة من هذه الصلوات سوى تلك الصلاة والقسم الثاني هو العصر والعشاء فيجب علي الجملة بأدراك وقت العصر الظهر وبأدراك وقت العشاء المغرب خلافاً لأبي حنيفة والمزني قال صاحب المعتمد وقول مالك يشبه ذلك لنا ما روى عن عبد الرحمن بن عوف وابن عباس رضي الله عنهما أنها قالاً في الحائض تطهر قبل طلوع الفجر «بركعة يلزمها المغرب والعشاء» وأيضاً فإن وقت العصر وقت الظهر في حاله العذر ففي حالة الضرورة وهي فوق العذر أولى وإذا عرفت ذلك فينبغي أن يعرف أن صاحب الكتاب إنما فرض الكلام في وقت العصر حيث قال في الفصل السابق كما لو طهرت الحائض قبل الغروب لأن العصر من القسم الثاني فأراد أن يرتب لزوم الظهر عليه بعد بيان حكم العصر فقال وهل يلزمها الظهر بما يلزم به العصر إلي آخره وشرح ذلك أن الشافعي رضي الله عنه بعد الجزم بأن الظهر قد يلزم بأدراك وقت العصر اختلف قوله في أنه بما إذا يلزم فأصح قوليه أنه يلزم بما يلزم به العصر وذلك ركعة علي قول

(فرع) المؤذن الثقة العارف بالمواقيت هل يجوز اعتماده في دخول الوقت فيه اربعة اوجه أحدها يجوز للاعمى في الصبح والغيم ويجوز للبصير في الصبح ولا يجوز له في الغيم لأنه في الغيم مجتهد والمجتهد لا يقلد المجتهد وفي الصبح يشاهد فهو مخبر عن مشاهدة وهذا الوجه هو الذي رجحه الرويانى والرافعى وغيرهما: والثانى وهو الأصح يجوز للبصير والاعمى في الصبح والغيم قاله ابن سريج والشيخ ابو حامد وصححه صاحب التهذيب ونقله عن نص الشافعى رحمه الله وقطع به البندديجى وصاحب العدة قال البندديجى ولعله اجماع المسلمين لأنه لا يؤذن في العادة الا في الوقت: والثالث لا يجوز لهما لأنه اجتهد وهما مجتهدان حكاه في التهذيب والتممة والرابع يجوز للاعمى دون البصير من غير فرق بين الغيم والصبح حكاه القاضى ابو الطيب في تعليقه ولو كثر المؤذنون في يوم صبح أو غيم وغلب على الظن أنهم لا يخطئون لكثرتهم جاز اعتمادهم للبصير والاعمى بلا خلاف .

(فرع) الذي جرى جرت اصابته في صياحه لا وقت يجوز اعتماده في دخول الوقت ذكره القاضى حـين وصاحب التتمة والرافعى *

(المسألة الثانية) قال الشافعى رحمه الله في المختصر الوقت للصلاة وقتان وقت تمام وقارحية ووقت عذر وضرورة واتفق أصحابنا على أن المراد بوقت المقام والقارحية وقت المقيم في وطنه اذا لم يكن هناك مطر وأما وقت العذر والضرورة ففيه وجهان مشهوران المتقدم أصحابنا حكاهما الشيخ أبو حامد وسائر شارحي المختصر الصحيح عندهم وهو قول أبى اسحق المروزي وغيره أن المراد به وقت واحد وهو الوقت الجامع بين الصلاتين بسفر أو مطر ووقت صبي بلغ وكافر أسلم ومجنون ومغمى عليه أفاق وحائض ونفساء طهرنا قبل خروج وقت الصلاة الثانية فتلزمهم الصلاتان والثاني أن المراد بوقت العذر وقت الجامع والمراد بوقت الضرورة وقت الصبي والباقي قال الجمهور هذا التفسير غلط (الثالثة) اذا دخل في الصلاة المكتوبة في أول وقتها أو غيره حرم قطعها بغير عذر وهذا هو نص الشافعى في الام وقطع به جماهير الاصحاب وقد سبقت المسألة بمـ. وملة في باب التيمم وذكرنا هناك أن الصحيح أيضاً تحريم قطع الصوم الواجب بقضاء أو نذر أو كفارة وأوضحنا جميع ذلك (الرابعة) يستحب ايقاظ النائم للصلاة لا سيما ان ضاق وقتها لقوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى) ولحديث عائشة رضى الله عنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى صلاته من الليل وأنا معترضة بين يديه فاذا بقي الوتر أيقظنى فأوترت » وفي رواية « فاذا

وتكبيرة على قول ووجهه انا جعلنا وقت العصر وقتاً للظهر ومعلوم انه لو أدرك من وقت الظهر ركعة أو تحريمة يلزمه الظهر فكذلك اذا أدرك من وقت العصر لاننا لا نعتبر امكان فعل الصلاتين فيكفى ادراك وقت مشترك والقول الثاني انه لا يلزم به بل لا بد من زيادة اربع ركعات بعد ذلك لاننا انما نجعلها مدركة للصلاتين حملاً على الجمع وانما يتحقق صورة الجمع اذا تمت احدى الصلاتين

أوتر قال قومي فأوترى يا عائشة» رواه مسلم وعن أبي بكرة رضى الله عنه قال «خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الصبح فكان لا يمر برجل الا ناداه بالصلاة أو حركه برجله» رواه أبو داود بإسناد فيه ضعف ولم يضعفه والله أعلم *

— باب الاذان —

قال أهل اللغة أصل الاذان الاعلام والاذان للصلاة معروف يقال فيه الاذان والاذين والتأذين قاله الجوهري في الغريين قال وقال شيخى الاذين المؤذن المعلم بأوقات الصلاة فعيل بمعنى مفعول قال الازهرى يقال أذن المؤذن تأذينا وأذانا أى أعلم الناس بوقت الصلاة فوضع الاسم موضع المصدر قال وأصله من الاذن كأنه يلقي فى آذان الناس بصوته ما يدعوهم الى الصلاة قال القاضي عياض رحمه الله اعلم أن الاذان كلام جامع لعقيدة الايمان مشتمل على نوعه من العقليات والسمعيات فأوله اثبات الذات وما يستحقه من الكلام والتنزيه عن اضدادها وذلك بقوله «الله أكبر» وهذه اللفظة مع اختصار لفظها دالة على ما ذكرناه ثم صرح باثبات الوجدانية ونفى ضدها من الشراكة المستحيلة فى حقه سبحانه وتعالى وهذه عمدة الايمان والتوحيد المقدمة على كل وظائف الدين ثم صرح باثبات النبوة والشهادة بالرسالة لنبينا صلى الله عليه وسلم وهى قاعدة عظيمة بعد الشهادة بالوجدانية وموضعها بعد التوحيد لأنها من باب الافعال الجائزة الوقوع وتلك المقدمات من باب الواجبات وبعد هذه القواعد كملت العقائد العقلية فيما يجب ويستحيل ويجوز فى حقه سبحانه وتعالى ثم دعا الى مادعاهم اليه من العبادات فدعا الى الصلاة وجعلها عقب اثبات النبوة لان معرفة وجوبها من جهة النبي صلى الله عليه وسلم لا من جهة العقل ثم دعا الى الفلاح وهو الفوز والبقاء فى النعيم المقيم وفيه إشعار بأمور الآخرة من البعث والحزاء وهى آخر تراجم عقائد الاسلام ثم ذكر ذلك بإقامة الصلاة للاعلام بالشروع فيها وهو متضمن لتأكيد الايمان وتكرار ذكره عند الشروع فى العبادة بالقلب واللسان ولیدخل المصلي فيها على بينة من أمره وبصيرة من إيمانه ويستشعر عظيم ما دخل فيه وعظمة حق من يعبد وجزيل ثوابه: هذا آخر كلام القاضي وهو من النفائس الجليلة وبالله التوفيق *

﴿ فصل ﴾ الاصل فى الاذان ما روى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال «كان المسلمون

وبعض الاخرى فى الوقت ثم الاربع الزائدة تقع فى مقابلة الظهر أو العصر فيه قولان وإيسا بمنصوصين لكنهما مخرجان ولذلك عبر الصيدلاني وغيره عنهم بوجهين أصحهما أن الاربع فى مقابلة الظهر لانها السابقة وعند الجمع لا بد من تقديمها وجوبا أو استحبابا على ما سيأتى فى موضعه ولانه لو لم يدرك الا قدر ركعة أو تحرمة لما لزمه الظهر على هذا القول الذى عليه تفرعوا ازال قدر الاربع

حين قاموا المدينة يجتمعون فيتحننون الصلوات ليس ينادى بها فتكلموا يوماً في ذلك فقال بعضهم اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى وقال بعضهم بل بوقاً مثل قرن اليهود فقال عمر أولاً تبشرون رجلاً ينادى بالصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا بلال قم فناد بالصلاة » رواه البخارى ومسلم هذا النداء دعاء الى الصلاة غير الاذان كان قبل شرع الاذان وعن عبد الله بن زيد ابن عبد ربه الانصارى رضى الله عنه قال « لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناقوس يعمل ليضرب به للناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده فقلت يا عبد الله اتبع الناقوس فقال وما تصنع به فقلت ندعو به الى الصلاة قال أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك فقلت بلى فقال تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله حى على الصلاة حى على الفلاح حى على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله ثم استأخر عنى غير بعيد ثم قال ثم تقول اذا اقامت الصلاة الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمداً رسول الله حى على الصلاة حى الفلاح قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله فلما اصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بما رايت فقال أنها رؤيا حق ان شاء الله فقم مع بلال فألق عليه ما رايت فليؤذن به فإنه اندى صوتاً منك فقامت مع بلال فجعلت ألقيه عليه فيؤذن به فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو فى بيته فخرج يجر رداءه يقول والذي بعثك بالحق يا رسول الله لقد رأيت مثل ما أرى فقال رسول الله ﷺ فله الحمد » رواه أبو داود بإسناد صحيح وروى الترمذى بعضه بطريق أبي داود وقال حسن صحيح وقال فى آخره فله الحمد وذلك أثبت »

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ الاذان والاقامة مشرومان للصلوات الخمس لما روى ان النبي ﷺ استشار المسلمين فيما يجمعهم على الصلاة فقالوا البوق فكرهه من أجل اليهود ثم ذكر الناقوس فكرهه من أجل النصارى فأرى تلك الليلة عبد الله بن زيد النداء فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بلالاً فاذن به ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث الذى ذكره رواه بهذا اللفظ ابن ماجه بإسناد ضعيف جداً من رواية ابن عمر رضى الله عنهما ويعني عنه حديث عبد الله بن زيد الذى قدمناه وغيره من الأحاديث

لزم الظهر فدل على أن هذه الزيادة فى مقابلة الظهر والثاني أنها فى مقابلة العصر لان الظهر ههنا تابعة للعصر فى الوقت وال لزوم فإذا اقتضى الحال الحكم بأدراك الصلاتين وجب أن يكون الأكثر فى مقابلة المتبوع والاقبل فى مقابلة التابع وفائدة هذا الخلاف الأخير لا يظهر فى هذه الصورة وإنما يظهر فى المغرب والعشاء وذلك ان فى لزوم المغرب بما يلزم به العشاء قولين كما فى لزوم الظهر بما

الصحيحة وإنما الصحيح في رواية ابن عمر ما قدمناه في الفصل السابق: وقوله في هذا الحديث قارى تلك الليلة هذا التقييد بالليلة ضعيف غريب وإنما الصحيح ما سبق والناقوس هو الذى يضرب به لصلاة النصارى جمعه نواقيس وقوله من أجل هو بفتح الهمزة وكسرها حكاها الجوهري والمشهور الفتح وبه جاء القرآن «وعبد الله بن زيد هذا هو ابو محمد عبد الله بن زيد بن عبدربه الانصارى شهد العقبة وبدرأ وكانت رؤياه الاذان في السنة الاولى من الهجرة بعد بناء النبي صلى الله عليه وسلم مسجده توفى رضى الله عنه بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين وهو ابن اربع وستين سنة: واما حكم المسألة فلا اذان والاقامة مشروعان للصلوات الخمس بالنصوص الصحيحة والاجماع ولا يشرع الاذان ولا الاقامة لغير الخمس بلا خلاف سواء كانت مندورة أو جنازة أو سنة وسواء سن لها الجماعة كالعيدين والكسوفين والاستسقاء ام لا كالضحى ولكن ينادى للعيد والكسوف والاستسقاء الصلاة جامعة وقد ذكره المصنف في ابوابها وكذا ينادى للتراويح الصلاة جامعة اذا صليت جماعة ولا يستحب ذلك في صلاة الجنارة على أصح الوجهين وبه قطع الشيخ ابو حامد والبندنجى والمحاملى وصاحب العدة والبغوى وآخرون وقطع الغزالي بانه يستحب فيها والمذهب الاول وهو المنصوص قال الشافعي رحمه الله في أول كتاب الاذان من الام لا اذان ولا اقامة لغير المكتوبة فاما الاعياد والكسوف وقيام شهر رمضان فاحب أن يقال فيه الصلاة جامعة قال والصلاة على الجنابة وكل نافلة غير العيد والكسوف فلا اذان فيها ولا قول الصلاة جامعة هذا نصه والله أعلم * واما قول صاحب الذخائر إن المنذورة يؤذن لها ويقم اذا قلنا يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع فغلط منه وهو كثير الغلط وقد اتفق الاصحاب على أنه لا يؤذن للنذر ولا يقام ولا يقال الصلاة جامعة وهذا مشهور *

(فرع) ذكرنا أن مذهبنا ان الاذان والاقامة لا يشرعان لغير المكتوبات الخمس وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف وتقل سليم الدارمى في كتابه رؤوس المسائل وغيره عن معاوية ابن ابى سفيان وعمر بن عبد العزيز رضى الله عنهم انها قالا هما سنة في صلاة العيدين وهذا ان صح عنهما محمول على أنه لم يباغهما فيه السنة وكيف كان هو مذهب مردود وقد ثبت في صحيح مسلم عن جابر ابن سمرة رضى الله عنه قال «صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم العيدين غير مرة ولا مرتين بغير اذان ولا اقامة» وفي المسألة أحاديث كثيرة صحيحة * قال المصنف رحمه الله *

يلزم به العصر أصح القولين انه يلزم به والثانى لا بد من زيادة على ذلك فان قلنا في الصورة الاولى الاربع في مقابلة الظهر كفى هنا قدر ثلاث ركعات للمغرب زيادة على ما يلزم به العشاء وان قلنا انها في مقابلة العصر وجب أن يزيد قدر أربع ركعات وقوله في الكتاب حتى تتصور الفراغ من الظهر فعلا ثم يفرض لزوم العصر بعده المراد منه ما قد مضى أن صورة الجمع انما يتحقق اذا تمت

﴿وهو أفضل من الإمامة ومن أصحابنا من قال الإمامة أفضل لان الاذان يراد للصلاة فكان القيام بأمر الصلاة اولي من القيام بإيراد لها والاول اصح لقوله تعالى (ومن أحسن قولاً لمن دعا الى الله وعمل صالحاً) قالت عائشة رضى الله عنها نزلت في المؤذنين ولقوله صلى الله عليه وسلم «الائمة ضمناء والمؤذنون امناء» فارشده الله الائمة وغفر للمؤذنين» والامين أحسن حالا من الضمين وعن عمر رضى الله عنه قال «لو كنت مؤذناً لما باليت أن لا اجاهد ولا احج ولا اعتمر بعد حجة الاسلام»

﴿الشرح﴾ هذا التفسير المنقول عن عائشة رضى الله عنها مشهور عنها ووافقها عليه عكرمة وقال آخرون المراد بالداعي الى الله تعالى هنا هو النبي صلى الله عليه وسلم وهذا قول ابن عباس وابن سيرين وابن زيد والسدي ومقاتل وفي رواية عن ابن عباس انه أبو بكر رضى الله عنه واما حديث الائمة ضمناء الى آخره فرواه أبو داود والترمذي وغيرهما من رواية أبي هريرة ولكن ليس اسناده بقوي وذكروا الترمذي تضعيفه عن علي بن المديني امام هذا الفن وضعفه ايضا البخاري وغيره لانه من رواية الاعمش عن رجل عن أبي صالح عن أبي هريرة ورواه البيهقي أيضاً من رواية عائشة واسناده أيضاً ليس بقوي ولكن يغني عنه ما سنذكره وان شاء الله تعالى والضمان في اللغة هو الكفالة والحفظ والرعاية قاله الهروي وغيره قال الشافعي في الام يحتمل انهم ضمناء لما غابوا عليه من الاسرار بالقراءة والذكر وقيل المراد ضمناء الدعاء اي يعم القوم به ولا يخص نفسه به وقيل لانه يتحمل القراءة والقيام عن المسبوق وقيل لانه يسقط بفعالهم فرض الكفاية وقال الخطابي قال أهل اللغة الضمان الراعي قال ومعنى الحديث انه يحفظ على القوم صلاتهم وامنهم هو من الضمان الموجب للغرامة وأما أمانة المؤذنين فقليل لانهم امناء على مواقيت الصلاة وقيل امناء على حرم الناس يشرفون على موضع عال وقيل امناء في تبرعهم بالاذان وقول المصنف والامين أحسن حالا من الضمين الضمين هو الضامن قال المحاملي لان الامين متطوع بعمله والضامن يجب عليه فعل ذلك أما حكم المسألة فهل الاذان افضل من الإمامة أم هي أفضل منه فيه أربعة أوجه أحها عند العراقيين والسرخسي والبغوي الاذان أفضل وهو نصه في الام وبه قال أكثر الأصحاب قال المحاملي هو مذهب الشافعي قال وبه قال عامة أصحابنا وغلط من قال غيره وكذا قال الشيخ أبو حامد أنه مذهب الشافعي وعامة أصحابنا والثاني الإمامة أفضل وهو الاصح عند

أحدى الصلاتين وبعض الأخرى في الوقت وتعيين الظاهر ولزوم العصر بعده كأنه مبنى على أن الظاهر لا بد من تقديمه عند الجمع *

قال ﴿ وهل تعتبر مدة الوضوء مع الوقت الذي ذكرناه فعلى قوانين ﴾ * هل يعتبر مع القدر المذكور لازوم الصلاة الواحدة أو صلاتي الجمع ادراك زمان الطهارة

الخراسانيين وقلوه عن نص الشافعي وصححه القاضي أبو الطيب وقطع به الدارمي والثالث هما سواء
 حكمه صاحب البيان والرافعي وغيرهما والرابع أن علم من نفسه القيام بحقوق الإمامة وجميع خصالها
 فهي أفضل والا فلا إذان حكمه الشيخ أبو حامد وصاحب البيان وغيرهما ونقله الرافعي عن أبي علي
 الطبري والقاضي أبي القاسم بن كج والمسعودي والقاضي حسين والمذهب ترجيح الإذان وقد نص
 في الام على كراهة الإمامة فقال أحب الإذان لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «اللهم اغفر
 للمؤذنين» واكره الإمامة للضمان وما على الإمام فيها هذا نصه واحتج لمن رجع الإمامة بأن النبي صلى
 الله عليه وسلم ثم الخلفاء الراشدين أموا ولم يؤذنوا وكذا كبار العلماء بعدهم وفي الصحيحين عن مالك
 بن الحويرث رضي الله عنه قال قال أنار رسول الله صلى الله عليه وسلم «ليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم»
 واحتج من رجع الإذان بحديث معاوية رضي الله عنه قال «سمعت رسول الله ﷺ يقول المؤذنون
 أطول الناس أعناقاً يوم القيامة» رواه مسلم وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال
 «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا» رواه البخاري
 ومسلم وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال «لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له
 يوم القيامة سمعته من رسول الله ﷺ» رواه البخاري وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ
 قال «إذا نودي للصلاة أدبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع التأذين فإذا قضي النداء أقبل حتى
 إذا ثوب بالصلاة أدبر حتى إذا قضي الشويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول اذكر كذا
 واذكر كذا لما لم يكن يذكر حتى يظل الرجل لا يدرى كم صلى» رواه البخاري ومسلم وعن
 ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال «من أذن اثنتي عشرة سنة وجبت له الجنة وكتب
 له بتأذنيه في كل يوم ستون حسنة ولكل إقامة ثلاثون حسنة» رواه ابن ماجه والدارقطني
 والحاكم وقال حديث صحيح وهو من رواية عبد الله بن صالح كاتب الليث ومنهم من جرحه ومنهم
 وثقه وله شاهد يقويه وأجاب هؤلاء عن مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على الإمامة وكذا من بعده
 من الخلفاء والائمة ولم يؤذنوا بأنهم كانوا مشغولين بمصالح المسلمين التي لا يقوم غيرهم فيها مقامهم
 فلم يتفرغوا للإذان ومراعاة أوقاته وأما الإمامة فلا بد لهم من صلاة ويؤيد هذا التأويل ما رواه
 البيهقي بإسناد صحيح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال «لو كنت أطيق الإذان مع
 الخلافة لأذنت»*

(فرع) قال كثير من أصحابنا يكره أن يكون الإمام هو المؤذن ممن نص علي هذا الشيخ

فيه قولان أحدهما نعم لأن الصلاة إنما يمكن بعد تقديم الطهارة وأصحها لأن الطهارة لا تختص
 بالوقت ولا تشترط في الإلزام وإنما يشترط في الصحة ألا ترى أن الصلاة تلزم على المحدث ويعاقب
 علي تركها وإذا جمعت بين الأقوال التي حكيناها حصل عندك في القدر الذي يلزم به كل صلاة

أبو محمد الجويني والبغوي وغيرهما واحتج هؤلاء بحديث عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى أن يكون الإمام مؤذناً » رواه البيهقي وقال هو ضعيف بمرة وقال القاضى أبو العلي بن كج أيضاً أنه استحب الجمع بينهما قال وأعله أراد الاذان لقوم والامامة لآخرين (قلت) وإذا لم يثبت في الجمع بينهما نهى فكرأته خطأ فحصل وجهان الصحيح أنه يستحب وقد قال القاضى أبو العلي بن كج في أول صفة الصلاة في مسألة لا يقوم حتى يفرغ المؤذن من الإقامة أجمع المسلمون على جواز كون المؤذن اماماً واستجابته قال صاحب الحاروى في كل واحد من الاذان والامامة فضل والانسان فيهما أربعة أحوال حال يمكنه القيام بهما والفراخ لهما فالأفضل أن يجمع بينهما وحال يعجز عن الامامة أقسلة علمه وضعف قراءته ويقدر على الاذان لعلمه صوته وعرفته بالاقوات فالانفراد للاذان أفضل وحال يعجز عن الاذان لضعف صوته وقلة ابلاغه ويكون قياً بالامامة لعرفته بأحكام الصلاة وحسن قرآنه فالامامة أفضل وحال يقدر على كل واحد ويصاح له ولا يمكنه الجمع فأيهما أفضل فيه وجهان * قال المصنف رحمه الله *

فان تنازع جماعة في الاذان وتشأحو اقرع بينهم أقوله صلى الله عليه وسلم « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستهموا عليه لاستهموا »

(الشرح) هذا الحديث رواه البخارى ومسلم من رواية أبي هريرة والاستهم الاقتراع والنداء بكسر النون وضمة الفتان مشهورتان الكسر أشهر وبه جاء القرآن وقوله اذا تنازعوا اقرعوا هذا اذا لم يكن المسجد مؤذن راتب أو كان له مؤذنون وتنازعوا في الابتداء أو كان المسجد صغيراً وأدى اختلاف أصواتهم الى تهويش فيقرع ويؤذن واحد وهو من خرجت له القرعة أما اذا كان هناك راتب وتنازع غيره فيقدم الراتب وان كان جماعة مرتبون وأمكن أذان كل واحد في موضع من المسجد اكبره اذن كل واحد وحده وان كان صغيراً ولم يؤد اختلاف أصواتهم الى تهويش اذنوا دفعة واحدة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

ومن أصحابنا من قال هما من فروض الكفاية فان اتفق أهل بلد أو صقع على تركها قوتوا عليه لانه من شعائر الاسلام فلا يجوز تعطيله وقال أبو علي بن خيران وأبو سعيد الاصطخري هو سنة الا في الجمعة فإنه من فرائض الكفاية فيها لانها لما اختصت الجمعة بوجوب

من ادرك آخر وقتها أربعة أقوال أصحها قدر تكبيرة وثانيها هذا مع زمان طهارة وثالثها قدر ركعة ورابعها هذا مع زمان طهارة وفيما يلزم به الظاهر مع العصر ثمانية أقوال هذه الاربعة وخامسها قدر اربع ركعات مع تكبيرة وسادسها هذا مع زمان طهارة وسابعها قد خمس

الجماعة اختصت بوجوب الدعاء اليها والمذهب الاول لانه دعاء الى الصلاة فلم تجب كقوله الصلاة جامعة *

(الشرح) الصقع بضم الصاد الناحية والكورة ويقال صقع وسقع وزقع بالصاد والسين والزاي ثلاث لغات وقوله الصلاة جامعة هو بنصبهما الصلاة على الاغراء وجامعة على المال وقوله دعاء الى الصلاة فلم تجب كقوله الصلاة جامعة يعني حيث تشرع الصلاة جامعة كالعيد والكسوف وهذا القياس ضعيف لانه ليس في قوله الصلاة جامعة شعار ظاهر بخلاف الاذان وقوله شعار الاسلام هي جمع شعيرة بفتح الشين قال أهل اللغة والمفسرون هي منعبات الاسلام ومعالمه الظاهرة مأخوذة من شعرت أى علمت فهي ظاهرات معلومات. اما حكم المسألة في الاذان والافامة ثلاثة أوجه كما ذكر المصنف أحدها أنها سنة والثاني فرض كفاية والثالث فرض كفاية في الجمعة سنة في غيرها وهو قول ابن خيران والاصطخري كما ذكره المصنف وغيره وحكاها السرخسي عن احمد السيارى من أصحابنا ومما احتجوا به اكونها سنة قوله صلى الله عليه وسلم للاعرابي المسيء صلاته افعل كذا وكذا ولم يذكرها مع انه صلى الله عليه وسلم ذكر الوضوء واستقبال القبلة واركان الصلاة قال أصحابنا فان قلنا فرض كفاية فقل ما يتأدى به الفرض أن ينتشر الاذان في جميع أهل ذلك المكان فان كانت قرية صغيرة بحيث اذا أذن واحد سمعوا كلهم سقط الفرض بواحد وان كان بلدا كبيرا وجب أن يؤذن في كل موضع واحد بحيث ينتشر الاذان في جميعهم فان أذن واحد فحسب سقط الحرج عن الناحية التي سمعوه دون غيرهم قال صاحب الابانة ويسقط فرض الكفاية بالاذان لصلاة واحدة في كل يوم وليلة ولا يجب لكل صلاة وحكى أمام الحرمين هذا عنه ولم يحك غيره وقال لم أر لأصحابنا إيجابه لكل صلاة قال ودليله أنه اذا حصل مرة في كل يوم وليلة لم تندرس الشعار واقتصر الغزالي في البسيط على ما ذكره صاحب الابانة وهذا الذي ذكره خلاف ظاهر كلام جمهور أصحابنا فان مقتضى كلامهم واطلاقهم انه اذا قيل انه فرض كفاية وجب لكل صلاة وهذا هو الصواب تفريعا على

ركعات وثانيتها هذا مع زمان طهارة وفيما يلزم به العشاء مع المغرب مع هذه الثمانية أربعة أخرى أحدها ثلاث ركعات وتكبيرة والثاني هذا مع زمان طهارة وثالث أربع ركعات والرابع هذا مع زمان طهارة *

قال (فان زال الصبي بعد أداء وظيفة الوقت فلا يجب (حوز) اعاتها وكذا يوم الجمعة وإن أدرك الجمعة بعد الفراغ من الظهر على أحد الوجهين وكذا لو بلغ الصبي بالسن في أثناء الصلاة واستمر عليها وقع عن الفرض) *

جميع ما ذكرنا فيما اذا كان زوال العذر قبل أداء وظيفة الوقت وهكذا يكون حال ما سوى الصبي من الاعذار فانها كما تمنع الوجوب تمنع المصحة فأما الصبي فيجوز أن يزول بعد أداء وظيفة

قولنا فرض كفاية لأنه المهود ولا يحصل الشعار إلا به وإذا قلنا الاذان سنة حصلت بما يحصل به إذا قلنا فرض كفاية قال اصحابنا فان قلنا فرض كفاية فاتفق اهل بلد او قرية على تركه وطلبوا به فامتنعوا وجب قتالهم كما يقتلون على ترك غيره من فروض الكفاية وان قلنا هو سنة فتركه فهل يقتلون فيه وجهان مشهوران في كتب العراقيين وذكرهما قليلون من الخراسانيين الصحيح منها لا يقتلون كما لا يقتلون على ترك سنة الظهر والصبح وغيرها والثاني يقتلون لانه شعار ظاهر بخلاف سنة الظهر قال امام الحرمين قال الاصحاب لا يقتلون وقال ابو اسحاق المروزي يقتلون وهو باطل لا أصل له وهو رجوع الى انه فرض كفاية والا فلا قتال على ترك السنة هكذا قاله امام الحرمين وابن الصباغ والشاشي وآخرون قال الامام وإذا قلنا انه فرض كفاية في الجمعة خاصة فوجهان أحدهما لا يسقط الفرض الا باذان يفعل بين يدي الخطيب والثاني يسقط بان يؤتى به الصلاة الجمعة وان لم يكن بين يديه واتفقوا على انه لا يسقط باذان يفعل في يوم الجمعة اغير صلاة الجمعة وقال الامام والقول في الاقامة بالقول في الاذان في جميع ما ذكرناه *

(فرع) في مذاهب العلماء وفي الاذان والاقامة: مذهبنا المشهور انهما سنة لكل الصلوات في الحضر والسفر للجماعة والمنفرد لا يجبان بحال فان تركت صلاة المنفرد والجماعة وبه قال ابو حنيفة واصحابه واسحق بن راهويه ونقله السرخسي عن جمهور العلماء وقال ابو المنذر هما فرض في حق الجماعة في الحضر والسفر قال وقال مالك يجب في مسجد الجماعة وقال عطاء والاوزاعي ان نسي الاقامة اعادة الصلاة وعن الاوزاعي رواية انه يعيد مادام الوقت باقياً قال العبدى هما سنة عند مالك وفرضا كفاية عند احمد وقال داود هما فرض صلاة الجماعة وليس شرط اصحتها وقال مجاهدان نسي الاقامة في السفر اعاد وقال المحاملي قال اهل الظاهر هما واجبان لكل صلاة واختلفوا في اشتراطهما اصحتها * قال المصنف رحمه الله *

وهل بسن للفوائت فيه ثلاثة أقوال قال في الام يقيم لها ولا يؤذن والدليل عليه ما روى ابو سعيد

الوقت او في اثنائها لانها لا تمنع الصحة وان منع الوجوب فاذا صلى العبدى وظيفة الوقت ثم بلغ وقد بقى شيء من الوقت اما بالسن او بالاحتلام فيستحب له ان يعيد وهل يجب عليه الاعادة ظاهر المذهب وهو المذكور في الكتاب انه لا يجب لانه ادى وظيفة الوقت وصحت منه فلا تلزمه الاعادة كالامة اذا صلت مكشوفة الرأس ثم عتقت والوقت باق لا تعيد وخرج ابن سريج انه يجب لان ما أداه في حال الصغر واقع في حال النقصان فلا يجزى عن الفرض بعد حصول الكمال في الوقت والمفعول مع النقصان كغير المفعول وهذا مذهب أبي حنيفة والمزني ورواه القاضي الرويانى عن مالك قال وعن احمد روايتان ولا فرق عند ابن سريج بين أن يكون الباقي من الوقت

الخدري رضى الله عنه قال «حبسنا يوم الخندق حتى ذهب هوى من الليل حتى كفيينا وذلك قول الله عز وجل وكفى الله المؤمنين القتال فدعى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فامرهم فقام الظهر واحسن كما يصلي في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك» ولأن الاذان للاعلام بالوقت وقد فات الوقت والاقامة لاستفتاح الصلاة وذلك موجود وقال في القديم يؤذن ويقيم للاولي وحدها ويقيم لآتي بعدها والدليل عليه ما روي عبد الله بن مسعود رضى الله عنه «أن المشركين شغلوا النبي صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله فامر بلالا فاذن ثم أقام فصلي الظهر ثم أقام فصلي العصر ثم أقام فصلي المغرب ثم أقام فصلي العشاء» ولأنهما صلاتان جمعهما وقت واحد فكانتا باذان واقامتين كما لمغرب والعشاء بالمزدلفة فان النبي صلى الله عليه وسلم صلاهما باذان واقمتين وقال في الاملاء ان أمل اجتماع الناس اذن واقام وان لم يؤمل أقام والدليل عليه ان الاذان يراد لجمع الناس فاذا لم يؤمل الجمع لم يكن الاذان وجه واذا أمل كان له وجه قال ابواسحاق وعلي هذا القول الصلاة الحاضرة ايضا اذا أمل الاجتماع لها اذن واقام وان لم يؤمل اقام ولم يؤذن ﴿

﴿الشرح﴾ حديث ابى سعيد رضى الله عنه صحيح رواه الامامان ابو عبد الله الشافعي واحمد بن حنبل في مسنديهما بلفظه هنا باسناد صحيح ورواه النسائي لكن لم يذكر المغرب والعشاء واسناده صحيح ايضا وحديث ابن مسعود رضى الله عنه مرسل فانه من رواية ابنه ابى عبيدة عنه وابنه لم يسمع منه لصغره وقد سبق بيان هذا في آخر باب مواقيت الصلاة وحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان واقامتين صحيح رواه مسلم من رواية جابر ويوم الخندق هو يوم الاحزاب وكان ذلك سنة اربع من الهجرة وقيل سنة خمس وحديث ابن مسعود كان يوم الخندق ايضا وهو مخالف لحديث ابى سعيد ويحجب عن اختلافهما بأنها قضيتان جرتا في أيام الخندق فان أيام الخندق كانت خمسة عشر يوما وكان فوات هذه الصلوات

حين بلغ قليلا أو كثيراً وعن الاصطخري انه ان بلغ والباقي من الوقت ما يسمع لتلك الصلاة لزمتم الاعادة والا فلا ولو بلغ في أثناء الصلاة وانما يكون ذلك بالنسبة للشافعي رضى الله عنه أحببت أن يتم ويعيد ولا يتبين لي أن عليه الاعادة واختلفوا في معناه بحسب الاختلاف فيما اذا بلغ بعد الصلاة فقال جمهور الاصحاب يجب الاتمام وتستحب الاعادة أما وجوب الاتمام فلان صلاته صحيحة وقد أدركه الوجوب فيها فيلزمه اتمامها وقد تكون العبادة تطوعا في الابتداء ثم يجب اتمامها كحج التطوع وكما اذا ابتداء الصوم وهو مريض ثم شفى وكما لو شرع في صوم التطوع ثم نذر اتمامه يجب عليه الاتمام وأما استحباب الاعادة فليؤدى الصلاة في حال الكمال ومعنى

للاشتغال بالقتال وكان ذلك قبل نزول صلاة الخوف كذا صرح به في رواية الشافعي واحمد وغيرهما وقوله ذهب هوي من الليل هو بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء ويقال ايضا بضم الهاء حكاها صاحب مطالع الانوار وغيره لسكن الفتح هو المشهور الافصح ومعناه طائفة منه : اما حكم المسئلة فاذا اراد قضاء فوائت دفعة واحدة اقام لكل واحدة بلا خلاف ولا خلاف انه لا يؤذن لتغير الاولى منهم وهل يؤذن للاولى فيه الاقوال الثلاثة التي ذكرها المصنف بدلائلها اصحابها عند جمهور الاصحاب يؤذن ممن صححه الشيخ ابو حامد في تعليقه والمحامي في كتابيه المجموع والتجريد وقطع به في المقنع وصححه المصنف في التنبيه وصاحب الابانة والشيخ نصر والرويان في الحلية وقطع به سليم الرازي في الكفاية وصححه في رؤوس المسائل فهذا هو الصحيح الذي جاءت به الاحاديث الصحيحة ولا يغتر بتصحيح الرافعي وغيره منع الاذان ولو اراد قضاء فائتة وحدها اقام لها وفي الاذان هذه الاقوال اصحابها يؤذن قال اصحابنا الاذان في الجديد حق الوقت وفي القديم حق الفريضة وفي الاملاء حق الجماعة ولو اراد قضاء الفوائت متفرقات كل واحدة في وقت ففي الاذان لكل واحدة الاقوال الثلاثة اصحابها يؤذن ولو قضى فائتة في جماعة جاء القولان الجديد والقديم دون نص الاملاء ولو والى بين فريضة الوقت ومقضية فان قدم فريضة الوقت اذن لها واقام واقام للمقضية ولم يؤذن وان قدم المقضية اقام لها وفي الاذان لها الاقوال واما فريضة الوقت فقال الفوراني وامام الحرمين ان قلنا يؤذن للمقضية لم يؤذن لها والا اذن وقطع السرخسي في الامالي بانه يؤذن لها وقطع المتولي والبغوي وصاحب العدة بانه لا يؤذن لها والاسح انه لا يؤذن لفريضة الوقت الا ان يؤخرها عن المقضية بحيث يطول الفصل بينهما فانه حينئذ يؤذن لفريضة الوقت بلا خلاف واعلم انه لا يشرع توالي اذنين الا في صورتين احدهما اذا اخبروا المؤداة الي آخر وقتها فاذنوا لها وصلوا ثم دخلت فريضة اخرى فيؤذن لها قطعاً الثانية اذا صلى فائتة قبيل الزوال مثلاً واذن لها على قوائنا يشرع الاذان لها فلما فرغ من الصلاة دخلت الثانية فيؤذن ولم

قوله اُحِبَّتْ أَنْ يَتِمَّ وَيُعِيدَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ هُوَ اسْتِحْبَابُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا وَهَذَا الْبُحْثُ هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي الْكِتَابِ حَيْثُ قَالَ وَقَعَ عَنِ النُّزْضِ وَقَالَ ابْنُ سَرِيحٍ الْأَعْمَامُ يَسْتَحِبُّ وَالْإِعَادَةُ وَاجِبَةٌ وَهَذَا خِلَافُ قَوْلِهِ وَلَا يَبِينُ لِي أَنَّ عَلَيْهِ الْإِعَادَةَ وَالْإِصْطِلَاحُ جَرَى عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي سَبَقَ وَقَالَ إِذَا كَانَ الْبَاقِي قَدْرًا لَا يَسَعُ لِلْعِلَاةِ أَشْبَهُ مَا إِذَا بَلَغَ فِي أَثَاءِ صَوْمٍ يَوْمٌ مِنْ رَمَضَانَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ لِأَنَّ الْبَاقِيَ لَا يَسَعُ . وَمِنْ يَوْمٍ : وَاعْلَمْ أَنَّ مَسْأَلَةَ الصَّوْمِ قَدْ سَلِمَ فِيهَا أَبُو حَنِيفَةَ وَالْمَزْنِيُّ نَفَى الْقَضَاءَ تَعْلِيلًا بِمَا ذَكَرَهُ الْإِصْطِلَاحُ وَاخْتَلَفَ سَائِرُ أَصْحَابِنَا فِي تَعْلِيلِهِ مِنْهُمْ مَنْ سَاعَدَهُمْ عَلَى هَذَا التَّعْلِيلِ وَقَالَ بَقِيَّةُ الْيَوْمِ لَا يَسَعُ الصَّوْمَ وَلَا يُمْكِنُ إِيْقَاعُ بَعْضِهِ فِي اللَّيْلِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ يُمْكِنُ إِيْقَاعُ بَعْضِهَا بَعْدَ خُرُوجِ

يستثنى امام الحرمين غير هذه الصورة الثانية ولا بد من استثناء الاولى ايضاً والله اعلم *
 (فرع) في مذاهب العلماء في الاذان للفائنة: قد ذكرنا أن الاصح عندنا انه مشروع لها قال
 الشيخ ابو حامد وهو مذهب مالك وابي حنيفة واحمد وابي ثور وقال الاوزاعي واسحاق لا يؤذن
 قال ابو حامد وقال ابو حنيفة اذا أراد فوائت أذن لكل واحدة: دليلنا انه لا يشرع زيادة علي
 اذان للاحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم السابقة أنه لم يوال بين أذنين *
 (فرع) المنفرد في صحراء أو ببلد يؤذن علي المذهب والمنصوص في الجديد والقديم لاطلاق
 الاحاديث وفيه قول مخرج انه لا يؤذن ووجه خروجه ابو اسحاق المروزي من نصه في الاملاء إن
 رجاء حضور جماعة اذن والا فلا هذا كله اذا لم يباع المنفرد اذان غيره فان بلغه فطريقان احدهما
 انه كما لو لم يباغ فيه فيكون فيه الخلاف وبهذا الطريق قطع الماوردي والبندنيجي قال البندنيجي
 القول الجديد يؤذن والقديم لا والطريق الثاني لا يؤذن لان مقصود الاذان حصل بأذان غيره فان
 قلنا يؤذن أفام وان قلنا لا يؤذن فهل يقيم فيه طريقان الصحيح وبه قطع الجمهور يقيم والثاني
 حكمه جماعة من الخراسانيين فيه وجهان وهذا غلط واذا قلنا يؤذن فهل يرفع صوته نظر ان صلى
 في مسجد قد صليت فيه جماعة لم يرفع لثلاث يوم دخول وقت صلاة أخرى نص عليه في الام
 واتفقوا عليه وان لم يكن كذلك فوجهان الاصح يرفع لعموم الاحاديث في رفع الصوت بالاذان
 والثاني ان رجاء جماعة رفع والا فلا ولو اقيمت جماعة في مسجد فحضر قوم لم يصلوا فهل يسن لهم
 الاذان قولان الصحيح نعم وبه قطع البغوي وغيره ولا يرفع الصوت لحوف اللبس سواء كان
 المسجد مطروقاً أو غير مطروق قال امام الحرمين حيث قلنا في الجماعة الثانية في المسجد الذي اذن
 فيه مؤذن وصليت فيه جماعة لا يرفع الصوت لانعني به انه يحرم الرفع بل نعني به أن الاولي أن
 لا يرفع واذا قلنا المنفرد لا يرفع صوته فلا نعني به ان الاولي ان لا يرفع صوته فان الرفع أولى في
 حقه ولكن نعني به يمتد باذانه وان لم يرفع هكذا قاله امام الحرمين فعنده ان الخلاف في

الوقت ومنهم من عال بأن الصوم المأتي به صحيح واقع عن الغرض وينبني علي هاتين علتين
 ما اذا بلغ وهو مقطر فعلي التعليل الاول لا قضاء عليه وعلى الثاني يجب وعن ابن سريج أنه يجب
 القضاء في الصوم كما في الصلاة بلغ مفطراً أو صائماً هذا في غير الجمعة من الصلوات أما اذا صلى
 الظهر يوم الجمعة ثم بلغ والجمعة غير فائنة بعد هل يلزمه حضورها من قال في سائر الصلوات تلزم
 الاعادة أولى أن يقول بالزوم ههنا ومن نى الاعادة في سائر الصلوات اختلفوا ههنا علي وجهين
 أحدهما وبه قال ابن الحداد أنه يجب عليه الجمعة لانه لم يكن من أهل الغرض حين صلى الظهر وقد
 كمل حاله بالبلوغ بخلاف سائر الصلوات لانه بالبلوغ لا ينتقل الى فرض أكمل مما فعل وههنا
 ينتقل الى الجمعة وهو أكمل من الظهر الا ترى أنها تتعلق باهل الكمال وبخلاف المسافر والعبد

ورفع المنفرد صوته هو في انه هل يعتد بأذانه أم لا والذي قاله الجمهور انه يعتد به بالرغم من الخلاف وإنما الخلاف في استحباب الرفع قالوا فيكفي ان يسمع نفسه وشرط امام الحرمين أن يسمع من هو عنده قال الشافعي في الام واذان الرجل في بيته واقامته كهما في غير بيته سواء سمع المؤذنين حوله أم لا هذا نصه وتابعه الشيخ أبو حامد وغيره والله اعلم *

* قال المصنف رحمه الله * ﴿ وان جمع بين صلاتين فان جمع بينهما في وقت الاولي منهما اذن واقام للاولي واقام للثانية كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة وان جمع بينهما في وقت الثانية فهي كالفائتين لان الاولي قد فات وقتها والثانية تابعة لها ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه مسلم من رواية جابر رضي الله عنه وقوله فهي يعني المسئلة قال اصحابنا ان جمع بينهما في وقت الاولي اذن للاولي بلا خلاف واقام لكل واحدة الحديث المذكور وان جمع في وقت الثانية وبدأ بالاولي كما هو المشروع لم يؤذن للثانية وهل يؤذن للاولي فيه الاقوال الثلاثة التي في الفوائت هكذا قاله الاصحاب في كل المرق وخالفهم القاضى حسين والمتولي فقالا ان قلنا يؤذن للفائتة فهنا اولي والا فوجهان لانها مؤداة والمذهب انه على الاقوال الثلاثة التي في الفوائت الصحيح انه يؤذن لحديث جابر المذكور في مسئلة الفوائت في الجمع بمزدلفة وقد روى البخارى ومسلم من رواية ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم « صلى الصلاتين بمزدلفة باقامة » وفي رواية لابي داود بأذان وروى الاذان البخارى عن ابن مسعود موقوفاً عليه ويجاب عن حديث ابن عمر رضي الله عنه بجوابين احدهما اننا حفظ الاقامة وقد حفظ جابر الاذان فوجب تقديمه لان معه زيادة علم والثاني ان جابرا استوفى أمور حجة النبي صلى الله عليه وسلم واتقها فهو اولي بالاعتماد والله اعلم فلو خالف فبدأ بالعصر وقلنا بالمذهب انه يصح الجمع اذن للعصر التي بدأ بها قولاً واحداً ولا يؤذن للظهر ويقم لكل واحدة صرح به صاحب التتمة وغيره قال لا يؤذن للثانية سواء قلنا بالترتيب شرط أم لا لانا ان شرطناه صارت الثانية فائتة والفائتة المفعولة بعد فرض الوقت لا يؤذن لها وان لم نشرطها فالثانية من صلاتي الجمع لا يؤذن لها وقال صاحب الابانة اذا شرطنا الترتيب فبدأ بالعصر فهي كالمقضية ففي الاذان لها الخلاف قال امام الحرمين والاصحاب هذا غلط صريح لا وجه له لان صلاة العصر مؤداة في وقتها قطعاً وانما يتطرق الخلل بترك الترتيب الى الظهر فقط وقال صاحب الحاوى ان بدأ بالعصر اذن لها وهل

اذا صليا الظهر ثم أقام المسافر وعق العبد وأدرك الجمعة لا يلزمهما الجمعة لانها حين صليا الظهر كانا من أهل الفرض والوجه الثانى وهو الاصح انها لا تلزم كسائر الصلوات ومنعوا قوله أنه ليس من أهل الفرض لانه مأمور بالصلاة مضروب على تركها ولا يعاقب احد على ترك التلاوة وعن

يؤذن للظهر فيه ثلاثة أقوال قال الشاشي هذا صحيح في العصر وغير صحيح في الظهر بعدها فان قيل اذا جمع في وقت العصر وبدأ بالظهر لم لا يؤذن للعصر لان الوقت لها فالجواب ما أجاب به المصنف والاصحاب ان العصر في حكم التابعة للظهر هنا وتقل الرافي وجها عن ابي الحسن بن القطان انه يستحب أن يؤذن لكل واحدة من صلاتي الجمع سواء قدم أو أخر وهذا الوجه حكاه الدارمي وهو غلط مخالف للحديث الصحيحة ولما قاله الشافعي والاصحاب والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يجوز الاذان لغير الصبح قبل دخول الوقت لانه يراد للاعلام بالوقت فلا يجوز قبله واما الصبح فيجوز ان يؤذن له بعد نصف الليل لقول النبي صلى الله عليه وسلم « ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » ولان الصبح يدخل وقتها والناس نيام وفيهم الجنب والمحدث فاحتيج الى تقديم الاذان ليتأهب للصلاة وسائر الصلوات يدخل وقتها والناس مستيقظون فلا يحتاج الى تقديم الاذان واما الاقامة فلا يجوز تقديمها على الوقت لانها تراد لاستفتاح الصلاة فلا يجوز قبل الوقت ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث صحيح وواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمر رضي الله عنهما وروى ابن خزيمة والبيهقي وغيرهما من رواية عائشة وغيرها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ان ابن أم مكتوم ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي بلال » قال البيهقي قال ابن خزيمة ان صحت هذه الرواية فيجوز ان يكون بين ابن أم مكتوم وبلال نوب فكان بلال في نوبة يؤذن بليل وكان ابن أم مكتوم في نوبة يؤذن بليل قال وان لم تصح رواية من روى تقديم اذان ابن أم مكتوم فقد صح خبر ابن عمر وابن مسعود وسمرة وعائشة أن بلالا كان يؤذن بليل والله أعلم واسم ابن أم مكتوم عمرو ابن قيس وقيل عبد الله ابن زائدة القرشي العامري وهو ابن خال خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها استخلفه النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة مرة في غزوانه وشهد فتح القادسية واشتشهد بها في خلافة عمر رضي الله عنه واسم ام مكتوم عاتكة بنت عبد الله

أما حكم المسئلة فلا يجوز الاذان لغير الصبح قبل وقتها بلا خلاف لما ذكره قال الشافعي في الام والاصحاب لو او مع بعض كلمات الاذان لغير الصبح قبل الوقت وبعضها في الوقت لم

الشيخ ابي زيد يخرج هذا الخلاف على الخلاف في أن المتعدي بترك الجمعة هل يعتد بظهره قبل فوات الجمعة لان الصبي مأمور بحضور الجمعة فاذا بلغ ولم يصل الجمعة كان مؤديا للظهر قبل فوات الجمعة ولا يخفى بعد حكاية هذه المذاهب الحاجة الى اعلام قوله فلا يجب اعادتها بالحساء والميم

يصح بل عليه استئناف الاذان كله هذا هو المشهور وقال الشيخ ابو محمد في كتابه الفروق قال الشافعي رحمه الله لو وقع بعض كلمات الاذان قبل الزوال وبعضها بعده بنى علي الواقع في الوقت قال ومراده قوله في آخر الاذان الله أكبر الله أكبر فيأتي بعده بالتكبير مرتين ثم الشهادة الي آخره ولا يحتاج الى أربع تكبيرات وليس مراده انت غير ذلك بحسب له فان الترتيب واجب قال ولا يضر قوله لا اله الا الله بين التكبيرات لانه لو خال بينها كلاما يسيراً لا يضر فالذكر اولى وتقل الشيخ ابو علي السنجي في شرح التلخيص عن الاصحاب نحو هذا . ويجوز للصباح قبل وقتها بلا خلاف واختلف اصحابنا في الوقت الذي يجوز فيه من الليل علي خمسة أوجه أحدها وقبل أكثر اصحابنا وبه قطع معظم العراقيين يدخل وقت اذانها من نصف الليل والثاني أنه قبيل طلوع الفجر في السحر وبه قطع البغوي وصححه القاضي حسين والمتولي وهذا ظاهر المقبول عن بلال وابن ام مكتوم والثالث يؤذن في الشتاء اسبع يبقى من الليل وفي الصيف انصف سبع نقله امام الحرمين وآخرون من الخراسانيين ورجحه الرافعي علي خلاف عادته في التحقيق والراح أنه يؤذن بعد وقت العشاء المختار وهو ثلث الليل في قوا ونصفه في قول حكاة القاضي حسين وصاحب الابانة والتممة والبيان وغيرهم والخامس جميع الليل وقت لاذان الصبح حكاة امام الحرمين وصاحب العدة والبيان وآخرون وهو في غاية الضعف بل غلط قال امام الحرمين لولا لمو قد الحساكي له وهو الشيخ ابو علي وأنه لا ينقل الا ما صح وتنقح عنده لما استجزت نقل هذا الوجه وكيف يحسن الدعاء لصلاة الصبح في وقت الدعاء الي المغرب والسرف في كل شيء مطرح هذا كلام الامام والظاهر أن صاحب هذا القول لا يقوله علي الاطلاق الذي قلناه امام الحرمين بل انما يجوزه بعد مضي صلاة العشاء الآخرة وقطعة من الليل وأما الوجه الذي نقله الخراسانيون أنه يؤذن في الشتاء اسبع يبقى وفي الصيف انصف سبع فهو أيضاً تقييد باطل وكلامهم بنوه علي حديث باطل نقله الغزالي وغيره عن سعد القرظ الصحابي قال « كان الاذان علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشتاء اسبع يبقى من الليل وفي الصيف انصف سبع » وهذا الحديث باطل غير معروف عند أهل الحديث وقد رواه الشافعي في القديم باسناد ضعيف عن سعد القرظ قال « اذا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قبلا وفي زمن عمر رضي الله عنه بالمدينة فكان أذنا في الصبح في الشتاء اسبع ونصف يبقى من الليل وفي الصيف اسبع يبقى منه وهذا المقول

والاف والزاي وبالواو لما ذكره ابن سريج والاصطخري وكذا اعلام قوله وقع عن الفرض بهذه العلامات وكذا اعلام قوله وكذا يوم الجمعة ماسوى الواو من العلامات » قال في الحالة الثانية أن يخلو أول الوقت واذا طرأ ايض وقد مضى من الوقت مقدار ما يسمع

مع ضعفه مخالف لقول صاحب هذا الوجه فالصحيح اعتبار نصف الليل كما سبق والله أعلم: وأما الإقامة فلا يصح تقديمها علي وقت الصلاة ولا علي ارادة الدخول فيها ولا بد من هذين الشرطين وهما دخول الوقت وارادة الدخول في الصلاة فان أقام قبيل الوقت بجزء لطيف بحيث دخل الوقت عقب الإقامة ثم شرع في الصلاة عقب ذلك لم تصح اقامته وان كان مافصل بينهما وبين الصلاة لكونها وقعت قبل الوقت وقد نص في الام علي هذا وان أقام في الوقت واخر الدخول في الصلاة بطلت اقامته ان طال الفصل لانها تراد للدخول في الصلاة فلا يجوز الفصل والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ قال أصحابنا السنة أن يؤذن للصبح مرتان أحدهما قبل الفجر والاخرى عقب طلوعه لقوله صلى الله عليه وسلم « ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » والافضل أن يكون مؤذنان يؤذن واحد قبل الفجر والاخر بعده فان اقتصر علي أذان واحد جاز أن يكون قبل الفجر وان يكون بعده وجاز أن يكون بعض الكلمات قبل الفجر وبعضها بعده اذا لم يطل بينهما فضل واذا اقتصر علي أذان واحد فالافضل أن يكون بعد الفجر علي ما هو المعمود في سائر الصلوات والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في الاذان للصبح وغيرها: اما غيرهما فلا يصح الاذان لها قبل وقتها باجماع المسلمين نقل الاجماع فيه ابن جرير وغيره واما الصبح فقد ذكرنا أن مذهبنا جوازه قبل الفجر وبعده وبه قال مالك والاوزاعي وابو يوسف وابو نوري واحمد واسحاق وداود وقال اشوري وابو حنيفة ومحمد لا يجوز قبل الفجر وحكي ابن المنذر عن طائفة أنه يجوز أن يؤذن قبل الفجر ان كان يؤذن بعده واحتج لابي حنيفة وموافقيه بحديث ابن عمر رضي الله عنهما ان بلالا رضي الله عنه اذن قبل الفجر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع فينادي « الا ان العبد نام الا أن العبد نام ثلاثا » دليلنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما « أن بلالا يؤذن بليل » وهو في الصحيحين كما سبق وفي الصحيح احاديث كثيرة بمعناه واما حديث ابن عمر الذي احتجوا به فرواه ابو داود والبيهقي وغيرهما وضعفه

الصلاة لزمتهما ولا يلزم بأقل من ذلك وقيل لا يلزم ما لم تدرك جميع الوقت في صورة الطريان وأما العصر فلا يلزم بادراك أول وقت الظهر لان وقت الظهر لا يصلح للعصر في حق المعذور ما لم يفرغ من فعل الظهر *

هذه الحالة الثانية عكس الاولى وهي ان يخلو أول الوقت عن الاعذار المذكورة ثم يطرأ منها في آخر الوقت ما يمكن أن يطرأ منها وهو الحيض والنفاس والجنون والاعماء واما الصبي فلا يتصور عروضه والكفر وان تصور عروضه لكنه لا يسقط القضاء كما سيأتي واذا حاضت في اثناء الوقت نظر في القدر الماضي من الوقت ان كان قدر ما يسع لتلك الصلاة استقرت في ذمتها وعليها القضاء اذا طهرت

« قال المصنف رحمه الله »

﴿والاذان تسع عشرة كلمة الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمداً رسول الله اشهد ان محمداً رسول الله ثم يرجع فيمد صوته ويقول اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمداً رسول الله اشهد ان محمداً رسول الله حي علي الصلاة حي علي الصلاة حي علي الفلاح حي علي الفلاح الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله لما روى ابو مخذورة رضي الله عنه قال «التي على رسول الله ﷺ التأذين بنفسه فقال قل الله اكبر الله اكبر» فذكر نحو ما قلناه وان كان في اذان الصبح زاد فيه وهو ان يقول بعد الحيلة الصلاة خير من النوم مرتين وكره ذلك في الجديد قال اصحابنا يسن ذلك قولاً واحداً وانما كرهه في الجديد لان ابا مخذورة لم يحكه وقد صح ذلك في حديث ابي مخذورة وانه قال له «حي علي الفلاح الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله» والاقامة احدى عشرة كلمة الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمداً رسول الله حي علي الصلاة حي علي الفلاح قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله وقال في القديم الاقامة مرة لانه لفظ في الاقامة فكان فراداً كالحيلة والاول اصح لما روى انس رضي الله عنه قال «امر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة»

﴿الشرح﴾ حديث انس امر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة صحيح رواه البخاري ومسلم بلفظه واما حديث ابي مخذورة في اترجيع فصحيح رواه مسلم لكه وقع التكبير في اوله في رواية مسلم مرتين فقط الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله وفي رواية ابي داود والنسائي وخبرهما التكبير اربعاً كما هو في المذهب واسناده صحيح قال الترمذي هو حديث صحيح واما حديث ابي مخذورة في التشويب فرواه ابو داود وغيره باسناد جيد وعن انس رضي الله عنه قال «من السنة اذا قال المؤذن في اذان الفجر حي علي الفلاح قال الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم الله اكبر

لانها ادركت من الوقت ما يمكن فيه فعل الفرض فلا يسقط بما يطراً بعده كما لو هلك النصاب بعد الحول وامكن الاداء لا تسقط الزكاة وعن مالك انه لا تلزمها تلك الصلاة ما لم تدرك آخر الوقت وبه قال ابو حنيفة قال السرخي في مختصره وان كانت طاهرة فخاضت في آخر الوقت فلا قضاء عليها وخرج ابن سريج مثل ذلك علي اصل الشافعي رضي الله عنه وقال لا يلزم القضاء ما لم تدرك جميع الوقت اخذاً مما لو سافر الرجل في اثناء الوقت يجوز له التقصر وان مضى من الوقت ما يسهل للصلاة الثانية واعلم ان في تلك المسألة ايضاً تخريجاً مما نحن فيه لانه لا يقصر وقد ذكر الاختلاف في المسألتين جميعاً في الكتاب في باب صلاة المسافرين شرحه في موضعه ان شاء الله تعالى ثم علي ظاهر المذهب المعتبر أخف ما يمكن من الصلاة حتى لو طولت صلاتها فخاضت في اثنائها والماضي

الله اكبر لا اله الا الله» رواه ابن خزيمة في صحيحه والدارقطني والبيهقي قال البيهقي اساده صحيح وأبو محذورة بالحاء المهملة وضم الذال المعجمة اسمه سمرة بن معير بيم مكسورة ثم عين ساكنة ثم ياء مشددة تحت مفتوحة ثم راء ويقال أوس بن معير ويقال سمرة بن عمير ويقال أوس بن معير بضم الميم وفتح الياء المشددة : كان من أحسن الناس صوتاً أسلم بعد الفتح توفي بمكة سنة تسع وخمسين وقيل تسع وسبعين: وأما التشويب فأخوذ من ثاب إذا رجع كأنه رجع إلى الدعاء إلى الصلاة مرة أخرى لأنه دعا إليها بقوله حي على الصلاة ثم دعا إليها بقوله الصلاة خير من النوم قال الترمذي في جامعه ويقال فيه الثوب: وأما الحيلة فهي بفتح الحاء وهي قوله حي على الصلاة حي على الفلاح قال الأزهري قال الخليل لا تأتلف العين والحاء في كلمة واحدة أصلية في الحروف لقرب نخرجيهما إلا أن يتألف فعل من كلمتين مثل حي علي فيقال حيلة ومثل الحيلة من المركبات البسمة والحمدلة والحوقة في بسم الله والحمد لله ولا حول ولا قوة الا بالله وأشباهها وقد أوضحتها في تهذيب الاسماء واللغات وقوله «أمر بلال أن يشفع الأذان» هو بفتح الياء أي أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحب الأمر والنهي وقوله «الا الإقامة» يعني قوله قد قامت الصلاة فيأتي به مرتين وقوله «ثم يرجع فيمدصوته» لو قال فيرفع صوته كان أحسن لأنه لا يلزم من المد الرفع والمراد الرفع وقوله يرجع هو بفتح الياء واسكن الراء وتخفيف الجيم وقد رأيت من بضم الياء ويشدد الجيم وهو تصحيف لأن الترجيع اسم للذي يأتي به سرّاً: أما أحكام المسألة فذهبنا أن الأذان تسع عشرة كلمة كما ذكر بآيات الترجيع وهو ذكر الشهادتين مرتين سرّاً قبل الجهر وهذا الترجيع سنة على المذهب الصحيح الذي قاله الأكثرون فلو تركه سهواً أو عمداً صح أذانه وفاته الفضيلة وفيه وجه حكاه الخراسانيون وبعضهم يحكيه قولاً أنه ركن لا يصح الأذان الا به قال القاضي حسين نقل أحمد البيهقي الإمام

من الوقت يسع تلك الصلاة لو خفت لزومها القضاء ولو كان الرجل مسافراً فطراً عليه جنون واغماء بعد ماضى من وقت الصلاة المقصورة ما يسع ركعتين لزمه قضاؤها لأنه لو قصر لا يمكنه أداؤها ولا يعتبر مع إمكان فعل الصلاة زمان إمكان الطهارة من الوقت لأن الطهارة يمكن تقديمها على الوقت الا إذا لم يجز تقديم طهارة صاحب الواقعة على الوقت كالتيمم وطهارة المستحاضة وان كان الماضى من الوقت دون ما يسع لتلك الصلاة لم تلزم تلك الصلاة وقال أبو يحيى البلخي من أصحابنا إذا أدرك من أول الوقت قدر ركعة أو تكبيرة على اختلاف القولين المذكورين في آخر الوقت لزمه القضاء اعتباراً لأول الوقت بآخره حكاه أبو علي صاحب الافصاح فمن بعده عنه وخطأه فيما قال لأنه لم يدرك من الوقت ما يتمكن فيه من فعل الفرض فأشبهه مالو هلك النصاب بعد الحول وقبل إمكان الاداء وبخالف آخر الوقت لأنه أدرك جزءاً من الوقت يمكن البناء على ما وقع فيه بعد خروج الوقت ثم ذكرنا في الحالة الاولى ان من الصلوات ما إذا أدرك صاحب العذر آخر وقتها لزمه أن

عن الشافعي أنه ان ترك الترجيع لا يصح أذانه والمذهب الاول لانه جاءت أحاديث كثيرة بحذفه منها حديث عبد الله بن زيد الذي قدمناه في أول الباب ولو كان ركنا لم يترك ولانه ليس في حذفه اخلال ظاهر بخلاف باقي الكلمات والحكمة في الترجيع أنه يقول سرأ بتدبر واخلاص وأما التثويب في الصحيح ففيه طريقان الصحيح الذي قطع به المصنف والجمهور أنه مسنون قطعاً لحديث أبي مخذرة والطريق الثاني فيه قولان أحدهما هذا وهو القديم ونقله القاضي أبو الطيب وصاحب الشامل عن نص الشافعي في البويطي فيكون منصوباً في القديم والجديد ونقله صاحب التتمة عن نص الشافعي رحمه الله في عامة كتبه والثاني وهو الجديد أنه يكره وممن قطع بطريقة القواين الدارمي وادعي امام الحرمين أنها أشهر والمذهب أنه مشروع فعلى هذا هو سنة لو تركه صحح الاذان وفاته الفضيلة هكذا قطع به الاصحاب وقال امام الحرمين في اشتراطه احتمال قال وهو بالاشتراط أولي من الترجيع ثم ظاهر اطلاق الاصحاب أنه يشرع في كل أذان للصبح سواء ما قبل الفجر وبعده وقال صاحب التهذيب أن ثوب في الاذان الاول لم يثوب في الثاني في أصح الوجوهين : وأما الاقامة ففيها خمسة أقوال الصحيح أنها إحدى عشرة كلمة كما ذكره المصنف وهذا هو القول الجديد وقطع به كثيرون من الاصحاب ودليله حديث أنس والثاني أنها عشر كلمات يفرد قوله قد قامت الصلاة وهذا قول قديم حكاه المصنف والاصحاب والثالث قديم أيضاً أنها تسع كلمات يفرد أيضاً التكبير في آخرها حكاه امام الحرمين والرابع قديم أيضاً أنها ثمان كلمات يفرد التكبير في أولها وآخرها مع لفظ الاقامة حكاه القاضي حسين والفوراني والسرخسي وصاحب العدة وجهاً

قبلاً معها كالظاهر يلزم بادرانك آخر وقت العصر والمغرب يلزم بادرانك آخر وقت العشاء وأما ههنا فالعصر لا يلزم بادرانك وقت الظهر ولا العشاء بادرانك وقت المغرب خلافاً لأبي بصير البلخي حيث قال اذا ادرك من وقت الظهر ثمان ركعات ثم طأ العذر لزم الظهر والعصر كما له ادله ذلك من وقت العصر لزمه الصلاتان معاً والفرق على ظاهر المذهب ان الحكم لزوم الصلاتين اذا ادرك وقت العصر مأخوذ من الجمع بينهما عند قيام سببه وكون كل واحدة منهما مؤداة في وقت الاخرى ومعلوم ان وقت الظهر انما يكون وقتاً للعصر على سبيل تبعية العصر للظهر ألا ترى انه اذا جمع بالتقديم لم يجز له تقديم العصر على الظهر فاذا لم يفعل الظهر فليس وقتها بوقت العصر واهـ وقت العصر فليس وقتاً للظهر على سبيل تبعية الظهر للعصر ألا ترى انه اذا جمع بالتأخير جاز له تقديم الظهر على العصر بل هو أولي على وجه ومنهين على وجه كما سيأتي في باب الجمع وكان وقت العصر وقتاً للظهر من غير التوقف على فعل العصر ما هذا المعنى انترق الطرفان : جنة إلى ما يتعلق بالفتاوى الكتاب اما قوله فاذا طرأ الميض وقد مضى من الوقت مقدار ما يسع للصلاة ليس المراد منه مطلق الصلاة بل المراد اخف ما يمكن من الصلاة بصفة العصر ان وجد المعنى المجوز للعصر على ما بيناه قوله لزمها

وحكاه البغوى قولاً والخامس أنه ان رجع في الاذان نفي جميع كلمات الاقامة فيكون سبع عشرة كلمة وان لم يرجع افرد الاقامة فجعلها احدى عشرة كلمة قال البغوى وهذا اختيار ابي بكر محمد ابن اسحاق بن خزيمة من أصحابنا والمذهب أنها احدى عشرة كلمة سواء رجع ام لا ودليله حديث عبد الله بن زيد الذي ذكرناه في أول الباب وحديث أنس المذكور هنا فان قيل فقد قال أمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة فهذا ظاهره أنه يأتي بالتكبير مرة فقط وقد قلتم يأتي به مرتين فالجواب انه وتر بالنسبة الى تكبير الاذان فان التكبير في اول الاذان اربع كلمات ولان السنة في تكبيرات الاذان الاربع أن يأتي به في نفسين كل تكبيرتين في نفس وفي الاقامة يأتي بالتكبيرتين في نفس فسارت وترا بهذا الاعتبار والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ في مذاهب العلماء في الفاظ الاذان: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه تسع عشرة كلمة وبه قال طائفة من أهل العلم بالحجاز وغيره وقال مالك هو سبع عشرة كلمة أسقط تكبيرتين من أوله وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري هو خمس عشرة كلمة أسقطا الترجيع وجعلوا التكبير أربعاً كذهبنا وقال احمد واسحاق اثبات الترجيع وحذفه كلاهما سنة وحكى الخرقى عن احمد أنه لا يرجع واحتج لابي حنيفة وموافقيه في اسقاط الترجيع بحديث عبد الله بن زيد واحتج أصحابنا بحديث أبي مخذومة قالوا وهو مقدم على حديث عبد الله بن زيد لا وجه (أحدها) انه متأخر (والثاني) ان فيه زيادة وزيادة الثقة مقبولة (والثالث) ان النبي صلى الله عليه وسلم لقنه إياه (والرابع) عمل أهل الحرمين بالترجيع والله أعلم *

معلم بالحاء والميم لما قدمناه ولا حاجة الى اعلامه بالواو اشارة الى تخريج ابن سريج لان قوله بعد ذلك وقيل لا يلزم ما لم يدرك جميع الوقت في صورة الطريان وهو ذلك التخريج: ثم اعلم ان الحكم يلزم الصلاة اذا ادرك من الوقت ما يسعها لا يختص بما اذا كان المدرك من أول الوقت بل لو كان المدرك من وسطه لزمت الصلاة ايضاً ونظيره ما اذا أفاق مجنون في اثناء الوقت وعاد جنونه في الوقت أو بلغ ثم جن أو افاقت مجنونة ثم حاضت وقوله ولا يلزم بأقل من ذلك معلم بالواو للوجه المشهور عن الباخي وقد حكاه القاضي ابن كعب عن غيره من الاصحاب ايضاً وكذلك قوله فأما العصر فلا يلزم بادراك أول الظهور وليس لفظ الاول في قوله بادراك أول الظهور لتخصيص الحكم به فان العصر لا يلزم بادراك آخر وقت الظهر ايضاً بل بادراك جميعه وانما جرى لفظ الاول في مقابلة الآخر في الحالة الاولى وقوله لان وقت الظهر لا يصلح للعصر الى آخره المراد منه ما شرحناه في الفرق بين الاول والآخر واراد بالمعذور هنا الذي يجمع لسفر أو مطر بخلاف ما في أول الفصل فانه اراد بالمعذور ثم صاحب الضرورة على ما سبق ايضاحه: واعلم ان الاخيرة من صلوات الجمع وان لم يلزم بادراك وقت الاولى لكن الاولى منها قد يلزم بادراك وقت الاخيرة كما انها

﴿ فرع ﴾ في مذاهبهم في التشويب: قد ذكرنا ان مذهبنا انه سنة في أذان الصبح وممن قال بالتشويب عمر بن الخطاب رضي الله عنه وابنه وأنس والحسن البصري وابن سيرين والزهرى ومالك والثوري واحمد واسحاق وابو ثور وداود ولم يقل أبو حنيفة بالتشويب علي هذا الوجه دليلنا الحديث السابق فيه *

﴿ فرع ﴾ في مذاهبهم في الإقامة: مذهبنا المشهور انها احدى عشرة كلمة كما سبق وبه قال عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصري ومكحول والزهرى والاوزاعى واحمد واسحاق وابو ثور ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر قال البيهقي وممن قال بافراد الإقامة سعيد بن المسيب وعروة ابن الزبير والحسن وابن سيرين ومكحول والزهرى وعمر بن عبدالعزيز ومشايخ جلة من التابعين سواهم قال البغوى هو قول اكثر العلماء وقال مالك عشر كلمات جعل قوله قد قامت الصلاة مرة وقال أبو حنيفة والثوري وابن المبارك هو سبع عشرة كلمة مثل الاذان عندهم مع زيادة قد قامت الصلاة مرتين واحتج لابي حنيفة وموافقيه بحديث ابي مخذرة ان النبي صلى الله عليه وسلم «علمه الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة» رواه ابو داود والترمذى وقال حديث حسن صحيح وعن عبد الرحمن ابن ابي ليلى عن عبد الله بن زيد قال «كن اذان رسول الله صلى الله عليه وسلم شفعاً شفعاً في الاذان والاقامة» وعن عبد الرحمن ابن ابي اسلي عن معاذ مثله وقياساً علي الاذان واحتج اصحابنا بحديث عبد الله بن زيد المذكور في اول الباب وهو صحيح كما سبق بيانه وبحديث انس قال «امر بلال ان يشفع الاذان ويتر الاقامة الا الاقامة» رواه البخارى ومسلم ورواه البيهقي باسنادين صحيحين ايضا عن انس ان رسول الله صلى الله عليه

تلىم بادراك آخر وقتها مثاله اذا افاق المغمي عليه في أول وقت العصر قدر ما يسع للعصر والظهر جميعاً لزمناه فان كان مقياً فالمعتبر قدر ثمان ركعات وان كان مسافراً يقصر كفى قدر اربع ركعات ويقاس المغرب والعشاء في جميع ما ذكرناه بالظهر والعصر والله الموفق *

قال في الحالة الثالثة أن يعم العذر جميع الوقت فيسقط القضاء ولا تلحق الردة بالكفر بل يجب (م ح) القضاء على المرتد (م ح) والصبي يؤمر بالصلاة بعد سبع سنين ويضرب علي تركها بعد العشر وان لم يكن عليه قضاء والاغماء في معنى الجنون (ح) قل أو كثروا زال العقل بسكر أو بسبب تعمر لا يسقط القضاء ولو سكر ثم جن فلا يقضي أيام الجنون ولو ارتد ثم جن قضى أيام الجنون ولو ارتدت أو سكرت ثم حاضت لا يلزمها قضاء أيام الحيض لان سقوط القضاء عن المجنون رخصة وعن الحائض عزيمة *

قوله أن يعم العذر جميع الوقت فيه شيء أحدهما انه فسر العذر من قبل بما يسقط القضاء والمراد ما اذا استغرق جميع الوقت كما تقدم فكأنه قال أن يعم ما يسقط القضاء فيه سقط القضاء

وسلم « أمر بلالا أن يشفع الاذان ويوتر الإقامة » وعن ابن عمر رضي الله عنهما « قال إنما كان الاذان علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والإقامة مرة مرة غير أنه يقول قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة » رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح وفي المسألة أحاديث كثيرة : واحتجوا بأقيدة كثيرة لأحاجة اليها مع الأحاديث الصحيحة قالوا والحكمة في أفراد الإقامة أن السامع يعلم أنها إقامة فلو ثبتت لاشتبهت عليه بالاذان ولأنها للحاضرين فلم يحتج إلى تكرير للتأكيده بخلاف الاذان : واجابوا عن حديث عبد الله بن زيد بن أبي ليلى لم يدرك عبد الله بن زيد ولم يدرك أيضاً معاذاً هكذا أجاب به حفاظ الحديث واتفقوا عليه ولأن المشهور عن عبد الله بن زيد أفراد الإقامة كما سبق في أول الباب في حديث بدء الاذان قال ابن خزيمة سمعت الامام محمد بن يحيى الدهلي يقول ليس في اخبار عبد الله بن زيد في الاذان أصح من هذا يعني الرواية التي ذكرناها في أول الباب وعن حديث أبي مخذومة أن الرواية اختلفت عنه فروى جماعة عنه أفراد الإقامة وآخرون تثنيها وقد روى ابن خزيمة والدارقطني والبيهقي طرقهم وبينوها وقد اتفقنا نحن وأصحاب أبي حنيفة علي أن حديث أبي مخذومة هذا لا يعمل بظاهره لأن فيه الترجيع وتثنية الإقامة

وغير هذا أجود منه وليس في قولنا إذا وجد ما يسقط القضاء يسقط القضاء في مثل هذا المقام كثير فائدة : والثاني أن قوله جميع الوقت ليس المراد منه الاوقات المخصوصة بالصلوات وكيف وقد ذكرنا أنه إذا زالت الضرورة في آخر وقت العصر لزم الظهر أيضاً مع أنه عم المذر جميع وقت الظهر فإذا المراد منه وقت الرفاهية والضرورة جميعاً غرض الفصل أن الاسباب المانعة من لزوم الصلاة وقد عددناها من قبل مسقطاً للقضاء أما الحيض فإنه يمنع وجوب الصلاة وجوازها ويسقط القضاء علي ما سبق في كتاب الحيض وأما الكفر فالكافر الأصلي مخاطب بالشرائع علي أشهر وجهي أصحابنا في الاصول لكن إذا أسلم لا يجب عليه قضاء صلوات أيام الكفر لقوله تعالى (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) والمعنى فيه أن إيجاب القضاء ينفره عن الاسلام والردة لا تلحق بالكفر بل يجب علي المرتد قضاء صلوات أيام الردة خلافاً لأبي حنيفة حيث قال الردة تسقط قضاء صلوات أيام الردة والصلوات المتروكة قبلها ايضاً لئلا يأنه التزم الفرائض بالاسلام فلا يسقط عنه بالردة كحقوق الآدميين : فأما الصبي فلا تجب عليه الصلوات قال صلى الله عليه وآله وسلم « رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق » (١)

(١) حديث رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق احمد وابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث عائشة قال يحيى ابن معين ليس يرويه الا حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان يعني عن ابراهيم عن الاسود عنها ورواه ابو داود والنسائي واحمد والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة من طرق عن علي وفيه قصة جرت له مع عمر وعلقها البخاري فمنها عن أبي ظبيان عنها

وهم لا يقولون بالترجييع ونحن لا نقول بثنية الإقامة فلا بد لنا ولهم من تأويله وكان الأخذ بالأفراد أولى لانه
الموافق لباقي الروايات والاحاديث الصحيحة كحديث أنس وغيره مما سبق في الافراد قال البيهقي اجمعوا
أن الإقامة ليست كالاذان في عدد الكلمات اذا كان بالترجييع فدل على أن المراد به جنس الكلمات وان تغييرها
وقع من بعض الرواة توهمها منه أن ذلك هو المراد ولهذا لم يرو مسلم في صحيحه الإقامة في حديث
أبي منصور مع روايته الاذان عنه ثم ذكر البيهقي ما سألته الصحيحة روايات عن أبي منصور تبين
صحة قوله ثم روى البيهقي عن ابن خزيمة قال الترجيع في الاذان مع ثنية الإقامة من جنس الاختلاف
المباح فيباح ان يرجع في الاذان ويشئ الإقامة ويباح أن يشئ الاذان ويغرد الإقامة لان الامر من صراحة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما ثنية الاذان بلا ترجيع وثنية الإقامة فلا يشك من النبي صلى الله
عليه وسلم قال البيهقي وفي صحة الثنية في الإقامة سوى لفظ الكبير وكلمتي الإقامة في الاختلاف
الروايات ما يورثهم أن يكون الامر بالثنية عاد الي كاستي الإقامة وفي دوام أبي منصور وأولاده
على ترجيع الاذان وافراد الإقامة ما يؤذن بضعف رواية من روى ثنيةنا ويتضمن أن الامر بقى على
ما كان عليه هو وأولاده وسعد القرنط وأولاده في حرم الله تعالى وحرم رسوله صلى الله عليه وسلم
الى أن وقع التغيير في أيام المصريين قال الشافعي رحمه الله أدركت ابراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك
ابن أبي منصور يؤذن كما حكى ابن محيرز يعني بالترجييع قال وسمعت يحدث عن أبيه عن ابن محيرز

فلا يؤمر أحد ممن لا تجب عليه الصلاة بفعلها سوى الحمصي فإنه يؤمر بها اذا بلغ سبع سنين

بالحديث والنسبة ومنها عن أبي ظبيان عن ابن عباس ذكره وهو من رواية جرير بن جازم
عن الاعمش عنه وذكره الحاكم عن شعبة عن الاعمش كذلك لسكندة وذهبه وذاك البيهقي يورده
برفقه جرير بن جازم قال الدارقطني في الملل وتفرد به عن جرير عبد الله بن وهب وماله
ابن فضيل ووكيع فروياه عن الاعمش موقوفا وكذا قال ابو حصين عن أبي ظبيان وماله
عمار بن رزيق فرواه عن الاعمش فلم يذكر فيه ابن عباس وكذا قال عطاء بن السائب عن أبي
ظبيان عن علي وعمر مرفوعاً وقول وكيع وابن فضيل أشبه بالصواب وقال النسائي حديث
أبي حصين عثمان بن عاصم الاسدي أشبه بالصواب (قلت) ورواه ابو داود عن حديث أبي
الفضحجي عن علي بالحديث دون النسبة وابو الضحجي قال ابو زرعة حديثه عن علي مرسل ورواه
ابن ماجه من حديث الفاسم بن بزبد عن علي وهو مرسل ايضاً كما قاله ابو زرعة ورواه الترمذي
من حديث الحسن البصري عن علي وهو مرسل ايضاً قال ابو زرعة لم يسمع الحسن من علي
شيئاً : وروى الطبراني من طريق برد بن سنان عن مكحول عن أبي ادريس الخولاني اخبرني
غير واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نوبان ومالك بن سداد وغيرهما بذلك نحوه
وفي اساده مال في اتصاله واختلاف في برده ورواه ايضاً من طريق تباهد عن ابن عباس واسناده
ضعيف (تنبيه) الرفع مجاز عن عدم التكليف لانه يكتب لهم فعل الخير قال له ابن حبان :

عن أبي محذورة عن النبي صلى الله عليه وسلم معنى ما حكى ابن جريج قال وسمعت يفر دالاقامة الالفظ
الاقامة وقال الشافعي في القديم الرواية في الاذان تكلف لانه خمس مرات في اليوم واليلة في المسجدين
يعنى مسجدى مكة والمدينة على رؤوس المهاجرين والانصار ومؤذنو مكة آل ابي محذورة
وقد أذن أبو محذورة للنبي صلى الله عليه وسلم وعلمه الاذان ثم ولده بمكة وأذن آل سعد القرظ
منذ زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر رضى الله عنه كلهم يحكي الاذان والاقامة والتثويب
ووقت الفجر كما ذكرنا فان جاز أن يكون هذا غلطاً من جماعتهم والناس يحضرونهم ويأتينهم من طرف
الارض من يعلمنا ذلك جاز له أن يسألنا عن عرفة ومني ثم يخافنا ولو خالفنا في المواقيت لكان
أجوز له من مخالفتنا في هذا الامر الظاهر المعلوم به وروى البيهقي عن مالك قال اذن سعد القرظ
في هذا المسجد في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
متوافرون فلم ينكره أحد منهم وكان سعد وبنوه يؤذنون باذانه الى اليوم قليل له كيف اذانبهم فقال
يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر فذكره بالترجيع قال والاقامة مرة مرة قال أبو عبد الله
محمد بن نصر فأرى فقهاء أصحاب الحديث قد أجمعوا على افراد الاقامة واختافوا في الاذان يعنى
اثبات الترجيع وحذفه والله أعلم *

(فرع) يكره التثويب في غير الصبح وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور وحكي الشيخ أبو حامد

سنين ويضرب علي تركها اذا بلغ عشرة لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « مروا أولادكم
بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع » (١) قال الأئمة
فيجب علي الآباء والأولاد تعليم الطهارة والصلاة والشرائع بعد السبع والضرب علي تركها بعد
العشر وذكروا في اختصاص الضرب بالعشر معنيين أحدهما انه زمان احتمال البلوغ بالاحتلام
فربما بلغ ولا يصدق والثاني انه حينئذ يقوى ويحتمل الضرب واحتج بعض أصحابنا بهذا علي

(١) حديث (مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء
عشر وفرقوا بينهم في المضاجع: أبو داود والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
وهما والترمذي والدارقطني من حديث عبد الملك بن الربيع بن سيرة الجهني نحوه ولم يذكر
التفرقة: وفي الباب عن أبي رافع قال وجدنا في صحيفة في قراب رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعد وفاته فيها مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وفرقوا بين مضاجع العلمان والجواري
والاخوة والاخوات لسبع سنين واضربوا أبناءكم على الصلاة اذا بلغوا أظنه تسع سنين
وروى أبو داود من طريق هشام بن سعد: ثنا معاذ بن عبد الله بن خبيب الجهني قال دخلنا
عليه فقال لامرأة وفي رواية لامرأته متى يصلي الصبي فقالت كان رجل منا يذكر عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال اذا عرف يمينه من شماله فمروه بالصلاة: قال بن القطان لا تعرف هذه
المرأة ولا الرجل الذي روت عنه انتهى وقد رواه الطبراني من هذا الوجه فقال عن معاذ بن

وصاحب الحاوى والمحاملى وغيرهم عن النخعي انه كان يقول التشويب سنة في كل الصلوات كالصبح وحكى القاضى ابو الطيب عن الحسن بن صالح انه مستحب في اذان العشاء أيضاً لان بعض الناس قد ينام عنها دليلنا حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» رواه البخارى ومسلم وروى عن عبد الرحمن بن أبى ابي التابعى عن بلال رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا يشوبن في شى من الصلوات الا في صلاة الفجر» رواه الترمذى وضعف اسناده مرسل لان أبى لي لم يسمع بلالاً ون مجاهد قال «كنت مع ابن عمر فتوب رجل في الظهر أو العصر فقال اخرج بنا فان هذه بدعة» رواه أبو داود وليس إسناده قوى والمتمد حديث عائشة رضي الله عنها *
(فرع) يكره أن يقال في الاذان حى على خير العمل لانه لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى البيهقى فيه شيئاً موقوفاً على ابن عمر وعلي ابن الحسين رضي الله عنهم قال البيهقى لم تثبت هذه اللفظة عن النبي صلى الله عليه وسلم فنحن نكره الزيادة في الاذان والله اعلم *
* قال المصنف رحمه الله *

ولا يصح الاذان الا من . لم عاقل فاما الكافر والمجنون فلا يصح أذانها لانها ليسا من أهل العبادات ويصح من الصبي العاقل لانه من أهل العبادات ويكره للمرأة أن تؤذن ويستحب لها أن تقيم لان في الاذان ترفع الصوت وفي الإقامة ترفع فاذا أذنت للرجال لم يعتد باذانها لانه لا يصح امامتها للرجال فلا يصح تأذینها لهم *

انه لا يجوز أن يمتحن الصبي قبل العشر لان ألم الحتان فوق ألم الضرب ويؤمر بالصوم أيضاً ان أطاقه كما يؤمر بالصلاة وأجرة تعليم الفرائض من مال الطفل فان لم يكن له مال فعلى الأب وان لم يكن فعلى الام وهل يجوز أن تعطى الاجرة من مال الطفل على تعليم ما سوى الفاتحة والفرائض من القرآن والادب فيه وجبان: وأما المجنون فلا صلاة عليه أيضاً للخبر والاصل ان من لا تجب عليه العبادة لا يجب عليه قضاؤها وانما خالفنا ذلك في حق النائم والناسى لما روى انه صلى الله

عبد الله بن خبيب عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم به وقال لا يروى عن عبد الله بن خبيب وله صحبة إلا بهذا الاسناد نفرد به عبد الله بن نافع عن هشام وقال ابن صاعد اسناد حسن غريب * وعن أبى هريرة نحو الاول رواه العقيلي في ترجمة محمد بن الحسن بن عطية العوفي عن محمد بن عبد الرحمن عنه قال وروى عن محمد بن عبد الرحمن مرسل وهو اولى والرواية في هذا الباب فيها لين ورواه أبو نعيم في المعرفة من حديث عبد الله بن مالك الخثعمي واسناده ضعيف وعن أنس بالفظ مروى بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لثلاثة عشر رواه الطبراني وفي اسناده داود بن المخبر وهو متروك وقد نفرد به فيما قاله الطبراني

(الشرح) فيه مسائل (إحداها) لا يصح أذان كافر علي أي ملة كان فإن أذن فهل يكون أذانه اسلامياً ينظر ان كان عيسوياً والعيسوية طائفة من اليهود ينسبون الي أبي عيسى اليهودي الاصبهاني يعتقدون اختصاص رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم بالعرب فهذا لا يصير بالاذان مسلمة الا انه اذا نطق بالشهادتين اعتقد فيها الاختصاص وان كان غير عيسى في نطقه بالشهادة ثلاثاً أحوال أحدها أن يقولها حكاية بان يقول سمعت فلانا يقول لا اله الا الله محمد رسول الله فهذا لا يصير مسلماً بلا خلاف لانه حاك كما لا يصير المسلم كافراً بحكاية الكفر والثاني أن يقولها بعد استدعاء بان يقول له انسان قل لا اله الا الله محمد رسول الله فيقولها فهذا يصير مسلماً بلا خلاف والثالث أن يقولها ابتداءً لاحكاية ولا باستدعاء فهل يصير مسلماً فيه وجهان مشهوران الصحيح منهما وبه قطع الا كثرون أنه يصير لنطقه بها اختياراً والثاني لا يصير لاحتمال الحكاية وسواء حكنا باسلامه أم لا يصح أذانه لانه وان حكم باسلامه فائماً بحكم بعد الشهادتين فيكون بعض الاذان جرى في الكفر . ولو أذن المسلم ثم ارتد عقب فراغه اعتد باذانه ويستحب أن لا يعتد به لاحتمال أن تكون عرضت له الردة قبل فراغه ومن نص علي هذا (١) (المألة الثانية) لا يصح أذان المجنون والمغنى عليه لان كلامها لغو وليس في الحال من أهل العبادة

عليه وآله وسلم قال « اذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها » (١) والاعفاء في معنى الجنون يستوي قليله وكثيره في اسقاط القضاء اذا استغرق وقت العذر والضرورة خلافاً لابي حنيفة حيث قال لا تسقط الصلاة بالاعفاء ما لم يزد علي يوم وليلة ولا حد حيث قال انه لا يسقط القضاء قل أو كثر لما اتقياس علي الجنون ولا يباحق بالجنون زوال العقل لسبب محرم كشراب مسكر أو دواء مزيل للعقل بل يجب عليه القضاء لانه غير معذور وهذا اذا تناول الدواء وهو عالم بأنه مزيل للعقل من غير حاجة كما اذا شرب المسكر وهو عالم انه مسكر أما اذا لم يعلم أن الدواء مزيل للعقل وأن الشراب مسكر فلا قضاء عليه كما في الاعفاء ولو عرف ان جنسه مسكر لكن ظن ان ذلك القدر لا يسكر لفاته فليس ذلك بعذر ولو وثب من موضع الحاجة فزال عقله فلا قضاء عليه وان فعله عبثاً قضى ثم في الفصل فرعان (أحدهما) لو ارتد ثم جن قضى أيام الجنون وما قبلها اذا أفاق وأسلم تغليظاً علي المرتد ولو سكر ثم جن قضى بعد الافاقة صلوات المدة التي ينتهي اليها السكر لا محالة وهل يقضى صلوات أيام الجنون فيه وجهان أحدهما نعم لان السكران يغلظ عليه امر الصلاة كما يغلظ علي المرتد وأصحهما وهو المذكور في الكتاب انه لا يقضى صلوات أيام الجنون والفرق ان من جن في ردة مرتد في جنونه حكماً ومن جن في سكره ليس بسكران في

(١) حديث (١) اذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها تقدم في التيمم وهو عند

الستة عن أنس والنوم من افراد مسلم

وأما السكران فلا يصح اذانه علي الصحيح كالمجنون وفيه وجه انه يصح حكاه إمام الحرمين
والبغوي وغيرهما وصححه الشيخ أبو محمد في كتابه الفروق والقاضي أحسن في الفتاوى بناء علي
صحته تصرفاته وليد بشي، وأما من هو في أول النشوة فيصح اذانه بلا خلاف (الثالثة) يصح اذان
الصبي المميز كما تصح امامته هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ونص عليه في الام لما ذكره المصنف
قالوا ولانه يقبل خبره فيما طريقه المشاهدة كما لو دل أعمى علي محراب يجوز أن يصلي ويقبل قوله
في الاذن في دخول الدار وحمل الهدية وفيه وجه انه لا يصح اذانه حكاه صاحب التتمة وغيره وهو
مذهب أبي حنيفة وداود وقال مالك وأحمد يصح فاذا قلنا بالمذهب انه يصح قال الماوردي
والبندنجي وصاحب الشامل والعدة وغيرهم يكره وتقل المحاملي كراهته عن نص الشافعي قال
الماوردي وصاحب العدة سواء كان مرافقاً أو دونه يكره ان يرتب الاذان: (الرابعة) لا يصح اذان
المرأة للرجال لما ذكره المصنف هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ونص عليه في الام وتقل امام
الحرمين الاتفاق عليه وفيه وجه حكاه المتولي انه يصح كما يصح خبرها واما اذا اراد جماعة الذمومة
صلاة ففيها ثلاثة أقوال المشهور المخصوص في الجديد والتقديم وبه قطع الجمهور يستحب لمن الإقامة
دون الاذان لما ذكره المصنف والثاني لا يستحبان نص عليه في البويطي والثالث يستحبان حكاها
الخراسانيون فعلي الاول اذا أذنت ولم ترفع الصوت لم يكره وكان ذكر الله تعالى هكذا نص عليه
الشافعي في الام والبويطي وصرح به الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والمحاملي في كتابيه
وصاحب الشامل وغيرهم وشذ المصنف والجرجاني في التحرير فقلا يكره لها الاذان والمذهب ما سبق
واذا قلنا تؤذن فلا ترفع الصوت فوق ما نسمع صواحبه اتفق الاصحاب عليه ونص عليه في الام
فان رفعت فوق ذلك حرم كما يحرم تكشفها بحضرة الرجال لانه يفتن بصوتها كما يفتن بوجهها ومن
صرح بتحريمه امام الحرمين والغزالي والرافعي وأشار اليه القاضي حسين وقال السرخسي في
الامالي رفع صوتها مكروه ولو ارادت الصلاة امرأة منفردة فان قلنا الرجل المنفرد لا يؤذن فهي
أولى والا فعلي الاقوال الثلاثة في جماعة النساء والختن المشكل في هذا كله كالمراة ذكره أبو الفتوح
والبغوي وغيرهما وقال مالك وأحمد وداود يسن للمرأة وللنساء الإقامة دون الاذان وقال
أبو حنيفة لا يسن الإقامة لمن * قال المصنف رحمه الله *

دوام جنونه قطعاً (الثاني) لو ارتدت المرأة ثم حاضت أو سكرت ثم حاضت فلا تقضي أيام الحيض
ولا فرق بين اتصالها بالردة واتصالها بالسكر بخلاف الجنون حيث افترق الحال بين اتصاله بالردة
وبين اتصاله بالسكر والفرق ان سقوط القضاء عن الحائض ليس من باب الرخص والتحقيقات
بل هو عزيمة فانها مكافئة بترك الصلاة والمجنون ليس مخاطباً بترك الصلاة كما ليس مخاطباً بفعائها

﴿ والمستحب ان يكون المؤذن حراً بالغاً لما روى ابن عباس رضى عنهما مرفوعاً « يؤذن لكم خياركم » وقال عمر رضى الله عنه لرجل « من مؤذنوكم فقال موالي لنا أو عبيدنا فقال ان ذلك لنقص كبير » والمستحب ان يكون عدلاً لانه امين على المواقيت ولانه يؤذن على موضع عال فاذا لم يكن أميناً لم يؤمن ان ينظر الى العورات ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قوله روى ابن عباس مرفوعاً الى مرفوعاً الى النبي ﷺ تقديره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث رواه ابوداود وبارماجه والبيهقي باسناد فيه ضعف وأما الأثر المذكور عن عمر فرواه البيهقي باسناد (١) وهذا الرجل الذى قال له عمر من مؤذنوكم هو قيس بن ابى حازم التابعى الجليل روى عن العشرة ولا يعرف أحد روى عن العشرة غيره وقيل لم يسمع عبد الرحمن بن عوف وقوله موالي لنا أو عبيدنا هكذا هو فى المذهب أو عبيدنا بأو وفى سنن البيهقي وعبيدنا بالواو وأما الأحكام ففيه مسائل (أحداها) يصح اذان العبد كما يصح خبره لكن الحر أولى لانه أكل قال صاحب الماوى قال الشافعى رحمه الله والعبد فى الاذان كالحر قال فاحتمل مراده بذلك أمرين أحدهما انه يجوز أن يكون مؤذناً كالحر والثانى انه يسن له الاذان والاقامة لصلاته كالحر وهذا صحيح لان مسنونات الصلاة وفروضها يستوى فيها الحر والعبد لكن ان اراد أن يؤذن لنفسه لم يلزمه استئذان سيده لان ذلك لا يضر بخدمة السيد وان اراد ان يكون مؤذناً للجماعة لم يجز الا باذن سيده لان فيه اضراراً بخدمته لانه يحتاج الى مراعاة الارقات (الثانية) سبق ان المذهب الصحيح صحة اذان الصبي المميز ويتأدى به الشعار وفرض الكفاية اذا قلنا به ولكن البالغ أولى منه وقد سبق ان جماعة من اصحابنا قالوا يكره ان يكون مؤذناً لانه فيه تغريراً فانه يخاف غلظه (الثالثة) ينبغى ان يكون المؤذن عدلاً ذا صيانة فى دينه ومروءته لما ذكره المصنف فان كان فاسقاً صح اذانه وهو مكروه واتفق اصحابنا على انه مكروه وعن نص عليه البندنجي وابن

وأما أسقط القضاء عنه تخفيفاً فاذا كان مرتداً لم يستحق التخفيف ومما يوضح الفرق انها لو شربت دواء حتى حاضت لا يلزمها القضاء بخلاف ما لو شربت دواء يزيل العقل وكذلك لو شربت دواء حتى ألفت الجنين ونفست لا يجب عليها قضاء الصلوات على المذهب الصحيح لان سقوط القضاء عن الحائض والنفساء عزيمة: فالحاصل ان من لم يؤمر بالترك لا يستحيل أن يؤمر بالقضاء فاذا لم يؤمر كان تخفيفاً ومن أمر بالترك فامثل الامر لا يتوجه أن يؤمر بالقضاء وهذا يشكل لفصل الصوم فان المائض مأمورة بترك الصوم ثم تؤمر بالقضاء الا أن ذلك معدوا، به عن القياس اتباعاً للنص: والمواضع المستحقة للعلامات من الفصل بينة والذى لا بأس بذكره قوله ولو ارتد ثم جن قضى أيام الجنون ينبغى أن يعلم قوله قضى بالخاء لان عند أبى حنيفة لا قضاء فى الردة فكيف يؤمر فى إيجاب قضاء أيام الجنون *

الصباغ والرويانى وصاحب العدة وغيرهم قال اصحابنا وانما يصح اذانه فى تحصيل وظيفة الاذان ولا يجوز تقليده وقبول خبره فى دخول الوقت لان خبره غيره مقبول قال صاحب العدة فان اذن خصي أو مجنون فلا كراهة فيه قال الشافعى رحمه الله فى الام ومن اذن من عبد ومكتب اجزأ قال وكذلك الخصي المحبوب والاعجمى اذا افصح بالاذان وعلم الوقت قال واحب ان يكون المؤذن خيار الناس *

(فرع) قال الامام الشافعى فى الام والمختصر « واحب ان لا يجعل مؤذن الجماعة الا عدلا ثقة » قال صاحب الحاوى قيل جمع بينهما تأكيدا وقيل أراد عدلا ان كان حرا ثقة ان كان عبدا لان العبد لا يوصف بالعدالة وانما يوصف بالثقة والامانة وقيل اراد عدلا فى دينه ثقة فى معرفته بالمواقيت * قال المصنف رحمه الله *

وينبغي أن يكون عارفا بالمواقيت لانه اذا لم يكن عارفا غر الناس بأانه والمستحب أن يكون من ولد من جعل الاذان فيهم أو من الاقرب فالاقرب اليهم لما روى أبو معذورة رضى الله عنه قال « جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان لنا » وروى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الملك فى قريش والقضاء فى الانصار والاذان فى الحبشة » *

(الشرح) قوله ينبغي أن يكون عارفا بالمواقيت يعنى يترط أن يكون عارفا بالمواقيت هكذا صرح باشتراطه صاحب التتمة وغيره وأما ما حكاه الشيخ أبو حامد عن نص الشافعى وقطع به ووقع فى كلام المحاملى وغيره أنه يستحب كونه عارفا بالمواقيت فهو قول ويعنى بالاشتراط فيمن يولي ويرتب للاذان وأما من يؤذن انفسه أو يؤذن جماعة مرة فلا يشترط معرفته بالمواقيت بل اذا علم دخول وقت الاذان اتمك الصلاة صح اذانه لها بدليل اذان الاعمي وأما قوله يستحب أن يكون من ولد من جعل الاذان فيهم ثم الاقرب فالاقرب اليهم فتتفق عليه ونص عليه الشافعى رحمه الله والمحاملى وزاد الشافعى من جعل بعض الصحابة الاذان فيه قال القاضى أبو العلي فى تعليقه وصاحبها الشامل والبيان فان لم يكن فى اولاد الصحابة وأما حديث أبي هريرة فرواه الترمذى هكذا رفوعا قال والاصح أنه موقوف على أبي هريرة * قال المصنف رحمه الله *

(والمستحب أن يكون صيتا لان النبي صلى الله عليه وسلم اختار أبا معذورة اصوته

قال (الفصل الثالث فى الاوقات المكروهة وهى خمسة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ووقت الطلوع الى أن يرتفع قرص الشمس ووقت الاستواء الى أن تزول الشمس ووقت اصفرار الشمس الى وقت تمام الغروب) *

الاوقات المكروهة خمسة وقتان تعلق النهي فيهما بالفعل وهى بعد صلاة الصبح حتى تطلع

ويستحب أن يكون حسن الصوت لأنه أرق لسامعيه ويكره أن يكون المؤذن أعمى لأنه ربما غلط في الوقت فإن كان معه بصير لم يكره لأن ابن أم مكتوم كان يؤذن مع بلال ﴿ الشرح ﴾ هذه المسائل حكمها كما ذكر بالتفاق أصحابنا ونص الشافعي رحمه الله عليها كلها والصيت بتشديد الياء هو شديد الصوت ورفيعه وحديث ابن أم مكتوم في الصحيحين كما سبق وحديث أبي حمزة صحیح أيضا وإنما يستدل به قوله صلى الله عليه وسلم « ألقه علي بلال فإنه اندى صوتا منك » وهو صحيح كما سبق في أول الباب قال الشافعي في الام والشيخ ابو حامد والمحاملي والبغوي وغيرهم اذا كان مع الاعمي بصير بخبره بالوقت ولا يؤذن لم يكره كون الاعمي مؤذنا كما لا يكره اذا كان معه بصير يؤذن قبله أو بعده لأنه لا يؤذن الا بعد دخول الوقت قال أصحابنا وإنما كرهنا افراد الاعمي وان كان يمكنه معرفة الوقت بسؤال غيره وبالاجتهد لأنه يموت على الناس فضيلة أول الوقت باشتغاله بذلك ﴿ قال المصنف رحمه الله ﴾

﴿ والمستحب أن يكون علي طهارة لما روى وائل بن حجر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « حق وسنة أن لا يؤذن أحد الا وهو طاهر » ولأنه اذا لم يكن علي طهارة انصرف لاجل الطهارة فيجبي من يريد الصلاة فلا يجزئ احدا فينصرف والمستحب أن يكون على موضع عال لان الذي رآه عبد الله بن زيد كان علي جذم حائط ولأنه ابلغ في الاعلام والمستحب أن يؤذن قائما لان النبي صلى الله عليه وسلم لم قل « يا بلال قم فناد » ولأنه ابلغ في الاعلام فان كان مسافرا وهو راكب اذن قاعدا كما يصلي قاعدا والمستحب أن يكون مستقبل القبلة فاذا بلغ الحيلة لوى عنقه يمينا وشمالا ولا يستدير لما روى ابو جعفر رضي الله عنه قل « رأيت بلالا خرج الي الا بطح قاذن واستقبل القبلة فلما بلغ حي على الصلاة حي على الفلاح لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدر » ولأنه اذا لم يكن بد من جهة فجهة القبلة أولى والمستحب أن

الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس روى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس (١) ووجه تعلق النهي فيها بالفعل ان صلاة التطوع فيها مكروهة لمن صلى تصبح والعصر دون من لم يصلها ومن

(١) ﴿ حديث ﴾ لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس متفق عليه من حديث أبي سعيد وفي لفظ للبخاري حتى يرتفع الشمس واتفقا عليه من حديث أبي هريرة باللفظ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس الحديث وبنحوه عن عمرو بن عمرو بن عبسة وعقبة بن عامر وعائشة ولبخاري عن معاوية ولابي داود عن علي لاتصلوا بعد العصر إلا ان تصلوا والشمس مرتفعة وظاهره مخالف لما تقدم مع صحة اسناده قال

يجعل أصبعيه في صماخي أذنيه لما روى أبو جحيفة قال « رأيت بلالا وأصبعاه في أذنيه ورسول الله صلى الله عليه وسلم في قبة له حمراء » ولأن ذلك اجمع للصوت »
 (الشرح) أما حديث وائل فرواه البيهقي عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه موقوفا عليه وهو موقوف مرسل لأن أئمة الحديث متفقون على أن عبد الجبار لم يسمع من أبيه شيئا وقال جماعة منهم أنما ولد بعد وفاة أبيه بستة أشهر وحجر بحاء مهمل مضمومة ثم جيم ساكنة كنية وائل أبو هنيذة وهو من بقايا ملوك حمير نزل السكوة وعاش إلى أيام معاوية وأما قوله لأن الذي رآه عبد الله بن زيد كانت علي جذم حائط فروى أبو داود عنه قال قدم علي المسجد وجذم الحائط أصله وهو بكسر الجيم واسكان الذال المعجمة وأما حديث « يا بلال قم فناد » فرواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمر رضي الله عنهما وأما الحديثان اللذان عن أبي جحيفة فصحيحان رواه البخاري ومسلم عن أبي جحيفة قال « رأيت بلالا يؤذن فجعلت أتبع فاه ههنا وههنا يمينا وشمالا يقول حي على الصلاة حي على الفلاح » وفي رواية أبي داود « لما باغ حي على الصلاة حي على الفلاح لم يأت عنقه يمينا وشمالا ولم يستدر » وإسناده صحيح وفي رواية الترمذي « رأيت بلالا يؤذن وأتبع فاه ههنا وههنا وأصبعاه في أذنيه » قال الترمذي حديث حسن صحيح وأبو جحيفة بجيم مضمومة ثم حاء مهمل مفتوحة وهو صاحب مشهور رضي الله عنه واسمه وهب بن عبد الله وقيل وهب الله السؤاي بخمسين توفي سنة ثنتين وسبعين قيل توفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو لم يبلغ الحلم : أما أحكام الفصل ففيه مسائل (أحداها) يستحب أن يؤذن على طهارة فإن أذن وهو محدث أو جنب أو أقام الصلاة وهو محدث أو جنب صح إداؤه وإقامته مكروه نص على كراهته الشافعي والأصحاب اتفقوا عليها ودليلنا ما ذكره المصنف مع ما سند كره إن شاء الله تعالى قالوا والكراهة في الجنب أشد منها في المحدث وفي الإقامة أغلظ قال الشافعي رضي الله عنه في الام ولو ابتدأ في الاذان طاهرا ثم انتقضت طهارته بني على إداؤه ولم يلقاه سواء كان حديثه جنابة أو غيرها قال ولو طهروه وتطهر ثم رجع بني على إداؤه ولو استأنف كان أحب إلى

صلاهما فإن عجلهما في أول الوقت طال في حقه وقت الكراهية وإن أخرهما قصر وثلاثة أوقات يتعلق النهي فيها بالزمان وهي عند طلوع الشمس حتى ترتفع قدر رمح ويستولي سلطانها بظهور شعاعها فإن انزعاع يكون ضعيفا في الابتداء وعند استواء الشمس حتى تزول وعند اصفرار الشمس

الترمذي : وفي الباب عن علي وابن مسعود وأبي سعيد وأبي هريرة وعقبة بن عامر وابن عمر وسمرة بن جندب وسلمة بن الأكوع وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو ومعاذ بن عفراء وكعب بن مرة وأبي أمامة وعمرو بن عبسة ويعلى بن أمية ومعاوية والصنابحي انتهى فيه أيضا عن سعد بن أبي وقاص وعائشة وأبي ذر وأبي قتادة وحفصة وأبي الدرداء وصفوان بن المعطل وغيرهم

هذا نصه وتابعه الاصحاب قالوا وانما استحب اتمامه ولا يقطعه لتلا يظن انه متلاعب وانما يصح البناء اذا لم يطل الفصل طولا فاحشا وان طال طولا غير فاحش ففي صحة البناء طريقان حكاهما صاحب البيان وآخرون أحدهما يصح البناء قولاً واحداً وبه قطع الشيخ ابو حامد وآخرون واثنائي فيه قولان قال اصحابنا واذا اذن أو اقام وهو جنب في المجد ثم بلبثه في المسجد وصح اذانه واقامته لان المراد حصول الاعلام وقد حصل والتحريم لمعني آخر وهو حرمة المسجد وقال صاحب البيان وغيره وكذا لو اذن الجنب في رجة المجد يأم ويصح اذانه قال والرحبة كالمسجد في التحريم على الجنب قال صاحب الحاوي وغيره ولو اذن مكشوف العورة ثم واجزأه

(فرع) في مذاهب العلماء في الاذان بغير طهارة: قد ذكرنا أن مذهبنا أن اذان الجنب والمحدث واقامتهما صحيحان مع الكراهة وبه قال الحسن البصري وقتادة وحماد بن ابى سليمان وابو حنيفة والثوري واحمد وابو ثور وداود وابن المنذر وقالت طائفة لا يصح اذانه ولا إقامته منهم عطاء ومجاهد والاوزاعي واسحاق وقال مالك يصح الاذان ولا يقيم الا متوضئاً وأصح ما يخرج به في المسئلة حديث المهاجر بن قنفذ رضي الله عنه قال « اتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول فسلمت عليه فلم يرد علي حتى توضأ ثم اعتذر الي فقال اني كرهت أن اذ كر الله الاعلى طهر أو قال علي طهارة » حديث صحيح رواه أحمد ابن حنبل وابو داود والنسائي وغيرهم أسانيد صحيحة وعن الزهري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يؤذن الا متوضئاً » رواه الترمذي هكذا قال والاصح أنه عن الزهري عن أبي هريرة موقوف عليه وهو منقطع فان الزهري لم يدرك أبا هريرة : (المسئلة انتانية) يستحب أن يؤذن علي موضع عال من منارة أو غيرها وهذا لا خلاف فيه واحتج له الاصحاب بما ذكر المصنف وبحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال « كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنان بلال وابن أم مكتوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بلالا يؤذن بليل فكاوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم قال ولم يكن بينهما الا أن ينزل هذا ويرقي هذا » رواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمر وعائشة وهذا اللفظ مسلم وعن عروة بن الزبير عن امرأة من

حتى يتم غروبها لما روي انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « ان الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقها ثم اذا استوت قارنها فاذا زالت فارقها فاذا دنت للغروب قارنها فاذا غربت فارقها: ونهي عن الصلاة في هذه الاوقات » (١) وقوله ومعها قرن الشيطان قبل معاه قوم الشيطان وهم عبدة الشمس يسجدون لها في هذه الاوقات نهى عن الصلاة فيها لذلك وقيل معناه ان الشيطان يقرب رأسه من الشمس في هذه الاوقات ليكون الساجد للشمس ساجداً له ولك ان تعلم قول

(١) « حديث » ان الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقها ثم اذا استوت قارنها فاذا زالت فارقها فاذا دنت الى الغروب قارنها فاذا غربت فارقها فهي عن الصلاة في تلك الساعات م' لك في الموطأ والشافعي عنه والنسائي وابن ماجه من رواية عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابلي

بنى النجار قالت « كان يتي أطول بيت حول المسجد فكان بلال يؤذن عليه الفجر » رواه أبو داود
باسناد ضعيف قال المحاملي في المجموع وصاحب التهذيب ولا يستحب في الإقامة أن تكون على موضع
عال وهذا الذي قاله محمول على ما إذا لم يكن مسجد كبير تدعو الحاجة فيه إلى العلو للأعلام (الثالثة)
السنة أن يؤذن قائما مستقبل القبلة لما ذكره المصنف فلو أذن قاعداً أو مضطجعا أو إلى غير القبلة
كره وصح أذانه لأن المقصود الأعلام وقد حصل هكذا صريح الجمهور وقطع به العراقيون وأكثر
الخراسانيين وهو المنصوص وذكروا جماعات من الخراسانيين في اشتراط القيام واستقبال القبلة
في حال القدرة وجهين وحكى القاضي حسين وجهاً أنه يصح اذان القاعد دون المضطجع والمذهب
صححة الجميع ومما استدلل به حديث يعلى بن مرة الصحابي رضى الله عنه أنهم « كانوا مع النبي صلى الله
عليه وسلم في مسير فانتبهوا إلى مضيق وحضرت الصلاة فطرت السماء من فوقهم والباله من أسفل
منهم فاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على راحلته واقام فتقدم على راحلته فصلى بهم يومئذ أياماً
يجعل السجود أخفض من الركوع » رواه الترمذي بإسناد جيد وهذه الصلاة كانت فريضة
ولهذا اذن لها وصلاتها على الدابة للعذر ويجب إعادتها وأما حديث زياد بن الحارث قال « أذنت
مع النبي صلى الله عليه وسلم للصبح وأنا على راحلتي » فضعيف والله أعلم. والسنة أن يلتفت في الحيعتين
يميناً وشمالاً ولا يستدبر لما ذكره المصنف وفي كيفية الالتفات المستحب ثلاثة أوجه أحها
وبه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين أنه يلتفت عن يمينه فيقول حي على الصلاة حي
على الصلاة ثم يلتفت عن يساره فيقول حي على الفلاح حي على الفلاح والثاني أنه يلتفت عن يمينه
فيقول حي على الصلاة ثم يعود إلى القبلة ثم يلتفت عن يمينه فيقول حي على الصلاة ثم يلتفت عن
يساره فيقول حي على الفلاح ثم يعود إلى القبلة ثم يلتفت عن يساره فيقول حي على الفلاح والثالث
وهو قول القفال يقول حي على الصلاة مرة عن يمينه ومرة عن يساره ثم حي على الفلاح مرة عن يمينه
ومرة عن يساره قال القاضي أبو الطيب وغيره فإن قيل استحسبتم الالتفات المؤذن في الحيعتين وكرهتم

المصنف إلى أن يرتفع قرص الشمس بالواو لأن من الأصحاب من قال يخرج وقت الكراهية
بطلوع القرصة تمامها ولم يعتبر الارتفاع وإبراده في الوسيط يشعر بترجيح هذا الوجه وظاهر المذهب
الأول ويدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم « فإذا ارتفعت فارقها » واعلم أن حالة الاصفرار
داخلة في الوقت الثاني وهو ما بعد العصر حتى تغرب الشمس لكن في حق من صلى العصر وحالة
الطلوع إلى الارتفاع متصلة بما بعد الصبح في حق من صلى الصبح وذكر بعضهم في العبارة

قال ابن عبد البر انفق جمهور رواة مالك عنه على سياقه وقال مطرف واسحاق ابن الطباع وغيرهما
عن أبي عبد الله الصنابحي وهو الصواب وهو عبد الرحمن بن عسيمة وهو تابعي كبير لاصحبه له
وقال ابن القطان نص حفص بن مبصرة على سماعه من النبي ﷺ وترجم ابن السكن باسمه في

التفات الخطيب في شيء من الخطبة فما الفرق قلنا الخطيب واعظ للحاضرين فالأدب أن لا يعرض عنهم بخلاف المؤذن فإنه داع للغائبين فإذا التفت كان أبلغ في دعائهم وأعلامهم وليس فيه ترك أدب قال أصحابنا والمراد بالالتفات أن يلوى رأسه وعنقه ولا يحول صدره عن القبلة ولا يزيل قدمه عن مكانها وهذا معنى قول المصنف ولا يستدير ودليله الحديث المذكور والمحافظة على جهة القبلة وهذا الذي ذكرناه من أنه لا يستدير في المنارة وغيرها هو الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي وقطع به الجمهور وقال صاحب الحاوي إن كان بلدًا صغيرًا وعدداً قليلاً لم يستدروا وإن كان كبيراً ففي جواز الاستدارة وجهان وهما في موضع الحيعاتين ولا يستدير في غيره وهذا غريب ضعيف والسنة في إقامة الصلاة أن يكون مستقبل القبلة وقائماً كما ذكرنا في الأذان فإن ترك الاستقبال والقيام فيها فهو كتركه في الأذان وهل يستحب الالتفات في الإقامة فيه ثلاثة أوجه أصحابنا يستحب وتقل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه قال وحكي بعض المصنفين يعني الفوراني صاحب الإبانة عن القفال أنه قال مرة لا يستحب قال الإمام وهذا غير صحيح والوجه الثاني لا يستحب ورجحه البغوي لأن الإقامة للحاضرين فلا حاجة إلى الالتفات والثالث لا يلتفت إلا أن يكبر المسجد وبه قطع المتولي قال أصحابنا وإذا شرع في الإقامة في موضع تممها فيه ولا يمشی في أثناءها *

(فرع) في مذاهب العلماء في الالتفات في الحيعتين والاستدارة: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب الالتفات في الحيلة يمينا وشمالاً ولا يدور ولا يستدير القبلة سواء كان على الأرض أو على منارة وبه قال النخعي والثوري والأوزاعي وأبو ثور وهو رواية عن أحمد وقال ابن سيرين يكره الالتفات وقال مالك لا يدور ولا يلتفت إلا أن يربد اسمع الناس وقال أبو حنيفة وإسحاق وأحمد في رواية يلتفت ولا يدور إلا أن يكون على منارة فيدور واحتج لمن قال يدور بحديث الحجاج بن أرطاة عن عوف بن أبي جحيفة عن أبي جحيفة قال «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بالابطح فخرج بلال فاذن فاستدار في أذانه» رواه ابن ماجه والبيهقي واحتج أصحابنا بالحديث الصحيح السابق من رواية أبي داود أنه لم يستدروا ما حديث الحجاج فجوابه من أوجه أحدها أنه ضعيف لأن الحجاج ضعيف ومدلس والضعيف لا يحتج به والمدلس إذا قال عن من لا يحتج به لو كان عدلاً ضابطاً (والجواب

عن الوقت الأول من أوقات الكراهية أنه ما بعد صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس قيد رمح وعلي هذا فنقص أوقات الكراهية عن الخمسة وربما انقسم الواحد منها إلى متعلق بالفعل وإلى متعلق بالزمان *

الصحابه وقال عباس عن ابن معين يشبه أن تكون له صحبة ثم حكى الخلاف فيه إلى أن قال ولست أثبت أن عبد الرحمن بن عسيلة ولا أثبت أن له صحبة انتهى ورواه مسلم من حديث عمرو بن عبسة في حديث طويل ورواه ابن حبان وابن ماجه والحاكم والطبراني من حديث أبي هريرة

الثاني) انه مخالف لرواية الثقات عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه فوجب رده (الثالث) أن الاستدارة تحصل علي الآلئيات جمعاً بين الروايات وقد روى عن غير جهة الحاج ابن اوطاة بطريق ضعيف بين البيهقي ضعفه (الرابعة) السنة أن يجعل اصبعيه في صماخيه اذنيه لما ذكره المصنف وهذا متفق عليه ونقله المحاملي في المجموع عن عامة اهل العلم قال ائحابنا وفيه فائدة أخرى وهي انه ربما لم يسمع انسان صوته لصم او بعد أو غيرها فيستدل بأصبعيه على أذانه فان كان في إحدى يديه علة تمنعه من ذلك جعل الاصبع الأخرى في صماخه ولا يستحب وضع الاصبع في الاذن في الإقامة صرح به الرويانى في الحلية وغيره والله أعلم *

(فرع) لو أذن راكباً قام الصلاة راكباً اجزأه ولا كراهة فيه ان كان مسافراً فان كان غير مسافر كرهه والإقامة اشد كراهة والاولى ان يقيمها المسافر بعد نزوله لانه لا بد من نزوله للفريضة هكذا قاله الاصحاح ولو اذن انسان ماشياً قال صاحب الحاوى ان انتهى في آخر اذانه الى حيث لا يسمعه من كان في موضع ابتدائه لم يجزه وان كان يسمعه اجزأه هذا كلامه وفيه نظر ويحتمل ان يجزئه في - ا - ابن * قال المصنف رحمه الله * والمستحب ان يرسل في الاذان ويخرج الإقامة لما روى عن ابن الزبير مؤذن بيت المقدس أن عمر رضى الله عنه قال « اذا أذنت فترسل واذا اقامت فاحذم » ولان الاذان للغائبين فكان الترسل فيه ابلغ والإقامة للحاضرين فكان الادراج فيه اشبه ويكره التعليل وهو التمديد والبغى وهو التطريب لما روى ان رجلاً قال لابن عمر « انى لا حبك في الله قال وانا ابغضك في الله انك تبغى في اذائك » قال حماد يعني التطريب *

(الشرح) هذا الحكم الذى ذكره متفق عليه وهكذا نص عليه الشافعى في الام قال وكيف ما أتى بالاذان والإقامة اجزأ غير ان الاختيار ما وصفت هذا نصه واتفق ائحابنا على انه يجزيه كيف أتى به قال الشافعى في المعتمد العمباب ان يكون صوته بتحزين وترقيق ايس فيه جفاء كلام الاعراب ولاين كلام المتأخرين وهذا الأثر المذكور عن عمر رضى الله عنه رواه البيهقي

قل * وذلك في كل صلاة لا سبب لها بخلاف الفائنة وصلاة الجنازة وسجود التلاوة ونحية المسجد وركعتى الطواف وفي الاستسقاء تردد وذكنا الاحرام مكروهة لأن سببها متأخر *

الافوات المكروهة لا ينهى فيها عن الصلاة على الاطلاق بل عن بعض أنواعها وما ورد فيها من النهى المطلق محمول على ذلك البعض فالغرض من هذا الفصل بيان ما ينهى عنه من الصلوات في هذه الافوات وما لا ينهى عنه وقوله وذلك في كل صلاة لا سبب لها أى النهى والكراهة

قال سأل صفوان بن المعطل رسول الله ﷺ فذكره في حديث طويل ورواه الطبرانى من حديث مرة بن كعب نحوه

ورواه أبو عبيد في غريب الحديث وروى مرفوعاً من رواية أبي هريرة وجابر ووقع في المذهب وإذا اقتص فاحذم بماء مهملة وذال معجمة مكسورة وبعدها ميم وهمزته همزة وصل ورواه البيهقي من طريقين أحدهما هكذا والثاني فاحذر بالراء بدل الميم ومعناها واحد وهو الاسراع وترك التطويل قال ابن فارس كل شيء أسرع فيه فقد حذته وأما الأثر المذكور عن ابن عمر فرواه أبو بكر ابن أبي داود السجستاني في كتابه المغازي وقال فيه تختال في إذا بك بدل تبغى وجاء في الترسل حديثان أحدهما عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « قال لبلال إذا أذنت فترسل وإذا اقتص فاحذر » رواه الترمذي وضعفه وعن علي رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نرسل الأذان ونحذر الإقامة » رواه الدارقطني بإسناد ضعيف وقوله يترسل قال أهل اللغة هو الترتيل والثاني وترك العجلة قال الأزهري المترسل المتمهل في تأذنيه وبين كلام تبيننا يفهمه كل من سمعه قال وهو من قولك جاء علي رسله وفعل كذا علي رسله أي علي هيئته غير مستعجل ولا متعجب نفسه وقوله يدرج هو بضم الياء وكسر الراء ويجوز فتح الياء وضم الياء لغتان مشهورتان ويقال زوجته أيضاً بالتحديد ثلاث لغات حكاهن الأزهري عن ابن الأعرابي قال أفصحهن أدرجته وكذا اختاره المصنف بقوله الإدراج أشبه قال الأزهري وغيره وأصحابنا إدراج الإقامة هو أن يصل بعضها ببعض ولا يترسل ترسل في الأذان وأصل الإدراج والدرج الطي وقوله البغي هو بفتح الياء الموحدة وإسكان الغين المعجمة وهو المبالغة في رفع

وقول الأصحاب في هذا المقام صلاة لا سبب لها وصلاة لها سبب ما أرادوا به مطلق السبب إذ ما من صلاة إلا ولها سبب ولكن أرادوا بقولهم صلاة لها سبب أن لها سبباً متقدماً على هذه الأوقات أو مقارناً لها وبقولهم صلاة لا سبب لها أي ليس لها سبب متقدم ولا مقارن فعبروا بالمطلق عن المقيد وقد يفسر قولهم لا سبب لها بأن الشارع لم يخصها بوضع وشرعية بل هي التي يأتي بها الإنسان ابتداءً وهي النوافل المطلقة وعلي هذا التفسير فكل ما لا سبب له مكروه لكن كل ماله سبب ليس بجائز ألا ترى أن ركعتي الأحرام لها سبب بهذا التفسير وهما مكروهتان كما سنذكر إن شاء الله ولفظ الكتاب يوافق التفسير الأول لأنه خص النهي والكراهة بما لا سبب له من الصلوات ثم أنه عد أنواعاً من الصلوات التي لها سبب فمنها الفائتة فلا تكره في هذه الأوقات لعدم قوله صلى الله عليه وآله وسلم « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فان ذلك وقتها لا وقت لها غيره » (١) ويستوى في الجواز قضاء الفرائض والنوافل التي اتخذها ورد آله ومنها صلاة الجنائزة

(١) « حديث » من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فان ذلك وقتها لا وقت لها غيره الدارقطني والبيهقي في الخلافات من حديث أبي هريرة بسند ضعيف دون قوله لا وقت لها غيره وقد تقدم في التيمم وأصله في الصحيحين دون قوله فان ذلك وقتها *

الصوت ومجاورة الحد قال الازهرى البغي ان يكون في رفع صوته يحكى كلام الجبابرة والمتكبرين والمتفهمين قال والبغي في كلام العرب الكبر والبغي الضلال والبغي الفساد قال صاحب الحاوي البغي تفخيم الكلام والتشادق فيه قال ويكره تلحين الاذان لانه يخرجهم عن الافهام ولان السلف تجافوه وانما أحدث بعدهم وقوله انك تبغى في اذائك يجوز فتح همزة المك وكسرها والفتح أحسن للتعليل وقوله تبغى هو بفتح التاء واسكان الباء وكسر الغين وابوالزبير المذكور لا يعرف اسمه كذا قاله الحاكم ابواحمد وغيره وقوله بيت المقدس فيه لغتان مشهورتان فتح الميم واسكان القاف وكسر الدال والثانية المقدس بضم الميم وفتح القاف والدال المشددة وهو مشتق من القدس وهو الطهر ويقال فيه القدس والقدس باسكان الدال وضما وايليا وغير ذلك وقد أوضحته في تهذيب الاسماء * قال المصنف رحمه الله *

والمتعجب ان يرفع صوته في الاذان ان كان يؤذن للجماعة لقوله صلى الله عليه وسلم « يرفع »

روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « يا علي لا تؤخر أربعا » (١) وذكر منها الجنائز اذا حضرت: ومنها سجود التلاوة فلا يكره في هذه الاوقات لان سبب سجدة التلاوة قراءة القرآن وهي مقارنة لهذه الاوقات فلا يؤخر عن وقتها وفي معناه سجود الشكر فان سببه السرور الحادث فليس ذكرهما في هذا الموضع لكونهما من أنواع الصلاة لكن لانهما كالصلاة في الشرائط والاحكام ومنها تحية المسجد فان اتفق دخوله في هذه الاوقات لغرض في الدخول كاعتكاف ودرس علم وقراءة فيه لم تكره التحية لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين » (٢) ولان سبب التحية هو الدخول في المسجد وقد اقترن بهذه الاوقات ولو دخاها في

(١) « حديث » يا علي لا تؤخر أربعا الجنائز اذا حضرت الحديث : الذي في كتب الحديث لا تؤخر ثلاثا الصلاة اذا أنت والجنائز اذا حضرت والايم اذا وجدت لها كفوا وقد أورد المصنف في النكاح على الصواب ثم أوردته كما هنا وكذا رواه الترمذي من حديث علي وقال غريب ولبس اسناده بمتصل وهو من رواية ابن وهب عن سعيد بن عبد الله الجهني عن محمد بن عمر بن علي عن ابيه عن علي وسعيد مجهول وقد ذكره ابن حبان في الضعفاء فقال سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله ورواه الحاكم من هذا الوجه فجعل مكانه سعيد بن عبد الرحمن الجعفي وهو من اغلاطه الفاحشة ورواه ابن ماجه مقتصرا على قوله لا تؤخر الجنائز اذا حضرت لكن يمارضه ما رواه مسلم من حديث عقبة بن عامر الجهني ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا ان نصلي فيهن وان نقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة الحديث : وحمله بعضهم على الدفن فقط لكن في الجنائز لابن شاهين بلفظ أن نصلي فيهن على موتانا لكن فيه خارجة بن مصعب وهو ضعيف وقال البيهقي مثل ما ورد في اعتبار الكفاءة حديث علي هذا

(٢) « حديث » اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين متفق عليه من حديث

للمؤذن مدى صوته ويشهد له كل رطب ويابس» ولأنه أبلغ في جمع الجماعة ولا يبالغ بحيث يشق حلقه لما روى أن عمر رضي الله عنه سمع أبا محذورة قد رفع صوته فقال له «أما خشيت أن ينشق مريطاؤك فقال أحببت أن تسمع صوتي» فان أسر بالآذان لم يعتد به لأنه لا يحصل به المقصود وإن كان يؤذن لصلاته وحده لم يرفع الصوت لأنه لا يدعو غيره فلا وجه لرفع الصوت والمستحب أن يكون رفع الصوت في الإقامة دون رفع الصوت في الأذان لأن الإقامة للحاضرين»

(الشرح) حديث «يغفر للمؤذن مدى صوته» رواه أبو داود من رواية أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا وفي أسناده رجل مجهول ورواه البيهقي من رواية أبي هريرة وابن عمر وفي رواية ابن عمر للبيهقي «ويشهد له كل رطب ويابس سمع صوته» وفي رواية أبي هريرة «كل رطب ويابس سمعه» وفي سنن ابن ماجه «ويستغفر له كل رطب ويابس» وفي صحيح البخاري عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي صعصعة أن أبا سعيد الخدري قال «له إني أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو باديئك فاذنت للصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله ﷺ والمدى يفتح الميم مقصور يكتب بالياء وهو غاية الشئ وقوله يغفر للمؤذن مدى صوته معناه أن ذنوبه لو كانت أجساما غفر له منها قدر ما يملأ المسافة التي بينه وبين منتهى صوته وقيل بمد له الرحمة بقدر مد الأذان وقال الخطابي معناه أن يستكمل مغفرة الله تعالى إذا استوفى وسعه في رفع الصوت فيبلغ الغاية من المغفرة إذا بلغ الغاية من الصوت وأما قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يمحذورة «أما خشيت أن تنشق مريطاؤك» فروى البيهقي منه هذا القدر دون قوله أحببت أن تسمع كلامي والمريطاء بميم مضمومة ثم راء مفتوحة ثم ياء مثناة من تحت ساكنة ثم طاء مهمل وبالماء والقصر

هذه الاوقات ليصلي التحية لا الحاجة في الدخول فهل يكره فيه وجهان أحدهما لا لما سبق وأقيسهما نعم كما لو أخر الفاتحة ليقضيها في هذه الاوقات ويدل عليه ما روى أنه صلى الله عليه وآ وسلم قال «لا يتحرى أحدكم لصلاة قبل طلوع الشمس وغروبها» (١) ومنهم من لا يفصل ويجعل في التحية وجهين على الإطلاق وينسب القول بالكراهية إلى عبد الله الزيري رضي الله عنه وليكن قوله

أبي قتادة ورواه ابن عدي من حديث أبي هريرة وزاد أن الله جاعل بركتيه في نفسه خيرا وقال العقيلي لأصل له من حديثه وتفرد به إبراهيم بن زيد بن قديد عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عنه قال ابن عدي لا أعرفه

(١) حديث روى أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يتحرى أحدكم لصلاته طلوع الشمس ولا غروبها متفق عليه من حديث ابن عمر بزيادة فإنها تطلع بقرني شيطان ورواه مسلم عن عائشة نحوه

لقتان أشهرهما المد وهي مؤنثة وهي ما بين السرة والعانة قال الأصمعي هي ممدودة ولم يذكر الجوهري وجماعة سوى المد ومن ذكر المد والقصر أبو عمر الزاهد في شرح الفصيح قال الجوهري هي كلمة جاءت مصغرة والمشهور أنها ما بين السرة والعانة كما سبق وقال ابن فارس ما بين الصدر إلى العانة . أما حكم المسألة فإن كان يؤذن لجماعة استحب أن يرفع صوته ما أمكنه بحيث لا يلحقه ضرر فإن أسر به لم يصح لما ذكره المصنف هذا هو الصحيح وبه قطع الجمهور وفيه وجه أنه يصح كمالو أسر بالقراءة في موضع الجهر وفيه وجه ثالث أنه لا بأس بالأسرار ببعضه ولا يجوز الأسرار بالجميع وهكذا نص عليه في الام لسكن تأوله الجمهور على أنه أراد من لم يبالي في الجهر ومنهم من تأونه على من أذن لنفسه للجماعة ومنهم من أخذ بظاهره وموضع الخلاف إذا سمع نفسه فحسب فإن لم يسمع نفسه فليس ذلك بأذان ولا كلام وإن أسمع بعض الناس دون بعض حصل الأذان قطعاً قال صاحب الحاوي لو أسمع واحداً من الجماعة أجزأه لأن الجماعة تحصل بهما ولو اقتصر في الإقامة على سماع نفسه لم تصح إقامته على أصح الوجهين هذا كله في المؤذن والمقيم للجماعة أما من يؤذن لنفسه وحده فقطع الجمهور بأنه يكفي أن يسمع نفسه في الأذان والإقامة وقال إمام الحرمين يشترط سماع من عنده والمذهب الأول ونقله الشيخ أبو حامد في تعليقه عن أصحابنا وهل يستحب له رفع الصوت فيه خلاف وتفصيل سبق بيانه في فرع في أوائل الباب ومن يقول لا يرفع المنفرد يحمل الأحاديث الصحيحة في فضل رفع الصوت على الأذان للجماعة والله اعلم ﴿

قال المصنف رحمه الله ﴿

﴿ويجب أن يرتب الأذن لأنه إذا نكسه لا يعلم السامع أن ذلك أذان والمستحب أن لا يتكلم في أذانه فإن تكلم لم يبطل أذانه لأنه إذا لم تبطل الخطبة بالكلام فلائذ لا يبطل الأذان أولى وإن أغمى عليه وهو في الأذان لم يجز غيره أن يبنى عليه لأن الأذان من اثنين لا يحصل به المقصود لأن السامع يظنه على وجه اللهو واللعب فإن أفاق في الحال وبني عليه جاز لأن المقصود يحصل وإن ارتد في الأذان ثم رجع إلى الإسلام في الحال ففيه وجهان أحدهما لا يجوز أن يبنى عليه لأن

وتحية المسجد معلماً بالوإلا حكيماً ومنها ركعتا الطواف فلا يكرهان في هذه الاوقات لانها يؤديان بعد الطواف فسببهما موجود في هذه الاوقات ومنها صلاة الاستسقاء وفيها وجهان عبر عنهما المصنف بالتردد أحدهما إنما يكره لأن الغرض منها الدعاء والسؤال وهو لا يفوت بالتأخير فأشبهت صلاة الاستخارة وهذا هو الذي ذكره صاحب التهذيب وآخرون وأظبرهما أنها لا تكره لأن الحاجة الداعية إليها موجودة في الوقت ومن قال بهذا قد يمنع الكراهة في صلاة الاستخارة أيضاً ومن هذه الصلوات صلاة الخسوف فإنها لو أخرت عن هذه الاوقات فربما انجلت الشمس وقات

مانعه قد بطل بالردة والمذهب انه يجوز لان الردة انما تبطل اذا اتصل بها الموت وههنا رجع قبل الموت فلم يبطل *

(الشرح) اتفقوا على اشتراط الترتيب في الاذان لما ذكره فان نكسه فما وقع في موضعه صحيح فله أن يبنى عليه بأن أتى بالنصف الثاني من الاذان ثم بالنصف الاول فالنصف الثاني باطل والاول صحيح لوقوعه في موضعه فله ان يبنى عليه فيأتى بالنصف الثاني ولو اسأنف الاذان كان أولى ليقع متواليا ولو ترك بعض كلماته أتى بالمتروك وما بعده ولو اسأنف نف كان أولى واما الكلام في الاذان فقال اصحابنا الموالاة بين كلمات الاذان مأمور بها فان سكت يسير الم يبطل أذانه بلا خلاف بل يبنى وان تكلم في اثنا عشر فمكروه بلا خلاف قال اصحابنا فان عطس حمد الله في نفسه وبنى وان سلم عليه انسان أو عطس لم يجبه ولم يشتمه حتى يفرغ فان اجابه او شتمه أو تكلم بغير ذلك لمصلحة لم يكره وكان تاركا للفضل ولو رأى اعمى يخاف وقوعه في بئر أو حية تدب الى غافل أو نحو ذلك وجب انذاره

الصلوات ومنها اذا تطهر في هذه الاوقات جاز له أن يصلي ركعتين لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال لبلال « حدثني ما أرجي عمل عملته في الاسلام فاني سمعت دف نعليك بين يدي في الجنة قال ما عملت عملا أرجي عندي اني لم أتطهر طهوراً في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي » (١) وهل يلحق ركعتا الاحرام بهذه الصلوات فيه وجهان أحدهما نعم ل حاجته الى الاحرام في هذه الاوقات بالحج أو العمرة وأصحها وهو المذكور في الكتاب لا لأن سببها الاحرام وهو متأخر عنها وقد يتفق بعدها وقد يعرق دونه عائق ولك أن تعلم قوله وذلك في كل صلاة لا سبب لها بالحاء لانه يقتضي حصر النهي في الصلاة التي لا سبب لها في الاوقات الخمسة جميعا وعند أبي حنيفة الوقتان اللذان يتعلق النهي فيهما بالفعل يكره فيهما التطوع ولا يكره فيما الفرض ولا بأس بأن يصلي فيهما على الجنائز ويقضي فوائت الفرائض وبسجد للتلاوة والسهو ولكن لا يصلي المنذورة ولا ركعتي الطواف والتطوعات وأما في الاوقات الثلاثة فلا تجوز صلاة ما الا عصر اليوم عند غروب الشمس فلو دخل في تطوع قال يقطعه ويقضيه في الوقت المأمور فلو مضى فيه اساء وأجزأه وان صلى فيها فرضاً أو واجبا اعاد الا عصر يومه وصلاة الجنائز وسجدة التلاوة ولك ان تعلمه بالميم والالف ايضاً لانه روى عن مالك انه يقضي الفرائض في الاوقات الخمسة ولا يصلي فيها النافلة سواء كان لها سبب أو لم يكن وبه قال احمد واستثنى علي مذهبه ركعتا

(١) حديث (عنه) قال لبلال رضي الله عنه حدثني بارجي عمل عملته في الاسلام فاني سمعت دف نعليك بين يدي في الجنة فقال ما عملت عملا أرجي عندي من اني لم أتطهر طهوراً في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب لي ان اصلي متفق عليه من حديث أبي هريرة وأخرجه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة بزيادة ما حدثت الا توضأت ولا توضأت الا صليت (تنبيه) دف نعليك بالمهمل هو الحركة وقيل هو بالمعجمة *

ويبني علي اذانه واذا تكلم فيه لمصلحة أو لغير مصلحة لم يبطل اذانه ان كان يسيرا لانه ثبت في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلم في الخطبة فالأذان أولى أن لا يبطل فانه يصح مع الحدث وكشف العورة وقاعدا وغير ذلك من وجوه التخييف وهذا الذي ذكرناه من انه لا يبطل اذانه باليسير هو المذهب وبه قطع الاصحاب الا الشيوخ أبا محمد فتردد فيه اذا رفع به الصوت والصحيح قول الاصحاب وان طال الكلام أو سكت سكونا طويلا أو نام أو أغنى عليه في الأذان ثم أفاق نفى بطلان اذانه طريقان أحدهما لا يبطل قولاً واحداً وبه قطع العراقيون وهو نص الشافعي رحمه الله في الام والثاني في بطلانه قولان وهو طريقة الخراسانيين قالوا والنوم والانعاء أولى بالابطال من الكلام والكلام أولى بالابطال من السكوت قال الرافعي الاشبهه وجوب الاستئناف عند طول الفصل وحمل النص علي الفصل اليسير قال أصحابنا والجنون هنا كالانعاء ممن صرح به القاضى أبو العلي والمأوردى والمحاملي والمتولي وغيرهم ثم في الانعفاء والنوم اذا لم نوجب الاستئناف لقلة الفصل أو مع طوله على قولنا لا يبطل الطويل يستحب الاستئناف نص عليه في الام واتفق الاصحاب عليه وكذا يستحب في السكوت والكلام الكثيرين اذا لم نوجبه فان كان الكلام يسيراً لم يستحب الاستئناف على أصح الوجهين وبه قطع الاكثرون كما لا يستحب الاستئناف عند السكوت اليسير بلا خلاف والوجه الثاني يستحب ورجحه صاحب الشامل والتممة لانه يستغن عن الكلام بخلاف السكوت ثم اذا قلنا يبني مع الفصل الطويل فالمراد ما لم يفحش الطول بحيث لا يعد مع الاول اذانا وحيث قلنا لا يبطل بالفصل المتخلل فله ان يبني عليه بنفسه ولا يجوز لغيره علي المذهب وهو المخصوص في الام وبه قطع العراقيون لانه لا يحصل به اعلام وقال الخراسانيون ان قلنا لا يجوز الاستخلاف في الصلاة فهنا أولى والاقولان

الغواف وصلاة الجماعة مع امام الحي وأبو حنيفة يكره أعادتها في الجماعة لنا ما تقدم وأيضاً ما روى انه صلى الله عليه وسلم (١) «دخل بيت أم سلمة رضي الله عنها بعد صلاة العصر وصلى ركعتين فسأته

(١) حديث (١) أنه صلى الله عليه وسلم دخل بيت أم سلمة بعد صلاة العصر فصلى ركعتين فسأته عنهما فقال أنا ناس من عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هانان متفق عليه من حديث كريب عن أم سلمة وفيه قصة مطولة : وروى مسلم من حديث عائشة واحمد من حديث ميمونة انه داوم عليهما بعد ذلك : وروى الترمذى وابن حبان من حديث ابن عباس قال انما صلى الركعتين بعد العصر لانه اتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ثم لم يعد لهما وقال الترمذى حديث ابن عباس اصح حيث قال لم يعد لهما : وقد روى عن زيد بن ثابت نحوه : قلت هو عند احمد لكن حديث عائشة ائيب اسنادا ولفظه عند مسلم ثم اثبتا وكان إذا صلى صلاة اثبتها يعنى داوم عليهما والبخارى من حديث عائشة ايضاً والذي ذهب به ما تركهما حتى لفي الله (تنبيه) تقدم ان شغله كان بوقد عبد القيس : وروى الطبرانى من حديث

واما اذا تكلم في الاقامة كلاما يسيرا فلا يضر هذا مذهبا وبه قال الجمهور وحكي صاحب البيان عن الزهري انه قال تبطل اقامته دليلا انه اذا لم تبطل الخطبة وهي شرط لصحة الصلاة فالاقامة أولى قال الشافعي في الام ما كرهت له من الكلام في الاذان كنت له في الاقامة اكره : قال فان تكلم في الاذان والاقامة أو سكت فيها سكوتا طويلا احببت ان يستأنف ولم اوجبه اما اذا ارتد بعد فراغ اذانه والعياذ بالله فلا يبطل اذانه لكن المستحب ان لا يعتد به ويؤذن غيره نص عليه في الام واتفق الاصحاب عليه لان رده تؤثر شبهه فيه في حال الاذان فان اسلم واقام صح وان ارتد في اثناء الاذان لم يصح بناؤه في حال الردة فان اسلم وبقي فالمذهب انه ان لم يبطل الفصل جاز البناء والا فقولان الصحيح منه وقيل في جوازه قولان مطلقا وقال البندنجي وغيره وجهان لصحهما الجواز اذا جازنا له البناء ففي جوازه غيره الخلاف السابق والمذهب انه لا يجوز وكذا الحكم لو مات في خلال الاذان فالمذهب انه لا يجوز البناء وبه قطع صاحب الحاوي والدارمي والله اعلم *

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أن الاذان لا يبطل بالكلام وبه قال جماهير العلماء قال الشيخ ابو حامد وحكي عن الزهري انه ابطله بالكلام قال وهو ضعيف عنه ودلائلنا القياس على الخطبة كما ذكره المصنف *

والمستحب لمن سمع المؤذن أن يقول مثل ما يقول الا في الحيعلتين فانه يقول لاحول ولا قوة الا بالله لما روي عن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال احدهم الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد ان لا اله الا الله قال أشهد ان لا اله الا الله ثم قال أشهد ان محمدا رسول الله قال أشهد ان محمدا رسول الله ثم قال حي على الصلاة قال لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال الله أكبر الله أكبر قال الله أكبر الله أكبر ثم قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله من

عنها فقال أتاني ناس من عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان» وروى

ام سلمة ان ذلك كان لما قدم عليه وفد بني المصطلق في شان ما صنع بهم الوليد بن عقبة واسناده ضعيف جدا ولا بن ماجه قدم عليه وفد بني تميم او صدقة شغله عنهما بقسمته : وروى احمد من حديث زيد بن ثابت انما كان ذلك لان ناسا من الاعراب اتوا رسول الله ﷺ بهجير فقمعدوا يسألونه ويفتيهم حتى صلى العصر فانصرف الى بيته فذكر انه لم يصل بعد الظهر شيئا الحديث وفيه ابن لهيعة وللترمذي عن ابن عباس شغله مال كما تقدم ولا احمد عن ميمونة كان يجهز بعثا ولم يكن عنده ظهر فجاء ظهر من الصدقة ولمسلم عن عائشة فشغل عنهما او نسيمها : واما ما رواه حماد بن سلمة عن الازرق بن قيس عن ذكوان مولى عائشة عنها قالت في هذه القصة افنقضيهما يا رسول الله اذا فاتتا فقال لا اخرجه الطحاوي فقد ضعفه البيهقي *

قلبه دخل الجنة » فان سمع ذلك وهو في الصلاة لم يأت بها في الصلاة فاذا فرغ أتى بها فان كان في قراءة أتى بها ثم رجع الى القراءة لانها تفوت والقراءة لا تفوت ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي فان من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشرا » ثم يسأل الله تعالى الوسيلة فيقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت سيدنا محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته : لما روى جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قال حين يسمع النداء ذلك حلت له شفاعتي يوم القيامة » وان كان الاذان للمغرب قال اللهم هذا اقبال ليلاك وادبار نهارك وأدوات دعائك انفري : لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر ام سلمة رضى الله عنها ان تقول ذلك ويدعوا الله تعالى بين الاذان والاقامة لما روى أنس رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « ان الدعاء لا يرد بين الاذان والاقامة »

(الشرح) حديثا عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما رواهما مسلم باللفظ الذي ذكره وحديث جابر رواه البخارى بلفظه هذا وحديث أم سلمة رواه ابوداود والترمذى وفي اسناده مجهول وحديث أنس رواه ابوداود والترمذى وقال حديث حسن وفي صحيحه - لم عن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قال حين يسمع المؤذن اشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله رضيت بالله ربا وبمحمد رسولا وبالإسلام ديننا غفر له ذنبه » وقوله الوسيلة هي منزلة في الجنة ثبت في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي فانه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشرا ثم سلوا الله لي الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعبد من عباد الله وارجو ان اكون انا هو فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعتي »

انه صلى الله عليه وسلم « رأى قيس بن قهد يصلي ركعتين بعد الصبح فقال ما هاتان الركعتان فقال اني لم أكن صليت ركعتي الفجر فسكت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينكر عليه » (١) ويتبين مما نقلناه انه لو علم الفاتحة وما بعدها بالحاء لجاز وقد ورد الخبر باستئنا يوم الجمعة من الكراهية وقبل يختص ذلك بمن يغشاه النعاس عند حضور الجمعة وورد أيضا باستئنا مكة فلا تكره صلاة ولا طواف في وقت من الاوقات *

(١) * (حديث) انه صلى الله عليه وسلم رأى قيس بن قهد يصلي ركعتين بعد الصبح فقال ما هاتان الركعتان قال اني لم أكن صليت ركعتي الفجر فسكت النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه الشافعي ومن طريقه البيهقي انا سفيان عن سعد بن سعيد عن محمد بن ابراهيم عن قيس بن قهد مثله دون

وقوله الدعوة التامة هي بفتح الدال وهي دعوة الاذان سميت دعوة تامة لكاملها وعظام موقعها وسلامتها من نقص يتطرق الي غيرها وقوله الصلاة القائمة أي التي ستقدم أي تقام وتحضر وقوله مقاما محموداً هكذا هو في المذهب مقاما محموداً بالتنكير وكذا هو في صحيح البخاري وجميع كتب الحديث وهو صحيح ويكون قوله الذي وعدته بدلا منه أو منصوبا بفعل محذوف تقديره أعني الذي وعدته أو مرفوعا خبر مبتدأ محذوف أي هو الذي وعدته وأما ما وقع في التنبيه وكثير من كتب الفقه المقام المحمود فليس بصحيح في الرواية وإنما أراد النبي صلى الله عليه وسلم التأدب مع القرآن وحكاية لفظه في قول الله عز وجل (عسي أن يعثبك ربك مقاما محموداً) فينبغي أن يحافظ على هذا وقوله صلى الله عليه وسلم حلت له شفاعتي أي غشيته ونالته ونزلت به وقيل حقت له أما احكام الفصل فقال اصحابنا: تتحب المؤذن ان يقول بعد فراغ اذانه هذه الاذكار المذكورة من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وسؤال الوسيلة والدعاء بين الاذان والاقامة والدعاء عند اذان المغرب ويستحب لسامعه ان يتابعه في الفاظ الاذان ويقول عند الحيعلتين لا حول ولا قوة الا بالله فاذا فرغ من متابعته استحب له أيضا ان يقول هذه الاذكار المذكورة كلها ويقول اذا سمع قول المؤذن الصلاة خير من النوم صدقت وبررت هذا هو المشهور وحكى الرافعي وجها انه يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة خير من النوم ويستحب ان يتابعه في الفاظ الاقامة الا انه يقول في كلمة الاقامة اقامها الله وادامها هكذا قطع به الاصحاب الا الغزالي فحكي في البسيط عن صاحب التريب وجها انه لا يستحب متابعته

(فرع) لو تحرم بالصلاة في وقت الكراهية انعقدت على أحد الوجهين كالصلاة في الحمام الصلاة المنهي عنها في الاوقات الخمسة على التفصيل الذي وضع لا ينهي عنها على الاطلاق عندنا بل يستثنى عنها زمان ومكان أما الزمان فهو يوم الجمعة فيستثنى وقت الاستواء يوم الجمعة ولا تكره فيها التطوعات

قوله ولم ينكر عليه وسيأتي معناها آخر الباب: ورواه أبو داود من حديث ابن نعيم عن سعد به لكن قال عن قيس بن عمرو قال رأى النبي صلى الله عليه وسلم اصى بعد صلاة الصبح ركعتين وقال أصلاة الصبح اربعا ورواه الترمذي من طريق عبد العزيز بن محمد عن سعد بلفظ فقال اصلاتان معاً فقال غريب لا يعرف إلا من حديث سعد وقال ابن عيينة سمعه عطاء بن ابي رباح من سعد قال وليس اسناده بمتصل لم يسمع محمد بن ابراهيم من قيس: وقال أبو داود روى عبد ربه بن سعيد ويحيى بن سعيد هذا الحديث مرسلان جدهم صلى ورواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم من طريق الليث بن سعد عن يحيى بن سعد عن ابيه عن جده قيس بن قهد انه جاء والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الفجر فصلى معه فلما سلم قام فصلى ركعتي الفجر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم فقال لم اكن صليتهما قبل الفجر فسكت (فائدة) ذكر العسكري ان قهدا لقب عمرو والد قيس وبهذا يجمع الخلاف في اسم ابيه فقد بينا ان بعضهم قال قيس ابن قهد وبعضهم قيس بن عمرو: وأما ابن السكن فجعله في الصحابة اثنين *

الا في كلمة الاقامة وهذا شاذ ضعيف قال اصحابنا ويستحب ان يتابع المؤذن في كل كلمة عقب فراغ المؤذن منها ولا يقارنه ولا يؤخر عن فراغه من السكامة ويدل عليه حديث عمر رضي الله عنه ويقول لاحول ولا قوة الا بالله اربع مرات في الاذان ومرتين في الاقامة فيقولها عقب كل مرة من قول المؤذن حي علي الصلاة حي علي الفلاح ريقول في التثويب صدقت وبررت مرتين ذكره الروياني في الحلية وغيره وتستحب الصلاة على رسول الله ﷺ بعد الفراغ من سؤال الوسيلة بعدها للمؤذن والسماع وكذا الدعاء بين الاذان والاقامة يستحب لها واغيرهما قال اصحابنا وانما يستحب المتابع ان يقول مثل المؤذن في غير الحيلتين ايسدل علي رضاه به وهو افقته في ذلك واما الحيلة فدعاء الي الصلاة وهذا لا يليق بغير المؤذن فاستحب المتابع ذكر آخر فكان لاحول ولا قوة الا بالله لانه تفويض محض الى الله تعالى وثبت في الصحيحين عن ابي موسى الاشعري رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ قال « لاحول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة » قال اصحابنا يستحب متابعته لكل سامع من طاهر ومحدث وجنب وحائض وكبير وصغير لانه ذكر وكل هؤلاء من اهل الذكر ويستثنى من هذا المصلي ومن هو على الحلاء والجماع فاذا فرغ من الحلاء والجماع تابعه صرح به صاحب الحاوي وغيره فاذا سمعه وهو في قراءة او ذكر او درس علم او نحو ذلك قطعه وتابع المؤذن ثم عاد الي ما كان عليه ان شاء وان كان في صلاة فرض او نفل قال الشافعي والاصحاب لا يتابعه في الصلاة فاذا فرغ منها قاله وحكى الخراسانيون في استحياب متابعته في حال الصلاة قولاً وهو شاذ ضعيف فاذا قلنا بالمذهب انه لا يتابعه فتابعه فقولان اصحهما يكره والثاني انه خلاف الاول وقيل انه مباح لا يستحب فعله ولا تركه ولا يكره وهذا اختيار الشيباني الى السنجى وامام الحرمين والمذهب كراهته فاذا تأملنا في الفاظ الاذكار وقال في الحيلة حي على الصلاة حي على الفلاح فهذا كلام آدمي فان كان عالماً بأنه في الصلاة وان هذا كلام آدمي بطلت صلاته وان كان ناسياً للصلاة لم تبطل وان

خلاف لابن حنيفة ومالك وأحمد انما يروى انه صلى الله عليه وآله وسلم « نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة » (١) وهل يستثنى بقى الاوقات الخمسة يوم الجمعة فيه وجهان أحدهما نعم لوقت الاستواء تخصيصاً بالجمعة وتفضيلاً وقد روى « أن جهنم لا تأجر يوم الجمعة » وأخرها لا لأن

(١) حديث يروى أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة الشافعي عن ابراهيم بن محمد بن ابي يحيى عن اسحق بن عبد الله بن ابي فروة عن سعيد عن ابي هريرة واسحق وابراهيم ضعيفان ورواه البيهقي من طريق ابي خالد الاحمر عن عبد الله شيخ من اهل المدينة عن سعيد به ورواه الأثرم بسند فيه الواقدي وهو متروك ورواه البيهقي بسند آخر فيه عطاء بن عجلان وهو متروك ايضاً : قال صاحب الامام وقوى الشافعي ذلك بما رواه عن ثعلبة بن ابي مالك عن عامة اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انهم كانوا

كان عالماً بالصلاة جاهلاً بان ذلك كلام آدمي وأنه ممنوع منه في بطلان صلاته وجهان حكاهما القاضي حسين في تعليقه وغيره أصحهما لا تبطل وبه قطع الاكثرون منهم الشيخ ابو حامد وصاحب الحاوي والمحامي وصاحب الشامل والابانة والمتولي وصاحب العدة قالوا ويسجد للسم الناسي وكذا الجاهل اذا لم يبطلها لانه تكام في صلاته ناسياً قال القاضي حسين ولو قال في متابعته في التثويب صدقت وبررت فهو كقولهم حتى على الصلاة لانه كلام آدمي قال وكذا لو قال مثله الصلاة خير من النوم قال صدق رسول الله ﷺ لم تبطل صلاته ولو قال قد قامت الصلاة بطلت صلاته كما لو قال حضرت الصلاة ولو قال أقامها الله أو اللهم قمها وأدمها لم تبطل صلاته هذا كلام القاضي وهو كما قال . واتفقوا على انه لا يتابعه اذا كان في اثناء قراءة الفاتحة فان ذلك مكروه ومن نقل الاتفاق عليه إمام الحرمين قالوا فلو تابع فيها وجب استئناف القراءة بلا خلاف لانه غير مستحب بخلاف ما لو أمن فيها لتأمين الامام فانه لا يوجب الاستئناف على الاصح لان التأمين مستحب قال صاحب الشامل قال ابواسحاق وليس التأكد في متابعة المؤذن بعد فراغ المصلي كائناً كيد في متابعة من ليس هو في صلاة قال صاحب الحاوي ولو سمعه وهو في الطواف تابعه وهو على طوافه لان الطواف لا يمنع الكلام *

(فرع) اذا سمع مؤذناً بعد مؤذن هل يختص استحباب المتابعة بالاول أم يستحب متابعة كل مؤذن فيه خلاف للسلف حكاه القاضي عياض في شرح صحيح مسلم ولم ار فيه شيئاً لاصحابنا والمسئلة محتملة والخياران يقال المتابعة سنة متأكدة يكره تركها اتصريح الاحاديث الصحيحة بالامر بها وهذا يختص بالاول لان الامر لا يقتضي التكرار واما اصل الفضيلة والثواب في المتابعة فلا يختص والله أعلم *

(فرع) مذهبن ان المتابعة سنة ليست بواجبة وبه قال جمهور العلماء وحكى الطحاوي خلافاً لبعض السلف في إيجابها وحكاه القاضي عياض *

(فرع) مذهبنا ومذهب الجمهور انه يتابع المؤذن في جميع الكلمات وعن مالك روايتان

الرخصة وردت في وقت الاستواء فيبقى الباقي على عموم النهي فان قلنا بالوجه الاول جاز التنفل في وقت الاستواء وغيره لكل أحد فيه وجهان أحدهما نعم لمطلق قوله «الا يوم الجمعة» وايراد المصنف يقتضي ترجيح هذا الوجه لانه حكم بالاستثناء ثم روى عن بعضهم تخصيص الاستثناء بمن يغشاه

يصلون نصف النهار يوم الجمعة (وفي الباب) عن وائلة رواه الطبراني بسند واهي : وعن ابى قتادة وسليمان ومما يؤيد اصل المسألة ما رواه البخاري عن سليمان مرفوعاً لا يغتسل رجل يوم الجمعة يتطهر ما استطاع من طهر ويدهن او يمس من طيب ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم الامام الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى فان فيه ان المانع من الصلاة خروج الامام لا انتصاف النهار *

أحداها كالجمهور والثانية يتابعه إلى آخر الشهادتين فقط لأنه ذكر الله تعالى وما بعده ببعضه ليس
بذلك وبعضه تكرار لما سبق وحجة الجمهور حديث عمر رضي الله عنه *

(فرع) لم أر لأصحابنا كلاما في أنه هل يستحب متابعة المؤذن في الترجيع أم لا وبمحمّل أن يقال
لا يستحب لأنه لا يسمعه ويحتمل أن يقال يستحب لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا سمعتم المؤذن
فقولوا مثل ما يقول » والترجيع مما يقول ولم يقل قولوا مثل ما سمعتموه وهذا الاحتمال
أظهر وأحوط *

(فرع) من رأى المؤذن وعلم أنه يؤذن ولم يسمع منه أبعد أو سمع الظاهر أنه لا يشرع له المتابعة
لأن المتابعة معلقة بالسمع والحديث مصرح باشتراطه وقياسا على تسميت المأموس بأنه لا يشرع
لمن يسمع تحميده

(فرع) لمن سمع المؤذن ولم يتابعه حتى فرغ لم أر لأصحابنا اعتراضا لأنه هل يستحب ترك
المتابعة والظاهر أنه يتدارك على القرب ولا يتدارك بعد طول الفصل وقد قال إمام الحرمين لو سمعه
وهو في الصلاة فلم يتابعه ينبغي أن يأتي بالاذكار بمجرد السلام ولو مال الفصل فهو كترك سجود
السجود فيه تفصيل في موضعه *

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا المشهور أنه يكره للمصلي متابعته في الصلاة وسواء صلاة
الفرض والنفل وبه قال جماعة من السلف وعن مالك ثلاث روايات أحدها يتابعه وإشائية
لا وإنشائية يتابعه في النافلة دون الفرض *

قال المصنف رحمه الله *

والمستحب أن يقعد بين الأذان والإقامة قعدة ينظر فيها الجماعة لأن الذي رآه عبد الله
ابن زيد رضي الله عنه في المنام أذن وقعد قعدة ولأنه إذا وصل أذان بالإقامة ذات الناس الجماعة
فلم يحصل المقصود بالأذان ويستحب أن ينحول من موضع الأذان إلى غيره الإقامة لما روي في
حديث عبد الله بن زيد « ثم استأخر غير كثير ثم قال مثل ما قال وجعلها وترا » *

النعاس وترجيحه قال صاحب التهذيب وغيره واحتجوا عليه أيضا بما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم
« كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة وقال إن جهنم تسجر إلا يوم الجمعة » والوجه الثاني أنه لا يجوز
التنفل لكل أحد لأن المعنى المرخص لا يشمل لكل وذكرنا في الترجيع معنيين أحدهما
أن الناس عند الاجتماع يوم الجمعة ينشق عليهم مراعاة الشمس والتميز بين حالة الأسنوا وما قبلها

(١) (حديث) روى أنه صلى الله عليه وسلم كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة
وقال إن جهنم تسجر إلا يوم الجمعة أبو داود والترمذي من حديث أبي قتادة وقال مرسل أبو
الخليل لم يسمع من أبي قتادة وفقه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف قال الأرم قدم أحمد جابر الجعفي
عليه في صحة الحديث *

(الشرح) أما حكم المسئلة فاتفق اصحابنا علي استحباب هذه القعدة قدر ما يجتمع الجماعة الا في صلاة المغرب فانه لا يؤخرها لضيق وقتها ولان الناس في العادة يجتمعون لها قبل وقتها ومن تأخر عن التقدم لا يتأخر عن أول الصلاة ولكن يستحب ان يفصل بين اذانها واقامتها فصلا يسيرا بقعدة او سكوت أو نحوها هذا مذهبنا لا خلاف فيه عندنا وبه قال احمد وأبو يوسف ومحمد وهو رواية عن أبي حنيفة وقال مالك وأبو حنيفة في المشهور عنه لا يقعد بينهما وأما استحباب التحول للاقامة الي غير موضع الاذان فاتفق عليه للحديث *

* قال المصنف رحمه الله *

(والمستحب ان يكون المقيم هو المؤذن لان زياد بن الحارث الصدائي اذن فجاء بلال ليقم فقال النبي صلى الله عليه وسلم « ان اخا صداء اذن ومن اذن فهو يقيم » فان اذن واحد وأقام غيره جاز لان بلالا اذن وأقام عبد الله بن زيد) *

(الشرح) حديث زياد بن الحارث رواه ابو داد والترمذي وغيرهما قال الترمذي والبخاري في اسناده ضعف وعلق البيهقي القول فيه فقال ان ثبت كن أولي مما روى في حديث عبد الله ابن زيد « ان بلالا اذن فقال عبد الله يارسول الله اني اري الرؤيا يؤذن بلال قال فاقم انت » لما في اسناده ومثله من الاختلاف وانه كن في أول ما شرع الاذان وحديث الصدائي كان بعده وأما حديث عبد الله بن زيد فرواه ابو داود وغيره وقد ذكرنا قول البيهقي فيه وقال الامام ابو بكر الحازمي في كتابه النسخ والمنسوخ في اسناده مقال قال واتفق أهل العلم في الرجل يؤذن ويقم غيره ان ذلك جائز واختلفوا في الاولوية فقال أكثرهم لا فرق والامر متسع ومن رأى ذلك مالك وأكثر أهل الحجاز وأبو حنيفة وأكثر أهل الكوفة وأبو ثور وقال بعض العلماء الاول أن من اذن فهو يقيم وقال الشافعي اذا اذن الرجل أحببت أن يتولي الاقامة لشيء يروى أن من اذن فهو يقيم قال الحازمي وحة هذا المذهب حديث الصدائي لانه أقوم اسنادا من حديث عبد الله بن زيد ثم حديث ابن زيد كان في أول ما شرع الاذان في السنة الاولى وحديث الصدائي بعده بلا شك والاخذ بآخر الامر من أولي قل وطريق الانصاف ان يقال الامر في هذا الباب علي التوسعة وادعاء النسخ مع امكان الجمع بين الحديثين علي خلاف الاصل : أما الصدائي فبضم الصاد وتخفيف الدال المهملتين وبالمند مندوب الي صداء تصرف ولا تصرف وهو ابو هذه القبيلة

وما بعدها فحفف الامر عليهم بتعميم الترخيص والثاني أن الناس يتكرون اليها فيغلبهم النوم فيحتاجون الي طرد النعاس بالتنفل كيلا يطل وضوءهم فيفتقرون في اعادة الوضوء الي تخطي رقاب الناس فعلي المعنيين جميعا المتخلف القاعد في بيته وقت الاستواء لعذر أو غير عذر ليس له التنفل فيه وأما الذي حضر الجمعة فقضية المعنى الاول تجوز التنفل لا مطلقا وقضية المعنى الثاني تخصيص

واسمه يزيد بن حرب قال البخاري في تاريخه صدا، حتى من اليمن وكان اذان زياد الصدا في صلاة الصبح في السفر ولم يكن بلال حاضرا حينئذ * أما حكم المسئلة فان اذن واحد فقط فهو الذي يقيم وان اذن جماعة دفعة واحدة واتفقوا علي من يقيم منهم اقام وان تشاحوا أقرع وان اذنوا واحدا بعد واحد فان كان الاول هو المؤذن الراتب أو لم يكن هناك مؤذن راتب فالذي يقيم هو الاول وان كان الذي اذن أولا أجنبيا واذن بعده الراتب فن اولي بالاقامة فيه وجهان حكهما الخراسانيون اصحهما الراتب لانه صاحب ولاية الاذان والاقامة وقدادن والثاني الاجنبي لان باذان الاول حصلت سنة الا. ان أو فرضه ولو أقام في هذه الصور غير من له ولاية الاقامة ممن اذن أو اجنبي اعتد باقامته علي المذهب وبه قطع المصنف والجمهور وحكي الخراسانيون وجهها أنه لا يعتد به تخريجا من قول الشافعي انه لا يجوز ان يخلب واحد ويصلي آخر وهذا ليس بشيء ويستحب ان لا يقيم في المجد الواحد الا واحد إلا اذا لم تحصل به الكفاية وفيه وجه انه لا بأس بأن يقيموا جميعا اذا لم يؤد الى تهويتس وبه قلع البغوي واذا اقام غير من اثن فهو خلاف الاول ولا يقال مكروه وقيل انه مكروه وبه جزم العبدري ونقل مثله عن احمد قال وقال مالك وأبو حنيفة لا يكره *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويستحب لمن سمع الاقامة ان يقول مثل ما يقول الافي الميعة فانه يقول لاحول ولا قوة إلا بالله وفي لفظ الاقامة يقول أقامها الله وأدامها لما روى ابو امامة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه ابو داود باسناده عن محمد بن ثابت العبدري عن رجل من أهل الشام عن شهر بن حوشب عن أبي امامة أو بعض اصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ وهو حديث ضعيف لان الرجل مجهول ومحمد بن ثابت العبدري ضعيف بالاتفاق وشهر مختلف في علماته وعلي المصنف انكار في جزئه بروايته عن ابي امامة وانما هو على الشك كما ذكرنا لك الشك في أعيان الصحابة لا يضر لانهم كلهم عدول اسكن لا يجوز الحزم به عن أبي امامة مع الشك وكف كان فهو حديث ضعيف لكن الضعيف يعمل به في فضائل الاعمال باتفاق العلماء وهذا من ذلك واسم أبي امامة صدى به عجلان سبق في باب التيمم واتفق أصحابنا علي استحباب متابعتة في الاقامة

الجواز بالذي يتكر اليها ثم يغلبه النعاس أما الذي لم يتكر او لم يؤذه النعاس فلا يجوز له ذلك وقول صاحب الكتاب وقيل يختص ذلك بمن يغشاه النعاس عند حضور الجمعة يوافق المعنى الثاني من جهة اعتبار غشيان النعاس ولكن قضية تجويز التغل بمن يغشاه النعاس وان لم يتكر اليها وفي كلام غيره ما يقتضي اعتبار التبكير وكون غلبة النعاس لطول الانتظار واعلم ان قوله وقد ورد

كما قال المصنف الا الوجه الشاذ الذي قدمناه عن البسيط * قال المصنف رحمه الله *
 والمستحب أن يكون المؤذن للجماعة اثنين لان النبي صلى الله عليه وسلم كان له مؤذنان
 بلال وابن أم مكتوم رضي الله عنهما فان احتاج الى الزيادة جعلهم أربعة لانه كان لعثمان رضي
 الله عنه أربعة والمستحب أن يؤذن واحد بعد واحد كما فعل بلال وابن أم مكتوم ولان ذلك
 أبغ في الاعلام *

(الشرح) حديثا بلال وابن أم مكتوم صحيحان كما سبق رواهما البخاري ومسلم قال الشافعي
 والاصحاب يجوز الاقتصار على مؤذن واحد للمسجد والا فضل ان يكون مؤذنان للحديث فان احتاج
 الي أكثر من ذلك قال أبو علي الطبري تجوز الزيادة الي أربعة كما فعل عثمان رضي الله عنه ولا
 يزداد علي أربعة وتابع أبا علي الطبري علي هذا المصنف والشيخ أبو حامد والمحاملي والسرخسي
 والبغوي وصاحب العدة ورجحه الروياني وكثيرون ونقله صاحب البيان عن الأكثرين وانكر
 المحققون هذا علي أبي علي وقالوا انما الضبط بالحاجة ورؤية المصلحة فان رأى الامام المصلحة في
 الزيادة علي أربعة فعليه وان رأى الاقتصار علي اثنين لم يزد وهذا هو الصحيح لانه اذا جازت
 الزيادة علي ما كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم للحاجة فالزيادة علي ما كان في زمن عثمان
 للحاجة أولى . قال القاضي أبو الطيب قال الشافعي في الام لا تضيق أن يكون المؤذنون أكثر
 من اثنين قال أبو علي الطبري لا يزداد علي أربعة قال القاضي قال أصحابنا هذا لا يعرف والصحيح
 أنه يجوز أن يزيد ما شاء لان النافعي لم يحدد شيئاً وقال صاحب الشامل هذا التقدير الذي قاله
 أبو علي لم يذكروه أحد من أصحابنا غيره وظاهر كلام الشافعي جواز الزيادة وقال صاحب التمه
 هذا الذي قاله أبو علي ليس بصحيح وقال صاحب الحاوي يكون له مؤذنان فان لم يكف اثنين
 لكثرة الناس جعلهم أربعة فان لم يكفوا جعلهم ستة فان زاد فثمانية ليكونوا شفعاً لا وتراً وأقوال
 أصحابنا بنحو ما ذكره هؤلاء مشهورة فالصواب أن الضبط بالحاجة والمصلحة وان بلغوا ما بلغوا
 وقد قال أبو علي البندنجي قد نص الشافعي في القديم علي جواز الزيادة علي أربعة (قلت) وهذا قدیم
 لم يعارضه جديد فهو مذهب الشافعي كما سبق بيانه في مقدمة هذا الشرح قال صاحب الحاوي
 ومراد الشافعي والاصحاب بهذا المؤذنون الذين يرتبهم الامام له علي الدوام والافلو أذن أهل
 المسجد كلهم لم يمنعوا يعني أذن واحد بعد واحد ولم يؤد الي تهویش واختلاط *

(فرع) اذا كان للمسجد مؤذنان فأكثر أذنوا واحداً بعد واحد كما صح عن بلال وابن أم

الخبر باستثناء يوم الجمعة عن الكراهية ظاهره يقتضي استثناء جميع الاوقات الخمسة كما حكيناه وجها
 عن بعض الاصحاب ولكن قوله وهل يختص ذلك بمن يغشاه النعاس يبين أنه اراد بالاول وقت
 الاستواء لا غير وفيه اشهر الخبر وهو الاصح في المذهب وأما المكان فقد روى عن أبي ذر ان

مكتوم ولانه أبلغ في الاعلام فان تنازعوا في الابتداء أقرع فارت ضاق الوقت والمسجد كبير
أذنوا في أقطاره كل واحد في قطر لسمع أهل تلك الناحية وان كان صغيراً أذنوا معاً اذا لم يؤد
الي تهويش قال صاحب الحاروي وغيره ويقفون جميعاً عليه كلمة كلمة فان أدى الي تهويش أذن
واحد فقط فان تنازعوا أقرع قال الشيخ ابو حامد والقاضي حسين وغيره فان أذنوا جميعاً
واختلفت اصواتهم لم يجز لان فيه تهويشاً علي الناس ومتى اذن واحد بعد واحد لم يأنخر بعضهم
عن بعض لثلاث يذهب أول الوقت ولثلاث يظن من سمع الاخير أن هذا أول الوقت قال الشافعي
في الام ولا أحب للامام اذا أذن المؤذن الاول أن يبطله بالعمالة ليفرغ من بعده بل يخرج
ويقطع من بعده الاذان بخروج الامام *

(فرع) اختلف اصحابنا في الاذان للجمعة فقال المحامي في المجموع قال الشافعي رحمه الله أحب
أن يكون للجمعة اذان واحد عند المنبر ويستحب أن يكون المؤذن واحداً لانه لم يكن يؤذن يوم
الجمعة للنبي صلى الله عليه وسلم إلا بلال هذا كلام المحامي وقال البندنجي قال الشافعي أحب أن
يكون مؤذن الجمعة واحداً بين يدي الامام اذا كان علي المنبر لاجتماع مؤذنين وصرح ايضاً
القاضي ابو الطيب وآخرون بأنه يؤذن للجمعة مؤذن واحد وقال الشافعي رحمه الله في البويهي
النداء يوم الجمعة هو الذي يكون والامام علي المنبر يكون المؤذنون يستفتحون الاذان فوق المنارة
جملة حين يجلس الامام علي المنبر لسمع الناس فيأتون الي المسجد فاذا فرغوا خطب الامام بهم
ومنع الناس البسم والشاء تلك الساعة هذا نصه بحروفه وفي صحيح البخاري في باب رجم
الحبلى من الزنا عن ابن عباس رضى الله عنهما قال «جلس عمر رضى الله عنه علي المنبر يوم الجمعة
فلا سكت المؤذنون قام فأثنى علي الله تعالى: وذكروا الحديث» قال المصنف رحمه الله *

ويجوز استدعاء الامراء الي الصلاة لما روت عائشة رضى الله عنها أن بلالاً رضى الله عنه
جاء فقال «السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته الصلاة رحمتك الله فقال النبي صلى الله عليه
وسلم مري أبا بكر فليصل بالناس» قال ابن قسيط وكان بلال يسلم علي أبي بكر وعمر رضى الله
عنهما كما كان يسلم علي رسول الله صلى الله عليه وسلم *

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد
صلاة الصبح حتى تطلع الشمس» (١) الا بمكة واختلف الاصحاب في هذا الاستثناء ومنهم من قال
مكة كسائر البلاد في أوقات الكراهة والاستثناء لركعتي الطواف فان له أن يطوف متى شاء واذا

(١) حديث صحيح مجاهد عن أبي ذر لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد
الصبح حتى تطلع الشمس الا بمكة الشافعي أخبرنا عبد الله بن المؤمل عن حميد مولي غفرة عن
قيس بن سعد عن مجاهد وفيه قصة وكرر الاستثناء ثلاثاً ورواه احمد عن يزيد عن عبد الله بن المؤمل

﴿الشرح﴾ ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت «لما ثقل رسول الله ﷺ وجاء بلال يؤذن بالصلاة فقال مروا أبا بكر فليصل بالناس» واما هذه الزيادة التي ذكرها المصنف فليست في الصحيحين وقوله مري هكذا وقع في المذهب والذي في الصحيحين مروا كما ذكرناه وفي الصحيحين مروا من غير رواية عائشة . واما ابن قسيط فبضم القاف وفتح السين وهو منسوب الى جده وهو يزيد بن عبد الله بن قسيط بن اسامة بن عمير الليثي المدني ابو عبد الله سمع ابن عمر و ابا هريرة وغيرهما توفي سنة ثنتين وعشرين ومائة بالمدينة وهو ثقة وقوله أن بلالا كان يسلم علي ابي بكر وعمر يعني عند استدعائهما الي الصلاة وهذا النقل بعيد او غلط فان المشهور المعروف عند أهل العلم بهذا الفن أن بلالا لم يؤذن لابي بكر ولا عمر وقيل اذن لابي بكر رضي الله عنهم ورواية ابن قسيط هذه منقطعة فانه لم يدرك ابا بكر ولا عمر ولا بلالا رضي الله عنهم وهذا الذي ذكره المصنف من جواز الاستدعاء هو كما قال وقال القاضي ابو الطيب في تعليقه سلام المؤذن بعد الاذان علي الامراء وقوله حي علي الصلاة حي علي الفلاح مكروه وقال صاحب العدة والشيخ نصر المقدسي يكره أن يخرج بعد الاذان الى باب الامير وغيره ويقول حي علي الصلاة أيها الامير فان اتى بابه وقال الصلاة أيها الامير فلا بأس * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان وجد من يتطوع بالاذان لم يرزق المؤذن من بيت المال لان المال جعل للمصلحة ولا مصلحة في ذلك وان لم يوجد من يتطوع رزق من خمس الخمس لان ذلك من المصالح وهل يجوز أن يستأجر فيه وجهان أحدهما لا يجوز وهو اختيار الشيخ ابي حامد لانه قرينة في حقه فلم يجوز أن يستأجر عليه كالامامة في الصلاة والثاني يجوز لانه عمل معلوم يجوز أخذ الرزق عليه فجاز أخذ الاجرة عليه كسائر الاعمال *﴾

طاف بالبيت يصلي ركعتي الطواف لانها صلاة لها سبب والاصح وهو المذكور في الكتاب أن مكة تخالف سائر البلاد لشرف البقعة وزيادة فضيلة الصلاة فلا يحرم فيها عن استكثار الفضيلة بحال

الا انه لم يذكر حميدا في سنده ورواه ابن عدى من حديث سعيد بن سالم عن عبد الله بن المؤمل فلم يذكر قيسا ورواه ابن عدى من طريق اليسع بن طلحة وسمعت مجاهد يقول بلغنا أن ابا ذر فذكره وعبد الله ضعيف وذكر ابن عدى هذا الحديث من جملة ما انكر عليه وقال البيهقي فقال تقرده به عبد الله ولكن تابعه ابراهيم بن طهمان ثم ساقه بسنده الي خلاد بن يحيى قال ثنا ابراهيم ابن طهمان ثنا حميد مولى غفرة عن قيس بن سعد عن مجاهد قال جاءنا ابو ذر فاخذ بحلقه الباب الحديث وقال ابو حاتم الدازي لم يسمع مجاهد من أبي ذر وكذا اطلق ذلك ابن عبد البر والبيهقي والمنذرى وغير واحد قال البيهقي قوله في رواية ابراهيم بن طهمان جاءنا ابو ذر اي جاء بلدنا : (قلت) ورواه ابن خزيمة في صحيحه من حديث سعيد بن سالم كما رواه ابن عدى وقال انا أشك في سماع مجاهد من ابي ذر *

(الشرح) قوله قربة في حقه احترام من الحج وقوله عمل معلوم احترام من القضاء وقوله يجوز أخذ الرزق عليه احترام من عمل المعصية وقيل احترام من صلاته منفرداً قل الشافعي رحمه الله في الام أحب أن يكون المؤذن متطوعين قال وليس الامام أن يرزقهم وهو يبعد من يؤذن متطوعاً ممن له امانة الا أن يرزقهم من ماله قال ولا أحسب أحداً يبذل كبير الامل يعوزه أن يبعد مؤذناً اميناً لازماً يؤذن متطوعاً فان لم يجده فلا بأس أن يرزق مؤذناً ولا يرزقه الا من خمس الخمس سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن يرزقه من غيره من النفي لان لكاه ما لكاه موصوفاً ولا يجوز أن يرزقه من الصدقات شيئاً ويجوز المؤذن أخذ الرزق اذا رزق من حيث وصفت أن يرزق ولا يجوز له أخذه من غيره بان يرزق هذا نصه بحرفه وتابعه الاصحاب كلهم عليه واتفقوا عليه وعن عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه قل «آخر ما عهد الي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذ مؤذناً لا يأخذ على اذنه أجراً» رواد الترمذي وقال - حديث حسن قال اصحابنا ولا يجوز أن يرزق مؤذناً وهو يبعد متبرعاً عدلاً كما نص عليه قال القاضي حسين لان الامام في بيت المال كالوصي في مال اليتيم ثم الوصي لو وجد من يعمل في مال اليتيم متبرعاً لم يجز أن يستأجر عليه من مال اليتيم فكذلك الامام فلو وجد فاسقاً متبرعاً وعدلاً لا يؤذن الا برزق فالذهب انه يرزق العدل وهذا قيل الشيخ ابو حامد والمحاملي والبندنجي وصاحبها الشامل والمعتمد والجمهور وهو ظاهر النص الذي ذكرناه وذكر صاحب التتمة وجين أحدهما برزق العدل والثاني الفاسق اولى وهذا ليس اولى ولو وجد متطوعاً غير حسن الصوت وغيره رقيقه فهل له أن يرزق - من الصوت فيه وجهان - كاه القاضي وصاحبه المتولى والبغوى وغيرهم قال ابن مريج برزقه وقال اتفقنا والتابع ابو محمد لا والاصح انه يرزقه ان رآه مصلحة اظهرت تفاوتهما وتعلق المصلحة به قال القاضي والمحاملي هما مبنيان على القولين في الام اذا طلبت اجرة الرضاع ووجد الاب متبرعاً قال اصحابنا والرزق يكون من خمس خمس النفي والغنيمة وكذا من أربعة اخماس النفي اذا قلنا انه المصالح وينبغي أن لا يخصص بذلك بل يرزقه من كل مال هو لمصالح المسلمين كالأموال التي يرثها بيت المال والمال المضاع الذي أيسنا من صاحبه وغير ذلك قال اصحابنا والرزق يكون بقدر الحاجة فان كان في البلد مسجد واحد رزق ماتدعو الحاجة اليه من مؤذن أو جماعة كما سبق وان كان فيه مساجد ولم يمكن جمع الناس

وبدل عليه ما روى انه صلى الله عليه وسلم قال «يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمور الناس شيئاً فلا يمنع احداً طاف بهذا البيت أو صلى به ساعة من ليل أو نهار» (١) وايكن قوله فلا يكره فيها صلاة معلماً بالواو لا وجه الاول وبالحاء والميم لان عندهما لا فرق بين مكة وسائر البلاد ثم ليس المراد من مكة

(١) «حديث» يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمور الناس شيئاً فلا يمنع احداً طاف بالبيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار الشافعي واحمد واصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان

في مسجد واحد رزق عددا من المؤذنين للمساجد بحيث تحصل بهم الكفاية ويتأدى الشعاروان
امكن بلا مشقة فوجهان مشهوران في كتب الخراسانيين أحدهما يجمعهم ويرزق واحدا فقط
وأصحهما لا يجمعهم بل يرزق الجميع لئلا تعطل المساجد قال القاضي حسين ولان تكثير الجماعات
وفعلها في مساجد أكثر فضيلة من أدائها في مسجد واحد وإذا لم يكن في بيت المال سعة بدأ بالاهم
وهو رزق مؤذن الجامع واذان صلاة الجمعة أهم من غيره قال أصحابنا ويجوز للامام أن يرزق من مال
نفسه ولا حاد الرعية من مال نفسه وحينئذ يجوز أن يرزق كم شاء وكيف شاء ومتى شاء فيرزق
ما شاء من العدد ومع وجود المتبرع وفوق قدر الكفاية صرح به في التهذيب وغيره

(فرع) في جواز الاستئجار على الاذان ثلاثة أوجه أصحها يجوز للامام من مال بيت المال
ومن مال نفسه ولا حاد الناس من أهل المحلة ومن غيرهم من مال نفسه ونقله القاضي أبو الطيب
عن أبي علي الطبري وعامة أصحابنا وكذا نقله المتولي وصاحب الذخائر والعبدري عن عامة أصحابنا
وصححه القاضي أبو الطيب والفوراني وامام الحرمين وابن الصباغ والمتولي والغزالي في البسيط
والكيا الهراسي في كتابه الزوايا في الخلاف والشاشي في المعتمد والرافعي وآخرون وقطع به الغزالي
في الخلاصة والرويان في الحلية وهو مذهب مالك وداود والثاني لا يجوز الاستئجار لاحد وبه قطع
الشيخ أبو حامد وصاحب الماوي والقفال وصححه المحاملي والبندنجي والبعثي وغيرهم وبه قال
الاوزاعي وابو حنيفة واحمد وابن المنذر والثالث يجوز للامام دون آحاد الناس ودليل الجميع ظاهر
بما ذكره المصنف قال أصحابنا وإذا جوزنا للامام الاستئجار من بيت المال فأيما يجوز حيث يجوز
الرزق من بيت المال خلافا ووفقا قال صاحب التهذيب وان استأجر من بيت المال لم يقتصر الى بيان
المدة بل يكفي أن يقول استأجرتك لتؤذن في هذا المسجد في أوقات الصلاة كل شهر بكذا
ولو استأجر من مال نفسه أو استأجر آحاد الناس ففي اشتراط بيان المدة وجهان أصحهما الاشتراط
قاروا لاقامة تدخل في الاستئجار للاذان ولا يجوز الاستئجار للاقامة وحدها ذلا كلفة فيها بخلاف
الاذان قال الرافعي ولا تخلو هذه الصورة عن اشكال وكذا قال السرخسي في الامالي أن شرط
له الامام الجعل من بيت المال لم يشترط ذكر آخر المدة بل يكفي كل شهر أو سنة بكذا كالجزية والخراج
وان شرط من مال نفسه فوجهان أحدهما هذا والثاني بشرط كالأجرة على غيره من الاعمال قال
صاحب الذخائر الفرق بين الرزق والأجرة ان الرزق أن يعطيه كفايته هو وعياله والأجرة ما يقع

نفس البلد بل جميع الحرم للاستواء في الفضيلة وفي وجه يختص بالاستثناء المسجد الحرام وما عداه
كسائر البلاد والمشهور الصحيح الاول ومي ثبت النهي والكراهة فلو تحرم بالصلاة المنهية هل

والدارقطني والحاكم من حديث أبي الزبير عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم ومحمده الترمذي
ورواه الدارقطني من وجهين آخرين عن نافع بن جبير عن أبيه ومن طريقين آخرين عن جابر

به التراضي واما حديث عثمان بن أبي العاص انه قال آخر ما عهد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اتخذ مؤذنا لا يأخذ علي أذانه أجرا » رواه الترمذي وقال هو حديث حسن محمول على الندب (فرع) في مسائل تتعلق بالباب (أحدها) قال أصحابنا رحمهم الله يستحب أن يكون الاذان بقرب المسجد (الثانية) يكره أن يخرج من المسجد بعد الاذان قبل أن يصلي الا انذار وقد سبقت هذه المسألة بدليلها في آخر باب ما يوجب الغسل وذكرها في هذا الباب جماعة من أصحابنا (الثالثة) يستحب أن لا يكتفى أهل المساجد المتقاربة باذان بعضهم بل يؤذن في كل مسجد واحد ذكره صاحب العدة وغيره (الرابعة) قال البندنجي وصاحب البيان يستحب أن ينف المؤذن علي أو آخر الكلمات في الاذان لانه روى موقوفا قال الهروي وعوام الناس يقولون الله اكبر بضم الراء وكان ابو العباس المبرد يفتح الراء فيقول الله اكبر الله اكبر الاولي مفتوحة والثانية ساكنة قال لان الاذان سمع موقوفا كقوله حي على الصلاة حي على الفلاح فكان الاصل أن يقول الله اكبر الله اكبر باسكان الراء فحركت فتحة الالف من اسم الله تعالى في الالف ثمانية اسكون الراء قبلها ففتحت كقوله تعالى « الم الله لا إله الا هو » وقال صاحب التتمة بجمع كل تكبيرتين بصوت لانه خفيف واما باقي الكلمات فيفرد كل كلمة بصوت وفي الاقامة يجمع كل كلمتين بصوت (الخامسة) قال البغوي لو زاد في الاذان ذكرا أو زاد في عدد كلماته لم يبطل أذانه وهذا الذي قاله محمول علي ما اذا لم يؤد الي اشتباهه بغير الاذان علي السامعين قال القاضي ابو الطيب وشيخه لو قال الله الا كبر بدل الله اكبر صح اذانه كما لو قاله في تكبيرة الاشرام تنعقد صلاته (السادسة) قال الشافعي في الامم وواجب علي الامام ان يتفقد أحوال المؤذنين ليؤذنوا في أول الوقت ولا ينةطرهم بالاقامة وأن يأمرهم فيقيموا في الوقت هذا نصه قال أصحابنا وقت الاذان منوط بنظر المؤذن لا بمناج فيه الي مراجعة الامام ووقت الاقامة منوط بالامام فلا يقم المؤذن الا بإشارته فلو أقام بغير اذنه فقد قال امام الحرمين في الاعتداد به تردد للاصحاب ولم يبين الراجح والظاهر نرجيح الاستداد (السابعة) قال الشافعي في مختصر المزني وترك الاذان في السفر أخف منه في الحضر قال أصحابنا ووجه

ينعقد أم لا هذا هو الذي رسمه فرعا في الكتاب وفيه وجهان أحدهما نعم كالصلاة في الحام لا خلاف في انعقاد سامع ورود النهي وظهرهما لا كما لو صام يوم العيد لا يصح وعلي هذين الوجهين يخرج ما لو نذر أن يصلي في الاوقات المنبهة ان قلنا تصح الصلاة فيها يصح النذر وان قلنا لا تصح فلا يصح النذر كما لو نذر صوم يوم العيد فان صححنا النذر فالاولي أن يصلي في وقت آخر كمن

وهو معلول فان المحفوظ عن أبي الزبير عن عبد الله بن باباه عن جابر لا عن جابر: وأخرجه الدارقطني ايضا عن ابن عباس من رواية محاهد عنه ورواه الطبري من رواية عطاء عن ابن عباس ورواه ابو نعيم في تاريخ أصبهان والخطيب في التلخيص من طريق نامة بن عبيدة عن أبي الزبير

ذلك ان السفر مبنى على التخفيف وفعل الرخص ولان اصل الاذان للاعلام بالوقت والمسافرون لا يفرقون غالباً قال في الام ولو تركت المرأة الاقامة لصلاتها لم أكره لها من تركها ما أكره من تركها للرجال وان كنت احب ان تقيم قال في الام ويصلي الرجل باذان رجل لم يؤذن له يعنى لم يقصد الاذان لهذا الرجل وهذا الذى نص عليه هو ما ذكره صاحب العدة وغيره قلوا لو اجتاز رجل بمسجد قد اذن فيه اكتفى بذلك الاذان وان كان المؤذن لم يقصده (الثامنة) قال صاحب الحاوى لو اذن بالفارسية ان كان يؤذن لصلاة جماعة لم يجز سواء كان يحسن العربية أم لا : لان غيره قد يحسن وان كان اذانه لنفسه فان كان لم يحسن العربية لم يجزئه كذا كار الصلاة وان كان لا يحسن اجزأه وعليه أن يتعلم هذا كلامه وهذا الذى قام من أن مؤذن الجماعة لا يجزئه بالفارسية وان لم يحسن العربية محمول على ما اذا كان في الجماعة من يحسن العربية فان لم يكن صح وقد اشار اليه في تعليقه (التاسعة) قاله الدارمى لو لقن الاذان اجزأه لحصول الاعلام (العاشرة) قال الشافعى رحمه الله تعالى في آخر أبواب الاذان اذا كانت ليلة مطيرة او ذات ريح وظلمة يستحب ان يقول المؤذن اذا فرغ من اذانه الا صلوا في رحا لكم قال فان قاله في اثناء الاذان بعد الحيلة فلا بأس هذا نصه وهكذا نقله البندنجي وقطع به وهكذا صرح به الصيدلانى وصاحب العدة والشاشى وآخرون ذكره بحروفه التى نقلتها واحتجوا له بالحديث الذى سأذكره

نذر أن يضحي شاة بسكين مغصوب يصح نذره ويذبحها بسكين غير مغصوب وأما اذا نذر صلاة مطلقاً فله أن يفعلها في الاوقات المكروهة فانها من الصلوات التى لها سبب كالفائنة ونظم الفصل بشيئين أحدهما ان قوله في أول الفصل في الاوقات المكروهة وهى خمسة يقتضى الحصر في الخمسة المذكورة وهو المشهور والحصر في الخمسة حكم باثبات الخمسة ونفى الزائد لكن في كلام الاصحاب حكاية وجهين في أن بعد طلوع الفجر هل يكره ما سوى ركعتي الفجر من النوافل أم لا أحدهما

عن على بن عبد الله بن عباس عن أبيه وهو معلول : وروى ابن عدى عن طريق سعيد بن ابى راشد عن عطاء عن ابى هريرة حديث لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس الحديث وزاد في آخره من طاف فليصل أى حين طاف وقال لا يتابع عليه وكذا قال البخارى : وروى البيهقي عن طريق عبد الله بن باباة عن أبى الدرداء انه طاف عند مغارب الشمس فصلى الركعتين وقال ان هذه البلدة ليست كغيرها : (تأنيده) عز الحجة بن تيمية حديث جبير لمسلم فانه قال رواه الجماعة إلا البخارى وهذا وهم منه تبعه غلبه المحب الطبرى فقال رواه السبعة إلا البخارى وابن الرقعة فقال رواه مسلم ولفظه لا تمنعوا احدا طاف بهذا البيت صلى أى ساعة شاء من ليل أو نهار وكانه والله أعلم لما رأى ابن تيمية عزاه الى الجماعة دون البخارى امتنع مسلماً من بينهم واكتفى به عنهم ثم ساقه باللفظ الذى أورده ابن تيمية فأخطأ مكرراً : (فائدة) قال البيهقي يحتمل ان يكون المراد بهذه الصلاة صلاة الطواف خاصة وهو الاشبه بالاثار ويحتمل جميع الصلوات *

ان شاء الله تعالى واستبعد امام الحرمين قوله في اداء الاذان وقال تغيير الاذان من غير ثبت مستبعد ذكره في كتاب صلاة الجماعة وهذا الذي استبعده ليس بعيد بل هو الحق والسنة فقد ثبت ذلك في أحاديث كثيرة في الصحيحين بعد الاذان وفي اثنا عشر فريضة نافع ان ابن عمر اذن بالصلاة في ليلة ذات برد وريح ثم قال الا صلوا في الرحال ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن اذا كانت ليلة ذات برد ومطر يقول الا صلوا في الرحال رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم انه « كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر مؤذنه به في السفر » وعن عباس بن الحارث قال خيلنا ابن عباس في يوم ذي ردة لما بلغ المؤذن حي على الصلاة امره ان ينادي الصلاة في الرحال فنظر بعضهم الى بعض فقال كانكم اذكرتم هذا فعل هذا من هو خير مني وانهي عزمه رواه البخاري ومسلم وفي رواية للبخاري ومسلم قال ابن عباس لمؤذن في يوم مطير وهو يوم الجمعة « اذا قلت أشهد ان محمدا رسول الله فلا تقل حي على الصلاة قل دلوا في بيوتكم فكان الناس استنكروا فقال فعله من هو خير مني ان الجمعة عزمه واني كرهت ان أخرجكم فتشبهوا في الطين والدخن » وفي رواية لمسلم « فعله من هو

نعم وبه قال أبو حنيفة لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم « قال لا صلاة بعد طلوع الفجر الا ركعتا الفجر » (١) والثاني لا وبه قال مالك أقواه صلى الله عليه وسلم « لا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس » والمفهوم من صلاة الصبح هو الفريضة فالتخصيص بالفريضة يدل على عدم الكراهة قبلها والوجه الثاني هو الذي يوافق كلام معظم الأصحاب حيث قالوا بأن النهي في الوقتين يتعلق بالفعل والا فاذا ثبتت الكراهة من طلوع الفجر لم يختلف زمان الكراهة بتقديم الصبح وتأخيرها طالوا وقصراً وهذا استدلال بين على ترجيح هذا الوجه وصرح به الشيخ أبو محمد وغيره لكن ذكر صاحب الشامل أن ظاهر المذهب هو الوجه الاول ولم يورد في التهمة سواء وان قلنا به دخل وقت الكراهية بطلوع الفجر فان عد ما قبل صلاة الصبح وقتاً فانفراده زاد الاوقات المكروهة على خمسة وان جعل من طلوع الفجر الى طلوع الشمس وقتاً واحداً وأدرجنا وقت الاصفرار فيما بعد

(١) حديث « روى انه صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة بعد الفجر الا ركعتا الفجر احمد وابو داود والترمذي والدارقطني من حديث أبي علقمة عن يسار مولى ابن عمر عن ابن عمر وفيه قصة قال الترمذي غريب لا نعرفه الا من حديث قدامة بن موسى : (قلت) وقد اختلف في اسم شيخه فقيل ايوب بن حصين وقيل محمد بن حصين وهو مجهول قال الترمذي وهو ما اجمع عليه اهل العلم كرهوا ان يصلي الرجل بعد طلوع الفجر الا ركعتي الفجر انتهى : وروى ابو يعلى والطبراني من وجهين آخرين عن ابن عمر نحوه ورواه ابن عدي في ترجمة محمد بن الحرث من روايته عن محمد بن عبد الرحمن البيهقي عن ابيه عن ابن عمر والمحمدان ضعيفان ورواه الطبراني ايضاً من حديث عبد الرزاق عن ابى بكر بن محمد عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر بالحديث دون القصة

خير مني» يعنى النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية له «أذن مؤذن ابن عباس يوم الجمعة في يوم مطر فذكره» قال المصنف رحمه الله *

باب طهارة البدن وما يصلي فيه وعليه

﴿ الطهارة ضربان طهارة عن حدث وطهارة عن نجس فأما الطهارة عن الحدث فهي شرط في صحة الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول » وقد مضى حكمها في كتاب الطهارة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه مسلم من رواية ابن عمر رضى الله عنهما والطهور بضم الطاء ويجوز فتحها والمراد فعل الطهارة والغلول بضم الغين لا غير وهو الخيانة يقال غل وأغل أى خان وقوله هي شرط في صحة الصلاة هذا مجم عليه ولا تصح صلاة بغير طهور اما بالماء واما بالتيمم بشرطه سواء صلاة الفرض والنفل وصلاة الجنابة وسجود التلاوة والشكر هذا مذهبنا وبه قال العلماء كافة ونقل أصحابنا عن الشعبي ومحمد بن جرير جواز صلاة الجنابة للمحدث لأنها دعاء وهذا باطل فقد سماها الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم صلاة ولا تقبل صلاة بغير طهور *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما طهارة البدن عن النجاسة فهي شرط في صحة الصلاة والدليل عليها قوله ﷺ « تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه » ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث سبق بيانه في باب ازالة النجاسة ومذهبنا أن ازالة النجاسة شرط في صحة الصلاة فان علمها لم تصح صلاته بلا خلاف وان نسيها أو جهلها فالمذهب انه لا تصح صلاته

صلاة العصر كما سبق عادت الاوقات المكروهة الي أربعة وان انضم حالة الى الطلوع اليه فتعود الاوقات المكروهة الي ثلاثة والشيخ أبو اسحق التبرازي في آخرين ما أطلقوا الوجهين في الكراهة من حين طلوع الفجر لكن نقلوا الوجهين في كراهة التنفل بعد ركعتي الفجر وذلك يقتضي الجزم بنفي الكراهة قبل أن يصلي ركعتي الفجر وما يتعلق بالحصر على ما بينته لا يختلف بالطريقتين (الثاني) اذا فاتته رابعة او نافلة اتخذها وردا فقد ذكرنا انه يجوز أن يقضيها في أوقات الكراهة ويبدل عليه ما سبق من حديث أم سلمة ثم اذا فعل ذلك نهال له أن يداوم على تلك الصلاة في وقت الكراهة فيه وجهان أحدهما نعم لان في

وينظر في سنده ورواه الدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وفي سنده الا فرقي ورواه الطبراني من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وفي سنده رواد بن الجراح ورواه البيهقي من حديث سعيد بن المسيب مرسلًا وقال روى موصولا عن ابي هريرة ولا يصح ورواه موصولا الطبراني وابن عدي وسنده ضعيف والمرسل أصح : (تنبية) دعوى الترمذي الاجماع على الكراهة لذلك عجيب فان الخلاف فيه مشهور حكاه ابن المنذر وغيره وقال الحسن البصري لا بأس به وكان مالك يرى ان يفعله من فاتته صلاة بالليل وقد اطنب في ذلك محمد ابن نصر في قيام الليل *

وفيه خلاف نذكره حيث ذكره المصنف في أواخر الباب وسواء صلاة الفرض والنفل وصلاة الجنائز وسجود التلاوة والشكر فإزالة النجاسة شرط لجميعها هذا مذهبنا وبه قول أبو حنيفة وأحمد وجهور العلماء من المذاهب والخلف وعن مالك في إزالة النجاسة ثلاث روايات أشهرها أنه إن صلى عالماً بها لم تصح صلاته وإن كان جاهلاً أو ناسياً صححت وهو قول قدمه عن الشافعي والثانية لا تصح الصلاة علم أو جهل أو نسي والثالثة تصح الصلاة مع النجاسة وإن كان عالماً متعمداً وإزالتها سنة ونقل أصحابنا عن ابن عباس وسعيد بن جبير نحوه وقال الشافعي أبو حنيفة والقاضي أبو الطيب وعامة العلماء على أن إزالتها شرط إلا ما لك واحتج مالك بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال «يُنَادِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَعْيَانِهِ إِذْ خَافَ عَلَيْهِ فَوَضَعَهُ مَنْ يَسَارُهُ فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمَ ذَلِكَ أَلْقَوْا نَعَالَهُمْ فَلَمَّا تَخَضَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاتَهُ قَالَ مَا حَاجَكُمْ عَلَى الْقَائِمِ نَعَالَكُمْ قَالُوا رَأَيْنَاكَ أَتَيْتَ نَعَالِكَ فَأَتَيْنَا نَعَالَنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ جَبُرَيْلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهَا قَنَدَرًا» رواه أبو داود بإسناد صحيح ورواه الحاكم في المستدرک وقال هو صحيح على شرطه مسلم وفي رواية لأبي داود خبثاً بدل قندراً وفي رواية غيره قندراً أو أذى وفي رواية دم حلة واحتج الجمهور بقول الله تعالى (ثِيَابَكَ فَطَهِّرْ) والاظهر ان المراد ثيابك الملبوسة وان معناه طهرها من النجاسة وقد قيل في الآية غير هذا لكن الأرجح ما ذكرناه ونقله صاحب الحاوي عن الفقهاء وهو الصحيح وبحديث «تَنَزَّهُوا مِنَ الْبَوْلِ» وهو حسن كما سبق وبقوله صلى الله عليه وسلم «إِذَا أَفْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعَى الصَّلَاةَ وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِي» رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه وبحديث ابن عباس قال «أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَبْرَيْنِ فَقَالَ أَمَهُمَا يَعْزَبَانِ وَمَا يَعْزَبَانِ فِي كَبِيرٍ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَنْزَهُ مِنْ بَوْلِهِ وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ» رواه البخاري ومسلم وبالقياص على طهارة الحدث والحواشي عن حديث أبي سعيد من وجهين أحدهما أن المذنب هو الشيء المستقدر كالخطأ والبصافى والمثى والبعل وغيره فلا يلزم أن يكون نجساً الثاني لأنه كان دمياً يسيراً أو شيئاً يسيراً من طين الشوارع وذلك معفو عنه

حديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «دَاوَمَ عَلَى كَتَمَتَيْنِ بَعْدَ ذَلِكَ» (١) وعليه ما روى

(١) (حديث) أم سلمة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يداوم على الركعتين بعد العصر : (قلت) حديث أم سلمة في الصحيحين وغيرهما لم يصرح فيه بالمدامنة بل عند النسائي عنها أنها قالت ما صلاهما قبل ولا بعد وسنده قوى وهو عند أحمد وابن شاهين في الناسخ من وجه آخر وعند النسائي أيضاً عنها أنه صلى في بيتها بعد العصر ركعتين مرة واحدة ورواه الترمذي وابن حبان من حديث ابن عباس وفيه نم لم يعد لهما وهو من رواية جرير عن غطاء ابن السائب وإنما سمع منه بعد الاختلاط نعم في البخاري ومسلم من حديث عائشة ما تركهما قط عندها وفي رواية ما تركهما حتى ألقى الله كما تقدم وسيأتي عقب هذا *

والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ والنجاسة ضربان دماء وغير دماء فأما غير الدماء فينظر فيه فان كان قدراً يدركه الطرف لم يعف عنه لأنه لا يشق الاحتراز منه وان كان قدراً لا يدركه الطرف ففيه ثلاث طرق أحدها أنه يعف عنه لأنه لا يدرك بالطرف يعني عنه كغبار السرجين والثاني لا يعف عنه لأنه نجاسة لا يشق الاحتراز منها فلم يعف عنها كالذي يدركه الطرف والثالث على قواين أحدهما يعف عنه والثاني لا يعف ووجه القولين ما ذكرنا ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هاتان المسألتان كما ذكر وأصح الطرق أنه يعف عنه وقد سبق في باب المياه ان في مسألة ما لا يدركه الطرف سبع طرق في الماء والثوب والاصح يعف فيهما وهذه العبارة التي ذكرها المصنف يقتضي أن ونيم الذباب لا يعف عنه بلا خلاف اذا أدركه الطرف وقد ذكر البغوى وغيره ان له حكم دم البراغيث لانه تعم به البلوى ويشق الاحتراز منه والصحيح انه كدم البراغيث * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما الدماء فينظر فيها فان كان دم القمل والبراغيث وما أشبهها فانه يعف عن قليله لانه يشق الاحتراز منه فلم يعف عنه شق وضاق وقد قال الله تعالى (وما جعل عليكم في الدين حرج) وفي كثيره وجهان قال أبو سعيد الاصطخرى لا يعف عنه لانه نادر لا يشق غسله وقال غيره يعف عنه وهو الاصح لان هذا الجنس يشق الاحتراز منه في الغالب فالحق نادره بغالبه وان كان دم غيرها من الحيوانات ففيه ثلاثة أقوال قال في الام يعف عن قليله وهو القدر الذي يتعافاه الناس في العادة لان الانسان لا يخلو من برة وحكة يخرج منها هذا القدر فعف عنه وقال في الاملاء لا يعف عن قليله ولا عن كثيره لانه نجاسة لا يشق الاحتراز منها فلم يعف عنها كالبول وقال في القديم يعف عما دون الكف ولا يعف عن الكف والاول اصح ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ البثرة باسكان الثاء ويقال بفتحها لغتان الاسكان أشهر وهي خراج صغير ويقال بتر وجهه بكسر الثاء وضما وفتحها ثلاث لغات حكاهن الجوهري وغيره والحكة بكسر الحاء وهي الجرب ذكره الجوهري أما دم القمل والبراغيث والبق والقردان وغيرها مما لا نفس

عن عائشة رضي الله عنها قالت « ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي في يوم بعد العصر الا صلى ركعتين » (١) وأصحهما انه لا يجوز لعموم الاخبار الناهية وما فعله رسول الله صلى الله

(١) * (حديث) * عائشة ما كان رسول الله ﷺ يأتي في يوم بعد العصر الا صلى ركعتين مسلم من حديث الاسود ومسرور عنهما بلفظ ما كان يومه الذي كان يكون عندي الا صلاهما وللبخاري ما ترك ركعتين بعد العصر عندي قط وله طرق : (فائدة) روى احمد عن أم سامة صلى رسول الله ﷺ العصر ثم دخل بيتي فصلى ركعتين الحديث وفيه قلت يا رسول الله افنقضيهما اذا فاتتنا قال لا *

له سائلة فهو نجس عندنا كما سبق في باب ازالة النجاسة وذكرنا خلاف أبي حنيفة واحمد فيه واتفق اصحابنا علي أنه يعني عن قليله وفي كثيره وجهان مشهوران أحدهما قاله الاصطخري لا يعني عنه واحدهما باتفاق الاصحاب يعني عنه قال القاضي أبو الطيب هذا قول ابن سريج وإبي اسحاق المروزي قال صاحب البيان هذا قول عامة اصحابنا وقول المحاملي في المجموع هذا قول ابن سريج وإبي اسحاق وسائر اصحابنا قال الشيخ أبو حامد والمحاملي في التجريد القليل هو ما عفا عنه الناس أي عدوه عفواً وتساهلوا فيه والكثير ما غلب علي الثوب وطبقه وذكر الحراساني في ضبط القليل كلاماً طويلاً اختصره الرافعي ولخصه فقال في قول قديم القليل قدر دينار وفي قديم آخر القليل ما دون الكف وعلى الجديد وجهان أحدهما الكثير ما ينظر للماثل من غير تأمل والآخر أن طلب القليل دونه واصحهما الرجوع الي العادة فما يقع انتمطسخ به غالباً ويعسر الاحتراز به فقليل وما لا فكثير فلي الاول لا يختلف ذلك باختلاف البلاد والاقوات ويلي الثاني وجهان أحدهما يعتبر الوسط المعتدل فلا يعتبر من البلاد والاقوات ما يدر ذاك فيه أم يتفاحش واصحهما يختلف باختلاف الاوقات والبلاد ويجهد المعلي هل هو قليل أم كثير فله شك ففيه احتمالان لإمام الحرمين أرجحهما وبه قطع الغزالي له حكم القليل والثاني له حكم الكثير وسواء في كل ما ذكرناه ما كان من هذا الدم في الثوب والبدن بالاتفاق فلو كان قليلاً فحرق وانشر الناطخ بسببه ففيه الوجهان في الكثير حكمهما المتولى والبغوى قال الشيخ أبو عاصم يعني في عمه وقال

عليه وآله وسلم كان مخصوصاً به فإنه كان يداوم علي عمل وقد روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «ناب يولي بعد العصر وينتهي منه» (١) فان قلنا بالاول فهذه الآية إنما تستثنى عن عموم أخبار النبي

(١) حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بعد العصر وينتهي عنها أبو داود من حديث ابن اسحق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن ذكوان مولي عائشة عنها بلفظ كان يصلي العصر وينتهي عنها ويواصل وينتهي عن الوصال وينزل في عنقته محمد بن اسحاق * حديث عبد الرحمن بن عوف في الحائض يطهر قبل طلوع الفجر بركعة ويلزمها المغرب والعشاء جميعاً رواه الأثرم والبيهقي في المعرفة من رواية محمد بن عثمان بن عبد الرحمن ابن سعيد بن يربوع عن جده عن مولى لعبد الرحمن بن عوف عنه بهذا وزاد وإذا طهرت قبل ان تغرب الشمس صلت الظهر والعصر جميعاً ومحمد بن عثمان وثقه أحمد ومولى عبد الرحمن لم يعرف حاله * وحديث ابن عباس مثله رواه البيهقي من طريق يزيد بن أبي زياد عن طاوس عنه وبإسناده ليث بن أبي سليم عن طاوس وعطاء وقال قال أبو بكر بن اسحق لا أعلم أحداً من الصحابة قال بهما قال وفوقه عن الفقهاء السبعة من أهل المدينة وعن هامة من التابعين انتهى: وروى هذا الأثر مرفوعاً من حديث معاذ بن جبل: أخرجه الخطيب في الموضح *

القاضي حسين لا يعنى . ولو اخذ قلة أو برغوثا وقتله في ثوبه أو بدنه أو بين أصبعيه فتلوثت به قال المتولى ان كثر ذاك لم يفسد عنه وان كان قليلا فوجهان أصحهما يعنى عنه قال ولو كان دم البراغيث في ثوب في كفه وصلي به أو بسطه وصلي عليه فان كان كثيرا لم تصح صلاته وان كان قليلا فوجهان اما دم ماله نفس سائلة من آدمى وسائر الحيوانات ففيه الاقوال الثلاثة التي ذكرها المصنف وهي مشهورة اصحها بالاتفاق قوله في الام انه يعنى عن قليله وهو القدر الذي يتعافاه الناس في العادة يعنى يعدونه عفووا قال الازهرى يعدونه عفووا قد عفى لهم عنه ولم يكلفوا ازالته للمشقة في التحفظ منه قال صاحب السامل قدره بعض اصحابنا بلمعة وهذه الاقوال في دم غيره من آدمى وحيوان آخر واما دم نفسه فضر بان احدهما ما يخرج من برة من دم وقيح وصيد فله حكم دم البراغيث بالاتفاق يعنى عن قليله قطعاً وفي كثيره الوجهان اصحهما العفو فلو عصر برة فخرج منها دم قليل عفى عنه على اصح الوجهين وهما كالوجهين السابقين في دم القملة ونحوها اذا عصره في ثوبه أو بدنه (انضرب الثاني) ما يخرج منه لامن البثرات بل من الدمايل والقروح وموضع الفصد والحجامة وغيرها وفيه طريقان احدهما انه كدم البراغيث والبثرات يعنى عن قليله وفي كثيره الوجهان قال الرافعى هذا مقتضى كلام الاكثرين والثاني وهو الاصح واختاره ابن كج والشيخ ابو محمد وامام الحرمين وهو ظاهر كلام المصنف وسائر العراقيين انه كدم الاجنبى فأما دم الاستحاضة وما يدوم غالباً فسبق حكمه في باب الحيض وامام القروح فسبى في باب ازالة النجاسة انه ان تغيرت رائحته فهو نجس والافطريقان اصحهما انه طاهر والثاني على قولين وحيث نجسناه فهو كالبثرات قال اصحابنا وقيح الاجنبى وصيد وسائر الحيوان كدم ذلك الحيوان ثم الجمهور اطلقوا الكلام في الدماء على ما سبق وقيد صاحب البيان الخلاف في العفء بغير دم

قال في الباب الثاني في الاذان وفيه ثلاثة فصول

(الاول) في محله وهو مشروع سنة علي أظهر الرايين في الجماعة الاولى من صلوات الرجال في كل مفروضة مؤداة وفي الجماعة الثانية في المسجد المطروق قولان وفي جماعة النساء ثلاثة أقوال وفي الثالث انها تقيم ولا تؤذن ولا ترفع الصوت بحال وفي المنفرد في بيته ثلاثة أقوال وفي الثالث انما يؤذن ان انتظر حضور جمع فان قلنا لا يؤذن في اقامته خلاف وان قلنا يؤذن فيستحب رفع الصوت ولا أذان في غير مفروضة كصلاة الخسوف والاستسقاء والجنائز والعيدين بل ينادى لها الصلاة جامعة وفي الصلاة الفاتحة المفروضة ثلاثة أقوال وفي الثالث يقيم ولا يؤذن (ح) ولو قدم العصر الى وقت الظهر فيؤذن للظهر وقيم لكل واحدة ولو أخر الظهر الى العصر يؤديهما باقامتين (ح)

باب الاذان

الكلب والخنزير وما تولد من أحدهما وأشار إلى أنه لا يعني عن شيء منه بخلاف قال البغوي وحكم ونهم الذباب وبول الخفاش حكم الدم لتعذر الاحتراز *

(فرع) قال صاحب التتمة وغيره لو كان في صلاة ما أصابه شيء جرحه وخرج الدم يندفق ولم يلوث البشرة أو كان التلوّث قليلاً بأن خرج كخروج الفصد لم تبطل صلاته واحتجوا بحديث جابر رضي الله عنه في الرجلين الذين حرسا للنبي صلى الله عليه وسلم فجرح أحدهما وهو يصلي فاستمر في صلاته ودماؤه تسيل وهو حديث حسن سبق بيانه في باب ما ينقض الوضوء قلوا ولأن المنفصل عن البشرة لا يضاف إليه وإن كان بعض الدم متصلاً ببعض ولهذا لو صب الماء من إبريق على نجاسة واتصل طرف الماء بالنجاسة لم يحكم بنجاسة الماء الذي في الطريق وإن كان به نجاسة متصلة ببعض * (فرع) في مذاهب العلماء في الدماء: ذكرنا مذهبنا وحكي الشيخ أبو حامد عن مالك أنه يعني عما دون نصف الثوب ولا يعني عن نصفه وعن أحمد يعني عما دون شبر في شبر وعن أبي حنيفة أن النجاسة من الدم وغيره إن كانت قدر درهم بعلي عنها ويعني عن أكثره وعن النخعي والأوزاعي يعني عن قدر دون درهم لا عن درهم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ إذا كان علي بدنه نجاسة غير معفو عنها ولم يجدها يغسلها به صلى وأعاد كما قلنا فيمن لم يجد ماء ولا تراباً وإن كان علي قرحة دم يخاف من غسله صلى وأعاد وقال في القديم لا يعيد لأنه نجاسة يعذر في تركها فسقط معها الفرض كالأثر الاستنجاء والاول اصح لانه صلى بنجس نادر غير متصل فلم يسقط معه الفرض كما لو صلى بنجاسة نسيها ﴾

﴿ الشرح ﴾ انفتح القاف وضمها افتان وقوله صلى بنجس نادر احتراز من أثر الاستنجاء وقوله غير متصل احتراز من دم المستحاضة . أما حكم المسئلة فإذا كان علي بدنه نجاسة غير معفو عنها وعجز عن إزالتها وجب أن يصلي بحاله لحكمة الوقت - الحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم » رواه البخاري ومسلم

بلاذان (و) بناء علي ان الظاهر كالفائدة فلا يؤن لها ؛ لا شك أن الاذان إلى الصلاة اعلام للوقت والسكن لا يدعي به إلى كل صلاة بل إلى بعض الصلوات وليس دعاء علي أي وجه اتفق له كيفية مخصوصة ولا يدعو به كل أحد بل بعض الناس فتمس الحاجة إلى بيان الصلاة التي هي عمل الاذان وبيان كيفية الاذان وصفات المؤذن فتكلم في هذه الامور في ثلاثة مواضع وافتتح القول في الاول بذكر الخلاف في انه سنة أم فرض كفاية ولو قدم هذه المسألة على الفصول أجمع وقصر كلام الفصل الاول علي بيان الصلوات التي شرع فيها الاذان سنة كان أم فرضاً كان اليق بترجمة الفصل ولذلك فعل في الوسيط واختلفوا في الاذان والاقامة أيها سنتان أم فرضاً كفاية علي ثلاثة أوجه أحدهما أنهما سنتان لأنهما الداعاء إلى الصلاة فصار كقولاه الصلاة جامعة في العيدين ونحوهما

وتلزمه الاعادة لما ذكره المصنف وقد سبق في باب التيمم قول غريب انه لا تجب الاعادة في كل صلاة أمرناه أن يصلحها علي نوع خلل . أما اذا كان علي قرحة دم يخاف من غسله وهو كثير بحيث لا يعنى عنه ففي وجوب الاعادة القولان اللذان ذكرهما المصنف: الجديد الاصح وجوبها والقديم لا يجب وهو مذهب ابي حنيفة ومالك واحمد والمزني وداود والمعتبر في الخوف ما سبق في باب التيمم وقوله كما لو صلى بنجاسة نسيها هذا علي طريقته وطريقة العراقيين ان من صلى بنجاسة نسيها تلزمه الاعادة قولاً واحداً وانما القولان عندهم فيمن صلى بنجاسة جهلها فلم يعلمها فقط وعند الخراسانيين في الناسي خلاف مرتب علي الجاهل وسنوضحه قريباً حيث ذكره المصنف ان شاء الله تعالى *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان جبر عظمه بعظم نجس فان لم يخف التلف من قلعه لزمه قلعه لانه نجاسة غير معفو عنها أو صلحها الي موضع يلحقه حكم التطهير لا يخاف التلف من ازالته فاشبه اذا وصلت المرأة شعرها بشعر نجس فان امتنع من قلعه اجبره السلطان علي قلعه لانه مستحق عليه تدخله النيابة فاذا امتنع لزم السلطان أن يفعل كره المصوب وان خاف التلف من قلعه لم يجب قلعه ومن اصحابنا من قال يجب لانه حصل بفعله وعدوانه فانتزع منه وان خيف عليه التلف كمالو غصب مالا ولم يمكن انتزاعه منه الا بضرب يخاف منه التلف والمذهب الاول لان النجاسة يسقط حكمها عند

ولانه صلى الله عليه وآله وسلم « جمع بين الصلاتين واسقط الاذان من الثانية » والجمع سنة فلو كان

(١) (حديث) انه صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين واسقط الاذان من الثانية هذا مستفاد من حديث جابر الطويل عند مسلم في صفة الحج فقيه انه خطب بعرفة ثم اذن ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام فصلى العصر ولم يصل بينهما : وروى ابو داود من حديث ابن عمر جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء يجمع باقامة واحدة لكل صلاة ولم يناد في الاولى وفي رواية انه لم يناد بينهما ولا علي اثر واحدة منهما الا بالاقامة واصله في الصحيحين وفي رواية للشافعي لم يناد في واحدة منهما الا باقامة وفي البخاري جمع بجمع كل واحدة منهما باقامة ولم يذكر الاذان وفي رواية مسلم انه باقامة واحدة : اخرجه من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر لكن بين ابو داود في روايته ان قوله باقامة واحدة اي لكل صلاة ورواه ابن الشيخ الاصبهاني من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس والمحفوظ عن ابن عمر وذكر الطبري في تهذيب الآثار انه صلاهما باقامة واحدة من حديث ابن مسعود وأبي بن كعب وخزيمة بن ثابت وأسامة بن زيد وابن عمر ايضاً : (قلت) وهو ما اختلف فيه عن ابن عمر واسامة وابن مسعود فان حديث اسامة متفق عليه بلفظ فصلى المغرب ثم اتاخ كل انسان بعيره في منزله ثم اقيمت العشاء فصلاهما ولم يصل بينهما وحديث ابن مسعود في البخاري انه صلاهما باذانين واقامتين *

خوف التلف ولهذا يحل أكل الميتة عند خوف التلف فكذلك هنا وان مات فقد قال أبو العباس يقطع حتى لا يأتي الله تعالى حاملاً للنجاسة والمنصوص انه لا يقطع لان قاعه عبادة وقد سقطت العبادة عنه بالموت وان فتح موضعاً من بدنه وطرح فيه دماً أو التحم وجب فتحه وإخراجه كالعظم وان شرب حمراً فالمنصوص في صلاة الخوف انه يلزمه ان يتقائماً لما ذكرناه في العظم ومن أصحابنا من قال لا يلزمه لان النجاسة حصلت في معدتها فصار كالأطعام الذي أكله وحصل في المعدة »

(الشرح) اذا انكسر عظمه فينبغي ان يجبره بعظم طاهر قل أصحابنا ولا يجوز أن يجبره بنجس مع قدرته على طاهر يقوم مقامه فان جبره بنجس نظر ان كان محتاجاً الى الجبر ولم يجد طاهراً يقوم مقامه فهو مذكور وان لم يحتج اليه او وجد طاهراً يقوم مقامه ثم وجب نزعه ان لم يخف منه ناف نفسه ولا تلف عضو ولا شيتاً من الاعذار المذكورة في التيمم فان لم يفعل اجبره السلطان ولا تصح صلاته معه ولا يعذر بالالم الذي يجبره اذا لم يخف منه وسواء اكتسى العظم لحمًا أم لا هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور لانها نجاسة أجنبية حصلت في غير معدتها وفيه وجه شاذ ضعيف انه اذا اكتسى اللحم لا ينزع وان لم يخف الهلاك حكاه الرافعي ومال اليه امام الحرمين والغزالي وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وان خاف من النزح هلاك النفس أو عضواً أو فوات منفعة عضو لم يجب النزح على الصحيح من الوجهين ودليلها في الكتاب قال صاحب التمهيد وغيره لو لم يخف التلف وخاف كثرة الالم وتأخر البر، قلنا لو خاف التلف لم يجب النزح فهل يجب هنا فيه وجهان بناء على التقهين في نظيره في التيمم وحيث أوجبنا النزح وتركه لزمه إعادة كل صلاة صلاها معه قولاً واحداً لانه صلى بنجاسة متعمداً ومضى وحسب النزح فمات قبله لم ينزع على الصحيح المنصوص وفيه وجه أبي العباس ودليلها في الكتاب هما جاريان سواء استتر باللحم ام لا وقيل ان استتر لم ينزع وجهاً واحداً فاذا قلنا ننزع فهل النزح واجب ام مستحب فيه وجهان حكاهما الرافعي الصحيح انه واجب وبه قطع صاحب المأوى »

الاذان واجباً لما تركه لسنة والوجه الثاني انها فرضا كفاية لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « صلوا كما رأيتموني أصلي فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم » وظاهر الامر للوجوب ولانه من شعائر الاسلام فليؤكد بالفرضية وهذان الوجهان هما الاذان أرادها المصنف بالرأين والثالث انها مسنونتان في غير الجمعة وفرضا كفاية في الجمعة لانتها اختصت بوجوب الجماعة فيها

(١) (حديث) صلوا كما رأيتموني أصلي فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم منق عليه من حديث مالك بن الحويرث بالفاظ مختلفة واللفظ المذكور هنا للبخاري في كتاب الاذان وزاد في أوله قصة وفي آخره ثم ليؤمكم أكبركم *

(فرع) في مداواة الجرح بدواء نجس وخياطته بخيط نجس كالوصل بمعظم نجس فيجب النزع حيث يجب نزع العظم ذكره المتولي والبغوي وآخرون وكذا لو فتح موضعاً من بدنه وطرح فيه دماً أو نجاسة أخرى أو وشم يده أو غيرها فانه ينجس عند الغرز فله حكم العظم هذا هو الصحيح المشهور قال الراعي وفي تعليق الفراء انه يزال الوشم بالعلاج فان لم يمكن الا بالجرح لا يجرح ولا اثم عليه بعد التوبة *

(فرع) اذا شرب حمراً او غيرها من النجاسات قال الشافعي رحمه الله في البيهقي في باب صلاة الخوف وان أكره على أكل محرم فعليه ان يتقايأه هذا نصه في البيهقي وقال في الام ولو أسر رجل فحمل على شرب محرم أو أكل محرم وخاف ان لم يفعله فعليه ان يتقايأه ان قدر عليه وهذا ان كان ظاهراً أو صريحاً في وجوب الاستقاء لمن قدر عليها وبهذا قال أكثر اصحاب وصححه صاحب الشامل والمستظهر وفيه وجه انه لا يجب بل يستحب وصححه القاضي أبو الطيب ولا فرق بين المعذور في الشرب وغيره كما نص عليه *

(فرع) لو اتقاعت منه فردها ووضعها قال اصحابنا العراقيون لا يجوز لانها نجسة وهذا بناء على طريقتهم ان عضو آدمي المنفصل في حياته نجس وهو المنصوص في الام ولكن المذهب طهارته وهو الاصح عند الخراسانيين وقد سبق ايضاحه في باب ازالة النجاسة فلو تحركت سنة فله ان يربطها بفضة وذهب وهي طاهرة بلا خلاف وصرح به الماوردي والقاضي أبو الطيب والمحامي وسائر الاصحاب *

(فرع) قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر ولا تصل المرأة بشعرها شعر انسان ولا شعر مالا يؤكل لحمه بحال قال اصحابنا اذا وصلت شعرها بشعر آدمي فهو حرام بلا خلاف سواء كان شعر رجل او امرأة وسواء شعر المحرم والزوج وغيرها بلا خلاف اعموم

فاختصت بوجوب الدعاء اليها وبالوجه الثالث قال ابن خيران ونسبه القاضي بن كج والشيخ أبو حامد الي أبي سعيد الاصطخري ونسب آخرون الي أبي سعيد الوجه الثاني دون الثالث فان قلنا هما سنة فلو اتفق أهل بلد علي تركها هل يقاتلون عليه فيه وجهان أحدهما لا كسائر السنن وينسب الي أبي اسحق المروزي والثاني نعم لانه من شعائر الاسلام فلا يمكن من تركه وان قلنا هما فرضاً كفاية فأنما يسقط الحرج باظهارها في البلدة أو القرية بحيث يعلم جميع أهلها انه قد أذن فيها أو أصقوا في القرية الصغيرة يؤذن في موضع واحد والبلدة الكبيرة لا بد منه في مواضع ومجال فلو امتنع قوم منها قوتلوا ومن قال باقراضها في صلاة الجمعة خاصة فقد اختلفوا: منهم من قال الاذان الواجب هو الذي يقام بين يدي الخطيب فانه الذي يختص بالجمعة فلا يباح ايجابه كالجماعة والخطبة وغيرها وهذا ما حكاه الشيخ أبو محمد عن أحمد بن سيان من أصحابنا قال الشيخ ووجدت لفظ الوجوب في هذا

الاحاديث الصحيحة في لعن الواصلة والمستوصلة ولانه يحرم الاثنا عشر الادعي وسائر اجزائه
لكرامته بل يدفن شعره وظفره وسائر اجزائه وان وصلته بشعر غير آدمي فان كان شعرا نجسا
وهو شعر الميتة وشعر مالا يؤكل اذا انفصل في حياته فهو حرام أيضا بلا خلاف الا في الحديث ولانه
حمل نجاسة في الصلاة وغيرها عمدا وسواء في هذين النوعين المرأة المزدوجة وغيرها من النساء والرجال
واما الشعر الطاهر من غير الآدمي فان لم يكن لها زوج ولا سيد فيه حرام أيضا بل المذهب
الصحيح وبه قطع الدارمي والقاضي ابو الدليب والبعوي والتميمي وفيه وجه انه مكروه وله الشيخ
ابو حامد وحكاية الشاشي ورجحه وحكاية غيره وجزم به المحامي وهو شاذ ضعيف ويعطيه يوم
الحديث وان كان لها زوج أو سيد مثلية أو حكاية الدارمي وآخرون اتبعوا الخبر السابقين
وبه قطع جماعة منهم ان وصلت باذنه جاز والاحرم والثاني يحرم مطلقا والثالث لا يحرم ولا يكره
مطلقا وقطع الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب وصاحب الماموي والمحامي وجهه من العراقيين بانه
يجوز باذن الزوج والسيد قال صاحب السامل قال اصحابنا ان كان لها زوج أو سيد جاز لها ذلك وان لم يكن
زوج ولا سيد كره فهذه طريقة العراقيين والصحيح ما صححه الخراسانيون وقول من قال بالتحريم
مطلقا أقوى اظاهر اطلاق الاحاديث الصحيحة قال صاحب التهذيب وتحمير الوجه والخضاب بالسواد
وتطريف الاصابع حرام بغير اذن الزوج وباذنه وجهان اسحهما التحريم وقال الامامي شعيرته حنة ان
لم يكن لها زوج ولا سيد او فعلته بغير اذنه فحرام وان كان اذنه فجائز على المذهب وقبل وان كان له صل
قال واما الخضاب بالواد وتطريف الاصابع فالخوف بالتحميم قال امام الحرمين ويقرب منه مجيب
الشعر ولا بأس بتصفيف الطرود وتسوية الاصداغ واما الخضاب بالخناء فتحب المرأة المزدوجة في يديها
ورجليها تعميا لا تطريفا ويكره اغيرها وقد اطلق البغوي وآخرون استحباب الخضاب للمرأة ومراهم
المزوجة واما الرجل فيحرم عليه الخضاب الا الحاجة اعموم الاحاديث الصحيحة في نهى الرجال عن التشبه
بالنساء وقد تقدمت هذه المسألة بادلتها في آخر باب الوالك واما الوشم والبشر وهو شدة يد الاسنان فحرام
على المرأة والرجل ويستحب المزدوجة الخلق وبكره للرجل وقد سبق هذا في باب الوالد والنوم ما جاء من
الاحاديث الصحيحة في الوشم والوصل والوشرو غير ما حديث اسماء رضي الله عنها ان امرأة سأت النبي

الاذان نصا لاشامي رضي الله عنه فاعله أراد توکید أمره ومنهم من قال يسهط الوجوب بالاذان
الذي يؤتى به الصلاة الجمعة وان لم يكن بين يدي الخطيب ولا ان تعلم قوله مشروع سنة بالاف لان بعض
أصحاب احمد ذكر أن الاذان والاقامة فرضان علي الكفاية عندهم وبالميم لان في تعليق الشيخ أبي
حامد أن ما السكا يقول بوجوب الاذان ويلزم الاعادة ما بقي الوقت فان ذهب الوقت وصلى من
غير اذان جاز ونعود بعد هذا الي بيان محل الاذان وقد ضبطه المصنف فقال محل الجماعة الاولى
من صلاة الرجال في كل مفروضة مؤداة وفيه خمسة قيود اولها الجماعة فالمنفرد في الصحراء أو في

صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي أصابتها الحصبة فتمرق شعرها واني زوجتها أفأصل فيه فقال
« لعن الله الواصلة والموصولة » رواد البخارى ومسلم وفي الصحيحين عن عائشة نحوه قولها تمرق هو بالراء
المهملة يعنى انتثر وسقط: وعن حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية على المنبر وتناول قصة من شعر
كانت في يد حرسى فقال يا أهل المدينة اين علمائكم سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل
هذه ويقول انما هلكت بنوا اسرائيل حين اتخذوها نساؤهم رواد البخارى ومسلم وعن ابن عمر رضى
الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة » رواد البخارى
ومسلم وعن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال لعن الله الواشحات والمستوشحات والمنتصحات والمتفاجات
لأحسن المغيرات خلق الله فقالت له امرأة في ذلك فقال ومالى لا لعن من اعنه عليه السلام وهو في كتاب الله
تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » رواد البخارى ومسلم المتفاجئة التي تبرده من اسنانها
ليتباعد بعضها عن بعض وتحسنها وعو الوشر والنامصة التي تأخذ من شعر الحاجب وترققه ليصير حسنا
والمنتصبة التي تأمر من يفعل ذلك بها »

(فرع) هذا الذى ذكرناه من تحريم الوصل في الجملة هو مذهبنا ومذهب جماهير العلماء وحكي
القاضى عياض عن طائفة جوازه وهو مروي عن عائشة رضى الله عنها قال ولا يصح عنها بل الصحيح
عنها كقول الجمهور قال والوصل بالوصف والخرق كالوصل بالشعر عند الجمهور وجوزه الليث بن سعد
بغير الشعر والصحيح الاول لحديث جابر رضى الله عنه « ان النبي صلى الله عليه وسلم زجر ان تصل المرأة برأسها
شيئا » رواه مسلم وهذا عام في كل شيء فاماربط الشعر بخيوط الحرير الملونة ونحوها مما لا يشبه الشعر
فليس بمنهى عنه وأشار القاضى الى نقل الاجماع فيه لانه ليس بوصل ولا هو في معنى مقصود
الوصل وانما هو للتجمل والتحسين »

(فرع) ذكر القاضى عياض ان وصل الشعر من المعاصى الكبائر لعن فاعله »

* قال المصنف رحمه الله *

المصر هل يؤذن الجديد أنه يؤذن لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا بى سعيد
الخدري رضى الله عنه (١) « انك رجل تحب الغنم والبادية فاذا دخل عليك وقت الصلاة فأذن وارفع

(١) « حديث » انه صلى الله عليه وسلم قال لا بى سعيد الخدري انك رجل تحب الغنم والبادية
فاذا دخل وقت الصلاة فأذن وارفع صوتك فانه لا يسمع صوتك حجر ولا شجر ولا مدر الا شهد
لك يوم القيامة هذا السياق تبع فيه الغزالي والامام والقاضى الحسين والماوردي وابن داود شارح
المختصر وهو مغاير لما في صحيح البخارى والموطأ وغيرهما من كتب الحديث ففيها عن عبد الله بن
عبد الرحمن بن ابى صعصعة عن ابيه عن ابى سعيد الخدري انه قال له انى ارأى تحب الغنم والبادية
فاذا كنت في غنمك وباديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن
جن ولا انس الا شهد له يوم القيامة قال ابو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا رواه الشافعي

﴿وَأَمَّا طَهَارَةُ الثَّوْبِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ فَهِيَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ وَالْأَدْلَى عَلَيْهِ قَوْلُهُ نَهَى
«وَتِيَابُكَ فَطَهِّرْ» فَإِنْ كَانَ عَلَى ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ غَيْرُ مَغْفُورَةٍ عَنْهَا وَلَمْ يَجِدْ مَا يَغْسِلُهَا بِهِ صَلَّى عَرِيَانًا وَلَا يُصَلِّي
فِي الثَّوْبِ قَالَ فِي الْبُيُوتِ وَقَدْ قِيلَ يُصَلِّي فِيهِ وَيَعِيدُ الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ لِأَنَّ الصَّلَاةَ مَعَ الْعَرَى يَسْقُطُ
بِهَا الْفَرَضُ وَمَعَ النَّجَاسَةِ لَا يَسْقُطُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتْرَكَ صَلَاةُ يَسْقُطُ بِهَا الْفَرَضُ إِلَى صَلَاةٍ
لَا يَسْقُطُ بِهَا الْفَرَضُ *﴾

﴿الشرح﴾ طَهَارَةُ الثَّوْبِ شَرْطٌ لَصِحَّةِ الصَّلَاةِ وَدَلِيلُهُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَمَا سَبَقَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ
فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَوْبِ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ لَا يَفِي عَنْهَا وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى غَسْلِهِ فَلَمَّا رَأَى أَنَّ أَحَدَهُمَا يَصَلِّي عَرِيَانًا
وَأُخْرَاهُ عَلَى قَوَائِنِ أَحَدَهُمَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّي عَرِيَانًا وَاتَّانِي يَجِبُ أَنْ يُصَلِّي بِهِ وَدَلِيلُهُ مَا فِي «الْكَتَابِ»
فَإِنْ قَانَا يُصَلِّي عَرِيَانًا فَلَا إِعَادَةَ وَإِنْ قَانَا يُصَلِّي فِيهِ وَجِبَتْ الْإِعَادَةُ وَلَوْ أَنَّ مَعَهُ ثَوْبًا طَاهِرًا وَلَمْ يَجِدْ
الْأَمْرَ مَوْضِعًا نَجَسًا فَوَجَّهَانِ مَشْهُورَانِ فِي الْإِبَانَةِ وَغَيْرُهُمَا يَجِبُ أَنْ يَتَزَوَّدَ فِي صَلَاةٍ وَيُصَلِّي سَائِلًا وَلَا
إِعَادَةَ وَاتَّانِي يُصَلِّي فِيهِ عَلَى النَّجَاسَةِ وَيَعِيدُ وَوَجَّهًا مَأْسُومًا وَلَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا ثَوْبًا حَرَامًا جِزَاءً أَنْ أَحَدَهُمَا
يَجِبُ أَنْ يُصَلِّي فِيهِ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ يَسْقُطُ الْفَرَضُ بِهِ وَأَمَّا يَحْرُمُ فِي غَيْرِ مَعْلُومٍ أَوْ خُصْرٍ أَوْ ثَانِيٍّ يَصَلِّي سَائِلًا
لِأَنَّهُ عَادِمٌ لِسِتْرَةٍ شَرْعِيَّةٍ وَلَا إِعَادَةَ لِمَا ذَكَرْنَا وَبِإِذَا بَسَّ الثَّوْبَ الْحَرَامَ يَجِبُ وَالْمَرْءُ فِي نَهْرِ الْمَاءِ لَا تَرَى مِنَ
الْأَعْيُنِ وَكَذَا فِي الْحُلُوفِ إِذَا أُوجِبْنَا السِّرَ فِيهَا *

صَوْتِكَ فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ صَوْتَكَ حَجَرٌ وَلَا شَجَرٌ وَلَا مَدْرٌ إِلَّا شَيْئًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (١)، حَكَى مِنْ الْقَدِيمِ
أَنَّهُ لَا يُؤْذَنُ لِأَنَّ الْمُقْصُودَ مِنَ الْإِذَانِ الْإِبْلَاحُ وَالْإِعْلَامُ هَذَا لَا يَنْتَظِمُ فِي الْمَنْفَرَدِ وَقَالَ بَعْضُ
أَصْحَابِنَا إِنْ كَانَ يَرْجُو حَضَرَ جَمْعَ أَذْنٍ وَلَا فَلَا وَحَمَلُ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَنْتَظِمُ سَمْعُهُ
غُلَامُهُ وَمِنْ مَعَهُ فِي الْبَادِيَةِ هَذَا إِذَا لَمْ يَبْلُغِ الْمَنْفَرَدِ إِذَانِ الْمُؤْذِنِينَ وَأَمَّا إِذَا بَلَغَهُ مَا يَخْلُفُ فِيهِ مَرَّتَ بَ
عَلَى هَذَا الْخِلَافِ وَأَوَّلِي بَأَنَ لَا يُؤْذَنُ كَأَحَادِ الْجَمْعِ فَإِنْ قَانَا لَا يُؤْذَنُ الْمَنْفَرَدُ هَلْ يَقُومُ فِيهِ وَجَّهَانِ أَوَّلُهُمَا
لَا كِلَا إِذَانِ وَأُخْرَاهُمَا نَعَمْ لِأَنَّهُمَا لِلْحَاضِرِينَ فَيُقِيمُ لِنَفْسِهِ وَإِذَا قَانَا يُؤْذَنُ فَهَلْ يَرْتَفِعُ الصَّوْتُ فِيهِ وَجَّهَانِ

عَنْ مَالِكٍ وَتَعَقُّبِهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَبِالْبَلْغِ كَعَادَتِهِ : وَاجَابَ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنْ هَؤُلَاءِ الْأَيْمَةِ الَّذِينَ
أُورِدُوهُ مُغَيَّرًا بِأَنَّهُمْ لَعَلَّهُمْ فَهَمُّوا أَنْ يَقُولَ أَبُو سَعِيدٍ هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَائِدًا إِلَى كُلِّ
مَا ذَكَرَهُ وَيَكُونُ تَعْدِيرُهُ سَمِعْتُ كُلَّ مَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحِينَئِذٍ يَصِحُّ
مَا أُورِدُوهُ بِإِعْتِبَارِ الْمَعْنَى لَا بِصُورَةِ اللَّفْظِ وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْجَوَابِ مِنَ الْكَفَّةِ وَالرَّافِعِي إِذَا رَدَّهُ دَلَالًا
عَلَى اسْتِحْبَابِ إِذَانِ الْمَنْفَرَدِ وَهُوَ خِلَافُ مَا فَعَلَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ قَانَهُمَا نَزَجًا عَلَيْهِ الثَّوَابُ عَلَى
رَفْعِ الصَّوْتِ كَذَا قِيلَ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ التَّرْجُمَةِ عَلَى بَعْضِ مَدْلُولَاتِ الْحَدِيثِ أَنْ
لَا يَكُونَ فِيهِ شَيْءٌ آخَرُ وَقَدْ رَوَى النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَفِيَّةَ بِنْتِ عَامِرٍ مَرْفُوعًا بِعَجَبٍ رُبَّنَا مَنْ
رَاعَى غَمًّا فِي رَأْسِ شَيْئَةٍ يُؤْذَنُ بِالصَّلَاةِ وَيُصَلِّي فَيَقُولُ اللَّهُ انْظُرُوا إِلَيَّ عَبْدِي الْحَدِيثُ :

(فرع) لو كان معه ثوب طرفه نجس و ليس معه ماء يغسله به وأمكنه قطع موضع النجاسة فان كان ينقص بالقطع قدر أجرة مثل السترة لزمه قطعه وان كان أكثر فلا يلزمه ذكره المتولي وآخرون *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن لم يجد الا ثوباً نجساً: قد ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا انه يصلي عارياً ولا إعادة عليه وبه قال أبو ثور وقال مالك والمزني يصلي فيه ولا يعيد وقال احمد يصلي فيه ويعيد وقال أبو حنيفة ان شاء صلى فيه وان شاء عريانا ولا إعادة في الحالين *

* قال المصنف رحمه الله *

(فان اضطر الى لبس الثوب لحر أو برد صلى فيه وأعاد اذا قدر لانه صلى بنجس نادر غير متصل فلا يسقط معه الفرض كما لو صلى بنجاسة نسيها) *

(الشرح) قوله نادر احترازاً من دم البراغيث ونحوه قوله غير متصل احترازاً من دم الاستحاضة وسلس البول ونحوها واذا اضطر الى لبس الثوب لجنس لحر أو برد أو غيرها صلى فيه للضرورة ويلزمه الاعادة لما ذكره * قال المصنف رحمه الله *

(وان قدر علي غسله وخفي عليه موضع النجاسة لزمه أن يغسل الثوب كله ولا يتحرى فيه لان التحرى انما يكون في عينين فان شقه نصفين لم يتحر فيه لانه يجوز أن يكون الشق في موضع النجاسة فتكون القطعتان نجستين) *

(الشرح) هاتان المألتان متفق عليهما كما ذكره المصنف الا أن صاحب البيان حكى فيما اذا خفي موضع النجاسة من الثوب وجهاً عن ابن سريج انه اذا غسل بعضه كفاه ويصلي فيه لانه يشك بعد ذلك في نجاسته الاصل طهارته وهذا ليس بشيء لانه يتيقن النجاسة في هذا الثوب وشك في زوالها وهذا الذي ذكرناه من وجوب غسل جميعه هو اذا احتمل وجود النجاسة في كل موضع منه فلو علم انها كانت في مقدمه وجهه موضعها وعلم انها ليست في مؤخره وجب غسل مقدمه فقط فلو أصابت يده المبتلة بعض هذا الثوب قبل غسله لم يحكم بنجاسة اليد لاحتمال ان الذي أصابته طاهر صرح به البغوي وغيره * قال المصنف رحمه الله *

(وان كن معه ثوبان طاهر ونجس واشتبها تحرى وصلي في الطاهر علي الاغلب عنده لانه شرط من شروط الصلاة يمكن التوصل اليه بالاجتهاد فجاز التحرى فيه كالتبلة فان اجتهد فلم يؤد

أصحها نعم الحديث أبي سعيد والثاني ان انتظر حضور جمع رفع والا فلا ولا شك في انه اذا أذن يقيم: وأعلم أن هذا الترتيب يشتمل عليه كلام امام الحرمين وهذا الذي أكتبه المصنف الا أنه جعل الفرق بين أن ينتظر حضور جمع أولاً ينتظر قولاً وأطلق في المسألة ثلاثة أقوال والامام لم يروه الا عن بعض الاصحاب والجمهور انتصروا على ذكر المذهب المنسوب الي الجديد ولم يتعرضوا

الاجتهاد الى طهارة أحدهما صلى عريانا وأعاد لأنه صلى ومعه ثوب طاهر يتيقن وإن أداه الاجتهاد الى طهارة أحدهما ونجاسة الآخر فغسل النجس عنده جاز أن يصلي في كل واحد منهما فإن أبسهما معا وصلى فيهما ففيه وجهان قال أبو اسحق تلزمه الاعادة لأنهما صارا كالثوب الواحد وقد تيقن حصول النجاسة وشك في زوالها لأنه يحتمل أن يكون الذي غسله هو الطاهر فلم تصح مسالته كالثوب الواحد إذا أصابته نجاسة وخفي موضعها فتحرى وغسل موضع النجاسة بالتحري وصلى فيه وقال أبو العباس لا اعادة عليه لأنه صلى في ثوب طاهر يتيقن وثوب طاهر في الظاهر فهو كما لو صلى في ثوب اشتراه لا يعلم حاله وثوب غسله فإن كانت النجاسة في أحد الكمين واشتبه فوجهان قال أبو اسحق لا يتحري لأنه ثوب واحد وقال أبو العباس يتحري لأنهما عينا متميزتان هما كالثوبين فإن فصل أحد الكمين جار التحري فيه بلا خلاف *

(الشرح) فيه مسائل (أحداها) إذا اشتبه ثوب طاهر بثوب نجس لزمه التحري فيهما ويصلي في الذي يؤدي اجتهاده الى طهارته وهذا مذهبنا وفيه خلاف للسلف سبق بيانه بأدائه في باب التحري في الماء وسوء كان عدد الطاهر أكثر أو أقل حتى لو اشتبه عشرة ثياب أحدها طاهر والباقي نجس اجتهد ولو كان معه ثوبان طاهر ونجس واشتبههما معه ثالث طاهر يتيقن أنه معه ما يمكن به غسل ثوب هل له الاجتهاد فيه الوجهان السابقان في مثله في الاواني أحدهما الجواز ووجه ثالث حكاه المتولي يجوز الاجتهاد إذا كان معه ماء يغسل به ولا يجوز إذا كان معه ثالث لأن عليه ضررا في اتلاف الماء بخلاف الثوب والاصح الجواز مطلقا وقول المصنف لأنه شرط من شرط عدم الصلاة الى آخره فيه احترازات سبق بيانها في باب الشك في نجاسة الماء وقوله شرط هو الله أبشأناف قوله هناك لأنه سبب وقد نهينا على هذا هناك وقاس على القبلة لأنه يجمع على الاجتهاد فيها مع أن جهات الخطأ فيها أكثر من جهة الصواب (الثانية) إذا اجتهد فحير ولم يظهر له بالاجتهاد شيء لزمه أن يصلي عريانا لحرمة الوقت ويلزمه الاعادة لأنه صلى عريانا ومعه ثوب طاهر وعنده نادر نير متصل هذا هو الصحيح المشهور وفيه قول أنه يجب أن يصلي في أحدهما وهو القول الضعيف الذي أشار اليه في البويطي كما سبق أنه إذا لم يجد الا ثوبا نجسا صلى فيه وأعاد لئلا يكشف عورته وفيه وجه غريب حكاه صاحب الماوى والبيان أنه يصلي تلك الصلاة في كل ثوب مرة ولا امادة حينئذ وهذا ليس بشيء لأنه أمر بالصلاة بنجاسة يتيقن والمذهب أنه يصلي عريانا ويعيد هذا إذا لم يكن

لخلاف نعم حكى القول القديم في التهمة ولكن إذا كان المنفرد يصلي في المصر خاصة ولم يطرده في المنفرد في الصحراء : وقوله في الكتاب وفي المنفرد في بيته تخصيص البيت بالذكر يمكن أن يعمد على موافقة ما رواه في التهمة لكن لم يرد ذلك بل طرد الخلاف في السفر والحضر في الوسيط وأما الفرق بين أن يرجو حضور ولا يرجو فسنيين في الاذان للفائتة أنه من أين يؤخذوا لئلا يكون قوله وان قلنا يؤذن

معه ماء يغسل به أحدهما فان كان وجب عليه غسل أحدهما هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكي المتولي وجهاً أنه لا يلزمه الغسل لان الثوب الذي يريد غسله لا يتيقن نجاسته ولا يمكن إيجاب غسل ما لا يعلم نجاسته وهذا خيال عجيب وخطأ ظاهر وإنما أذكر مثله لآيين بطلانه وقد قال صاحب الشامل في جواب هذا إنما يجب غسل النجس لأنه لا يمكنه الصلاة الا بغسله وهذا المعنى موجود هنا: (الثالثة) اذا أدى اجتهاده الى طهارة أحدهما فغسل الآخر فله أن يصلي في كل واحد علي الافراد ولا خلاف في هذا الا وجهاً اشار اليه المتولي انه لا يجوز أن يصلي في الذي لم يغسله وهذا ليس بشيء فلو لبسهما معاً وصلي ففيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف بدليلهما أصحهما الجواز ولو كانت النجاسة في أحد كمين واشتبه ففي جواز الاجتهاد نيه الوجهان المذكوران في الكتاب بدليلهما أصحهما لا يجوز فلو فصل أحدهما جاز الاجتهاد فيها بعد ذلك بلا خلاف لانهم ما عينا مميزاتان ويجري الوجهان فيما لو نجست إحدى يديه أو أحد أصابعه والاصح انه لا يجوز الاجتهاد فلو اجتهد وغسل ما ظن نجاسته وصلي لم تصح على الاصح ولو غسل أحد كفيه بالاجتهاد ثم فصله عن الثوب فجواز الصلاة فيما لم يغسله علي الوجهين ولو أخبره ثقة بأن النجس هو هذا السك فالمذهب انه يقبل قوله

فيستحب رفع الصوت مرقوما بالواو لما قدمناه ويدل علي استحباب الاذان للمنفرد وعلي ان الاقامة أولى بالرعاية ما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « اذا كان أحدكم بارض فلاة فدخل عليه رقت صلاة فان صلي بغير اذان ولا اقامة صلي وحده وان صلي باقامة علي بصلاته ملكاه فان صلي باذان واقامة صلي خلفه صف من الملائكة اولهم بالشرق وآخرهم بالمغرب » (١) ويستثنى عما ذكرنا من أن المنفرد يرفع صوته بالاذان صورة وهي ما اذا صلي في مسجد اقيمت الجماعة فيه وانصرفوا فلهنا لا يرفع الصوت لتلايتهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى سيما في يوم الغيم وثانيها كونها جماعة أولى ومهما اقيمت الجماعة في مسجد ثم حضر قوم فان لم يكن له امام راتب لم يكره لهم اقامة الجماعة فيه وان كان فقيه وجهان أصحهما أنه يكره وبه قال أبو حنيفة واذا أقاموا جماعة ثانية مكرهه كانت أو غير مكرهه فهل يسن لهم

(١) « حديث » اذا كان أحدكم بارض فلاة فدخل عليه وقت صلاة فان صلي بغير اذان ولا اقامة صلي وحده وان صلي باقامة صلي باقامته وصلاة ملكاه وان صلي باذان واقامة صلي خلفه صف من الملائكة اولهم بالشرق وآخرهم بالمغرب هذا الحديث بهذا اللفظ لم اره : وروى النسائي في المواعظ من سننه عن سويد بن نصرانا عبد الله بن المبارك عن سليمان التيمي عن عبد الرحمن بن مر عن سلمان رفعه اذا كان الرجل في ارض قى اى قفر فتوضأ فان لم يجد الماء تيمم ثم ينادى بالصلاة ثم يقيمها ويصليها الا ام من جنود الله صفا قال عبد الله وزادني سفيان عن داود عن أبي عثمان عن سلمان يركعون ركوعه ويسجدون سجوده ورواه عبد الرزاق في مصنفه وابن أبي شبة كلاهما عن معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه بلفظ فحانت الصلاة فليتوضأ فان لم يجد ماء فليتيمم فان أقام صلي معه ملكاه فان اذن وأقام صلي خلفه من جنود الله ما لا يرى طرفاه ورواه البيهقي

ويفسده وحده ويصلي فيه وقال صاحب اماوى فيه وجهان بناء على الوجهين في الاجتهاد فيها ان جوزناه قبل قوله والا فلا لانه تيقن النجاسة ولم يتيقن زوالها والصواب الاول *
(فرع) لو تلف أحد الثوبين المشتبهين قبل الاجتهاد ففي جواز الصلاة في الآخر وجهان كمنظيره في الاناءين اذا تلف أحدهما حكاهما الدارمي والمتولي وغيرهما أنهما لا يجوز ولو غسل أحد المشتبهين بغير اجتهاد لله الصلاة فيه وهل له الصلاة في الآخر قال المتولي فيه هذان الوجهان لان المقبول أسقط فيه الاجتهاد فصار كالتالف والصحيح أنه لا يجوز *

(فرع) اذا اشتبه ثوب طاهر بثوب نجس فلم يجتهد بل صلى في كل ثوب مرة تلك الصلاة قال المتولي وغيره صلاته باطلة كما لو ترك الاجتهاد في القبلة وصلى اربع مرات الى اربع جهات وقال المزني لا يجوز الاجتهاد بل يلزمه أن يصلي في كل ثوب مرة كمن نسي صلاة من صلاتين يلزمه فيها دليلنا انه شرط للصلاة فأشبهه القبلة ويخالفه تامة النامى من وجهين أحدهما أن الاشتباه هناك في نفس الصلاة فوجب اليقين بأن يصليهما والفرض هنا متعين والاشتباه في شرط فأشبهه القبلة الثاني ان هناك لا يؤدي الى ارتكاب حرام بل غايته أن يصلي صلاة ليست عليه فتقع تامة وهما

الاذان حكى امام الحرمين عن رواية صاحب التقريب فيه قواين أحدهما لا لان كل واحد منهما يدعى بالاذان الاول وقد أجاب بالحضور فصاروا كما يضر بن في الجماعة الاولى بالاذان والثاني نعم لان الاذان الاول قد انتهى حكمه باقامة الجماعة الاولى اسكن الاذان الثاني لا يرفع فيه الصوت كما لا يتبس الامر على الناس وهذا أظهر والاولة مذهب أبي حنيفة قال الكرخي في مختصره ولا يؤذن في سجدة امام معروف مرتين واما ذكر المصنف المطروق في صدره المسألة فليس لان رواية صاحب التمهيد بطلقة ولعله انما ذكره لان اقامة الجماعة بعد الجماعة انما تنفق غالباً في المساجد المطروفة وانما لم يوثقها صلاة الرجال ففي جماعة النساء ثلاثة أقوال حكاه في البابة اصحابها وهو نص في الامم والمختصر أنها يستحب لمن الإقامة دون الاذان اما ان الاذان لا يستحب فلان الاذان الابلاغ والامام ولا يحصل ذلك الا برفع الصوت وفي رفع النساء الصوت خوف الافتتان وقد روى عن ابن عمر رضي الله عنهما

من حديث عبد الوهاب بن عطاء عن التيمي نحوه ومن حديث يزيد بن هرون عن التيمي موقوفا ورجحه على المرفوع ومن رواية داود بن ابي هند نحو ما رواه النسائي قال سعيد بن منصور ثنا هشام بن داود بن روى ابو نعيم في الحلية من حديث كعب الاحبار موقوفا نحوه ومالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كلن يقول من صلى بارض قلاة صلى عن يمينه ملك وعن شماله ملك وان اذن وأقام الصلاة صلى وراه من الملائكة امثال الجبال وفي رواية معز والقعنبي عنه اذن وأقام قال الدارقطني في العلل ورواه الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن معاذ بن جبل وهو اصح ورواه الطبراني في الكبير من حديث المسيب بن رافع لا اعلم الا عن ورقاء قال قال رسول الله ﷺ فذكر نحو حديث عبد الرزاق الماضي *

يؤدي اليه لان الصلاة مع النجاسة حرام *

(فرع) لو ظن بالاجتهاد طهارة ثوب من ثوبين أو أثواب وصلى فيه ثم دخل وقت صلاة أخرى هل يحدد الاجتهاد فيه وجهان أحدهما وبه قطع المتولي يحدده كما يحدده في القبلة على الصحيح وأصحهما وبه قطع صاحب الحاوي لا يحدده قال ويخالف القبلة فإنها تتغير بتغير المواضع ويختلف إدراكها باختلاف الاحوال فلو اجتهد وقلنا الاجتهاد واجب أو غير واجب فإن لم يتغير اجتهاده أو ظهر له طهارة الذي كان يظن طهارته أولاً صلى فيه وإن تغير اجتهاده فظهر له طهارة الآخر لم تلزمه إعادة الصلاة الاولى بخلاف وكيف يصلى الآن فيه وجهان مشهوران في الحاوي وتعليق القماني أبي الطيب والتممة وغيرها أصحهما وهو الذي صححه المتولي وغيره يصلي في الثوب الثاني وهو الذي ظهر له الآن أنه الطاهر ولا إعادة عليه كما إذا تغير اجتهاده في القبلة يصلى الى الجهة الثانية بخلاف ما إذا تغير اجتهاده في مسألة الاواني لانه في الاواني ان توضأ بالثاني ولم يغسل ما أصابه من الاول صلى بنجاسة قطعاً وإن أزمناه بغسله نقضنا الاجتهاد بالاجتهاد وهذا ممتنع والوجه الثاني وهو الذي صححه القماني أبو الطيب وصاحب الحاوي لا يجوز أن يصلي في واحد من الثوبين بل يصلى عرياناً وتلزمه الاعادة كسئلة الاواني وهذا ضعيف والصحيح الاول بخلاف الاواني فإنه يؤدي الى الصلاة بنجاسة أو تقضى اجتهاد بالاجتهاد : أما إذا تيقن أن الذي صلى فيه أولاً كان نجساً وتيقن أن الثاني طاهر فيصلي في الثاني وفي وجوب إعادة الصلاة الاولى طريقان حكاهما الدارمي أحدهما القطع بالوجوب كمن صلى بنجاسة نسيها على طريقة العراقيين والثاني وهو المذهب وبه قطع الاكثر في القولان فيمن صلى بنجاسة جهلها أصحهما الوجوب والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

انه قال ليس على النساء اذان واما ان الاقامة تستحب فلائها لاستفتاح الصلاة واستنهاض الحاضر من فيستوى فيها الرجال والنساء فلو اذنت على هذا القول من غير رفع الصوت لم يكره وكان ذكر الله تعالى والثاني انه لا اذان ولا اقامة أما الاذان فلما سبق واما الاقامة فلائها تبع الاذان والثالث انه يستحب الاذان والاقامة لما روى عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تؤذن وتقيم ثم لا يختص هذا الخلاف بما إذا صلين جماعة بل وهو جار في المرأة المنفردة ولكن بالترتيب على الرجل ان قلنا لا يؤذن الرجل المنفرد فالمرأة أولى وان قلنا يؤذن في المرأة هذا الخلاف وقوله ولا يرفع الصوت بحال اى لا ترفع المؤذنة صوتها فوق ما تسمع - واحبها ومحرم عليها أن تزيد على ذلك قال في النهاية وحيث قلنا في اذان الجماعة الثانية في المسجد الذي أقيم فيه الجماعة الاولى والاذان الرابع انه لا يرفع صوته فلا يعنى به أن الاولى أن لا يرفع فإن الرفع أولى في حقه ولكن يعنى به انه يعتد باذانه دون الرفع ورابعها المفروضة فليس في غير المفروضة اذان ولا اقامة سواء فيه الصلاة التي

﴿ وان كان عليه ثوب طاهر وطرفه موضوع علي نجاسة كالعمامة علي رأسه وطرفها علي أرض نجسة لم تجز صلاته لأنه حامل لما هو متصل بنجاسة ﴾

﴿الشرح﴾ هذا الذي ذكره متفق عليه وسواء تحرك الطرف الذي يلاقى النجاسة بحركته في قيامه وقعوده وركوعه وسجوده أم لم يتحرك هذا مذهبنا لا خلاف فيه ولو سجد علي طرف عمامته ان تحرك بحركته لم تصح صلاته وان لم تتحرك صحت صلاته بلا خلاف والرق ان اعتبر في النجاسة أن لا يكون ثوبه المنسوب اليه ملاقيا لنجاسة وهذه العمامة ملاقية وأما السجود فلأمر به أن يسجد علي قرار وإنما تخرج العمامة عن كونها قرارا بحركته فإذا لم تتحرك فهي في معنى القرار هذا مذهبنا قال العبدري وهو الصحيح من مذهب مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة ان تحركت بحركته لم تصح والاعتصم قال المصنف رحمه الله *

﴿وان كان في وسطه جبل مشدود الي كلب صغير لم تصح صلاته لأنه حامل للكتاب لأنه اذا مشى انجر معه وان كان مشدوداً الي كلب كبير ففيه وجهان أحدهما لا تصح صلاته لأنه حامل لما هو متصل بالنجاسة فهو كالعمامة علي رأسه وطرفها علي نجاسة والثاني تصح لان الكتاب اختياراً وان كان الجبل مشدوداً الي سفينة فيها نجاسة والشدة في موضع طاهر من السفينة فان كانت السفينة صغيرة لم يجز لأنه حامل للنجاسة وان كانت كبيرة ففيه وجهان أحدهما لا يجوز لأنها منسوبة اليه والثاني يجوز لأنه غير حامل للنجاسة ولأنها هو متصل بالنجاسة فهو كالوصللي والجبل مشدود الي باب دار فيها حش *

﴿الشرح﴾ هذه الامثال عند جمهور الاصحاب كما ذكرنا دلالتها واضحة والماصل انه ان شدة الي كلب صغير أو ميت لم تصح صلاته وان شدة الي كلب كبير لم تصح أيضاً علي الأصح ، ان شدة الي سفينة صغيرة لم تصح وان شدة الي كبيرة صحت صلاته علي الأصح وان شدة الي باب دار فيها حش وهو الخلاء صحت بلا خلاف وان شدة في موضع نجس من السفينة بطلت صلاته بلا خلاف كما اشار اليه المصنف وقد صرح به صاحب الماوي والبنديجي والشيخ أبو حامد سواء كانت صغيرة أو كبيرة هذه طريقة العرافين والاكثرين وهي الصحيحة وأما الطريقة

يسن له الجماعة كالعيدين والكوفيين والاستسقاء ، والى لا يسن كصلاة الضحى لأنه لم ينتقل الامر به عن الرسول صلى الله عليه وسلم ولا عن خلفائه الراشدين رضي الله عنهم واسكن ينادي اصالة العيدين والكوفيين والاستسقاء الصلاة جامعة وكذلك الصلاة التراويح اذا اقيمت جماعة واختلف الناقلون في صلاة الحنازة فعدها المصنف في جملة ما يهتجب فيه هذا النداء وكذلك فعله القاضي ابن كج وآخرون وقال الشيخ أبو حامد وطبقته لا يستحب لها الاذان والاقامة ولا هذا النداء ووافقهم صاحب التمهيد فلا بأس بأعلام قوله بل ينادي لها الصلاة جامعة لهذا السبب

الخراسانيين فمضطربة وقد لخصها الرافعي ومختصرها انه اذا قبض طرف جبل أو ثوب أو شدة في يده أو رجله أو وسطه وطرفه الآخر نجس أو اتصل بنجاسة فتلاثة أوجه الصحيح بطلان صلاته وإثاني لا تبطل والثالث ان كان الطرف نجسا أو متصلا بعين النجاسة بأن كان في عنق كلب بطلت وان كان متصلا بظاهر وذلك الطاهر متصلا بنجاسة بأن شد في ساجور أو خرقة وهما في عنق كلب أو شدة في عنق حمار عليه حمل نجس لم تبطل والأوجه جارية سواء تحرك الطرف بحر كته أم لا كذا قاله الا كثرون وقطع امام الحرمين والغزالي ومن تابعهما بالبطلان إذا تحرك وخصوصا الخلاف بغير المتحرك وقطع البغوي بالبطلان في صورة الشد وخص الخلاف بصورة القبض باليد واتفقت طرق جميع الاصحاب على انه لو جعل طرف الجبل تحت رجله صحت صلاته في جميع الصور وقول المصنف دار فيها حش هو بفتح الحاء وضما لغتان مشهورتان الفتح اشهر وهو الخلاء واصله البستان وكانوا يقضون الحاجة فيه فسمى موضع قضاء الحاجة حشا كالفائض والعذرة فان الغائط في الاصل المكان المطمئن والعذرة فناء الدار *

وخامسها المؤدة في الفاتحة ثلاثة أقوال الجديد انه لا يؤذن لها لما روى عن ابي سعيد الخدري رضى الله عنه قال «حبسنا عن الصلاة يوم الخندق حتى كان بعد المغرب هويا من الليل فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فاقام للظهر فصلاها ثم اقام للعصر فصلاها ثم اقام للمغرب فصلاها

(١) * (حديث) * ابي سعيد الخدري حبسنا عن الصلاة يوم الخندق حتى كان بعد المغرب هويا من الليل فدعى النبي صلى الله عليه وسلم بلالا فاقام للظهر فصلاها ثم اقام العصر فصلاها ثم اقام المغرب فصلاها ثم اقام العشاء فصلاها ولم يؤذن لها مع الاقامة الشافعي عن ابن ابي فديك عن ابن ابي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن ابي سعيد عن ابيه بهذا واتم منه وليس في آخره ذكر العشاء ولا قوله ولم يؤذن لها مع الاقامة وزاد وذلك قبل ان ينزل في صلاة الخوف فرجالا أو ركبا فاقام وقاله النسائي من هذا الوجه وفيه ذن للظهر فصلاها في وقتها ثم اذن للعصر فصلاها في وقتها ثم اذن للمغرب فصلاها في وقتها ورواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من حديث يحيى بن سعيد القطان عن ابن ابي ذئب به وفي آخره ثم اقام المغرب فصلاها كما كان يصليها في وقتها وصححه ابن السكن ولذكر الاذان فيه شاهد من حديث ابن مسعود رواه الترمذي والنسائي وقال الترمذي ليس باسناده باس الا أن ابا عبيدة لم يسمع من ابيه وفي رواية النسائي فذكر الاقامة لكل صلاة لم يذكر اذا قال النسائي غريب من حديث سعيد عن هشام ما رواه غير زائدة وله شاهد آخر من حديث جابر رواه اليزار وفي سنده عبد الكريم بن ابي الخارق وهو متروك : (تنبيه) روى الطحاوي ان الله حبس الشمس للنبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق حين شغلوا عن صلاة العصر حتى غربت الشمس فردها الله عليه حتى صلى العصر وحكى النووي عنه في شرح مسلم ان رواه ثقات ذكره في باب تحليل الغنائم *

❦ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ ❦

وإن حمل حيواناً طاهراً في صلاته وصحت صلاته لأن أبي ولي الله عليه وسلم حمل أمانة بنت أبي العاص في صلاته ولأن ما في الحيوان من النجاسة في معدن النجاسة فهو نجاسة التي في جوف المصلي وإن حمل قارورة فيها نجاسة وقد سد رأسها فغير أوجهان أمانته لأن النجاسة لا تخرج منها فهو كمالو حمل حيواناً طاهراً والمذهب أنه لا ينجس لأنه حمل نجاسة زائدة عنه في غير معدنها فشبه إذا حمل النجاسة في كفه هـ

(الشرح) حديث امامة رواه البخاري ومسلم وهي امامة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم واسم ابي العاص ميثم بن بكر الجبلي واسكن لها ومنع ابنه العاصم وفيل مسلم وقيل ياسر وقيل اناسم بن الربيع بن عبد العزيز بن عبد مناف انفسية كان النبي صلى الله عليه وسلم يحبها تزوجها علي بن ابي طالب بعد وفاة فاطمة وكانت له اربعة اولاد اثنى عشر (اما حكم المسئلة فاذا حمل حيوانا طاهرا لانجب اسنة على ذائفة في صلاته وصلاة غيره في خلافه وان حمل حيوانا مذبوحا بعد غسل موضع الدم وما علي ظاهره من الحيوان لا يصح صلاته في خلاف وفيه وجه في البحر صرح به الاصح اب منهم القاضي ابو الربيع في قوله نجاسة لا حاجة الي استصحابها بخلاف الحي ولو تنجس منقذ الحية ان الحي كطائر ونحوه فله في صحة صلاته وجهان أصحهما سند الغزالي الصحة وبعضه طالب في علي بن ابي طالب ثم المصلي وأصحهما سند امام الحرم لا يصح وبه قطع المتولي وهو الاصح لعدم الحاجة الي احواله وله وجهان أحدهما ان في ما قيل أو مائع لم ينجسه في أصح المسائل من حيث ثبتت هذه المسألة في أصح المسائل حمل بيضة صار بالنها دما وظاهرها المهرأ أو حمل عقودا بالانسان به خرا ولا شيء من هذه لم يصح دلالة في أصح الوجهين وبشرى الوجهين في كل استنار مائي اما اذا حلت في مصحة الرأس برصاص أو نحوه وفيها نجاسة لا يصح صلاته علي الصحيح وفيه وجهان أحدهما ودليلها مذكور في الكتاب والفتايل بالصحة ايه علي بن ابي هريرة ذكره في كتابه في القصاصي ابو الطيب وامام الحرم والغزالي وغيرهم وان كان رأسها مسادا بنومة لم يصح

ثم أقام العشاء. فصلاها ولم يؤذن لها، «الإقامة» والتأديم أنه يؤذن لما ربه قال: «الآن وإبراهيم هذه أحملها» .
 أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان في سفر فقال «احفظوا علينا صلاتنا» (١) يعني الفجر فضرب على أذانهم
 فما ايقظهم إلا حر الشمس فقاموا فساروا هيئة ثم نزلوا متوضأوا واذن بلال فضله أراه من النهر
 وركبوا وقال في الأملاء ان أهل اجتماع قوم يصلون معه اذن والا فلا قال الأئمة الاذان في

(۱) « حدیث » اند صلی اللہ علیہ وسلم کان فی سفر فقال احفظوا عابنا صلابا منی رکمن
الفجر فضرب علی آذانهم ولا یقظهم الا حر الشمس فقاموا فصاروا هنینہ ثم نزلوا فموفوا واذن

صلاته بلا خلاف وان كان بشمع فطريقان احدهما كالخرقة والثاني كالرصاص هذا ما ذكره
الاصحاب واتفقوا على ان المسدودة بخرق لا تصح الصلاة معها وقد اطلق المصنف المسئلة فيحمل
كلامه على المصنعة برصاص وكذا قال صاحب البيان ينبغي ان يحمل على الرصاص
لبوافق الاصحاب *

(فرع) لو حمل المصلي مستجرا بالاحجار لم تصح صلاته في أصبح الوجهين لانه غير محتاج اليه
وحديث امامت رضي الله عنها محمول على انها كانت قد نجت بالماء ولو حمل من عليه نجاسة معفو عنها
ففيه الوجهان لما ذكرناه ويقرب منه من استنجى بالاحجار وعرق موضع النجوة فتلوث به غيره ففي
صحة صلاته وجهان لكن الاصح هنا الصحة لعسر الاحتراز منه بخلاف حمل غيره والله اعلم *

(طهارة الموضع الذي يصلي فيه شرط في صحة الصلاة لما روى عمر رضي الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم قل « سبعة مواطن لا تجوز فيها الصلاة المجزرة والمزيلة والمقبرة ومعاطن الابل
والحمائم وقارة الطريق وفوق بيت الله العتيق » فذكر المجزرة والمزيلة وانما منع الصلاة فيها
للهجاسة فدل على ان طهارة الموضع الذي يصلي فيه شرط)

(الاثر -) حديث عمر رضي الله عنه هذا رواه الترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم لكن
من رواية عبد الله بن عمر لا من رواية عمر وفي رواية للترمذي عن عمر قال الترمذي ليس اسناده
بذاك القوي وكذا ضعفه غيره والمجزرة بفتح الميم ولزاي موضع ذبح الحيوان والمزيلة بفتح الباء
وضمها اغتاتن الفتح أجود والمقبرة بفتح الباء وضمها وكسرها ومعاطن الابل واحدها معطن بفتح
الميم وكسر الطاء ويقال فيها عطن وجمعه اعطان وسنوضح تفسيرها حيث ذكرها المصنف في آخر
الباب والبيت العتيق هو الكعبة زادها الله شرفا محمي عتيقا لعنته من الجبابرة فلم يسلطوا على انتهاكه
ولم يمسسه أحد من الخلق كذا نقل عن ابن عباس وابن الزبير ومجاهد وقتادة وقيل عتيق أي
متقدم وقيل كريم من قولهم فرس عتيق: واما حكم المسئلة فطهارة الموضع الذي يلاقيه في قيامه وقعوده

الحديد حق الوقت وفي القديم حق الفريضة وفي الاملاء حق الجماعة وهذا الخلاف
في الاذان اما الاقامة فتأتي بها على الاقوال كلها ثم استفيد من هذا الخلاف شيان أحدهما أن
الفرق في المنفرد بين ان ينتظر حضور جمع أولا ينتظر مخرج من قول الاملاء مصيرا الى ان الاذان
حق الجماعة حكى تخريجهم عنه عن ابى اسحق المروزي والثاني ظهور القول بان المنفرد في المؤداة هل
يؤذن لها وجب ان يرتب فنقول ان قلنا المؤداة لا يؤذن لها فالفائنة أولى وان قلنا يؤذن في الفائنة

بلال فصلوا ركعتي الفجر وركبوا متفق عليه من حديث ابى قتادة مطولا وله الفاظ ومن طريق
عمران بن حصين مختصرا وفيه قصة وليس فيه ذكر الاذان ولا الاقامة ورواه ابوداود وابن حبان

وسجوده شرط في صحة صلاته سواء ماتحت وما فوقه من سقف وما يجنبه من حائط وغيره فلو تماس في شيء من صلاته سقفا نجسا أو حائطا أو غيره بيده أو ثوبه لم تصح صلاته ودأبه ما سبق في أول الباب وأما الحديث المذكور هنا فلا يصح الاحتجاج به ومما يخرج به حديث بول الأعرابي في المسجد وقول النبي صلى الله عليه وسلم «صبوا عليه ذنوبا من ماء» روه البخاري ومسلم *

قال المصنف رحمه الله *

فإن صلى علي بساط عليه نجاسة غير معفو عنها فإن صلى على الموضع النجس منه لم تصح صلاته لأنه ملاق للنجاسة وإن صلى على موضع طاهر منه صحت صلاته لأنه غير ملاق للنجاسة ولا حامل بالهو متصل بالنجاسة فهو كما لو صلى على أرض طاهرة وفي موضع منها نجاسة *

(الشرح) إذا كان علي البساط أو الحصير ونحوهما نجاسة فصلى علي الموضع النجس لم تصح صلاته وإن صلى علي موضع طاهر منه صحت صلاته قال أصحابنا سواء تحرك الباطل بتحريكه أم لا لأنه غير حامل ولا تماس للنجاسة وهكذا لو صلى علي سرير قوائمه علي نجاسة صحت صلاته وإن تحرك بحركته صرح به صاحب التمه وغيره وقال أبو حنيفة إذا تحرك البساط أو السرير بركنه بطلت صلاته إلا فلا وكذا عنده طرف العمامة الذي يلاق النجاسة ولو كان ما يلاق بدنه وثيابه طاهر أو ما يمازى صدره أو بطنه أو شيئاً من بدنه في سجوده أو غيره نجسا صحت صلاته في أصح الوجهين ونقله صاحب الحاوي عن نص الشافعي ونقله ابن المنذر عن الشافعي وأبي ثور. ولو بسط علي النجاسة ثوبا مهلهل النسيج وصلى عليه فإن حصلت مماسة النجاسة من الفرج بطلت صلاته وإن لم تحصل حصلت المحاذاة فعلي الوجهين الأصح لا تبطل * قال المصنف رحمه الله *

خلاف ولو أقيمت الفاتحة جماعة فلا جريان للقول الثالث: وأعلم بعد هذا أن قول المصنف وفي صلاة الفاتحة المفروضة ثلاثة أقوال لفظ المفروضة مستغنى عنها فانا عرفنا بالتقيد سابقا أن نبر المفروضة لا إذان لها إذا كانت مؤداة فكيف يتوهم لها الإذان إذا كانت مؤداة فائسة ثم قوله فيه ثلاثة أقوال في الثالث يقيم ولا يؤذن يقتضي أن يكون أحد الأقوال أنه يؤذن لها والآخر لا يؤذن لها ولا يقيم والثالث ما ذكره وتكون هذه الأقوال حينئذ علي مثال ما قدمه في جماعة النساء سكن سهر منها بلاشك فقد اطلقت النقلة علي أن الفاتحة يقيم لها وإنما الأقوال في الإذان وأن نأخذ بالفرق بين أن ينتظر حضور جمع أولا ينتظره وقد نقله المصنف علي الصحة في الوسيط فقال في الحديث يقيم ولا يؤذن

من طريق الحسن عن عمران وفيه ثم أمر مؤذنا فأذن فصلى ركعتين ثم أقام ثم صلى العجرو وصححه الحاكم ورواه مسلم من حديث أبي هريرة وفيه فأذن وأقام وزاد فيه أبو العباس السراج أنه صلى ركعتين في مكانه ثم قال اقتادوا بنا من هذا المكان وصلوا الصبح في مكان آخر ورواه الطبراني والبزار من حديث سعيد بن المسيب عن بلال وفيه انقطاع والنسائي وأحمد والطبراني من حديث

﴿ فان صلى على أرض فيها نجاسة فان عرف موضعها تجنبها وصلى في غيرها وان فرش عليها شيئا وصلى عليه جاز لانه غير مباشر للنجاسة ولا حامل لما هو متصل بالنجاسة وان خفي عليه موضع النجاسة فان كانت في أرض واسعة فصلى في موضع منها جاز لان الاصل فيه الطهارة وان كانت النجاسة في بيت وخفي موضعها لم يجوز أن يصلي فيه حتي يغسله ومن أصحابنا من قال يصلي فيه حيث شاء كالصحراء وليس بشيء لان الصحراء لا يمكن حفظها من النجاسة ولا يمكن غسل جميعها والبيت يمكن حفظه من النجاسة وغسله ﴾

﴿ الشرح ﴾ في هذه القطعة مسائل (أحداها) اذا كان على الأرض نجاسة في بيت أو صحراء تنحى عنها وصلى في موضع لا يلاقى النجاسة فان فرش عليها شيئا بحيث لا يلاقىه منها شيء صحت صلاته وان كان الثوب مهمل التسج فقد سبق حكمه قريبا (الثانية) اذا خفي عليه موضع النجاسة من أرض ان كانت واسعة صلى في موضع منها بغير اجتهاد لان الاصل طهارته قال القاضي أبو الطيب وغيره والمستحب أن ينتقل الى موضع لا شك فيه ولا يلزمه ذلك كما لو علم أن بعض مساجد البلد يبال فيه وجهه الله أن يصلى في أيها شاء وقال البغوي يتحرى في الصحراء فان أراد أنه يجب الاجتهاد فهو شاذ مخالف للأصحاب وان أراد أنه مستحب فهو موافق لما حكيناه عن القاضي أبي الطيب وغيره وان كانت صغيرة أو في بيت أو بساط فوجهان أصحهما لا يجوز أن يصلي فيه لا هجوما ولا باجتهاد حتى يغسله أو يبسط عليه شيئا والثاني له أنه يصلي فيه حيث شاء ودليلهما في الكتاب وهذا الثاني ليس بشيء ثم ان المصنف وشيخه القاضي أبا الطيب وابن الصباغ والشاشي صرحوا بأنه على هذا الثاني يصلي حيث شاء منه بلا اجتهاد وقال الشيخ أبو حامد والمحاملي والدارمي والبغوي والرافعي وغيرهم على هذا الثاني يجتهد فيه وهذا أصح (الثالثة) اذا كانت النجاسة في احد بيتين تحرى كالتوئين فلو قدر على موضع ثالث أو شيء يبسطه أو ماء يغسل به أحدهما ففي جواز

وفي القديم يقيم ويؤذن وفي الاملاء ان انتظر حضور جمع اذن والا اقتصر على الإقامة وهي متفقة على انه يقيم لها وهذا كله في الفاتحة الواحدة فان كانت عليه فوائت وقضاها على التوالي ففي الاذان الاولى هذه الاقوال ولا يؤذن لما عداها بلا خلاف ويقيم لكل واحدة منها الاولى وغيرها وعند أبي حنيفة يتخير فيما بعد الاولى ان شاء اذن واقام وان شاء اقتصر على الإقامة ولو والي بين فريضة وقت وفاتحة فان قدم فريضة الوقت اذن واقام لها واقتصر على الإقامة للفاتحة وان قدم الفاتحة

جبير بن مطعم واحمد وابن حبان من حديث ابن مسعود وابو داود من حديث عمرو بن أمية الضمري وذى مخبر والنسائي من حديث أبي هريرة السلولي وفي حديثهم ذكر الاذان والإقامة ورواه البزار والطبراني في الاوسط من حديث ابن عباس وفيه فأمر مودنا فاذن كما كان يؤذن : (فائدة) أخرج مسلم من حديث أبي هريرة ما يدل على ان القصص كانت بخير وبذلك صرح ابن اسحاق وغيره من أهل المغازي فقالوا ان ذلك كان حين قفوله من خير وقال ابن عبد البر هو

الاجتهاد الوجهان في الاواني والثوب الثالث اصحهما الجواز ومن ذكر المسألة صاحب البيان *
 (فرع) اذا خفي عليه موضع النجاسة من ارض كبيرة أو بيت أو بسات وبجوزنا الصلاة عليها
 فله ان يصلي صلوات في موضع واحد منه وله أن يصلي في مواضع حتى يبقى موضع بقدر النجاسة
 فلا تصح بعد ذلك صلاته في ذلك الموضع كمسألة من حلف لا يأكل ثمرة فاخطأت بثمر كثير
 يأكله الا ثمرة هكذا ذكر المتولى وقد سبق في الاواني انه لو اشتبه انا بأوان غير معصورة فله
 أن يتوضأ من واحد بعد واحد حتى يبقى واحد في وجه وفي وجه حتى يبقى عدد لو كان الاشتباه
 فيه ابتداء لم يجز الهجوم فيحتمل أن يجزى الوجهان ويمكن الفرق * قال المصنف رحمه الله *
 وان حبس في حش ولم يقدر أن يتجنب النجاسة في قعوده وسجوده تجبأى عن النجاسة
 وتجنبها في قعوده وأوماً الى السجود الى الحد الذي لو زاد عليه لاقى النجاسة ولا يسجد على الارض
 لان الصلاة قد تجزى مع الايمان ولا تجزى مع النجاسة واذا قدر ففيه قولان قال في القديم لا يعيد
 لانه صلى على حسب حاله فهو كالمرضى وقال في الاملا يعيد لانه ترك الفرض لعذر نادر غير متصل
 فلم يسقط الفرض عنه كما لو ترك السجود ناسياً واذا أعاد في الفرض أقوال قال في الام الفرض هو
 الثاني لان الفرض به يسقط وقال في القديم الفرض هو الاول لان الاعادة مستحبة غير واجبة في
 القديم وقال في الاملاء الجميع فرض لان الجميع يجب فعله فكان الجميع فرضاً وخرج أبو اسحق تولا
 رابعاً ان الله تعالى يحاسب له بأيهما شاء قياساً على ما قال في القديم فيمن صلى الظهر ثم سعى الى
 الجمعة فصلاها ان الله تعالى يحاسب له بما شاء *

(الشرح) قد سبق أن الحش بفتح الحاء وضمها هو الخلاء فاذا حبس انسان في موضع
 نجس وجب عليه أن يصلي هذا مذهبننا وبه قال العلماء كافة الا أبا حنيفة فقال لا يجب أن يصلي
 فيه * دليلنا حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «واذا أمرتكم بشيء»

أقام لها وفي الاذان الافوال وأما فريضة الوقت فقد قال في النهاية ان قلنا يؤذن للفائنة فلا يؤذن
 للوادة بعدها كي يتوالى الاذانان وان قلنا يقتصر للفائنة على الإقامة فيؤذن للاداء بعدها ويقيم
 والا ظهر انه يقتصر لصلاة الوقت بعد الفائنة على الإقامة بكل حال لحديث أبي سعيد الخدري
 فانه لم يأمر للعشاء بالاذان وإن جمع بين صلاتي جمع بسفر او مطر فان قدم الاخيرة الى وقت الاولى
 كتقديم العصر الى الظهر فيؤذن ويقيم للأولى ويقتصر للثانية على الإقامة لما روى انه صلى الله عليه وسلم

هو الصحيح وقيل مرجه من حنين وفي حديث ابن مسعود ان ذلك كان عام الحديبية وفي حديث
 عطاء بن يسار مرسل ان ذلك كان في غزوة تبوك قال ابن عبد البر احسبه وهما وقال الاصيلي
 لم يعرض ذلك للنبي ﷺ الامرة وقال ابن الحصار هي ثلاث نوازل مختلفة *
 قوله لحديث أبي سعيد فانه لم يأمر للعشاء بالاذان تقدم حديث أبي سعيد قريباً *

فأتوا منه ما استطعتم» رواه البخاري ومسلم وقياسا على المريض العاجز عن بعض الأركان وإذا صلى يجب عليه أن يتجافى عن النجاسة بيديه وركبتيه وغيرها التندر الممكن ويجب أن ينحني للسجود إلى القدر الذي لو زاد عليه لاقى النجاسة ولا يجوز أن يضع جبهته على الأرض هذا هو الصحيح وحكي صاحب البيان وجها أنه يلزمه أن يضع جبهته على الأرض وليس بشيء، ودليله ما ذكره المصنف فإذا صلى كما أمرناه فينبغي أن يعيد الصلاة إذا خرج إلى موضع طاهر وهذا إعادة واجبة على الجديد الأصح ومستحبة على القديم فإذا أعاد فهل الفرض الأولي أم الثانية أم كلاهما أو أحدهما، بهمة فيه أربعة أقوال كما ذكره المصنف أصحها عند جمهور الأصحاب أن الفرض الثانية وادعى الشيخ أبو حامد الاتفاق عليه واختار ابن الصباغ أن الفرض كلاهما وهو قوي لأنه مطالب بهما وقد سبق بيان هذه الأقوال ونظائرها فيمن لم يجد ماء ولا ترابا وذكرنا في آخر التيمم فرعا جامعاً للصلوات المفعلات على نوع خلل وما يجب قضاؤه منها ومالا يجب واستوفيناه استيفاء بليغا والله الحمد وقوله لأن الصلاة قد تجزى مع الأيماء إنما قال قد تجزى لأنها في بعض المواضع تجزى كصلاة شدة الخوف وصلاة المريض وفي بعضها لا تجزى كصلاة من ربط على خشبة ونحوه وقد سبق بيانه في باب التيمم

قال المصنف رحمه الله *

إذا فرغ من الصلاة ثم رأى على ثوبه أو بدنه أو موضع صلاته نجاسة غير معفو عنها نظرت فإن جاوز أن تكون حدثت بعد الفراغ من الصلاة لم تلزمه إعادة لأن الأصل أنها لم تكن في حال الصلاة فلا تجب إعادة بالشك كما لو تروضا من بئر وصلي ثم وجد في البئر فأرة وإن علم أنها كانت في الصلاة فإن كان علم بها قبل الدخول في الصلاة لزمه إعادة لأنه فرط في تركها وإن لم يعلم بها حتى فرغ من الصلاة ففيه قولان قال في القديم لا يعيد لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «خلع نعله في الصلاة فخلع الناس نعالهم فقال ما لكم خلعت نعالكم قالوا رأيناك خلعت نعلك فخلعنا نعالنا فقال أتاني جبريل فأخبرني أن فيها قذرا أو قال دم حمة» فلو لم تصح الصلاة لاستأنف الأحرام وقال في الجديد تلزمه إعادة لأنها طهارة واجبة فلا تسقط بالجهل كالوضوء *

«جمع بين الظهر والعصر بعرفة في وقت الظهر بإذان وإقامتين» (١) وإضا فانه لو اذن للثانية لاخل بالموالاة وهي مرعية عند التقديم لا محالة وإن أخر الأولى إلى وقت الثانية كتأخير الظهر إلى العصر أقام لكل واحدة منهما ولم يؤذن للعصر محافضة على الموالاة وأما الظهر فتجزي فيه أقوال الفاتئة لأنها تشبهها من جهة أنها خارجة عن وقتها الأصلي والأصح أنه لا يؤذن لها أيضا لأن النبي

(١) حديثه أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بعرفة في وقت الظهر بإذان وإقامتين هو في حديث جابر الطويل عند مسلم تقدم *

(الشرح) حديث أبي سعيد صحيح سبق بيانه في أول هذا الباب وذكرنا لفظة هناك والمأمة بفتح الحاء واللام القراد العظيم والجماعة حلم كقصبة وقصب وفي هذا الحديث من الفوائد مع ما ذكره المصنف أن الصلاة في النعل الطاهرة جائزة وأنه يجوز المشي في المسجد بالنعل وإن العمل القليل في الصلاة جائز وإن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم يقتدى بها كأقواله وإن الكلام في الصلاة لا يجوز سواء كان لمصلحتها أو لغيرها ولولا ذلك لألهم النبي صلى الله عليه وسلم عند نزولهم ولم يؤخر سؤالهم : وقوله كما لو توضأ من ثمر وصورته أن يكون دون قلتين فيتوضأ منه ثم يجد فيه دارة ميتة يحتمل أنها كانت فيه حال الوضوء ويحتمل حدوثها بعده ومن قال بالجديد أجاب عن الحديث بأن المراد بالتمذر الشيء المستقذر كالحط ونحوه وبدم الحلة أن ثبت الشيء اليسير المغفور عنه وإنما خلاه النبي صلى الله عليه وسلم تنزهها * أما حكم المسألة فإذا سلم من صلاته ثم رأى عليه نجاسة يجوز أنها كانت في الصلاة ويجوز أنها حدثت بعدها فصلاته صحيحة بخلاف قال الشافعي والاصحاب ويستحب أعادتها احتياطاً وإن علم أنها كانت في الصلاة فإن كان لم يعلمها قبل ذلك فقولان الجديد الأصح بطلان صلاته والقديم صحتها ودليهما في الكتاب وإن كان علمها ثم نسيها فطريقان مشهوران للخراسانيين أحدهما وبه قطع العراقيون يجب إعادة قولاً واحداً لتفريطه والثاني فيه قولان كالجاهل وإذا أوجبنا إعادة وجب إعادة كل صلاة تيقن وجود النجاسة فيها ولا يجب ما شاك فيه ولكن يستحب ولو رأى النجاسة في أثناء الصلاة فإن قلنا لا يجب إعادة إذا رآها بعد الفراغ إذا رآها وبني على صلاته والا بطلت ووجب الاستئذان قال أصحابنا وإذا رأى في ثوبه نجاسة لم يعلم متى أصابته لزمه أن يصلي كل صلاة تيقن أنها كانت فيها ولا يلزمه ما يشك كما لو شك بعد فراغها وإن كان يستحب أن يعيد كل صلاة يحتمل أنها كانت فيها وهذا كما سبق فيمن رأى المني في ثوبه *

صلى الله عليه وآله وسلم « جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة في وقت العشاء بأقامتين من خير أذان » (١) قال إمام الحرمين قدس الله روحه وينقدح أن يقول يؤذن قبل الظهر وإن قلنا الفاتحة لا يؤذن لها إنما لأنها مؤداة ووقت الثانية وقت الأولى عند العذر وأما لأن اخلاء صلاة العصر عن الأذان وهي واقعة في وقتها بعيد فيقدر الأذان الواقع قبل صلاة الظهر للعصر وقد يؤذن الإنسان لصلاة ويأتي بعده بتلوع وغيرها إلى أن تتفق الإقامة وتخلله لا يقدر في كون الأذان أملاك الصلاة * وعند أبي حنيفة يصلي المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان وإقامة ولا يقيم للعشاء وينبهز أن يعلم بالواو قوله بلا أذان وكذا قوله في حالة التقديم فيؤذن للظهر لأنه لتخوض يصح الأذان بالظهر وقد حكى القاضي أبو القاسم بن كج أن أبا الحسن بن القطان خرج وجها أنه يؤذن لكل واحدة

(١) * (حديث) * أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة في وقت العشاء بأقامتين من غير أذان تقدم بيانه في أول الباب *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن صلى بنجاسة نسيها أو جهلها: ذكرنا أن الأصل في مذهبنا وجوب الاعادة وبه قال أبو قلابة واحد وقال جمهور العلماء لا اعادة عليه حكاه ابن المنذر عن ابن عمر وابن المسيب وطاوس وعطاء وسالم بن عبد الله ومجاهد والشعبي والنخعي والزهرى ويحيى الانصاري والاوزاعي واسحق وأبو ثور قال ابن المنذر وبه أقول وهو مذهب ربيعة ومالك وهو قوى في الدليل وهو المختار * قال المصنف رحمه الله *

﴿ولا يصلى في مقبرة لما روى أبو سعيد رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الارض كلها مسجد الا المقبرة والحمام» فان صلى في مقبرة تكرر فيها النباش لم تصح صلاته لانه قد اختلط بالارض صديد الموتى وان كانت جديدة لم تنبش كرهت صلاته فيها لانها مدفن النجاسة والصلاة صحيحة لان الذى باشر بالصلاة طاهر وان شك هل نبشت أم لا ففيه قولان أحدهما لا تصح صلاته لان الأصل بقاء الفرض في ذمته وهو يشك في اسقاطه والفرض لا يسقط بالشك والثاني تصح لان الأصل طهارة الارض فلا يحكم بنجاستها بالشك﴾ *

﴿الشرح﴾ حديث ابى سعيد رواه ابو داود والترمذي وغيرهما قال الترمذي وغيره هو حديث مضطرب وقال المالك في المستدرک أسانيد صحیحة وفي الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ لما نزل به أى حضرته الوفاة قال «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم مساجد: يحذر ما صنعوا» وفي الصحيحين نحوه عن ابى هريرة ايضا وعن جندب ابن عبد الله رضى الله عنه قال سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس يقول «ان من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور انبيائهم وصالحيهم مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد: اني انما كم عن ذلك» رواه مسلم وعن ابى مرثد رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال «لا تجلدوا على القبور ولا تصلوا اليها»

من صلاتي الجمع قدم أو اخر وقوله بناء على أن الظهر كالفائتة فلا يؤذن لها هذا وحده لا يوجب نفي الاذان فيها لكنه يفيد نفي الاذان للظهر واما العصر فانما لا يؤذن لها لمعنى الموالاة ويلزم من مجموع الامرين ان يكون ادائها بلا اذان وقد نجد في بعض النسخ التعرض لسبب نفي الاذان للعصر ايضا والله اعلم واذا عرفت ما ذكرناه فلا يخفى عليك ان القيود الخمسة مختلف فيها كلها سوى القيد الرابع وان الظاهر عدم اعتبار الاول والثاني واعتبار الثالث والخامس *

(فرع) — لا يشرع الاذان في الصلاة المنذورة كذلك رواه صاحب التهذيب وغيره وبخرج عن الضابط بقيد الجماعة فان الجماعة لا يشرع فيها *

قال ﴿الفصل الثاني في صفة الاذان وهو مثنى مثنى والاقامة فرادى على الادراج: والترجيع مأمور به وكذا التشويب في اذان الصبح على القديم وهو الصحيح: والقياس والاستقبال شرط للصحة في أحد الوجهين ثم يستحب أن يلتفت في الحيعتين يميناً وشمالاً ولا يحول صدره عن القبلة﴾

رواه مسلم وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبوراً » رواه البخاري ومسلم . أما حكم المسئلة فان تحقق أن المقبرة منبوذة لم تصح صلاته فيها بالاخلاف اذا لم يسط تحته شيء وان تحقق عدم نبشها تحت بالاخلاف وهي مكروهة كراهة تنزيه وان شك في نبشها فقولان اصحهم تصح الصلاة مع الكراهة والثاني لا تصح هكذا ذكر الجمهور الخلاف في المسئلة الاخيرة قولان كما ذكره المصنف هنا عن ذكرهما قولان الشيخ أبو حامد والقاضي أبو العلي في تعليقه والمحاملي والشيخ أبو علي البندنجي وصاحب الشامل وخلائق من العراقيين ومعظم الخراسانيين وتقاها جماعة وجهين منهم المصنف في التنبية وصاحب الحاوي قال في الحاوي القول بالصحة هو قول ابن أبي هريرة وبإبطال قول أبي اسحاق والصواب طريقة من قال قولان قال صاحب الشامل قال في الام لا تصح وقال في الامام تصح واتفق الاصحاب على ان الاصح الصحة وبه قطع المرحاني في التحرير قال اصحابنا انه يكره أن يصلى الى القبر هكذا قالوا يكره ولو قيل يحرم لحديث أبي هريرة وغيره مما سبق لم يبعد قال صاحب التتمة واما الصلاة عند رأس قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم متوجها اليه فحرام .

(فرع) في مذاهب العلماء في الصلاة في المقبرة: قد ذكرنا مذهبنا فيها وانها ثلاثة اقسام قل ابن المنذر وروينا عن علي وابن عباس وابن عمر وعطاء والنخعي أنهم كرهوا الصلاة في المقبرة لا يكرهها أبو هريرة ورواثة بن الاسقع والحسن البصري وعن مالك روايتان اشهرهما لا يكره ما لم يعلم نجاستها وقال احمد الصلاة فيها حرام وفي صحتها روايتان وان تحقق امارتها وثبوتها لم يصح الاحتياط من دارد انه قال تصح الصلاة وان تحقق نبذها .

(فرع) قال اصحابنا يكره ان يصلى في منزلة وغيرها من النجاسات فقه في المال . انه لانه في معنى المقبرة .

(فرع) تكره الصلاة في الكنيسة والبيعة حكمه ابن المنذر عن . بن الحارث وابن عباس ومالك رضي الله عنهم ونقل الترخيص فيه . عن أبي مبي والحسن والشعبي والنخعي وعمر بن

الفصل ينتظم مسائل (احدها) الاذان مثني والاقامة فرادى خلافاً لابي حنيفة حيث قال الاقامة كالاذان الا أنه يزداد فيها كلمة الاقامة انا ماروي عن ابن عمر رضي الله عنه قال « كان الاذان على

(١) حديث ابن عمر كان الاذان على عهد رسول الله ﷺ مثني مثني والاقامة فرادى إلا ان المؤذن كان يقول قد قامت الصلاة مرتين احمد والشافعي وابو داود والنسائي وابو عوامة والدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث شعبة عن ابي جعفر المؤذن عن مسلم ابي المثني عنه قال شعبة لا يحفظ لابي جعفر غير هذا الحديث فقال ابن حبان اسمه محمد بن مسلم ابن مهران وقال الحاكم اسمه عمير بن يزيد بن حبيب الخطمي وهم الحاكم في ذاك ورواه ابو عروانة

عبد العزيز والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وهي رواية عن ابن عباس واختاره ابن المنذر *
(فرع) في نبش قبور الكفار لطلب المال المدفون معهم قال القاضي عياض في شرح صحيح
مسلم اختلف العلماء في ذلك فكرهه مالك وأجازوه أصحابه قال واختلف في علة كراهته فقل مخافة
نزول عذاب عليهم وسخط لانها مواضع العذاب والسخط وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ
« نهى عن دخول ديار المعدين وهم نمود أصحاب الحجر » خشية أن يصيب الداخل ما أصابهم قال
ألا ان تكونوا يا كين فمن دخلها اطلب الدنيا فهو ضد ذلك وقيل مخافة أن يصادف قبر نبي أو صالح
بينهم قال وحجة من أجاز ذلك نبش الصحابة رضي الله عنهم قبر أبي رغال واستخرجهم منه
قضييب الذهب الذي أعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم أنه مدفون معه هذا كلام القاضي ومقتضى
مذهبنا جواز نبشه ان كان دارسا أو كان جديداً وعلمنا ان فيه مالا لحربى *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يصلي في الحمام لحديث أبي سعيد واختلف أصحابنا لاي معنى منعت الصلاة فيه فمنهم
من قال انما منع لانه تغسل فيه النجاسات فعلي هذا اذا صلي في موضع تحقق طهارته صحت صلاته وأن صلي في موضع
تحقق نجاسته لم تصح وان شك فعلي قولين كالمقبرة ومنهم من قال انما منع لانه مأوى الشياطين لما يكشف فيه من
العورات فعلي هذا تركه الصلاة فيه وان تحقق طهارته والصلاة صحيحة لان المنع لا يعود الى الصلاة ﴾ *
(الشرح) هذه المسئلة عند الاصحاب كما ذكرها المصنف والاصح أن سبب النهي كونه
مأوى الشياطين فتكره كراهة تنزيه وتصح الصلاة وعلي هذا تكره في المسلخ وعلي الاول لا تكره
والحمام مذكر هكذا نقله الازهري عن العرب يقال حمام مبارك وجمعه حمامات مشتق من
الحميم وهو الماء الحار * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وتكره الصلاة في اعطان الابل ولا تكره في مراحيب الغنم لما روى عبد الله بن مغفل المزني
رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « صلوا في مراحيب الغنم ولا تصلوا في اعطان
الابل فانها خلقت من الشياطين » ولان في اعطان الابل لا يمكن الخشوع لما يخاف من نفورها ولا
يخاف نفور الغنم ﴾ *

عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مشي والاقامة فرادى الا أن المؤذن كان يقول قد قامت الصلاة
مرتين « ثم قولنا الاذان مشي ليس المراد منه ان جميع كلماته مشاة لان كلمة لا اله الا الله في آخره لا يؤتى

والدارقطني من طريق سعيد بن المغيرة الصياد عن عيسى بن يونس عن عبيد الله عن نافع عن
ابن عمر وأظن سعيداً وهم فيه وإنما رواه عيسى عن شعبة كما تقدم لكن سعيد وثقة ابوحاتم : وروى
ابن ماجه من حديث سعد القرظ مرفوعاً كان اذان بلال مثنى مثنى واقامته مفردة : وعن أبي رافع
نحوه وهما ضعيفان *

(الشرح) حديث عبدالله بن مغفل حديث حسن رواه البيهقي هكذا من رواية ابن مغفل باسناد حسن ورواه النسائي مختصراً عن ابن مغفل أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في اعطان الابل وعن جابر بن سمرة « ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال اصلي في مرايض الغنم قال نعم قال اصلي في مبارك الابل قال لا » رواه مسلم وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلوا في مرايض الغنم ولا تصلوا في اعطان الابل » رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح واما الاعطان فهي جمع عطن واتفق تفسير الشافعي رحمه الله تعالى في الام وغيره وتفسير الاصحاب على ان العطن الموضع الدم، يقرب موضع شرب الابل ننحى اليه الابل الشاربة ليشرب غيرها ذودا ذودا فاذا شربت كلها واجتمعت فيه سبقت الى المراعي قال الازهرى العطن هو الموضع الذي تنحى اليه الابل اذا شربت الشربة الاولى فتترك فيه ثم يلا لها الحوض ثانياً فتعود من عطنها الى الحوض لتعل وتشرب الشربة الثانية وهو الحال قال ولا تعطن الابل عن الماء الا في حمارة القميط بتخفيف الميم وتشديد الراء، قال وموضعها الذي تترك فيه علي الماء يسمى عطنا ومعطنا وقد عطنت تعطن وتعطن بكسر الطاء وضمها عطلونا . واما مراح الغنم بضم

بها الامة واحدة فكلية التكبير يؤتى بها في اوله أربع مرات خلافاً لما لا يؤتى بالتكبير في اوله الا مرتين لنا أن ابا مخذورة كذلك « حكاه عن تلقين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إياه » وكذلك هو في قصة رؤيا عبدالله بن زيد في الاذان وهي مشهورة وقولنا الاقامة فرادى

(١) قوله : ان ابا مخذورة لما حكى الاذان عن تلقين رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر التكبير في اوله اربعا هو كما قال فقد ساقه من حديث ابي مخذورة بتربيع التكبير في اوله الشافعي وابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان ورواه مسلم من حديث ابي مخذورة فذكر التكبير في اوله مرتين فقط وقال ابن الفطان الصحيح في هذا تربيع التكبير وبه يصح كون الاذان تسع عشرة كلمة وقد قيد بذلك في نفس الحديث يعني الآتي بعد قليل قال وقد نفع في بعض روايات مسلم بتربيع التكبير وهي التي ينبغي أن تعد في الصحيح انتهى وقد رواه ابو نعيم في المستخرج والبيهقي من طريق اسحاق بن ابراهيم عن معاذ بن هشام بسنده وفيه تربيع التكبير وقال بعده اخرجته مسلم عن اسحاق وكذلك اخرجته ابو عوانة في مستخرجه من طريق علي ابن المديني عن معاذ *

(١) حديث عبدالله بن زيد في الاذان وفيه تربيع التكبير في اوله وهي قصة مشهورة ابو داود وابن خزيمة وابن حبان في صحيحها والبيهقي من حديث يعقوب بن ابراهيم ابن سعد عن ابيه عن ابن اسحاق حدثني محمد بن ابراهيم بن الحرث النيمي عن محمد بن عبد الله ابن زيد بن عبد ربه حدثني ابي قال لما امر رسول الله ﷺ بعمل الناقوس ليضرب به للناس لجمع الصلاة طاف بي وانا نائم رجل يحمل الناقوس فذكر الحديث وفيه تربيع التكبير وافراد

الميم هو مأواها ليلا هكذا فسرهم أصحابنا قال الأزهرى ويقال مأواها فإذا صلى في أعطان الأبل أو مراح الغنم وماس شيئا من أبوالها أو أبعادها أو غيرها من النجاسات بطلت صلاته وإن بسط شيئا طاهرا وصلى عليه أو صلى في موضع طاهر منه صحت صلاته لكن يكره في أعطان الأبل ولا تكره في مراح الغنم وليست الكراهة بسبب النجاسة فإنها سواء في نجاسة البول والبرر وإنما سبب كراهة أعطان الأبل ما ذكره المصنف والأصحاب وهو ما يخاف من نفارها بخلاف الغنم فإنها ذات سكينه ولهذا ثبت في صحيح البخارى وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما من نبي إلا رعي الغنم » وقال في الأبل « أنها خلقت من الشياطين » قال الخطابي معناه لما فيها من النفار والشرور وربما أفسدت على المصلي صلاته قال والعرب تسمى كل مارد شيطانا قال أصحابنا وقد يكون في الغنم مثل عطن الأبل فيكون حكمه حكم عطن الأبل وأما مأوى الأبل ليلا فتكره الصلاة فيه أيضا لكن أخف من كراهة العطن * قال المصنف رحمه الله *

و يكره أن يصلي في مأوى الشيطان لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اخرجوا

لأنفى به أن جميع كلماتها موحدة بل كلمة التكبير مشاة في الابتداء والانتهاء وكذلك كلمة الإقامة هذا قوله في الجديد وفي القديم لا يقول هذه الكلمات الأمره وبه قال

الإقامة وفيه فقم مع بلال فائق عليه مارأيت فليؤذن به فإنه اندى صوتا منك وفيه أن عمر جاء فقال قد رأيت مثل مارأى ورواه أحمد عن يعقوب بن وهب ورواه الترمذى وابن ماجه أيضا من حديث ابن اسحاق ورواه أحمد والحاكم من وجه آخر عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن زيد وقال هذا أمثل الروايات في قصة عبد الله بن زيد لأن سعيد بن المسيب قد سمع من عبد الله بن زيد ورواه بونس ومعمرو وشعيب وابن اسحاق عن الزهرى قال وأما أخبار الكوفيين في هذه القصة فمدارها على حديث عبد الرحمن ابن أبى ليلي واختلف عليه فمنهم من قال عن معاذ بن جبل ومنهم من قال عن عبد الله بن زيد ومنهم من قال غير ذلك وأما طريق ولد عبد الله بن زيد فغير مستقيمة الإسناد كذا قال الحاكم وقد صحح الطريق الأول من رواية محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه البخارى فيما حكاه الترمذى في العلل عنه وقال محمد بن يحيى الذهلى ليس في أخبار عبد الله بن زيد أصح من حديث محمد بن اسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي يعنى هذا لأن محمدا قد سمع من أبيه عبد الله بن زيد وابن أبى ليلي لم يسمع من عبد الله وقال ابن خزيمة في صحيحه هذا حديث صحيح ثابت من جهة النقل لأن محمدا سمع من أبيه وابن اسحاق سمع من التيمي وليس هذا مما دلسه وسيأتى الإشارة إلى طريق أخرى لحديث عبد الله بن زيد أن شاء الله من عند أبى داود : (تنبيه) قال الترمذى لا نعرف لعبد الله بن زيد شيئا يصح إلا حديث الأذان وكذا قال البخارى وفيه نظر فإن له عند النسائي وغيره حديثا غير هذا في الصدقة وعند أحمد آخر في قسمة النبي ﷺ شعره واطفاره واعطائه لمن لم تحصل له اضحية *

من هذا الوادي فان فيه شيطانا « فلم يصل فيه »

(الشرح) الصلاة في مأوى الشيطان مسكروهة بالاتفاق وذلك مثل مواضع الخمر والحانة ومواضع المكوس ونحوها من المعاصي الفاحشة والكسائس والبيع والحشوش ونحو ذلك فان صلي في شيء من ذلك ولم يماس نجاسة بيده ولا ثوبه صحت صلاته مع الكراهة وهذا الحديث المذكور صحيح عن ابي هريرة رضي الله عنه قال « عرسنا مع نبي الله صلى الله عليه وسلم فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليأخذ كل رجل برأس راحلته فان هذا موضع حضرنا فيه الشيطان » وذكر الحديث رواه مسلم وغيره: واعلم ان بطون الاودية لا تتركه فيها الصلاة كما لا تتركه في غيرها وأقول الغزالي تتركه الصلاة في بطن الوادي فباطل انكروه عليه وانما كره الشافعي رحمه الله الصلاة في الوادي الذي نام فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة لاني كل واحد وقد قال بعض العلماء لا تتركه الصلاة في ذلك الوادي ايضا لاننا لا نتحقق بقاء ذلك الشيطان فيه والله اعلم ويستحب أن لا يصلي في موضع حضره فيه الشيطان لهذا الحديث « قال المصنف رحمه الله »

(ولا يصلي في قارة الطريق لحديث عمر رضي الله عنه « سبع » واملن لا تجوز فيها الصلاة وذكر قارة الطريق « ولانه يمنع الناس من الممر وينقطع خشوعه بمر الناس فان صلي فيها صحت صلاته لان المنع ترك الخشوع أولم يمنع الناس من الطريق وذلك لا يوجب بطلان الصلاة » (الشرح) حديث عمر رضي الله عنه ضعيف سبق بيانه وقارة الطريق اسلاه قاله الازهرى والجوهري وقيل صدره وقيل ما برز منه وكاه متقارب والطريق تذكروا ثبوت الصلاة فيها مسكروهة

مالك لما روى أنه « أمر بلالا أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة » وهذا يقتضي ايتار جميع الكلمات وحجة الجديد ما قدمنا من خبر ابن عمر رضي الله عنهما ومنهم من يقتصر في حكاية القديم على

(١) (حديث) بلال انه امر ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة متفق عليه من حديث انس قال امر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة ورواه النسائي وابن حبان والحاكم ولفظهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بلالا واستدل ابن حبان على صحة ذلك بما رواه ايضا فيه من الفصة في اوله انهم التمسوا شيئا يؤذنون به علما للصلاة فامر بلال قال فذل ذلك على ان الامر له بذلك النبي ﷺ لا غير: وفي الباب عن ابي مخذورة رواه البخاري في تاريخه والدارقطني وابن خزيمة بلفظ ان النبي ﷺ امره ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة: (فائدة) ورد في تثنية الاقامة احاديث منها ما روى الترمذي من طريق عبد الرحمن بن ابي ليلى عن عبد الله بن زيد قال كان اذان رسول الله ﷺ شفعاشفعافي الاذان والاقامة وقال منقطع وقال الحاكم والبيهقي الروايات عن عبد الله بن زيد في هذا الباب كلها منقطعة لان عبد الله بن زيد استشهد يوم احد ثم اسند عن الدراوردي عن عبيد الله بن عمر قال دخلت ابنة عبد الله بن زيد على عمر بن عبد العزيز فقال يا امير المؤمنين انا ابنة عبد الله بن زيد شهد ابي بدر او قتل يوم احد وفي صحة هذا نظر فان عبيد الله بن عمر لم يدرك هذه القصة: وقد روى ابو داود

لما ذكره من العلتين وهي كراهة تنزيه وذكر الاصحاب علة ثالثة وهي غلبة النجاسة فيها قالوا وعلى هذه العلة تكره الصلاة في قارعة الطريق في البراري وان قلنا العلة فوات الخشوع فلا كراهة في البراري اذ لم يكن هناك طارقون واذا صلى في شارع أو طريق يغلب علي الظن نجاسته ولا يتيقن ففي صحة الصلاة القولان السابقان في أبواب المياه في تعارض الاصل والظاهر الاصح الصحة فان بسط عليه شيئاً طاهراً صحت وبقيت الكراهة لمرور الناس وفوات الخشوع والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

ولا يجوز أن يصلي في أرض مغصوبة لان الالبث فيها يحرم في غير الصلاة فلان يحرم في الصلاة أولى فان صلى فيها صحت صلاته لان المنع لا يختص بالصلاة فلا يمنع صحتها *

إفراد كلمة الاقامة دون التكبير ويجوز أن يعلم قوله والاقامة فرادى مع الحاء بالواو لان محمد بن اسحق بن خزيمة من أصحابنا قال ان رجس في الاذان ثني الاقامة وإلا أفردتها جمعاً بين الاخبار في

وغيره من طريق محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم عن محمد بن عبد الله بن زيد قال حدثني ابي ونقل الترمذي أن البخاري صححه : وروى الواقدي عن محمد بن عبد الله بن زيد قال توفي ابي بالمدينة سنة اثنين وثلاثين وقال ابن سعد شهد احداً والخندق والمشاهد كلها ولو صح ما تقدم للزم أن تكون بنت عبد الله بن زيد صحابية : وروى عبد الرزاق والدارقطني والطحاوي من حديث الاسود بن يزيد أن بلالا كان يثنى الاذان ويثنى الاقامة وكان يبدأ بالتكبير ويختم بالتكبير : وروى الحاكم والبيهقي في الخلافيات والطحاوي من رواية سويد بن غفلة أن بلالا كان يثنى الاذان والاقامة وادعي الحاكم فيه الانقطاع ولكن في رواية الطحاوي سمعت بلالا ويريد ذاك مارواه ابن ابي شيبة عن حسين بن علي عن شيخ يقال له الحفص عن ابيه عن جده وهو سعد القرظ قال اذن بلال حياة رسول الله ﷺ اذن لابي بكر في حياته ولم يؤذن في زمان عمر انتهى وسويد بن غفلة هاجر في زمان ابي بكر : واما مارواه ابو داود من طريق سعيد بن المسيب ان بلالا اراد ان يخرج الي الشام فقال له ابو بكر بل تكون عندي فقال ان كنت اعتقتني لنفسك فاحبسني وان كنت اعتقتني لله فذرني اذهب الى الله فقال اذهب فذهب فكان بها حتى مات فانه مرسل وفي اسناده عطاء الخراساني وهو مدلس ويمكن التوفيق بينه وبين الاول : وروى الطبراني في مسند الشاميين من طريق جنادة بن ابي امية عن بلال أنه كان يجعل الاذان والاقامة مثني مثني وكان يجعل اصبعيه في اذنيه اسناده ضعيف وحديث ابي مخذورة في ثنية الاقامة مشهور عند النسائي وغيره (فائدة) اورد الرافي حديث بلال المتقدم محتجاً للقديم في أفراد كلمة الاقامة لكن في صحيح البخاري في هذا الحديث أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة وفيه بحث ذكرته في المدرج وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابي قلابة عن أنس قال كان بلال يثنى الاذان ويوتر الاقامة الا قوله قد قامت الصلاة (وأخرجه) ابو عوانة والسراج كذلك *

(الشرح) الصلاة في الارض المفصولة حرام بالاجماع وصحيحة عندنا وعند الجمهور من الفقهاء. وأصحاب الاصول وقال احمد بن حنبل والجبائي وغيره من المعتزلة باطله واستدل عليهم الاصوليون باجماع من قبلهم قال الغزالي في المتصفي هذه المسألة قطعية ليست اجتهادية والمصيب فيها واحد لان من صحح الصلاة أخذه من الاجماع وهو قطعي ومن أبطلها أخذه من انتفاء الذي بين القربة والمعصية ويدعي كون ذلك محالاً بالعقل فالمسألة قطعية ومن صححها يقول هو عاص من وجه متقرب من وجه ولا استحالة في ذلك انما الاستحالة في أن يكون متقرباً من الوجه الذي هو عاص به وقال القاضي أبو بكر بن الباقلاني يسقط الفرض عند هذه الصلاة لأنها بدليل الاجماع على سقوط الفرض اذا صلى واختلاف اصحابنا هل في هذه الصلاة ثواب أم لا ففي الفتاوى التي نقلها القاضي أبو منصور احمد بن محمد بن محمد بن عبد الواحد عن عمه أبي نصر بن الصباغ صاحب الشامل رحمه الله قل المحفوظ من كلام اصحابنا بالعراق ان الصلاة في الدار المفصولة صحيحة يسقط بها الفرض ولا ثواب فيها قال القاضي أبو منصور ورأيت أصحابنا بخراسان يختلفون منهم من قل لا تصح صلاته قال وذكر شيخنا يعني ابن الصباغ في كتابه الكامل انا اذا قلنا بصحة الصلاة ينبغي ان يحصل الثواب فيكون مثاباً على فعله عاصياً بمقامه قال القاضي وهذا هو القياس اذا صححناها *

(فرع) في مسائل تتعاق بالباب (إحداها) قال أصحابنا لانكره الصلاة على المصوف والابود والبسط والطنافس وجميع الامتعة ولا يكره فيها أيضاً هذا مذعننا ونقله العبدري عن جماهير العلماء وقال مالك يكره كراهة تنزيه قال وقالت الشيعة لا تجوز الصلاة على المصوف وتجاوز فيه لا ليس نابتاً من الارض (الثانية) قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله تجوز الصلاة في ثوب المائض والثوب التي تجامع فيه اذا لم يتحقق فيها نجاسة ولا كراهة فيه قالوا وتجاوز في ثياب الصبيان والكفار والقصابين ومدمني الخمر وغيرهم اذا لم يتحقق نجاستها لكن غيرها أولى وسبق في كتاب الطهارة بيان خلاف ضعيف في هؤلاء (الثالثة) اذا أصاب ثوبه أو بدنه نجاسة يابسة فمفضها ولم يبق شيء منها وصلي صحت صلاته بالاجماع *

الباب وذكروا في التهذيب أنه قول للشافعي رضي الله عنه لما روى عن أبي مخذورة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «علمه الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة» (الثانية) لا تحب أن يرتل الاذان ويدرج الاقامة والترتيل أن يأتي بكلماتها مبينة غير تعطيل تجاوز الحد والادراج أن يأتي بالكلمات حدراً

(١) * (حديث) * أبي مخذورة ان النبي صلى الله عليه وسلم علمه الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة هكذا رواه الدارمي والترمذي والنسائي ورواه ايضا مطولاً وتكلم البيهقي عليه باوجه من التضعيف ردها ابن دقيق العيد في الامام وصحح الحديث *

باب ستر العورة

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ستر العورة واجب لقوله تعالى (وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا) قال ابن عباس كانوا يطوفون بالبيت عراة فهي فاحشة وروى علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تبرز فخذك ولا تنظر الي فخذحي ولا ميت » فان اضطر الي الكشف للمداواة أو لختان جاز ذلك لانه موضع ضرورة وهل يجب سترها في حال الخلوة فيه وجهان اصحهما يجب لحديث علي رضي الله عنه والثاني لا يجب لان المنع من الكشف للنظر وليس في الخلوة من ينظر فلم يجب الستر ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا التفسير مشهور عن ابن عباس رضي الله عنهما ووافقه فيه غيره وحديث علي رضي الله عنه رواه ابو داود في سننه في كتاب الجنابة ثم في كتاب الحمام وقال هذا الحديث فيه نكارة وينفى عنه حديث جرهد بفتح الجيم والهاء الصحابي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له « غط فخذك فان الفخذ من العورة » رواه ابو داود في كتاب الحمام والترمذي في الاستئذان من ثلاثة طرق وقال في كل طريق منها هذا حديث حسن وقال في بعضها حديث حسن وما ارى اسناده بمتصل وعن المسور بن مخرمة رضي الله عنه قال « اقبأت بحجر ثقيل أحمله وعلى أزار خفيف فأنحل أزارى ومعى الحجر لم استطع أضمه حتى بلغت به الي موضعه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ارجع الي ثوبك فخذه ولا تمشوا عراة » رواه مسلم وعن بهز بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده قال قلت يا رسول الله عوراتنا مانأتي منها وما نذكر قال « احفظ عورتك الا من زوجتك أو مملكت يمينك قال قلت يا رسول الله اذا كان القوم بعضهم في بعض قال إن استطعت أن لا يرينها أحد فلا ترينها أحد قلت يا رسول الله اذا كان أحد خاليا قال الله أحق أن يستحي منه من الناس » رواه ابو داود والترمذي والنسائي وغيرهم قال الترمذي حديث حسن قال أهل اللغة سميت العورة لقبح ظهورها ولغض الابصار عنها مأخوذة من العور وهو النقص والعيب والقبح ومنه عور العين والكلمة العوراء القبيحة *

من غير فصل لما روى عن جابر رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ قال لبلال اذا أذنت فترسل واذا أقيمت فاحذر والترسل هو الترتيل (الثالثة) ينبغى أن يرجع في أذانه خلافا لابي حنيفة واحمد والرجيع

(١) ﴿ حديث ﴾ جابر اذا أذنت فترسل فاذا أقيمت فاحذر الترمذي والحاكم والبيهقي وابن عدى وضعفوه الا الحاكم فقال ليس في اسناده مطعون غير عمرو بن فائد : (قلت) لم يقع الا في روايته هو ولم يقع في رواية الباقرين لكن عندهم فيه عبد المنعم صاحب السقاء وهو كاف في تضعيف الحديث : وروى الدارقطني من حديث سويد بن غفلة عن علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا ان نرتل الاذان ومحمد الإقامة وفيه عمرو بن شمر وهو متروك وقال البيهقي روى باسناد

أما حكم المسئلة فستر العورة عن العيون واجب بالاجماع لما سبق من الأدلة وأصح الوجهين وجوبه في الخلوة لما ذكرنا من حديث بهز وغيره وممن نص على تصحيحه المصنف والبيهقي فان احتاج الى الكشف جاز أن يكشف قدر الحاجة فقط هكذا قاله الاصحاب وقول المصنف فان اضطر محمول على الحاجة لاعلى حقيقة الضرورة ولو قال احتياج كمال الاصحاب لمكان أصوب لئلا يوهم اشتراط الضرورة فن الحاجة حالة الاغتسال يجوز في الخلوة بالها والافضل التستر بمئزر وقد سبق بيان هذا واضحا في باب صفة الغسل والله أعلم

قال المصنف رحمه الله

﴿يجب ستر العورة للصلاة لما روى عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بنهار » فان انكشف شيء من العورة مع القدرة لم تصح صلاته ﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن ورواه الامام في المستدرک وقال حديث صحيح على شرط مسلم والمراد بالمائض التي بلغت سميت حائضا لانها بلغت سن الحيض هذا هو الصواب في العبارة عنها ويقع في كثير من كتب شروح الحديث وكتب الفقه أن المراد بالمائض التي بلغت سن الحيض وهذا تساهل لانها قد تبلغ سن الحيض ولا تبلغ البلوغ الشرعي ثم أن التقييد بالمائض خرج على الغالب وهو أن النى دون البلوغ لا يصلى والا فلا يقبل صلاة الصبية المميزة الانحمار : واعلم أن الحديث مخصوص بالمرأة والافلامه تصح صلاتها مكشوفة الرأس : أما حكم المسئلة فستر العورة شرط لصحة الصلاة فان انكشف شيء من عورة المصلي لم تصح صلاته سواء اكبر انكشف أم قل وكان أدنى جز وسواء في هذا الرجل والمرأة وسواء المصلي في حضرة الناس والمصلي في الخلوة وسواء صلاة النفل والفرس والجماعة والطواف وسجود التلاوة والشكر ولو صلى في سترة ثم بعد الفراغ علم أنه كان فيها خرق تبين منه العورة وجبت إعادة الصلاة على المذهب سواء كان علمه ثم نسيه أم لم يكن علمه وفيه الخلاف السابق فيمن صلى بنجاسة جهلها أو نسيها فان احتمال حدوث الخرق بعد الفراغ من الصلاة فلا إعادة عليه بلا خلاف كما سبق في نظيره من النجاسة في آخر باب طهارة البدن

هو أن يأتي بالشهادة مرتين مرتين بصوت خفيض ثم يمد صوته فيأتي بكل واحدة منهما مرتين آخرين بالصوت الذي افتتح الاذان به لنا ما روى عن أبي مخذرة قال «القي على رسول الله صلى

آخر عن الحسن وعطاء عن ابى هريرة ثم ساقه وقال الاسناد الاول اشهر يعنى طريق جابر : وروى الدارقطني من حديث عمر موقوفا نحوه وليس في اسناده الا ابو الزبير مؤذن بيت المقدس وهو تابعي قديم مشهور : (تنبيه) الترتل التأتى والحد بالحاء والادال الهملتين الاسراع ويجوز في قوله فاحذر ضم الدال وكسرهما : وروى قاحذم بالميم وهي الاسراع أيضا والاول أشهر

(فرع) في مذاهب العلماء في ستر العورة في الصلاة : قد ذكرنا انه شرط عندنا وبه قال داود وقال ابو حنيفة ان ظهر ربع العضو صحت صلاته وان زاد لم تصح وإن ظهر من السوأتين قدر درهم بطلت صلاته وان كان أقل لم تبطل وقال أبو يوسف ان ظهر نصف العضو صحت صلاته وان زاد لم تصح وقال بعض اصحاب مالك ستر العورة واجب وليس بشرط فان صلى مكشوفها صحت صلاته سواء تعمد أو سها وقال أ كثر المال كية السترة شرط مع الذكر والقدرة عليها فان عجز أو نسي الستر صحت صلاته وهذا هو الصحيح عندهم وقال احمد ان ظهر شيء يسير صحت صلاته سواء العورة المخفية والمغلظة : دليلنا أنه ثبت وجوب الستر بحديث عائشة ولا فرق بين الرجل والمرأة بالاتفاق واذا ثبت الستر اقتضي جميع العورة فلا يقبل تخصيص البعض الا بدليل ظاهر *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وعورة الرجل ما بين الترة والركبة والسرة والركبة ليسا من العورة ومن أصحابنا من قال هما من العورة والاول أصح لما روى أبو سعيد الخدري رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « عورة الرجل ما بين سرته الي ركبته » وأما الحرة فجميع بدنها عورة الا الوجه والكفين لقوله تعالى (ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها) قال ابن عباس وجهها وكفيها ولان النبي صلى الله عليه وسلم « نهى المرأة الحرام عن لبس القفازين والنقاب » ولو كان الوجه والكف عورة لما حرم سترهما ولان الحاجة تدعو الي ابراز الوجه للبيع والشراء والي ابراز الكف للاخذ والعطاء فلم يجعل ذلك عورة وأما الامة ففيها وجهان أحدهما أن جميع بدنها عورة الا مواضع التقلب وهي الرأس والذراع لان ذلك تدعو الحاجة الي كشفه وماسواه لا تدعو الحاجة الي كشفه والثاني وهو المذهب أن عورتها ما بين السرة والركبة لما روى عن أبي موسى الاشعري رضى الله عنه أنه قال علي المنبر « الا لأعرفن أحدا أراد أن يشتري جارية فينظر الي مافوق الركبة أو دون السرة لا يفعل

الله عليه وآله وسلم التأذين بنفسه فقال قل الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر أشهد ان لا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله ثم قال أرجع فمد صوتك أشهد ان لا اله الا الله أشهد ان لا اله الا الله أشهد ان محمداً رسول الله أشهد ان محمداً رسول الله وذكر باقي الاذان ووافقنا مالك علي أنه يرجع لكن الصيدلاني روى من مذهبه أنه لا يزيد في كلمات الاذان بل الترجيع

(١) « حديث » أبي محذورة القي على رسول الله صلى الله عليه وسلم التأذين بنفسه

فقال قل الله اكبر الله اكبر الله اكبر الحديث وفيه الترجيع رواه ابو داود وغيره وقد تقدم : قوله ورد الخبر بالتثويب في أذان الصبح هو كما قال فقد روى ابن خزيمة والد ارقطني والبيهقي من حديث أنس قال من السنة اذا قال المؤذن في اذان الفجر حي على الفلاح

ذلك أحد الا عاقبته «ولان من لا يكون رأسه عورة لا يكون صدره عورة كالرجل»
 (الشرح) هذا التفسير المذكور عن ابن عباس قد رواه البيهقي عنه وعن عائشة رضي الله عنهم
 وقيل في الآية غير هذا وأما حديث نهى المحرمة عن لبس القفازين ففي صحيح البخاري عن ابن
 عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ولا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين»
 وأما حديث أبي سعيد رضي الله عنه (١) أما حكم المستلة في عورة الرجل خمسة أوجه الصحيح
 المنصوص انها ما بين السرة والركبة وليست السرة والركبة من العورة قال الشيخ أبو حامد نص
 الشافعي «علي أن عورة الحر والعبد ما بين سرتة وركبته وأن السرة والركبة ليسا عورة في الام
 والاملاء : والثاني انها عورة والثالث السرة عورة دون الركبة والرابع عكسه حكمه الرافعي
 والخامس أن العورة هي القبل والدبر فقط حكمه الرافعي عن أبي سعيد الاصطخري وهو شاذ
 منكر وسواء في هذا الحر والعبد والصبي وأما عورة الحرة فجميع بدننها الا الوجه واليدين الى
 الكوعين وحكي الخراسانيون قولاً وبعضهم يحكيه وجهها أن باطن قدميها ليس بعورة وقال المزني
 القدمان ليسا بعورة والمذهب الاول واما الامة ففيها ثلاثة أوجه أصحها عند الاصحاب موردتها
 كعورة الرجل فتجرى فيها الوجة الاربعة الاولى دون الخامس والثاني وهو قول أبي علي الطبري
 كعورة الحرة الا رأسها فليس بعورة وما عداه عورة وسواء في هذا الخلاف الامة القنطرة والملاق
 عتها علي صفة والمدبرة والمكاتبه وأم الولد ومن بعضها حر ولا خلاف في شيء من هذا سندنا الا الى
 بعضها حر ففيها وجهان في الحاوي أحدهما هذا والثاني انها كالحرمة وصحة واستدل له بتغليب
 الاحتياط قال ويجرى الوجهان في عورتها في نظر سيدها والاجاب ان إليها أحدها انها كالحرة في

(١) يباين
الاصلا

أن يقول مرة أشهد أن لا اله الا الله ثم مرة أشهد أن محمداً رسول الله ثم يرجع فيمد صوته ويهيم بد
 الكاهنتين مرة مرة بصوت عال ثم أن المصنف لم يزد في الكتاب على كون الرجوع مأموراً به
 والامر به يشمل المستحق والمستحب فمن أي التسمين هو الاسح أنه مستحب وله تردد لا يضر كانه يشي
 ولان المقصود الاعلام والابلاغ والذي يأتي به بصوت خفيض لا يسمعه الا من حوله فلا يتعلق
 به ابلاغ وفيه وجه آخر انه مستحق فيه ككثير الكلمات المأمور بها ومنهم من يحكيه قولاً الاربعة

قال الصلاة خير من النوم وصححه ابن السكن ولفظه كان الثوب في صلاة الغدا اذا قال
 المؤذن حي على الفلاح : وروى ابن ماجه من حديث ابن المسيب عن بلال انه انى النبي صلى
 الله عليه وسلم يؤذنه لصلاة الفجر فقل هو نائم فقال الصلاة خير من النوم مرتين فاقرت
 في تأذين الفجر فثبت الامر على ذلك وفيه انقطاع مع ثقة رجاله وذكره ابن السكن من طريق
 اخرى عن بلال وهو في الطبراني من طريق الزهري عن حفص بن عمر عن بلال وهو منقطع
 ايضاً ورواه البيهقي في المعرفة من هذا الوجه فقال عن الزهري عن حفص بن عمر بن سعد
 المؤذن ان سعداً كان يؤذن قال حفص فحدثني اهلي ان بلالاً قد ذكره : وروى ابن ماجه من حديث

حق السيد وغيره والثاني تأمة الاجنبي والذي قطع به الجمهور أنها كالامة القنة في الصلاة وعن الحسن البصري انها بعد وضع الولد بالحرية واما الخنثى فان كان رقيقا وقلنا عورة الامة كالرجل فهو كالرجل وان كان حرا او رقيقا وقلنا عورة الامة اكثر من عورة الرجل وجب ستر الزيادة على عورة الرجل ايضا لاحتمال الانوثة فلو خالف قاتصر على ستر ما بين السرة والركبة ففي صحة صلاته وجهان افقهما لا تصح لان الستر شرط وشككنا في حصوله وقد سبق في باب ما ينقض الوضوء في فصل احكام الخنثى ان صاحب التهذيب والقاضى ابا الفتوح وكثيرين قطعوا بأنه لا يلزمه الاعادة للشك فيها *

(فرع) في مذاهب العلماء في العورة قد ذكرنا ان المشهور من مذهبنا أن عورة الرجل ما بين سترته وركبته وكذلك الامة وعورة الحرة جميع بدنهما الا الوجه والكفين وبهذا كله قال مالك وطائفة ورواية عن احمد * وقال ابو حنيفة عورة الرجل من ركبته الى سترته وليست السرة عورة وبه قال عطاء وقال داود ومحمد بن جرير وحكا في التهمة عن عطاء عورته الفرجان فقط ومن قال عورة الحرة جميع بدنهما الا وجهها وكفيها الاوزاعي وابو ثور * وقال ابو حنيفة والثوري والمزني قدماها أيضا ليسا بعورة وقال احمد جميع بدنهما الا وجهها فقط وحكي الماوردي والمتولي عن ابي بكر بن عبد الرحمن التابعي ان جميع بدنهما عورة ومن قال عورة الامة ما بين السرة والركبة مالك واحمد وحكي ابن المنذر وغيره عن الحسن البصري انها اذا زوجت أو تسراها سيدها لزمها ستر رأسها ولم يوافق أحد من العلماء وحكي المتولي عن ابن سيرين ان أم الولد يلزمها ستر الرأس في الصلاة * دليلنا ما سبق عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال « كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ أقبل ابو بكر رضي الله عنه آخذاً بطرف ثوبه حتى ابدى عن ركبته فقال

التثويب في اذان الصبح ورد الخبر به وهو أن يقول بعد الحيعتين الصلاة خير من النوم مرتين ثم يأتي بباقي الاذان وسمي تثويبا من قولهم ثاب الى شيء أي عاد والمؤذن يعود به الى الدعاء الى الصلاة بعد ما دعا اليها بالحيعتين وفيه طريقان أحدهما وهو المذكور في الكتاب ان فيه قوانين القديم انه يثوب والجديد انه لا يثوب والثاني اتطع بأنه يثوب وبه قال مالك واحمد لما روي عن بلال رضي

عبد الرحمن بن اسحاق عن الزهري عن سالم عن ابيه فذكر قصة اهتمامهم بما يجمعون به الناس قبل ان يشرع الاذان وفي آخره وزاد بلال في نداء صلاة الغداة الصلاة خير من النوم فأقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم واسناده ضعيف جدا ولكن للتثويب طريق اخرى عن ابن عمر رواها السراج والطبراني والبيهقي من حديث ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر قال كان الاذان الاول بعد حي على الصلاة حي على الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين وسنده حسن وسيأتي بقية الاحاديث في ذلك *

النبي صلى الله عليه وسلم أما صاحبكم فقد غامر فسلم فذكر الحديث «رواه البخاري وعنه ابن موسى رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قاعداً في مكان فيه ماء قد انكشف عن ركبته أو ركبته فلما دخل عثمان غطاها» رواه البخاري بلفظه وتقدم ذكر الأحاديث في أن الفخذ عورة وأما حديث عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا في بيتها كاشفاً عن فخذه أوسافيه فاستأذن أبو بكر فاذن له وهو علي تلك الحال فتحدث ثم استأذن عثمان وذكر الحديث» فهذا لادلالة فيه علي أن الفخذ ليس بعورة لأنه مشكوك في المكشوف قال أصحابنا الوصح الجزم بكشف الفخذ تأولناه علي أن المراد كشف بعض ثيابه لا كلها قالوا ولا نها قضية عين فلا عموم لها ولا حجة فيها . وأما حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «غزى خيبر فاحرى نبي الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خيبر ثم حسر الأزار عن فخذه حتى أتى لانظر إلى يسافه فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم» رواه البخاري ومسلم فهذا محمول علي أنه انكشف الأزار وانحسر بنفسه لأن النبي صلى الله عليه وسلم تعمد كشفه بل انكشف لأجراء الفرس ويدل عليه أنه ثبت في رواية في الصحيحين فأنحسر الأزار قال الشيخ أبو حامد وغيره واجمع العلماء علي أن رأس الامة ليس بعورة مزوجة كانت أو غيرها الأرواية عن الحسن البصري أن الامة المزوجة التي أسكنها الزوج منزله كالخرة والله أعلم «قال المصنف رحمه الله»

﴿ ويجب ستر العورة بما لا يصف لون البشرة من ثوب صفيق أو جلد أو ورق فإن ستر بما يظهر منه لون البشرة من ثوب رقيق لم يجز لأن الستر لا يحصل بذلك ﴾

﴿الشرح﴾ قال أصحابنا يجب الستر بما يحول بين الناظر ولون البشرة فلا يكفي ثوب رقيق يشاهد من ورائه سواد البشرة أو يباضاها ولا يكفي أيضا الغليظ المهلهل النسج الذي يظهر بعض العورة من خلاله فلو ستر اللون ووصف حجم البشرة كالركبة والالية ونحوهما تحت الصلاة فيه لوجود الستر وحكي الدارمي وصاحب البيان وجها أنه لا يصح إذا وصف الحجم وهو غلط ظاهر

الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تثوبن في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر » (١) وبهذه الطريقة قال أبو علي الطبري والشيخ أبو حامد والقاضي ابن كعب وحكاها الصيدلاني واعتمدها قال هؤلاء وإنما كرهه في الجديد معالاً بأن أبا محذورة لم يحكمه وقد ثبت عن أبي محذورة

(١) ﴿ حديث ﴾ بلال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تثوبن في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر الترمذي وابن ماجه واحمد من حديث عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن بلال وفيه أبو اسمعيل الملائكي وهو ضعيف مع انقطاعه بين عبد الرحمن وبلال وقال ابن السكن لا يصح اسناده ثم ان الدارقطني رواه من طريق أخرى عن عبد الرحمن وفيه أبو سعد البقال وهو نحو أبي اسمعيل في الضعف *

ويكفي الستر بجميع أنواع الثياب والجلود والورق والحشيش المذوج وغير ذلك مما يستر لون البشرة وهذا لا خلاف فيه ولو ستر بعض عورته بشيء من زجاج بحيث ترى البشرة منه لم تصح صلاته بلا خلاف ولو وقف في ماء صاف لم تصح صلاته إلا إذا غلبت الخضرة لئلا يرى الماء فان انغمس الى عنقه ومنعت الخضرة رؤية لون البشرة أو وقف في ماء كدر صحت علي الاصح وصورة الصلاة في الماء أن يصلي علي جنازة ولو طين عورته فاستتر اللون أجزأه علي الصحيح وبه قطع الاصحاب سواء وجد ثوباً أم لا وفيه وجه حكاه الرافعي أنه لا يصح وهو شاذ مردود قال اصحابنا ويشترط ستر العورة من أعلى ومن الجوانب ولا يشترط من أسفل الذيل والازار حتى لو كان عليه ثوب متسع الذيل فصل على طرف سطح ورأى عورته من ينظر اليه من أسفل صحت صلاته كذا قاله الاصحاب كلهم إلا إمام الحرمين والشاشي فحكيا ما ذكرنا وتوقفنا في صحة الصلاة في مسألة السطح ورأيا فسادها وسنبسط الكلام في القبيص الواسع الجيب حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى ويشترط في الساتر أن يشمل المستور أما باللبس كالثوب والجلد ونحوهما وأما بغيره كالتطين فأما الخيمة الضيقة ونحوها فإذا دخل إنسان وصلي مكشوف العورة لم تصح صلاته لأنها ليست سترة ولا يسمي مستتراً ولو وقف في جب وهو الخابية وصلي علي جنازة فان كان واسع الرأس يرى هو أو غيره منه العورة لم تصح صلاته وإن كان ضيقه فوجهان حكاهما الرافعي اصحابهما وبه قطع صاحب التتمة تصح صلاته كالثوب واسع الذيل ولو حفر حفرة في الارض وصلي علي جنازة أن رد التراب فوارى عورته صحت صلاته وإلا فكلجب ذكره المتولي وغيره *

قال المصنف رحمه الله *

المستحب للمرأة أن تصلي في ثلاثة أبواب خمار تغطي به الرأس والعنق ودرع يغطي به البدن والرجلين وملحفة ضيقة تستر الثياب لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال «تصلي المرأة في ثلاثة أبواب درع وخمار وأزار» وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما «تصلي في الدرع والخمار

أنه قال «علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاذان وقال وإذا كنت في اذان الصبح فقلت حي علي الفلاح فقل الصلاة خير من النوم مرتين» (٢) فيحتمل انه لم يبلغه عن أبي مخذورة ونى الشويب في القديم علي رواية غيره ويحتمل انه بلغه في القديم ونسيه في الجديد وعلى كل حال فاعتماده في الجديد علي خبر أبي مخذورة وروايته فكأنه قال مذهبي ما ثبت في حديثه ومن أثبت القولين

(١) حديث أبي مخذورة علمني رسول الله ﷺ الاذان وقال اذا كنت في الصبح فقلت حي علي الفلاح فقل الصلاة خير من النوم مرتين قال الرافعي ثبت انتهى رواه ابو داود وابن حبان مطولاً من حديثه وفيه هذه الزيادة وفيه محمد بن عبد الملك بن أبي مخذورة وهو غير معروف الحال والحراث بن عبيد وفيه مقال وذكره ابو داود من طرق أخرى عن أبي مخذورة منها ما هو مختصر وصححه ابن خزيمة من طريق ابن جريج قال اخبرني عثمان بن السائب اخبرني

والملاحفة» والمستحب أن تكشف جلبابها حتى لا يصف أعضاءها وتجباني الملاحفة عنها في الركوع والسجود حتى لا يصف ثيابها *

(الشرح) هذا الحكم الذي ذكره نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب وقوله تكشف جلبابها هذا لفظ الشافعي رحمه الله وضبطاه في المذهب والتبني تكشف بالثاء المشددة واختلاف الأصحاب في ضبطها عن الشافعي علي ثلاثة أوجه حكاهما التيسر أبو حامد في تعليقه والبندنيجي والمحاملي وغيرهم أحدها تكشف كمسبق ومعناه تتخذ كشيء أي غليظا ضيقا والثاني تكشف بالثاء المشددة فوق قالوا وأراد بها تعقد أزارها حتى لا ينحل عند الركوع والسجود فتبدو عورتها والثالث تكفت بفاء ثم ثاء مشددة فوق أي تجمع أزارها عليها والكفت الجمع وأما الباب فبفتح قال في البيان هو الخمار والازار وقال الخليل هو أوسع من الخمار والطف من الازار وقال المحاملي هو الازار وقال صاحب المطالع قال النضر بن شميل هو ثوب أقصر من الخمار وأعرض من المقنعة تغطي به المرأة رأسها قال وقال غيره هو ثوب واسع دون الرداء تغطي به المرأة ظهرها وصدرها وقال ابن الأعرابي هو الازار وقيل هو كالملاحفة وقال آخرون هو المسلاة التي تلتحف بها المرأة فوق ثيابها وهذا هو الصحيح وهو مراد الشافعي رحمه الله والمصنف والأصحاب هنا هو مراد المحاملي وغيره وبقوله لم هو الازار وليس مرادهم الازار المعروف الذي هو المنزر وقول المصنف وتجباني الملاحفة في الركوع لا يخالف ما ذكرناه فالملاحفة هي الجلباب وهما لفظان مترادفان عبر بأحدهما في الأول وبالأخر في الثاني وبوضح هذا أن الشافعي قال في مختصر المزني وأحب لها أن تكشف جلبابها وتجبانيها كتمة وساجدة اثلا تصفها ثيابها ومن أم سلمة رضي الله عنها أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم «أتغطي المرأة في درع وخمار ليس عليه أزار قال إذا كان الدرع سابغا يغطي ظهور قدميها» رواه أبو داود بإسناد جيد لكن قال رواه أكثر الرواة عن أم سلمة موقوفا عليها من قولها وقال الحاكم هو حديث صحيح علي شرط البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من جر ثوبه خيلا لم ينظر الله إليه يوم

قال لا آله مما يفتي فيها علي القديم» وأما أبو حنيفة فقد روى عنه مثل مذهبننا وروى أنه بكث بعد الاذان بقدر عشرين آية ثم يقول حي علي الصلاة حي علي الفلاح مرتين وقال أنه التشويب ثم المشهور في التشويب القطع بأنه ليس برن في الاذان وقال امام الحرميين فيه احتمال عنى من جهة أنه يضاهي كلمات الاذان في شرع رفع الصوت به فكان أولى بالخلاف من الترجيع وقوله وكذا انتهت يرب

أبي وام عبد الملك بن أبي محذورة عن أبي محذورة وقال بقي بن مخلد ثنا يحيى بن عبد الحميد ثنا أبو بكر بن عياش حدثني عبد العزيز بن رفيع سمعت أبا محذورة قال كنت غلاما صبيا فاذنت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر يوم حنين فلما انتهيت الي حي علي الفلاح قال الحق فيها الصلاة خير من النوم ورواه النسائي من وجه آخر عن أبي جعفر عن أبي سلمان عن أبي محذورة وصححه ابن حزم *

القيامة قالت ام سلمة فكيف تصنع الاء بذيولهن قال برخين شبراً فقالت اذا تنكشف اقدامهن قال
فيرخينه ذراعاً لا يزدن عليه» رواه الترمذى والنسائى وقال الترمذى حديث صحيح *
* قال المصنف رحمه الله *

﴿ويستحب للرجل ان يصلي في ثوبين قميص ورداء أو قميص وازار أو قميص وسراويل لما روى
ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «اذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه فان الله أحق من تزين
له فمن لم يكن له ثوبان فليتزّر اذا صلى ولا يشتمل اشتمال اليهود»﴾ *

﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه ابو داود وغيره ولفظ ابى داود عن ابن عمر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أو قال قال عمر «اذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما فان لم يكن الا ثوب واحد فليتزّر
به ولا يشتمل اشتمال اليهود» اسناده صحيح قال الخطابى اشتمال اليهود المنهى عنه هو أن يخلل بدنه بالثوب
ويسبله من غير أن يرفع طرق قال واشتمال الصماء ان يخلل بدنه بالثوب ثم يرفع طرفه على عاتقه
الايسر وذكر البغوى هذا عن الخطابى قال والى هذا ذهب الفقهاء قال وفسر الاصمعى الصماء
بالاول قال البغوى وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم «أنه نهى عن الصماء اشتمال اليهم» فجعلها
شيئاً واحداً * اما حكم المسألة فقال أصحابنا يستحب ان يصلي الرجل فى أحسن ثيابه المتيسرة له
ويتقصد ويتعمم فان اقتصر على ثوبين فالأفضل قميص ورداء أو قميص وازار أو قميص
وسراويل * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان أراد أن يصلي في ثوب فالقميص أولى لانه اعم في الستر ولانه يستر العورة ويحصل
على السكينة فان كان القميص واسع الفتح بحيث اذا نظر رأى العورة زره لما روى سلمة بن الاكوع

أذان الصبح مطلق يشمل الاذان الاول والثاني للصحيح لكن ذكر فى التهذيب انه اذا أذن مرتين
وثوب فى الاول لا يثوب فى الثاني على أصح الوجهين (الحامسة) ينبغى أن يؤذن ويقيم قائماً لان
الملك الذى رآه عبد الله بن زيد فى المنام أذن قائماً وكذلك كان يفعل بلال وغيره من مؤذنى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولانه أبلغ فى الاعلام ولو ترك القيام مع القدرة ففيه وجهان
أصحهما ان الاذان والاقامة صحيحان لمصطلح أصل البلاغ والاعلام ولانه يجوز ترك القيام فى صلاة
النفل فى اذان أولى الا انه يكره ذلك الا اذا كان مسافراً فلا بأس بأن يؤذن راكباً قاعداً
والثاني انه لا يعتد بأذانه واقامته كما لو ترك القيام فى الخطبة وهذا لا يشترط الشعار تتلقى من استمرار

(١) * (حديث) * ان الملك الذى رآه عبد الله بن زيد فى المنام كان قائماً ابو داود من حديث
شعبة عن عمرو بن مرة عن ابن ابى ليلي قال احييت الصلاة ثلاثة احوال حدثنا أصحابنا أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لقد اعجبني ان تكون صلاة المسلمين واحدة فذكر الحديث فجاء
رجل من الانصار فقال يا رسول الله انى رجعت لما رأيت من اهتمامك فرأيت رجلاً عليه ثوبان
اخضران فقام على المسجد فاذن ثم قعد ثم قام فقال مثلها الا انه يقول قد قامت الصلاة الحديث

رضي الله عنه قال « قلت يا رسول الله انا صيد افصلي في الثوب الواحد فقال نعم وانزروه ولو بشوكه » فان لم ينزروه وطرح على عنقه شيئا جاز لان السر يحصل به فان لم يفعل ذلك لم تصح صلاته وان كان القميص ضيق الفتح جاز ان يصلي فيه محلول الازار لما روى ابن عمر قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي محلول الازار » فان لم يكن قميصا لاءاء اولي لانه يمكنه ان يستتر به العودة ويبقى منه ما يطرحه على الكتف فان لم يكن فالازار اولي من السر او يلبس لان الازار يتجلى عنه ولا يصف الاعضاء والسر او يلبس يصف الاعضاء »

(الشرح) حديث أم سلمة حديث حسن رواه ابو داود والذماني وغيرهما باسناد حسن ورواه الحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح وقوله صلى الله عليه وسلم « وانزروه » يجوز في هذه الامم الاسكان والكسر والفتح وهو اضعفها والراء مضمومة على الصحيح المختار وجه زعاب في الفصح كسرهما وفتحها أيضا وغالبوه فيه واما حديث ابن عمر فرواه الحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم : أما حكم المسألة فقال أصحابنا اذا اراد الاقتصار على ثوب واحد فالقميص اولي ثم الرداء ثم الازار ثم السر او يلبس لما ذكره المصنف فان كان القميص واسع الفتح بحيث ترى عورته في قيامه أو ركوعه أو سجوده فانزروه أو وضع على عنقه شيئا يستتره أو شدوسه به بحيث صلاته فان تركه على حاله لم تصح صلاته نص الشافعي على هذا كله واتفقوا عليه الا أن البندنيجي ذكر أن نص الشافعي ان الازار أفضل من السر او يلبس كما قدمناه عن الشافعي والاصحاب ثم قال اختيارنا لثبوت ان السر او يلبس أفضل والمذهب الاول ولو كان الحبيب بحيث ترى منه العودة في ركوعه ولا تقار في القيام فهل تنعقد صلاته ثم اذا ركع تبطل ام لا تنعقد أصلا فيه وجهان أصحهما الانعقاد وفائدتهما فيما لو اقتدى به في ركوعه قبل الركوع وفيما لو اتقى ثوبا على عنقه قبل الركوع ولو كانت لحيته أو شعر رأسه يستتر جيبه ويمد الخلق واتفقهم وهذا مما استمروا عليه وينبغي أن يستقبل فيهما القبلة بمثل ما تقدمناه قوله بركة وأذن

ورواه الدارقطني من حديث الاعمش عن عمرو بن مرة عن ابن ابي ليلى عن معاذ بن جبل به ورواه ابو الشيخ في كتاب الاذان من طريق يزيد بن ابي زياد عن عبد الرحمن عن عبد الله بن زيد قال لما كان الليل قبل الفجر غشيني منعاس فرأيت رجلا عليه ثوبان اخضران وانا بين النائم واليقظان فقام على سطح المسجد فجعل اصبعيه في اذنيه ونادى فذكر الحديث بطوله وهذا حديث ظاهره الاتقطاع قال المنذرى الا ان قوله في رواية ابي داود حدثنا اصحابنا ان اراد به الصحابة فيكون مسندا والا فهو مرسل : (قلت) في رواية ابي بكر بن ابي شيبة وابن خزيمة والطحاوي والبيهقي ثنا اصحاب محمد فتعين الاحتمال الاول ولهذا صححها ابن حزم وابن دقيق العيد : (فائدة) ذكر الفوراني والغزالي ان عبد الله بن زيد سأل النبي صلى الله عليه وسلم ان يأذن في الاذان مرة واحدة فأذن الظهر قال النووي هذا باطل وهو كما قال وعند عبد الرزاق من حديث سعيد بن المسيب عن عبد الله بن زيد في قصة الرؤيا فبلغه رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر به

رؤية العورة صحت صلاته علي اصح الوجين كما لو كان علي ازاره خرق فجمع عليه الثوب بيده فانه يصح بلا خلاف فلو ستر الخرق بيده فقيه الوجان الاصح الصحة وجزم صاحب الحاوي بالبطلان في مسألة اللحية ونحوها وجزم به ايضا في اللحية واليد القاضى ابو الطيب في باب الاحرام في تعليقه والاصح الصحة واما اذا كان الجيب ضيقا بحيث لا ترى العورة في حال من أحوال صلاته فتصح صلاته سواء زره أم لا هذا تفصيل مذهبنا وعند أبي حنيفة ومالك تصح صلاته وان كان الجيب واسعا ترى منه عورته كما لو رآها غيره من أسفل ذيله *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿فان كان الازار ضيقا انزر به وان كان واسعا التحف به ويخالف بين طرفيه علي عاتقيه كما يفعل القصار في الماء لما روى جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «اذا صليت وعليك ثوب واحد فان كان واسعا فالتحف به وان كان ضيقا فاتزر به» وروى عمر بن ابي سلمة رضى الله عنهما قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد ملتحقا به مخالفا بين طرفيه علي منكبيه» فان كان ضيقا فاتزر به أو صلى في سراويل فالمستحب أن يطرح علي عاتقه شيئا لما روى ابو هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قل «لا يصاين أحدكم في الثوب الواحد ليس علي عاتقه منه شيء فان لم يجد ثوبا بطرحه علي عاتقه طرح جبلا حتى لا يخلو من شيء» *

﴿الشرح﴾ هذه الاحاديث الثلاثة رواها البخارى ومسلم وحكم المسألة بما ذكره المصنف وقوله صلى الله عليه وسلم «لا يصاين أحدكم في الثوب الواحد ليس علي عاتقه منه شيء» نهى كراهة تنزيه لا تحريم فلو صلى مكشوف العاتقين صحت صلاته مع الكراهة هذا مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة وجهور السلف والخلف وقال احمد وطائفة قليلة يجب وضع شيء علي عاتقه لظاهر الحديث فان تركه ففي صحة صلاته عن أحمد روايتان وخص أحمد ذلك بصلاة الفرض دليلنا حديث جابر في قوله صلى الله عليه وسلم فاتزر به هكذا احتج به الشافعي في الام واحتج به الاصحاب وغيرهم والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

مستدبرا ففيه الخلاف المذكور في ترك القيام ويستحب الالتفات في الحيلعتين يمينا وشمالا وذلك

بالتأذين لكن يحمل ذلك على ان المأمور بلال فلا ينتهض لما ذكره وايضا في اسناده ابو جابر البياضي وهو كذاب: (قوله) كان بلال وغيره من مؤذني رسول الله ﷺ يؤذنون قياما: اما قيام نلال فثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر فقيه قم يا بلال فناد بالصلاة وفي الاستدلال به نظر لان معناه اذهب الى موضع بارز فناد فيه قال النووي وعند النسائي من حديث ابي مخذورة ان للنبي صلى الله عليه وسلم لما علمه الاذان قال له قم فاذن بالصلاة والاستدلال به كالذي قبله وعند ابي داود من طريق عروة عن امرأة من بني النجار قالت كان بيتي اطول بيت حول المسجد فكان بلال يؤذن عليه الفجر فياتي بسحرف فيجلس علي القيت ينتظر الفجر فاذا راه تمطي وقال

﴿ويكره اشتمال الصماء وهو أن يلتحف بثوب ثم يخرج يده من قبل صدره لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «نهى عن اشتمال الصماء وأن يحتجب الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء»﴾

﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه البخاري وهو لم يلقه الصماء بل قد وفد سبعين قريياً تفسيرها والفرق بينها وبين اشتمال اليهود وأما ما ذكره المصنف من تفسيرها فغريب قال صاحب المصنف اشتمال الصماء إدارة الثوب على جسده لا يخرج منه يده في ذلك لأنه إذا أناه ما يتوفاه لم يمكنه اخراج يده بسرعة ولأنه إذا أخرج يده انكشفت عورته وهذا تفير الأصمعي وسائر أهل اللغة والذي سبق عن الخطابي تفسير الفقهاء قال ابن قتيبة سميت صماء لأنه سده منافذها كالصخر فالصماء ليس فيها خرق ولا صدع وقوله وأن يحتجب هو بالاء المهملة من الحبوة بضم الحاء وكسرهما لغتان قال أهل اللغة الاحتباء أن يعمد الإنسان على أبيه وينصب ساقيه ويحنو سلبها بثوب أو نحوه أو يده والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ويكره أن يسدل في الصلاة وفي غيرها وهو أن يلقى طرفي الرداء من الخامين لما روى عن علي رضي الله عنه أنه رأى قوما سدلوا في الصلاة فقال «ما هم اليهود خرجوا من فروعهم» وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه رأى أعرابياً عليه شملة قد ذيلها وهو يصلي «قال إن الذي يبرئونه من الخيلاء في الصلاة ليس من الله في حل ولا حرام»﴾

﴿الشرح﴾ يقال سدل بالفتح يسدل ويسدل بضم الدال وكسرهما نال أهل اللغة هو أن يرسل الثوب حتى يصيب الأرض وكلام المصنف معمول على هذا والشملة كالأشتملة وقيل إنما تكون شملة إذا كان لها هذب نال ابن دريد هي كساء يؤزر به وقوله ذيلها بتشديد الياء معناه أرخم ذيلها وهو طرفها الذي فيه الاهذاب وقوله خرجوا من فروعهم بضم الفاء واحداً فبر بضم الفاء واستلن الهاء قال الهروي في الغريبين فبرهم موضع مدراسهم وهي كلمة بعلبية عربت وقال الجوهري أصله

بأن يلقى رأسه وعنقه من غير أن يحول صدره عن القبلة أو ينزل قدميه عن مكانهما لما روى عن أبي جحيفة

ابن المنذر أجمع كل من يحفظ عنه العلم أن السنة أن يؤذن المؤذن قائماً قال وروينا عن أبي زيد الأنصاري الصحابي أنه أذن وهو قاعد قال وثبت أن ابن عمر كان يؤذن على البعير وينزل فيقيم وسيأتي حديث وائل بن حجر قرياً أن شاء الله تعالى : قوله وينبغي أن يستقبل القبلة لما قدمناه قال اسحاق في مسنده ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال جاء عبد الله بن زيد فقال يا رسول الله اني رايت رجلاً نزل من السماء فقام على جذم حائط فاستقبل القبلة فذكر الحديث وفي الكامل لابن عدي من طريق عبد الرحمن بن سعد بن عمار ابن سعد القرظ حدثني أبي عن آبائه أن بلالا كان إذا كبر بالأذان استقبل القبلة ورواه البخاري في المستدرک من طريق عبد الله بن عمار بن سعد القرظ عن أبيه عن جده نحوه *

بهر وهي عبرانية عربت وقال صاحب المحكم فهرهم موضع مدراسهم الذي يجتمعون اليه في عيدهم قال وقيل هو يوم يأكلون فيه ويشربون قال والنصارى يقولون فخر يعنى بضم الفاء وبالخاء المعجمة وقوله ليس من الله في حلال ولا حرام قيل معناه لا يؤمن بحلال الله تعالى وحرامه وقيل معناه ليس من الله في شيء أى ليس من دين الله في شيء ومعناه قد برىء من الله تعالى وفارق دينه وهذا الكلام المذكور في الكتاب عن ابن مسعود ذكره البغوى في شرح السنة بغير اسناد عن ابن مسعود قال وبعضهم يرويه عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم * أما حكم المسألة فذهبنا أن السدل في الصلاة وفي غيرها سواء فإن سدل للخلاء فهو حرام وإن كان لغير الخلاء فمكروه وليس بحرام قال البيهقي قال الشافعي في البويطى لا يجوز السدل في الصلاة ولا في غيرها للخلاء فأما السدل لغير الخلاء في الصلاة فهو خفيف لقوله صلى الله عليه وسلم لا بى بكر رضى الله عنه وقال له إن أزارى يسقط من أحد شتى فقال له «لست منهم» هذا نصه في البويطى وكذا رأته أنا في البويطى وحديث أبى بكر رضى الله عنه هذا رواه البخارى قال البيهقي وروينا عن أبى هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل في الصلاة وفي حديث آخر «لا يقبل الله صلاة رجل مسبل أزاره» قال وحديث أبى بكر دليل على خفة الامر فيه إذا كان لغير الخلاء قال الخطابي رخص بعض العلماء في السدل في الصلاة روى ذلك عن عطاء ومكحول والزهرى والحسن وابن سيرين ومالك قال ويشبه أن يكونوا فرقوا بين أجازته في الصلاة دون غيرها لأن المصلي لا يمشى في الثوب وغيره يمشى عليه ويسبله وذلك من الخلاء المنهى عنه وكان الثورى يكره السدل في الصلاة وكرهه

قال «رأيت بلالا خرج الى الأبطح وأذن فلما بلغ حي على الصلاة حتى الفلاح لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدر» وكيفيته أن يلتفت يمينا فيقول حي على الصلاة مرتين ثم يلتفت شمالا فيقول حي على الفلاح مرتين وهذا هو الأصح وعليه العمل وبه قال أبو حنيفة وعن القفال أنه يقسم كل حيلة على الجهتين فيقول حي على الصلاة مرة عن يمينه ومرة عن يساره وكذلك قوله حي على الفلاح ولفظ الكتاب يصاح لهذا الوجه بأن يكون المعنى أنه يلتفت في كل حيلة يمينا وشمالا ولكنه لم يرد ذلك وإنما أراد الحياة المشهورة والمعنى يستحب أن يلتفت في الحيلتين يمينا في الأولى وشمالا في الثانية ثم حكى صاحب البيان على الوجه الأول وجهين فيما يفعل الى تمام كل واحدة من الحيلتين (أحدهما) أنه يلتفت يمينا

(١) «حديث» أبى جحيفة رأيت بلالا خرج الى الأبطح فلما بلغ حي على الصلاة حي على الفلاح لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدر متفق عليه من حديثه بدون قوله ولم يستدر ورواه أبو داود وعنده ولم يستدر بدل ولم يستدر ورواه النسائي بألفظ فجعل يقول في أذانه هكذا ينحرف يمينا وشمالا ورواه ابن ماجه وعنده فرأيت يدور في أذانه لكن في اسناده حجاج ابن ارطاة ورواه الحاكم من حديث أبى جحيفة بالفاظ زائدة وقال قد أخرجاه الا انهما لم يذكر فيه ادخال الاصبعين في الاذنين والاستدارة وهو صحيح على شرطهما ورواه ابن خزيمة

الشافعي في الصلاة وغيرها وقال ابن المنذر ممن كره السدل في الصلاة ابن مسعود ومجاهد وعطاء
والنخعي والثوري ورخص فيه ابن عمر وجابر ومكحول والحسن وابن سيرين والزهري وعبد الله
ابن الحسن قال وروينا عن النخعي أيضا انه رخص في سدل القميص وكرهه في الازار وقال ابن
المنذر لا أعلم في النهي عن السدل خبراً يثبت فلا نهى عنه بغير حجة (قلت) احتج أصحابنا فيه
بحديث أبي هريرة قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السدل في الصلاة» رواه أبو داود
والترمذي وغيرها قال الترمذي لا نعرفه مرفوعاً إلا من طريق عسل بن سفين وقد ضعفه أحمد
ابن حنبل ويحيى بن معين والبخاري وأبو حاتم وابن عدي والذي نعتمد في الاستدلال على النهي
عن السدل في الصلاة وغيرها عموم الأحاديث الصحيحة في النهي عن أسباب الازار وجرحه منها
حديث أبي هريرة أن رسول الله عليه وسلم قال «لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جر ازاره بطراً»
رواه البخاري ومسلم وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ما أسفل من الكعبين من الازار
ففي النار» رواه البخاري وعنه قال «يدخل رجل يصلي مسبل ازاره قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذهب فتوضأ فذهب فتوضأ ثم جاء فقال اذهب فتوضأ فقال رجل يا رسول الله ما لك أمرته أن
يتوضأ ثم سكت عنه قال انه كان يصلي وهو مسبل ازاره وان الله تعالى لا يقبل صلاة رجل مسبل»
رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
«ازرة المسلم إلى نصف الساق ولا حرج - أو قال لا جناح - فيما بينه وبين الكعبين ما كان أسفل من
الكعبين فهو في النار ومن جر ازاره بطراً لم ينظر الله إليه» رواه أبو داود بإسناد صحيح وعن
ابن عمر قال «مررت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي ازاره استرخاء فقال يا عبد الله ارفع
ازارك فرفعت ثم قال زد فزدت فما زلت أتحرها بعد فقال بعض القوم إلى أين قال إلى انصاف
الساقين» رواه لم وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الأسبال في الازار والقميص والعمامة
من جر شيئاً خيلاً لم ينظر الله إليه يوم القيامة» رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح وفي المسألة

ويقول حي على الصلاة مرتين ثم يرد وجهه إلى القبلة ثم يلتفت شمالاً ويقول حي على الفلاح مرتين
وهذا ما عليه العمل والثاني يلتفت يمينا ويقول حي على الصلاة مرة ثم يرد وجهه إلى القبلة ثم يلتفت
يمينا ويقول حي على الصلاة مرة أخرى وكذلك يفعل بالجهة الثانية وإنما اختصت الميعتان بالالتفات
دون سائر الاذان لأن سائر الاذان ذكر الله تعالى وهنا خطاب الآدمي فلا يعدل عن القبلة فيما

بالفعل رأيت بلالا يؤذن يتبع بفيه يميل رأسه يمينا وشمالاً ورواه من طريق أخرى وفيه وضع الأصبعين
في الأذنين وكذا رواه أبو عوانة في صحيحه ورواه أبو نعيم في مستخرجهم وعنده رأى بلالا يؤذن
ويدور وأصبعاه في أذنيه وكذا رواه البزار وقال البيهقي الاستدارة لم ترد من طريق صحيحة
لأن مدارها على سفيان الثوري وهو لم يسمعه من عون إنما رواه عن رجل عنه والرجل يتوهم

أحاديث صحيحة كثيرة غير ما ذكرته قد جمعها في كتاب رياض الصالحين وبالله التوفيق *
* قال المصنف رحمه الله *

﴿ويكره أن يصلي الرجل وهو متلم لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم﴾ «نهى أن يغطي الرجل فاه في الصلاة» ويكره للمرأة أن تنتقب في الصلاة لأن الوجه من المرأة ليس بعورة فهي كالرجل * ﴿

﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه أبو داود بإسناد فيه الحسن بن ذكوان وقد ضعفه يحيى بن معين والنسائي والدارقطني لكن روى له البخاري في صحيحه وقد رواه أبو داود ولم يضعفه والله أعلم ويكره أن يصلي الرجل متلماً أي مغطياً فاه بيده أو غيرها ويكره أن يضع يده على فمه في الصلاة إلا إذا ثأب فإن السنة وضع اليد على فيه ففي صحيح مسلم عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا ثأب أحدكم فليمسك يده على فيه فإن الشيطان يدخل» والمرأة والختى كالرجل في هذا وهذه كراهة تنزيه لا تمنع صحة الصلاة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ولا يجوز للرجل أن يصلي في ثوب حرير ولا على ثوب حرير لأنه يحرم عليه استعماله في غير الصلاة فلان يحرم في الصلاة أולי فإن صلى فيه أو صلى عليه صحت صلاته لأن التحريم لا يختص بالصلاة ولا النهي يعود إليها فلا يمنع صحتها ويجوز للمرأة أن تصلي فيه وعليه لأنه لا يحرم عليها استعماله وتكره الصلاة في الثوب الذي عليه الصورة لما روت عائشة رضي الله عنها قالت «كان لي ثوب نيه صورة فكنت أبسطه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إليه فقال لي أخيه عني فجعلت منه وسادتين» * ﴿

﴿الشرح﴾ حديث عائشة رواه البخاري عن أنس قال «كان قرام لعائشة سترت به جانب بيتها فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم لم أميط عنا قرامك هذا فإنه لا تزال تصاويره تعرض في صلاتي» القرام بكسر القاف

ليس بخطاب الآدمي وهذا كالسلام في الصلاة ويلتفت فيه ولا يلتفت في سائر الأذكار وإنما لم يستحب في الخطبة أن يلتفت يميناً وشمالاً لأن ألفاظها تختلف والغرض منها الوعظ والافهام فلا ينحصر بعض الناس بشيء منها كيلا يختل الفهم بذهاب بعض الكلام عن السماع وههنا الغرض الاعلام بالصوت وذلك يحصل بكل حال وفي الالتفات اسماع النواحي وهل يستحب الالتفات

انه الحجاج والحجاج غير محتج به قال ووهم عبد الرزاق في ادراجه ثم بين ذلك بما أوضحته في المدرج وتعقبه ابن دقيق العيد في الامام بإبراج منه وقد وردت الاستدارة من وجه آخر : أخرجه أبو الشيخ في كتاب الاذان من طريق حماد وهشيم جميعاً عن عون والطبراني من طريق ادريس الاودي عنه وفي الافراد للدارقطني عن بلال امرنا رسول الله ﷺ اذا اذنا واقمنا ان لا نزيل اقدامنا عن مواضعها
اسناده ضعيف *

ستر رقيق واجمع العلماء على أنه يحرم على الرجل أن يصلي في ثوب حرير وعليه أن يصلي فيه ضحمت
صلاته عندنا وعند الجمهور وفيه خلاف أحمد السابق في الدار المقصوبة وهذا التحريم إذا وجد سترة
غير الحرير فإن لم يجد إلا ثوب الحرير لزمه الصلاة فيه على أصح الوجهين وقد سبقت المسألة في باب
طهارة البدن والمرأة أن تصلي فيه بلا خلاف وهل لها أن تجلس عليه في الصلاة وغيرها فيه وجهان
حكاهما الخراسانيون أصحهما وهو طريقة المصنف وسائر العراقيين يجوز كما يجوز أبسه وأقوله صلى
الله عليه وسلم في الذهب والحرير «أن هذين حرام علي ذكر أمي حل لائها» وهذا عام يتناول
الجلوس واللبس وغيرهما والثاني لا يجوز لأنه إنما أباح لها اللبس تزينا لزوجها وسيدها وإنما يحصل
كمال ذلك باللبس لا بالجلوس ولهذا يحرم عليها استعمال أناء الذهب في الشرب ونحوه مع أنها يجوز
لها التحلي به والمختار الال والخنثى في هذا كالرجل وأما الثوب الذي فيه صور أو صليب أو ما يلهي
فتركه الصلاة فيه وإليه وعليه للحديث *

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا صحة الصلاة في ثوب حرير وثوب مقصوب وعابيهما وباقول
جمهور العلماء وقال أحمد في أصح الروايتين لا يصح وقد يحتاج لهم بما رواه أحمد في مسنده عن ابن
عمر رضي الله عنهما قل من اشترى ثوبا بعشرة دراهم وفيه درهم حرام لم تقبل له صلاة مادام عليه
ثم أدخل أصبعه في أذنيه وقل صمتا إن لم أكن سمعت النبي صلى الله عليه يقوله «وهذا الحديث
ضعيف في رواته رجل مجهول ودليلا ما سبق في مسألة الصلاة في الدار المقصوبة والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

إذا لم يجد ما يستر به العورة وجد طينا ففيه وجهان أحدهما يلزمه أن يستر به العورة لأنه سترة
ظاهرة فاشبهت الثوب وقل أبو اسحق لا يلزم لأنه يلوث به البدن *

(الشرح) هذان الوجهان مشهوران بدليلهما أصحهما عند الأصحاب وجوب الستر به ومن
صححه الشيخ أبو حامد والبندنجي والمحاملي وصاحب العدة وآخرون وإذا قلنا لا يجب فيه
مستحب بالاتفاق ثم أن الجمهور أطلقوا الوجهين في وجوب التطين وقال صاحب الحاوي إن كان
الطين نحيئا يستر العورة ويغطي البشرة وجب وإن كان رقيقا لا يستر العورة لكن يغطي البشرة
استحب ولا يجب وصرح صاحب البيان وآخرون بجريان الوجهين في الطين الشخين والرقيق أما

في الإقامة فيه وجهان أشهرهما نعم كما في الأذان والثاني لا لأن المقصود منها اعلام الحاضرين
فلا حاجة إلى الالتفات إلا أن يكبر المسجد ويحتاج إليه وليكن قوله ولا يحول صدره عن القبلة
معلما بالحاء والالف لأن عند أبي حنيفة وأحمد إن أذن على المنارة دار عابها وإن أذن على وجه
الأرض اقتصر على الالتفات *

قال ﴿ورفع الصوت في الأذان ركن﴾ *

إذا وجد ورق شجر ونحوه وأمكنه خصفه والتستر به فيجب بلاخلاف نص عليه في الام
واتفق الاصحاب عليه * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان وجد ما يستر به بعض العورة ستر به القبل والدبر لأنها أغلظ من غيرها وان وجد
ما يكفي أحدهما ففيه وجهان أصحهما أنه يستر به القبل لأنه يستقبل به القبلة ولأنه لا يستر بغيره
والدبر يستر بالالين والثاني يستر به الدبر لأنه أخش في حال الركوع والسجود ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ إذا وجد ما يستر به بعض العورة فقط لزمه التستر به بلاخلاف لقوله صلى الله
عليه وسلم « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة
وسبق ذكره مرات وسبق في باب التيمم مسائل متشابهة فيما إذا وجد المكلف بعض ما أمر به
كمن وجد بعض ما يكفيه في الوضوء أو الغسل أو التيمم وفي ستر العورة وفي قراءة الفاتحة وفي
صاع الفطرة وفي الماء الذي يغسل به النجاسة وبعض رقة الكفارة وأحكامها مختلفة وسبقت
الإشارة إلى الفرق بينها ويستر بهذا الموجود القبل والدبر بلاخلاف لأنها أغلظان لم يكن لأحدهما
فأربعة أوجه أصحها باتفاق الاصحاب يستر القبل ونص عليه الشافعي في الام ونقله الشيخ أبو حامد
والدارمي والبندنجي وغيرهم عن النص أيضا والثاني يستر الدبر وذكر المصنف دليلها والثالث
حكاه الدارمي وصاحب البيان وغيرهما هما سواء فيتخير بينهما والرابع حكاه القاضي حسين تستر
المرأة القبل والرجل والدبر ثم ما ذكرناه من تقديم القبل الدبر أو أحدهما على الفخذ وغيره ومن
تقديم أحدهما على الآخر هل هو مستحب أم واجب فيه وجهان أصحهما الوجوب وأنه شرط

ينبغي للمؤذن أن يرفع الصوت بالأذان وأن يبالغ فيه ما لم يجهد وروى أنه صلى الله عليه
وآله وسلم قال « يغفر المؤذن مدى صوته » (١) ثم الأذان ينقسم إلى ما يأتي به الإنسان لنفسه وإلى ما يأتي به
للجماعة أما الأول فيكفي فيه أن يسمع نفسه على المشهور لأن الغرض منه الذكر دون الاعلام وقال
الامام الاقتصار على اسماع النفس يمنع كون المأني به أذانا واقامة فليزد عليه قدر ما يسمع من عنده
لو حضر ثم نفر بخلاف الذي قدمناه في أن المنفرد إذا أذن هل يرفع صوته مفروض على المشهور
في أنه هل يستحب الرفع وعلى ما ذكره الامام في أنه هل يعتد به دون الرفع وأما الأذان للجماعة
فقد نقل عن نصه أنه لو جهر بشيء من الأذان وخافت بشيء لم يكن عليه إعادة ما خافت به
كما لو أسر بالقراءة في موضع الجهر وللأصحاب فيه ثلاثة أوجه (أحدها) أنه لا بأس بالاسرار جريا

(١) حديث يغفر للمؤذن مدى صوته أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن
حبان من حديث أبي هريرة بهذا وزيادة ويشهد له كل رطب ويابس وأبو يحيى الراوى له عن
أبي هريرة قال ابن القطان لا يعرف وادعي ابن حبان في الصحيح أن اسمه سمعان ورواه البيهقي
من وجهين آخرين عن الأعمش قال تارة عن أبي صالح وتارة عن مجاهد عن أبي هريرة ومن طريق
أخرى عن مجاهد عن ابن عمر قال الدارقطني الأشبه أنه عن مجاهد مرسل وفي العلل لابن أبي حاتم

وهو مقتضي كلام الاكثرين ممن صححه الغزالي في البسيط والرافعي والشافعي مستحب وبه قطع البندنجي والقاضي أبو الطيب وأما الخثي المشكل فان وجد ما يستر قبله ودبره . تر فان لم يجد الا ما يستر واحداً وقلنا يستر عين القبل ستر أى قبله شاء والاولى أن يستر آلة الرجال ان كان هناك امرأة وآلة النساء ان كان هناك رجل * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان اجتمع رجل وامرأة وهناك سترة تكفى أحدهما قدمت المرأة لان غورتها أعظم ﴾ (الشرح) هذه الصورة فيما لو أوصي إنسان بثوبه لاحوج الناس اليه في الموضع الفلاني أو وكل من يدفعه الي الاحوج أو وقفه على لبس الاحوج فتقدم المرأة على الخثي ويقدم الخثي على الرجل لانه الاحوج أما إذا كان الثوب لواحد فلا يجوز ان يعطيه غيره ويصلي عرياناً لكن يصلي فيه ويستحب ان يعبره لغيره ممن يحتاج اليه سواء في هذا الرجل والمرأة وقد سبقت هذه المسئلة في باب التيمم وسبق هناك انه لو خالف ووهب لغيره الماء وصلى بالتيمم هل تلزمه الاعداء فيه تفصيل يحىء هنا مثله سواء والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان لم يجد شيئاً يستر به العورة صلى عرياناً ولا يترك القيام وقال المزني يلزمه أن يصلي على قاعدة لانه يحصل له بالقعود ستر بعض العورة وستر بعض العورة آكد من القيام لان القيام يجوز تركه مع القدرة بحال والستر لا يجوز تركه فوجب تقديم الستر وهذا لا يصح لانه يترك القيام والركوع والسجود على النمام ويحصل ستر القليل من العورة والمحافظة على الاركان أولى من المحافظة على بعض الفرض ﴾ (الشرح) اذا لم يجد سترة يجب لبسها وجب عليه ان يصلي عرياناً قائماً ولا اعادة عليه هذا

على ظاهر النص (وتأنيها) انه لا يجوز الاسرار بالكل ولو أسر بكلمة أو بكلمتين فلا بأس والنص محمول على هذه الحالة (وأصحها) وبه قال صاحب الافصاح أنه لا يجوز الاسرار بشيء منه لان ذلك مما يبطل مقصود الاذان وهو الابلاغ والاعلام والنص محمول على اذان المنفرد وقد عرفت بما ذكرنا ان لفظ الكتاب محمول على اذان الجماعة ثم هو معلم بالواو للوجهين الآخرين وأما الاقامة فلا يكتفى فيها الاقتصار على اسماع النفس كما في الاذان على الاصح ولكن الرفع فيها دون الرفع في الاذان لانها للحاضرين *

قال ﴿ والترتيب في كلمات الاذان شرط ولو عكسها لا يعتد بها وان طول السكوت في أذانها فقولان ولو بنى عليه غيره فقولان مرتبان وأولي بالابطال ان لو ارتد في أثناء الاذان بطل وان قصر الزمان على أحد القواين لان الردة تحبط العبادة ﴾ *

سئل ابو زرعة عن حديث منصور عن يحيى بن عباد عن عطاء عن ابي هريرة بهذا ورواه جرير عن منصور فقال فيد عن عطاء رجل من اهل المدينة ووقفه ورواه ابو اسامة عن الحرث بن الحكم عن ابي هريرة يحيى بن عباد عن شيخ من الانصار فقال الصحيح حديث منصور قيل لا يبي زرعة

مذهبنا وبه قال عمر بن عبد العزيز ومجاهد ومالك وقال ابن عمر وعطاء وعكرمة وقتادة والاوزاعي والمزني يصلي قاعداً وقال ابو حنيفة هو مخير ان شاء صلى قائماً وان شاء قاعداً مومياً بالر كوع والسجود والقعود أفضل وعن احمد روايتان أحدهما يجب القيام والثانية القعود وقد سبق في باب التيمم أن الخراسانيين حكوا في هذه المسئلة ثلاثة أوجه أحدها يجب القيام والثاني القعود والثالث يتخير والمذهب الصحيح وجوب القيام ودليل الجميع يفهم مما ذكره المصنف *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ فان صلى عرياناً ثم وجد السترة لم تلزمه الا اعادة لان العري عذر عام وربما اتصل ودام فلو أوجبنا الاعادة لشق فان دخل في الصلاة وهو عريان ثم وجد السترة في اثائها فان كانت بقرية ستر العورة وبني على صلاته لانه عمل قليل فلا يمنع البناء وان كانت بعيدة بطلت صلاته لانه يحتاج الى عمل كثير وان دخلت الامة في الصلاة وهي مكشوفة الرأس فأعتقت في أنسائها فان كانت السترة قريبة منها سترت وأتمت صلاتها وان كانت بعيدة بطلت صلاتها وان اعتقت ولم تعلم حتي فرغت من الصلاة ففيها قولان كالقنا فيمن صلى بنجاسة لم يعلم بها حتي فرغ من الصلاة ﴾ * (الشرح) في هذه القطعة مسائل (أحداها) اذا عدم السترة الواجبة فصلي عارياً أو ستر بعض العورة وعجز عن الباقي وصلي فلا اعادة عليه سواء كان من قوم يعتادون العري أم غيرهم وحكي الخراسانيون فيمن لا يعتادون العري وجهاً أنه يجب الاعادة وهذا الوجه سبق بيانه في آخر باب التيمم وهو ضعيف ليس بشيء وقد قال الشيخ ابو حامد في التعليق لأعلم خلافاً يعني بين المسلمين أنه لا يجب الاعادة على من صلى عارياً للعجز عن السترة (الثانية) اذا وجد السترة في أثناء صلاته لزمه الستر بلا خلاف لانه شرط لم يأت عنه يبدل بخلاف من صلى بالتيمم ثم رأى الماء في أثناء

لهلك تقول لم عد رفع الصوت ركناً والترتيب شرطاً فاعلم ان ليس في هذا كثير شيء وكلاهما مما لا بد منه ولوعد الترتيب ركناً في الاذان كما فعل في الوضوء لم يبعد لكن يمكن ان يقال ركن الشيء ما يفوت بفواته المقصود من ذلك الشيء والشرط زينة الشيء وتتمته واذا كان كذلك فرفع الصوت مما يفوت بفواته المقصود من الاذان وهو الاعلام والترتيب زينة وهيئة للكلمات ولهذا فرقنا بين الترتيب وسائر الاركان في الوضوء فجعلنا النسيان عذراً فيه دون غيره علي قول ان الظن أنه ما قصد تحقيق فرق بينهما وفي سياق كلامه في الوسيط ما يفهم ذلك وغرض الفصل أنه يعتبر في الاذان شيئان أحدهما الترتيب بين كلماته لان النبي صلى الله عليه وسلم « علمه مرتباً » فيتبع ولانه لو لم يكن لها ترتيب خاص لا ورث ذلك اختلال الاعلام والابلاغ

رواه معمر عن منصور عن عباد بن انيس عن ابي هريرة قتال هذا وهم ثم ساق باسناده عن هب قال قلت لمنصور عطاء هذا هو ابن ابي رباح قال لا ورواه احمد والنسائي من حديث

صلاته قال أصحابنا فان كانت قريبة متر وبني والاوجب الاستئناف على المذهب وبه قطع العراقيون وقال الخراسانيون في جواز البناء مع البعد اقولان فيمن سبقه الحدث قالوا فان قلنا بالقديم انه ينبغي فيه السعي في طلب السترة كما يسعى في طلب الماء وان وقف حتى آتاه غيره بالسترة نظر ان وملكته في المدة التي لو سعي لوصلها فيها اجزأه وان زاد فوجهان الاصح لا يجوز وتبطل صلاته ولو كانت السترة قريبة ولا يمكن تناولها الا باستدبار القبلة بطات صلاته اذا لم يناوله غيره ذكره القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهما ولو كانت السترة بقربه ولم يعلمها فصلى عارياً ثم علمها بعد الفراغ أوفى أثناء الصلاة ففي صحة صلاته طريقان حكاهما القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهما أحدهما وبه قطع المصنف وآخرون فيه اقولان فيمن صلى بنجاسة جاهلا بها أو اثنائي نجس الاعادة هنا قولاً واحداً لانه لم يأت ببدل ولانه نادر وبهذا الطريق قطع الشيخ أبو حامد والمجاهلي (الثالثة) يستحب للامه أن تستر في صلاتها ما تستره الحرة فلوصلت مكشوفة الرأس فعتقت في أثناء صلاتها باعتناق السيد أو بموته اذا كانت مدبرة أو مستولدة فان كانت عاجزة عن السترة عفت في صلاتها واجزأها بلا خلاف والا فهي كمن وجد السترة في أثناء صلاته في كل ما ذكرنا ولو جهلت العتق فهي كجهلها وجود السترة فتكون على الطريقين والله اعلم *

(فرع) اذا قال لامته اذا صليت صلاة صحيحة فأنت حرة قبلها فصارت مكشوفة الرأس ان كان في حال عجزها عن سترة صحت صلاتها وعتقت وان كانت قادرة على السترة صحت صلاتها ولا تعتق لانها لو عتقت اصبحت حرة قبل الصلاة وحينئذ لاتصح صلاتها مكشوفة الرأس واذا لم تصح لاتعتق فاثبات العتق يؤدي الى بطلانه وبطلان الصلاة فبدل وصحت الصلاة ذكر المسئلة جماعة منهم القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وفرضها ابن الصباغ فيمن قال ان صليت مكشوفة الرأس فأنت حرة الآن * قال المصنف رحمه الله *

فلو عكس الكلمات لم يعتد بها معكوسة ويبنى على القدر المنتظم ولو ترك بعض الحامات من خلاله أتى واعاد ما بعده الثاني الموالاة لان غرض الاعلام يبطل اذا خال الفصل الاول ويل ويظن السامعون انه لعب أو تعليم ويتعلق بهذا الشرط مسائل (أحداها) لو سكنت في اثنا الاذان بسيراً لم يضر لان مثله يقع للنفس والاستراحة ولا يقطع به الولاء وان طول السكوت مقدح في الكتاب فيه قوانين وبنائها الامام علي القوانين في الطهارة وهذا أولي باعتبار الموالاة فيه كيلا يلتبس الامر على السامعين ولا يبطل غرض الاعلام فان اعتبرنا الموالاة بطل المأني به بالسكوت الطويل ووجب الاستئناف والا فله البناء على المأني به وبني بعض الاصحاب القوانين على القوانين في جواز

البراء بن عازب بلفظ المؤذن يغفر له مدى صوته وبعده من يسمعه من رطب ويابس وله مثل اجر من صلى معه وصححه ابن السكن ورواه احمد والبيهقي من حديث مجاهد عن ابن عمر كما تقدم

﴿وان اجتمع جماعة عراة قال في القديم الاولى ان يصلوا فرادى لانهم اذا صلوا جماعة لم يمكنهم ان يأتوا بسنة الجماعة وهو تقديم الامام وقال في الام صلوا جماعة وفرادى فسوى بين الجماعة والفرادى لان في الجماعة ادراك فضيلة الجماعة وقوات فضيلة سنة الموقف وفي الفرادى ادراك فضيلة الموقف وقوات فضيلة الجماعة فاستويا فان كان معهم مكتس يصالح للامامة فالأفضل أن يصلوا جماعة لأنهم يمكنهم الجمع بين فضيلة الجماعة وفضيلة الموقف بان يقدموه فان لم يكن فيهم مكتس وارادوا الجماعة استحب أن يقف الامام وسطهم ويكون المأمون صفا واحدا حتى لا ينظر بعضهم الى عودة بعض فان لم يمكن الاصفين صلوا وغضوا الابصار. وان اجتمع نسوة عراة استحب لمن الجماعة لان سنة الموقف في حقهن لاتعين بالعرى﴾ *

﴿الشرح﴾ اذا اجتمع رجال عراة صحت صلاتهم جماعة وفرادى فان صلوا جماعة وهم بصراء وقف امامهم وسطهم فان خالف ووقف قدامهم صحت صلاته وصلاتهم ويفضون ابصارهم فان نظروا لم يؤثر في صحة صلاتهم وهل الافضل ان يصلوا جماعة ام فرادى ينظر ان كانوا عيا وفي ظلمة بحيث لا يري بعضهم بعضا استحب الجماعة بلا خلاف ويقف امامهم قدامهم وان كانوا بحيث

البناء على الصلاة اذا سبقه الحدث (الثانية) الكلام في خلال الاذان بمطلقه لا يبطله لانه ليس بأكد من الخطبة وهي لا تبطل به ولكن ينظر ان كان يسيراً لم يضر كما في الخطبة وكما في السكوت اليسير هذا هو المشهور وعن الشيخ ابي محمد تردد في تنزيل الكلام اليسير اذا رفع الصوت به منزلة السكوت الطويل لان الكلام اشد جراً للبس من السكوت وان تكلم بكلام كثير ففيه قولان مرتبان على السكوت الطويل وهو اولي بابطال الولا لما ذكرنا واذا خرج عن اهلية الاذان بغير الردة كما اذا أغنى عليه او نام في خلال الاذان فهو على هذا التفصيل ان كان يسيراً أو زال على قرب لم يضر وجاز البناء عليه وان طال ففيه القولان وان خرج عن اهلية الاذان بالردة فسيأتى واعلم ان صاحب الافصاح والعراقيين قال يجوز البناء في هذه الصور وان طال الفصل وحكوه عن نص الشافعي رضى الله عنه لكن الاشبه وجوب الاستئناف عند تخلل الفصل الطويل لانهم اتفقوا على اشتراط الترتيب في الاذان وما يقتضى اشتراط الترتيب فيه هو بعينه يقتضى اشتراط الموالاة وهذا هو الذي اورده الصيدلاني والشيخ أبو علي وتابعهما صاحب التهذيب وغيره وحملوا كلام الشافعي رضى الله عنه على الفصل اليسير ثم في الانشاء والنوم يستحب الاستئناف وان لم يجب أما قصر الزمان أو على قولنا انه لا يضر وان طال الزمان وكذلك يستحب

: وفي الباب عن انس عند ابن عدى وابي سعيد الخدرى في علل الدارقطنى وجابر في الموضح للخطيب وغير ذلك وقد تقدم حديث ابن عمر من عند البيهقي ورواه احمد من حديثه بلفظ يغفر للمؤذن مد صوته ويشهد له كل رطب ويابس سمع صوته : (قوله) أن النبي ﷺ علم الاذان مرتباً هو كما قال وهو ظاهر رواية ابي مخذورة وعبد الله بن زيد كما تقدم *

يرون ثلاثة أقوال أصحها ان الجماعة والانفراد سواء والثاني الانفراد افضل والثالث الجماعة افضل
 حكاه الخراسانيون فان كان فيهم مكتس يصلح الامامة استحب ان يقدموه ويصلوا جماعة قولاً
 واحداً ويكونون وراءه صفافاً فان تعذر فصين او اكثر بحسب الحاجة فلو خائفوا فامهم عار
 واقتدى به اللابس صحت صلاة الجميع كما تصح صلاة المتوضي خلف المقيم وصلاة القائم خلف
 المضطجع . اما اذا اجتمع نساء عاريات فالجماعة مستحبة لمن بلا خلاف لان امامتهن تقف وسطهن
 في حال اللبس ايضاً وان اجتمع نساء ورجال عراة لم يصلوا جميعاً لا في صف ولا في صفين بل يصلي
 الرجال ويكون النساء جالسات خلفهم مستدبرات القبلة ثم يصلي النساء ويجلس الرجال خلفهن
 مستدبرين فان أمكن ان تتوارى كل طائفة في مكان آخر حتي تصلي الطائفة الاخرى فهو افضل
 وقول المصنف لان في الفرادي ادراك فضيلة الموقف قد يستشكل اذ ليس المنفرد موقفاً يقف في
 افضلها وجوابه ان المنفرد يأتي بالموقف المشروع له بخلاف امام العراة وقوله وسلمهم هو باسكان
 السين وقوله نسوة عراة لحن وصوابه عاريات ويقال نسوة بكسر النون وضمة بافتان *
 * قال المصنف رحمه الله *

وان اجتمع جماعة عراة ومع انسان كسوة استحب ان يعبرهم فان لم يفعل لم يغضب عليه لان
 صلاتهم تصح من غير ستر وان اعار واحداً بعينه لزمه قبوله فان لم يقبل وصلي عرياناً بطلت صلاته
 لانه ترك الستر مع القدرة وان وهبه له لم يلزمه قبوله لان عليه في قبوله منه وان اعار جماعة هم صلي فيه
 واحد بعد واحد فان خافوا ان صلي واحد بعد واحد ان يفوتهم الوقت قال الشافعي رحمه الله

الاستئناف في الكلام وال سكوت الكثيرين وان قلنا انهما لا يبطلان ولا يستحب الاستئناف
 اذا كانا يسبرين (الثالثة) المستحب ان لا يتكلم في اذانه بشيء فلو عطس حمد الله تعالى في نفسه
 وبني ولو سلم عليه انسان أو عطس لم يجب ولم يشمت حتي يفرغ ولو أجاب أو شمت أو تكلم بما
 فيه مصلحة لم يكره وان ترك المستحب وان رأى اعمى يكاد يقع في بئر فلا بد من انذاره (الرابعة)
 اذا لم يحكم ببطلان الاذان بالفصل المتخلل فله ان يني علي اذانه وهل لغيره البناء عليه فيه قولان
 بناهما بعضهم علي جواز الاستخلاف في الصلاة وقال ان جوزنا صلاة واحدة بامامين ففي الاذان
 اولي وان لم يجوز ففي الاذان قولان والفرق ان الاذان لا يتأثر بالكلام اليسير والانغماء بخلاف
 الصلاة ومنهم من بناهما علي جواز البناء علي خطبة الخطيب اذا أغمى عليه في اثائها وهما فرريان
 لان الخلاف في الخطبة ايضاً بني علي قولي الاستخلاف في الصلاة ولذلك اذا جوزنا البناء شرطنا
 ان يكون الذي يني ممن سمع الخطبة من أولها ومنهم من رتب بناء غيره علي بنائه علي اذان
 نفسه عند طول الفصل وهو اولي بالبطلان لان صدور الاذان من رجلين ابلغ في اثارة اللبس وهذا
 الترتيب هو المذكور في الكتاب وظاهر المذهب المنع من بناء الغير عليه (الخامسة) لو ارتد بعد

ينتظرون حتي يصلوا في الثوب وقال في قوم في سفينة وليس فيها موضع يقوم فيه الا واحد انهم يصلون من قعود ولا يؤخرون الصلاة فمن أصحابنا من قلل الجواب في كل واحدة من المسئلتين الى الاخرى وقال فيهما قولان ومنهم من حملهما علي ظاهرهما فقال في السترة ينتظرون وان خافوا الفوت ولا ينتظرون في القيام لان القيام يسقط مع القدرة بحال ولان القيام يتركه الى بدل وهو القعود والستر يتركه الى غير بدل *

﴿ الشرح ﴾ يستحب لمن كان معه ثوب أن يعيره لمحتاج اليه للصلاة ولا يلزمه الاعارة كما لا يلزمه بذل الماء للوضوء بخلاف بذله للعطشان اذ لا بدل للعطش وتصح الصلاة بالتيمم وعاريا واذا امتنع من اعارته لم يجز قهره عليه لما ذكرنا وان أعار واحدا بعينه لزمه قبوله علي الصحيح وبه قطع الجمهور وفيه وجه حكاه الدارمي وصاحب العدة والبيان وغيرهم لان فيه منة وهذا ليس بشيء وان وهبه له ثلاثة اوجه حكاها صاحب الحاوي والبيان وغيرهما الصحيح لا يجب القبول للمنة وبهذا قطع الجمهور والثاني يجب القبول وليس له رده علي الواهب بعد قبضه الا برضي الواهب والثالث يجب القبول وله أن يرده بعد الصلاة فيه علي الواهب ويلزم الواهب بعد ذلك قبوله وهذا الوجه حكاه أبو علي الطبري في الافصاح والقاضي أبو الطيب وآخرون واتفقوا علي تضعيفه واذا ضمننا مسئلة العارية الى الهبة حصل فيها اربعة اوجه الصحيح وبه قطع الجمهور يجب قبول العارية دون الهبة والثاني لا يجب القبول فيها والثالث يجب فيها والرابع يجب في الهبة دون العارية حكاه الدارمي في الاستذكار وكان قائله نظر الى أن العارية مضبوطة بخلاف الهبة وهذا ليس بشيء وحيث وجب القبول فتركه وصلي عريانا لم تصح صلاته في حال قدرته عليه بذلك الطريق أما اذا أعار جماعتهم ولم يعين واحدا فان اتسع الوقت صلي فيه واحد بعد واحد فان تنازعوا في المتقدم أقبر بينهم وان ضاق الوقت ففيه نصوص للشافعي وطرق الاصحاب وكلام مبسوط سبق بيانه واضحا في باب التيمم ولو رجع المعير في العارية في اثناء الصلاة نزعه وبني علي صلاته ولا اعادة

الفراغ من اذانه ثم اسلم واقام جاز لكن المستحب ان لا يصلي باذانه واقامته بل يعيد غيره الاذان ويقم لان رده تورث شبهة في حاله ولو ارتد في خلال الاذان لم يجوز البناء عليه في الردة بحال لان اذان الكافر لا يعتد به كما سيأتي ولوعاد الي الاسلام فهل يجوز البناء عليه منهم من يحكي فيه قولين وكذلك فعل المصنف ومنهم من رواها وجهين وهم الا كثرون وانما كان كذلك لانهما ليسا بمنصوصين لكن روى عن نضه في الاذان انه لا يبنى وفي المعتكف اذا ارتد ثم أسلم انه يبني فخرجوهما علي قولين احدهما وبه قال ابو حنيفة انه لا يجوز البناء لانه عبادة واحدة فتجبت بعروض الردة فيها كالصلاة وغيرها واصحها الجواز والردة انما تمنع العبادة في الحال فلا تبطل ما مضى الا اذا اقترن بها الموت وتخرج عليه الصلاة ونحوها من العبادات لانها لا تقبل الفصل بحال

عليه بلا خلاف ذكره صاحب الحاوى وغيره والله أعلم *

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب (أحدها) إذا وجد سترة تباع أو تؤجر وقد ربح على الثمن أو الأجرة
لزمه الشراء أو الاستئجار بثمن المثل وأجرته ذكره صاحب الحاوى وغيره ويحى فيه التفريع
السابق في باب التيمم وإذا وجب تحصيله بشراء أو اجارة قتركه وصلى لم تصح صلاته وأقراض
الثمن كأقراض عن الماء وقد سبق بيانه في التيمم ولو احتاج إلى شراء الثوب والماء للعبادة ولم يمكنه
الا أحدهما اشترى الثوب لانه لا بدل له ولانه يدوم وقد سبقت المسئلة مع نقلها في التيمم :
(الثانية) إذا لم يجد العارى الا ثوبا لغيره فان أمكن استئذان صاحبه فيه فعل والاحرمت الصلاة فيه
وصلى عريانا والا إعادة عليه وهذا وان كان واضحا فقد صرح به صاحب الحاوى وغيره قال
صاحب الحاوى سواء كان صاحبه حاضرا أو غائبا لا تجوز الصلاة فيه الا بأذنه وان عجز عن
الاذن صلى عاريا ولا إعادة (الثالثة) إذا لم يكن معه الا ثوب طرفه نجس ولا يجزى ماء يغسله به فان كان
يدخل بقطعه من النقص قدر أجرة المثل لزمه قطعه وان كان أكثر لم يلزمه وقد سبقت في طهارة
البدن وسبق فيه أيضا أن من كان محبوسا في موضع نجس ومعه ثوب لا يكتفى العورة وستر
النجاسة ففيه قولان أظهرهما يده طه على النجاسة ويصلى عاريا ولا إعادة (الرابعة) لو كان معه ثوب
وأتلفه أو خرقه بعد دخول الوقت لغير حاجة عصى ويصلى عاريا وفي الوجوب لإعادة الوجهان فيمن أراق الماء
سناها وقد سبقت مسئلة الأراقة وأتلاف النوب في باب التيمم مستوفاتين (الخامسة) قال الدارمى
لو قدر العريان أن يصلى في الماء ويسجد في السط لا يلزمه *

وقطع بعضهم بهذا الوجه الثاني وحمل كلام الشافعى رضي الله عنه على ما إذا اتمام الزمان الردة
فالحاصل في الردة طريقان أحدهما طرد الخلاف في مطلق الارتداد طال زمانه أم قصر وعلى هذا
فالبطلان عند طول الزمان ماخذان طول الفصل وكون الردة مبطله للعبادة والطريقة الثانية
تخصيص الخلاف بما إذا طال زمان الارتداد ونحويز الباء إذا قصر جزما وعلى هذا فالردة بمثابة
الانغاء والكلام وغيرهما وهل لغير المرتد البناء على إذانه فيه الخلاف الذى سبق وكذا الوضوءات
في خلال الأذان وقوله ولو ارتد في أثناء الأذان بطل وان قصر الزمان على أحد القواين جرى
على الطريقة الاولى وإثبات للخلاف في طول الزمان وقصره نعليلا بان الردة مبطله للعبادة *

قال في الفصل الثالث في صفة المؤذن ويشترط أن يكون مسلما عاقلا ذكرا فلا يصح اذان
كافر وامرأة ومجنون وسكران مختبط ويصح أذان الصبي المميز *

الصفات المعتبرة في المؤذن تنقسم الى مستحقة ومستحبة فبدأ بالمستحقة وهى الاسلام والعقل
والذكورة أما الاسلام فلا يصح أذان الكافر لانه ليس من أهل العبادة ولانه لا يعتقد مضمون
الكلمات ولا الصلاة التى هى دعاء إليها فإتيانه به ضرب من الاستهزاء ثم الكفار ضربان أحدهما

* قال المصنف رحمه الله *

❦ باب استقبال القبلة ❦

❦ استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا في حالين في شدة الخوف وفي النافلة في السفر والاصل فيه قوله تعالى (فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره) ❦ *

❦ (الشرح) استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة الا في الحالين المذكورين علي تفصيل يأتي فيهما في موضعهما وهذا لا خلاف بين العلماء فيه من حيث الجملة وان اختلف في تفصيله والمراد بالمسجد الحرام هنا الكعبة نفسها وشطر الشيء يطلق على جهته ونحوه ويطلق على نصفه والمراد هنا الاول : واعلم أن المسجد الحرام قد يطلق ويراد به الكعبة فقط وقد يراد به المسجد وحولها معها وقد يراد به مكة كلها وقد يراد به مكة مع الحرم حولها بكامله وقد جاءت نصوص الشرع

الذين يستمر كفرهم مع الاتيان بالاذان وهم العيسوية فرقة من اليهود ويقولون محمد رسول الله الى العرب خاصة فلا ينافي لفظ الاذان مقالهم والثاني سائر الكفار وفي الحكم باسلامهم بكلمتي الشهادة في الاذان وجهان تقاها صاحب البيان أحدهما لا نحكم لانه يأتي به علي سبيل الحكاية وأصحها وهو المشهور في الكتب انه يحكم بالاسلام كما لو تكلم بالشهادتين بامتدعاء غيره فعلي هذا لا يستمر كفر هؤلاء مع الاتيان بالاذان ولكنه لا يعتد باذانهم لوقوع أوله في الكفر وأما العقل فهو شرط فلا يصح أذان المجنون لانه ليس أهلا للعبادة وفي أذان السكران وجهان مبنيان علي الخلاف في تصرفاته واعتبار قصده وأصحها وهو المذكور في الكتاب انه يلحق بالمجنون تغليظا الامر عليه وانما شرط كونه مخبطا اشارة الي ان الذي هو في أول النشوة ومبادئ النشاط يصح أذانه كسائر تصرفاته لا تنظام قصده وفعله وأما الذكورة فلا يصح من المرأة أن تؤذن للرجال كما لا يجوز ان تؤمهم وكذلك لا يعتد باذان الخنثى المشكل للرجال وأما أذان المرأة لنفسها ولجماعة النساء فقد سبق حكمه وقوله ولا يصح أذان كافر وامرأة المراد منه ما اذا أذنت للرجال وان كان الكلام مطلقا يصح الاذان من الصبي المميز لوجود الشرائط الثلاث وصار كاممته للباليين وليكن قوله ذكرا وقوله وامرأة مرقوما بالخاء لان المحكي عن أبي حنيفة أنه يعتد بأذانها للرجال وبالواو لان صاحب التمه روى وجها مثل ذلك وليكن قوله ويصح أذان الصبي المميز معلما بالواو أيضا لان صاحب التمه روى وجها انه لا يعتد بأذانه ومأخذ الوجهين الغريبيين تنزيل الاذان منزلة الاخبار لانه بناء عن دخول الوقت وخبر المرأة مقبول وخبر الصبي غير مقبول *

قال ❦ ويستحب الطهارة في الاذان ويصح بدونها والكراهية في الجنب أشد وفي الاقامة أشد ❦

بهذه الاقسام الاربعة فمن الاول قول الله تعالى (قول وجهك شطر المسجد الحرام) ومن الثاني قول النبي صلى الله عليه وسلم « صلاة في مسجدي هذا خير من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام » وقوله صلى الله عليه وسلم « لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد الى آخره » ومن الرابع قوله تعالى (انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام) وأما الثالث وهو مكة فقال المفسرون هو المراد بقوله تعالى (سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى) وكان الاسراء من دور مكة وقول الله تعالى (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) قيل مكة وقيل الحرم وهما وجهان لا محابنا سنوضحهما في كتاب الحج ان شاء الله تعالى وقول الله تعالى (والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد) هو عند الشافعي ومن وافقه المسجد حول الكعبة مع الكعبة فلا يجوز بيعه ولا اجارته والناس فيه سواء وأما دور مكة وسائر بقاعها فيجوز بيعها واجارتها وحمله أبو حنيفة ومن وافقه علي جميع الحرم فلم يجوزوا بيع شيء منه ولا اجارته وستأتي المسألة ان شاء الله تعالى مبسطة حيث ذكرها المصنف في باب ما يجوز بيعه فهذا مختصر ما يتعلق بالمسجد الحرام وقد بسطته في تهذيب الاسماء واللغات والله أعلم *

(فرع) في بيان أصل استقبال الكعبة: عن البراء بن عازب رضي الله عنهما « ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة صلى قبل بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً وكان يعجبه أن تكون قبلته قبل البيت وانه أول صلاة صلاها صلاة العصر وصلى معه قوم فخرج رجل من بين من صلى معه فر على أهل مسجد وهم راكعون فقال اشهد بالله لقد صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل مكة فداروا كاهم قبل البيت » رواه البخاري ومسلم وعن ابن عباس رضي الله عنهما

يستحب الطهارة في الاذان ولا تجب خلافاً لا حمد وبعض أصحابه لنا ما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « حق وسنة ان لا يؤذن الرجل الا وهو طاهر » وهذا يقتضي الاستحباب

(١) * (حديث) * روى انه صلى الله عليه وسلم قال حق وسنة ان لا يؤذن الرجل الا وهو طاهر البيهقي والدارقطني في الافراد وابو الشيخ في الاذان من حديث عبد الجبار بن وائل عن ابيه قال حق وسنة ان لا يؤذن الرجل الا وهو طاهر ولا يؤذن الا وهو قائم واسناده حسن الا ان فيه انقطاعاً لان عهد الجبار ثبت عنه في صحيح مسلم انه قال كنت غلاماً لا أعقل صلاة ابى ونقل النووي اتفاق ائمة الحديث على انه لم يسمع من ابيه ونقل عن بعضهم انه ولد بعد وفاة ابيه ولا يصح ذلك لما يعطيه ظاهر سياق مسلم : (تنبيه) لم يقع في شيء من كتب الحديث التصريح بذكر النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقال النووي في الخلاصة لا أصل له والرافعي تبع في ايراده ابن الصباغ وصاحب المذهب وشيخهما في التعليقة ويحتمل ان يكون ذكره بالمعنى لانه في حكم المرفوع اذ قول الصحابي الشيء الفلاني سنة يقتضي نسبة ذلك الى النبي ﷺ فوقع التحريف للناقل الاخير وفي معناه الحديث الذي بعده *

قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه وبعد ما هاجر الى المدينة ستة عشر شهرا ثم صرف الى الكعبة » رواه احمد بن حنبل في مسنده قال أهل اللغة أصل القبلة الجهة وسميت الكعبة قبلة لان المصلي يقابلها وتقابله * قال المصنف رحمه الله * ﴿ فان كان بحضرة البيت لزمه التوجه الي عينه لما روى اسامة بن زيد رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم « دخل البيت ولم يصل وخرج وركع ركعتين قبل الكعبة وقال هذه القبلة » *

﴿الشرح﴾ حديث أسامة رواه البخاري ومسلم من رواية أسامة ومن رواية ابن عباس وقوله قبل الكعبة هو بضم القاف والباء ويجوز اسكان الباء قيل معناه ما استقبلك منها وقيل مقابلها وفي رواية ابن عمر في الصحيح في هذا الحديث فصلي ركعتين في وجه الكعبة وهذا هو المراد بقبلي وقوله صلى الله عليه وسلم هذه القبلة قال الخطابي معناه ان أمر القبلة قد استقر على هذا البيت فلا ينسخ بعد اليوم فصلوا اليه أبداً فهو قبلتكم قال ويحتمل انه علمهم سنة موقف الامام وانه يقف في وجهها دون أركانها وان كانت الصلاة في جميع جهاتها مجزئة هذا كلام الخطابي ويحتمل معنى ثالثاً وهو ان معناه هذه الكعبة هي المسجد الحرام الذي أمرتم باستقباله لا كل الحرم ولا مكة ولا المسجد الذي حول الكعبة بل هي الكعبة نفسها فقط والله أعلم وقوله دخل البيت ولم يصل

وينفي الوجوب وروى انه صلى الله عليه وسلم قال « لا يؤذن الا متوضي » وأيضاً فانه يدعو الى الصلاة فينبغي ان يكون هو بصفة تمكنه ان يصلي والا فهو واعظ غير متعظ فلو أذن واقام جنباً او محدثاً فقد فعل مكروهاً ولكن بحسب أذانه لحصول مقصوده وكونه اهلاً واذان الجنب أشد كراهة من اذن المحدث لان الجنابة اغلظ وما يحتاج اليه الجنب لتمكينه الصلاة فوق ما يحتاج اليه المحدث والاقامة مع أى واحد من الحديثين اتفقت أشد كراهة من الاذان مع ذلك الحدث لان الاقامة يتعقبها الصلاة وتكون بعد حضور القوم فان انتظروه ليتطهر ويعود شق عليهم والا ساء الظنون فيه واتهم بالكسل في الصلاة * قال ﴿ وليكن المؤذن صيتاً حسن الصوت ليكون أرق لسامعيه وليكن عدلاً ثقة لتقلده عهدة المواقيت ﴾ *

(١) ﴿ حديث ﴾ روى انه صلى الله عليه وسلم قال لا يؤذن الا متوضي الترمذي من حديث الزهري عن ابى هريرة وهو منقطع والراوى له عن الزهري ضعيف ورواه ايضاً من رواية يونس عن الزهري عنه موقوفاً وهو اصح ورواه ابو الشيخ في كتاب الاذان له من حديث ابن عباس بلفظ ان الاذان متصل بالصلاة فلا يؤذن احداً الا وهو طاهر وعموم حديث المهاجر بن قنفذ عند ابى داود حيث جاء فيه انى كرهت ان اذكر الله الا على طهر وصححه ابن خزيمة وابن حبان وفي اسناده عبد الله بن هرون القروى وهو ضعيف *

قد روى بلال انه صلى الله عليه وسلم « صلي في الكعبة » رواه البخاري ومسلم وأخذ العلماء برواية بلال لانها زيادة ثقة ولانه مثبت تقدم علي النافي ومعنى قول اسامة لم يعمل لم أره صلى وسبب قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو وبلال وأسامة وعثمان بن شيبة وأنفق الباب وصلى فلم يره اسامة لاغلاق الباب ولا اشتغاله بالدعاء والخضوع وقواه بحضرة البيت يجوز فتح الحاء وضما وكسرها ثلاث لغات مشهورات * أما حكم المسألة فان كان بحضرة الكعبة لزمه التوجه الى عينها لتمكنه منه وله أن يستقبل أى جهة منها أراد فلو وقف عند طرف ركن وبعضه يخاضه وبعضه يخرج عنه ففي صحة صلاته وجهان أصحهما لا تصح قال الامام وبه قطع الصيدلاني لانه لم يستقبلها كله ولو استقبل الحاجر بكسر الحاء ولم يستقبل الكعبة فوجهان مشهوران حكاهما صاحب الحاوي والبحر وآخرون أحدهما تصح صلاته لانه من البيت للحديث الصحيح أن رسول الله

مما يستحب في المؤذن أن يكون صيتا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في قصة عبد الله بن زيد « الله علي بلال فانه اندى منك صوتا » (١) والمعنى في زيادة الا بلاغ والاسماع ولهذا يستحب أن يضع اصبعيه في صماخي اذنيه لتند خروق الاذنين فيكون اجمع للصوت وان يؤذن علي موضع عال من منارة وسطح ونحوهما ومما يستحب فيه ان يكون حسن الصوت لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اختار أبا محذورة لحسن صوته ولان الدعاء الي العباد جند للنفوس الي خلاف ما تقتضيه طبايعها فاذا كان الداعي حلو المقال رقت قلوب السامعين فيكون ميلهم الي الاجابة أكثر ومما يستحب فيه أن يكون عدلا لمعنيين أحدهما ان السنة أن يؤذن علي موضع عال وحينئذ يشرف علي العورات فاذا كان عدلا غض البصر وأمن منه والثاني انه يتقلد عهدة المواقيت فاذا كان فاسقا لم يؤمن أن يؤذن قبل الوقت وهذا المعنى هو الذي ذكره في الكتاب فان قات قد قدمتم فيما سبق خلافا في انه هل يجوز الاعتماد علي أذان المؤذن أم لا فان جاز فربما يؤذن قبل الوقت فيفطر الصائم ويصلي التبادر فيلزم المحذور أما اذا لم يحز فكل يعمل بعمله واجتهاده فلا يستمر هذا المعنى قلنا

(١) (حديث) انه صلى الله عليه وسلم قال في قصة عبد الله بن زيد الله علي بلال فانه اندى صوتا منك تقدم في حديث عبد الله بن زيد وهو عند اصحاب السنن سوى النسائي : قوله ولهذا يستحب ان يضع اصبعيه في صماخي اذنيه تقدم من طرق وليس فيه ذكر الصماخين : قوله وان يؤذن علي موضع عال تقدم في قوله ينبغي أن يؤذن قائما : وروى ابو الشيخ في كتاب الاذان من حديث ابى برزة الاسلمي قال من السنة الاذان في المنارة والاقامة في المسجد وهو في سنن سعيد بن منصور مثله في كتاب ابى الشيخ ايضا عن ابن عمر كان ابن ام مكتوم يؤذن فوق البيت : (قوله) انه صلى الله عليه وسلم اختار ابا محذورة لحسن صوته ابن خزيمة والداري وابو الشيخ وغير واحد من حديث ابى محذورة في قصته وفيه فاعجبه صوت ابى محذوره ولا ابن خزيمة انه صلى الله عليه وسلم قال لقد سمعت في هؤلاء تأذين انسان حسن الصوت وصححه ابن السكن *

صلى الله عليه وسلم قال «الحجر من البيت» رواه مسلم وفي رواية «ست أذرع من الحجر من البيت» ولأنه لو طاف فيه لم يصح طوافه وأصحهما بالاتفاق لا تصح صلاته لأن كونه من البيت مظنون غير مقطوع به ولو وقف الامام بقرب الكعبة والمأمومون خلفه مستديرين بالكعبة جاز ولو وقفوا في آخر المسجد وامتد صف طويل جاز وان وقف بقربه وامتد الصف فصلاة الخارجين عن محاذاة الكعبة باطلة * قال المصنف رحمه الله *

الاذان قبل الوقت غير محسوب ولا يؤمن أن يقدمه على الوقت فيكون القوم مصابين بغير اذان وكل احد وان اجتهد للصلاة لا يجتهد للاذان فظهر المحذور على التقدير الثاني أيضاً وأما قوله عدلا ثقة فلعلك تقول لم جمع بين اللفظين فاعلم انهما جميعاً موجودان في كلام الشافعي رضي الله عنه واختلف الاصحاب منهم من قال انه تأكيد في الكلام ومنهم من قال أراد عدلا في دينه ثقة في العلم بالمواقيت ومنهم من قال أراد عدلا ان كان حراً ثقة ان كان عبداً لان العبد لا يوسف بالعدالة لكن يوصف بالثقة والامانة *

قال (والامامة أفضل من التأذين على الاصح لمواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليها) كل واحد من الاذان والامامة عمل فيه فضيلة ثم لا يخلو اما أن تكون الامامة أفضل من الاذان أو بالعكس أو لا يكون واحد منهما أفضل من الآخر ورابع هذه الاقسام محال وأما القسم الثالث وهو النسوية بينهما فهو غريب لبعض الاصحاب حكاه صاحب البيان وغيره وأما القسم الاولان ففيهما وجهان مشهران أحدهما أن الامامة أفضل لان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم واطب عليها دون الاذان وكذا الخلفاء بعده والثاني أن الاذان أفضل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «الأئمة ضمنا والمؤذنون أمناء فأرشد الله الأئمة وغفر للمؤذنين» (١) والامين أحسن حالا من الضمين والدعاء بالمغفرة خير من الدعاء بالارشاد واعتذر الصائرون الى هذا الوجه عن ترك الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الاذان بوجوه (أحدها) انه اذا قال حي على الصلاة

(١) (حديث) روى انه صلى الله عليه وسلم قال الأئمة ضمنا والمؤذنون امناء فأرشد الله الأئمة وغفر للمؤذنين الشافعي عن ابراهيم بن ابي يحيى عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة بهذا ورواه ابن حبان من حديث الدراوردي عن سهيل به : وعن سفيان عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة يبلغ به بلفظ الامام ضامن الحديث ورواه ابن خزيمة من طريق عبد الرحمن بن اسحاق ومحمد بن عمار عن سهيل به وقال أحمد في مسنده ثنا قتيبة ثنا عبد العزيز عن سهيل مثله : قال ابن عبد الهادي : اخرج مسلم بهذا الاسناد نحو من اربعة عشر حديثا ورواه أحمد وابو داود والترمذي وابن حبان من حديث الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة بلفظ الامام ضامن والمؤذن مؤتمن الحديث وفي رواية لابن داود عن الاعمش نبئت عن ابي صالح ولا أراي الا قد سمعته منه وعلق الترمذي مثلها دون قوله ولا أراي الى آخره قال ورواه نافع بن سليمان

﴿فان دخل البيت وصلي فيه جاز لانه متوجه الي جزء من البيت والافضل أن يصلي النفل في البيت لقوله صلى الله عليه وسلم «صلاة في مـ جدي هذا افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام» والافضل أن يصلي الفرض خارج البيت لانه يكثر الجمع فكان أعظم الاجر﴾ •

﴿الشرح﴾ حديث «صلاة في مـ جدي هذا خير من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام» رواه البخارى ومسلم من رواية أبى هريرة فيجوز عندنا أن يصلي في الكعبة الفرض والنفل وبه قال ابو حنيفة والثورى وجمهور العلماء وقال محمد بن جرير لا يجوز الفرض ولا النفل وبه قال اصبت بن الفرج

لزم أن يتحتم حضور الجماعة لانه أمر ودعاء واجابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم واجبة فتركه شقة على أمتا (والثانى) انه لو أذن لكان اما أن يقول أشهد أن محمداً رسول الله و ليس ذلك بجزل والقائل محمد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم واما أن يقول أشهد أني رسول الله وهو تغيير لنظم الاذان (والثالث) انه ما كان يفرغ للمحافظة على الاذان لاشتغاله بسائر مهمات الدين من الجهاد وغيره والصلاة لا بد من اقامتها بكل حال قاتر الامامة فيها والى هذا الوجه أشار عمر رضي الله عنه بقوله «لولا الخافى لاذنت» ولمن نصر الوجه الاول أن يقول لا اسلم انه لو أذن لتحتم الحضور وانما يلزم ذلك أن لو كان الامر والدعاء في هذا الموضع للإيجاب ومعلوم ان الاوامر منقسمة الى ما يكون للإيجاب والى ما يكون للاستحباب وأما الثانى فلم قلتم انه لو قال اشهد ان محمداً رسول الله لاختلت الجزالة ألا ترى ان الله تعالى يقول (انما تنذر من اتبع الذكر وخشى الرحمن بالغيب) ولم يقل

عن محمد بن ابى صالح عن أبيه عن عائشة قال سمعت ابا زرعة يقول حديث ابى صالح عن ابى هريرة اصح من حديث ابى صالح عن عائشة وقال محمد عكسه وذكر عن علي بن المدبني انه لم يثبت واحدا منهما وقال احمد ليس لحديث الاعمش اصل وقال ابن المدبني لم يسمع سهيل هذا الحديث من ابيه انما سمعه من الاعمش ولم يسمعه الاعمش من ابى صالح يقيين لانه يقول فيه ثبتت عن ابى صالح وكذا قال البيهقي في المعرفة وقال الدارقطني في العلل رواه سليمان بن بلال وروح بن القاسم ومحمد بن جعفر وغيرهم عن سهيل عن الاعمش وقال ابو بدر عن الاعمش حدثت عن ابى صالح وقال ابن فضيل عنه عن رجل عن ابى صالح وقال عباس عن ابن معين قال الثورى لم يسمع الاعمش هذا الحديث من ابى صالح ورجح العقيلي والدارقطني طريق ابى صالح عن ابى هريرة على طريق ابى صالح عن عائشة كما نقل الترمذى عن ابى زرعة وصححه ابى حبان جميعا ثم قال قد سمع ابوصالح هذين الخبرين من عائشة وابى هريرة جميعا ومن الاختلاف على الاعمش فيه ما رواه ابراهيم بن طهمان عنه عن مجاهد عن ابن عمر : اخرجته ابو العباس السراج من طريقه وصححه الضياء في المختارة : وفي الباب عن ابى امامة عند احمد : وعن جابر في المال لابن الجوزى : (ثنييه) روى البزار هذا الحديث من رواية ابى حمزة السكري عن الاعمش عن ابى صالح عن ابى هريرة فزاد فيه قالوا يا رسول الله لقد تركتنا تنافس في الاذان بعدك فقال انه يكون بعدكم قوم سفلتهم مودنهم قال الدارقطني هذه الزيادة ليست بمحفوظة فاشار ابن القطان الى ان البزار هو المنفرد بها وليس كذلك فقد جزم ابن عدى بانها من افراد ابى حمزة وكذا قال الخليل وابن عبد البر

المالك وجماعة من الظاهرية وحكي عن ابن عباس و قال مالك واحدي مجوز النفل المطلق دون الفرض والوتر: دليلنا حديث بلال «ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة» رواه البخاري ومسلم وسبق قريبا الجواب عن حديث أسامة وقال اصحابنا واذا صلى في الكعبة فله ان يستقبل اي جدار شاء وله ان يستقبل الباب ان كان مردوداً او مفتوحاً وله عتبة قدر ثلثي ذراع تقريباً هذا هو الصحيح المشهور ولنا وجه انه يشترط في العتبة كونها بقدر ذراع وقيل بشرط قدر قامة المصلي طولا وعرضا ووجه ثالث انه يكفي شخوصها باي قدر كان والمذهب الاول قال اصحابنا والنفل في الكعبة افضل منه خارجها

وخشيتني بالغيب ونظائر ذلك لا تحصى ثم ما قولكم في كلمة الشهادة في التشهد أكن يقول أشهد ان محمداً رسول الله أو يقول أشهد اني رسول الله فان كان الاول فلا اختلال وان كان الثاني وهو المنقول فلم احتمل تغيير النظم منه ثم ولا يحتمل ههنا وأما الثالث فلا لئلم أن الاشتغال بسائر المهمات يمنع من الاذان مع حضور الجماعة واقامة الصلوات في أول الوقت وبتقدير التسليم فلا شك انه كان له أوقات فراغ فينبغي ان يؤذن في تلك الاوقات واذا عرفت ذلك فاعلم ان الذي اختاره كثيرون من اصحابنا منهم الشيخ ابو حامد واتباعه أن الاذان افضل وغلطوا من صار الي تفضيل الامامة وبالغوا فيه وتابعهم صاحب التهذيب وعكس المصنف ذلك فجعل تفضيل الامامة أصح والذي فعله أولى وبه قال صاحب التقریب والقفال والشيخ أبو محمد وغيرهم ورجحه القاضي الروياني أيضا وحكاه عن نص الشافعي رضي الله عنه في كتاب الامامة وعل بان الامامة أشق فيكون الفضل فيها أكثر وتوسط بعض علمائنا بين المذهبين منهم أبو علي الطبري والقاضي بن كج والمسيودي والقاضي الحسين فقالوا ان علم من نفسه القيام بحقوق الامامة وما ينوب فيها واستجمع خصالها فالامامة افضل له وإلا فالاذان افضل وأما الجمع بين الاذان والامامة فلا يستحب لم يفعله الرسول صلى الله عليه وسلم

: وأخرجه البيهقي من غير طريق البزار فبريء من عهدها : وأخرجها ابن عدي في ترجمة عيسى ابن عبد الله عن يحيى بن عيسى الرملي عن الاعمش واتهم بها عيسى وقال انما تعرف هذه الزيادة بابي حمزة قال ابن القطان ابو حمزة ثقة ولا عيب للاسناد الا ما ذكر من الاقطاع : (فائدة) هذا الحديث ذكره الرافعي مستدلاً به على افضلية الاذان: وفي الباب عن معاوية عند مسلم المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة وفيه عن ابن الزبير واني هريرة بالفاظ مختلفة: وقال ابن ابي داود سمعت ابي يقول معناه ان الناس يعطشون يوم القيامة فاذا عطش الانسان انطوت عنقه والمؤذنون لا يعطشون فاعناقهم قائمة وفي صحيح ابن حبان من حديث ابي هريرة يعرفون بطول اعناقهم يوم القيامة زاد السراج لقولهم لا إله إلا الله وفيه عن ابن ابي اوفى ان خيار عباد الله الذين يراعون الشمس والقمر والنجوم والاهلة لذكر الله صححه الحاكم وحديث ابي سعيد لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس إلا شهد له يوم القيامة رواه البخاري وفي حديث انس اذا اذن في قرية آمنها الله من عذابه ذلك اليوم رواه الطبراني *

أحدهما تصح لان المغرور من البيت ولهذا يدخل الاوتاد المغروزة في بيع الدار والثاني لا يصح لانها غير متصلة بالبيت ولا منسوبة اليه وان صلى في عرصة البيت وليس بين يديه ستره ففيه وجهان قال ابو اسحاق لا يجوز وهو المنصوص لانه صلى عليه ولم يصل اليه من غير عذر فاشبهه اذا صلى على السطح وقال ابو العباس يجوز لانه صلى الي ما بين يديه من ارض البيت فاشبهه اذا خرج من البيت وصلى الى ارضه (الشرح) حديث عمر رضي الله عنه ضعيف وسبق بيانه في باب طهارة البدن وقوله من غير عذر احتراز من حال شدة الخوف والناثلة في السفر وقوله غير مبنية هي بالباء الموحدة والهاء وقد يقال باثاء المثناة بعدها باء موحدة ثم تاء مثناة فوق والاول أشهر وأجود والعروضة باسكان الراء لا غير (اما حكم المسألة) يقال أحسبنا لو وقف على أبي قبيس او غير من المواضع العالية على الكعبة بقربها صحت صلاته بالاخلاف لانه يعد مستقبلًا وان وقف على سطح الكعبة نظر ان وقف على لرفها واستدبرها لم يصح صلاته بالاتفاق اعدم استقبال شيء منها وهكذا لو انهدمت والعباد بالله فوقف على طرف العروضة واستدبرها لم يصح صلاته ولو وقف خارج العروضة واستقبلها صح بالاخلاف اما اذا وقف في وسط السطح او العروضة فان لم يكن بين يديه شيء شاخص لم يصح صلاته

مؤذن الجامع واذان صلاة الجمعة اهم من غيره وكما يجوز الرزق من بيت المال يجوز للامام ان يرزق من مال نفسه وكذلك للواحد من الرعايا وحينئذ لا حرج يرزق كم شاء وفيه شاء والله اعلم يق الثاني وهو ان يستأجر على الاذان ويعطي اجرة عليه فهل يجوز ذلك فيه وجهان احدهما وبه قال ابو حنيفة واحمد انه لا يجوز لانه عمل يعود نفعه الى الاجير فلا يصح الاستئجار عليه كالاستئجار على القضاء لا يجوز وان جاز ان يرزق القاضي من بيت المال وهذا اختيار الشيخ ابي حامد ويقال ان ابن المنذر نقله عن الشافعي رضي الله عنه واصحهما انه يجوز وبه قال مالك لانه عمل معلوم يجوز اخذ الرزق عليه فيجوز اخذ الاجرة عليه ككتابة المصاحف وعلي هذا فهل يختص الجاهز بالامام ام يجوز لكل واحد فيه وجهان احدهما انه يختص بالامام او من اذن له الامام لانه من الشعائر والمصالح العامة والامام هو القوام بها فيصرف مال بيت المال الى هذه الجهة واظهرهما انه يجوز لا حاد الناس من أهل المحلة وغيرهم الاستئجار عليه من ما لهم كالاستئجار على الحج وتعليم القرآن ويحصل من هذا الترتيب ثلاثة أوجه المنع المطلق والجواز المطلق والفرق بين الامام وغيره وقد ذكرها المصنف جميعا في باب الاجارة من الكتاب وان لم يذكر في الامام خلافا في هذا الموضع فلواعلمت قوله وللإمام أن يستأجر بالواو مع الهماء والالف لكان صحيحا والمذكور في الاجارة يشمل على القدر المذكور ههنا مع زيادة الموطرحة الحاضر واذا فرغنا على جواز الاستئجار فاما يجوز للامام الاستئجار من بيت المال حيث يجوز له الرزق منه خلافا ووفقا وذو في التهذيب انه لا يحتاج الى بيان المدة اذا استأجر من بيت المال بل يكفي أن يقول استأجرتك لتؤذن

علي الصحيح المنصوص وبه قال أكثر الأصحاب وقال ابن سريج تصح وبه قال أبو حنيفة وداود ومالك في رواية عنه كما لو وقف علي أبي قيس و كما لو وقف خارج العرصة واستقبلها والمذهب الأول والفرق أنه لا يعد هنا مستقبلاً بخلاف ما قاس عليه وهذا الوجه الذي لابن سريج جار في العرصة والسطح كما ذكرنا كذا نقله عنه إمام الحرمين وصاحب التهذيب وآخرون وكلام المصنف يوم أنه لا يقول به في السطح وليس الأمر كذلك وإن كان بين يديه شيء شاخص من أجزاء الكعبة كبقية جدار ورأس حائط ونحوها فإن كان ثلثي ذراع صحت وإلا فلا وقيل يشترط ذراع وقيل يكفي أدنى شخص وقيل يشترط كونه قدر قامة المصلي طولا وعرضا حكاه الشيخ أبو حامد وغيره والصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور الأول وهو ثلثا ذراع ولو وضع بين يديه متاعا واستقبله لم يصح بلا خلاف ولو استقبل شجرة ثابتة أوجع تراب العرصة والسطح واستقبله أو حفر حفرة ووقف فيها أو وقف في آخر السطح أو العرصة واستقبل الطرف الآخر وهو مرتفع عن موقفه صحت بلا خلاف ولو استقبل حشيشاً ثابتاً عليها أو خشبة أو عصا مغروزة غير مسمرة

في هذا المسجد في أوقات الصلاة كل شهر بكذا وإن استأجر من مال نفسه أو استأجر واحد من عرض الناس ففي اشتراط بيان المدة وجهان قال والاقامة تأخل في الاستئجار للأذان فلا يجوز الاستئجار علي الاقامة إذ لا كلفة فيها وفي الأذان كلفة لمراعاة الوقت وليست هذه الصورة بصافية عن الاشكال *

قال في فرع إذا كثرت المؤذنون فلا يستحب أن يتراسلوا بل إن اتسع الوقت ترتبوا ثم من أذن أولاً فهو يقيم فإن تساوا أقرع بينهم ووقت الاقامة منوط بنظر الإمام ووقت الأذان بنظر المؤذن *

الفرع يشتمل علي قاعدتين أحدهما يستحب أن يكون للمسجد مؤذنان كما كان لرسول الله ﷺ بلال وابن أم مكتوم (١) ومن الفوائد فيه أن يؤذن أحدهما لصلاة الصبح قبل الفجر والآخر بعده كما تقدم وتجوز الزيادة لكن الأحب أن لا يزداد علي أربعة فقد أخذ عثمان رضي الله عنه أربعة

(١) * (حديث) * أن النبي ﷺ كان له مؤذنان بلال وابن أم مكتوم متفق عليه من حديث القاسم عن عائشة : وروى ابن السكن والبيهقي من حديث عائشة كان له ثلاثة مؤذنين فذكرهما زيادة أبي مخذولة وجمع بينهما البيهقي بأن الأول المراد به بالمدينة والثاني المراد به بانضمام مكة : (قلت) وعلى هذا كان ينبغي أن يصيروا أربعة لأن سعد القرظ كان بقيا : وروى الدارمي وغيره في حديث أبي مخذولة أن النبي ﷺ أمر نحواً من عشرين رجلاً فاذنوا : (قوله) ولا يستحب أن يتراسلوا الأذان إذ لم يفعله مؤذنو رسول الله صلى الله عليه وسلم هو مستفاد من حديث ابن عمر في الصحيح كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنان بلال وابن أم مكتوم لم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويرقى هذا *

فوجهان أصحهما لا يصح صححه امام الحرمين والرافعي وغيرهما ، دليهما في الكتاب وان كانت العصا مبنية أو مسمرة صحت بلاخلاف قل امام الحرمين لكونه يخرج بعضه عن محاذاتها وقد سبق الخلاف فيمن خرج بعض بدنه عن محاذاة بعض الكعبة لوقوفه على طرف ركن قل ففى هذا تردد ظاهر عندي وظاهر كلام المصنف والاصحاب أن هذا يصح وجهاً واحداً وان خرج بعض بدنه عن محاذاة العصا لانه يعد مستقبلاً بخلاف مسألة الخارج بعضه عن محاذاة الكعبة ولهذا قطع الاصحاب بالصحة اذا كانت العصا مسمرة وقطعوا بها ايضاً فيما اذا بقيت بقية من أصل الجدار قدر مؤخرة الرجل وان كانت أعالي بدنه خارجة عن محاذاته لكونه مستقبلاً ببعضه جزءاً شاخصاً وباقية هواء الكعبة وأما الواقف على طرف الركن فلم يستقبل بعضه شيئاً أصلاً * قال المصنف رحمه الله *

❦ وان لم يكن بحضرة البيت نظرت فان عرف القبلة صلى اليها وان أخبره من يقبل خبره عن علم قبل قوله ولا يجتهد كما يقبل الحاكم النص من الثقة ولا يجتهد وان رأى محارب المسلمين في بلد صلى اليها ولا يجتهد لان ذلك بمنزلة الخبر ❦

❦ (الشرح) اذا غاب عن الكعبة وعرفها صلى اليها وان جهأها داخراً من يقبل خبره لزمه أن يصلي بقوله ولا يجوز الاجتهاد وقد تقدم في باب الشك في باب نجاسة الماء بيان من يقبل خبره وانه يدخل فيه الحر والعبد والمرأة بلاخلاف ولا يقبل خبر الكافر في القبلة بلاخلاف وأما العبي المميز فالمشهور انه لا يقبل خبره ونقل القاضي حسين وصاحب التهذيب والشمسة فيه نصين للشافعي أحدهما يقبل والثاني لا قالوا فمن أصحابنا من قال في قبول قوله هما قولان للصين وقال إقفال فيه

من المؤذنين ولم يزد الخلفاء الراشدون على هذا العدد واذا ترشح الاذان اثنان فصاعداً فلا يستحب ان يترأسوا بالاذان اذ لم يفعله مؤذنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولكن ينظر ان وسع الوقب ترتبوا فان تنازعوا في البداية اقرع بينهم وان ضاق الوقت فان كان المسجد كبيراً اذنوا منفردين في افطار المسجد فانه ابلغ في الامعاء وان كان صغيراً وقفوا مما واذنوا وهذا اذا لم يؤد اخلاف الاصوات الى تشويش فان ادى لم يؤذن الا واحد فان تنازعوا اقرع بينهم روى انه صلى الله عليه وسلم قال « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه » (١) واذا انتهى الامر الى الامة فان اذنوا على الترتيب فالاول أولى بالاقامة لما روى عن زياد الحمداثي قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أؤذن في صلاة الفجر فأذنت فأراد بلال

(١) حديث ❦ لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه منق عليه من حديث ابى هريرة أنم منه ولابن عبد البر في الاستذكار كلام حسن على هذا الحديث *

وجهان وكذا في قبول روايته حديث النبي صلى الله عليه وسلم وغيره الوجان الاصح لا يقبل ومنهم من قال النصفان علي حاليين فان دله علي المحراب او اعلمه بدليل قبل منه وان اخبره باجتهاد فلا يقبل منه واما الفاسق فقيه طريقان المشهور انه لا يقبل خبره هنا كسائر اخباره وبهذا قطع البغوي والا كثرون والثاني في قبوله وجهان لعدم التهمة هنا ومن حكى الوجهين فيه القاضي حسين وصاحب التتمة وآخرون واختار صاحب التتمة القبول وقد سبق في باب الشك في نجاسة الماء أن الكافر والفاسق يقبل قولهما في الاذن في دخول الدار وحمل الهدية . اما المحراب فيجب اعتماده ولا يجوز معه الاجتهاد وتقل صاحب الشامل اجماع المسلمين علي هذا واحتج له اصحابنا بأن المحارب لا تنصب الا بمحضرة جماعة من اهل المعرفة بسمت الكواكب والادلة فجرى ذلك مجرى الخبر (واعلم) ان المحراب انما يعتمد بشرط ان يكون في بلد كبير او في قرية صغيرة يكثر المارون بها بحيث لا يقرونه علي الخطأ فان كان في قرية صغيرة لا يكثر المارون بها لم يجوز اعتماده هكذا ذكر هذا التفصيل جماعة منهم صاحب الحاوي والشيخ أبو محمد الجويني في كتابه التبصرة وصاحب التهذيب والتتمة وآخرون وهو مقتضى كلام الباقرين قال صاحب التهذيب لورأى علامة في طريق

أن يقيم فقال صلى الله عليه وآله وسلم « أن أخا صدا قد أذن ومن أذن فهو يقيم » (١) وهذا إذا لم يكن مؤذن راتب أو كان السابق هو المؤذن الراتب فاما إذا سبق غير المؤذن الراتب فأذن فهل يستحق ولاية الإقامة فيه وجهان أحدهما نعم لاطلاق الخبر وظهرهما لا لانه مسيء بالتقدم وفي القصة المروية كان بلال غائبا وزياذ أذن بأذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإذا قلنا ولاية

(١) « حديث » زياد بن الحارث الصدائي امرني رسول الله ﷺ ان أوذن في صلاة الفجر فأذنت فراد بلال أن يقيم فقال ان اخا صداء قد أذن ومن أذن فهو يقيم احمد وابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن زياد بن انعم الافريقى عن زياد بن نعيم الحضرمي عن زياد بن الحرث الصدائي واللفظ للترمذي وساقه ابو داود مطولا قال الترمذي انما يعرف من حديث الافريقى وقد ضعفه القطان وغيره قال ورأيت محمد بن اسمعيل يقوى أمره ويقول هو مقارب الحديث قال والعمل عل هذا عند أكثر اهل العلم : (قوله) وفي القصة المروية كان بلال غائبا وزياذ أذن بأذن النبي ﷺ الطبراني والعقيلي في الضعفاء وابو الشيخ في الاذان من حديث سعيد بن راشد عن عطاء عن ابن عمر كان النبي ﷺ في سير له فحضرت الصلاة فنزل القوم بلالا فطلبوا بلالا فلم يجدوه فقام رجل فأذن ثم جاء بلال فقال القوم ان رجلا قد أذن فسكت القوم هو يا ثم ان بلالا اراد ان يقيم فقال النبي ﷺ مهلا يا بلال فانما يقيم من اذن والظاهر ان هذا المبهم هو الصدائي وسعيد بن راشد هذا ضعيف وضعف حديثه هذا ابو حاتم الرازي وابن حبان في الضعفاء *

يقل فيه مرر الناس أو في طريق يمر فيه المسلمون والمشركون ولا يدري من نصبها أو رأى محرأباني قرية لا يدري بناء المسلمون أو المشركون أو كانت قرية صغيرة للمسلمين اتفقوا على جهة يجوز وقوع الخطأ لاهلها فانه يجتهد في كل هذه الصور ولا يعتمد وكذا قال صاحب التتمة لو كان في صحراء أو قرية صغيرة أو في مسجد في برية لا يكتر به المارة فالواجب عليه الاجتهاد قال ولو دخل بلدة قد خرب وانجلى أهله فرأى فيه محارب فان علم أنها من بناء المسلمين اعتمدها ولم يجتهد وان احتمل أنها من بناء المسلمين واحتمل أنها من بناء الكفار لم يعتمدها بل يجتهد وتعل الشيخ أبو حامد في تعليقه هذا التفصيل في البلد الخراب عن اصحابنا كلهم *

الاقامة لمن أذن أو لا فليس ذلك على سبيل الاستحقاق بل لو أذن واحد وأقام غيره اعتد به روى أن عبد الله ابن زياد « لما ألقى الأذان على بلال فأذن قال عبد الله أنا رأيته وأنا كنت أريده يا رسول الله قال فأقم أنت » (١) وحكى صاحب التتمة وغيره وجهاً أنه لا يعتد به بخبر يجاز من قول الشافعي رضي عنه أنه لا يجوز أن يخطب واحد ويصلي آخر فهذا إذا أذنوا على الترتيب أما إذا أذنوا معاً فان اتفقوا على إقامة واحد فذاك والأقرع بينهم ولا يقيم في المسجد الواحد إلا واحد فانها لاستنهاض الأخرين إلا إذا لم تحصل الكفاية بواحد وقيل لا بأس بان يقيموا معاً ان لم يؤد إلى التشويش ونعود إلى لفظ الكتاب قوله فلا يستحب ان يتراسلوا بل ان وسع الوقت ترتبوا في الاستجاب التراسل مطلقاً وبيان لما يستحب على أحد التقديرين وهو سعة الوقت وكان اللائق أن يبين معه حكم التقدير الثاني فإنه عرض لأحدهما والسكوت عن الثاني ترك غير مستحسن لا إيجاز فان قلت تقييد الترتيب بما إذا وسع الوقت يفيد أن الحكم بخلافه فيما إذا لم يسع الوقت قلنا نعم لكن لا يفيد إلا أنهم لا يترتبون ولا يعرف من ذلك إلا أنهم

(١) حديث (١) ان عبد الله بن زيد ألقى الأذان على بلال قال عبد الله أنا رأيته وأنا كنت أريده يا رسول الله قال فأقم أنت أحمد وأبو داود من حديث محمد بن عمر وعن محمد بن عبد الله عن عمه عبد الله بن زيد قال اراد النبي ﷺ أشياء لم يصنع منها شيئاً فأرى عبد الله بن زيد الأذان فأتى النبي ﷺ فأخبره قال الله على بلال فأذن بلال فقال عبد الله أنا رأيته وأنا كنت أريده قال فأقم أنت ومحمد بن عمر وهو الواقفي بينه أبو داود الطيالسي في روايته وهو ضعيف واختلف عليه فيه فقل عن محمد بن عبد الله وقيل عن عبد الله بن محمد قال بن عبد البر اسناده حسن احسن من حديث الأفرقي وقال البيهقي ان صحاح لم يتخالفاً لان قصة الصدائي بعد وذكره ابن شاهين في الناسخ وقال البخاري عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه عن جده لم يذكر سماع بعضهم من بعض كما نه يشير إلى ما رواه البيهقي من طريق أبي العميس عن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه عن جده انه رأى الأذان والاقامة مثني مثني فأتى النبي ﷺ فأخبره فقال علمهن بلالاً فقال تقدمت فأمرني ان أقوم قائمت قال الحاكم رواه الحفاظ من اصحاب أبي العميس عن زيد بن محمد بن عبد الله بن زيد وعند ابن شاهين ان عمر جاء فقال أنا رأيت

(فرع) قال اصحابنا اذا صلى في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم فمحراب رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقه كالكمة فمن يماينه يعتمده ولا يجوز العدول عنه بالاجتهاد بحال ويعني بمحراب رسول الله صلى الله عليه وسلم مصلاه وموقفه لانه لم يكن هذا المحراب المعروف في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وانما احدثت المحاريب بعده قال اصحابنا وفي معنى محراب المدينة سائر البقاع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ضبط المحراب وكذا المحاريب المنصوبة في

يؤذنون جميعا لان ههنا قسما آخر وهو انه لا يؤذن الا احدثهم وبتقدير انه يفيد انهم يؤذنون جميعا اما وحده أو بقرينة قوله بعد ذلك فان استوا أفرع بينهم لسكنه لا يفيد انهم يؤذنون مجتمعين أو متفرقين في نواحي المسجد فاذا القدر المذكور لا يفيد معرفة الحكم المطلوب وأما الاقامة فقد بين حكمها على التقديرين وأما اذا أذنوا مرتبا فحيث قال ثم من أذن أولا فهو يقيم وأما اذا أذنوا

الرؤيا ويؤذن بلال قال فاقم انت وقال غريب لا اعلم احدا قال فيه ان الذي اقام عمر إلا في هذا والمعروف انه عبد الله بن زيد : (وله) طريق اخرى اخرجها ابو الشيخ في كتاب الاذان من حديث الحكم عن مقسم عن ابن عباس قل كان اول من اذن في الاسلام بلال واول من اقام عبد الله بن زيد واسناده منقطع بين الحكم ومقسم لان هذا من الاحاديث التي لم يسمعها منه : (قوله) من المحبوبات ان يصلي المؤذن وسامعه على النبي ﷺ بعد الاذان ويقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة وابعثه المقام المحمود الذي اخرجه مسلم وغيره من حديث عبد الله بن عمر وانه سمع النبي ﷺ يقول اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على الحديث : واخرج البخاري واصحاب السنن من حديث جابر مرفوعا من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة الحديث لكن ليس فيه والدرجة الرفيعة وقال مقاما محمودا وعند النسائي وابن خزيمة بالتعريف فيهما وليس في شيء من طرقه ذكر الدرجة الرفيعة وزاد الرافعي في المحرر في آخره يا ارحم الراحمين وليست ايضا في شيء من طرقه : وروى البزار من حديث ابي هريرة ان المقام المحمود الشفاعة : (قوله) ويستحب لمن سمع اذان المغرب ان يقول اللهم هذا اقبال ليلك الحديث رواه ابو داود والترمذي من حديث ام سلمة وصححه الحاكم : (قوله) وان يجيب المؤذن فيقول مثل ما يقول الا في الحيعتين فانه يقول لاحول ولا قوة الا بالله والا في كلمتي الاقامة فانه يقول اقامها الله وادامها وجعلني من صالح اهلها وإلا في التشويب فيقول صدقت وبررت عن ابي سعيد الخدري مرفوعا اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول : اخرجه الستة ورواه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث ابي هريرة : وروى ابو داود والنسائي عن عبد الله بن عمرو ان رجلا قال يا رسول الله ان المؤذنين يفضلوننا فقال قل كما يقولون فاذا انتهيت فسل تعطه : وعن ام حبيبة مرفوعا من فعله رواه ابن خزيمة والحاكم : وروى البخاري والنسائي من حديث معاوية مرفوعا القول كما يقول المؤذن الا الحيعتين واخرجه مسلم من حديث عمر والبزار من حديث ابي رافع : وأما كلمتي الاقامة فاخرجه ابو داود من حديث ابي أمامة ان بلالا

بلاد المسلمين بالشرط السابق فلا يجوز الاجتهاد في هذه المواضع في الجهة بالاخلاف وأما الاجتهاد في التيامن والتياسر فإن كان محراب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجز بحال وإن كان في سائر البلاد ففيه أوجه أصحابها يجوز قال الرافعي وبه قطع الاكثرون والشاشي لا يجوز في الكوفة خاصة والثالث لا يجوز فيها ولا في البصرة لكثرة من دخلها من الصحابة رضي الله عنهم *

(فرع) قال أصحابنا الأعمى يعتمد المحراب بمس إذا عرفه بالمس حيث يعتمد به البصير وكذا البصير في الظلمة وفيه وجه أن الأعمى إنما يعتمد محراباً رآه قبل العمى ولو اشتبه على الأعمى مواضع لمسها صبر حتى يجد من يخبره فإن خاف فوت الوقت صلى على حسب حاله وتجب الاعادة *

(١) هـ
الحديثين تقدما
في أول باب الاذان
من الشرح ذكرهما
هنا في التلخيص
له مصححه

مما فحيت قال فإن استووا أقرع بينهم والمعنى فإن استووا في الاذان وتنازعوا في الاقامة والا فلو سلموها لواحد فلا حاجة الى القرعة وقوله من أذن أولاً فهو يقيم وإن كان مطلقاً لكنه محمول على ما إذا لم يكن السابق مسيئاً بمبادرة المؤذن الراتب كما قدمناه ثم الحكم بأنه يقيم استحقاق أو استحباب قد ذكرناه (الثانية) وقت الاذان منوط بنظر المؤذن لا يحتاج فيه الى مراعاة الامام ووقت الاقامة منوط بنظر الامام فانما يقيم المؤذن عند اشارته لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قل « المؤذن أملك بالاذان والامام أملك بالاقامة » (١) والمعنى فيه أن الاقامة سببها ان تعقبها الصلاة على الاتصال والصلاة الى الامام فينبغي أن يكون عازماً على الشروع عند تمامها ولهذا لم يقولوا بترتيب الاقامة عند كثرة المؤذنين لأن ما سوى الاقامة الاخيرة لا يتصل بها الصلاة ونظم الباب بذكر محبوبات مما يتعلق بالاذان أهلها المصنف (منها) أن يكون المؤذن ممن جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو بعض صحابته الاذان في آباتهم إذا وجد وكان عدلاً صالحاً له وإن يصلي المؤذن ومن يسمع الاذان على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الاذان ويقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة

اخذ في الاقامة فلما بلغ قد قامت الصلاة النبي ﷺ أقامها الله وأدامها وهو ضعيف والزيادة فيه لأصل لها وكذا لأصل لما ذكره في الصلاة خير من النوم *

(١) (حديث) روى انه صلى الله عليه وسلم قال المؤذن أملك بالاذان والامام أملك بالاقامة ابن عدى في ترجمة شريك القاضي من روايته عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة نفرد به شريك وقال البيهقي ليس بمحفوظ ورواه أبو الشيخ من طريق أبي الجوزاء عن ابن عمر وفيه معارك ابن عباد وهو ضعيف ورواه البيهقي عن علي موقوفاً : وقد أخرج مسلم من حديث جابر بن سمرة كان بلال يؤذن إذا دحضت الشمس ولا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ (حديث) ابن عمر ليس على النساء اذان رواه البيهقي من حديثه موقوفاً بسند صحيح وزاد ولا اقامة وقال ابن الجوزي لا يعرف مرفوعاً انتهى ورواه ابن عدى والبيهقي من حديث اسماء مرفوعاً وفي استاده الحكم بن عبد الله الايلي وهو ضعيف جداً *

(حديث) عائشة أنها كانت تؤذن وتقيم الحاكم والبيهقي وزاد ونؤم النساء وسطهن

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان لم يكن شيء من ذلك وأن كان ممن يعرف الدلائل فان كان غائبا عن مكة اجتهد في طلب القبلة لان له طريقا الي معرفتها بالشمس والقمر والجبال والرياح ولهذا قال الله تعالى (وعلامات وبالنجم هم يهتدون) فكان له ان يجتهد كالعالم في الحادثة وفي فرضه قولان قال في الام فرضه اصابة العين لان من لزمه فرض القبلة لزمه اصابة العين كالملكى وظاهر ما نقله المزني أن الفرض هو الجهة لانه لو كان الفرض هو العين لما صحت صلاة الصف الطويل لان فيهم من يخرج عن العين ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ اذا لم يعرف الغائب عن أرض مكة القبلة ولم يجد محرابا ولا من يخبره على ما سبق لزمه الاجتهاد في القبلة ويستقبل ما أدى اليه اجتهاده قال أصحابنا ولا يصح الا بادلة القبلة وهي كثيرة وفيها كتب مصنفه وأضعفها الرياح لاختلافها واقواها القطب وهو نجم صغير

القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة وابعثه المقام المحمود الذي وعدته وان يجيب من يسمع الاذان المؤذن فيقول مثل ما يقول وان كان السامع جنبا أو محدثا الا في الحيلتين فانه يقول لاحول ولا قوة الا بالله والا في كلمة الاقامة فانه يقول أقامها الله وأدامها وجعلني من صالحى أهلها والا في التشويب فانه يقول صدقت وبررت وفي وجه يقول صدق رسول الله ﷺ الصلاة خير من النوم فان كان في قراءة أو ذكر فيستحب أن يقطعها ويجيب فان ذلك لا يفوت ولو كان في الصلاة فالمستحب لا يجيب حتى يفرغ منها بل يكره أن يجيب في أظهر القولين لكن لو أجاب

: وروى البيهقي من طريق مكحول عن الزهري عن عروة عن عائشة كنا نصلى بغير اقامة *
﴿ حديث ﴾ عمر لولا الخليفة لاذنت: ابو الشيخ في كتاب الاذان والبيهقي من حديثه وفيه قصة والخليفة بتشديد اللام مع كسر الخاء المعجمة وقال سعيد بن منصور ثنا هشيم ثنا اسمعيل ابن ابي خالد عن قيس قال قال عمر لو اطيع مع الخليفة لاذنت *

﴿ حديث ﴾ ان عثمان اتخذ اربعة من المؤذنين ولم تزد الخلفاء الراشدون على هذا العدد هذا الاثر ذكره جماعة من فقهاء اصحابنا منهم صاحب المذهب وبيض له المنذرى والنووى ولا يعرف له أصل وقد ذكر البيهقي في المعرفة ان الشافعي احتج في الاملاء بقصة عثمان في جواز اكثر من مؤذنين اثنين : (قوله) وأما الجمع بين الاذان والامامة فلا يستحب لانه لم يفعله رسول الله ﷺ ولا أمر به ولا السلف الصالح بعده كذا قال : وقد روى الترمذى واحمد والدارقطنى من حديث يعلى بن مرة ان النبی ﷺ اذن وهو على راحلته واقام وهو على راحلته ولفظ الترمذى انهم كانوا مع النبی صلی الله عليه وسلم في مسير فاتهموا إلى مضيق وحضرت الصلاة فطروا فادن رسول الله صلی الله عليه وسلم واقام فتقدم على راحلته فصلى بهم يومئذ إيماء وقال تفرد به عمر بن الرماح وقال عبد الحق اسناده صحيح والنووى اسناده حسن وضعفه البيهقي وابن العربى وابن القطان لحال عمرو بن عثمان : وقد رواه الدارقطنى من هذا الوجه بلفظ قامر المؤذن فاذن واقام أو اقام

في بنات نعل الصغرى بين الفرقدين والجدى وإذا اجتهد وظل القبلة في جهة بعلامة صلى اليها ولا يكفى الغل بلا علامة بلا خلاف بخلاف الراوى فان فيها وجهان معينا انه يكفى الغل فيها بغير علامة وذلك الوجه لا يجيء هنا بالاتفاق وقد سبق هناك الفرق ولو ترك التماس على الاجتهاد الاجتهاد وقد مجتهدا لم تصح صلاته وان صادف القبلة لانه ترك وظيفته في الاستقبال فلم تصح صلاته كالموصل بغير تقليد ولا اجتهاد وصادف فانه لا يصح بالاتفاق وسوا. ضاق الوقت أم لم يفتق هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وفيه وجه لابن سريج أنه يقلد عند ضيق الوقت وخوف الغوات

بما استحبه لم تبطل صلاته لأنها إذا كبر ونعمه قلحى على الصلاة أو تكلم بكلمة التوسيع بطلت صلاته لانه كلام ولو أجاب في خلال الفاتحة استأنفها فن الاجابة في الصلاة غير معبوبة ويستحب أن يقول من سمع أذان المغرب اللهم هذا إقبال ليلك وادبار نهارك ونفري لي ويستحب الدعاء بين الاذان والاقامة وأن يتحول المؤذن الى موضع آخر الاقامة

قال (الباب الثالث في الاستقبال: والنظر فيه في ثلاثة أركان (الاول) الصلاة ويتعين الاستقبال في فرائضها (و) الا في القتال فلا تؤدي فريضة على الراحة ولا مندورة أن قننا بسلطانها سلك واجب الشرع ولا صلاة الجنائز (ح) لان الركن الاظهر فيها القيام

بغير اذان ثم تقدم فصلي بنا على راحته ورجح السهلي هذه الرواية لأنها بينت ما أجمل في رواية الترمذي وان كان الراوى له عن عمر بن الرماح عنده شديد الضعف وقد روى ابن عدى عن أنس مرفوعا يكره للامام ان يكون مؤذنا قال ابن عدى منكر والبلاء فيه من سلام الطويل او زيد العمي . وروى ابن حبان في ترجمة المولى بن هلال عن جابر مثله والمولى متهم بالكذب : وروى اصحاب السنن الاربعة حديث عثمان بن ابى العاص قال قلت يا رسول الله اجعلنى امام قومي قال انت امامهم واتخذ مؤذنا لا يأخذ على اذانه اجرا وصححه الحاكم : (قوله) المنقول أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في تشهده أشهد انى رسول الله كذا قال ولا اصل لذلك بل الفاظ التشهد متواترة عنه انه كان يقول أشهد ان عمدا رسول الله او عبده ورسوله وسيأتى في التشهد . وللاربعة من حديث ابن مسعود في خطبة الحاجة واشهد ان عمدا رسول الله نعم في البخارى عن سلمة بن الاكوع لما خفت أزواد القوم فذكر الحديث في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم قال أشهد ان لا إله إلا الله وانى رسول الله وله شاهد عند مسلم عن ابى هريرة : (قوله) الدعاء بين الاذان والامة لا رد رواه النسائي وابن خزيمة وابن حبان من حديث يزيد بن أبى مرهم عن أنس : وأخرجوه هو وأبو داود والترمذى من طريق معاوية بن قرة عن أنس : وروى ابو داود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث سهل بن سعد قل ما رد على داع دعواه عند حضور الدعاء الحديث *

وهو ضعيف وفي فرض المجتهد ومطلوبه قولان أحدهما جهة الكعبة بدليل صحة صلاة الصف الطويل ونقل القاضي أبو الطيب وغيره الاجماع على صحة صلاتهم وأصحابهما عينها اتفق العراقيون والقفال والمتولي والبغوي على تصحيحه ودليها في الكتاب واجاب الاصحاب عن صلاة الصف الطويل بان مع طول المسافة تظهر المسامحة والاستقبال كالنار على جبل ونحوها قال البندنجي القول بأن فرضه

قال الله تعالى (قد نرى تقاب وجهك في السماء) الآ يقرؤى أنه صلى الله عليه وآله وسلم « دخل البيت ودعى في نواحيه ثم خرج وركع ركعتين في قبل الكعبة وقال هذه القبلة » (١) واعلم أن الاستقبال يقتدر الى مستقبل ومستقبل وهو المسمى قبلة وبدلا من حالة يقع فيها الاستقبال ومعلوم ان الاستقبال لا يجب في غير حالة الصلاة والحاجة تنس الى الكلام في الامور الثلاثة فلذلك قال والنظر فيه في ثلاثة اركان وهي الصلاة والقبلة المستقبل أولها الصلاة وتنقسم الى فرائض ونوافل أما الفرائض فيتعين الاستقبال فيها الا في حالة واحدة وهي حالة شدة الخوف في القتال فانه يأتي بها بحسب الامكان قال الله تعالى (فان خفتم فرجالا أو ركباناً) قال ابن عمر رضى الله عنهما « مستقبل القبلة وغير مستقبلها » قال نافع لأبراه ذكر ذلك الا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله في الكتاب إلا في القتال يعنى به حالة شدة الخوف لا مطلق القتال ثم الشرط ان يكون القتال مباحا على ماسيأتي في صلاة الخوف ان شاء الله تعالى ويلتحق بهذا الخوف ما اذا اكسرت السفينة فبقي على لوح منها وخاف الغرق لو ثبت على جهة القبلة وكذلك سائر وجوه الخوف فليس القتال معنيا لعينه وإنما المعتبر الخوف وأما النوافل فكذلك يجب الاستقبال فيها الا في حالة الخوف وفي السفر على ماسيأتي فالمستثنى في قسم الفرائض حالة واحدة وفي قسم النوافل حالتان والشافعي رضى الله عنه عبر عن الفرض بعبارة اخرى من غير تقسيم الصلوات الى الفرائض والنوافل فقال لا تجوز الصلاة من غير الاستقبال الا في حالتين احدهما النافلة في السفر والثانية شدة الخوف فان قيل الاستثناء لا ينحصر في هاتين الحالتين ألا ترى أن المريض الذي لا يجد من يوجهه الى القبلة ولا يطبق التوجه معذورا وكذلك المربوط على الخشبة قلنا الكلام في القادر على ان يصلي متوجها فاما العاجز فلا يكلف بما ليس في وسعه ولا حاجة الى استثنائه من موارد امكان التكليف واذا عرفت هذه المقدمة فيتفرع عاينها انه لا يجوز فعل الفريضة على الراحة لاختلال امر الاستقبال وينبغي أن تعرف من قوله فلا يؤدي فريضة على الراحة شيئين (أحدهما) انه ليس المراد منه الاداء الذي هو ضد القضاء فان الفريضة كما لا تؤدي على الراحة لا تقضى

(١) حديث ﷺ ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل البيت ودعا في نواحيه ثم خرج وركع ركعتين في قبل الكعبة وقال هذه القبلة متفق عليه من اسامة بن زيد وفي رواية لهما من حديث

الجهة تقوله المزني وليس هو بمعروف الشافعي وكذا أنكره الشيخ أبو حامد وآخرون سلكوا طريقا من طرق الفرائض
طريقة أخرى شاذة ضعيفة اخترعها الإمام تركتها لشذوذها واحتج أصحاب القول بالعين بحديث ابن عباس
رضي الله عنهما «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دخل الكعبة خرج فصلي إليها وقال هذه القبلة» رواه البخاري
ومسلم وهو حديث أسامة بن زيد الذي ذكره المصنف في أول الباب واحتجوا بالجهة بحديث أبي
هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ما بين المشرق والمغرب قبلة» رواه
الترمذي وقال حديث حسن صحيح وصح ذلك عن عمر رضي الله عنه موقوفا عليه هـ
(فرع) في مذاهب العلماء في ذلك: قد ذكرنا أن الصحيح عندنا أن الواجب إصابة عين
الكعبة وبه قال بعض المالكية ورواية عن أحمد وقال أبو حنيفة الواجب الجهة وحكاها الترمذي عن

أيضا وإنما المراد منه الفعل (والثاني) أنه وإن كان مطلقا سكن الفرض ما إذا لم يلحقه خوف فاما
إذا خاف الانقطاع عن الرقعة لو نزل لاداء الفريضة أو خاف على نفسه أو ماله من وجه آخر فله أن
يصلي على الدابة لكنه يعيد إذا نزل وهل يجوز فعل المنذورة على الرحلة يبي على أصل سبق
ذكره وهو أن المنذورة من العبادة عند الإطلاق يحمل على أقل واجب ويعطى أحكام الواجبات
أم لا إن قلنا لا جاز ذلك وإن قلنا نعم لم يجز وهو الصحيح والمحكي عن نبيه في الامم ولك أن
تعلم قوله ولا منذورة بالخاء لأن أبا الحسن السرخي حكى في مختصره أنه لا يصلي على الرحلة صلاة
نذر أوجبها وهو بالارض فإن أوجب صلاة وهو راكب أجزاء فعلها على الدابة واما صلاة الجنازة
ففي جواز فعلها على الرحلة ثلاثة طرق بينا في التيمم والظاهر ما ذكره في الكتاب وهو المنع
لأن الركن الاظهر فيها القيام وفعلها على الرحلة يمحو صورة القيام وذكر بعضهم للمنع معنى آخر
سندكره من بعد ويجب أن يكون قوله ولا صلاة جنازة مرقوما بالواو لما تقدم هـ

قال لا تصح الفريضة على بعير معقول وفي أرجوحة معانة بالمبال لأنهم أيضا للقرار بخلاف
السفينة الجارية لأن المسافر محتاج إليها بخلاف الزورق المشدود على الساحل لأنه كالسيرير والمال كالارض
فعل الفريضة على الرحلة كما يشتمل على الاخلال بأمر القيام والاستقبال ففيه ذنب آخر
وهو إقامة الفريضة على ما لا يصلح للقرار وفي اشتراط إقامتها على ما لا يصلح للقرار كلام فإراد
المصنف أن يبين أن امتناع فعل الفريضة على الرحلة ليس باختلال أمر الاستقبال فحسب بل
من شرط الفريضة فعلها على ما هو للقرار وهذا الشرط فائت إذا أقيمت على الرحلة وفقه
الفصل أن استقرار المصلي في نفسه شرط فلا يس له أن يصلي الفريضة وهو سائر مائت
لأن المشي يشتمل على الحركات والأصل أنه لا يحتمل أدلا فحاشا أنما في النوافل في السفر لما سيأتي

إن عمر فصلى ركعتين في وجه الكعبة: وقال الخطابي قوله هذه القبلة معناه إن أمرها استقرار على
هذه البنية لا ينسح أبدا فصلوا إليها فهي قبلتكم: وقال النووي يحتمل أن يريد هذه الكعبة هي
المسجد الحرام الذي أمرتم باستقباله لا كل الحرم ولا مكة ولا المسجد الذي حولها بل نفسها فقط

عمر بن الخطاب وعن علي بن أبي طالب وابن عباس وابن عمرو وابن المبارك وسبق دليلها *
(فرع) في تعلم أدلة القبلة ثلاثة أوجه (أحدها) أنه فرض كفاية (والثاني) فرض عين وصححه
البلغوي والرافعي كتعلم الوضوء وغيره من شروط الصلاة وأركانها (والثالث) وهو الأصح أنه
فرض كفاية إلا أن يريد سفرا فيتعين لعموم حاجة المسافر وكثرة الاشتباه عليه ولا يصح قول من

وهل يجوز فعلها على الدابة نظر ان أخل فعلها بالقيام أو الاستقبال فلا يجوز وان أمكنه تمام أركان
الصلاة بان كان في هودج أو على سرير موضوع على الدابة فالذي ذكره المصنف أن الفريضة
لا تصح وان كانت الدابة واقفة معقولة واتبع نية امام الحرمين حيث قال لا تقام الفريضة على الراحة
وان كان المصلي قادرا على المحافظة على الأركان كلها مستقبلا وكان البعير معقولا لأنه مأثور
باداء الفرائض متمكنا على الأرض أو مافي معناها وليست الدابة للاستقرار عايبا وكذلك القول في
الارجوحة المشدودة بالخيال فانها لا تعد في العرف مكان التمكن وهو مأثور بالتمكن والاستقرار وهذا بخلاف
السفينة حيث تصح الصلاة فيها وإن كانت تجري وتتحرك بمن فيها كالذوابة تتحرك بالراكبين
لان ذلك إنما يجوز لمسه من الحاجة الى ركوب البحر وتعذر المدول في أوقات الصلاة عنه فجعل الماء
على الأرض كالأرض وجعلت السفينة كالصفائح المبطوحة على الأرض وألحق بالسفينة الجارية

وهو احتمال حسن بديع ويحتمل ان يكون تعلما للإمام أن يستقبل البيت من وجوه وان كانت
الصلاة الى جميع جهاته جائزة : وقد روى البزار عن عبد الله بن حبشي رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلي الى باب الكعبة ويقول ايها الناس إن الباب قبلة البيت لكن إسناده ضعيف :
وروى البيهقي عن ابن عباس مرفوعا البيت قبلة لاهل المسجد والمسجد قبلة لاهل الحرم
والحرم قبلة لاهل الأرض في مشارقها ومغاربها من امتي واسناد كل منهما ضعيف : (تنبيه) حديث
الباب قد يعارض حديث ما بين المشرق والمغرب قبلة رواه الترمذي عن أبي هريرة مرفوعا وقال
حسن صحيح ورواه الحاكم من طريق شعيب بن ايوب عن عبد الله بن نعيم عن عبيد الله بن عمر
عن نافع عن ابن عمر وذكره الدارقطني في العلل وقال الصواب عن نافع عن عبد الله بن عمر
عن عمر قوله *

* (حديث) * ابن عمر في قوله تعالى فان خقم فرجالا أو ركباناً قال مستقبلي القبلة
أو غير مستقبليها قال نافع ولا اراه ذكر ذلك إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخاري
من حديث مالك عن نافع هكذا في حديث في كيفية صلاة الخوف ورواه ابن خزيمة من حديث
مالك بلا شك وفيه رد لقول من زعم ان قوله لا اراه إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أصل
الحديث في كيفية صلاة الخوف لا هذه الزيادة واحتجاجة لذلك بأن مسلما ساقه من رواية موسى
عن نافع وصرخ بانها من قول ابن عمر ورواه البيهقي من حديث موسى بن عقبة عن نافع عن
ابن عمر جزما وقال النووي في شرح المذهب هو بيان حكم من أحكام صلاة الخوف لا تفسير للآية

أطلق أنه فرض عين اذ لم يتقل أن النبي صلى الله عليه وسلم السلف الزموا آداب الناس تعلم أدلة القبلة بخلاف أركان الصلاة وشروطها لان الوقوف على القبلة سهل غالبا والله أعلم •
• قال المصنف رحمه الله •

(وان كان في أرض مكة فان كان بينه وبين البيت حائل أصلي كالجبال فهو كالمغائب عن

الزورق المشدود على الساحل تنزيلا له منزلة السرير والهاء منزلة الارض، وتحركة تسفلا وتصعدا كتحرك السرير ونحوه علي وجه الارض فلا يمنع صحة الفريضة وأما الزورق الحاربي فهل المقيم في بغداد وغيره اقامة الفريضة فيه مع تمام الاركان والافعال قال امام الحرمین فيه احتمال وتردد ظاهر فان الافعال تسكثر بمریان الاربع وهو قدر علي دخول الشط وإقامة الصلاة قال وان احتمل رجال سرير او عليه انسان لم يصبح عليه الفرض فانه محمول الناس فيمكن كحمول البهائم هذا كلامهما ولا يخفى أن من حكم بالدم والدابة معقولة لان يحكم به وهي سائرة اولي وأوددا أكثر أصحابنا منهم صاحب المعتمد والحسين الفراء وأبو سعيد المتولي والقاضي الديلمي وغيرهم أنه يجوز فعل الفريضة علي الدابة مع تمام الافعال والاركان بان كان في هودج أو علي سرير ونحوهما إذا كانت الدابة واقفة ولم يذكروا خلافا فيه وان كانت سائرة ففيه وجهان (أحدهما) الجواز كالأصلي في سفينة جارية ومنهم من قاله علي ما لو صلي علي سرير يحمله جماعة كأنهم اتخذوا هذه الصورة متفقا عليها (وأصحها) وهو المحكي عن نفسه في الاملاء أنه لا يجوز لان سير الدابة منسوب اليه ولهذا يجوز الطواف عليها وسير السفينة بخلافه فانها بمثابة الدار في البر وأيضا فان البهيمة لها اختيار في السير فلا يكاد يثبت علي حالة واحدة والسفينة كما يسهل سيرها اذا اختار لها واذا وقعت علي ما حكته تبين لك انه يجب أن يكون قوله ولا تمنع الفريضة علي بعير معلما بالواو بل الظاهر الجواز اذا كانت الدابة واقفة علي خلاف ما في الكتاب تقلا عن المذهب في معنى أما النقل فقد بيناه وأما المعنى فلان المصنف وامام الحرمین لم يريدوا في التوجيه علي أن المصلي في الفريضة أمور بالاستقرار علي الارض أو غيرها مما يصلح للقرار وهذا لا يسلمه أصحاب الطريقة الاخرى انما المسلم عندهم انه أمور بالاستقرار في نفسه ثم هو مشكل بالزورق المشدود علي الشط فانه لا تتعاق به الحاجة المفروضة في السفينة والزورق الحاربين وهو قادر علي الخروج الي الساحل والاستقرار علي الارض فلم كان الزورق المشدود كالسرير علي الارض ولم تكن الدابة المعقولة كهذل أو متاع ساقط علي الارض فان حاولت دفع الخلاف وقلت الفارقون بين أن تكون الدابة واقفة أو سائرة صوروا المسألة فيما اذا كان في هودج أو سرير علي الدابة وليس في الكتاب تعرض لذلك فاعل مسألة الكتاب فيما اذا وقف علي ظهر الدابة من غير سرير ونحوه وحينئذ لا يتنافى الكلامان لتغاير الصورتين نعم يجب طلب الفرق والجواب ان هذا فاسد من وجوه ثلاثة (أحدها) أن الدابة الواقفة

مكة وإن كان بينهما حائل طارئ وهو البناء فقيه وجهان أحدهما لا يجتهد لأنه في أي موضع كان فرضه الرجوع إلى العين فلا يتغير بالحائل الطارئ والثاني يجتهد وهو ظاهر المذهب لأن بينه وبين البيت حائل يمنع المشاهدة فاشبه إذا كان بينهما جبل ﴿

(الشرح) قال أصحابنا إذا صلى بمكة خارج المسجد فإن عاين الكعبة كن يصل على أبي

إذا لم تصلح للقرار فالمحمول عليها من السرير ونحوه أولى أن لا يصلح للقرار فمحال أن يمنع من الوقوف عليها ولا يمنع من الوقوف على ما عليها (والثاني) أن الفارقين بأسرهم ما صوروا المسألة في الهودج والسرير بل منهم من تعرض لذلك أيضا لأن أمام الأركان والأفعال حينئذ يتيسر ومنهم من فصل بين وقوف الدابة وسيرها من غير تعرض للسرير هذا الشيخ إبراهيم المروودي ذكر فيما علق عنه أن أمكنه اقيام والاستقبال في جميع الفريضة على الدابة نظر أن كانت واقفة جاز وإن كانت تسير فوجهان ولم يشترط أن يكون عليها سرير ونحوه (والثالث) أنا حكينا عن إمام الحرمين أنه الحق ما إذا احتمل السرير رجال فصلي عليه بما إذا صلى على ظهر الدابة وذلك بوضوح أنه لا فرق بين أن يكون على الدابة سرير أم لا والله أعلم ﴿

قال ﴿ أما النوافل فيجوز اقامتها في السفر الطويل راكبا و ماشيا وفي السفر القصير قولان ولا يجوز (و) في الحضر ﴿

تكامنا في حكم اقامة الفرائض على الرواحل وأما النوافل فيجوز اقامتها في السفر الطويل عند السير راكبا كان أو ماشيا متوجها إلى طريقه لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به » (١) وخالف أبو حنيفة في الماشي ويحكي مثله عن أحمد فليكن قوله و ماشيا مع ما برقيها الثاني أن الإنسان قد يكون له أورد ووظائف ويحتاج إلى السفر لمعاشه فلو منع من التنفل في سيره لفاته أحد أمرين إما أوراده أو مصالح معاشه

(١) (حديث) ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به متفق عليه وله الفاظ منها للبخاري عن عامر بن ربيعة كان يسبح على الراحلة وللبخاري من وجه آخر عن ابن عمر كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه يومئذ برأسه قبل أي وجه توجه ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة وللبخاري من وجه آخر كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه يومئذ برأسه : (قوله) وروى عن جابر مثله متفق عليه وله الفاظ منها كان يصلي على راحلته حيث توجهت به فإذا أراد الفريضة نزل فاستقبل القبلة لفظ البخاري ولم يذكر مسلم النزول وقال الشافعي أنا عبد المجيد عن ابن جريح أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو على راحلته النوافل ورواه ابن خزيمة من حديث محمد بن بكر عن ابن جريح مثل سياقه وزاد ولكن ينخفض السجدين من الركعة يومئذ إيماء ولابن حبان نحوه ﴿

قيس اوسطح دار ونحوه صلى اليها واذا بنى محرابه علي العيان صلى اليه ابدأ ولا يحتاج في كل صلاة الي المعاينة قال اصحابنا وفي معنى العيان من نشأ بمكة وتيقن اصابة السكبة وان لم يشاهدها في حال الصلاة فهذا فرضه اصابه العين قطعاً ولا اجتهاد في حقه فاما من لا يمان السكبة ولا يتيقن الاصابة فان كان بينه وبينها حائل اصلي كالجبل فله الاجتهاد بخلاف قال اصحابنا

ولا فرق في ذلك بين الراكب والماشي وهل يختص ذلك بالسفر الطويل فيه قولان احدهما وبه قال مالك نعم كالقصر والفطر واصحهما لا: لا طلاق الخبر الذي روينا ورؤى مثله عن جابر ولان الحاجة كما تمس الي الاسفار الطويلة تمس الي الاسفار القصيرة وهي اغلب ومنهم من قطع بالجواز في السفر القصير وامتنع من اثبات خلاف فيه فلك ان تعلم بالواو لفظا لقولين من قوله وفي السفر القصير قولان وأما في الحضر فظاهر المذهب انه لا يجوز ترك استقبال القبلة في النوافل وهي والفرائض سواء في امر القيام وذلك لان الغالب من حال المنيم البث والاستقرار وقال ابو سعيد الاصطخري يجوز للحاضر ترك استقبال فيها والتنفل متوجهاً الي مقصده في الترددات لان المقيم ايضا يحتاج الي التردد في دار اقامته وعلى هذا فالراكب والراجل سواء وذكر في التهمة ان هذا اختيار القفال ولم يحكه غيره عن اختياره على هذا الاطلاق اسكن الشيخ ابا محمد ذكر انه اختار الجواز بشرط أن يكون متغفلاً في جميع الصلاة فليكن قوله ولا يجوز في الحاضر معلماً بالواو لكان هذا الوجه ثم يتعلق بلفظ الكتاب في الفصل مباحثان (أحدهما) انه قال اما النوافل فيجوز اقامتها في السفر الطويل ولفظ النوافل تدخل فيه الرواتب وغيرها فما ليس بفرض فهل يشتمل الجواز الكل أم لا والجواب أن طائفة من اصحابنا منهم القاضي ابن كج - كروا أنه لا تقام صلاة العيدين والسكوفين والاستسقاء علي الراحة وانما تقام الرواتب وصلاة الضحى وما يكثر ويتكرر واما هذه العداوات فهي نادرة فاشبهت صلاة الجنائز وبهذه العلة منع بعضهم صلاة الجنائز علي الراحة وهذه العلة والتي قدمناها من نحو صورة القيام ينبغي أن تختلفا في التفرع اذا صلاهما علي الراحة قائماً وقضية هذه العلة المنع وقضية تلك العلة الجواز وبه أجاب امام الحرمين رحمه الله وقضية لفظ الكتاب اطلاق القول في النوافل بالجواز وهو الظاهر عند الاكثرين ولذلك قالوا في ركعتي العلوف ان قلنا بالاقتراض فلا تؤدي علي الراحة والا فتؤدي ولم يبالوا بالندرة وقال في التهذيب يستوي فيه الرواتب وغيرها مما ليس بفرض (والثانية) أنه قال راكبا وماشيا والركوب كما يستعمل في الدابة يستعمل في السفينة فيقال ركب السفينة والدابة وركب البحر فهل يجوز أن يتنفل في السفينة حيث ما توجهت كما يجوز علي الدابة والجواب لاحكى ذلك عن نص الشافعي رضي الله عنه ذلك لانه يمكن من الاستقبال ولهذا تقول لو كان في هودج علي الدابة يتمكن فيه من الاستقبال يلزمه ذلك علي الصحيح كما سيأتي واستثنى في العدة عن راكبي السفينة الملاح الذي يسيرها فله أن يتنفل الي حيث توجه لان تكليفه

ولا يلزمه صعود الجبل لتحصيل المشاهدة لان عليه في ذلك مشقة وان كان الحائل طارئا فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما أصحابهما عند المصنف والبندنيجي وابن الصباغ والشاشي والرافعي أنه يجوز الاجتهاد والثاني لا يجوز وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والماوردي والمحاملي والجرجاني * قال المصنف رحمه الله *

الاستقبال يقطعه عن النافلة أو عن عمله وسيره *

قال (ولا يضر انحراف الدابة عن القبلة وقيل يجب الاستقبال عند التحريم (و) وقيل لا يجب إلا إذا كان العنان بيده ثم صوب الطريق بدل عن القبلة في دوام الصلاة ولا يصلي راكب التعاسيف إذ ليس له صوب معين وان حرف الدابة عمداً عن صوب الطريق بطلت صلاته وان كان ناسياً لم تبطل ان قصر الزمان لكن يسجد للسهو وان طال ففي البطلان خلاف يجرى مثله في الاستدبار ناسياً وان كان بجراح الدابة بطل ان طال الزمان وان قصر فوجهان ثم علي الراكب أن يرمي بالركوع والسجود ويجعل السجود (ح) اخفض من الركوع وان كان في مرقداً ثم السجود والركوع * المنتفل في سيره أماراكب أو ماش ولا بد في الحالتين من النظر في الاستقبال وكيفية الأفعال فبدأ بالكلام في الراكب ثم تكلم في الماشي أماراكب فاما أن يكون على سرج ونحوه ولا يمكنه أمام السجود والركوع والاستقبال في جميع صلاته وأما يكون في مرقداً يمكنه ذلك فاما في الحالة الأولى فلا يمنع من الصلاة بتعذر الاستقبال في جميعها ولكن هل يجب عليه أن يستقبل القبلة عند التحريم فيه وجوه (أحدها) لا كافي دوام الصلاة لان تكليف الاستقبال يشق عليه ويشوش عليه سيره (والثاني) نعم ايكون ابتداء الصلاة على صفة الكمال ثم يخفف الامر في الدوام كما أن النية يشترط اقترانها بالتكبير ولا يشترط في دوام الصلاة فعلى هذا الوجه لو تعذر الاستقبال في تلك الحالة لم تصح الصلاة أصلاً (والثالث) انه ان سهل عليه الاستقبال عند التحريم وجب والا فلا فلو كانت الدابة واقفة وأمكنه الانحراف عليها الى القبلة لو أدارها اليها أو كانت سائرة والزماد في يده ولا حرجان بها فلا استقبال سهل وان كانت مقطرة أو صعبة الادارة لحراستها فهو عسير أما الاشتراط عند السهولة فلما روى عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان اذا سافر وأراد أن يتطوع استقبال القبلة بناقته وكبر ثم صلى حيث وجهه ركابه» (١) وأما عدم الاشتراط عند الصعوبة فلدفع المشقة واختلال أمر السير عليه ولهذا رخصنا في ترك الاستقبال في دوام الصلاة وهذه الوجوه الثلاثة هي التي أوردتها في الكتاب واعلم أن الأكثرين سكتوا عن الوجه الثاني واقتصروا

(١) * (حديث) أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سافر وأراد ان يتطوع استقبال بناقته القبلة وكبر ثم صلى حيث كان وجهه وركابه أبو داود من حديث الجارود بن أبي سبرة حدثني أنس وصححه ابن السكن *

﴿ فان اجتهد رجلان فاختلفا في جهة القبلة لم يقلد أحدهما صاحبه ولا يصلي أحدهما خلف الآخر لان كل واحد منهما يعتقد بطلان اجتهاد صاحبه ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذا الذي قاله متفق عليه عندنا وحكي أصحابنا عن أبي ثور أنه قال تصح صلاة أحدهما خلف الآخر ويستقبل كل واحد مظهر له بالاجتهاد فلو تعاكس ظنهما صار وجهه الى وجهه

علي ايراد الاول والثالث لكن حكمه الصيدلاني وتابعه امام الحرمين والمصنف على نقله ثم ايراد الكتاب يقتضي أن يكون عدم الاشتراط مطلقاً أظهر لأنه قال ولا يضر انحراف الدابة عن القبلة ثم ذكر الوجهين الآخرين والمذهبيون اذا أطلقوا الحكم ثم قالوا وقيل كذا كان اشارة منهم الى ترجيح الاول الا اذا نصوا على خلافه لكن الذي رجحه معظم الأئمة انما هو الوجه الثالث وفيه جمع بين الخبر والمعنى كما تقدم ثم ظاهر لفظه في حكاية الوجه الثالث يقتضي الإيجاب فيما إذا كان العنان بيده ونفيه في غير هذه الحالة لكن لو كانت الدابة واقفة وسهل الانحراف عليه يلزمه ذلك على هذا الوجه وان لم يكن العنان بيده فكانه جعل هذا مثالا لصحة سهولة الاستقبال ليلحق به ما هو في معناه ويمكن أن يكون الذي حكاه ثانيا وجهها مغاير الوجه الثالث الذي قدمنا روايته فان الصيدلاني وغيره نقلوه كما نقله المصنف لكن الاول أقرب فان الفرق بين ما إذا كان العنان بيده وبين سائر صور السهولة بعيد وفي لفظ الكتاب شيء آخر يحتاج الى تأويله وذلك أنه قال ولا يضر انحراف الدابة عن القبلة ومعلوم أنه لا اعتبار بانحراف الدابة واستقبالها وإنما الاعتبار بحال الراكب حتى لو استقبل عند التحريم حصل الغرض وارتفع الخلاف وإن كانت الدابة منحرفة واقفة كانت أوسايرة فاذا المعنى ولا يضر انحرافه على الدابة أولا فلو كانت الدابة وما شابه ذلك وفي المسألة وجه رابع وهو أنه لو كانت الدابة متوجهة به عند افتتاح الصلاة أما الى القبلة أو طريقه تحرم بالصلاة كما هو ولو كانت منحرفة الى غيرهما لم يحز التحريم إلا الى القبلة لان تكليف صرف الدابة عن صوب الطريق اذا كانت متوجهة اليه قد يعسر أمامه الانحراف الى غير القبلة والطريق لا بد من صرفها فليصرفها الى القبلة أولا ثم الى الطريق فليس فيه كثير عسر وإذا شرطنا الاستقبال عند التحريم ففي اشتراطه عند السلام وجهان أحدهما يشترط لأنه أحد طرفي الصلاة ولهذا اعتبرنا نية الخروج على رأى اعتبارا بالطرف الاول وأصحها لا يشترط كما في سائر الاركان وهذا قضية نظم الكتاب لأنه قال لا يضر الانحراف ولم يستثن على بعض الوجوه سوى حالة التحريم وإذا رقت الخلاف في التحريم والتحليل فاعرف أن في أعمدهما من أركان الصلاة يجعل صوب الطريق بدلا عن القبلة وكذلك عند التحريم والتحليل إذا لم يشترط فيها الاستقبال وإنما كان كذلك لان المصلي لا بد وأن يستمر على جهة واحدة ليجتمع همه ولا يتوزع فكره وجعلت تلك الجهة جهة الكعبة اشرفها فاذا عدل عنها لماجة السير فليلتزم الجهة التي قصدها محافظة على

كما يجوز أن يصلوا حول الكعبة وكل واحد الى جهة دليته ما ذكره المصنف والفرق أن في مسألة الكعبة كل واحد يعتقد صحة صلاة امامه قال امام الحرمين فلو كان اختلافهما في تيسامن قريب وتياسر فان قلنا يجب على المجتهد مراعاة ذلك لم يصح الاقتداء والا فيصح *

* قال المصنف رحمه الله *

المعنى المقتضي للاستمرار على الجهة الواحدة : ثم الطريق في الغالب لا يستد بل يشتمل على معاطف يلقاها السالك يئنه ويسرة فيتبعه كيف ما كان لحاجة السير وإنما قال صوب الطريق لأنه لا يشترط أن يكون سلوكه في نفس الطريق المعبد فقد يعدل المسافر عنه لزحمة ودفع غبار ونحوها فالمعتبر الصوب دون نفس الطريق * ويتعلق بهذه القاعدة مسائل (أحداها) ليس لراكب التعاسيف ترك الاستقبال في شيء من صلاته وهو الهائم الذي يستقبل نارة ويستدبر أخرى إذ ليس له صوب ومقصد معين وقوله ولا يصلي راكب التعاسيف معناه أنه لا ينتقل متوجهاً الى حيث تسير دابته كما يفعله غيره لأنه لا ينتقل أصلاً فان هذا الرجل لو تنقل مستقبلًا في جميع صلاته أجزاءه ولو كان له مقصد معلوم لكن لم يسر في طريق معين فهل ينتقل مستقبلًا صوبه فيه قولان أظهرهما نعم لان له مقصدًا معلومًا والثاني لا : إذ لم يسلك طريقًا مضبوطًا وقد لا يؤدي سيره الى مقصده (الإنيانية) لو انحرف عن صوب الطريق أو انحرفت الدابة عنه فينبى ذلك على ما لو انحرف المصلي على الأرض عن القبلة وينظر فيه إن استدبر القبلة في صلاته أو تحول الى جهة أخرى عمدًا بطلت صلاته وإن فعله ناسيًا للصلاة فان تذكر على القرب وعاد الى الاستقبال لم تبطل صلاته كما لو تكلم في صلاته ناسيًا بكلام قليل وإن طال الفصل ففي البطلان وجهان كما لو تكلم ناسيًا بكلام كثير أصحها البطلان ذكره الصيدلاني وصاحب التهذيب لان الصلاة لا تحتمل الفصل الطويل ولان ذلك مما ينذر والثاني الصحة كما لو قصر الزمان للعدر وهو الذي ذكره المحاملي وطبقته ولو أماله انسان عن جهة القبلة قهراً وطال الزمان بطلت صلاته وإن عاد الى الاستقبال على قرب فوجهان أصحها البطلان والفرق بين النسيان وقهر الغير إياه أن النسيان مما يكثر ويعم والا كراه في مثل ذلك ينذر ولهذا المعنى تقول لو أكره على الكلام في صلاته تبطل صلاته على الصحيح بخلاف النسيان جئنا الى الانحراف عن صوب الطريق أو تحريف الدابة عنه فلو فعل ذلك عمدًا فقد قال في الكتاب بطلت صلاته وهذا غير مجرى على إطلاقه لانه لو انحرف الى جهة القبلة لا تبطل صلاته وكيف تبطل وقد توجه الى الجهة التي هي الاصل فاذا المراد ما إذا حرف الدابة عن صوب الطريق الى غير جهة القبلة أو انحرف عليها وهكذا سائر الأئمة وإنما حكمنا بالبطلان لما ذكرنا من كون هذه الجهة قائمة مقام جهة القبلة وإن حرف الدابة أو انحرفت عليها الى غير القبلة ناسيًا فان تذكر وعاد على قرب لم تبطل صلاته وإن طال الزمان فوجهان كما ذكرنا في استدبار المصلي على وجه الأرض ناسيًا والاصح البطلان ولو أخطأ وظن ان الذي توجه اليه طريقه فهو كما لو انحرف ناسيًا للصلاة ولو

﴿وان صلي بالاجتهاد الى جهة ثم حضرت صلاة أخرى ففيه وجهان (أحدهما) يصلي بالاجتهاد الاول لأنه قد عرف بالاجتهاد الاول (والثاني) يلزمه أن يعيد الاجتهاد وهو المنعوص في الام كما تقول في الحاكم اذا اجتهد في حادثة ثم حدثت تلك الحادثة مرة أخرى﴾ .
 ﴿الشرح﴾ الوجهان مشهوران أصحهما باتفاق الاصحاب وجوب إعادة الاجتهاد وبه قطع

انحرف الى غير القبلة لجاح الدابة فهد الصورة تشبه ما لو أماله غيره قهرا فان طال الزمان بطلت صلاته وذكر الشيخ أبو حامد انها لا تبطل كما ذكر في النسيان فقوله بطل معلوم بالواو لذلك وان قصر فقد حكى في الكتاب فيه وجهين كما روينا في صورة الامامة ولم يأت امام الحرمين بحكاية الخلاف في الجاح لكن قال قد ذكرنا في مثل هذه الصورة خلافا فيمن يعرف عن القبلة والظاهر هنا أن الصلاة لا تبطل لان جاح الدابة مما يعمله بالوحي بخلاف صرف الرجل فهو نادر لا يعهد وأراد أن الظاهر القطع بهذا والامتناع من تخريجه على الخلاف في صورة الصرف لأنه قال بعد الفرق بين الصورتين ولهذا قطع الائمة بان جاح الدابة في زمن قريب لا يبطل الصلاة ولم أر ما يخالف هذا للاصحاب والامر على ذكرناه فاذا بحثت وجدت كتب الاصحاب متفقة على أن الصلاة لا تبطل في صورة جاح الدابة اذا ردها على القرب على أن الاكثرين سوا بين صورة النسيان وصورة الجاح سواء منهم الحاكم بالصحة عند طول الزمان والحاكم بالبطلان ويتبين من هذا أن المصنف كالمفرد برواية الوجهين في بطلان الصلاة عند قصر المدة في صورة الجاح فاعلم ذلك (الثالثة) اذا لم يحكم بالبطلان في النسيان والجاح فهل يسجد لسهو اماعند النسيان فقد ذكر في الكتاب أنه يسجد لسهو عند قصر الزمان وهكذا حكى السيد لاني والامام وصاحب التهذيب ووجهه أن التحريف عمدا يبطل للصلاة فاذا اتفق سهو اقتضى سجود السهو لكن الشيخ ابا حامد في طائفة حكوا عن نص الشافعي رضي الله عنه أنه لا يسجد لسهو اذا عاد عن قريب فان طال الزمان فحينئذ يسجد فليكن قوله يسجد لسهو معلوما بالواو لذلك واماعند الجاح فمنهم من قال لا يسجد اذا لم يحكم ببطلان الصلاة لأنه لم يوجد منه ترك مأموه ولا فعل منه الذي وجد فعل الدابة ومنهم من قال وهو الاظهر يسجد وفعل الدابة كفعله ولمرية الشيخ أبي حامد ههنا كما في النسيان فالحاصل في الجاح ثلاثة أوجه يسجد لا يسجد يفرق بين أن يطول الزمان أو يقصر وفي النسيان لا يحصل الا وجهان وهذا كله متفرع على ظاهر المذهب وهو ان السهو في النافلة يقتضي السجود كما في الفريضة وحكي قول أنه لا مدخل لسجود السهو في النافلة بحال هذا تمام الكلام في استقبال الراكب على السرج ونحوه: وأما كيفية اقامته الاركان فليس عليه وضع الجبهة على عرف الدابة ولا على السرج والأكف لما فيه من المشقة وخوف الضرر من نزقات الدابة ولكن ينحني للركوع والسجود الى الطريق ويجعل السجود أخفض من الركوع قال امام الحرمين والفصل بينهما عند التمكن محتوم والظاهر أنه لا يجب مع ذلك أن

كثيرون وهو المنصوص في الام وقد سبق مثلها في التيمم اذا طلب الماء فلم يجده وصلّى وبقى في موضعه حتي حضرت صلاة أخرى قل الرافعي قيل الوجهان فيما اذا لم يفارق موضعه فان فارقه وجب الاجتهاد وجها واحداً كالتييمم قال ولكن الفرق ظاهر ولا يحتاج الي تجديد الاجتهاد للنافلة بلا خلاف * قال المصنف رحمه الله *

يبلغ غاية وسعه في الانحناء وأما كيفية سائر الاركان فيئنة (الحالة الثانية) أن يكون الراكب في مرقد ونحوه يسهل عليه الاستقبال واتمام الاركان فعليه الاستقبال في جميع الصلاة كراكب السفينة اذ لا مشقة عليه في ذلك وينبغي أن يتم الركوع والسجود أيضا فلو اقتصر على الایماء كان بمثابة المتمكن علي الارض اذا تنفل مضطجعا مقتصرأ علي الایماء وفي جوازه وجهان مذكوران في موضعهما وحكي القاضي ابن كج عن نص الشافعي رضي الله عنه أنه لا يلزم الاستقبال ولا اتمام الركوع والسجود في المحمل الواسع كما لا يجب علي راکب السرج ذلك وفرق بينه وبين السفينة بان حركة راکب السفينة لا تؤثر فيها وحركة راکب الدابة تؤثر في المحمل فيخاف الضرر فاذا قوله أم الركوع والسجود ينبغي أن يعلم بالواو لما رواه ابن كج أو للوجه الصائر الي تجويز التنفل ومما مضطجعا الا أن لا يريد بقوله أم انه يلزم ذلك بل يريد انه الاحسن والاولي والظاهر ارادة اللزوم

قال) وأما الماشي فاستقباله كن يده زمام دابته فيركم ويسجد ويقعد لا يثافي هذه الاركان ولا يمشي الا في حال القيام وفيه قول أنه يومئذ بذلك كله)

لما فرغ من الكلام في استقبال الراكب وكيفية اقامته الاركان اشتغل بالكلام فيها في حق الماشي وقد حكي الاصحاب عن طبقاتهم عن نص الشافعي رضي الله عنه أن الماشي يركع ويسجد علي الارض ولا يقتصر علي الایماء لسهولة الامر عليه بخلاف الراكب فان اتمامها عسير عليه أو متعذر وانزول لها أعسر وأشق وزاد الشيخ أبو محمد فحكي مع ذلك عن نصه أنه يقعد في موضع التشهد أيضا ويسلم ولا يمشي الا في حال اقيام وتابعه امام الحرمين والمصنف فقال ويركع ويسجد ويقعد لا يثافي هذه الاركان الي آخره ونفى الشيخ أبو حامد والعراقيون من أصحابنا هذه الزيادة وقالوا لا يجب التعود بل يمشي في حال التشهد كما في حال القيام وهو ظاهر المذهب لطول زمان التشهد كالقيام وهذا ما أورده الشيخ الحسين وأبو سعيد المتولي ثم ذكر امام الحرمين ان ابن سريج خرج قولا انه لا يلبث ولا يضع جبهته علي الارض بل يومئذ راکها وساجدا كالراكب لان كثرة اللبث قد يفضي الي الاقطاع عن الرقعة ويشوش عليه أمر السفر وعلي هذا فيجعل السجود أخفض من الركوع كالراكب ولا يقعد في التشهد وحكي الشيخ أبو محمد هذا القول المنسوب الي ابن سريج عن القفال وأنه أول نص الشافعي رضي الله عنه علي الاستحباب قال الشيخ ثم

فإن اجتهد للصلاة الثانية فأداه الاجتهاد الى جهة أخرى صلى الصلاة الثانية الى الجهة الثانية ولا يلزمه إعادة ما صلاه الى الجهة الاولى كلما كرم اذا حكم باجتهاد ثم تغير اجتهاده لم ينقض ما حكم فيه بالاجتهاد الاول وان تغير اجتهاده وهو في الصلاة ففيه وجهان أحدهما يستأنف الصلاة لانه لا يجوز أن يصلى صلاة باجتهادين كما لا يحكم الحاكم في قضية باجتهادين والثاني يجوز لانا لو أزمناه أن يستأنف تقضينا ما أداه من الصلاة بالاجتهاد باجتهاد بعده وذلك لا يجوز وان دخل في الصلاة بالاجتهاد ثم شك في اجتهاده أتم صلاته لان الاجتهاد ظاهر والظاهر لا يزال بالشك *

وجدت ما ذكره القفال منصوصاً للشافعي رضى الله عنه فحصل في الاركان المذكورة وهل يشيها الماشي لا بشأ أم لا قولان منصوص ومخرج علي ما ذكره في الكتاب أو منصوصان علي ما رواه الشيخ ويترتب علي ما ذكرناه القول في استقبال القبلة أما اذا قلنا انه يركع ويسجد ويقعد لا بشأ فيها فلا شك في انه يستقبل القبلة فيها ويتحلل عن صلاته وهو مستقبل واذا لزم الاستقبال في هذه الاحوال فهو عند التحريم أزم فان الراكب يستقبل عند التحريم على الاظهر وان لم يستقبل في سائر الاعمال والاركان وان استثنينا حالة التشهد عن النص وقلنا لا يقعد فيها بل يشي ففي وجوب الاستقبال عند السلام وجهان كما قدمناهما في الراكب واما اذا قلنا بالاعتصار على الائمة فلا يجب الاستقبال في الركوع والسجودون في التشهد وحكمه في التحريم حكم الراكب الذي بيده زمام دابته والحاصل من الخلاف الذي سبق في هذا الراكب وجهان اظهرهما لزوم الاستقبال فكذلك في الماشي واذا عرفت هذا فلك في عبارة الكتاب أعني قوله أما الماشي فاستقبله كمن بيده زمام دابته نظران (أحدهما) انه أطلق الكلام اطلاقاً ولم يقيد بحالة التحريم ومعلوم أن استقبال الماشي ليس كاستقبال من بيده زمام دابته على الاطلاق فان الراكب لا يؤمر بالاستقبال في الركوع والسجود وان كان بيده زمام دابته والماشي يؤمر به علي الاظهر (والثاني) انه قيد بحالة التحريم اسكن هذا الكلام اما أن يكون موصولاً بما بعده أو يكون منقطعاً عنه مستقلاً بنفسه فان كان موصولاً بما بعده علي معنى انه مقول علي قولنا انه يركع ويسجد ويقعد لا بشأ فيكم هذا اثباتاً للخلاف في الاستقبال مع الحكم باتمام هذه الاركان لان استقبال الراكب الذي بيده زمام دابته مختلف في وجوبه ولا خلاف في وجوب الاستقبال عند التحريم علي هذا المذهب كذلك ذكره امام الحرمين وغيره وهو المعقول وان كان مستقلاً بنفسه منقطعاً عما بعده كان هذا اثباتاً للخلاف في انه هل يلزمه الاستقبال عند التحريم على الاطلاق والظاهر القطع بانه يلزمه ذلك بان الظاهر انه يتم الركوع والسجود حينئذ لا خلاف فيه علي ما ذكرناه وانما الخلاف فيه علي القول المخرج فكان ينبغي أن يرتب قوله استقبال الماشي كمن بيده زمام دابته علي القول المخرج كاتقله الامام وقوله في حكاية القول المخرج انه يؤم في ذلك كله يرجع الي الركوع والسجود دون القعود وان عم

﴿الشرح﴾ في الفصل ثلاث مسائل (أحداها) لو صلى بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى فاجتهد لها سواء أوجبنا الاجتهاد ثانيا أم لا فتغير اجتهاده يجب أن يسلي الصلاة الثانية إلى الجهة الثانية بلا خلاف ولا يلزم إعادة شيء من الصلاتين حتى لو صلى أربع صلوات إلى أربع جهات باجتهادات فلا إعادة في شيء منهن هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكي الخراسانيون وجهها

اللفظ فانه لا إيماء إلى القعود بل يعتدل قائما بعد الإيماء بالجود ويتشهد فيقع قيامه بدلا عن القعود كما يقع القعود بدلا عن القيام في حق العاجز عن القيام ثم صوب الطريق حيث لا يجب استقبال القبلة بديل عن القبلة في حق الماشي كما ذكرناه في الراكب ويعود فيه المسائل السابقة *

قال ﴿فرع لو مشى في نجاسة قصدت فسدت صلاته بخلاف لو وطئ فرسه نجاسة فلا يلزمه المبالغة في التحفظ عند كثرة النجاسة في الطريق﴾ * يجب أن يكون ما يلاقي الراكب وثيابه طاهرا من السرج وغيره ولو بات الدابة أو وطئت نجاسة لم يضر لأن تلك النجاسة لا تلاقى بدنه وثيابه ولا هو حامل لها بل لو كان السرج نجسا فالقي عليه ثوبا طاهرا وصلى عليه جازا ما لو وطئ الدابة نجاسة فالذي ذكره في الكتاب أن ذلك لا يضره كما لو وطئت بنفسها وكذلك أورده صاحب النهاية لكن قال في التتمة لو سيرها على النجاسة عمداً بطلت صلاته لا مكان التحرز عنها فليكن قوله بخلاف ما لو وطئ فرسه نجاسة معلما بالواو وأما الماشي فلا كلام في أنه لو مشى على نجاسة قصدت فسدت صلاته لأنه يصير ملاقيا لها بخنفة الملبوس ولا يجب عليه التحفظ والاحتياط في المشي لأن النجاسات تكثر في الطرق وتكليفه التحفظ يشوش عليه غرض السير ولو انتهى إلى نجاسة ولم يجد معدلا عنها فقد قال امام الحرمين فيه احتمال قال ولا شك أنها لو كانت رطبة فمشى عليها بطلت صلاته وإن كان عن غير قصد لأنه يصير حاملا للنجاسة وما سبق في النجاسة اليابسة (واعلم) أنه يشترط في جواز التنفل راكبا وماشيا دوام السفر والسير فلو باغ المنزل في خلال الصلاة وجب إتمام الصلاة متمكنا متوجها إلى القبلة إن كان راكبا ولو دخل بلد إقامته فعليه النزول أول ما دخل البنيان وإتمام الصلاة مستقبلا إلا إذا جوزنا للمقيم التنفل على الراحة وكذلك لو نوى الإقامة ببلدة أو قرية ولو مر ببلدة مجتازا فله إتمام الصلاة راكبا وإن كن له بها أهل فهل يصير مقيا بدخولها قولان إن قاما نعم وجب النزول والإتمام وحيث أمرناه بالنزول فذلك عند تعذر البناء على الدابة فلو لم يتعذر بان أمكنه الاستقبال وإتمام الأفعال عليها وهي واقفة جاز ويشترط أيضا الاحتراز عن الأفعال التي لا يحتاج إليها فلو ركض الدابة للحاجة إليه فلا بأس ولو أعداها بغير عذر أو كان ماشيا فعدا قصداً بغير عذر بطلت صلاته في أصح الوجهين *

قال ﴿الركن الثاني القبلة ومواقف المستقبل مختلفة فالمصلي في جوف الكعبة يستقبل أي جدار شاء ويستقبل الباب وهو مردود وان كان مفتوحا والعتبة مرتفعة قدر مؤخرة الرجل جاز

انه يجب اعادة نية قال القاضي حسين هو قول الاسناد أبي اسحق الاسفراييني وحكوا وجهاً ثالثاً
انه يجب اعادة غير الاخيرة والصواب الاول : (الثانية) لو تغير اجتهاده في أثناء الصلاة ففيه وجهان
مشهوران وقيل قولان ذكر المصنف دليلهما أحدهما يجب استئناف الصلاة الى الجهة الثانية
وأصحهما عند الأصحاب لا يستأنف بل ينحرف الى الجهة الثانية ويبنى قال أصحابنا وعلي هذا الثاني لو

ولو أنه دمت الكعبة والعياذ بالله صحت صلاته خارج العرصة متوجها اليها كمن صلى على أبي قبيس
والكعبة تحته ولو صلى فيها لم يجز (حـم) إلا أن يكون بين يديه شجرة أو بقية حائط أو واقف على السطح
كالواقف على العرصة فلو وضع بين يديه شيئاً لا يكفي ولو غرز خشبة فوجهان (مسائل الركن مبنية
على النظر في موقف المصلي وهو إما أن لا يكون وراء الكعبة أو يكون وراءها وإن كان وراءها فإما أن يكون
في المسجد الحرام أو وراءه وإن كان وراءه فإما أن يكون بمكة أو المدينة أو غيرهما والفصل يشتمل على القسم
الاول وهو أن لا يكون وراء الكعبة وحينئذ له ثلاثة أحوال لأنها إما أن تكون على هيتها مبنية
أو تنهدم والعياذ بالله فيقف في عرستها وإذا كانت على هيتها مبنية فإما أن يقف في جوفها أو على
سطحها (الحالة الاولى) أن يقف في جوفها فتصح صلاته فريضة كانت أو نافلة خلافاً لما لاك واحد في
الفريضة أنه صلى متوجها الى بعض أجزاء الكعبة فتصح صلاته كالنافلة وكما لو توجه اليها من خارج
ثم يتخير في استقبال أي جدار شاء لأنها أجزاء البيت ويجوز أن يستقبل الباب أيضاً إن كان مردوداً
فإن باب البناء معدود من أجزائه لا ترى أنه يدخل في بيعه وإن كان مفتوحاً نظر في العتبة
إن كانت قدر مؤخرة الرجل صحت صلاته وإن كانت دونها فلا ومؤخرة الرجل ثلاث ذراع إلى ذراع
تقريباً قال إمام الحرمين وكان الأئمة راعوا في اعتبار هذا القدر أن يكون في سجوده يسامت
بمعظم بدنه الشاخص ولكنه يكون في القيام خارجاً بمعظم بدنه عن المسامحة فليخرج على الخلاف
فيما إذا وقف على طرف ونصف بدنه في محاذاة ركن من الكعبة وليكن قوله والعتبة مرتفعة قدر
مؤخرة الرجل معلماً بالواو لأنه مذكور قيداً في الجواز وقد حكى في البيان عن الشيخ أبي حامد
وابن الصباغ أنه يكفي للجواز أن تكون العتبة شاخصة بأي قدر كان وإن قل لأنه استقبل جزءاً
من البيت وكذا قوله جاز لأن إمام الحرمين حكى وجهاً آخر أنه لا يكفي أن يكون الشاخص قدر
المؤخرة بل يجب أن يكون بقدر قامة المصلي طولا وعرضا ليكون مستقبلاً بجميع بدنه الكعبة والعتبة
لا تبلغ هذا الحد غالباً فلا تصح الصلاة إليها على هذا الوجه (الحالة الثانية) أن تنهدم الكعبة حاشاها
ويبقى موضعها عرصة فإن وقف خارجها صلى إليها جاز لأن المتوجه إلى هواء البيت والحالة هذه
يسمى مستقبلاً وصار كمن صلى على جبل أبي قبيس والكعبة تحته يجوز لتوجهه إلى هواء البيت
ولو صلى فيها فالحكم فيه كالحكم في الحالة الثالثة وهو أن يقف على سطحها فينظر إن لم يكن
بين يديه شيء شاخص من نفس الكعبة ففيه وجهان أحدهما وبه قال أبو حنيفة وابن

صلي أربع ركعات من صلاة واحدة الى أربع جهات باجتهادات صحت صلاته ولا إعادة كالصلوات وخص صاحب التهذيب الوجهين بـ إذا كان الدليل الثاني أوضح من الاول قال فان استويا تم صلاته الى الجهة الاولى ولا إعادة والمشهور اطلاق الوجهين (الثالثة) 'ذا دخل في الصلاة باجتهاد ثم شك فيه ولم يترجح له شيء من الجهات أتم صلاته الى جهته ولا إعادة نص عليه في الام واتفقوا

سريع يجوز كمالو وقف خارج العرصة متوجها الى هواء البيت وأصحها وهو المذكور في الكتاب أنه لا يجزئه لما روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم «نهي عن الصلاة على ظهر الكعبة» (١) ولأنه والحالة هذه مصل على البيت لا الى البيت وخص بعضهم نقل الجواز عن ابن سريج بصورة العرصة دون السطح السكن قال امام الحرمين لا شك انه يجزئه في ظهر الكعبة وصرح في التهذيب بنقل الجواز عنه في الواقف على ظهر الكعبة فلا فرق وان كان بين يديه شاخص من نفس الكعبة فان كان قدر مؤخرة الرجل جاز والا فلا كما ذكرنا في العتبة ويجرى الوجهان الآخران المذكوران في العتبة فيما نحن فيه أحدهما اشتراط كون الشاخص بقدر قامة المصلي والثاني الاكتفاء بأي قدر كان وإذا عرف ذلك فلو وضع بين يديه متاعا لم يكفه وان استقبل بقية حائط أو شجرة نبتت في العرصة جاز ولو جمع ترابها تلا واستقبله أو حفر حفرة ووقف فيها وكذا لو وقف في آخر السطح أو العرصة وتوجه الى الجانب الآخر وكان الجانب الذي وقف فيه أخفض من الجانب الذي استقبله يجوز ولو نبتت حشيشة وعلت قال في النهاية لا حكم لها في الاستقبال والحق صاحب التهذيب الزرع بالشجرة وما ذكره الامام أظهر ولو غرز عصا أو خشبة فوجهان أحدهما يكفي لحصول الاتصال بالغرز ولذلك تعد الاوتاد المغروزة من الدار وتدخل في البيع وأصحها لا كمالو وضع متاعا بين يديه ومطلق الغرز لا يوجب كون المغروز من البناء والاوتاد جرت العادة بغيرها لما فيها من المصالح فقد تعد من البناء لذلك والوجهان في الغرز المجرد أما لو كانت مثبتة أو مسمرة كفت للاستقبال نعم قال امام الحرمين الخشبة وان كانت مثبتة فبدن الواقف خارج عن محاذاتها من الطرفين فيكون على الخلاف الذي يأتي ذكره فيمن وقف على طرف ونصف بدنه في محاذاة ركن من الكعبة *

(١) (حديث) روى انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة فوق الكعبة الترمذي عن ابن عمر في حديث اوله نهى ان يصلي في مواطن في المزابلة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام ومواطن الابل وفوق ظهر بيت الله ورواه ابن ماجه من طريق ابن عمر عن عمرو بن سند الترمذي زيد بن خبيرة وهو ضعيف جدا وفي سند ابن ماجه عبد الله بن صالح وعبد الله بن عمر العمري المذكور في سنده ضعيف ايضا ووقع في بعض النسخ بسقوط عبد الله بن عمر بن الليث ونافع فصار ظاهره الصحة وقال ابن ابي حاتم في المال عن ابيه هما جميعا واهيان وصححه ابن السكن وامام الحرمين وذكر المصنف هذا الحديث في اثناء شروط الصلاة وذكر فيه بطن

عليه * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان صلى ثم تيقن الخطأ ففيه قولان قال في الام يلزمه أن يعيد لأنه تعين له يمين الخطأ فيما يأمن مثله في القضاء فلم يعتد بما مضى كالحاكم اذا حكم ثم وجد النص بخلافه وقل في التقديم والصيام من الجديد لا يلزمه لأنه جهة تجوز الصلاة اليها بالاجتهاد فأشبهه اذا لم يتيقن الخطأ وان صلى الى جهة ثم رأى القبلة في يمينها أو شمالها لم يعد لان الخطأ في يمينه أو شماله لا يعلم قطعاً فالا يستعص به الاجتهاد ﴾ *

قال ﴿ والواقف في المسجد لو وقف على طرف ونصف بدنه في محاذاة الركن في جهة صلواته وجهان ولو امتد نصف مستطيل قريب من البيت فالخارج عن سمت البيت لا صلواته له وهو لا قد يفرض تراخيهم الى آخر باب المسجد فتصبح صلواتهم لحصول اسم الاستقبال ﴾ *

سند ذكر اختلاف قول في ان المطلوب في الاستقبال عين الكعبة أو جهتها وذلك الخلاف في حق البعيد عن الكعبة أما الحاضر في المسجد الحرام فيجب عليه لا محالة استقبال عين الكعبة لأنه قادر عليه وقد روي انه صلى الله عليه وآله وسلم « دخل البيت ثم خرج فاستقبله وصلى ركعتين ثم قال هذه القبلة » أشار الى عين الكعبة وحصر القبلة فيها واذا عرفت ذلك ففي الفصل ثلاث مسود (أحداها) لو وقف على طرف من اطراف البيت وبعض بدنه في محاذاة ركن والباقي خارج ففي جهة صلواته وجهان أحدهما تصح لأنه توجه الى الكعبة بوجهه وحصل اصل الاستقبال وانحرف لا تصح لأنه يصدق ان يقال ما استقبل الكعبة انما استقبالا بعضه (الثانية) الايام يفف حاف المقام والقوم يقفون مستديرين بالبيت فلو استطال الصف خلفه ولم يسندبروا فعمالة الخارجين عن محاذاة الكعبة باطلة لأنهم لا يسمون مستقبلين وذكر صاحب التلعة وغيره من اصحابنا ان ابا حنيفة يصح صلاة الخارجين عن محاذاة الكعبة لان الجهة كامية عنده وعلم لهذا قوله في الكتاب والخارج عن

الوادي بدل بالمقبرة وهي زيادة باطلة لا تعرف: (تنبه) لم يذكر الرافعي دليل جواز الصلاة في الكعبة وهو في الصحيحين عن ابن عمر عن بلال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في حوف الكعبة بين العمودين اليمانيين: واما حديث ابن عباس عن اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل البيت دعا في نواحيه ولم يصل فرواه البخاري لكن روى ابن حبان عن ابن عمر عن اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة بين الساريتين وجمع ابن حبان بين الحديثين بان حديث ابن عمر كان يوم الفتح وحديث ابن عباس كان في حجة الوداع وفيه نظر لما أخرجه ابو داود عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج من عندها مسروراً ثم رجع اليها وهو كئيب فقال اني دخلت الكعبة اني اخاف ان اكون شققت على امتي لكن ليس في حديثها انه صلى وجمع السهيلي بوجه آخر وهو ما رواه الدارقطني من حديث يحيى بن جعدة عن ابن عمر انه دخلها يوماً فلم يصل ودخلها من العد فصلى ولا بن حبان نحوه: (قوله) ان علياً هو الذي نصب قبلة الكوفة وان عتبة بن غزوان

(الشرح) قوله تعين احتراز مما اذا صلى صلاتين باجتهادين الى جهتين فانه يتقن الخطأ في احدها فلا اعادة عليه لانه لم تتعين التي أخطأ فيها وقوله يقين الخطأ احتراز مما اذا صلى الى جهة ثم ظهر بالاجتهاد ان القبلة غيرها فقد تعين الخطأ بالظن لا باليقين وقوله فيما يؤمن مثله في القضاء احتراز ممن أكل في الصوم ناسيا او وقف للحج في اليوم العاشر غالطا * اما حكم الفصل فقال اصحابنا رحمهم

سمت البيت لا صلاة له بالخاء لكن أبا الحسن الكرخي وغيره من أصحاب أبي حنيفة فصلوا وقالوا القرض على المصلي استقبال القبلة واصابة عينها اذا قدر عليها أو الجهة اذا لم يقدر على عينها وهذا يدل على انه انما يكتفى الجهة في حق البعيد الذي لا يقدر على اصابة العين لا مطلقا (الثالثة) لو تراخى الصف الطويل ووقفوا في آخر باب المسجد صحت صلاتهم لان المتبع اسم الاستقبال وهو يختلف بالقرب والبعد ولهذا يزول اسم المستقبل عن القريب بانحراف السير ولا يزول عن البعيد بمثله والمعنى فيه أن الحرم الصغير كلما ازداد القوم عنه بعدا ازدادوا له محاذاة كقرض الرماة وغيره *

قال (و) والواقف بمكة خارج المسجد ينبغي أن يسوى محرابه بناء على عيان الكعبة فان لم يقدر استدل عليها بما يدل عليها *

المصلي بمكة خارج المسجد ان كان يعاين الكعبة كمن هو على جبل أبي قيس صلى اليها بالمعينة ولو سوى محرابه بناء على العيان صلى اليه أبدا لانه يستيقن الاصابة ولا حاجة في كل صلاة الى معاينة الكعبة وفي معنى المعاين المكي الذي نشأ بمكة وتيقن اصابة الكعبة وان لم يشاهدها حين يصلي واما اذا لم يعاين الكعبة ولا يقن الاصابة فيستدل بما أمكنه ويسوى محرابه بناء على الادلة هذا ما ذكره في الكتاب وحكاه في النهاية عن العراقيين وانهم قالوا لا يكلف الرقي الى سطح الدار مع إمكان العيان واعتمدوا فيه ما صادفوا أهل مكة عليه في جميع الاعصار قال وفيه نظر عندي فان اعتماد الاجتهاد بمكة مع إمكان البناء على العيان بعيد وسنذكر في الركن الثالث ان شاء الله تعالى ما يزداد به هذا الفصل وضوحا *

قال (و) والواقف بالمدينة ينزل محراب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حقه منزلة الكعبة فليس له الاجتهاد فيه بالتيا من والτίαςر وهل له ذلك في سائر البلاد فعلى وجهين *

هو الذي نصب قبلة البصرة : اما قصة علي فلا تصح اما دخل الكوفة بعد تمصيرها بمدة طويلة : واما قصة عتبة بن غزوان فاخرجها عمر بن شبة في تاريخ البصرة : فائدة لم يذكر المصنف كيفية صلاته صلى الله عليه وسلم وهو بمكة الى اى الجهات واصح ما فيه ما رواه احمد وابو داود والبخاري من حديث الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه الحديث ويمكر عليه حديث امامة جبريل به صلى الله عليه وسلم عند باب البيت وقد تقدم في المواقيت *

الله اذا صلى بالاجتهاد ثم ظهر له الخطأ في الاجتهاد فله أحوال (أحدها) ان يظهر الخطأ قبل الشروع في الصلاة فان تيقن الخطأ في اجتهاده أعرض عنه واعتمد الجهة التي يعلمها او يظننها الآن وان لم يتيقن بل ظن ان الصواب جهة أخرى فان كان دليل الثاني عنده اوضح من الاول اعتمد الثاني وان كان الاول اوضح اعتمده وان تساوى فوجهان أصحهما يتخير فيهما والثاني يصلي الي المهيئين مرتين (الحال

محراب الرسول صلى الله عليه وسلم بالمدينة نازل منزلة الكعبة لانه لا يقر على الخطأ فهو صواب قطعاً واذا كان كذلك فمن يعاينه يستقبله ويسوى محرابه عليه اما بناء على العيان أو استدلالاً كما ذكرنا في الكعبة ولا يجوز العدول عنه الى جهة أخرى بالاجتهاد بحال وفي معنى المدينة سائر البقاع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ضبط المحراب وكذلك المحاريب المنصوبة في بلاد المسلمين وفي الطرق التي هي جاداتهم يتعين التوجه اليها ولا يجوز الاجتهاد معها وكذلك في القرية الصغيرة اذا نشأ فيها قرون من المسلمين ولا اعتماد على العلامة المنصوبة في الطريق الذي يسر مرور الناس بها أو يستوى فيه مرور المسلمين والكفار وفي القرية الخربة التي لا يدى أهلها من بناء المسلمين أو الكفار ولا بد من الاجتهاد في هذه المواضع واذا منعنا من الاجتهاد في الجهة فهل يجوز الاجتهاد في التيامن والتياسر اما في محراب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فلا ولو تخيل عارف بادلة القبلة أن الصواب فيه أن يتيامن أو يتياسر فليس له ذلك وخياله باطل وأما في سائر البلاد فعلي وجهين أصحهما ولم يذكر الاكثر من سواه أنه يجوز لان الخطأ في الجهة مع استمرار الخلق واتفاقهم ممتنع لكن الخطأ في الانحراف يمنة ويسرة مما لا يعد ويقال أن سيد الله بن المبارك كان يقول بعد رجوعه من الحج تياسروا يا أهل مرو والثاني أنه لا يجوز لان احتمال اصابة الخلق الكثير أقرب وأظهر من احتمال اصابة الواحد وهذا يستوى فيه الجهة والانحراف يمنة ويسرة وفصل القاضي الروباني وغيره بين البلاد بعد المدينة فجعلوا قبلة الكوفة صواباً يقينا كقبلة المدينة لانه صلى اليها الصحابة ولم يجعل قبلة البصرة يقينا وقضية هذا الكلام جواز الاجتهاد في التيامن والتياسر في قبلة البصرة دون الكوفة وفيما علق عن ابن يونس القزويني مثل هذا الفرق فانه قال قبله الكوفة قد صلى اليها على كرم الله وجهه مع عامة الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ولا اجتهاد مع اجماع الصحابة رضي الله عنهم قال واختاف أصحابنا في قبلة البصرة فمنهم من قل هي صواب أيضاً كقبلة الكوفة ومنهم من جوز فيها الاجتهاد وفرق بان قبلة الكوفة نصبها علي رضي الله عنه وقبلة البصرة نصبها عتبة بن غروان والصواب في فعل علي رضي الله عنه أقرب ثم حكى في قبلة سائر البلاد وجهين وجعل أصحهما جواز الاجتهاد فيها وهذا أن عني به الاجتهاد في الجهة من أصلها فهو بعيد بكرة بل الذي قطع به معظم الأصحاب منع ذلك في جميع البلاد في المحاريب المتفق عليها بين أهلها وان عني به الاجتهاد في التيامن والتياسر فالفرق بين الكوفة والبصرة كما نقله الروباني

الثاني) أن يظهر الخطأ بعد الفراغ من الصلاة فإن تيقنه فهي مسألة الكتاب ففيها القولان المذكوران في الكتاب بدليهما أحدهما عند الأصحاب تجب الاعادة والقولان جاريان سواء تيقن مع الخطأ جهة الصواب أم لا وقيل القولان إذا تيقن الخطأ ولم يتيقن الصواب فاما إذا تيقنهما فتلزمه الاعادة قولاً واحداً وقيل القولان إذا تيقن الخطأ وتيقن الصواب أما إذا لم يتيقن الصواب فلا اعادة قولاً واحداً والمذهب الاول ولو تيقن خطأ الذي قلده الاعمى فهو كما لو تيقن المجتهد خطأ نفسه أما إذا لم يتيقن الخطأ ولكن ظنه فلا اعادة حتى لو صلى أربع صلوات الى أربع جهات فلا اعادة على المذهب كما سبق (الحال الثالث) أن يظهر الخطأ في أثنائها وهو ضربان أحدهما يظهر الخطأ ويظهر الصواب مقترنا به فإن كان الخطأ متيقنا بنيناه على تيقن الخطأ بعد الفراغ فإن قلنا بوجوب الاعادة بطلت صلاته والافوجهان وقيل قولان أحدهما ينحرف الى جهة الصواب ويبنى والثاني تبطل صلاته وإن لم يكن الخطأ متيقنا بل مظهرنا ففيه هذان الوجهان أو القولان كما سبق وفيه كلام صاحب التهذيب السابق في الفرق بين رجحان الدليل اثنائي وعدمه: الضرب اثنائي أن لا يظهر الصواب مع الخطأ فإن عجز عن العواب بالاجتهاد على القرب بطلت صلاته وإن قدر عليه على القرب فهل ينحرف ويبنى أم يستأنف فيه القولان أحدهما أنه على الخلاف في الضرب الاول واثنائي وهو المذهب القطع بوجوب الاستئناف لأنه مضى جزء من صلاته الى غير قبلة محسوبة: مثال ظهور الخطأ دون الصواب أن يعرف ان قبلته عن يسار المشرق وكان هناك غيم فذهب وظهر كوكب قريب من الافق وهو مستقبله فعلم الخطأ يقينا ولم يعلم الصواب اذ يحتمل كون الكوكب في المشرق ويحتمل المغرب لكن قد يعرف الصواب على قرب بان يرتفع فيعلم أنه مشرق أو ينحط فيعلم أنه مغرب وتعرف به القبلة وقد يعجز عن ذلك بان يطبق الغيم عقب ظهور الكوكب والله اعلم: هذا كله إذا ظهر الخطأ في الجهة أما إذا ظهر الخطأ في التيامن والتياسر فإن كان ظهوره بالاجتهاد وظهر بعد الفراغ من الصلاة لم يؤثر قطعاً والصلاة ماضية على الصحة وإن كن في أثنائها انحرف وأتمها بلا خلاف وإن كان ظهوره بقينا وقلنا الفرض جهة الكعبة فالحكم كذلك وإن قلنا

بعيد أيضا لأن كل واحدة منهما قد دخلها الصحابة وسكتوا وصلوا اليها فإن كن ذلك مما يفيد اليقين وجب استواءهما فيه وإن لم يفد اليقين فكذلك والله أعلم *

قال الركن الثالث في المستقبل فالقادر على معرفة القبلة لا يجوز له الاجتهاد والتمادر على الاجتهاد لا يجوز له التقليد والاعمى العاجز يقلد شخصا مكافأ مسلما عارفاً بادلة القبلة وليس للمجتهد ان يقلد غيره وإن تحير في الحال في نظره صلى على حسب حاله وقضى وقيل يقلد ويقضى وقيل انه يقلد ولا يقضى وأما البصير الجاهل بالادلة ان قلد يلزمه قضاء الا اذا قلنا لا يجب تعلم أدلة القبلة على كل بصير فعند ذلك ينزل منزلة الاعمى المصلى أما أن يقدر على معرفة القبلة يقينا أو لا يقدر عليها فإن قدر على اليقين فليس له الاجتهاد كاتقادر على العمل بالنص لا يجوز له الاجتهاد وحكي القاضي

عينا في وجوب الاعادة بعد الفراغ ووجوب الاستئناف في الاثناء القولان قال صاحب التهذيب وغيره ولا يتيقن الخطأ في الانحراف مع البعد من مكة وانما يظن ومع القرب يمكن اليقين والظن قال الرافعي هذا كالتوسط بين خلاف أطلاقه أصحابنا العراقيون انه هل يتيقن الخطأ في الانحراف من غير معاينة الكعبة من غير فرق بين القرب من مكة والبعد فقالوا قال الشافعي رحمه الله لا يتصور الا بالمعاينة وقال بعض اصحاب يتصور .

(فرع) لو اجتهد جماعة في القبلة واتفق اجتهدوا قامهم أحدهم ثم تغير اجتهدا مأوم لزمه المفارقة وينحرف الي الجهة الثانية وهل له البناء أم عليه الاستئناف فيه الخلاف السابق في تغير الاجتهاد في اثناء الصلاة وهل هو مفارق بعذر أم بغير عذر تركه كمال البحث فيه وجهان أحدهما بعذر ولو تغير اجتهد الامام انحرف الي الجهة الثانية بانها او مستأنفا علي الخلاف ويفارقه المأموم وهي مفارقة بعذر بلا خلاف ولو اختلف اجتهد رجائين في التيامن والتياسر والجهة واحدة فإن اوجبنا علي المجتهد رعاية ذلك وجعلناه مؤثرا في بطلان الصلاة فهو كالاختلاف في الجهة فلا يتبدى أحدهما بالآخر والا فلا بأس ويجوز الاقتداء ولو شرع المقلد في الصلاة بالتمقيد فقال له عدل اخطأ بك فلان فله حالان أحدهما ان يكون قوله عن اجتهد فان كان قول الاول ارجح عنده لزيادة عدالاته او معرفته او كان مثله او شك لم يجب العمل بقول الثاني وفي جوازه خلاف مبني علي أن المقلدا اذا اختلف عليه اجتهدا اثنين هل يجب

الروائي وجهين فيما اذا استقبل المصلي حجر الكعبة وحده بناء علي هذا الاصل وقال الاصح المنع لان كونه من البيت غير مطلق به وانما هو مجتهد فيه فلا يجوز العدول عن اليقين اليه ثم المعرفة يقينا قد تحصل بالمعاينة وقد تحصل بغير المعاينة كالناسي بمكة يعرف القبلة بامارات تفيد اليقين وان لم يماين كما سبق وكما لا يجوز للقادر علي اليقين الاجتهاد لا يجوز له الرجوع الي قول الغير أيضا وان لم يقدر علي ذلك اليقين فلا يخلو اما أن يجده من يخبره عن القبلة عن علم وكان الخبر ممن يعتمد قوله أولا لم يجد فان وجد رجع الي قوله ولم يجتهد أيضا كما في الوقت اذا أخبره عدل عن طلوع الفجر يأخذ بقوله ولا يجتهد وكذلك في الحوادث اذا روى العدل خبر أيؤخذ به وكل ذلك قبول الخبر من أهل الامة اية وليس من التقليد في شيء ويشترط في الخبر أن يكون عدلا لا يتوي فيه الالجل والمرأة والحر والعبد وفي وجه لا يشترط العدالة بل يقبل خبر الفاسق لانه لا يتهم في مثل ذلك والمذهب الاول ولا يقبل خبر الكافر بحال وفي الصبي بعد التمييز وجهان كما في رواية اخبار الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والاكترون علي انه لا يقبل ثم الاخبار عن القبلة قد يكون صريحا وقد يكون دلالة اما الصريح فلا يخفى وأما الدلالة فنصب المحاريب في المواضع التي يعتمد عليها كما سبق في التفصيل ولا فرق في لزوم الرجوع الي الخبر بين أن يكون الشخص من أهل الاجتهاد وبين أن لا يكون حتى ان الاعشى يعتمد المحراب اذا عرفه بالمس حيث يعتمد البصير بالرؤية وكذا البصير اذا دخل المسجد في ظلمة الليل

الآخذ بأعلمها أم يتخير أن قننا بالاول لم يجوز والا فوجهان الاصح لا يجوز أيضا وان كان الثاني أرجح فهو كغير اجتهاد البصير فينحرف وهل ينز أم يستأنف فيه الخلاف ولو قال له المجتهد الثاني بعد فراغه من الصلاة لم تجب الاعادة بلا خلاف وان كان الثاني أرجح كما لو تغير اجتهاده بعد الفراغ الحال الثاني أن يخبر عن علم ومشاهدة فيجب الرجوع الي قوله وان كان قول الاول أرجح عنده ومن هذا القبيل أن يقول الاعمي أنت مستقبل الشمس والاعمى يعلم أن قبائه الي غير الشمس فيلزم الاستئناف على اصح . قولين ولو قال الثاني أنت علي الخطأ قطعاً وجب قبوله بلا خلاف لان تقليد الاول بطل بقطع هذا والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

وان كان لا يعرف الدلائل نظرت فان كان ممن اذا عرف يعرف الوقت واسمع لزمه أن يتعرف ويجتهد في طلبها لانه يمكنه اداء الفرض بالاجتهاد فلا يؤديه بالتقليد وان كان ممن اذا عرف لا يعرف فهو كالاعمى لا فرق بين أن لا يعرف لعدم البصر وبين أن لا يعرف لعدم البصيرة وفرضها التقليد لانه لا يمكنها الاجتهاد فكان فرضها التقليد كالاعمى في أحكام الشريعة وان صلي من غير تقليد واصاب لم تصح صلاته لانه صلي وهو شاك في صلاته فان اختلف عليه اجتهاد رجلين قلد اوتهما وابصرهما فان قلد الآخر جاز وان عرف الاعمي القبلة باللمس صلي وأجزأه لان ذلك بمنزلة التقليد وان قلد غيره ودخل في الصلاة ثم ابصر فان كان هناك ما يعرف به القبلة من محراب او مسجد

اعتمد المحراب بالمس هكذا ذكر صاحب التهذيب وغيره وقال في العدة انما يعتمد الاعمي على المس اذا شاهد محراب المسجد قبل العمي أما لو لم يشاهد فلا يعتمد عليه ولو اشتبهت عليه طبقان المسجد فلا شك انه يصبر حتى يخبره غيره صريحاً وان خاف فوات الوقت صلي على حسب الحال وأعاد هذا اذا وجد من يخبره عن علم وكان ممن يعتمد قوله أما اذا لم يجد فلا يخلو اما ان يكون قادراً على الاجتهاد أولا يكون فان قدر على الاجتهاد لزمه الاجتهاد والتوجه الي الجهة التي يظنها جهة القبلة ولا تحصل القدرة على الاجتهاد الا بمعرفة أدلة القبلة وهي كثيرة صنفاً لذكرها كتباً مفردة وأضغفها الرياح لانها تختلف وأقواها القطب وهو نجم صغير في بنات نعش الصغرى بين الفرقدين والجدى اذا جعله الواقف خلف اذنه اليمنى كان مستقبلاً للقبلة هكذا يكون بناحية الكوفة وبغداد وهذان وقزوين والري وطبرستان وجرجان وما والاها الي نهر الشاش وليس على القادر على الاجتهاد ان يقلد غيره فيعمل باجتهاده كما في الاحكام الشرعية ولو فعل يلزمه القضاء ولا فرق بين أن يخاف فوت الوقت لو اشتغل بالاجتهاد أو أنه وبين أن لا يخاف في انه لا يقلد لكن عند ضيق الوقت يصلي لحق الوقت كيفما كان ثم يجتهد ويقضي وقال ابن سريج يقلد عند خوف الفوات وقال في النهاية لو كان في نظره وعلمه ان وقت الصلاة ينتهي قبل انتهاء نظره فيقلد ويصلي في الوقت أم يتأدى الي تمام الاجتهاد في نظره هذا كما لو تناوب جمع على بئر وعلم ان النوبة لا تنتهي الا بعد الوقت وقد

اونجم يعرف به اتم صلاته وان لم يكن شي من ذلك بطلت صلاته لانه صار من اهل الاجتهاد فلا يجوز ان يصلي بالتقليد وان لم يجد من فرضه التقليد من يقلده صلى على حسب حاله حتى لا يخلو الوقت من الصلاة فاذا وجد من يقلده اعاد *

(الشرح) فيه مسائل (أحدا) قد سبق بيان الخلاف في ان تعلم أدلة القبلة فرض عين أم كفاية فاذا لم يعرف القبلة ولا دلائلها فان كان يمكنه التعلم والوقت واسع فان قلنا نتعلم فرض عين لزمه التعلم فان ترك التعلم وقلد لم تصح صلاته لانه ترك وظيفته في الاستقبال فعلى هذا ان ضاق الوقت عن التعلم فهو كالعالم اذا تحير وسند كره في الفصل الذي يليه ان شاء الله تعالى وان قلنا نتعلم ليس بفرض عين صلى بالتقليد ولا يعيد كلامي وقد جزم المصنف بالاول (اثانية) اذا لم يعرف القبلة وكان ممن لا يتأتى منه التعلم لعدم اهليته او لم يجد من لم يتعلم منه وضاق الوقت او كان أعمى ففرضهم التقليد وهو قول الغير المستند الى اجتهاد فلو قال بصير رأيت القطب أو رأيت الحاق العظيم من المسلمين يصلون الى هنا كان الاخذ به قبول خبر لا تقليداً قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله وشرط الذي يقلده أن يكون بالغاً عاقلاً مسلماً ثقة عارفاً بالأدلة سواء فيه اجتهاد الرجل والمرأة والعبد وفي وجه شاذله تقليد صبي مميز حكاه (١) والرافعي فان اختلف عليه اجتهاد مجتهدين قلده من شاء منها على الصحيح المنصوص وبه قطع المصنف والجمهور والاولى تقليد الاوثق والاعلم وهو مراد

(١) يباح
بالاصل اه

ذكرنا خلافاً في انه هل يصبر أم يتيمم ويصلي في الوقت فتحصل من هذا الكلام وجه ثالث انه يصبر الى تمام الاجتهاد ولا يصلي وان فات الوقت لا كيفاً كان ولا بالتقيد وما ذكرناه من الاجتهاد مستمر في حق الغائب عن مكة فاما الحاضر بمكة اذا لم يعان الكعبة لمائل بينه وبين الكعبة نظر ان كان الحائل أصلياً كالجبل فله الاجتهاد والاستقبال بالاستدلال ولا يكاف صعود الجبل أو دخول المسجد لما فيه من المشقة وان كان الحائل حادثاً كلابية فوجهان أحدهما لا يجوز لان الفرض في مثل هذا الموضع قبل حدوث البناء انما هو المعاينة دون الاجتهاد فلا يتغير بما طرأ من البناء وأصحها الجواز كما في المائل الانسلي لما في تكليف المعاينة من المشقة وما ذكره في الكتاب قبل هذا الفصل ان الواقف بمكة خارج المجد اذا لم يعان الكعبة يستدل عليها بما يدل عليها كأنه جواب على هذا الوجه وله خفيت الدلائل على المجتهد اما اتعيم اليوم او لسكونه محبوساً في ظلمة فتحير لذلك أو اتمارض الدلائل عنده في المسألة ثلاث طرق أظهرها ان فيها قولين أصحهما عند الاكثرين أنه لا يقلد لانه قادر على الاجتهاد والتحير عارض وقد يزول عن قريب والثاني وهو اختيار ابن الصباغ أنه يقلد لانه عاجز عن استبانة الصواب بنظره فاشبه الاعمي والطريق الثاني القطع بالقول الاول والثالث القطع بالثاني فاذا قلنا لا يقلد فيصلي كيف اتفق

المصنف بقوله أبصرهما وفيه وجه انه يجب ذلك وقيل يصلي الي الجهتين مرتين حكا (١)
 (الثالثة) اذا عرف الاعمي القبلة باللمس بان لمس المحراب في الموضع الذي يجوز اعتماده المحراب علي
 ما سبق صلي اليه ولا اعادة وقد سبق بيان هذا وما يتعلق به (الرابعة) اذا دخل الاعمي والجاهل
 الذي هو كالاغمي في الصلاة بالتقليد ثم ابصر الاعمي أو عرف الجاهل الادلة فان كان هناك ما يعتمد
 من محراب أو نجم أو خبر ثقة أو غيرها استمر في صلاته ولا اعادة وان لم يكن شيء من ذلك
 واحتاج الى الاجتهاد بطلت صلاته (الخامسة) اذا لم يجد من فرضه التقليد من يقلده وجب عليه
 أن يصلي لحزمة الوقت علي حسب حاله وتلزمه الاعادة لانه عندنا در * قال المصنف رحمه الله *
 وان كان ممن يعرف الدلائل ولكن خفيت عليه لظلمة أو غيم فقد قال الشافعي رحمه الله
 ومن خفيت عليه الدلائل فهو كالاغمي وقال في موضع آخر ولا يسع بصيراً أن يقلد فقال ابواسحق
 لا يقلد لانه يمكنه الاجتهاد وقواه كالاغمي أراد به كالاغمي في أنه يصلي ويعبد لا أنه يقلد وقال
 أبو العباس ان ضاق الوقت قلد وان اتسع لم يقلد وعليه يأول قول الشافعي وقال المزني وغيره
 المسألة علي قولين وهو الاصح أحدهما يقلد وهو اختيار المزني لانه خفيت عليه الدلائل فهو كالاغمي
 والثاني لا يقلد لانه يمكنه التوصل بالاجتهاد *

(١) يام
 بالامل اه

ويقضى كالاغمي لا يجد من يقلده يصلي لحق الوقت ويقضى وان قلنا انه يقلد فهل يقضى ذكر في
 النهاية أنه علي وجهين مبنيين علي القولين في لزوم القضاء اذا صلي بالتيسم لعذر نادراً لا يدوم كما سيأتي
 بنظائره وقضية هذا الكلام أن يكون الاظهر وجوب القضاء علي قولنا أنه يقلد كما أن الاظهر لزوم
 القضاء علي من تيسم في الحضر لفقد الماء ولكن الذي أورده الجمهور تفريعا علي قولنا أنه يقلد
 أنه لا قضاء عليه كالاغمي اذا صلي بالتقليد ثم قال امام الحرمين قدس الله روحه الخلاف المذكور
 في تحير المجتهد موضعه ما اذا ضاق الوقت وخشى الفوات فاماني أول الوقت ووسطه يمتنع التقليد لا محالة
 إذ لا حاجة اليه ثم قال وفي المسألة نوع احتمال وسببه الالحاق بالتيسم في أول الوقت مع العلم بانه
 ينتهي الي الماء في آخر الوقت وهذا آخر الكلام في القادر علي الاجتهاد. أما العجز عنه فينقسم
 الي عاجز لا يمكنه تعلم الادلة كالاغمي والى عاجز يمكنه التعلم: أما الاول فالاعمي لا سبيل له الي معرفة
 أدلة القبلة لانها تتعلق بالبصر فالواجب عليه التقليد كما امامي في الاحكام وانما يجوز تقليد المكاف
 المسلم العدل العارف بأدلة القبلة يستوي فيه الرجل والمرأة والحر والعبد وتقليد الغير هو قبول قوله
 المستند الي الاجتهاد حتي أن الاعمي لو أخبره بصير بمحل القطب منه وهو عالم بدلالته أو قال رأيت
 الخلق الكثير من المسلمين يصلون الي هذه الجهة كان الاخذ بمقتضاه قبول خبر لا تقليد ولو وجد
 مجتهدين واختلاف اجتهادهما قلد من شاء منهما والاحب أن يقلد الاوثق والاعلم عنده وقيل يجب
 لذلك فان تساوى قول اثنين عنده تخبر وقيل يصلي مرتين الي الجهتين وفي معنى الاعمي البصير

﴿الشرح﴾ إذا خفيت الأدلة على المجتهد لغير أو ظلمة أو تعارض الأدلة أو غيرها ففيه أربع طرق أصحها فيه قولان أحدهما لا يقلد والثاني يقلد والطريق الثاني يقلد قطعاً والثالث لا يقلد قطعاً والرابع أن ضاق الوقت قلد والافلاو ذكر المصنف دليل الجميع فنقلنا لا يقلد صلى على حسب حاله ووجبت الاعادة لانه عذر نادر وإن قلنا يقلد قلد وصلى الاعادة عليه صلى المسحوق وبه قطع الجمهور وقال امام الحرمين والغزالي في البسيط ونبرهما فيه وجهان بناء على التوهم فيمن صلى بالتيمة اعذر نادر غير دائم هل يلزمه القضاء وهذا شاذ ضعيف واعلم أن الطرق جارية مواضيق الوقت أم لا هكذا صرح به المصنف والجمهور وقال امام الحرمين هذه الطرق إذا ضاق الوقت ولا يجوز التقليد قبل ضيقه قطعاً لعدم الحاجة قال وفيه احتمال من التيمم أول الوقت والمذهب ما ذكره عن الجمهور * قال المصنف رحمه الله *

﴿وأما في شدة الخوف والتحام القتال فيجوز أن يترك القبلة إذا اضطر الي تركها ويصلي حيث أمكنه لقوله تعالى (فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا) قال ابن عمر رضي الله عنهما «مستقبلي القبلة وغير مستقبلها» ولأنه فرض اضطرالي تركه فبصلي مع تركه كالريض إذا عجز عن القيام *

﴿الشرح﴾ هذا الذي نقله عن ابن عمر رواه البخاري في صحيحه لسان سياقه يخالف لهذا فرواه عن نافع أن ابن عمر كان إذا سئل عن صلاة الخوف قال يتقدم الامام والائمة من الناس فذكر صفتها قال فان كان خوف هو أشد من ذلك صلوا رجالاً قياماً على أقدامهم أو ركبانا مستقبل القبلة أو غير مستقبلها قال نافع لا أرى ابن عمر ذكر ذلك إلا من رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا لفظ البخاري ذكره في كتاب التفسير من صحيحه قال أبو الحسن الواحدى رحمه الله في تفسير الآية فان خفتم أى عدواً قال والرجال جمع راجل كصاحب وصحاب وهو

الذى لا يعرف الأدلة وليس له أهلية معرفتها فيقلد كالاعمى لان عدم البصيرة أشد من عدم البصر (القسم الثاني) اعاجز الذى يمكنه التعلم فيبني أمره على أن تعلم أدلة القبلة هل هو من فروض الاعيان أم لا وفيه وجهان أحدهما لا بل هو من فروض الكفايات كالعلم بأحكام الشريعة ولأن الحاجة إلى استعمالها نادرة فان الاشتباه ما يندروا أحدهما أنه من فروض الاعيان كما كان الصلاة وشراؤها بخلاف تعلم الأحكام فانه يحتاج إلى زمن طويل وتحمل مشقة كبيرة فان قلنا لا يجب التعلم فله أن يصلى بانقضاء ولا يقضي كالاعمى وإن قلنا يتعين فليس له التقليد فان قد قضى لتعصيره وإذا ضاق الوقت عن التعلم فهو كالأعمى إذا تحير في جهاده وقد قدمنا الخلاف فيه: وأرجع به هذا إلى ما يتعلق بلفظ الكتاب خاصة فأقول أما قوله فان القادر على معرفة القبلة لا يجوز له الاجتهاد فاعلم أن القادر على معرفتها وإن كان يتمتع عليه الاجتهاد لكن امتناع الاجتهاد لا يختص به لأن من وجد عن لا يخبره عن القبلة أخباراً يستند إلى علم في زعم المخبر يتمتع عليه الاجتهاد ومع أن قوله لا يحصل المعرفة فان قلت قوله يحصل الظن وإن لم تحصل المعرفة والمفهاء كثيراً

الكائن علي رجله ماشيا كن أو واقفا قال وجمعهم رجل ورجالة ورجالة ورجال ورجال وركبان جمع راكب كفارس وفرسان قل ومعنى الآية فان لم يمكنكم أن تصلوا قائمين موفين للصلاة حقوقها فصلوا مشاة وركبانا فان ذلك يجزيكم قال المفسرون هذا في حالة المسايقة والمطاردة قال ابن عمر في تفسير هذه الآية مستقبل القبله وغير مستقبلها هذا آخر كلام الواحدى فصرح بأن كلام ابن عمر تفسير للآية وهو ظاهر عبارة المصنف والصواب ان هذا ليس تفسيراً للآية بل هو بيان حكم من أحكام صلاة الخوف وهو ظاهر ما نقلناه من رواية البخارى * أما حكم المسئلة فيجوز في حال شدة الخوف الصلاة الي أى جهة أمكنه ويجوز ذلك في الفرض والنفل وسيأتى مبسوطاً في باب صلاة الخوف ان شاء الله تعالى وقول المصنف ولانه فرض اضطر الي تركه اراد بقوله فرض أنه شرط فان استقبال القبلة شرط وليس مراده أنه يجب عليه الاستقبال فانا لو حملناه علي هذا لم تدخل فيه صلاة النافلة فانه يستباحها في شدة الخوف الي غير القبلة كالفريضة صرح به صاحب التهذيب وغيره قال صاحب الحاوى ولو أمكنه أن يصلي في شدة الخوف قائماً الي غير القبلة اوركبا الي القبلة صلي راكبا الي القبلة ولم يجز أن يصلي الي غير القبلة قائماً لان استقبال القبلة أكد من القيام ولهذا سقط القيام في النفل مع القدرة بلا عذر ولم يسقط الاستقبال بلا عذر *
* قال المصنف رحمه الله *

ما يعبرون بلفظ العلم والمعرفة عن الظن وعن المشترك بين العلم والظن لالتحاق الظن بالعلم في كونه معمولاً به في الشرعيات فلعله أراد بالمعرفة ذلك والجواب أن لفظ المعرفة وان كان يستعمل فيما ذكرت لكنه ما أراد به في هذا الموضع الا العلم اليقيني ألا تراه يقول في الوسيط فان كان قادراً علي معرفة جهة القبلة يقينا لم يجز له الاجتهاد علي انه لا يمكن ارادة المشترك بين العلم والظن في هذا السياق لان الاجتهاد يفيد ضرباً من الظن فاذا كان المراد من المعرفة المشترك دخل القادر علي الاجتهاد في قوله فالقادر علي معرفة القبلة وحينئذ لا ينتظم الحكم بأنه لا يجوز له الاجتهاد وأما قوله والقادر علي الاجتهاد لا يجوز له التقليد فانه يفيد ما يفيد قوله بعد ذلك وليس للمجتهد أن يقلد غيره فالثاني تكرار والغالب علي الظن انه انما أعاده تمهيداً لبناء مسألة التحير عليه لكن المخرج الي الاعادة لهذا الغرض توسيط حكم الاعمي بين الكلامين فلو عقب الكلام الاول بمسألة التحير وأخر حكم الاعمي لاستغنى عن ذلك وأما قوله والاعمى العاجز يقلد شخصاً الي آخره فليعلم المكلف بالواو لان في كلام الاصحاب وجهاً انه يجوز تقليد الصبي وهو كالتخلف المذكور في الرجوع الي أخباره ثم الصفات المذكورة غير كافية في التقليد بل يشترط فيه شيء آخر وهو العدالة وليس لفظ العاجز للتقليد فان كل أعمى عاجز وانما هو وصف له وتنبيه علي المعني المجوز للتقليد ومسألة التحير قد أطلق الخلاف فيها وهو محمول علي ما اذا ضاق الوقت كما حكيناه من قبل وقوله أما البصير الجاهل

﴿ وأما النافلة فينظر فيها فإن كان في السفر وهو على دابته نظرت فإن كان يمكنه أن يدور على ظهرها كالعمارية والمحمل الواسع لزمه أن يتوجه إلى القبلة لأنها كالسفينة وإن لم يمكنه ذلك جاز أن يترك القبلة ويصلي عليها حيث توجه لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلته في السفر حينما توجهت به » ويجوز ذلك في السفر الطويل والقصير لأنه أجزى حتى لا ينقطع عن السير وهذا موجود في التقصير والمطول ﴿ الشرح ﴾ حديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم وفي الصحيحين أيضا عن جماعات من الصحابة مثله ونحوه والمحمل بفتح الميم الأولى وكسر الثانية وقيل بكسر الأولى وفتح الثانية الغتان وقد أوضحته في التهذيب والعمارية ضبطها جماعة من الفقهاء الذين نكاهوا في ألفاظ المذهب بتشديد الميم والياء وضبطها غيرهم بتخفيف الميم وهو الأجود وقد أوضحتهما في التهذيب وهو مركب صغير على هيئة مهد الصبي أو قريب من صورته « أما حكم المسئلة فإذا أراد الراكب في السفر نافلة نظر إن أمكنه أن يدور على ظهر الدابة ويستقبل القبلة فإن كان في محمل أو عمارية أو هودج ونحوها ففيه طريقان المذهب أنه يلزمه استقبال القبلة وأما الركوع والسجود ولا يجزيه الأيماء لأنه متمكن منها فاشبهه راكب السفينة وبهذا الطريق قطع المصنف والجمهور والثاني على وجهين أحدهما هذا والثاني يجوز له ترك القبلة والأيماء بل إن كان كالراكب على سرج لأن عليه

بالادلة إن قلد يلزمه القضاء ليس مجرى على إطلاقه أيضا لأن البصر المأهول إذا كان بحيث لا يمكنه التعلم فهو كالأعمى يقلد ولا يقضى كما تقدم »

قال ﴿ ثم هما صلي بالاجتهاد فتيقن الخطأ وبان جهة الصواب وجب (حرم) عليه القضاء على أحد القولين فإن تيقن الخطأ ولم يظهر الصواب إلا بالاجتهاد ففي القضاء قولان مرتبان وأولى أن يجب عليه ومن صلي أربع صلوات إلى أربع جهات بأربع اجتهادات ولم ينهين له الخطأ ولا قضاء (و) عليه ﴾ *

المصلي بالاجتهاد إذا ظهر له الخطأ في اجتهاده فله ثلاث أحوال (أحدها) أن يظهر له الخطأ قبل الشروع في الصلاة (والثانية) أن يظهر بعد الفراغ منها (والثالثة) أن يظهر في أثناءها أما الحالة الأولى فهي غير مذكورة في الكتاب وحكمها أن تنظر إن تيقن الخطأ في اجتهاده أعرض عن مقتضاه وتوجه إلى الجهة التي يعلمها أو يظنها جهة الكعبة وإن ظن الخطأ في اجتهاده وظن أن الصواب جهة أخرى فإن كان دليل الاجتهاد الثاني أوضح عنده من الأول أعرض عن مقتضاه الأول وإن كان دليل الأول أوضح عنده حرم على مقتضاه وإن تساوى تخير وقيل يصلي إلى الجهتين مرتين وأما الحالة الثانية وهي أن يظهر الخطأ بعد الفراغ من الصلاة فهذا الفصل مسوق لها ولا يخلو أما أن يظهر الخطأ يقينا أو ظنا والقسمان المذكوران في الكتاب أما انقسم

مشقة في ذلك بخلاف السفينة وعن ذكر هذين الوجهين صاحب الحاوى والدارى ونقل الرانعى الجواز عن نص الشافعى وهو غريب والصحيح الاول قال القاضى ابو الطيب سواء كانت الدابة مقطورة او مفردة يلزمه الاستقبال اما الراكب في سفينة فيلزمه الاستقبال وانما الاركان سواء كانت واقفة او سائرة لانه لامشقة فيه وهذا متفق عليه هذا فى حق ركاها الا جانب ابا ملاحها الذى يسبرها فقال صاحب الحاوى وابو المكارم يجوز له ترك القبلة فى نوافله فى حال تسييره قال صاحب الحاوى لانه اذا جاز للماشي ترك القبلة لثلا ينقطع عن سيره فلان يجوز للملاح الذى ينقطع هو وغيره اولى وامارا كب الدابة من بعير وفرس وحمار وغيرها اذا لم يمكنه ان يدور على ظهرها بان ركب على سرج وقب ونحوها فله ان يتنفل الى أى جهة توجه لما سبق من الادلة وهذا مجمع عليه ولانه لو لم يجوز التنفل فى السفر الى غير القبلة لانقطع بعض الناس عن اسفارهم لرغبتهم فى المحافظة على العبادة وانقطع بعضهم عن التنفل لرغبتهم فى السفر وحكى القاضى حـ بن عن القفال أنه سأل الشيخ ابا زيد فعلى بالعملة الاولى وسأل الشيخ ابا علي الخضرى فعلى بالثانية والتقسيم الذى ذكرته احسن وهذا معنى قول الغزالي فى البسيط لكيلا ينقطع المتعبد عن السفر والمسافر عن التنفل وهذا التنفل على الراحلة من غير استقبال جائز فى السفر الطويل والقصير هذا هو المشهور من نص الشافعى نص عليه فى الام والمختصر وقال فى

الاول وهو ان يظهر الخطأ يقينا فى وجوب انقضاء قولان اصحهما الوجوب لانه تعين له الخطأ فيما يأمن مثله فى القضاء فلا يعتد بمثله كالحاكم اذا حكم ثم وجد النص بخلافه واحترزوا بقولهم فيما يأمن مثله فى القضاء عن الخطأ فى الوقوف بعرفة حيث لا يجب القضاء لان مثله غير مأمون فى القضاء ويمكن أن يقال فى قولنا تعين الخطأ ما يفيد هذا الاحتراز لان الامر ثم مبني على رؤية الهلال ولا يقين بكون الرايين مصيبين او على استكمال العدد وهو مبني على الرؤية فى الشهور المتقدمة والاصابة فيها مظنونة والمبني على المظنون مظنون واقول ثانى انه لا يجب القضاء لانه ترك القبلة بعذر فأشبه تركها فى حالة المسابقة قال الصيدلانى ومعنى القوانين انه كلف الاجتهاد لا غير وكلف التوجه الى القبلة فان قلنا بالاول فلا قضاء وان قلنا بالثانى وجب القضاء وبالقول الثانى قال ابو حنيفة ومالك واحمد والمزنى وقوله فى الكتاب وجب القضاء مع علم برقمهم جميعا والمسألة نظائر منها ما اذا اجتهد فى وقت الصلاة فتبين بعد انقضاء الوقت انه اخطأ بالتقديم أو اجتهد المحبوس فى الصيام فوافق اجتهداه شعبان وتبين الحال بعد انقضاء رمضان فى وجوب القضاء قولان قال امام الحرمين وهذا اذا لم يتأت الوصول الى اليقين فان تأتى ذلك فالوجه القطع بوجوب القضاء وان اجتهداه انما يغنى بشرط الاصابة ومهما راوا سوادا فظنوه عدوا فصلوا صلاة شدة الخوف ثم بان الخطأ فى القضاء قولان ومنها ما اذا دفع الزكاة الى رجل ظنه فقيراً فبان غنياً فى الضمان قولان ثم اختلفوا فى وضع

وكثير أم لا لما ذكرناه وان كان التحريف والانحراف الى جهة القبلة لم يؤثر أيضا بلاخلاف لأنها الأصل وان كان الى غير جهة المقصد وهو عامد مختار عالم بطلت صلاته بلاخلاف وان كان ناسيا أو جاهلا ظن أنها جهة مقصده فان عاد على قرب لم تبطل صلاته وان طال ففي بطلانها وجهان الأصح تبطل ككلام الناسي لا تبطل قليله وتبطل بكثيره على الأصح وبهذا قطع الصيدلاني والبعوي وغيرهما والثاني لا تبطل وبه قطع الشيخ أبو حامد وآخرون وان غلبت الدابة فأنحرف بجماها وطال الزمان ففي بطلان صلاته وجهان الصحيح تبطل كما لو كان يصلي على الأرض فأماله إنسان قهراً لانه نادر والثاني لا تبطل وبه قطع الشيخ أبو حامد وان قصر الزمان فطريقان أحدهما أنه كالطويل حكاه الغزالي في الوجيز وأشار اليه في الوسيط قال الرافعي وغيره لم تر هذا الخلاف لغيره: والثاني وهو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور لا تبطل قطعاً لعموم الحاجة ثم اذا لم تبطل في صورة النسيان فان طال الزمان سجد للسهو وان قصر فوجهان الصحيح المنصوص لا يسجد وفي صورة الجراح أوجه أصحها يسجد: والثاني لا والثالث ان طال سجد والا فلا وهذا كله تفريع على المذهب الصحيح أن النفل يدخله مجود السهو وفيه قول غريب منوضحه في موضعه ان شاء الله تعالى أنه لا يدخله *

(فرع) اذا انحرف المصلي على الأرض فرضاً أو نفلاً عن القبلة نظر ان استدبرها أو تحول الى جهة أخرى عمداً بطلت صلاته وان فعله ناسياً وعاد الى الاستقبال على قرب لم تبطل وان عاد بعد طول الفصل بطلت على أصح الوجهين وهما كالوجهين في كلام الناسي اذا كثر ولو أماله غيره عن القبلة قهراً فعاد الى الاستقبال بعد طول الفصل بطلت بلا خلاف وان عاد على قرب فوجهان أصحهما تبطل أيضاً لانه نادر كما لو أكره على الكلام فانها تبطل على الصحيح من القولين لانه

الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد الا ترى ان القاضي لو قضى باجتهاده ثم تغير اجتهاده لا ينقض قضاؤه الاول وينبى على هذا ما لو صلى اربع صلوات الى اربع جهات بأربعة اجتهادات فلا يجب عليه قضاء واحدة منها لان كل واحدة منها مؤداة باجتهاد لم يتعين فيه الخطأ هذا ظاهر المذهب وهو الذي ذكره في الكتاب وعن صاحب التقريب وجهان آخران أحدهما يجب عليه قضاء الكل لان الخطأ مستيقن في ثلاث صلوات منها وان لم يتعين فأشبه ما اذا فسدت عليه صلاة من صلوات وحكى في التتمة هذا الوجه عن الاستاذ أبي اسحق الاسفرايني والثاني انه يجب قضاء ما سوى الصلاة الاخيرة ويجعل الاجتهاد الاخير ناسخاً لما قبله وعلى هذا الخلاف لو صلى صلاتين الى جهتين باجتهادين أو ثلاثاً الى ثلاث جهات باجتهادات فعلي ظاهر المذهب لا قضاء عليه وعلى الوجه الثاني يقضي الكل وعلى الثالث يقضي ما سوى الاخيرة واعلم انا سنذكر خلافاً في انه اذا صلى بالاجتهاد هل يجب عليه تجديد الاجتهاد للصلاة الثانية وحكم هذه الصورة لا يختلف بين ان

نادر * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان كان المسافر ماشياً جاز أن يصلي النافلة حيث توجه لان الراكب أجزأه ترك القبلة حتى لا يقطع الصلاة في السفر وهذا المعنى موجود في الماشي غير أنه يلزم الماشي أن يحرم ويركع ويسجد علي الأرض مستقبل القبلة لانه يمكنه أن يأتي بذلك من غير أن ينقطع عن السير ﴾ *
﴿ الشرح ﴾ يجوز للماشي في السفر التنقل بلا خلاف لما ذكره المصنف وفي لبثه في الاركان ثلاثة أقوال حكاه الخراسانيون أصحابها وبه قطع المصنف وسائر العراقيين يشترط أن يركع ويسجد علي الأرض وله التشهد ماشياً كما له القيام ماشياً والثاني يشترط التشهد أيضاً قاعداً ولا يمشي الا في حالة القيام والثالث لا يشترط اللبث في الأرض في شيء من صلاته ويومئ بالركوع والسجود وهو ذاهب في جهة مقصده كالراكب وأما استقباله فان قلنا بالقول الثاني وجب عند الاحرام وفي جميع الصلاة غير القيام وان قلنا بالاول استقبال في الاحرام والركوع والسجود ولا يجب عند السلام علي أصحاب الوجهين وان قلنا بالثالث لم يشترط الاستقبال في غير حالتي الاحرام والسلام وحكمه فيها حكم ركب يده زمام دابته وحينئذ يكون الاصح وجوبه عند الاحرام دون السلام وحيث لم نوجب استقبال القبلة يشترط ملازمة جهة المقصد كما سبق في الراكب والله أعلم *

(فرع) مذهبنا جواز صلاة المسافر النافلة ماشياً وبه قال احمد ودارد * ومنعها أبو حنيفة ومالك *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان دخل الراكب أو الماشي الى البلد الذي يقصده وهو في الصلاة أتم صلاته الى القبلة وان دخل بلداً في طريقه جاز أن يصلي حيث توجه مالم يقطع السير لانه باق علي السير ﴾ *

نوجب تجريد الاجتهاد فيجدد وبين ان لا توجب الكن اتفاق له ذلك *
قال ﴿ وان تيقن انه استدبر وهو في اثناء الصلاة يحول وبناء الا اذا قلنا يجب القضاء عند الخطأ فهنا اولى بالابطال كيلا يجمع في صلاة واحدة بين جهتين اما اذا ظهر الخطأ يقينا او ظناً والكن لم يظهر جهة الصواب فان عجز عن الدرك بالاجتهاد بطلت صلاته وان قدر علي ذلك علي القرب في البطلان قولان مرتبان علي تيقن الصواب واولى بالبطلان لاجل التحير في الحال ﴾ *

هذا الفصل لبيان الحالة الثالثة وهي أن يظهر الخطأ في الاجتهاد في اثناء الصلاة ولا يخلو أما أن يظهر له الصواب مقترناً بظهور الخطأ وأما أن لا يكون كذلك فهما ضربان (الضرب الاول)

(الشرح) قال اصحابنا رحمهم الله يشترط لماواز التنفل راكبا وماشيا دوام السفر والسير فلو بلغ المنزل في خلال صلاته اشترط اتمامها الي القبلة متمكنا وينزل ان كان راكبا ويتم الاركان ولو دخل وطنه ومحل اقامته أو خل البلد الذي يقصده في خلاها اشترط النزول وتمام الصلاة باركانها مستقبلا باول دخوله البنيان الا اذا جوزنا للمقيم التنفل علي الراحة ولو نوى الإقامة بقرية في اثناء طريقه صارت كمقصده ووطنه ولو مر بقرية مجتازا فله اتمام الصلاة راكبا أو ماشيا حيث توجه في مقصده فان كان له بها أهل وليست وطنه فهل يصير مقبلا بدخولها فيه قولان بجريان في التنفل والقصر والفطر وسائر الرخص أصحابها لا يصير فيكون كما لو لم يكن له بها أهل والثاني يصير فيشترط النزول وتمامها مستقبلا وحيث أمرناه بالنزول فذلك عند تعذر الدابة علي البناء مستقبلا فلو أمكن الاستقبال وتمام الاركان عليه وهي واقفة جاز واذا نزل وبني ثم أراد الركوب والسفر فليتمها ويسلم منها ثم يركب فاذا ركب في اثنائها بطلت صلاته قال القاضي أبو الطيب وعند المزني لا تبطل كما لا تبطل بالنزول قال وهذا خطأ قال صاحب الحاوي المصلي سائرا الي غير القبلة يلزمه العدول الي القبلة في اربعة مواضع احدها اذا دخل بلدته او مقصده فيلزمه استقبال القبلة فيما بقي من صلاته فان لم يفعل بطلت الثاني اذا نوى الإقامة فيلزمه الاستقبال فيما بقي فان لم يفعله بطلت الثالث أن يصل المنزل لانه وان كان باقيا علي حكم السفر فقد انقطع سيره فيلزمه الاستقبال فان تركه بطلت صلاته الرابع أن يقف عن السير بغير نزول لاستراحة أو انتظار رفيق ونحو ذلك فيلزمه الاستقبال فيما بقي فان تركه بطلت صلاته فان سار بعد ان توجه الي القبلة وقبل اتمام صلاته فان كان ذلك اسير القافلة جاز ان يتمها الي جهة سيره لان عليه ضرراً في تأخره عن القافلة وان كان هو المرید لاحداث السير اشترط أن يتمها قبل ركوبه لانه بالوقوف لزمه اتوجه في هذه الصلاة فلم

أن يظهر له الصواب مقترنا بظهور الخطأ فنظر ان كان الخطأ مستيقنا فبنى ذلك علي القواين في وجوب القضاء عند ظهور يقين الخطأ بعد الصلاة إن قد اوجب بطلت صلاته هو اول لزمه الاستئناف وإن قلنا لا يجب فهنا وجهان وربما قيل قولان أحدهما أنه يتأفف لان الصلاة الواحدة لا تؤدي الي جهتين كالحادثة الواحدة لا يتصور امضاؤها بحكمين مختلفين وأصحابها أنه ينحرف الي جهة الصواب ويبنى علي صلاته احتسابا لما مضى من صلاته كما يحتمسب بجميع صلاته علي هذا القول اذا بان يقين الخطأ بعد الصلاة ولا ننكر إقامة الصلاة الواحدة الي خمس الا ترى أن أهل قبا كذلك فعلوا (١) وان كان الخطأ ظاهراً بالاجتهاد فقد ذكرنا أنه اذا وقع ذلك بعد الصلاة لم يؤثر فاذا اتفق في اثنائها فهو

(١) * (حديث) * ان اهل قبا صلوا الي جهتين هذا مختصر من حديث ابن عمر بينا الناس في صلاة الصبح بقاء إذ جاءهم آت فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد انزل عليه وقد امر ان يستقبل القبلة فاستقبلوها وكانت وجوههم الي الشام فاستداروا الي الكعبة وهو متفق عليه من حديث ابن عمر هكذا ومن حديث البراء بن عازب نحوه ومسلم من حديث انس نحوه وللبراز من طريق ثمامة عن انس فصلوا الركعتين الباقيتين الي الكعبة

يجز تركه كما نازل اذا ابتداء الصلاة الى القبلة ثم ركب سائراً لم يجز ان يتم هذه الصلاة الى غير القبلة واتفق الاصحاب على أنه اذا ابتداء النافلة على الارض لم يجز أن يتمها على الدابة لغير القبلة ونقله الشيخ أبو حامد وغيره عن نص الشافعي رحمه الله *

(فرع) لو دخل بلد في أثناء طريقه ولم ينو الإقامة لسكن وقف على راحلته لا ينتظر شغل ونحوه وهو في النافلة فله إتمامها بالإيماء ولكن يشترط استقبال القبلة في جميعها مادام واقفا صرح به الصيقلاني إمام الحرمين والغزالي وآخرون * قال المصنف رحمه الله *

﴿ واذا كانت النافلة في الحضر لم يجز أن يصلحها الى غير القبلة ﴾ وقال أبو سعيد الاصطخري يجوز لانه إنما رخص في السفر حتى لا ينقطع الركوع وهذا موجود في الحضر والمذهب الاول لان الغالب من حال الحضر اللبس والمقام فلا مشقة عليه في الاستقبال *

﴿ الشرح ﴾ في تنفل الحاضر اربعة أوجه الصحيح المنصوص الذي قاله جمهور اصحابنا المتقدمين لا يجوز للمشاة ولا للراكب بل لناقلته حكم الفريضة في كل شيء غير القيام فانه يجوز التنفل قاعدا وإثاني قاله أبو سعيد الاصطخري يجوز لها قال القاضي حسين وغيره وكان أبو سعيد الاصطخري محتسب ببغداد ويطوف في السكك وهو يصل على دابته : والثالث يجوز للراكب دون المشاة حكمه القاضي حسين لان المشاة يمكنه أن يدخل مسجدا بخلاف الراكب والرابع يجوز بشرط استقبال القبلة في كل الصلاة قال الرانعي هذا اختيار القهاء *

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب (إحداها) شرط جواز التنفل في السفر ماشيا وراكبا أن لا يكون سفره معصية وكذا جميع رخص السفر شرطها ان لا يكون سفر معصية وقد سبق بيانه في باب

علي هذين الوجهين أو القولين وأصحهما أنه ينحرف ويبنى لان الامر بالاستئناف تقض لما أدى من الصلاة والاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد والثاني أنه يستأنف كيلا يجمع في صلاة واحدة بين جهتين فعلي الوجه الاول لو صلى أربع ركعات الى أربع جهات بأربعة اجتهادات فلا إعادة عليه كما ذكرنا في الصلاة وخص في التهذيب رواية الوجهين بما اذا تغير اجتهاده وكان الدليل الثاني أوضح من الاول فاما اذا كان الدليل الثاني مثل الاول أو دونه قل لا يتحول بل يتم صلاته إلى تلك الجهة ولا إعادة عليه ولك أن تقول ان كان الدليل اثني دون الاول فلا يتغير الاجتهاد ولا يظهر الخطأ لان أقوى الظنين لا يترك بأضعفها وان كانا مثليين فقضيته التوقف والتحير وحينئذ لا يكون الصواب ظاهراً فتكون الصورة من الضرب اثنائي وسند كركمه (الضرب اثنائي) أن لا يظهر الصواب مع ظهور الخطأ فان عجز عن درك الصواب بالاجتهاد على القرب بطلت صلاته اذ لا سبيل الى الاستمرار على الخطأ ولا وقوف على جهة الصواب لينحرف وان قدر على ذلك على القرب فهل يبني وينحرف أم يستأنف يعود فيه الخلاف الذي ذكرناه في الضرب الاول بالترتيب وههنا أولي بان يستأنف لان ثم يمكن من الانحراف إلى الصواب كما ظهر الخطأ

مسح الخف وسنبطه إن شاء الله تعالى في باب صلاة المسافر (الثانية) يشترط أن يكون ما يلاقي بدن المصلي على الراحلة وثيابه من السرج والمتاع واللجام وغيرها طاهرا ولو بالت الدابة أو وطئت نجاسة أو كان على السرج نجاسة فسترها وصلى عليه لم يضر ولو أوطأها الراكب نجاسة لم يضر أيضا على الصحيح من الوجهين لأنه لم يباشر النجاسة ولا حل ما يلاقيها وبهذا الوجه قطع امام الحرمين والغزالي والمتولي وآخرون قال القاضي حسين والمتولي ولو دعى فم الدابة وفي يده لجامها فهو كما لو صلى وفي يده حبل طاهر طرفه على نجاسة وقد سبق بيانه ولو وطئ المتنفل ماشيا على نجاسة عمدا بطلت صلاته قال امام الحرمين والغزالي وغيرهما ولا يكلف أن يتحفظ ويتصون ويحتاط في المشي لان الطريق يغاب فيها النجاسة والتصون منها عسر فمرعاته تقطع المسافر عن اغراضه قال امام الحرمين ولو انتهى الى نجاسة يابسة لا يجد عنها معدلا فهذا فيه احتمال قال ولا شك لو كانت رطبة فمشى عليها بطلت صلاته وإن لم يعتمد لأنه يصير حامل نجاسة (الثالثة) يشترط ترك الافعال التي لا يحتاج اليها فان ركض الدابة للحاجة فلا بأس وكذا لو ضربها أو حرك رجله لتسير فلا بأس ان كان الحاجة قال المتولي فان فعله لغير حاجة لم تبطل صلاته ان كان قايلا فان كثر بطلت ولو أجراها لغير عذر أو كان ماشيا فعدا بلا عذر قال البغوي بطلت صلاته على أصح الوجهين (الرابعة) اذا كان المسافر راكب نهاسيف وهو الهائم الذي يستقبل تارة ويستدبر تارة وليس له مقصد معلوم فليس له التنفل على الراحلة ولا ماشيا كما ليس له القصر ولا الترخص بشيء من رخص السفر فلو كان له مقصد معلوم لكن لم يسر اليه في طريق معين فهل له التنفل مستقبلا جهة مقصده فيه قولان حكاهما امام الحرمين والغزالي وآخرون أحكما جوازه لان له طريقا معلوما والثاني لانه لم يملك طريقا مضبوطا فقد لا يؤدي

وهنا بخلافه فانه متحير في الحال مثال هذا الضرب عرف أن قبلته يسار المشرق والسماء متغيم فتوجه الى جهة على ظن أنها يسار المشرق فانقشع الغيم بمحاذاته وظهر كوكب قريب من الافق فقام علم الخطأ يقينا اذ تبين له أنه مشرق أو مغرب ولم يعلم الصواب اذ لم يعرف أنه مشرق أو مغرب ثم قد يعرف الصواب على اقرب بان يرتفع الكوكب فيعلم أنه مشرق أو ينحط فيعلم أنه مغرب ويترتب على ذلك معرفة القبلة وقد يعجز عن ذلك بان يطبق الغيم ويستمر الالتباس وانبين ما يشتمل عليه الكتاب مما ذكرناه (اعلم) انا قسمنا الضرب الاول قسمين أحدهما أن يستيقن الخطأ والثاني أن لا يستيقنه فقوله وأن يقن أنه استدبر هو القسم الاول من هذا الضرب فان المستيقن الاستدبار عارف بالخطأ يقينا وعارف بالصواب أيضا مع معرفة الخطأ يقينا ولا فرق بعد تيقن الخطأ بين أن يظهر الصواب يقينا أو ظنا وأن كانت الصورة المذكورة في الكتاب هو يقن الصواب مع يقين الخطأ وقوله تحول وبني جواب علي قولنا أنه اذا بان يقين الخطأ بعد الصلاة لا يجب عليه القضاء وقد روينا وجهين علي هذا القول فما ذكره جواب علي أحكما أشار الى التفرع

سيره الى مقصده (الخامسة) قال صاحب التسمية اذا كان متوجها الى مقصد معلوم فتغيرت نيته وهوى الصلاة فنوى السفر الى غيره أو الرجوع إلى وطنه فليصرف وجهه دابته الى تلك الجهة في الحال ويستمر على صلاته وتصير الجهة الثانية قبلته بمجرد النية (السادسة) لو كان ظهره في طريق مقصده الى القبلة فركب الدابة مقلوبا وجعل وجهه الى القبلة فوجهان حكاهما صاحب التسمية أحدهما لا تصح لأن قبلته طريقه وأصحهما تصح لأنها اذا صحت تغير القبلة فلها أولي (السابعة) حيث جازت النافلة على الراحة وماشيا فجميع النوافل سواء في الجواز وحكى الخراسانيون وجها أنه لا يجوز العيد والكسوف والاستسقاء لشبهها بالفرائض في الجماعة وبهذا الوجه قطع الدارمي والصحيح الأول وهو المنصوص وبه قطع الاكثرون ولو سجد لشكر أو تلاوة خارج الصلاة بالاياء على الراحة ففي صحته الخلاف في صلاة السكوف لأنه نادر والصحيح الجواز فاما ركعتا الطواف فان قلنا هما سنة جازت على الراحة وان قلنا واجبة فلا ولا تصح المنذورة ولا الجنابة ماشيا ولا على الراحة على المذهب فيها وفيها خلاف سبق في باب التيمم (الثامنة) شرط الفريضة المكتوبة أن يكون مصليا مستقبل القبلة مستقرا في جميعها فلا تصح الى غير القبلة في غير شدة الخوف ولا تصح من الماشي المستقبل ولا من الراكب المحل بقيام أو استقبال بلا خلاف فلو استقبل القبلة وأتم الأركان في هودج أو سرير أو نحوهما على ظهر دابة واقفة ففي صحة فريضته وجهان أصحهما تصح وبه قطع الاكثرون منهم القاضي أبو الطيب والشيخ أبو حامد وأصحاب التسمية والتهذيب والمعتدل والبحر وآخرون ونقله القاضي عن الأصحاب لأنه كالسفينة والثاني لا يصح وبه قطع البندنجي وإمام الحرمين والفزالي فان كانت الدابة سائرة والصورة كما ذكرنا فوجهان حكاهما القاضي حـ بن والبغوي والشيخ إبراهيم المروزي وغيرهم الصحيح المنصوص لا تصح لأنها لا تعد قراراً والثاني تصح كالسفينة وتصح الفريضة في السفينة الواقعة

على القول الثاني بقوله الا اذا قلنا يجب اتمام عند الخطأ أي اذا أوجبنا القضاء عند ظهور الخطأ يقينا بعد الصلاة فتحكم ببطالان الصلاة عند ظهوره في أثناها ولا يعتد بما أتى به بل البطلان هنا أولي كيلا يجمع في صلاة بين جهتين وأما القسم الثاني من هذا الضرب فهو غير مذكور في الكتاب وحكمه قريب من حكم القسم الأول لانا وان رتبنا الحكم ثم على القولين في ان تعين الخطأ بعد الصلاة هل يوجب القضاء كما سبق فلا يحصل الا وجهان أحدهما أنه يبنى والثاني أنه يستأنف وهما جاريان في القسم الثاني على ما بينا ولهذا قال في الوسيط وان تبين بالاجتهاد أنه مستدبر فحكمه حكم المتيقن نعم يختلف التوجيه بحسب القسمين كما قدمناه وأما قوله أما اذا ظهر الخطأ يقينا أو ظنا الى آخره فهو الضرب الثاني وهما صرح بالتسوية بين تيقن الخطأ وظنه وقوله ففي البطلان قولان مرتبان على يقين الصواب أي يقين الصواب مع الخطأ وهو صورة الاستدبار وقد ذكر فيها قولين أنه تبطل صلاته أو يبنى وهذه مرتبة عليها والله أعلم *

والجارية والزورق المشدود بطرف الساحل بلا خلاف اذا استقبل القبلة وأتم الأركان فان صلى كذلك في سرير يحمله رجال أو أرجوة مشدودة بالحبال أو الزورق الجارى في حق المقيم ببغداد ونحوه ففي صحة فريضته وجهان الأصح الصحة كالسفينة وبه قطع القماني أبو الطيب فقال في باب موقف الامام والمأموم قال أصحابنا لو كان يصلي على سرير فحمسه رجال وساروا به صحت صلاته »

(فرع) قال أصحابنا اذا صلى الفريضة في السفينة لم يجز له ترك القيام مع القدرة كالمو كان في البر وبه قال مالك واحمد وقال ابو حنيفة يجوز اذا كانت سائرة قال أصحابنا فان كان له عذر من دوران الرأس ونحوه جازت الفريضة قاعدا لانه عاجز فان هبت الريح وحولت السفينة فتحول وجهه عن القبلة وجب رده الى القبلة ويبنى على صلاته بخلاف ما لو كان في البر وحول انسان وجهه عن القبلة قهرا فانه تبطل صلاته كما سبق بيانه قريبا قال القماني حسين والفرق أن هذا في البر نادر وفي البحر غالب وربما تحولت في ساعة واحدة مراراً *

(فرع) نزل أصحابنا ولو حضرت الصلاة المكتوبة وهم سائرون وخاف لو نزل ليصليها على الأرض الى القبلة انقطاعاً عن رفقته أو خاف على نفسه أو ماله لم يجز ترك الصلاة وإخراجها عن وقتها بل يصليها على الدابة لحرمه الوقت ونجس الاعادة لانه عذر نادر هكذا ذكر المسألة جماعة منهم صاحب التهذيب والرافعي وقال القماني حسين يصلي على الدابة كما ذكرنا قال وجوب الاعادة يحتمل وجهين أحدهما لا تجب كشدة الخوف والثاني تجب لان هذا نادر ومما يستدل للمسألة حديث يعلى بن مرة رضى الله عنه الذي ذكرناه في باب الاذان في مسألة القيام في الاذان *

قال ﴿ولو بان له الخطأ في التيامن والتياسر فهل هو كالخطأ في الجهة فعلى وجهين يرجع حاصلها الى ان بين المشتد في الاستقبال وبين الاشد تفاوتاً عند الحاذق فهل يجب طلب الاشد أم يكفي حصول أصل الاشتداد فعلى وجهين ﴾ *

جميع ما ذكرنا من الاحوال اثلاث فيما اذا بان له الخطأ في الجهة فاما اذا كانت الجهة واحدة وبان له الخطأ في التيامن والتياسر فهذا يستدعي تقديم أصل وهو ان المطلوب بالاجتهاد عين الكعبة أم جهتها وفيه قولان أظهرهما أن المطلوب عين الكعبة لظاهر قوله تعالى (فولوا وجوهكم شطره) وقوله صلى الله عليه وسلم في الخبر الذي تقدم ذكره مشير الى العين «هذه القبلة» وهما مطلقان ليس فيهما فصل بين القريب والبعيد والثاني ان المطلوب جهة الكعبة لان حرم الكعبة صغير يستحيل أن يتوجه اليه أهل الدنيا فيكتفى بالجهة ولهذا تصح صلاة الصف الطويل اذا بعدوا عن الكعبة ومعلوم أن بعضهم خارجون عن محاذاة العين وهذا القول يوافق المنقول عن أبي حنيفة وهو أن المشرق قبلة أهل المغرب والمغرب قبلة أهل المشرق والجنوب قبلة أهل الشمال والشمال قبلة أهل الجنوب

(فرغ) المريض الذي يعجز عن استقبال القبلة ولا يجد من يحوله الى القبلة لامتبرعا ولا بأجرة مثله وهو واجد ما يجب عليه أن يصلي على حسب حاله وتجب الاعادة لانه عذر نادر والمربوط على خشبة والفريق ونحوهما تلزمهما الصلاة بالاياء حيث أمكنهم وتجب الاعادة لندوره وفيهم خلاف سبق في باب التيمم والصحيح وجوب الاعادة (التاسعة) اذا تيقن الخطأ في القبلة لزمه الاعادة في أصح القولين كما سبق واختار المزي أن لا اعادة وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وداود واحتجوا بأشياء كثيرة منها أن أهل قباء صلوا ركعة الى بيت المقدس بعد نسخه ووجوب استقبال الكعبة ثم علموا في أثناء الصلاة النسخ فاستداروا في صلاتهم وأتموا الى الكعبة وكانت الركعة الاولى الى غير الكعبة بعد وجوب استقبال الكعبة ولم يؤمروا بالاعادة قال الشيخ أبو حامد في جوابه اختلف أصحابنا في النسخ اذا ورد الى النبي صلى الله عليه وسلم هل يثبت في حق الامة قبل بلوغه اليهم أم لا يكون نسخا في حقهم حتى يبلغهم وفيه وجهان فان قلنا لا يثبت في حقهم حتى يبلغهم فاهل قباء لم تصر الكعبة قبلتهم الا حين بلغهم فلا اعادة على أهل قباء قولاً واحداً وان كان في المخطيء قولان قال والفرق أن أهل قباء استقبلوا بيت المقدس بالنص فلا يجوز لهم الاجتهاد في خلافه فلا ينسبوا الي تفريط بخلاف المجتهد الذي اخطأ واحتجوا ايضا بحديث عامر بن ربيعة قال «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة فصلى كل رجل مناحياله

وعن مالك أن الكعبة قبله أهل المسجد والمسجد قبله أهل مكة ومكة قبله أهل الحرم والحرم قبله أهل الدنيا: واذا ثبت هذا الاصل فنقول الخطأ في التيامن والتياسر ان ظهر بالاجتهاد وكان ذلك بعد الفراغ من الصلاة فلا يقتضي وجوب الاعادة لان الخطأ في الجهة والحالة هذه لا يؤثر في التيامن والتياسر اولى وان كان في أثناء الصلاة فينحرف ويبنى ولا يعود فيه الخلاف المذكور في نظيره من الخطأ في الجهة لانا استبعدنا الصلاة الواحدة الى جهتين مختلفتين فاما الالتفات اليسير فانه لا يبطل الصلاة وان كان عمداً اما اذا ظهر الخطأ في التيامن والتياسر بقينا فينبني على ان الفرض اصابة عين الكعبة أم اصابة جهتها فان قلنا الفرض اصابة الجهة فلا أثر لهذا الخطأ في وجوب الاعادة ان ظهر بعد الصلاة ولا في وجوب الاستئناف ان ظهر في أثناءها وان قلنا الفرض اصابة العين ففي الاعادة والاستئناف القولان المذكوران في الخطأ في الجهة ثم قال صاحب التهذيب وغيره لا يستيقن الخطأ في الانحراف مع بعد المسافة عن مكة وانما يظن اما اذا قربت المسافة فكل منهما ممكن وهذا كالتوسط بين اختلاف اطلقه أصحابنا العراقيون في انه هل يتيقن الخطأ في الانحراف من غير معاينة الكعبة بلافق بين قرب المسافة وبعدها فقالوا قال الشافعي رضي الله عنه لا يتصور ذلك الا بالمعاينة وقال بعض الأصحاب يتصور والله أعلم هذا شرح المسألة: واما قوله يرجع حاصلها الي ان بين المشتد في الاستقبال الي آخره فهو كلام نحافيه نحو امام الحرمين

فلما أصبحنا ذكرنا للنبي صلى الله عليه وسلم فنزل فأينا تولوا فثم وجه الله » وبحديث جابر قال « كنا في مسير فاصابنا غيم فتحيرنا في القبلة فصلي كل رجل على حدة وجعل أحدا يخط بين يديه فلما أصبحنا اذا نحن قد صلينا لغير القبلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد اجيزت صلاتكم » والجواب أن الحديثين ضعيفان ضعف الاول الترمذى والبيهقى وآخرون وضعف الثاني الدارقطني والبيهقى وآخرون قال البيهقي لا نعلم له اسناداً صحيحاً ولو صح لا يمكن حملها على صلاة النفل والله أعلم (العاشر) قال الشافعي في الام لو اجتهد فدخل في الصلاة فعسى فيها اثمها ولا اعادة لان اجتهاده الاول اولي من اجتهاد غيره قال فان دار عن تلك الجهة أو اداره غيره خرج من الصلاة واستأنفها باجتهاد غيره * قال المصنف رحمه الله *

المستحب لمن يصلي الى سترة أن يدنو منها لما روى عن سهل بن أبي حشمة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا صلى أحدكم الى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان صلاته » والمستحب أن يكون بينه وبينها قدر ثلاثة أذرع لما روى سهل بن سعد الساعدي رضى الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وبينه وبين القبلة قدر ممر العنز » وممر العنز قدر ثلاث أذرع فان كان يصلي في موضع ليس بين يديه بناء فالمستحب أن ينصب بين يديه عصا لما روى أبو جحيفة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « خرج في حلة حمراء فركز عنزة فجعل

رحمة الله عليهما وذلك انها حكيا ان الاصحاب بنوا الخلاف في خما التيامن والتياسر على الخلاف في ان مطلوب المجتهد عين الكعبة أو جهتها واعتراضا على وهذه العبارة فقلا محاذاة الجهة غير كافية لان القريب من الكعبة اذا خرج عن محاذاة العين لا تصح صلاته وان كان مستقبلاً للجهة ومحاذاة العين لا يمكن اعتبارها فان البعيد عن الكعبة على مسافة شاسعة لا يمكنه اصابة العين ومسامتها والمحال لا يطلب وأيضا فالصف الطويل في آخر المسجد تصح صلاة جميعهم مع خروج بعضهم عن محاذاة العين واذا بطل ذلك فما موضع الخلاف وما معنى العين والجهة ذكرنا ان الانحراف اليسير لا يسلب اسم الاستقبال عن البعيد عن الكعبة في المسجد وان كان يسلبه عن القريب من الكعبة واذا لم يسلبه عن البعيد الواقف في المسجد قاوي أن لا يسلبه عن الواقف في أقصى المشرق والمغرب ثم البصير بأدلة القبلة يحمل التفات البعيد وانحرافه على درجتين (أحدهما) لانحراف السالب لاسم الاستقبال وهو الكثير منه وان لم ينته الى أن يولي الكعبة يمينه أو يساره والثاني الانحراف الذي لا يسلب اسم الاستقبال وفي هذه الدرجة مواقف يظن الماهر في الادلة ان بعضها أشد من بعض وان شملها أصل الشداد فهل يجب طلب الأشد أم لا فيه الخلاف وربما أشعر كلام امام الحرمين باثبات ثلاث درجات التفات بقطع البصير بانه يسلب اسم الاستقبال والتفات يقطع بأنه لا يسلبه والتفات يظن انه لا يسلب لكنه لا يقطع به فهل تجوز القناعة بالشداد المظنون

يصلي اليها بالبطحاء يمشون الناس من ورائها الكلب والحمار والمرأة» والمستحب ان يكون ما يستره قدر مؤخرة الرجل لما روى طلحة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال « اذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل ولا يبالي من وراء ذلك » قال عطاء مؤخرة الرجل ذراع فان لم يجد عصا فليخط بين يديه خطا الى القبلة لما روى أبو هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فان لم يجد شيئا فلينصب عصا فان لم يجد عصا فليخط خطا ولا يضره ما بين يديه » ويكره أن يصلي وبين يديه رجل يستقبله بوجهه لما روى ان عمر رضى الله عنه « رأى رجلا يصلي ورجل جالس مستقبله فضر بهما بالدرة » فان صلى ومر بين يديه ما دفعه ولم تبطل صلاته بذلك لقوله عليه السلام « لا يقطع صلاة المرء شيء وادروا ما استطعتم »

﴿ الشرح ﴾ حديث سهل بن حنيفة صحيح رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح ورواه الحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح علي شرط البخاري ومسلم وحديث سهل بن سعد رواه البخاري ومسلم وانظرهما « كان بين مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الجدار ممر الشاة » وحديث أبي جحيفة رواه البخاري ومسلم أيضا وحديث طلحة رواه مسلم لكن وقع في المذهب « ولا يبالي من وراء ذلك » والذي في صحيح مسلم وغيره « من مر وراء ذلك » بزيادة لفظة مروى رواية

أم يجب طلب المقطوع به فيه الخلاف هذا ما ذكرناه والجمهور على التعبير عن الخلاف بالعين والجهة واتفق العراقيون والقفال على ترجيح القول الصائر الى أن المطلوب العين ولهم أن يقولوا لا نسلم ان البعيد لا يمكنه اصابة عين الكعبة ل عليه ربط الفكر في اجتهاده بالعين دون الجهة وأما اصف الطويل فلا نسلم خروج بعضهم عن محاذاة العين وذلك لان التباعد من الحرم الصغير يوجب زيادة محاذاة العين كما تقدم *

قال ﴿ فروع أربعة ﴾ (الاول) اذا صلى الظهر باجتهاد فهل يلزمه الاستئناف للعصر فعلي وجهين (الثاني) لو أدى اجتهاد رجلين الى جهتين فلا يقتدى احدهما بالآخر (الثالث) اذا نحر المقلد في الصلاة فقال له من هو دون مقلده أو مثله أخطأ بك فلان لم يلزمه قبوله وان كان اعلم فهو كتغير اجتهاد البصير في اثناء صلاته في نفسه ولو قطع بخطأه وهو عدل لزمه القبول لان قطعه أرجح من ظن غيره (الرابع) ولو قال البصير الاعمي الشمس وراءك وهو عدل فلي الاعمي قبوله لانه اخبار عن محسوس لا عن اجتهاد *

ختم الباب بفروع (احدها) اذا صلى الى جهة بالاجتهاد ثم دخل عليه وقت صلاة اخرى او اراد قضاء فائنة فهل يحتاج الى تجديد الاجتهاد للفريضة الثانية فيه وجهان احدهما لا لان الاصل استمرار الظن الاول فيجرى عليه الى ان يتبين خلافه وأظهرهما نعم سعيًا في اصابة الحق

الترمذى «من مر من وراء ذلك» وحديث أبي هريرة في الخطارواه أبو داود وابن ماجه قال البغوى وغيره هو حديث ضعيف وروى ابو داود في سننه عن سفيان بن عيينة تضعيفه وأشار الى تضعيفه الشافعي والبيهقى وغيرهما قال البيهقى هذا الحديث أخذ به الشافعي في القديم وسنن حرمة وقال في البويطى ولا يخط بين يديه خطأ إلا أن يكون في ذلك حديث ثابت فيتبع قل البيهقى وإنما توقف الشافعي في الحديث لاختلاف الرواة علي اسماعيل بن أمية أحد رواة وقال غير البيهقى هو ضعيف لا اضطرابه وأما حديث «لا يقطع الصلاة شيء» وادرا وأما استطعتم فأنما هو شيطان» فرواه أبو داود بإسناد ضعيف من رواية أبي سعيد الخدرى وأما قوله قال عطاء مؤخرة الرجل ذراع فرواه عنه أبو داود في سننه بإسناد صحيح وهو عطاء بن أبي رباح وأما الفاظ الفصل ففيه سهل بن أبي حشمة بفتح الحاء المهملة واسكان المثلثة واسم أبي حشمة عبد الله وقيل عامر ابن ساعدة الانصارى المدنى كنية سهل أبو يحيى وقيل أبو محمد توفى النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثمان سنين وحفظ جملة احاديث وأما سهل بن سعد فهو أبو العباس سهل بن سعد بن مالك بن خالد الانصارى الساعدى المدنى منسوب الى ساعدة أحد اجداده توفى بالمدينة سنة إحدى وتسعين وهو ابن مائة سنة قال محمد بن سعد هو آخر من مات من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

لان الاجتهاد الثانى ان وافق الاول تأكد الظن وان خالفه مكذلك لان تغير الاجتهاد لا يكون الا لامارة أقوى من الامارة الاولى وآكد الظنين أقرب الى اليقين وهذان الوجهان كالوجهين فى طلب الماء فى التيمم كالوجهين فى المفتى اذا استفتى عن واقعة واجتهد وأجاب فاستفتى مرة أخرى عن تلك الواقعة هل يحتاج الى تجديد الاجتهاد وأما النوافل فلا يحتاج الى تجديد الاجتهاد لها كما لا يحتاج الى تجديد التيمم لها ذكره صاحب التهذيب وغيره: فان قلت ذكرتم ان الوجهين فى وجوب تجديد الطلب مخصوصان بما اذا لم يبرح من مكانه فهل الامر كذلك ههنا قلنا فى كلام بعض الاصحاب ما يقتضى تخصيص الوجهين بما اذا كان فى ذلك المكان ههنا أيضا لكن الفرق ظاهر لان الطلب فى موضع لا يفيد معرفة العدم فى موضع آخر والادلة المعرفة لكون الجهة جهة القبلة قد لا تختلف بالمساكنين فان أكثرها سماوية ولا تختلف دلالاتها بالمسافات القريبة (اثنان) لو أدى اجتهاد رجلين الى جهتين فكل واحد منهما يعمل باجتهاده ولا يقتدى أحدهما بالآخر فان كل واحد منهما مخطئ عند الثانى فصار كما لو اختلفت اجتهادهما فى الاناءين والثوبين ولو اجتهد جماعة وتوافق اجتهادهم فأمهم واحد منهم ثم تغير اجتهاد واحد من المؤمنين فعليه أن يفارقه وينحرف الى الجهة الثانية وهل عليه أن يستأنف أم له البناء فيه الخلاف الذى قدمناه فى تغير الاجتهاد فى أثناء الصلاة وللخلاف ههنا مأخذ آخر وهو انا سنذكر خلافا فى ان الأموم هل له أن يفارق الامام أم لا وهل يفترق الحال بين أن يفارق بعذر أو غير عذر ثم منهم من قال هذه المعارضة

بالمدينة ليس بيننا في ذلك اختلاف : وأما أوجحيفة فسبق بيانه في باب الاذان وطلحة سبق في أول كتاب الصلاة وعمر في نية الوضوء وأبو هريرة في المياه وعطاء في الحيض : وفي الذراع لغتان التذكير والتأنيث وهو الانصاح الاكثر قوله وممر العنز قدر ثلاثة أذرع هو من كلام المصنف لا من الحديث وقوله فركز عنزة هو بفتح النون وهي عصا نحو نصف رمح في أسفلها زج كنزج الرمح الذي في أسفلها والحلة ثوبان أزار ورداء قال أهل اللغة لا تكون الا ثوبين ومؤخرة الرجل سبق بيانها في الباب والبطحاء بالمدى بطحاء مكة ويقال فيها الا بطح وهو موضع معروف علي باب مكة وادروا اما استطعم اي ادفعوا وقوله يمرون الناس من ورائها كذا وقع في المذهب والذي في الاحاديث الصحيحة يمر الناس وهذا هو المشهور في اللغة وان كان الذي في المذهب لغة قليلة ضعيفة وهي لغة اكلوف البراغيث : أما احكام الفصل ففيه مسائل (أحداها) السنة للمصلي أن يكون بين يديه ستر من جدار أو سارية أو غيرها ويدنو منها وتقل الشيخ أبو حامد الاجماع فيه والسنة أن لا يزيد ما بينه وبينها علي ثلاثة أذرع فان لم يكن حائط ونحوه غرز عصا ونحوها أو جمع متاعه أو رحله ويكون ارتفاع العصا ونحوها ثلثي ذراع فصاعداً وهو قدر مؤخرة الرجل علي المشهور وقيل ذراع كما حكاه عن عطاء وكذا قاله الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب فان لم يجد شيئاً شاخصاً فهل يستحب أن يخطر بين يديه نص الشافعي في القديم وسنن حرمله أنه يستحب وفي البويطي لا يستحب والاصحاب طرق (أحداها) وبه قطع المصنف والشيخ أبو حامد والاكثرون يستحب قولاً واحداً وتقل في البيان اتفاق الاصحاب عليه ونقله الرافعي عن الجمهور (والطريق الثاني) لا يستحب وبه قطع امام الحرمين والغزالي وغيرهما (والثالث) فيه قولان فان قلنا بالخط ففي كيفيته اختلاف قال احمد بن حنبل والحميدي شيخ البخاري وصاحب الشافعي يجعله مثل الهلال

بعذر ومنهم من قال هو مقصر بترك امعان البحث والنظر ولو عذر ولا تغير اجتهاد الامام فينحرف الي الجهة الاخرى اما بانيا أو مستأنفا علي الخلاف الذي سبق وهم يفارقونه ولو اختلف اجتهاد رجلين في التيامن والتياسر والجهة واحدة فان أوجبنا علي المجتهد رعاية ذلك فهو الاختلاف في الجهة فلا يقتدى أحدهما بالآخر والا فلا بأس (الثالث) اذا شرع المقلد في الصلاة بالتقليد ثم قال له عدل أخطأ بك من قلدته فلا يخلو اما أن يقول ذلك عن اجتهاد أيضاً أو عن علم ومعاينة فهما حالتان (وأما في الحالة الاولى) فننظر ان كان قول الاول أرجح عنده واولى بالاتباع اما لزيادة عدالته وهدايته الي الادلة فلا اعتبار بقول الثاني اذ الاقوى لا يرفع بالاضعف وان كان قول الثاني مثل قول الاول أو لم يعرف انهما مثلان أو أحدهما أقوى من الآخر فكذلك لا أثر لقول الثاني وان كان قول الثاني أرجح عنده فهو كتغير اجتهاد البصير المجتهد في نفسه فيعود فيه الخلاف المقدم في انه يبنى أو يستأنف كذا هو في التهذيب وغيره ولو أخبره المجتهد الثاني بعد الفراغ من

وقال أبو داود في سننه سمعت مسدداً يقول قال ابن داود الخطب الطول وقال المصنف بخط بين يديه خطا إلى القبلة وقال غيره بخطه يمينا وشمالا كالجناساة والمختار استحباب الخط لأنه وإن لم يثبت الحديث في تعيين ريم للمصلي وقد قدم اتفاق العلماء على العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال دون الحلال والحرام وهذا من نحو فضائل الأعمال والمختار في كيفية ما ذكره المصنف ومن جزم باستحباب الخط القاضي أبو حامد المروزي والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبندنجي وأشار إليه البيهقي وغيره قال الغزالي والبغوي وغيرهما وإذا لم يجد شاخصاً بسط مصلاه *

(فرع) قال الشافعي رحمه الله في البويطى ولا يستتر بامرأة ولا دابة فاما قوله في المرأة فظاهر لانها ربما شغلت ذهنه وأما الدابة ففي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يعرض راحلته فيصلي اليها » زاد البخاري في روايته « وكان ابن عمر يفعله » وأهل الشافعي رحمه الله لم يبلغه هذا الحديث وهو حديث صحيح لا معارض له فيتعين العمل به لا سيما وقد أوصانا الشافعي رحمه الله بأنه إذا صح الحديث فهو مذهبه *

(فرع) المعتبر في السترة أن يكون طولها كمؤخرة الرجل وأما عرضها فلا ضابط فيه بل يكفي الغليظ والدقيق عندنا وقال مالك أقله كفلف الرمح تمسكاً بحديث العنزة ودليلاً حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يجزى من السترة مثل مؤخرة الرجل ولو بدقة شعرة » وعن سبرة ابن معبد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « استروا في صلاتكم ولو بسهم » رواه الحاكم في المستدرک وقال حديثان صحيحان الأول على شرط البخاري

الصلاة لم يلزمه الاعادة وإن كان قول الثاني أرجح كما لو تغير اجتهد المجتهد بعد الفراغ وقوله فقال من هو دون مقلده أو مثله أراد به هذه الحالة الأولى أى قال ذلك عن اجتهد واما قوله لم يلزمه قبوله فلعلك تقول قد عرفت أنه لا يلزمه فهل يجوز قبوله فالحواب أن هذا يرتب على أن المقلد إذا وجد مجتهدين قبل الشروع في الصلاة أحدهما أعلم من الآخر فهل يجب عليه أن يأخذ بقول الأعم أم يتخير فإن قلنا بالأول فلا يجوز قبوله وإن قلنا بالثاني ففيه خلاف لأنه إن بنى كان مصلياً للصلاة الواحدة إلى جهتين وإن استأنف كان مبطلاً للفرض من غير ضرورة وفي نظائر كل واحد منهما خلاف (الحالة الثانية) أن يخبره عن علم ومعاينة فيجب الرجوع إلى قوله لاستناده إلى اليقين واعتماد الأولى على الاجتهاد ولا فرق ههنا بين أن يكون قول الثاني اصدق عنده أو لا يكون ومن هذا القبيل أن يقول للأعمى أنت مستقبل للشمس أو مستدبر والأعمى يعرف أن قبلته ليست في صوب المشرق ولا المغرب فيجب قبول قوله ويكون هذا بمثابة ما لو تيقن المجتهد الخطأ في أثناء الصلاة فيلزمه الاستئناف على الصحيح ولو قال الثاني أنك على الخطأ قطعاً فكذلك يجب قبوله فإن قطعه أرجح من ظن الأول

ومسلم والثاني علي شرط مسلم *

(فرع) قال البغوي وغيره يستحب أن يجعل السترة علي حاجبه الايمن أو الايسر لما روى المقداد بن الاسود رضي الله عنه قال « مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الي عود ولا عمود ولا شجرة الا جعله علي حاجبه الايمن أو الايسر ولا يصمد له » رواه أبو داود ولم يضعفه لكن في اسناده الوليد بن كامل وضعفه جماعة قال البيهقي تفرد به الوليد وقد قال البخاري عنده عجائب (المسئلة الثانية) اذا صلى الي سترة حرم علي غيره المرور بينه وبين السترة ولا يحرم وراء السترة وقال الغزالي يكره ولا يحرم والصحيح بل الصواب انه حرام وبه قطع البغوي والمحققون واحتجوا بحديث أبي الجهم الانصاري الصحابي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه » رواه البخاري ومسلم وفي رواية رويناهما في كتاب الاربعين للحافظ عبد القادر الرهاوي « لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الأثم » وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « اذا صلي احدكم الي شيء يستتره من الناس فاراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه فان ابى فليقاتله فانما هو شيطان » رواه البخاري ومسلم قال أصحابنا ويستحب للمصلي دفع من أراد المرور لحديث أبي سعيد المذكور وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا كان احدكم يصلي فلا يدع احدا يمر بين يديه فان ابى فليقاتله فان معه القرين » رواه مسلم ويدفعه دفع الصائل بالاسهل ثم الاسهل ويزيد بحسب الحاجة وان ادى الي قتله فان مات منه فلا ضمان فيه كالصائل قال الرافعي وكذا ليس لاحد ان يمر بينه وبين الخط على الصحيح من الوجهين وبه قطع الجمهور كالعصا اما اذا لم يكن بين يديه سترة او كانت وتباعد عنها فوجهان احدهما له الدفع لتقصير المار واصحهما ليس له الدفع لتقصيره بترك السترة ولمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم « اذا صلي احدكم الي شيء يستتره » ولا يحرم في هذه الحالة المرور بين يديه ولكن يكره *

(فرع) اذا وجد الداخل فرجة في الصف الاول فله أن يمر بين يدي الصف الثاني ويقف فيها لتقصير أهل الصف الثاني بتركها *

(فرع) قال إمام الحرمين النهي عن المرور والامر بالدفع انما هو اذا وجد المار سبيلا سواه فان لم يجد وازدحم الناس فلا نهى عن المرور ولا يشرع الدفع ونابع الغزالي امام الحرمين علي هذا قال الرافعي وهو مشكل ففي صحيح البخاري خلافه وأكثر كتب الاصحاب ساكتة عن التقيد

فينزل قطعه منزلة الاخبار عن محسوس ثم القاطع بالخطأ قد يخبر عن الصواب قاطعاً به وقد يخبر عنه مجتهداً ويجب قبوله علي التقديرين لبطان تقليد الاول بقطعه ولا يمكن ان يكون قطعه بالخطأ عن

بما اذا وجد سواه سبيلا . قلت الحديث الذي في صحيح البخارى عن أبي صالح السمان قال « رأيت
أبا سعيد الخدرى رضي الله عنه في يوم جمعة يصلى الى شيء يستره من الناس فاراد شاب أن يجتاز
بين يديه فدفع أبو سعيد في صدره فنظر الشاب فلم يجد ما غا الا بين يديه فعاد ليجتاز فدفعه
أبو سعيد أشد من الاول فقال من أبي سعيد ثم دخل على مروان فشكا اليه ما لقي من أبي سعيد
ودخل أبو سعيد خلفه على مروان فقال مالك ولابن أخيك يا أبا سعيد قال سمعت النبي صلى الله
عليه وسلم يقول اذا صلى أحدكم الى شيء يستره من الناس فاراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه
فان أبي فليقاتله فانما هو شيطان » رواه البخارى ومسلم : (المسألة الثالثة) إذا صلى الى سترة فريئنه
وبينها رجل أو امرأة أو صبي أو كافر أو كلب أسود أو حمار أو غيرها من الدواب لا تبطل صلاته
عندنا قال الشيخ ابو حامد والاصحاب وبه قال عامة أهل العلم الا الحسن البصرى فانه قال تبطل
بمرور المرأة والحمار والكلب الاسود وقال احمد واسحق تبطل بمرور الكلب الاسود فقط واحتج
للحسن ولهما في الكلب بحديث عبد الله بن الصامت عن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم « اذا قام أحدكم يصلى فانه يستره اذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل فاذا لم يكن
بين يديه مثل آخرة الرجل فانه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الاسود قال قلت يا ابا ذر ما بال
الكلب الاسود من الكلب الاحمر من الكلب الاصفر قال يا ابن أخي سألت رسول الله صلى الله
عليه وسلم عما سألتني فقال الكلب الاسود شيطان » رواه مسلم وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال
رسول الله ﷺ « يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب » رواه مسلم وعن ابن عباس رفته « يقطع الصلاة
المرأة الخنزير والكلب » رواه ابو داود باسناد صحيح وعن عكرمة عن ابن عباس قال أحسبه
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا صلى أحدكم الى غير سترة فانه يقطع صلاته الحمار والخنزير
واليهودى والمجوسى والمرأة ويجزى عنه اذا مرؤا بين يديه على قذفه بحجر » رواه ابو داود وضعفه
وجعله منكراً وروى ابو داود أحاديث كثيرة من هذا النوع ضعيفة واحتج لاصحابنا والجمهور
بحديث مسروق قال « كروا عند عائشة رضي الله عنهما يقطع الصلاة فذكروا الكلب والحمار والمرأة
فقلت » شبهتمونا بالحمر والكلاب لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى وأنا على السرير بينه وبين
القبلة مضطجعة » رواه البخارى ومسلم وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال « اقبلت ذاكبا على حمار اتان
ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس يمينا الى غير جدار فررت بين يدي بعض الصف فنزلت
وارسلت الاتان ترتع ودخلت في الصف فلم ينكر ذلك علي أحد » رواه البخارى ومسلم وعن الفضل
ابن عباس رضي الله عنهما قال « اتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في بادية لنا فاصلى في صحراء

اجتهاد فان الاجتهاد لا يفيد القطع فلا عبرة بالعبارة الفارغة عن المعنى وكل ما ذكرناه مفروض
فيما اذا اخبره الثاني عن الصواب والخطأ جميعا فأما اذا اخبره عن الخطأ على وجه يجب قبوله ولم

ليس بين يديه سترة وجمارة لنا وكلبة تعبان بين يديه فما بالي ذلك» رواه أبو داود بإسناد حسن قال أبو داود وإذا اختلف الخبران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نظر إلى ما عمل به أصحابه وعن ابن عباس قال «كنت رديف الفضل علي اتان فجثا والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه بمنى فزلنا عنها فوصلنا الصف فمرت بين أيديهم فلم تقطع صلاتهم» رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وأما الجواب عن الأحاديث الصحيحة التي احتجوا بها فمن وجهين أحدهما أحسنهما ما أجاب به الشافعي والخطابي والمحققون من الفقهاء والمحدثين أن المراد بقطع القاطع عن الخشوع والذكر للشغل بها والالتفات إليها لأنها تفسد الصلاة قال البيهقي رحمه الله ويدل على صحة هذا التأويل أن ابن عباس أحد رواة (١) قطع الصلاة بذلك ثم روى عن ابن عباس أنه حمله على الكراهة فهذا الجواب هو الذي نعتمده وأما يدعيه أصحابنا وغيرهم من النسخ فليس بقبول إذ لا دليل عليه ولا يلزم من كون حديث ابن عباس في حجة الوداع وهي في آخر الأمر أن يكون ناسخا إذ يمكن كون أحاديث القاطع بعده وقد علم وتقرر في الأصول أن مثل هذا لا يكون ناسخا مع أنه لو احتمل النسخ لكان الجمع بين الأحاديث مقدما عليه إذ ليس فيه رد شيء منها وهذه أيضا قاعدة معروفة والله أعلم.

(المسألة الرابعة) يكره أن يصلي وبين يديه رجل أو امرأة يستقبله ويراه وقد كرهه عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما ولأنه يشغل القلب غالبا فكره كما كره النظر إلى ما يليه كثوبه له أعلام ورفع البصر إلى السماء وغير ذلك مما ثبتت فيه الأحاديث الصحيحة وقال البخاري في صحيحه كره عثمان رضي الله عنه أن يستقبل الرجل وهو يصلي قال البخاري وإنما هذا إذا اشتغل به فاما إذا لم يشتغل به فقد قال زيد بن ثابت ما باليت أن الرجل لا يقطع صلاة الرجل ثم احتج البخاري بحديث عائشة المذكور في المسألة الثالثة وليس في حديث عائشة ما يخالف ما ذكرناه أولا لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي وهي مستقبلته بل كانت مضطجعة واضطجاعتها في ظلام الليل فوجودها كعدمها إذ لا ينظر إليها ولا يستقبلها.

(فرع) لا تترك الصلاة إلى النوم وتكره إلى المتحدثين الذين يشتغل بهم فاما عدم الكراهة في النوم فلحديث عائشة السابق وأما الكراهة في المتحدث فلشغل القلب ولما ذكرناه في المسألة الرابعة وأما حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث» فرواه أبو داود ولكن ضعيف باتفاق الحفاظ ومن ضعفه أبو داود وفي أسنده رجل مجهول لم يسم قال الخطابي هذا هذا الحديث لا يصح وقد ثبت حديث عائشة قال قاتل الصلاة إلى الله مدتين فقد كرها الشافعي وأحمد لأن كلامهم يشغل المصلي عن صلاته.

ينجبره هو ولا غيره عن الصواب فهو كتجبر المجتهد في أثناء الصلاة وقد سبق حكمه والله أعلم: فإن قلت وعد في الكتاب بأربعة فروع ولم يذكر إلا ثلاثة قلت المسائل المذكورة في هذا الفصل

(١) ياض
بالأصل اه

(فرع) اذا صلى الرجل وبجنبه امرأة لم تبطل صلاته ولا صلاتها سواء كان اماماً أو مأموماً هذا مذهبنا وبه قال مالك والا كثرون وقال ابو حنيفة ان لم تكن المرأة في صلاة او كانت في صلاة غير مشاركة له في صلاته صحت صلاته وصلاتها فان كانت في صلاة يشاركها فيها ولا تكون مشاركة له عند أبي حنيفة الا إذا نوى الامام امامة النساء فاذا شاركته فان وقتت بمجنب رجل بطلت صلاة من الي جنبها ولا تبطل صلاتها ولا صلاة من يلي الذي يابها لان بينه وبينها حاجز وان كانت في صف بين يديه بطلت صلاة من يحاذيها من ورائها ولم تبطل صلاة من يحاذي محاذيها لان دونه حاجزاً فان صف نساء خلف الامام وخلفهن صف رجال بطلت صلاة الصف الذي يليهن قال وكان القياس أن لا تبطل صلاة من وراء هذا الصف من الصفوف بسبب الحاجز ولكن نقول تبطل صفوف الرجال وراءه ولو كانت مائة صف استحسننا فان وقتت بمجنب الامام بطلت صلاة الامام لانها الي جنبه ومذهبنا اذا بطلت صلاة الامام بطلت صلاة المأمومين أي غابوا تبطل صلاتها ايضاً لانها من جملة المأمومين وهذا المذهب ضعيف الحاجة ظاهر التحكم والتمسك بتفصيل لأصل له وعمدتنا أن الأصل أن الصلاة صحيحة حتي يرد دليل صحيح شرعي في البطلان وليس لهم ذلك وينضم الى هذا حديث عائشة رضي الله عنها المذكور في المسألة الثالثة فان قالوا نحن نقول به لانها لم تكن مصلياً قال أصحابنا نقول اذا لم تبطل وهي في غير عبادة ففي العبادة أولى وقاس أصحابنا علي وقوفها في صلاة الجنائز فانها لا تبطل عندهم والله أعلم بالصواب وله الحمد والنعمة والمنة وبه التوفيق والهداية العصمة *

قال المصنف رحمه الله *

❦ باب صفة الصلاة ❦

❦ اذا أراد أن يصلي في جماعة لم يتم حتي يفرغ المؤذن من الاقامة لانه ليس بوقت للدخول في الصلاة والدليل عليه ما روى أبو امامة أن بلالاً أخذ في الاقامة فلما قال قد قامت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وسلم « أقامها الله وأدامها » وقال في سائر الاقامة مثل ما يقوله فاذا فرغ المؤذن قام ❦

لم يعدّها في الوسيط الا ثلاثة فروع وجعل في اولها فرعاً آخر وهما عدّها اربعة من غير ذلك المضموم فيجوز ان يقال جعل حائلي الفرع الاخير فرعين ويجوز غير ذلك والامر فيه هين *

❦ قال ❦ الباب الرابع في كيفية الصلاة ❦

❦ باب صفة الصلاة ❦

﴿الشرح﴾ حديث أبي امامة رواه أبو داود باسناد ضعيف جداً وقد سبق بيانه في أواخر باب الاذان حيث ذكره المصنف هناك وقول المصنف إذا أراد أن يصلي جماعة احتراز من المنفرد فانه يقوم أولاً ثم يقيم قائماً وقوله لانه ليس بوقت للدخول يعني أنه لا يشرع الدخول فيها قبل الفراغ من الإقامة لا أنه لا يصح الدخول فانها يصح الدخول فيها في أثناء الإقامة وقبلها وقوله والدليل عليه يعني الدليل علي انه ليس بوقت للدخول لان في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم تابعه في جميع الفاظ الإقامة ولا يتابعه الا قبل الدخول؛ أما حكم المسئلة فذهبنا أنه يستحب للامام والمأموم أن لا يقوموا حتى يفرغ المؤذن من الإقامة فإذا فرغ قاما متصلاً بفراغه قال القاضي أبو الطيب وبهذا قال مالك وأبو يوسف وأهل الحجاز وأحمد وإسحاق وقال أبو حنيفة وأثوري إذا قال المؤذن حي علي الصلاة نهض الامام والمأمومون فإذا قال قد قامت الصلاة كبر وكبروا وعن محمد بن الحسن روايتان كالمذهبيين وقال ابن المنذر كان أنس بن مالك إذا قيل قد قامت الصلاة وثب وكان عمر بن عبد العزيز ومحمد بن كعب وسالم بن عبد الله وأبو قلابة وعراك بن مالك والزهرى وسليمان بن حبيب المحاربى يقومون الى الصلاة في اول بدوهم من الإقامة وبه قال عطاء وهو مذهب أحمد وإسحاق إذا كان الامام في المسجد وكان مالك لا يؤقت فيه شيئاً هذا ما نقله ابن المنذر ووافقنا جمهور العلماء من السلف والخلف علي انه لا يكبر الامام حتى يفرغ المؤذن من الإقامة نقله عنهم القاضي عياض واحتج لأبي حنيفة بما روى ان بلالاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم لا تسبقني بأمين رواه أبو داود وعن الحجاج بن فروخ عن العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى قال «كان بلال إذا قال قد قامت الصلاة نهض النبي صلى الله عليه وسلم فكبر» رواه البيهقي قالوا ولانه إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة ولم يكبر الامام يكون كاذباً واحتج أصحابنا المحدثون منهم البيهقي والبعوى وغيرهما بحديث أبي قتادة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني» رواه البخارى ومسلم واحتج الجمهور بحديث أبي امامة المذكور في الكتاب لكنه ضعيف قالوا ولانه دعاء الى الصلاة فلم يشرع الدخول في الصلاة الا بعد فراغه كالآذان والجواب عن حديث بلال من وجهين أحسنهما وهو جواب البيهقي والمحققين

﴿وأركانها أحد عشر التكبير والقراءة والقيام والركوع والاعتدال عنه والسجود والقعدة بين السجدين مع الطمأنينة في الجميع والتشهد الاخير والتهنود فيه والصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم والسلام﴾ (ح) والنية بالشرط أشبه

الصلاة في الشريعة عبارة عن الأفعال المفتحة بالتكبير المحتمة بالتسليم ولا بد من رعاية أمور آخر ليقم الاعتداد بتلك الأفعال وتسمى هذه الأمور شروطاً وتلك الأفعال أركاناً فجعل هذا الباب في الإركان والذي يليه في الشروط ولا بد من معرفة الفرق بينهما (اعلم) أن الركن والشرط

انه ضعيف روى مرسلًا وفي رواية مسنداً فاسناده ضعيف ليس بشيء وإنما رواه الثقات مرسلًا ورواه الامام أحمد في مسنده باسناده عن أبي عثمان النهدي قال قال بلال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تسبقني بآمين» البيهقي فيرجع الحديث إلى ان بلالاً كان يؤمن قبل تأمين النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تسبقني بآمين والجواب الثاني جواب الاصحاب انه طلب ذلك حين عرض له حاجة خارج المسجد قال النبي صلى الله عليه وسلم التمهّل ليذكر تأمينه الدليل على هذا ان بين قوله قد قامت الصلاة وبين آخر الاقامة زمناً يسيراً جداً يمكنه إتمام الاقامة وإدراك آخر الفاتحة بل أدراك أولها بل ما قبلها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ دعاء الافتتاح بعد تكبيره ثم يتعوذ ثم يشرع في الفاتحة فيتعين ما قلناه وأما حديث ابن أبي أوفى فضعيف قال البيهقي لا يرويه الاحجاج بن فروخ وكان يحيى بن معين يضعفه : قالت اتفقوا على جرح الاحجاج هذا فقال ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين ليس هو بشيء وقال أبو حاتم هو شيخ مجهول وقال النسائي ضعيف وقال الدارقطني متروك وهذه أوضع العبارات عندهم وفي الحديث ضعف من جهة أخرى وهي أن العوام بن حوشب لم يدرك بن أبي أوفى كذا قاله أحمد بن حنبل وغيره ولم يسمع أحداً من الصحابة وإنما روايته عن التابعين وأما قولهم أنه يكون كاذباً فجوابه أن معناه قد قرب الدخول في الصلاة فهكذا قاله أهل العربية والفقهاء والمحدثون وهو مجاز مستعمل حسن كقول الله تعالى (فاذا بلغن أجلهن) أي قاربنه وفي الحديث «من وقف بعرفة فقد تم حجه» أي قارب التمام قال اصحابنا

يشتركان في انه لا بد منها وكيف يترقان منهم من قال يترقان اقتراق العام والخاص ولا معنى للشرط الا ما لا بد منه فعلي هذا كل ركن شرط ولا ينعكس وقال الا كثرون يترقان اقتراق الخاصين ثم فسروا الشرط بما يتقدم على الصلاة كالطهارة وستر العورة والاركان بالمشتمل عليها الصلاة ويرد على هذا ترك الكلام والفعل الكثير وسائر المفسدات فانها لا تتقدم على الصلاة وهي معدودة من الشروط دون الاركان ولك أن تفرق بينهما بعبارتين (أحدهما) أن تقول يعني بالاركان المفروضات المتلاحقة التي أولها التكبير وآخرها التسليم ولا يلزم التروك فانها دائمة لا تلحق ولا تاحق ونعني بالشروط ما عدا ما من المفروضات (والثانية) ان تقول يعني بالشرط ما يعتبر في الصلاة بحيث يقارن كل معتبر سواء وبالركن ما يعتبر لا على هذا الوجه : مثاله الطهارة تعتبر مقارنتها للركوع والسجود وكل أمر معتبر ركننا كان او شرطاً والركوع معتبر لا على هذا الوجه اذا تبين ذلك فحقيقة الصلاة تتركب من هذه الافعال المسماة اركاناً وما لم يشرع فيها لا يسمى شارعاً في الصلاة وان تطهر وستر العورة واستقبل وهذا واضح في عرف الشرع واطلاقاته ثم ان المصنف عد الاركان احد عشر يعني اجناسها ثم منها ما لا يتكرر كالسلام ومنها ما يتكرر اما في الركعة الواحدة كالسجود او بحسب عدد الركعات كالركوع ولم يعد الطمأنينة في الركوع وغيره اركاناً

ولان ماألزمونا به يلزمهم علي مقتضاه تقديم الاحرام علي قوله قد قامت الصلاة والله اعلم *
(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا انه يستحب للمأموم والامام أن لايقوما حتى يفرغ المؤذن من الاقامة هكذا أطلقه المصنف والجمهور وقال صاحب الحاوي في آخر باب الاذان ينبغي لمن كان شيخا بطيء النهضة ان يقوم عند قوله قد قامت الصلاة ولسريع النهضة ان يقوم بعد الفراغ ليستوا قياما في وقت واحد *

(فرع) لو دخل المسجد واراد الشروع في تحية المسجد او غيرها فشرع المؤذن في الاقامة قبل احرامه فليستمر قائما ولا يشرع في التحية للحديث الصحيح « إذا اقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » ولا يجلس للحديث الصحيح في النهي عن الجلوس قبل التحية وإذا استمر قائما لا يكون قد قام للصلاة قبل فراغ المؤذن من الاقامة لأن هذا لم يبتد القيام لها صرح بهذه المسئلة البغوى وغيره وهي ظاهرة وفي كتاب الزيادات لأبي عاصم انه يجلس وهذا غلط نبهت عليه لثلاثا يغتربه *
(فرع) اذا اقيمت الصلاة وليس الامام مع القوم بل يخرج اليهم فقد نقل الشيخ أبو حامد عن مذهبنا ومذهب أبي حنيفة أنهم يقومون عقب فراغ المؤذن من الاقامة وهذا مشكل فقد ثبت

بل جعلها في كل ركن كالجزء منه والهيئة التابعة له وبه يشعر قوله صلى الله عليه وسلم للاعرابي « ثم اركع حتى تطمئن راكعا » (١) وضم صاحب التلخيص الي الاركان المذكورة استقبال القبلة واستحسنه القفال وصوبه ومن فرض نية الخروج والمواولة والصلاة على آل النبي صلى الله عليه وسلم الحقها بالاركان ومنهم من ضم الي الاحد عشر التي ذكرها الترتيب في الافعال وهكذا أورد صاحب التهذيب ويظهر عده من الاركان علي العبارة الثانية في تفسير الركن وأما النية فقد حكي الشيخ أبو حامد وغيره وجهين في أنها من قبيل الشرائط أو من الاركان أحدهما وهو الاشبه عند صاحب الكتاب أنها من الشرائط لان النية تتعلق بالصلاة فتكون خارجة عن الصلاة والالكانت متعلقة بنفسها ولا فتقرت الي نية أخرى وأظهرهما عندا لا كثيرين أنها من الاركان لا تقر أنها بالتكبير وانتظامها مع سائر الاركان ولا يبعد أن تكون من الصلاة وتتعلق بسائر الاركان ويكون قول الناوي أصلي عبارة بالفظ الصلاة عن سائر الاركان تعبيراً باسم الشيء عن معظمه وبهذا الطريق سماها المصنف في الصوم ركنا والا فما الفرق ولك أن تعلم قوله واركانها احد عشر بالواو لما حكينا من الاختلاف على أن أكثره يرجع الي التعبيرات وكيفية العد وحظ المعني لا يختلف وأبو حنيفة وسائر العلماء رحمة الله عليهم يخالفون في بعض الاركان المذكورة وسند كرمذهبهم عند تفصيل القول فيها فان الغرض الآن تراحم جملته واذا ذكرنا مذهبهم تبينت المواضع المحتاجة الي العلامات من هذا الفصل *

(١) « حديث » أنه صلى الله عليه وسلم قال للاعرابي ثم اركع حتى تطمئن راكعا متفق عليه من حديث أبي هريرة مطولا *

في الصحيحين عن أبي قتادة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني » وفي رواية لمسلم « حتى تروني قد خرجت » فان قيل ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كانت الصلاة تقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيأخذ الناس مصافهم قبل أن يقوم مقامه » قلنا معناه أنهم كانوا يقومون إذا رأوه قد خرج قبل وصوله مقامه يدل عليه حديث جابر بن سمرة رضي الله عنهما قال « كان بلال يؤذن إذا دحضت ولا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فإذا خرج أقام الصلاة حين يراه » : فان قيل ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال « أقيمت الصلاة فقمنا فعدلنا الصفوف قبل أن يخرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا أقام في مصلاه : وذكر الحديث » قلنا هذا محمول على أنه كان في بعض الاوقات وكان الغالب ما في حديث جابر بن سمرة أو انه اراد بقوله قبل ان يخرج إلينا أي قبل ان يصلوا * * قال المصنف رحمه الله *

﴿ والقيام فرض في الصلاة المفروضة لما روى عمران ابن الحصين رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلي جنب » واما في النافلة فليس بفرض لان النبي صلى الله عليه وسلم « كان يتنفل على الراحة وهو قاعد » ولان النوازل تكثر فلو وجب فيها القيام شق وانقطعت النوافل * *

قال ﴿ والابحاض اربعة القنوت والتشهد الاول والقعود فيه والصلاة على النبي ﷺ في التشهد الاول وعلى الآل في التشهد الاخير على احد القولين وهذه الاربعة تجبر بالسجود وما عداها فسنن لا تجبر بالسجود * *

للصلاة مفروضات ومندوبات أما المفروضات فهي الاركان والشروط وأما المندوبات فتقسمان مندوبات يشرع في تركها سجد السهو ومندوبات لا يشرع فيها ذلك والتي تقع في القسم الاول تسمى أبعاضا ومنهم من يخصصها باسم المسنونات وتسمى التي تقع في القسم الثاني هيآت قال امام الحرمين وليس في تسميتها أبعاضا توقيف ولعل معناها أن الفقهاء قالوا يتعلق السجود ببعض السنن دون بعض والتي يتعلق بها السجود أقل مما لا يتعلق ولفظ البعض في أقل قسمي الشيء أغلب اطلاقا فلذلك سميت هذه الابحاض وذ كر بعضهم أن السنن المجبورة بالسجود قد تأكد أمرها وجاوز حد سائر السنن وبذلك القدر من التأكد شاركت الاركان فسميت أبعاضا تشبيها بالاركان التي هي أبعاض واجزاء حقيقة وسيأتي وجه شرعية سجد السهو فيها في باب السجودات وقد ذكرها المصنف في ذلك الباب ولو لم يتعرض لها في هذا الموضع لما ضرر لكنه لما ترجم الباب بكيفية الصلاة وعدت هذه السنن من أبعاضها أسنن حسن ذكرها في هذا الموضع ايضا ثم انه عدها اربعة أحدها القنوت وثانيها التشهد الاول وثالثها النعود فيه ورابعها الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسجده وسلم فيه وفي استحبابها قولان يذكر ان من بعد فان قلنا

﴿ الشرح ﴾ حديث عمران رضي الله عنه رواه البخاري بلفظه وأبو حصين صحابي علي المشهور وقيل لم يسلم كنية عمران أبو نجيد بضم النون اسلم عام خير وهو خزاعي نزل البصرة وولي قضاءها ثم استقال فاقيل وتوفي بها سنة اثنتين وخمسين وأما حديث تنفل النبي صلى الله عليه وسلم على الراحلة فثبت رواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمرو جابر وأنس وعامر ابن ربيعة رضي الله عنهم

بالاستحباب فهو من الألباض والحق بهذه الأربعة شيان أحدهما الصلاة على الآل في التشهد الثاني إن قلنا إنها مستحبة لا واجبة وكذلك في التشهد الأول إن استحبابها تفرعاً على استحباب الصلاة على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيه وهذا الخامس قد ذكره في الكتاب في باب السجدة ونشرح الخلاف فيه من بعد أن شاء الله تعالى والثاني القيام للقنوت عد بعضاً برأسه وقراءة القنوت بعضاً آخر حتى لو وقف ولم يقرأ يسجد للسهو وهذا هو الوجه إذا عددنا التشهد بعضاً والعود له بعضاً آخر وقد أشار إلى هذا التفصيل في القنوت أمام الحرمين قدس الله روحه وصرح به في التهذيب ثم كون القنوت بعضاً لا يختص بصلاة الصبح بل هو بعض في الوتر أيضاً في النصف الأخير من رمضان وقوله وما عداها فنحن لا نجبر بالسجود ينبغي أن يعلم بالحاء والميم والالف لما سيأتي في باب سجود السهو * قال ﴿ الركن الأول التكبير وتكبر النية مقرونة به بحيث يحضر في العلم صفات الصلاة ويقرن القصد إلى هذا المعلوم بأول التكبير ويبقى مستديماً للقصد والعلم إلى آخر التكبير فلو عزبت بعد التكبير لم يضر ولو عزبت قبل تمام التكبير فوجهان *

لما لم يعد النية ركناً خلط مسائلها بمسائل التكبير لأن وقت النية هو التكبير ويجب أن تكون النية مقارنة للتكبير خلافاً لأبي حنيفة وأحمد حيث قالوا لو تقدمت النية على التكبير بزمان يسير ولم يعرض شاغل عن الصلاة جاز الدخول في الصلاة بتلك النية لنا أن التكبير أول أفعال العبادة فيجب مقارنة النية له كاللحج وغيره ولهذا لو تقدمت بزمان طويل لم يجز بخلاف الصوم لما في اعتبار المقارنة ثم من عسر مراقبة طلوع الفجر ولهذا يحتمل فيه التقدم بزمان الطويل ثم في كيفية المقارنة وجهان أحدهما أنه يجب أن يتسده النية بالقلب مع ابتداء التكبير باللسان ويفرغ منها مع الفراغ من التكبير وأصحهما أنه لا يجب ذلك بل لا يجوز لأن التكبير من الصلاة فلا يجوز الاتيان بشيء منه قبل تمام النية وعلي تقدير التوزيع يكون أول التكبير خالياً عن تمام النية المعبرة وهذا هو الذي ذكره في الكتاب حيث قال ويقرن القصد إلى هذا المعلوم بأول التكبير ثم اختلفوا على هذا الوجه فقال قوم منهم أبو منصور بن مهران شيخ الأودني يجب أن تتقدم النية على التكبير ولو بشيء يسير ليأمن من تأخر وقتها عن أول التكبير واستشهد عليه بالصوم وقال الأكثرون لا يجب ذلك ولو قدم فلا اعتبار للنية المقارنة بخلاف الصوم فإن التقديم كان لورود الشرع بالتيبيت ثم سواء قدم أو لم يقدم فهل يجب استصحاب النية إلى أن يفرغ من التكبير فيه وجهان أحدهما لأن ما بعد أول التكبير

اما حكم المسئلة فالقيام في الفرائض فرض بالاجماع لاتصح الصلاة من القادر عليه الا به حتى قال اصحابنا لو قال مـ لم انا استحل القعود في الفريضة بلا عذر او قال القيام في الفريضة ليس بفرض كفر الا ان يكون قريب عهد باسلام *

(فرع) في مسائل تتعلق بالقيام (احداها) قال اصحابنا يشترط في القيام الانتصاب وهل

في حكم الاستدامة واستصحاب النية في دوام الصلاة لا يجب واصحابنا نعم لان النية مشروطة في الانعقاد والانعقاد لا يحصل الا بتمام التكبير الا ترى أنه لو رأى المتيهم الماء قبل تمام التكبير يبطل تيممه واما بعد التكبير فلا يشترط استصحاب النية ولا يضر عزوبها الماني تكليف استصحابها من العسر واما قوله بحيث يحضر في العلم صفات الصلاة الى آخره فهو بيان لحقيقة النية وما تقتريه وذلك أن النية قصد والقصد يتعلق بمقصود ولا بد وان يكون المقصود معلوما فالناوي يحضر في ذهنه أولا ذات الصلاة وما يجب التعرض لها من صفاتها كالظهيرية والعصرية وغيرها كما سيأتي ثم يقصد الى هذا المعلوم ويجعل قصده مقارنا لاول التكبير ولا يغفل عن تذكره حتى يتم التكبير وقوله ويبقى مستديما للقصد والعلم الى آخر التكبير ينبغي أن يتنبه فيه لشئين أحدهما أنه لو لم يتعرض في مثل هذا الموضع للعلم لكان الفرض حاصل لان المستدام هو القصد الى الصلاة بصفاتهما المتبعة ولا يمكن استدامة هذا القصد الا باستدامة حضور المقصود في الذهن وهو العلم والثاني أن هذا الكلام بيان لما ينبغي أن يفعله المصلي ثم هو واجب أو مسنون قد بينه آخر آبقوله وان عزبت قبل تمام التكبير فوجهان ان قلنا يجوز فالاستدامة مسنونة والافواجية *

(١) هكذا في بعض نسخ وفي نسخة من المطبوعة غيره ما صح اهـ

قال (ولو طرأ في دوام الصلاة ما يناقض جزم النية بطل كلونوى الخروج في الحال أو في الركعة الثانية أو تردد في الخروج ولو علق نية الخروج بدخول شخص فيه وجهان أحدهما يبطل في الحال وهو الاقيس والثاني لا يبطل لانه قد لا يدخل فيستمر على مقتضى النية فعلي هذا ان دخل ففي البطلان وجهان) * (١)

استدامة النية وان لم يكن شرطا في دوام الصلاة الا أن الامتناع عما يناقض جزم النية شرط فان هذا حين وان كان الاول عسيرا وهذا كالايمان لا يشترط فيه استحضار العقد الصحيح على الدوام ولكن يستدام حكمه ويشترط الامتناع عما يناقضه اذا تبين ذلك فنقول لو نوى الخروج من الصلاة في أثناءها بطلت صلاته فان هذه النية تناقض قصده الاول ولو تردد في أنه يخرج او يستمر فكذلك تبطل صلاته لما بين التردد والجزم من انتنافي قال امام الحرمين والمراد من هذا التردد أن يطرأ له الشك المناقض للجزم واليقين ولا عبرة بما يجري في الفكر أنه لو تردد في الصلاة كيف يكون الحال فان ذلك مما يتبلى به الموسوس وقد يقع له ذلك في الايمان بالله تعالى أيضا فلا مبالاة به ولو نوى الخروج من صلاته في الركعة الثانية أو علق الخروج بشيء آخر يقع في صلاته لا محالة بطلت صلاته

يشترط الاستقلال بحيث لا يستند فيه اوجه اصحابا وبه قطع أبو علي الطبري في الافصاح والبغوى وآخرون وصححه القاضى أبو الطيب في تعليقه والرافعى لا يشترط فلو استند الى جدار او انسان او اعتمد على عصا بحيث لورفع السناد لسقطت صلاته مع الكراهة لانه يسمى قائما والثاني يشترط ولا تصح مع الاستناد في حال القدرة بحال حكاه القاضى أبو الطيب عن ابن القطان وبه قطع امام

في الحال لانه قطع موجب النية فان موجبها الاستمرار على الصلاة الى انتهائها وهذا يناقضه وحكي في النهاية عن كلام الشيخ أبي علي أنه لا تبطل صلاته في الحال ولو رفض هذا التردد قبل الانتهاء الى الغاية المضروبة . تحت صلاته فلا بأس بعلام قوله أو في الركعة الثانية بلواو لهذا الكلام وان كان غريبا ولو عاق نية الخروج بدخول الشخص ونحوه مما يجوز عروضة في الصلاة وعدمه فهل تبطل صلاته في الحال فيه وجهان أحدهما نعم كما لو قال ان دخل فلان تركت الاسلام فانه يكفر في الحال وكما لو شرع في الصلاة على هذه النية لا تعتقد صلاته بلا خلاف والثاني لا تبطل في الحال فان ذلك المعلق عليه ربما لا يوجد فتبقى النية على استمرارها فعلي هذا ودخل الشخص ووجدت الصفة المعلق عليها فهل تبطل الصلاة حينئذ فيه وجهان عند الشيخ أبي محمد أنها لا تبطل اذ لو بطأت لبطلت في الحال لقيام التردد فاذا لم تبطل لم يكن لهذا التردد وقع وكان وجوده وعدمه بمثابة واحدة وقطع الاكثرين بأنها تبطل عند وجود الصفة فانه مقتضى تعليقه قال امام الحرمين ويظهر علي هذا أن يقال يتبين عند وجود الصفة أن الصلاة بطأت من وقت التعليق لان وجود الصفة يعلم أن التعليق خالف مقتضى النية المعتبرة في الصلاة وموضع الوجهين الفرعين علي الوجه الثاني ما اذا وجدت الصفة وهو ذاهل عن التعليق المقدم اما اذا لم يكن ذاهلا فلا خلاف في بطلان صلاته وليكن قوله ولو طرأ في دوام الصلاة ما يناقض جزم النية بطل معلما بالخاء لان عنده لا أثر لنية الخروج لاني اخال ولا في الما لولا للتردد في الخروج و ليس قوله ما يناقض جزم النية تجري علي اطلاقه لان الغفلة عن جزم النية يناقضه وهي غير قاذحة على ما سبق والمراد ما عدا الغفلة (واعلم) أنه لو لم ينو الخروج مطلقا ولكن نوى الخروج من الصلاة التي شرع فيها وصرفها الي غيرها كان كقصد الخروج المطلق في أن الصلاة المشروعة فيها تبطل ثم ينظر ان صرف فرضا الي فرض كما لو شرع في الظهر ثم صرفها الي العصر لا يصير عصر او ان صرف فرضا الي سنة راتبة أو بالعكس فكذلك وفي بقاء صلاته نفلا في هذه الصورة قولان نذكرهما من بعد *

قال ولو شك في أصل النية ومضى مع الشك ركن لايزاد مثله في الصلاة كركوع بطل وان لم يمض وقصر الزمان لم يبطل ولو طال فوجهان والصوم يبطل بالتردد في الخروج علي أحد الوجهين لانه ليس له عقد وتحريم يؤثر القصد فيه *

الفصل يشتمل علي مسألتين وثانيتها في نظم الكتاب أولاها بالتقديم لمضاهاتها المسائل المتقدمة

الحرمين والغزالي والثالث يجوز الاستناد ان كان بحيث لورفع السناد لم يسقط والا فلا هذا في استناد لا يسلب اسم القيام فان استند متكثا بحيث لورفع عن الارض قدميه لامكانه البقاء لم تصح صلاته بلا خلاف لانه ليس بقائم بل معلق نفسه بشيء فلو لم يقدر على الاستقلال فوجهان الصحيح انه يجب ان ينتصب متكثا لانه قادر على الانتصاب والثاني لا يلزمه الانتصاب بل له الصلاة قاعدا : اما

على هذا الفصل فتقدمها ونقول لو تردد الصائم في انه هل يخرج من صومه أولا أو عاق نية الخروج بدخول شخص فقد ذكر المعظم أن صومه لا يبطل واشعر كلامهم بنفي الخلاف فيه وذكر ابن الصباغ في كتاب الصوم أن ابا حامد حكى فيه وجهين كما سند كره في الصورة الآتية ولو جزم نية الخروج ففيه وجهان أحدهما تبطل كما في الصلاة وأظهرهما وبه قال ابو حنيفة لا كما في الحج والفرق بين الصوم والصلاة أن الصلاة يتعلق تحرمها وتحللها بقصد الشخص واختياره والصوم بخلافه فان النوى لا يصير شارعا في الصوم بطلوع الفجر وخارجا منه بغروب الشمس وان لم يكن له شعور بهما واذا كان كذلك كان تأثير الصلاة بضعف النية فوق تأثير الصوم ولهذا يجوز تقديم النية على أول الصوم وتأخيرها في الجملة عن أوله ولا يبرز ذلك في الصلاة والمعنى فيه أن الصلاة أفعال وأقوال والصوم ترك وامساك والافعال إلى النية أحوج من الترك اذا قرر ذلك فقوله في الكتاب وكذا يحرم الخروج طوعا وقهرا على ما أشعر به كلام المعظم ولا جريان للوجهين في صورة التردد وعلي ما رواه ابن الصباغ يجوز صرف الوجهين الى الصورتين والاول هو قضية ايراده في الوسيط (المسألة الاخرى) لو شك في صلاته في أنه هل أتى بالنية المعتبرة في ابتدائها سواء شك في أصلها أو في بعض شروطها فينظر ان أحدث على الشك ركنا فعليا كالركوع والسجود بطلت صلاته وان أحدث ركنا قويا كالقراءة والتشهد فهل هو كالفعل حتى تبطل الصلاة بمضيه على الشك أيضاختلف الناقولون فيه فهم من قال لا وفرق بان المأني به على التردد غير محسوب فلا بد من اعادته والاركان الفعلية اذا زيدت عمداً بطلت الصلاة ولتن عدم معذورا في الاعادة فهو غير معذور في الانشاء على الشك بل كان من حقه التوقف واما الاركان القولية فزيادتها عمداً لا تبطل الصلاة فلا يضر أحداهما على التردد وهذه الطريقة هي المذكورة في الكتاب فانه قال ومضى مع الشك ركن لا يزداد مثله في الصلاة وقصده الاحتراز عن القراءة والتشهد ومد الطمانينة وهذا مبني على ظاهر المذهب في انه لا تبطل الصلاة بتكرير الفاتحة والتشهد عمداً بخلاف تكرير الركوع وفيه وجه منقول عن أبي الوليد النيسابوري وغيره ان تكرير الفاتحة كتكرار الركوع فلا فرق على ذلك الوجه ومنهم من سوى بين الاركان القولية والفعلية وعللوا البطلان بان المأني به على الشك اذا لم يكن محسوبا فلا اشتغال به تلاعب بالصلاة فليمتنع مما ليس من الصلاة ولا فائدة فيه وليتوقف الى التذكر وهذه الطريقة أظهر وبها قال العراقيون ورووها عن نص الشافعي رضي الله عنه وليكن قوله لا يزداد مثله في الصلاة معلما بالواو لانه مذكور للتقيد ولا تقيد على هذه الطريقة الاخيرة وان لم يحدث شيئا من

الاتصاف المشروط فالمعتبر فيه نصب قنار الظهر ليس للقادر أن يقف مائلا إلى أحد جانبيه
زائلا عن سنن القيام ولأن يقف منحنيًا في حد الرا كمين فإن لم يبلغ انحناءه حد الرا كمين لكن
كان إليه أقرب فوجهان أصحها لاتصح صلاته لانه غير منتصب والثاني تصح لانه في معناه ولو أطرق
رأسه بغير انحناء صحت صلاته بلا خلاف لانه منتصب ولو لم يقدر على النهوض إلا بجمعين ثم اذا

فروض الصلاة على التردد حتى يذكر النية نظر أن قصر الزمان لم يضر أيضا لانه معذور في عروضه
وكثيرا ما يعرض الشك ويحول فيه في عنه وان طال فوجهان أحدهما أنه لا يضر أيضا لانه قد أتى بما يليق
بالحال حيث لم يحدث على الشك قولًا ولا تقصير منه في عروضه وأظهرهما البطلان لا تقطاع نظم
الصلاة وندرة مثل هذا الشك وشبهوا الوجهين بالوجهين فيما اذا كثر الكلام ناسيا والفرق بين طول
الزمان وقصره سيأتي في نظائر المسألة *

قال (ثم كيفية النية أن ينوي الاداء أو الظهر وهل يجب التعرض للفرضية والاضافة إلى الله
عز وجل فوجهان والنية بالقلب لا باللسان وأما النوافل فلا بد من تعيين الرواتب بالاضافة وغير
الرواتب يكفي فيها نية الصلاة مطلقة) *

الصلاة قسمان فرائض ونوافل أما الفرائض فيعتن فيها قصد أمرين بلا خلاف (أحدهما) فعل
الصلاة وتمتاز عن سائر الافعال فلا يكفي اخطار نفس الصلاة بالبال مع الغفلة عن الفعل (الثاني) تعيين
الصلاة المأتي بها من ظهر وعصر وجمعة لتمتاز عن سائر الصلوات ولا يجزئه نية فريضة الوقت عن
نية الظهر والعصر في أصح الوجهين لانه لو تذكر فائتة غير الظهر في وقت الظهر كان الاتيان بها
فيه اتيانا في الوقت قال صلى الله عليه وآله وسلم « فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها » (١) وليست
هي بظهر ولا يصح الظهر بنية الجمعة وفيه وجه ضعيف وتصح الجمعة بنية الظهر المقصورة ان قلنا انها
ظهر مقصورة وان قلنا هي صلاة على حياها لم تصح ولا تصح بنية مطلق الظهر على التقديرين واختلفوا
في اعتبار أمور سوى هذين الأمرين منها التعرض للفرضية في اشتراطه وجهان اداء كانت الفريضة
أو قضاء أحدهما وبه قال ابن أبي هريرة لا يشترط لان الشافعي قال في الصبي يصلي ثم يبلغ في آخر الوقت
يجزئه ولو كانت نية الفرض مشروطة لما اجزأه ذلك لانه لم ينو الفرضية وأظهرهما عند الأكثرين
وبه قال أبو اسحاق تشترط لان الظهر قد يوجد من الصبي ومن صلى منفردا ثم أعادها في الجماعة
ولا يكون فرضا فوجب التمييز ولك ان تقول قولنا المصلي ينوي الفرضية اما ان يعنى بالفرضية في
هذا المقام كونها لازمة على المصلي بعينه او كونها من الصلوات اللازمة على اهل الكمال او شيئا آخر ان
عنينا به شيئا آخر فلنأخذ به أولا ثم لنبحث عن لزومه وان عنينا الاول وجب ان لا ينوي الصبي

(١) حديث أنه صلى الله عليه وسلم قال في القائمة فليصلها اذا ذكرها متفق عليه وقد سبق

نهمض لا يتأذى بالقيام لزمه الاستعانة بما يجتبرع وأما بأجرة المثل ان وجدها هذا كله في القادر على الانتصاب
فاما العاجز كن تقوس ظهره لزمانة أو كبير وصار في حد الراكين فيلزمه القيام فاذا أراد الركوع زاد في الانحناء
ان قدر عليه هذا هو الصحيح وبه قطع العراقيون والمتولي والبعوي ونص عليه الشافعي قال الرافعي هو
المذهب ونقله ابن كج عن نص الشافعي وقال امام الحرمين والغزالي يلزمه ان يصلي قاعدا قال فان قدر

الفريضة بلا خلاف ولم يفرق الا ثمة بين الصبي والبالغ بل اطلقوا الوجبين وايضا فانهم قالوا فيمن
صلى منفردا ثم ادرك جماعة الصحيح أنه ينوي الغرض بالثاني وهو غير لازم عليه وارغينا
الثاني فمن تعرض للظهر والعصر فقد تعرض لاحدى الصلوات اللازمة على أهل الكمال وكونها ظهرا أخص
من كونها صلاة لازمة عليهم والتعرض للاخص يغني عن التعرض للاعم ولهذا كان التعرض للصلاة مغنيا
عن التعرض للعبادة ونحوها من الاوصاف بهذا البحث يضعف ما ذكر في توجيه الوجبين ومنها
الاضافة الى الله تعالى بأن يقول لله أو فريضة الله فيها وجهان احدهما وبه قال بن القاص يشترط
ليتحقق معنى الاخلاص وأصحها عند الاكثرين لا يشترط لان العبادة لا تكون الا لله تعالى ومنها
التعرض لكون المأتي به قضاء أو أداء في اشتراطه وجهان احدهما يشترط أنه ليمتاز كل واحد منهما عن
الآخر كما يشترط التعرض للظهر والعصر والثاني وهو الاصح عند الاكثرين أنه لا يشترط بل يصح
الاداء بنية القضاء وبالعكس لان القضاء والاداء كل واحد منهما يستعمل بمعنى الآخر قال الله
تعالى فاذا قضيت مناسككم أي أدبتم ويقال قضيت الدين وأدبته بمعنى واستشهدوا لهذا الوجه
بنص الشافعي رضي الله عنه علي أنه لو صلى يوم النجم بالاجتهاد ثم بان أنه صلى بعد الوقت يحكم
بوقوعه عن القضاء مع أنه نوى الاداء ولك أن تقول القول بأن نية الاداء هل تشترط في الاداء
ونية القضاء هل تشترط في القضاء وفرض الخلاف فيه منقذ لكن قولنا هل يصح الاداء بنية القضاء
وبالعكس أما أن يعني به أن يتعرض في الاداء لحقيقته ولكن يجري في قلبه أو علي لسانه لفظ
القضاء وكذلك في عكسه أو يعني به أنه يتعرض في الاداء بقبة القضاء وفي القضاء لحقيقة الاداء
أو شيئا آخر ان عني به شيئا آخر دالبد من معرفته أولا وان عني الاول فلا ينبغي ان يقع النزاع
في جوازه لان الاعتبار في النية بما في الضمائر ولا عبرة بالعبارات وان عني الثاني فلا ينبغي أن يقع
نزاع في المنع لان قصد الاداء مع العلم بخروج الوقت والقضاء مع العلم ببقاء الوقت ههنا وعيب
فوجب ان لا يعتقد به الصلاة كالنوى الظهر ثلاث ركعات أو خمسا ومنها التعرض لاستقبال القبلة
شرطه بعض اصحابنا واستبعده الجمهور لانه اما شرط اوركن وليس علي النوى التعرض لتفاصيل
الاركان والشرائط ومنها التعرض لعدد الركعات شرطه بعضهم والصحيح خلافه لان الظهر اذا
لم يكن قصرا لا يكون الا ربعا (القسم الثاني) النوافل وهي ضربان احدهما النوافل المتعلقة بوقت
او سبب فيشترط فيها ايضا نية فعل الصلاة والتعيين فينوي سنة الاستسقاء والحسوف وسنة عيد

عند الركوع على الارتفاع الى حد الراكعين لزمه والمذهب الاول لانه قادر على القيام ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام لعله يظهره تمنع الانحناء لزمه القيام ويأتي بالركوع والسجود بحسب الطاقة فيحني صلبه قدر الامكان فان لم يطق حني رقبته ورأسه فان احتاج فيه الى شيء يعتمد عليه أو ليميل الي جنبه لزمه ذلك فان لم يطق الانحناء اصلاً أو مأ اليها ولو أمكنه القيام والاضطجاع دون القعود

الفطر والتراويح والضحي وغيرها وفي الرواتب يعين بالاضافة فيقول اصلي ركعتي الفجر اورانية الظهر اوسنة العشاء وفي الرواتب وجه ان ركعتي الفجر لابد فيهما من التعيين بالاضافة وفيما عداها يكفي نية الصلاة الحافاً لركعتي الفجر بالفرائض لتاكدها والحقا لسائر الرواتب بالنوافل المطلقة وفي الوتر ينوي سنة الوتر ولا يضيفها الي العشاء فانها مستقلة بنفسها واذا زاد علي واحدة ينوي بالجميع الوتر كما ينوي في جميع ركعات التراويح وحكي القاضي الروياني وجوها اخر احدها انه ينوي بما قبل الواحدة صلاة الليل والثاني ينوي سنة الوتر والثالث مقدمة الوتر ويشبهه ان تكون هذه الوجوه في الاولوية دون الاشتراط وهل يشترط التعرض للنفلية في هذا الضرب اختلاف كلام النافلين فيه وهو قريب من الخلاف في اشتراط التعرض للفرضية في الفرائض والخلاف في التعرض للقضاء والاداء والاضافة الي الله تعالى يعود ههنا ايضاً الضرب الثاني النوافل المطلقة فيكفي فيها نية فعل الصلاة لانها ادنى درجات الصلاة فاذا قصد الصلاة وجب ان يحصل له ولم يذكرها ههنا خلافاً في التعرض للنفلية ويمكن ان يقال قضية اشتراط قصد الفرضية لتمتاز الفرائض عن غيرها اشتراط التعرض للنفلية ههنا بل التعرض لخاصيتها وهي الاطلاق والانفكاك عن الاسباب والاوقات كالتعرض لخاصية الضرب الاول من النوافل ثم النية في جميع العبارات معتبرة بالقلب فلا يكفي النطق مع غفلة القلب ولا يضر عدم النطق ولا النطق بخلاف ما في القلب كما اذا قصد الظهر وسبق لسأله الي العصر وحكي صاحب الافصاح وغيره عن بعض اصحابنا انه لا بد من التلفظ باللسان لان الشافعي رضي الله عنه قال في الحج ولا يلزمه اذا أحرم ونوى بقلبه أن يذكره بلسانه وليس كالصلاة التي لا تصح الا بالنطق قال الجمهور لم يرد الشافعي رضي الله عنه اعتبار التلفظ بالنية وانما المراد التأكيد فان الصلاة به تنعقد وفي الحج يصير محرماً من غير لفظ ولو عقب النية بقوله ان شاء الله بالقلب أو باللسان فان قصد التبرك أو وقوع الفعل بمشيئة الله تعالى لم يضره وان قصد الشك لم تصح صلاته وأعود الي ما يتعلق بلفظ الكتاب فاقول قوله أن ينوي الاداء والظهر قصد بلفظ الاداء التعرض لشيئين أحدهما أصل الفعل وهذا لا بد منه والثاني الوصف المقابل للقضاء وهو الوقوع في الوقت وهذا فيه خلاف بين الاصحاب كما سبق وما ذكره جواب على وجه اشتراط نية الاداء في الاداء فليكن كلمة الاداء معلمة بالواو وقوله والنية بالقلب لا باللسان معلم بالواو للوجه الذي حكيناه فيه وهذه المسألة لا تختص بنية الفرائض ولا بنية النوافل بل تعمهما فلو ذكرها في أول مسائل النية أو آخرها

قال البغوي يأتي بالتمعّد قائماً لانه قعود وزيادة وسياًتي إن شاء الله تعالى بيان مسائل العجز عن القيام وفروعها في باب صلاة المريض حيث ذكرها المصنف رحمه الله *

(فرع) في مذاهب العلماء في الاتّحاد علي شيء في حال القيام: قد ذكرنا تفصيل مذهبنا قال القاضي عياض في مسائل قيام الليل في شرح مسلم اختلاف السلف في جواز التعلّق بالحبال ونحوها

لكن أحسن من ذكرها بين قسم الفرائض والنوازل وقوله ولا بد من تعيين الرواتب بالاضافة مع بالواو ايضاً الوجه المنقول فيهما سوى ركعتي الفجر ثم اهم الرواتب في المشهور للنوازل التابعة للفرائض وهي التي ارادها باللفظ الرواتب في باب صلاة التطوع لكن لا يمكن حمل اللفظ في هذا الموضع عليها وحدها لانه قال وغير الرواتب يكفي فيه نية الصلاة مطلقة وهذه النية غير كافية في صلاة العيد واخوانها مع انها غير النوازل التابعة للفرائض *

قال ولو نوى الفرض قاعداً وهو قادر علي القيام لم ينعقد فرضه وهل ينعقد نفلاً فيه قولان وكذا الخلاف في التحريم بالظهر قبل الزوال وكل حالة تنافي الفرضية دون النفلية هذا حكم النية *
الاصل الجامع لهذه المسائل أن من أتى بما ينافي الفرضية دون النفلية إما في أوّل صلاته أو في أثنائها وبطل فرضه فهل تبقى صلاته نافلة أم تبطل مطلقاً فيه قولان ذكر الأئمة أنهما مأخوذان بالنقل والتخريج من نصوص مختلفة للشافعي رضي الله عنه في صور هذا الاصل فمنها لو دخل في الظهر قبل الزوال لا يصح ظهراً ونص أنه ينعقد نفلاً كذلك رواه الصيدلاني وتابعه صاحب التهذيب ولو تحرم بالفرض منفرداً فجاء الامام وتقدم ليصلي بالناس قال احببت أن يسلم عن ركعتين تكو دان نافلة له ويصلي الفرض في الجماعة فقد صحح العمل مع ابطال الفرض ونص فيما اذا وجد القاعد خفة في أثناء الصلاة لم يقيم انه تبطل الصلاة رأساً ولو قلب فرضه نفلاً بلا سبب يدعو اليه فقد حكى ابن كجب عن نصه أن صلاته تبطل فجعل الأئمة في هذه الصور وأخوانها كلها قوانين أحدهما أن صلاته لا تبطل بالسكاية وتكون نفلاً لان الاختلال انما وقع في شرط الفرض لا في شرط الصلاة بمطلقها وقد نوى صلاة بصفة الفرضية فان بطلت الصفة بقي قصد الصلاة مطلقاً وهذا اتّخذ مصروف الي المأفلة والثاني أنه تبطل لان الموى هو الفرض والنفل غير منوى فإذا لم يحصل المنوى فلان لا يحصل غير المنوى كان أولي وهذان القولان كالقولين فيما اذا أحرم بالحج قبل اشهر الحج هل ينعقد عمرة أم لا وتوجيهها شبه بتوجيه القولين فيما اذا قال لفلان علي انك من بمن الحمر هل يلغو جميع كلامه ام تلغو الاضامة ويلزمه الاف ومن صور هذا الاصل ما اذا نوى الفرض قاعداً وهو قادر علي القيام والمسبوق اذا وجد الامام في الركوع فبادر الي الركوع واتى ببض تكبيرة الاحرام بعد مجاوزة حد القيام فلا يصح الفرض فيها وهل يكون نفلاً فيه القولان واما الاصح من القوانين فقد ذكر الاصحاب انه مختلف باختلاف الصور فـ اذا تحرم بالظهر قبل الزوال ان كان عالماً بحقيقة

في صلاة النفل أطولها فتعني عنه أبو بكر الصديق وحذيفة رضي الله عنهما ورخص فيه آخرون قال
وأما الاتكاء على العصي فجائز في النوافل باتفاقهم إلا ما حكى عن ابن سيرين من كراهته وقال مجاهد
ينقص من أجره بقدره قال وأما في الفرائض فمنعه مالك والجمهور وقالوا من اعتمد على عصا أو
حائط ونحوه بحيث يسقط لوزا لم تصح صلاته قال وإجاز ذلك أبو ذر وأبو سعيد الخدري وجماعة

الحال فالأصح البطلان لأنه متلاعب بصلاته وإن كان يظن دخول الوقت لاجتهاد فتبين خلافه فالأصح
أنها تكون نفلا لأنه نوى التقرب إلى الله تعالى وهي قصد الفرض على اجتهاد فإذا ظهر الخطأ حسن
أن لا يضيع سعيه وفيما إذا تحرم بالفرض منفردا ثم أقيمت الجماعة فانفرد بركعتين وسلم الأصح أن
صلاته تبقى نفلا لأنه قصد النفل بعد الأعراض عن الفرض وإنما فعل ذلك لأمر محبوب وهو
استئناف الصلاة بالجماعة وفيما إذا وجد القاعد خفة فلم يقم أو قلب فرضه إلى النفل لالسبب وعذر
الظاهر البطلان لأن الخروج عن الفرض بغير عذر وإبطاله مما لا يجوز وفيما إذا نوى الفرض قاعدا
وهو قادر على القيام الأظهر البطلان أيضا لتلاعبه بالصلاة وأما مسألة المسبوق فإن كان عالما بأنه
لا يجوز إيقاع التكبيرة فيما بعد مجاوزة حد القيام فالأظهر البطلان وإن كان جاهلا فالأظهر أنها تعتقد
نفلا كما ذكرنا في التحريم بالظهر قبل الزوال *

قال (أما حكم التكبير فتعين كلمته على القادر فلا تجزئ) (ح) ترجمته ولو قال الله الأكبر فلا بأس لأنه
لم يغير النظم والمعنى ولو قال الله للجليل الأكبر فوجهان لتغير النظم ولو قال الأكبر الله نص على
أنه لا يجوز ونص في قوله عليكم السلام أنه يجوز لأنه يسمى تسليما وذلك لا يسمى تكبيرا وقيل
قولان بالقل والتخريج *

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «مفتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها
التسليم» (١) والكلام في التكبير في القادر والمأجز أما القادر فيتعين عليه كلمته فلا يجوز له العدول
إلى ذكر آخر وإن قرب منها كقوله الرحمن أجل والرب أعظم بل لا يجزئه قوله الرحمن أو الرحيم

(١) «حديث» مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم الشافعي وأحمد والبخاري
وأصحاب السنن إلا النسائي وصححه الحاكم وابن السكن من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن
ابن الحنفية عن علي قال البزار لا نعلمه عن علي إلا من هذا الوجه وقال أبو نعيم تفرد به ابن عقيل
عن ابن الحنفية عن علي وقال العقيلي في إسناده لين وهو أصح من حديث جابر وحديث جابر
الذي أشار إليه رواه أحمد والبزار والترمذي والطبراني من حديث سليمان بن قرم عن أبي يحيى القتات
ضعيف وقال ابن عدي أحاديثه عندي حسان وقال ابن العربي حديث جابر أصح شيء في
هذا الباب كذا قال وقد عكس ذلك العقيلي وهو أقدم منه بما قاله الثوري ورواه الترمذي وابن ماجه
من حديث أبي سعيد وفي إسناده أبو سفيان طريف وهو ضعيف قال الترمذي حديث علي أجود

من الصحابة والسلف قال وهذا اذا لم يكن ضرورة فان كانت جاز وكان افضل من الصلاة جالسا والله اعلم (المسئلة الثانية) لو قام علي إحدى رجله صحت صلاته مع الكراهة فان كان معذورا فلا كراهة ويكره أن يلمس القدمين بل يستحب التفريق بينهما ويكره ان يقدم احدهما علي الاخرى ويستحب أن يوجه أصابعهما الى القبلة *

ا كبر ايضا ولا يمجزئه ترجمة التكبير بلسان آخر وخالفنا ابو حنيفة في الفصلين جميعا فحكم باجزاء الترجمة وباجزاء التسبيح والتهليل وسائر الاذكار والادعية الا أن يذكر اسما على سبيل النداء

استاداً من هذا ورواه الحاكم في المستدرک من طريق سعيد بن مسروق الثوري عن ابي نضرة عن ابي سعيد وهو معلول قال ابن حبان في كتاب الصلاة المفردة له هذا الحديث لا يصح لان له طريقين أحدهما عن علي وفيه ابن عقيل وهو ضعيف والثانية عن ابي نضرة عن ابي سعيد تفرد به ابو سفيان عنه وهم حسان بن ابراهيم فرواه عن سعيد بن مسروق عن ابي نضرة عن ابي سعيد وذلك أنه توم ان ابا سفيان هو والد سفيان الثوري ولم يعلم ان ابا سفيان آخر هو طريف بن شهاب وكان واحيا ورواه الدارقطني من حديث عبد الله بن زيد وفي سنده الوافدي ورواه الطبراني من حديث ابن عباس وفي سنده نافع ابو هرمرز وهو متروك وقد رواه ابن عدي من طريقه فقال عن أنس وقال ابو نعيم في كتاب الصلاة ثمة زهير ثنا ابو اسحاق عن ابي الاحوص عن عبد الله يذكره بلفظ مفتاح الصلاة التكبير وانقضائها التسليم واسناده صحيح وهو موقوف ورواه الطبراني من حديث ابي اسحاق ورواه البيهقي من حديث شعبة عن ابي اسحاق وقال ورواه الشافعي في القديم : (قوله) ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتبديء الصلاة بقول الله اكبر هكذا روته عائشة كذا قال وليس هذا اللفظ في حديث عائشة بل الذي في مسلم عن عائشة كان يستفتح الصلاة وهو عنده من رواية ابي الجوزاء عنها وقال ابن عبد البر هو مرسل لم يسمع ابو الجوزاء منها ورواه ابو نعيم في الحلية في ترجمة ابي الجوزاء ولفظه اذا دخل في الصلاة قال الله اكبر لكن في اسناده ابان بن ابي عياش وهو متروك نعم روى البخاري من حديث ابن عمر مرفوعا كان اذا دخل في الصلاة كبر ومثله للترمذي عن علي ولاجم والنسائي عن واسع بن حبان أنه سأل ابن عمر عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الله اكبر كلما وضع وكلما رفع : وأما لفظ الباب فرواه ابن ماجه من حديث ابي حميد الساعدي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة استقبل القبلة ورفع يديه وقال الله اكبر ومن هذا الوجه اخرج ابن حبان في كتاب الصلاة : واخرجه هو وابن خزيمة في صحيحهما وفي كتاب الصلاة لابي نعيم ثمة زهير عن العلاء بن المسيب عن طلحة بن يزيد عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل فكبر فقال الله اكبر رجاله ثقات لكن فيه ارسال ورواه البزار من حديث علي بسند صحيحه ابن القطان أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة قال الله اكبر وجهت وجهي الى آخره قال ابن القطان وهذا يعني تعيين لفظ الله اكبر عزير الوجود غريب في الحديث لا يكاد يوجد حتى لقد انكره ابن حزم وقال ما عرف قط وهو في مسند البزار واسناده من الصحة بمكان : (قلت) هو على شرط مسلم *

(فرع) في الترويح بين القدمين في القيام قال بن المنذر قال مالك واحمد واسحاق لابأس به قال وبه أقول وهذا أيضا مقتضى مذهبنا (الثالثة) تطويل القيام أفضل من تطويل الركوع والجمود لحديث جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أى الصلاة افضل قال « طول القنوت » رواه مسلم والمراد من القنوت القيام وتطويل السجود افضل من تطويل باقى الاركان

كقوله يا الله او يقول اللهم اغفر لي ونحوه من الادعية لنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم « كان يتدىء الصلاة بقوله الله اكبر » هكذا روته عائشة رضي الله عنها وقد قال صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » (١) وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يضع الطهور مواضعه ويستقبل القبلة فيقول الله اكبر » (٢) وحكى القاضي ابن كيم وجها لا صحابنا أنه تنعقد الصلاة بقوله الرحمن اكبر والرحيم اكبر كما اعتبر لفظ التكبير على ذلك ولم يعتبر اسما من اسماء الله تعالى بخصوصه ولو قال الله الاكبر اجزأه لان زيادة الالف واللام لا تبطل لفظة التكبير ولا المعنى بل قول القائل الله الاكبر يشتمل على ما يشتمل عليه قوله الله اكبر مع زيادة مبالغة في التعظيم للاشعار بالاختصاص والزيادة التي لا تغير النظم ولا المعنى لا تقدر كزيادة المدح حيث يحتمله وكقوله الله اكبر من كل شيء او اكبر او أجل وأعظم وقال مالك واحمد لا يجزئ قوله الله الاكبر لظاهر الخبر السابق وحكي قول عن القديم مثل مذهبا ومن حكاه القاضي ابو الطيب الطبري ذكر ان ابا محمد الكرابيسي نقل عن الاستاذ أبي الوليد روايته فليكن قوله ولا بأس مرقوما بالميم والالف والقف ولو قال الله الجليل اكبر ففي اعتقاد الصلاة به وجها يظهرهما الاعتقاد لان هذه الزيادة لا تبطل اسم التكبير ومعناه فاشبهت الزيادة في قوله الله الاكبر والثاني المنع لتغير النظم بها بخلاف قوله الله الاكبر فان الزائد ثم غير مستقل ولا مفيد ويجرى هذا الخلاف فيما اذا دخل بين كلمتي التكبير شيئا آخر من نعوت الله تعالى بشرط أن يكون قليلا كقوله الله عز وجل اكبر وما شبهه فاما اذا كثر الداخل بينهما كقوله الله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم الملك القدوس اكبر

- (١) (حديث) أنه ﷺ قال صلوا كما رأيتموني أصلي رواه البخاري كما تقدم *
- (٢) (حديث) لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يضع الوضوء مواضعه ويستقبل القبلة فيقول الله اكبر او داود من حديث رفاعة بن رافع في قصة المسىء صلاته بلفظ لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما امره الله فيغسل وجهه ويديه الى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين ثم يكبر الله اكبر فذكر الحديث هذا اقرب ما وحدته في السنن الى لفظ المصنف واصله عند باقى أصحاب السنن ورواه الطبراني في مسند رفاعة عن علي بن عبد العزيز عن حجاج عن حماد بن سلمة بسنده ولفظه موافق للفظ الرافي ولمسلم في هذه القصة من حديث أبي هريرة باللفظ اذا قمت الى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة وكبر *

غير القيام لحديث أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى عليه وسلم قال « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » رواه مسلم وقال جماعة من العلماء تطويل السجود وتكثير الركوع والسجود أفضل من تطويل القيام حكاه الترمذى والبعغوى فى شرح السنة لقوله صلى الله عليه وسلم

فلا يجزئه لأن هذه الزيادة تخرج المأني به عن أن يسمى تكبيرا فى اللغة ولهذا السبب لا يجوز أن يقف بين كائنيه وقفة متفاحشة ولو عكس فقال الاكبر الله فظاهر كلامه فى الام والتخصر على انه لا يجوز ونصر فى الام على أنه لو قل فى آخر الصلاة عليكم السلام يجزئه وان كان مكروها فاختلاف الاصحاب على طريقين أظهرهما تقرير انصيين والفرق أنه مأمور بالتكبير وقول القائل الاكبر الله يسمى تكبيرا وعند السلام هو مأمور بالتسليم وقوله عليكم السلام يسمى تسليما ولاصحاب الطريق الثانى ان ينازعوا فى تحقيق هذا الفرق فيقولوا ذاك يسمى تكبيرا ان كان هذا يسمى تسليما والثانى أن المسألتين على اتقواين نقلا وتخريجا أحدهما الجواز لأن المعنى واحد قدم أو آخر فصار كما لو ترك الترتيب فى التشهد وأظهرهما المنع لما سبق من الظواهر ويتايد بترك الترتيب فى الفاتحة وأصحابنا العراقيون حكوا فى عكس التكبير وجهين بدل القولين بالقل والتخريج وهما متقاربان والخلاف فى قوله الاكبر الله يجرى فى قوله اكبر الله أيضا وقيل لا يجرى. اكبر الله بلا خلاف ويجب على المصلي أن يحترز فى لفظ التكبير عن زيادة تغير المعنى بان يقول الله اكبر فينقلب الكلام استفهاما أو يقول الله اكبار فالاكبار جمع كبر وهو الطبل ولوزاد واوايين الكلمتين أما ساكنة أو متحركة فقد عطل المعنى فلا يجزئه أيضا ويجب أن يكبر بحيث يسمع نفسه ويجب أن يكبر قائما حيث يلزمه القيام *

قال (أما العاجز فيلزمه ترجمته ولا يجزئه ذكر آخر لا يؤدى معناه والبدوى يلزمه قصد البلدة لتعلم كلمة التكبير على أحد الوجهين ولا يجزئه الترجمة بدلا بخلاف التيسيم) *

العاجز عن جميع كلمة التكبير أو بعضها له حالتان (إحداهما) أنه لا يمكنه كسب القدرة عليها فان كان لخرس ونحوه حرك لسانه أو شفثيه ولهاته بالتكبير بحسب ما يمكنه وان كان ناطقا لكن لم يطاوعه لسانه على هذه الكلمة فيأتى بترجمتها لأنه ركن عجز عنه فلا بد له من بدل وترجمته أولى ما يجمل بدلا عنه لادائها معناها ولا يعبد الى سائر الاذكار بخلاف ما لو عجز عن الفاتحة لا يعبد الى الترجمة لأن القرآن معجز وسائر الـ ور تشمل أيضا على النظم المعجز بخلاف الترجمة وينبغي أن يعلم قوله ولا يجزئه ذكر آخر بالهاء لأن أبا حنيفة يجوز اثر الاذكار فى حال القدرة فى حل العجز أولى وانما قال لا يؤدى معناه لأنه لو أدى معناه كان كترجمة بلغة أخرى وترجمة التكبير بالفارسية «خداى بزرگتر» ذكر الشيخ أبو محمد والقاضى الرويانى فلو قال خداى بزرگ و ترك صيغة التفضيل لم يجز لقوله الله الكبير وجميع اللغات فى الترجمة سواء فى تخيير بينهما وقيل السريانية

«أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» وقوله صلى الله عليه وسلم «عليك بكثرة السجود» رواه مسلم وقال بعض أصحابنا به وتوقف أحمد بن حنبل في المسألة ولم يقض فيها بشيء وقال اسحاق ابن راهويه أما في النهار فتكثير الركوع والسجود أفضل وأما بالليل فتطويل القيام أفضل إلا أن يكون للرجل جزء بالليل يأتي عليه فتكثير الركوع والسجود أفضل لأنه يقرأ جزءه ويربح كثرة

والعبرانية قد أنزل الله بهما كتاباً فإن أحسنهما لم يعدل عنهما والفارسية بعدها أولى من التركية والهندية (والحالة الثانية) أن يمكنه كسب القدرة عليها أما بالتعلم من إنسان أو مراجعة موضع كتبت هذه الصيغة عليه فيلزمه ذلك فلو كان بدوياً لا يجد في موضعه من يعلمه الكلمة فهل يلزمه المسير إلى بلدة أو قرية لتعلمها فيه وجهاً أحدهما لابل له الاقتصار على الترجمة بدلاً كما لا يلزمه الانتقال ليتطهر بالماء ويجزئه التيمم بدلاً وأصحهما نعم لأنه قادر على السير والتعلم وإذا تعلم عاد إلى موضعه وانتفع بالكلمة طول عمره بخلاف التيمم فإن استصحب الماء للمستقبل لا يمكن ومفارقة الموضع بالكفاية قد يشق عليه ويدل على الفرق بين الفصلين أن العادم في أول الوقت يجوز له أن يتيمم ولا يلزمه التأخير ليصلي بالوضوء كما سبق والجاهل بالكلمة لا يجوز له الاقتصار على الترجمة في أول الوقت إذا أمكنه التعلم والاتبان بها في آخر الوقت فإن قلت وهل على العاجز قضاء الصلوات التي أتى بها بالتكبير فالجواب أما في الحالة الأولى فلأن العبادة المحتلة إذا قضيت فأنما تقضي بعد ارتفاع الحلال ثم لا يتوقع ارتفاعه وأما في الحالة الثانية فإن ضاق الوقت أو كان بليداً لا يمكنه التعلم إلا في يوم فصاعداً لم يلزمه قضاء الصلوات المؤداة بالترجمة في الحال لأنه معذور ولا تقصير منه ولو أخر التعلم مع القدرة فإذا ضاق وقت الصلاة فلا بد من أن يصلي بالترجمة لحزمة الوقت وهنا يلزمه القضاء لتفريطه بالتأخير وفيه وجه آخر ضعيف *

قال في وسنن التكبير ثلاث أن يرفع يديه مع التكبير إلى حذو المنكبين في قول وإلى أن تحاذي رءوس الأصابع أذنيه في قول وإلى أن تحاذي أطراف أصابعه أذنيه وإبهامه شحمة أذنيه وكفاه منكبیه في قول ثم قيل يرفع غير مكبر ثم يتدنى التكبير عند إرسال اليد وقيل يتدنى الرفع مع التكبير وقيل يكبر ويداه قارنان بعد الرفع وقبل الإرسال ثم إذا أرسل يديه وضع اليمنى على كوع (ح) اليسرى تحت صدره *

لما فرغ من ذكر ما يجب رعايته في التكبير عدل إلى بيان السنن وذكر منها ثلاثاً (أحدها) رفع اليدين عند التكبير وقد حكى في بعض نسخ الكتاب في قدر الرفع ثلاثة أقوال أحدها أن يرفع يديه إلى حذو المنكبين والثاني أنه يرفعهما إلى أن تحاذي رءوس أصابعه أذنيه والثالث إلى أن تحاذي أطراف أصابعه أذنيه وإبهامه شحمة أذنيه وكفاه منكبیه وليس في بعض النسخ إلا ذكر القول الأول والثاني ويمكن أن يحتاج للقول الأول بما روى عن ابن عمر رضي الله عنه أنه صلى الله

الركوع والسجود : قال الترمذي انما قال اسحاق هذا لانهم وصفوا صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل بطول القيام ولم يوصف من تطويله بالنهار ما وصف بالليل : دليلنا على تفضيل اطالة

عليه وآله وسلم « كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة » (١) والقول الثاني بما روى عن وائل بن حجر انه صلى الله عليه وآله وسلم « لما كبر رفع يديه حذو أذنيه » (٢) والثالث لاستعمال هذين الخبرين وبما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم « رفع الي شحمة أذنيه » (٣) واعرف في ما نقله شيئين احدهما أن المراد من القول الاول وهو الرفع الي حذو المنكبين ان لا يجاوز بأصابعه منكبيه هذا قد صرح به إمام الحرمين وقوله في حكاية القول الثاني والي ان تحاذي رءوس أصابعه أذنيه كأنه يريد شحمة الاذنين واسافلها والا فلو حاذت رءوس أصابعه أعلي الاذنين حصلت الهيئة المذكورة في القول الثالث وارفع الفرق والثاني انه كالمفرد بنقل الاقوال الثلاثة في المسألة أو بنقل القولين لان معظم الاصحاب لم ينقلوا فيه اختلاف قول بل اقتصر بعضهم على ما ذكره في المختصر انه يرفع يديه اذا كبر حذو منكبيه واقتصر آخرون على الكيفية المذكورة في القول الثالث وبعضهم جعلها تفسيراً لكلامه في المختصر وللشافعي رضي الله عنه فيها حكاية مشهورة مع أبي ثور والكرائسي حين قدم بغداد ولم أر حكاية الخلاف في المسألة الا للقاضي ابن كج واما امام الحرمين لكنها لم يذكر الا القول الاول والثالث فظهر تفرده بما نقل من القولين او الثلاثة وكلامه في الوسيط لا يصرح بها جميعا وكيف ما كان فظاهر المذهب الكيفية المذكورة في القول الثالث واما ابو حنيفة فالذي رواه الطحاوي والكرخي انه يرفع يديه حذو أذنيه وقال القدوري يرفع بحيث يحاذي ابهامه شحمة

(١) حديث محمد بن عمر كان رسول الله ﷺ يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة متفق عليه بزيادة واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك فقال سمع الله لمن حمده زاد البيهقي فما زالت تلك صلاته حتى اقي الله وفي رواية للبحاري ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود قال ابن المديني في حديث الزهري عن سالم عن ابيه هذا الحديث عندي حجة على الخلق كل من سمعه فعلمه أن يعمل به لانه ليس في اسناده شيء *

(٢) حديث محمد بن وائل بن حجر انه ﷺ لما كبر رفع يديه حذو منكبيه الشافعي واحدا من رواية عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل به *

(٣) (قوله) روى انه ﷺ رفع يديه الي شحمة أذنيه رواه ابو داود والنسائي وابن حبان من حديث وائل ايضا ولفظه يرفع ابهاميه الي شحمة أذنيه وللنسائي حتى تكاد ابهاماه تحاذي شحمة أذنيه وفي رواية لابي دواد وحاذي بابهاميه أذنيه وفي المستدرک والدارقطني من طريق عاصم الاحول عن انس قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر فحاذي بابهاميه أذنيه ثم ركع حتى استقر كل مفصل منه الحديث ومن طريق حميد عن انس كان اذا افتتح الصلاة كبر ثم يرفع يديه حتى يحاذي بابهاميه أذنيه *

القيام حديث «أفضل الصلاة طول القنوت» ولأن المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه «كان يطول القيام أكثر من الركوع والسجود» ولأن ذكر القيام القراءة وهي أفضل من ذكر الركوع

أذنيه وهذا يخالف القول الأول وذكر بعض اصحابنا منهم صاحب التهذيب أن مذهبه رفع اليدين بحيث يحاذي الكفان الاذنين وهذا بخلاف القول الثالث فلك أن تعلمها معا بالحاء للروايتين ولو كان المصلي مقطوع اليدين أو أحدهما من المعصم رفع اليدين أو أحدهما من المرفق رفع عظم العضد في أصح الوجهين تشبيها بالرافعين ولو لم يقدر علي رفعهما أو رفع أحدهما القدر المنون بل كان إذا رفع زاد أو نقص أي بالممكن فإن قدر عليهما جميعا فالزيادة أولى (الثانية) في وقت الرفع وجوه أحدها أنه يرفع غير مكبر ثم يتبدى التكبير مع ابتداء الارسال وينتهي مع انتهائه روى ذلك عن أبي حميد الساعدي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (١) وثانيها أن يتبدى الرفع مع ابتداء التكبير ويروى ذلك عن وائل بن حجر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٢) وثالثها أن يرفع ثم يكبر ويدها قارتان ثم يرسلهما فيكون التكبير بين الرفع والارسال ويروى ذلك عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٣) وذكر في التهذيب أن هذا أصح لکن الا كثيرين علي ترجيح الوجه الثاني المنسوب الي رواية وائل وهو انه يتبدى الرفع مع ابتداء التكبير واختلفوا علي هذا في انهم نه فمنهم من قال يجعل انتهاء الرفع والتكبير معا كما جعل ابتداءهما معا ومنهم من قال يجعل انتهاء التكبير والارسال معا وقال الاكثر الاستحباب في الانتهاء فان فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أو بالعكس

(١) (قوله) يرفع غير مكبر ثم يتبدى التكبير مع ابتداء الارسال وينتهي مع انتهائه روى ذلك عن أبي حميد عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري ولفظ أبي داود كان اذا قام الي الصلاة يرفع يديه حتي يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر حتي يقر كل عضو في موضعه معتدلا *

(٢) (قوله) وقيل يتبدى بالرفع مع ابتداء التكبير يروى ذلك عن وائل بن حجر هو ظاهر سياق رواية احمد بن حنبل وابي داود حيث قال عن وائل انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع التكبير واليهقي من وجه آخر عن عبد الرحمن بن عامر اليحصي عن وائل قال صليت خلف رسول الله ﷺ فلما كبر رفع يديه مع التكبير *

(٣) (قوله) وقيل يرفع غير مكبر ثم يكبر ويدها قارتان ثم يرسلهما فيكون التكبير بين الرفع والارسال روى ذلك عن ابن عمر لم أره من حديث ابن عمر بهذه الكيفية لكن لفظ رواية أبي داود اذا قام الي الصلاة رفع يديه حتي يكون حذو منكبيه ثم يكبر وهما كذاك : وفي الباب عن مالك بن الحويرث متفق عليه : وعن علي رواه ابو داود والترمذي وصححه احمد فيما حكاه الخلال : وعن محمد بن عمر وابن عطاء انه سمع ابا حميد في عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم احدهم ابو قتادة يقول أنا اعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا فاعرض فقال كان اذا قام الي الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه حتي يحاذي بهما منكبيه رواه ابو داود والترمذي

والسجود (الرابعة) الواجب من القيام قدر قراءة الفاتحة ولا يجب ما زاد والواجب من الركوع

أتم الباقي وان فرغ مما حط يديه ولم يستدم الرفع ولو ترك رفع اليدين حتي أتى ببعض التكبير

وصححه : وعن انس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا دخل في الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع رواه ابن خزيمة في صحيحه هكذا ورواه البخاري في جزئه وابن ماجه والبيهقي . وعن جابر نحوه رواه الحاكم وقال لم نكتبه من حديث سفيان عن أبي الزبير عنه إلا من حديث شيخنا أبي العباس المحبوبي وهو ثقة مأمون وإنما نعرفه من حديث إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير انتهى ومن حديث إبراهيم : أخرجه ابن ماجه وصححه البيهقي : وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع وقال صليت خلف رسول الله ﷺ فذكر مثله رواه البيهقي ورجاله ثقة وعن عمر نحوه رواه الدارقطني في غرائب مالك والبيهقي وقال الحاكم أنه محفوظ وعن أبي هريرة قال كان رسول الله ﷺ إذا كبر للصلاة جعل يديه حذاء منكبيه وإذا ركع فعل مثل ذلك وإذا وقع للسجود فعل مثل ذلك وإذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك رواه أبو داود ورجاله رجال الصحيح : وقال الدارقطني في الملل روى عمرو بن علي عن ابن أبي عدي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة وعن أبي هريرة أنه كان يرفع يديه في كل خفض ورفع ويقول أنا أشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم : وعن أبي موسى قال أريكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبر ورفع يديه ثم كبر ورفع يديه للركوع ثم قال سمع الله لمن حمده ورفع يديه ثم قال هكذا فاصنعوا ولا يرفع بين السجدين رواه الدارقطني ورجاله ثقة : وعن عبد الله بن الزبير أنه صلى بهم يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين ينهض فقال ابن عباس من أحب أن ينظر إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فليقتد بأبي الزبير : وعن طاوس عن ابن عباس في الرفع رواه أبو داود والنسائي : وعن عبيد بن عمير عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع كل تكبيرة في الصلاة المكتوبة رواه ابن ماجه : وعن البراء بن عازب قال رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه وإذا أراد أن يركع وإذا رفع من الركوع رواه الحاكم والبيهقي : وعن حميد بن هلال قال حدثني من سمع الأعرابي يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيرفع رواه أبو نعيم في الصلاة : وروى مالك في الموطأ عن سليمان بن يسار مراسلا مثله : وروى عبد الرزاق في مصنفه عن الحسن مراسلا مثله : وقال الشافعي روى الرفع جمع من الصحابة لعله لم يرو قط حديث بعدد أكثر منهم وقال ابن المنذر لم يختلف أهل العلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه وقال البخاري في جزئه رفع اليدين روى الرفع سبعة عشر نفسا من الصحابة وسرد البيهقي في السنن وفي الخلافيات أسماء من روى الرفع عن نحو من ثلاثين صحابيا وقال سمعت الحاكم يقول اتفق على رواية هذه السنة العشرة المشهود لهم بالجنة ومن بعدهم من أكابر الصحابة قال البيهقي وهو كما قال وروى ابن عساكر في تاريخه من طريق أبي سلمة الأعرج قال أدركت الناس كلهم يرفع يديه عند كل خفض ورفع وقال البخاري في

والسجود قدر ادني طمأنينة ولا يجب مازاد فلو زاد في القيام والركوع والسجود علي ما يجزئه فهل

رفعها في الباقي وان اتمه لم يرفع بعد ذلك (الثالثة) يسن بعد التكبير وحط اليدين من رفعها أن يضع

الجزء المشهور قال الحسن وحيد بن هلال كان اصحاب رسوا، الله صلى الله عليه وسلم يرفعون ايديهم ولم يستثن احدا منهم قال البخاري ولم يثبت عن احدهم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يديه : وروى الامام احمد بسنده عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا رأى مصليا لا يرفع حصبه ورواه البخاري في جزئه بلفظ رماه بالحصى وقال عبد الله بن احمد سمعت أبي يقول يروى عن عقبة بن عامر انه قال فيمن رفع يديه في الصلاة له بكل اشارة عشر حسنات: وروى ابن عبد البر عن عمر بن عبد العزيز انه قال ان كنا لنؤدب عليها يعني على ترك الرفع وقال محمد بن سيرين هو من تمام الصلاة رواه الاثرم وقال سعيد بن جبير هو شيء يزين به الرجل صلاته رواه البيهقي : وعن النعمان بن ابي عياش مثله رواه الاثرم وقال عبد الرزاق اخذت ذلك عن ابن جريج واخذه ابن جريج عن عطاء واخذه عطاء عن ابن الزبير واخذه ابن الزبير عن ابي بكر واخذه ابو بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم *

* فصل فيما عارض ذلك * (حديث) في ذلك عن جابر بن سمرة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مالي اراكم رافعي ايديكم كأنها اذنان خيل شمس اسكنوا في الصلاة رواه مسلم ولا دليل فيه على منع الرفع على الهيئة المخصوصة في الموضع المخصوص وهو الركوع والرفع منه لانه مختصر من حديث طويل وبيان ذلك ان مسلما رواه ايضا من حديث جابر ابن سمرة قال كنا اذا صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله وأشار بيديه الى الجانبين فقال لنا النبي صلى الله عليه وسلم علام تؤمّون يا ايديكم كأنها اذنان خيل شمس انما يكفي احدهم ان يضع يده على فخذه ثم يسلم على اخيه من عن يمينه ومن عن شماله وفي رواية اذا سلم احدهم فليلتفت الى صاحبه ولا يؤمّ يديه وقال ابن حبان ذكر الخبر المبين للقصة المختصرة المتقدمة بان القوم انما امروا بالسكون في الصلاة عند الاشارة بالتسليم دون الرفع الثابت عند الركوع ثم رواه كنعان ورواية مسلم قال البخاري من احتج بحديث جابر ابن سمرة على منع الرفع عند الركوع فليس له حظ من العلم هذا مشهور لا خلاف فيه انما كان في حال التشهد * (حديث) آخر عن البراء بن عازب رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه الى قريب من أذنيه ثم لم يعد رواه ابو داود والدارقطني وهو من رواية يزيد ابن ابي زياد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عنه واتفق الحفاظ على أن قوله ثم لم يعد مدرج في الخبر من قول يزيد ابن ابي زياد ورواه عنه بدونها شعبة والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم من الحفاظ وقال الحميدي انما روى هذه الزيادة يزيد ويزيد بن يزيد وقال عثمان الدارمي عن احمد بن حنبل لا يصح وكذا ضعفه البخاري واحمد ويحيى والدارمي والحميدي وغير واحد وقال يحيى بن محمد بن يحيى سمعت احمد ابن حنبل يقول هذا حديث واه قد كان يزيد يحدث به برهة من دهره لا يقول فيه ثم لا يعود فلما لقنوه تنقن فكان يذكرها وقال البيهقي رواه محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى واختلف عليه فقيل عن اخيه عيسى عن ابيهما وقيل عن الحكم عن ابن ابي ليلى وقيل عن يزيد بن ابي زياد قال

يقم الجميع واجبا أم الواجب ما يجزئه والباقي تطوع (فيه وجهان) مشهوران للخراسانيين والاصح

اليمنى علي اليسرى خلافاً لما لك في احدى الروايتين حيث قال يرسلها لما يروى انه صلى الله

عنه الدارمي لم يروه عن عبد الرحمن بن ابي ليلى احد اقوى من الدرداء ابي زياد وقال البزار لا يصح قوله في هذا الحديث ثم لا يعود : وروى الدارقطني من طريق علي بن عاصم عن محمد بن عبد الرحمن ابن ابي ليلى عن يزيد بن ابي زياد هذا الحديث قال علي بن عاصم فقد تمت الكوفة فقلت يزيد بن ابي زياد فحدثني به وليس فيه ثم لا يعود فقلت له ان ابن ابي ليلى حدثني عنك وفيه ثم لا يعود قال لا احفظ هذا وقال ابن حزم حديث يزيد ان صح دل على انه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لبيان الجواز فلا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر وغيره

﴿ حديث ﴾ آخر عن عبد الله بن مسعود قال لاصلين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى فلم يرفع يديه الا مرة واحدة رواه احمد وابو داود والترمذي من حديث عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة عن ابن مسعود ورواه ابن عدى والدارقطني والبيهقي من حديث محمد بن جابر عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم واني بكر وعمر فلم يرفعوا ايديهم الا عند افتتاح الصلاة وهذا الحديث حسنه الترمذي وصححه ابن حزم وقال ابن المبارك لم يثبت عندي وقال ابن ابي حاتم عن ابيه قال هذا حديث خطأ وقال احمد بن حنبل وشيخه يحيى بن آدم هو ضعيف نقله البخاري عنهما وتابعهما على ذلك وقال ابو داود ليس هذا بصحيح وقال الدارقطني لم يثبت وقال ابن حبان في الصلاة اذا احسن خبر روى لاهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه وهو في الحقيقة اضعف شيء يعول عليه لان له عللا تبطله وهؤلاء الائمة انما طعنوا كلهم في طريق عاصم بن كليب الاولى اما طريق محمد بن جابر فذكرها ابن الجوزي في الموضوعات وقال عن احمد بن محمد بن جابر لا شيء ولا يحدث عنه الا من هو شر منه : (قلت) وقد بينت في المدرج حال هذا الخبر باوضح من هذا : وفي الباب عن ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه اذا افتتح الصلاة ثم لا يعود رواه البيهقي في الخلافات وهو مقلوب موضوع : وعن انس من رفع يديه في الصلاة فلا صلاة له رواه الحاكم في المدخل وقال انه موضوع : وعن ابي هريرة مثله رواه ابن الجوزي في الموضوعات وسببه بذلك الجوزفاني : وعن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع يده صار الي افتتاح الصلاة وترك ما سوى ذلك قال ابن الجوزي بعد ارحكاه في التحقيق هذا الحديث لا اصل له ولا يعرف من رواه والصحيح عن ابن عباس خلافة : وعن ابن الزبير نحوه قال ابن الجوزي لا اصل له ولا يعرف من رواه والصحيح عن ابن الزبير خلافة قال ابن الجوزي وما ابلد من يخرج بهذه الاحاديث ليعارض بها الاحاديث الثابتة *

﴿ حديث ﴾ ابي حميد الساعدي في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ابو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان من حديث عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء سمعت ابا حميد الساعدي في عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم ابو قتادة قال ابو حميد اما اعلمكم بصلاة

أن الجميع يقع واجبا وبه قطع الشيخ ابو محمد في كتابه التبصرة وهما مثل الوجهين في مسح كل الرأس وفي البعير المخرج في الزكاة عن خمس وفي البدنة المضحي بها بدلا عن شاة مندورة : قال صاحب التتمة والوجهان مبنيان علي أن الوقص في الزكاة عقو أم يتعلق به الفرض وفيه قولان (وتظهر فائدة الخلاف في القيام والركوع والسجود ومسح الرأس) في تكثير الثواب فان ثواب الفرض اكثر من ثواب التطوع : وفي الزكاة في الرجوع عند التعجيل وفي البدنة في الاكل منها وقد سبق بيان هذه المسائل في مسألة مسح الرأس (الخامسة) لجلس الغزاة رقيب يرقب العدو قادر كته الصلاة ولو قام لراه العدو أو جلس الغزاة فيمكن ولو قاموا رآهم العدو وفسد التدبير فاهم الصلاة قعوداً ونجب الاعادة لندوره : وقال المتولي في غير الرقيب ان خاف لو قام ان يقصده العدو صلى قاعداً واجزأته علي الصحيح قال ولو صلى السكين في وهدة قعوداً ففي صحتها قولان : قالت أصحابها وجوب الاعادة (السادسة) يجوز فعل النافلة قاعداً مع القدرة علي القيام بالاجماع ودليله الاحاديث الصحيحة التي ذكرناها وغيرها مما هو مشهور في الصحيح لكن ثوابها يكون نصف ثواب القائم لحديث عمران بن حصين رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد» رواه البخاري : والمراد بالنائم المضطجع *

عليه وآله وسلم قال «ثلاث من سنن المرسلين تعجيل الفطر وتأخير السحور ووضع اليمنى علي الشمال في الصلاة» (١)

رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا فلم فوالله ما كنت باكثرنا له تبعة ولا أقدمنا له صحبة قال بلى قالوا فاعرض قال كان رسول الله ﷺ اذا قام الي الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر حتي يقر كل عظم موضعه الحديث بطوله واعلمه الطحاوي بان محمد بن عمرو لم يدرك ابا قتادة قال ويزيد ذلك بيانا ان عطاف بن خالد رواه عن محمد بن عمرو قال حدثني رجل أنه وجد عشرة من اصحاب رسول الله ﷺ جلوسا وقال ابن حبان سمع هذا الحديث محمد بن عمرو من ابي حميد وسمعه من عباس بن سهل بن سعد عن ابيه قال طريقان محفوظان : (قلت) السياق يأتي في ذلك كل الالباء والتحقيق عندي ان محمد بن عمرو الذي رواه عطاف بن خالد عنه هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني وهو لم يلق ابا قتادة ولا قارب ذلك انما يروي عن ابي سلمة ابن عبد الرحمن وغيره من كبار التابعين وأما محمد بن عمرو الذي رواه عبد الحميد بن جعفر عنه فهو محمد بن عمرو بن عطاء تابعي كبير جزم البخاري بانه سمع من ابي حميد وغيره وأخرج الحديث من طريقه وللحديث طرق عن ابي حميد سمي في بعضها من العشرة محمد بن مسلمة وابو اسيد وسهل بن سعد وهذه رواية ابن ماجه من حديث عباس بن سهل بن سعد عن ابيه ورواها ابن خزيمة من طرق ايضا *

(١) حديث ثلاث من سنن المرسلين تعجيل الفطر وتأخير السحور ووضع اليمنى علي

ولوتنفل مضطجعا بالايماء بالرأس مع قدرته على القيام والقعود فوجهان (أحدهما) لاتصح صلاته
لأنه يذهب صورتها بغير عذر وهذا أرجحهما عند امام الحرمين والثاني وهو الصحيح صحتها
لحديث عمران ولو صلى النافلة قاعدا أو مضطجعا للعجز عن القيام والقعود فتوابه ثواب القيام
بلاخلاف كما في صلاة الفرض قاعدا أو مضطجعا للعجز فإن ثوابها ثواب القيام بلاخلاف والحديث
ورد فيمن صلى النفل قاعدا أو مضطجعا مع قدرته على القيام يستوى فيما ذكرناه جميع النوافل
المطلقة والراتبة وصلاة العيد والكسوف والاستسقاء وحكي الخراسانيون وجها أنه لايجوز العيد
والكسوف والاستسقاء قاعدا مع القدرة كالفرائض وبه قطع ابن كج وهذا شاذ ضعيف : وأما
الجنائز فسبق في باب التيمم بيان نصوص الشافعي وطرق الاصحاب فيها والمذهب أنها لاتصح
قاعدا مع القدرة لأن القيام معظم أركانها والثاني يجوز وإثبات ان تعينت لم يجز والا جاز قال
الرافعي اذا جوزنا الاضطجاع في النفل مع قدرته فهل يجزىء الاقتصار على الايماء بالركوع والسجود
ام يشترطان يركع ويسجد كلقاعد فيه وجهان اصحهما الثاني قال امام الحرمين عندنا أن من جوز
الاضطجاع لايجوز الاقتصار في الأركان الذكرية كالتشهد والتكبير وغيرها على ذكر القلب
وهذا الذي قاله امام الحرمين لا بد منه فلا يجزى ذكر القلب قطعا لأنه حينئذ لا يبقى للصلاة
صورة أصلا وإنما ورد الحديث بالترخيص في القيام والقعود فيبقى ما عداهما على مقتضاه والله اعلم *

قال المصنف رحمه الله *

ثم ينوى والنية فرض من فروض الصلاة لقوله وَيَذَكِّرُ «إنما الأعمال بالنيات وكل امرئ
ما نوى» ولأنها قرينة محضة فلم تصح من غير نية كالصوم ومحل النية القلب فان نوى بقلبه دون لسانه
أجزأه ومن اصحابنا من قال ينوى بالقلب ويتلفظ باللسان وليس بشيء لان النية هي القصد بالقلب *

الشرح حديث إنما الأعمال بالنيات رواه البخاري ومسلم من رواية عمر بن الخطاب
رضي الله عنه وسبق بيانه في أول نية الوضوء : وقوله قرينة محضة فلم يصح من غير نية كالصوم إنما
قاس عليه لأنه ورد فيه نص خاص «لا صيام من لم يجمع الصيام من الليل» وهذا القياس ينتقض
بازالة النجاسة فانها قرينة محضة فكان ينبغي أن يقول طريقها الأفعال كما قاله في نية الوضوء ليحترز
عن ازالة النجاسة : أما حكم المسألة فالتية فرض لاتصح الصلاة الا بها وتقل بن المنذر في كتابه
الأشراف وكتاب الإجماع والشيخ أبو حامد الأسفراييني والقاضي أبو الطيب وصاحب الشامل
ومحمد بن يحيى وآخرون اجماع العلماء على أن الصلاة لاتصح الا بالنية وحكي صاحب البيان رواية

ثم المستحب أن يأخذ يمينه على شمائه بأن يقبض بكفه اليمنى كوع اليسرى وبعض

الشمال في الصلاة الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس بلفظ أنا معاشر الأنبياء امرنا
أن نؤخر فذكره قال البيهقي يعرف بطلحه بن عمرو واختلف عليه فيه فقليل عنه عن عطاء عن ابن

عن احمد ليدت بصحيحة عنه (١) فان نوى بقلبه ولم يتلفظ بلسانه أجزاء علي المذهب وبه قطع الجمهور وفيه الوجه الذي ذكره المصنف وذكره غيره وقال صاحب الحاوي هو قول أبي عبد الله الزيري أنه لا يجزئه حتى يجمع بين نية القلب وتلفظ اللسان لان الشافعي رحمه الله قال في الحج اذا نوى حجا أو عمرة أجزاء وان لم يتلفظ وليس كالصلاة لا تصح الا بالنطق قال أصحابنا غلط هذا القائل وليس مراد الشافعي بالنطق في الصلاة هذا بل مراده التكبير : ولو تلفظ بلسانه ولم ينو بقلبه لم تنعقد صلاته بالاجماع فيه : ولو نوى بقلبه سلافا للظهر وجري علي لسانه صلاة العصر انعقدت صلاة الظهر * (فرع) اختلف أصحابنا في النية هل هي فرض أم شرط فقال المصنف والاكثر هي فرض من فروض الصلاة وركن من أركانها كالتكبير والقراءة والركوع وغيرها وقال جماعة هي شرط كاستقبال القبلة والطهارة وبهذا قنع القاضي أبو الطيب في تعليقه وابن الصباغ واختاره الغزالي وحكاه الشيخ أبو حامد في تعليقه في أول باب ما يجزئ من الصلاة وقال بن القاص والتغال استقبال القبلة ركن والصحيح المشهور أنه شرط لأركان والله اعلم *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويجب أن تكون النية مقارنة للتكبير لانه أول فرض من فروض الصلاة فيجب أن تكون مقارنة له ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قال الشافعي رحمه الله في المختصر (واذا أحرم نوى صلاته في حال التكبير لا بعده ولا قبله) ونقل الغزالي وغيره النص بعبارة أخرى فقالوا قال الشافعي (ينوي مع التكبير لا قبله ولا بعده) قال أصحابنا يشترط مقارنة النية مع ابتداء التكبير وفي كيفية المقارنة وجهان (أحدهما) يجب أن يتبدى النية بالقلب مع ابتداء التكبير باللسان فيفرغ منها مع فراغه منه (وأصحهما) لا يجب بل لا يجوز لثلاثي نخل أول التكبير عن تمام النية فعلي هذا وجهان (أحدهما) وهو قول أبي منصور ابن مهران شيخ أبي بكر الأودوني يجب أن يقدم النية على أول التكبير بشيء يسير لثلاثي تأخر أولها عن أول التكبير (والثاني) وهو الصحيح عند الأكثرين لا يجب ذلك بل الاعتبار بالمقارنة وسواء قدم أم لم يقدم ويجب استصحاب النية الي انقضاء التكبير علي الصحيح وفيه وجه ضعيف انه لا يجب واختار امام الحرمين والغزالي في البسيط وغيره انه لا يجب التدقيق المذكور

الرسغ والساعد خلافا لأبي حنيفة حيث قال يضع كفه اليمني علي ظهر كفه اليسرى من

عباس وقيل عن أبي هريرة ورواه أيضا من حديث محمد بن أبان عن عائشة موقوفا قال البيهقي اسناده صحيح لان محمد بن أبان لا يعرف سماعه من عائشة قاله البخاري ورواه ابن حبان والطبراني في الأوسط من حديث ابن وهب عن عمرو بن الحارث انه سمع عطاء يحدث عن ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انا معشر الانبياء أمرنا ان تؤخر سحورنا

في تحقيق مقارنة النية وأنه تكفي المقارنة العرفية العامة بحيث يعد مستحضرا لصلاته غير غافل عنها اقتداء بالاولين في تسامحهم في ذلك وهذا الذي اختاره هو المختار والله اعلم : قال اصحابنا والنية هي القصد فيحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له من صفاتها كالظهيرية والفرضية وغيرها ثم يقصد هذه العلوم قصدا مقارنا لاول التكبير ويستصحبه حتى يفرغ التكبير ولا يجب استصحاب النية بعد التكبير ولكن يشترط ان لا يأتي بمناقض لها فلونوى في اثناء صلاته الخروج بطلت صلاته * وقال ابو حنيفة واحمد يجوز أن تقدم النية على التكبير بزمان يسير بحيث لا يعرض شاغل عن الصلاة وقال * (١) يجب أن تقدم النية على التكبير ويكبر عقبها بلا فصل ولا يجب في حال التكبير * وقال ابو يوسف وغيره من اصحاب ابي حنيفة اذا خرج من منزله قاصدا صلاة الظهر مع الامام فانتهى اليه وهو في الصلاة فدخل معه فيها ولم يحضره انها تلك الصلاة اجزأه *

(فرع) قال الشيخ ابو حامد في تعليقه في هذا الموضع قال الشافعي في الكفارة : وينوى مع التكفير أو قبله قال فن اصحابنا من قال يجب أن ينوى في الكفارة مع التكفير كالصلاة قال وقول الشافعي أو قبله يعني أو قبله ويستدعي ذكر النية حتى يكون ذا كراهي حال التكفير ومن اصحابنا من قال يجوز تقديم النية قبل التكفير وفرق بينها وبين الصلاة بثلاثة أشياء أحدها أن نية الصلاة آكد ولهذا يشترط تعيينها بخلاف الكفارة والثاني ان الكفارة والزكاة تدخلان النيابة فتدعو الحاجة الى تقديم نيتها بخلاف الصلاة الثالث ان الزكاة والكفارة يجوز تقديمهما على وجوبهما فجاز تقديم النية بخلاف الصلاة * * قال المصنف رحمه الله *

فان كانت فريضة لزمه تعيين النية فينوى الظهر أو العصر لتميز عن غيرها وهل تلزمه نية الفرض فيه وجم ان قال ابو اسحق يلزمه التميز عن ظهر الصبي وظهر من صلى وحده ثم ادرك جماعة فصلاها معهم وقال ابو علي بن ابي هريرة يكفيه نية الظهر والعصر لان الظهر والعصر لا يكونان في حق هذا الا فرضا ولا يلزمه ان ينوى الاداء او القضاء ومن اصحابنا من قال يلزمه نية قضاء الاول هو المنصوص فانه قال فيمن صلى يوم الغيم بالاجتهاد فوافق ما بعد الوقت انه يجزيه وان كان عنده انه يصلها في الوقت وقال في الاسير

غير أخذ كذلك رواه اصحابنا * لنا ما روي عن وائل انه صلى الله عليه وآله وسلم

ونعجل فطرنا وان نمسك يا انا على شائلكا في صلاتنا وقال ابن حبان بعده سمعه ابن وهب من عمرو بن الحرت ومن طلحة بن عمرو جميعا : وقال الطبراني لم يروه عن عمرو بن الحرت الا ابن وهب تفرد به حرمله (قلت) اخشي ان يكون الوهم فيه من حرمله وله شاهد من حديث ابن عمر رواه المقلبي وضعفه : ومن حديث حذيفة اخرجناه الدارقطني في الافراد وفي مصنف ابن ابي شيبة من حديث ابي الدرداء موقوفا من اخلاق البين وضعه المين على الشمال في الصلاة ورواه الطبراني من حديثه مرفوعا نحو حديث ابي هريرة *

إذا اشبهت عليه الشهور فصام يوماً بالاجتهاد فوافق رمضان أو ما بعده أنه يجزئ به وإن كان عنده أنه يصوم في شهر رمضان *

(الشرح) إذا أراد فريضة وجب قصد امرين بلا خلاف أحدهما فعل الصلاة متمتاز عن سائر الأفعال ولا يكفي احضار نفس الصلاة بالبال غافلاً عن الفعل والثاني تعيين الصلاة لما تبيهاهل هي ظهر أم عصر أو غيرهما فلو نوى فريضة الوقت فوجهاً حكاهما الرافعي أحدهما يجزئ به لأنها هي الظهر مثلاً وأصحها كزبه لأن المائة التي يتذكرها تشاركها في كونها فريضة الوقت ولو نوى في غير الجمعة الجمعة بدلاً عن الظهر لم تصح صلاته هذا هو الصواب الذي قطع به الأصحاب وحكي الرافعي وجهاً أنها تصح ويحصل له الظهر وهو غلط ظاهر ولا تصح الجمعة بنية مطلق الظهر ولا تصح بنية الظهر المقصورة إن قلنا أنها صلاة بجهاها وإن قلنا أنها ظهر مقصورة صحت واختلفوا في اشتراط أمور (أحدها) الفريضة وفيها الوجهان اللذان حكاهما المصنف الأصح عند الأكثرين اشتراطها سواء كانت قضاء أم أداء وعن صححه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبعوني، قال الرافعي وسواء كان النوى بالغاً أو صيباً وهذا ضعيف والصواب أن الصبي لا يشترط في حقه نية الفريضة وكيف ينوي الفريضة وصلاته لا تقع فريضة وقد صرح بهذا صاحب الشامل وغيره (الثاني) الإضافة إلى الله تعالى بأن يقول لله أو فريضة الله ولا يشترط ذلك على أصح الوجهين وقد سبق بيانها في باب نية الوضوء وحكي إمام الحرمين الاشتراط عن صاحب التلخيص وغيره (الثالث) القضاء والأداء وفيها أربعة أوجه أصحها لا يشترطان لما ذكره المصنف والثاني يشترطان وهذا القائل يجب عن نص الشافعي في المصلي في الغيم أو الأسير بأنهما مذوران والثالث يشترط نية القضاء دون الأداء حكاه المصنف وغيره لأن الأداء يتميز الوقت بخلاف القضاء والرابع أن كان عليه فائقة اشتراط نية الأداء والأفلا وبه قطع صاحب الحاوي أما إذا كان عليه فائقة أو فوائت فلا خلاف

« كبر ثم أخذ شماله يمينه » (١)

(١) حديث ﴿ وائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر ثم أخذ شماله يمينه أبو داود وابن حبان من حديث محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل قال كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي فحدثني علقمة بن وائل عن وائل بن حجر قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان إذا دخل في الصف رفع يديه وكبر ثم التحف فأدخل يده في ثوبه فأخذ شماله يمينه فإذا أراد أن يركع أخرج يديه ورفعها وكبر ثم ركع فإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه وكبر وسجد ثم وضع وجهه بين كفيه قال ابن جحادة فذكرت ذلك للحسن فقال هي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله من فعله وتركه من تركه وأصله في صحيح مسلم ورواه النسائي بلفظ رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان قائماً قبض يمينه على شماله ورواه ابن خزيمة بلفظ وضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره *

انه لا يشترط أن ينوي ظهر يوم الخميس مثلاً بل يكفي نية الظهر والظهر الفاتية اذا اشترط نية القضاء قال القاضي أبو الطيب وصاحب الشامل وغيرهما لوطن أن وقت الصلاة قد خرج فصلاها بنية القضاء فبان انه باق اجزائه بلا خلاف وقد نص الشافعي على انه لو صلى يوم الغيم بنية الاداء وعويطن بقاء الوقت فبان وقوع الصلاة خارج الوقت اجزائه واستدلوا به على ان نية القضاء ليست بشرط هذا كلام الاصحاب في المسألة وقال الرافعي الاصح انه لا يشترط نية القضاء والاداء بل يصح الاداء بنية القضاء وعكسه هذا كلامهم قال الرافعي لك ان تقول الخلاف في اشتراط نية الاداء في الاداء ونية القضاء في القضاء ظاهر اما الخلاف في صحة القضاء بنية الاداء وعكسه فليس بظاهر لانه ان جرت هذه النية على لسانه او في قلبه ولم يقصد حقيقة معناها فينبغي أن تصح بلا خلاف وان قصد معناها فينبغي ان لا تصح بلا خلاف وقد صرح الاصحاب بان من نوى الاداء الى وقت القضاء عاذاً بالاحمال لم تصح صلاته بلا خلاف من نقله امام الحرمين في مواقيت الصلاة ولكن ليس هو مراد الاصحاب بقولهم القضاء بنية الاداء وعكسه بل مرادهم من نوى ذلك وهو جاهل الوقت لغيم ونحوه كما في الصورتين السابقتين عن القاضي أبي الطيب ونص الشافعي والله أعلم (الرابع) نية استقبال القبلة وعدد الركعات ليس شرطاً على المذهب وبه قطع الجمهور وفيه وجه انه يشترط وهو غلط صريح لكن لو نوى الظهر خمسا او ثلاثا لا تنعقد صلاته لتقصيره *

(فرع) قال البندنجي وصاحب الحارثي العبادات ثلاثة أضرب (أحدها) يفتقر الى نية الفعل دون الوجوب والتعيين وهو الحج والعمرة والطهارة لانه لو نوى نفلا في هذه المواضع وقع عن الواجب (والثاني) يفتقر الى نية الفعل والوجوب دون التعيين وهو الزكاة والكفارة (والثالث) يفتقر الى نية الفعل والوجوب والتعيين وهو الصلاة والصيام وفي نية الوجوب وجهان * قال المصنف رحمه الله * ﴿وان كانت الصلاة سنة راتبة كلوتر سنة الفجر لم يصح حتى تهبن البية لتمييز عن غيرها وان كانت نافلة غير راتبة اجزائه نية الصلاة﴾ *

(الشرح) قال اصحابنا النوافل ضربان (أحدهما) مالها وقت أو سبب كسنة المكتوبات والضحى والوتر والكسوف والاستسقاء والعيد وغيرها فيشترط فيها نية فعل الصلاة والتعيين فينوي مثلاً صلاة الاستسقاء والخسوف وعيد الفطر أو الاضحى أو الضحى ونحوها وفي الروايات تعيين بالاضافة فينوي سنة الصبح أو سنة الظهر التي قبلها أو التي بعدها أو سنة العصر وحكي الرافعي وحها ضعيفا وهو اختيار صاحب الشامل انه يكفي في الروايات سوى سنة الصبح نية أصل الصلاة

ويروى عنه « ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد » (١) ويتخير بين بسط أصابع اليمنى في عرض المفصل وبين نشرها في صوب الساعد ذكره القفال لان القبض

(١) (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ

لأنه أكد سنة الصبح فالتحقت بالفرائض : وأما الوتر فينوي سنة الوتر ولا يضيفها إلى العشاء لأنها مستقلة فإن أوترها أكثر من ركعة نوى بالجميع الوتر إن كان بتسليمة وإن كان بتسليمات نوى بكل تسليمة ركعتين من الوتر وقيل لنوى بما قبل الأخيرة صلاة الليل وقيل ينوي به سنة الوتر وقيل مقدمة الوتر وهذه الأوجه في الأفضل والأولية دون الاشتراط والصحيح الأول (الضرب الثاني) النوازل المطلقة فيكفي فيها نية فعل الصلاة فقط وتقل الرأعي في اشتراط نية النفلية في الضرب الأول وحين قال ولم يذكر وجهها في الضرب الثاني قال ويمكن أن يقال بجريانها (قلت) الصواب أنه لا تشترط النفلية في الأول ولا في الثانية لعدم المعنى الذي علل به الاشتراط في الفرضية وهذا هو المشهور في كتب الأصحاب والله أعلم قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان أحرم ثم شك هل نوى ثم ذكر أنه نوى قبل أن يحدث شيئا من أفعال الصلاة أجزأه وإن ذكر ذلك بعد ما فعل شيئا من ذلك بطلت صلاته لأنه فعل فعلا وهو شاك في صلاته ﴾ (الشرح) إذا شك هل نوى أم لا وهل أتى ببعض شروط النية أم لا وهو في الصلاة فينبغي له أن لا يفعل شيئا في حال الشك فإن تذكر أنه أتى بكاملها قبل أن يفعل شيئا على الشك وقصر الزمان لم تبطل صلاته بخلاف وإن طال بطلت على أصح الوجهين لا تقطع نظامها حتى الوجهين الخراسانيون وصاحب الحاوي وإن تذكر بعد أن أتى مع الشك بركن فعلي كركوع أو سجود أو اعتدال بطلت صلاته بخلاف لما ذكره المصنف وإن أتى بركن قولي كالقراءة والتشهد بطلت أيضا على أصح الوجهين وهو المنصوص في الام وبه قطع العراقيون كالفعل والثاني لا تبطل وبه

باليمني على اليسرى حاصل في الحالتين ثم يضع يديه كما ذكرنا تحت صدره وفوق سرته خلافا لابي حنيفة حيث قال يجعلهما تحت سرته وبه قل أحمد في إحدى الروايتين ويحكى عن أبي اسحق المروزي من أصحابنا لنا ما روى عن علي رضي الله عنه أنه فسر قوله تعالى (فصل لربك وانحر) بوضع اليمين على الشمال تحت النحر ويروى أن جبريل عليه السلام كذلك فسر له للنبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا عرفت ذلك فاعلم قوله وضع اليمني باليمين وقوله على كوع اليسرى بالخاء لأنه يقول يضع على ظهر كفه اليسرى دون الكوع وقوله تحت صدره بالخاء والالف والواو ولك أن تبحث عن لفظ الأرسال الذي أطلقه في هذه السنة والتي قبلها وتقول كيف يفعل المصلي بعد رفع اليدين عند التكبير أيدي يديه كما يفعله الشيعة في دوام القيام ثم يضمهما إلى الصدر أم يحطهما ويضمهما إلى الصدر من غير أن يديهما والجواب أن المصنف ذكر في الأحياء أنه لا ينفض يديه يمينا وشمالا إذا فرغ من التكبير

والساعد أبو داود وابن خزيمة وابن حبان من حديث وائل بن حجر اختصره أبو داود ولقطه ثم وضع يده اليمنى على ظهر اليسرى والرسغ والساعد ورواه الطبراني بإسقاط وضع يده اليمنى على يده اليسرى في الصلاة قريبا من الرسغ *

قطع الغزالي لان تكريره لا يخل بصورة الصلاة قال صاحب الحساوي لو شك هل نوى ظهرا أو عصرًا لم يجزئه عن واحدة منهما فان يتقنها علم هذا التفصيل قال الغزالي في البسيط اذا فعل ركعا في حال الشك اطلق الاصحاب بطلان صلاته وهذا ظاهر ان فعله مع علمه بحكم المسألة فان كان جاهلا فاطلاقهم البطلان مشكل ولا يبعد ان يعذر لجهله (قلت) انما لم يعذروه لانه مفترط بالفعل في حال الشك فانه كان يمكنه الصبر بخلاف من زاد في صلاته ركعا ناسيا فانه لاحيلة في النسيان * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان نوى الخروج من الصلاة او نوى انه سيخرج او شك هل يخرج ام لا بطلت صلاته لان النية شرط في جميع الصلاة وقد قطع ذلك بما احدث فبطلت صلاته كالطهارة اذا قطعها بالحدث ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قال أصحابنا العبادات في قطع النية علي أضرب (الضرب الاول) الاسلام والصلاة فيبطلان بنية الخروج منها وبالتردد في ايه يخرج أم يبقى وهذا خلاف فيه والمراد بالتردد أن يطرأ شك مناقض جزم النية وأما ما يجري في الفكر انه لو تردد في الصلاة كيف يكون الحال فهذا مما يتلي به الموسوس فلا تبطل به الصلاة قطعا قاله امام الحرمين وغيره قال الامام وقد يقع ذلك في الايمان بالله تعالى فلا تأثير له ولا اعتبار به ولو نوى في الركعة الاولى الخروج من الصلاة في الركعة الثانية أو علق الخروج بشيء يوجد في صلاته قطعا بطلت صلاته في الحال هذا هو المذهب وبه

لكن يرسلها ارسالا خفيفا رفيقا ثم يستأنف وضع اليمين علي الشمال قال وفي بعض الاخبار انه كان يرسل يديه اذا كبر فاذا أراد ان يقرأ وضع اليمنى علي اليسرى فهذا ظاهر في انه يدلي ثم يضمهما الي الصدر قال صاحب التهذيب وغيره المصلي بعد الفراغ من التكبير يجمع بين يديه وهذا يشعر بالاحتمال الثاني ونختم الفصل بكلامين أحدهما ان لمضاييق ان ينزع في عد هذا المندوب الثالث من سنن التكبير ويقول انه واقع بعد التكبير مقارن لحال القيام فكان عده من سنن القيام أولى وكذلك فعل أبو سعد المتولي والثاني ان ظاهر قوله وسنن التكبير ثلاث حصر سننه فيها واه مندوبات أخر منها أن يكشف يديه عند الرفع للتكبير وأن يفرق بين أصابعه تفريقا وسطا وان لا يقصر التكبير بحيث لا يفهم ولا يخطئه وهو أن يبالغ في مده بل يأتي به مبينا والاولى فيه الحذف

(١) (قوله) عن الغزالي روى في بعض الاخبار انه كان يغسل يديه اذا كبر واذا أراد أن يقرأ وضع يده اليمنى علي اليسرى الطبراني من حديث معاذ ان رسول الله ﷺ كان اذا كان في صلاته رفع يديه قبال اذنيه فاذا كبر ارسلهما ثم سكنت وربما رأيت يده يضع يمينه علي يساره الحدث وفيه الخصيب بن جحدر كذبه شعبة والقطان : (تنبيه) قال الغزالي سمعت بعض المحدثين يقول هذا الخبر انما ورد بانه يرسل يديه الي صدره لا انه يرسلهما ثم يستأنف رفعهما الي الصدر حكاه ابن الصلاح في مشكل الوسيط *

قطع الجمهور وفيه وجه شاذ حكاه امام الحرمين عن الشيخ أبي علي السنجي أنها لا تبطل في الحال بل لو رفض هذا التردد قبل الانتهاء الى الغاية المنوية صحت صلاته ولو علق الخروج بدخول شخص ونحوه مما يحتمل حصوله في الصلاة وعدمه فوجهان أحدهما تبطل كما لو دخل في الصلاة هكذا فأنها لا تنعقد بلا خلاف وكما لو علق به الخروج عن الاسلام والعياذ بالله تعالى فإنه يكفر في الحال بلا خلاف والثاني لا تبطل في الحال فعلى هذا ان وجدت الصفة وهو ذاهل عن التعليق فبطلانها وجهان أحدهما لا تبطل قاله الشيخ أبو محمد لأنه في الحال غافل والنية الاولى لم تؤثر وأحدهما تبطل وبه قطع الشيخ أبو علي السنجي والأكثرون قال امام الحرمين ويظهر علي هذا ان يقال تبينا بالصفة بطلانها من حين التعليق اما اذا وجدت وهو ذاكراً للتعليق فتبطل بلا خلاف ولو نوى في الركعة الاولى ان يتكلم في الثانية او يأكل او يفعل فعلاً مبطلاً للصلاة لم تبطل في الحال بلا خلاف قال أصحابنا وهذا مراد الشافعي رحمه الله بقوله ولا تبطل الصلاة بعمل القلوب والفرق

لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «التكبير جزم والتسليم جزم» (١) أي لا يعد وفيه وجه انه يستحب فيه المد والاول هو ظاهر المذهب بخلاف تكبيرات الانتقالات فإنه لم يحدفها علي باقي انتقاله عن الذكر الى أن يصل الى الركن الثاني وههنا الاذكار مشروعة علي الاتصال بالتكبير *

قال في الركن الثاني القيام وحده الانتصاب مع الاقلال فان عجز عن الاقلال انتصب متكئاً فان عجز عن الانتصاب قام منحنيًا فان لم يقدر الا علي حد الراكعين قعد فان عجز عن الركوع والسجود دون القيام قام (ح) وأوماً بهما *

القيام بعينه ليس ركناً في مطلق الصلاة بخلاف التكبير والقراءة لان القعود في النفل جائز مع القدرة علي القيام فاذا الركن هو القيام أو ما يقوم مقامه فيحسن أن لا يعد القيام بعينه ركناً بل يقال الركن هو القيام أو ما في معناه واذا عرف ذلك فنقول اعتبر في حد القيام أمرين الانتصاب والاقلال أما الاقلال فالمراد منه أن يكون مستقلاً غير مستند ولا متكئ علي جدار وغيره وهذا الوصف قد اعتبره امام الحرمين وأبطل صلاة من اتكأ في قيامه من غير حاجة وضرورة وأن كان

(١) «حديث» روى انه صلى الله عليه وسلم قال التكبير جزم والسلام جزم لا أصل له بهذا اللفظ وانما هو قول ابراهيم النخعي حكاه الترمذي عنه ومعناه عند الترمذي وأبي داود والحاكم من حديث أبي هريرة بلفظ حذف السلام سنة وقال الدارقطني في العلل الصواب موقوف وهو من رواية قرة بن عبد الرحمن وهو ضعيف اختلف فيه : (تنبيه) حذف السلام الاسراع به وهو المراد بقوله جزم وأما ابن الاثير في النهاية فقال معناه ان التكبير والسلام لا يمدان ولا يعرب التكبير بل يسكن آخره وتبعه المحب الطبري وهو مقتضى كلام الرافعي في الاستدلال به علي ان التكبير جزم لا يمد : (فلت) وفيه نظر لان استعمال لفظ الجزم في مقابل الاعراب اصطلاح حادث لاهل العربية فكيف يحمل عليه الالفاظ النبوية *

بين هذا وبين من نوى تعليق النية او قطعها في الركعة الثانية انه مأثور بحزم النية في كل صلاته وهذا ليس بجازم وأما من نوى الفعل فالذي يحرم عليه ان يأتي بفعل مناف للصلاة ولم يأت به فاذا أتى به بطلت قال أصحابنا ومثل هذا اذا دخل الامام في صلاة الخوف بنية ان يصلي بكل فرقة ركعة من الرباعية وقلنا تبطل صلاة الامام فانها لا تبطل في الحال وانما تبطل بالانتظار الثالث علي تفصيل فيه معروف فقد نوى في اول صلاته ان يفعل في اثنتائها فعلا مبطلا ولم تبطل في الحال والله اعلم (الضرب الثاني) الحج والعمرة : فاذا نوى الخروج منها ونوى قطعها لم ينقطع بلا خلاف ولانه لا يخرج منها بالافساد (الضرب الثالث) الصوم والاعتكاف فاذا جزم في اثنتائها بنية الخروج منها

منتصبا وتابعه المصنف عليه وحكي صاحب التهذيب وغيره انه لو استند في قيامه الي جدار أو انسان سحت صلاته مع الكراهة قالوا ولا فرق بين أن يكون استناده بحيث لو رفع السناد لسقط وبين أن لا يكون كذلك مهما كان منتصبا وفي بعض التعليقات انه ان كان بحيث لو رفع السناد لسقط لم تجزه صلاته فيحصل من مجموع ذلك ثلاثة أوجه أحدها وهو المذكور في الكتاب انه لا يجوز الاتكاء عند القدرة بحال والثاني الجواز وله أظهر لان المأمور به القيام ومن انتصب متكئا فهو قائم والثالث الفرق بين الحالتين وهذا الكلام في الاتكاء الذي لا يسبب اسم القيام أما لو اتكأ بحيث لو رفع قدميه عن الارض لا يمكنه فهذا معلق نفسه بشيء وليس بقائم ولو لم يقدر على الاقلال انتصب متكئا فان الانتصاب ميسور له ان كان الاقلال معسورا والميسور لا يسقط بالمعسور وحكي في التهذيب وجها آخر انه لا يلزمه القيام والحالة هذه بل له أن يصلي قاعداً لم يمكن قوله انتصب متكئا مرقوما بالواو لهذا الوجه أما الانتصاب فلا يخل به أطراق الرأس وانما يعتبر نصب الفقار فليس للقادر عليه أن يقف مائلا الي اليمين أو اليسار زائلا عن سنن القيام ولأن يقف منحنيا في حد الراكعين لانه مأثور بالقيام ويصدق أن يقال هذا راكع لا قائم وان لم يبلغ انحناؤه حد الركوع لكن كان أقرب اليه منه الي الانتصاب فوجهان أظهرهما انه لا يجوز أيضا هذا عند القدرة علي الانتصاب فاما إذا لم يقدر عليه بل تقوس ظهره لسكبر أو زمانة وصار في حد الراكعين فقد قال في الكتاب انه يقعد لان حد الركوع يفارق حد القيام فلا يتأدى هذا بذكوذ كر امام الحرمین مثل ما ذكره استنباطا عن كلام الائمة فقال الذي دل عليه كلامهم انه يقعد ولا يجزئه غيره اكن الذي ذكره العراقيون من أصحابنا وتابعهم صاحب التهذيب والتمه انه لا يجوز له القعود بل يجب عليه أن يقوم فاذا اراد ان يركع زاد في الانحناء ان قدر عليه ايفارق الركوع القيام في الصورة وهذا هو المذهب فان الوقوف راكعا أقرب الي القيام من القعود فلا ينزل عن الدرجة القربى الي البعدى وقد حكي القاضي ابن كج ذلك عن نص الشافعي رضى الله عنه فيجب اعلام قوله قعد بالواو ومعرفة ما فيه ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام اعلة بظهره تمنعه من الانحناء لزمه القيام خلافا لابي حنيفة لنا انه مستطيع للقيام فيلزمه لما

ففي بطلانها وجهان مشهوران وقد ذكرهما المصنف في بايها اصحها لا يبطل كالحيج وصحح المصنف في الصوم البطلان ووافقه عليه كثيرون ولكن الاكثرون قالوا لا تبطل ولو تردد الصائم في قطع نية الصوم والخروج منه او علقه على دخول شخص ونحوه فطريقان احدهما على الوجهين فيمن جزم بالخروج منه والثاني وهو المذهب وبه قطع الاكثرون لا تبطل وجها واحدا (الضرب الرابع) الوضوء فان نوى قطعه في اثنا لم يبطل ما مضى منه علي اصح الوجهين ولكن يحتاج الى نية لما بقي وان نوى قطعه بعد الفراغ منه لم يبطل على المذهب كما لو نوى قطع الصلاة والصوم والاعتكاف والحج بعد فراغها فانها لا تبطل بلا خلاف وقيل في بطلان الوضوء وجهان لان أثره باق فانه يصلي به بخلاف الصلاة وغيرها وقد سبق بيان هذه المسألة مستقصي في آخر باب نية الوضوء وذكرنا هناك مسائل كثيرة تتعلق بالنية في الصلاة وفي سائر العبادات وبالله التوفيق *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن نوى الخروج من الصلاة : مذهبا انها تبطل وبه قال مالك

روي انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمران بن الحصين « صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب » (١) ولانه عجز عن ركن فلا يسقط عنه غيره كما لو عجز عن القيام لا تسقط عنه القراءة ثم اذا انتهى الى الركوع والسجود يأتي بها على حسب الطاقة فيحسب له بقدر الامكان فان لم يطق حتى رقبته ورأسه فان احتاج فيه الى الاعتماد على شيء او الى أن يميل على جنبه لزمه ذلك فان لم يطق الانحناء أصلا أو مأبها

قال ولو عجز عن القيام فقد كيف شاء لكن الاقواء مكروه وهو أن يجلس على وركيه وينصب ركبته والاقتراش أفضل في قول والتربع في قول وقيل ينصب ركبته اليمنى كالقارى يجلس بين يدي اقرى ليفارق جلسة التشهد *

اذا عجز عن القيام في صلاة الفرض عدل الى القعود لما سبق في خبر عمران ولا ينتقص ثوابه لمسكن العذر ولا يعني بالعجز عدم الثاني فحسب بل خوف الهلاك وزيادة المرض ولحوق المشقة الشديدة في معناه ومن ذلك خوف الفرق ودوران الرأس في حق راكب السفينة ولو حبس الغازون في مكان قادر كتبهم الصلاة ولو قاموا لرأى العدو وفسد التدبير فلهم ان يصلوا قعودا لكن يلزمهم القضاء فان هذا سبب نادر واذا قعد المعذور فلا يتعين للقعود هيئة بل يجرئه جميع هيئات القعود لا إطلاق الخبر الذي تقدم لكن يكره الاقواء هذا في القعود وفي جميع قعدات الصلاة لما روي أنه صلى الله عليه وسلم

(١) « حديث » انه ﷺ قال لعمران بن حصين صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب البخارى والنسائي وزاد فان لم تستطع فمستلق لا يكلف الله نفسا الا وسعها واستدركه الحاكم فوهم *

واحد وقال أبو حنيفة لا تبطل * قال المصنف رحمه الله *

﴿فإن دخل في الظهر ثم صرف النية إلى العصر بطل الظهر لأنه قطع بنيته ولم تصح العصر لأنه لم ينو عند الإحرام وإن صرف نية الظهر إلى التطوع بطل الظهر لما ذكرناه وفي التطوع قولان أحدهما لا تصح لما ذكرناه في العصر والثاني تصح لأن نية الفرض تتضمن نية النفل بدليل أن من دخل في الظهر قبل الزوال وهو يظن أنه بعد الزوال كانت صلاته نافلة﴾ *

﴿الشرح﴾ متى دخل في فريضة ثم صرف نيته إلى فريضة أخرى أو نافلة بطلت التي كان فيها ولم يحصل التي نواها بلا خلاف لما ذكره وفي انقلابها نافلة خلاف قال أصحابنا من أتى بما ينافي الفريضة دون النافلة في أول فريضة أو اثناً بطل وفرضه هل تبقى صلاته نفلاً أم تبطل فيه قولان اختلف في الأصح منها بحسب الصور فمنها إذا قاب ظهره إلى عصر أو إلى نفل بلا سبب أو وجد المصلي قاعدا خفة في صلاته وقدر على القيام فلم يقم أو أحرم القادر على القيام في الفرض قاعدا فلا يظهر في

«يهيأ بقي الرجل في صلاته» (١) ويروى أنه قال «لا تقموا كالأكلاب» (٢) واختلفوا في تفسيره على ثلاثة أوجه أحدها أن الإلقاء أن يقرش رجله ويضع يديه على عقبه والثاني أن يجعل يديه على الأرض ويقعد على أطراف أصابعه والثالث وهو الذي ذكره في الكتاب أن الإلقاء هو الجلوس على الوركين ونصب الفخذين والركبتين وهذا ظهر لأن الكلب هكذا يقعد وبهذا فسره أبو عبيدة لكن زاد فيه شيئاً آخر وهو وضع اليدين على الأرض وما الأول من هيئات القعود فيه

(١) «حديث» أنه صلى الله عليه وسلم يهيأ أن يقم الرجل في صلاته الترمذي وابن ماجه من حديث الحارث الأعور عن علي بلفظ لا تقم بين السجدين ورواه الحاكم في المستدرک من حديث سمرة بن جندب وروى ابن السكن في صحيحه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل والإلقاء في الصلاة وعن أنس بلفظ نهى عن التورك والإلقاء في الصلاة رواه ابن السكن والبيهقي : وروى مسلم في صحيحه من حديث عائشة وكان يهيأ عن عقبة الشيطان قال أبو عبيد هو أن يضع اليدين على عقبه بين السجدين وهو لذي عمله بعض الناس الإلقاء قال النووي في الخلاصة قال بعض الحفاظ ليس في الهيأ عن الإلقاء حديث صحيح الأحديث عائشة : (قلت) وسيأتي فيما بعد حديث طاوس عن ابن عباس لأن الإلقاء سنة ويأتي ذكر من جمع بينهما في المعنى *

(٢) (قوله) ويروى لا تقموا كالأكلاب رواه ابن ماجه من حديث علي وأبو موسى بلفظ لا تقم إلقاء الكلب وفي إسناده الحرث الأعور وأبو نعيم النخعي وروى أحمد والبيهقي من حديث أبي هريرة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نقرة كنقرة الديك والتفات كالتفات الثعلب وإلقاء الكلب وفي إسناده ليث بن أبي سليم ورواه ابن ماجه من حديث أنس بلفظ إذا رفعت رأسك من السجود فلا تقم كما يقم الكلب ضع يديك بين قدميك والزق ظاهر قدميك بالأرض رواه ابن ماجه وفيه العلاء بن زيدل وهو متروك وكذبه ابن المديني *

في هذه المسائل بطلان الصلاة ومنها لو أحرم بالظهر قبل الزوال فإن كان عالماً بحقيقة الحال فالأصح البطلان لأنه متلاعب وإن جهل وظن دخول الوقت فالصحيح انعقادها نفلاً وبه قطع المصنف والاكثرون ومنها لو وجد المسبوق الإمام راکعاً فأتى بتكبيرة الأحرام أو بعضها في الركوع لا ينعقد فرضاً بلا خلاف فإن كان عالماً بتحريمه فالأصح بطلانها والثاني تنعقد نفلاً وإن لم يعلم تحريمها

قولان ووجهان أحدهما القولين أن يقعد متربعاً لما روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم « لما صلى جالساً تربيعاً » (١) وروي هذا عن مالك وأحمد وأبي حنيفة ثم يركع متربعاً ثم يقرأ إذا أراد الركوع عن أبي حنيفة وأصحابه فيه اختلاف رواية وأصحها أنه يقعد متربعاً لأنه قعود لا يقعه سلام فاشبه التشهد الأول وسيأتي معنى الاقتراش في موضعه وتأويل الخبر أنه ربما لم يمكنه الجلوس على هيئة الاقتراش أو أراد تعليم الجواز والا فالتربع ضرب من التنعم لا يليق بحال العبادة ويجرى القولان فيما إذا قعد في النافلة وأما الوجهان فاحدهما وقد ذكره في الكتاب أنه ينصب ركبته اليمنى ويجلس على رجله اليسرى كالقاريء يجلس بين يدي المقرئ ولا يتربع لما ذكرنا ولا يقترش لتفارق هيئة الجلوس هنا هيئة الجلوس في التشهد وهذا يحكي عن القاضي الحسين والوجه الثاني حكى في النهاية أن بعض المصنفين ذكر أنه يتورك في هذا القعود ويمكن أن يوجه هذا بأن مدة القيام طويلة وهذا القعود بدل عنه فاللائق به التورك كما في آخر الصلاة وأما الاقتراش فأنما يؤمر به عند الاستيفاز وإذا عرفت ما ذكرناه فلا يخفى عليك أن تفسير الإقعاء من لفظ الكتاب ينبغي أن يعلم بالواو وقوله الاقتراش أفضل بالميم والالف والحاء وكذلك ينصب ركبته اليمنى وقوله ليفارق جاسة التشهد بعض التوجيه معناه لا يقترش لهذا المعنى ولا يتربع لأنه هيئة تنعم وأما هذه فهي لا ثقة بالتعظيم *

قال (ثم إن قدر الإقعاء على الارتفاع إلى حد الركوع يلزمه ذلك في الركوع فإن لم يقدر فيركع قاعدة إلى حد تكون النسبة بينه وبين السجود كالنسبة بينهما في حال القيام فإن عجز عن وضع الحبهة انحى للسجود وليكن السجود أخفض منه للركوع) *

حكم المصنف بأن القاعد لو قدر على الارتفاع عند الركوع إلى حد الركبتين عن قيام لزمه لك ذكره إمام الحرمين ووجهه بأن الركوع مقدور عليه فلا يسقط بالمعجوز عنه وهذا الكلام ذمير عنهما على أن من لمغ انحناؤه حد الركوع يقعد فاما إذا فرغنا على أنه يقف كذلك وهو الأظهر على ما تقدم فلا تجيء هذه المسألة إلا أن يفرض لحوق ضرر في الوقوف قدر القيام دون الوقوف قدر الركوع فينتد بقعد خوفاً للضرر لا بسبب الانحنا ويرتفع عند الركوع وأما من لا يقدر على

(١) «حديث» روى أنه صلى الله عليه وسلم لما صلى جالساً تربيعاً النسائي والدارقطني وابن حبان والحاكم من حديث عائشة قال النسائي ما أعلم أحداً رواه غير أبي داود الحفري ولا أحسبه إلا خطأ انتهى وقد رواه ابن خزيمة والبيهقي من طريق محمد بن سعيد بن الأصبهاني

فالأصح انعقادها نفلاً وهو المنصوص في الام وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعاليقهما ومنها لو أحرم بفريضة منفرداً ثم أقيمت جماعة فسلم من ركعتين ليدركها الأصح صحتها والثاني تبطل ومنها لو شرعوا في صلاة الجمعة في وقتها ثم خرج الوقت وهم فيها فالذهب إنهم يتمونها ظهراً وتجزئهم وقطع بهذا المصنف والعراقيون وعند الخراسانيين قولان أصحهما هذا والثاني لا تجزئهم

الارتفاع فتكلم في ركوعه قاعداً ثم في سجوده فاما ركوعه فقد ذكر الأئمة فيه عبارتين أحدهما انه ينحني حتى يصير بالاضافة الى القاعد المنتصب كالراكع قائماً بالاضافة الى القائم المنتصب فيعرف النسبة بين حالة الانتصاب وبين الركوع قائماً ويقدر كان المائل من شخصه عند القعود هو قدر قامته فينحني بمثل تلك النسبة والثانية وهي المذكورة في الكتاب انه ينحني الى حد تكون النسبة بينه وبين السجود كالنسبة بينهما في حال القيام ومعناه ان اكمل الركوع عند القيام أن ينحني بحيث يستوي ظهره ورقبته ويمدهما وحينئذ تمحاذي جبهته موضع سجوده وأقله أن ينحني بحيث تنال راحته ركبتيه وحينئذ يقابل وجهه أو بعض وجهه ما وراء ركبته من الارض ويبقى بين الموضع المقابل وبين موضع السجود مسافة فيراعي هذه النسبة في حال القعود فاقبل ركوع القاعد ان ينحني قدر ما يحاذي وجهه وراء ركبته من الارض والا كمل أن ينحني بحيث تمحاذي جبهته موضع سجوده ولا ينحني انه لا منافاة بين العبارتين وكل واحدة منهما مؤدية للفرض واما السجود فلا فرق فيه بينه وبين القادر على القيام هذا اذا قدر القاعد على الركوع والسجود فان عجز لعله بظهره أو غيرها أتى بالقدر الممكن من الانحناء ولو قدر على الركوع وعجز عن وضع الجبهة على الارض للسجود فقد قال في الكتاب انه ينحني للسجود أخفض منه للركوع ويجب عليها معرفتيهين أحدهما أن هذا الكلام غير مجرى على اطلاقه ولكن للسألة ثلاث طرق أوردتها صاحب النهاية (أحداها) أن يقدر على الانحناء الى حد أقل الركوع أعني ركوع القاعدين ولا يقدر على الزيادة عليه فلا يجوز تقسيم المقدور عليه من الانحناء الى الركوع والسجود بان يصرف بعضه الى الركوع وتماه الى السجود حتى يكون الانحناء للسجود أخفض وذلك لانه يتضمن ترك الركوع مع القدرة عليه بل يأتي بالمقدور عليه مرة للركوع ومرة للسجود وان استويا (الثانية) أن يقدر على اكمل ركوع القاعدين من غير زيادة فله أن يأتي به مرتين ولا يلزمه الاقتصار للركوع على حد الاقل حتي يظهر التفاوت بينه وبين السجود فان المنع من اتمام الركوع في حالة الركوع بعيد (الثالثة) أن يقدر على اكمل الركوع وزيادة فيجب هنا أن يقتصر على حد الكمال للركوع ويأتي بالزيادة للسجود لان الفرق بين الركوع والسجود واجب عند الامكان وهو ممكن هنا قال امام الحرمين وايس هذا عرياً عن احتمال فليتأمل اذا

بمتابعة ابو داود فظهر انه لا خطأ وروى السهقي من طريق ابن عيينة عن ابن عجلان عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن ابيه رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يدعو هكذا ووضع يديه على

عن الظهر بل يجب استئناف الظهر فعلي هذا هل ينقلب نفلا أم تبطل فيه القولان أحدهما
تنقلب نفلا *

(فرع) في مسائل تتعلق بالنية (أحداها) لو عقب النية بقوله إن شاء الله بقلبه أو لسانه فإن
قصد به التبرك ووقوع الفعل بمشيئة الله تعالى لم يضره وإن قصد به التعليق أو الشك لم يصح
ذكره الرافعي (الثانية) لو صلى الظهر والعصر ثم تيقن أنه ترك النية في أحدهما وجهل عينها لزمه
إعادتهما جميعاً (الثالثة) لو قال له إنسان صل الظهر لنفسك ولك على دينار فصلاها بهذه النية أجزأته
صلاته ولا يستحق الدينار ذكره في كتاب الكفارات في مسألة من اعتق عن الكفارة عبداً
بعوض ويقرب منه من صلى وقصد دفع غريمه عنه في ضمن الصلاة صحت صلاته ذكره ابن الصباغ
وقد سبقت المسألة في نية الوضوء * قال المصنف رحمه الله *

ثم يكبر والتكبير للاحرام فرض من فروض الصلاة لما روى عن علي كرم الله وجهه أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال «مفتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم» *
(الشرح) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بإسناد صحيح إلا أن فيه عبد الله بن محمد
ابن عقيل قال الترمذي هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسنه قال وعبد الله بن محمد
ابن عقيل صدوق وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه قل وسمعت البخاري يقول كان
أحمد وإسحق والحميدي يحتجون بحديثه وإنما سمي الوضوء مفتاحاً لأن الحدث مانع من الصلاة
كالغلق على الباب يمنع من دخوله إلا بمفتاح وقوله صلى الله عليه وسلم وتحريمها التكبير قال الأزهري
أصل التحريم من قولك حرمت فلاناً كذا أي منعه وكل ممنوع فهو حرام وحرم فسمى التكبير تحريماً لأنه
يمنع المصلي من الكلام والأكل وغيرهما: أما حكم المسألة فتكبيره للاحرام ركن من أركان الصلاة

عرفت ذلك تبين أنه لا يجب أن يكون الانحناء للسجود أخفض منه للركوع في الصورة الأولى ولا الثانية
بل لو وجب إيماء وجب في الصورة الثالثة والثاني أن ظاهر كلامه يقتضي الاكتفاء بجعله الانحناء
للسجود أخفض منه للركوع كقوله في الراكب المتنفل يركع للركوع والسجود ويجعل السجود أخفض
منه الركوع فإنه يكفيه ارتفاع التفاوت بينهما علي ما تقدم وليس الأمر علي الظاهر هنا بل يلزمه مع
جعل الانحناء للسجود أخفض أن يقرب جبهته من الأرض أقصي ما يقدر عليه حتي قال الأصحاب
لو أمكنه أن يسجد علي صدغه أو عظم رأسه الذي فوق الجبهة وعلم أنه إذا فعل ذلك كانت جبهته
أقرب إلي الأرض يلزمه أن يسجد عليه فإذا كان الأحسن أن يقول يجعل السجود أخفض من
الركوع ويقرب جبهته من الأرض بقدر الإمكان فيجمع بينهما وكذلك فله في الوسيط

ركبتيه وهو متربع جالس ورواه البيهقي عن حميد رأيت أنسا يصلي متربعا علي فراشه
وعلقه البخاري *

لا تصح الا بها هذا مذهبنا ومذهب مالك واحمد وجمهور السلف والخلف وحكي ابن المنذر وأصحابنا عن الزهري انه قال تنعقد الصلاة بمجرد النية بلا تكبير قال ابن المنذر يقل ولم به غير الزهري وحكي ابو الحسن الكرخي عن ابن عليه والاصم كقول الزهري وقال الكرخي من أصحاب أبي حنيفة تكبيرة الاحرام شرط لا تصح الصلاة الا بها ولكن ليست من الصلاة بل هي كستر العورة ومنهم من حكاه عن أبي حنيفة ويظهر فائدة الخلاف بيننا وبينه فيما لو كبر وفي يده نجاسة ثم القاها في اثناء التكبيرة او شرع في التكبيرة قبل ظهور زوال الشمس ثم ظهر الزوال قبل فراغها فلا تصح صلاته عندنا في صورتين وتصح عنده كستر العورة واحتج للزهري بالقياس على الصوم والحج والكرخي بقوله تعالى (وذكر اسم ربه فصلى) فعقب الذكر بالصلاة فدل على انه ليس منها وبقوله صلى الله عليه وسلم وتحريمها التكبير والاضافة تقتضي ان المضاف غير المضاف اليه كدار زيد ودائنا علي الزهري حديث تحريمها التكبير وحديث أبي هريرة رضي الله عنه في المسيء صلاته ان النبي ﷺ قال له «اذا قمت الى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر وذكر الحديث» رواه البخاري ومسلم وهذا احسن الادلة لانه ﷺ لم يذكر له في هذا الحديث الا الفروض خاصة وثبت في الصحيحين عن جماعات من الصحابة رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان يكبر للاحرام» وثبت في صحيح البخاري عن مالك بن الحويرث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «صلوا كما رأيتموني أصلي» وهذا مقتضى وجوب كل ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما خرج وجوبه بدليل كرفع اليدين ونحوه فان قيل المراد ما يرى وهي الاعمال دون الاقوال فأجاب القاضي أبو الطيب وغيره بجوابين أحدهما أن المراد رؤية شخصه صلى الله عليه وسلم وكل شيء فعله صلى الله عليه وسلم أو قاله وجب علينا مثله الثاني أن المراد بالرؤية العلم أي صلوا كما علمتوني أصلي

قال فان عجز عن القعود صلى (ح) علي جنبه الايمن (و) مستقبلا بمقادير (ح) بدنه الى القبلة كالموضوع (و) في اللحد فان عجز فيومي (ح) باطراف أو يجرى الاقبال علي قابله اقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم

ذكرنا أن العجز عن القيام يتحقق بتعذره وفي معناه ما اذا لحقه خوف ومشقة شديدة وأما العجز عن القعود فهو معتبر به ولم يفرق الجمهور بينهما وقال في النهاية لأأكتفي في ترك القعود بما أكتفي به في ترك القيام بل يشترط فيه عدم تصور القعود او خيفة الهلاك أو المرض الطويل الحاقا له بالمرض الذي يعدل بسببه الي التيمم اذا عرف ذلك فقول العاجر عن القعود كيف يصلي فيه وجهان ومنهم من قال قولان أصحهما أنه يضطجع علي جنبه الايمن مستقبلا بوجهه ومقدم بدنه القبلة كما يضجع الميت في اللحد وبهذا قال احمد وهو المذكور في الكتاب ووجهه قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث عمران «فان لم تستطع فعلي جنب» وعلي هذا لو اضطجع علي جنبه الايسر مستقبلا جاز الا انه ترك سنة التيامن والثاني أنه يستأقي علي ظهره ويجعل رجله الي القبلة فانه اذا

والجواب عن قياسه على الصوم والحج أنهما ليسا مبنيين على النطق بخلاف الصلاة ودليلنا على
الكرخ حديث معوية بن الحكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أن هذه الصلاة لا يصاح
فيها شيء من كلام الناس وإنما هو التسييح والتكبير وقراءة القرآن » رواه مسلم فان قالوا المراد
به تكبيرات الانتقالات فجوابه من وجهين أحدهما أنه عام ولا يقبل تخصيصه بالبدليل والثاني أن
حملة على تكبيرة لا بد منها باله تفاق أولي من تكبيرة لا تجب والجواب عن قوله تعالى (وذكروا اسم
ربه فصي) أنه ليس المراد بالذكر هنا تكبيرة الاحرام بالاجماع قبل خلاف الخفاف والجواب
عن قولهم الاضافة تقتضي المغايرة أن الاضافة ضربان أحدهما تقتضي المغايرة كثوب زيد والثاني
تقتضي الجزئية كقوله رأس زيد وصحن الدار فوجب حملة على الثاني لما ذكرناه *

(فرع) قد ذكرنا أن تكبيرة الاحرام لا تصح الصلاة الا بها فلو تركها الامام أو المأموم سهوا
أو عمدا لم تنعقد صلاته ولا تجزى عنها تكبيرة الركوع ولا غيرها هذا مذهبنا وبه قال أبو حنيفة
ومالك وأحمد وداود والجمهور وقالت طائفة اذا نسيها فيها جزأته عنها تكبيرة الركوع حكاه ابن المنذر
عن سعيد بن المسيب والحسن البصري والزهري وقتادة والحكم والأوزاعي ورواية عن حامد
ابن ابي سليمان قال العبدري وروى عن مالك في المأموم مثله لكنه قال يستأنف الصلاة بعد
سلام الامام * قال المصنف رحمه الله *

﴿ والتكبير أن يقول الله اكبر لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل به في الصلاة وقال
صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » فان قال الله الاكبر اجزأته لانه أي بقوله الله
اكبر وزاد زيادة لا تخل المعنى فهو كقوله الله اكبر كبيرا ﴾ *
﴿ الشرح ﴾ اما قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل في الصلاة بقوله الله اكبر

رفع وسادته قليلا كان وجهه الى القبلة واذا أوما بالركوع وسجد كان ايماءه في صوب القبلة والمضطجع على
الجنب إذا أوما لا يكون ايماءه في صوب القبلة وبهذا قل أبو حنيفة وهذا الخلاف فيمن قدر على الاضطجاع
والاستلقاء أما اذا لم يقدر الا على احدى الهيئتين أي وذكر امام الحرمين أن هذا الخلاف ليس راجعا الى الاول
بخلاف ما سبق من الكلام في هيئة التساعد وإنما هو خلاف فيما يجب لان امر الاستقبال يختلف به وفي المسألة وجه
ثالث ضعيف انه يضطجع على جنبه الايمن واخصاه الى القبلة واذا صلى على الهيئة المذكورة فان قدر
على الركوع والسجود أتى بهما والا أوما بهما منحيا وقرب جبهته من الارض بحسب الامكان
وجعل السجود أخفض من الركوع فان عجز عن الاشارة بالرأس أوما بطرفه فان لم يقدر على
تحريك الاحفان أجرى أفعال الصلاة على قلبه وان اعتقل لسانه أجرى القرآن والاذكار على
قلبه وما دام عاقلا لا تسقط عنه الصلاة خلافا لابي حنيفة حيث قل اذا عجز عن الايماء بالرأس
لا يصلي ولا يؤم بعينه ولا بقلبه ثم يقضى بعد البرء ومالك حيث قل لا يصلي ولا يقضى لنا ما

فالأحاديت فيه مشهورة وأما قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » فرواه البخاري من رواية مالك بن الحويرث فإن قال الله أكبر انعقدت صلاته بالإجماع فإن قال الله الا أكبر انعقدت على المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور وحكى القاضي أبو الطيب وصاحب التتمة وغيرهما قولاً أنه لا تعتقد به الصلاة وهو مذهب مالك وأحمد ودود قال الشافعي والأصحاب ويتعين لفظ التكبير ولا يجزئ ما قرب منها كقوله الرحمن أكبر والله أعظم والله كبير والرب أكبر وغيرها وحكى ابن كج والرافعي وجهان يجزيه الرحمن أكبر أو الرحيم أكبر وهذا شاذ ضعيف وأما إذا كبر وزاد مالا يغيره فقال الله أكبر وأجل وأعظم والله أكبر كبيراً والله أكبر من كل شيء فيجزيه بلا خلاف لأنه أتى بالتكبير وزاد مالا يغيره ولو قال الله الحليل أكبر أجزاءه على أصح الوجهين ويجريان فيما لو أدخل بين لفظي التكبير لفظة أخرى من صفات الله بشرط أن لا يطول كقوله الله عز وجل أكبر فإن طال كقوله الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس أكبر لم يجزئه بلا خلاف لخروجه عن اسم التكبير ويجب الاحتراز في التكبير عن الوقفة بين كلمتيه وعن زيادة تغير المعنى فإن وقف أو قال الله أكبر بدمزة الله أو بهمزتين أو قال الله أكبر أو زادوا واساً كنة أو متحركة بين السكنتين لم يصح تكبيره قال الشيخ أبو محمد الجويني في التبصرة ولا يجوز المد الأعلى الالف التي بين اللام والهاء ولا يخرجها بالمد عن حد الاقتصاد للأفراط وإذا قال أصلي الظهر مأوماً أو أماً الله أكبر فليقطع الهمزة من قوله الله أكبر ويخففها فلو وصلها فهو خلاف الأولى ولكن تصح صلاته ومن صرح به (١)

قال المصنف رحمه الله *

فإن قال أكبر الله ففيه وجهان أحدهما يجزيه كما لو قال عليكم السلام في آخر الصلاة والثاني لا يجزيه وهو ظاهر قوله في الام لأنه ترك الترتيب في الذكر فهو كما لو قدم آية على آية وهذا يبطل بالتشهد والسلام *

(الشرح) إذا قال أكبر الله أو الأكبر الله نص الشافعي أنه لا يجزيه ونص أنه لو قال في آخر الصلاة عليكم السلام يجزيه فقليل فيها قرآن بالنقل والتخريج وقال الجمهور يجزيه في السلام لأنه يسمى تسليماً وهو كلام منتظم موجود في كلام العرب وغيرهم معتاد ولا يجزيه في التكبير لأنه لا يسمى تكبيراً وقيل يجزيه في قوله الأكبر الله دون أكبر الله والفرق ظاهر وحكى امام الحرمين هذا عن والده أبي محمد ثم قال وهذا زال غير لائق بتمييزه في علم اللسان وصحح القاضي

روى عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « يصلي المريض قائماً فإن لم يستطع صلى جالساً فإن لم يستطع السجود أو ما وجعل السجود أخفض من الركوع فإن لم يستطع صلى على جنبه

(١) «حديث» أنه صلى الله عليه وسلم قال يصلي المريض قائماً إن استطاع فإن لم يستطع صلى قاعداً فإن لم يستطع أن يسجد أو ما وجعل سجوده أخفض من ركوعه فإن لم يستطع أن يصلي

أبو الطيب الاجزاء فيها والمذهب أنه لا يجزيه ثم هذا الذي ذكرناه من التعليل بأنه لا يسمى تكبيراً هو الصواب وأما تعليل المصنف فضعف من قال الأصح أنه لا يجزيه إلا كبر الله والا كبر الله صاحب الحاشي وحكاها أبو حامد عن ابن سريج وغيره وصححه أيضاً القاضي أبو محمد المروزي وأبو علي الطبري والبندنجي وإمام الحرمين والغزالي في البسيط *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ فان كبر بالفارسية وهو يحسن بالعربية لم يجزئه لقوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » وان لم يحسن العربية وضاق الوقت عن أن يتعلم كبر بلسانه لانه عجز عن اللفظ فأتى بمعناه وان اتسع الوقت لزمه أن يتعلم فان لم يتعلم وكبر بلسانه بطلت صلاته لانه ترك اللفظ مع مع القدرة عليه ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه البخاري كما سبق بيانه قريبا واذا كبر بغير العربية وهو يحسنها لم تصح صلاته عندنا بلا خلاف فان عجز عن كلمة التكبير أو بعضها فله حالان (أحدهما) أن لا يمكنه كسب القدرة بأن كان به خرس ونحوه وجب أن يحرك لسانه وشفته ولها أنه بالتكبير قدر امكانه وان كان ناطقا لا يطاوعه لسانه لزمه أن يأتي بترجمة التكبير ولا يجزيه العدول الي ذكر آخر ثم جميع اللغات في الترجمة سواء فتخير بينها هكذا قطع به الا كثرون منهم الشيخ أبو حامد والبندنجي وفيه وجه ضعيف إن أحسن السريانية أو العبرانية تعينت لشرفها بانزال الكتاب بها وبعدها الفارسية أولى من التركية والهندية وقال صاحب الحاشي اذا لم يحسن العربية وأحسن الفارسية والسريانية ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) يكبر بالفارسية لأنها أقرب اللغات الي العربية (والثاني) بالسريانية لان الله تعالى انزل بها كتابا ولم ينزل بالفارسية والثالث يتخير بينهما قال فان كان يحسن التركية والفارسية فهل تعين الفارسية أم يتخير فيه وجهان ولو كان يحسن النبطية والسريانية فهل تعين السريانية أم يتخير فيه وجهان فان كان يحسن التركية والهندية يتخير بلا خلاف (الحال الثاني) أن يمكنه القدرة بتعلم أو نظر في موضع كتب عليه لفظ التكبير فيلزمه ذلك لانه قادر ولو كان بيادية

الايمان مستقبل القبلة فان لم يستطع صلى على قفاه مستلقيا وجعل رجله مستقبل القبلة » وجه الاستدلال ان قال

قاعدا صلى على جنبه الايمان مستقبل القبلة فان لم يستطع ان يصلي على جنبه الايمان صلى مستلقيا رجله مما يلي القبلة الدارقطني من حديث علي مثله وفي اسناده حسين بن زيد ضعفه ابن المديني والحسن بن الحسين العوفي وهو متروك قال النووي هذا حديث ضعيف : (تنبيه) زاد الرافعي في ايراد الحديث المذكور ذكر الايمان ولا وجود له في هذا الحديث مع ضعفه لكن روى البزار والبيهقي في المعرفة من طريق سفيان ثنا ابو الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم غاد مريضا فراه يصلي على وسادة فاخذها فرمى بها فاخذ عودا ليصلي عليه فاخذه فرمى به وقال صل على الارض ان استطعت وإلا قاوم ايماء واجعل سجودك اخفض من ركوعك قال البزار لا اعلم احدا

أو موضع لا يجد فيه من يعلمه التكبير لزمه المسير إلى قرية يتعلم بها على الصحيح فيه وجه أنه لا يلزمه بل يجزئه الترجمة كما لا يلزمه المسير إلى قرية للوضوء بل له التيمم وبهذا قطع صاحب الحاوي والمذهب الأول وصححه إمام الحرمين والغزالي وآخرون لأن نفع تعلم التكبير يدوم وتقل الأمام الوجهين في المسير لتعلم الفاتحة والتكبير وقال عدم الوجوب ضعيف ولا تجوز الترجمة في أول الوقت لمن أمكنه التعلم في آخره فإن لم يجد من يعلمه العربية ترجم ومتى أمكنه التعلم وجب وإذا صلى بالترجمة في الحال الأولى فلا إعادة وأما في الحال الثانية فإن ضاق الوقت عن التعلم لبلادة ذهنه أو قلة ما دركه من الوقت فلا إعادة أيضا وإن أخراته لم يمكن التمكن وضاق الوقت صلى بالترجمة ولزمه الإعادة على الصحيح لتقصيره وفيه وجه أنه لا إعادة وهو غريب وغلط * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ وان كان بلسانه خبل أو خرس حركه بما يقدر عاياه لقوله صلى الله عليه وسلم ﴾ « إذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة وهو بعض حديث طويل وهو حديث عظيم كثير الفوائد وهو أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام وقد جمعها في جزء فبلغت أربعين حديثا قوله وان كان بلسانه خبل هو بفتح الخاء الموحدة واسكان الباء الموحدة وهو الفساد وجمعه خبوال فإذا كان بلسانه خبل أو خرس لزمه أن يحركه قدر إمكانه ولو شفي بعد ذلك وافصح بالتكبير فلا إعادة عليه وهذا الذي ذكرناه من وجوب تحريكه قدر إمكانه هو نصه في الام واتفق الأصحاب عليه قال أصحابنا وهكذا حكم تشهده وسلامه وسائر أذكاره ولإمام الحرمين في وجوب تحريك اللسان لأنه ليس جزءا من القراءة * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويستحب للإمام أن يجهر بالتكبير أيسمع من خلفه ويستحب لغيره أن يسر به وادناه أن يسمع نفسه ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ يستحب للإمام أن يجهر بتكبيره الأحرام وتكبيرات الانتقالات أيسمع المأمومين فيعلموا صلاته فإن كان المجد كبيرا لا يبلغ صوته إلى جميع أهله أو كان ضعيف الصوت لمرض

أو ما يطر فيه دليل على أن العاجز عن القعود يصلي على جنبه الأيمن فإن عجز حينئذ - نلقى واحتج في الكتاب

رواه عن الثوري غير أبي بكر الحنفي ثم غفل - خرج من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن سفيان نحوه وقد سئل عنه أبو حاتم فقال الصواب عن جابر موقوفا ورفعته خطأ قيل له فإن أبا إسامة قد روى عن الثوري في هذا الحديث مرفوعا فقال ليس بشيء : (قلت) فاجتمع ثلاثة أبو إسامة وأبو بكر الحنفي وعبد الوهاب : وروى الطبراني من حديث طارت بن شهاب عن ابن عمر قال عاد النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من أصحابه مريضا فذكره : وروى أيضا من حديث ابن عباس مرفوعا يصلي المريض قائما فإن نالته مشقة صلى قائما يوما برأسه إماما فإن نالته مشقة سبج وفي أسنادهما ضعف *

ونحوه او من اصل خلقة بلغ عنه بعض المأمومين او جماعة منهم علي حسب الحاجة للحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم « صلى في مرضه بالناس وابو بكر رضى الله عنه يسمعهم التكبير » رواه البخاري ومسلم من رواية عائشة وسأ بسط هذه المسألة في اول فصل الركوع ان شاء الله تعالى واما غير الامام فالسنة الاسرار بالتكبير سواء المأموم والمنفرد واذنى الاسرار ان يسمع نفسه اذا كان صحيح السمع ولا عارض عنده من لفظ وغيره وهذا عام في القراءة والتكبير والتسبيح في الركوع وغيره والتشهد والسلام والدعاء سواء واجبها ونفلها لا يحسب شيء منها حتى يسمع نفسه اذا كان صحيح السمع ولا عارض فان لم يكن كذلك رفع يده مع لو كان كذلك لا يجزيه غير ذلك هكذا نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب قال اصحابنا ويستحب ان لا يزيد علي اسماع نفسه قال الشافعي في الام يسمع نفسه ومن يليه لا يتجاوزها *

لترتيب المذكور بما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « اذا امرتكم بأمر فاتوا منه ما استطعتم » ولا يتضح الاحتجاج به في هذا المقام لان هذا الخبر أمر بالأتيان بما يشتمل عليه المأمور عند العجز عن ذلك المأمور فانه قال فاتوا منه ما استطعتم والقعود المعدول اليه عند العجز لا يشتمل عليه القيام المأمور به حتى يكون مستطاعا من المأمور به وكذلك الاضطجاع لا يشتمل عليه القعود وأجراء الافعال علي القلب لا تشتمل عليه الافعال المأمور بها الا ترى أنه اذا أتى بالافعال ولم يحضرها في ذهنه حين ما يأتي بها أجزأته صلاته فلا تكون هذه المسائل متناولة بالخبر ولنعدي الي أمور تتعلق بلفظ الكتاب قوله فان عجز عن القعود صلى علي جنبه الايمن كلمة صلى قد اعلم في النسخ بالحاء لان المصنف روى في الوسيط أن ابا حنيفة رحمة الله عليه قال اذا عجز عن القعود سقطت الصلاة لكن هذا النقل لا يكاد يلقى في كتبهم ولا في كتب اصحابنا وانما الثابت عن ابي حنيفة اسقاط الصلاة اذا عجز عن الائمة بالرأس فاذا موضع العلامة باء قوله فيوميء بالطرف وليعلم بالميم أيضا لما قدمنا حكايته وبالواو أيضا لان صاحب البيات حكى عن بعض اصحابنا وجها مثل مذهب ابي حنيفة وقوله علي جنبه الايمن ينبغي أن يرقم بالحاء لان عنده يستلحق علي ظهره وكذلك بالواو اشارة الي الوجه الصائر الي مثل مذهبه وكذلك قوله مستقبلا بمقادير يديه القبلة بالواو اشارة الي الوجه الثالث وقوله أو يجري الافعال علي قلبه ليست كلمة أو للتخير بل للترتيب واعلم أن جميع ما ذكره من اول الركن الى هذه الغاية من ترتيب المنازل والهيئات مفروض في الفرائض فاما النوافل فسنذكر حكمها في الفرع الثالث *

(١) (حديث) اذا امرتكم بأمر فاتوا منه ما استطعتم متفق عليه من حديث ابي هريرة وقد تقدم في التيمم وفي لفظ لا محمد فاتوه ما استطعتم والطبراني في الاوسط فاجتنبوه ما استطعتم قاله في شق النهي : (تنبيه) استدلل به الغزالي والامام وتمقبه الرافي بان القعود ليس جزءاً من

(فرع) في مسائل تتعلق بالتكبير (أحداها) يجب أن يكبر للاحرام قائما حيث يجب القيام وكذا المأموم الذي يدرك الإمام راكعا يجب أن تقع تكبيرة الاحرام بجميع حروفها في حال قيامه فان أتى بحرف منها في غير حال القيام لم تنعقد صلاته فرضا بلا خلاف وفي انعقادها نفلا خلاف السابق قريبا في فصل النية هذا مذهبنا وهو رواية عن مالك والاسهر عنه انه تنعقد صلاته فرضا اذا كبر وهو مسبوق وهو نعه في الموطأ والمدونة قال الشيخ ابو محمد في كتابه التبصرة فلو شك هل وقعت تكبيرته كلها في القيام ام وقع حرف منها في غير القيام لم تنعقد صلاته نفلا لان

قال (فروع ثلاثة) (الاول) من به رمد لا يبرأ الا بالاضطجاع فالاقيس أن يصلي مضطجعا وان قدر على القيام ولم ترخص عائشة وابو هريرة لابن عباس رضي الله عنه فيه *
القادر على القيام اذا أصابه رمد وقال له طيب يوثق بقوله ان صليت مستقيا أو مضطجعا أمكن مداوانك والا خفت عليك العمي فهل له أن يستلقي أو يضطجع بهذا العذر فيه وجهان أحدهما وبه قال الشيخ أبو حامد لا لما روى أن ابن عباس رضي الله عنهما لما وقع الماء في عينه قل له الاطباء ان مكثت سبعا لا تصلي الا مستلقيا عاجلناك فسأل عائشة وأم سلمة وأبا هريرة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم فلم يرخصوا له في ذلك فترك المماالجة وكف بصره وبروي هذا الوجه عن مالك وأظهرهما وبه قال أبو حنيفة وأحمد له ذلك كما يجوز له الافطار في رمضان بهذا العذر وكما يجوز ترك اوضوء والعدول الى التيمم به ولانه يجوز ترك القيام لما فيه من المشقة الشديدة والمرض المضجر فلان يجوز تركه لذهاب البصر كان اولي ولو كانت المسألة بحاجتها وامره الطيب بالعود فقد قال امار الحرمين الذي أراه أنه يجوز القعود بلا خلاف وبني هذا علي ما حكاه عنه في أنه يجوز ترك القيام بما لا يجوز به ترك القعود قال ولهذا فرض شيوخ الاصول الخلاف في المسألة في صورة الاضطجاع وسكنوا عن صورة القعود والمفهوم من كلام غيره أنه لا فرق والله أعلم *
قال (الثاني) مهما وجد القاعد خفة في أثناء الفاتحة فليبادر الى القيام وليترك القراءة في النهوض الى أن يعتدل ولو مرض في قيامه فليقرأ في هويته وان خف بعد الفاتحة لزمه القيام دون الطمأنينة ليهوى الى الركوع فان خف في الركوع قبل الطمأنينة كفاه أن يرتفع منحنيا الى حد الركعين *
اذا عجز المصلي في أثناء صلاته عن القيام قعد وبني وكذا لو كان يصلي قاعداً فعجز عن القعود في أثناء صلاته يضطجع ويبنى ولو كان يصلي قاعداً قدر على القيام في صلاته يقوم ويبنى وكذا لو كان يصلي مضطجعا قدر على القيام أو القعود يأتي بالمقدور عليه ويبنى خلافاً لابي حنيفة في هذه الصورة الاخيرة حيث قال يستأنف لنا انه قدر على الركن المعجوز عنه في صلاته فيعدل

القيام فلا يكون باستطاعة مستطاعا بعض الأمور به لعدم دخوله فيه : وأجاب ابن الصلاح عن هذا بان الصلاة بالقعود وغيره تسمى صلاة فهذه المذكورات انواع لجنس الصلاة

الاصل عدم التكبير في القيام (واعلم) ان جمهور الاصحاب اطلقوا أن تكبيرة الاحرام اذا وقع بعضها في غير حال القيام لم تنعقد صلاته وكذا قاله الشيخ ابو محمد في التبصرة ثم قال ان وقع بعض تكبيرته في حال ركوعه لم تنعقد فرضا وان وقع بعضها في انحناؤه ونمت قبل بلوغه حد الراكعين انعقدت صلاته فرضا لان ما قبل حد الركوع من جملة القيام ولا يضر الانحناء اليسير قال والحد الفاصل بين حد الركوع وحد القيام ان تنال راحته ركبت لومديديه فهذا حد الركوع وما قبله حد القيام فان كانت يده او احداهما طويلة خارجة عن العادة اعتبر عادة مثله في الخلقة هذا كلام الشيخ أبي محمد وهو وجه ضعيف والصحيح أنه متى انحنى بحيث يكون الى حد الركوع أقرب لم يكن قائما ولا تصح تكبيرته وقد سبق بيان هذا في فصل القيام (الثانية) ذكر الازهرى وغيره من أهل العربية في قوله الله أكبر قولين لأهل العربية أحدهما معناه الله كبير قالوا

(١) ما بين
النجمتين زائد
في بعض النسخ

اليه ويبنى كما لو صلى قاعداً فقد رعى القيام اذا عرف ذلك فنقول تبدل الحال أما ان يكون من التقصان الى السكال أو بالعكس (القسم الاول) كما اذا وجد القاعد قدرة القيام لحفة المرض ينظر فيه ان اتفق ذلك قبل القراءة قام وقرأ قائما فان كان في أثناء القراءة فكذلك يقوم ويقرأ بقية الفاتحة في القيام ويجب أن يترك القراءة في النهوض الى أن ينتصب ويعتدل فلو قرأ بعض الفاتحة في نهوضه لم يحسب وعليه ان يعيده لان حالة النهوض دون حالة القيام وقد قدر على أن يقرأ في اكل الحامين وان قدر بعد القراءة وقبل الركوع فيلزمه القيام ايضا ليهوى منه الى الركوع ولا يلزمه الطمأنينة في هذا القيام فانه غير مقصود لنفسه وإنما الغرض منه الهوى الى الركوع (١) لا غير ويستحب في هذه الاحوال اذا قام ان يعيد الفاتحة لتقع في حالة السكال ولو وجد المريض الحفة في ركوعه قاعدا نظر ان وجدها قبل الطمأنينة لزمه الارتفاع الى حد الراكعين عن قيام ولا يجوز له أن ينتصب قائما ثم يركع لانه لو فعل ذلك لكان قد زاد ركوعا وان وجدها بعد الطمأنينة فقد تم ركوعه ولا يلزمه الانتقال الى ركوع القائمين وفي لفظ الكتاب ما ينبيه على افتراق هاتين الحالتين في وجوب الارتفاع الى حد الراكعين عن قيام وان لم يصرح بذلك لانه قيد الحفة في الركوع بما قبل الطمأنينة فيشعر بأنه لو خف بعد الطمأنينة كان الامر بخلافه وقوله كفاه ان يرتفع يفهم أن هذا السكال لا بد منه وانه يجب عليه الارتفاع منحيا الى حد الراكعين عن قيام وهذا التفصيل ذكره امام الحرمين هكذا بعد ما حكى عن الاصحاب أنهم قالوا يجوز ان يرتفع راکعاً ولم ينصوا على انه يجب ذلك (واعلم) أنهم لم يفرقوا في جواز الارتفاع الى حد الراكعين بين ان يخف قبل الطمأنينة وبعدها لانه لا بد له من القيام للاعتدال أمامه مستويا او منحنيا فإذا ارتفع منحنيا فقد أتى بصورة

بعضها ادنى من بعض فاذا عجز عن الاسفل واستطاع الادنى واتى به كان آتيا بما استطاعه من الصلاة *

وقد جاء افعل نعتا في حروف مشهورة كقولهم هذا أمر أهون أى هين قال الزجاج هذا غير منكرو
والثاني معناه الله اكبر كبيراً كقولك هو أعز عزيز كقول الفرزدق *

ان الذى رفع السماء بنى لنا * يتادعائمه أعز وأطول

أراد دعائمه أعز عزيز وأطول طويل وقيل قول ثالث معناه الله اكبر من أن يشرك
به أو يذكّر بغير المدح والتعجيد والثناء الحسن قال صاحب التحرير في شرح صحيح مسلم
هذا أحسن الأقوال لما فيه من زيادة المعنى لاسمها على أصلنا فانا لا نجوز الله كبيراً والكبير بدل
الله اكبر وأما قولهم الله اكبر كبيراً فنصب كبيراً على تقدير كبرت كبيراً (الثالثة) قال صاحب
التلخيص وتابعه القاضى أبو الطيب والبغوى والأصحاب ونقله البندني جى وإمام الحرمين والغزالي
في البسيط ومحمد بن يحيى عن الأصحاب كقولهم كبر للأحرام أربع تكبيرات أو أكثر دخل في الصلاة
بالأوتار وبطلت بالاشغاف وصورته أن ينوى بكل تكبيرة افتتاح الصلاة ولا ينوى الخروج من
الصلاة بين كل تكبيرتين فبالأولى دخل في الصلاة وبالثانية خرج منها وبطلت وبالثالثة دخل في الصلاة
وبالرابعة خرج وبالخامسة دخل وبالسابعة خرج وهكذا أبداً لأن من افتتح صلاة ثم افتتح أخرى
بطلت صلاته لأنه يتضمن قطع الأولى فلو نوى بين كل تكبيرتين افتتاح الصلاة أو الخروج منها
فبالثانية يخرج من الصلاة وبالتكبير يدخل ولو لم ينو بالتكبيرة الثانية وما بعدها افتتاحاً ولا دخلاً
ولا خروجاً صاع دخوله بالأولى ويكون؟ باقى التكبيرات ذكر ألا تبطل به الصلاة بل له حكم باقى

ركوع القائمين في ارتفاعه الذى لا بد له منه فلم يمنع منه بخلاف ما لو انتصب قائماً ثم ركم فإنه زاد ما هو مستغن
عنه فقلنا يبطلان صلاته ولو خف المريض في الاعتدال عن الركوع قاعداً فإن كان قبل أن يطمئن
لزمه أن يقوم للاعتدال ويطمئن فيه بخلاف ما إذا خف بعد القراءة فقام ليهوى منه الى الركوع
حيث لا يجب الطمأنينة فيه لما سبق وإن كان بعد الطمأنينة فهل يلزمه أن يقوم ليسجد عن قيام حكي
في التهذيب فيه وحينئذ أحدهما نعم كما يلزمه إذا خف بعد القراءة ليركع عن قيام وظهره إلا لأن
الاعتدال ركن قصير فلا يمد زمانه نعم لو اتفق ذلك في الركعة الثانية من صلاة الصبح قبل القنوت
فليس له أن يقنت قاعداً ولو فعل بطلت صلاته بل يقوم ويقنت (وأما القسم الثانى) وهو أن يتبدل حاله
من السكال الى التقصان كما إذا مرض في صلاته فعجز عن القيام فيعدل فيه الى المقدور عليه
بحسب الامكان فإن اتفق في أثناء الفاتحة فيجب عليه ادامة القراءة في هويته لأن حالة الهوى
أعلى من حالة القعود *

قال في الثالث القادر على القعود لا يتنفل مضطجماً على أحد الوجهين إذ ليس الاضطجاع
كالقعود فإنه يحرم صورة الصلاة *

النوافل يجوز فعلها قاعداً مع القدرة على القيام لكن الثواب يكون على النصف من ثواب

الاذكار (الرابعة) نص الشافعي والاصحاب انه لو اخل بحريف واحد من التكبير لم تنقض صلاته وهذا لا خلاف فيه لانه ليس بتكبير (الخامسة) المذهب الصحيح المشهور انه يستحب ان يأتي بتكبير الاحرام بسرعة ولا يمدّها لئلا ينزول النية وحكى المتولي وجها انه يستحب مدها والمذهب الاول قال الشافعي في الام: يرفع الامام صوته بالتكبير ويمدّه من غير تعطيط ولا تحريف: قال الاصحاب اراد بالتمطيط المد والتحرّيف اسقاط بعض الحروف كالراء من اكبر واما تكبيرات الانتقالات كالركوع والسجود ففيها قولان القديم يستحب ان لا يمدّها والجديد الصحيح يستحب مدها الى ان يصل الركن المستقل اليه حتى لا يخلو جزء من صلاته من ذكر (السادسة) قال المتولي وغيره يجب علي السيد ان يعلم مملوكه التكبير وسائر الاذكار المفروضة ومالا تصح الصلاة إلا به او يخليه حتى يتعلم ويلزم الاب تعليم ولده وقد سبق بيان تعليم الوالد في مقدمة هذا الشرح وفي أول كتاب الصلاة (السابعة) يجب علي المكلف ان يتعلم التكبير وسائر الاذكار الواجبة بالعربية (الثامنة) في بيان ما ترجم عنه بالعجمة ومالا يترجم أما الفاتحة وغيرها من القرآن فلا يجوز ترجمته بالعجمية بلا خلاف لانه يذهب الاعجاز بخلاف التكبير وغيره فانه لا اعجاز فيه واما تكبيرة الاحرام والتشهد الاخير والصلاة علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وعلي الآل اذا اوجبتا فيجوز ترجمتهما للعاجز عن العربية ولا يجوز للقادر واما ما عدا الالفاظ الواجبة فقسمان دعاء وغيره اما الدعاء المأثور ففيه ثلاثة اوجه

القائم لما روى عن عمران بن الحصين رضي الله عنه قال «سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صلاة الرجل وهو قاعد فقال من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى نائما فله نصف أجر القاعد» (١) ويروى «وصلاة النائم علي النصف من صلاة القاعد» (٢) ولو تنفل مضطجعا مع القدرة علي القيام والقعود فهل يجوز فيه وجهان احدهما لان قوام الصلاة بالافعال فاذا اضطجع فقد ترك معظمها وانمحت صورتها بخلاف القعود فان صورة الصلاة نسبي منظومة

(١) حديث عمران بن حصين عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال «سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صلاة الرجل وهو قاعد فقال من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى نائما فله نصف أجر القاعد» (١) ويروى «وصلاة النائم علي النصف من صلاة القاعد» (٢) ولو تنفل مضطجعا مع القدرة علي القيام والقعود فهل يجوز فيه وجهان احدهما لان قوام الصلاة بالافعال فاذا اضطجع فقد ترك معظمها وانمحت صورتها بخلاف القعود فان صورة الصلاة نسبي منظومة

(٢) (قوله) ويروى صلاة النائم علي النصف من صلاة القاعد : (قلت) رواه بهذا اللفظ ابن عبد البر وغيره وقال السهيلي في الروض نسب بعض الناس النسيان الى التصحيف وهو مردود

اصحها تجوز الترجمة للعاجز عن العربية ولا تجوز للقادر فان ترجم بطلت صلاته والثاني تجوز لمن يحسن العربية وغيره والثالث لا تجوز لواحد منها لعدم الضرورة اليه ولا يجوز ان يخترع دعوة غير مأثورة ويأتي بها بالعجمية بلا خلاف وتبطل بها الصلاة بخلاف ما لو اخترع دعوة بالعربية فانه يجوز عندنا بلا خلاف واما سائر الاذكار كالشهاد الاول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والتقنوت والتسبيح في الركوع والسجود وتكبيرات الاثنيات فان جوزنا الدعاء بالعجمية فهذه اولي والا ففى جوازها للعاجز اوجه اصحها يجوز والثاني لا والثالث يترجم لما يجبر بالسجود دون غيره (١) وذكر صاحب الحاوى انه اذا لم يحسن العربية آتى بكل الاذكار بالعجمية وان كان

١. ومع هذا
٢. نسخ
٣. رتب
٤. « ولم
٥. لها مذاقا
٦. ر.

معه واصحها الخوازمي لما روينا من الخبر ثم المضطجع في صلاة الفرض ان قدر على الركوع والجلوس ياتي بها كما تقدم وههنا الخلاف في جواز الاضطجاع جار في جواز الاقتصار على الائمة لكن الاظهر منع الاقتصار على الائمة ثم قال الامام ما عندي أن من يجوز الاضطجاع يجوز الاقتصار في الاركان الذكورية كالشهاد والتكبير وغيرها على ذكر القلب وبهذا يضعف الوجه الثاني من أصله وان ارتكبه من صار اليه كان طاردا للقياس لكنه يكون خارجا عن المضبط مقتضا ومن جوز الاضطجاع أن يقول ما روينا من الخبر صريح في جواز الاضطجاع فليجز ثم المضطجع وان جوزنا له الاقتصار على الائمة في الركوع والسجود فلا يلزم من جواز الاقتصار على الائمة في الافعال جواز الاقتصار على ذكر القلب في الاذكار فان الافعال أشق من الاذكار فهي أولى بالمساحة ولا فرق في النوافل بين الرواتب وصلاة العيدين وغيرها وقال القاضي ابن كج في شرحه صلاة العيدين والاستسقاء والحسوف لا يجوز فعلها عن قعود كصلاة الجنائز.

قال في الركن الثالث القراءة ودعاء الاستفتاح بعد التكبير مستحب (م ح) ثم التعوذ (م) بعده من غير جهر (و) وفي استحباب التعوذ في كل ركعة وجهان.

ركن القراءة، منتان سابقتان واخريان لاحقتان أما ابقئنا فأولاهما دعاء الاستفتاح فيستحب للمصلي اذا كبر ان يستفتح بقوله (وجهت وجهي لاني فطر السموات والارض حنيئا مسلما وما أنا من

لانه في الرواية الثابتة وصلاة النائم على النصف من صلاة القاعد : (قلت) وهو يدفع ما تعلل به التائل الاول وقال ابن عبد البر رحمه ر اهل العلم لا يجيزون النافلة مضطجعا فان أجاز احد النافلة مضطجعا مع القدرة على القيام فهو حجة له وان لم يجز احده فالحديث اما غلط او منسوخ وقال الخطابي لا احفظ عن احد من اهل العلم انه رخص في صلاة التطوع نائما كما رخصوا فيها قاعداً فان صححت هذه اللفظة ولم تكن من كلام بعض الرواة ادرجها في الحديث وقاسه على صلاة القاعد أو اعتبره بصلاة المريض نائما اذا عجز عن القعود فان التطوع مضطجعا للقادر على القعود انتهى وما ادعياه من الاتفاق على المنع مردود فقد حكاه الترمذي عن الحسن البصري وهو أصح الوجهين عند الشافعية.

يحسنها أي بها بالعربية فإن خالف وقالها بالفارسية فما كان واجبا كالشهاد والاسلام لم يجزه وما كان سنة كالتسبيح والافتتاح اجزأه وقد أساء *

(فرع) إذا أراد الكافر الاسلام فإن لم يحسن العربية أتى بالشهادتين بلسانه ويصير مسلما بلا خلاف وإن كان يحسن العربية فهل يصح اسلامه بغير العربية فيه وجهان مشهوران الصحيح باتفاق الاصحاب صحته قال القاضي أبو الطيب وصاحب الحاوي وآخرون قال أبو سعيد الاصطخري لا يصير مسلما وقال عامة أصحابنا يصير وكذا نقله عن الاصطخري الشيخ أبو حامد والبندنجي والمحامي وغيرهم واتفقوا على ضعفه وقاسه الاصطخري على تكبيرة الاحرام وفرق الاصحاب بأن المراد من الشهادتين الاخبار عن اعتقاده وذلك يحصل بكل لسان وأما التكبير فتعبد الشرع فيه لفظا فوجب اتباعه مع القدرة (التاسعة) في مذاهب العلماء في التكبير بالعجمية: قد ذكرنا ان مذهبنا انه لا تجوز تكبيرة الاحرام بالعجمية لمن يحسن العربية وتجوز لمن لا يحسن وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد وأحمد وداود والجمهور وقال أبو حنيفة تجوز الترجمة لمن يحسن العربية ولغيره واحتج قوله بقول الله تعالى (وذكر اسم ربه فصلي) ولم يفرق بين العربية وغيرها وبحديث «نهيها التكبير» وقياسا على اسلام الكافر ودليلنا قوله صلى الله عليه وسلم «صلوا كما رأيتموني أصلي» وكان يكبر بالعربية فإن قالوا التكبيرة عندنا ليست من الصلاة بل شرط خارج عنها قلنا قد سبق الاستدلال على أنها من الصلاة والجواب عن احتجاجهم بالآية ان المفسرين وغيرهم مجمعون على أنها لم ترد

هذه القولة من
الشرح قبل ذلك
بصفحات قليلة
قلته

المتركين ان صلاتي وأحكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين (خلافا لما لك حيث قال لا يستفتح بعد التكبير إلا بالقائمة والدعاء والتعوذ يقدمها على التكبير ولا بي حنيفة وأحمد حيث قالوا يستفتح بقوله سبحانك اللهم وبحميدك ونبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك أنا ما روى عن علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

(١) (قوله) روى عن ابن عباس لما وقع الماء في عينيه قال له الاطباء ان مكثت سبعا لا تصلي مستلقيا عاجلك فسأل عائشة وام سلمة وابا هريرة وغيرهم من الصحابة فلم يردوا له في ذلك فتك المراجعة وكف بصره رواه الثوري في جامعه عن جابر عن ابي الضمعي ان عبد الملك او غيره بعث الى ابن عباس بالاطباء على البرد وقد وقع الماء في عينيه فقالوا تصلي سبعة ايام مستلقيا على قفاك فسأل ام سلمة وعائشة قتهته ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم والبيهقي وأما استفتاء لابي هريرة فأخرجه ابن ابي شيبة وابن المنذر من طريق الاعمش عن المسيب بن رافع عن ابن عباس في هذه القصة قال فارسل الى عائشة وابي هريرة وغيرهما قال فكهم قال ان مت في هذه السنة كيف تصنع بالصلاة قال فترك عينه فلم يداوها وفي هذا انكار على الثوري في انكاره على الغزالي تبعا لابن الصلاح ذكره لابي هريرة في هذا فقال استفتاء لابي هريرة لا يصل له وقال في التتميع الصحيح عن ابن عباس انه كره ذلك كذا رواه عنه عمرو بن دينار : (قلت) والرواية المذكورة عن عمرو وصحيحة أخرجه البيهقي وليس فيها منافاة للاولي والله أعلم *

في تكبيرة الاحرام فلا تعلق لهم فيها وعن حديث «تحریمها التكبير» انه محمول على التكبير المعهود وعن قياس على الاسلام ان المراد الاخبار عن اعتقاد القلب وذلك حاصل بالعجمية بخلاف التكبير (العاشرة) تنعقد الصلاة بقوله الله الاكبر بالاجماع وتنعقد بقوله الله اكبر عندنا وعند الجمهور وقال مالك واحمد وداود لا تنعقد وهو قول قديم كما سبق ولا تنعقد بغير هذين فلو قال الله أجل أو الله اعظم أو الله اكبر ونحوها لم تنعقد عندنا وعند مالك واحمد وداود والعلماء كافة الا بأخيفة فانه قال تنعقد بكل ذكر يقصد به تعظيم الله تعالى كقوله الله أجل أو الله اعظم أو الحمد لله ولا اله

أنه «كان اذا استفتح الصلاة كبر ثم قال وجهت وجهي الى آخره وقال في آخره وانا أول المسلمين» لانه صلى الله عليه وآله وسلم أول مسلمي هذه الامة وروى أنه كان يقول بعده «اللهم أنت الملك لا اله الا أنت سبحانك وبحمدك أنت ربى وأنا عبدك ظلمت نفسى واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا انه لا يغفر الذنوب الا أنت واهدنى لاحسن الاخلاق لا يهدى لاحسنها الا أنت واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها الا أنت ليك وسعديك والخير كله في يديك والمهدى من هديت انا بك واليك لاملجأ ولا منجى منك الا اليك تباركت وتعاليت استغفرك وأتوب اليك» وروى بعد قوله والخير كله في يديك «والشر ليس اليك» قال المزني أى لا يضاف اليك على انفراده وقيل أى لا يتقرب به اليك والزيادة على ما ذكرنا أو لا نستحبها للمنفرد والامام اذا علم رضاء المأمومين بالتطويل اذا عرفت ذلك فاعلم قوله ودعاء الاستفتاح بعد التكبير مستحب بالميم واللفظ لا يقتضي الاعلام بالخاء والالف لانها يساعدان على انه يستفتح قبل القراءة بشيء وانما يخالفان في انه بم يستفتح وكل واحد من الذكرين اعنى وجهت وسبحانك اللهم يسمي دعاء الاستفتاح وثناؤه وليس في انظر الكتاب تعرض للاول بعينه الا انه هو الذى اراده فلذلك اعلم بهما ايضا ومن ترك دعاء الاستفتاح عمدا او سهوا حتى تعوذ او شرع في الفاتحة لم يعد اليه ولم يداركه في سائر الركعات وفرع عليه ما لو ادرك الامام المسبوق في التشهد الاخير فكبر وقعد فسلم الامام ثم قعد يقوم ولا يقرأ دعاء الاستفتاح فانوات وقته بالقعود ولو سلم الامام قبل قعوده يقعد

(١) حديث على في دعاء الاستفتاح رواه مسلم بطوله وزاد ابن حبان اذا قام الى المكتوبة وفي رواية النسائي من حديث جابر كان اذا استفتح الصلاة قال ان صلاتي قال الشافعي استحب ان يأتى به المصلى بنامه ويجعل مكان وانا أول المسلمين وانا من المسلمين : (قلت) وهذه اللفظة في رواية لمسلم ايضا وذكرها ابو داود موقوفة على بعض التابعين : (تنبيه) زاد الرافعي في سياقه بعد حنيفا مسلما وهو عند ابن حبان ايضا من حديث على وزاد بعد قوله لا اله الا انت سبحانك وبحمدك وهو في رواية الشافعي عن مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة بسنده وزاد بعد فاخير كله يديك والمهدى من هديت وهو في رواية الشافعي ايضا *

الا لله وسبحان الله وبأى أسمائه شاء كقوله الرحمن اكبر أو أجل أو الرحيم اكبر أو أعظم والقدوس أو الرب أعظم ونحوها ولا تنعقد بقوله يا الله ارحمني أو اللهم اغفر لي أو بالله استعين وقال أبو يوسف تنعقد بألف ظ التكبير كقوله الله اكبر أو الله الاكبر أو الله الكبير ولو قال الله أو الرحمن واقتص عليه من غير صفة ففي انعقاد صلاته روايتان عن أبي حنيفة * واحتج لابي حنيفة بقول الله تعالى (قد افاح من نركي وذكرا سم ربه فصلي) ولم يخص ذكر او عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما «كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين» رواه البخاري بهذا اللفظ ومسلم بلفظ آخر ولأنه ذكر فيه تعظيم فأجزأ كالتكبير ولأنه ذكر فلم يختص بلفظ كالخطبة * واحتج اصحابنا بحديث «تحريمها التكبير» وليس هو تمسكا بدليل الخطاب بل بمنطوق وهو ان قوله «تحريمها التكبير» يقتضي الاستغراق وان تحريمها لا يكون الا به وبقوله صلى الله عليه وسلم «صلوا كما رأيتموني أصلي» رواه البخاري كما سبق ولهم عليه اعتراض سبق هو وجوابه * وأما احتجاجهم بالآية فقد سبق ان المفسرين مجمعون على انها لم ترد في تكبيرة الاحرام وعن حديث أنس رضي الله عنه ان المراد كانوا يفتتحون القراءة ففي رواية مسلم «فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها» وبينه حديث عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين» رواه البخاري ومسلم وعن قولهم ذكر فيه تعظيم انه قياس يخالف السنة ولأنه ينتقض بقولهم اللهم ارحمني والجواب عن الخطبة ان المراد

ولا يقرأ دعاء الاستفتاح ولا فرق في دعاء الاستفتاح بين الفريضة وغيرها وحكي بعض اصحاب ان السنة في دعاء الاستفتاح ان يقول سبحانك اللهم وبحمدك الى آخره ثم يقول وجهت وجهي الى آخره جمعاً بين الاخبار (١) ويحكي هذا عن أبي اسحق المرزوي وأبي حاتم وغيرهما الثانية يستحب بعد

(١) (قوله) ان بعض اصحاب قال ان السنة في دعاء الاستفتاح ان يقول سبحانك اللهم وبحمدك الحديث هو في الباب عن أبي الجوزاء عن عائشة قالت كلن النبي ﷺ اذا استفتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك رواه أبو داود والحاكم ورجال اسناده ثقة لكن فيه انقطاع واعله أبو داود بانه ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حرب وبان جماعة روى قصة الصلاة عن بديل بن ميسرة ولم يذكروا ذلك فيه وقال الدارقطني ليس بالقوى انتهى وله طريق اخرى رواها الترمذي وابن ماجه من طريق حارثة بن أبي الرجال عن عمرة عن عائشة نحوه وحارثة ضعيف قال ابن خزيمة حارثة مدني نزل الكوفة وليس ممن يحتاج اهل العلم بحديثه وهذا صحيح عن عمر لا عن النبي صلى الله عليه وسلم وأما قول الترمذي لا نعرفه إلا من هذا الوجه فمعرض بطريق أبي الجوزاء السابقة وبما رواه الطبراني عن عطاء عن عائشة نحوه : وفي الباب عن ابن مسعود وعثمان وابن سعيد وانس والحكم بن عمير وأبي امامة وعمر بن العاص وجابر قال الحاكم وقد صح ذلك عن عمر ثم ساقه وهو في صحيح ابن خزيمة كما مضى وفي صحيح مسلم ايضا ذكره في موضع غير مظنته استطراداً وفي اسناده انقطاع *

الموعظة ويحصل بكل لفظ وهنا المراد الوصف باكد الصفات وليس غير قولنا الله اكبر في معناه واحتج أبو يوسف بحديث «تحرمة التكبير» وهو حاصل بقولنا الله الكبير ولانه بمعناه دليلنا ما سبق وأما حديث «تحرمة التكبير» فمحمول على المهود وهو الله اكبر وأما قوله انه بمعناه فمنوع لان في الله اكبر مبالغة وتعظيم ليس في غيره واحتج لما لك ومواقفه بأن المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم الله اكبر فلا يجوز الله الاكبر كما لا يجوز الله الكبير وكما لا يجوز في الاذان الله الاكبر دليلنا ان قوله الله الاكبر هو الله اكبر وزيادة لا تغير المعنى فجاز كقوله الله اكبر كبيراً وبهذا يحصل الجواب عن الحديث قال القاضي أبو الطيب قالوا يجوز الله الكبير الاكبر الموضوع المبالغة وأما قولهم لا يجوز في الاذان الله الاكبر فقال القاضي أبو الطيب والاصحاب لا نسلم بل يجوز ذلك في الاذان كالصلاة والله اعلم (الحادية عشرة) تكبيرة الاحرام واحدة ولا تشرع زيادة عليها هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة والاجماع منعقد عليه وحكى القاضي أبو الطيب والعبدري عن الرافضة انه يكبر ثلاث تكبيرات وهذا خطأ ظاهر وهو مردود بنفسه غير محتاج الى دليل علي رده فلو كبر ثلاثاً أو كبر (١) ففيه التفصيل السابق في المسألة الثالثة قال المصنف رحمه الله *

ويستحب أن يرفع يديه مع تكبيرة الاحرام حذو منكبيه لما روى ابن عمر رضي الله عنه ان النبي

دعاء الاستفتاح ان يتعوذ خلفاً لما لك الا في قيام رمضان لما روى عن جبير بن مطعم وغيره ان النبي ﷺ كان يتعوذ في صلاته قبل القراءة (١) وصيغة التعوذ اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ذكره الشافعي رضي الله

(١) حديث جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ قبل القراءة رواه احمد وابوداود وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديثه بلفظ كان رسول الله ﷺ اذا دخل في الصلاة قال الله اكبر كبيراً والحمد لله كثيراً ثلاثاً سبحان الله بكرة وأصيلاً ثلاثاً اعوذ بالله من الشيطان الرجيم من نفخه ونفثه وهمزه لفظ ابن حبان ولفظ الحاكم نحوه وحكى ابن خزيمة الاختلاف فيه وقد اوضحت طريقه في المدرج

(قوله) وروى عن غير جبير بن مطعم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ قبل القراءة رواه احمد واصحاب السنن والحاكم من حديث أبي سعيد الخدري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة بالليل كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يقول لا إله إلا الله ثلاثاً ثم يقول الله اكبر ثلاثاً ثم يقول اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه قال الترمذي حديث أبي سعيد اشهر حديث في الباب وقد تكلم في اسناده وقال احمد لا يصح هذا الحديث وقال ابن خزيمة لا تعرف في الافتتاح سبحانك اللهم خبراً ثانياً عند اهل المعرفة بالحديث واحسن اسانيده حديث أبي سعيد ثم قال لا نعلم احداً ولا سمعنا به استعمل هذا الحديث على وجهه ورواه احمد من حديث أبي امامة نحوه وفيه اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وفي اسناده من لم يسم : وروى ابن ماجه وابن خزيمة من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم اني اعوذ بك من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه

صلي الله عليه وسلم « كان اذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع » *

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم وأجمعت الامة على استحباب رفع اليدين في تكبيرة الاحرام ونقل ابن المنذر وغيره الاجماع فيه ونقل العبدري عن الزيدية انه لا يرفع يديه عند الاحرام والزيدية لا يعتد بهم في الاجماع ونقل المتولي عن بعض العلماء انه أوجب الرفع ورأيت انا فيما علق من فتاوى القفال أن الامام البارع في الحديث والفقهاء أبا الحسن احمد بن سيار المروزي من متقدمي أصحابنا في طبقة المزني قل اذا لم يرفع يديه لتكبيرة الاحرام لا تصح صلاته لأنها واجبة فوجب الرفع بخلاف باقي التكبيرات لا يجب الرفع لها لأنها غير واجبة وهذا الذي قاله مردود باجماع من قبله وأما محل الرفع فقال الشافعي في الام ومختصر المزني والاصحاب يرفع حذو منكبيه والمراد أن تحاذي راحته منكبيه قال الرافعي والمذهب انه يرفعها بحيث يحاذي أطراف أصابعه أعلي اذنيه وإبهاماه شحمتي اذنيه وراحته منكبيه وهذا معنى قول الشافعي والاصحاب رحمهم الله يرفعها حذو منكبيه وهكذا قاله المتولي والبعثي والغزالي وقد جمع الشافعي بين الروايات بما

عنه وورد في لفظ الخبر وحكي القاضي الروياني عن بعض أصحابنا ان الحسن ان يقول اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ولا شك ان كلامهما جائز مؤد للغرض وكذا كل ما يشتمل على الاستعاذة بالله من الشيطان وهل يجهر به فيه قولان أحدهما انه يستحب الجهر به في الصلاة الجهرية كالتسمية والتأمين وأصحها وهو المذكور في الكتاب ان المستحب فيه الاسرار بكل حال لانه ذكر مشروع بين التكبير والقراءة فيسن فيه الاسرار كدعاء الاستفتاح وذكر الصيدلاني وطائفة من الاصحاب ان الاول قوله القديم والثاني الجديد وحكي في البيان القولين علي وجه آخر فقال أحد القواين انه يتخير بين الجهر والاسرار ولا يرجح والثاني انه يستحب فيه الجهر ثم نقل عن أبي علي الطبري انه يستحب الاسرار به فيحصل في المسألة ثلاثة مذاهب * ثم استحباب التعوذ يختص بالركعة الاولى أم لا منهم من قل لا بل يسن في كل ركعة الا انه في الركعة الاولى أكد وحكوا ذلك عن نص الشافعي رضي الله عنه اما انه يستحب في كل ركعة فلظاهر قوله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم)

ونقته ورواه الحاكم والبيهقي بلفظ كان اذا دخل في الصلاة وعن انس نحوه رواه الدارقطني وفيه الحسين بن علي بن الاسود فيه مقال وله طريق أخرى ذكرها ابن أبي حاتم في العال عن ابيه وضعفها : (فائدة) كلام الرافعي يقتضي انه لم يرد الجمع بين وجهي وجهي وبين سبحانه اللهم وليس كذلك فقد جاء في حديث ابن عمر رواه الطبراني في الكبير وفيه عبد الله بن عامر الاسلمي راوية عن محمد بن المنكدر عنه وهو ضعيف : وفيه عن جابر أخرجه البيهقي بسند جيد لكته من رواية ابن المنكدر عنه وقد اختلف عليه فيه وفيه عن علي رواه اسحاق بن راهويه في مسنده وأعله ابو حاتم *

ذكرناه وكذا نقل القاضي ابو الطيب في تعليقه وآخرون عن الشافعي انه جمع بين الروايات الثلاث بهذا قال الرافعي وأما قول الغزالي في الوجيز فيه ثلاثة أقوال فمنكر لا يعرف لغيره ونقل امام الحرمين في المسألة قولين (أحدهما) يرفع حذو المنكبين (والثاني) حذو الاذنين وهذا الثاني غريب عن الشافعي وإنما حكاه اصحابنا العراقيون وغيرهم عن أبي حنيفة وعدوه من مسائل الخلاف وقد روى الرفع الى حذو المنكبين مع ابن عمر ابو حميد الساعدي ورواه البخاري ورواه أبو داود ايضا من رواية علي رضي الله عنه وروى مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان اذا كبر رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه وفي رواية فروع أذنيه» رواه مسلم وعن وائل بن حجر نحوه رواه مسلم وفي رواية لأبي داود في حديث وائل «رفع يديه حتى كانتا حياض منكبيه وحاذي بابهاميه أذنيه» لكن اسنادها منقطع لانه من رواية عبد الجبار بن وائل عن أبيه ولم يسمع منه وقيل انه ولد بعد وفاة أبيه وذكر البغوي في شرح السنة ان الشافعي رحمه الله جمع بين رواية المنكبين ورواية الاذنين علي ما في هذه الرواية وهي ضعيفة ايضا عن وائل «رفع ابهاميه الي شحمتي أذنيه» والمذهب الرفع حذو المنكبين كما قدمناه ورجحه الشافعي والاصحاب بأنه اصح اسناداً وأما كثرة رواية لان الرواية اختلفت عن روى الي محاذاة الاذنين بخلاف من روى حذو المنكبين والله أعلم *

وقد وقع الفصل بين القراءتين فأشبه ما لو قطع القراءة خارج الصلاة بشغل ثم عاد اليها يستحب له التعوذ وأما ان الاستحباب في الركعة الاولى أكد فلان افتتاح قراءته في صلاته إنما يكون في الركعة الاولى وقد اشتهر ذلك من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يشتهر في سائر الركعات ومنهم من قال فيه قولان أحدهما الاستحباب لما ذكرنا والثاني لا يستحب في سائر الركعات ويروى ذلك عن أبي حنيفة كما لو سجد للتلاوة في قراءته ثم عاد الي القراءة لا يعيد

(قوله) ورد الخبر بان صيغة التعوذ أعوذ بالله من الشيطان الرجيم هو كما قال كما تقدم وقد ورد بزيادة كما تقدم وفي مراسيل أبي داود عن الحسن ان رسول الله ﷺ كان يتعوذ أعوذ بالله من الشيطان الرجيم *

(قوله) عن بعض اصحابنا ان الاحسن ان يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم انتهى هو في حديث أبي سعيد الخدري الذي سبق *

(قوله) اشتهر من فعل رسول الله ﷺ التعوذ في الركعة الاولى ولم يشتهر في سائر الركعات : أما اشتهاؤه في الاولى فاستفاد من الاحاديث المتقدمة : وأما عدم شهرة تعوذه في باقي الركعات فانما لم يذكر في الاحاديث المذكورة لانها سيقت في دعاء الاستفتاح وعموم قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بقضى الاستعاذة في اول كل وكعة في ابتداء القراءة وقد استحب التعوذ في كل ركعة الحسن وعطاء وابراهيم وكان ابن سيرين يستفتح في اول كل ركعة *

(فرع) في مذاهب العلماء في محل رفع اليدين : ذكرنا أن مذهبنا المشهور أنه يرفع حذو منكبيه وبه قال عمر بن الخطاب وابنه رضي الله عنهما ومالك وأحمد وإسحق وابن المنذر وقال أبو حنيفة حذو أذنيه وعن حماد رواية أنه يتخير بينهما ولا فضيلة لأحدهما وحكاية ابن المنذر عن بعض أهل الحديث واستحسنه وحكي العبيدي عن طاوس أنه رفع يديه حتى تجارز بهما رأسه وهذا باطل لا أصل له *
* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويفرق بين أصابعه لما روى بوهريه رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ﴾ « كان ينشر أصابعه في الصلاة نشرأ »

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه الترمذي وضعفه وبالغ في تضعيفه واختلف أصحابنا في استحباب تفريق الأصابع هنا قطع المصنف والجمهور باستحبابه وتقله المحاملي في المجموع عن الأصحاب مطلقا وقال الغزالي لا يتكافى الضم ولا التفريق بل يتركها منشورة على هيئتها وقال الرافعي يفرق تفريقا وسطا والمشهور الأول قال صاحب التهذيب يستحب التفريق في كل موضع أمرناه برفع اليدين *
* قال المصنف رحمه الله *

(فرع) للأصابع في الصلاة أحوال (أحدها) حالة الرفع في تكبيرة الأحرام والركوع والرفع منه والقيام من التشهد الأول وقد ذكرنا أن المشهور استحباب التفريق فيها (الثاني) حالة القيام والاعتدال من الركوع فلا تفريق فيها (الثالث) حالة الركوع يستحب تفريقها على الركبتين (الرابع) حالة الركوع يستحب ضمها وتوجيهها إلى القبلة (الخامس) حالة الجلوس بين السجدين وفيها وجهان (الصحيح) أنها كحالة السجود (والثاني) يتركها على هيئتها ولا يتكلف ضمها (السادس) حالة التشهد باليمين مقبوضة الأصابع إلا المسبحة والابهام خلاف مشهور واليسرى مبطوطة وفيها الوجهان اللذان في حالة الجلوس بين السجدين الصحيح يضمها ويوجهها للقبلة *
* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويكون ابتداء الرفع مع ابتداء التكبير وانتهاءه مع انتهائه فان سبق اليدين أبتها مرفوعة حتى يفرغ من التكبير لأن الرفع للتكبير فكان معه ﴾

﴿ الشرح ﴾ في وقت استحباب الرفع خمسة أوجه أصحابنا هذا الذي جزم به المصنف وهو أن يكون ابتداء الرفع مع ابتداء التكبير وانتهاءه مع انتهائه وهذا هو المنصوص قال الشافعي في الام : يرفع مع افتتاح التكبير ويرفع يديه عن الرفع مع انقضائه ويثبت يديه مرفوعة حتى يفرغ من التكبير كله قال فان أثبت يديه بعد انقضاء التكبير مرفوعتين قليلا لم يضره ولا أمره به هذا نصه بحروفه وقال الشيخ أبو حامد في

التعوذ وكأن رابطة الصلاة تجعل السكك قراءة واحدة وعلى هذا فلو تركه في الركعة الأولى عمدا أو سهوا تدارك في الثانية بخلاف دعاء الاستفتاح وسواء أثبتنا الخلاف في المسألة أم لا فلا ظهر أنه يستحب في كل ركعة وبه قال القاضي أبو الطيب الطبري وإمام الحرمين والروائي وغيرهم وبعضهم يروى في المسألة وجهين بدل القولين ومنهم إمام الحرمين والمصنف *

في التعليق لا خلاف بين أصحابنا أنه يبتدىء بالرفع مع ابتداء التكبير ولا خلاف أنه لا يحط يديه قبل انتهاء التكبير (والثاني) يرفع بلا تكبير ثم يبتدىء التكبير مع إرسال اليدين وينهيه مع انتهائه (والثالث) يرفع بلا تكبير ثم يكبر ويداه قارتان ثم يرسلهما بعد فراغ التكبير وصحة البغوى (والرابع) يبتدىء بهما معا وينهى التكبير مع انتهاء الإرسال (والخامس) وهو الذي صححه الرابع يبتدىء الرفع مع ابتداء التكبير ولا استحباب في الانتهاء فإن فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أو بالعكس آثم الباقى وإن فرغ منها حط يديه ولم يستدم الرفع وقد ثبت فى الصحيح أحاديث يستدل بها لهذه الأوجه كلها وأكثرها (منها) عن ابن عمر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة» رواه البخارى ومسلم فى رواية للبخارى «يرفع يديه حين يكبر» وفى رواية له «كبر ورفع يديه» وفى رواية لمسلم قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام لى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم كبر» وفى رواية لأبى داود بإسناد صحيح أن حسن ثم كبر وهما كذلك «وعن أبى قلابة بكسر القاف - أنه رأى مالك بن الحويرث رضى الله عنه إذا لى كبر ثم رفع يديه وقال إن رسوا، الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا رواه مسلم بهذا اللفظ وفى رواية للبخارى «كبر ورفع يديه» وفى رواية لمسلم عن مالك بن الحويرث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان إذا كبر رفع يديه» والله أعلم قال المصنف رحمه الله *

﴿فإن لم يمكنه رفع يديه أو أمكنه رفع أحدها أو رفعهما إلى دون المنكب رفع ما أمكنه﴾
أفوله صلى الله عليه وسلم «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» وإن كان به علة إذا رفع اليد جاوز المنكب رفع لأنه يأتى بالمأمور به وبزيادة هو مغلوب عليها وإن نسي الرفع وذكرة قبل أن يفرغ من التكبير أتى به لأن محله باق *

﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه البخارى ومسلم من رواية أبى هريرة رضى الله عنه وقد سبق بيانه قربا قال أصحابنا إذا كان أقطع اليدين أو أحدهما من المعصم رفع الساعد قال البغوى فإن نزع من المرقع رفع العضد على اسح الوجهين للحديث المذكور والثاني لا يرفع لأن العضد لا يرفع فى حال الصحة وجزم المتولي رفع العضد ولو لم يمكنه الرفع إلا بزيادة على المستروع أو نقص أى بالممكن فإن قدر

قال ﴿ثم الفاتحة بعده متعينة (ح) لا يقوم (ح) ترجتها مقامها ويستوي فيه الإمام والمأموم (ح) فى السرية والجهرية (ح) إلا فى ركعة المسبوق وتقل المزني سقوطها عن المأموم فى الجهرية﴾
المصلي حالتان أحدهما أن يقدر على قراءة الفاتحة والثانية أن لا يقدر عليها فاما فى الحالة الأولى فيتعين عليه قراءتها فى القيام أو ما يقع بدلا عنه ولا يقوم مقامها شيء آخر من القرآن ولا ترجمتها وبه قال مالك وأحمد خلافا لأبى حنيفة حيث قال الفرض من القراءة آية من القرآن

على الزيادة والنقص ولم يقدر على المشروع آتى بالزيادة لما ذكره المصنف نص عليه الشافعي في الام واتفق الاصحاب عليه فان كانت احدى يديه مقطوعة من اصلها أو شلاء لا يمكن رفعها رفع الاخرى فان كانت احدهما صحيحة والاخرى علية فعل بالعليلة ماذ كراهه ورفع الصحيحة حذو المنكبين نص عليه في الام ولو ترك رفع اليدين عمدا اوسهوا حتى آتى ببعض التكبير رفعها في الباقي فان اتم التكبير لم يرفع بعده نص عليه في الام واتفقوا عليه *

(فرع) في مسائل مشورة تتعلق بالرفع: قال الشافعي رضى الله عنه في الام: استحب الرفع لكل مصل امام او مأموم او منفرد او امرأة قال وكل ما قلت يصنعه في تكبيره الاحرام امرته يصنعه في تكبيرة الركوع وفي قوله سمع الله لمن حمده قال ورفع اليدين في كل صلاة نافلة وفريضة سواء قال ويرفع يديه في تكبيرات الجنائز والعيدين والاستسقاء وسجود القرآن وسجود الشكر قال وسواء في هذا كله صلي او سجد وهو قائم او قاعدا ومضطجع يومي إيماء في أنه يرفع يديه لأنه في ذلك كله في موضع قيام قال وان ترك رفع يديه في جميع ما امرته به اورفعها حيث لم أمره في فريضة او نافلة او سجود او عيد او جنازة كرهت ذلك له ولم يكن عليه إعادة صلاة ولا سجود سهو عمد ذلك او نسيه او جهله لأنه هيئة في العمل وهكذا اقول في كل هيئة في عمل تركها هذا نص بهجروفه قال المتولي ويستحب ان يكون كفه الي القبلة عند الرفع قال البغوي والسنة كشف اليدين عند الرفع قال اصحابنا والمرأة كالرجل في كل هذا *

(فرع) اختلف العلماء في الحكمة في رفع اليدين فروى البيهقي في مناقب الشافعي باسناده

سواء كانت طويلة أو قصيرة وبأى اسان قرأ جاز وان كان ترك الفاتحة مكروها والعدول الي اسان آخر اساءة * لنا ما روى عن عبادة بن الصامت انه صلي الله عليه وآله وسلم قال « لا صلاة لمن لم يقرأ فيها فاتحة الكتاب » (١) ولا فرق في تعيين الفاتحة بين الامام والمأموم في الصلاة السرية وفي الحجرة قولان أحدهما انها لا تجب على المأموم وبه قال مالك واحمد لما روى انه صلي

(١) حديث في عبادة بن الصامت لا صلاة لمن لم يقرأ فيها فاتحة الكتاب متفق عليه وفي رواية لمسلم وابي داود وابن حبان بزيادة فصاعدا قال ابن حبان يهردها معمر عن الزهري واعلمها البخاري في جزء القراءة ورواه الدارقطني باللفظ لا تجزى صلاة لا يقرأ الرجل فيها بام القرآن وصححه ابن القطان ورواه ابن خزيمة وابن حبان بهذا اللفظ من حديث ابى هريرة وفيه قلت وان كنت خلف الامام قال فاخذ ببدى وقال اقرأ بها في نفسك : وروى الحاكم من طريق اشهب عن ابن عيينة عن الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة مرفوعا ام القرآن عوض من غيرها وليس غيرها عوضا منها قال وله شواهد فساقتها : (فائدة) احتج الحنفية على عدم تعيين الفاتحة بحديث المسىء صلاته لان فيه ثم اقرأ بما تيسر معك من القرآن وعنه للشافعي اجوبة افواها حديث لا تجزى صلاة المتقدم ويحمل حديث المسىء على العاجز عن تعليمها وهو من اهل الاداء *

عن الشافعي أنه صلى بجانب محمد بن الحسن فرفع الشافعي يديه للركوع وللرفع منه فقال له محمد لم رنعت يديك فقال الشافعي اعظام الجلال الله تعالى واتباع السنة رسوله ورجاء لثواب الله وقال التميمي من اصحابنا في كتابه التحرير في شرح صحيح مسلم من الناس من قال رفع اليدين تعبد لا يعقل معناه ومنهم من قال هو اشارة الى التوحيد وقال المهلب بن ابي صفرة المالكى في شرح صحيح البخارى حكمة الرفع عند الاحرام أن يراه من لا يسمع التكبير فيعلم دخوله في الصلاة فيقتدى به وقيل هو استسلام واقبياد وكان الاسير اذا غلبه مديديه علامة لاستسلامه وقيل هو اشارة الى طرح اءور الدنيا والاقبال بكايته على صلاته * قال المصنف رحمه الله *

﴿ فاذا فرغ من التكبير فالمستحب ان يضع اليمين على اليسار فيضع اليمى على بعض الكف وبعض الرسغ لما روى واثل بن حجر قال « قلت لانظرن الى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يصلي فنظرت اليه وضع يده اليمى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد » والمستحب أن يجعلها تحت الصدر لما روى واثل قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فوضع يديه على صدره احدهما على الاخرى » *

﴿ الشرح ﴾ أما حديث واثل فسنينه في فرعي مسئلتى الخلائين إن شاء الله تعالى وأما اليد اليسار - فبفتح الياء وكسر ها - لغتان والفتح افصح واشهر - والرسغ بضم الراء واسكان السين المهملة - وبالفين المعجمة - قال الجوهري ويقال بضم السين وجمعه ارساغ ويقال رصغ بالصاد وكذا جاء في هذا الحديث كما سند كره قريبا ان شاء الله تعالى والسين افصح واشهر وهو المفصل بين الكف والساعد واثل بن حجر - بضم الحاء المهملة وبعدها جيم مضمومة - وكان واثل من كبار العرب واولاد ملوك حمير كنيته ابو هنيذة نزل الكوفة وعاش الى ايام معاوية قال اصحابنا السنة ان يحط يديه بعد التكبير ويضع اليمى على اليسرى ويقبض بكف اليمى كوع اليسرى وبعض رصغها وساعدها قال القفال يتخير بين بسط اصابع اليمى في عرض المفصل وبين نشرها في صوب الساعد ويجعلها تحت صدره وفوق سرته هذا هو الصحيح المصوح وفيه وجه مشهور لا بنى اسحق المروزى انه يجعلها تحت

الله عليه وآله وسلم « انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأ معي أحد منك فقال رجل نعم يا رسول الله فقال مالي انازع بالقرآن فانتهى الناس عن القراءة فيما بجهر فيه بالقراءة » واصحها أنها

(١) ﴿ حديث ﴾ انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأ معي أحد فقال رجل نعم يا رسول الله فقال مالي انازع القرآن فانتهى الناس عن القراءة فيما يحبر فيه بالقراءة مالاك في الموطأ والشافعي عنه واحمد والاربعة وابن حبان من حديث الزهرى عن ابن اكيمة عن ابى هريرة وفيه فانتهى الناس وقوله فانتهى الناس الى آخره مدرج في الخبرين كلام الزهرى بينه الخطيب واتفق عليه البخارى في التاريخ وابو داود ويعقوب بن سفيان والذهلى والخطابى وغيرهم *

سرته والمذهب الاول قال الرافعي واختلفوا في انه اذا ارسل يديه هل يرسلها إرسالاً يليغاً ثم يستأنف
يرفعها إلى تحت صدره ووضع اليمنى على اليسرى أم يرسلها إرسالاً خفيفاً إلى تحت صدره فقط ثم يضع قلت
الثاني اصح وبه قطع الغزالي في تدريبه وجزم في الخلاصة بالاول *

(فرع) في مذاهب العلماء في وضع اليمنى على اليسرى: قد ذكرنا ان مذهبنا انه سنة وبه قال علي بن ابي طالب
وابو هريرة وعائشة وآخرون من الصحابة رضي الله عنهم وسعيد بن جبيرة والنخعي وابو مجلد وآخرون
من التابعين وسفيان الثوري وابو حنيفة واصحابه واحمد واسحق وابو ثور وداود وجمهور العلماء قل
الترمذي والعمل على هذا عند اهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وحكي ابن المنذر عن عبد الله
ابن الزبير والحسن البصري والنخعي انه يرسل يديه ولا يضع إحداهما على الاخرى وحكاه القاضي
ابو الطيب أيضاً عن ابن سيرين وقال الليث بن سعد يرسلها فان طال ذلك عليه ووضع اليمنى على اليسرى

تجب عليه أيضاً لما روى عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال « كنا خلف رسول الله
صلي الله عليه وآله وصحبه وسلم في صلاة الفجر فقلت عليه القراءة فلما فرغ قال لعلمكم
تقرون خافي قلنا نعم قال لا تفعلوا ذلك الا بفاتحة الكتاب » (١) وهذا القول يعرف
بالجدولم يسمعه المزني من الشافعي رضي الله عنه فنقله عن بعض اصحابنا عنه يقال انه
اراد الربيع واما القول الاول فقد نقله سماعاً عن الشافعي رضي الله عنه وقال ابو حنيفة لا يقرأ
المأموم لا في السرية ولا في الجهرية وحكي القاضي ابن كج ان بعض اصحابنا قال به وغلط فيه (التفريع) ان قلنا
لا يقرأ المأموم في الجهرية فلو كان أصم أو كان بعيداً لا يسمع قراءة الامام فهل يقرأ فيه وجهان
أصحهما نعم ولوجه الامام في صلاة السراو بالعكس فالاعتبار بالكيفية المشروعة في الصلاة أم
بفعل الامام فيه وجهان قال صاحب التهذيب أصحهما ان الاعتبار بصفة الصلاة وهذا ظاهر
لفظ المصنف حيث قال سقطها عن المأموم في الجهرية والصلاة جهرية وان اسر الامام بها والذي
ذكره المحامي حكاية عن نص الشافعي رضي الله عنه يقتضي الاعتبار بفعل الامام وهو الموافق
لوجه الاصح في المسألة المتقدمة وهل يسن للمأموم علي هذا القول أن يتعوذ روى في البيان
فيه وجهين أحدهما لا وبه قال ابو حنيفة لانه لا يقرأ أو اثنائي نعم لانه ذكر سرى فيشارك الامام فيه كما لو اسر
بالفاتحة واذا قلنا المأموم يقرأ فلا يجهر بحيث يغلب جاره ولكن يأتي بها سر بحيث يسمع نفسه
لو كان سميعاً فان ذلك ادنى القراءة ويستحب للامام علي هذا القول أن يسكت بعد قراءة

(١) حديث عباد بن الصامت كنا خلف رسول الله ﷺ في صلاة الفجر فقلت عليه
القراءة فلما فرغ قال لعلمكم تقرون خلفي قلنا نعم قال لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة
لمن لم يقرأها احمد والبخاري في جزء القراءة وصححه ابو داود والترمذي والدارقطني وابن حبان
والحاكم والبيهقي من طريق ابن اسحاق حدثني مكحول عن محمود بن ربيعة عن عبادة وتابعه

للاستراحة وقال الاوزاعي هو خير بين الوضع والارسال وروى ابن عبد الحكم عن مالك الوضع وروى عنه ابن القاسم الارسال وهو الاشهر وعليه جميع أهل المغرب من أصحابه وأجمهورهم واحتج لهم بحديث المسيء صلاته بأن النبي صلى الله عليه وسلم علمه الصلاة ولم يذكر وضع اليمنى على اليسرى واحتج أصحابنا بحديث أبي حازم عن سهل بن سعد قال «كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه في الصلاة» قال أبو حازم لأن علمه إلا يميني ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري وهذه العبارة صريحة في الرفع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن وائل بن حجر «أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة ثم التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى» رواه مسلم بهذا اللفظ وعن وائل بن حجر أيضاً قال «قامت لا نظرن إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يصلي فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستقبل القبلة فكبر فرفع يده حتى حاذى أذنيه ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد» رواه أبو داود بإسناد صحيح وهكذا هو في رواية أبي داود والبيهقي وغيرهما الرصع بالصاد وعن ابن مسعود «أنه كان يصلي فوضع يده اليسرى على اليمنى فرآه النبي صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى» رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم وعن هلب الطائي قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمناً يأخذ شماله يمينه» رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن ابن الزبير قال «صف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة» رواه أبو داود بإسناد حسن وعن محمد

الفاتحة قدر ما يقرأ المأموم الفاتحة ذكره في التهذيب وإذا عدت إلى الفاظ الكتاب عرفت أن قوله متعينة وقوله ولا تقوم ترجمتها مقامها لم أعلم كل واحد منهما بالحاء وقوله يستوى فيه الإمام والمأموم ينبغي أن يعلم بالحاء ثم إن كان المراد استواءهما في معنى الفاتحة فالحاء عليه كونه علي قوله متعينة فإن أبا حنيفة لا يقول بتعينها على الإمام ولا على المأموم فقوله يخالف قول القائل باستوائهما في تعيينها عليهما لأنه يقول باستوائهما في عدم تعيينها عليهما وإن كان المراد استواءهما في أصل ركن القراءة فتكون الحاء إشارة إلى أن القراءة غير واجبة على المأموم أصلاً بخلاف الإمام وليعلم هذا الموضع بالواو أيضاً الوجه الذي نقله القاضي ابن كج وقوله والحيرية بالميم والالف للاروينام من مذهبيها وقوله في ركعة المسبوق إنما استأهلها لأن من أدرك الإمام في الركوع كان مدر كلاً ركعة علي ما سيأتي وإن لم يقرأ الفاتحة في ثلاث الركعات ثم كيف يقول ينحمل الإمام عنه الفاتحة أم لا يجب عليه أصلاً فيه مأخذان لأصحاب وفي هذا الاستثناء إشارة إلى أن اشتمال الصلاة على القراءة في الجملة غير كاف بل هي

زيد بن واقد وغيره عن مكحول ومن شواهد ما رواه أحمد بن طريق خلد الحذاء عن أبي قلابة عن محمد بن أبي عائشة عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلمكم تقرأون والإمام يقرأ قالوا أنا لنفعل قال لا إلا أن يقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب إسناده حسن ورواه ابن حبان من طريق أيوب عن أبي قلابة عن أنس وزعم أن الطريقين محفوظان وحالهما البيهقي فقال إن طريق أبي قلابة عن أنس ليست بمحفوظة *

ابن أبان الانصارى عن عائشة قالت «ثلاثة من النبوة تعجيل الافطار وتأخير السحور ووضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة» رواه البيهقي وقال هذا صحيح عن محمد بن أبان (قلت) محمد هذا مجهول قال البخارى لا يعرف له سماع من عائشة وفي الباب عن جابر وابن عباس وغيرهما من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم قد رواها الدارقطنى والبيهقى وغيرهما وفيما ذكرناه ابلغ كفاية قال اصحابنا ولان وضع اليد على اليد اسلم له من العبث واحسن في التواضع والتضرع والتذلل واما الجواب عن حديث المسيء صلاته فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمه الا الواجبات فقط والله اعلم *

(فرع) في مذاهبهم في محل موضع اليدين: قد ذكرنا ان مذهبنا ان المستحب جعلها تحت صدره فوق سرته وبهذا قال سعيد بن جبير وداود: وقال ابو حنيفة والثوري واسحق بجعلها تحت سرتيه وبه قال ابو اسحق المروزي من اصحابنا كما سبق وحكاها ابن المنذر عن ابى هريرة والنخعي وابى مجاز عن علي بن ابى طالب رضي الله عنه روايتان احدهما فوق السرة والثانية تحتها وعن احمد ثلاث روايات هاتان والثالثة يتخير بينهما ولا تفضيل وقال ابن المنذر في غير الاشراف اظا في الاوسط لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء وهو مخير بينهما (واحتج) من قال تحت السرة بما روى عن علي رضي الله عنه انه قال «موا السنة في الصلاة وضع الكف على الكف تحت السرة» واحتج اصحابنا بحديث وائل بن حجر قال «صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره» رواه ابو بكر بن خزيمة في صحيحه واما ما احتجوا به من حديث علي فرواه الدارقطنى والبيهقى وغيرهما واقفوا على تضعيفه لانه من روايت عبد الرحمن بن اسحق الواسطي وهو ضعيف باتفاق ائمة الجرح والتعديل والله اعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

واجبة في كل ركعة من ركعات الصلاة خلافا لابي حنيفة حيث قال لا تجب القراءة في الفرائض الا في ركعتين فان كانت الصلاة ذات ركعتين فذاك وان كانت أكثر من ركعتين فالواجب القراءة في ركعتين وفيما سواها يتخير بين أن يقرأ أو يسبح أو يسكت ولما لك حيث قال تجب القراءة في معظم الركعات ففي الثلاثية يقرأ في ركعتين وفي الرباعية في ثلاث ركعات ويروى هذا عن أحمد والمشهور عنه مثل مذهبنا «لنا ما روى عن أبي سعيد الخدري انه قال «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ فاتحة الكتاب في كل ركعة» (١) وقوله وتقل المزني أي سمعا عن الشافعي

(١) حديث (ع) أبي سعيد أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة هذا الحديث ذكره ابن الجوزي في التحقيق فقال روى اصحابنا من حديث عبادة وابي سعيد قالا فذكره قال وما عرفت هذا الحديث وعزاها غيره الى رواية اسماعيل بن سعيد الشالنجي قال ابن عبد الهادي في التنقيح رواه اسماعيل هذا وهو صاحب الامام احمد من حديثهما بهذا اللفظ وفي سنن ابن ماجه معناه من حديث ابى سعيد ولفظه لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة في فريضة أو غيرها واسناده ضعيف ولا يابى داود من طريق همام عن قتادة عن ابى

﴿والمستحب ان ينظر الي موضع سجوده لما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال﴾ «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة لم ينظر الا الي موضع سجوده» *

﴿الشرح﴾ حديث ابن عباس هذا غريب لا أعرفه وروى البيهقي احاديث من رواية أنس وغيره بمعناه وكلها ضعيفة: واما حكم المسألة فاجمع العلماء على استحباب الخشوع والخضوع في الصلاة وغض البصر عما يليه وكراهة الالتفات في الصلاة وتقريب نظره وقصره على ما بين يديه ثم في ضبطه وجهان (أصحهما) وهو الذي جزم به المصنف وسائر العراقيين وجماعة من غيرهم أنه يجعل نظره إلى موضع سجوده في قيامه وقعوده (والثاني) وبه جزم البغوي والمتولي يكون نظره في القيام إلى موضع سجوده وفي الركوع إلى ظهر قدميه وفي السجود إلى أنفه وفي القعود إلى حجره لان امتداد البصر يليه فاذا قصره كان أولى ودليل الاول أن ترد يد البصر من مكان إلى مكان يشغل القلب ويمنع كمال الخشوع وفي هذه المسألة فروع وزيادات سنسبها ان شاء الله تعالى حيث ذكرها المصنف في آخر باب ما يفسد الصلاة *

ي نسخة

(فرع) اما تغييض العين في الصلاة فقال العبدري من اصحابنا في باب اختلاف نية الامام والمأموم يكره أن يغمض المصل عينية في الصلاة قال الطحاوي وهو مكروه عند اصحابنا أيضا وهو قول الثوري وقال مالك لا بأس به في الفريضة والنافلة * دليلنا أن الثوري قال ان اليهود تفعله قال الطحاوي ولأنه يكره تغييض العين فكذا تغييض العينين هذا ما ذكره العبدري ولم أر هذا الذي ذكره من الكراهة لاحد من اصحابنا واختار أنه لا يكره اذا لم يخف ضررا لانه يجمع الخشوع وحضور (١) القلب ويمنع من ارسال النظر وتفريق الذهن قال البيهقي وقد رويناه عن مجاهد وقتادة أنهما كرها تغييض العينين في الصلاة وفيه حديث قال وليس بشيء * قال المصنف رحمه الله *

﴿ثم يقرأ دعاء الاستفتاح وهو سنة والافضل ان يقول ما رواه علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم﴾ «انه كان اذا قام للصلاة قال وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خنيما وما انا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له

رضي الله عنه والا فقد نقل القول الاول أيضا عن غيره عن الشافعي كما ذكرنا وهما جميعا مذكوران في المختصر *

نضرة عن ابي سعيد امرنا رسول الله ﷺ ان تقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر اسناده صحيح وفي رواية لاحمد وابن حبان والبيهقي في قصة النبي ﷺ صلواته أنه قال له في آخره ثم افعل ذلك في كل ركعة وعند البخاري من حديث ابي قتادة ان النبي ﷺ كان يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وهذا مع قوله صلوا كما رايتهموني اصلي دليل على وجوب التكرير (قائدة) حديث من كان له امام فقرأه الامام له قراءة مشهور من حديث جابر وله طرق عن جماعة من الصحابة وكلها معلولة *

وبذلك امرت وانا من المسلمين اللهم انت الملك لا اله الا انت ربى وانا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي
فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب الا انت واهدني لافضل الاخلاق لا يهدي لاحسنها الا انت
واصرف غنى سيئها لا يصرف غنى سيئها الا انت ليلىك وسعديك والخير كله بيدك والشر ليس اليك
انا بك واليك تباركت وتعاليت استغفر لك واوب اليك»

(الشرح) هذا الحديث رواه مسلم في صحيحه بهذه الحروف المذكورة ومن صحيح مسلم نقلته
وفي نسخ المذهب مخالفة في بعض الحروف منها انه في المذهب في ا له انه كان اذا قام الي المكتوبة
والذي في مسلم وغيره قام الي الصلاة وهو اعم وقوله وانا من المسلمين هكذا هو في صحيح مسلم
من المسلمين وفي المذهب ان لفظة من ليست في الحديث وهذا غلط بل ثابتة في مسلم وغيره وقد
رواه البيهقي من طرق كثيرة في بعضها وانا من المسلمين وفي بعضها وانا اول المسلمين وقال الشافعي
في الام رواه اكثرهم وانا اول المسلمين وسقط في المذهب قوله انت ربى وباليته نقله من صحيح مسلم
اما تفسير الفاظ هذا الحديث فتحتمل جزءا كبيرا الكنى اشير الي مقاصده من لان المصلي مامور بتدبر الاذكار
فينبغي ان يعرف معناها ليتمكن تدبر معانيها قوله اذا قام الي الصلاة يتناول الفرض والنفل قوله وجهت وجهي
قال الازهرى وغيره معناه اقبلت بوجهي وقيل قصدت بعبادتي وتوحيدي اليه ويجوز في وجهي اليه اسكان
الياء وفتحها واكثر القراء علي الاسكان وقوله (فطر السموات) اى ابتداء خلقها علي غير مثال سابق
وجمع السموات دون الارض وان كانت سبعا كالسموات لانه اراد جنس الارضين وجمع السموات
لشرفها وهذا يؤيد المذهب الصحيح المختار الذي عليه الجمهور ان السموات افضل من الارضين
وقيل الارضون افضل لانها مستقر الانبياء ومدقمهم وهو ضعيف وقوله (حنيفا) قال الازهرى
وآخرون : اى مستقيما وقال الزجاج والاكثرون الحنيف المائل ومنه قيل احنف الرجل قالوا والمراد
هنا المائل الي الحق وقيل له ذلك لكثرة مخالفته : وقال ابو عبيدة الحنيفة عند العرب مر كان علي
دين ابراهيم صلى الله عليه وسلم وانتصب حنيفا علي الحال اى وجهت وجهي في حال حنيفتي وقوله
(وما انا من المشركين) بيان للحنيف وايضا لمعناه والمشرى يطلق علي كل كافر من عابد وثن
او صنم ويهودى ونصراني ومجوسى وزنديق وغيرهم وقوله (ان صلاتي ونسكي) قال الازهرى
الصلاة اسم جامع للتكبير والقراءة والركوع والسجود والدعاء والتشهد وغيرها قل والنسك العبادة
والناسك الذى يخلص عبادته لله تعالى واصله من النسيكة وهى النقرة الخالصة المذابة المصفاة من كل خلط
والنسيكة ايضا قربان الذى يتقرب به الي الله تعالى وقيل النسك ما امر به الشرع وقوله (ومحيى ومماتى)

قال (ثم بسم الله الرحمن الرحيم آية (حم) منها وهى آية من كل سورة اما مع الآية الاولى
او مستقلة بنفسها على أحد القولين) *

أى حياتي ومماتي ويجوز فيها فتح الياء وإسكانها والا كنزون علي فتح محياى واسكان مماتي لله قال الواحدى وغيره هذه لام الاضافة ولها معنيان الملك كقولك المال لزيد والاستحقاق كالسرج للفرس وكلاهما مراد هنا وقوله (الله رب العالمين) في معنى رب أربعة أقوال حكاهما الماوردى وغيره . المالك . السيد : والمدير . والمربي : قال فان وصف الله تعالى بأنه رب أو مالك أو سيد فهو من صفات الذات وإن قيل لأنه مدبر خلقه أو مربيهم فهو من صفات فعله . قال ومتى أدخلت عليه الالف واللام فهو مختص بالله تعالى دون خاتمه وإن حذفها كان مشتركا فتقول رب العالمين ورب الدار وأما العالمون فجمع عالم والعالم لا واحد له من لفظه واختلف العلماء في حقيقته فقال المتكلمون من أصحابنا وغيرهم وجماعات من أهل اللغة والمفسرون : العالم كل المخلوقات وقال جماعة : هم الملائكة والانس والجن . وقيل هو أربعة أنواع : الملائكة والانس والجن والشیاطين . قاله أبو عبيدة والفراء وقيل بنو آدم قاله الحسن بن الفضل وأبو معاذ النحوى وقال آخرون هو الدنيا وما فيها قال الواحدى : اختلفوا في اشتقاق العالم فقيل مشتق من العلامة لأن كل مخلوق دلالة وعلامة علي وجود صانعه كالعالم اسم لجميع المخلوقات ودليله استعمال الناس في قولهم العالم محدث

التسمية آية من الفاتحة لما روى انه صلى الله عليه وسلم «قرأ فاتحة الكتاب فقرا بسم الله الرحمن الرحيم وعدّها آية منها» (١) وروى انه قال «إذا قرأت فاتحة الكتاب فاقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فانها أم القرآن والسبع المثاني وان بسم الله الرحمن الرحيم آية منها» (٢) وأما حكم التسمية في سائر السور سوى سورة براءة لأصحابنا فيه طريقتان أحدهما ان في كونها من القرآن في أول سائر السور

(١) «حديث» انه صلى الله عليه وسلم قرا بفاتحة الكتاب فقرا بسم الله الرحمن الرحيم وعدّها آية الشافعي في رواية البويطي اخبرني غير واحد عن حفص بن غياث عن ابن جريج عن ابن ابي مليكة عن ام سلمة انه صلى الله عليه وسلم كان اذا قرا ام القرآن بدأ بسم الله الرحمن الرحيم فعدّها آية ثم قرا الحمد لله رب العالمين فعدّها ست آيات ورواه الطحاوى من طريق عمر بن حفص عن ابيه ورواه ابن خزيمة والدارقطنى والحاكم من حديث عمر بن هارون عن ابن جريج نحوه وعمر ضعيف وأعل الطحاوى الخبر بالاقتطاع فقال لم يسمعه ابن ابي مليكة من ام سلمة واستدل على ذلك بزواية الليث عن ابن ابي مليكة عن يعلى بن يملك عن ام سلمة انه سأله عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فتحت له قراءة مفسرة حرفا حرفا وهذا الذى اعلم به ليس بعلّة فقد رواه الترمذى من طريق ابن ابي مليكة عن ام سلمة بلا واسطة وصححه ورجحه على الاسناد الذى فيه يعلى بن يملك *

(١) «حديث» اذا قرأت فاتحة الكتاب فقرأوا بسم الله الرحمن الرحيم فانها أم القرآن والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها الدارقطنى عن ابن صاعد وابن مخلد قال ثنا جعفر بن مكرم عن ابي بكر الحنفى عن عبد الحميد بن جعفر اخبرني نوح ابن ابي بلال عن سعيد المقبرى

وهذا قول الحسن ومجاهد وقتادة ودليله من القرآن قوله عز وجل (قال فرعون وما رب العالمين قال رب السموات والارض وما بينهما) وقيل مشتق من العلم فالعالمون علي هذا من يعقل خاصة قائله ابن عباس واحتاره أبو الهيثم والازهرى لقول الله تعالى (فيكون للعالمين نذيرا) قوله « اللهم أنت الملك » قال الازهرى فيه مذهبان للحويين قال القراء أصله يا الله امنا بخير فكثرت في الكلام واختاطت فقيل اللهم وتركت مفتوحة الميم وقال الخليل معناه يا الله والميم المشددة عوض عن ياء النداء والميم مفتوحة اسكونها وسكون الميم قبلها ولا يجمع بينهما فلا يقال يا اللهم وقوله : أنت الملك أى القادر على كل شيء . قوله : وانا عبدك قال الازهرى أى أنى لأعبد غيرك والمختار أن معناه أنا معترف بأهلك مالكى وما برى وحكمك نافذنى : قوله ظلمت نفسي . قال الازهرى هو اعتراف بالذنب قدمه على سؤال المغفرة كما أخبر الله تعالى عن آدم وحواء عليهما السلام (قال ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) : قوله اهدنى لاحسن الاخلاق . أى ارشدنى لصوابها ووفقنى للتخلق به وسيئها قبيحها قوله : لييك . قال الازهرى وآخرون معناه امامقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة يقال اب بالمكان لبا وألب بالبا اقام به واصل لييك لين فخذفته . النون للاضافة وقوله : وسعديك . قال الازهرى أى مساعدة لامرك بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة لدينك الذى ارتضيته بعد متابعة : قوله والشر ليس اليك . فيه خمسة اقوال للعلماء (احدها) معناه لا يتقرب به اليك قاله الخليل واحمد والنضر بن شميل واسحق بن راهويه ويحيى ابن معين وابوبكر بن خزيمة والازهرى وغيرهم (والثانى) حكاه الشيخ ابو حامد عن المزنى وقاله ايضا غيره معناه لا يضاف اليك على انفراده فلا يقال يا خالق القردة والخنازير ويا رب الشر ونحو هذا وان كان يقال يا خالق كل شيء ورب كل شيء . وحينئذ يدخل الشرفى العموم (والثالث)

عن ابى هريرة رفعه مثله سواء قال ابو بكر ثم لقيت نوحا فحدثنى به ولم يرفعه وهذا الاسناد رجاله ثقة وصحح غير واحد من الائمة وقفه على رفعه واعلمه ابن القطان بهذا التردد وتكلم ابن الجوزى من اجل عبد الحميد بن جعفر فان فيه مقالا ولكن متابعة نوح له مما تقويه وان كان نوح وقفه لكنه في حكم المرفوع اذ لا مدخل للاجتهاد في عدائى القرآن ورواه البيهقي من طريق سعد بن عبد الحميد بن جعفر ثنا على بن ثابت عن عبد الحميد بن جعفر حدثنى نوح بن ابى بلال فذكره بانفط انه كان يقول الحمد لله رب العالمين سبع آيات احدها من بسم الله الرحمن الرحيم وهي السبع المثاني ودي ام القرآن وهي فاتحة الكتاب ويؤيده رواية الدارقطنى من طريق ابى اويس عن العلاء عن ابيه عن ابى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم انه كان اذا قرأ وهو يؤم الناس افتتح بسم الله الرحمن الرحيم قال ابو هريرة هي الآية السابعة : (تنبيه) قال الامام في النهاية وتبعه الغزالى فى الوسيط ومحمد بن يحيى فى المحيط روى البخارى ان النبى ﷺ عد فاتحة الكتاب سبع آيات وعد بسم الله الرحمن الرحيم آية منها وهو من الوهم الفاحش قال النووى ولم يروه البخارى فى صحيحه ولا فى تاريخه *

معناه والشر لا يصعد اليك وإنما يصعد الكلام الطيب والعدل الصالح (والرابع) معناه والشر ليس شراباً النسبة اليك فانك خلقتك لحكمة بالغة وإنما هو شر بالنسبة الى المخلوقين (والخامس) حكمه لخطابي انه كقوله فلان إلى بني فلان اذا كان عداده فيهم أو صفوه اليهم قال الشيخ أبو حامد ولا بد من تأويل الحديث لانه لا يقول أحدهم المسلمين بظاهرة لان أهل الحديث يقولون الخير والشر جميعاً الله قاعاً بما ولا إحداث للعبد فيهما والمعتزلة يقولون يخلقهما ويختارهما وليس الله فيهما صنع ولا يسمع القول بان الخير من عند الله والشر من نفسك الا همج العامة ولم يقله أحد من أهل العلم لاسي ولا بدعى: قوله أنا بك واليك أي التجاني وانتما في اليك وتوفيق بك قال الازهرى معناه اعتصم بك وألجأ اليك: قوله تباركت استحققت الثناء وقيل ثبت الخير عندك وقال ابن الانبارى: تبارك العباد بتوحيده والله أعلم * أما حكم المسألة فيستحب لكل مصل من إمام ومأموم ومنفرد وامرأة وصبي ومسافر ومقترض ومتنفل وقاعد ومضطجع وغيرهم أن يأتي بدعاء الاستفتاح عقب تكبيرة الاحرام فلو تركه سهواً أو عمداً حتى شرع في التعوذ لم يعد اليه لفوات محله ولا يتداركه في باقي الركعات لما ذكرناه وقال الشيخ أبو حامد في تعليقه إذا تركه وشرع في التعوذ يعود اليه من بعد التعوذ والمذهب هو الاول وبه قطع المصنف في باب سجود السهو والجمهور ونص عليه الشافعي في الام ولكن لو خالف فأتى به لم تبطل صلاته لانه ذكر ولا يسجد للسهو كالدعاء أو سبغ في غير موضعه قال الشافعي في الام: وكذا لو أتى به حيث لا أمره به فلا شيء عليه ولا يقطع ذكر الصلاة في أي حال ذكره. قال البغوى ولو أحرمت مسبوق فأمن الامام عقب احرامه أمن ثم أتى بالاستفتاح لان التأمين يسير. ولو أدرك مسبوق الامام في التشهد الاخير فكبر وقعد فسلم مع أول قعوده قام ولا يأتي بدعاء الاستفتاح لفوات محله وذكر البغوى وغيره قالوا: ولو سلم الامام قبل قعوده لا يقعد ويأتي بدعاء الاستفتاح وهذا الذي ذكرناه من استحباب دعاء

قولين أحدهما انها من القرآن لانها مثبتة في أوائلها بخط المصحف (١) تكون من القرآن كما في الفاتحة ولو لم تكن كذلك لما أثبتوها بخط القرآن والثاني انها ليست من القرآن وإنما كتبت للفصل بين السورتين لما روي عن ابن عباس قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورتين حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم» (٢) والطريقة الثانية وهي الاصح انها من القرآن في أول سائر

(١) (قوله) محققاً للقول الصحيح انها من القرآن لانها مثبتة في أوائلها بخط المصحف فتكون من القرآن في الفاتحة ولو لم يكن كذلك لما أثبتوها بخط القرآن هو منتزع من حديث ابن عباس قلت لثمان ما حملكم الى ان عمدتم الى براءة وهي من المائتين والى الاثقال وهي من المائتين فجعلتموها هم السبع الطوال ولم تكتبوا بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم رواه أبو داود والترمذى *

(٢) (حديث) ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورتين حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم أبو داود والحاكم وصححه على شرطهما وأما أبو داود فرواه في

الاستفتاح لكل مصلى يدخل فيها النوافل المرتبة والمطلقة والعيد والكسوف في القيام الاول والاستسقاء وغيرها ويستثنى منه موضعان (أحدهما) صلاة الجنائز: فيها وجهان ذكر المصنف في الجنائز أحدهما عنده وعند الأصحاب لا يشرع فيها دعاء الاستفتاح لأنها مبنية على الاختصار والثاني تستحب كغيرها (الوضع الثاني) المسبوق إذا أدرك الإمام في غير القيام لا يأتي بدعاء الاستفتاح حتى قال الشيخ أبو محمد في التبصرة لو أدرك الإمام رافعاً من الاعتدال حين كبر للأحرام لم يأت بدعاء الاستفتاح بل يقول سمع الله من حمده وبنا لك الحمد إلى آخره موافقة للإمام وإن أدركه في القيام وعلم أنه يمكنه دعاء الاستفتاح والتعوذ والفاتحة أتى به نص عليه الشافعي في الام وقاله الأصحاب قال الشيخ أبو محمد في التبصرة ويستحب أن يعجل في قراءته ويقرأ إلى قوله وإنا من المسلمين فقط ثم ينصت لقراءة إمامه وإن علم أنه لا يمكنه الجمع أو شك لم يأت بدعاء الاستفتاح فلو خالف وأتى به فركع الإمام قبل فراغ الفاتحة قبل يركع معه ويترك بقية الفاتحة أم يتمها وإن تأخر عنه فيه خلاف مشهور سنوضحه إن شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف في صلاة الجماعة وإن علم أنه يمكنه أن يأتي ببعض دعاء الافتتاح مع التعوذ والفاتحة ولا يمكنه كله أتى بالممكن نص عليه في الام *
(فرع) في دعاء الاستفتاح أحاديث كثيرة في الصحيح (منها) حديث علي رضي الله عنه المذكور في الكتاب (ومنها) حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسكت بين التكبير والقراءة فقلت يا رسول الله في أسكاتك بين التكبير والقراءة ما تقول قال أقول اللهم باعديني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من الخطايا كما تقني الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسل خطاياي بالماء والثلج والبرد» رواه البخاري ومسلم هذا اللفظ أحادي روايات البخاري ورواية مسلم مثلها إلا أنه قال اللهم تقني من خطاياي (١) اللهم واغسلني من خطاياي وعن عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك» رواه أبو داود والترمذي والدارقطني وضعفه أبو داود والترمذي وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة بالليل كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يقول الله أكبر كبيراً ثم يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه» رواه أبو داود

(٢) رواية مسلم
اللهم تقني من
خطاياي كما يقني
الثوب الأبيض
من الدنس اللهم
اغسل خطاياي
على موضع الخلاف
بين الروايتين

السور أيضاً بلا خلاف وإنما الخلاف في أنها آية مستقلة منها أم هي مع صدر السورة آية ولا يستبعد التردد في كونها آية أو بعض آية في أول سائر السور مع القطع بأنها آية من أول الفاتحة لا يرى أنهم اختلفوا على أنها بعض آية من سورة النمل وإن الحمد لله رب العالمين آية تامة من الفاتحة وهو بعض آية في قوله تعالى (وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين) فاحد القولين أنها بعض الآية

في المراسيل غن سعيد بن جبير مرسلًا قال والمرسل أصح *

والترمذى والنسائى وضعه الترمذى وغيره وهو ضعيف قال الترمذى قال احمد بن حنبل لا يصح هذا الحديث وجاء في غير رواية أبي سعيد تفسير هذه الالفاظ نفثه الشر ونفخه الكبر وهمز المؤنة أى الجنون وروى الاستفتاح سبحانه وبحمده جماعة من الصحابة وأحاديثه كلها ضعيفة قال البيهقي وغيره أصح ما فيها الاثر الموقوف على عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه حين افتتح الصلاة قال «سبحانك اللهم وبحمده وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك» وهذا الاثر رواه مسلم في صحيحه لكن لم يصرح أنه قاله في الاستفتاح بل رواه عن عبدة أن عمر رضى الله عنه كان يتعبد بهؤلاء الكلمات (سبحانك اللهم وبحمده وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك) قال ابو على الغسانى هذه الرواية وقعت في مسلم مرسلة لان عبدة بن أبي لبابة لم يسمع عمر ورواه البيهقي باسناده الصحيح عن عمر متصلا والفاتحة وفي روايته التصريح بان عمر رضى الله عنه قاله في افتتاح الصلاة وروى البيهقي باسناده عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان إذا افتتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمده وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيئا وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين» وعن أنس رضى الله عنه «أن رجلا جاء فدخل الصف وقد حفزه النفس فقال الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال أيكم المتكلم بالكلمات فأرم القوم فقال أيكم المتكلم بها فانه لم يقل بأما فقال رجل جثت وقد حفزني النفس فقلتها فقال رأيت أنبي عشر ملكا يتندرونها أيهم يرفعها» رواه مسلم قوله أرم - بالراء أى سكت وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال «بينما نحن نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قال رجل في القوم الله اكبر كبير او الحمد كثير او سبحان الله بكرة وأصيل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من القائل كذا وكذا قال رجل من القوم أنا يا رسول الله قال عجبت لما كلمة فتحت لها أبواب السماء قال ابن عمر فماتر كتبه منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك» رواه مسلم متصلا بحديث أنس

من سائر السور لما روى انه صلى الله عليه وسلم فل «سورة تشفع لقارئها وهي ثلاثون آية ألا وهي الملك» (١) ونلك السورة ثلاثون آية سوى التسمية وأصحها أنها آية تامة كافي أول الفاتحة (واعلم) ان جمهور اصحابنا لم ينقلوا الطريقتين جميعا بل اقتصر بعضهم على نقل الثانية والا كثرون على نقل الاولى لكن جمع بينهما الصيدلانى وتابعه امام الحرمين وغيره هذا مذهبنا «وقال مالك ليست التسمية

(١) حديث (سورة تشفع لقارئها وهي ثلاثون آية وهي تبارك الذي بيده الملك احمد والاربعة وابن حبان والحاكم من رواية ابى هريرة واعله البخارى في التاريخ الكبير بان عباس الحشمي لا يعرف سماعه من ابى هريرة ولكن ذكره ابن حبان في الثقات وله شاهد من حديث ثابت عن أنس رواه الطبرانى في الكبير باسناد صحيح *

الذي قبله فهذه الاحاديث الواردة في الاستفتاح يأتيها استفتح حصل سنة الاستفتاح لكن أفضلها عند الشافعي
والاصحاب حديث علي رضي الله عنه ويليهِ حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقال جماعة من اصحابنا
منهم أبو اسحق المروزي والقاضي أبو حامد يجمع بين سبحانك اللهم وبحمدك ووجهت وجهي
إلى آخرها لحديث جابر الذي رواه البيهقي والصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي والجمهور
حديث علي رضي الله عنه : قال اصحابنا فان كان اماما لم يزد علي قوله وجهت وجهي إلى قوله وانا
من المسلمين : وان كان منفردا او اماما لقوم محصورين لا يتوقعون من يلحق بهم ورضوا بالتطويل
استوفى حديث علي بكامله ويستحب معه حديث أبي هريرة رضي الله عنهما *

(فرع) في مذاهب العلماء في الاستفتاح وما يستفتح به : اما الاستفتاح فقال باستحبابه جمهور
العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ولا يعرف من خالف فيه الا مالكا رحمه الله فقال لا يأتي
بدعاء الاستفتاح ولا بشيء بين القراءة والتكبير أصلا بل يقول : الله أكبر الحمد لله رب العالمين
إلى آخر الفاتحة * واحتج له بحديث « المسىء صلته » وليس فيه استفتاح وقد يحتج له بحديث
أبي هريرة السابق في فصل التكبير وهو قوله « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر
رضي الله عنهما يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين » ودليلنا الاحاديث الصحيحة التي
ذكرناها ولا جواب له عن واحد منها والجواب عن حديث « المسىء صلته » ما قدمناه في مسألة
رفع اليد وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما علمه الفرائض فقط وهذا ليس منها والجواب عن
حديث أبي هريرة رضي الله عنه ما سبق في فصل التكبير أن المراد يفتح القراءة كما في رواية مسلم
ومعناه أنهم كانوا يقرؤون الفاتحة قبل السورة وليس المقصود أنه لا يأتي بدعاء الاستفتاح وبينه
حديث عائشة رضي الله عنها الذي ذكرناه هناك وكيف كان فليس فيه تصريح بنفي دعاء الاستفتاح
ولو صرح بنفيه كانت الاحاديث الصحيحة المتظاهرة بآبائه مقدمة لأنها زيادة ثقة ولأنها
اثبات وهو مقدم علي النفي والله اعلم * وأما ما يستفتح به فقد ذكرنا أنه يستفتح بوجهت وجهي
إلى آخره وبه قال علي بن أبي طالب وقال عمر بن الخطاب وابن مسعود والاوزاعي والثوري
وأبو حنيفة وأصحابه واسحق وداود يستفتح بسبحانك اللهم إلى آخره ولا يأتي بوجهت وجهي
وقال أبو يوسف يجمع بينهما ويبدأ بآيهما شاء وهو قول أبي اسحق المروزي والقاضي أبي حامد

من القرآن الا من سورة النمل وهو أشهر الروايتين عن أبي حنيفة وقال بعض أصحابه مذهبه
أنها آية في كل موضع أثبتت فيه لكنها ليست من السورة وإذا عرفت ذلك فعندنا بجهر المصلي
بالتسمية في الصلاة الجهرية في الفاتحة وفي السورة بعدها خلافا لما لك حيث قال لا يقرأها أصلا
لا في الجهرية ولا في السرية ولا في حنيفة حيث قل يسر بها وبه قال أحمد الا أنه يوجب ذلك
في كل ركعة لان التسمية عنده من الفاتحة وأبو حنيفة لا يأمر بها الا استحبابا ويقال أنه لا يأمر

من اصحابنا كما سبق قال ابن المنذر أى ذلك قال أجزاء وأنا الى حديث وجهي وجهي أميل
دليلنا انا قدمنا أنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاستفتاح بسبحانك اللهم شيء وثبت
وجهي فتعين اعماده والعمل به والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

ثم يتعوذ فيقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه
« أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك » قال في الام كان ابن عمر رضي الله عنه يتعوذ
في نفسه وأبو هريرة رضي الله عنه يجهر به وأيهما فعل جاز قال أبو علي الطبري استحباب أن يسر به لانه
ليس بقراءة ولا علم على الاتباع ويستحب ذلك في الركعة الاولى قال في الام : يقول في أول كل
ركعة : وقد قيل ان قاله في كل ركعة فحسن ولا آمر به أمرى في أول كل ركعة فمن
أصحابنا من قال فيما سوى الاولى قولان (أحدهما) يستحب لانه يستفتح القراءة فيها فهي
كالاولى (الثانية) لا يستحب لان استفتاح القراءة في الاولى ومن أصحابنا من قال يستحب في
الجميع قولاً واحداً وإنما في الركعة الاولى اشد استحباباً وعليه يدل قول الشافعي رضي
الله عنه *

(الشرح) حديث أبي سعيد هذا غريب بهذا اللفظ رواه أبو داود في سننه فقال فيه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ونفخه ونفثه » رواه الترمذي

بها الا في الركعة الاولى كالتعوذ لنا ما روى عن ابن عمر انه قال « صليت خلف النبي صلى الله
عليه وسلم وأبي بكر وعمر وكانوا يجهرون بالتسمية » (١) وعن علي وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
« كان يجهر بها في الصلاة بين السورتين » (٢) وأما ما يتعلق بلفظ الكتاب فقوله آية منها معلم بالميم
والحاء وكذا قوله من كل سورة ولا يخفى ان المراد ما سوى براءة ويروى عن احمد ان التسمية
حيث أثبتت آية وليست من السورة ورأيت في رؤس المسائل لبعض اصحابه أنها ليست من
الفاتحة ولا من سائر الـ ور والمشهور عنه في كتب اصحابنا انه يوافقنا في كونها من القرآن وإنما

(١) حديث ابن عمر صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر فكانوا يجهرون بسم
الله الرحمن الرحيم : (٢) وعن علي وابن عباس ان النبي ﷺ كان يجهر بها في صلاته بين السورتين
: أما حديث ابن عمر فرواه الدارقطني من طريق ابن أبي ذئب عن نافع عنه به وفيه أبو الطاهر
احمد بن عيسى العلوي وقد كذبها أبو حاتم وغيره ومن دونه ايضا ضعيف ومجهول ورواه الخطيب
في الجهر من وجه آخر عن ابن عمر وفيه عبادة بن زياد الاسدي وهو ضعيف وفيه مسلم ابن
حبان وهو مجهول قال انه صلى بها ابن عمر فجهر بها في السورتين وذكر انه صلى خلف النبي ﷺ
وأبي بكر وعمر فكانوا يجهرون بها 'سورتين والصواب ان ذلك عن ابن عمر غير مرفوع : وأما
حديث علي فرواه الدارقطني ايضا من حديث جابر الجعفي عن أبي الطفيل عن علي وعمار أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر في المكتوبات بسم الله الرحمن الرحيم وفي لفظه مثله ولم يقل

والمعتمد في الاستدلال على قول الله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) وإنما ابتداء المصنف بالحديث دون الآية لأن ظاهر الآية ان الاستعاذة بعد القراءة وليس فيها كيفية الاستعاذة فاستدل بالحديث لان فيه بيان المحل ولكن الحديث ضعيف فالجواب الاحتجاج بالآية ومعني اعوذ بالله الود واعتصم به وألجأ اليه والشيطان اسم لكل متبردات سمى شيطانا لشطونه عن الخير أى تباعده وقيل لشيطنة أى هلاكه واحتراقه فعلى الاول النون أصلية وعلى الثانى زائدة والرجيم المطرود والمبعد وقيل المرجوم بالشبه وقوله ليس بقراءة ولا علم على الاتباع العلم بفتح العين واللام العلامة والدليل واحترز به عن التكرار أما حكم الفصل فهو ان التعوذ مشروع في أول ركعة فيقول بعد دعاء الاستفتاح أعوذ بالله من الشيطان الرجيم هذا هو المشهور الذي نص عليه الشافعي وقطع به الجمهور وفيه وجه انه يستحب ان يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وبه جزم البندنجي وحكاه الرافعي وهو غريب قال الشافعي في الام واصحابنا يحصل التعوذ بكل ما اشتمل على الاستعاذة بالله من الشيطان لكن أفضله أعوذ بالله من الشيطان الرجيم قال صاحب الحاوي وبعده في الفضيلة أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وبعده هذا أعوذ بالله العلي من الشيطان الغوى قال البندنجي لو قال أعوذ بالرحمن من الشيطان أو أعوذ بكلمات

يخالف في الجهر فعلى غير المشهور لتكن السكمتان معلين بالالف ايضا وقوله هي آية من كل سورة الى آخره فيه كلامان أحدهما ان ظاهر قوله هي آية من كل سورة كونها مستقلة لانها اذا كانت مع صدر السورة آية فلا تكون آية وإنما تكون بعض آية واذا كان كذلك فلا يحسن ان يرتب عليه التردد في أنها مستقلة أم لا فان الشيء اذا اثبتناه لا ينتظم مشار التردد فيه ومعني الكلام أنها من جملة السور معدودة من القرآن وهل هي آية مستقلة فيه الخلاف والثاني ان لفظ الكتاب يمكن تنزيله على الطريقة الثانية بأن يجعل جازماً بأنها من السورة ونرد الخلاف الى أنها مستقلة أم لا

في المكتوبات وفيه عمرو بن شمر وهو متروك وجابر انه موه بالكذب أيضا وله طريق أخرى عن علي: اخرجها الحاكم في المستدرک لكن فيها عبد الرحمن بن سعد المؤذن وقد ضعفه ابن معين قال البيهقي اسناده ضعيف إلا انه امثل من طريق جابر الجعفي ورواه الدارقطني من وجهين عن علي من طريق اهل البيت وهو بين ضعيف ومجهول : وأما حديث ابن عباس فرواه الترمذي من حديث احمد بن عبد الله الضبي ثنا المعتمر بن سليمان حدثني اسمعيل بن حماد عن أبي خالد عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتح صلاته بسم الله الرحمن الرحيم قال الترمذي ليس اسناده بذلك وقال ابو داود حديث ضعيف وقال البزار اسمعيل لم يكن بالقوى وقال العقيلي غير محفوظ وابو خالد مجهول وقال ابو زرعة لا اعرف من هو وقال البزار وابن حبان هو الوالي وقيل لا يصح ذلك وله طريق أخرى رواها الحاكم من طريق عبد الله بن عمرو بن حسان عن شريك عن سالم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بلفظ كان يجهر في الصلاة وصححه واخطأ في ذلك فان عبد الله

الله من الشيطان الرجيم اجزأه ان كانت الصلاة سرية بلا خلاف وان كانت جهرية ففيه طريقان (احدهما) وبه قال ابو علي الطبري وصاحب الحاوي يستحب الاسرار به قولاً واحداً كدعاء الافتتاح (والثاني) وهو الصحيح المشهور فيه ثلاثة اقوال (اصحها) يستحب الاسرار (والثاني) يستحب الجهر لانه تابع للقراءة فأشبهه التأمين كما لو قرأ خارج الصلاة فانه يجهر بالتعوذ قطعاً (والثالث) يخير بين الجهر والاسرار ولا ترجيح وهذا ظاهر نصه في الام كما نقله المصنف واختلفوا من حيث الجملة فصحيح الشيخ ابو حامد والمحاملي ونقلوا التعوذ في كل ركعة عن ابن سيرين وغاطا هذه طرق الاصحاب والمذهب استحباب التعوذ في كل ركعة وصححه القاضي ابو الطيب وامام الحرمين والغزالي في البسيط والرويانى والشاشى والرافعي وآخرون ولو تركه في الاولى عمداً او سهواً استحباب في الثانية بلا خلاف سواء قلنا يختص بالاولى أم لا بخلاف ما لو ترك دعاء الاستفتاح في الاولى لا يأتى به فيما بعدها بلا خلاف قال اصحابنا والفرق ان الاستفتاح مشروع في اول الصلاة وقد فات فصار كالقراغ من الصلاة وأما التعوذ فمشروع في اول القراءة والركعة الثانية وما بعدها فيها قراءة *

(١) وهذا الاصل وفيها سقط وامله (تداركه في الثانية) كما يفهم من عبارة الروضة والام وقد حكى الشارح عبارة الام بالمعنى اه

(فرع) في مسائل متعلقة بالتعوذ (احداها) قال الشافعي في الام لو ترك التعوذ عمداً (١) فان تركه عمداً او سهواً فليس عليه شيء (الثاني) في استحباب التعوذ في القيام الثاني من صلاة الكسوف في الركعة الاولى والثانية وجهان حكاهما صاحب الحاوي في باب صلاة الكسوف وهما كالخلاف

ويكون تقدير الكلام اما مع الآية الاولى على احد القولين او مستقلة بنفسها على احد القولين وهذا هو الذي اراده ويمكن تنزيهه على ذكر الخلاف الذي اشتمل عليه الطريقان جميعاً بأن يصرف قوله على احد القولين الى اول الكلام وهو قوله وهي آية من كل سورة والقول المقابل له انها ليست من السور ويجعل التردد في قوله اما مع الآية الاولى او مستقلة بنفسها اشارة الى الخلاف المذكور في الطريقة الثانية تفريعا على انها من القرآن واذا انتظم التردد في انها آية على استقلالها ام لا يعد القطع بأنها من القرآن ينتظم التردد فيه بعد اثبات الخلاف تفريعا على انها من القرآن *

سبه ابن المدينى الى وضع الحديث وقد سرقه ابو الصلت الهروى وهو متروك فرواه عن عباد ابن العوام عن شريك : اخرجته الدارقطنى ورواه اسحاق بن راهويه في مسنده عن يحيى بن آدم عن شريك فلم يذكر ابن عباس في اسناده بل ارسله وهو الصواب من هذا الوجه : وروى الدارقطنى والطبرانى من طريق احمد بن محمد بن يحيى بن حمزة حدثني ابي عن ابيه قال صلى بنا امير المؤمنين المهدي المغرب فجهر بالبسملة فقلت ما هذا فقال حدثني ابي عن ابيه عن جده عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم جهر بسم الله الرحمن الرحيم : (تنبيه) ليس في هذه الطرق كلها زيادة كون ذلك بين السورتين نعم روى الدارقطنى من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ان النبي

في الركعة الثانية من سائر الصلوات (الثالثة) قال الشافعي والاصحاب يستحب التعوذ في كل صلاة فريضة أو نافلة أو مندورة لكل مصل من امام ومأموم ومنفرد ومضطجع ورجل وامرأة وصبي وحاضر ومسافر وقائم وقاعد ومحارب الا المسبوق الذي يخاف فوت بعض الفاتحة لو اشتغل به فتركه ويشرع في الفاتحة ويتعوذ في الركعة الاخرى وفي صلاة الجنائز وجهاً ذكرها المصنف والاصحاب الصحيح انه يستحب فيها التعوذ كالتأمين والثاني لا يستحب الا منية على التخفيف (الرابعة) التعوذ يستحب لكل من يريد الشروع في قراءة في صلاة أو غيره جبراً أرى خارج الصلاة باتفاق القراء ويكفيه التعوذ الواحد ما لم يقطع قراءته بكلام أو سكوت طويل فان قطعها بواحد منها استأنف التعوذ وان سجد لتلاوة ثم عاد الى القراءة لم يتعوذ لانه ليس بفصل أو هو فصل يسير ذكره المتولي *

(فرع) في مذاعب العلماء في التعوذ ومحله وصفته والجهر به وتكراره في الركعات واستجابته للمأموم وانه سنة أم واجب * أما أصله فاستجبه للمصلي جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ومنهم ابن عمر وأبو هريرة وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وابن سيرين والنخعي والاوزاعي والثوري وأبو حنيفة وسائر اصحاب الرأي وأحمد وإسحق وداود وغيرهم وقال مالك لا يتعوذ أصلاً لحديث «المسيء صلته» ودليل الجمهور الآية واستدلوا بأحاديث ليست بثابتة فالآية أولى * وأما محله فقال الجمهور هو قبل القراءة وقال أبو هريرة وابن سيرين والنخعي يتعوذ بعد القراءة وكان أبو هريرة يتعوذ بعد فراغ الفاتحة لظاهر الآية وقال الجمهور معناها إذا اردت القراءة فاستعذ وهو اللاحق السابق الى الفهم * وأما صفته فذهبنا انه يستحب ان يقول (اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وبه قال الاكثر قال القاضي أبو الطيب وقال الثوري يستحب ان يقول (اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم) وقال الحسن ابن صالح يقول (اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم) ونقل الشافعي عن الحسن بن صالح (اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم) وحكي صاحب الشامل هذا عن أحمد بن حنبل واحتج بقول الله تعالى (وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله انه سميع عليم) وحديث أبي سعيد واحتج اصحابنا بقول الله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) فقد امثل الامر (وأما) الجواب عن الآية التي احتج بها فليست بيانا لصفة الاستعاذة بل أمر الله تعالى

قال (ثم كل حرف وتشديد ركن وفي ابدال الضاد بالظاء تردد) *

لا شك ان فاتحة الكتاب عبارة عن هذه الكلمات المنظومة والكلمات المنظومة مركبة

صلى الله عليه وسلم لم يزل يجهر في السورتين بيسم الله الرحمن الرحيم وفي اسناذه عمر بن حفص المكي وهو ضعيف : واخرجه ايضا من طريق أحمد بن رشيد بن خثيم عن عمه سعيد بن

بالاستعاذة وأخبر أنه سمع الدعاء عليهم فهو حث على الاستعاذة والآية التي أخذنا بها اقرب الي صفة الاستعاذة وكانت اولي وأما حديث أبي سعيد رضى الله عنه فسبق انه ضعيف * وأما الجهر بالتعوذ في الجهرية فقد ذكرنا ان الراجح في مذهبنا انه لا يجهر وبه قال ابن عمر وأبو حنيفة وقال ابو هريرة يجهر وقال ابن ليلي الاسرار والجهر سواء وهما حسنان * وأما استحبابه في كل ركعة فقد ذكرنا ان الاصح في مذهبنا استحبابه في كل ركعة وبه قال ابن سيرين وقال عطاء والحسن والنخعي والثوري وأبو حنيفة يختص التعوذ بالركعة الاولى وأما استحبابه للمأموم فذهبنا انه يستحب له كما يستحب للامام والمنفرد وقال الثوري وأبو حنيفة لا يتعوذ المأموم لانه لا قراءة عليه عندهما * وأما حكمه فمستحب ليس بواجب هذا مذهبنا ومذهب الجمهور ونقل العبدري عن عطاء والثوري انها أوجباه قال وعن داود روايتان (أحدهما) وجوبه قبل القراءة ودليله ظاهر الآية ودليلنا حديث «السيء صلاته» والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

ثم يقرأ فاتحة الكتاب وهو فرض من فروض الصلاة لما روى عبادة بن الصامت رضى الله ان النبي ﷺ قال «لا صلاة لمن لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب» *

(الشرح) حديث عبادة رضى الله عنه رواه البخارى ومسلم رحمهما الله وقراءة الفاتحة للقادر عليها فرض من فروض الصلاة وركن من أركانها ومتعينة لا يقوم مقامها ترجمتها بغير العربية ولا قراءة غيرها من القرآن ويستوى في تعيينها جميع الصلوات فرضها ونفلها جهرها وسرها والرجل والمرأة والمسافر والصبي والقائم والقاعد والمضطجع وفي حال شدة الخوف وغيرها سواء في تعيينها الامام والمأموم والمنفرد وفي المأموم قول ضعيف انها لا تجب عليه في الصلاة الجهرية وسنوضحه قريبا ان شاء الله تعالى. وتسقط الفاتحة عن المسبوق ويتحملها عنه الامام بشرط ان تلك الركعة محسوبة

من الحروف المعلومة واذا قال الشارع صلى الله عليه وسلم «لا صلاة الا بفاتحة الكتاب» (١) فقد وقف الصلاة على جملتها والموقوف على أشياء مفقود عند فقد بعضها كما هو مفقود عند فقد كلها فلو اخل بحرف منها لم تصح صلاته ولو خفف حرفاً مشدداً فقد اخل بحرف لان المشدد حرفان مثلاً أولهما ما كن فاذا خفف فقد أسقط أحدهما ولو ابدل حرفاً بحرف فقد ترك الواجب وهل يستثنى ابدال الضاد في قوله (غير المفضوب عليهم ولا الضالين) بالظاء ذكر وافية وجهين أحدهما نعم فيحتمل ذلك لقرب المخرج وعسر التمييز بينهما وأصحهما لا يستثنى ولو ابدل كان كابدال غيرها من الحروف وكما لا يحتمل الاخلال بالحروف لا يحتمل الاخل للحن للحن كقوله انعمت عليهم

خثيم عن الثوري عن عاصم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس واحمد ضعيف جدا وعمه ضعيف (١) حديث لا صلاة الا بفاتحة الكتاب تقدم قريبا *

للإمام احتراز من الإمام المحدث والذي قام لخامسة ناسيا وسنوضح ذلك كله في موضعه ان شاء الله تعالى *

(فرع) قد ذكرنا أن قراءة الفاتحة متعينة في كل صلاة وهذا عام في الفرض والنفل كما ذكرناه وهل نسيها في النافلة واجبة أم شرطا فيه ثلاثة أوجه سبق بيانها في مواضع أصحها ركن والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في القراءة في الصلاة . مذهبنا أن الفاتحة متعينة لا تصح صلاة القادر عليها إلا بها وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وقد حكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعثمان بن العاص وابن عباس وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وخوات بن جبير والزهري وابن عون والأوزاعي ومالك وابن المبارك وأحمد وإسحق وأبي ثور وحكاه أصحابنا عن الثوري وداود وقال أبو حنيفة : لا تتعين الفاتحة لكن تستحب وفي رواية عنه تجب ولا يشترط ولو قرأ غيرها من القرآن أجزاء وفي قدر الواجب ثلاث روايات عنه (أحداها) آية تامة (والثانية) ما يتناوله الاسم قال الرازي وهذا هو الصحيح عندهم (والثالثة) ثلاث آيات قصار أو آية طويلة وبهذا قال أبو حنيفة ومحمد واحتج لأبي حنيفة بقول الله تعالى (فاقرؤا ما ينسر منه) وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسيء صلته « كبر ثم اقرأ ما ينسر معك من القرآن » رواه البخاري ومسلم وبحديث أبي سعيد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب أو غيرها » وفي حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا صلاة إلا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب » قالوا فدل على أن غيرها يقوم مقامها قالوا ولأن سور القرآن في الحرمة سواء بدليل تحريم قراءة الجميع على الجنب وتحريم مس المحدث وغيرها واحتج أصحابنا بحديث عبادة بن الصامت المذكور في الكتاب « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب »

وأياك نعبد بل تبطل صلاته أن تعمد ويعيد على الاستقامة أن لم يتعمد ويسوغ القراءات السبع وكذا القراءة الشاذة أن لم يكن فيها تغيير معنى ولا زيادة حرف ولا نقصانه وقوله ثم كل حرف وتشديد ركن يجوز أن يريد به أنه ركن من الفاتحة لأن ركن الشيء أحد الأمور التي يلتزم منها ذلك الشيء ويجوز أن يريد به أنه ركن من الصلاة لأن الفاتحة من أركان الصلاة وجزء الجزء الأول وأصوب لثلاث نخرج أركان الصلاة عن الضبط *

قال ثم الترتيب فيها شرط فلو قرأ النصف الأخير أو لأم يجره ولو قدم آخر التشهد فهو كقولهم عليكم السلام والموالة أيضا شرط بين كلماتها فلو قطعها بسكوت طويل وجب الاستئناف (و) وكذا بتسبيح يسير إلا ما له سبب في الصلاة كالتأمين لقراءة الإمام والسؤال والاستعاذة أو سجود التلاوة عند قراءة الإمام آية سجدة أو رحمة أو عذاب فان الولاء لا ينقطع على أحد الوجهين ولو ترك المواة ناسيا ففيه تردد ولو طول ركعا قصيرا ناسيا لم يضر *

رواه البخاري ومسلم فان قالوا معناه لاصلاة كاملة قلنا هذا خلاف الحقيقة وخلاف الظاهر والسابق إلى الفهم فلا يقبل وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج» يقولها ثلاثاً غير تمام «فقيل لا أبي هريرة أنا نكون وراء الامام فقال اقرأ بها في نفسك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين نصفها لي ونصفها لعبدي فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدي واذا قال الرحمن الرحيم قال أني على عبدي واذا قال مالك يوم الدين قال مجدي عبدي وقال مرة فوض الي عبدي فاذا قال إياك نعبد وإياك نستعين قال هذا بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب

الفصل يشتمل على جملتين مشروطتين في الفاتحة (أحدهما) لترتيب فيجب رعايتها لان الاتيان بالنظم المعجز مقصود والنظم والترتيب ، و مناط البلاغة والاعجاز فلو قدم مؤخراً نلي مقدم نظران كان عامداً بطلت قراءته وعليه الاستئناف وان كان ساهياً عاد إلى الموضع الذي اخل منه بالترتيب فقرأ منه قال الصيدلاني الا أن يطول فيستأنف وعلى كل حال لا يعتد بالمؤخر الذي قدمه وينبغي ان يحمل قوله فلو قدم النصف الاخير قبل الاول لم يجزه على هذا أي لا يجزئه النصف الاخير فاما النصف الاول فهل يجزئه ويبنى عليه ام يلزمه الاستئناف فيه التفصيل الذي ذكرناه ولو اخل بترتيب التشهد نظر أن غير تغييراً مبطلا للمعنى فليس ما جاء به محسوبا وان تعمد بطلت صلاته لانه أتى بكلام غير منظوم قصداً وان لم يبطل المعنى وكان كل واحد من المقدم والمؤخر مفيداً مفهوماً ففيه الطريقتان المذكوران فيما اذا عكس لفظ السلام فقال عليكم السلام والاظهر الجواز لانه لا يتعلق بنظامه اعجاز وقوله ولو قدم آخر التشهد يعني بهذه (الحالة الثانية) وهي أن لا يغير المعنى وان كان اللفظ ، طاقاً واعلم أن تغيير الترتيب على وجه يبطل المعنى كما يفرض في التشهد يفرض في الفاتحة فوجب أن يقال ثم أيضاً اذا غير تغييراً مبطلا للمعنى عمداً تبطل صلاته والثانية الموالاة بين كلماتها والاخلال بها على ضربين (أحدهما) أن يكون الشخص عامداً فيه فان سكت في اثنتائها نظر ان طالت مدة السكوت وذلك بان يشعر مثل ذلك السكوت بقطعه القراءة واعراضه عنها اما اختياراً او لماتق فتبطل قراءته ويلزمه الاستئناف لانه صلى الله عليه وآله وسلم «كان يوالى في قراءته» وقد قال «صلوا كما رأيتموني أصلي» (١) وروى امام الحرميين والمصنف في الوسيط وجهاً آخر عن العراقيين

(١) (قوله) كان صلى الله عليه وسلم يوالى في قراءة الفاتحة وقال صلوا كما رأيتموني أصلي : اما حديث الموالاة فلم اره صريحاً وله اخذ من حديث ام سلمة كان يقطع قراءته آية آية وقد نازع ابن دقيق العيد في استدلال الفقهاء بهذا الحديث على وجوب جمع افعاله أي صلوا كما رأيتموني أصلي لان هذا الخطاب وقع لمالك بن الحويرث واصحابه فلا يتم الاستدلال به إلا فيما ثبت من فعله حال هذا الامر واما ما لم يثبت فلا : واما الثاني فتقدم في الاذان *

عليهم ولا الضالين قال هذا لعبدى ولعبدى ماسأل» رواه مسلم وعن عبادة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا تجزى صلاة لا يقرأ الرجل فيها بفاتحة الكتاب» رواه الدارقطني وقال اسناده صحيح حسن وعن ابى هريرة رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تجزى صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب» رواه بهذا اللفظ ابن خزيمة وابو حاتم ابن حبان بكسر الحاء في صحيحيهما باسناد صحيح وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما يتيسر» رواه ابو داود باسناد صحيح على شرط البخارى ومسلم وفي المسألة أحاديث كثيرة صحيحة والجواب عن الآية التي احتجوا بها انها وردت في قيام الليل لا في قدر القراءة وعن الحديث أن الفاتحة تتيسر فيحمل عليها جمع بين الأدلة أو يحمل على من يحسنها وعن حديث ابى هريرة «لا صلاة الا بقرآن» أنه حديث ضعيف رواه أبو داود باسناد ضعيف وجواب آخر وهو أن معنى هذا الحديث لو صح ان أقل ما يجزى فاتحة الكتاب كما يقال صم ولو ثلاثة أيام من الشهر أي أكثر من الصوم فان نقصت فلا تنقص عن ثلاثة أيام وعن قولهم ان سور القرآن سواء في الحرمة أنه لا يلزم منه استوائها في الاجزاء في الصلاة لأسباب وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة في نفس الفاتحة فوجب المصير اليها هذا مختصر ما يتعلق بالمسألة من الدلائل لنا ولهم اقتصر فيها على الصواب من الدلائل الصحيحة اذ لا فائدة في الاطناب في الواهيات وبالله التوفيق »

أن ترك الموالاة بالسكوت الطويل عمدا لا يبطل القراءة وأعلم لهذا الوجه قوله وجب الاستئناف بالواو وان قصرت مدة السكوت فلا يؤثر لان السكوت اليسير قد يكون لتنفس وسعال ونحوهما فلا يشعر بقطع القراءة ونظيره التفريق اليسير في الوضوء لا يؤثر وان أوجبنا الموالاة فيه وهذا اذا لم ينو مع السكوت قطع القراءة فان نواه والسكوت يسير ففيه وجهان حكينا عن الحاوى أحدهما انه لا تبطل القراءة أيضا لان السكوت اليسير لا اثر له بمجرد ولا لنية بمجردهما فلا يضر انضمام أحدهما إلى الآخر وأصحهما وهو الذي ذكره المعظم انها تبطل ويجب الاستئناف لا قتران الفعل بنية لقطع وقد تؤثر النية مع الفعل فيما لا يؤثر فيه أحدهما الا ترى ان نية التعدي من المودع لا توجب كون الودعة مضمونة عليه وكذلك مجرد النقل من موضع إلى موضع واذا اقترنا صارت مضمونة عليه وانما لم تؤثر مجرد النية ههنا بخلاف نية قطع الصلاة فانها تؤثر فيها لان النية ركن في الصلاة تجب ادامتها حكما إن لم تجب ادامتها حقيقة ولا يمكن ادامتها - كما مع نية القطع فتبقى الأفعال بلا نية وقراءة الفاتحة لا تفتقر الى نية خاصة فلا يؤثر فيها نية القطع فلو أتى بتسييح أو تهليل في اثنائها أو قرأ آية أخرى فيها بطلت الموالاة قل ذلك ام كثر لان الاشتغال بغيرها يغير النظم ويوهم الاعراض عنها وهذا فيما لا يؤثر به في الصلاة اما ما يؤثر به وتعلق به مصلحة الصلاة كما اذا أمن الامام والمأموم في خلال الفاتحة فأمن معه أو قرأ الامام آية رحمة فسأله المأموم أو آية عذاب فاستعاذ منه أو آية سجدة

(فرع) في مذاهبهم في اصل القراءة: مذهبنا ومذهب العلماء كافة وجوبها ولا تصح الصلاة إلا بها ولا خلاف فيه إلا ما حكاه القاضي أبو الطيب ومتابعوه عن الحسن بن صالح وإبي بكر الأصم أنهما قالوا لا تجب القراءة بل هي مستحبة واحتج لها بما رواه أبو سلمة ومحمد بن علي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه « صلى المغرب فلم يقرأ فقل له فقال كيف كان الركوع والسجود قالوا حسنا قال فلا بأس » رواه الشافعي في الام وغيره وعن الحارث الأعور « أن رجلا قال لعلي رضي الله عنه أني صليت ولم أقرأ قال أتممت الركوع والسجود قال نعم قال تمت صلاتك » رواه الشافعي وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال . القراءة سنة رواه البيهقي * واحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة السابقة في الفرع قبله ولا معارض لها وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا صلاة الا بقراءة » رواه مسلم وأما الأثر عن عمر رضي الله عنه فجوابه من ثلاثة أوجه (أحدها) أنه ضعيف لأن أباسلمة ومحمد بن علي لم يدركا عمر (والثاني) أنه محمول على أنه أسر بالقراءة (والثالث) أن البيهقي رواه من طريقين موصولين عن عمر رضي الله عنه أنه صلى المغرب ولم يقرأ فأعاد قال البيهقي وهذه الرواية موصولة موافقة للسنة في وجوب القراءة وللقياس في أن الأركان لا تسقط بالنسيان. وأما الأثر عن علي رضي الله عنه فضعيف أيضا لأن الحارث الأعور متفق على ضعفه وترك الاحتجاج به . وأما الأثر عن زيد فقال البيهقي وغيره مراده أن القراءة لا تجوز إلا على حسب ما في المصحف فلا تجوز مخالفته وإن كان علي مقاييس العربية بل حروف القراءة سنة متبعة أي طريق يتبع ولا يغير والله اعلم *

فسجد المأموم معه أو فتح على الإمام قراءته ففي بطلان الموالاة في جميع ذلك وجهان أحدهما وبه قال الشيخ أبو حامد تبطل كما لو فتح على غير إمامه أو اجاب المؤذن أو عطس فحمد الله تعالى وأصحهما وبه قال صاحب الانصاح والقاضي أبو الطيب والقفال لا تبطل لأنه ندب إلى هذه الأمور في الصلاة لمصاحبتها فلا اشتغال بها عند عروض أسبابها لا يجعل قادحا وهذا مفرع على استحباب هذه الأمور للمأموم وهو المشهور وفيه وجه آخر ثم لم يجزوا هذا الخلاف في كل مندوب إليه فإن الحمد عند العطاس مندوب إليه وإن كان في الصلاة وهو قاطع للموالاة ولكن في المندوبات التي تختص بالصلاة وتعد من صلاحها وقوله إلا ماله سبب في الصلاة محمول على هذا ولما كان السكوت مبطلا للموالاة بشرط أن يكون طويلا وكان التسبيح مبطلا من غير هذا الشرط قيد في لفظ الكتاب السكوت بالطويل وجعل التسبيح بوصف كونه يسيرا مبطلا للموالاة تنبيها على الفرق بينهما ثم لا يخفى أن ما يطل يسيره فكثيره أولى أن يبطل (الضرب الثاني) أن يخل بالموالاة ناسيا ونذ كر

(فرع) لفاتحة الكتاب عشرة اسماء حكها الامام ابواسحق الثعلبي وغيره (احدها) فاتحة الكتاب وجاءت الاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم في تسميتها بذلك. قالوا سميت به لانه يفتح بها المصحف والتعلم والقراءة في الصلاة وهي مفتحة بالحمد الذي يفتح به كل امر ذي بال وقيل لان الحمد فاتحة كل كتاب (الثاني) سورة الحمد لان فيها الحمد (الثالث) و (الرابع) ام القرآن وام الكتاب لانها مقدمة في المصحف كما ان مكة ام القرى حيث دحيت الدنيا من تحتها وقيل لانها مجمع العلوم والخيرات كما سمي الدماغ ام الرأس لانه مجمع الحواس والمنافع قال ابن دريد الام في كلام العرب الراية ينصبها الامير للعسكر يفزعون اليها في حياتهم وموتهم وقال الحسن ابن الفضل سميت بذلك لانها امام لجميع القرآن يقرأ في كل ركعة ويقدم علي كل سورة كالمقرى لاهل الاسلام . وقيل سميت بذلك لانها اعظم سورة في القرآن ثبت في صحيح البخارى عن ابى سعيد بن المعلى رضي الله عنه قال قال لى رسول الله ﷺ « لا علمك سورة هي اعظم السور في القرآن قبل ان تخرج من المسجد فأخذ يدي فلما أراد ان يخرج قلت له ألم قل لا علمك سورة هي اعظم سورة في القرآن قال الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته » (الخامس) الصلاة للحديث الصحيح في مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي » وهو صحيح كما سبق بيانه قريبا (السادس) اسبع المثاني للحديث الصحيح الذي ذكرناه قريبا سميت بذلك لانها تثنى في الصلاة فتقرأ في كل ركعة (السابع) الوافية - بالفاء - لانها لا تنقص فيقرأ بعضها في ركعة وبعضها في اخرى بخلاف غيرها (الثامن) الكافية لانها تكفي عن غيرها ولا يكتفى عنها غيرها (التاسع) الاساس روى عن ابن عباس (العاشر) الشفاء فيه حديث مرفوع . قال الماوردي في تفسيره اختلفوا في جواز تسميتها أم الكتاب فجوزه الاكثرون لان الكتاب تبع لها ومنعه الحسن وابن سيرين وزعموا ان

أولا مسألة وهي أنه لو ترك الفاتحة ناسيا هل تجزئه صلاته الجديد وهو المذهب أن لا يعتد بتلك الركعة بل إن تذكر بعد ما ركع عاد الى القيام وقراً وإن تذكر بعد القيام الى الركعة الثانية صارت هذه الركعة أولاة ويلغو ما سبق ووجه الاخبار الدالة على اعتبار الفاتحة واللاحاق به ثر الاركان وقال في القديم تجزئه صلاته تقليدا لعمر رضي الله عنه « فانه نسي القراءة في صلاة المغرب فقبل له في ذلك فقال كيف كان الركوع والسجود قالوا كان حسنا قال فلا بأس » وقد ذكرت ما قبل في الفرق بين الفاتحة وسائر الاركان في فصل الترتيب في الوضوء اذا عرف ذلك فنقول اذا ترك الموالاة ناسيا فالذي ذكره الجمهور وتقلوه عن نص الشافعي رضي الله عنه انه لا تنقطع الموالاة وله أن ينيى وايس هذا تفريعا على القول القديم في ترك الفاتحة ناسيا بل تقلوا ذلك مع القول بانه إذا ترك الفاتحة ناسيا لم يعتد بالركعة ومال إمام الحرمين الى أنه ينقطع الولاء بالنسيان اذا قلنا النسيان

هذا اسم للوح المحفوظ فلا يسمي به غيره (قلت) هذا غلط في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «من قرأ بام الكتاب اجزأت عنه» وفي سنن أبي داود عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الحمد لله رب العالمين أم القرآن وأم الكتاب والسبع الثانی» قال المصنف رحمه الله * فان تركها ناسيا فقيه قولان قال في القديم تجزئه لان عمر رضي الله عنه ترك القراءة ف قيل له في ذلك فقال كيف كان الركوع والسجود قالوا احسنا قال فلا بأس وقال في الجديد لا تجزئه لان ما كان ركنا في الصلاة لم يسقط فرضه بالنسيان كالركوع والسجود *.

(الشرح) هذا الاثر عن عمر رضي الله عنه قد قدمنا بيانه في الفرع السابق في مذهبه في القراءة و ذكرنا انه ضعيف و انه جاء انه اعاد الصلاة اما حكم المسألة ففيم ترك الفاتحة ناسيا حتى سلم او ركع قولان مشهوران اصحهما باتفاق الاصحاب وهو الجديد لا تسقط عنه القراءة بل ان تذكر في الركوع او بعده قبل القيام الى الثانية عاد الى القيام وقرأ وان تذكر بعد قيامه الى الثانية لغت الاولى وصارت الثانية هي الاولى وان تذكر بعد السلام والفصل قريب لزمه العود الى الصلاة ويبني على ما فعل فيأتي بركعة اخرى ويسجد للسهو وان طال الفصل يلزمه استئناف الصلاة والقول الثاني القديم انه تسقط عنه القراءة بالنسيان فعلي هذا ان تذكر بعد السلام فلا شيء عليه وان تذكر في الركوع وما بعده قبل السلام فوجهان (احدهما) وبه قطع المتولي يجب ان يعود الى القراءة كما لو نسي سجدة ونحوها (والثاني) لاشيء عليه وركعته صحيحة وسقطت عنه القراءة كما لو تذكر بعد السلام وبهذا قطع الشيخ ابو حامد في تعليقه ونقله عن نصه في القديم وقطع به ايضا السيد يحيى والقاضي ابو الطيب وصاحب العدة وهو الاصح *.

(فرع) لهذه المسألة نظائر فيها خلاف كهذه و الاصح انها تصح (منها) ترك ترتيب الوضوء ناسيا (ونسيان) الماء في رحله في التيمم (ومن) صلى اوصام بالاجتهاد فصادف قبل الوقت بنجاسة حملها او نسيها أو اخطأ في القبلة وغير ذلك وقد سبق بيانها في باب صفة الوضوء *.

* قال المصنف رحمه الله *

ويجب ان يتدبرها بسم الله الرحمن الرحيم فانها آية منها والدليل عليه ما روته ام سلمة رضي

ليس بعذر في ترك الفاتحة حتى لا يجزئه ما أتى به كما لو ترك الترتيب ناسيا وتابعه الامام الغزالي رحمه الله فجعل المسألة على التردد واعترض امام الحرمين قدس الله روحه علي كلام الجمهور فقال ترك الولا اذا كان مما تختل به القراءة فجزئانه النسيان وجب ان يكون بمثابة ترك القراءة ناسيا حتى لا يعذر به وللجمهور ان يقولوا سلمت في هذا الاعتراض مقدمة مطلقة وهي ان ترك الولا مما تختل به القراءة وعندنا لا تختل به القراءة الا عند التعمد فان قال اذا اختلت به عند التعمد وجب ان تختل عند النسيان كما ان ترك القراءة من أصلها لا يفترق حكمه في الحالتين فلهم أن

الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم «قرأ بسم الله الرحمن الرحيم فعدها آية» ولان الصحابة رضي الله عنهم اثبتوها فيما جمعوا من القرآن فدل على انها آية منها فان كان في صلاة يجهر فيها جهر بها كما يجهر بسائر الفاتحة لما روى ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم «جهر ببسم الله الرحمن الرحيم» ولانها تقرأ على انها آية من القرآن بدليل انها تقرأ بعد التعوذ فكان مستها الجهر كسائر الفاتحة»

(الشرح) حديث ام سلمة رضي الله عنها صحيح رواه ابن خزيمة في صحيحه بمعناه وحديث ابن عباس رواه الترمذي وقال ليس اسناده بذلك وسنذكر ما يعني عنه في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى * اما حكم المسألة فمذهبنا ان بسم الله الرحمن الرحيم آية كاملة من اول الفاتحة بلا خلاف وليست في اول براءة باجماع المسلمين واما باقى السور غير الفاتحة وبراءة ففى البسملة فى أول كل سورة منها ثلاثة أقوال حكاهما الخراسانيون اصحها واشهرها وهو الصواب والاصوب انها آية كاملة (والثاني) انها بعض اية (والثالث) انها ليست بقرآن في اوائل السور غير الفاتحة والمذهب انها قرآن في اوائل السور غير براءة ثم هل هي في الفاتحة وغيرها قرآن على سبيل القطع كسائر القرآن ام على سبيل الحكم لاختلاف العلماء فيها . فيه وجهان مشهوران لاصحابنا حكاهما المحامي وصاحب الحاوي والبندنجي (احدهما) على سبيل الحكم بمعنى أنه لا تصح الصلاة الا بقراءتها في اول الفاتحة ولا يكون قارئاً لسورة غيرها بكاملها الا اذا ابتدأها بالبسملة (والصحيح) انها ليست على سبيل القطع اذ لا خلاف بين المسلمين ان نافيها لا يكفر ولو كانت قرآناً قطعاً لكفر من نفي غيرها فعلي هذا يقبل في اثباتها خبر الواحد كسائر الاحكام واذا قال هي قرآن على سبيل القطع لم يقبل في اثباتها خبر الواحد كسائر القرآن وانما ثبت بالنقل المتواتر عن الصحابة في اثباتها في المصحف كما سيأتي تحريره في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى وضعف امام الحرمين وغيره قول من قال انها قرآن على سبيل القطع قال الامام هذه غباوة عظيمة من قائل هذا لان ادعاء العلم حيث لا قاطع محال . وقال صاحب الحاوي قال جمهور اصحابنا هي آية حكماً لا قطعاً وقال ابو علي ابن ابي هريرة هي آية من أول كل سورة غير براءة قطعاً ولا خلاف اعندنا أنها يجب قراءتها في اول الفاتحة ولا تصح الصلاة الا بها لانها كباقي الفاتحة قال الشافعي ولاصحاب ويسن الجهر بالبسملة

يقولوا في الفرق الموالاته هيئة في الكلمات تابعة لها فاذا ترك القراءة فقد ترك التابع والمتبوع واذا ترك الموالاته فقد ترك التابع دون المتبوع فلا يبعد أن يجعل انسيان عندها ولا يجعل عندها ثم ونظيره غسل الاعضاء في الوضوء لا يحتمل تركها عمداً ولا سهواً وترك الموالاته سهواً يحتمل على الاظهر وان اوجبنا فيه الموالاته واما ما ذكره من ترك الترتيب ناسياً فقد فرق الشيخ ابو محمد بينه وبين الموالاته بأن امر الموالاته أهون ألا نرى انه لو أدخل المصلى بترتيب الاركان ناسياً فقدم

في الصلاة الجهرية في الفاتحة وفي السورة وهذا لا خلاف فيه عندنا *

(فرع) في مذاهب العلماء في اثبات البسملة وعدمها (اعلم) أن مسألة البسملة عظيمة مهمة ينبغي عليها صحة الصلاة التي هي أعظم الأركان بعد التوحيد ولهذا المحل الأعلى الذي ذكرته من وصفها اعتنى العلماء من المتقدمين والمتأخرين بشأنها وأكثروا التصانيف فيها مفردة وقد جمع الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن اسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي ذلك في كتابه المشهور وحوى فيه معظم المصنفات في ذلك مجلداً كبيراً (١) وأنا إن شاء الله تعالى أذكر هنا جميع مقاصده مختصرة وأضمر إليها ثبوت لا بد منها فأقول: قد ذكرنا أن مذهبنا أن البسملة آية من أول الفاتحة بلا خلاف فكذلك هي آية كاملة من أول كل سورة غير براءة علي الصحيح من مذهبنا كما سبق وبهذا قال خلائق لا يحصون من السلف قال الحافظ أبو عمرو بن عبد البر هذا قول ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وطاوس وعطاء ومكحول وابن المنذر وطائفة وقال ووافق الشافعي في كونها من الفاتحة أحمد وإسحاق وأبو عبيد وجماعة من أهل الكوفة ومكة وأكثر أهل العراق وحكاها الخطابي أيضاً عن أبي هريرة وسعيد بن جبير ورواه البيهقي في كتابه الخلافيات بإسناده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه والزهري وسفيان الثوري وفي السنن الكبير له عن علي وابن عباس وأبي هريرة ومحمد بن كعب رضي الله عنهم وقال مالك والاوزاعي وأبو حنيفة وداود ليست البسملة في أوائل السور كلها قرآناً لا في الفاتحة ولا في غيرها وقال أحمد هي آية في أول الفاتحة وليست بقرآن في أوائل السور وعنه رواية أنها ليست من الفاتحة أيضاً وقال أبو بكر الرازي من الحنفية وغيره منهم هي آية بين كل سورتين غير الانفال وبراءة وليست من السور بل هي قرآن كسورة قصيرة وحكي هذا عن داود وأصحابه أيضاً ورواية عن أحمد وقال محمد بن الحسن ما بين دفقي المصحف قرآن وأجمعت الأمة على أنه لا يكفر من اثبتها ولا من نفاها لا اختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو نفي حرفاً مجعاً عليه أو أثبت ما لم يقل به أحد فانه يكفر بالاجماع وهذا في البسملة التي في أوائل السور

السجود على الركوع لم يعتد بالسجود المقدم ولو أدخل بالموالة بأن طول ركعاً قصيراً في الصلاة ناسياً لم يضر واعتد بما أتى به وكذلك لو ترك سجدة من الركعة الأولى أقيمت السجدة المأثية بها في الركعة الثانية مقامها وإن اختلت الموالة ولماذا يحنل غير أفعال الصلاة في خلالها إذا كانت بسيرة كالخطوة وقتل الحية ونظائرها مع أنها تخل بصورة الموالة فلا يلزم من جعل النسيان عذراً في إضعاف المعتبرين جعله عذراً في أقواها وقد حكى الإمام بعض هذا الفرق عن الشيخ ولم يعترض عليه بازيد مما سبق وربما وجه النص المقول في أن ترك الموالة ناسياً لا يضر به ماثل ترك الموالة ناسياً

غير براءة وأما البسمة في أثناء سورة النمل (انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم) فقرآن بالاجماع فمن جحد منها حرفاً كفر بالاجماع (واحتج) من نفاها في اول الفاتحة وغيرها من السور بأن القرآن لا يثبت بالظن ولا يثبت الا بالتواتر وبحديث ابى هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين» الى آخر الحديث ولم يذكر البسمة رواه مسلم وقد سبق قريباً بطوله وبحديث ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ان من القرآن سورة ثلاثون آية تشفع لرجل حتى يغفر له» وهي (تبارك الذي بيده الملك) رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن وفي رواية ابى داود تشفع قالوا وقد اجمع القراء على انها ثلاثون آية سوى البسمة وبحديث عائشة في مبدأ الوحي «ان جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق خالق الانسان من علق اقرأ وربك الاكرم ولم يذكر البسمة في اولها» رواه البخاري ومسلم وبحديث انس رضي الله عنه قال «صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فلم اسمع احداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم» رواه مسلم وفي رواية له «فكانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا آخرها» قالوا ولانها لو كانت من القرآن لكفر جاحدها وأجمعنا نه لا يكفر (قالوا) ولان اهل العدد مجمعون على ترك عدها آية من غير الفاتحة واختلفوا في عدها في الفاتحة قالوا ونقل اهل المدينة بأسرهم عن آبائهم التابعين عن الصحابة رضي الله عنهم افتتاح الصلاة بالحمد لله رب العالمين قالوا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لابي بن كعب «تقرأ ام القرآن فقال الحمد لله رب العالمين» واحتج اصحابنا بأن الصحابة رضي الله عنهم اجمعوا على اثباتها في المصحف جميعاً في اوائل السور سوى براءة بخط المصحف بخلاف الاغشار وتراجع السور فان العادة كتابتها

في الصلاة كتطويل الركن القصير ونحوه والله اعلم ويكشف لك من هذا الشرح ما السبب الداعي الى ايراد المصنف مسألة تطويل الركن القصير في خلال مسائل القراءة ومن لم يعرف هذا السبب ولم تكن فيه غباوة فانه يتعجب من ذلك وايس في امط الكتاب ما ينبه عليه وأما من سمعته كل واحد من الترتيب والمواالة شرطاً والحروف والتشديدات اركاناً متقدمة في باب الاذان ما يناظر ذلك والقول فيهما قريب *

قال (أما العاشر) لا تجزئه ترجمته (ح) بخلاف التكبير لياتي بسبع آيات من القرآن متوالية لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة فان لم يحسن فمتفرقة فان لم يحسن فيأتي تسبيح وتهليل لا تنقص حروفه عن حروف الفاتحة *

ذكرنا أن للمصلي حالين أحدهما أن يقدر على قراءة الفاتحة وما ذكرناه الى الآن كلام فيها والثانية أنه لا يقدر فيلزمه كسب القدرة عليها اما بالتعلم أو التوصل الى مصحف يقرأها منه

بحمره ونحوها فلو لم تكن رآنا لما استجازوا اثباتها بخط المصحف من غير تمييز لان ذلك يحمل على اعتقاد انها قرآن فيكونون مفررين بالمسلمين حاملين لهم على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآنا فهذا مما لا يجوز اعتقاده في الصحابة رضي الله عنهم قال اصحابنا هذا اقوى ادلتنا في اثباتها قال الحافظ ابو بكر البيهقي احسن ما يحتج به اصحابنا كتابتها في المصاحف التي قصدوا بكتابتها نفي الخلاف عن قرآن فكيف يتوهم عليهم انهم اثبتوا مائة وثلاث عشرة آية ليست من القرآن قال الغزالي في المستصفى اظهر الادلة كتابتها بخط القرآن قال ونحن نقنع في هذه المسألة بالظن ولا شك في حصوله (فان قيل) لعلها أثبتت للفصل بين السور (فجوابه) من أوجه (أحدها) ان هذا فيه تقرير لا يجوز ارتكابه لمجرد الفصل (والثاني) انه لو كان للفصل اكتبته بين براءة والانفال ولما حسن كتابتها في اول الفاتحة (الثالث) ان الفصل كان ممكنا بتراجم السور كما حصل بين براءة والانفال (فان قيل) لعلها كتبت للتبرك بذكر الله (فجوابه) من هذه الالوجه الثلاثة (ومن وجه رابع) انه لو كانت للتبرك لا كتبت بها في اول المصحف او لكتبت في اول براءة ولما كتبت في اوائل السور التي فيها ذكر الله كالفاتحة والانعام وسبحان والكهف والفرقان والحديد ونحوها فلم يكن حاجة الى البسمة ولانهم قصدوا تجريد المصحف مما ليس بقرآن ولهذا لم يكتبوا التعوذ والتأمين مع انه صح الامر بهما ولان النبي صلى الله عليه وسلم لما تلا الآيات النازلة في براءة عائشة رضي الله عنها لم يبسم ولما تلا سورة الكوثر حين نزوله بسم فلو كانت للتبرك لكانت الآيات في براءة عائشة اولي مما تبرك فيه لما دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وأهله وأصحابه من السرور بذلك وعن ام سلمة رضي الله عنها «ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم في اول الفاتحة في الصلاة وعدّها آية» وعن ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى (ولقد آتيناك سبعا من المثاني) قال «هي فاتحة الكتاب قال فابن السابعة قال (بسم الله الرحمن الرحيم)» رواهما ابن خزيمة في صحيحه ورواهما البيهقي وغيره وعن انس رضي الله عنه قال «بينما رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا اذا غني اغفأ ثم رفع رأسه متبسما فقلنا ما أضحكك يا رسول الله»

سواء قدر عليه بالشرى او الاستئجار أو الاستعارة فان كان بالليل أو كان في ظلمة فعليه تحصيل السراج أيضا عند الامكان فلو امتنع عن ذلك مع الامكان فعليه إعادة كل صلاة صلاها الى أن قدر على قراءتها واذا تعذر التعلم عليه أو تأخر لضيق الوقت أو بلادته وتعذرت القراءة من المصحف أيضا فكيف يصلي هذا غرض الفصل وجملة أن لا ترجمته الترجمة وخلاف أبي حنيفة يعود ههنا بطريق الاولى ويخالف التكبير حيث يعد العاجز الى ترجمته لما قدمناه أن نظم القرآن معجز وهو المقصود فيراعى ما هو أقرب منه واما لفظ التكبير فليس بمعجز ومعظم الفرض معناه فالترجمة أقرب اليه واذا عرفت ذلك فينظر ان احسن غير الفاتحة من القرآن فيجب عليه ان يقرأ سبع آيات من غيرها ولا يجوز له العدول الى الذكر لان القرآن بالقرآن أشبه ولا يجوز أن ينقص

الله قال أنزلت علي سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم أنا عطينك الكون ونفعل لك ربك وانحر إن شئت هو
 لا بتر» رواه مسلم وعن أنس رضي الله عنه أنه سئل عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال «كانت مداً ثم قرأ
 بسم الله الرحمن الرحيم بمد بسم الله ومد الرحمن ومد الرحيم» رواه البخاري وعن ابن عباس قال
 «كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم» رواه
 الحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم ورواه أبو داود وغيره وأخرج
 الحاكم في المستدرک أيضاً ثلاثة أحاديث كلها عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله
 عنهما (الأول) أن النبي ﷺ «كان إذا جاءه جبريل عليه السلام فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم علم أنها سورة
 (الثاني) «كان النبي ﷺ لا يعلم ختم السورة حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم» (الثالث) «كان المسلمون لا يعلمون
 انقضاء السورة حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم» وفي سنن البيهقي عن علي وأبي هريرة وأبي بن عباس وغيرهم
 رضي الله عنهم «أن الفاتحة هي السبع من المثاني وهي السبع آيات وأن البسمة هي الآية السابعة» وفي سنن
 الدارقطني عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا قرأتم الحمد فقرأوا بسم الله الرحمن
 الرحيم : أنها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها» قال
 الدارقطني رجال أسنده كلهم ثقة وروى موقوفاً . فهذه الأحاديث متعاضدة محصلة للظن القوي
 بكونها قرآناً حيث كتبت المطلوب هنا هو الظن لا القطع خلاف ما ظنه القاضي أبو بكر الباقلاني
 حيث شنع علي مذهبنا وقال لا يثبت القرآن بالظن وانكر عليه الغزالي وأقام الدليل على أن الظن
 يكفي فيما نحن فيه (مما) ذكره حديث «كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف ختم السورة حتى ينزل

عدد الآيات الماتى بها عن السبع وإن كانت طويلة لأن عدد الآي مرعى فيها قال الله تعالى
 سبعا من المثاني «وعدها رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع آيات» (١) فيرعى هذا العدد في بدلها وهل
 يشترط مع ذلك أن لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة فيه وجهان أحدهما لا ويكفي اعتبار
 اعتبار الآيات كما لو فاته صوم يوم طويل يجوز قضاؤه في يوم قصير ولا ينظر إلى الساعات وأصحبها
 وهو المذكور في الكتاب أنه يشترط لأنها معتبرة في الفاتحة وقد أمكن اعتبارها في البديل فاشبهت
 الآيات وهذان الوجهان في جملة الفاتحة مع جملة البديل فلا يمتنع أن يجعل آيتين بدلا عن آية

(١) حديث (١) أنه عدد الفاتحة سبع آيات تقدم من حديث أبي هريرة في سياق البيهقي
 من طريق سعد بن عبد الحميد بن جعفر : وروى أيضا من طريق سعيد المقبري عن أبي سعيد
 مرفوعا نحوه وفيه إسحاق بن عبد الواحد الموصلي وهو متروك : وروى الحاكم من طريق
 ابن جريج أخبرني أبي أن سعيد بن جبير أخبره في قوله تعالى ولقد آتيناك سبعا من المثاني والقرآن
 العظيم قال هي أم القرآن وقرأ سعيد بن جبير بسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة قال ابن جبير
 قرأها علي عبد الله بن عباس كما قرأها قال ابن عباس فأخرجها الله لكم ما أخرجها لأحد قبلكم
 وإسناده صحيح

عليه بسم الله الرحمن الرحيم» قال واتقاضي معترف بهذا ولكنه تأوله على أنها كانت تنزل ولم تكن قرآنا قال وليس كل منزل قرآنا قال الغزالي : وما من منصف الا ويرد هذا التأويل ويضعفه واعترف ايضا بان البسملة كتبت بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أوائل السور مع اخباره صلى الله عليه وسلم أنها منزلة وهذا موهم كل أحد أنها قرآنا ودليل قاطع أو كالمقاطع أنها قرآن فلا وجه لترك بيانها لو لم تكن قرآنا (فان قيل) لو كانت قرآنا لبيانها (فالجواب) أنه صلى الله عليه وسلم اكتفى بقوله أنها منزلة وبإملائها على كتابه وبأنها تكتب بخط القرآن كما يبين عند أملاء كل آية أنها قرآن اكتفاء بعلم ذلك من قرينة الحال ومن التصريح بالانزال (فان قيل) قوله لا يعرف فصل السور دليل على أنها لفصل (قلنا) موضع الدلالة قوله حتى ينزل فاخبر بنزولها وهذه صفة كل القرآن وتقدير الله لا يعرف بالشروع في سورة أخرى إلا بالبسملة فإنها لا تنزل إلا في أوائل السور. قال الغزالي في آخر كلامه الغرض بيان أن المسألة ليست قطعية بل ظنية وان الأدلة وان كانت متعارضة فجواب التافعي فيها أرجح وأغلب (وأما) الجواب عن قولهم لا يثبت القرآن إلا بالتواتر فمن وجهين (أحدهما) أن إثباتها في المصحف في معني التواتر (والثاني) أن التواتر إنما يشترط فيما يثبت قرآنا على سبيل القطع أما ما يثبت قرآنا على سبيل الحكم فيكفي فيه الظن كما سبق بيانه والبسملة قرآن على سبيل الحكم على الصحيح وقول جمهور أصحابنا كما سبق (وأما) الجواب عن حديث «قسمت الصلاة» فمن أوجه ذكرها أصحابنا (أحدها) أن البسملة إنما لم تذكر لاندراجها في الآيتين بعدها (الثاني) أن يقال معناه فإذا انتهى العبد في قراءته إلى «الحمد لله رب العالمين» حينئذ تكون البسملة داخلية (الثالث) أن يقال المقسوم ما يختص بالفاتحة من الآيات الكاملة واحترزنا بالكاملة عن قوله تعالى (وقيل الحمد لله رب العالمين) وعن قوله تعالى (وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين) وأما البسملة فغير مختصة (الرابع) أنه قاله قبل نزول البسملة فان النبي صلى الله عليه وسلم «كان ينزل عليه الآية فيقول ضعوهما في سورة كذا» (الخامس) أنه جاء ذكر البسملة في رواية الدارقطني والبيهقي فقال «فاذا قال العبد بسم الله الرحمن الرحيم يقول الله ذكرني عبدي» ولكن اسنادها ضعيف (فان قيل) فقد أجمعت الأمة على أن الفاتحة سبع آيات واختلف في السابعة فمن جعل البسملة آية فالسابعة (صراط الذين) إلى آخر السورة : ومن نفاها قال (صراط الذين انعمت عليهم) سادسة (وغير المغضوب عليهم) إلى آخرها هي السابعة قالوا ويترجح هذا لان به يحصل حقيقة التنصيف فيكون لله تعالى ثلاث آيات ونصف وللعبد مثلها وموضع التنصيف

وفي وجهه يجب ان تعدل حروف كل آية بآية من الفاتحة على الترتيب ويذغى ان تكون مثلها او اطول منها ويحكى هذا عن الشيخ أبي محمد ان احسن سبع آيات متوالية بالشرط المذكور لم يجز العدول إلى المتفرقة فان المتوالية اشبه بالفاتحة وان لم يحسنها أتى بها متفرقة واستدرك امام الحرمين فقال لو كانت الآيات المفردة لا تفيد معنى منظوما اذا قرئت وحدها كقوله «ثم نظر» فيظهر ان لا تأمره بقراءة

(إياك نعبد وإياك نستعين) فلو عدت البسملة آية ولم يعد (غير المغضوب عليهم) صار لله تعالى أربع آيات ونصف وللعبد آيتان ونصف وهذا خلاف تصريح الحديث بالتنصيف (فالجواب) من أوجه (أحدها) منع إرادة حقيقة التنصيف بل هو من باب قول الشاعر *

إذا مات كان الناس نصفين شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع

فيكون المراد أن الفاتحة قسمان فاولها لله تعالى وآخرها للعبد (والثاني) أن المراد بالتنصيف قسمان الثناء والدعاء من غير اعتبار لعدد الآيات (الثالث) أن الفاتحة إذا قسمت باعتبار الحروف والكلمات والبسملة منها كان التنصيف في شطريها أقرب مما إذا قسمت بحذف البسملة فلعل المراد تقسيمها باعتبار الحروف (فان قيل) يترجح جعل الآيةابعة (غير المغضوب) لقوله فاذا قال العبد (اهدنا الصراط إلى آخر السورة) قال فهو لا يعبدى فلفظة هؤلاء جمع يقتضى ثلاثة آيات وعلي قول الشافعي ليس للعبد إلا آيتان (فالجواب) أن أكثر الرواة رووه فهذا لعبدى وهو الذى رواه م في صحيحه وان كان هؤلاء ثابتة في سنن أبى داود والنسائي بإسناديهما الصحيحين وعلي هذه الرواية تكون الإشارة بهؤلاء إلى الكلمات أو إلى الحروف أو إلى آيتين ونصف من قوله تعالى (وإياك نستعين) إلى آخر السورة ومثل هذا

يجمع كقول الله تعالى (الحج أشهر معلومات) والمراد شهران وبعض الثالث أو إلى آيتين فحسب وذلك يطلق عليه اسم الجمع بالاتفاق ولكن اختلفوا في أنه حقيقة أم مجاز وحقيقته ثلاثة والا كثرون علي أنه مجاز في الاثنين حقيقة في اثلاثة قال الشيخ أبو محمد المقدسي هذا كله اذا سلمنا أن التنصيف توجه إلى آيات الفاتحة وذلك ممنوع من أصله وإنما التنصيف متوجه إلى الصلاة بنص الحديث (فان قلوا) المراد قراءة الصلاة (قلنا) بل المراد قسمة ذكر الصلاة أى الذكر المشروع فيها وهو ثناء ودعاء فالثناء منصرف إلى الله تعالى سواء ما وقع منه في القراءة وما وقع في الركوع والسجود وغيرها والدعاء منصرف إلى العبد سواء ما وقع منه في القراءة والركوع والسجود وغيرها ولا يشترط التساوى في ذلك لما سبق ثم ذكر النبي صلى الله عليه وسلم بعد أخباره بقسمة اذكار الصلاة أمراً آخر وهو ما يقوله الله تعالى عند قراءة العبد هذه الآيات التى هي من جملة المقسوم لا ان ذلك تفسير بعض المقسوم (فان قيل) يترجح كونه تفسيراً لذكره عقيب (قلنا) ليس كذلك لان قراءة الصلاة غير منحصرة في الفاتحة فحمل الحديث على قسمة الذكر أعم وأكثر فائدة فهذا الحديث هو عمدة نفاة البسملة وقد بان أمره والجواب عنه (وأما الجواب) عن حديث شفاعة تبارك وهو ان المراد

هذه الآيات المتفرقة ونجعل له كمن لا يحسن شيئا من القرآن أصلاً ولو كان ما يحسنه من القرآن دون السبع كآية أو آيتين ففيه وجهان أحدهما انه يجب عليه ان يكرر حتى يبنغ قدر الفاتحة وأصحها انه يقرأ ما يحسنه ويأتي بالذكر للباقي هذا كله اذا احسن شيئا من القرآن اما اذا لم يحسن فيجب عليه ان يأتي بالذكر كآلة يبيع والمهليل خلافاً لابي حنيفة حيث قل لا يلزمه الذكر ويقف ساكناً

ما سوى البسملة لانها غير مختصة بهذه السورة ويحتمل أن يكون هذا الحديث قبل نزول البسملة فيها فلما نزلت أضيفت اليها بدليل كتابتها في المصحف ويؤيد تأويل هذا الحديث انه رواية أبي هريرة فمن ثبتت البسملة فهو أعلم بتأويله (وأما الجواب) عن حديث مبدأ الوحي وهو ان البسملة نزلت بعد ذلك كمنظائر لها من الآيات المتأخرة عن سورة في النزول فهذا هو الجواب المعتمد وبه اجاب الشيخ أبو حامد وسليم الرازي وغيرهما (وجواب آخر) وهو ان البسملة نزلت أولاً وروى في ذلك حديث عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أول مالقى علي جبريل بسم الله الرحمن الرحيم » ونقله الواحدى في أسباب النزول عن الحسن وعكرمة وهذا ليس بثابت فلا اعتماد عليه * وأما حديث أنس فسيأتى جوابه في مسألة الجهر بالبسملة (وأما) قولهم لو كانت قرآناً لكفر جاحدها فجوابه من وجهين (أحدها) أن يقلب عليهم فيقال لو لم تكن قرآن لكفر مشبهتها (الثانى) ان الكفر لا يكون بالظنيات بل بالقطعيات والبسملة ظنية (وأما) قولهم أجمع أهل العدد علي انه لا تعد آية فجوابه من وجهين (أحدهما) ان أهل العدد ليسوا كل الامة فيكون اجماعهم حجة بل هم طائفة من الناس عدوا كذلك اما لانه مذهبهم نفي البسملة وأما لاعتقادهم انها بعض آية وانها مع أول السورة آية (الثانى) انه معارض بما ورد عن ابن عباس وغيره « من تركها فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية » وأما الجواب عن نقل أهل المدينة وإجماعهم بل قد اختلف أهل المدينة في ذلك كما سبق الخلاف عن الصحابة فمن بعدهم من أهل المدينة وغيرهم وستأتى قصة معاوية حين تركها في صلاته وانكر عليه المهاجرون والانصار فأى اجماع مع هذا قال ابن عبد البر الخلاف في المسألة موجود قديماً وحديثاً قال ولم يختلف أهل مكة ان (بسم الله الرحمن الرحيم) أول آية من الفاتحة ولو ثبت اجماع أهل المدينة لم يكن حجة مع وجود الخلاف لغيرهم هذا مذهب الجمهور وأما قولهم قال النبي صلى الله عليه وسلم لا بى بن كعب « كيف تقرأ أم القرآن فقال الحمد لله رب العالمين » فجوابه ان هذا غير ثابت وإنما لفظه في كتاب الترمذى « كيف تقرأ فى الصلاة تقرأ أم القرآن » وهذا لادليل فيه وفى سنن الدارقطنى عكس ما ذكره وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريدة « بأى شيء تستفتح القرآن اذا افتتحت الصلاة قال قلت بسم الله الرحمن الرحيم » وعن علي وجابر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم معناه والله اعلم *

بقدر القراءة ولما لك حيث قال لا يلزمه الذكر ولا الوقوف بقدر القراءة اما ما روى انه صلى الله عليه واله وسلم قال (١) « اذا قام احدكم الى الصلاة فليتوضأ كما امره الله فان كان لا يحسن شيئا من القرآن فليحمد الله

(١) حديث * اذا قام احدكم الى الصلاة فليتوضأ كما امره الله تعالى فان كان لا يحسن شيئا من القرآن فليحمد الله وليكبره الحاكم من حديث رفاعة بن رافع بلفظ لا تتم صلاة احدكم حتى يسبع الوضوء كما امره الله الحديث بطوله ولفظه فان كان معك قرآن فاقرا به والا فاحمد الله وكبره وهله وقد تقدم في اوائل الباب *

(فرع) في مذاهب العلماء في الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم: قد ذكرنا ان مذهبا استجاب الجهر بها حيث يجهر بالقراءة في الفاتحة والسورة جميعا فلها في الجهر حكم باقي الفاتحة والسورة هذا قول اكثر العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء والقراء فاما الصحابة الذين قالوا به فرواه الحافظ أبو بكر الخطيب عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعمار بن ياسر وأبي بن كعب وابن عمر وابن عباس وأبي قتادة وأبي سعيد وقيس بن مالك وأبي هريرة وعبد الله بن أبي أوفى وشداد بن أوس وعبد الله بن جعفر والحسين بن علي وعبد الله جعفر (١) ومعاوية وجماعة المهاجرين والانصار الذين حضروه لما صلى بالمدينة وترك الجهر فانكروا عليه فرجع الى الجهر بهارضى الله عنهم أجمعين (قال الخطيب) وأما التابعون ومن بعدهم ممن قال بالجهر بها فهم اكثر من ان يذكروا وأوسع من أن يحصروا ومنهم سعيد بن المسيب وطاوس وعطاء ومجاهد وأبو وائل وسعيد بن جبيرة وابن سيرين وعكرمة وعلي بن الحسين وابنه محمد بن علي وسالم بن عبد الله ومحمد بن المنكدر وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومحمد ابن كعب ونافع مولي ابن عمر وعمر بن عبد العزيز وأبو الشعثاء ومكحول وحبيب بن أبي نابت والزهرى وأبو قلابة وعلي بن عبد الله بن عباس وابنه محمد بن علي والاذرق بن قيس وعبد الله بن مغفل بن مقرن فهؤلاء من التابعين قال الخطيب ومن قبله بعد التابعين عبد الله بن عمر العمرى والحسن بن زيد وعبد الله بن حسن وزيد بن علي بن حسين ومحمد بن عمر بن علي وابن أبي ذئب واليث بن سعد واسحق بن راهويه ورواه البيهقي عن بعض هؤلاء وزاد في التابعين عبد الله بن صفوان ومحمد بن الحنفية وسليمان التيمي ومن تابعهم المعمر بن سليمان ونقله ابن عبد البر عن بعض

(١) ك

وايكبره» وروى ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال «اني لا أستطيع أن آخذ شيئا من القرآن فعلمني ما يجزئني في صلاتي فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله» (١) ثم هل يتعين شيء من الاذكار ام يتخير فيها فيه وجهان أحدهما ان الكلمات المذكورة في الخبر الثاني متعينة لظاهر الامر وعلي هذا اختلفوا منهم من قال تكفيه هذه

(١) حديث صحيح ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال اني لا أستطيع ان آخذ من القرآن شيئا فعلمني ما يجزئني في صلاتي فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ابو داود واحمد والنسائي وابن الجارود وابن حبان والحاكم والدارقطني واللفظ له من حديث أبي أوفى بهذا او اتم منه وفيه ابراهيم السكسكي وهو من رجال البخارى لكن عيب عليه اخراج حديثه وضعفه الذسائي وقال ابن القطان ضعفه قوم فلم يأتوا بحجة وذكره النووي في الخلاصة في فصل الضعيف وقال في شرح المذهب رواه ابو داود والنسائي باسناد ضعيف وكان سببه كلامهم في ابراهيم وقال ابن عدى لم اجد له حديثا منكر المتن انتهى ولم ينفرده به بل رواه الطبراني وابن حبان في صحيحه ايضا من طريق طلحة بن مصرف عن ابن أبي أوفى ولكن في اسناده الفضل بن موفق ضعفه ابو حاتم *

هؤلاء وزاد فقال هو قول جماعة أصحاب ابن عباس طاوس وعكرمة وعمرو بن دينار وقول ابن جريج ومسلم بن خالد وسائر أهل مكة وهو أحد قولي ابن وهب صاحب مالك وحكاة غيره عن ابن المبارك وأبو ثور. وقال الشيخ أبو محمد المقدسي والجرير بالبسملة هو الذي قرره الأئمة الحفاظ واختاروه وصنفوا فيه مثل محمد بن نصر المروزي وأبي بكر بن خزيمة وأبي حاتم بن حبان وأبي الحسن الدارقطني وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البهقي والخطيب وأبي عمرو بن عبد البر وغيرهم رحمهم الله. وفي كتاب الخلافات للبيهقي عن جعفر بن محمد قال اجتمع (١) محمد صلى الله عليه وسلم علي الجهر « بسم الله الرحمن الرحيم » ونقل الخطيب عن عكرمة أنه كان لا يصلي خلف من لا يجهر « بسم الله الرحمن الرحيم » وقال أبو جعفر محمد بن علي لا ينبغي الصلاة خلف من لا يجهر. قال أبو محمد واعلم أن أئمة القراءة السبعة (منهم) من يري البسملة بلا خلاف عنه (ومنهم) من روى عنه الامران وليس فيهم من لم يسلم بلا خلاف عنه فقد بحثت عن ذلك أشد البحث فوجدته كما ذكرته. ثم كل من رويت عنه البسملة ذكرت بلفظ الجهر بها إلا روايات شاذة جاءت عن حمزة رحمه الله بالاسرار بهذا كله مما يدل من حيث الاجمال علي ترجيح اثبات البسملة والجهر بها. وفي كتاب البيان لابن أبي هاشم عن أبي القاسم بن المسلسي قال كنا نقرأ « بسم الله الرحمن الرحيم » في أول فاتحة الكتاب وفي أول سورة البقرة وبين السورتين في الصلاة وفي الفرض كان هذا مذهب القراء بالمدينة وذهبت طائفة إلى أن السنة الاسرار بها في الصلاة السرية والجهرية وهذا حكاة ابن المنذر عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وعمار بن ياسر وابن الزبير والحكم وحامد والاوزاعي والثوري وأبي حنيفة وهو مذهب أحمد بن حنبل وأبي عبيد وحكي عن النخعي وحكي القاضي أبو الطيب وغيره عن ابن أبي ليلى والحكم أن الجهر والاسرار سواء (واعلم) أن مسألة الجهر ليست مبنية علي

كذا بالاصح
له أجمع أصحاب
فليحذر

الكلمات الخمس لانه قال علمني ما يجزيني في صلاتي والنبي صلى الله عليه وآله وسلم علمه هذه الكلمات وبهذا قال ابو علي الطبري والقاضي ابو الطيب ومنهم من قال يضم اليها كلمتين اخريين حتى تصير سبعة أنواع فيكون كل نوع بدلا عن آية والمراد بالكلمات ههنا أنواع الذر لا الالفاظ المفردة واصحهما انه لا يتعين شيء من الاذكار وبه قال ابو اسحق المروزي وهذا هو الذي ذكره في الكتاب لانه أطلق فقال فيأتي بتسبيح وتهليل وعلي هذا فتعرض الخبر للكلمات الخمس جرى على سبيل التمثيل وهل يشترط ان لا تنقص حروف ما يأتي به عن حروف الفاتحة فيه وجهان كما ذكرنا فيما اذا احسن غير الفاتحة من القرآن والاصح وهو المذكور في الكتاب انه شرط ثم قال امام الحرمين لا يرعي ههنا الا الحروف بخلاف ما اذا احسن غير الفاتحة من القرآن فانه يرعي عدد الايات وفي الحروف الخلاف وقال في التهذيب يجب أن يأتي بسبعة أنواع من الذكر ويقام كل نوع

مسألة اثبات البسملة لان جماعة ممن يرى الاسرار بها يعتقدونها قرآنا بل يرونها من سنته كالتعوذ والتأمين وجماعة ممن يرى الاسرار بها يعتقدونها قرآنا وانما أسروا بها وجهر اولئك لما ترجح عند كل فريق من الاخبار والآثار . واحتج من يرى الاسرار بحديث أنس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم و ابا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين » رواه البخاري وعن أنس أيضا رضي الله عنه قال « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم و ابي بكر وعمر و عثمان فلم اسمع احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم » رواه مسلم وعنه « صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم و ابي بكر وعمر و عثمان فكانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها » رواه مسلم وفي رواية الدارقطني « فلم اسمع احدا منهم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم » . وعن عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالتسكير والقراءة بالحمد لله رب العالمين » رواه مسلم وروى عن ابن عبد الله بن مغفل قال « سمعت أبي وانا اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فقال أي بني اياك والحدث فاني صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر وعمر و عثمان فلم اسمع رجلا منهم يقوله فاذا قرأت قل الحمد لله رب العالمين » رواه الترمذي والنسائي قال الترمذي حديث حسن وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال « ماجهر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة مكتوبة ببسم الله الرحمن الرحيم ولا ابوبكر ولا عمر رضي الله عنهما » قالوا ولان الجهر بها منسوخ قال سعيد بن جبير « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم بمكة وكان اهل مكة يدعون مسيلة الرحمن فقالوا ان محمدا يدعو الي اله الائمة فأمر رسوله الله صلى الله عليه وسلم فأخفاها فما جهر بها حتى مات » قالوا وسئل الدارقطني بمصر حين صنف كتاب لجهر فقال لم يصح في الجهر بها حديث . قالوا وقال بعض التابعين الجهر بها بدعة قالوا وقياسا على التعوذ . قالوا ولانه لو كان الجهر ثابتا لقل قلا متواترا أو مستفيضا كوروده في سائر القراءة واحتج اصحابنا والجمهور على استحباب الجهر بأحاديث وغيرها جمعها ولخصها الشيخ ابو محمد المقدسي فقال (اعلم) ان الاحاديث الواردة في الجهر كثيرة (منهم) من صرح بذلك (ومنهم) من فهم من

مقام آية وهذا أقرب تشبيها لمقاطع الأنواع بغايات الايات وهل الادعية المحضة كالاتنية فيه تردد للشيخ ابي محمد قال امام الحرمين والاشبه ان ما يتعلق بامور الآخرة كالاتنية دون ما يتعلق بالدنيا ويشترط ان لا يقصد بالذكر الماتى به شيئا آخر سوى البدلية كما اذا استفتح او تعوذ على قصد اقامة سنتهما ولكن لا يشترط قصد البدلية فيهما ولا في غيرهما من الاذكار في أظهر الوجهين وان لم يحسن شيئا من القران والاذكار فعليه ان يقوم بقدر الفاتحة ثم يركع وكل ما ذكرناه فيما اذا لم يحسن الفاتحة أصلا .

عبارته ولم يرد تصريح بالاسرار بها علي النبي صلى الله عليه وسلم إلا روايتان (احدهما) عن ابن مغفل وهي ضعيفة (والثانية) عن أنس وهي معلة بما اوجب سقوط الاحتجاج بها كما سنوضح ان شاء الله تعالى (ومنهم) من استدل بحديث « قسمت الصلاة » السابق ولادليل فيه علي الاسرار (ومنهم) من يستدل بحديث عن عائشة وحديث عن ابن مسعود واعتمادهم علي حديثي أنس وابن مغفل لم يدع أبو الفرج بن الجوزي في كتابه التحقيق غيرهما فقال لنا حديثان فذكرهما وسنوضح أنه لا حاجة فيهما وأما أحاديث الجهر فالحجة قائمة بما يشهد بها بالصحة (منها) وهو ما روى عن ستة من الصحابة أبي هريرة وأم سلمة وابن عباس وأنس وعلي بن أبي طالب وسرة بن جندب رضي الله عنهم: أما أبو هريرة فوردت عنه أحاديث دالة علي ذلك من ثلاثة أوجه (الاول) ما هو مستنبط من منفق علي صحته رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة « قال في كل صلاة قراءة » وفي رواية « بقراءة » وفي أخرى « لا صلاة الا بقراءة » قال أبو هريرة « فما أعلن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمكم لكم وما أخفاه أخفيناكم » وفي رواية « فما أسمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أسمعكم وما أخفى منا أخفيناكم » كل هذه الالفاظ في الصحيح بعضها وفي الصحيحين وبعضها في أحدهما ومعناه يجهر بما جهر به ويسر بما أسر به ثم قد ثبت عن أبي هريرة أنه كان يجهر في صلاته بالبسلة فدل علي أنه سمع الجهر بها من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخطيب أبو بكر الحافظ البغدادي الجهر بالتسمية مذهب لابي هريرة حفظ عنه واشتهر به ورواه عنه غير واحد من أصحابه (الوجه الثاني) حديث نعيم بن عبد الله المجر قال « صليت وراء أبي هريرة رضي الله عنه فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم الكتاب حتى اذا بلغ ولا الضالين قال آمين وقال الناس آمين ويقول كلما سجد الله أكبر واذا قام من الخلوس من الاثنين قال الله أكبر ثم يقول اذا سلم والذي نفسي بيده اني لاشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه النسائي في سننه وابن خزيمة في صحيحه قال ابن خزيمة في مصنفه فاما الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة فقد صح وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم باسناد ثابت متصل لاشك ولا ارباب عند أهل المعرفة بالاخبار في صحة سنده واتصاله فذكر هذا الحديث ثم قال فقد بان وثبت ان النبي

قال (فان لم يحسن النصف الاول منها أتى بالذكر بدلا عنه ثم يأتي بالنصف الاخير) * اصل المسألة ان من يحسن بعض الفاتحة دون بعض يكرره ام يأتي به ويبدل الباقي فيه وجهان وقيل قولان (احدهما) انه يكرر ما يحسنه قدر الفاتحة ولا يعدل إلى غيره لان بعضها اقرب الي الباقي من غيرها فصار كما اذا احسن غيرها من القرآن لا يعدل إلى الذكر (واصحهما) انه يأتي به ويبدل الباقي لان الشيء الواحد لا يكون اصلا وبدلا ويدل عليه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « امر ذلك السائل بالكلمات الخمس » ومنها الحمد لله وهذه الكلمات من جملة الفاتحة ولم يأمره بتكريرها

صلي الله عليه وسلم كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة واخرجه ابو حاتم ابن حبان في صحيحه والدارقطني في سننه وقال هذا حديث صحيح وكلهم ثقات ورواه الحاكم في المستدرک علي الصحيح وقال هذا حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم واستدل به الحافظ البيهقي في كتاب الخلافيات ثم قال رواة هذا الحديث كلهم ثقات مجمع على عدالتهم محتج بهم في الصحيح : وقال في السنن الكبير وهو اسناد صحيح وله شواهد واعتمد عليه الحافظ ابو بكر الخطيب في اول كتابه الذي صنّفه في الجهر بالبسملة في الصلاة فرواه من وجوه متعددة مرضية ثم قال هذا الحديث ثابت صحيح لا يتوجه عليه تعليل في اتصاله وتمعن رجاله (الوجه الثالث) مارواه الدارقطني في سننه من طريقين عن منصور بن ابي مزاحم قال حدثنا ادريس عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلي الله عليه وسلم « انه كان اذا قرا وهو يؤم الناس افتتح بسم الله الرحمن الرحيم قال ابو هريرة هي آية من كتاب الله اقروا ان شتم فاتحة الكتاب فانها الآية السابعة » في رواية أن النبي صلي الله عليه وسلم « كان اذا أم الناس قرأ بسم الله الرحمن الرحيم » قال الدارقطني رجال اسناده كلهم ثقات . وقال الخطيب قد روى جماعة عن ابي هريرة أن النبي صلي الله عليه وسلم « كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ويأمر به : فذكر هذا الحديث » وقال بدل قرأ جهر . وعن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال « كان النبي صلي الله تعالى عليه وسلم يفتتح القراءة بيسم الله الرحمن الرحيم » وعن أبي حازم عن ابي هريرة قال « كان النبي صلي الله عليه وسلم يجهر بقراءة بسم الله الرحمن الرحيم » قال الشيخ ابو محمد المقدسي فلا عذر لمن يترك صريح هذه

وهذا الخلاف فيما اذا كان يحسن للباقي بدلا أما اذا لم يحسن الا ذلك البعض فيكرره بلا خلاف اذا قرر ذلك فلواحسن النصف الثاني دون الاول فقد قال في الكتاب يأتي بالذکر بدلا عن النصف الاول ثم يأتي بالنصف الثاني وهذا جواب على الوجه الاصح ويجب أن يقدم البدل للنصف الاول على قراءة النصف الثاني رعاية للترتيب كما يجب الترتيب في اركان الصلاة وفي كلمات الفاتحة وحكي في التهذيب وجها أنه لا يشترط الترتيب بين البدل والاصل وكيف ماقرأ جاز وأما اذا فرعنا على الوجه الاول وهو أنه يكرر القدر الذي يحسنه فلا يأتي في هذه الصورة للنصف الاول يبدل بل يكرر النصف الاخير وليعلم لهذا الوجه قوله آتي بالذکر بدلا عنه بالواو وكذا قوله ثم يأتي بالنصف الاخير لان كلمة ثم للترتيب وقد ذكرنا وجها أنه لا يجب الترتيب ولو كان الامر بالعكس فكان يحسن النصف الاول دون الثاني فعلي الوجه الاول يكرره وعلي الاصح يأتي بالنصف الاول ثم بالذکر بدلا عن الثاني *

قال ﴿ فان تعلم قبل قراءة البدل لزمه قراءتها وان كان بعد الركوع فلا وان كان قبل الركوع وبعد الفراغ فوجهان ﴾ *

الاحاديث عن أبي هريرة ويعتمد روايته حديث «قسمت الصلاة» ويحمله علي ترك التسمية مطلقا أو علي الاسرار وليس في ذلك تصريح بشيء منها والجميع رواية صحابي واحد فالتوفيق بين رواياته أولي من اعتقاد اختلافها مع أن هذا الحديث الذي رواه الدارقطني بإسناده حديث «قسمت الصلاة» بعينه فوجب حمل الحديثين علي ما صرح به في أحدهما . وأما حديث أم سلمة فرواه جماعة من الثقات عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي مليكة عن عمار بن عبد الله عن أبيه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين» وفي رواية «كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا قرأ يقطع قراءته آية آية» رواه الحاكم في المستدرک وابن خزيمة والدارقطني وقال إسناده كلهم ثقات وهو إسناد صحيح وقال الحاكم في المستدرک هو صحيح علي شرط البخاري ومسلم ورواه عمر بن هارون البلخي عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم بعدها آية الحمد لله رب العالمين آيتين الرحمن الرحيم ثلاث آيات مالك يوم الدين أربع آيات وقال هكذا إياك نعبد وإياك نستعين وجمع خمس أصابعه» قال أبو محمد لما وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم علي هذه المقاطيع أخبر عنه أنه عند كل مقطع آية لأنه جمع عليه أصابعه فبعض الرواة حين حدث بهذا الحديث نقل ذلك زيادة في البيان وفي عمر بن هارون هذا كلام لبعض الحفاظ إلا أن حديثه أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وأما الزيادة التي في حديثه وهي قوله قرأ في الصلاة فرواها الطحاوي من حديث ابن جريج بسنده وذكر الرازي له تأويلات ضعيفة أبطلتها في الكتاب الطويل وأما حديث ابن عباس فرواه الدارقطني في سننه والحاكم في المستدرک بإسنادهما عن سعيد بن جبير عن ابن عباس

جميع ما سبق فيما إذا استمر العجز عن القراءة في الصلاة فما إذا تعل الفاتحة في أثنائها أو لقنه إنسان أو أحضر مصحف وتمكن من القراءة منه فينظر إن اتفق ذلك قبل الشروع في قراءة البديل فعليه أن يقرأ الفاتحة وإن كان في خلال قراءة البديل مثل أن أتى بنصف الاذكار ثم قدر علي قراءة الفاتحة فعليه قراءة النصف الاخير وفي الاول وجهان أحدهما لا يجب كما إذا شرع في صوم الشهرين ثم قدر علي الاعتاق لا يلزمه العدول الي الاعتاق وأظهرهما يجب كما إذا وجد الماء قبل تمام التيمم يبطل تيممه وإن كان ذلك بعد قراءة البديل وبعد الركوع فلا يجوز الرجوع وقد مضت تلك الركعة علي الصحة وإن كان بعد القراءة وقبل الركوع فوجهان أحدهما عليه قراءة الفاتحة لأن محل القراءة باق وقد قدر عليها وأظهرهما لا يجب لأن البديل قد تم ونأدى الفرض به واشبهه ما لو أتى المكفر بالبديل ثم قدر علي الاصل أو صلى بالتيمم ثم قدر علي الوضوء ويجوز أن يعلم قوله لزمه قراءتها بالواو لأن قوله قبل قراءة البديل يتناول ما إذا لم يشرع في البديل أصلا وما إذا شرع لكن لم

رضي الله عنها قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم » قال الحاكم هذا اسناد صحيح وليس له علة وأخرج الدارقطني حديثين كلاهما عن ابن عباس وقال في كل واحد منهما هذا اسناد صحيح ليس في رواه مجروح (أحدهما) ان النبي صلى الله عليه وسلم « جهر بيسم الله الرحمن الرحيم » (والثاني) « كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتح الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم » وهذا الثاني رواه الترمذي وقال ليس اساده بذلك قال أبو محمد المقدسي فحصل لنا والحمد لله عدة أحاديث عن ابن عباس صححها الأئمة لم يذكر ابن الجوزي في التحقيق شيئا منها بل ذكر حديثا رواه عمر بن حفص المكي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم في السورتين حتى قبض » قال ابن الجوزي وعمر بن حفص اجمعوا على تركه وليس هذا بانصاف ولا تحقيق فانه يوم انه ليس عن ابن عباس في الجهر سوى هذا الحديث الضعيف: وأما حديث انس فلا استدلال به من اوجه (الاول) ان في صحيح البخاري من حديث عمرو بن عاصم عن همام وجريز عن قتادة قال « سئل انس كيف كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كانت مدأ » ثم قرأ « بسم الله الرحمن الرحيم بمد بسم الله ومد الرحمن ومد الرحيم » قال الحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي هذا حديث صحيح لا نعرف له علة قال وفيه دلالة على الجهر مطلقا يتناول الصلاة وغيرها لان قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم لو اختلفت في الجهر بين حالتي الصلاة وغيرها لبينها انس ولما أطلق جوابه وحيث اجاب بالبسملة دل على النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بها في قراءته ولولا ذلك لأجاب انس (الحمد لله رب العالمين)

يتمه حتى تعلم الفاتحة وقد ذكرنا في الصورة الثانية وجهين ويجوز أن يعلم قوله فوجها في الصورة الأخيرة أيضا لان صاحب البيان ذكر طريقا آخر أنه لا يجب قراءة الفاتحة وجها واحدا * قال ثم بعد الفاتحة سنتان أحدهما التأمين مع تخفيف الميم ممدودة أو مقصورة وفي جهر الامام به خلاف ولا يظهر الجهر وليؤمن المأموم مع تأمين الامام لا قبله ولا بعده *

بيننا أن لركن قراءة سنتين لاحقتين تستغل ذكرهما حين فرغ من احكام الفاتحة أحداها التأمين فيستحب لكل من قرأ الفاتحة خارج الصلاة أو في الصلاة أن يقول عقب الفراغ آمين ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) ومعنى السكامة يكن كذلك وفيها لغتان القصر والمد

(١) (قوله) يستحب عقب الفراغ من الفاتحة آمين ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانه يشير الى ما رواه الدارقطني والحاكم من طريق الربيدى عن الزهرى عن سعيد وابى سلمة عن ابى هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من قراءة ام القرآن رفع صوته وقال آمين قال الدارقطني اسناده حسن والحاكم صحيح على شرطهما والبيهقى حسن صحيح وعند النسائي من طريق نعيم الجمر عن ابى هريرة صلى بنسابة ابى هريرة حتى بلغ ولا الضالين قال آمين ثم قال والذي نفسي بيده انى لا اشبهكم صلاة برسول الله ﷺ وعلقه البخارى *

وحدثنا أبو بكر النيسابوري قال حدثنا الربيع قال ثنا الشافعي فذكره إلا أنه قال فلم يقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) لأن القرآن ولم يقرأ للسورة بعدها فذكر الحديث وزادوا لا نصارى ثم قال فلم يصل بعد ذلك إلا قرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) لأن القرآن وللسورة ورواه الشافعي من وجه آخر وقال فناده المهاجرون والانصار حين سلم يا معاوية أسرقت صلاتك أين (بسم الله الرحمن الرحيم) وقد حصل الجواب في الكتاب الكبير عما أورد في إسناد هذا الحديث ومثته ويكفي أن علي شرط مسلم (الوجه الرابع) روى الدارقطني في سننه ومسنده عن المعتمر بن سليمان عن أبيه عن أنس قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة بسم الله الرحمن الرحيم» قال الدارقطني إسناده صحيح وفيه عن محمد بن أبي السري العسقلاني قال صليت خلف المعتمر بن سليمان مالا أحصى صلاة المغرب والصبح فكان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم قبل فاتحة الكتاب وبعدها وسمعت المعتمر يقول ما آلو أن اقتدى بصلاة أبي وقال أبي ما آلو أن اقتدى بصلاة أنس بن مالك وقال أنس رضي الله عنه ما آلو أن اقتدى بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدارقطني إسناده كلهم ثقات وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال رواية هذا الحديث عن آخرهم ثقات وأخرج الحاكم أيضا عن شريك بن عبد الله عن أنس قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم» قال الحاكم رواه كلهم ثقات قال الحاكم ففي هذه الأخبار معارضة لحديث قتادة عن أنس السابق في ترك قراءة البسلة وهو كما قال لأنه إذا صح عنه ما ذكرناه فعلا ورواية

حتى أن للمسجد للحة» (٢) ويروى عن أبي هريرة قال كان إذا أمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمن من خلفه حتى كان للمسجد ضجة» (١) ولأن المقتدى متابع للامام في التأمين فانه إنما يؤمن لقراءته فيتبعه في الجهر كما يتبعه في التأمين ومنهم من أثبت قولين في المسألة ولكن لا على الإطلاق

(١) حديث أبي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أمن أمن من خلفه حتى أن للمسجد ضجة لم أره بهذا اللفظ لكن روى معناه ابن ماجه من حديث بشر بن رافع عن أبي عبد الله بن عم أبي هريرة عن أبي هريرة قال ترك الناس التأمين كان رسول الله ﷺ إذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال آمين حتى يسمعها أهل الصف الأول فيرتج بها المسجد ورواه أبو داود من هذا الوجه بلفظ حتى يسمع من يليه من الصف الأول ولم يذكر قول أبي هريرة وشرب بن رافع ضعيف وابن عم أبي هريرة قيل لا يعرف وقد وثقه ابن حبان (تنبيه) قال ابن الصلاح في الكلام على الوسيط هذا الحديث أورده القرطبي هكذا تبعا لامام الحرمين وانه أورده في نهايته كذلك وهو غير صحيح مرفوعا وأما رواه الشافعي من حديث عطاء قال كنت اسمع الأئمة ابن الربيع من بعده يقولون آمين حتى أن للمسجد للجة وقال النووي مثل ذلك وزاد هذا غلط منهما وكأنه ابن الصلاح أراد لفظ الحديث والحق معها لكن سياق ابن ماجه يعطي بعض معناه كما أسلفناه *

فكيف يظن به انه يروى ما يفهم خلافه فهو لم يقتد في جهره بها الا برسول الله صلى الله عليه وسلم
 ففي الصحيحين عن حماد بن زيد عن ثابت عن أنس «إني لا أكون أصلي بكم كما رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصلي بنا» قال ابو محمد المقدسي قد حصل لنا والحمد لله عدة احاديث جياذ في الجهر
 وتعرض ابن الجوزي لتضعيف بعض رواياته عن أنس لم نذكرها نحن وتعرض مما ذكرناه لرواية شريك
 وطعن فيه (وجواب) ما قال ان شريكا من رجال الصحيحين ويكفي أن نحتج بما احتج به البخاري
 ومسلم وفيما ذكرناه من الاحاديث الصحيحة المشهود لها بالصحة ما يرد قول ابن الجوزي انه لم يصح عن
 أنس شيء في الجهر: وأما حديث علي رضي الله عنه الذي بدأ الدارقطني بذكره في سننه قال «كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) في صلاته قال الدارقطني هذا إسناد علوي لا بأس به وقد
 احتج به ابن الجوزي على المالكية في تركهم البسلة في الصلاة ولم يحتج في المسألة بغيره ثم ساق الدارقطني
 الروايات في ذلك عن غير علي من الصحابة ثم ختمها برواية عنه حين قال مثل علي رضي الله عنه عن
 السبع المثاني فقال (الحمد لله رب العالمين) فقبل إنما هي ست آيات فقال (بسم الله الرحمن الرحيم)
 آية قال الدارقطني إسناده كلهم ثقات وإذا صح أن عليا يعتقدونها من الفاتحة فلها حكم باقيها في الجهر*
 وأما حديث سمرة فأخرجه الدارقطني والبيهقي عن حميد عن الحسن عن سمرة رضي الله تعالى عنه
 قال «كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم سكتان سكتة إذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وسكتة
 إذا فرغ من القراءة» وأنكر ذلك عمران بن حصين فكتبوا إلى أبي بن كعب وكتب ان صدق
 سمرة قال الدارقطني كلهم ثقات وكان علي بن المديني يثبت سماع الحسن من سمرة قال الخطيب فقوله
 سكتة إذا قرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) يعني إذا أراد ان يقرأ لأن السكتة إنما هي قبل قراءة
 البسلة لا بعدها (وأما الجواب) عن استدلالهم بحديث أنس «كانوا يفتحون الصلاة بالحمد لله
 رب العالمين» وعن حديث عائشة فهو ان المراد كانوا يفتحون سورة الفاتحة لا بالسورة
 وهذا التأويل متعين للجمع بين الروايات لأن البسلة مروية عن عائشة رضي الله عنها فعلا ورواية عن
 النبي صلى الله عليه وسلم ولأن مثل هذه العبارة وردت عن ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم
 وهما ممن صح عنه الجهر بالبسلة فدل علي ان مراد جميعهم اسم السورة فهو كقوله بالفاتحة وقد
 ثبت ان اول الفاتحة البسلة فتعين الابتداء بها وأما الرواية التي في مسلم «لم اسمع احدا منهم يقرأ

بل فيما اذا جهر الامام اما اذا لم يجهر الامام فيجهر المأمون ليتنبه الامام وغيره ومنهم من حمل النصين
 على حالين فحيث قل لا يجهر المأمومون ارادوا اذا قل المقتدون او صغر المسجد وبلغ صوت
 الامام القوم فيكفي اسماعه اياهم التأمين كاصل القراءة وان كثر القوم يجهرون حتى يبلغ الصوت
 الكل والاحب ان يكون تأمين المأموم مع تأمين الامام لا قبله ولا بعده لما روى عن أبي هريرة

(بسم الله الرحمن الرحيم » فقال أصحابنا هي رواية للفظ الاول بالمعنى الذي فهمه الراوى عبر عنه علي قدر فهمه فأخطأ ولو باع الحديث بلفظه الاول لاصاب فان اللفظ الاول هو الذي اتفق عليه الحفاظ ولم يخرج البخارى والترمذى وابوداؤد وغيره والمراد به اسم السورة كما سبق ونبت في سنن الدارقطى عن أنس قال « كنا نصلى خلف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكانوا يفتتحون بأمر القرآن فيما يجهر به » قال الدارقطى هذا صحيح وهو دليل صريح لتأويلنا قد نبت، الجهر بالبسملة عن أنس وغيره كما سبق فلا بد من تأويل مظهر خلاف ذلك . قال الشيخ أبو محمد المقدسى ثم للناس في تأويله والكلام عليه خمس طرق (إحداها) وهي التي اختارها ابن عبد البر أنه لا يجوز الاحتجاج به لتلونه واضطرابه واختلاف الفاظه مع تغير معانيها فلاحجة في شيء منها عندي لأنه قال مرة كانوا يفتتحون (بالحمد لله رب العالمين) ومرة كانوا لا يجهرون (بسم الله الرحمن الرحيم) ومرة كانوا لا يقرؤنها ومرة لم أسمعههم يقرؤنها ومرة قال وقد سئل عن ذلك كبرت ونسيت فحصل هذه الطريقة إنما نحكم بتعارض الروايات ولا نجعل بعضها أولى من بعض فيسقط الجسيم ونظير ما فعلوا في رد حديث أنس هذا ما نقله الخطابي في معالم السنن عن أحمد بن حنبل أنه رد حديث رافع بن خديج في المزارعة لاضطرابه وتلونه وقال هو حديث كثير الألوان (الطريقة الثانية) أن نرجح بعض الفاظ هذه الروايات المختلفة على باقيها ونرد ما خالفها إليها فلا نجد الرجحان إلا للرواية التي علي لفظ حديث عائشة «أنهم كانوا يفتتحون بالحمد لله» أي بالسورة وهذه طريقة الامام الشافعي ومن تبعه لأن أكثر الرواة

رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «إذا أمن الامام امتت الملائكة فامنوا فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه» (١) فان لم يتفق ذلك أمن عقيب تأمينه «واما لفظ الكتاب فلك ان تعلم قوله التامين بالميم لانه روى مالك أنه لا يسن التامين للمصلي أصلا وعنه رواية اخرى أن الامام لا يؤمر في الجهرية ورواية اخرى أن الامام والمساوم يؤمنان لكن يسران وهو

(١) « حديث » أبي هريرة إذا امن الامام امتت الملائكة فامنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه متفق عليه من طريق الزهري عن سعيد وأبي سلمة عنه إلا قوله امتت الملائكة فانقردها البخارى ولفظه إذا امن الامام فامنوا فان الملائكة تؤمن فمن وافق تأمينه نعم اتفقا عليه عن طريق الاعرج عن أبي هريرة بلفظ آخر إذا قال احدكم في صلاته آمين وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقت احدهما الاخرى غفر له ما تقدم من ذنبه وفي رواية إذا قال القارىء ولا الضالين فقال من خلفه آمين فوافق قوله قول اهل السماء غفر له ما تقدم من ذنبه وله طرق: (تنبيه) ذكر الغزالي في الوسيط وفي الوجيز زيادة ما تقدم من ذنبه وما تاخر قال ابن الصلاح وهي زيادة ليست بصحيحة وليس كما قال كما بينته في طرق الاحاديث الواردة في ذلك »

على هذا اللفظ لقوله في رواية الدارقطني « بأم القرآن » فكان أنسا أخرج هذا الكلام مستدلا به على من يجوز قراءة غير الفاتحة أو يبدأ بغيرها ثم اقرقت الرواة عنه (فمنهم) من أداه بلفظه فأصاب (ومنهم) من فهم منه حذف البسملة فعبر عنه بقوله « كانوا لا يقرؤن » أو فلم أسمعه يقرؤن البسملة (ومنهم) من فهم الاسرار فعبر عنه (فان قيل) اذا اختلفت الفاظ روايات حديث قضي المبين منها على المجمل فان سلم أن رواية يفتتحون محتملة فرواية لا يجهرون تعين المراد (قلنا) ورواية « بأم القرآن » تعين المعنى الآخر فاستويا وسلم لنا ما سبق من الاحاديث المصرحة بالجهر عن أنس وغيره وتلك لا تحتمل تأويلا وهذه امكن تأويلها بما ذكرناه فأولت وجمع بين الروايات والفاظها (الطريقة الثالثة) ان يقال ليس في هذه الروايات ما ينافي أحاديث الجهر الصحيحة السابقة أما الرواية المتفق عليها فظاهرة وأما قوله لا يجهرون فالمراد به نفي الجهر الشديد الذي نهى الله تعالى عنه بقوله تعالى (ولا تجهروا أصواتكم ولا تخافتوا بها وابتغ بين ذلك سبيلا) فنفي أنس رضي الله عنه الجهر الشديد دون اصل الجهر بدليل انه هو روى الجهر في حديث آخر وأما رواية من روى يسرون فلم يرد حقيقة الاسرار وهذه طريقة الامام أبي بكر بن خزيمة وإنما اراد بقوله يسرون التوسط المأمور به الذي هو بالنسبة الى الجهر المنهي عنه كالاسرار واختار هذا اللفظ مبالغة في نفي الجهر الشديد المنهي عنه وهذا معني ما روى عن ابن عباس انه قال الجهر (بيسم الله الرحمن الرحيم) قراءة الاعراب اراد الجهر الشديد قراءة الاعراب لبعثهم وشدهم لان ابن عباس ممن رأى الجهر

مذهب أبي حنيفة ولذلك اعلم قوله والظاهر الجهر بعلامتهما وقوله ممدودة أو مقصورة التانيث على تقدير الكلمة وقوله وفي جهر المأموم به خلاف أي الصلاة الجهرية وأما في السرية فالمحبوب الاسرار للمأموم وغيره بلا خلاف ثم قوله خلاف يجوز أن يريد به قولين جوابا على الطريقة المشهورة ويجوز أن يريد به طريقين وهما الاول والثالث فقد ذكرهما في الوسيط فان كان الاول فقوله والظاهر الجهر أي من القولين وان كان الثاني فالمعنى والظاهر مما قيل في المسألة انه يجهر *

قال (الثانية) السورة وهي مستحبة للامام والمنفرد في ركعتي الصبح والاوليين من غيرهما وفي الثالثة والرابعة قولان منصوبان الجديد انها تستحب (ح) وان كان العمل علىقديم والمأموم لا يقرأ السورة في الجهرية بل يستمع وان لم يبلغه الصوت فنفي قراءته وجهن *

(قوله) وان يقول عقب الفراغ من قراءة الفاتحة آمين خارج الصلاة او في الصلاة ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ : (قلت) روى البخاري في الدعوات من صحيحه من حديث أبي هريرة رفعه اذا امن القارئ فامنوا فالتعبير بالقارئ اعم من ان يكون داخل الصلاة او خارجها وفي رواية لما اذا قال القارئ غير المنصوب عليهم ولا الضالين فقال من خلفه آمين الحديث وقد تقدم حديث الدارقطني والحاكم بلفظ كان اذا فرغ من قراءة ام القرآن قال آمين *

بالبسمة كما سبق (الطريقة الرابعة) رجحها الامام ابن خزيمة وهي رد جميع الروايات الي معنى
 انهم كانوا يسرون بالبسمة دون تركها وقد ثبت الجهر بها بالاحاديث السابقة عن انس
 وكان انسا بالغ في الرد علي من انكر الاسرار بها فقال « انا سميت خلف النبي صلي الله
 عليه وسلم وخلفائه فرأيتهم يسرون بها » اى وقع ذلك منهم مرة او مرات لبيان الجواز
 ولم يرد الدوام بدليل ما ثبت عنه من الجهر رواية وفعلا كما سبق فتكون احاديث انس قد دلت
 علي جواز الامرين ووقوعهما من النبي صلي الله تعالى عليه وسلم وهما الجهر والاسرار ولهذا اختلفت
 أفعال الصدر الاول في ذلك وهو كالاختلاف في الاذان والاقامة قال أبو حاتم بن حبان هذا عندى
 من الاختلاف المباح والجهر أحب الي فعلى هذا قول من روى « لم يقرأ » أى لم يجهر ولم أسمعه
 يقرؤن أى يجهر (الطريقة الخامسة) أن يقال نطق انس بكل هذه الالفاظ المروية في مجالس
 متعددة بحسب الحاجة اليها في الاستدلال والبيان (فان قيل) هلا حملتم حديث انس رضي الله
 عنه على أن آخر الامرين من النبي صلي الله عليه وسلم ترك الجهر بدليل أنه حكى ذلك عن الخلفاء بعده
 (قلنا) منع ذلك ان الجهر مروي عن انس من فعله كما سبق من حديث المعتمر عن ابيه عن انس
 فلا يختار انس لنفسه الا ما كان آخر الامرين قال أبو محمد وان رمتا ترجيح الجهر فيما نقل انس قلنا
 هذه الرواية تلي انفرادها مسلم المصراحة بحذف البسمة أو بعدم الجهر بها قد علمت وعورضت باحاديث
 الجهر الثابتة عن انس والتعليل يخرجها من الصحة الي الضعف لان من شرط الصحيح أن لا يكون شاذاً
 ولا مللاً وان اتصل به بنقل عدل ضابط عن مثله بالتعليل يضعفه لكونه اطلع فيه علي علة خفية
 قاذحة في صحته كاشفة عن وهم لبعض رواة ولا ينفع حينئذ اخراجه في الصحيح لانه في نفس الامر
 ضعيف وقد خفي ضعفه وقد تخفى العلة علي أكثر الحفاظ ويعرفها الفرد منهم فكيف والامر هنا
 بالعكس ولهذا امتنع البخارى وغيره من اخراجه وقد علم حديث انس هذا بمانية أوجه ذكرها أبو محمد
 مفصلة وقال الثامن فيها أن اباسمة سعيد بن زيد قال سألت أنساً « أكان رسول الله صلي الله عليه
 وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بيسم الله الرحمن الرحيم فقال إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه
 وما سألتني عنه أحد قبلك » رواه احمد بن حنبل في مسنده وابن خزيمة في كتابه والدارقطني في سننه وقال
 إسناده صحيح وهذا دليل علي توقف انس وعدم جزمه بواحد من الامرين وروى عنه الجزم بكل واحد
 منهما فاضطربت احاديثه وكلها صحيحة فتعارضت فسقطت وان ترجح بعضها فالترجيح الجهر لكثرة

يسن للامام والمنفرد قراءة سورة بعد الفاتحة في ركعتي الصبح والاوليين من سائر الصلوات
 لما سيأتي وأصل الاستحباب يتأدى بقراءة شيء من القرآن لكن السورة أحب حتي ان السورة
 القصيرة أولي من بعض سورة طويلة وروى القاضي الروياني عن احمد انه يجب عنده قراءة شيء من
 القرآن وهل يسن قراءة السورة في الثالثة من المغرب وفي الثالثة والرابعة من الرباعيات فيه قولان

احاديثه ولأنه اثبات فهو مقدم على النفي ولعل النسيان عرض له بعد ذلك : قال ابن عبد البر من حفظ عنه حجة على من سأله في حال نسيانه والله اعلم * وأما الجواب عن حديث ابن عبد الله بن مغفل فقال أصحابنا والحفاظ هو حديث ضعيف لأن ابن عبد الله بن مغفل مجهول : قال ابن خزيمة هذا الحديث غير صحيح من جهة النقل لأن ابن عبد الله مجهول وقال ابن عبد البر ابن عبد الله مجهول لا يقوم به حجة وقال الخطيب أبو بكر وغيره هذا الحديث ضعيف لأن ابن عبد الله مجهول ولا يرد علي هؤلاء الحفاظ قول الترمذي حديث حسن لأن مداره علي مجهول ولو صح وجب تأويله جمعاً بين الأدلة السابقة وذكره في تأويله وجهين (أحدهما) قال أبو الفتح الرازي في كتابه في البسمة إن ذلك في صلاة مسرية لأجهرية لأن بعض الناس قد يرفع قراءته بالبسمة وغيرها رفعاً يسمعه من عنده فنهاه أبووه عن ذلك وقال هذا محدث والقياس أن البسمة لها حكم غيرها من القرآن في الحهر والأسرار (الثاني) جواب أبي بكر الخطيب قال ابن عبد الله مجهول ولو صح حديثه لم يؤثر في الحديث الصحيح عن أبي هريرة في الجهر لأن عبد الله بن مغفل من أحداث أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو هريرة من شيوخهم وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول لأصحابه « لينى منكم أولوا الأحلام والنهي ثم الذين يلونهم » وكان أبو هريرة يقرب من النبي ﷺ وعبد الله بن مغفل يبعد لخداثة سنه ومعلوم أن القارئ يرفع صوته ويجهر بقراءته في أمثاله أكثر من أولها فلم يحفظ عبد الله الجهر بالبسمة لأنه بعيد وهي أول القراءة وحفظها أبو هريرة لقربه واصفائه وجودة حفظه وشدة اعتناؤه * وأما حديث ابن مسعود رضي الله عنه (جوابه) أنه ضعيف لأن من رواه محمد بن جابر التميمي عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود ومحمد بن جابر ضعيف باتفاق الحفاظ مضطرب الحديث لاسيما في روايته عن حماد بن أبي سليمان . هذا (وفيه) ضعف آخر وهو أن إبراهيم النخعي لم يدرك ابن مسعود بالاتفاق فهو منقطع ضعيف وإذا ثبت ضعفه من هذين الوجهين لم يكن فيه حجة (ولو كانت) كانت الأحاديث الصحيحة السابقة المصرحة بالجهر مقدمة لصحتها وكثرها ولأنها اثبات وهذا نفي والاثبات مقدم . وأما قول سعيد بن جبيرة أن الجهر منسوخ

الجديد أنها تسن لكن تجعل السورة فيها أقصر لما روى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان « يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأولىين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية وفي العصر في الركعتين الأولىين في كل

(١) حديث * أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأولىين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية وقال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الأولىين في كل ركعة قدر خمس عشرة وفي الآخرين قدر نصف ذلك مسلم في صحيحه بهذا وفي لفظ قدر قراءة الم تنزيل السجدة بدل قدر ثلاثين آية وللمعنى واحد ووقع هذا الحديث في الأصل تبعاً للغزالي تبعاً للإمام بلقظ قدر سبعين آية قال ابن الصلاح وهو وهم تسلسل وتواردوا عليه *

فلا حجة فيه وإن كان قد روى متصلاً عنه عن ابن عباس. وقال فانزل الله تعالى (ولا تجهر بصلاتك) فيسمع المشركون فيهمز ووزن (ولا تخافت) عن اصحابك فلا تسمعهم (وابتغ بين ذلك سبيلاً) وفي رواية «تخفض النبي صلى الله عليه وسلم بيسم الله الرحمن الرحيم» قال البيهقي يعني - والله أعلم - تخفض بها دون الجهر الشديد الذي يبلغ إسماع المشركين وكان يجهر بها جهرًا بسم أصحابه. قال أبو محمد وهذا هو الحق لأن الله تعالى كما نهاه عن الجهر بها نهاه عن المخافة فلم يبق إلا التوسط بينهما وليس هذا الحكم مختصاً بالبسملة بل كل القراءة فيه سواء. وأما ما حكوا عن الدارقطني فلا يصح عنه لأن الدارقطني صحح في مسنده كثيرًا من أحاديث الجهر كما سبق وكتاب السنن صنعه الدارقطني بعد كتاب الجهر بدليل أنه أحال في السنن عليه فإن صحت تلك الحكاية حمل الأمر على أنه أطلع آخرًا على ما لم يكن أطلع عليه أولاً ويجوز أن يكون أراد ليس في الصحيحين منها شيء. وإن كان قد صحت في غيرها وهذا بعيد فقد سبق استنباط الجهر من الصحيحين من حديث انس وأبي هريرة (وأما قولهم) قال بعض التابعين الجهر بالبسملة بدعة ولا حجة فيه لأنه يخبر عن اعتقاده ومذهبه كما قال أبو حنيفة العقيقة بدعة وصلاة الاستسقاء بدعة وهما سنة عند جماهير العلماء للأحاديث الصحيحة فيهما ومذهب واحد من الناس لا يكون حجة على مجتهد آخر فكيف يكون حجة على الأكثرين مع مخالفته للأحاديث الصحيحة السابقة (وأما قياسهم) على التعوذ (فجوابه) أن البسملة من الفاتحة ومرسومة في المصحف بخلاف التعوذ (وأما قولهم) لو كان الجهر ثابتاً لنقل توأرا فليس ذلك بلازم لأن التواتر ليس بشرط لكل حكم. والله أعلم بالصواب وله الحمد والمنة. قال المصنف رحمه الله.

ويجب أن يقرأها مرتباً فإن قرأ في خلالها غير هانسياً ثم أتى بما بقي منها جزأه وإن قرأ عامداً لزمه أن يستأنف القراءة كما لو تعمد في خلال الصلاة ما ليس منها لزمه أن يستأنفها وإن نوى قطعها ولم يقطع لم يلزمه استئنافها لأن القراءة باللسان ولم يقطع ذلك بخلاف ما لو نوى قطع الصلاة لأن النية بالقلب وقطع ذلك. *

رُكْعَةُ خَمْسَ عَشْرَةَ آيَةً فِي الْآخِرِينَ قَدْ نَصَفَ ذَلِكَ «وَالْقَدِيمُ بِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَاحِدٌ أَنَّهُ لَا تَسْنِ لِمَارُوِي عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (١)» كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ فِي الْأَوَّلِينَ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَيُسْمَعُنَا الْآيَةَ وَيَطُولُ

(١) (حديث) أَبِي قَتَادَةَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصَلِّي بِنَا فَيَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْمَصْرُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَيُسْمَعُنَا الْآيَةَ أحياناً وَكَانَ يَطِيلُ فِي الْأَوَّلَى مَا لَا يَطِيلُ فِي الثَّانِيَةِ أَبُو دَاوُدَ بِهِذَا وَاصِلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَمَّ مِنْهُ وَفِيهِ ذِكْرُ الصَّبْحِ وَفِيهِ ذِكْرُ الْمَصْرِ أَيْضًا وَلَفْظُ الْبَخَارِيِّ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ فِي الْأَوَّلِينَ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ وَفِي الْآخِرَتَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَيُسْمَعُنَا الْآيَةَ وَيَطِيلُ فِي الْأَوَّلَى مَا لَا يَطِيلُ فِي الثَّانِيَةِ

(الشرح) قال الشافعي والاصحاب تجب قراءة الفاتحة مرتبة متوالية لان النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ هكذا» وثبت انه صلى الله عليه وسلم قال «صلوا كما رأيتموني اصلي» فان ترك الترتيب قدم المؤخر واخر المقدم فان تعمد ذلك بطلت قراءته ولا تبطل صلاته لان ما فعل انه قرأ آية او آيات في غير موضعها ويلزمه استئناف الفاتحة وان فعل ذلك ساهيا لم يعتد بالمؤخر ويبنى على المرتب من أول الفاتحة نص عليه في الام واتفق الاصحاب عليه : قال البغوي وغيره إلا أن يطول الفصل فيجب استئناف القراءة هكذا قاله الاصحاب : قال الرافعي ينبغي ان يقال إن كان يعتبر الترتيب مبطلا للمعني تبطل صلاته كما إذا تعمد كما قالوا إذا تعمد تغيير التشهد تغييراً يبطل المعني فان صلاته تبطل. واما الموالاة فمعناها ان يصل الكلمات بعضها ببعض ولا يفصل إلا بقدر التنفس فان اخل بالموالاة فله حالان (احدهما) ان يكن عامداً فينظر ان سكت في اثناء الفاتحة طويلاً بحيث اشعر بقطعه القراءة او اعراضه عنها مختاراً او لعائق بطلت قراءته ووجب استئناف الفاتحة هذا هو المذهب وحكي امام الحرمين والغزالي عن العراقيين انه لا تبطل قراءته وليس بشيء والموجود في كتب العراقيين وجوب الاستئناف وان قصرت مدة السكوت لم يؤثر بلا خلاف وان نوى قطع القراءة ولم يسكت لم تبطل قراءته بلا خلاف نص عليه في الام واتفق الاصحاب عليه : قال في الام لانه حديث نفس وهو موضوع عنه وان نوى قطعها وسكت طويلاً بطلت بلا خلاف وان سكت يسيراً بطلت أيضاً علي الصحيح المشهور وبه قطع الا كثرون ونص عليه في الام وأشار اليه المصنف وفيه وجه انها لا تبطل حكاه صاحب الحاوي وغيره لان التية الفردة لا تؤثر وكذا السكوت اليسير وكذا إذا اجتمعا وإن أتى في اثناء الفاتحة بتسبيح أو تهليل أو غيرها من الاذكار أو قرأ آية من غيرها عمداً بطلت قراءته بلا خلاف سواء كثر ذلك او قل لانه مناف لقراءتها هذا فيما لا يؤمر به المصلي فاما ما امر به اليه كتأمين المأموم لتأمين إمامه وسجوده لتلاوته ففيه خلاف نذكره قريباً إن شاء الله تعالى (الحال الثاني) أن يخل بالموالاة ناسياً فالصحيح الذي نص عليه الشافعي في الام وقطع به الاصحاب أنه لا تبطل قراءته بل يبنى عليها لانه معذور سواء كان أخل بالموالاة بسكوت أم بقراءة غير الفاتحة في أثناها نص عليه في الام وقاله الاصحاب قال في الام لانه مغفور له في

في الركعة الاولى ما لا يطول في الثانية» وهل يفضل الركعة الاولى على الثانية فيه وجهان أظهرهما لا ويدل عليه حديث أبي سعيد والثاني وبه قال الامام السرخسي نعم ويدل عليه حديث أبي قتادة ويحجرى الوجهان في الركعتين الآخريتين ان قلنا تستحب فيهما السورة وقال أبو حنيفة يستحب تفضيل الاولى على الثانية في الفجر خاصة ويستحب أن يقرأ في الصبح بطوال المفصل كالحجرات نعم

وهكذا في العصر وهكذا في الصبح وفي رواية لابي داود فظننا انه يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة الاولى *

النسيان وقد قرأ الفاتحة كلها وسواء قلنا يعذر بترك الفاتحة ناسيا أم لا ومال إمام الحرمين والغزالي إلى انقطاع الموالاة بالنسيان إذا قلنا لا تسقط القراءة بالنسيان والمذهب الاول ولو أعني في أثناء الفاتحة فسكت للاعياء ثم بنى على قراءته حين أمكنه صحت قراءته نص عليه في الام لأنه معذور وأما قول المصنف ويجب أن يقرأها مرتبا فهو بفتح التاء ويجوز كسرهما وقوله فان قرأ في خلالها غيرها إلى آخره ليس مراده به تفسير الترتيب والتفريع عليه إذ ليس في هذا ترك ترتيب وإنما هو بيان للمسألة الثانية وهي ان الموالاة واجبة كالترتيب فيبين أنه لو ترك الموالاة عمداً لا تجزئه القراءة واستغنى به عن قوله ويجب الموالاة والله أعلم *

(قرع) قال إمام الحرمين إذا كرر الفاتحة أو آية منها كان شيخي يقول لا بأس بذلك إن كان ذلك لتشككه في ان الكلمة قرأها جيداً كما ينبغي أم لا لأنه معذور وإن كرر كلمة منها بلا سبب كان شيخي يتردد في إلحاقه بما لو ادرج في أثناء الفاتحة ذكراً آخر قال الامام والذي اراه انه لا تنقطع موالاة بتكرير كلمة منها كيف كان: هذا كلام الامام وقد جزم شيخه وهو والده الشيخ ابو محمد في كتابه التبصرة بأنه لا تنقطع قراءته سواء كررها للشك أو للتفكر وقال البغوي إن كرر آية لم تنقطع القراءة وإن قرأ نصف الفاتحة ثم شك هل أتى بالبسملة فاتمها ثم ذكر أنه كان أتى بها يجب ان يعيد ما قرأ بعد الشك ولا يجب استئناف الفاتحة لأنه لم يدخل فيها غيرها . وقال ابن سريج يجب استئناف الفاتحة وقال المتولي ان كرر الآية التي هو فيها لم تبطل قراءته وان أعاد بعض الآيات التي فرغ منها بأن وصل إلى (أنعمت عليهم) ثم قرأ (مالك يوم الدين) فان استمر على القراءة من (مالك يوم الدين) اجزأته قراءته وان اقتصر على (مالك يوم الدين) ثم عاد فقرأ (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) لم تصح قراءته وعليه استئنافها لان هذا غير معهود في التلاوة وهذا ان كان عامداً فان كان ساهياً أو جاهلاً لم تنقطع قراءته كما لو تكلم في أثناء صلاته بما ليس منها ناسياً أو جاهلاً لم تبطل صلاته وكذا لا تبطل قراءته هنا وأما صاحب البيان فقال ان قرأ آية من الفاتحة مرتين فان كانت اول آية أو آخرها لم يضر وان كانت في أثناءها فالذي يقتضيه القياس انه كما لو قرأ في خلالها غيرها فانه لو تعمد بطلت قراءته وان سعى بنى وكان صاحب البيان لم يقف على النقل الذي حكته عن الاصحاب ولهذا قال الذي يقتضيه القياس وهذه عادته فيما لم ير فيه تقلا والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

فان قرأ الامام الفاتحة فأمن والمأموم في أثناء الفاتحة فأمن بتأمينه ففهد وجهان (قال) الشيخ

في الركعة الاولى من صبح يوم الجمعة يستحب قراءة الم السجدة وفي الثانية هل أتى ويقرأ في الظهر بما يقرب من القراءة في الصبح وفي العصر والعشاء بأوساط المفصل وفي المغرب بقصاره وأما المأموم فلا يقرأ السورة في الصلاة التي يجهر بها الامام وهو يسمع صوته بل ينبغي ان ينصت

أبو حامد الأسفرايني تنقطع القراءة كما لو قطعها بقراءة غيرها (وقال شيخنا) القاضي أبو الطيب لا تنقطع لأن ذلك مأمور به فلا تنقطع القراءة كالسؤال في آية الرحمة والاستعاذة من النار في آية العذاب فيما يقرأ في صلاته منفرداً *.

(لشرح) قال أصحابنا إذا أتى في أثناء الفاتحة بما ندب إليه لمصاحبة الصلاة مما يتعلق بها كتأمين المأموم وسجوده معه التلاوته وفتح عليه القراءة وسؤاله الرحمة عند قراءة آيتها والاستعاذة من العذاب عند قراءة آيته ونحو ذلك فهل تنقطع الموالاة الفاتحة (فيه وجهان) مشهوران (أصحهما) لا تنقطع بل يني عليها وتجزئه وبهذا قال أبو علي الطبري والقفال والقاضي أبو الطيب وأبو الحسن الواحدى في تفسيره البسيط وصححه الغزالي والشاشي والرافعي وغيرهم (والثاني) تنقطع فيجب استئناف الفاتحة وهو قول الشيخ أبي حامد والمحاملي والبندنجي وصححه صاحب التمهيد ولا يطرد الوجهان في كل مندوب فلو اجاب المؤذن في أثناء الفاتحة أو عطس فقال الحمد لله أفتح القراءة على غير امامه أو سبح لمن استأذن عليه أو نحوه انقطعت الموالاة بخلاف صرح به البغوي والأصحاب قالوا وإنما الوجهان في ذكر متعلق بالصلاة لمصلحتها وظاهر كلام المصنف أن السؤال في آية الرحمة والعذاب لا يقطع الموالاة وجهاً واحداً ولا يجري فيه الوجهان في التأمين . وليس هو كما قال بل الوجهان في السؤال عند آية الرحمة والاستعاذة لا آية العذاب مشهوران صرح بهما الشيخ أبو محمد الجويني وولده إمام الحرمين والغزالي وصاحب التهذيب وآخرون لا يحدرون واتفقوا على جريانه في سجوده مع امامه للتلاوة وينكر على المصنف شيثان (أحدهما) قياسه على السؤال في آية الرحمة والعذاب قاوم أنه لا خلاف فيه وفيه الخلاف كما ذكرنا (والثاني) إضافته عدم الانقطاع إلى القاضي أبي الطيب وحده قاوم أنه لم يقل به غيره أو لم يسبق إليه وليس هو كذلك بل القول بعدم الانقطاع لأبي علي الطبري ذكره في الافصاح وهو متقدم على القاضي أبي الطيب بازمان والعجب أن القاضي أبا الطيب ذكر المسألة في تعليقه وقال فيها وجهان (أصحهما) وهو قول أبي علي الطبري في الافصاح لا ينقطع (والثاني) قول الشيخ أبي حامد ينقطع فكان ينبغي للمصنف أن يقول كما قاله شيخه والثاني لا ينقطع وهو قول أبي علي الطبري واختاره شيخنا أبو الطيب

ويستمع قال الله تعالى (واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) ولهذا يستحب للامام أن يسكت بعد الفاتحة قدر ما يقرأ فيه المأموم الفاتحة كيلا يفوته استماع الفاتحة ولا استماع السورة وإن كانت

(١) (قوله) ولهذا الحديث سبب وهو ان اعرابيا راسل رسول الله ﷺ في قراءة الشمس وضحاها فتعسرت عليه القراءة فلما تحلل من صلاته قال ذلك لم أجده هكذا : وروى الدارقطني من حديث عمران بن حصين كان النبي ﷺ يصلى بالناس ورجل خلقه فلما قرغ قال من ذا الذى يخالجنى سورة كذا فنهام عن القراءة خلف الامام وعين مسلم في صحيحه هذه السورة

قال القاضي أبو الطيب ولو كان في أثناء الفاتحة ققرأ الامام (ليس ذلك بقادر على أن يحكي المولى) فقال المأموم بلي تنقطع قراءته يعني أنه كسؤال الرحمة فيكون على الخلاف والله اعلم والاحوط في هذه الصور أن يستأنف الفاتحة ليخرج من الخلاف (واعلم) أن الخلاف مخصوص بمن أتى بذلك عامداً عالماً ما من أتى به ساهياً أو جاهلاً فلا تنقطع قراءته بلا خلاف صرح به صاحب التتمة وغيره وهو واضح مفهوم مما سبق قريبا أن الفاتحة لا تنقطع بما تخللها في حالة النسيان قال صاحب التتمة ودليله أن الصلاة لا تبطل بما تخللها ناسياً أو جاهلاً فكذا الفاتحة * قال المصنف رحمه الله *

ونجى قراءة الفاتحة في كل ركعة لما روى رفاعه بن رافع رضي الله عنه قال « بينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم جالس في المسجد ورجل يصلي فلما انصرف أتى رسول الله عليه وسلم فسلم عليه فقال له أعد صلاتك فانك لم تصل فقال علمني يا رسول الله فقال إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر إلي أن قال ثم أصنع في كل ركعة ذلك ولانها ركعة يجب فيها القيام فوجب فيها القراءة مع القدرة كالركعة الاولى » *

(الشرح) حديث رفاعه هذا رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم ببعض ما ذكره المصنف وليس في روايتهم قوله في المذهب « ثم اقرأ فاتحة الكتاب وما تيسر » بل فيها « فاقراً ما تيسر معك من القرآن » وليس في أكثرها « ثم أصنع ذلك في كل ركعة » وفي رواية « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد فدخل رجل فصلي ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل فصلي ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثاً فقال والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعلمني فقال إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ففعل ذلك

الصلاة سرية أو جهرية والمأموم لا يسمع لبعده أو صمم فوجهان أحدهما أنه لا يقرأ لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « إذا كنتم خلفي فلا تقرأوا إلا بفاتحة الكتاب » (١) وأصحها يقرأ كل منفرد وإنما لا يؤمر بالقراءة حيث يستمع ليستمع وأما الحديث فله سبب وهو أن أعرابياً راسل رسول الله صلى الله عليه وسلم في قراءة الشمس وضحاها فتعسرت القراءة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما تحلل عن صلاته قال ذلك ويستحب للقارئ في الصلاة وخارج الصلاة أن يسأل الرحمة إذا مر بآية رحمة وأن يتعوذ إذا مر بآية عذاب وأن يسبح إذا مر بآية تسبيح وأن يتفكر إذا مر بآية مثل ذلك وأن يقول بلي وأنا على ذلك من الشاهدين إذا قرأ ليس الله بأحكم الحاكمين

سبح اسم ربك الأعلى ولم يذكر فيها من ذلك بل قال فيه قال شعبة قالت لقتادة كان كرهه قال لو كرهه لنهى عنه قال البيهقي وهذا يدل على خطأ الرواية الاولى *
(١) حديث * إذا كنتم خلفي فلا تقرأوا إلا بفاتحة الكتاب من حديث عباد بن الصامت

في صلاتك كلها» رواه البخاري ومسلم وزاد في رواية لها «إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر» وذكر تمامه وذكر البخاري هذه الزيادة في كتاب السلام وهذا الحديث المتفق على صحته في الدلالة وفيه نحو ثلاثين فائدة قد جمعتها في غير هذا الموضع * أما حكم المسألة فقراءة الفاتحة واجبة في كل ركعة إلا ركعة المسبوق إذا أدرك الإمام رآها فانه لا يقرأ وتصح للماركة وهل يقال يحملها عنه الإمام أم لم يجب أصلاً فيه وجهان حكاهما الرافعي (أصحهما) يحملها وبه قطع الاكثرون ولهذا لو كان الإمام (١) لم تحسب هذه الركعة للمأموم *

(٢) كذا بالأصل
وفيها سقط حرره

(فرع) في مذاهب العلماء في القراءة كل الركعات : قد ذكرنا أن مذهبنا وجوب الفاتحة في كل ركعة وبه قال أكثر العلماء وبه قال أصحابنا عن علي وجابر رضي الله عنهما وهو مذهب أحمد وحكاه ابن المنذر عن ابن عون والاوزاعي وأبي نور وهو الصحيح عن مالك وداود وقال أبو حنيفة يجب القراءة في الركعتين الأولين وأما الآخرين فلا يجب فيها قراءة بل إن شاء قرأ وإن شاء سبغ وإن شاء سكت وقال الحسن البصري وبعض أصحاب داود لا يجب القراءة إلا في ركعة من كل الصلوات وحكى ابن المنذر عن اسحق بن راهويه أن قرأ في أكثر الركعات أجزاءه وعن الثوري أن قرأ في ركعة من الصبح أو الرابعة فقط لم يجزه وعن مالك أن ترك القراءة في ركعة من الصبح لم يجزه وإن تركها في ركعة من غيرها أجزاءه واحتج لمن لم يوجب قراءة في الأخيرتين بقول الله تعالى (فاقرءوا ما تيسر منه) وبحديث عبد الله عبيد الله بن العباس قال «دخلنا على ابن عباس فقلنا لشاب من بني عباس أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر فقال لا لا قبيل له لعله كان يقرأ في نفسه فقال خمسي هذه شر من الأولى كان عبداً مأموراً بلغ ما أرسل به وما اختصنا دون الناس بشيء إلا بثلاث خصال أمرنا أن نسبغ الوضوء وأن لا نأكل الصدقة وأن لا ننزى الحمار على الفرس» رواه أبو داود بإسناد صحيح وقوله خمسا هو بالحاء والشين المعجمتين أي خمس

ويقول آتينا بالله إذا قرأ فبأي حديث بعده يؤمنون والمأموم يفعل ذلك لقراءة الإمام وقوله في الكتاب قولان منصوبان التصريح بكونهما منصوبين يعرف أنهما ليسا ولا واحد منهما مخرج ولا يتوهم من ذلك أنه إذا أرسل ذكر القولين كان ثم تخريج كما أن التعرض للقديم والجديد يعرف تاريخ القولين ولا يلزم من إرسال القولين أن يكون أحدهما قديماً والآخر جديداً

قوله يستحب أن يقرأ في الركعة الأولى من صبح يوم الجمعة ألم تنزيل (السجدة) وهل أتى على الإنسان : (قلت) فيه حديثان صحيحان من حديث أبي هريرة أخرجه البخاري ومن حديث ابن عباس أخرجه مسلم *

قوله ويستحب للقارئ في الصلاة وخارجها أن يسأل الرحمة إذا مر بآية الرحمة وإن يتعوذ إذا مر بآية العذاب في هذا حديث رواه أصحاب السنن من حديث حذيفة والبيهقي نحوه من حديث عائشة *

الله وجهه وجلده تخشا كقولهم عقرى حلقى. وعن عكرمة عن ابن عباس قال « لا ادري أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر أم لا » رواه ابو داود باسناد صحيح وبحديث عبادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن » رواه البخارى ومسلم قالوا وهذا لا يقتضي أكثر من مرة وبحديث ابى هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا صلاة إلا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب » وعن علي رضي الله عنه أنه قرأ في الاولين ومسبح في الآخرين واحتج اصحابنا بحديث ابى هريرة السابق في حديث « المسمى صلاته » وقول النبي صلى الله عليه وسلم « ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » وفي رواية ذكرها البيهقي باسناد صحيح « ثم افعل ذلك في كل ركعة » وبحديث مالك بن الحويرث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلوا كما رأيتموني أصلي » رواه البخارى وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في كل الركعات وعن ابى قتادة رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الاوليين بفاتحة الكتاب وسورتين ومعنا الآية احيانا ويقرأ في الركعتين الاخيرتين بفاتحة الكتاب » رواه مسلم وأصله في صحيح البخارى ومسلم لكن قوله « يقرأ في الاخيرتين بفاتحة الكتاب » انفرد به مسلم وعن ابى سعيد الخدري رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الاخيرتين قدر نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الاوليين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة وفي الاخيرتين قدر نصف ذلك » واستدل اصحابنا ايضا بأشياء لاحاجة اليها مع ما ذكرنا من الاحاديث الصحيحة « واما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أنها وردت في قيام الليل : وعن حديث ابن عباس انه نفى وغيره اثبت والمثبت مقدم على النافي وكيف وهم أكثر منه واكبر سنا واقدم صحة واكثر اختلاطاً بالنبي ﷺ لاسيما ابو هريرة وابو قتادة وابو سعيد فتعين تقديم احاديثهم علي حديثه والرواية الثانية عن ابن عباس تبين أن نفيه في الرواية الاولى كان علي سبيل التخمين والظن لاعن تحقيق فلا يعارض الاكثرين الجازمين باثبات القراءة وعن حديث عبادة أن المراد قراءة الفاتحة في كل ركعة بدليل ما ذكرنا من الاحاديث . وعن حديث أبى هريرة جوابان (أحدهما) أنه ضعيف سبق بيان تضعيفه في مسألة اختلاف العلماء في تعيين الفاتحة (والثاني) أن المراد الفاتحة في كل ركعة جمعاً بين الأدلة : وعن حديث علي أنه ضعيف لأنه من رواية الحارث الأعور وهو كذاب مشهور بالضعف عند

وقوله وان كان العمل علي القديم اشارة الى ترجيح القول القديم وبه أفني الاكثرون وجعلوا المسألة من المسائل التي يفني فيها علي القديم ونازع الشيخ أبو حامد وطائفة فيه ورجعوا الجديد (واعلم) أن مسألة جهر المأموم بالتأمين من جملة تلك المسائل اذا أثبتنا الخلاف فيها كما تبين في الفصل السابق وقوله والمأموم لا يقرأ السورة في الجهرية الى آخره التعرض لحكم قراءته في الجهرية وإهماله

الحفاظ . وقد روى عنه عن علي كرم الله وجهه خلافه والله أعلم *
 (فرع) قوله في الكتاب في الحديث «يينا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس في المسجد»
 قال الجوهري أصل يينا بين فأشبت الفتحة فصارت الفا قال ويينا بمعناه زيدت فيه ما قال وتقديره
 بين أوقات جلوسه جرى كذا وكذا . وقول المصنف . ولأنها ركعة يجب فيها القيام فوجب فيها
 القراءة مع القدرة كالركعة الأولى وهو قوله يجب فيها القيام احتراز من ركعة المسبوق وقوله مع
 القدرة احتراز ممن لم يحسن الفاتحة وفي هذا القياس رد علي جميع المخالفين في المسألة: وأما رفاعة
 ابن رافع راوى الحديث المذكور في الكتاب فهو أبو معاذ رفاعة بن رافع بن مالك بن العجلان بن
 عمرو بن عامر بن زريق الأنصاري الزرقى شهد بدرًا وكان أبوه صحابيا نقيبا توفي في أول خلافة معاوية
 وقد ذكره المصنف بعد هذا في فصل الاعتدال وقال فيه رفاعة بن مالك نسبة إلى جده وهو صحيح *
 * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وهل يجب على المأموم ينظر فيه فإن كان في صلاة يسر فيها بالقراءة وجبت عليه وإن كان
 في صلاة يجهر فيها ففيه قولان قال في الام والبويطي يجب لما روى عبادة بن الصامت قال «صلى بنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فثقلت عليه القراءة فلما انصرف قال إني لراكم تقرأون خلف إمامكم
 قلنا والله أجل يا رسول الله نفعل هذا قال لا تفعلوا إلا بأمر الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» ولأن
 من لزمه قيام القراءة مع القدرة كالإمام والمنفرد وقال في القديم لا يقرأ لما روى أبو هريرة
 « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأ معي أحد منكم
 فقال رجل نعم يا رسول الله قال إني أقول مالي انزع القرآن فأنتهى الناس عن القراءة مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه بالقراءة من الصلوات حين سمعوا ذلك من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم » *

﴿ الشرح ﴾ هذان الحديثان رواهما أبو داود والترمذي وغيرهما وقال الترمذي هما حديثان
 حسنان وصحيح البيهقي الحديث الأول وضعف الثاني حديث أبي هريرة وقال تفرد به عن أبي
 هريرة ابن أكيمة - بضم الهمزة وفتح الكاف - وهو مجهول قال وقوله فأنتهى الناس عن القراءة
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه هو من كلام الزهري وهو الراوى عن ابن أكيمة
 قاله محمد بن يحيى الذهلي والبخاري وأبو داود واستدلوا برواية الأوزاعي حين مبزّه من الحديث وجعله من
 قول الزهري قوله أجل يا رسول الله نفعل هذا هو بتثنية - الذال وتوניה هكذا ضبطناه وهكدا

في السرية فيه اشعار بأنه يقرأ في السرية وهو الاظهر كما بيناه وان لم يكن متفقا عليه *
 قال ﴿ الركن الرابع الركوع وأقله أن ينحني بحيث تنال راحته ركبته ويطمئن (ح) بحيث
 ينفصل هوبه عن ارتفاعه ولا يجب الذكر ﴾ *

ضبطه البخاري في معالم السنن وكذا ضبطاه في سنن أبي داود والدارقطني والبيهقي وغيرها وفي رواية الدارقطني « نهذه هذا » « أو ندرسه درسا » قال الخطابي وغيره : الهذ السرعة وشدة الاستعجال في القراءة هذا هو المشهور : قال الخطابي وقيل المراد بالهذه الجهر وتقديره بهذا هذا وقد بسطت شرحه وضبطه في تهذيب اللغات (وقول المصنف ولان من لزمه قيام القراءة لزمه القراءة مع القدرة كالامام) احتراز بقوله لزمه قيام القراءة عن المسبوق وبقوله مع القدرة عن لا يحسن القراءة « أما حكم المسألة فقراءة الفاتحة واجبة على الامام والمنفرد في كل ركعة وعلي المسبوق فيما يدركه مع الامام بلا خلاف : وأما المأموم فالمذهب الصحيح وجوبها عليه في كل ركعة في الصلاة السرية والجهرية : وقال الشافعي في القديم لا تجب عليه في الجهر ونقله الشيخ أبو حامد في تعليقه عن القديم والاملاء ومعلوم أن الاملاء من الجديد ونقله البندنجي عن القديم والاملاء وباب صلاة الجمعة من الجديد وحكي الرافعي وجها أنها لا تجب عليه في السرية وهو شاذ ضعيف وإذا قلنا لا تجب عليه في الجهرية فالمراد بما يشرع فيها الجهر فاما ثلثة المغرب والعشاء ورابعة العشاء فتجب عليه القراءة فيها بلا خلاف صرح به صاحب التمهيد وغيره وقال اصحابنا وإذا قلنا لا تجب عليه في الجهرية بان كان أصم أو بعيدا من (الامام لا يسمع قراءة الامام ففي وجوبها عليه وجهان مشهوران للخراسانيين أصحابهما تجب لانهما في حقهما كالسرية (والثاني) لا تجب لانهما جهريتان ولو جهر الامام في السرية أو سر في الجهرية فوجهان (أصحابهما) وهو ظاهر النص أن الاعتبار بفعل الامام (والثاني) بصفة أصل الصلاة وإذا لم يقرأ المأموم فهل يستحب له التعوذ فيه وجهان حكاهما صاحب العدة والبيان غيرهما (أصحابهما) لا إذا قرأه (الثاني) نعم لانه ذكر سرى وإذا قلنا يقرأ المأموم في الجهرية كره له أن يجهر بحيث يؤدي جاره بل يسر بحيث يسمع نفسه لو كان سمعيا ولا شاغل من لفظ وغيره لان هذا ادنى القراءة المجزئة كما سنوضحه إن شاء الله تعالى في مسائل الفرع قال أصحابنا ويستحب للامام على هذا القول أن يسكت بعد الفاتحة قدر قراءة المأموم لها قال السرخسي في الامالي ويستحب أن يدعو في هذه السكينة بما ذكرناه في حديث أبي هريرة في دعاء الاستفتاح « اللهم باعد بيني وبين خطاياي الى آخره » (قلت) ومختار الذكر والدعاء والقراءة سرا ويد تدل له بان الصلاة ليس فيها سكوت حقيق في حق الامام وبالقياس على قراءته في انتظاره في صلاة الخوف ولا تمنع تسميته سكوتا مع الذكر فيه كما في السكينة بعد تكبيرة الاحرام ولانه سكوت بالنسبة الى المهر قبله وبعده ودليل هذه السكينة حديث الحسن البصري أن سمرة بن جندب وعمران بن حصين تذاكر احدث سمرة أنه « حفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم سكتين سكتة إذا كبر وسكينة إذا فرغ من قراءة (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) لحفظ ذلك سمرة وانكر عليه عمران وكتبنا في ذلك إلى أبي بن كعب رضى الله عنهم فكان في كتابه اليهما أن سمرة قد حفظ »

تكلم في أقل الركوع ثم في اكمله اما قبله فقد ذكر فيه شيئين لا بد منهما (احدهما) ان ينحني بحيث

رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وهذا لفظ أبي داود ولفظ الترمذي بمعنى والدليل على كراهة رفع المأموم صوته حديث في صحيح مسلم سند كره في فصل الجهر إن شاء الله تعالى *

(فرع) في مذاهب العلماء في قراءة المأموم خلف الإمام: قد ذكرنا أن مذهبنا وجوب قراءة الفاتحة على المأموم في كل الركعات من الصلاة السرية والجهرية هذا هو الصحيح عندنا كما سبق وبه قال أكثر العلماء قال الترمذي في جامعه القراءة خلف الإمام هي قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين قال وبه يقول مالك وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق وقال ابن المنذر قال الثوري وابن عيينة وجماعة من أهل السكوفة لا قراءة على المأموم وقال الزهري ومالك وابن المبارك وأحمد وإسحق لا يقرأ في الجهرية ونجس القراءة في السرية وقال ابن عون والأوزاعي وأبو ثور وغيره من أصحاب (١) نجس القراءة على المأموم في السرية والجهرية وقال الخطابي قالت طائفة من الصحابة رضى الله عنهم نجس على المأموم وكانت طائفة منهم لا تقرأ واختلاف الفقهاء بعدهم على ثلاثة مذاهب فذكر المذاهب التي حكاه ابن المنذر وحكي الإيجاب مطلقا عن مكحول وحكاها القاضي أبو الطيب عن الليث بن سعد وحكي العبدري عن أحمد أنه يستحب له أن يقرأ في سكتات الإمام ولا يجب عليه فإن كانت جهرية ولم يسكت لم يقرأ وإن كانت سرية استجبت الفاتحة وسورة وقال أبو حنيفة لا يجب على المأموم وتقل القاضي أبو الطيب والعبدري عن أبي حنيفة أن قراءة المأموم معصية والذي عليه جمهور المسلمين القراءة خلف الإمام في السرية والجهرية. قال البيهقي وهو أصح الأقوال على السنة وأحوطها ثم روى الأحاديث فيه ثم رواه بإسناديه المتعددة عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وابن عمر وابن عباس وأبي الدرداء وأنس بن مالك وجابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري وعبادة بن الصامت وأبي هريرة وهشام بن عامر وعمران وعبد الله بن مغفل وعائشة رضى الله عنهم قال ورويناه عن جماعة من التابعين فرواه عن عروة بن الزبير ومكحول والشعبي وسعيد بن جبير والحسن البصري رحمهم الله واحتج لمن قال لا يقرأ مطلقا بحديث يرويه مكى بن إبراهيم عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عنبسة عن عبد الله بن شداد عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من صلى خلف الإمام فإن قراءة الإمام له قراءة » وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) يافى بالأصل

بحيث تنال راحتاه ركبتيه يقال أنه ورد في لفظ الخبر (١) ومعناه أن يصير بحيث لو أراد أن يضع راحتيه على ركبتيه تمكن وهذا عند اعتدال الخلق وسلامة اليدين والركبتين وفي لفظ الانحناء إشارة إلى أنه لو انحنى وأخرج ركبتيه وهو مائل منتصب لم يكن ذلك ركوعا وإن صار بحيث

(١) قوله يقال ورد في الخبر أنه صلى الله عليه وسلم ينحن حتى تنال راحتاه ركبتيه البخاري وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان في حديث أبي حمزة وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه م هصر

مثله وعن عمران بن حصين قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس ورجل يقرأ خلفه فلما فرغ قال من الذي يخالطني سورتي» فنهي عن القراءة خلف الامام وعن أبي الدرداء قال «سئل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أفي كل صلاة قراءة فقال نعم فقال رجل من الأنصار وجبت هذه فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت اقرب القوم اليه ما اري الامام اذا ام القوم الا قد كفاهم» وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفتحة الكتاب فهي خداج الا ان يكون وراء الامام» وعن زيد بن ثابت قال «من قرأ وراء الامام فلا صلاة له» قال وفي الحديث «الامام ضامن» وليس يضمن الا القراءة عن المأموم قالوا ولأنها قراءة فسقطت عن المأموم كالسورة في الجهرية وكركة المسبوق واحتج اصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن» رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه مرات وهذا عام في كل مصل ولم يثبت تخصيصه بغير المأموم بمخصص صريح فبقى على عمومه وبحديث عبادة بن الصامت المذكور في الكتاب «ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلاة الصبح فتقلت عليه القراءة فلما فرغ قال لعلمكم تقرأون وراء امامكم قلنا نعم هذا يا رسول الله قال لا تفعلوا الا بفتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» رواه ابو داود والترمذي والدارقطني والبيهقي وغيرهم قال الترمذي حديث حسن وقال الدارقطني اسناده حسن وقال الخطابي اسناده جيد لا مطعن فيه (فان قيل) هذا الحديث من رواية محمد بن اسحق ابن سيار عن مكحول ومحمد بن اسحق مدلس والمدلس اذا قال في روايته (عن) لا يحتاج به عند جميع الحديثين (فجوابه) ان الدارقطني والبيهقي رواه باسنادهما عن ابي اسحق قال حدثني مكحول بهذا فذكره قال الدارقطني في اسناده هذا اسناد حسن وقد علم من قاعدة الحديثين ان المدلس اذا روى حديثه من طريقين قال في احدهما (عن) وفي الاخرى (حدثني أو أخبرني) كان الطريقان صحيحين وحكم باتصال الحديث وقد حصل ذلك هنا ورواه ابو داود من طرق وكذلك الدارقطني والبيهقي وفي بعضها «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض الصلاة التي يجهر فيها بالقراءة فقال لا يقرآن احد منكم اذا جهرت بالقراءة الا بأم القرآن» قال البيهقي عقب هذه الرواية والحديث صحيح عن عبادة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وله شواهد ثم روى احاديث شواهد له واحتج البيهقي وغيره بحديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج فقيل لابي هريرة وانا نكون وراء الامام فقال اقرأ بها في نفسك» الي آخر حديث

لومد يديه لتالت راحته ركبته لان نيلها ركبته لم يكن بالانحاء قال امام الحرمين ولو مزج الانحاء بهذه الهيئة وكان الممكن من وضع الراحتين على الركبتين بها جميعا لم يعتد بما جاء به ركوعا

ظهره لفظ البخاري ولا يبيد ثم يركع ويضع راحته على ركبته ثم يعتدل فلا ينصب راسه ولا يقنعه وله طرق عنده والفاظ والاشبه با ذكره المصنف واخرجه ابن حبان في صحيحه من

قسمت الصلاة وهو صحيح رواه مسلم وقد سبق بطوله في مسألة تعيين الفاتحة واطنب اصحابنا في الاستدلال وفيما ذكرناه كفاية (والجواب) عن الاحاديث التي احتج بها القائلون باسقاط القراءة بها انها كلها ضعيفة وليس فيها شيء صحيح عن النبي ﷺ وبعضها موقوف وبعضها مرسل وبعضها في رواته ضعيف او ضعفاء وقد بين البيهقي رحمه الله علل جميعها وأوضح تضعيفها وأجاب أصحابنا عن الحديث الاول لوصح بأنه محمول على المسبوق أو على قراءة السورة بعد الفاتحة جمعا بين الأدلة والجواب عن قراءة السورة أنها سنة تركت لاستماعه قراءة القرآن بخلاف الفاتحة وعن ركعة المسبوق أنها سقطت تخفيفا عنه لعموم الحاجة والله أعلم واحتج القائلون بالقراءة في السرية دون الجهرية بقول الله تعالى (وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) قال الشافعي في القديم هذا عندنا في القراءة التي تسمع خاصة وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبين لنا منننا وعلما صلاتنا فقال أقيموا صفوفكم ثم ليؤمكم أحدكم فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا» رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا» رواه أبو داود والترمذي والنسائي فقيل لمسلم بن الحجاج في صحيحه عن حديث أبي هريرة هذا فقال هو عندي صحيح فقيل لم لم تضعه هنا فقال ليس كل شيء عندي صحيح وضعت هنا إنما وضعت هنا ما جمعوا عليه وبحديث بن أكيمة عن أبي هريرة المذكور في الكتاب «مالي أنزع القرآن فأنتهى الناس عن القراءة» إلى آخره وقد سبق بيانه (واحتج) أصحابنا بالاحاديث السابقة في الاحتجاج على المانعين مطلقا والجواب عن الآية الكريمة من وجهين (أحدهما) أن المستحب للإمام أن يسكت بعد الفاتحة قدر ما يقرأ المأموم الفاتحة كما سبق بيانه قريبا وذكرنا دليلا من الحديث الصحيح قريبا وحينئذ لا يمنع قراءة الفاتحة (الثاني) أن القراءة التي يؤمر بالانصات لها في السورة وكذا الفاتحة إذا سكت الإمام بعدها وهذا إذا سلمنا أن المراد بالآية حيث قرأ القرآن وهو الذي اعتقد رجحانه والافتقد رويناه عن مجاهد وغيره أنها نزلت في الخطبة وسميت قرآنا لاشتمالها عليه وروينا في سنن البيهقي عن أبي هريرة ومعاوية أنها قالا كان الناس يتكلمون في الصلاة فنزلت هذه الآية وأما الجواب عن حديث «وإذا قرأ فأنصتوا» فمن أوجه (منها) الوجهان اللذان ذكرناهما في جواب الآية (والوجه الثالث) وهو الذي اختاره

أيضا ثم أن لم يقدر علي أن ينحني إلى الحد المذكور الابعين أو الاعتماد علي شيء اوبان ينحني على شق لزمه ذلك وان لم يقدر انحنى القدر المقدور عليه وان عجز اوما بطرفه عن قيام (واعلم)

طريق طلحة بن مصرف عن ابن عمر ان رسول الله ﷺ قال لا تترارى اذا ركعت فضع راحتك على ركبتيك ثم فرج بين اصابعك ثم امكث حتى ياخذ كل عضو ما خذه *

البيهقي ان هذه اللفظة ليست ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابوداود في سننه هذه اللفظة ليست بمحفوظة ثم روى البيهقي عن الحافظ ابي علي النيسابوري انه قال هذه اللفظة غير محفوظة وخالف التميمي جميع اصحاب قتادة في زيادته هذه اللفظة ثم روى عن يحيى بن معين وابي حاتم الدارى انها قالا ليست محفوظة قال يحيى بن معين ليست هي بشيء وذكر البيهقي طرقها وعللها كلها: واما حديث الزهري عن ابي اكيمة عن ابي هريرة « مالي انازع القرآن » الى آخره فجوابه ايضا من الالوجه الثلاثة (الوجهين) السابقين في جواب الآية (والثالث) ان الحديث ضعيف لان ابن اكيمة مجهول كما سبق قال البيهقي ابن اكيمة مجهول لم يحدث الا بهذا الحديث ولم يحدث عنه غير الزهري ولم يكن عند الزهري من معرفته اكثر من ان اراه يحدث سعيد بن المسيب ثم قال البيهقي باسناده عن الحميدى شيخ البخارى قال في حديث ابن اكيمة هذا حديث رجل لم يروه عنه غير الزهري فقط ولان الحفاظ من المتقدمين والمتأخرين يتفقون على أن هذه الزيادة وهي قوله « فانهي الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه » ليست من كلام ابي هريرة بل هي من كلام الزهري مدرجة في الحديث وهذا لا خلاف فيه بينهم قال ذلك الازاعى ومحمد بن يحيى الذهلى شيخ البخارى وامام أهل نيسابور قاله البخارى في تاريخه وأبوداود في سننه والخطابي والبيهقي وغيرهم رواه البيهقي من رواية عبد الله بن لحينة نحو رواية بن اكيمة عن ابي هريرة ثم روى عن الحافظ يعقوب بن سفيان قال هذا خطأ لا شك فيه والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله *

فإذا فرغ من الفاتحة أمن وهو سنة لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يؤمن وقال صلوا كما رأيتموني أصلي » فان كان اماما أمن وأمن المأموم لما روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه ان النبي ﷺ قال « اذا امن الامام فأمنوا فان الملائكة تؤمن تأمينه فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » وان كان في صلاة يجهر فيها جهر الامام لقوله صلى الله عليه وسلم « اذا امن الامام فأمنوا » ولولم يجهر به لما علق تأمين المأموم عليه ولانه تابع للفاتحة فكان حكمه حكمها في الجهر كالسورة واما المأموم فقد قال في الجديد لا يجهر وقال في القديم يجهر فمن اصحابنا من قال علي قولين (أحدهما) يجهر لما روى عطاء بن الزبير « كان يؤمن ويؤمنون وراءه حتى أن للمسجد للجة » (والثاني) لا يجهر لانه ذكر مسنون في الصلاة فلا يجهر به المأموم كالتكبيرات ومنهم قال ان كان المسجد صغيرا يبلغهم تأمين الامام لا يجهر لانه لا يحتاج الى الجهر به وان كان كبيرا جهر لانه يحتاج الى الجهر للابلاغ وحمل القولين على هذين الحالين فان نسي الامام التأمين امن المأموم وجهر

ان الذى ذكره في هذا الموضع هو حد ركوع القائمين فاما اذا كان يصلي قاعدا فقد صار حد أقل ركوعه واكمله مذكورا في فصل القيام (والثاني) ان يطئن خلافا لابي حنيفة حيث قال لا تجب

به ليسم الامام فيأتي به *

(الشرح) الذي اختاره اقدم الاحاديث الواردة في التأمين فيحصل منها بيان ما ذكره المصنف وغيره وما يحتاج الى الاستدلال به فيما تذكره من الاحكام ان شاء الله تعالى فمن ذلك عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا امن الامام فامنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر الله له ما تقدم من ذنبه » رواه البخاري ومسلم ومالك في الموطأ وابو داود والترمذي هكذا وعن ابي هريرة ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا قال احدم آمين قالت الملائكة في السماء آمين فان وافقت احدهما الاخرى غفر الله له ما تقدم من ذنبه » رواه البخاري ومسلم وزاد مسلم في رواية له « اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين قهولوا آمين فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ البخاري ولفظ مسلم « اذا قال القاري غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال من خلفه آمين فوافق قوله قول اهل السماء غفر له ما تقدم من ذنبه » وعن ابي هريرة ايضا رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا امن القاري فامنوا فان الملائكة تؤمن فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه البخاري في كتاب الدعوات من صحيحه وعن وائل ابن حجر رضي الله عنه قال « سمعت ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال آمين مد بها صوته » رواه ابوداود والترمذي وقال حديث حسن وفي رواية ابي داود « رفع بها صوته » وإسناده حسن كل رجال ثقات الا محمد بن كثير العبدى جرحه ابن معين ووثقه غيره وقد روى له البخاري وناهيك به شرفا وثوقا له وهكذا رواه سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن عنبس عن وائل بن حجر ورواه شعبة عن سلمة بن كهيل فاختلف عليه فيه فرواه عنه ابو الوليد الطيالسي كذلك ورواه عنه ابو داود الطيالسي وقال فيه « قال آمين خفض بها صوته » ورواه الاكثرون عن سلمة باسناده « قالوا يرفع بها صوته » قال البخاري في تاريخه خطأ شعبة انما هو جهر بها وقال الترمذي قال البخاري حديث سفيان اصح في هذا من حديث شعبة قال وأخطأ فيه شعبة قال الترمذي وكذلك قال ابو زرعة الرازي عن ابي هريرة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا

الطمأنينة لنا ما روى عن ابي هريرة رضي الله عنه (١) « ان رجلا دخل المسجد ورسول الله ﷺ جالس في ناحية المسجد فصلي ثم جاء فسلم عليه فقال صلى الله عليه وآله وسلم عليك السلام ارجع فصل فانك لم تصل فرجع فصلي ثم جاء فقال له مثل ذلك فقال علمني يا رسول الله فقال اذا قمت الى الصلاة

(١) (حديث) ابي هريرة في قصة النبي ﷺ صلاته تقدم في اول الباب وروى اصحاب السنن والدارقطني وصححه من طريق ابي معمر عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال لا تجزى صلاة لا يقبم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود *

فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته فقال آمين» رواه أبو داود والدارقطني وقال هذا اسناد حسن وهذا لفظه وقال الحاكم أبو عبد الله هذا حديث صحيح وفي رواية أبي داود «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تلا غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال آمين حتى يسمع من يليه من الصف الأول» رواه ابن ماجه وزاد في رتب بها المسجد وقال الشافعي في الام اخبارنا حكم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال كنت اسمع الأئمة ابن الزبير ومن بعده يقولون آمين ومن خلفهم آمين حتى ان للمسجد للجة وذكر البخاري في صحيحه هذا الأثر عن ابن الزبير تعليقا فقال قال عطاء ابن الزبير ومن وراءه حتى أن للمسجد للجة وقد قدمنا ان تعليق البخاري إذا كان بصيغة جزم مثل هذا كان صحيحا عنده وعند غيره هذا مختصر ما يتعلق بأحاديث الفصل . وأما لغاته ففي آمين لغتان مشهورتان (أفصحهما) وأشهرهما وأجودهما عند العلماء آمين بالمد بتخفيف الميم وبه جاءت روايات الحديث (والثانية) آمين بالقصر وبتخفيف الميم حكاهما ثعلب وآخرون وانكرها جماعة على ثعلب وقالوا المعروف المدوإنما جاءت مقصورة في ضرورة الشعر وهذا جواب فاسد لان الشعر الذي جاء فيها فاسد من ضرورة القصر وحكي الواحدى لغة ثالثة آمين بالمد والامالة مخففة الميم وحكاها عن حمزة ولكسائي وحكي الواحدى آمين بالمد أيضا وتشديد الميم قال روى ذلك عن الحسن البصري والحسين أبي الفضل قال ويؤيده أنه جاء عن جعفر الصادق أن تأويله قاصدين اليك وأنت الكريم من ن تحيب قاصداً وحكي لغة الشد أيضا القاضي عياض وهي شاذة منكورة مردودة ونص ابن السكيت وسائر أهل اللغة على أنها من لحن العوام ونص أصحابنا في كتب المذهب على أنها خطأ قال القاضي حسين في تعليقه لا يجوز تشديد الميم قالوا وهذا أول لحن مسموع من الحسين بن الفضل البخاري حين دخل خراسان وقال صاحب التتمة لا يجوز التشديد فان شدد متعمداً بطلت صلاته وقال الشيخ أبو محمد الجويني في التبصرة والشيخ نصر المقدسي لا تعرفه العرب وان كانت الصلاة لا تبطل به لقصد الدعاء وهذا أجود من قول صاحب التتمة قال أهل العربية آمين موضوعة موضع اسم الاستجابة كما أن صه موضوعة للسكوت قالوا وحق آمين الوقف لأنها كالأصوات فان حركها محرك ووصلها بشيء بعدها فتحها لا لتقاء الساكنين قالوا وانما لم تكسر لثقل الحركة بعد الياء كما فتحو أين وكيف واختلف العلماء في معناها (فقال) الجمهور من أهل اللغة والغريب والفقه معناه اللهم استجب (وقيل) ليكن كذلك (وقيل) افعل (وقيل) لا تخيب رجاءنا (وقيل) لا يقدر علي هذا غيرك (وقيل) هو طابع الله علي عباده يدفع به عنهم الآفات (وقيل) هو كنز من كنوز العرش لا يعلم تأويله الا الله (وقيل) هو اسم الله تعالى وهذا ضعيف جداً (وقيل) غير ذلك قوله حتى أن للمسجد للجة هي بفتح اللامين

فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ثم اقرأ بما يتيسر معك من القرآن ثم اركع حتي تطمئن راكعا ومعنى الطمأنينة في الركوع أن يصبر حتي تستقر أعضاؤه في هيئة الركوع وينفصل هو به عن ارتفاعه

وتشديد الجيم وهو اختلاط الاصوات وقوله « لانه تابع للفاتحة فكان حكمه في الجهر حكما »
 احترز بقوله تابع عن دعاء الافتتاح وقوله لانه ذكر مسنون في الصلاة فلا يجهر به المأموم قال
 القليي قوله في الصلاة احتراز من الاذان قال وقوله مسنون غير مؤثر فلو حذفه لم تنتقض العلة وانما
 أتى به لتقريب الشبه بين الاصل والفرع وقوله وان نسي الامام التامين أمن المأموم كان ينبغي
 أن يقول وان ترك الامام التامين ليتناول تركه عامدا وناسيا فان الحكم لا يختلف بذلك كما سنوضحه
 قريبا ان شاء الله تعالى وكذلك قال الشافعي في الام فان تركه وأما عطاء الراوى هنا عن ابن
 الزبير فهو عطاء بن أبي رباح وقد ذكرنا أحواله في باب الحيض وأما ابن الزبير فهو أبو خبيب بضم
 الخاء المعجمة - ويقال له أبو بكر بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الاسدي وأمه أسماء بنت
 أبي بكر الصديق رضي الله عنهم وهو أول مولود ولد للمسلمين بعد الهجرة ولد بعد عشرين شهرا
 من الهجرة وقيل في السنة الاولى منها وكان صواما قواما وصولا للرحم فصيحاً شجاعاً ولي الخلافة
 سبع سنين وقتله الحجاج بمكة سنة ثلاث وسبعين وقيل سنة ثنتين وسبعين رضي الله عنه والله أعلم * اما
 احكام الفصل ففيه مسائل (احداها) التامين سنة لكل مصل فرغ من الفاتحة سواء الامام
 والمأموم والمنفرد والرجل والمرأة والصبي والقائم والقاعد والمضطجع والمقترض والمتنفل في الصلاة
 السرية والجهرية ولا خلاف في شيء من هذا عند اصحابنا قال اصحابنا ويسن التامين لكل من
 فرغ من الفاتحة سواء كان في صلاة او خارجها قال الواحدى لكنه في الصلاة اشد اشتجابا
 (الثانية) ان كانت الصلاة سرية اسر الامام وغيره بالتامين تبعا للقراءة وان كانت جهرية وجهر
 بالقراءة استحب للمأموم الجهر بالتامين بلا خلاف نص عليه الشافعي واتفق الاصحاب عليه
 للاحاديث السابقة وفي تعليق القاضى حبين اشارة الى وجه فيه وهو غلط من الناسخ او المصنف بلا
 شك واما المنفرد فقطع الجمهور بأنه يسن له الجهر بالتامين كالامام ممن صرح به البندنجي والمحاملي في كتابيه
 المجموع والمقنع والشيخ نصر وصاحب العدة والبعوى وصاحب البيان والرافعي وغيرهم وفي تعليق القاضى
 حسين انه يسر به وهو شاذ ضعيف واما المأموم فقد قال المصنف وجمهور الاصحاب قال الشافعي في الجديد
 لا يجهر وفي القديم يجهر وهذا أيضا غلط من الناسخ او من المصنف بلا شك لان الشافعي قال في المختصر
 وهو من الجديد يرفع الامام صوته بالتامين ويسمع من خلفه أنفسهم وقال في الام يرفع الامام بها
 صوته فاذا قالها قالوها وأسمعوا أنفسهم ولا احب ان يجهروا فان فعلوا فلا شيء عليهم هذا نصه
 بحروفه ويحتمل ان يكون القاضى حسين رأى فيه نصا في موضع آخر من ابيد ثم الاصحاب في المسألة
 طرق (اصحها) وأشهرها والتي دلها الجمهور ان المسألة على قرأين (احدهما) يجهر (والثاني) يسر قال

منه فلو جاوز حد أقل الركوع وزاد في الهوى ثم ارتفع والحركات متصلة فلا طمأنينة وزيادة الهوى
 لا تقوم مقام الطمأنينة فهذا بيان الامرين اللذين لا بد منها وأما قوله ولا يجب الذكر فالغرض

الماوردي هذه طريقة ابي اسحق المروزي وابن ابي هريرة وتلقاها امام الحرمين والغزالي في البسيط عن اصحابنا (والثاني) يجهر قولاً واحداً (والثالث) ان كثر الجمع وكبر المسجد جهر وان قلوا أوصغر المسجد أسر (والرابع) حكاه الامام والغزالي وغيرهما انه ان لم يجهر الامام جهر وإلا فقولان ، والأصح من حيث الحجة ان الامام يجهر به ممن صححه المصنف في التنبيه والغزالي في الوجيز والبقوى والرافعي وغيرهم وقطع به المحاملي في المقنع وآخرون وحينئذ تكون هذه المسألة مما يفتي فيها علي القديم علي ما سبق ايضاحه في مقدمة هذا الشرح وهذا الخلاف اذا امن الامام اما اذا لم يؤمن الامام فيستحب للمأموم التأمين جهرأً بلا خلاف نص عليه في الام واتفقوا عليه ليسمعه الامام فيأتي به قال اصحابنا سواء تركه الامام عمداً او سهواً ويدّى استحباب للمأموم الجهر ممن صرح بأنه لا فرق بين ترك الامام له عمداً او سهواً الشيخ ابو حامد في التعليق وهو مقتضي نص الشافعي في الام فانه قال وان تركه الامام قاله من خلفه وأسمعه لعله يذكرك فيقول ولا يتركه كما لو ترك التكبير والتسليم لم يكن لهم تركه هذا نصه (الثالثة) يستحب ان يقع تأمين المأموم مع تأمين الامام لا قبله ولا بعده لقوله صلى الله عليه وسلم « فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » فينبغي ان يقع تأمين الامام والمأموم والملائكة دفعة واحدة ومن نص علي هذا من اصحابنا الشيخ ابو محمد الجويني وولده امام الحرمين وصاحبا الغزالي في كتبه والرافعي وقد اشار اليه المصنف بقوله وامن المأموم معه قالوا فان قاته التأمين معه امن بعده وقال امام الحرمين كان شيخى يقول لا يستحب مقارنة الامام في شيء الا في هذا قال الامام يمكن تعليل استحباب المقارنة بأن القوم لا يؤمنون لتأمينه وانما يؤمنون لقراءته وقد فرغت قراءته (فان قيل) هذا مخالف لقوله صلى الله عليه وسلم « اذا امن الامام فأمنوا » (فجوابه) ان الحديث الآخر « اذا قال الامام غير المفضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين » وكلاهما في الصحيحين كما سبق فيجب الجمع بينهما فيحمل الاول علي ان المراد اذا اراد الامام التأمين فأمنوا ليجمع بينهما قال الخطابي وغيره وهذا كقولهم اذا رحل الابرق ارحلوا أى اذا هم بالرحيل فهم يؤمنون اليك رحيلكم معه ويأمنون في الحديث الآخر « اذا قال أحدكم آمين وقالت الملائكة آمين فوافق احدهما الآخر » فظاهره الامر بوقوع تأمين الجميع في حالة واحدة فهذا جمع بين الاحاديث وقد ذكر معناه الخطابي وغيره *

من ذكره ههنا بيان خروجه عن حد الاقل خلافاً لاحد فانه يحكي عنه ايجاب التسبيح في الركوع والسجود مرة واحدة وكذلك ايجاب التكبير للركوع والسجود لنا أن النبي ﷺ « لم يأت امر المسبى صلاة بالذكر فيها » ويجوز أن يعد في حد الاقل شيء آخر وهو أن لا يقصد بهويه غير الركوع لان صاحب التهذيب وغيره ذكره كروا انه لو قرأ في صلاته آية سجدة فهو ليس بسجدة للتلاوة ثم بداله

(فرع) قال الشافعي في الام ولا يقال آمين الا بعد أم القرآن فان لم يقل لم يقضه في موضع غيره قال اصحابنا إذا ترك التأمين حتى اشتغل بغيره فات ولم يعد اليه وقال صاحب الحاوي ان ترك التأمين ناسيا فذكره قبل قراءة السورة أمن وان ذكره في الركوع لم يؤمن وان ذكره في القراءة فهل يؤمن فيه وجهان مخرجان من القولين فيمن نسي تكبيرات العيد حتى شرع في القراءة وذكر الشاشي هذين الوجهين وقال الاصح لا يؤمن وقطع غيرهما بأنه لا يؤمن وهو ظاهر نص الشافعي الذي ذكرناه قال البغوي فلو قرأ المأموم الفاتحة مع الامام وفرغ منها قبل فراغه فالاولي أن لا يؤمن حتى يؤمن الامام وهذا الذي قاله فيه نظر والمختار أو الصواب انه يؤمن لقراءة نفسه ثم يؤمن مرة أخرى بتأمين الامام قال السرخسي في الامالي واذا أمن المأموم بتأمين الامام ثم قرأ المأموم الفاتحة امن ثانيا لقراءة نفسه قال فلو فرغ من الفاتحة معاكفاه ان يؤمن مرة واحدة *

(فرع) ذكر اصحابنا وجماعة منهم أنه يستحب ان لا يصل لفظة آمين بقوله ولا الضالين بل بسكتة لطيفة جداً ليعلم ان آمين ليست من الفاتحة للفصل اللطيف نظائرها في السنة وغيرها سترها في مواضعها ان شاء الله تعالى وممن نص علي استحباب هذه السكتة القاضي حسين في تعليقه و ابو الحسن الواحدي في البسيط والبغوي في التهذيب وصاحب البيان والرافعي وأما قول امام الحرمين يتبع التأمين القراءة فيمكن حمله علي موافقة الجماعة ويكون معناه لا يسكت طويلاً والله اعلم *

(فرع) السنة في التأمين ان يقول آمين وقد تقدم بيان لغاتها وان المختار آمين بالمد وتخفيف الميم وبه جاءت روايات الاحاديث قال الشافعي في الام لو قال آمين رب العالمين وغير ذلك من ذكر الله تعالى كان حسناً لا تنقطع الصلاة بشيء من ذكر الله تعالى قال وقوله يدل علي انه لا بأس من ان يسأل العبد ربه في الصلاة كلها في الدين والدنيا *

(فرع) في مذاهب العلماء في التأمين: قد ذكرنا ان مذهباً استحبابه للامام والمأموم والمنفرد وان الامام والمنفرد يجهران به وكذا المأموم علي الاصح وحكي القاضي ابو الطيب والعبدري اخبر به لجمعهم عن طائوس واحمد واسحق وابن خزيمة وابن المنذر وداود وهو مذهب ابن الزبير وقال ابو حنيفة والثوري يسرون بالتأمين وكذا قاله مالك في المأموم وعنه في الامام روايتان (أحدهما) بسر به (والثانية) لا يأتي به وكذا المنفرد عنده ودليلنا الاحاديث الصحيحة السابقة وليس لهم في المسألة حجة صحيحة صريحة بل احتجت الحنفية برواية شعبة وقوله « وخفض بها صوته »

بعد ما بلغ حد الراكعين ان يركع لم يعتد بذلك عن الركوع لانه لم يقطع القيام لقصده الركوع بل يجب عليه أن يود إلي القيام ثم يركع وسيأتي لهذا نظائرك أن تعلم قوله بحيث تنال راحتك ركبتك بالحاء لان القاضي ابن كعب حكى عن ابى حنيفة أنه لا يعتبر ذلك ويكتفى باصل الانحناء *

واحتجبت المالكية بأن أسنة الدعاء بآمين للسامع دون الداعي وآخر الفاتحة دعاء فلا يؤمن
الامام لأنه داع قال القاضي أبو الطيب هذا غلط بل إذا استحباب التأمين للسامع فالداعي أولى بالاستحباب
والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿فان لم يحسن الفاتحة وأحسن غيرها قرأ سبع آيات وهل يعتبر أن يكون فيها بقدر حروف
الفاتحة فيه قولان (أحدهما) لا يعتبر كما إذا فاته صوم يوم طويل لم يعتبر أن يكون قضاء في يوم
بقدر ساعات الاداء (والثاني) يعتبر وهو الاصح لانه لما اعتبر عدد آي الفاتحة اعتبر قدر حروفها
ويخالف الصوم فانه لا يمكن اعتبار المقدار في الساعات إلا بمشقة فان لم يحسن شيئاً من القرآن لزمه
أن يأتي بذلك لما روى عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه «أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال إني لا
أستطيع أن أحفظ شيئاً من القرآن فعلمني ما يجزي في الصلاة فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله
والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله » ولانه ركن من أركان الصلاة فجاز أن ينتقل فيه عند العجز
الى بدل كالقيام وفي الذكر وجهان (قال) أبو اسحق رضي الله عنه يأتي من الذكر بقدر حروف
الفاتحة لانه أقيم مقامها فاعتبر قدرها (وقال) أبو علي الطبري رضي الله عنه يجب مانص عليه الرسول
صلي الله عليه وسلم من غير زيادة كالتميم لا يجب الزيادة فيه علي ما ورد به النص والمذهب الاول
وان أحسن آية من الفاتحة وأحسن غيرها ففيه وجهان (اصحهما) انه يقرأ الآية ثم يقرأ ست
آيات من غيرها لانه اذا لم يحسن شيئاً منها انتقل الي غيرها فاذا كان يحسن بعضها وجب ان
ينتقل فيما لم يحسن الي غيرها كما لو عدم بعض الماء (والثاني) يلزمه تكرار الآية لانها اقرب اليها
فان لم يحسن شيئاً من القرآن ولا من الذكر قام بقدر سبع آيات وعليه ان يتعلم فان اتسع
الوقت ولم يفعل وصلي لزمه ان يعيد لانه ترك القراءة مع القدرة فاشبه اذا تركها وهو يحسن *
﴿الشرح﴾ قال اصحابنا اذا لم يقدر علي قراءة الفاتحة وجب عليه تحصيل القدر بتعلم او تحصيل
مصحف يقرأها فيه بشراء او اجارة او اعادة فان كان في ليل او ظلمة لزمه تحصيل السراج عند الامكان
فلو امتنع من ذلك عند الامكان اثم ولزمه اعادة كل صلاة صلاها قبل قراءة الفاتحة ودليلنا القاعدة
المشهورة في الاصول والفروع ان ما لا يتم الواجب الا به وهو مقدور للمكاف فهو واجب وهذا الذي
ذكرناه من انه يجب اعادة كل صلاة صلاها قبل قراءة الفاتحة هو المذهب وبه قطع الجمهور وفي
الحاوي وجه آخر انه يجب اعادة ما صلي من حين امكنه التعليم الى ان شرع في التعليم فقط والصحيح

قال ﴿وأكله أن ينحني بحيث يسوى ظهره وعنقه وينصب ركبته ويضع كفيه عليهما ويحافي
الرجل مرفقيه عن جنبه ولا يجاوز في الانحناء حد الاستواء ويقول الله أكبر رافعا يديه عند الهوى
ممدوداً علي قول ومحدوفاً علي قول كيلا يغير المعنى بالمدو ويقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً ولا يزيد
الامام علي الثلاث﴾ *

الاول فان تعذرت عليه الفاتحة لتعذر التعليم لضيق الوقت او بلادته او عدم المعلم او المصحف او غير ذلك لم يجز ترجمة القرآن بغير العربية بل ينظر ان احسن غيرها من القرآن لزمه قراءة سبع آيات ولا يجزيه دون سبع وان كانت طوالا بلا خلاف ونقل الشيخ ابو محمد في التبصرة وآخرون اتفاق الاصحاب علي هذا ولا يضر طول الآيات وزيادة حروفها علي حروف الفاتحة وهل يشترط ان لا ينقص عن حروفها فيه خلاف جعله المصنف قولين وحكاة جمهور الاصحاب في طريقي العراق وخراسان وجهين وقال صاحب الشامل والبيان اختلف اصحابنا فيه فبعضهم حكاة قولين وبعضهم حكاة وجهين ونقلها القاضي ابو الطيب في تعليقه قولين (احدهما) تجب ان تكون بعدد حروف الفاتحة وهو الذي نقل المزي (والثاني) لا تجب نص عليه الشافعي في باب استقبال القبلة قال تجب سبع آيات طوالا كن اوقصارا وحاصل ما ذكره الاصحاب ثلاثة اوجه (اصحها) باتفاقهم بشرط ان لا ينقص حروف الآيات السبع عن حروف الفاتحة ولا يشترط ان كل آية بقدر آية بل يجزيه ان يجعل آيتين بدل آية بحيث يكون مجموع الآيات لا ينقص عن حروف الفاتحة والحرف المشدد بحر فين في الفاتحة والبدل ذكره الشيخ ابو محمد في التبصرة وهو واضح (والثاني) يجب ان يعدل حروف كل آية من البدل حروف آية من الفاتحة علي الترتيب فيكون مثلها أو أطول حكاة البغوي وآخرون وضعفوه (والثالث) يكفي سبع آيات ناقصات كما يكفي صوم قصير عن طويل وقول المصنف لا يمكن اعتبار الساعات الا بمشقة لا يسلم بل يمكنه ذلك بالاستظهار باطول منه كما قلنا هنا ثم إن لم يحسن سبع آيات متوالية بالشرط المذكور كان له العدول الى مفرقة بلا خلاف عليه نص في الام واتفقوا عليه لكن الجمهور أطلقوا المسألة وقال امام الحرمين لو كانت الآية الفردة لاتغير معنى منظوما اذا قرئت وحدها كقوله (ثم نظر) فيظهر ان لا تأمره بقراءة هذه الآية المتفرقة ونجعله كمن لا يحسن قرآنا أصلا فسيأتي بالذكرو المختار سابق عن اطلاق الاصحاب وان كان يحسن سبع آيات متوالية بالشرط المذكور فوجهان حكاها السرخسي في الامالي وغيره (أحدهما) لا تجزيه المتفرقة بل تجب قراءة سبع آيات متوالية وبهذا قطع امام الحرمين والغزالي في البسيط والرافعي (اصحها) تجزيه المتفرقة من سورة أو سور وبه قطع القاضي ابو الطيب في تعليقه والبندنجي وصاحب البيان وهو المنصوص في الام اما اذا كان يحسن دون سبع آيات كآية أو آيتين فوجهان (اصحها) يقرأ ما يحسنه ثم يأتي بالذكور عن الباقي لانه عاجز عن الباقي فانتقل الي بدله (والثاني) يجب تكرار ما يحسنه حتي يبلغ قدر الفاتحة لانه أقرب اليها من الذكور فلو لم يحسن الا بعض الفاتحة ولم يحسن بدلا من الذكور وجب تكرار ما يحسنه حتي يبلغ قدرها بلا خلاف ولو أحسن آية أو آيات من الفاتحة ولم يحسن

الكلام في اكل الركوع يقع في جهتين (أحدهما) في هيئته وهي أن ينحني بحيث يستوي ظهره وعنقه ويمدهما كالصفحة الواحدة فلا تكون رأسه ورقبته أخفض من ظهره ولا أعلي يروى أن رسول

جميعها فان لم يحسن لباقيها بدء وجب تكرار ما أحسنه حتى يبلغ قدر الفاتحة بلا خلاف وان أحسن لباقيها بدلا ففيه خلاف حكاها المصنف هنا وجهين وكذا حكاها الجمهور في طريقي العراقيين وخراسان وجهين وحكاها المصنف في التنبيه قولين وكذلك حكاها الشيخ نصر في تهذيبه (وأصحها) باتفاقهم أنه يجب قراءة ما يحسنه من الفاتحة ثم يأتي ببدل الباقي لان الشيء الواحد لا يكون أصلا وبدلا (والثاني) يجب تكرار ما يحفظه من الفاتحة حتى يبلغ قدرها ويجري الخلاف سواء كان البديل الذي يحسنه قرآنا أو ذكرًا صرح به الشيخ أبو حامد وغيره لكن لا يجوز الانتقال الى الذكر الا بعد العجز عن القرآن (فان قلنا) بالأصح أنه يقرأ ما يحسنه ويأتي بالبديل وجب الترتيب بينها فان كان يحفظ أول الفاتحة أتى به ثم يأتي بالبديل ولا يجوز العكس وان كان يحفظ آخرها أتى بالبديل ثم قرأ الذي يحفظه منها فلو عكس لم يجزيه علي المذهب وبه قطع الاكثرون وحكي البغوى وجها انه لا يجب هذا الترتيب بل كيف أتى به أجزاءه فهو غريب ضعيف وقد قال امام الحرمين اتفق ائمتنا على ان هذا الترتيب واجب وعلل بعلمتين (إحداهما) ان الترتيب في اركان الصلاة واجب وعليه البديل قبل النصف الثاني من الفاتحة فليقدمه (والثانية) ان البديل له حكم المبدل والترتيب شرط في نصفي الفاتحة وكذا في نصفها وما قام مقام النصف الاول واعلم ان الاحوط المستحب لمن يحفظ آية من الفاتحة ان يكررها سبع مرات ويأتي مع ذلك ببدل ما زاد عليها ليخرج من الخلاف ومن به علي هذا الشيخ ابو محمد في التبصرة هذا حكم من يحسن شيئا من القرآن ولا خلاف أنه متى أحسن سبع آيات من القرآن لا يجوز له أن يتركها وينتقل إلى الذكر فان كان يحسن دون سبع فهل يكررها أم يأتي ببدل الباقي فيه الخلاف السابق فان لم يحسن شيئا منه وجب عليه أن يأتي بالذكر بدلها وهذا لا خلاف فيه عندنا واستدل أصحابنا فيه بحديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما قال « جاء رجل إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال إني لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئا فعلمني ما يجزييني منه قال قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله » قال يارسول الله هذا لله فمالي قال « قل اللهم ارحمني وارزقني وعافني واهدني » فلما قام قال هكذا بيده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أما هذا فقد ملا يده من الخير » رواه ابو داود والنسائي ولكنه من رواية ابراهيم السكسكي وهو ضعيف ويغني عنه حديث رفاعة بن رافع قال « كنا مع رسول الله ﷺ في المسجد فدخل رجل يصلي في ناحية المسجد فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمقه ثم جاء فسلم فرد عليه وقال ارجع فصل فانك لم تصل ثم جاء فسلم عليه ثم قال ارجع فصل فانك لم تصل قال مرتين أو ثلاثا فقال له في الثالثة أو الرابعة والذي بعثك بالحق لقد اجتهدت في نفسي فعلمني وأرني فقال له النبي صلى الله عليه وسلم إذا أردت ان تصلي فتوضأ كما أمرك الله ثم تشهد فأقم ثم كبر فان كان معك قرآن فاقرأه

الله صلى الله عليه وآله وسلم « كان يستوى في الركوع بحيث لو صب الماء علي ظهره لاستمسك وروى

والا فاحمد الله وكبره وهله ثم اركع فاطمئن راكم ثم اعتدل قائما: وذكروا تمام الحديث « رواه
 ابوداود والترمذي وقال حديث حسن واختلف اصحابنا في الذكرك على ثلاثة اوجه (أحدها) وهو
 قول أبي علي الطبري انه يتعين أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول
 ولا قوة إلا بالله فتجب هذه الكلمات الخمس وتكفيه (والثاني) أنها تتعين ويجب معها كلمتان من الذكر
 ليصير سبعة أنواع مقام سبع آيات والمراد بالكلمات أنواع الذكرك لا الالفاظ المسردة (والثالث)
 وهو الصحيح عند المصنف وجمهور الاصحاب وهو الصحيح أيضا في الدليل أنه لا يتعين شيء
 من الذكرك بل يحجزه جميع الاذكار من التهليل والتسبيح والتكبير وغيرها فيجب سبعة اذكار
 ولكل هل يشترط أن لا ينقص حروف ما في بمعنى حروف الفاتحة فيه وجهان (أحدهما) يشترط
 وهما كالوجهين في البدل من القرآن قال امام الحرمين ولا يراعي هنا إلا الحروف بخلاف ما إذا
 احسن قرأنا غير الفاتحة فانا نراعي الآيات وفي الحروف خلاف وقال البغوي يجب سبعة أنواع
 من الذكرك يقام كل نوع مقام آية قال الرانجي هذا اقرب من قول الامام « واحتج لابي علي الطبري
 بحديث ابن ابي اوفى وليس فيه غير الكلمات الخمس واجاب القائلون بالصحيح بأن الحديث
 ضعيف ولو صح لم يكن فيه نفي وجوب زيادة من الاذكار (فان قيل) لو وجب زيادة لذكرت (قيل)

أنه صلى الله عليه وآله وسلم « نهى عن التذبيح في الصلاة » وفي رواية « نهى أن يذبح الرجل في الركوع
 كما يذبح الحمار » (١) والتذبيح ان يبسط ظهره ويطأ برأسه فتكون رأسه اشد انحطاطا من اليتي وهذا اللفظ

حديث روى عنه انه عليه السلام كان يسوي ظهره في الركوع بحيث لو صب الماء على ظهره
 لاستمسك: ابن ماجه من حديث راشد بن سعد سمعت وابصة بن معبد نحوه وسيأتي وفيه طلمحة
 ابن زيد نسبة احمد وعلى بن المديني الى الوضع ورواه الطبراني من هذا الوجه إلا انه قال عن
 راشد عن ابي راشد ورواه ابو داود في مراسيله من حديث عبد الرحمن بن ابي ليلى ووصله احمد
 في مسنده عنه عن علي وذكره الدارقطني في العلل عنه عن البراء ورجح ابو حاتم المرسل ورواه
 الطبراني في الكبير من حديث ابي مسعود عقبة بن عمرو ومن حديث ابي برزة الاسلمي واسناد
 كل منهما حسن ومن حديث انس وابن عباس واسناد كل منهما ضعيف وعزاه القاضي حسين
 في تعليقه لرواية عائشة ولم اره من حديثها: قلت معناه عند مسلم من حديثها كان اذا ركع لم يشخص
 رأسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك وقد تقدم معنى هذا من حديث ابي حميد *

(١) حديث روى عنه انه صلى الله عليه وسلم نهى عن التذبيح في الصلاة وفي رواية نهى
 ان يذبح الرجل في الركوع كما يذبح الحمار الدارقطني من حديث الحارث عن علي ومن حديث
 ابي بردة عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي اني ارضي لك ما ارضى لنفسى واكره
 لك ما اكره لنفسى لا تقرأ القرآن وانت جنب ولا وانت راكع ولا وانت ساجد ولا تصل
 وانت عاقص شعرك ولا تذبح تذبيح الحمار وفيه أبو تميم النخعي وهو كذاب ورواه الدارقطني

يجوز تأخير البيان الى وقت الحاجة والله اعلم (فان قيل) ما الفرق بين الذ كر والقرآن حيث جوزتم علي قول ابي علي خمس كلمات ولم تجوزوا من القرآن إلا سبع آيات بالاتفاق (فالفرق) ما ذكره صاحب التتمة ان القرآن بدل للفاتحة من جنسها فاعتبر فيه قدرها والذ كر بخلافها فجاز ان يكون دونه كالتيمم عن الوضوء *

(فرع) اذا عجز عن القرآن وانتقل الى الاذكار فقد ذكرنا انه يجزئه التسييح والتهليل والتكبير والتحميد والحوقة ونحوها واما الدعاء المحض ففيه تردد للشيخ ابي محمد الجويني قال امام الحرمين ولعل الاشبه ان الذي يتعلق منه بأمور الآخرة يجزئه دون ما يتعلق بالدنيا وهو الذي قاله الامام هو المرجح رجحه الغزالي في البسيط *

(فرع) شرط الذ كر الذي يأتي به ان لا يقصد به شيئا آخر وهل يشترط ان يقصد به البديلة ام يكفيه الاتيان به بلا قصد فيه وجهان حكاهما صاحب التقريب وامام الحرمين ومتابعوه قال الرافعي (الاصح) لا يشترط فلو أتى بدعاء الاستفتاح او بالتعوذ وقصد به بدل الفاتحة اجزأ عنها وان قصد الاستفتاح او التعوذ لم يجزه وان لم يقصد شيئا ففيه الوجهان (الاصح) يجزئه عند الاصحاب *

(فرع) اذا لم يحسن شيئا من القرآن ولم يحسن الذ كر بالعربية واحسنه بالعجمية أتى به بالعجمية ذكره صاحب الحاوي كما يأتي بتكبير الاحرام بالعجمية إذا لم يحسن العربية وقد سبق تفصيل ما يجوز في فصل التكبير *

(فرع) اذا أتى ببدل الفاتحة من قراءة او ذكر حيث يجوز ان بالشرط السابق واستمر العجز عن الفاتحة اجزأته صلاته ولا إعادة فلو تمكن من الفاتحة في الركوع او ما بعده فقدمت ركعته على الصحة ولا يجوز الرجوع الى الفاتحة وان تمكن قبل الشروع في البدل لزمه قراءة الفاتحة وان كان

يذكر بالذال والذال والاول اشهر وينبغي للراكم ان يصب ساقيه الى الحقول لا يثني ركبتيه وهذا هو الذي اراده بقوله وينصب ركبتيه ويستحب له وضع اليدين على الركبتين واخذهما بهما ويفرق بين اصابعه

من وجه آخر عن أبي سعيد الخدري قال ارأه رفعه اذا ركع أحدكم فلا يذبح كما يذبح الحمار ولكن ليقيم صلبه وفي اسناده أبو سفيان طريف بن شهاب وهو ضعيف وذكره ابو عبيد في غريب الحديث باللفظ الثاني سواء : وروى ابن ماجه من حديث وابصة بن معبد رایت رسول الله ﷺ يصلي فكان اذا ركع سوى ظهره حتى لو صب عليه الماء لاستقر وقد تقدم (تنبيه) التذبيح بالذال المهملة قال الجوزي وقال الهروي في غريبه يقال بالمعجمة وهو بالمهملة اعرف : اي يطاطي راسه في الركوع حتى يكون اخفض من ظهره وروى بالخاء المعجمة ففي الصحاح في ذبح بالمعجمة ذبح تذبيحا اذا قبب ظهره وطاطا راسه بالخاء والخاء جميعا عن ابي عمرو وابن الاعرابي والله اعلم *

في اثناء البذل فوجهان حكاها السرخسي في الامالي قولين (الصحيح) انه يلزمه الفاتحة بكاملها (والثاني) يكفيه ان يأتي من الفاتحة قدر ما بقي وان تمكن بعد فراغ البذل وقبل الركوع فطريقان حكاها السرخسي وصاحب البيان وآخرون (اصحهما) لا يلزمه كمال قدر المكفر بالصوم على الرقبة بعد الصوم (والثاني) فيه وجهان كما لو تمكن في اثناء البذل ومن حكى الوجهين في هذه الصورة الشيخ ابو محمد الجويني في التبصرة وإمام الحرمين والغزالي قال اصحابنا والتمسك قد يكون بتلقين وقد يكون بمصحف وغيرها *

(فرع) اذا لم يحسن شيئا من القرآن ولا من الذكر ولا أمكنه التعلم وجب عليه أن يقوم بقدر الفاتحة ساكتا ثم يركع ويجزئه صلاته بلا إعادة لانه مأمور بالقيام والقراءة فاذا عجز عن أحدهما أتى بالآخر لقوله صلى الله عليه وسلم « اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » رواه البخاري ومسلم *

(فرع) ذكر المصنف في هذا الفصل عبد الله بن ابي أوفى وهو وابوه صحابيان رضي الله تعالى عنهما واسم أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث وكنيته عبد الله أبو ابراهيم وقيل أبو محمد وقيل أبو معاوية شهد بيعة ارضوان ونزل الكوفة وتوفي سنة ست وثمانين قيل هو آخر من مات من الصحابة بالكوفة وقول المصنف لانه ركن من أركان الصلاة فجاز أن ينتقل عنه عند العجز الى بدل كاتقيام قوله من أركان الصلاة احتراز من الحج فانه لا بدل لأركانه وقوله فجاز أن ينتقل لو قال وجب كان أصوب *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن لا يحسن الفاتحة كيف يصلى اذا لم يمكنه التعلم فقد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجب عليه قراءة سبع آيات غيرها فان لم يحسن شيئا من القرآن لزمه الذكر فان لم يحسنه ولا أمكنه وجب أن يقف بقدر قراءة الفاتحة وبه قال احمد وقال أبو حنيفة اذا عجز عن القرآن قام ساكتا ولا يجب الذكر وقال مالك لا يجب ولا القيام وقد سبق دليلنا عاينها *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان قرأ القرآن بالفارسية لم تجزئه لان القصد من القرآن اللفظ وذلك لا يوجد في غيره ﴾
 ﴿ الشرح ﴾ مذهبنا أنه لا يجوز قراءة القرآن بغير لسان العرب سواء أمكنه العربية أو عجز عنها وسواء كان في الصلاة أو غيرها فان أتى بترجمته في صلاة بدلا عن القراءة لم تصح صلاته سواء

حينئذ ويوجهها نحو القبلة روى انه صلى الله عليه وآله وسلم « كان يمسك راحتيه على ركبتيه في الركوع كالقابض عليهما » (١) ويفرج بين أصابعه فان كان اقطع او كانت إحدى يديه عالية فعل بالآخرى ما ذكرنا

(١) (حديث) انه ﷺ كان يمسك راحتيه على ركبتيه في الركوع كالقابض عليهما ويفرج بين أصابعه أبوداود ومن حديث أبي حميد وقد تقدم *

احسن القراءة ام لا هذا مذهبنا وبه قال جماهير العلماء منهم مالك واحمد وابو داود وقال ابو حنيفة يجوز وتصح به الصلاة مطلقا وقال ابو يوسف ومحمد يجوز للعاجز دون القادر واحتج لابي حنيفة بقوله تعالى (قل الله شهيد بيني وبينكم واوحى الي هذا القرآن لاندبكم به) قالوا والعجم لا يعقلون الانذار الا بترجمته وفي الصحيحين ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال « انزل القرآن علي سبعة احرف » وعن سلمان الفارسي رضي الله عنه ان قوما من الفرس سألوه ان يكتب لهم شيئا من القرآن فكتب لهم فاتحة الكتاب بالفارسية ولانه ذكر ققامت ترجمته مقامه كالشهادتين في الاسلام وقياسا علي جواز ترجمة حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقياسا علي جواز التسبيح بالعجمية واحتج اصحابنا بحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه سمع هشام بن حكيم يقرأ سورة علي غير ما يقرأ عمر فلقبه بردائه واتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث رواه البخاري ومسلم فلو جازت الترجمة لانكر عليه صلى الله عليه وسلم اعتراضه في شيء جائز واحتجوا أيضا بان ترجمة القرآن ليست قرآنا لان القرآن هو هذا النظم المعجز وبالترجمة يزول الاعجاز فلم يحز وكما ان الشعر يخرج ترجمته ترجمته عن كونه شعرا فكذا القرآن واما الجواب عن الآية الكريمة فهو ان الانذار يحصل لغيره وان قل اليهم معناه واما الجواب عن الحديث فسيم لغات للعرب ولانه يدل علي انه لا يتجاوز هذه السبعة وهم يقولون يجوز بكل لسان ومعلوم انها تزيد علي سبعة وعن فعل سلمان انه كتب تفسيرها لاحقيقة الفاتحة وعن الاسلام ان في جواز ترجمته للقادر علي العربية وجهين سبق بيانها في فصل التكبير فان قلنا لا يصح فظاهر وان قلنا بالمذهب انه يصح اسلامه فالفرق أن المراد معرفة اعتقاده الباطن والعجمية كالعربية في تحصيل ذلك وعن القياس علي الحديث والتسبيح أن المراد بالقرآن الاحكام والنظم المعجز بخلاف الحديث والتسبيح هذه طريقة اصحابنا في المسألة وبسطها امام الحرمين في الاساليب فقال عمدتنا ان القرآن معجز والمعتمد في اعجازه اللفظ قال ثم تكلم علماء الاصول في المعجز منه قليل الاعجاز في بلاغته وجزالته وفصاحته المجاوزة لحدود جزالة العرب والمختار أن الاعجاز في جزالته مع أسلوبه الخارج عن أساليب كلام العرب والجزالة والاسلوب يتعلقان بالالفاظ ثم معنى القرآن في حكم التابع للالفاظ فحصل من هذا أن اللفظ هو المقصود المتبوع والمعنى تابع فنقول بعد هذا التمهيد ترجمة القرآن ليست قرآنا باجماع المسلمين ومحاولة الدليل لهذا تكلف فليس أحد يخالف في أن من تكلم بمعني القرآن بالهندية ليست قرآنا وليس ما لفظ به قرآنا ومن خالف في هذا كان مراغما جاحدا وتفسير شعر امرئ القيس ليس شعره فكيف يكون تفسير القرآن قرآنا وقد سلموا أن الجنب لا يحرم عليه ذكر معني القرآن والمحدث لا ينعم من حمل كتاب فيه معني القرآن وترجمته فعلم ان ما جاء به ليس قرآنا ولا خلاف ان القرآن معجز

فان لم يمكنه وضعها علي الركتين ارسلها: ويجافي الرجل مرققيه عن جنبه فقد روي ان النبي صلى الله عليه

وليست الترجمة معجزة والقرآن هو الذي تحدى به النبي صلى الله عليه وسلم العرب وروضة الله تعالى بكونه عربيا واذا علم ان الترجمة ليست قرآنا وقد ثبت انه لا تصح صلاته الا بقرآن حصل أن الصلاة لا تصح بالترجمة : هذا كله مع ان الصلاة مبناه على التعبد والاتباع والنهي عن الاختراع وطريق القياس منسدة واذا نظر الناظر في اصل الصلاة واعدادها واختصاصها باوقاتها وما اشتملت عليه من عدد ركعاتها واعادة ركوعها في كل ركعة وتكرر سجودها الى غير ذلك من افعالها ومدارها على الاتباع ولم يفارقها جملة وتفصيلا فهذا يسد باب القياس حتي لو قال قائل مقصود الصلاة الخضوع فيقوم السجود مقام الركوع لم يقبل ذلك منه وان كان السجود ابلغ في الخضوع . ثم عجبت من قولهم ان الترجمة لا يكون لها حكم القرآن في تحريمها على الجنب ويقولون لها حكمه في صحة الصلاة التي مبناه على التعبد والاتباع ويخالف تكبيرة الاحرام التي قلنا ياتي بها العاجز عن العربية بلسانه لان مقصودها المعني مع اللفظ وهذا بخلافه : هذا آخر كلام امام الحرمين رحمه الله *

(فرع) لو قرأ الفاتحة بلغة لبعض العرب غير اللغة المقررة بها لم تصح ولم يحز في غير الصلاة ايضا صرح به صاحب التتمة قال ومن اتى بالترجمة ان كان متعمدا بطلت صلاته وان كان ناسيا او جاهلا لم يعتد بقراءته ولكن لا تبطل صلاته ويسجد للسهو كسائر الكلام ناسيا او جاهلا *

قال المصنف رحمه الله *

ثم يقرأ بعد الفاتحة سورة وذلك سنة والمستحب ان يقرأ في الصباح بطوال الفصل لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ فيها بالواقعة فان كان يوم الجمعة استحب ان يقرأ فيها (الم تنزيل السجدة) (وهل آتي علي الانسان) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ ذلك ويقرأ في الاولين في الظهر بنحو ما يقرأ في الصباح لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال وحزنا قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر فحزنا قيامه في الركعتين الاوليين من الظهر بقدر ثلاثين آية قدر الم تنزيل السجدة وحزنا قيامه في الاخيرتين على النصف من ذلك وحزنا قيامه في الاوليين من العصر على قدر الاخيرتين من الظهر وحزنا

وآله وسلم «كان يفعل ذلك» والمرأة لا تجافي فانه اسرها والختى كالمرأة : اما قوله ولا يجاوز في الانحناء

(١) (حديث) كان يجافي مرفقيه عن جنبه في الركوع ابو داود في حديث ابى حميد وفي لفظه ثم ركب فوضعه يديه على ركبتيه كالحاوض عليهما وتريديه فتجافي عن جنبه ورواه ابن خزيمة بلفظ ونحي يديه عن جنبه والبخاري عن عبد الله بن بحنة كان إذا صلى فرج بين يديه حتي يبدو ابطاه *

(١) (قوله) والمرأة لا تجافي روى أبو داود في المراسيل عن يزيد بن أبي حبيب انه صلى الله عليه وسلم على امرأتين تصليان فقال إذا سجدا فضا بعض اللحم الي الارض فان المرأة في ذلك ليست كالرجل ورواه البيهقي من طريقين موصرين لكن في كل منهما متروك *

قيامه في الاخيرتين من العصر على النصف من ذلك» وقرأ في الاولين من العصر بأوساط المفصل لما روينا من حديث أبي سعيد رضي الله عنه وقرأ في الاولين من العشاء الآخرة بنحو ما يقرأ في العصر لما روى عنه عليه السلام أنه قرأ في العشاء الآخرة سورة الجمعة والمنافقين وقرأ في الاولين من المغرب بقصار المفصل لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في المغرب بقصار المفصل» فإن خالف وقرأ غير ما ذكرناه جاز لما روى رجل من جهينة «أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح إذا زلزلت الأرض»

(الشرح) الذي اختاره أن أقدم جملة من الاحاديث الواردة في السورة بعد الفاتحة فيحصل منها بيان ما ذكره المصنف وغيره وما يحتاج في الاستدلال به في ذلك أن شاء الله تعالى فأما الظهر والعصر فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال «كانت الصلاة تقام فينطلق احدنا الى البقيع فيقضي حاجته ثم يأتي اهله ثم يرجع الى المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى» رواه مسلم وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ايضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الاخرين قدر خمس عشرة آية او قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الاوليين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية وفي الاخرين قدر نصف ذلك» رواه مسلم وعن أبي سعيد ايضاً قال «حزنا قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر فحزنا قيامه في الركعتين الاوليين من الظهر بقدر ثلاثين آية قدر ألم تنزيل السجدة وحزنا قيامه في الركعتين الاخيرتين على النصف من ذلك وحزنا قيامه في الاوليين من العصر على قدر الاخيرتين من الظهر وحزنا قيامه في الاخيرتين من العصر على النصف من ذلك» رواه مسلم وعن جابر بن سمرة رضي الله عنهما قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر بالليل إذا يغشى وفي العصر بنحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك» رواه مسلم وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في الظهر سبع اسم ربك الأعلى وفي الصبح أطول من ذلك» رواه مسلم وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في الظهر والعصر بالسماء ذات البروج والسماء والطارق ونحوهما من السور» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن والنسائي وعن البراء رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا الظهر فنسمع منه الآية بعد الايات من سورة لقمان والذاريات» رواه النسائي وابن ماجه باسناد حسن وأما المغرب فعن حبيب بن مطعم رضي الله عنه قال «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بالطور في المغرب» رواه البخاري ومسلم وفي رواية البخاري «يقرأ في المغرب بالطور» وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن أم الفضل وهي أمه رضي الله عنها سمعته وهو يقرأ والمرسلات عرفاً فقالت يا بني والله لقد ذكرتني بقراءتك هذه السورة أنها لا آخر

الاستواء فالمراد منه استواء الظهر والرقبة وفي قوله أولاً وأكمله أن ينحني بحيث يتوى ظهره وعنقه

ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب» رواه البخاري ومسلم وعن مروان ابن الحكم قال «قال لي زيد بن ثابت رضي الله عنه مالك تقرأ في المغرب بقصار وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بطول الطولين» رواه البخاري هكذا قال ابن أبي مليكة طول الطولين الاعراف والمائدة رواه النسائي باسناده الصحيح «ان زيد بن ثابت قال لمروان أتقرأ في المغرب بقل هو الله أحد وأنا أعطيناك الكوثر قال نعم قال يعني زيدا فحلولة لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها بأطول الطولين المص» وعن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم «قرأ في صلاة المغرب بسورة الاعراف فرقا في ركعتين» رواه النسائي باسناد حسن وعن سليمان بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من فلان قال سليمان كان يطيل الركعتين الاوليين من الظهر ويخفف الاخيرتين ويخفف العصر ويقرأ في المغرب بقصار المفصل ويقرأ في العشاء بوسط المفصل ويقرأ في الصبح بطوال المفصل» رواه النسائي باسناد صحيح وعن عبد الله الساجي «انه صلى وراء أبي بكر الصديق رضي الله عنه المغرب يقرأ في الركعتين الاوليين بأم القرآن وسورة سورة من قصار المفصل ثم قام في الركعة الثالثة فتدوت حتى ان كاد تمس ثيابي بثيابه فسمعتة قرأ بأم القرآن وهذه الآية: ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب» رواه مالك في الموطأ باسناد صحيح وأما العشاء فعن البراء رضي الله عنه قال «سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في العشاء باليتين والزيتون وما سمعت احدا أحسن منه وتا وقراءة» رواه البخاري ومسلم وعن أبي رافع قال «صليت مع أبي هريرة العتمة فقرأ اذا السماء انشقت فسجد فقلت له فقال سجدت خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم» رواه البخاري ومسلم وعن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ حين طول في العشاء «يامعاذ اذا أمت الناس فاقرا بالشمس وضحاها وسبح اسم ربك الاعلى واقرا بسم ربك والليل اذا يغشي» رواه البخاري ومسلم هذا لفظ أحد روايات مسلم وعن بريدة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في العشاء الآخرة بالشمس وضحاها ونحوها من السور» رواه الترمذي وقال حديث حسن وأما الصبح فعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فينصرف الرجل فيعرف جليسه وكان يقرأ في الركعتين او احدهما ما بين الستين إلى المائة» رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ رواية البخاري وسائر رواياته وروايات مسلم «يقرأ في الفجر ما بين الستين إلى المائة» عن عبد الله بن السائب رضي الله عنه قال «صلى انا النبي صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنين حتى جاء ذكر موسى وهرون وأوحى جاء ذكر عيسى أخذت النبي صلى الله عليه وسلم سلعة فركع» رواه مسلم وعن قطبة بن مالك رضي الله عنه «انه صلى مع النبي صلى

ما يفيد هذا لغرض فانا إذا عرفنا استحباب استواء الظهر والعنق نعرف انه لا ينبغي ان يجاوز الاستواء

الله عليه وسلم الصبح فقرأ في أول ركعة والنخل باسقات لما طلع نضيداً أو ربما قال في ق «رواه مسلم
وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في الفجر بقاف والقرآن
المجيد وكان صلاته بعد تخفيفاً» رواه مسلم وعن ابن حريث رضي الله عنه «أنه سمع النبي صلى الله
عليه وسلم يقرأ في الفجر والليل إذا عسعس» رواه مسلم وعن معاذ بن عبد الله الحفني أن رجلاً من
جينة أخبره «أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح إذا زلزلت الأرض في الركعتين كلها
فلا أدري أنسى رسول الله صلى الله عليه وسلم أم قرأ ذلك عمداً» رواه أبو داود بإسناد صحيح وعن
أبي هريرة رضي الله عنه قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة الم تنزيل
السجدة وهل أتى على الإنسان» رواه البخاري ومسلم ورواه مسلم أيضاً عن ابن عباس رضي الله
عنهما . وأما الجمع بين سورتين في ركعة ففيه حديث أبي وائل قال «جاء رجل إلى ابن مسعود فقال
قرأت المفصل الليلة في ركعة فقال ابن مسعود رضي الله عنه هذا كهذا الشعر لقد عرفت النظائر
التي كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقرن بينهما فذكر عشرين سورة من المفصل سورتين
في كل ركعة» رواه البخاري ومسلم فهذه جملة من الأحاديث الصحيحة في المسألة وفي الصحيح أحاديث
كثيرة بنحو ما ذكرناه: وأما الأحاديث الحسنة والضعيفة فيه فلا تنحصر والله أعلم: قال العلماء
واختلاف قدر القراءة في الأحاديث كان بحسب الأحوال فكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم
من حال المأمومين في وقت أنهم يؤثرون التطويل فيطول وفي وقت لا يؤثرونه لعذر ونحوه فيخفف
وفي وقت يريد إطالتها فيسمع بكاء الصبي كما ثبت في الصحيحين والله أعلم: وأما ضبط الفاظ الكتاب
وبيانها فالمفصل سمي بذلك لكثرة الفصول فيه بين سورته وقيل لقلة المنسوخ فيه وآخره (قل
اعوذ برب الناس) وفي أوله مذاهب قيل (سورة القتال) وقيل من (الحجرات) وقيل من (قاف)
وقال الخطابي وروى هذا في حديث مرفوع وهذه المذاهب مشهورة وحكي القاضي عياض قولاً أنه
من (الجاثية) وهو غريب والسورة تهمز ولا تهمز لغتان الهمز أشهر وأصح وبه جاء القرآن العزيز
قوله وقرأ فيها بالواقعة هذا الحديث أثار إليه الترمذي فقال روى أن النبي صلى الله عليه وسلم «قرأ
في الصبح بالواقعة» وفيما ذكرناه من الأحاديث الصحيحة كفاية عنه. قوله يقرأ فيها (الم تنزيل السجدة)
أما تنزيل فمرفوعة اللام على حكاية التلاوة وأما السجدة فيجوز رفعها على أنها خبر مبتدأ ويجوز
نصبها على البدل من موضع الم أو باضمار أعني وسورة السجدة ثلاثون آية مكية وقوله يقرأ في الأولين
والآخرين هو بالياء المثناة من تحت المكررة في حزننا قيامه في الظهر قدر ثلاثين آية يعني في كل
ركعة كما سبق بيانه في الرواية الأخرى قوله العشاء الآخرة صحيح وقد أنكره الأصمعي وقال لا يقال
الآخرة وليس كما قال بل ثبت في مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «أما امرأة أصابت

فأعادته ثانياً إما أن تكون تأكيداً أو يكون الغرض الإشارة إلى أن المجاوزة مكروهة قصيدة للنهي

بخوراً فلا تشهد معنا العشاء الآخرة» وثبت ذلك عن جماعات من الصحابة وقد أوضحته في تهذيب الاسماء: أما الأحكام فقال الشافعي والأصحاب يستحب أن يقرأ الإمام والمنفرد بعد الفاتحة شيئاً من القرآن في الصبح وفي الأولين من سائر الصلوات ويحصل أصل الاستحباب بقراءة شيء من القرآن ولكن سورة كاملة أفضل حتي أن سورة قصيرة أفضل من قدرها من ضوئية لأنه إذا قرأ بعض سورة فقد يقف في غير موضع الوقف وهو انقطاع الكلام المرتبط وقد يخفى ذلك قالوا ويستحب أن يقرأ في الصبح بطوال المفصل (كالجرات) (والواقعة) وفي الظهر بقريب من ذلك وفي العصر والعشاء بأوساطه وفي المغرب بقصاره فإن خالف وقرأ باطول أو أقصر من ذلك ودليله الأحاديث السابقة واتفقوا على أنه يسن في صبح يوم الجمعة (الم تنزيل) في الركعة الأولى (وهل أي) في الثانية للحديث الصحيح السابق ويقرأ السورتين بكاملها وهذا الذي ذكرناه من استحباب طوال المفصل وأوساطه هو فيما آثر المأمون التطويل وكانوا محصورين لا يزيدون والا فليخفف وقد ذكرنا أن اختلاف الأحاديث في قدر القراءة كان بحسب الأحوال ويجوز أن يجمع بين سورتين فأكثر في ركعة للحديث السابق قال أصحابنا والسنة أن يقرأ على ترتيب المصحف متواليًا فإذا قرأ في الركعة الأولى سورة قرأ في الثانية التي بعدها متصلة بها قال المتولي حتي لو قرأ في الأولى (قل أعوذ برب الناس) يقرأ في الثانية من أول البقرة ولو قرأ سورة ثم قرأ في الثانية التي قبلها فقد خالف الأولى ولا شيء عليه والله أعلم *

(فرع) فيما يتعلق بالسورة للنوافل يستحب في ركعتي سنة الصبح التخفيف ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقرأ في الأولى منهما قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا الآية وفي الثانية قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة الآية » وفي رواية لمسلم « يقرأ فيهما قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد » ونص الشافعي في البويطي علي استحباب القراءة بهما فيهما وعن ابن عمر قال « رمقت النبي صلى الله عليه وسلم عشرين سنة مرة يقرأ في الركعتين بعد المغرب والركعتين قبل الفجر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد » رواه النسائي بإسناد جيد إلا أن فيه رجالاً اختلفوا في توثيقه وجرحه وقد روى له مسلم والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله *

وإن كان مأموماً نظرت فإن كان في صلاة يجهر فيها بالقراءة لم يزد علي الفاتحة لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا كنتم خلفي فلا تقرأون إلا بأمر الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » وإن كان في صلاة يسر فيها بالقراءة أو في صلاة يجهر فيها إلا أنه في موضع لا يسمع القراءة قرأ لأنه غير مأموراً بالانصات

عن التذحيح وعلي هذا فالإعادة لا تكون لمحض التأكد إذ لا يلزم من استحباب الشيء أن يكون تركه منهياً عنه مكروهاً وعلي كل حال فلو ذكر قوله ولا يجاوز بتصلاً بالكلام إلا لـ لكن أحسن

الى غيره فهو كالامام والمنفرد * ﴿

﴿الشرح﴾ هذا الحديث صحيح تقدم بيانه قريبا في قراءة المأموم الفاتحة فلا خلاف ان المأموم لا يشرع له قراءة السورة في الجهرية اذا سمع قراءة الامام ولو جهر ولم يسمعه لبعده او صممه فوجهان أصحهما يستحب قراءة السورة وبه قطع العراقيون وجمهورهم اذ لا معنى لسكوته والثاني لا يقرؤها حكاه الخراسانيون * قال المصنف رحمه الله *

﴿واذا كانت الصلاة تزيد على ركعتين فهل يقرأ السورة فيما زاد على الركعتين فيه قولان قال في القديم (لا يستحب) لما روى ابو قتادة رضي الله عنه «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاولين بفاتحة الكتاب وسورة في كل ركعة وكان يسمعا الآية احيانا وكان يطيل في الاولى ما لا يطيل في الثانية وكان يقرأ في الركعتين الاخيرتين بفاتحة الكتاب» وقال في الام يستحب لما روينا من حديث ابي سعيد الخدري ولانها ركعة يشرع فيها الفاتحة فيشرع فيها السورة كالأولين ولا يفضل الركعة الاولى على الثانية في القراءة وقال ابو الحسن الماسرجسي رحمه الله يستحب ان تكون قراءته في الاولى من كل صلاة اطول لما روينا من حديث ابي قتادة وظاهر قوله في الام انه لا يفضل لما روينا من حديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه وحديث ابي قتادة يحتمل ان يكون اطال لانه احس بداخل * ﴿

﴿الشرح﴾ حديث ابي قتادة رواه البخاري ومسلم واسم ابي قتادة الحارث بن ربيعي وقيل النعمان بن ربيعي وقيل عمرو بن ربيعي الانصاري السلمي بفتح السين واللام توفي بالمدينة سنة سبع وخمسين على الاصح وقوله سمعنا الآية احيانا اي في نادر من الاوقات وهذا محمول على انه لغلبة الاستغراق في التدبر يحصل الجهر بالآية من غير قصد او انه فعله لبيان جواز الجهر وانه لا تبطل الصلاة ولا يقضي سجود سهو أو ليهلهم انه يقرأ أو انه يقرأ السورة الفلانية واما ابو الحسن الماسرجسي بفتح السين المهملة وكسر الحيم واسمه محمد بن علي بن سهل ثقة علي أبي الحسن المروزي وثقة عليه القاضي أبو الطيب الطبري وكان متقنا للمذهب وهو أحد أجدادنا في سلسلة الفقه توفي رحمه الله سنة ثلاث وثمانين وثلثمائة وقول المصنف لانها ركعة يشرع فيها الفاتحة احتراز من ركعة المسبوق : اما الاحكام فهل يسن قراءة السورة في الركعة الثالثة والرابعة فيه قولان مشهوران (احدهما) وهو قوله في القديم لا يستحب قال القاضي ابو الطيب ونقله البويطي والمزني عن الشافعي (والثاني) يستحب وهو نصه في الام ونقله الشيخ ابو حامد وصاحب الحاوي عن الاملاء أيضا واختاف الاصحاب في الاصح منهما فقال أكثر العراقيين الاصح الاستحباب ممن صحه الشيخ ابو حامد والمحاملي وصاحب العدة والشيخ نصر المقدسي والشاشي وصححت طائفة عدم الاستحباب وهو الاصح وبه افق

(الجملة الثانية) في الذكر المستحب فيه ويستحب ان يكبر للركوع لما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه

الاكثر ونجعلوا المسألة من المسائل التي يفتى فيها علي القديم قات وليس هو قديما فقط بل معه نصان في الجديد كما حكيناه عن القاضي أبي الطيب واتفق أصحابنا على أنه إذا قلنا بالسورة في الثالثة والرابعة تكون أخف من الأولى والثانية لحديث أبي سعيد رضي الله عنه وهل يطول الأولى في القراءة علي الثانية من كل الصلوات فيه وجهان (أصحهما) عند المصنف والاكثرين لا يطول والثاني يستحب التطويل لحديث أبي قتادة قال قال الله اخي أبو الطيب في تليقه الصحيح أن يطول الأولى من كل الصلوات لكنه في الصبح أشد استحبابا قال وهذا قول الماسرجسي وعامة أصحابنا بخبر اسان وبه قال الثوري ومحمد بن الحسن وقال أبو حنيفة يستحب ذلك في الفجر خاصة قال والوجه الآخر يسوي بينهما ذكره أصحابنا العراقيون انص في الام قال القاضي والصحيح أنه يطولها لحديث أبي قتادة وليدركها قاصد الجماعة واما تأويل المصنف أنه احس بداخل فضعيف لوجهين (أحدهما) أنه قال وكان يطيل وهذا يشعر بتكرار هذا وأنه مقصود علي مذهب من يقول ان كان يقتضي التكرار (والثاني) ان من احس بداخل وهو في القيام لا يستحب له انتظاره علي المذهب وانما اختلفوا في انتظاره في الركوع والشهد والصحيح استحباب تطويل الأولى كما قاله القاضي أبو الطيب ونقله وقد وافقه غيره ومن قال به الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي وحسبك به معتمدا في هذا وإذا قلنا بتطويل الأولى علي الثانية فهل يستحب تطويل الثالثة علي الرابعة فيه طريقان نقل القاضي أبو الطيب الاتفاق علي أنها لا تطول لعدم النص فيها ولعدم المعنى المذكور في الأولى ونقل الرافعي فيها الوجهين وإذا قلنا تسن السورة في الأخيرتين فهي مسنونة للامام والمأموم والمنفرد وفي المأموم وجه ضعيف بناء علي أنه لا يقرأ السورة في السرية حكاه المتولي *

(فرع) قال صاحب التمهيد المتفل بر كعتين تسن له السورة والمتفل باكثر ان كان يقتصر علي تشهد واحد قرأ السورة في كل ركعة وان تشهد تشهدتين فهل تسن له السورة في الركعات المفعولة بين التشهدين فيه وجهان بناء علي القولين في الأخيرتين من الفرائض *

(فرع) المسبوق بر كعتين من الرابعة نص عليه الشافعي رحمه الله أنه يأتي بهما بالفاتحة وسورتين وللأصحاب طريقان (أحدهما) قاله أبو علي الطبري في استحباب السورة له لأنها آخر صلاته وانما فرعه الشافعي علي قوله تستحب السورة في كل الركعات (والطريق الثاني) قاله أبو اسحق تستحب

ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان يكبر في خفض ورفع وقيام وقعود» (١) ويبتدئ به في ابتداء

(١) حديث ابن مسعود كان يكبر مع كل خفض ورفع وقيام وقعود الترمذي وزاد فيه وابو بكر وعمر ورواه احمد والنسائي نحوه ورواه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة واصله في الصحيحين بلفظ يكبر حين يركع الحديث وفي رواية يكبر كلما رفع ووضع ولهما عن علي نحوه وعن ابن عباس نحوه للبخاري *

له السورة قولاً واحداً وان قلنا لا تستحب في الاخيرتين ولا أدرك قراءة الامام للسورة فاستحب له ثلاثاً تخلو صلاته من سورتين وهذا الطريق الثاني هو الصحيح عند الاصحاب وممن صححه امام الحرمين وصاحب الشامل وآخرون وقوله صاحب الحاوي عن ابي اسحق واكثر الاصحاب فان كان ذلك في العشاء وثلاثة المغرب لم يجهر بالقراءة علي المذهب وبه قطع الجمهور وحكي ابو علي الطبري في الافصاح والقاضي ابو الطيب في تعليقه وصاحب الشامل والبيان في جهره قولين كالسورة قال القاضي ابو الطيب نص في الاملاء أنه يجهر لان الجهر قد فات فيتداركه كالسر ونص في غيره أنه لا يجهر لان سنة آخر الصلاة الاسرار فلا يفوته وبهذا يحصل الفرق بينه وبين الشيخ ابو محمد في التبصرة لو كان الامام بطي القراءة وامكن المأموم المسبوق ان يقرأ السورة فيما ادرك فقرأها لم يعدها في الاخيرتين اذا قلنا تختص القراءة بالاوليين *

(فرع) لو قرأ السورة ثم قرأ الفاتحة اجزأتها الفاتحة ولا تحسب له السورة علي المذهب وهو المنصوص في الام وبه قطع الاكثرون ممن قطع به القاضي ابو الطيب والبندنجي والمحاملي في المجموع والقاضي حسين والفوراني لانه انى بها في غير موضعها وحكي الشيخ ابو محمد الجويني في التبصرة وولده امام الحرمين والشيخ نصر المقدسي وغيرهم في الاعتداد بالسورة وجهين لان محلها القيام وقد انى بها فيه *

(فرع) لو قرأ الفاتحة مرتين وقلنا بالمذهب ان الصلاة لا تبطل بذلك لم تحسب المرة الثانية عن السورة بلا خلاف صرح به المتولي وغيره قال لان الفاتحة مشروعة في الصلاة فرضاً والشئ الواحد لا يؤدي به فرض ونفل في محل واحد *

(فرع) قال الشيخ ابو محمد الجويني في كتابه التبصرة لو ترك الامام السورة في الاوليين فان تمكن المأموم فقرأها قبل ركوع الامام حصلت له فضيلة السورة وان لم يتمكن لاسراع الامام وكان يود ان يتمكن فلما موم نواب السورة وعلي الامام وبال تقصيره لحديث ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «يصلون لكم فان اصابوا فلكم وان اخطأوا فلكم وعليهم» رواه البخاري ومسلم قال وربما تأخر المأموم بعد ركوع الامام لقراءة السورة وهذا خطأ لان المأموم يتعين عليه فرض المتابعة اذا هوى الامام للركوع فلا يجوز ان يشتغل عن الفرض بنفل *

(فرع) في مذاهب العلماء في السورة بعد الفاتحة: مذهبن انهما سنة فلو اقتصر علي الفاتحة اجزأتها الصلاة وبه قال مالك والثوري وابو حنيفة واحمد وكافة العلماء الا ما حكاه القاضي ابو الطيب عن عثمان بن ابي العاص

الهموي وهل يمد فيه قولان القديم وبه قال ابو حنيفة لا يمد بل يحذف لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال «التكبير جزم» (١) اي لا يمد ولا نهلو حاول المد لم يأمن ان يجعل المد على غير موضعه فيغير

الصحابي رضي الله عنه وطائفة انه يجب مع الفاتحة سورة اقلها ثلاث آيات وحكاه صاحب البيان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ويحتج له بانه المعتاد من فعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما تظاهرت به الاحاديث الصحيحة مع قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني اصلي » دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن » وظاهره الاكتفاء بها وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال « في كل صلاة يقرأ فما اسمعنا رسول الله اسمعناكم وما اخفى عنا اخفينا وان لم يزد علي ام القرآن اجزأت وان زدت فهو خير لك » رواه البخاري ومسلم استدل البيهقي وغيره في هذه المسألة بهذا الاثر عن ابي هريرة رضي الله عنه ولا دلالة فيه لمسألتنا فان الصحابة رضي الله عنهم لا يحتاج بعضهم بقول بعض وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلى ركعتين ولم يقرأ فيهما الا بفاتحة الكتاب » رواه البخاري باسناد ضعيف *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويستحب للامام أن يجهر بالقراءة في الصبح والاولين من المغرب والاولين من العشاء والدليل عليه نقل الخلف عن السلف ويستحب للمأموم ان يسر لانه اذا جهر نازع الامام في القراءة ولانه مأمور بالانصات الى الامام واذا جهر لم يمكنه الانصات لغيره فهو كالامام وان كانت امرأة لم تجهر في موضع فيه رجال اجانب لانه لا يؤمن ان يفتن بها ويستحب الاسرار في الظهر والعصر والثالثة من المغرب والاخرين من العشاء لانه نقل الخلف عن السلف وان فاتته صلاة بالنهار فقضاها بالليل اسر لانها صلاة نهار وان فاتته صلاة بالليل فقضاها بالنهار اسر لما روى ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا رأيتم من يجهر بالقراءة في النهار فارموه بالبعر ويقول ان صلاة النهار عجماء » ويحتمل عندي ان يجهر كما يسر فيما فاتته من صلاة النهار فقضاها بالليل ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ السلف في اللغة هم المتقدمون والمراد هنا أوائل هذه الامة والخلف بفتح اللام ويقال بأمسكانها لغتان الفتح أفصح وأشهر وهم السابقون لمن قبلهم في الخير والعلم والفضل وقوله صلاة النهار عجماء بالمد أي لاجبر فيها تشبيها بالعجماء من الحيوان الذي لا يتكلم وهذا الحديث الذي ذكره باطل غريب لا أصل له . أما حكم المسألة فالسنة الجهر في ركعتي الصبح والمغرب والعشاء وفي صلاة الجمعة والاسرار في الظهر والعصر وثالثة المغرب والثالثة والرابعة من العشاء وهذا كله باجماع المسلمين مع الاحاديث الصحيحة المتظاهرة علي ذلك هذا حكم الامام وأما المنفرد فيسن له الجهر عندنا وعند الجمهور قال العبدري هو مذهب العلماء كافة الا أبا حنيفة فقل جهر المنفرد

المعني مثل ان يجعله علي الهمزة فيصير استفهاما والجديد انه يمدده إلي تمام الهوى حتى لا يخلو جزء من صلاته عن الذكر والقولان جاريان في جميع تكبيرات الانتقالات هل يمددها من اركان المتقل

واسراره سواء دليلنا أن المنفرد كالامام في الحاجة الى الجهر للتدبر فسن له الجهر كالامام وأولي لأنه أكثر تدبراً لقراءته لعدم ارتباط غيره وقدرته على اطاقاة القراءة ويجهر بها للتدبر كيف شاء ويخالف المنفرد المأموم فانه مأمور بالاستماع ولثلايهوش على الامام وأجمعت الامة على ان المأموم يسن له الاسرار ويكره له الجهر سواء سمع قراءة الامام أم لا قال صاحب الحاوي حد الجهر أن يسمع من يليه وحده الاسرار أن يسمع نفسه ودليل كراهة الجهر للمأموم حديث عمران بن الحصين رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلي الظهر فجعل رجل يقرأ خلفه مسبح اسم ربك الاعلى فلما انصرف قال أيكم قرأ أو أيكم القارىء فقال رجل أنا فقال قد ظننت أن بعضهم خالجنها » رواه مسلم ومعني خالجنها جاذبتيها ونازعنيها وأما المرأة فقال أكثر أصحابنا إن كانت تصلى خالية أو بمحضرة نساء أو رجال محارم جهرت بالقراءة سواء صلت بنسوة أو منفردة وإن صلت بمحضرة اجنبي أسرت وعن صرح بهذا التفصيل المصنف والشيخ أبو حامد والبندنجي وأبو الطيب في تعليقاتهما والمحامي في المجموع والتجريد وآخرون وهو المذهب وأطلق صاحب الحاوي أنها تسر سواء صلت منفردة أو امامة وبالغ القاضي حسين فقال هل صوت المرأة عورة فيه وجهان (الاصح) انه ليس بعورة قال فان قلنا عورة فرفعت صوتها في الصلاة بطلت صلاتها والصحيح ما قدمناه عن الأكثرين قال البندنجي ويكون جهرها اخفض من جهر الرجل قال القاضي أبو الطيب وحكم التكبير في الجهر والاسرار حكم القراءة وأما الختني فيسر بمحضرة النساء والرجال الاجانب ويجهر إن كان خالياً أو بمحضرة محارمه فقط وأطلق جماعة أنه كالمرأة والصواب ما ذكرته وأما الفاتنة فان قضى فائتة الليل بالليل جهر بلا خلاف وإن قضى فائتة النهار بالنهار أسر بلا خلاف وإن قضى فائتة النهار ليلاً أو الليل نهاراً فوجهان حكاهما القاضي حسين والبقوي والمتولى وغيرهم (اصحهما) ان الاعتبار بوقت القضاء في الاسرار والجهر صححه البقوي والمتولى والرافعي (والثاني) الاعتبار بوقت الفوات وبه قطع صاحب الحاوي قال لسن يكون جهره نهاراً دون جهره ليلاً وطريقة المصنف مخالفة لهؤلاء كلهم فانه قطع بالاسرار مطلقاً (قلت) كذا اطلق الاصحاب لكن صلاة الصبح وإن كانت نهائية فلها في القضاء في الجهر حكم الليلية ولو قتها فيه حكم الليل وهذا مراد الاصحاب *

(فرع) لو جهر في موضع الاسرار أو عكس لم تبطل صلاته ولا سجود سهو فيه ولكنه ارتكب

عنه إلى أن يحصل في المنتقل اليه ويرفع يديه إذا ابتداء التكبير خلافاً لأبي حنيفة لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع » (١) ويستحب أن يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثاً وذلك أذني درجات

(١) حديث رفع اليدين حذو المنكبين عند الركوع والرفع منه تقدم في أوائل الباب *

مكروها هذا مذهبنا وبه قال الاوزاعي واحمد في اصح الروايتين وقال مالك والثوري وابو حنيفة واسحق يسجد للسهو دليلنا قوله في حديث ابي قتادة «ويسمعنا الآية احيانا» وهو صحيح كما سبق *

(فرع) في حكم النوافل في الجهر . اما صلاة العيد والاستسقاء والتراويح وخسوف القمر فيسن فيها الجهر بلا خلاف واما نوافل النهار فيسن فيها الاسرار بلا خلاف واما نوافل الليل غير التراويح فقال صاحب التتمة بجهر فيها وقال القاضي حسين وصاحب التهذيب يتوسط بين الجهر والاسرار واما السنن الراتبه مع الفرائض فيسر بها كلها باتفاق اصحابنا ونقل القاضي عياض في شرح مسلم عن بعض السلف بالجهر في سنة الصبح وعن الجمهور الاسرار كمذهبنا *

(فرع) في الاحاديث الواردة في الجهر والاسرار في صلاة الليل . عن حذيفة رضي الله عنه قال «صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلي بها في ركعة فمضي فقلت يركع بها ثم افتتح آل عمران فقرأها ثم افتتح النساء فقرأها ثم تلا وإذا مر بآية فيها تسبيح سبح وإذا مر بسؤال سأل وإذا مر بتعوذ تعوذ» رواه مسلم وعن ابي قتادة رضي الله ان النبي صلى الله عليه وسلم «خرج ليلة فاذا هو بأبي بكر رضي الله عنه يصلي يخفض من صوته ومر بعمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يصلي رافعا صوته فلما اجتمعا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النبي صلى الله عليه وسلم مررت بك يا أبا بكر وأنت تصلي تخفض من صوتك قال قد أسمع من ناجيت يا رسول الله وقال لعمر مررت بك وأنت تصلي رافعا صوتك فقال يا رسول الله أوقفوا لوسنان واطردوا الشيطان فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أبا بكر ارفع من صوتك شيئا وقال لعمر اخفض من صوتك شيئا» رواه ابو داود باسناد صحيح ورواه ابو داود اسناد صحيح عن أبي هريرة بهذه القصة ولم يذكر قوله «فقال لا يركع ارفع من صوتك شيئا ولا لعمر اخفض شيئا وقد سمعتك يا بلال وأنت تقرأ هذه السورة ومن هذه السورة قال كلام طيب يجمع الله حظه الي بعض فقال النبي صلى الله عليه وسلم كل من قد أصاب» وعن أبي هريرة قال «كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل يخفض طورا ويرفع طورا» رواه ابو داود باسناد حسن وعن عصف بن حارث وهو تابعي جليل وقيل صحابي قال

الكامل لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم (١) «قال اذا ركع أحدكم فقال سبحان ربي العظيم ثلاثا فقد

(١) «حديث» روى أنه ﷺ قال إذا ركع أحدكم فقال سبحان ربي العظيم ثلاثا فقد تم ركوعه وذلك أدناه وإذا سجد فقال في سجوده سبحان ربي الأعلى ثلاثا فقد تم سجوده وذلك أدناه الشافعي وابو داود والترمذي وابن ماجه من طريق اسحق بن يزيد الهذلي عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود به وفيه انقطاع ولا جله قال الشافعي بعد ان اخرج به ان كان ثبنا واصل هذا الحديث عند ابي داود وابن ماجه والحاكم وابن حبان من حديث عقبة بن عامر

«قلت لعائشة رضي الله عنها أرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر أول الليل أو آخره قالت ربما أوتر في أول الليل وربما أوتر في آخره قلت الله أكبر الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة قلت أرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بالقرآن ويخفت به قالت ربما جهر به وربما خفت قلت الله أكبر الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة» رواه أبو داود بإسناد صحيح ورواه غيره وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة والمسر بالقرآن كالسر بالصدقة» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن والتسائي وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال «اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فسمعهم يجهرون بالقراءة فكشف الستر وقال ألا إن كلكم مناج ربه فلا يؤذون بعضكم بعضاً ولا يرفع بعضهم على بعض في القراءة أو قال في الصلاة» رواه أبو داود بإسناد صحيح *

(فصل) في مسائل مهمة تتعلق بقراءة الفاتحة وغيرها في الصلاة واذكر ان شاء الله أكثرها مختصرة خوفاً من الإملال بكثرة الإطالة (أحداها) قال أصحابنا وغيرهم تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بكل واحدة من القراءات السبع ولا تجوز القراءة في الصلاة ولا غيرها بالقراءة الشاذة لأنها ليست قرآناً فإن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر وكل واحدة من السبع متواترة هذا هو الصواب الذي لا يبدل عنه ومن قال غيره فغالط أو جاهل وأما الشاذة فليست متواترة فلو خاف وقرأ بالشاذة انكر عليه قراءتها في الصلاة أو غيرها وقد اتفق فقهاء بغداد على استتابة من قرأ بالشواذ وقد ذكرت قصة في التبيان في آداب حملة القرآن ونقل الإمام الحافظ أبو عمر بن عبد البر إجماع المسلمين على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ وأنه لا يصلي خلف من يقرأ بها قال العلماء فمن قرأ بالشاذ ان كان جاهلاً به أو بتحريره عرف ذلك فإن عاد إليه بعد ذلك أو كان عالماً به عزز تعزيراً بليغاً إلى أن ينتهي عن ذلك ويجب على كل مكلف قادر على الإنكار أن ينكر عليه فإن قرأ الفاتحة في الصلاة بالشاذة فإن لم يكن فيها تغير معني ولا زيادة حرف ولا نقصه صحت صلاته وإلا فلا وإذا قرأ بقراءة من السبع استحب أن يتم القراءة بها فلو قرأ بعض الآيات بها وبعضها غيرها من السبع جاز بشرط أن يكون ما قرأه بالثانية مرتبطاً بالاولى (الثانية) يجب قراءة الفاتحة في الصلاة بجميع حروفها وتشديداتها وهن أربع عشرة تشديدة في البسملة منهن ثلاث فلو أسقط حرفاً منها أو خفف مشدداً أو أبدل حرفاً بحرف مع صحة لسانه لم تصح قراءته ولو أبدل الضاد بالظاء ففي صحة قراءته وسلاته وجهان للشيخ أبي محمد الجويني قال إمام الحرمين والغزالي في البسيط والرافعي وغيرهم (أصحهما) لا تصح وبه قطع القاضي أبو الطيب قال الشيخ أبو حامد كما لو أبدل غيره (والثاني) تصح لعسر إدراك مخرجها على

ثم ركوعه وذلك أدناه فإذا سجد فقال في سجوده سبحان ربّي الأعلى ثلاثاً فقدم سجوده وذلك قال لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال النبي ﷺ اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت سبح اسم

العوام وشبههم (الثالثة) إذا لحن في الفاتحة لحنا يخل المعنى بأن ضم تاء انعمت او كسر ها او كسر كاف إياك نعبد أو قال إياه بهزتين لم تصح قراءته وصلاته ان تعتمد وتجب إعادة القراءة أن لم يعتمد وان لم يخل المعنى كفتح دال نعبد ونون نستعين وصاد صراط ونحو ذلك لم تبطل صلاته ولا قراءته ولكنه مكروه ويحرم تعمله ولو تعمله لم تبطل قراءته ولا صلاته هذا هو الصحيح وبه قطع الجمهور وفي التهمة وجه ان الالحن الذي لا يخل المعنى لا تصح الصلاة معه قال والخلاف مبني على الاعجاز في النظم والاعراب جميعا او في النظم فقط (الرابعة) في دقائق مهمة ذكرها الشيخ ابو محمد الجويني في التبصرة تتعلق بحروف الفاتحة قال شرط السين من البسملة وسائر الفاتحة ان تكون صافية غير مشوبة بغيرها لطيفة المخرج من بين الثنايا يعني وأطراف اللسان فان كان به لثغة تمنعه من اصفاء السين فجعلها مشوبة بالثاء فان كانت لثغته فاحشة لم يجوز للفصيح الاقتداء به وان كانت لثغته يسيره ليس فيها ابدال السين جازت امامته ويجب اظهار التشديد في الحرف المشدد فان بالغ في التشديد لم تبطل صلاته لكن الاحسن اقتصاره على الحد المعروف للقراءة وهو ان يشدد التشديد الحاصل في الروح وليس من شرط الفاتحة فصل كل كلمة عن الاخرى كما يفعله المتقشفون المتجاوزون للحد بل البصريون يعدون هذا من المعجز والمعنى ولو أراد ان يفصل في قراءته بين البسملة والحمد لله رب العالمين قطع همزة الحمد وخففها والاولى ان يصل البسملة بالحمد لله لانها آية منها والاولى أن لا يقف على أنعمت عليم لان هذا ليس بوقف ولا متبى آية ايضا عند الشافعي رحمه الله قال ومن الناس من يبالغ في الترتيل فيجعل الكلمة كلمتين وأصل اظهار الحروف كقولهم نستعين يقفون بين السين والياء وقفة لطيفة فينقطع الحرف عن الحرف والكلمة عن الكلمة وهذا لا يجوز لان الكلمة الواحدة لا تحتل التقطيع والفصل والوقف في اثنائها وانما القدر الجائز من الترتيل ان يخرج الحرف من مخرجه ثم ينتقل إلى ما بعده متصلا بلا وقفة وترتيل اقرآن وصل الحروف والكلمات على ضرب من اثاني وليس من الترتيل فصل الحروف ولا الوقف في غير موضعه ومن تمام التلاوة اشمام الحركة الواقعة على الحرف الموقوف عليه اختلاسا لا اشباعا ولو اخرج بعض الحروف من غير مخرجه بان يقول نستعين تشبه التاء الدال أو الصاد لا بصاد محضة ولا بسين محضة بل بينهما فان كن لا يمكنه التعلم صحت صلاته وان أمكنه وجب التعلم ويلزمه قضاء كل صلاة في زمن التفريط في التعلم هذا حكم الفاتحة فاما غيرها فالخلل في تلاوته ان غير المعنى وهو متعمد بن قرا (إنه يخشى الله عن عباده العلماء) برفع الله ونصب العلماء أو قرأ بعض الكلمات التي في الشواذ كقراءة (والسارق والسارقة فاقطعوا ايماهما) (وفيمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات) (واقيموا الحج والعمرة لله) فهذا كله تبطل به الصلاة وان كان خللا لا يغير المعنى ولا يزيد في الكلام لم تبطل به الصلاة ولكنها تكره

ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم *

هذا آخر كلام الشيخ أبي محمد رحمه الله . قال صاحب التهمة وإن كان في الشاذة تغيير معنى فتعبد بطلت والافلا ويسجد للسهو قال الشيخ أبو محمد في التبصرة لو فرغ من الفاتحة وهو معتقد أنه آها ولا يشك في ذلك ثم عرض له شك في كلمة أو حرف منها فلا أثر لشكه وقراءته محكوم بصحتها ولو فرغ من الفاتحة شاك في تمامها لزمه إعادتها كما لو شك في آثانها ولو كان يقرأ أغافلا ففطن لنفسه وهو يقرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ولم يتيقن قراءة جميع السورة فعليه استئناف القراءة وإن كان الغالب أنه لا يصل آخرها إلا بعد قراءة أولها إلا أنه محتمل أنه ترك منها كلمة أو حرفاً فإن لم يستأنفها وركع عمداً بطلت صلاته وإن ركع ناسياً فكل ما فعله قبل القراءة في الركعة الثانية لغو (السادسة) شرط القراءة وغيرها أن يسمع نفسه إن كان صحيح السمع ولا شاغل للسمع ولا يشترط في هذه الحالة حقيقة السماع وهكذا الجميع في التشهد والسلام وتكبيره الاحرام وتبيح الركوع وغيره وسائر الأذكار التي في الصلاة فرضها ونفلها كله على هذا التفصيل بالاخلاف (السابعة) قال أصحابنا على الآخر من أن يحرك لسانه بقصد القراءة بقدر ما يحركه اللسان

أدناه واستحب بعضهم إرضيف إليه وبحمده وقال أنه ورد في بعض الأخبار (١) والافضل أن يضيف إليه اللهم لك ركعت ولك خشعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري وغمي وعظمي وعصبي وشعري وبشري وما استقلت به قدمي لله رب العالمين) فقد روى ذلك في الخبر (٢)

(١) (قوله) واستحب بعضهم أن يضيف إليه وبحمده وقال أنه ورد في بعض الأخبار روى أبو داود من حديث عقبة بن عامر في حديث فيه فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ركع قال سبحان ربّي العظيم وبحمده ثلاث مرات وإذا سجد قال سبحان ربّي الاعلى ثلاث مرات قال أبو داود هذه الزيادة تخاف أن لا تكون محفوظة وللدارقطني من حديث ابن مسعود أيضاً قال من السنة أن يقول الرجل في ركوعه سبحان ربّي العظيم وبحمده وفي سجوده سبحان ربّي الاعلى وبحمده وفيه السري بن اسمعيل عن الشعبي عن مسروق عنه والسري ضعيف وقد اختلف فيه على الشعبي فرواه الدارقطني أيضاً من حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الشعبي عن صلة عن حذيفة أن رسول الله ﷺ كان يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم وبحمده ثلاثاً وفي سجوده سبحان ربّي الاعلى وبحمده ثلاثاً ومحمد بن أبي ليلى ضعيف وقد رواه النسائي من طريق المستورد بن الأحنف عن صلة عن حذيفة وليس فيه وبحمده ورواه الطبراني وأحمد من حديث أبي مالك الأشعري وهي فيه وأحمد من حديث ابن السدي وليس فيه وبحمده وإسناده حسن ورواه الحاكم من حديث أبي جحيفة في تاريخ نيسابور وهي فيه وإسناده ضعيف وفي هذا جميعه رد لانكار ابن الصلاح وغيره هذه الزيادة وقد سئل أحمد بن حنبل عنه فيما حكاه ابن المنذر فقال أما أنا فلا أقول وبحمده: (قلت) واصل هذه في الصحيح عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك الحديث *

(٢) (قوله) ورد في الخبر أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه اللهم لك ركعت ولك

لان القراءة تتضمن نطقاً وتحريك اللسان فسقط ما عجز عنه ووجب ما قدر عليه لقوله صلى الله عليه وسلم «واذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» رواه البخارى ومسلم وقد سبق بيان هذه القاعدة فى فصل التكبير وقد ذكر المصنف المسألة هناك وبسطناها (الثامنة) يستحب عندنا أربع مكثات للامام فى الصلاة الجهرية (الاولى) عقب تكبيرة الاحرام يقول فيها دعاء الاستفتاح (والثانية) بين قوله ولا الضالين وآمين سكتة لطيفة (الثالثة) بعد آمين سكتة طويلة بحيث يقرأ المأموم المأتممة (الرابعة) بعد فراغه من السورة سكتة لطيفة جداً ليفصل بها بين القراءة وتكبيرة الركوع وتسمية الاول سكتة مجاز فانه لا سكت حقيقة بل يقول دعاء الاستفتاح لكن سميت سكتة فى الاحاديث الصحيحة كما سبق ووجهه انه لا يسمع احد كلامه فهو كالساكت وأما الثانية والرابعة فسكتتان حقيقتان وأما الثالثة فقد قدمنا عن السرخسى انه قال يستحب أن يقول فيها دعاء وذكرنا وقد تقدمت دلائل السكتات الاول فى مواضعها وأما الرابعة فاتفق أصحابنا على استحبابها من صرح بها الشيخ ابو محمد فى التبصرة وصاحب البيان واحتجوا بحديث الحسن عن سمرة بن جندب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم «انه كان يسكت سكتين إذا استفتح وإذا فرغ من القراءة كلها» وفى رواية «إذا فرغ من فاتحة الكتاب وسورة عند الركوع فانكر ذلك عمران بن الحصين فكتبوا فى ذلك الى المدينة الى ابي بن كعب فصدق سمرة» رواه ابو داود بهذين اللفظين وفى رواية له والترمذى «سكتة إذا استفتح وسكتة إذا فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين» وهذه الرواية لا تخالف السابقين بل يحصل من المجموع إثبات السكتات الثلاث والله أعلم . قال الشيخ ابو محمد فى التبصرة روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال فى الصلاة وفسروه على وجهين (احدهما) وصل القراءة بتكبيرة الركوع يكره ذلك بل يفصل بينهما (والثاني)

وهو آتم الكمال وحكى عن الحارث ان آتم الكمال من سبع تسبيحات الى احدى عشرة واسطه

حشمت وبك آمنت ولك اسلمت خشع لك سمعي وبصري وغني وعظمي وعصبي وشعري وبشري وما استقلت به قدمي لله رب العالمين الشافعي عن ابراهيم بن محمد اخبرني صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن ابي هريرة به وليس فيه ولك خشعت وبك آمنت ولا فيه وغني وعصبي ورواه ايضاً من حديث علي بن ابي طالب موقوفاً وفيه وبك آمنت وفيه وغني ومن طريق اخرى عن علي موقوفاً ايضاً وفيه ولك خشعت ورواه مسلم من حديث علي ولفظه اللهم ركعت وبك آمنت ولك اسلمت خشع لك سمعي وبصري وغني وعظمي وعصبي ورواه ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي وفيه انت ربي وفي آخره وما استقلت به قدمي لله رب العالمين ورواه النسائي من حديث شعيب بن ابي حمزة عن ابن المنكدر عن جابر ورواه من طريق اخرى عن ابن المنكدر عن عن الاعرج عن محمد بن مسلمة وقال هذا خطأ والصواب حديث الماجشون يعنى عن الاعرج عن عبيد الله بن ابي رافع عن علي *

ترك الطمأنينة في الركوع والاعتدال والسجود والاعتدال فيحرم ان يصل الانتقال بالانتقال بل يسكن للطمأنينة (التاسعة) يستحب ترقيق القراءة وتدبرها وهذا مجمع عليه قال الله تعالى (ورتل القرآن ترتيلاً) وقال تعالى (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته) وأما الأحاديث في هذا فأكثر من ان تحصر وقد ذكرت جملاً منها في كتاب آداب القراء وذكرت فيه جملاً مهمة تتعلق بالقرآن والقراءة وقد سبق بيان معظم ذلك في هذا الشرح في آخر باب ما يوجب الغسل وفيها نفائس لا يستغني عن معرفتها وبالله التوفيق (العاشر) أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة وسائر السور المكتوبة في المصحف قرآن وأن من جحد شيئاً منه كفر وما نقل عن ابن مسعود في الفاتحة والمعوذتين باطل ليس بصحيح عنه قال ابن حزم في أول كتابه المجاز هذا كذب علي ابن مسعود موضوع وإنما صح عنه قراءة عاصم عن زر عن ابن مسعود وفيها الفاتحة والمعوذتان * قال المصنف رحمه الله *

(ثم يركع وهو فرض من فروض الصلاة لقوله عز وجل (اركعوا واسجدوا) والمستحب أن يكبر للركوع لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم وحين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يرفع رأسه يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها » ولأن الهوى إلى الركوع فعل فلا يخلو من ذكر كسائر الأفعال) *

(الشرح) حديث أبي هريرة رضي الله عنه رواه البخاري ومسلم والركوع في اللغة الانحناء كذا قاله أهل اللغة وأصحابنا وقال صاحب الحاوي وبعضهم هو الخضوع وانشدوا فيه البيت المشهور * عليك ان تركع يوماً والدمع قد رفعه * وقوله ولأن الهوى هو بضم الهاء وتشديد اليا وهواله قوط والانخفاض وقاله الجوهري وآخرون بفتح الهاء وقال صاحب المطالع الهوى بالفتح النزول والسقوط والهوى بالضم الصعود قال وقال الخليل هما لغتان بمعنى وأجمع العلماء على وجوب الركوع ودليله مع الآية السكرية والاجماع حديث « المنيء صلانه » مع قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » ويسن أن يكبر للركوع بلا خلاف عندنا قال أصحابنا ولا يصل تكبيرة الركوع بالقراءة بل يفصل بينهما بسكتة لطيفة كما سبق قالوا ويبتدىء بالتكبير قائماً ويرفع يديه ويكون ابتداء رفع يديه وهو قائم مع ابتداء التكبير فإذا حاذى كفاه منكبيه انحنى ويمد التكبير إلى أن يصل إلى حد الراكعين هذا هو المذهب ونص عليه في الام وقطع به العراقيون وغيرهم وحكى جماعة من الخراسانيين قولين (أحدهما) هذا هو الجديد (والثاني) وهو القديم لا يمد التكبير بل يشرع به قالوا والقولان جاريان في جميع تكبيرات الانتقالات وهل تمحذف أم تمد حتى يصل إلى الذكر الذي بعدها الصحيح المد ولوترك التكبير عمداً أو سهواً حتى ركع لم يأت به لفوات محله *

خمس ثم الزائد على أدنى الكمال من سبع تسييحات إلى إحدى عشرة وأوسطه خمس ثم الزائد على

(فرع) في مذاهب العلماء في تكبيرات الانتقالات (اعلم) أن الصلاة الرباعية يشرع فيها اثنتان وعشرون تكبيرة منها خمس تكبيرات في كل ركعة أربع للسجدين والرفعتين منها والخامسة للركوع فهذه عشرون وتكبيرة الاحرام وتكبيرة القيام من التشهد الاول واما الثلاثية فيشرع فيها سبع عشرة سقط منها تكبيرات ركعة وهن خمس واما الثنائية فيشرع فيها أحد عشر عشر للركعتين وتكبيرة الاحرام وهذه كلها عندنا سنة الاتكبيرة الاحرام فهي فرض هذا مذهبنا ومذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم قال ابن المنذر وبهذا قال أبو بكر الصديق وعمر وابن مسعود وابن عمر وابن جابر وقيس بن عباد وشعيب والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وعوام أهل العلم ونقل اصحابنا عن سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري أنهم قالوا لا يشرع الاتكبيرة الاحرام فقط ولا يكبر غيرها ونقله ابن المنذر أيضا عن القاسم بن محمد وسالم ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب ونقله أبو الحسن بن بطال في شرح البخاري عن جماعات من السلف منهم معاوية بن أبي سفيان وابن سيرين والقاسم بن محمد وسالم وسعيد بن جبير وأما قول البغوي في شرح السنة اتفقت الامة على هذه التكبيرات ليس كما قال ولعله لم يبلغه ما نقلناه أو أراد اتفاق العلماء بعد التابعين على مذهب من يقول الاجماع بعد الخلاف يرفع الخلاف وهو المختار عند متأخري الاصولين وبه قال من اصحابنا أبو علي بن خيران والقفال والشاشي وغيرهما وقال احمد ابن حنبل جميع التكبيرات واجبة واحتج لاحد بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلوا كما رأيتموني أصلي » وثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يكبرهن واحتج لمن أسقطهن غير تكبيرة الاحرام بحديث عن الحسن بن عمران عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه رضي الله عنه « أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان لا يتم التكبير » رواه أبو داود والبيهقي وغيرهما هكذا وفي رواية الامام أحمد بن حنبل في مسنده زيادة « لا يتم التكبير يعني إذا خفض وإذا رفع » ودليلنا على أحمد حديث « المسبى صلواته » فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمره بتكبيرات الانتقالات وأمره بتكبيرة الاحرام وأما فعله صلى الله عليه وسلم فمحمول على الاستحباب جمعاً بين الأدلة ودليلاً على الآخر بن حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد ثم يكبر حين يهوي ساجداً ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ويسكبر حين يقوه من الثنتين بعد الجلوس » رواه البخاري ومسلم وأفظه لمسلم وعن مطرف قال « صليت أنا وعمران

أدنى الكمال إنما يستحب للمنفرد اما الامام فلا يزيد على التسيحات الثلاث كيلا يطول على القوم وقال القاضي الروياني في الحاشية لا يزيد على خمس تسيحات وذكره غيره ايضاً فليكن قوله ولا يزيد الامام

ابن حصين خلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه فكان اذا سجد كبر واذا رفع رأسه كبر واذا نهض من الركعتين كبر فلما انصرفنا أخذ عمران بيدي ثم قال لقد صلي بنا هذا صلاة محمد صلي الله عليه وسلم أولها ذكرني هذا صلاة محمد صلي الله عليه وسلم « رواه البخاري ومسلم وعمر بن الخطاب قال « صليت خلف شيخ بمكة فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة فقلت لابن عباس أنه أحق فقال تكلمت أمك سنة أبي القاسم صلي الله عليه وسلم « رواه البخاري وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلي الله عليه وسلم يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما « رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وفي المسألة أحاديث كثيرة في الصحيح وفيما ذكرناه كفاية والجواب عن حديث بن أنزي من أوجه (أحدها) أنه ضعيف لأن رواية الحسن عن ابن عمران ليس (١) (والثاني) أنه محمول على أنه لم يسمع التكبير وقد سمعه غيره ممن ذكرناه فقد تمت رواية المذهب (والثالث) لعله ترك التكبيرات أو نحوها لبيان الجواز وهذا الجوابان ذكرهما البيهقي والجواب الأول جواب محمد بن جرير الطبري وغيره *

(فرع) يسن للامام الجهر بتكبيرات الصلاة كلها وبقوله سمع الله لمن حمده ليعلم المأمومون انتقاله فان كان ضعيف الصوت لمرض وغيره فالسنة أن يجهر المؤذن أو غيره من المأمومين جهراً يسمع الناس وهذا لا خلاف فيه ودليلنا من السنة حديث سعيد بن الحارث قال « صلي لنا أبو سعيد فجهر بالتكبير حين رفع رأسه من السجود وحين سجد وحين رفع وحين قام من الركعتين حتى قضى صلاته على ذلك وقال اني رأيت رسول الله ﷺ هكذا يصلي « وعن جابر رضي الله عنه قال « اشتكى رسول الله صلي الله عليه وسلم فصلينا وراءه وهو قاعد وأبو بكر رضي الله تعالى عنه يسمع الناس تكبيره « رواه مسلم وفي رواية لمسلم أيضاً « صلي بنا رسول الله صلي الله عليه وسلم الظهر وأبو بكر رضي الله تعالى عنه خلفه فاذا كبر أبو بكر يسمعنا « وعن عائشة رضي الله عنها في قصة مرض رسول الله صلي الله عليه وسلم قالت « فأتني رسول الله صلي الله عليه وسلم حتى أجلس الى جنبه - يعني أبا بكر رضي الله عنه - وكان النبي صلي الله عليه وسلم يصلي بالباس وأبو بكر يسمعهم التكبير « رواه مسلم بلفظه والبخاري بمعناه * قال المصنف رحمه الله *

(١) كذا بالأصل
فليجروا

ويستحب أن يرفع يديه حذو منكبيه في التكبير لما ذكرناه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما في تكبيرة الاحرام *

(الشرح) حديث بن عمر رواه البخاري ومسلم ويسبغ يديهما حذو المنكبين للركوع والرفع منه وفي تكبيرة الاحرام لكل مصل من قائم ومضطجع وامرأة وصبي ومقترض ومتنفل نص عليه في الام واتفق عليه الاصحاب ويكون ابتداء رفعه وهو قائم مع ابتداء التكبير وقد سبق في فصل

على الثلاث معلوماً بالواو واستجاب التخفيف للامام فيما اذا لم يرض القوم بالتطويل اما اذا كان

تكبيرة الاحرام عن اليعقوب انه يستحب تقريج الاصابع هنا وفي كل رفع ولو كانت يداه أو أحدهما عليه فحبه ماسبق في رفع تكبيرة الاحرام وجميع الفروع نجي. هنا *

(فرع) في مذاهب العلماء في رفع اليدين للركوع وللرفع منه (اعلم) ان هذه مسألة مهمة جداً فان كل مسلم يحتاج اليها في كل يوم مرات متكررات لا سيما طالب الآخرة ومكثر الصلاة ولهذا اعتنى العلماء بها اشـ اعتناء حتى صنف الامام عبد الله البخاري كتاباً كبيراً في اثبات الرفع في هذين الموضعين والانكار الشديد على من خالف ذلك فهو كتاب نفيس وهو سماعي والله الحمد فسأقل هنا ان شاء الله تعالى منه معظم مهمات مقاصده وجمع فيه الامام البيهقي أيضاً جملة حسنة وسأقل من كتابه هنا ان شاء الله تعالى مهمات مقاصده ولولا خوف الاطالة لاريتك فيه عجائب من النفائس وارجوان اجمع فيه كتاباً مستقلاً : (اعلم) ان رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام باجماع من يعتد به وفيه شيء ذكرناه في موضعه (واما) رفعهما في تكبيرة الركوع وفي الرفع منه فذهبنا أنه سنة فيهما وبه قال أكثر العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم حكاه الترمذي عن ابن عمر وابن عباس وجابر وأنس وابن الزبير وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم وعن جماعة من التابعين منهم طاوس وعطاء ومجاهد والحسن وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبير ونافع وغيرهم وعن ابن المبارك واحمد واسحق وحكاه ابن المنذر عن أكثر هؤلاء. وعن أبي سعيد الخدري والليث بن سعد وأبي ثور قال ونقله الحسن البصري عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم قال وقال الاوزاعي أجمع عليه علماء الحجاز والشام والبصرة وحكاه ابن وهب عن مالك قال ابن المنذر وبه قال الامام ابو عبد الله البخاري يروي هذا الرفع عن سبعة عشر نفساً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم أبو قتادة الانصاري وأبو أسيد الساعدي البصري ومحمد بن مسلمة البصري وسهل بن سعد وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباد وأنس وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير ووائل بن حجر ومالك ابن الحويرث وأبو موسى الاشعري وأبو حميد الساعدي رضي الله عنهم قال وقال الحسن وحيد

الحاضرون لا يريدون ورضوا بالتأويل فيتم الكمال ويكره قراءة القرآن في الركوع والسجود (١) *

قال ثم يعتدل عن ركوعه ويطمئن (ح) ويستحب رفع اليدين إلى المنكبين ثم يخفض يديه بعد الاعتدال ويقول عند رفعه سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ويستوى (ح) فيها الامام والمأموم والمنفرد * الاعتدال ركن في الصلاة لكنه غير مقصود في نفسه ولذلك عد ركناً قصيراً فمن حيث

(١) حديث كراهة القراءة في الركوع والسجود أخرجه مسلم عن ابن عباس في قصة مرفوعة فيها إلا وأنا نهيته ان اقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً فلما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن ان يستجاب لكم *

ابن هلال كان اصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أيديهم فلم يستثن أحد من أصحاب النبي ﷺ قال البخاري ولم يثبت عن أحد من اصحاب النبي ﷺ أنه لم يرفع يديه قال وروينا الرفع أيضا هنا عن عدة من علماء أهل مكة وأهل الحجاز وأهل العراق والشام والبصرة واليمن وعدة من أهل خراسان منهم سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح ومجاهد والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز والنعيمان بن أبي عياش والحسن بن سيرين وطاوس ومكحول وعبد الله بن دينار ونافع وعبيد الله بن عمر والحسن بن مسلم وقيس بن سعيد وعدة كثيرة وكذلك روى عن أم الدرداء رضي الله عنها أنها كانت ترفع يديها وكان ابن المبارك يرفع يديه وكذلك عامة اصحابه ومحدثي أهل بخارى منهم عيسى بن موسى وكعب بن سعيد ومحمد بن سلام وعبد الله بن محمد المشيخي وعدة ممن لا يحصى لا اختلاف بين من وصفنا من أهل العلم وكان عبد الله بن الزبير - يعني الحميدي شيخه - وعلي بن المديني وبجي بن معين واحمد بن حنبل واسحق بن ابراهيم يثبتون عامة هذه الأحاديث عن رسول الله ﷺ عليه وسلم ويرونها حقاً وهؤلاء أهل العلم من أهل زمانهم هذا كلام البخاري وتقله ورواه البيهقي عن هؤلاء الصحابة المذكورين قال وروينا عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وجابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وعبد الله بن جابر البياضي الصحابي رضي الله تعالى عنهم ثم رواه عن هؤلاء التابعين الذين ذكرهم البخاري قال وروينا أيضا عن أبي قلابة وأبي الزبير ومالك والاوزاعي والليث وابن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وابن المبارك ويحيى بن يحيى وعدة كثيرة من أهل الآثار بالبلدان فهؤلاء هم أئمة الاسلام شرقا وغربا في كل عصر وقال ابو حنيفة والثوري وابن ابي ليلى وسائر اصحاب الرأي لا يرفع يديه في الصلاة الا لتكبير الاحرام وهي رواية عن مالك واحتج لهم بحديث البراء بن عازب رضي الله تعالى عنهما قال «رأيت رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه ثم لا يعود» رواه ابو داود وقال ليس بصحيح وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال «لا صلين بكم صلاة رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم فلم يرفع يديه الا مرة» رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال «صليت خلف النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر رضي الله عنهما فلم يرفعوا أيديهم الا عند افتتاح الصلاة» رواه الدارقطني والبيهقي وعن علي رضي الله عنه أنه «كان يرفع يديه في التكبيرة الاولى من الصلاة ثم لا يرفع في شيء منها» رواه البيهقي وعن علي رضي الله عنه انه كان يرفع يديه في التكبيرة الاولى من الصلاة» وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال «قال رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم مالي اراكم راقي ايديكم كأنها اذناب خيل شمس اسكنوا في الصلاة» رواه مسلم في صحيحه وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «لا ترفع الايدي الا في سبعة مواطن من افتتاح الصلاة وفي استقبال

أنه ركن عده في ترجمة الاركان في أول الباب ومن حيث أنه ليس مقصوداً في نفسه جعله هنا

القبلة وعلي الصفا والمروة وبعرفات وجمع في المقامين عند الجمرتين « واحتج اصحابنا والجمهور بحديث ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك » رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما من طرق كثيرة وعن ابي قلابه انه رأى مالك بن الحويرث « اذا صلى كبر ثم رفع يديه فاذا أراد ان يركع رفع يديه واذا رفع رأسه بين الركوع رفع يديه وحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا » وعن علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه كان اذا قام الى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو منكبيه ويصنع مثل ذلك اذا قضي قراءته وأراد أن يركع ويصنعه اذا رجع من الركوع ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد واذا قام من السجدة رفع يديه كذلك وكبر » رواه ابو داود وهذا اللفظ والترمذي وقال حديث حسن صحيح وقوله واذا قام من السجدة يعني به الركعتين والمراد اذا قام من التشهد الاول كذا فسر الترمذي وغيره وهو ظاهر وعن وائل بن حجر رضي الله عنه انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم « رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر ووصفهما - وهو أحد الروايات حيا لاذنيه ثم التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى فلما أراد أن يركع أخرج يديه من الثوب ثم رفعهما ثم كبر فركع فلما قال سمع الله لمن حمده رفع يديه فلما سجد سجد بين كفيه » رواه مسلم في صحيحه وعن محمد بن عمرو بن عطاء انه سمع أبا حميد في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة يقول « أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا فأعرض فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام الى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه حتى يجاذى بهما منكبيه فاذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يجاذى بهما منكبيه ثم قال الله اكبر ورفع ثم اعتدل فاعتدل فلم يصوب رأسه ولم يقنع ووضع يديه على ركبتيه ثم قال سمع الله لمن حمده ورفع يديه واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه - وذكر الحديث الى أن قال - ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك حتى قام من السجدة كبر ورفع يديه حتى يجاذى بهما منكبيه كما صنع حين افتتح الصلاة » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح قال وقوله قام من السجدة يعني الركعتين وفي رواية لأبي داود والترمذي أيضاً قالوا في آخره « صدقت هكذا صلى النبي صلى الله عليه وسلم » رواه البخاري في كتاب رفع اليدين من طرق وعن أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم « كان يرفع يديه عند الركوع » رواه البخاري في كتاب رفع اليدين وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله رواه البخاري في رفع اليدين والاحاديث الصحيحة في الباب كثيرة غير منحصرة وفيما ذكرناه كفاية قال القاضي أبو الطيب قال أبو علي وروى الرفع عن النبي صلى الله عليه

تايها للركوع وأوردهما في فصل واحد وهكذا فعل بالجلسة بين السجدة يعني وقل أبو حنيفة لا يجب الاعتدال وله أن ينحط من الركوع ساجداً وعن مالك روايتان (أحدهما) كذبنا

وسلم ثلاثون من الصحابة رضي الله عنهم (وأما) الجواب عن احتجاجهم بحديث البراء رضي الله عنه
فنأوجه (أحدها) وهو جواب أئمة الحديث وحفاظهم أنه حديث ضعيف باتفاقهم ممن نص علي
تضعيفه سفيان بن عيينة والشافعي وعبد الله بن الزبير الحميدي شيخ البخاري وأحمد بن حنبل ويحيى
ابن معين وأبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي والبخاري وغيرهم من المتقدمين وهؤلاء أركان الحديث
وأئمة الاسلام فيه وأما الحفاظ والمتأخرون الذين ضعفوا فأكثرنا من الخبر وسبب تضعيفه أنه
من رواية سفيان بن عيينة عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء رضي الله عنه
واتفق هؤلاء الأئمة المذكورون وغيرهم على أن يزيد بن أبي زياد غلط فيه وأنه رواه أولاً «إذا
افتتح الصلاة رفع يديه» قال سفيان قدمت الكوفة فسمعت يحدث به يزيد فيه ثم لا يعود فظننت
أنهم لقنوه قال سفيان وقال لي أصحابنا إن حفظه قد تغير أو قد ساء قال الشافعي ذهب سفيان
إلى تغليب يزيد بن أبي زياد في هذا الحديث وقال الحميدي هذا الحديث رواه يزيد بن يزيد بن يزيد وقال أبو سعيد
الدارمي سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال لا يصح وسمعت يحيى بن معين يضعف يزيد
ابن أبي زياد قال الدارمي ومما يحقق قول سفيان أنهم لقنوه هذه اللفظة إن سفيان الثوري وزهير
ابن معاوية وهشام وغيرهم من أهل العلم لم ينكروها إنما جاء بها من سمع منه بآخرة قال البيهقي ومما
يؤيد ما ذهب إليه هؤلاء أبو عبد الله وذكر إسناده إلى سفيان بن عيينة قال حدثنا يزيد بن أبي زياد
بمكة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء رضي الله عنه قال «رايت النبي صلى الله عليه وسلم إذا افتتح
الصلاة رفع يديه وإذا أراد أن يركع وإذا رفع رأسه من الركوع» قال سفيان فلما قدمت الكوفة
سمعت يقول «يرفع يديه إذا استفتح الصلاة ثم لا يعود» فظننت أنهم لقنوه قال البيهقي وروى
هذا الحديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء
قال فيه «ثم لا يعود» ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى لا يحتج بحديثه وهو أسوأ حالا عند أهل
المعرفة بالحديث من يزيد بن أبي زياد ثم روى البيهقي بإسناد عن عثمان بن سعيد الدارمي أنه ذكر فصلا
في تضعيف حديث يزيد بن أبي زياد هذا ولم يرو هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أقوى من
يزيد وذكر البخاري في تضعيفه نحو ما سبق (والجواب الثاني) ذكره أصحابنا قالوا لو صح وجب تأويله علي

والأخرى كذهب أبي حنيفة لنا ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال للمسيء صلاته «ثم ارفع حتى
تعتدل قائماً» ولو كان يصلي قاعداً لمرض فيعود إلى القعود بعد الركوع وبالجملة فالاعتدال الواجب
أن يعود بعد الركوع إلى الهيئة التي كان عليها قبل الركوع فلو ركع عن قيام وسقط في ركوعه
نظر إن لم يطمئن في ركوعه فعليه أن يعود إلى الركوع ويعتدل منه وإن اطمأن فيعتدل قائماً
ويسجد منه ولو رفع الراكع رأسه ثم سجد وشك في أنه هل تم اعتداله وجب عليه أن يعتدل قائماً

ان معناه لا يعود الى الرفع في ابتداء استفتاحه ولا في أوائل باقي ركعات الصلاة الواحدة وتعين تأويله جمعا بين الاحاديث (الجواب الثالث) ان احاديث الرفع أولى لانها اثبات وهذا في تقديم الاثبات لزيادة العلم (الرابع) ان احاديث الرفع أكثر فوجب تقديمها (وأما) حديث ابن مسعود رضي الله عنه فجوابه من هذه الواجهة الاربعة فاما الواجهة الثلاثة الاخيرة فظاهرة وأما تضعيفه فقد روى البيهقي باسناده عن ابن المبارك انه قال لم يثبت عندي حديث ابن مسعود وروى البخاري في كتاب رفع اليدين تضعيفه عن احمد بن حنبل وعن يحيى بن آدم وتابعهما البخاري علي تضعيفه وضعفه من المتأخرين الدارقطني والبيهقي وغيرهما وأما حديث علي رضي الله تعالى عنه فجوابه من أوجه ايضا (احدها) تضعيفه ممن وضعفه البخاري ثم روى البخاري تضعيفه عن سفيان الثوري وروى البيهقي عن عثمان الدارمي انه قال روى هذا الحديث عن علي من هذا الطريق الواهي وقد ثبت عن علي رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع اليد في الركوع والرفع منه والقيام من الركعتين كما سبق فكيف يظن به أنه يختار لنفسه خلاف ما رأي النبي صلى الله عليه وسلم فعله قال البيهقي قال الزعفراني قال الشافعي ولا يثبت عن علي وابن مسعود بمعنى ما روى عنهما أنها كانا لا يرفعان ايديهما في غير تكبيرة الافتتاح قال الشافعي ولو كان ثابتا عنهما لاشبه ان يكون رأها الراوي مرة أغفلا ذلك قال ولو قال قائل ولو ذهب عنهما حفظ ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحفظه ابن عمر لكانت له الحجة وأما حديث جابر بن سمرة فاحتجاجهم به من أعجب الاشياء وأقبح أنواع الجهالة بالسنة لان الحديث لم يرد في رفع الايدي في الركوع والرفع منه ولكنهم كانوا يرفعون أيديهم في حالة السلام من الصلاة ويشيرون بها الي الجانبين يريدون بذلك السلام علي من عن الجانبين وهذا لا خلاف فيه بين أهل الحديث ومن له أدني اختلاط باهل الحديث ويبينه أن مسلم بن الحجاج رواه في صحيحه من طريقين (احدهما) الطريق السابق والثاني عن جابر بن سمرة قال « كنا اذا صلينا مع رسول الله ﷺ قلنا السلام عليكم ورحمة الله عليكم وأشار بيده الي الجانبين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام ما توشون بايديكم كلها اذ ناب خيل شمس انما يكفي أحدكم أن يضع يديه علي فخذه ثم يسلم علي أخيه من علي يمينه وشماله » هذا انقله بحروفه في صحيح مسلم وكذا رواه غير مسلم من أصحاب السنن وغيرهم وفي رواية أخرى في صحيح مسلم عن جابر بن سمرة قل

ويعيد السجود وتجب الطمأنينة في الاعتدال كما تجب في الركوع وقال في النهاية في قلبي من الطمأنينة في الاعتدال شيء فان النبي صلى الله عليه وسلم في حديث المسيء صلاته ذكر الطمأنينة في الركوع والسجود ولم يذكرها في الاعتدال وللقعدة بين السجدين فقال « ثم ارفع رأسك حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع رأسك حتى تعتدل جالسا قال وفي كلام الاصحاب ما يقتضي التردد فيها والمنقول هو الاول ويستحب عند الاعتدال رفع اليدين الي

« صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكنا اذا سلمنا قلنا بأيدينا السلام عليكم السلام عليكم فنظر الينا رسول الله ﷺ فقال ما شأنكم تشيرون بأيديكم كأنها أذناب خيل شمس اذا سلم أحدكم فليلتفت الي صاحبه ولا يؤم يده » هذا انظر صحيح مسلم قال البخاري وأما احتجاج بعض من لا يعلم بحديث جابر بن سمرة فانما كان في الرفع عند السلام لا في القيام قال ولا يحتج بمثل هذا من له حظ من العلم لانه معروف مشهور لا اختلاف فيه ولو كان كما توهمه هذا المحتج لكان رفع الايدي في الافتتاح وفي تكبيرات العيد أيضا منبها عنه لانه لم يبين رفعها وقد بينه حديث أبي نعيم ثم ذكر باسناده رواية مسلم التي نقلها الآن ثم قال البخاري فليحذر امرؤ أن يتأول أو يقول علي رسول الله ﷺ ما لم يقل قال الله عز وجل (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم) وأما قوله عن ابن عباس « لا ترفع الايدي إلا في سبعة مواطن » فجوابه من أوجه (أحدها) أنه ضعيف مرسل وهذا جواب البخاري وقد بين ذلك وأوضحه (الثاني) أن هذا نفي وغيره اثبات وهو مقدم (الثالث) أنه لو ثبت عنه لم يجز لاحد ترك السنن والاحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومن بعدهم به ويؤيد هذا ان الرفع ثابت في مواطن كثيرة غير هذه السبعة قد بينها البخاري بأسانيد وسأفرع بها بفرع مستقل في آخر هذا الباب ان شاء الله تعالى فهذا تنقيح ما يتعلق بالمسألة ودلائلها من الجانبين واختتمها بما ختم به البيهقي رحمه الله تعالى فانه روى عن الامام أبي بكر بن اسحق الفقيه قال قد صح رفع اليدين يعني في هذه المواضع عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن الخلفاء الراشدين ثم عن الصحابة والتابعين وليس في نسيان عبد الله بن مسعود رفع اليدين ما يوجب ان هؤلاء الصحابة لم يرووا عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه وقد نسي ابن مسعود كيفية قيام الاثنين خلف الامام ونسي نسخ التطبيق في الركوع وغير ذلك فاذا نسي هذا

حذو المنكبين فاذا اعتدل قائما حطها وقال أبو حنيفة لا يرفع لما ماروى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك وقال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد » ويستحب أن يقول عند الارتفاع سمع الله لمن حمده ويكون ابتداءه برفع الرأس من الركوع ورفع اليدين

(١) حديث ابن عمر كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك وقال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد قال الرافعي وروينا في خبر ابن عمر ربنا لك الحمد باسقاط الواو وبإثباتها والروايتان معا صحيحتان انتهى : فاما الرواية التي باثبات الواو فمتفق عليها : وأما باسقاطها ففي صحيح أبي عوانة وذكر ابن السكن في صحيحه عن احمد بن حنبل انه قال من قال ربنا قال ولك الحمد ومن قال ربنا اللهم قال لك الحمد : (تنبيه) قال الاصمعي سألت أبا عمرو بن العلاء عن الواو في قوله ربنا ولك الحمد فقال هي زائدة : وقال النووي في شرح المذهب يحتمل انها عاطفة على تحذوف أي ربنا اطمنك وحمدناك ولك الحمد *

كيف لا ينسى رفع اليدين ثم روى البيهقي عن الربيع قال قلت للشافعي ما معني رفع اليدين عند
 ركوع فقال مثل معني رفعهما عند الافتتاح تعظيما لله تعالى وسنة متبعة ترجو فيها ثواب الله تعالى ومثل
 رفع اليدين على الصفا والمروة وغيرهما وروى البيهقي عن سفيان بن عيينة قال اجتمع الاوزاعي والثوري
 عشاء فقال الاوزاعي للثوري لم لا ترفع يديك في خفض الركوع ورفعه فقال حدثنا يزيد بن ابي زياد
 فقال الاوزاعي اروي لك عن الزهري عن سالم عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم تعارضني يزيد
 ابن ابي زياد ويزيد رجل ضعيف وحديثه ضعيف مخالف للسنة فاحمر وجه الثوري فقال الاوزاعي
 كانك كرهت ما قلت قال نعم فقال الاوزاعي قم بنا إلى المقام نلتعن أينا على الحق فتبسم الثوري
 لما رأى الاوزاعي قد احتد وروى البخاري في كتاب رفع اليدين باسناده الصحيح عن نافع «ان ابن
 عمر كان اذا رأى رجلا لا يرفع يديه اذ ركع واذا رفع رماه بالحصى» وروى البخاري عن ام الدرداء
 رضى الله تعالى عنها «أنها كانت ترفع يديها في الصلاة حذو منكبيها وحين تفتح الصلاة وحين
 تركع واذا قالت سمع الله لمن حمده رفعت يديها وقالت ربنا ولك الحمد» قال البخاري ونساء بعض
 اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اعلم من هؤلاء وباسناده الصحيح عن سعيد بن جبير أنه قال
 «ترفع اليدين في الصلاة شيء يزيد به صلاتك» قال البخاري ولم يثبت عند اهل البصرة ممن أدركنا
 من اهل الحجاز واهل العراق منهم الحميدي ومحمد بن المثنى ويحيى بن معين واحمد بن خليل واسحق
 ابن ابراهيم وهؤلاء اهل العلم من ابناء اهل زمانهم لم يثبت عند أحد منهم علمه في ترك رفع الايدي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يرفع يديه قال
 وكان ابن المبارك يرفع يديه وهو أكثر اهل زمانه علما فيما يعرف فلوم يكن عند من لم يعلم عن السلف
 علم فاقتهى بابن المبارك فيما اتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه والتابعين لكان أولى به من
 أن يقتدى بقول من لا يعلم وقال معمر قال ابن المبارك صليت إلى جنب النعمان فرفعت يدي فقال
 ما حسبت أن تطير قلت إن لم أطر في الاولى لم أطر في الثانية ثم روى البخاري رفع الايدي في هذه
 المواضع عن اعلام أئمة الاسلام من الصحابة والتابعين وتابعيهم ثم قال فهؤلاء اهل مكة والمدينة
 واليمن والعراق قد اتفقوا على رفع الايدي ثم رواه عن جماعات آخرين ثم قال فمن زعم ان رفع اليدين
 بدعة فقد طعن في اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والسلف ومن بعدهم واهل الحجاز واهل
 المدينة واهل مكة وعدة من اهل العراق واهل الشام واليمن وعلماء خراسان منهم ابن المبارك حتى

والتسميع دفعة واحدة فاذا استوى قائما قال ربنا لك الحمد وروينا في خبر ابن عمر «ولك الحمد»
 والروايتان معا صحيحتان ويستوى في الذكرين الامام والمأموم والمنفرد خلافا لما لك وأبي حنيفة
 حيث قال لا يزيد الامام على سمع الله لمن حمده ولا المأموم على ربنا ولك الحمد وأما المنفرد فقد
 روى صاحب التهذيب عنهما أنه يجمع بين الذكرين ثم روى مثل مذهبا عن احمد والاشعر عن

وفتح الصاد وبالباء الموحدة - اى لا يبالغ في خفضه وتكيسه وقوله يجافى هو غير مصور ومعناه يباعد ومنه الجفوة والجفاء بالمد وأبو حميد اسمه عبد الرحمن وقيل المنذر بن عمرو الانصارى الساعدي من بني ساعدة بطن من الانصار المدني رضي الله عنه توفى في آخر خلافة معاوية رضي الله عنه وهو مصعب بن سعد بن ابي وقاص اسم ابي وقاص مالك بن وهيب ويقال اهيب فسعد بن مالك هو سعد بن ابي وقاص وهو احد العشرة المشهود لهم بالجنة ومصعب ابنه وقوله في حديث ابي حميد ثم هصر ظهره وهو بفتح الهاء والصاد المهملة المخففة اى تناء وعطفه والفقار عظام الظهر بفتح الفاء وقوله « فتح اصابع رجله » وهو بالحاء المهملة اى لينها وثناها الى القبلة وقوله وركع ثم اعتدل اى استوى في ركوعه (أما) أحكام الفصل قال أصحابنا أقله أن ينحني بحيث تنال راحته ركبتيه لو أراد وضعهما عليهما ولا يجزيه دون هذا بلا خلاف عندنا وهذا عند اعتدال الخلفة وسلامة اليدين والركبتين ولو انحنس وأخرج ركبتيه وهو مائل منتصب وصار بحيث لومد يديه بلغت راحته ركبتيه لم يكن ذلك ركوعا لان بلوغهما لم يحصل بالانحناء قال امام الحرمين ولو مزج الانحناء بهذه الهيئة وكان التمكن من وضع الراحتين على الركبتين جميعا لم يكن ركوعا أيضا ثم أن لم يقدر على الانحناء الى الحد المذكور الابعين أو باعتماد على شيء أو بأن ينحني على جانبه لزمه ذلك بلا خلاف لان ذلك يؤدي الى تحصيل الركوع فوجب فان لم يقدر انحنى القدر الممكن فان عجز أو ما بطرفه من قيام هذا بيان ركوع القائم أمار ركوع المصلي قاعدا فأقله أن ينحني بحيث يحاذي وجهه ما وراء ركبتيه من الارض وأكمل أن ينحني بحيث تحاذي جبهته موضع سجوده فان عجز عن هذا القدر لعله بظهره ونحوها فعل الممكن من الانحناء وفي ركوع العاجز وسجوده فروع كثيرة سنذكرها ان شاء الله تعالى حيث ذكر المصنف المسألة في باب صلاة المريض قال أصحابنا ويشترط أن لا يقصد بهويه غير الركوع فلو قرأ في قيامه آية سجدة فهوى ليسجد ثم بدا له بعد بلوغه حد الراكعين أن يركع لم يعتد بذلك عن الركوع بل يجب أن يعود الى القيام ثم يركع وهذا لا خلاف فيه ولو سقط من قيامه بعد فراغ القراءة فارتفع من الارض الى حد الراكعين لم يجزه بلا خلاف وقد ذكره المصنف في باب سجود التلاوة بل عليه أن ينتصب قائما ثم يركع ولو انحنى للركوع فسقط قبل حصول أقل الركوع لزمه أن يعود الى الموضع الذي سقط منه ويبنى على ركوعه صرح به صاحب الحاوى والاصحاب ولوركع واطمأن ثم سقط لزمه أن يعتدل قائما ولا يجوز أن يعود الى الركوع لثلاث يزيد ركوعا نص عليه الشافعى في الام وقطع به الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والاصحاب وتجب الطمأنينة

العبد كلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد » والامام

حديث ابن ابي اوفى اهل التناء الحمد حق ما قال العبد كلنا لك عبد لا مانع لما اعطيت ولا معطي

في الركوع بلاخلاف لحديث « المسيء صلاته » وأقلها أن يمكث في هيئة الركوع حتى تستقر أعضاؤه وتنفصل حركة هويته عن ارتفاعه من الركوع ولو جاوز حد أقل الركوع بلاخلاف لحديث « المسيء صلاته » ولو زاد في الهوى ثم ارتفع والحركات متصلة ولم يلبث لم تحصل الطمأنينة ولا يقوم زيادة الهوى مقام الطمأنينة بلاخلاف وأما كمال الركوع في الهيئة فإن ينحني بحيث يستوى ظهره وعنقه ويمدحها كالصفحة وينصب ساقيه ولا يشي ركبتيه قال الشافعي في الام ويمدح ظهره وعنقه ولا ينخفض ظهره عن عنقه ولا يرفعه ويجتهد أن يكون مستويا فإن رفع رأسه عن ظهره أو ظهره عن رأسه أو جافى ظهره حتى يكون كالمحدودب كرهته ولا إعادة عليه ويضم يديه علي ركبتيه ويأخذها بهما ويفرق أصابعه حينئذ ويوجهها نحو القبلة قال الشيخ أبو محمد في التبصرة ويوجهها نحو القبلة غير منحرفة يمينا وشمالا وهذا الذي ذكرناه من استحباب تفرقها هو الصواب الذي نص عليه الشافعي في المختصر وغيره وقطع به الاصحاب في جميع الطرق وأما قول امام الحرمين والغزالي في الوسيط يتركها علي حالها فإذا مردود قال الشافعي في الام واصحابنا فإن كانت إحدى يديه مقطوعة أو علية فعل بالآخرى ما ذكرنا وفعل بالعليلة الممكن فإن لم يمكنه وضع اليدين علي الركبتين أرسلهما قال اصحابنا ولو كان اقطع من الزندين لم يبلغ بزنديه ركبتيه وفي الرفع يرفع زنديه حذو منكبيه والفرق ان في تبليغها الي الركبتين في الركوع مفارقة لهيئته من استواء الظهر بخلاف الرفع ولو لم يضع يديه علي ركبتيه ولكن بلغ ذلك القدر اجزاء ويكره تطبيق اليدين بين الركبتين لحديث سعد رضي الله تعالى عنه فقد صرح فيه بالنهي ويسن للرجل ان يجافي مرقبيه عن جنبيه ويسن للمرأة ضم بعضها الي بعض وترك المجافاة وقد ذكر المصنف دليل هذا كله مع ما ذكرناه من حديث أبي حميد وأما الخثي فالصحيح انه كالمراة يستحب له ضم بعضه الي بعض وقال صاحب البيان قال القاضي أبو الفتح لا يستحب له المجافاة ولا الضم لانه ليس احدهما اولي من الآخر والمذهب الاول وبه قطع الراعي لانه احوط قال الشافعي في الام احب للمرأة في السجود ان تضر بعضها الي بعض وتلتصق بطنها بفخذها كأستر ما يكون لها قال وهكذا احب لها في الركوع وجميع الصلاة والمعتمد في استحباب ضم المرأة بعضها الي بعض كونه أستر لها كما ذكره المصنف وذكر

لا يأتي بهذه الزيادة الاخيرة ولتكام فيما يتعاق بافظ الكتاب قوله ثم يعتدل عن ركوعه ويطمئن إشارة منه إلى واجب الاعتدال ولذلك قال عقيه ويستحب رفع اليدين ليمتاز واجبه عن مسنونه

لما منعت ولا ينفع ذا الجدمك الجدم لم أجده من حديث علي بن رواه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري ومن حديث ابن عباس بنامه ورواه ابن ماجه من حديث أبي جحيفة وفيه قصة (تنبيه) وقع في المذهب كما وقع هنا باسقاط الالف من احق وباسقاط الواو قبل كلنا وتمقبه النووي بان الذي عند المحدثين باثباتهما كذا قال وهو في سنن النسائي بحذفهما أيضا *

البيهقي بابا ذكر فيه احاديث ضعفتها كلها واقرب ما فيه حديث مرسل في سنن ابى داود قال العلماء والحكمة في استحباب مجامعة الرجل مرقبيه عن جنبيه في الركوع والسجود انها اكمل في هيئة الصلاة وصورتها ولا اعلم في استحبابها خلافا لاحد من العلماء وقد نقل الترمذى استحبابها في الركوع والسجود عن اهل العلم مطلقا وقد ذكرت حكم تفريق الاصابع والمواضع التي يضم فيها او يفرق في فصل رفع اليدين في تكبيرة الاحرام *

(فرع) قال الشافعي في الام والشيخ ابو حامد وصاحب التمهيد لم يضع يديه على ركبتيه ورفع ثم شك هل انحنى قدراً تصل به راحته إلى ركبتيه أم لا لزمه إعادة الركوع لان الاصل عدمه *

(فرع) في مذاهب العلماء في حد الركوع: مذهبنا أنه يجب أن ينحني بحيث تنال راحته ركبتيه ولا يجب وضعها على الركبتين وتجب الطمأنينة في الركوع والسجود والاعتدال من الركوع والجلوس بين السجدين وبهذا كله قال مالك واحمد وداود وقال ابو حنيفة يكفيه في الركوع أدنى انحناء ولا تجب الطمأنينة في شيء من هذه الاركان (واحتج) بقوله فعالي (اركعوا واسجدوا) والانخفاض والانحناء قد أتى به (واحتج) اصحابنا والجمهور بحديث ابى هريرة رضى الله عنه في قصة المسىء صلاته «ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اركع حتى تطمئن راكعاً ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم افعل ذلك في صلاتك كلها» رواه البخارى ومسلم وهذا الحديث لبيان أقل الواجبات كما سبق التنبيه عليه ولهذا قال له النبي صلى الله عليه وسلم «ارجع فصل فانك لم تصل» (فان قيل) لم يأمره بالاعادة (قلنا) هذا غلط وغفلة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال له في آخر مرة «ارجع فصل فانك لم تصل» فقال له علمني فعله وقد سبق امره له بالاعادة فلا حاجة الى تكراره وعن زيد بن وهب وعن ابى حذيفة رضى الله عنه «رأى رجلاً لا يتم الركوع والسجود فقال ما صليت ولومت مت على غير الفطرة التي فطر الله عليها محمد صلى الله عليه وسلم» رواه البخارى وعن رفاعه بن رافع حديثه في قصة المسىء صلاته بمعنى حديث ابى هريرة وهو صحيح كما سبق بيانه في فصل قراءة الفاتحة وعن ابى مسعود البدرى رضى الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم «لا تجزى صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود» رواه ابو داود والترمذى وقال

واعلم أن واجب الاعتدال لا ينحصر في الامرين المذكورين بل له واجب ثالث وهو أن لا يقصد بالارتفاع شيئاً آخر حتى لو رأى حية في ركوعه فاعتدل فرعا منها لم يعتدبه وواجب رابع وهو أن لا يطوله فلو طول عمداً بذكر أو قراءة بطلت صلاته على الاصح لانه ركن قصير وسبأ الكلام فيه من بعد في باب سجود السهو إن شاء الله تعالى وقوله ويستحب رفع اليدين

حديث حسن صحيح والنسائي وغيرهم وهذا لفظ أبي داود ولفظ الترمذي «لا تجزى صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه في الركوع والسجود» قال الترمذي والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم والصلب الظهر وفي الباب أحاديث كثيرة مشهورة وفيما ذكرناه كفاية وأما احتجاجهم بالآية الكريمة فجوابه أنها مطلقة ينشأ السنة المراد بها فوجب اتباعه *

(فرع) في الركوع: اتفق العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على كراهة التطبيق في الركوع إلا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فإنه كان يقول التطبيق منه ويخبر أنه قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم يفعله ثبت ذلك عنه في صحيح مسلم وحجة الجمهور حديث سعد وهو صريح في النسخ كما سبق بيانه وحديث أبي حميد الساعدي وغيرهما وعن ابن عبد الرحمن السلمي قال «قال لنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه إن الركب قد سنت لكم فخذوا بالركب» رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح والنسائي * قال المصنف رحمه الله *

«والمستحب أن يقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً وذلك أدنى الكمال لما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا ركع أحدكم فقال سبحان ربّي العظيم ثلاثاً فقد تم ركوعه وذلك أدناه» والأفضل أن يضيف اللهم لك ركعت ولك خشعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري وعظمي ونفسي وعصبي» لما روى علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان إذا ركع قال ذلك» فإن ترك التسبيح لم تبطل صلاته لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسبي صلاة «ثم راكم حتى تطمئن راكعاً» ولم يذكر التسبيح *

(الشرح) حديث ابن مسعود رضي الله عنه رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود قال أبو داود والترمذي وغيرهما هو منقطع لأن عوناً لم يلق ابن مسعود ولهذا قال الشافعي في الام وان كان هذا الحديث ثابتاً فأنما يعنى بقوله تم ركوعه وذلك أدناه أى أدنى ما ينسب إلي كمال الفرض والاختيار مع لا ثل الفرض وحده قال البيهقي إنما قال ان كان ثابتاً لأنه منقطع وأما حديث علي رضي الله عنه فرواه مسلم وفيه مغايرة في بعض الالفاظ سأذكرها إن شاء الله تعالى وحديث المسيء صلاته رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه مرات . أما حكم المسألة فقال الشافعي رحمه الله في المختصر يقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً وذلك أدنى الكمال وقال في الام أحب أن يبدأ الراكم فيقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً ويقول ما حكيته

إلى المنكبين يجوز أن يعلم لفظ إلى المنكبين بلواً ولأن رفع اليدين في الاعتدال وفي الركوع مثل رفعهما في حالة التحريم وقد سبق ثم ذكر الخلاف في أنه يرفع إلى المنكبين أو يزيد فيعود ذلك الخلاف ههنا وقوله ويقول عند رفعه سمع الله لمن حمده يجوز أن يكون المعنى عند رفع رأسه من الركوع ويجوز أن يكون المعنى عند رفعه اليدين لأن المستحب في الرفعين المقارنة فما يقارن هذا يقارن

عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني حديث علي رضي الله عنه قال أصحابنا يستحب التسبيح في الركوع وبحصل أصل السبحة بقوله سبحان الله أو سبحان ربي وأدنى الكمال أن يقول سبعة إن ربي العظيم ثلاث مرات فهذا أدنى مراتب الكمال قال القاضي حسين قول الشافعي يقول سبحان ربي العظيم ثلاثاً وذلك أدنى الكمال لم يرد أنه لا يجزيه أقل من الثلاث لأنه لو سبح مرة واحدة كان آتياً بسنة التسبيح وإنما أراد أن أول الكمال الثلاث قال ولو سبح خمسا أو سبعا أو تسعا وإحدى عشرة كان أفضل وأكمل لكنه إذا كان اماماً يستحب أن لا يزيد على ثلاث وكذا قال صاحب الحاوي أدنى الكمال ثلاث وأعلى الكمال إحدى عشرة أو تسع وأوسطه خمس ولو سبح مرة حصل التسبيح قال أصحابنا ويستحب أن يقول سبحان ربي العظيم وبحمده وممن نص علي استحباب قوله وبحمده القاضي أبو الطيب والقاضي حسين وصاحب الشامل والغزالي وآخرون وينكر علي الرافعي لأنه قال وبعضهم يضيف اليه وبحمده فأوم أنه وجه شاذ مع أنه مشهور لهؤلاء الأئمة قال أصحابنا ويستحب أن يقول اللهم ركعت إلي آخر ما في حديث علي رضي الله تعالى عنه وهذا أتم الكمال واتفق الأصحاب علي أنه يأتي بالتسبيح أولاً وهو ظاهر نص الشافعي في الام الذي قدمته قال أصحابنا فإذا أراد الاختصار علي أحد الذكرين فالتسبيح أفضل لأنه أكثر في الأحاديث وممن صرح بهذا القاضي حسين وامام الحرمين وصاحب العدة وآخرون قال القاضي أبو الطيب والأتان بقوله اللهم لك ركعت إلى آخره مع ثلاث تسبيحات أفضل من حذفه وزيادة التسبيح على ثلاث وهذا الذي قاله واضح لا يجي فيه خلاف قال أصحابنا والزيادة على ثلاث تسبيحات تستحب المنفرد وأما الامام فلا يزيد علي ثلاث تسبيحات وقيل خمس إلا أن يرضي المأمومون بالتطويل ويكونوا محصورين لا يزيدون هكذا قاله الأصحاب وقد قال الشافعي في الام أحب أن يبدأ الراكع فيقول سبحان ربي العظيم ثلاثاً ويقول ما حكيت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول يعني حديث علي رضي الله عنه قال وكل ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركوع أو سجود أحببت أن لا يقصر عنه اماماً كان أو منفرداً وهو تخفيف لا تثقل هذا لفظ نصه وظاهره استحباب الجميع للامام لكن الأقوى ما ذكره الأصحاب فيتأول نصه علي ما إذا رضي المأمومون أو علي غيره والله اعلم *

ذلك أيضاً وظاهر الكلام يوم أن يكون قوله سمع الله لمن حمده وقوله ربنا لك الحمد عند الرفع لكن المستحب أن يكون الأول في حال الرفع والثاني بعد أن يعتدل قائماً كما بيناه ولك أن تعلم قوله عند الرفع بالواو ولان القاضي ابن كجب ذكر أنه يبتدىء بقوله سمع الله لمن حمده وهو راكع ثم إذا ابتدأ به اخذ في رفع الرأس واليدين وقوله يستوي فيه الامام والمنفرد معلم بالخاء والميم وعلي رواية صاحب التهذيب بالالف أيضاً *

قال (و) يستحب (ح) القنوت في الصبح وان نزلت بالمسلمين نازلة ورأى الامام القنوت في سائر

(فرع) في بيان الأحاديث الواردة في أذكار الركوع والسجود: عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي » رواه البخاري ومسلم وعنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقول في ركوعه وسجوده « سبح قدوس رب الملائكة والروح » رواه البخاري ومسلم : وسبح قدوس بضم أولها وفتح ه لغتان وعنها قالت « افتقدت النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فحسبت ثم رجعت فاذا هو راكع وساجد يقول سبحانك وبحمدك لا اله الا أنت » رواه مسلم وعن حذيفة رضي الله عنه قال « صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلي بها في ركعة فمضى فقلت يركع بها ثم افتتح آل عمران فقرأها ثم افتتح النساء فقرأها يقرأ مترسلا اذا مر بآية فيها تسبيح سبح واذا مر بسؤال سأل واذا مر بتعوذ تعوذ ثم ركع فجعل يقول سبحان ربي العظيم فكان ركوعه نحوا من قيامه ثم قال سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ثم قام قياما طويلا قريبا مما ركع ثم سجد فقال سبحان ربي الاعلى وكان سجوده قريبا من قيامه » رواه مسلم وعن علي رضي الله عنه عن رسول الله عليه وسلم « كان اذا قام الى الصلاة قال وجهت وجهي الى آخره واذا ركع قال اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري وغمي وعظمي وعصبي واذا رفع قال اللهم لك الحمد ملء السموات والارض وما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد واذا سجد قال اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين » رواه مسلم وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال « لما نزلت سبح اسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم » رواه أبو داود وابن ماجه باسناد حسن زاد أبو داود في رواية أخرى قال « فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ركع قال سبحان ربي العظيم وبحمده ثلاثا وإذا سجد قال سبحان ربي الاعلى وبحمده ثلاثا » قال أبو داود ونخاف أن لا تكون هذه الزيادة محفوظة وفي رواها مجهول وعن حذيفة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقول في ركوعه سبحان ربي العظيم وبحمده ثلاثا وفي سجوده سبحان ربي الاعلى وبحمده ثلاثا » رواه الدارقطني باسناد فيه محمد بن أبي ليلى وهو ضعيف وعن عوف ابن مالك رضي الله عنه قال قال « قمت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة فقام يقرأ بسورة البقرة لا يمر بآية قرحة الا وقف فسأل ولا يمر بآية عذاب الا وقف فتعوذ ثم ركع بقدر قيامه يقول في ركوعه سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ثم سجد

الصلوات فقولان ثم الجهر بالقنوت مشروع على الظاهر والمأموم يؤمن فاذا لم يسمع صوته قنت على أحد القولين »

بقدر قيامه ثم قال في سجوده مثل ذلك ثم قام فقرأ بآل عمران ثم قرأ سورة سورة « رواه ابو داود
باسناد صحيح وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « أما الركوع فعظموا
فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن يستجاب لكم » رواه مسلم وفي الباب أحاديث
كثيرة ستأتي بقية منها في السجود إن شاء الله تعالى *

(فرع) قال الشافعي والأصحاب وسائر العلماء قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد وغير حالة
القيام من احوال الصلاة (١) لحديث علي رضي الله عنه قال « نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن قراءة القرآن وأنا راكع أو ساجد » رواه مسلم وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال « الاواني نهيت أن قرأ القرآن راكعاً أو ساجداً فأما الركوع فعظموا فيه
الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن يستجاب لكم » رواه مسلم فان قرأ غير الفاتحة في
الركوع والسجود لم تبطل صلاته وان قرأ الفاتحة ايضاً لم تبطل علي الأصح وبه قطع جمهور العراقيين
وفي وجه حكاه الخراسانيون وصاحب الحاوي أنه تبطل صلاته لأنه نقل ركناً إلى غير موضعه
كما لو ركع أو سجد في غير موضعه وستأتي فروع هذه المسألة ونبسطها في سجود السهو إن شاء
الله تعالى *

(١) كذا بالأصل
وفي سقط له
مكروهة أو نحو
فليحرر اهـ

(فرع) في التسبيح وسائر الأذكار في الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حمده وربنا لك
الحمد والتكبيرات غير تكبيرة الإحرام كل ذلك سنة ليس بواجب فلو تركه لم يأنم وصلاته صحيحة سواء تركه
عمداً أو سهواً لكن يكره تركه عمداً هذا مذهبنا وبه قال مالك وأبو حنيفة وجمهور العلماء قال الشيخ أبو حامد
وهو قول عامة الفقهاء قال صاحب الحاوي وهو مذهب الفقهاء كافة وقال اسحق بن راهويه التسبيح واجب
ان تركه عمداً بطلت صلاته وان نسيه لم تبطل وقال داود واجب مطلقاً وأشار الخطابي في معالم السنن إلى
اختياره وقال أحمد التسبيح في الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حمده وربنا ولك الحمد وان
نسيه بين السجدين وجميع التكبيرات واجبة فان ترك شيئاً منه عمداً بطلت صلاته وان نسيه لم
تبطل ويسجد للسهو عنه وعنه رواية أنه سنة كقول الجمهور واحتج من أوجبه بحديث عقبة بن
عامر المذكور في فرع اذ كان الركوع وبأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله وقال صلى الله عليه
وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » وبالقياص علي القراءة واحتج الشافعي والجمهور بحديث المسيء
صلاته فان النبي صلى الله عليه وسلم علمه واجبات الصلاة ولم يعلمه هذه الأذكار مع أنه علمه تكبيرة
الإحرام والقراءة فلو كانت هذه الأذكار واجبة لعلمه إياها بل هذه أولى بالتعليم لو كانت واجبة لأنها
تقال سرا وتخفى فإذا كان الركوع والسجود مع ظهورهما لا يعلمها بهذه أولى وأما الأحاديث الواردة

لما كان القنوت مشروعاً في حال الاعتدال ذكره متصلاً بالكلام في الاعتدال واذكاره
(واعلم) أن القنوت يشرع في صلاتين أحدهما من التوافل وهي الوتر في النصف الأخير من رمضان

بهذه الأذكار فحمولة على الاستحباب جمعاً بين الأدلة وأما القياس على القراءة ففرق أصحابنا بان الأفعال في الصلاة ضربان (أحدهما) معتاد للناس في غير الصلاة وهو القيام والقعود وهذا لا يتميز العبادة فيه عن العادة فوجب فيه الذكر لتمييز (والثاني) غير معتاد وهو الركوع والسجود فهو خضوع في نفسه متميز لصورته عن أفعال العادة فلم يقتصر إلى مميز والله أعلم *

(فرع) التسبيح في اللغة معناه التنزيه قال الواحدي أجمع المفسرون وأهل المعاني على أن معنى تسبيح الله تعالى تنزيهه وتبرئته من السوء قال وأصله في اللغة التباعد من قولك سبحت في الأرض إذا بعدت فيها وسبحان الله منصوب على المصدر عند الخليل والفراء كأنك قلت سبحاناً وتسبيحاً فجعل السبحان موضع التسبيح قال سيبويه سبحت الله سبحاناً بمعنى واحد فالمصدر التسبيح وسبحان اسم يقوم مقام المصدر وبحمده سبحته فحذف سبحته اختصاراً أو يكون قوله وبحمده حالاً أي حامداً سبحته وقيل معناه وبحمده ابتدئ * قال المصنف رحمه الله *

﴿ثم يرفع رأسه ويستحب أن يقول سمع الله لمن حمده لما ذكرناه من حديث أبي هريرة في الركوع ويستحب أن يرفع يديه حنو منكبيه في الرفع لما ذكرناه من حديث ابن عمر في تكبيرة الاحرام فان قال من حمد الله سمع الله له اجزأه لانه أتى باللفظ والمعنى فإذا استوى قائماً استحب أن يقول ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد أهل الثناء والمجد حق ما قال العبد كلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجد لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان إذا رفع رأسه من الركوع قال ذلك» ويجب أن يطمئن قائماً لما روى رفاع بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فليتوضأ كما أمره الله تعالى إلى أن قال ثم يركع حتى يطمئن راكعاً ثم يقيم حتى يطمئن قائماً ثم ليسجد حتى يطمئن ساجداً» *

﴿الشرح﴾ أما حديث أبي سعيد فصحيح رواه مسلم بلفظه إلا أنه قال «أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد» بآيات الألف في أحق رواه أبو داود وسائر المحدثين ووقع في المذهب وكتب الفقه «أحق ما قال العبد كلنا» بحذف الألف والواو وهذا وإن كان منتظماً المعنى لكن الصواب ما ثبت في كتب الحديث قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله معناه «أحق ما قال العبد» قوله «لا مانع لما أعطيت» إلى آخره وقوله «وكلنا لك عبد» اعتراض بين المبتدأ والخبر قل أبو داود ويكون قوله «أحق ما قال» خبراً لما قبله أي قوله ربنا لك الحمد إلى آخره «أحق ما قال العبد» والاول اولى وهذا الذي رجحه هو الراجح الذي يحسن أن يقال أنه أحق ما قال العبد لما فيه من كمال التفويض إلى الله تعالى والاعتراف بكمال قدرته وعظمته وقهره وسلطانه وانفراده بالوحدانية وتدير مخلوقاته

وسياتي في باب النوافل والثانية من الفرائض وهي الصبح فيستحب القنوت فيها في الركعة الثانية خلافاً

واما حديث ابن عمر فصحيح رواه البخاري وم لم وحديث رفاعه صحيح تقدم بيانه بطوله في فصل القراءة لكن وقع هنا «حتى تطمئن قائما» والذي في الحديث «حتى تعتدل قائما» واما الفاظ الفصل فقوله لانه اتى باللفظ والمعنى احتراز من قوله في التكبير اكبر الله فانه لا يجزيه لانه اتى باللفظ دون المعنى وقوله «سمع الله لمن حمده» أي تقبل الله منه حمده وجزاه به وقوله «ملء السموات وملء الارض» هو بكسر الميم ويجوز نصب آخره ورفع من ذكرهما جميعا ابن خالويه وآخرون وحكي عن الزجاج انه لا يجوز الا الرفع ورجح ابن خالويه والاكثر وزن النصب وهو المعروف في روايات الحديث وهو منصوب على الحال اي مالكا وتقديره لو كان جسما ملأ ذلك وقد بسطت الكلام في هذه اللفظة في تهذيب اللغات وذكرت قول الزجاج وابن خالويه وغيرهما وقوله «اهل» منصوب على النداء قيل ويجوز رفعه على تقدير أنت اهل والمشهور الاول والثناء المجد والمجد العظمة وقوله «لا ينفع ذا الجد منك الجد» هو بفتح الجيم على المشهور وقيل بكسرها والصحيح الاول والجد الحفظ والمعنى لا ينفع ذا المال والحفظ والغني غناه ولا يمنه من عقابك وانما ينفعه ويمنعه من عقابك العمل الصالح وعلي رواية الكسر يكون معناه لا ينفع ذا الاسراع في الحرب اسراعه وهربه وقد اوضحته في تهذيب الاسماء واللغات وقوله رفاعه بن مالك كذا هو في المذهب والذي في رواية الشافعي والترمذي وغيرهما رفاعه بن رافع وكذا ذكره المصنف قبل هذا في فصل قراءة الفاتحة وقد بيناه هناك: اما حكم الفصل فلا اعتدال من الركوع فرض وركن من اركان الصلاة لا تصح الا به بخلاف عندنا وقد يتعجب من المصنف حيث لم يصرح به كما صرح به في التكبير والقراءة والركوع كانه تركه لان استغنائه بقوله بعده ويجب أن يطمئن قائما قال اصحابنا والاعتدال الواجب هو ان يعود بعد ركوعه الى الهية التي كان عليها قبل الركوع سواء صلى قائما او قاعدا فلو ركع عن قيام فسقط في ركوعه نظر ان لم يطمئن من ركوعه لزمه ان يعود الى الركوع ويطمئن ثم يعتدل منه وإن اطمأن لزمه ان ينتصب قائما فيعتدل ثم يسجد ولا يجوز ان يعود الى الركوع فان عاد عالما بتحريمه بطلت صلاته لانه زاد ركوعا ولورفع الراح رأسه ثم سجد وشك هل تم اعتداله لزمه ان يعود الى الاعتدال ثم يسجد لان الاصل عدم الاعتدال ويجب ان لا يقصد بارتفاعه من الركوع شيئا غير الاعتدال فلو رأى في ركوعه حية ونحوها فرفع فزعا منها لم يعتد به وينبغي ان لا يطول الاعتدال زيادة على القدر المشروع لا ذكره فان طول زيادة عليه ففي بطلان صلاته خلاف وتفصيل نذكره ان شاء الله تعالى في باب سجود السهو قال اصحابنا ولو اتى بالركوع الواجب فعرضت علة منعه من الانتصاب سجد من ركوعه وسقط عنه الاعتدال لتعذره فلوزالت العلة قبل بلوغ جبهته من الارض واجب ان يرتفع وينتصب قائما ويعتدل ثم يسجد وان زالت بعد وضع جبهته على الارض لم يرجع الى الاعتدال بل سقط عنه فان خالف وعاد اليه قبل تمام سجوده عالما بتحريمه بطلت صلاته

لابي حنيفة حيث قال لا يستحب وعن احمد ان القنوت للائمة يدعون للجيوش فان ذهب اليه ذاهب فلا بأس له

وإن كان جاهلاً لم تبطل ويعود إلى السجود وتجب الطمأنينة في الاعتدال بلا خلاف عندما وقال
إمام الحرمين في قلب من إيجابها شيء وسببه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث المسح
صلاته «حتى تعتدل قائماً» وقال في باقي الأركان حتى تطمئن والصواب الأول لأن النبي صلى الله
عليه وسلم كان بطمئن وقال «صلوا كما رأيتموني أصلي» هذا ما يتعلق بواجب الاعتدال وأما أكله
ومندوباته (فمنها) أن يرفع يديه حذو منكبيه كما سبق بيانه في صفة الرفع في تكبيرة الإحرام ويكون
ابتداء رفعهما مع ابتداء الرفع ودليل الرفع حديث ابن عمر الذي ذكره المصنف مع غيره مما
سبق في فصل الركوع وسبق هناك بيان مذاهب العلماء فإذا اعتدل قائماً حط يديه والسنة أن
يقول في حال ارتفاعه سمع الله لمن حمده قل الشاعبي في الام والاصحاب فان قال من حمد الله
سمع له أجزاء في تحصيل هذه السنة لأنه أتى باللفظ والمعنى بخلاف ما لو قال في التكبير أكبر الله
فانه لا يجزيه علي الصحيح لأنه يحيل معناه بالتشكيس قال الشافعي والاصحاب لكن قول سمع الله
لمن حمده أولى لأنه الذي وردت به الأحاديث فإذا استوى قائماً استحسب أن يقول «ربنا لك
الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد
وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد» قال الشافعي
والاصحاب يستوى في استحباب هذه الأذكار كلها الإمام والمأموم والمنفرد فيجمع كل واحد
منهم بين قوله سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد إلى آخره وهذا لا خلاف فيه عندما لكن قال
الاصحاب إنما يأتي الإمام بهذا كله إذا رضي المأمومون بالتطويل وكانوا محصورين فان لم يكن

ماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم «كنت شهراً يدعو علي قاتلي أصحابه بيتر معونة ثم تركه» (١) فاما في الصباح

(١) حديث (١) أن النبي صلى الله عليه وسلم كنت شهراً يدعو علي قاتلي أصحابه بيتر معونة
ثم تركه فاما في الصباح فلم يزل يفتن حتى قارق الدنيا الدارقطني من حديث عبيد الله بن موسى
عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس بهذا ومن طريق عبد الرزاق وأبي نعيم عن
أبي جعفر مختصراً ورواه أحمد عن عبد الرزاق ورواه البيهقي من حديث عبيد الله بن موسى
وأبي نعيم وصححه الحاكم في كتاب القنوت وأول الحديث في الصحيحين من طريق عاصم الأحول
عن أنس وأما باقيه فلا ورواية عبد الرزاق أصح من رواية عبيد الله بن موسى فقد بين
اسحات بن راهويه في مسنده سبب ذلك ولقطه عن الربيع بن أنس قال قال رجل لأنس بن
مالك ائت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً يدعو علي حي من أحياء لعرب قال فزجره
أنس وقال مازال رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتن في الصباح حتى قارق الدنيا وأبو جعفر الرازي
قال عبد الله بن أحمد عن أبيه ليس بالقوى وقال ابن أبي مريم عن ابن معين ثقة ولكنه بخطي
وقال الدوري ثقة لكنه يغلط فيما يروى عن مغيرة وحكي «سأجي انه قال صدوق ليس بمحقق
وقال عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه هو نحو موسى بن عبيدة يخلط فيما يروى عن مغيرة ونحوه
وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن علي بن المديني ثقة : (قلت) محمد بن عثمان ضعيف قرواية

كذلك اقتصر علي قوله سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد وقد قدمنا أن الذي في رواية المحدثين «أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد» والذي في كتب الفقه «حق ما قال العبد كلنا» بخلاف الألف والواو وكلاهما صحيح المعنى لكن المختار ماوردت به السنة الصحيحة وهو اثبات الألف والواو وثبت في الأحاديث الصحيحة من روايات كثيرة «ربنا لك الحمد» وفي روايات كثيرة «ربنا ولك الحمد» بالواو وفي روايات «اللهم ربنا ولك الحمد» وفي روايات «اللهم ربنا لك الحمد» وكله في الصحيح قال الشافعي والأصحاب كله جائز قال الأصمعي سألت أبا عمرو عن الواو في قوله «ربنا ولك الحمد» فقال هي زائدة يقول العرب بمعنى هذا الثوب فيقول المخاطب نعم وهو لك بدمهم فالواو زائدة (قلت) ويحتمل أن تكون عاطفة علي محذوف أي ربنا اطعناك وحمدناك ولك الحمد قال الشافعي والأصحاب ولو قال ولك الحمد ربنا أجزاءه لأنه أتى باللفظ والمعنى وقد سبق الآن الفرق بينه وبين قوله أكبر الله قالوا ولكن الأفضل قوله ربنا لك الحمد علي الترتيب الذي وردت به السنة قال صاحب الحاوي وغيره يستحب للإمام أن يجهر بقوله سمع الله لمن حمده ليسمع المأمومون ويعلموا انتقاله كما يجهر بالتكبير ويسر بقوله ربنا لك الحمد لأنه يفعل في الاعتدال فأسر به كالتسبيح في الركوع والسجود وأما المأموم فيسر بها كما يسر بالتكبير فإن أراد تبليغ غيره انتقال الإمام كما يبلغ التكبير جهر بقوله سمع الله لمن حمده لأنه المشروع في حال الارتفاع ولا يجهر بقوله ربنا لك الحمد لأنه إنما يشرع في حال الاعتدال والله اعلم *

عنه الله بن علي عن أبيه أولى وقال أبو زرعة بهم كثيراً وقال عمرو بن علي صدوق سيء الحفظ وثقه غير واحد وقد وجدنا لحديثه شاهداً رواه الحسن بن سفيان عن جعفر بن مهران عن عبد الوارث عن عمرو بن الحسن عن أنس قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزل يقنت في صلاة العداة حتى فارقت وخلف، بن بكر كذلك وخلف عمر كذلك وغلط بعضهم فصيره عن عبد الوارث عن عوف فصار ظاهر الحديث الصحة وليس كذلك بل هو من رواية عمرو وهو ابن عبيد رأس القدريه ولا يقوم بحديثه حجة ويعكر علي هذا ما رواه الخطيب من طريق قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان قلنا لأنس أن قوما يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يقنت في الفجر فقال كذبوا إنما قنت شهراً واحداً يدعو علي حي من أحياء المشركين وقيس وإن كان ضعيفاً لكنه لم يتهم بكذب: رروي ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا علي قوم فاختلفت الأحاديث عن أنس واضطربت فلا يقوم بمثل هذا حجة وسيأتي ذكر من تكلف الجمع بين هذه الأحاديث والله الموفق: (تنبيه) عزا هذا الحديث بعض الأئمة إلى مسلم فوهم وعزاه النووي إلى المستدرک للحاكم وليس هو فيه وإنما أورده وصححه في جزء له مفرد في القنوات ونقل البيهقي تصحيحه عن الحاكم فظن الشيخ أنه في المستدرک *

(فرع) ذكر صاحب التسمية في اشتراط الاعتدال في صلاة النفل وجهين بناء على أن النفل هل يصح مضطجعا مع القدرة على القيام قال ووجه السنة أنه اقتصر على الإيماء مع القدرة على اكمال الاركان *

(فرع) في مذاهب العلماء في الاعتدال: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه ركن في الصلاة لا تصح الصلاة إلا به وبهذا قال أحمد وداود وأكثر العلماء وقال أبو حنيفة لا يجب بل لو انحط من الركوع إلى السجود أجزأه وعن مالك روايتان كاللذهيين واحتج لهم بقوله تعالى (اركعوا واسجدوا) واحتج أصحابنا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم «صلا كما رأيتموني أصلي» *

(فرع) في مذاهب العلماء فيما يقال في الاعتدال: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يقول في حال ارتفاعه سمع الله لمن حمده فإذا استوى قائما قال ربنا لك الحمد إلى آخره وأنه يستحب الجمع بين هذين الذكرين للإمام والمأموم والمنفرد وبهذا قال عطاء وأبو بردة ومحمد بن سيرين وإسحق وداود وقال أبو حنيفة يقول الإمام والمنفرد سمع الله لمن حمده فقط والمأموم ربنا لك الحمد فقط حكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وأبي هريرة والشعبي ومالك وأحمد قال وبه أقول وقال الثوري والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد وأحمد يجمع الإمام الذكرين ويقتصر على ربنا لك الحمد واحتج لهم بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد» رواه البخاري ومسلم وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله رواه البخاري ومسلم ورواه مسلم أيضا من رواية أبي موسى واحتج أصحابنا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان إذا قال سمع الله لمن حمده قال اللهم ربنا ولك الحمد» رواه البخاري ومسلم وعن حذيفة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حين رفع رأسه «سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد» رواه مسلم وقد سبق بطوله في فصل الركوع ومثله في صحيح

فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا (١) وروى ذلك عن خلفائه الأربعة رضوان الله عليهم أجمعين ومجمله بعد الرفع

(١) (قوله) وروى القنوت في الصبح عن الخلفاء الأربعة البيهقي من طريق العوام بن حمزة قال سألت أبا عثمان عن القنوت في الصبح فقال بعد الركوع قلت عن من فقال عن أبي بكر وعمر وعثمان : ومن طريق قتادة عن الحسن عن أبي رافع أن عمر كان يقنت في الصبح : ومن طريق حماد عن إبراهيم عن الأسود قال صليت خلف عمر في الحضر والسفر فما كان يقنت إلا في صلاة الفجر : وروى أيضا بسند صحيح عن عبد الله بن معقل بن مقرن قال قنت على في الفجر ورواه الشافعي أيضا : ويعارض الأول ما روى الترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى فلم يقنت أحد منهم وهو بدعة أسناده حسن *

البخارى من رواية ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وفي صحيح مسلم من رواية عبد الله بن أبي أوفى وغيره وثبت في صحيح البخارى من حديث مالك بن الحويرث رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلوا كما رأيتموني أصلي » فيقتضي هذا مع ما قبله أن كل مصل يجمع بينهما ولأنه ذكر يستحب للامام فيستحب لغيره كالتمسيح في الركوع وغيره ولأن لصلاة مبنية على أن لا يقتصر عن الذكر في شيء منها فإن لم يقل بالذكرين في الرفع والاعتدال بتى أحد الحالين خاليا عن الذكر وأما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم « وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد » فقال أصحابنا فمعناه قولوا ربنا لك الحمد مع ما قد علمتموه من قول سمع الله لمن حمده وإنما خص هذا بالذكر لأنهم كانوا يسمعون جهر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بسمع الله لمن حمده فإن السنة فيه الجهر ولا يسمعون قوله ربنا لك الحمد لأنه يأتي به سرا كما سبق بيانه وكانوا يعلمون قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » مع قاعدة التأسى به صلى الله عليه وسلم مطلقا وكانوا يوافقون في سمع الله لمن حمده فلم يحتج إلى الأمر به ولا يعرفون ربنا لك الحمد فأمروا به والله أعلم *

(فرع) ثبت عن رفاعه بن رافع رضى الله عنه قال « كنا نصلي وراء النبي صلى الله عليه وسلم فلما رفع رأسه من الركعة قال سمع الله لمن حمده فقال رجل وراءه ربنا لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف قال من المتكلم قال أنا قال رأيت بضعة وثلاثين ملكا يبتدرونها أيهم يكتبها أول » رواه البخارى فيستحب أن يجمع بين هذه الأذكار فيقول في ارتفاعه سمع الله لمن حمده فاذا انصب قال اللهم ربنا لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملء السموات وملء الأرض إلى قوله منك الحمد * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ثم يسجد وهو فرض لقوله تعالى (اركعوا واسجدوا) ويستحب أن يبتدىء عند الهوى إلى السجود بالتكبيرات لما ذكرناه من حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه في الركوع ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قال الأزهري أصل السجود التطامن والميل وقال الواحدي أصله الخضوع والتذلل وكل من تذلل وخضع فقد سجد وسجود كل موات في القرآن طاعته لما سجد له هذا

من الركوع خلافا لما لك حيث قال يفتت قبل الركوع إنما روى (١) عن ابن عباس وأبي هريرة وأنس رضي الله

(١) حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قنت بعد رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة رواه أحمد وأبو داود والحاكم من حديث هلال بن خباب عن عكرمة عنه قال قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهراً متتابعاً في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وصلاة الصبح في دبر كل صلاة إذا قال سمع الله لمن حمده من الركعة الأخيرة يدعو على أحياء من سليم على رعل وذكوان وعصية ويؤمن من خلعه *

أصله في اللغة وقيل لمن وضع جبهته في الأرض سجداً لأنه غاية الخضوع: والسجود فرض بنص الكتاب والسنن والاجماع ويستحب له التكبير للأحاديث السابقة في فصل الركوع وذكرنا هناك اختلاف العلماء وإن أحد أوجب تكبيرات الانتقالات علي أصح الروايتين عنه وجماعة من السلف لا يشرع وذكرنا الدليل علي الجميع ويستحب مد التكبير من حين يشرع في الهوى حتي يضع جبهته علي الأرض هذا هو المذهب وفيه قول ضعيف حكاه الخراسانيون أنه يستحب أن لا يمد يده وقد سبق بيانه في فصل الركوع * قال المصنف رحمه الله *

«والمستحب أن يضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأنفه لما روى وائل بن حجر رضي الله عنه قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه» فان وضع يديه قبل ركبتيه أجزأ إلا أنه ترك هيئة *»

«الشرح» مذهبنا أنه يستحب أن يقدم في السجود الركبتين ثم اليدين ثم الجبهة والآنف قال الترمذي والخطابي وبهذا قال أكثر العلماء. وحكاه أيضاً القاضي أبو الطيب عن عامة الفقهاء وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه والنخعي ومسلم بن بشر وسفيان الثوري وأحمد وإسحق وأصحاب الرأي قالوا به أقول وقال الأوزاعي ومالك يقدم يديه علي ركبتيه وهي رواية عن أحمد وروى عن مالك أنه يقدم أيهما شاء ولا ترجيح واحتج لمن قال بتقديم اليدين بأحاديث ولمن قال بعكسه بأحاديث ولا يظهر ترجيح أحد المذهبين من حيث السنة ولكني أذكر الأحاديث الواردة من الجانبين وما قيل عن وائل بن حجر رضي الله عنه قال «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه» رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم قال الترمذي هو حديث حسن وقال الخطابي هو أثبت من حديث تقديم اليدين وهو أرفق بالمصلي وأحسن في الشكل ورأى العين وقال الدارقطني قال ابن أبي داود وضع الركبتين قبل أيديهم تفرد به شريك القاضي عن ابن كليب وشريك ليس هو منفرداً به وقال البيهقي هذا الحديث يعد من أفراد شريك هكذا ذكره البخاري وغيره من الحفاظ استقدمين وزاد أبو داود في روايته «وإذا نهض نهض علي ركبتيه واعتمد علي فخذه» وهي زيادة ضعيفة من رواية عبد الجبار بن وائل عن أبيه ولم يسمعه وقيل ولد بده وعن أنس رضي الله عنه قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر وذكر الحديث وقال في السجود سبقت ركبتيه يديه» رواه الدارقطني والبيهقي وشار إلي تضعيفه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا سجد أحدكم فلا يبرئ كمن يبرئ» يعني ويضع يديه قبل ركبتيه» رواه أبو داود والنسائي بسناد جيد ويضعفه أبو داود وعن عبد الله

عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم «قنت بعد رفع رأسه من الركوع في الزكوة الأخيرة» (١) واقنوت زيقور

(١) حديث * أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت بعد رفع رأسه من الركوع

في الركعة الأخيرة متفق عليه من حديثه *

ابن سعيد المقبري عن جده عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا سجد احدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ولا يترك بروك الجمل رواه البيهقي وضعفه وقال عبد الله بن سعيد ضعيف وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه قال « كنا نضع الركبتين قبل اليدين » رواه ابن خزيمة في صحيحه وادعي انه ناسخ لتقديم اليدين وكذا اعتمد أصحابنا ولكن لا حجة فيه لانه ضعيف ظاهر التضعيف من البيهقي وغيره ضعفه وهو من رواية يحيى ابن مسلمة بن كهيل وهو ضعيف باتفاق الحفاظ قال أبو حاتم هو منكر الحديث وقال البخاري في حديثه مناكير والله أعلم *

(فرع) قال الشافعي في الام أحب أن يتبدى التكبير قائماً وينحط وكأنه ساجد ثم انه يكون أول ما يضع على الارض منه ركبتيه ثم يديه ثم وجهه فان وضع وجهه قبل يديه أو يديه قبل ركبتيه كرهته ولا إعادة عليه ولا سجود سهو قال وان آخر التكبير عن ذلك يعني عن الانحطاط وكبر معتدلاً أو ترك التكبير كرهت ذلك قال الشيخ أبو حامد في تعليقه والجهة والانف كعضو واحد يقدم أيهما شاء * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ ويسجد على الجهة والانف واليدين والركبتين والقدمين وأما السجود على الجهة فواجب لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا سجدت فمكن جبهتك من الارض ولا تنقر تقرأ » قال في الام فان وضع بعض الجهة كرهته واجزأه لانه سجد على الجهة فان سجد على حائل دون الجهة لم يجزئه لما روى خباب بن الارت رضي الله عنه قال « شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاء في جباهنا واكفنا لم يشكنا » وأما السجود على الانف فهو سنة لما روى أبو حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم « سجد وامكن جبهته وانفه من الارض » فان تركه اجزأه لما روى جابر رضي الله عنه قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد بأعلى جبهته على قصاص الشعر » واذا سجد بأعلى جبهته لم يسجد على الانف *

﴿ الشرح ﴾ حديث بن عمر وجابر غريبان ضعيفان وقد روى الدارقطني حديث جابر بلفظه هنا لكنه ضعفه وأما حديث خباب فرواه البيهقي بلفظه هنا وإسناده جيد ورواه مسلم بغير هذا فرواه عن زهير عن أبي اسحق السبيعي عن سعيد بن وهب عن خباب قل « أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكونا اليه حر الرضاء فلم يشكنا » قال زهير قالت لابي اسحاق أفى الظهر قال نعم قلت في تعجيلها قال نعم « هذا لفظ رواية مسلم ورواه البيهقي من طريق آخر وقال « فما أشكنا وقال اذا زالت الشمس فصلوا » وقد اعترض بعضهم على أصحابنا في احتجاجهم بهذا الحديث

﴿ حديث ﴾ انس مثل ذلك متفق عليه بلفظ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على احياء من العرب ثم تركه والبخاري مثله عن عمر ولمسلم عن خفاف بن ايماء وهذا ظاهره يعارض حديث

لوجوب كشف الجبهة وقال هذا ورد في الأبرار وهذا الاعتراض ضعيف لأنهم شكوا حز الرضاء
 في جباههم واكفهم ولو كان الكشف غير واجب لقل لهم استروها فلما لم يقل ذلك دل على
 أنه لا بد من كشفها وقوله فلم يشكنا ولم يجئنا إلى ما طلبناه ثم نسخ هذا وثبتت السنة بالأبرار
 بالظهر وأما حديث أبي حميد فرواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وقد ثبت
 السجود على الأنف في أحاديث كثيرة صحيحة وقوله قصاص الشعر هو بضم القاف وفتحها
 وكسرهما ثلاث لغات حكاه ابن السكيت وغيره وهو اصل منته من مقدم الرأس وأما خباب بن الارت
 فكنيته أبو عبد الله شهد بدرًا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو من كبار الصحابة والسابقين
 إلى الإسلام نزل الكوفة وتوفي بها سنة سبع وثلاثين وهو ابن ثلاثة وسبعين سنة أما حكم المسألة
 فالسجود على الجبهة واجب بلا خلاف عندنا والأولى أن يسجد عليها كلها فإن اقتصر على ما يقع
 عليه الاسم منها اجزأه مع أنه مكروه كراهة تنزيه هذا هو الصواب الذي نص عليه الشافعي في
 الأم وقطع به جمهور الأصحاب وحكي ابن كج والدارمي وجها أنه يجب وضع جميعها وهو شاذ
 ضعيف ولو سجد على الحين وهو الذي في جانب الجبهة أو على خده أو صدغه أو مقدم رأسه أو على
 أنفه ولم يضع شيئاً من جبهته على الأرض لم يجزئه بلا خلاف ونص عليه في الأم والصحيح من
 الوجهين أنه لا يكفي في وضع الجبهة الأساس بل يجب أن يتحامل على موضع سجوده بثقل رأسه وعنقه
 حتى تستقر جبهته فلو سجد على قطن أو حشيش أو شيء محشو بها وجب أن يتحامل حتى
 ينكس ويظهر أثره على يدلو فرضت تحت ذلك المحشو فإن لم يفعل لم يجزئه وقل امام الحرمين عندي
 أنه يكفي إرخاء رأسه ولا حاجة إلى التحامل كيف فرض محل السجود والمذهب الأول وبه قطع
 الشيخ أبو محمد الخويني وصاحب التتمة والتهذيب قال الشافعي والأصحاب ويجب أن
 يكشف ما يقع عليه الاسم فيأشرب به موضع السجود وقد ذكر المصنف دليلاً فإن حال دون
 الجبهة حائل متصل به فإن سجد على كفه أو كور عمامته أو طرف كفه أو عمامته وهما يتحركان
 بحركته في اقيام واقعود أو غيرهما لم تصح صلاته بلا خلاف عندنا لأنه منسوب به
 وإن سجد على ذيله أو كفه أو طرف عمامته وهو طويل جداً لا يتحرك بحركته فوجهان

الربيع بن أنس عنه وجمع بينهما من أثبت القنوت بأن المراد ترك الدعاء على الكفار لا أصل
 قنوت وروى البيهقي مثل هذا الجمع عن عبد الرحمن بن مهدي بسند صحيح : (قائدة) روى
 البخاري من طريق عاصم الأحول عن أنس أن القنوت قبل الركوع وقال البيهقي رواية القنوت
 بعد الرفع أكثر وأحفظ وعليه درج الخلفاء الراشدون : وروى الحاكم أبو أحمد في الكنى عن
 الحسن البصري قال صليت خلف ثمانية وعشرين بدرياً كلهم يقنت في الصبح بعد الركوع
 واسناده ضعيف وقال الأثرم قلت لأحمد يقول أحد في حديث أنس أنه قنت قبل الركوع غير عاصم

(الصحيح) انه تصح صلاته وبهذا قطع امام الحرمين والغزالي والرافعي قال امام الحرمين لان هذا الطرف في معنى المنفصل (والثاني) لا تصح وبه قطع القاضي حسين في تعليقه كمالو كان على ذلك الطرف نجاسة فانه لا تصح صلاته وان كان لا يتحرك بحركته وقد سبق الفرق بينهما في باب طهارة البدن اما اذا سجد على ذيل غيره او طرف عمامة غيره او على ظهر رجل او امرأة من غير ان تقع بشرته على بشرتها او على ظهر غيرها من الحيوانات الطاهرة كالخمار والشاة وغيرها او على ظهر كلب عليه ثوب طاهر بحيث لم يباشر شيئا من النجاسة فيصح سجوده وصلاته في كل هذه الصور بلا خلاف اذا وجدت هيئة السجود قال صاحب التتمة لكنه يكره على الظهر هذا كله اذا لم يكن في ترك المباشرة بالجبهة عذر فان كان على جيبته جراحة وعصبها بعصابه وسجد على العصاة اجزأه ذلك وصحت صلاته ولا اعادة عليه لانه اذا سقطت الاعادة مع الائمة بالرأس للعذر فهنا اولي قال صاحب الحاوي والمستظهرى وفيه وجه يخرج من مسح الحيرة اذ عليه الاعادة والمذهب انه لا اعادة وبه قطع الجمهور ونص عليه في الام قال الشيخ ابو محمد في التبصرة وشرط جواز ذلك ان يكون عليه مشقة شديدة في ازالة العصاة ولو عصب على جيبته عصاة مشقوقة لحاجة او لغير حاجة وسجد وما من ما بين شقيها شيئا من جيبته الارض اجزأه ذلك القدر وكذا لو سجد وعلى جيبته ثوب مخرق فس من جيبته الارض اجزأه نص عليه في الام واتفقوا عليه ويجيء فيه الوجه الذي حكاه ابن كج * (فرع) اذا سجد على كور عمامته او كره ونحوها فقد ذكرنا ان سجوده باطل فان تعمد مع علمه بتحريمه بطلت صلاته وان كان ساهيا لم تبطل لكن يجب اعادة السجود هكذا صرح به اصحابنا منهم ابو محمد في التبصرة *

(فرع) السنة ان يجد على انفه مع جيبته قال البندنجي وغيره يستحب ان يضعهما على الارض دفعة واحدة لا يقدم احدهما فان اقتصر على انفه دون شيء من جيبته لم يجزئه بالاخلاف عندنا فان اقتصر على الجبهة اجزأه قال الشافعي في الام كرهت ذلك واجزأه وهذا هو المشهور في المذهب وبه قطع الجمهور وحكى صاحب البيان عن الشيخ ابي يزيد المروزي انه حكى قول الشافعي انه يجب السجود على الجبهة والانف جميعا وهذا غريب في المذهب وان كان قويا في الدليل *

(فرع) في مذاهب العلماء في وجوب وضع الجبهة والانف على الارض * اما الجبهة فجمهور العلماء على وجوبها وان الانف لا يجزى عنها وقال ابو حنيفة هو مخير بينها وبين الانف وله الاقتصار على

الاحول قال لا يقوله غيره خافوه كلهم هشام عن قتادة والتميمي عن ابي مجلز وايبوب عن ابن سيرين وغير واحد عن حنظلة كلهم عن انس وكذا روى ابو هريرة وخفاف بن ايماء وغير واحد : وروى ابن ماجه من طريق سهل بن يوسف عن حميد عن انس انه سئل عن القنوت في صلاة الصبح أقبل الركوع ام بعدة فقال كلاهما قد كنا نفعل قبل وبعد وصححه ابو موسى المدني *

احدما قال ابن المنذر لا يحفظ هذا عن احد غير ابي حنيفة واما الانف فذهبنا أنه لا يجب السجود عليه لكنه يستحب وحكاه ابن المنذر عن طارم وعكرمة والحسن وابن سيرين والثوري وابي يوسف ومحمد بن الحسن وأبي ثور : وقال سعيد بن جبير والنخعي واسحق يجب السجود علي الانف مع الجبهة وعن مالك واحد روايتان كالمذهبين واحتج لابي حنيفة بمحدث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أمرت أن أسجد علي سبعة اعظم علي لجبهه» وأشار يده الي أنفه - واليدين والركبتين وأطراف القدمين» رواه البخاري ومسلم وبالقياص علي الجبهة واحتج لمن أوجبها بمحدث أبي حميد ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان إذا سجد أمكن جبهته وأنفه من الارض» وهو صحيح كما سبق وبمحدث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «أمرت ان أسجد علي سبع الجبهة والانف واليدين والركبتين والقدمين» رواه مسلم وعن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم «انه رأى رجلا يصلي لا يصيب أنفه الارض فقال لا صلاة لمن لا يصيب أنفه من الارض ما يصيب الجبين» واحتج أصحابنا في وجوب الجبهة بمحدث ابن عباس وأبي حميد وغيرهما من الاحاديث وبمحدث خباب المذكور في الكتاب ولان المقصود بالسجود التذلل والخضوع ولا يقوم الانف مقام الجبهة في ذلك ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الاقتصار علي الانف صريحا لا بفعل ولا بقول واحتجوا في أن الانف لا يجب بالاحاديث الصحيحة المطابقة في الامر بالجبهة من غير ذكر الانف وفي هذا الاستدلال ضعف لان روايات الانف زيادة من ثقة ولا منافاة بينهما وأجاب الاصحاب عن أحاديث الانف بأنها محمولة علي الاستحباب واما حديث عكرمة عن ابن عباس فقال الترمذي ثم ابوبكر بن ابي داود ثم الدارقطني ثم البيهقي وغيرهم من الحفاظ الصحيح أنه مرسل عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه الدارقطني من رواية عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه وضعفه من وجهين والله اعلم

(فرع) في مذاهب العلماء في السجود علي كنه وذيله ويده وكور عمامته وغير ذلك مما هو متصل به : قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يصح سجوده علي شيء من ذلك وبه قال داود واحمد في رواية وقال مالك وابو حنيفة والاوزاعي واسحق واحمد في الرواية الاخرى يصح قال صاحب التهذيب وبه

(اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وقتني شر ما قضيت

حديث) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقنت في الصبح بهذا الدعاء وهو اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وقتني شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك وانه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت قال الراقي هذا القدر يروى عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم : قلت نعم هذا القدر يروى عن الحسن لكن ليس فيه عنه ان ذلك في الصبح بل رواه احمد والاربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم

قال أكثر العلماء واحتج لهم بحديث أنس رضي الله عنه قال «كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن جبهته من الأرض يسط ثوبه فيسجد عليه» رواه البخاري ومسلم وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم مطير وهو يتقى الطين إذا سجد بكساء عليه يجعله دون يديه» رواه ابن حنبل في مسنده وعن الحسن قال «كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجدون وأيديهم في ثيابهم ويسجد الرجل على عمامته» رواه البيهقي وبما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم «سجد على كور عمامته» وقياسا على باقي الأعضاء واحتج أصحابنا بحديث خباب وهو صحيح كما سبق وقد سبق بيانه ووجه الدلالة فيه وبحديث رفاع بن رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسيء «صلاته» أنه لا يتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء - وذكروا صفة الصلاة إلى أن قال - فيمكن وجهه وربما قال جبهته من الأرض - وذكروا تمام صفة الصلاة ثم قال - لا يتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك» رواه أبو داود والبيهقي بإسنادين صحيحين وفي رواية البيهقي قال (فيمكن جبهته) بلا شك وبحديث ابن عباس السابق في الفرع قبله وأجاب أصحابنا عن حديث أنس أنه محمول على ثوب منفصل وأما حديث ابن عباس المذكور في مسند أحمد فضعيف في أسناده مجروح ولو صح لم يكن فيه دليل لستر الجبهة وأجاب البيهقي والأصحاب عن حديث الحسن أنه محمول على أن الرجل يسجد على العمامة مع بعض الجبهة ويدل على هذا أن العلماء مجمعون على أن المختار مباشرة الجبهة للأرض فلا يظن بالصحابة إهمال هذا وأما المروي أن النبي صلى الله عليه وسلم «سجد على كور عمامته» فليس بصحيح قال البيهقي فلا يثبت في هذا شيء وأما القياس على باقي الأعضاء أنه لا يختص وضعها على قول وإن وجب ففي كشفها مشقة بخلاف الجبهة *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما السجود على اليدين والركبتين والقدمين ففيه قولان (أشهرهما) أنه لا يجب لانه لو وجب لوجب الإيماء بها إذا عجزت الجبهة (والثاني) يجب لما روي ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم «أمر أن يسجد على سبعة أعضاء يديه وركبتيه وأطراف أصابعه وجبهته» (فإذا قلنا) بهذا لم يجب كشف القدمين والركبتين لأن كشف الركبة يفضي إلى كشف العورة فتبطل صلاته والقدم قد يكون في الخنك فكشفها يبطل المسح والصلاة وأما اليد ففيه قولان (المنصوص) في

أنك تقضى ولا يقضى عليك أنه لا يذلل من واليت تباركت ربنا وتعاليت) هذا القدر

والدارقطني والبيهقي من طريق يزيد بن أبي مريم عن أبي الحوراء عنه واسقط بعضهم الواو من قوله وأنه لا يذلل وأثبت بعضهم الفاء في قوله فأنك تقضى وزاد الترمذي قبل تباركت سبعة ذلك ولفظهم عن الحسن علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في قنوت الوتر ونبه ابن خزيمة وابن حبان على أن قوله في قنوت الوتر تفرد بها أبو إسحاق عن يزيد بن أبي مريم وتبعه ابنه يونس وإسرائيل

الكتب أنه لا يجب لأنها لا تكشف الحاجة فهي كالتقدم وقال في السبق والرمي قد قيل فيه قول آخر أنه يجب لحديث خباب بن الارت رضي الله عنه *

(الشرح) حديث ابن عباس رضي الله عنهما رواه البخاري ومسلم وقوله قال في السبق والرمي يعني قال الشافعي في كتاب السبق والرمي وهو كتاب من كتب الام. أما حكم المسألة ففي وجوب وضع اليدين والركبتين والقديمين قولان مشهوران نص عليهما في الام قال الشيخ أبو حامد ونص في الاملاء ان وضعها مستحب لا واجب واختلف الاصحاب في الاصح من القولين فقال القاضي أبو الطيب ظاهر حديث الشافعي أنه لا يجب وضعها وهو قول عامة الفقهاء وقال المصنف والبعوى هذا القول هو الاظهر وصححه الجرجاني في التحرير والروائي في الحلية والرافعي وصححه جماعة قول الوجوب منهم البندنجي وصاحب العدة والشيخ نصر المقدسي وبه قطع الشيخ أبو حامد في التبصرة وهذا هو الاصح وهو الراجح في الدليل فان الحديث صريح في الامر بوضعها والامر للوجوب على المختار وهو مذهب الفقهاء والقائل الاول يحمل الحديث على الاستحباب ولكن لانسلم له لان أصله الوجوب فلا يصرف عنه بغير دليل فالمختار الصحيح الوجوب وقد أشار الشافعي رحمه الله في الام الى ترجيحه كما ساذ كره قريبا ان شاء الله تعالى ثم اختلف أصحابنا في موضع القولين فقال المصنف والجمهور في اليدين والركبتين والقديمين قولان ولم يفرقوا بينها وقال القاضي حين في وجوب وضع اليدين قولان (فان قلنا) لا يجب لم يجب وضع الركبتين والا فقولان (فان قلنا) لا يجب الركبتان فالقدمان أولى والاقولان وذ كر امام الحرمين أن المذهب طرد القولين في الجميع وان من الاصحاب من خصها باليدين وقال لا يجب الركبتان والقدمان وذ كر القفال في شرح التلخيص قول ابن القاص أن في الجميع قولين ثم قال القفال قال أصحابنا هذا غلط ولا يختلف المذهب أن وضع الركبتين واطراف القدمين واجب وانما اختلف قوله في وجوب وضع اليدين وهذا الذي نقله القفال عن الاصحاب عجيب غريب وهو غلط بلا شك لان الشافعي نص على القولين في الاعضاء الستة في الام وصرح الاصحاب المتقدمون والمتأخرون بجران القولين في الجميع وها هنا انقل نص الشافعي رحمه الله من الام بحروفه قال في الام « كمال السجود ان يسجد على جبهته وانفه وراحته وركبتيه وقدميه وان سجد على جبهته دون انفه كرهت ذلك له واجزأه وان سجد على بعض جبهته دون جميعها كرهت ذلك ولم يكن عليه إعادة قال واحب ان يباشر براحتيه الارض في الخ والبرد ولا احب هذا في ركبتيه بل احب ان يكونا مستترين بالثياب واحب ان لم يكن الرجل متخففا ان يفضي بقدميه الى الارض ولا يسجد متعلا

كذا قال قال ورواه شعبة وهو احفظ من مائتين مثل ابي اسحاق وابنيه فلم يذكر فيه القنوت ولا الوزر وانما قال كان يعلمنا هذا الدعاء : قلت ويؤيد ما ذهب اليه ابن حبان ان الدولا بي رواه

قال الشافعي وفي هذا قولان (أحدهما) ان عليه أن يسجد على جميع أعضائه التي أمرته بالسجود عليها من قال بهذا قال ان ترك عضوا منها لم يوقعه الارض وهو يقدر على إيقاعه لم يكن ساجدا كما اذا ترك جيبته فلم يوقعها الارض وهو يقدر وان سجد على ظهر كفيه لم يجزئه وكذا ان سجد على حروفها وان ماس الارض ببعض يديه أصابعها او بعضها أو راحته أو بعضها أو سجد على ما عدا جيبته متغطيا أجزاءه وهكذا في الركبتين والقدمين قال الشافعي وهذا مذهب يوافق الحديث (والقول الثاني) انه اذا سجد على جيبته أو على شيء منها دون ماسواها أجزاءه هذا نص الشافعي بحروفه نقلته من الام من نسخة معتدلة مقابلة وفيه فوائد كثيرة فصل للاصحاب أربع طرق في اليدين والركبتين والقدمين والصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور ونص عليه ان في وجوب وضع الجميع قولين وهذا الذي حكاه القفال: وهذه الطرق الثلاثة سوى الاول غلط مخالف للحديث ونص الشافعي وجمهور الاصحاب وإنما أذكرها لبيان حالها لئلا يغتر بها ثم اختلفوا في صورة المسألة اذا قلنا لا يجب وضع هذه الاعضاء الستة فقال جماعة من أصحابنا المتقدمين والمتأخرين منهم المحامي في المجموع إذا قلنا لا يجب وضعها فعناه يجوز ترك بعضها على البدل فتارة يترك اليدين أو إحداهما وتارة يترك القدمين أو إحداهما وكذلك الركبتان ولا يتصور ترك الجميع وقال الشيخ أبو حامد في تعليقه والبندنيجي إذا قلنا لا يجب وضعها فأمكنه أن يسجد على جيبته دونها كلها أجزاءه وقال صاحب العدة مثله قال الرافعي إذا قلنا لا يجب وضعها اعتمد ما شاء ورفع ما شاء ولا يمكنه أن يسجد مع رفع الجميع هذا هو الغالب والمقطوع به (قلت) ويتصور رفع الجميع فيما إذا صلي على حجرين بينهما حائط قصير فاذا سجد انبطح بيطنه على الحائط ورفع هذه الاعضاء أو اعتمد بوسط ساقه أو بظهر كفه فان ذلك له حكم رفع الكف كما بق في نص الشافعي والله أعلم قال أصحابنا فاذا قلنا يجب وضع هذه الاعضاء كفي وضع أدنى جزء من كل عضو منها كما قلنا في الجبهة والاعتبار في القدمين بيطون الاصابع فلو وضع

في الذرية الطاهرة له والطبراني في الكبير من طريق الحسن بن عبيد الله عن يزيد بن ابي مریم عن ابي الحوراء به وقال فيه وكلمات علميين فذكرهن قال يزيد قد دخلت على محمد بن علي في الشعب فحدثته فقال صدق ابو الجوزاء هن كلمات علمناهن نقولهن في القنوت وقد رواه البيهقي من طرق قال في بعضها قال يزيد ابن ابي مریم فذكرت ذلك لابن الحنفية فقال انه للدعاء الذي كان ابي يدعو به في صلاة الفجر ورواه محمد بن نصر المروزي في كتاب الوتر أيضا : وروى البيهقي أيضا ايضا من طريق عبد المجيد بن ابي داود عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن هرمز وليس فيه هو الا عرج عن يزيد ابن ابي مریم سمعت ابن الحنفية وابن عباس يقولان كان النبي ﷺ يقنت في صلاة الصبح وفي وتر الليل بهؤلاء الكلمات ورواه من طريق الوليد بن مسلم وابي صفوان

غير ذلك لم يجرئه وتقل صاحب البيان عن صاحب الفروع انه ان سجد علي ظاهر قدمه اجزأه
والاول اصح وبه قطع الرافعي وغيره والاعتبار في اليدين باطن الكف سواء في باطن الاصابع
وباطن الراحة فان اقتصر على بعض باطن الراحة وبعض باطن الاصابع اجزأه وان اقتصر على
ظاهر الكفين او حرفهما لم يجرئه هكذا نص عليه الشافعي رحمه الله في الام كما سبق بيانه وكذا قطع
به الجمهور منهم الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب والمتولي وخالفهم المحاملي في التجريد فقال
الذي يتعلق به السجود هو الراحتان والصحيح الاول وانه يجرئه بطون الاصابع كما نص عليه
الشافعي والجمهور لانه يسمى ساجدا علي يديه والله اعلم: قال الشافعي والاصحاب واذا اوجبت وضع
هذه الاعضاء لم يجب كشف الركبتين والقدمين لكن يستحب كشف القدمين ويلزم عدم كشف
الركبتين وقد سبق دليل الجميع وفي وجوب كشف اليدين قولان (الصحيح) انه لا يجب وهو
المنصوص في عامة كتب الشافعي كما ذكره المصنف (والثاني) يجب كشف ادني جزء من باطن
كل كف والله اعلم *

(فرع) لو تعذر وضع أحد الكفين أو أحد القدمين لقطع أو غيره فحكم المسألة كما سبق ولا
فرض في المتعذرة ولا يجب وضع طرف الزند من المقطوعة لان محل الفرض فات فلا يجب غيره
كما لو قطعت من فوق المرفق لا يجب غسل العضد * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويستحب ان يجافي مرقبيه عن جنبيه لما روى ابو قتادة رضي عنه أن النبي صلى الله عليه
وسلم « كان إذا سجد جافي عضديه » ويستحب ان يقل بطنه عن فخذه لما روى البراء بن عازب
رضي الله عنه بما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان « إذا سجد جنخ » وروى « جنخي » والجنخ الخاوي
وان كانت امرأة ضمت بعضها إلى بعض لان ذلك استر لها ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث البراء رواه النسائي والبيهقي باسناد صحيح وفي رواية النسائي (جنخي)
وفي رواية البيهقي (جنخ) وقد ذكر المصنف الروايتين وهو - بفتح الجيم وبعدها خاء معجمة
مشددة - قال الازهرى معنى اللفظين واحد والتجنية التخويه وقال غيره امعناه جافي ركوعه
وسجوده قال الشافعي والاصحاب يسن ان يجافي مرقبيه عن جنبيه ويرفع بطنه عن فخذه وتضم
المرأة بعضها الي بعض وعن عبد الله بن يحيى رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا صلى فرج بين
يديه حتي يبدو بياض أبطيه من ورائه » رواه مسلم (١) والوضح البياض وعن احمد بن جزء
بالزاي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان إذا سجد جافي عضديه عن جنبيه حتي

الاموى عن ابن جريج بلفظ يملأنا دعاء ندعوه في القنوت من صلاة الصبح ورواه بخلد بن
زيد عن ابن جريج فقال في قنوت الوتر وعبد الرحمن بن هرمز يحتاج الى الكشف عن حاله فقد
رواه ابو صفوان عن ابن جريج فقال عبد الله بن هرمز والاول أقوى *

(١) كذا في الاصل
وفيه سقط له
« وفي رواية
لم يوضع ابطيه
الخ » كما يتضح
من مراجعة صحيح
مسلم اه

نأدى له» رواه أبو داود وابن ماجه باسناد صحيح قوله نأدى له بالهمزة قال الخطابي معناه رقى له ورثي له وفي المسألة أحاديث كثيرة بنحو ما ذكرناه * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويفرج بين رجله لما روى أن أبا حميد وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال «إذا سجد فرج بين رجله» ويوجه بين أصابعه نحو القبلة لما روث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يفتح أصابع رجله» والفتح تعويج الأصابع ويضم أصابع يديه ويضعها حذو منكبيه لما روى وائل بن حجر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان إذا سجد ضم أصابعه وجعل يديه حذو منكبيه» ويرفع مرفقيه ويعتمد على راحتيه لما روى البراء بن عازب رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا سجدت فضم يديك وارفع مرفقيك» * ﴿

﴿الشرح﴾ حديث أبي حميد رواه أبو داود والبيهقي من رواية بقية بن الوليد عن عتبة بن أبي حكيم وهما مختلفان في توثيقهما وجرهما ولفظه «إذا سجد فرج بين فخذه» وأما حديث عائشة فغريب ويغني عنه حديث أبي حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم «سجد واستقبل باطراف أصابع رجله القبلة» رواه البخاري وقد سبق الحديث بطوله في فصل الركوع وسبق في رواية أبي داود والترمذي قال وفتح أصابع رجله والفتح بالخاء المعجمة ومعناه عطفها إلى القبلة وأما حديث وائل فرواه البيهقي عن وائل قال «كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا ركع فرج أصابعه وإذا سجد ضم أصابعه» وفي صحيح مسلم عن وائل «أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فلما سجد سجد بين كفيه» وأما حديث البراء فرواه مسلم في صحيحه ولفظه عن البراء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقيك» وروى البيهقي باسناده عن البراء قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد فوضع يديه بالأرض استقبل بكفيه وأصابعه القبلة» وفي رواية له «وإذا سجد وجهه أصابعه قبل القبلة فتعاج» وبأسناده عن ابن عمر قال «يكره أن لا يميل بكفيه إلى القبلة إذا سجد» وعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «اعتدلوا في السجود ولا ييسط أحدكم ذراعيه

يروى عن الحسن بن علي رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه والامام لا يخص نفسه بل يذكر

(قوله) وورد في حديث الحسن بن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعد تباركت وتعاليت وصلى الله على النبي وآله وسلم النساء من حديث ابن وهب عن يحيى بن عبد الله بن سالم عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن علي عن الحسن بن علي قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوتر قال قل اللهم اهدني فيمن هديت الحديث وفي آخره وصلى الله على النبي ليس في السنن غير هذا ولا فيه وسلم ولا وآله وهم المحب الطبري في الأحكام فعزاه إلى النسائي بلفظ وصلى الله على النبي محمد وقال النووي في شرح المذهب إنها زيادة بسند صحيح وحسن : قلت وليس كذلك فإنه منقطع فان عبد الله بن علي وهو ابن الحسين بن علي لم يأت الحق الحسن بن علي وقد اختلف على موسى بن عقبة في اسناده فروى عنه شيخ ابن وهب هكذا ورواه محمد بن

انبساط الكلب» رواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان ينهى ان يقرش الرجل ذراعيه اقتراش السبع» رواه مسلم في جملة حديث طويل قال الشافعي والاصحاب يستحب له اجدان يفرج بين ركبتيه وبين قدميه قال القاضي ابو الطيب في تعليقه قال اصحابنا يكون بين قدميه قدر شبر والسنة ان ينصب قدميه وان يكون أصابع رجله موجهة الى القبلة وانما يحصل توجيهها بالتحامل عليها والاعتماد علي بطونها وقال امام الحرمين ظاهر النص انه يضع اطراف اصابع رجله علي الارض في السجود وتقل المزني انه يستقبل بها القبلة وهذا يتضمن ان يتحامل عليها ويوجهه وسها الى القبلة قال والذي صححه الأئمة أنه لا يفعل ذلك بل يضع أصابع رجله من غير تحامل عليها هذا كلام امام الحرمين وتابعه عليه الغزالي في البسيط ومحمد بن هلي في المحيط وهو شاذ مردود مخالف للاحاديث الصحيحة السابقة ولنص الشافعي وما قطع به الاصحاب أنه يستقبل باطراف أصابع رجله القبلة والسنة أن يضم أصابع يديه ويبسطها إلى جهة القبلة ويضع كفيه حذو منكبيه ويعتمد علي راحتيه ويرفع ذراعيه ويكره بسطهما واقتراشهما وقد سبق دليل ذلك كله *

(فرع) قال صاحب التتمة إذا كان يصلي وحده وطول السجود ولحقه مشقة بالاعتماد علي كفيه وضع ساعديه علي ركبتيه لحديث سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال «شكى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مشقة السجود عليهم فقال استعينوا بالركب» رواه أبو داود والترمذي والبيهقي وروى مرسلًا عن سمي عن النعمان بن أبي عياش تابعي قال «شكا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره» قال البيهقي قال البخاري إرساله أصح من وصله وقال الترمذي كان رواية الارسل أصح *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويجب أن يطمئن في سجوده لما رويناه من حديث رفاعة ثم يسجد حتي يطمئن ساجدًا ﴾

ابن جعفر بن ابى كثير عن موسى بن عقبة عن ابى اسحاق عن يزيد بن ابى مريم بسنده رواه ق الطبراني والحاكم ورواه ايضا الحاكم من حديث اسمعيل بن ابراهيم بن عقبة عن محمد بن موسى بن عقبة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة عن الحسن بن علي قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم في وترى اذا رفعت رأسي ولم يبق إلا السجود فقد اختلف فيه علي موسى بن عقبة كما ترى وتفرد يحيى بن عبد الله بن سالم عنه بقوله عن عبد الله بن علي وبزيادة الصلاة فيه : تنبيه ينبغي أن يتأمل قوله في هذا الطريق اذا رفعت رأسي ولم يبق إلا السجود فقد رايت في الجزء الثاني من فوائد ابى بكر احمد بن الحسين بن مهران الاصبهاني تخريج الحاكم له قال ثنا محمد بن بونس المقرئ قال ثنا الفضل بن محمد البيهقي ثنا ابو بكر بن شيبة المدنى الخزاعي ثنا بن ابى فديك عن عن اسمعيل بن ابراهيم بن عقبة بسنده ولفظه علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقول في الوتر قبل الركوع فذكره وزاد في آخره لا متجأ منك إلا اليك : فائدة روى محمد بن نصر المروزي وغيره من طرق ان ابا حليمة معاذ القاري كان يصلي علي النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت *

(الشرح) حديث رقاعة صحيح والطمانينة واجبة في السجود عندنا وعند الجمهور وقد تقدم خلاف أبي حنيفة والدليل عليه في فصل الركوع وتقدم هناك بيان حد الطمانينة وما يتعلق به * قال المصنف رحمه الله *

والمستحب أن يقول سبحان ربي الاعلى ثلاثا وذلك أدنى الكمال لما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال «إذا سجد أحدكم فقال في سجوده سبحان ربي الاعلى ثلاثا فقد تم سجوده وذلك أدناه» والافضل أن يضيف اليه (اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين) لما روى علي كرم الله وجهه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد قال ذلك» وإن قال في سجوده سبح قدوس رب الملائكة والروح فهو حسن لما روت عائشة رضي الله عنها قالت

بلفظ الجمع وزاد العلماء ولا يعز من عادت (قبل تباركت ربنا وتعاليت وبعده) فلك الحمد على ما قضيت استغفرك

(١) (قوله) وزاد بعض العلماء في قنوت الوتر ولا يعز من عادت قبل تباركت وتعاليت هذه الزيادة ثابتة في الحديث الا ان النووي قال في الخلاصة ان البيهقي رواها بسند ضعيف وتبعه ابن الرفة في المطلب فقال لم يثبت هذه الرواية وهو معترض فان البيهقي رواها من طريق اسرائيل بن يونس عن أبي اسحق عن بريد بن أبي مريم عن الحسن أو الحسين بن علي فساقه بلفظ الترمذي وزاد ولا يعز من عادت وهذا التردد من اسرائيل انما هو في الحسن أو في الحسين وقال البيهقي كان الشك انما وقع في الاطلاق أو في النسبة : قلت يؤيد رواية الشك ان احمد ابن حنبل اخرجه في مسند الحسين بن علي من مسنده من غير تردد فاخرجه من حديث شريك عن أبي اسحق بسنده وهذا وإن كان الصواب خلافة والحديث من حديث الحسن لا من حديث اخيه الحسين فانه يدل على أن الوهم فيه من أبي اسحاق فلعلة ساء فيه حفظه فنسى هل هو الحسن أو الحسين والعمدة في كونه الحسن على رواية يونس بن أبي اسحاق من بريد بن أبي مريم وعلى رواية شعبة عنه كما تقدم ثم ان الزيادة وهي قوله ولا يعز من عادت رواها الطبراني أيضا من حديث شريك وزهير بن معاوية عن أبي اسحق ومن حديث أبي الاحوص عن أبي اسحق وقد وقع لنا عاليا جداً متصلاً بالسماع قرأته على أبي الفرج بن حماد أن علي بن اسماعيل اخبره انا اسماعيل بن عبد القوي انبا فاطمة بنت سعد الخير انبا فاطمة بنت عبد الله انا محمد بن عبد الله ثنا سامان بن احمد ثنا الحسن بن المتوكل البغدادي ثنا عفان بن مسلم ثنا ابو الاحوص عن أبي اسحاق عن بريد ابن أبي مريم عن أبي الحوراء عن الحسن بن علي قال علمني رسول الله ﷺ كلمات اقولهن في قنوت الوتر اللهم اهدني فيمن هديت فذكر الحديث مثل ما ساقه الرافعي وزاد ولا يعز من عادت (فائدة) روى الحاكم في المستدرک من طريق عبد الله بن سعيد المقبري عن عن ابيه عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع رأسه من الركوع في صلاة الصبح في الركعة الثانية رفع يديه فيدعو بهذا الدعاء (اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن

« كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك في سجوده » قال الشافعي رحمه الله ويجهل في الدعاء رجاء الاجابة لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء ويكره أن يقرأ في الركوع والسجود لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أما أني نهيت أن أقرأ راكعاً أو ساجداً أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء فقمن أن يستجاب لكم •

(الشرح) حديث بن مسعود ضعيف فانه تمام الحديث السابق في الركوع اذا قال احدكم في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاثاً فقد تم ركوعه وذلك ادناه واذا قال احدكم في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاثاً فقد تم سجوده وذلك ادناه « رواه ابو داود والترمذى وآخرون واتفقوا على تضعيفه وسبق في فصل الركوع بيان تضعيفه وبيان معني تم ركوعه وذلك ادناه: واما حديث علي وحديث عائشة وحديث ابي هريرة وحديث « اما اني نهيت ان أقرأ راكعاً » إلى آخره فرواها كلها مسلم بإفظها هنا وحديث « اما اني نهيت » من رواية ابن عباس رضي الله عنهما: واما شرح الفاظها فتقدم في فصل الركوع بيان حقيقة التسييح (وقوله) وشق سمعه وبصره استدلال به من يقول الاذن من الوجه وقد سبق الجواب عنه في صفة الوضوء ومعني شق سمعه وبصره اى منفذهما (وقوله) تبارك الله احسن الخالقين اى تعالى والبركة النماء والعلو حكاية الازهرى عن ثعلب وقال ابن الانبارى تبارك العباد بتوحيده وذكر اسمه وقال ابن فارس معناه ثبت الخبر عنده وقيل تعظم وتمجد قاله الخليل وهو بمعنى تعظيم وقيل استحق التعظيم (وقوله) احسن الخالقين اى المصورين والمقلدين (وقوله) سبوح قدوس بضم اولهما ويفتح لغتان مشهورتان افسحهما واكثرهما الضم قال اهل اللغة هما صفتان لله تعالى وقال ابن فارس والترمذى اسمان لله تعالى وتقديره ومعناه مسبح مقدس رب الملائكة والروح عز وجل ومعناه المبرأ من كل نقص ومن الشريك ومن كل مالا يليق بالالهية والرواية هكذا سبوح قدوس بالرفع قال القاضي عياض وقيل سبوحا قدوسا بالنصب اى اسبح سبوحاً واعظم اواذ كرا واعبد (وقوله) رب الملائكة والروح قيل الروح جبريل وقيل ملك عظيم اعظم الملائكة خلقاً وقيل اشرف

واتوب اليك ولم يستحسن القاضي أبو الطيب كلمة ولا يعز من عادت وقال لا تضاف العداوة الى الله تعالى

عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وقني شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت تباركت وتعاليت قال الحاكم صحيح وليس كما قال فهو ضعيف لاجل عبد الله فلو كان ثقة لكان الحديث صحيحاً وكان الاستدلال به أولى من الاستدلال بحديث الحسن بن علي الوارد في قتوت الوتر: وروى الطبراني في الاوسط من حديث بريدة نحوه وفي اسناده مقال أيضاً •

الملائكة وقيل خلق كالناس ليسوا بناس وقيل غير ذلك (وقوله) صلى الله عليه وسلم «فممن» هو بفتح الميم وكسرها لغتان مشهورتان ويقال في اللغة أيضا قمين ومعناه حقيق وقد بسطت هذه الالفاظ اكل بسط في تهذيب اللغات اما حكم المسألة فقال الشافعي والاصحاب رحمهم الله يسن التسبيح في السجود والاجتهاد في الدعاء ان يقول «اللهم لك سجدت وبك آمنت» الى آخر حديث على رضي الله عنه وادنى سنة التسبيح (١) وما في حديث علي وسبوح و قدوس والدعاء قال القاضي حسين وغيره فان اراد الاقتصار فعلي التسبيح اولى وقد سبق هذا وما يتعلق به في فصل الركوع وكل ذلك يعود هنا وسبق هناك اذكر الركوع والسجود جميعا ومما لم يسبق حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان يقول في سجوده اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأوله وآخره وعلانيته وسره» رواه مسلم وعن عائشة رضي الله عنها قالت «فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدمه في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك ومعافاتك من عقوبتك وبك منك لا احصي ثناء عليك أنت كما ائنتيت علي نفسك» رواه مسلم قال صاحب الحاوي وغيره يستحب ان يجمع هذا كله قال اصحابنا ولا يزيد الامام علي ثلاث تسيحات الا ان يرضي القوم المحصورون وفيه كلام ذكرته في ذكر الركوع عن نص الشافعي قال الشافعي في الام وبجهد في الدعاء ما لم يكن اماما فيثقل على من خلفه او مأموما فيخالف امامه قال والرجل والمرأة في الذكر سواء ونقل الشيخ ابو حامد هذا النص عن الام ونقل عن نصه في الاملاء أنه لا يدعو لثلاثين على المأمومين قال ابو حامد النصفان متقاربان في المعنى يعني انه يدعو بحيث لا يطول عليهم وانفقوا على كراهة قراءة القرآن في الركوع والسجود وغير حالة القيام للحديث فلو قرأ غير الفاتحة لم تبطل وفي الفاتحة خلاف سبق في فصل الركوع وسنوضحه في باب سجود السهو ان شاء الله تعالى وقد سبق في فصل الركوع بيان مذاهب العلماء في حكم التسبيح والله اعلم

• قال المصنف رحمه الله •

﴿فان اراد ان يسجد فوق على الارض ثم انقلب فاصابت جبهته الارض فان نوى السجود حال الانقلاب اجزأه كما لو اغتسل للتبرد ونوى رفع الحدث وان لم ينوه لم يجزئه كما لو توضأ للتبرد ولم ينو رفع الحدث﴾ •

﴿الشرح﴾ قال اصحابنا يشترط لصحة السجود أن لا يقصد بهويته اليه غيره ولو سقط الى الارض من الاعتدال قبل قصد الهوى لم يحسب ذلك السجود بل عليه ان يعود الى الاعتدال ويسجد منه لانه لا بد من نية أو فعل ولم يوجد واحد منهما ولو هوى ليسجد فسقط على الارض بجبهته نظر ان وضع

قال سائر الاصحاب ليس ذلك يبعد قال الله تعالى (فان الله عدو للكافرين) وهل يسن فيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وجهان (احدهما) لالان اخبار القنوت لم ترد بها واظهرهما وبه قال الشيخ ابو محمد نعم لانه

(١) كذا بالاصل
وفي العبارة خلل
فلتحرراه

جبهته على الارض بنية الاعتماد لم يحسب عن السجود وان لم يحدث هذه النية حسب سواء قصد السجود ام لم يقصد شيئا نص الشافعي على هذا التفصيل في الام واتفق الاصحاب عليه ومن تقل الاتفاق عليه امام الحرمين ولو هوي ليسجد فسقط على جنبه فانقلب وأي بصورة السجود فان قصد السجود اعتد به نص عليه في الام واتفق عليه الاصحاب وان قصد الاستقامة وقصد ايضا صرفه عن السجود لم يحسب له بلا خلاف نص عليه في الام واتفقوا عليه قال امام الحرمين وغيره وتبطل صلاته لأنه زاد فعلا لايزاد مثله في الصلاة وان قصد الاستقامة ولم يقصد صرفه عن السجود بل غفل عنه لم يجزئه على الصحيح المنصوص في الام وبه قطع الاكثرون وفيه وجه حكاه امام الحرمين فخرج من الخلاف في مسألة نية التبرد في الوضوء اذا عرضت في أثنائها الغفلة عن نية الحدث لكن لا تبطل صلاته بل يكفيه أن يعتدل جالسا ثم يسجد ولا يجوز أن يقوم ليسجد من قيام فلو قام كان زائدا قياما متعمداً فتبطل صلاته ان علم تحريمه واسكن لامام الحرمين احتمال لنفسه يلزمه القيام ليسجد منه واستضعفه وقال الاظهر أنه لا يقوم وان لم يقصد السجود ولا الاستقامة اجزأه ذلك عن السجود بلا خلاف رقل امام الحرمين الاتفاق عليه *

(فرع) في مسائل تتعلق بالسجود (احداها) قال اصحابنا الحراسانيون التنكس في السجود شرط لصحته قالوا والساجد ثلاثة أحوال (احداها) أن تكون اسافله أعلى من أعاليه فتكون عجيزته مرتفعة عن رأسه ومنكيه فهذه هيئة التنكس المطلوبة ومتى كان المكان مستويا فخصوها هين ولو كان موضع الرأس مرتفعا قليلا فقد رفع أسافله وتحصل هذه الهيئة أيضا وتصح صلاته بلا شك (الثانية) إلا أن تكون أعاليه أرفع من اسافله بارتفاع يضع رأسه على ارتفاع فيصير رأسه أعلى من حقويه فلا يجزئه امدم اسم السجود كما لو اكب على وجهه ومد رجله فانه لا يجزئه بلا شك قال صاحب التمهيد إلا أن تكون به علة لا يمكنه السجود الا هكذا فيجزئه (الثالثة) ان يستوى أعاليه وأسافله لارتفاع موضع الجبهة وعدم رفعه الاسافل أو لغير ذلك ففي صحة صلاته وجهان (الصحيح) أنها لا تصح لفوات الهيئة المطلوبة وبهذا قطع الغزالي في الوجيز والبعوى ودليل وجوب أصل التنكس أنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «صلوا كما رأيتموني أصلي» ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم كان ينكس وعن أبي اسحق السبيعي قال «وصف لنا ابراء بن عازب رضي الله عنهما - يعني السجود - فوضع يديه واعتمد على ركبتيه ورفع عجيزته وقال هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد» رواه ابو داود

روى في حديث الحسن انه قال صلى الله عليه وسلم تبارك تبارنا وتعاليت وصلي الله على النبي وسلم وأيضا فقد قال الله تعالى (ورفعنا لك ذكرك) قال المفسرون أي لا أذكر الا وتذكر معي (١) اذا عرفت ذلك فقوله

(١) (قوله) قال تعالى ورفعنا لك ذكرك قال المفسرون أي لا اذكر الا وتذكر معي هذا التفسير حكاه الشافعي وغيره عن مجاهد ورواه ابن حبان من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعا

والنسائي والبيهقي وأبو حاتم بأسناد حسن وهذا مع قوله صلى الله عليه وسلم «صلوا كما رأيتموني أصلي» يقتضي وجوبه والله أعلم: ولو تعذر التنكس لمرض أو لغيره فهل يجب وضع وسادة ونحوها ليضع الجبهة على شيء فيه وجهان حكاهما إمام الحرمين والفزاري ومن تابعهما (أظهرهما) عند الفزاري الوجوب لأنه يجب التنكس ووضع الجبهة على شيء فاذا تعذر أحدهما لزمه الآخر (وأصحهما) عند غيره لا يجب بل يكفيه الخفض المذكور قال الرافعي هذا أشبه بكلام الأكثرين لأن هيئة السجود متعذرة فيكفيه الخفض الممكن قال ولا خلاف أنه لو عجز عن وضع الجبهة على الأرض وأمكنه وضعها على وسادة مع التنكيس لزمه ذلك * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ثم يرفع رأسه لما روينا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الركوع ثم يجلس مقترشا يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب اليمنى لما يروي أن إباحيد الساعدي وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال﴾ «ثم نثني رجله اليسرى وقعد عليها واعتدل حتى يرجع كل عظم إلى موضعه» ويكره الإلقاء في الجلوس وهو أن يضع اليدين على عقبه كأنه قاعد عليها وقيل هو أن يجعل يديه في الأرض ويقعد على أطراف أصابعه لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الإلقاء أفعاء القردة» ويجب أن يطمئن في جلوسه لقوله ﷺ «ثم ارفع حتى تطمئن جالسا» ويستحب أن يقول في جلوسه اللهم اغفر لي واجرنى وعافني وارزقني واهدني لما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقول بين السجدةين ذلك» *

﴿الشرح﴾ حديث أبي هريرة في التكبير صحيح سبق بيانه في فصل الركوع وسبق هناك أحاديث كثيرة صحيحة فيه وحديث أبي حميد صحيح وسبق بيانه في فصل الركوع وهذا لفظ رواية أبي داود والترمذي وأما حديث الإلقاء فرواه البيهقي بأسناد ضعيف وروى النهي عن الإلقاء جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ منهم علي بن أبي طالب وأنس وممرة بن جندب رواها كلها البيهقي بأسانيد ضعيفة وروى الترمذي حديث علي بأسناد ضعيف وضعفه والحاصل أنه ليس في النهي عن الإلقاء حديث صحيح وأما حديث «إرفع حتى تطمئن حالسا» فرواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة ورواه أبو داود والترمذي وغيرهما بالأسانيد الصحيحة من رواية رفاع بن رافع وقد سبق بيانه مرات: وأما حديث

ويستحب القنوت في الصبح ينبغي أن يعلم بالحاء والالف لماذا كراهه ويجوز أن يعلم بالواو أيضا لأن أبا الفضل ابن عبدان حكى عن أبي علي بن أبي هريرة أنه قال المستحب ترك القنوت في صلاة الصبح إذا صار شعار قوم من المبتدعة إذ الاشتغال به تعريض النفس للتهمة وهذا غريب وضعيف وهل تتعين كلمات القنوت فيه وجهان (أحدهما) وهو الذي ذكره المصنف في الوسيط نعم كالتشهد وأظهرهما عند الأكثرين لا بخلاف

وهو من رواية دراج عن أبي الهيثم عنه (قلت) في الاستدلال به نظر لأنه لا يسن في أذكار الركوع والسجود ولا مع القراءة في القيام فدل على أنه عام مخصوص وقد تقدم حديث القنوت للنزلة وحديث ترك القنوت فيها عند وفاة وسياق قنوت عمران شاء الله تعالى *

ابن عباس فرواه أبو داود والترمذي وغيرهما بإسناد جيد ورواه الحاكم في المستدرک وقال صحيح الإسناد ولفظ أبي داود « اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واهدني وارزقني » ولفظ الترمذي مثله لكنه ذكر « واجرنني وعافني » وفي رواية بن ماجة وارفعني بدل واهدني وفي رواية البيهقي « رب اغفر لي وارحمني واجرنني وارفعني وارزقني واهدني » قال احتياط والاختيار أن يجمع بين الروايات ويأتي بجميع الفاظها وهي سبعة « اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واجرنني وارفعني واهدني وارزقني » وقوله يفرش هو بفتح الياء وضم الراء علي المشهور وحكي كسر الراء أما أحكام الفصل فالجلوس بين السجدين فرض والطمأنينة فيه فرض للحديث وقد سبق بيان حد الطمأنينة في فصل الركوع ويشترط أن لا يقصد بالرفع شيئا آخر كما ذكرنا في الرفع من الركوع وينبغي أن لا يطوله طولا فاحشا فان طوله في بطلان صلاته خلاف وتفصيل يأتي في باب سجود السهو ان شاء الله تعالى والسنة أن يكبر لجلوسه ويتدى التكبير من حين يتدى رفع الرأس ويمده الى ان يستوي جالسا فيكون مده أقل من مد تكبيرة الهوى من الاعتدال الي السجود لان الفصل هنا قليل وقد سبق حكاية قول انه لا يمد شيئا من التكبيرات أوضحته في فصل الركوع والسنة ان يجلس مقترشا يفرش رجله اليسرى ويجلس علي كعبها وينصب اليه هذا هو المشهور وحكي صاحب الشامل وآخرون قولاً انه يضع قدميه ويجلس علي صدرهما وسنذكر ان شاء الله تعالى نص الشافعي في البويطي والاملاء علي صفة هذا الجلوس عند تفسير الاقواء ويستحب أن يضم يديه علي فخذه قريبا من ركبتيه منشورتي الاصابع وموجهة الي القبلة ولو انقطعت أطراف أعلى الركبتين فلا بأس كذا قاله امام الحرمين وغيره قال امام الحرمين وغيره ولو تركها علي الارض من جانبي فخذه كان كارسالهما في القيام يعني يكون تاركا للسنة وهل يستحب أن تكون أصابعه مضومة كما في السجود أو مفرقة فيه وجهان (أصحهما) مضومة لتوجه الي القبلة وسنوضحها في فصل التشهد ان شاء الله تعالى ويستحب الدعاء المذكور والمختار الاحوط أن يأتي بالكلمات السبع كما سبق بيانه قال صاحب التمهيد ولا يتعين هذا الدعاء بل أي دعاء دعى به حصلت السنة ولكن هذا الذي في الحديث أفضل (واعلم) ان هذا الدعاء مستحب باتفاق الاصحاب قال الشيخ أبو حامد لم يذكر الشافعي في هذا الموضع في شيء من كتبه ولم

التشهد لانه فرض او من جنس الفرض وعلي هذا قالوا الوقت بما روى عن عمر رضي الله عنه كان حسنا وسنذكره في باب التوافل ان شاء الله تعالى واما ما عدا الصبح من الفرائض (١) فقال معظم الاصحاب

(١) (قوله) وأما ما عدا تصبح من الفرائض فان نزل بالمسلمين نازلة من وباء أو قحط فيقنت فيها أيضا في الاعتدال عن ركوع الاخيرة كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في حديث يرمعون علي ما سبق وان لم ينزل نازلة فالصبح لا يقنت لانه صلى الله عليه وسلم ترك القنوت فيها : أما القنوت في الصلوات فسيأتي بعد : وأما تركه فرواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة قال كان رسول

ينفه قال وهو سنة للحديث المذكور *

(فرع) في الاقواء : قد ذكرنا ان الاحاديث الواردة في النهي عنه مع كثرتها ليس فيها شيء ثابت وبيننا رواياتها وثبتت عن طاوس قال «قلنا لابن عباس في الاقواء علي القدمين قال هي السنة فقلنا اننا لبراهمة جفاء بالرجل قال بل هي سنة نبيك صلى الله عليه وسلم» رواه مسلم في صحيحه وفي رواية للبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «من سنة الصلاة أن تمس اليتاك عقبك بين السجدين» وذكر البيهقي حديث ابن عباس هذا ثم روى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان اذا رفع رأسه من الصلاة الاولى يقعد على أطراف أصابعه ويقول انه من السنة ثم روى عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم انها كانا يقعيان ثم روى عن طاوس انه كان يقعي وقال رأيت العبادلة يفعلون ذلك عبد الله ابن عباس وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم قال البيهقي فهذا الاقواء المرضي فيه والمسنون على ماروينان ابن عباس وابن عمر هو ان يضع أطراف أصابع رجله على الارض ويضع اليديه على عقبه ويضع ركبتيه على الارض ثم روى الاحاديث الواردة في النهي عن الاقواء باسانيدها عن الصحابة الذين ذكرناهم ثم ضعفها كلها وبين ضعفها وقال حديث ابن عباس وابن عمر صحيح ثم روى عن ابى عبيد انه حكى عن شيخه ابى عبيدة انه قال الاقواء أن يلصق اليديه بالارض وينصب ساقيه ويضع يديه بالارض قال وقال في موضع آخر الاقواء جلوس الانسان على اليديه ناصبا فخذه مثل اقواء الكلب والسبع قال البيهقي وهذا النوع من الاقواء غير مارويناه عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم فهذا منهي عنه ومارويناه عن ابن عباس وابن عمر مسنون قال واما حديث عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه «كان ينهي عن عقب الشيطان» فيحتمل ان يكون وارداً في الجلوس للشهد الاخير فلا يكون منافياً لما رواه ابن عباس وابن عمر في الجلوس بين السجدين هذا آخر كلام البيهقي رحمه الله ولقد احسن وأجاد واقتن وأفاد واوضح ايضاحا شافيا وحرر

ان نزلت بالمسلمين نازلة من وباء او قحط فيقنت فيها ايضا في الاعتدال عن ركوع الركعة الاخيرة كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في حديث بئر معونة على ما سبق وان لم تنزل نازلة ففيه قولان اصحهما لا يقنت لان النبي صلى الله عليه وسلم ترك القنوت فيها والثاني انه يتخير ان شاء قنت والا فلا وعن الشيخ ابى محمد انه قلب هذا الترتيب فقال ان لم تكن نازلة فلا قنوت الا في الصبح وان كانت نازلة فعلي قولين: وجه

الله ﷻ يقول حين يفرغ من صلاة الفجر فذكر الحديث وفيه ثم رأيت ترك الدعاء عليهم : (فائدة) ورد ما يدل على ان القنوت يختص بالتوازل من حديث انس أخرجه ابن خزيمة في صحيحه كما تقدم ومن حديث ابى هريرة : أخرجه ابن حبان بلفظ كان لا يقنت الا ان يدعو لاحدا ويدعو على احد واصله في البخاري من الوجه الذي أخرجه منه ابن حبان بلفظ كان اذا اراد ان يدعو على واحدا يدعو لاحد قنت بعد الركوع *

تحريراً وافياً رحمه الله وأجزل مثوبته وقد تابعه علي هذا الامام المحقق ابو عمرو بن الصلاح فقال بعد أن ذكر حديث النهي عن الاقعاء هذا الاقعاء محمول علي ان يضع اليديه علي الارض وينصب ساقيه ويضع يديه علي الارض وهذا الاقعاء غير ماصح عن ابن عباس وابن عمر انه سنة فذلك الاقعاء أن يضع اليديه علي عقبه قاعداً عليها وعلى اطراف اصابع رجليه وقد استجبه الشافعي في الجلوس بين السجدين في الاملاء والبويطي قال وقد خبط في الاقعاء من المصنفين من يعلم أنه نوعان كما ذكرنا قال وفيه في المذهب تخليط: هذا آخر كلام ابى عمرو رحمه الله وهذا الذي حكاه عن البويطي والاملاء من نص الشافعي قد حكاه عنها البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار واما كلام الخطابي فلم يحصل له ما حصل للبيهقي وخالف في هذا الحديث عاداته في حل المشكلات والجمع بين الاحاديث المختلفة بل ذكر حديث ابن عباس ثم قال واكثر الاحاديث علي النهي عن الاقعاء وأنه عقب الشيطان وقد ثبت من حديث ابى حميد ووائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم « قعد بين السجدين مقترشا قدمه اليسرى » قال ورويت كراهة الاقعاء عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وكرهه النخعي ومالك والشافعي واحمد واسحق وأهل الرأي وعامة اهل العلم قال والاقعاء ان يضع اليديه علي عقبه ويقعد مستوفزاً غير مطمئن الي الارض وهذا اقعاء الكلاب والسباع قال احمد بن حنبل وأهل مكة يستعملون الاقعاء قال الخطابي ويشبه أن يكون حديث ابن عباس منسوخاً والعمل علي الاحاديث الثابتة في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم هذا آخر كلام الخطابي وهو فاسد من أوجه (منها) انه اعتمد علي احاديث النهي فيه وادعي أيضاً نسخ حديث ابن عباس والنسخ لا يصار اليه الا اذا تعذر الجمع بين الاحاديث وعلنا التاريخ ولم يتعذر هنا الجمع بل أمكن كما ذكره البيهقي ولم يعلم أيضاً التاريخ وجعل أيضاً الاقعاء نوعاً واحداً وانما هو نوعان فالصواب الذي لا يجوز غيره ان الاقعاء نوعان كما ذكره البيهقي وأبو عمرو (أحدهما) مكروه (والثاني) جائز أو سنة واما الجمع بين حديثي ابن عباس وابن عمر واحاديث ابى حميد ووائل وغيرها في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصفهم الاقتراش علي قدمه اليسرى فهو ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت له في الصلاة أحوال حال يفعل فيها هذا وحال يفعل فيها ذاك كما كانت له أحوال في تطويل القراءة وتحقيقها وغير ذلك من أنواعها وكما توضع مرة ومرتين مرتين وثلاثاً ثلاثاً وكما طاف راكباً وطاف ماشياً وكما أوتر أول الليل وآخره وأوسطه وانتهى وتره الي السحر وغير ذلك كما هو معلوم من

المنع القياس علي سائر اركان الصلاة وركعاتها لا يراد فيها الدعاء بنزول النوازل وهذه الطريقة ثمانية هي التي اوردها في الكتاب فانه خص القولين بما اذا نزلت نازلة اشعار بأنها اذا لم تنزل فلا قنوت في غير الصبح بحال وينبغي ان يعلم قوله فقولان بالواو لان اصحاب الطريقة الاولى قالوا يقنت عند نزول النازلة ونفوا الخلاف فيه واما قوله ورأى الامام القنوت في سائر الصلوات فليس علي معنى ان جواز القنوت

أحواله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان يفعل العبادة على نوعين أو أنواع ليعين الرخصة والجواز مرة أو مرات قليلة ويواظب على الأفضل بينهما على أنه المختار والاولى: فالحاصل ان الاقواء الذي رواه ابن عباس وابن عمر فعله النبي صلى الله عليه وسلم على التفسير المختار الذي ذكره البيهقي وفعل صلى الله عليه وسلم ما رواه أبو حميد وموافقوه من جهة الاقتراش وكلاهما سنة لكن اجدى السنتين أكثر وأشهر وهي رواية أبي حميد لانه رواها وصدقه عشرة من الصحابة كما سبق ورواها وائل بن حجر وغيره وهذا يدل على مواظبته صلى الله تعالى عليه وسلم عليها وشهرتها عندهم فهي أفضل وأرجح مع ان الاقواء سنة أيضا فهذا ما يسر الله الكريم من تحقيق أمر الاقواء وهو من المهمات لتكرر الحاجة اليه في كل يوم مع تكرره في كتب الحديث والفقه واستشكال أكثر الناس له من كل الطوائف وقد من الله الكريم باتقائه والله الحمد على جميع نعمه *

(فرع) في مذاهب العلماء في الجلوس بين السجدين والطمانينة فيه : مذهبا أنهما واجبان لاتصح الصلاة إلا بهما وبه قال جمهور العلماء وقال أبو حنيفة لا تجب الطمانينة ولا الجلوس بل يكفي أن يرفع رأسه عن الارض أدنى رفع ولو كحد السيف وعنه وعن مالك أنهما قالا يجب ان يرتفع بحيث يكون الى القعود أقرب منه وليس لهما دليل يصح التمسك به ودليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « ثم ارفع حتى تطمئن جالسا » رواه البخاري من رواية أبي هريرة ورواه أبو داود والترمذي من حديث رفاع بن رافع وقد سبق بيان هذا وغيره من الأدلة في مسألة وجوب الاعتدال عن الركوع

قال المصنف رحمه الله *

﴿ ثم يسجد سجدة أخرى مثل الاولى ﴾

﴿ الشرح ﴾ قال القاضي أبو الطيب اجمع المسلمون على وجوب السجدة الثانية ودليله الاحاديث الصحيحة المشهورة والاجماع قال أصحابنا وصفة السجدة اثنائية صفة الاولى في كل شيء والله أعلم

قال المصنف رحمه الله *

﴿ ثم يرفع رأسه مكبرا لما ذكرناه من حديث أبي هريرة رضى الله عنه في الركوع قال الشافعي فاذا استوى قاعد أنهمض وقال في الام يقوم من السجدة فن أصحابنا من قال المسألة على قولين (أحدهما) لا يجلس لما روى وائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا رفع رأسه من السجدة استوى قائما بتكبيره » (والثاني) يجلس لما روى مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا كان في الركعة الاولى والثالثة لم

فيها للناس موقوف على رأى الامام واذنه بل من أراد القنوت جاز له ذلك وكأنه أراد امام القوم اذا صلوا جماعة فقال ان رأى قنت والقوم يتبعونه كما في الصبح وان اراد ترك ولا بد للمقتدين من الترك ايضا وفيه اشارة الى انه لا يستحب القنوت في غير الصبح بحال وانما الكلام في الجواز فحيث يجوز فالامر فيه الى اختيار المصلي وهذا قضية كلام أكثر الاثمة ومنهم من يشعر برأيه

ينفض حتى يستوى قاعداً» وقال أبو اسحق إن كان ضعيفاً جلس لأنه يحتاج إلى الاستراحة وإن كان قوياً لم يجلس لأنه لا يحتاج إلى الاستراحة وهل القولين على هذين الحالين فإن قلنا يجلس جلس مترشالاً روى أبو حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم «فنى رجله فقع علىها حتى يرجع كل عظم إلى موضعه ثم نهض» ويستحب أن يعتمد على يديه في القيام لما روى مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم «استوى قاعداً ثم قام واعتمد على الأرض بيديه» قال الشافعي لأن هذا أشبه بالتواضع واعون للمصلى ويمد التكبير إلى أن يقوم حتى لا يخلو من ذكره *

(الشرح) حديث أبي هريرة صحيح سبق بيانه مرات وحديث وائل غريب وحديث مالك بن الحويرث رواه البخاري في مواضع من صحيحه وحديث أبي حميد صحيح رواه أبو داود والترمذي وسبق بيانه بطوله في فصل الركوع وحديث مالك بن الحويرث الأخير صحيح أيضاً رواه البخاري بمعناه وسأذكره بلفظه في فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى وكل هؤلاء الرواة سبق ذكرهم وبيان أحوالهم إلا مالك بن الحويرث وهو أبو سليمان مالك بن الحويرث ويقال ابن الحارث الليثي رضي الله عنه توفي بالبصرة سنة أربع وتسعين فيما قيل وقوله قال الشافعي فإذا استوى قاعداً نهض يعني قال هذا في مختصر المزني: أما حكم الفصل فيسن التكبير إذا رفع رأسه من السجدة الثانية فإن كانت السجدة يعقبها تشهد مده حتى يجلس وإن كانت لا يعقبها تشهد فهل تسن جلسة الاستراحة فيها النصان اللذان ذكرهما المصنف عن الشافعي وللأصحاب فيها ثلاثة طرق (أحدها) وهو قول أبي سحر المروزي هما محمولان على حالين فإن كان المصلى ضعيفاً لمرض أو كبراً أو غيرها استحب والأفلا (الطريق الثاني) القطع بأنها تستحب لكل أحد وبهذا قطع الشيخ أبو حامد في تعليقه والبندنيحي والمحاملي في المقنع والفوراني في الإبانة وإمام الحرمين والغزالي في كتبه وصاحب العدة وآخرون ونقل الشيخ أبو حامد اتفاق الأصحاب عليه (الطريق الثالث) فيه قولان (أحدهما) يستحب (الثاني) لا يستحب وهذا الطريق أشهر واتفق القائلون به على أن الصحيح من القواين استحبابها لفصل من هذا أن الصحيح في المذهب استحبابها وهذا هو الصواب الذي ثبتت فيه الأحاديث الصحيحة التي سند كرها إن شاء الله تعالى في فرع مذاهب العلماء فإذا قلنا لا تسن جلسة الاستراحة ابتداءً للتكبير مع ابتداء الرفع وفرغ منه مع استوائه قائماً وإذا قلنا بالمذهب وهو أنها مستحبة قال أصحابنا بنى جلسة لطيفة جداً وفي التكبير ثلاثة

بالاستحباب والله أعلم (١) ثم الإمام في صلاة الصبح هل يجهر بالقنوت فيه وجهان (أحدهما) لا كالشهد وسائر الدعوات المشروعة في الصلاة (وأظهرهما) أنه يجهر لأنه روى الجهر به عن

(١) (قوله) ثم الإمام هل يجهر بالقنوت قولان أظهرهما يجهر لأنه روى الجهر به عن النبي ﷺ الجهر بالقنوت رواه البخاري من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد قنت بعد الركوع فربما قال إذا قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد انج فلانا الحديث وفي آخره يجهر بذلك *

أوجه حكاهما البغوي والمتولي وصاحب البيان وآخرون (أصحها) عند الجمهور وبه قطع المصنف هنا وفي التنبيه ونقله أبو حامد عن نص الشافعي أنه يرفع مكبراً ويمده إلى أن يستوي قائماً ويخفف الجلسة ودليله ما ذكره المصنف والأصحاب أن لا يخلو جزء من الصلاة عن ذكر (الثاني) يرفع غير مكبر ويبدأ بالتكبير جالسا ويمده إلى أن يقوم (والثالث) يرفع مكبراً فإذا جلس قطعه ثم يقوم بالتكبير نقله أبو حامد عن أبي إسحق المروزي وقطعه القاضي أبو الطيب قال أصحابنا ولا خلاف أنه لا يأتي بتكبيرتين ممن صرح بذلك القاضي حسين والبغوي والسنة فيها أن يجلس مقترشاً لحديث أبي حميد هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور وحكي صاحب الحاوي وجهاً أنه يجلس على صدور قدميه وهو شاذ وتسب هذه الجلسة عقب السجدة في كل ركعة يعقبها قيام سواء الأولى والثالثة والفرائض والنوافل لحديث مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعداً » رواه البخاري ولو سجد المصلي للتلاوة لم تشرع جلسة الاستراحة بلا خلاف وصرح به القاضي حسين والبغوي وغيرهما قال أصحابنا ولو لم يجلس الإمام جلسة الاستراحة فجلسها المأموم جاز ولا يضر هذا التخلف لأنه يسير وبهذا فرق أصحابنا بينه وبين ما لو ترك التشهد الأول واختلاف أصحابنا في جلسة الاستراحة هل هي من الركعة الثانية أم جلوس مستقل علي وجهين (أحدهما) أنها من الثانية حكاه في البيان عن الشيخ أبي حامد (الثاني) وهو الصحيح المشهور أنها جلوس فاصل بين الركعتين وليس من واحدة منهما كالتشهد الأول وجلوسه وبهذا قطع ابن الصباغ والمتولي وتظهر فائدة الخلاف في تعليق اليمين على شيء في الركعة الثانية ويجوز ذلك (واعلم) أنه ينبغي لكل أحد أن يواظب على هذه الجلسة لصحة الأحاديث فيها وعدم المعارض الصحيح لها ولا تغتر بكثرة المتساهلين بتركها فقد قال الله تعالى (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم) وقال تعالى (وما أتاكم الرسول فخذوه) قال أصحابنا وسواء قام من الجلسة أو من السجدة يسن أن يقوم معتمداً بيديه على الأرض وكذا إذا قام من التشهد الأول يعتمد بيديه على الأرض سواء في هذا القوى والضعيف والرجل والمرأة ونص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب لحديث مالك بن الحويرث وليس معارض صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم وإذا اعتمد بيديه جعل بطن راحته وبطون أصابعه على الأرض بلا خلاف وأما الحديث المذكور في الوسيط وغيره عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا قام في صلاته وضع يديه على الأرض كما يضع العاجن » فهو حديث ضعيف أو باطل لأصل له وهو بالنون ولو صحح كان معناه قائم معتمد ببطن يديه كما يعتمد العاجز وهو الشيخ الكبير وليس المراد عاجن العجين »

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله على الظاهر أي من هذين الوجهين وقوله مشروع أي بصفة الاستحباب وليس المراد مجرد الجواز ولفظ الكتاب وإن كان مطلقاً

(فرع) في مذاهب العلماء في استتباب جلسة الاستراحة : مذهبنا الصحيح المشهور أنها مستحبة كما سبق وبه قال مالك بن الحويرث وأبو حميد وأبو قتادة وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم وأبو قلابة وغيره من التابعين قال الترمذي وبه قال أصحابنا وهو مذهب داود ورواية عن أحمد وقال كثيرون أو الأكثر لا يستحب بل إذا رفع رأسه من السجود نهض حكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وأبي الزناد ومالك والثوري وأصحاب الرأي وأحمد وأسحق قال قال النعمان ابن أبي عباس أدركت غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يفعل هذا وقال أحمد بن حنبل أكثر الأحاديث علي هذا واحتج لهم بحديث «المسيء صلاته» ولا ذكر لها فيه وبحديث وائل بن حجر المذكور في الكتاب قال الطحاوي ولأنه لا دلالة في حديث أبي حميد قال ولأنها لو كانت مشروعة لسن لها ذكر كغيرها (واحتج) أصحابنا بحديث مالك بن الحويرث أنه « رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدا » رواه البخاري بهذا اللفظ ورواه أيضا من طرق كثيرة بمعناه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث المسيء صلته « اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا » رواه البخاري في صحيحه بهذا اللفظ في كتاب السلام وعن أبي حميد وغيره من الصحابة رضي الله عنهم أنه وصف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فقال « ثم هوى ساجدا ثم ثنى رجله وقعد حتى رجع كل عظم موضعه ثم نهض » وذكر الحديث « فقالوا صدقت رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وإسناده أبي داود إسناد صحيح علي شرط مسلم وقد سبق بيان الحديث بطوله في الركوع والجواب عن حديث المسيء صلته أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما علمه الواجبات دون المسنونات وهذا معلوم سبق ذكره مرات وأما حديث وائل فلو صح وجب حمله علي موافقة غيره في إثبات جلسة الاستراحة لأنه ليس فيه تصريح بتركها ولو كان صريحا لكان حديث مالك بن الحويرث وأبي حميد وأصحابه مقديما عليه لوجهين (أحدهما) صحة أسانيدهما (والثاني) كثرة رواتهما ويحتمل حديث وائل أن يكون رأى النبي صلى الله عليه وسلم في وقت أو أوقات تبينا للجواز وواظب علي ما رواه الأكثر ويؤيد هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمالك بن الحويرث بعد أن قام يصلي معه ويتحفظ العلم منه عشرين يوما وأراد الانصراف من عنده إلى أهله « اذهبوا إلي أهليكم ومروهم وكلوهم وصلوا كما رأيتموني أصلي » وهذا كله ثابت في صحيح البخاري من طرق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هذا وقد رأيته يجلس للاستراحة فلو لو يكن هذا هو المسنون لكل أحد لما أطلق صلى الله عليه وسلم قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » وبهذا يحصل الجواب عن فرق أبي إسحق

قالوجهان في الامام أما المنفرد فيسره به كسائر الأذكار والدعوات ذكره في التهذيب وأما المأموم فالقول فيه مبني علي الوجهين في الامام إن قلنا لا يجهر الامام به فيقنت المأموم كما يقنت الامام قياسا

المروزي من القوى والضعيف ويحاج به أيضا عن قول من لا معرفة له ليس تأويل حديث وائل وغيره بأولي من عكسه وأما قول الإمام أحمد بن حنبل أن أكثر الأحاديث على هذا ومعناه أن أكثر الأحاديث ليس فيها ذكر الجلسة اثباتا لا نفيًا ولا يجوز أن يحمل كلامه على أن مراده أن أكثر الأحاديث تنفيها لأن الموجود في كتب الحديث ليس كذلك وهو أجل من أن يقول شيئًا على سبيل الأخبار عن الأحاديث ونجد فيها خلافاً وإذا تقرر أن مراده أن أكثر الروايات ليس فيها اثباتها ولا نفيها لم يلزم رد سنة ثابتة من جهات عن جماعات من الصحابة وأما قول الطحاوي إنها ليست في حديث أبي حميد فمن العجب الغريب فإنها مشهورة فيه في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما من كتب السنن والمسانيد للمتقدمين وأما قوله لو شرعت لكان لها ذكر فجوابه أن ذكرها التكبير فإن الصحيح أنه يمد حتى يستوعبها ويصل إلى القيام كما سبق ولولم يكن فيها ذكر لم يحز رد السنن الثابتة بهذا الاعتراض والله أعلم *

(١) كذا بالأصل

(فرع) في مذاهبهم في كيفية النهوض إلى الركعة الثانية وسائر الركعات : قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب أن يقوم معتمداً على يديه وحكي ابن المنذر هذا عن ابن عمر ومكحول وعمر ابن عبد العزيز وابن أبي زكريا والقاسم بن عبد الرحمن ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة وداود يقوم غير معتمد يديه على الأرض بل يعتمد صدور قدميه وهذا مذهب ابن مسعود وحكاه ابن المنذر عن علي رضي الله عنه والنخعي والثوري واحتج لهم بحديث أبي شعبة عن قتادة عن أبي جحيفة عن علي رضي الله تعالى عنه قال «من السنة إذا نهض الرجل في الصلاة المكتوبة من الركعتين الأولى أن لا يعتمد يديه على الأرض إلا أن يكون شيخاً كبيراً لا يستطيع» رواه البيهقي وعن خالد بن الليث ويقال بن ياس عن صالح مولي (١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله

علي سائر الأذكار وإن قلنا بجهر الإمام به فإن كان المأموم يسمع صوته فوجهان (أصحهما) وهو المذكور في الكتاب أنه يؤمن ولا يقنت لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان يقنت ونحن نؤمن خلفه» (١) والثاني ذكره ابن الصباغ أنه يتخير بين أن يؤمن وبين أن يقنت معه فعلي الأول فيما إذا يؤمن فيه وجهان حكاهما القاضي الروياني وغيره أوقفهما لظاهر لفظ الكتاب أنه يؤمن في الكل وأظهرهما أنه يؤمن في القدر الذي هو دعاء أما في الشاء فيشاركه أو يسكت وإن كان لا يسمع صوت الإمام لبعده وغيره وقلنا أنه لو سمع لأمن فهنا وجهان أحدهما يقنت والثاني يؤمن كالوجهين في قراءة السورة إذا كان لا يسمع صوت الإمام وإنما لم يجز الخلاف على قولنا الإمام يسر بالقنوت مع جريانه في قراءة السورة في الصلاة السرية لأن السورة على الجملة مجبور بها والقنوت إذا لم

(١) حديث ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يقنت ونحن نؤمن خلفه تقدم من

حديث ابن عباس بلفظ ويؤمن من خلفه *

عليه وسلم نهض في الصلاة على صدور قدميه « رواه الترمذى والبيهقى وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم « نهى أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة » رواه أبو داود وعن وائل بن حجر في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم قال « وإذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على فخذه » رواه أبو داود وعن عبد الرحمن بن يزيد أنه رأى ابن مسعود يقوم على صدور قدميه في الصلاة « رواه البيهقى وقال هذا صحيح عن ابن مسعود وعن عطية العوفى قال « رأيت ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وأبا سعيد الخدرى رضي الله عنهم يقومون على صدور أقدامهم في الصلاة » رواه البيهقى (واحتج) الشافعى والأصحاب بحديث أئوب السختياني عن أبي قلابة قال جاءنا مالك ابن الحويرث فصلى بنا فقال « إني لأصلى بكم وما أريد الصلاة أريد أن أريكم كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي » قال أئوب فقلت لأبي قلابة « كيف كانت صلاته فقال مثل شيخنا هذا يعني عمرو بن سلمة قال أئوب وكان ذلك الشيخ يتم التكبير فإذا رفع رأسه عن السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ثم قام » رواه البخارى في صحيحه بهذا اللفظ قال الشافعى ولأن ذلك أبلغ في الخشوع والتواضع واعون للمصلي وأحرى أن لا يتقلب والجواب عن أحاديثهم أنها كلها ليس فيها شيء صحيح إلا الأثر الموقوف على ابن مسعود ترك السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول غيره فاما حديث على رضي الله تعالى عنه فضعيف ضعيف البيهقى وقال ابن أبي شيبة ضعفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرها واما حديث أبي هريرة فضعيف ضعفه الترمذى والبيهقى وغيرها لأن رواية خالد بن الياس وصالحا ضعيفتان واما حديث بن عمر فضعيف من وجهين (أحدهما) أنه رواية محمد بن عبد الملك الغزالي وهو مجهول (والثاني) أنه مخالف لرواية الثقات لأن أحمد بن حنبل رفيق الغزالي في الرواية لهذا الحديث عن عبد الرزاق وقال فيه « نهى أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يديه » ورواه آخران عن عبد الرزاق خلاف ما رواه الغزالي وقد ذكر أبو داود ذلك كله وقد علم من قاعدة المحدثين وغيرهم أن ما خالف الثقات كان

نر الجهر به ينزل منزلة سائر الأذكار فيشارك المأموم الإمام فيه لا محالة فهذا حكم الجهر بالقنوت في الصبح وأما في سائر الصلوات إذا قنت فيها فأبراده في الوسيط يشعر بأنه يسر في السريات وفي الجهرات الخلاف المذكور في الصبح وإطلاق غيره يقتضى طرد الخلاف في الكل (١) وحديث بئر معونة يدل على أنه كان يجهر به في جميع الصلوات وهل يسر رفع اليدين في القنوت فيه وجهان أحدهما نعم لما روى

(١) قوله وحديث بئر معونة يدل على أنه كان يجهر به في جميع الصلوات هو مستفاد من قول ابن عباس أنه دعا عليهم وساق لفظ الدعاء لأن الطاهر أنه سمعه من لفظه فدل على الجهر (قلت) ويمكن الفرق بين القنوت الذى في التوازل فيستحب الجهر فيه كما ورد وبين الذى هو راتب إن صح فليس في شيء من الأخبار ما يدل على أنه جهر به بل القياس أنه ليس به كباقي الأذكار التي يقال في الأركان *

حديثه شاذا مردودا واما حديث وائل فضعيف ايضا لانه من رواية ابنه عبد الجبار بن وائل عن ابيه واتفق الحفاظ على انه لم يسمع من ابيه شيئا ولم يدره وقيل انه ولد بعد وفاته بستة اشهر واما حكاية عطية فردودة لان عطية ضعيف *

(فرع) قال القاضي ابو الطيب والشاشي يكره ان يقدم احدي رجله حال القيام ويعتمد عليها وحكاية ابن المنذر عن ابن عباس واسحاق قال اسحاق الا ان يكون شيخا كبيرا ومثله عن مجاهد وقال مالك لا بأس به * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يرفع اليد إلا في تكبيرة الاحرام والركوع والرفع منه لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا أراد أن يركع وبعد ما رفع رأسه من الركوع ولا يرفع بين السجدين » وقال ابو علي الطبري وأبو بكر بن المنذر يستحب كلما قام إلى الصلاة من السجود ومن التشهد لما روى علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا قام من الركعتين يرفع يديه » والمذهب الاول ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ المشهور من نصوص الشافعي رحمه الله تعالى في كتبه وهو المشهور في المذهب وبه قال أكثر الأصحاب انه لا يرفع الا في تكبيرة الاحرام وفي الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر رضي الله عنهما وهو في صحيح البخاري ومسلم من طرق وفي رواية في الصحيحين « وكان لا يفعل ذلك في السجود » وفي رواية البخاري « ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع من السجود » وقال جماعة من اصحابنا منهم أبو بكر بن المنذر وأبو علي الطبري يستحب الرفع كلما قام من السجود ومن التشهد وقد يحتاج لهذا بما ذكره البخاري في كتاب رفع اليدين أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يرفع يديه إذا ركع وإذا سجد » لكنه ضعيف ضعفه البخاري وفي كتاب النسائي حديث

عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « إذا دعوت فادع ببطون كفيك فإذا فرغت فامسح راحتك على وجهك » (١) وقد روى الرفع في القنوت عن ابن مسعود بل عن عمرو وعثمان

(١) ﴿ حديث ﴾ ابن عباس مرفوعا إذا دعوت فادع ببطون كفيك وإذا فرغت فامسح راحتك على وجهك رواه ابو داود من طريق عبد الله بن يعقوب بن اسحاق عن حدثه عن محمد بن كعب عن ابن عباس بلفظ سلوا الله ببطون اكفكم ولا تسلوه بظهورها فإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم قال ابو داود روى من طرق كلها واهية وهذا امثلها وهو ضعيف ورواه الحاكم من طريق صالح بن حسان عن محمد بن كعب نحوه وخالفه ابن حبان فذكره في ترجمة صالح في الضعفاء وقال انه يروى الموضوعات عن الثقات واحسن من ذلك في الاستدلال ما رواه البيهقي من حديث ثابت عن انس في قصة الذين قتلوا قال لقد رأيته كلما صلى الغداة رفع يديه حتى يدعو عليهم وفيه على ابن الصقر وقد قال فيه الدارقطني ليس بالقوى *

يقتضيه عن مالك بن الحويرث عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال آخرون من أصحابنا يستحب
الرفع اذا قام من التشهد الاول وهذا هو الصواب ومن قال به من اصحابنا ابن المنذر وأبو علي
الطبري وأبو بكر البيهقي وصاحب التهذيب فيه وفي شرح السنة وغيرهم وهو مذهب البخاري
وغيره من المحدثين دليله حديث نافع ان ابن عمر رضي الله عنهما « كان اذا دخل الصلاة كبر ورفع
يديه واذا ركع رفع يديه واذا قال سمع الله لمن حمده رفع يديه واذا قام من الركعتين رفع يديه ورفع
ابن عمر ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه البخاري في صحيحه وعن حميد الساعدي
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم ابوقسادة أنه وصف صلاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقال فيها « واذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه » حديث صحيح
رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بالاسانيد الصحيحة وقال الترمذي حديث حسن
صحيح وقد سبق بطوله في فصل الركوع وعن علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم « انه كان اذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو
منكبيه ويضع مثل ذلك اذا قضي قراءته وأراد ان يركع ويصنعه اذا رفع من الركوع ولا يرفع يديه
في شيء من صلاته وهو قاعد واذا قام من الركعتين رفع يديه كذلك وكبر » وهو حديث صحيح
رواه البخاري في كتاب رفع اليدين وأبو داود والترمذي وابن ماجه وآخرون قال الترمذي حديث
حسن صحيح رواه الاكثرون في كتاب الصلاة والترمذي في كتاب الدعاء في اواخر كتابه وفي رواية
ابي داود « واذا قام من السجدة » بدل الركعتين والمراد بالسجدة الركعتان بلا شك كما جاء في
في رواية الباقرين وهكذا قاله العلماء من المحدثين والفقهاء الا الخطابي فإنه ظن ان المراد السجدة
المعروفتان ثم استشكل الحديث وقال لا أعلم أحداً من الفقهاء قال به وكأنه لم يقف على طرق روايته
ولو قف عليها لحمله على الركعتين كما حمله الاثمة وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم اذا كبر للصلاة جعل يديه حذو منكبيه واذا ركع فعل مثله ذلك واذا رفع
للسجود فعل مثل ذلك واذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك » رواه أبو داود باسناد صحيح فيه رجل فيه أدنى
كلام وقد وثقه الاكثرون وقد روى له البخاري في صحيحه وقوله رفع للسجود يعني رفع رأسه من
الركوع كما صرح به في الاحاديث السابقة قال البخاري في كتاب رفع اليدين ما زاده علي وأبي حميد
رضي الله عنهما في عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني وابن عمر رضي الله عنهم
أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يرفع اذا قام من الركعتين » كله صحيح لانهم لم يحكوا صلاة واحدة
وتختلف رواياتهم فيها بعينها مع انه لا اختلاف مع ذلك وإنما زاد بعضهم على بعض والزيادة مقبولة من
أهل العلم وقال البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار وقد قال الشافعي في حديث أبي حميد بهذا يقول

رضي الله عنهم وهو اختيار أبي زيد والشيخ أبي محمد وابن الصباغ وهو الذي ذكره

وفيه رفع اليدين اذا قام من الركعتين قال ومذهب الشافعي متابعة السنة اذا ثبتت وقد قال في حديث أبي حميد وبهذا أقول وقال صاحب التهذيب لم يذكر الشافعي رفع اليدين اذا قام من الركعتين ومذهبه اتباع السنة وقد ثبت ذلك وقد روى جماعة من الصحابة رفع اليدين في هذه المواضع الاربعة هم علي وابن عمر وابو هريرة وأبو حميد بحضرة أصحابه وصدقوه كلهم علي ذلك هذا كلام البغوي وأما قول الشيخ أبي حامد في التعليق انعقد الاجماع علي انه لا يرفع في هذه المواضع فاستدل له بالاجماع علي نسخ الحديث مردود عليه غير مقبول ولم ينعقد الاجماع علي ذلك بل قد ثبت الرفع في القيام من الركعتين عن خلائق من السلف والخلف فمن ذلك ما قدمناه عن علي وابن عمر وأبي حميد مع أصحابه العشرة وهو قول البخاري قال الخطابي وبه قال جماعة من أهل الحديث فحصل بين مجموع ما ذكرته أنه يتعين القول باستحباب رفع اليدين اذا قام من الركعتين وأنه مذهب الشافعي لثبوت هذه الاحاديث وكثرة روايتها من كبار الصحابة والشافعي قائل به للوجهين اللذين ذكرهما البيهقي والله أعلم *

(فرع) ذكر المصنف هنا ابن المنذر وهو الامام المشهور أبو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري من متقدمي أصحابنا في زمن ابن سريج وطبقته توفي سنة تسع وعشرين وثلثمائة وهو صاحب المصنفات المفيدة التي يحتاج اليها كل الطوائف وقد ذكرنا شيئا من حاله في مقدمة هذا الشرح وهو مستقصى في الطبقات وتهذيب الاسماء * قال المصنف رحمه الله *

﴿وبصلى الركعة الثانية مثل الاولى إلا في النية ودعاء الاستفتاح لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسيء صلاته﴾ ثم افعال ذلك في صلاتك كلها ﴿وأما النية ودعاء الاستفتاح فان ذلك يراد للدخول في الصلاة والاستفتاح وذلك لا يوجد إلا في الركعة الاولى﴾ (الشرح) حديث أبي هريرة رضي الله عنه رواه البخاري ومسلم لكن قد يقال ليس فيه دليل لجميع ما يفعله في الركعة الثانية فان المذكور فيه الواجبات فقط فلا يدل علي استحباب السنن المفعولة في الاولى وفي المسألة احاديث كثيرة صحيحة صريحة في أن الركعة الثانية كالاولي منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال «كان رسول الله ﷺ اذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صابه من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد ثم يكبر حين يهوي ساجداً ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتي يقضيها ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس» رواه البخاري ومسلم وعن أبي حميد الساعدي حديثه السابق في فصل الركوع بطوله قال في آخره «ثم اصنع كذلك حتي كانت الركعة الاخيرة» وهو صحيح كما سبق وعن أبي مسعود البدر حديث في معنى حديث أبي هريرة رواه ابو داود والنسائي لكنه من رواية عطاء ابن السائب وكان اختلط في آخر عمره والراوى عنه هنا أخذ عنه في الاختلاط فلا

في الوسيط وأظهرهما عند صاحبي المذهب والتهذيب أنه لا يرفع لما روى عن أنس رضي الله عنه أن

يحتاج به وفيما ذكرناه كفاية والله أعلم (واما المسألة) يقال أصحابنا صفة الركعة الثانية كالاولى إلا في النية والاستفتاح وتكبير الاحرام ورفع اليدين في أولها واختلفوا في التعوذ وتقصير الثانية عن الاولى في القراءة وقد ذكر المصنف الخلاف فيها في موضعه ولهذا لم يذكره هنا وترك المصنف هنا تكبير الاحرام ورفع اليدين ولا بد منهما فان قيل تركها الشهر تهما قيل فالنية والاستفتاح أشهر وقد ذكرهما قال المصنف رحمه الله *

﴿ فان كانت الصلاة تزيد على ركعتين جلس في الركعتين للتشهد لنقل الخلف عن السلف عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو سنة لما روى عبد الله بن بحنة رضي الله عنهما قال « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر فقام من اثنتين ولم يجلس فلما قضي صلاته سجد سجدتين بعد ذلك ثم سلم » ولو كان واجبا لفعله ولم يقتصر على السجود والسنة أن يجلس في هذا التشهد مقترشا لما روى ابو حميد رضي الله تعالى عنه « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا جلس في الاولين جلس على قدمه اليسرى ونصب قدمه اليمنى » *

﴿ الشرح ﴾ حديث ابن بحنة رواه البخارى ومسلم وحديث ابي حميد رواه البخارى وسبق بطوله في فصل الركوع وبحنة بضم الموحدة وفتح المهمله وهى صحابية اسلمت رضي الله عنها وبايعت النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن سعد اسمها عبدة يعنى وبحنة لقب وابنها عبد الله بن مالك يكنى ابا محمد اسلم وصحب النبي صلى الله عليه وسلم قديما وكان فاضلا ناسكا يصوم الدهر غير ايام النهي رضي الله عنه * اما حكم المسئلة فاذا كانت الصلاة اكثر من ركعتين جلس بعد الركعتين وهذا الجلوس سنة وليس بواجب وقد سبق بيان صفة الافتراش في الجلوس من السجدتين وجلسة الاستراحة وجلسة التشهد الاول وجلسة التشهد الاخير فالاولى والرابعة واجبتان والثانية والثالثة سنتان والسنة ان يجلس في الثلاث الاول مقترشا وفي الرابعة متوركا فلو عكس جاز ولكن الافضل ما ذكرناه *

النبي صلى الله عليه وآله وسلم « لم يكن يرفع اليد الا في ثلاثة مواطن الاستسقاء والاستنصار وعشية عرفة » (١) وهذا اختيار القفال واليه ميل امام الحرمين فان قلنا لا يرفع فذاك وان قلنا يوضع فوجهان في أنه هل يمسح بهما وجهه قال في التهذيب أصحابهما أنه لا يمسح *

(١) ﴿ حديث ﴾ انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع اليد إلا في ثلاثة مواطن الاستسقاء والاستنصار وعشية عرفة لأصل له من حديث انس بل في الصحيحين عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في كل دعائه إلا في الاستسقاء فانه يرفع يديه حتى يرى بياض ابطينه : وروى البيهقي عن انس انه رفع يديه في القنوت : وعن عائشة انه رفع يده في دعائه لاهل البقيع رواه مسلم وعنده عن عمر انه رفع يده صلى الله عليه وسلم في دعائه يوم بدر وللبخارى عن ابن عمر انه رفعها في دعائه عند الجرة الوسطى : وعن انس انه رفعها

(فرع) قال اصحابنا لا يتعين للجلوس في هذه المواضع هيئة الاجزاء بل كيف وجد اجزاء سواء تورك او اقترش او مد رجليه او نصب ركبتيه او احداها او غير ذلك لكن السنة التورك في آخر الصلاة والاقتراش فيما سواه والاقتراش ان يضع رجله اليسرى على الارض ويمس على كعبها وينصب اليمنى ويضع اطراف اصابعها على الارض موجهة الى القبلة والتورك أن يخرج رجليه وهما على هيئة الاقتراش من جهة يمينه ويمكن وركه اليسرى من الارض *

(فرع) في مذاهب العلماء في حكم التشهد الاول والجلوس له : مذهبنا انها سنة وبه قال اكثر العلماء منهم مالك والثوري والاوزاعي وابو حنيفة قال الشيخ ابو حامد وغيره وهو قول عامة العلماء وقال الليث واحمد وابو ثور واسحق وداود هو واجب قال احمد ان ترك التشهد عمداً بطلت صلاته وان تركه سهواً سجد للسجود واجزأته صلاته * واحتج لهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله وقال « صلوا كما رأيتموني أصلي » وقياساً على التشهد الاخير * واحتج اصحابنا بحديث ابن بريدة ووجه الدلالة ما ذكره المصنف : واجابوا عن حديث « صلوا كما رأيتموني أصلي » بأنه متناول للغرض والنفل وقد قامت دلائل على تميزها. واجابوا عن القياس على التشهد الاخير بأنه لم يعمد دليل على إخراجهم عن الوجوب وايضا فإنه لا يجبره سجود السهو بخلاف الاول *

(فرع) في مذاهبهم في هيئته الجلوس في التشهدين : مذهبا انه يستحب ان يجلس في التشهد الاول مقترشا وفي الثاني متورا كان كانت الصلاة ركعتين جلس متورا قال مالك يجلس فيهما متورا قال ابو حنيفة والثوري يجلس فيهما مقترشا وقال احمد ان كانت الصلاة ركعتين اقرش وان كانت اربعا اقرش في الاول وتورك في الثاني واحتج لمن قال يفرش فيها بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى وينهي عن عقب الشيطان » وفي رواية البيهقي « يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى » وعن واثل بن حجر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله

قال الركن الخامس السجود وأقله وضع الجبهة على الأرض مكشوفة بقدر ما ينطلق عليه الاسم وفي وضع اليدين والركبتين والقدمين قولان فإن أوجبنا وضع اليدين ففي كشفها قولان وكشف الجبهة واجب وإن سجد على طرته (ح) أو كورعامة (ح) أو طرف كاهل المتحرك بحر كته لم يجز (ح) والتنكس واجب في السجود وهو استعلاء الأسافل ولو تعذر التنكس بمرض وجب وضع وسادة ليضع الجبهة عليها في أظهر الوجوهين *

لما صبح خير واتفقا على رفع يديه في دعائه لابي موسى الاشعري: وروى البخاري في جزء رفع
اليدين رفع يديه في مواطن من حديث عائشة وابي هريرة وحابر وعلو وقال هي صحيحة فيتمين
حيث تأويل حديث أنس انه اراد الرفع البليغ بدليل قوله حتى يرى بياض ابطينه والله اعلم *

عليه وسلم « كان يفرش رجله اليسرى » واحتج للتورك بحديث عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا قعد في الصلاة جعل قدمه اليسرى بين فخذه وساقه وفرش قدمه اليمنى » رواه مسلم وعن ابن عمر رضي الله عنهما « سنة الصلاة ان تنصب رجلك اليمنى وتثنى اليسرى » رواه البخاري وروى مالك بإسناده الصحيح عن ابن عمر الجلوس على قدمه اليسرى « واحتج اصحابنا بحديث ابي حميد في عشرة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه وصف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم قال « فاذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى وينصب اليمنى فاذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الاخرى وقعد على مقعدته » رواه البخاري بهذا اللفظ وقد سبق بطوله في فصل الركوع وسبق هناك رواية ابي داود والترمذي قال الشافعي والاصحاب فحديث ابي حميد واصحابه صريح في الفرق بين التشهدين وباقي الاحاديث مطلقة فيجب حملها على موافقته فمن روى التورك اراد الجلوس في التشهد الاخير ومن روى الاقراش اراد الاول وهذا متعين للجمع بين الاحاديث الصحيحة لاسيما وحديث ابي حميد واقعه عليه عشرة من كبار الصحابة رضي الله عنهم والله أعلم *

(فرع) قال اصحابنا الحكمة في الاقراش في التشهد الاول والتورك في الثاني أنه أقرب إلى تذكر لصلاة وعدم اشتباه عدد الركعات ولأن السنة تخفيف التشهد الاول فيجلس مقترشا ليكون أسهل للقيام والسنة تطويل الثاني ولا قيام بعده فيجلس متوركا ليكون أعون له وأمكن ليتوفر الدعاء ولأن المسبوق اذا رآه علم في أمم التشهدين *

(فرع) المسبوق اذا جلس مع الامام في آخر صلاة الامام فيه وجهان: (الصحيح) المنصوص في الام وبه قطع الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضي أبو الطيب والغزالي والجمهور فيجلس مقترشا لانه ليس بأخر صلاته (والثاني) فيجلس متوركا متابعة للامام حكاية امام الحرمين ووالده والرافعي

الكلام في السجود في الاقل والاكمل (أما الاقل) فهذا الفصل يتكفل ببيانها وبه مسائل (أحدها) فيما يجب وضعه على مكان السجود ولا بد من وضع الحبة خلافا لابي حنيفة حيث قال الجبهة والاقف يجرىء وضع كل واحد منهما عن الآخر ولا تعين الجبهة * انما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « اذا سجدت فمكن جبهتك من الارض ولا تنقر تقرا » ولا يجب وضع جميع الجبهة على الارض بل يكفي وضع ما يقع عليه الاسم منها وذكر القاضي ابن كيجان أبا الحسين بن القطان حكى وجهها انه لا يكفي وضع البعض لظاهر خبر ابن عمر والمذهب الاول لما روى عن جابر رضي الله

(١) حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سجدت فمكن جبهتك من الارض ولا تنقر تقرا ابن حبان من حديث طلحة بن مصرف عن مجاهد عنه في حديث طويل ورواه الطبراني من طريق ابن مجاهد عن ابيه به نحوه وقد بيض المنذرى في كلامه على هذا الحديث في تخريج احاديث المذهب : وقال النووي لا يعرف وذكره في الخلاصة في فصل الضعيف *

(الثالث) ان كان جلوسه في محل التشهد الاول للمسبوق اقترش ولا تترك لان جلوسه حينئذ لجرد المتابعة فيتابع في الهيئة حكاة الرافعي وإذا جلس من عليه سجود سهو في آخره فوجهان حكاهما إمام الحرمين وآخرون (أحدهما) يجلس متوركا لانه آخر صلاته (والثاني) وهو الصحيح يفتersh وبه قطع صاحب العدة وآخرون ونقله إمام الحرمين عن معظم الأئمة لانه مستوفز ليم صلاته فعلى هذا اذا سجد سجدتي السهو تورك ثم سلم *

(فرع) قال أصحابنا يتصور أن يتشهد أربع مرات في صلاة المغرب بان يكون مسبقا أدرك الامام بعد الركوع يتشهد أربع مرات يقترش في ثلاثة منهن ويتورك في الرابعة *

قال المصنف رحمه الله *

والمستحب أن يبسط اصابع يده اليسرى على فخذه وفي اليد اليمنى ثلاثة أقوال (أحدها) يضعها على فخذه مقبوضة الا اصابع الا المسبحة وهو المشهور لما روى ابن عمر رضي الله تعالى عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قعد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة وروى ابن الزبير رضي الله عنها قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس اقترش اليسرى ونصب اليمنى ووضع ابهامه عند الوسطي وأشار بالسبابة ووضع اليسرى على فخذه اليسرى» وكيف يصنع بالابهام فيه وجهان (أحدهما) يضعها بجانب المسبحة على حرف راحته أسفل من المسبحة كأنه عاقد ثلاثا وخمسين لحديث ابن عمر رضي الله عنهما (والثاني) يضعها على حرف أصبعه الوسطي لحديث ابن الزبير (والقول الثاني) قاله في الاملاء يقبض الخنصر والبنصر والوسطي ويبسط المسبحة والابهام لما روى ابو حميد عن النبي صلى الله عليه وسلم (والقول الثالث) أنه يقبض الخنصر والبنصر ويخلق الابهام مع الوسطي لما روى وائل بن حجر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «وضع مرفقه الايمن على فخذه اليمنى ثم عقد اصابعه الخنصر والتي تليها وخلق حلقة باصبعه الوسطي على الابهام ورفع السبابة ورأيت يشربها» *

عنه قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد باعلى جبهته على قصاص الشعر» (١) ولا يجزى وضع الجبين عن وضع الجبهة وهما جانباً الجبهة وهل يجب وضع اليدين والركبتين والقدمين على مكان السجود فيه قولان (أحدهما) وبه قال احمد يجب وهو اختيار الشيخ ابى على لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما

(١) حديث جابر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد باعلا جبهته على قصاص الشعر الدارقطني بسند فيه عبد العزيز بن عبيد الله وليس بالقوى قاله الدارقطني وقال النسائي متروك وله طريق اخرى رواها الطبراني في الاوسط من طريق ابى بكر بن ابى مریم عن حكيم ابن عمير عن جابر وأعله ابن حبان بابن ابى مریم وقال روى الحفظ يحدث بالشيء ويهم فيه *

(الشرح) حديث ابن عمر رواه مسلم بلفظه وحديث ابن الزبير رواه مسلم أيضا ولفظه «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قعد في الصلاة وضع قدمه بين فخذه وساقه وفرش قدمه اليمنى ووضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى وأشار بأصبعه» وفي رواية لمسلم أيضا عنه «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قعد يدعو وضع يده اليمنى على فخذه ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بأصبعه السبابة ووضع إبهامه على أصبعه الوسطى ويلقم كفه اليسرى ركبته» وأما حديث أبي حميد قال روى أبو داود وغيره عنه بالاسناد الصحيح أنه قال «وضع كفه اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار بأصبعه» وأما حديث وائل فرواه البيهقي بلفظه وابن ماجه بمعناه واسناده صحيح قال البيهقي ونحن نخبره ونختار ما في حديث ابن عمر وابن الزبير لثبوت خبرهما وقوة إسنادهما ومزية رجالهما ورجحانهم في الفضل على عاصم بن كليب راوى حديث وائل وهو ما ألتفاظ الفصل بالمسبحة هي السبابة سميت مسبحة لشارتها إلى التوحيد والتزويه وهو التسبيح وسميت سبابة لأنه يشار بها عند المحاسبة والسب (وقوله) عقد ثلاثة وخمسين شرط عند أهل الحساب أن يضع طرف الخنصر على البنصر وليس ذلك مرادا هنا بل مراده أن يضع الخنصر على الراحة كما يضع البنصر والوسطى عليها وإنما أراد صفة الإبهام والمسبحة تكون اليد على الصورة التي يسميها أهل الحساب تسعة وخمسين اتباعا لرواية الحديث في صحيح مسلم وغيره كما سبق والله أعلم أما أحكام المسألة فقال الشافعي والأصحاب السنة في التشهدين جميعا أن يضع يده اليسرى على فخذه اليسرى واليمنى على فخذه اليمنى وينشر أصابعه اليسرى جهة القبلة ويجعلها قريبة من طرف الركبة بحيث تساوى رءوسها الركبة وهل يستحب أن يفرج الأصابع أم يضمها فيه وجهان قال الرافعى (الأصح) أنه يفرجها تفرجا مقتصدا ولا يؤمر بالتفريج الفاحش في شيء من الصلاة وهذا اختيار صاحب الشامل وأكثر الخراسانيين أو كثير منهم (والثاني) يضعها موجهة إلى القبلة وهذا الثانى أصح وبه قطع المحاملى والبندنجى والرويانى وآخرون ونقل الشيخ أبو حامد فى تعليقه اتفاق الأصحاب عليه وأما قول امام الحرمين والغزالي ومن تابعها لا يؤمر بضم الأصابع إلا فى السجود فهو اختيار منه لأحد الوجهين والأصح خلافه والله أعلم وأما اليمنى فيضعها على طرف الركبة اليمنى ويقبض خنصرها وبنصرها ويرسل المسبحة وفيما يفعل بالإبهام والوسطى الأقوال الثلاثة التى حكها المصنف وهي مشهورة

قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة واليدين

(١) حديث ابن عباس أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة وأشار بيده إلى أذنيه واليدين والركبتين وأطراف القدمين متفق عليه ولمسلم من حديث البراء إذا سجدت فضع كفك وارفع مرفقك ولا بى داود من حديث ابن عمر أن اليدين يسجدان كما يسجد الوجه فإذا وضع أحدكم وجهه فليضعها وإذا رفعة فليرفعها *

في كتب الاصحاب وانكروا على امام الحرمين والعزالي حيث حكياها أوجها وهي أقوال مشهورة (أحدها) يقبض الوسطى مع المختصر والبصر ويرسل الابهام مع المسبحة وهذا نصه في الاملاء (والثاني) يخلق الابهام والوسطى وفي كيفية التحليق وجهان حكاهما بغوى وآخرون قالوا (أصحهما) يحلقها برأسها وبهذا قطع المحامي في كتابيه (والثاني) يضع أئمة الوسطى بين عقدتي الابهام (والقول الثالث) وهو الأصح أنه يقبض الوسطى والابهام أيضا وفي كيفية قبض الابهام على هذا وجهان أصحهما يضعها بجانب المسبحة كأنه عاقد ثلاثة وخمسين (والثاني) يضعها على حرف أصبعه الوسطى كأنه عاقد ثلاثة وعشرين قال أصحابنا وكيف فعل من هذه الهيئات فقد أتى بالسنة وإنما الخلاف في الأفضل قال أصحابنا وعلى الأقوال والأوجه كلها يسن أن يشير بمسبحة يمينه فيرفعها إذا بلغ الممزة من قوله لا إله إلا الله ونص الشافعي على استحباب الإشارة للاحاديث السابقة قال أصحابنا ولا يشير بها إلا مرة واحدة وحكى الرافعي وجهها أنه يشير بها في جميع التشهد وهو ضعيف وهل يحركها عند الرفع بالإشارة فيه أوجه (الصحيح) الذي قطع به الجمهور أنه لا يحركها فلو حركها كان مكروها ولا تبطل صلاته لأنه عمل قليل (والثاني) يحرم تحريكها فإن حركها بطلت صلاته حكاه (١) عن أبي علي بن أبي هريرة وهو شاذ ضعيف (والثالث) يستحب تحريكها حكاه الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضي أبو الطيب وآخرون وقد يحتاج لهذا بحديث واثل بن حجر رضي الله عنه أنه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكروا وضع اليدين في التشهد قال « ثم رفع أصبعه فرأيت أنه يحركها يدعو بها » رواه البيهقي بإسناد صحيح قال البيهقي يحتدل أن يكون المراد بالتحريك الإشارة بها لا تكرير تحريكها فيكون موافقا لرواية ابن الزبير وذكر بإسناده الصحيح عن ابن الزبير رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يشير بأصبعه إذا دعا لا يحركها » رواه أبو داود بإسناد صحيح وأما الحديث المروي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم « تحريك الأصبع في الصلاة مذكرة للشيطان » فليس بصحيح قال البيهقي تفرد به

(١) يباين بالأصل

والركبتين وأطراف القدمين» (١) ويروى على سبعة آراب وأظهرهما لا يجب وبه قال أبو حنيفة ويروى عن مالك أيضا لأنه لو وجب وضعها لوجب الإيماء بها عند العجز وتقريبها من الأرض كالجهة فإن

(١) (قوله) ويروى على سبعة آراب هي في سنن أبي داود من هذا الوجه وعند أبي يعلى من رواية سعد بن أبي وقاص وزاد فيه فايها لم يضعه فقد انتقص ولمسلم عن العباس بن عبد المطلب مثله وعزاه المنذرى للمتفق عليه فوهم قاته في بعض نسخ مسلم دون بعض ولهذا استدركه الحاكم ولم يذكره عبد الحق وصححه ابن حبان وعزاه أصحاب الأطراف والحميدي في الجمع وابن الجوزي في جامعه وتحقيقه والبيهقي وابن تيمية في المنتقى لتخريج مسلم وانكر ذلك القاضي عياض في شرح مسلم فقال لم يقع عند شيوخنا في مسلم ولم يخرج البخاري أصلا وقال البزار لا نعلم أحدا قال الآراب إلا العباس وهو متعقب برواية ابن عباس التي في سنن أبي داود *

الواقدي وهو ضعيف قال العلماء الحكمة في وضع اليدين على الفخذين في التشهد أن يمنعها من العبث *
(فرع) في مسائل تتعلق بالإشارة بالمسبحة (أحداها) أن تكون إشارته بها إلى جهة القبلة واستدل
له البيهقي بحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم (الثانية) ينوي بالإشارة الإخلاص
والتوحيد ذكره المزني في مختصره وسائر الأصحاب واستدل له البيهقي بحديث فيه رجل مجهول
عن الصحابي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يشير بها للتوحيد » وعن ابن
عباس رضي الله تعالى عنها قال هو الإخلاص وعن مجاهد قال « مقبلة الشيطان » (الثالثة)
يكره أن يشير بالسبابتين من اليدين لأن سنة اليسرى أن تستمر مبسوطة (الرابعة) لو كانت
اليمنى مقطوعة سقطت هذه السنة فلا يشير بغيرها لانه يلزم ترك السنة في غيرها ومن صرح بالمسألة
المتولي وهو نظير من ترك الرمل في الثلاثة لا يتداركه في الأربعة لأن سنتها ترك الرمل وقد سبقت
له نظائر (الخامسة) أن لا يجاوز بصره إشارته واحتج له البيهقي وغيره بحديث عبد الله بن الزبير
« أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده اليمنى وأشار بأصبعه ولا يجاوز إشارته » رواه أبو داود
باسناد صحيح والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

ويتشهد وأفضل التشهد أن يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك
أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلي عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد
أن محمداً رسول الله لما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة فيقول قولوا التحيات المباركات الصلوات الطيبات وذكر نحو ما
قلناه وحكي أبو علي الطبري رحمه الله تعالى عن بعض أصحابنا أن الأفضل أن يقول
بسم الله وبالله التحيات لله لما روى جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم وهو خلاف المذهب وذكر التسمية غير صحيح عند أصحاب الحديث وأقل ما يجزى
من ذلك خمس كلمات وهي التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلي
عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله لأن هذا يأتي على معنى الجميع *
(الشرح) حديث ابن عباس رضي الله عنهما صحيح رواه مسلم وقد ثبت في التشهد أحاديث
(أحداها) حديث ابن مسعود رضي الله عنهما قال « كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله
عليه وسلم قلنا السلام على جبريل وميكائيل السلام على فلان وفلان فالتفت إلينا رسول الله صلى

قلنا يجب فيكني وضع جزء من كل واحد منها والاعتبار في اليدين بياطن الكف وفي الرجلين
ببطون الأصابع وإن قلنا لا يجب فيعتمد على ما شاء منها ويرفع ما شاء ولا يمكنه أن يسجد مع رفع
الجميع هذا هو الغالب أو المقطوع به ولا يجب وضع الأنف على الأرض في السجود خلافاً لأحمد في
إحدى الروايتين حيث قال يجب وضعه مع الجبهة * لنا ما سبق من حديث جابر رضي الله عنه ومعلوم

الله عليه وسلم فقال الله هو السلام فاذا صلى أحدكم فليقل التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلي عباد الله الصالحين فانكم اذا قلموها أصابت كل عبد صالح في السماء والارض أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم ينتخير من الدعاء أعجبه اليه فيدعو « رواه البخاري ومسلم وفي رواية للبخاري كنا نقول السلام على الله من عباده السلام على فلان وفلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولوا على الله فان الله هو السلام » وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان يقول « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلي عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله » رواه مسلم وفي رواية له كما يعلمنا القرآن وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم التحيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلي عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله » رواه النسائي وروى أبو داود نحوه من رواية ابن عمر وجابر وسمرة ابن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عبد الرحمن بن عبد القاري بتشديد الياء أنه سمع عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وهو علي المنبر يعلم الناس التشهد يقول « قولوا التحيات لله الزاقيات لله الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلي عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » رواه مالك في الموطأ وعن القاسم بن

أن من سجد باعلي الجبهة لا يكون أنفه علي الارض (الثانية) يجب كشف الجبهة في السجود لما روى عن خباب قال « شكونا الي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حر الرضاء في جباهنا واكفنا فلم يشكنا - أي لم يزل شكوانا - ولا يجب كشف الجميع بل يكفي ما يقع عليه الاسم كما في الوضع ويجب أن يكون المكشوف من الموضوع علي الارض فلو كشف شيئاً ووضع غيره لم يجز وانما يحصل الكشف اذا لم يكن بينه وبين موضع السجود حائل متصل به يرتفع بارتفاعه فلو سجد علي طرته او كور عمامته لم يجز لانه لم يباشر

(١) حديث خباب بن الارت شكونا الي رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاء في جباهنا واكفنا فلم يشكنا رواه الحاكم في الاربعين له عن أبي علي بن خزيمة عن العباس بن الفضل الاصفاطي عن احمد بن يونس عن أبي اسحاق عن سعيد بن وهب عنه بهذا وقال رواه مسلم عن احمد بن يونس يريد أصل الحديث وهو كذلك إلا انه ليس فيه في جباهنا واكفنا ولا فيه لفظ حر ورواه البيهقي من هذا الوجه ومن طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي اسحاق أيضاً ورواه هو وابن المنذر من طريق يونس بن أبي اسحاق عن سعيد بن وهب نحو لفظ مسلم وزاد وقال اذا زالت الشمس فصلوا وكذا زادها الطبراني ولفظه فما اشكنا اي لم يزل شكوانا وأشار البيهقي

محمد ان عائشة رضي الله عنها كانت اذا شهدت قالت التحيات الطيبات الصلوات الزايات لله
 أشهد ان لا اله الا الله وان محمداً عبده ورسوله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين» صحيح رواه مالك في الموطأ فهذه الاحاديث الواردة في التشهد وكلها
 صحيحة وأشدّها صحة باتفاق المحدثين حديث ابن مسعود ثم حديث ابن عباس قال الشافعي
 والاصحاب وبأيها تشهد أجزاءه لكن تشهد ابن عباس افضل وهذا معنى قول المصنف وافضل
 التشهد ان يقول إلى آخره فقله افضل التشهد دليل على جواز غيره وقد أجمع العلماء على جواز
 كل واحد منها ومن نقل الاجماع القاضي أبو الطيب قال أصحابنا انما رجع الشافعي تشهد ابن عباس
 على تشهد ابن مسعود لزيادة لفظة المباركات لأنها واقعة لقول الله تعالى نحية من عند الله مباركة
 طيبة ولقوله كما يعلمنا السورة من القرآن ورجحه البيهقي قال بان النبي صلى الله عليه وسلم علمه لابن
 عباس واقترانه من أحداث الصحابة فيكون متأخراً عن تشهد ابن مسعود واضرا به واختار أبو حنيفة
 والثوري واحمد وأبو ثور تشهد ابن مسعود واختار مالك تشهد ابن عمر رضي الله عنهم واما حديث
 جابر الذي في اوله باسم الله وبالله فرواه النسائي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم ولكنه ضعيف عند
 أهل الحديث كما نقله المصنف عنهم وكذا نقله البغوي ومن ضعفه البخاري والنسائي وروى
 التسمية البيهقي من طرق وضعفها ونقل تضعيفه عن البخاري وذكر الحاكم أبو عبد الله في المستدرک
 أن حديث جابر صحيح ولا يقبل ذلك منه فان الذين ضعفوه أحمل من الحاكم وأتقن وأما الفاظ
 الفصل فسمي التشهد لما فيه من الشهادتين وقوله التحيات جمع تحية قال الازهرى قال الفراء (١) الملك
 وقيل البقاء الدائم وقيل السلامة وتقديره السلامة من الآفات حكاهما الازهرى وقيل التحية الحيا
 والاول روى عن ابن مسعود وابن عباس وقاله ابن المنذر وآخرون قال ابن قتيبة انما قيل التحيات
 بالجمع لانه كان لكل واحد من ملوكهم تحية يحيا بها فقيل لنا قولوا التحيات لله أي الالفاظ التي
 تدل على الملك مستحقة لله تعالى وحده قال البغوي في شرح السنة لان شيئاً مما كانوا يحيون
 به الملوك لا يصلح للثناء على الله تعالى وقوله المباركات الصلوات الطيبات
 قالوا تقديره والمباركات والصلوات والطيبات بالواو كما جاء في الاحاديث الباقية ولكن
 حذفت الواو وحذف واو العطف جائز (قوله) الصلوات قيل المراد به العبادات قاله الازهرى وقيل

بجبهته موضع السجود وقال أبو حنيفة يجوز السجود على كور العمامة على الناصية والسك وعلى اليد ايضاً

الى ان الزيادة في قوله وقال اذا زالت الى آخره مدرجة بين ذلك زهير في روايته عن ابي اسحاق
 ورواه ابن عيينه عن الاعمشي عن عمارة بن عمير عن ابي معمر عن خباب واعلمه ابو زرعة بان
 هذا الاسناد انما هو لمتن كنا نعرف قراءته باضطراب لحيته وانما روى الاعمش حديث الرضاء
 عن ابي اسحاق عن سعيد بن وهب عن خباب وهم فيه وكيع فقال عن حارثة بدل سعيد بن وهب

الرحمة وقيل الادعية حكما بغوى وقيل المراد الصلوات الشرعية وقيل الصلوات الخمس وبهذا قال ابن المنذر في الاشراف والبندنجي وصاحب العدة والبيان قال صاحب المطالع علي هذا تقدير الصلوات لله منه أي هو المتفضل بها وقيل المعبود بها (قوله) لطيبات قيل معناه الطيبات من الكلام الذي هو ثناء على الله تعالى وذكر له قاله الازهرى وآخرون وقال الخطابي معناه ما طاب وحسن من الكلام فيصالح أن يثنى به عليه ويدعى به دون ما لا يليق وقال ابن المنذر وابن بطال وصاحب البيان معناه الصالحة «قوله سلام عليك أيها النبي» قال الازهرى فيه قولان (أحدهما) معناه اسم الـ لام أي اسم الله عليك (والثاني) معناه سلم الله عليك تسليما وسلاما ومن سلم الله عليه سلم من الآفات كلها «قوله الـ لام علينا» لم أر لاحد كلاما في الضمير في علينا وفاوضت فيه كبارا فحصل أن المراد الحاضرون من الأمام والمؤمنين والملائكة وغيرهم «وقوله وعلي عباد الله الصالحين» العباد جمع عبد رويانا عن الاستاذ أبي القاسم القشيري في رسالته قال سمعت أبا علي الدقاق يقول ليس شيء أشرف من العبودية ولا اسم أتم للمؤمن من الوصف بالعبودية ولهذا قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج وكانت أشرف أوقاته (سبحان الذي أسرى بعبده ليلا) وقال تعالى (فاوحى إلى عبده) والصالحون جمع صالح قال أبو اسحق الزجاج وصاحب المطالع هو اتمام بما عليه من حقوق الله تعالى وحقوق عباده وقوله «اشهد أن لا إله إلا الله» معناه اعلم وايقن «قوله رسول الله» قال الازهرى الرسول هو الذي يتابع أخبار من بعثه وقال غيره لتتابع الوحي إليه والله اعلم : وأما قول المصنف لما روى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وقع في المذهب وفيه مخدوف تقديره «عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن بسم الله وبالله التحيات لله» إلى آخره وأما قوله لأن هذا يأتي على معنى الجميع فينزع فيه لأن لفظ التحيات لا يتضمن المباركات والصلوات والطيبات «أما حكم المسألة فأكمل التشهد عندما تشهد ابن عباس بكما له ويقوم مقامه في الكلام (١) تشهد ابن مسعود ثم تشهد عمر رضي الله عنهم وقد بينا الجميع وحكي الراعي وجها غريبا أن الأفضل أن يقول «التحيات المباركات الزاكيات والصلوات لله» ليكون جامعا لها كلها وقال جماعة من أصحابنا منهم أبو علي الطبري يستحب أن يقول في أوله بسم الله وبالله التحيات لله إلى آخره وقطع الجمهور بأنه لا يستحب التسمية ولم يذكرها الشافعي لعدم ثبوت الحديث فيها وحكي الشيخ أبو حامد التسمية عن علي بن أبي طالب وابن عمر رضي الله عنهم قال ولم يقل بها غيرها من الفقهاء وأما أقل التشهد فقال

(١) كذا في لامل
والله السكك
فحرراه

إذا لم تكن مرفوعة عن الأرض بحيث لا يبقى اسم السجود وعن أحمد روايتان كاللذهين واختلف

: (قائدة) احتج الراعي بهذا الحديث على وجوب كشف الجبهة في السجود وفيه نظر لحديث انس فاذا لم يستطع أحدنا أن يمكن جبهته من الأرض بسط ثوبه فسجد عليه فدل على أنهم كانوا

الشافعي وأكثر الأصحاب أقوله « التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » وقال جماعة وإن محمداً رسوله كذا نقله الرافعي عن العراقيين والرويانى وقال البغوى وأشهد أن محمداً رسوله قال ونقله ابن كعب والصيدلانى فاسقطا قوله وبركاته وقالوا وأشهد أن محمداً رسول الله (قلت) وكذا رأيت نص الشافعي في الام كما نقله الصيدلانى وكذا نقله الشيخ أبو حامد في تعليقه عن الام وقال ابن سريج أقوله « التحيات لله سلام عليك أيها النبي سلام على عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وإن محمداً رسوله » واستقط بعضهم في الحكاية عن ابن سريج لفظ السلام الثاني فقال « السلام عليك أيها النبي وعلى عباد الله الصالحين » واستقط بعضهم الصالحين واختاره الامام أبو عبد الله الحلبي من كبار أصحابنا المتقدمين والصحيح الاول لأن تكرر في الاحاديث ولم يسقط في شيء من الروايات الصحيحة فيجب الاتيان به كله ولهذا قال الشافعي والأصحاب يتعين لفظة التحيات لثبوتها في جميع الروايات بخلاف المباركات وما بعدها وما يدل لسقوط لفظة وأشهد رواية أبي موسى السابقة وأما إسقاط الصالحين خطأ لأن الشرع لم يرد بالسلام على كل العباد هنا بل خص به الصالحين فيتعين أن يكون إسقاط علينا خطأ أيضاً لأن المتكلم لا يدخل في الصالحين فلا يجوز حذفه فالحاصل أن في قوله ورحمة الله وبركاته ثلاثة أوجه (أصحها) وجوبها (والثاني) حذفها (والثالث) وجوب الاول دون الثاني وفي علينا والصالحين ثلاثة أوجه (أصحها) وجوبها (والثاني) حذفها (والثالث) وجوب الصالحين دون علينا وفي الشهادة الثانية ثلاثة أوجه (أحدها) وأشهد أن محمداً رسول الله (والثاني) وهو الأصح وإن محمداً رسول الله (والثالث) وإن محمداً رسوله والله أعلم *

(فرع) وقع في المذهب في التشهد سلام عليك أيها النبي سلام علينا بتذكير سلام في الموضعين وكذا هو في البويطي وكذا ذكره المصنف في التنبيه وآخرون وكذا جاء في بعض الاحاديث وقال جماعة من الأصحاب السلام عليك السلام علينا بالالف واللام فيها وكذا جاء في أكثر الاحاديث وأكثر كلام الشافعي ووقع في مختصر المزني السلام عليك أيها النبي سلام علينا باثبات

في حال الاختيار يباشرون الارض بالجباه وعند الحاجة كالحر يتقون بالحائل وحيث فلا يصح حمل الحديث على ذلك لأنه لو كان مطلوبهم السجود على الحائل لاذن لهم في اتخاذ ما يسجدون عليه منفصلاً عنهم فقد ثبت أنه كان يصلي على الخمرة وعلى القراش فلم أنه لم يمنعهم الحائل وإنما طلبوا منه تأخيرها زيادة على ما كان يؤخرها ويؤخرها فلم يجبه والله أعلم : وفي الباب عن ابن مسعود رواه الترمذي في العلل من طريق زيد بن جبير عن خشف بن مالك عنه وصحح البخاري وقفه وفيه عن جابر رواه الطبراني في الصغير والعقيلي في الضعفاء وأعله بباطل راويه عن ابن المنكر وقال

الالف واللام في الاول دون الثاني واتفق اصحابنا علي ان جميع هذا جائز لكن الالف واللام افضل لكثرة في الاحاديث وكلام الشافعي وزيادته فيكون احوط ولمواقفته سلام التحلل من الصلاة والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

قال في الام وان ترك الترتيب لم يضر لان المقصود يحصل مع ترك الترتيب ويستحب اذا بلغ الشهادة ان يشير بالمسبحة لما روينا من حديث ابن عمر وابن الزبير ووائل بن حجر رضي الله تعالى عنهم وهل يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في هذا التشهد فيه قولان قال في القديم لا يصلي لانها لو شرعت الصلاة فيه عليه اشترعت على آله كالتشهد الاخير وقال في الام يصلي عليه لانه قعود شرع فيه التشهد فشرع فيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كالتعود في آخر الصلاة * (الشرح) قوله قعود شرع فيه التشهد احتراز من الجلوس بين السجدين ومن جلسة الاستراحة وحاصل ما ذكره ثلاث مسائل (احداها) استحباب الاشارة بالمسبحة وقد سبق بيان هذه المسألة وفروعها وبيان احاديثها وما يتعلق بها في السابق (الثانية) لفظ التشهد متعين فلو ابدله بمعناه لم تصح صلاته ان كان قادراً على لفظه بالعربية فان عجز اجزأته ترجمته وعليه التعلم وقد سبق بيان هذه المسألة في فصل التكبير وحكي القاضي ابو الطيب وجها انه لو قال اعلم ان لا اله الا الله بدل أشهد اجزأه لانه بمعناه والصحيح المشهور انه لا يجزيه كما اثر الكلمات وينبغي ان يأتي بالتشهد مرتباً فان ترك ترتيبه نظر ان غيره تغييراً مبطلا للمعنى لم تصح صلاته وتبطل صلاته ان تعمده لانه كلام اجنبي وان لم يغيره فطريقان المذهب صحته وهو المنصوص في الام وبه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين (والثاني) في صحته وجها وقيل قولان حكاه الخراسانيون وصاحب الحاوي وقطع القاضي حسين والمتولى بانه لا يصح والصحيح الاول وقد روى مالك في الموطأ والبيهقي باسناد صحيح عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تقول في التشهد «أشهد ان لا اله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين» وقد سبق بيانه قريباً (الثالثة) هل تشرع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقب التشهد الاول فيه قولان مشهوران (القديم) لا يشرع وبه قطع ابو حنيفة واحمد واسحق وحكي عن عطاء الشعبي والنخعي والثوري (والجديد) الصحيح عند الاصحاب تشرع ودليلها في الكتاب وحكي المحامي في المجموع طريقين (احدهما) هذا (والثاني) يسن قولاً واحداً وحكي صاحب العدة طريقين

مجهول وقد وثقه الطبراني وقال انه لم يرو غير هذا الحديث . (قائدة) قال البيهقي احاديث كان يسجد على كور عمامته لا يثبت منها شيء يعني مرفوعاً وحكي عن الاوزاعي انه قال كانت عمامة القوم صفراء لينة وكان السجود على كورها لا يمنع من وصول الجبهة الى الارض وقال الحسن كان اصحاب رسول الله ﷺ يسجدون وايديهم في ثيابهم ويسجد الرجل منهم على عمامته علقه البخاري

(أحدهما) قولان (والثاني) لا يسن قولاً واحداً فحصل ثلاث طرق المشهور في المسألة قولان والصحيح أنها تسن وهو نصه في الام والاملاء واما الصلاة على الآل في التشهد الاول ففيه طريقتان (أحدهما) وبه قطع المصنف وسائر العراقيين لا يشرع (والثاني) حكاه الخراسانيون انه ينبغي على وجوبها في التشهد الاخير فان لم نوجبها وهو المذهب لم تشرع هنا والاقولان كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قال الرافعي فان قلنا لا تسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول ولا في التمتوت ففعلهما في احدهما اوجبناهما على الاول في الاخير ولم نسنها في الاول فان آتي بها فيه فقد نقل ركننا الي غير موضعه وفي بطلان الصلاة به خلاف وتفصيل يأتي ان شاء الله تعالى *

(قرع) قال أصحابنا يكره أن يزيد في التشهد الاول على لفظ التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والآل إذا سنناهما فيكره أن يدعو فيه أو يطوله بذكر آخر فان فعل لم تبطل صلاته ولم يسجد للسهو سواء طوله عمداً أو سهواً هكذا نقل هذه الجملة الشيخ أبو حامد عن نص الشافعي واتفق الاصحاب عليها وقد يحتج له بحديث أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان في الركعتين الاوليين كأنه على الرسف قالوا حتي يقوم» رواه أبو داود والترمذي والنسائي وقال الترمذي هو حديث حسن وليس كما قال لان أبا عبيدة لم يسمع أباه ولم يدركه باتفاقهم وهو حديث منقطع * قال المصنف رحمه الله *

ثم يقوم الى الركعة الثالثة معتمداً على الارض بيديه لما روينا عن مالك بن الحويرث في الركعة الاولى ثم يصلي ما بقي من صلاته مثل الركعة الثانية إلا فيما بيناه من الجهر وقراءة السورة *

(الشرح) مذهبنا أنه يقوم إلى الثالثة معتمداً بيديه على الارض وسبق بيان مذاهب العلماء في ذلك ودليلنا ودليلهم قال الشافعي والاصحاب ويقوم مكبراً أو يتندى التكبير من حين يتندى *

ووصله البيهقي وقال هذا أصح ما في السجود على الإمامة موقوفاً على الصحابة : واخرج أبو داود في المراسيل عن صالح بن خيوان السبائي ان رسول الله ﷺ رأى رجلاً يسجد الى جنبه وقد اعتم على جبهته فخر عن جبهته وعن عياض بن عبد الله قال رأى رسول الله ﷺ رجلاً يسجد على كور الإمامة فأومأ بيده ارفع عمايتك : وأما الأحاديث التي أشار إليها البيهقي فوردت من حديث ابن عباس وابن أبي اوفى وجابر وأنس : أما ابن عباس ففي الحلية لابي نعيم في ترجمة ابراهيم بن ادهم وفي اسناده ضعفاء : وأما ابن أبي اوفى ففي الطبراني الاوسط وفيه قائد أبو الورقاء وهو ضعيف : وأما جابر ففي كامل ابن عدي وفيه عمرو بن شمر وجابر الجعفي وهما متروكان : وأما انس ففي علل ابن أبي حاتم وفيه حسانت بن سياه وهو ضعيف وقال أبو حاتم هذا حديث منكر ورواه عبد الرزاق عن عبد الله بن محرز عن سليمان بن موسى عن مكحول مرسل : وعن يزيد بن الاصم انه سمع ابا هريرة كان رسول الله ﷺ يسجد على كور عمايته قال ابن أبي حاتم هذا حديث باطل والله اعلم *

القيام وبمده إلي أن ينتصب قائما وقد سبق في فصل الركوع حكاية قول نقله الخراسانيون أنه لا يعمده والصحيح الاول وينكر علي المصنف كونه ترك ذكر التكبير وهو سنة بلا خلاف للاحاديث الصحيحة التي سبق ذكرها في فصل الركوع وهذا الذي ذكرناه من استحباب ابتداء التكبير من القيام هو مذهبنا ومذهب جماهير العلماء وعن مالك روايتان (أحدهما) هكذا (والثانية) وهو أن شرعته أنه لا يكبر في حال قيامه فاذا انتصب قائما ابتداء التكبير قال ابن بطال المالكي وهذا الذي يوافق الجمهور أولي قال وهو الذي تشهد له الآثار قال أصحابنا ثم يصلي الركعة الثالثة كالثانية إلا في الجهر وقراءة السورة ففيها قولان سبقا هل تشرع أم لا فان شرعت فهي أخف من القراءة في الثانية كما سبق وجهان في استحباب رفع اليدين اذا قام من التشهد الاول وذكرنا أن المشهور في المذهب أنه لا يستحب وأن الصحيح أو الصواب أنه يرفع يديه وبسطنا دلائله والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ فاذا بلغ آخر الصلاة جلس للتشهد وتشهد وهو فرض لما روى ابن مسعود رضي الله عنه قال « كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام علي الله قبل عباده السلام علي جبريل وميكائيل السلام علي فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام علي الله فان الله هو السلام ولكن قولوا التحيات لله » ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ إذا بلغ آخر صلاته جلس للتشهد وتشهد وهذا الجلوس والتشهد فيه فرضان عندنا لا تصح الصلاة إلا بهما وبه قال الحسن البصري وأحمد وإسحاق وداود وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ونافع مولي ابن عمر وغيرهما وقال أبو حنيفة ومالك الجلوس بقدر التسجد واجب ولا يجب التشهد وحكي الشيخ أبو حامد عن علي بن أبي طالب والزهرى والنخعي ومالك والاوزاعي والثوري أنه لا يجب التشهد الاخير ولا جلوسه الا ان الزهرى ومالك والاوزاعي قالوا لو تركه سجد للسهو وعن مالك رواية كابي حنيفة والاشهر عنه ان الواجب الجلوس بقدر السلام فقط واحتج لهم بحديث المسيء صلته وبحديث عبد الرحمن بن زياد بن انعم الافريقى عن بكر بن سودة عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قعد الامام في آخر صلاته ثم أحدث قبل ان يتشهد فقد تمت صلاته » وفي رواية ثم أحدث قبل أن يسلم فقد تمت صلاته » رواه أبو داود والترمذى والبيهقى وغيرهم وألفاظهم مختلفة وعن علي رضي الله تعالى عنه موقوفا وقياسا علي التشهد الاول والتسبيح للركوع واحتج أصحابنا بحديث ابن مسعود

نقل أصحابنا عن مالك « لنا حديث خباب وايضا فقد روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « الزق جبهتك بالارض » (١) ولو سجد علي طرف كفه او ذيله نظر ان كان يتحرك بحر كته قياما وقعودا لم يجز

المذكور في الكتاب وهو صحيح بهذا اللفظ رواه الدارقطني والبيهقي وقالوا إسناده صحيح قال أصحابنا وفيه وجهان (أحدهما) قوله قبل أن يفرض التشهد فدل على أنه فرض (والثاني) قوله صلى الله عليه وسلم «ولكن قولوا التحيات لله» وهذا أمر والأمر للوجوب ولم يثبت شيء صريح في خلافه قال أصحابنا ولأن التشهد شبيه بالقراءة لأن القيام والقعود لا تتميز العبادة منهما عن العادة فوجب فيها ذكر لتمييز بخلاف الركوع والسجود وأما الجواب عن حديث المسىء صلته فقال أصحابنا إنما لم يذكره له لأنه كان معلوما عنده ولهذا لم يذكر له النية وقد اجتمعنا على وجوبها ولم يذكر القعود للتشهد وقد وافق أبو حنيفة على وجوبه ولم يذكر السلام وقد وافق مالك والجمهور على وجوبه والجواب عن حديث ابن عمرو أنه ضعيف باتفاق الحفاظ ممن نص على ضعفه الترمذي وغيره وضعفه ظاهر قال الترمذي ليس إسناده بقوى وقد اضطربوا فيه قال العلماء وضعفه من ثلاثة أوجه (أنه مضطرب والافريقي ضعيف أيضا باتفاق الحفاظ وبكر بن سوادة لم يسمع من عبد الله بن عمرو وأما المنقول عن علي رضي الله عنه فضعيف أيضا ضعفه البيهقي وروى بإسناده عن أحمد بن حنبل أن هذا لا يصح. وأما القياس على التسبيح في الركوع فقد سبق الجواب عنه وعن قياسهم على التشهد الأول أن النبي صلى الله عليه وسلم جبر تركه بالسجود ولو كان فرضا لم يجبر ولم يجز هذا التشهد: قال إمام الحرمين في (١) ولم يزل المسلمون يجبرون الأول بالسجود دون الثاني والله أعلم *

(١) يباين بالأصل
والله في كتاب
الأساليب

(فرع) أجمع العلماء على الأسرار بالتشديد وكراهة الجهر بهما واحتجوا به بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال «من السنة أن يخفى التشهد» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن والخام في المستدرک وقال حسن صحيح علي شرط البخاري ومسلم قال الترمذي والعمل عليه عند أهل العلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

(والسنة في هذا القعود أن يكون متوركا فيخرج رجل من جانب بوركة اليمن ويضع يديه على الأرض لما روى أبو حميد رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في الأولتين جلس على قدمه اليسرى ونصب قدمه اليمنى وإذا جلس في الأخيرة جلس على يديه وجعل بطن قدمه اليسرى تحت مابض اليمنى ونصب قدمه اليمنى ولأن الجلوس في هذا التشهد يطول فكان التورك فيه أمكنا والجلوس في التشهد الأول يقصر فكان الاقتراح فيه أشبه ويتشهد على ما ذكرناه (الشرح) وهذه المسئلة قد سبقت بدلائلها وفروعها ومذاهب العلماء فيها في الفصل الذي قبل هذا * قال المصنف رحمه الله *

(فإذا فرغ من التشهد صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وهو فرض في هذا الجلوس لما روت عائشة

كسور الإمامة وإن طال وكان لا يتحرك بحر كته فلا بأس لأنه في حكم المنفصل عنه فاشبهه ما لو سجد على ذيل غيره وإذا أوجبنا وضع الركبتين والتقدمين فلا نوجب كشفهما أما الركبتان فلا نهما من العورة أو

رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يقبل الله صلاة الا بظهور وبالصلاة علي »
والافضل أن يقول اللهم صل علي محمد وعلي آل محمد كما باركت علي ابراهيم وعلي آل ابراهيم انك
حميد مجيد لما روى كعب بن عجرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ذلك
والواجب من ذلك اللهم صل علي محمد وفي الصلاة علي آله وجهان (أحدهما) يجب لما روى أبو حميد
قال « قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل علي محمد وأزواجه وذريته كما
صليت علي ابراهيم وبارك علي محمد وعلي أزواجه وذريته كما باركت علي ابراهيم إنك حميد مجيد »
والمذهب أنها لا تنجب للاجماع *

(الشرح) الذي اراه تقديم الاحاديث الواردة في الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم وعلي آله
عن كعب بن عجرة رضي الله عنه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا قد علمنا
أو عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل علي محمد وعلي آل محمد كما
صليت علي ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك علي محمد كما باركت علي ابراهيم إنك حميد مجيد »
رواه البخاري ومسلم بهذا اللفظ وفي رواية لابي داود « كما صليت علي ابراهيم وكما باركت علي
ابراهيم وآل ابراهيم » وعن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه انهم قالوا يا رسول الله كيف نصلي
عليك قال « قولوا اللهم صل محمد وعلي أزواجه وذريته كما صليت علي آل ابراهيم وبارك علي
محمد وعلي أزواجه وذريته كما باركت علي آل ابراهيم انك حميد مجيد » رواه البخاري ومسلم
وهذا لفظه وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال « قلنا يا رسول الله هذا السلام عليك
فكيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل علي محمد عبدك ورسولك كما صليت علي ابراهيم وبارك
علي محمد وآل محمد كما باركت علي ابراهيم وآل ابراهيم » رواه البخاري في صحيحه في وسط كتاب
الدعوات بهذه الاحرف وقد رأيت بعض الحفاظ المتأخرين الكبار عزاه الي البخاري في غير
هذا الموضع وفيه التصريح بقوله كما صليت علي ابراهيم وهي لما يده حياه (١) وعن أبي مسعود الانصاري
البدري رضي الله عنه قال « أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في مجلس سعد بن عباد فقال
له بشير بن سعد أمرنا الله عز وجل أن نصلي عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك فسكت
رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنينا انه لم يسأله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم
صل علي محمد وعلي آل محمد كما صليت علي آل ابراهيم وبارك علي محمد وعلي آل محمد كما باركت علي
آل ابراهيم انك حميد مجيد والسلام كما قد علمتم » رواه مسلم بهذا اللفظ وفي رواية كيف « نصلي
عليك أذا نحن صلينا عليك في صلاتنا قال قولوا اللهم صل محمد النبي الامي وعلي آل محمد كما صليت

(١) كذا بالاصل
رد

متصلان بالعودة فلا يابن بتعظيم الصلاة كشفها واما القدمان فلانه قد يكون ما سحاه علي الخف وفي كشفها
ابطال طهارة المسح وتفويت تلك الرخصة واما اليدين اذا أوجبتا وضعهما ففي كشفهما قولان احدهما يجب

على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد النبي الامي وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد» رواها ابو حاتم بن حبان بكسر الحاء والحاء كم ابو عبد الله في صحيحهما والدارقطني والبيهقي واحتجوا بها قال الدارقطني هذا إسناد حسن وقال الحاكم هذا حديث صحيح وفي هذه الرواية فائدتان (أحدهما) قوله اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا (والثانية) قوله كما صليت على ابراهيم لان أكثر روايات هذا الحديث ليس فيها ذكر ابراهيم انما فيها كما صليت على آل ابراهيم وعن فضالة بن عبيد رضي الله عنه قال «سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يدعو في صلاته لم يمجّد الله ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله ﷺ عجل هذا ثم دعاه فقال له ولغيره اذا صلي احدكم فليبدأ بتمجيد الله والثناء عليه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بعد بما شاء» رواه ابوداود والترمذي والنسائي وابو حاتم بن حبان - بكسر الحاء - وابو عبد الله الحاكم في صحيحهما وغيرهم قال الترمذي حديث حسن صحيح وقال الحاكم حديث صحيح على شرط مسلم وفي المسألة احاديث كثيرة غير ما ذكرناه واما كعب بن عجرة - بضم العين واسكان الجيم وبالألف - فهو ابو محمد ويقال ابو عبد الله ويقال ابو اسحق بن عجرة الانصاري السلمي شهد بيعة الرضوان توفي بالمدينة سنة اثنين وقيل ثلاث وقيل احدى وخمسين وهو ابن خمس وسبعين سنة وقيل غير ذلك (وقوله) حميد مجيد قال أهل اللغة والمعاني والمفسرون الحميد بمعنى الحمود وهو الذي تحمد افعاله والمجيد الماجد وهو من كل في الشرف والكرم والصفات الحمودة * أما أحكام المسألة فالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير فرض بلا خلاف عندنا الا ما سأذكره عن ابن المنذر ان شاء الله تعالى فانه من اصحابنا وفي وجوبها على الآل وجهان وحكماهما امام الحرمين والغزالي قولين والمشهور وجهان (الصحيح) المنصوص وبه قطع جمهور الاصحاب آنها لا تجب والثاني تجب ولم يبين الجمهور قائله من اصحابنا وقد بينه ابو علي البندنجي في كتابه الجامع وابو الفتح سليم الرازي في تقريبه وصاحبه الشيخ أبو الفتح نصر المقدسي في تهذيبه وصاحب العدة فقالوا هو قول التبريجي من اصحابنا - بمثناه من فوق مضومة ثم راء سا كنة ثم باء موحدة مضومة ثم جيم - واحتج له بحديث أبي حميد وليس فيه ذكر الآل وكان ينبغي ان يحتج بما ذكرناه من الاحاديث الصحيحة المصرحة بالصلاة على الآل ولعل المصنف أراد بالآل الأهل وهم الأزواج والذرية المذكورة في الحديث وهو أحد المذاهب في ذلك كما سأذكره في فرع مستقل ان شاء الله تعالى قال المصنف رحمه الله

لحديث خباب واصحهما لا يجب لان المقصود من السجود اظهار هيئة الخضوع وغاية التواضع وقد حصل ذلك بكشف الجبهة وأيضا فلانه قد يشق ذلك عند شدة الحر والبرد بخلاف الجبهة فانها بارزة بكل حال فان أوجبنا الكشف كفي كشف البعض من كل واحدة منهما كما ذكرنا في الجبهة (الثالثة) إذا هوى من الاعتدال ووضع الجبهة وسائر أعضائه على الأرض فلو وضع أعالي

غيره وهذا الوجه مردود بإجماع الأمة قيل قائله ان الصلاة علي الآل لا تجب قال الشافعي
والاصحاب والافضل في صفة الصلاة ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الى آخر ما ذكره المصنف
وينبغي أن يجمع ما في الاجاديت الصحيحة السابقة فيقول اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي
الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى
آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد
واما أقل الصلاة فقال الشافعي والاصحاب هو ان يقول اللهم صل على محمد فلو قال صلى الله على
محمد فوجان حكاهما صاحب الحاوي قال وهما كالوجهين في قوله عليكم السلام والصحيح أنه يجزئه
وبه قطع صاحب التهذيب وفي هذا دليل على انه لو قال اللهم صل على النبي أو علي أحمد أجزاء
وكذا قطع الرافعي بأنه لو قال صلى الله على رسوله أجزاء قال وفي وجه يكفى أن يقول صلى الله
عليه والسكينة ترجع الي قوله في التشهد وأشهد أن محمدا رسول الله قال وهذا نظر الى المعنى وقال
القاضي حسين في تعليقه لا يجزئه أن يقول اللهم صل على أحمد أو النبي بل تسمية محمد صلى الله عليه
وسلم واجبة قال البغوي وغيره وأقل الصلاة علي الآل اللهم صل على محمد وآله ويشترط أن يأتي
بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه من التشهد والله اعلم

(فرع) في بيان آل النبي صلى الله عليه وسلم المأمور بالصلاة عليهم وفيهم ثلاثة أوجه لاصحابنا
(الصحيح) في المذهب أنهم بنو هاشم وبنو المطلب وهو الذي نص عليه الشافعي في حرمة ونقله عن
الازهرى والبيهقي وقطع به جمهور الاصحاب (والثاني) أنهم عترته الذين ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم
وهم اولاد فاطمة رضي الله عنها وبنوهم أبدا حكاها الازهرى وآخرون (والثالث) أنهم كل المسلمين
التابعين له صلى الله عليه وسلم الى يوم القيامة حكاها القاضي أبو الطيب في تعليقه عن بعض أصحابنا
واختاره الازهرى وآخرون وهو قول سفيان الثوري وغيره من المتقدمين رواه البيهقي عن جابر بن
عبد الله الصحابي وسفيان الثوري وغيرهما واحتج القائلون بهذا بقول الله تعالى (أدخلوا آل فرعون أشد
العذاب) والمراد جميع أتباعه كلهم قال البيهقي ويحتج لهم بقول الله تعالى لنوح صلى الله عليه وسلم
(احمل فيها من كل زوجين اثنين وأهلك) (قال ان ابني من أهلي وان وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين)

اعضائه مع الاسافل ثلاث هيئات (إحداها) أن تكون الاعالي أعلى كماله وضع رأسه على شيء مرتفع
وكان رأسه أعلى من حقوه فلا يجزئه ذلك لان اسم السجود لا يقع على هذه الهيئة فصار كما لو أكب
ومد رجله (والثانية) أن تكون الاسافل أعلى فهذه هيئة التنكس وهي المطلوبة ومهما كان المكان
مستويا فيكون الحقو أعلى لا محالة وان كان موضع الرأس مرتفعا قليلا فقد ترتفع أسافله
وتحصل هذه الهيئة ايضا (والثالثة) ان يتساوي الاعالي والاسافل لارتفاع موضع الجبهة وعدم رفعه

قال يانوح انه ليس من أهلك انه عمل غير صالح) فأخرجه بالشرك عن أن يكون من أهل نوح قال البيهقي وقد أجاب الشافعي عن هذا فقال الذي نذهب اليه أن معنى الآية انه ليس من أهلك الذي امرناك بحملهم لانه تعالى قال (وأهلك الا من سبق عليه القول منهم) فأعلمه أنه امره أن لا يحمل من أهله من يسبق عليه القول من أهل معصيته بقوله تعالى (انه عمل غير صالح) وعن واثلة بن الاسقع رضي الله عنه قال « جئت أطلب عليا رضي الله عنه فلم أجده فقالت فاطمة رضي الله تعالى عنها انطلق الي رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوه فاجلس فجاء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخلت معها فندعاه رسول صلى الله عليه وسلم حسنا وحسنا فاجلس كل واحد منهما على فخذه وأدنى فاطمة من حجره وزوجها ثم لف عليهم ثوبه وانه متبرز فقال انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا اللهم هؤلاء أهلي اللهم حق قال واثلة قلت يا رسول الله وأنا من أهلك قال وأنت من أهلي قال واثلة انها لمن أرجو ما أرجوه » قال البيهقي هذا إسناد صحيح قال وهو إلى تخصيص واثلة بذلك أقرب من تعميم الامة كلها به وانه جعل واثلة في حكم الاهل تشبيها بمن يستحق هذا الاسم لا تحقيقا وامامارواه ابو هريرة نافع السلمي عن أنس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه سئل من آل محمد « فقال كل مؤمن تقى » فقال البيهقي هذا ضعيف لا يحمل الاحتجاج به لان ابا هريرة كذبه يحيى بن معين وضعفه احمد وغيره من الحفاظ واحتج الشافعي ثم البيهقي والاصحاب لمذهب الشافعي ان الآل هم بنو هاشم وبنو المطلب بقوله صلى الله عليه وسلم « ان الصدقة لا تحمل لمحمد ولا لآل محمد » رواه مسلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير : قد ذكرنا أن مذهبنا أنها فرض فيه ونقله اصحابنا عن عمر بن الخطاب وابنه رضي الله تعالى عنهما ونقله الشيخ ابو حامد عن ابن مسعود وابي مسعود البدر رضي الله تعالى عنهما ورواه البيهقي وغيره عن الشعبي وهو إحدى الروايتين عن احمد وقال مالك وابو حنيفة واكثر العلماء هي مستحبة لا واجبة حكاه ابن المنذر عن مالك وأهل المدينة وعن الثوري وأهل الكوفة وأهل الرأي وجملة من أهل العلم قال ابن المنذر وبه أقول وقال اسحق ان تركها عمدا لم تصح صلاته وان تركها سهوا رجوت ان تجزئه واحتج لهم بحديث « المسبيء صلاته » وبحديث ابن مسعود في التشهد ثم قال في آخره فاذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك واحتج اصحابنا بقوله تعالى (صلوا عليه وسلموا تسليما) قال الشافعي رحمه الله تعالى اوجب الله تعالى بهذه الآية الصلاة واولي الاحوال بها حال الصلاة قال اصحابنا الآية تقتضي وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وقد أجمع العلماء انها لا تجب في غير الصلاة

الاسافل ففيها تردد للشيخ ابي محمد وغيره والظاهر أنها غير مجزئة أيضا وهذا هو المذكور في الكتاب وكذلك أورد صاحب التهذيب حيث قال وحده السجود ان تكون أسافل بدنه أعلى من اعاليه فلو تعذرت

قال الكرخي مجوج بالاجماع قبله: واحتجوا ايضا بالاحاديث الصحيحة السابقة: واجابوا عن حديث «المسيء صلاته» بأنه محمول على أنه كان يعلم التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحتج الي ذكرهما كما لم يذكر الجلوس وقد أجمعنا على وجوبه وانما ترك العلم به كما تركت النية للعلم بها والجواب عن حديث ابن مسعود أنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق الحفاظ وسيأتي ايضاح ادراجها وقول الحفاظ فيه في مسألة الخلاف في وجوب السلام ان شاء الله تعالى *

قال المصنف رحمه الله *

ثم يدعو بما أحب لما روى ابو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «اذا تشهد أحدكم فليتعوذ من اربع من عذاب النار وعذاب القبر وفتنة المحيا والمات وفتنة المسيح الدجال ثم يدعو لنفسه بما بدا له فان كان اماما لم يطل الدعاء والا فضل ان يدعو لما روى على رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقول بين التشهد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت اعلم به مني أنت المقدم وانت المؤخر لا اله الا انت» *

(الشرح) حديث ابي هريرة رواه البخاري ومسلم دون قوله ثم يدعو لنفسه بما بدا له والبيهقي والنسائي بهذه الزيادة باسناد صحيح وحديث علي رضى الله عنه رواه مسلم: قال أهل اللغة العذاب كل ما يفي الانسان ويشق عليه وأصله المنع وسمى عذابا لأنه يمنع من المعاودة ويمنع غيره من مثل ما فعله (وقوله) فتنة المحيا والمات أى الحياة والموت والمسيح - بفتح الميم وتخفيف السين وباء - الممثلة - وهو الصواب في ضبطه (وقيل) أشياء اخر ضعيفه نبسطها في تهذيب اللغات قال ابو عبيد وغيره المسيح هو المسوح العين وبه سمي الدجال وقال غيره لمسحه الارض فهو فعيل بمعنى فاعل (وقيل) المسيح الاعور وقال ابو العباس ثعلب المسيح الكذاب والدجال من الدجل وهو التغطية سمي بذلك لتمويهه وتغطيته

هذه الهيئة لمرض او غيره فهل يجب وضع وسادة ونحوها ليضع الجبهة عليها ام يكفي انهاء الرأس الى الحد الممكن من غير وضع الجبهة على شيء فيه وجان حكاها في النهاية (اظهرهما) عند صاحب الكتاب انه يجب وضع شيء ليضع الجبهة عليه لان الساجد يلزمه هيئة التنكس ووضع الجبهة فاذا تعذر احد الامرين يأتي بالثاني محافظة على الواجب بقدر الامكان (والثاني) انه لا يجب ذلك لان هيئة السجود فاتية وان وضع الجبهة على شيء فيكفيه الانحناء بالقدر الممكن وهذا أشبه بكلام الاكثرين ولا خلاف أنه لو عجز عن وضع الجبهة على الارض وقدر على وضعها على وسادة مع رعاية هيئة التنكس يلزمه ذلك ولو عجز عن الانحناء أشار بالرأس ثم بالطرف كما تقدم نفايره هذا شرح مسائل الكتاب: وامامنا يتعلق بالقاعدة (فقوله) واقله وضع الجبهة يجوز أن يعلم بالحاء لان عنده الجبهة غير متعينة كما سبق (وقوله) مكشوفة كذلك لان عنده يجوز أن يسجد على كور العمامة وقوله بقدر ما ينطلق عليه الاسم يجوز ان يرجع الى القدر الموضوع منها ويجوز أن يرجع الى المكشوف

الحق بباطله وتجب له وقيل غير ذلك (وقوله) أنت المقدم وأنت المؤخر أى يقدم من لطف به إلى رحمة وطاعته بفضلته ويؤخر من شاء عن ذلك بعده أما أحكام المسألة فاتفق الشافعي والأصحاب على استحباب الدعاء بعد التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقبل السلام قال الشافعي والأصحاب وله أن يدعو بما شاء من أمور الآخرة والديناولسكن أمور الآخرة أفضل وله الدعاء بالدعوات المأثورة في هذا الوطن والمأثورة في غيره له أن يدعو بغير المأثور ومما يريد من أمور الآخرة والديناولسكن أمور الحرمين عن والده الشيخ أبي محمد الجويني أنه كان يتردد في قول اللهم ارزقني جارية صفتها كذا وكذا ويحيل إلى منعه وأنه يبطل الصلاة والصواب الذي عليه جمهور الأصحاب أنه يجوز كل ذلك ولا تبطل الصلاة بشيء منه ودليله الأحاديث الصحيحة التي سند كرها في فرع مفرد أن شاء الله تعالى منها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ثم ليتخير من الدعاء ما شاء» ونحو ذلك من الأحاديث ولا فرق في استحباب هذا الدعاء بين الإمام والمأموم والمنفرد وهكذا نص عليه الشافعي في الامومه قطع الجمهور وحكي الرافعي وجها أنه لا يستحب الدعاء للإمام وهذا غلط صريح يخالف للأحاديث الصحيحة ولنصوص الشافعي والأصحاب قال الشافعي في الام احب لكل مصل أن يزيد على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إذ كره الله عز وجل ودعاءه في الركعتين الأخيرتين وأرى أن يكون زيادة ذلك أن كان اماما أقل من قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قليلا للتخفيف عن خلفه وأرى أن يكون جلوسه وحده أكثر من ذلك ولا اكره ما اطال ما لم يخرج به ذلك إلى سهو أو يخاف به سهواً وإن لم يزد على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كرهت ذلك ولا إعادة عليه ولا سجود سهو هذا نصه نقلته من الام بحروفه وفيه فوائد والله أعلم

(فرع) في أدعية صحيحة بين التشهد والتسليم وفي غير ذلك من احوال الصلاة (منها) حديث علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا صلى أحدكم فليقل التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلي عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن

علي التقدير فليعلم بالواو إشارة إلى الوجه الذي حكه ابن القطان (وقوله) فإن أوجبنا وضع اليدين ففي كشفهما قولان بعد ذكر القواين فيها وفي الركبتين والقدمين جميعا ففيه تنبيه علي أن كشف الركبتين والقدمين لا يجب بلا خلاف (وقوله) وكشف الجبهة واجب لا حاجة إليه بعد قوله أولا مكشوفة واعلم أنه يعتبر في أقل السجود وراء ما ذكره أمور (أحدها) الطأينة كما في الركوع خلافا لأبي حنيفة وكأنه ترك ذكرها هنا اكتفاء بما سبق (والثاني) لا يكفي في وضع الجبهة إلا مساس بل يجب أن يتحامل علي موضع سجوده بثقل رأسه وعنقه حتى تستقر جبهته وتثبت قال صلى الله عليه وآله وسلم «مكن جبهتك من الأرض» فلو كان يسجد علي قطن أو حشيش أو علي شيء محشوبهما فعن الشيخ أبي محمد أنه ينبغي أن يتحامل قدر ما يظهر أثره علي يده لو فرضت تحته وقال في التهذيب

محمدًا عبده ورسوله ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو » رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم « ثم يتخير من المسألة ما شاء » وفي رواية له « ثم ليتخير من الدعاء » وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا فرغ أحدكم من التشهد فليتعوذ بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن شر فتنة المسيح الدجال » رواه البخاري ومسلم وهذا لفظه وفي رواية لمسلم « إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع يقول اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال » وفي رواية لمسلم أيضا عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر وعذاب النار وفتنة المحيا والممات وشر المسيح الدجال » وعن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يدعو في الصلاة اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات اللهم اني أعوذ بك من المأثم والمغرم فقال له قائل ما أكثر ما يستعين من المأثم والمغرم فقال ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف » رواه البخاري ومسلم وعن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن يقول قولوا اللهم انا أعوذ بك من عذاب جهنم وأعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات » رواه مسلم ثم قال بلغني أن طاووسا قال لابنه دعوت به في صلاتك فقال لا فقال أعد صلاتك وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهم قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم علمني دعاء أدعوه به في صلاتي فقال « قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم » رواه البخاري ومسلم (قوله) ظلما كثيرا هو بالثاء المثلثة في أكثر الروايات وفي بعض الروايات كبيرا بالباء الموحدة فينبغي أن يجمع بينهما فيقال كبيرا واحتج البخاري

ينبغي ان يتحامل عليه حتى ينكس وتثبت جيبته عليه فان لم يفعل لم يجزه والكلامان متقاربان وقال امام الحرمين بل يكفي عندي ان يرخي رأسه ولا يقله ولا حاجة إلى التجامل كيفما فرض موضع السجود لان الغرض ابداء هيئة التواضع وذلك لا يحصل بمجرد الالماس فانه مادام يقل رأسه كان كالضنين بوضعه فاذا ارخي حصل الغرض بل هو اقرب الى هيئة التواضع من تكلف التحامل واليه الاشارة بقول عائشة رضي الله عنها « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سجوده كالخرقة البالية » (١) وهذا

(١) حديث ع عائشة رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في سجوده كالخرقة البالية لم أجده هكذا وقال التقي بن العصلاح في كلامه على الوسيط لم أجده له بعد البحث صحة وتبعه النووي فقال في التنقيح منكر لا أصل له نعم روى ابن الجوزي في العلل له من حديث عائشة لما كانت ليلة

وخلاتق من الأئمة بهذا الحديث في الدعاء بين التشهد والسلام وعن أبي صالح عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل كيف تقول في الصلاة قال أتشهد وأقول اللهم أني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار ما أني لأحسن دندنتك ولا دندنة معاذ فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حولها ندندن » رواه أبو داود بإسناد صحيح (قال) أهل اللغة الدندنة كلام لا يفهم ومعنى حولها ندندن أي حول سؤاليهما (أحدهما) سؤال طلب (والثانية) سؤال رهب والاحاديث في هذا كثيرة وفيما ذكرته كفاية وبالله التوفيق *

(فرع) قد سبق في فصل تكبيرة الاحرام بيان حكم الدعاء بغير العريية فيما يجوز الدعاء به في الصلاة: مذهبا أنه يجوز أن يدعو فيها بكل ما يجوز الدعاء به خارج الصلاة من أمور الدين والدنيا وله اللهم ارزقني كسبا طيبا وولدا ودارا وجارية حسناء اللهم خلص فلانا من السجن وأهلك فلانا وغير ذلك ولا يطر صلته شيء من ذلك عندنا وبه قال مالك والثوري وأبو ثور واسحق وقال أبو حنيفة وأحمد لا يجوز الدعاء إلا بالادعية الماثورة الموافقة للقرآن قال العبدري وقال بعضهم لا يجوز بما يطلب من آدمي وقال بعض أصحاب أحمد أن دعاء بما يقصد به اللذة وشبه كلام الآدمي كطلب جارية وكسب طيب بطلت صلته واحتج لهم بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم « ان هذه الصلاة لا يصح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » رواه مسلم

ما أورده المصنف في الوسيط (الثالث) ينبغي أن لا يقصد بهويه غير السجود فلو سقط على الأرض من الاعتدال قبل قصد الهوى للسجود لم يحسب بل يعود إلى الاعتدال ويسجد منه ولو هوى ليسجد فسقط على الأرض بجبته نظر أن وضع جبته على الأرض بنية الاعتماد لم يحسب عن السجود وإن لم تحدث هذه النية لم يحسب ولو هوى ليسجد فسقط على جنبه فالتقلب وإن بصورة السجود على قصد الاستقامة والاشتداد لم يعتد به وإن قصد السجود اعتد به والله أعلم *

قال (أما) أكمل السجود فليكن أول ما يقع منه على الأرض ركبتاه (ح) وليكبر عند الهوى ولا يرفع اليد ويقول سبحان ربّي الأعلى ثلاث مرات ويضع الأنف مع الحبهة مكشوفاً ويفرق بين ركبتيه ويجافي مرقبيه وجنبه ويقل بطنه عن فخذه وهو التخويه والمرأة لا تحوى ويضع يديه بازاء منكبيه منشورة الأصابع ومضمومتها *

النصف من شعبان بات عندي الحديث وفيه فأنصرفت إلى حجرتي فإذا به كالثوب الساقط على وجه الأرض ساجدا الحديث وفي أسناده سليمان بن أبي كريمة ضعفه ابن عدي فقال عامة أحاديثه منكبر: وأخرجه الطبراني في كتاب الدعاء له في باب القول في السجود: وروى ابن حبان في الضعفاء من حديث أم سلمة أنه كان إذا قام يصلي ظن الظان أنه حينئذ لا روح فيه قال ابن حبان هذا باطل لأصل له *

وبالقياس علي رد السلام وتشميت العاطس واحتج اصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم «واما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء» وفي الحديث الآخر «فاكثروا الدعاء» وهما صحيحان سبق بيانهما فاطلق الامر بالدعاء ولم يقيدته فتناول كل ما يسمي دعاء ولانه صلى الله عليه وسلم دعا في مواضع بادعية مختلفة فدل علي انه لا حرج فيه وفي الصحيحين في حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في آخر التشهد «ثم ليتخير من الدعاء ما اعجبه واحب اليه وما شاء» وفي رواية مسلم كما سبق في الفرع قبله وفي رواية أبي هريرة «ثم يدعو لنفسه ما بداله» قال النسائي وإسناده صحيح كما سبق وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في قنوته «اللهم انج الوليد بن الوليد وعياش بن ابي ربيعة وسلمة بن هشام والمستضعفين من المؤمنين اللهم اشد وطأتك علي مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف» رواه البخاري ومسلم وفي الصحيحين قوله صلى الله عليه وسلم «اللهم العن رعلا وذكوان وعصية عصت الله ورسوله» وهؤلاء قبائل من العرب والاحاديث بنحو ما ذكرناه كثيرة : والجواب عن حديثهم أن الدعاء لا يدخل في كلام الناس وعن التشميت ورد السلام أنهما من كلام الناس لانهما خطاب لآدمي بخلاف الدعاء والله تعالى أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان كانت الصلاة ركعة او ركعتين جالس في آخرها متوركا وتشهد وصلي علي النبي صلى الله عليه وسلم وعلي آله ودعا علي ما وصفناه ويكره أن يقرأ في التشهد لانه حالة من أحوال الصلاة لم يشرع فيها القراءة فكرهت فيها كالركوع والسجود﴾ *

السنة أن تكون أول ما يقع من الساجد علي الارض ركبته ثم يده ثم أنفه وجهته خلافا لما لك حيث قال يضع يديه قبل ركبته وربما خيره فيهما لما روى وائل بن حجر رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبته قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبته» ويتدىء التكبير مع ابتداء الهوى وهل يمد أو يحذف فيه ما سبق من القواين ولا يرفع اليه التكبير ههنا لما روى عن ابن عمر

(١) (حديث) * وائل بن حجر كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبته قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبته أصحاب السنن الاربعة وابن خزيمة وابن حبان وابن السكن في صحاحهم من طريق شريك عن عاصم بن كليب عن أبيه عنه قال البخاري والترمذي وابن أبي داود والدارقطني والبيهقي تفرد به شريك قال البيهقي وانما تابعه همام عن عاصم عن أبيه مرسلا وقال الترمذي رواه همام عن عاصم مرسلا وقال الحازمي رواية من أرسل أصح وقد تعقب قول الترمذي بان همام إنما رواه عن شقيق يعني ابن الليث عن عاصم عن أبيه مرسلا ورواه همام أيضا عن محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه موصولا وهذه الطريق في سنن ابن داود الا ان عبد الجبار لم يسمع من أبيه وله شاهد من وجه آخر : روى الدارقطني والحاكم والبيهقي من طريق حفص بن غياث عن عاصم الاحول عن انس في حديث فيه ثم انحط بالتكبير فسبقت ركبته يديه قال البيهقي تفرد به العلاء بن اسماعيل المطار وهو مجهول *

(الشرح) هذا الذي ذكره كله متفق عليه علي ما ذكره *

* قال المصنف رحمه الله *

(ثم يسلم وهو فرض في الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم «مفتاح الصلاة الطهور ونحرهما التكبير وتحليلها التسليم» ولأنه أحد طرفي الصلاة فوجب فيه نطق كأطراف الأول والسنة أن يسلم تسليمتين إحداهما عن يمينه والأخرى عن يساره والسلام أن يقول السلام عليكم ورحمة الله لما روى عبد الله رضي الله عنه قال كان النبي ﷺ يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده من ههنا ومن ههنا وقال في القديم إن اتسع المسجد وكثر الناس سلم تسليمتين وإن ضجر المسجد قل الناس سلم تسليمته واحدة لما روت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم

رضي الله عنهما أن النبي ﷺ «كان لا يرفع يديه في السجود» (١) ويقول في سجوده سبحان ربي الأعلى ثلاثاً لما روىنا من الخبر (٢) في فصل الركوع وذلك أدناه والأفضل أن يضيف إليه ما روى عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم «أنه كان يقول في سجوده اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصورة وشق سمعه وبصره فتبارك الله أحسن الخالقين» (٣) وهذا أتم الكمال وما ذكرناه في فصل الركوع أن المستحب للإمام ما إذا وللمنفرد ما إذا عود كله ههنا ويستحب للمنفرد أن يجتهد في الدعاء في سجوده ويضع الساجد الأنف مع الجبهة مكشوفاً لما روى عن أبي حميد قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد مكن أنفه وجبهته من الأرض ونحى يديه عن جنبه ووضع كفيه حذو منكبيه» (٤) ويجوز أن يعلم قوله ويضع الأنف بالالف لأنه معدود من السنن وقد بينا أن إحدى الروايتين عن أحمد أن الجمع بين وضع الأنف والجبهة واجب ويستحب له أن يفرق بين ركبتيه وبين مرقبيه وجنبه وبين بطنه وفخذه: أما التفريق بين الركبتين فنقول عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الأخبار (٥) وأما بين المرققين والجنبين

- (١) * (حديث) * ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في السجود تقدم في أوائل الباب وفي رواية للبخاري ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود
- (٢) * (حديث) * إذا سجد أحدكم فقال في سجوده سبحان ربي الأعلى ثلاثاً فقد تم سجوده تقدم
- (٣) * (حديث) * علي بن أبي طالب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجوده اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصورة وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين الشافعي وابن حبان بهذا وهو في مسلم بدون الثناء في قوله فتبارك الله
- (٤) * (حديث) * أبي حميد كان إذا سجد مكن أنفه وجبهته من الأرض ونحى يديه عن جنبه ووضع كفيه حذو منكبيه ابن خزيمة في صحيحه هذا ورواه أبو داود دون قوله من الأرض *
- (٥) (قوله) نقل في بعض الأخبار أن النبي ﷺ كان يفرق في السجود بين ركبتيه أبو داود في حديث أبي حميد وإذا سجد فرج بين فخذه وفي البيهقي من حديث البراء كان إذا سجد وجهه أصابعه قبل القبلة فتفاجع يعني وسع بين رجليه *

تسليمة واحدة تلقاء وجهه ولأن السلام للاعلام بالخروج من الصلاة وإذا كثرت الناس كثرت اللفظ فيسلم اثنيتين
ليبلغوا ذوق الناس كقوام الاعلام بتسليمة واحدة والاول أصح لأن الحديث في تسليمة غير ثابت عند
أهل النقل والواجب من ذلك تسليمة لأن الخروج يحصل بتسليمة فإن قال عليكم السلام أجزاءه علي
المنصوص كما يجزئه في التشهد وان قدم بعضه علي بعض ومن أصحابنا من قال لا يجزئه حتى يأتي به مرتباً كما
يقول في القراءة والمذهب الاول وينوي الامام بالتسليمة الاولى الخروج من الصلاة والسلام علي من عن
يمينه وعلي الحفظة وينوي بالثانية السلام علي من علي يساره وعلي الحفظة وينوي المأموم بالتسليمة الاولى
الخروج من الصلاة والسلام علي الامام وعلي الحفظة وعلي المأمومين من ناحيته في صفه وورائه وقدامه
وينوي بالثانية السلام علي الحفظة وعلي المأمومين من ناحيته فإن كان الامام قدامه نواه في أى التسليمتين
شاء وينوي المنفرد بالتسليمة الاولى الخروج من الصلاة والسلام علي الحفظة وبالثانية السلام علي الحفظة
والاصل فيه ما روى سمرة رضي الله عنه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسلم علي أنفسنا وان
يسلم بعضنا علي بعض وروى علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل
الظهر أربعاً وبعدها ركعتين ويصلي قبل العصر أربعاً يفصل كل ركعتين بالتسليم علي الملائكة المقربين
والنبيين ومن معهم المؤمنين وان نوى الخروج من الصلاة ولم ينو ما سواه جاز لأن التسليم علي
الحاضرين سنة وان لم ينو الخروج من الصلاة ففيه وجهان قال أبو العباس ابن سريج وأبو العباس

فقد رواه أبو حميد (١) كما سبق وأما بين البطن والفخذين فقد روى عن البراء رضي الله عنه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم (٢) وهذه الجملة يعبر عنها بالتخوية وهو ترك الخواء بين الاعضاء روى أنه صلى الله عليه
وسلم «كان اذا سجد خوي في سجود» (٣) والمرأة لا تفعل ذلك بل تضم بعضها الي بعض فانه أستر لها ويضع

(١) حديث أبي حميد * إني حميد أنه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر فيها التفرقة
بين المرفقين والجنبين ابن خزيمة وأبو داود بلفظ ويجافي يديه عن جنبيه وللترمذي ثم جافي عضديه
عن ابطنيه *

(٢) * (حديث) البراء أن رسول الله ﷺ كان يقل بطنه عن فخذيه في سجوده أحمد من
حديث البراء أنه وصف سجود النبي ﷺ فقال كان اذا سجد بسط كفيه ورفع عجزته وخوى
ورواه ابن خزيمة والنسائي وغيرها بلفظ كان اذا صلى جنح يقال جنح الرجل في صلاته اذا مد
ضبعيه وقال الهروي أي فتح عضديه وخوى يعني جنح ولا يبي داود في حديث أبي حميد كان
اذا سجد فرج بين فخذيه غير حامل بطنه على شيء من فخذيه *

(٣) * (حديث) أنه كان اذا سجد خوى في سجوده تقدم قبله : وفي الباب عن
أبي حميد وميمونة ولفظها كان اذا سجد خوى يديه حتى يرى وضوح ابطنيه رواه مسلم وعبد الله
ابن أكرم ولفظه كنت انظر الي عفرتي ابطنيه اذا سجد رواه الشافعي وأصحاب السنن غير أبي داود
وعبد الله بن بحنة ولفظه اذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو بياض ابطنيه متفق عليه : وعن حابر
بلفظ جافي حتى يرى بياض ابطنيه رواه أحمد وأبو عروانة في صحيحه وعن عدي بن عميرة مثله
رواه الطبراني : وعن ابن عباس قال أتيت رسول الله ﷺ من خلفه فرأيت بياض ابطنيه وهو

ابن القاص لا يجزئه وهو ظاهر النص في البويطي لانه نطق في أحد طرفي الصلاة فلم يصح من غير نية كتكبيرة الاحرام وقال ابو حفص بن الوكيل وأبو عبد الله الخنجر جاني رحمهم الله يجزئه لان نية الصلاة قد اتت علي جميع الافعال والسلام من جملتها أولانه لو وجبت النية في السلام لوجب تعيينها كما قلنا في تكبيرة الاحرام *

(الشرح) حديث مفتاح الصلاة الي آخره سبق بيانه في تكبيرة الاحرام وما يتعلق به: أما أحكام السلام فحاصله ان السلام ركن من اركان الصلاة لا تصح إلا به ولا يقوم غيره مقامه وأقله

يديه بازاء منكبيه لما سبق من حديث أبي حميد (١) ولتكن الاصابع منشورة ومضمومة مستطيلة في جهة القبلة لما روى عن وائل بن حجر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان اذا سجد ضم اصابعه» (٢) وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان اذا سجد وضع اصابعه تجاه القبلة» (٣) قال الأئمة وسنة أصابع اليدين اذا كانت منشورة في جميع الصلاة التفريق المقتصد الا في حالة السجود ويبغى

مخرج قد فرج يديه رواه احمد من طريق أبي اسحاق عن اربد التميمي عن ابن عباس ورواه ابن خزيمة والحاكم من حديث أبي اسحاق عن البراء بن عازب ان رسول الله ﷺ كان اذا سجد جنح: وعن احمد بن جزء قال انا كنا لنأدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم مما يجافي مرفقيه عن جنبه اذا سجد رواه احمد وابو داود وابن ماجه وصححه ابن دقيق العيد على شرط البخاري *

(١) * (حديث) * أبي حميد كان رسول الله ﷺ اذا سجد وضع يديه حذو منكبيه ابو داود وابن خزيمة كما تقدم *

(٢) «حديث» وائل بن حجر كان رسول الله ﷺ اذا سجد ضم اصابعه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم في حديث بهذا *

(٣) «حديث» عائشة كان اذا سجد وضع اصابعه تجاه القبلة هذا الحديث بيض له المنذري ولم يعرفه النووي بل قال يغني عنه حديث أبي حميد وقد رواه الدارقطني بلفظ كان اذا سجد يستقبل باصابعه القبلة وفيه حارثة بن أبي الرجال وهو ضعيف لكن رواه ابن حبان عن عائشة في حديث اوله فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان معي على فراشي فوجدته ساجداً راساً عقيبته مستقبلاً باطراف اصابعه القبلة: (تنبيه) استدل الرافعي بحديث عائشة على انه يستحب أن يكون الاصابع منشورة ومضمومة في جهة القبلة ومراده بذلك أصابع اليدين ولا دلالة في حديث عائشة فيه لانه وان كان إطلاقه في رواية الدارقطني الضعيفة يقتضيه فتقيده في رواية ابن حبان الصحيحة ينحصر بالرجلين ويدل عليه حديث أبي حميد الساعدي عند البخاري فقيه واستقبل باطراف رجله القبلة ولم أر ذكر اليدين صريحاً نعم في حديث البراء عند البيهقي كان اذا ركع بسط ظهره واذا سجد وجهه أصابعه قبل القبلة فتفاج وفي حديث أبي حميد عند البخاري فاذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما الى القبلة *

أن يقول السلام عليكم فلو أخل بحرف من هذه الأحرف لم يصح سلامه فلو قال السلام عليك أو قال سلامي عليك أو سلام الله عليكم أو سلام عليكم أو السلام عليهم لم يجزه بلا خلاف فإن قاله سهواً لم تبطل صلاته ولا مكن يسجد للسهو ونجب إعادة السلام وإن قاله عمداً بطلت صلاته إلا في قوله السلام عليهم فإنه لا تبطل الصلاة لأنه دعاء لغائب وإن قال سلام عليكم بالتنوين فوجهان مشهوران في الطريقتين وحكماهما الجرجاني قولين وهو غريب (أحدهما) يجزئه ويقوم بالتنوين مقام الألف واللام كما يجزئه في سلام التشهد وهذا هو الأصح عند جماعة الخراسانيين منهم إمام الحرمين والبعثي والرافعي (والثاني) لا يجزئه وهو الأصح المختار ممن صححه الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضي أبو الطيب هذا هو الأصح وهو الذي ذكره أبو إسحاق المروزي في الشرح وهو نص الشافعي رحمه الله قال الشيخ أبو حامد هو ظاهر نص الشافعي وقول عامة أصحابنا قال ومن قال يجزئه فقط غلط ودليله قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » وينت الأحاديث الصحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول السلام عليكم « ولم ينقل عنه سلام عليكم بخلاف التشهد فإنه نقل بالأحاديث الصحيحة بالتنوين وبالألف واللام (وقولهم) بالتنوين يقوم مقام الألف واللام ليس بصحيح ولكنهما لا يجتمعان ولا يلزم من ذلك أنه يسد مسده في العموم والتعريف وغيره ولو قال عليكم السلام فوجهان وحكماهما المأوردى قواين واتفقوا على أن الصحيح (أنه) يجزى كما ذكره المصنف في الكتاب وهو المنصوص قياساً على التشهد فإنه يجوز تقديم بعضه على بعض على المذهب كما سبق (والثاني) لا يجوز كما لو ترك ترتيب القراءة فتلى الأول يجزئه مع أنه مكروه نص عليه وهل يجب أن ينوي بسلامه الخروج فيه وجهان مشهوران (أصحهما) عند الخراسانيين لا يجب لأن نية الصلاة شملت السلام وهذا قول أبي حفص بن الوكيل وأبي عبد الله الحنفي كما ذكره المصنف قال إمام الحرمين وهو قول الأكثرين (والثاني) يجب وهذا هو الأصح عند جمهور العراقيين قال المصنف رحمه الله وهو ظاهر نصه في البويطي وهو قول ابن سريج وابن القاص وقال صاحب الحاوي وهو ظاهر مذهب الشافعي وقول جمهور أصحابه قياساً على أول الصلاة والصحيح الأول قال

إن لا يفرش ذراعيه بل يرفعهما وأما أصابع القدمين فيوجهها إلى القبلة وينصب قدميه وتوجيهها إلى القبلة إنما يحصل بالتحامل عليها والاعتماد على بطونها وقال في النهاية الذي صححه الأئمة أنه يضع أطراف الأصابع على الأرض من غير تحامل والأول أظهر والله أعلم *

قال ﴿ ثم يجلس مفترشاً ﴾ (ح) بين السجدين حتى يطمئن ويضع يديه قريباً من ركبتيه منشورة الأصابع ويقول اللهم اغفر لي واجبرني وعافني وارزقني واهدني ﴿ *

الرافعي وهو اختيار معظم المتأخرين وحملوا نص الشافعي على الاستحباب قال أصحابنا إن قلنا يجب نية الخروج لم تجب عن الصلاة التي يخرج منها بلا خلاف ومن قل اتفاق الأصحاب على هذا الشيخ أبو حامد في تعليقه وصاحب العدة وغيرها قالوا إن الخروج متعين لما شرع بخلاف السخول في الصلاة فإنه متردد قالوا فلو عين غير التي هو فيها عمد بطلت صلاته وإن كان سهوا سجد للسهو ثانياً وإن قلنا لا تجب النية لم يضر الخطأ في التعيين لأنه كمن لم ينو هكذا قال أصحابنا واتفقوا عليه قال صاحب العدة والبيان لا يضره كما لو شرع في صلاة الظهر وظن في الركعة الثانية أنه في العصر ثم تذكر في الثانية أنها الظهر لم يضره وصلاته صحيحة في المسألتين قال أصحابنا وإذا قلنا تجب النية فمعناه أن يقصد سلامة الخروج من الصلاة وأنه تحلل به فتكون النية مقترنة بالسلام فلو أخرها عنه وسلم بلا نية بطلت صلاته إن تعدد وإن سها لم تبطل ويسجد للسهو ثم يعيد السلام مع النية إن لم يطل الفصل فإن طال وجب استئناف الصلاة ولو نوى قبل السلام الخروج بطلت صلاته وإن نوى قبل السلام أنه سينوي الخروج عند السلام لم تبطل صلاته لكن لا تجزئه هذه بل يجب أن ينوي مع السلام قال أصحابنا ويشترط أن يوقم السلام في حالة القعود فلو سلم في غيره لم يجزه وتبطل صلاته إن تعدد هذا ما يتعلق بأقل السلام وأما أكله فإن يقول السلام عليكم ورحمة الله وهل يسن تسليمه ثانية أم يقتصر على واحدة ولا تشرع الثانية فيه ثلاثة أقوال (الصحيح) المشهور وهو نصه في الجديد وبه قطع أكثر الأصحاب بسن تسليماتان (والثاني) تسليمه واحدة قاله في القديم (والثالث) قاله في القديم أيضاً إن كان منفرداً أو في جماعة قليلة ولا لغط عندهم فتسليمه واحدة وإلا فثنتان هكذا حكى الأصحاب هذا الثالث قولاً قديماً وحكاه إمام الحرمين والغزالي عن رواية الربيع فيقتضي أن يكون قولاً آخر في الجواب (١) ثلاث والمذهب تسليماتان للأحاديث الصحيحة التي سند كرها ولم يثبت حديث التسليمه الواحدة كما سنده إن شاء الله تعالى ولو ثبت قلتها وثلاث سند كرها (٢) فإن قلنا تسليمه واحدة جعلها تلقاء وجهه وإن قلنا تسليماتان فالسنة أن تكون إحداهما عن يمينه والأخرى عن يساره قال صاحب التهذيب وغيره يتبدى السلام مستقبل القبلة ويتمه ملتفتاً بحيث يكون تمام آخر سلامه مع آخر الالتفات ففي التسليمه الأولى يلتفت حتى يرى من عن يمينه خده الأيمن وفي الثانية يلتفت حتى يرى من عن يساره خده الأيسر هذا هو الأصح وصححه إمام الحرمين والغزالي في البسيط والجمهور وبه قطع الغزالي في الوسيط والبعث وغيرهما وقال إمام الحرمين يلتفت حتى يرى كذا واختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال حتى يرى خده من كل جانب قال وهذا بعيد فانه أسراف قال أصحابنا ولو سلم التسليمتين

(٢١) كذا بالأصل
مكرر

يجب أن يعتدل جالسا بين السجدين خلافاً لابي حنيفة ومالك حيث قال لا يجب بل يكفي أن يصير إلى الجلوس أقرب وربما قال أصحاب أبي حنيفة يكفي أن يرفع رأسه قدر ما يمر السيف

عن يمينه او عن يساره او تلقاء وجهه أجزاءه وكان تاركاً للسنة قال البغوي ولو بدأ باليسار كره
واجزأه قال امام الحرمين والغزالي وغيرها اذا قلنا يستحب التسليمة الثانية فهي واقعة بعد فراغ
الصلاة ليست منها وقد انتقضت الصلاة بالتسليمة الاولى حتى لو أحدث مع الثانية لم تبطل صلاته
ولكن لا يأتي بها الا بطهارة قال اصحابنا ويستحب للامام أن ينوي بالتسليمة الاولى السلام على
من علي يمينه من الملائكة ومسلمي الجن والانس وبالثانية علي من علي يساره منهم وينوي المأموم
مثل ذلك ويختص بشيء آخر وهو انه ان كان عن يمين الامام نوى بالتسليمة الثانية الرد علي
الامام وان كان عن يساره نواه في الاولى وان كان محاذياله نواه في أيتهما شاء والاولى افضل نص
عليه في الام واتفق الاصحاب عليه ويستحب ان ينوي بعض المأمومين الرد علي بعض ولكل
منهم ان ينوي بالاولى الخروج من الصلاة ان لم نوجبها ودليل هذه النيات ما ذكره المصنف والاصحاب
من حديث علي رضي الله عنه وسأذكره إن شاء الله تعالى ولا خلاف انه لا يجب شيء من هذه
النيات غير نية الخروج ففيها الخلاف والله اعلم *

(فرع) يستحب ان يقول السلام عليكم ورحمة الله كما سبق هذا هو الصحيح والصواب الموجود
في الاحاديث الصحيحة وفي كتب الشافعي والاصحاب ووقع في كتاب المدخل الي المختصر لزاهر
السرخسي والنهاية لامام الحرمين والحلية للرويانى زيادة وبركاته قال الشيخ ابو عمرو بن الصلاح
هذا الذي ذكره هؤلاء لا يوثق به وهو شاذ في نقل المذهب ومن حيث الحديث فلم أجده في شيء.

عرضا بين جهته وبين الارض * لنا قوله صلى الله عليه وسلم في خبر المسيء صلاته «ثم اسجد حتى تطمئن
ساجداً ثم ارفع رأسك حتى تعتدل جالسا ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً» ويجب فيه الطمأنينة لانه

(١) حديث (المسيء) صلاته انه قال له ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً وفي بعض الروايات
ثم ارفع حتى تطمئن جالسا تقدم في اوائل الباب وفيه الامران وتقل الرافي عن امام الحرمين
في النهاية انه قال في قلبي من الطمأنينة في الاعتدال شيء فانه صلى الله عليه وسلم ذكرها في حديث
المسيء صلاته في الركوع والسجود ولم يذكرها في الاعتدال والرفع بين السجدين فقال اركع حتى
تطمئن راكعاً ثم ارفع رأسك حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع رأسك حتى تعتدل
جالساً ولم يتعقبه الرافي وهو من المواضع العجيبة التي تقضى على هذا الامام بانه كان قليل المراجعة
لمكتب الحديث المشهورة فضلاً عن غيرها فان ذكر الطمأنينة في الجلوس بين السجدين ثابت في
الصحيحين ففي الاستئذان من البخاري من حديث يحيى بن سعيد القطان ثم ارفع حتى تطمئن
جالساً وهو ايضا في بعض كتب السنن وأما الطمأنينة في الاعتدال فتثبت في صحيح ابن حبان
ومسند احمد من حديث رفاع بن رافع ولفظه فاذا رفعت رأسك فاقم صلبك حتى يرجع العظام
الى مفاصلها ورواه ابو علي بن السكن في صحيحه وابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه من حديث
رفاعة بلفظ ثم ارفع حتى تطمئن قائماً : (قلت) ثم افادني شيخ الاسلام جلال الدين ادم الله بقاءه
ان هذا اللفظ في حديث ابي هريرة في سنن ابن ماجه وهو كما أفاد زاده الله عزاء : (قلت) واسناد

من الاحاديث إلا في حديث رواه ابو داود من رواية وائل بن حجر رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم « كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته » وهذه الزيادة بينها الطبراني موسى ابن قيس الحضرمي وعنه رواها ابو داود (قلت) هذا الحديث اسناده في سنن أبي داود إسناد صحيح *

(فرع) في بيان الاحاديث التي ذكرها المصنف وغيرها مما ورد في السلام : أما حديث « فتحريمها التكبير وتحليلها التسليم » فسبق بيانه في تكملة الاحرام وعن سعد بن أبي وقاص رضى الله تعالى عنه قال كنت أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم « يسلم عن يمينه وعن يساره حتى أرى بياض خده » رواه مسلم وعن معمر أن أميراً كان بمكة يسلم تسليمين فقال عبد الله يعني ابن مسعود أنى علمها قال الحكم في حديثه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعله » رواه مسلم (قوله) عاقبها - هو بفتح العين وكسر اللام - ومعناه من أين حصلت له هذه السنة وعن ابن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يسلم عن يمينه وعن شماله حتى يرى بياض خده السلام عليكم ورحمة الله عليكم ورحمة الله » رواه أبو داود والترمذي قال الترمذي حديث حسن صحيح وليس في رواية الترمذي « حتى يرى بياض خده » وهذه اللفظة في رواية أبي داود وغيره وعن جابر بن سمرة رضى الله عنها قال « كنا إذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله وأشار بيده إلى الجانبين فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على م نؤمنون بأيديكم كائناتهما أذنان خيل شمس إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من علي يمينه وشماله » رواه مسلم وفي الباب أحاديث كثيرة في التسليمين من الجانبين غير ما ذكرناه ومنها حديث وائل بن حجر المذکور قبل الفرع رواه البيهقي من رواية ابن عمر ووائل بن الاسقع وسهل بن سعد وعبد الله بن زيد رضى الله تعالى عنهم وأما الاقتصار على تسليمه فيه حديث عائشة رضى الله تعالى عنها أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم « كان يسلم تسليمه واحدة تلقاء وجهه » رواه الترمذي وابن ماجه وآخرون قال الحاكم في المستدرک على الصحيحين هو حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم وقال آخرون هو ضعيف كما قال المصنف

قد روى في بعض الروايات « ثم ارفع حتى تطمئن جالسا » وينبغي أن لا يقصد بالارتفاع شيئاً

ابن ماجه قد أخرجه مسلم في صحيحه ولم يسق لفظه فان ابن ماجه رواه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن سعيد عن أبي هريرة وهذا الاسناد قد أخرجه مسلم وأحال به على حديث يحيى ابن سعيد القطان عن عبيد الله ولفظ يحيى بن سعيد حتى تعتدل قائماً وثبت في الصحيحين وغيرهما أن النبي ﷺ طول الاعتدال والجلوس بين السجدين في عدة أحاديث وأعجب من ذلك أن ذكر الطمانينة في الاعتدال مخرج في الاربعين التي خرجوها لا امام الحرمين وحدث بها : (قلت) وليس في الاربعين الا قوله حتى تعتدل قائماً كما في الصحيحين فاعلم ذلك *

في الكتاب انه غير ثابت عند أهل النقل وكذا قال البغوي في شرح السنة في اسناده مقل وقال الترمذي لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه واتفق اصحابنا في كتب المذهب علي تضعيفه وعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يسلم تسليمة واحدة » رواه البيهقي وعن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه » وعن سلمة بن الأكوع قال رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم « علي يسلم تسليمة واحدة » رواهما بن ماجه والجواب من وجوه (أحدها) أنها ضعيفة (الثاني) أنها لبيان الجواز وأحاديث التسليمتين لبيان الاكمل الافضل ولهذا واظب عليها صلى الله عليه وسلم فكانت أشهر ورواها أكثر (الثالث) أن في روايات التسليمتين زيادة من ثقات فوجب قبولها والله أعلم وأما الاحاديث الواردة فيما ينوي بالسلام (فمنها) حديث جابر بن سمرة السابق من رواية مسلم وعن علي رضي الله عنه قال « كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي قبل العصر اربع ركعات يفصل بينهما بالتسليم علي الملائكة المقربين ومن تبعهم من المسلمين والمؤمنين » رواه الترمذي في موضعين من كتابه وقال حديث حسن وفي رواية منه في مسند الامام احمد بن حنبل رحمه الله « علي الملائكة المقربين والنبيين ومن تبعهم من المسلمين والمؤمنين » وعن سمرة بن جندب رضي الله تعالى عنه قال « أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نرد علي الامام وإن يسلم بعضنا علي بعض » رواه أبو داود والدارقطني والبيهقي وفي اسناد أبي داود سعيد بن بشير وهو مختلف في الاحتجاج به والاكثر لا يحتجون به واسناد روايتي الدارقطني والبيهقي حسن واعتضدت طرق هذا الحديث فصار حسنا أو صحيحا *

(فرع) في الفاظ الكتاب (قوله) يسلم عن يساره - هو بفتح الياء ويمجوز كسرهما - لغتان سبق يياهما مرات (قوله) لما روى عبدالله بن ميمون رضي الله تعالى عنه « حتي يرى بياض خده » - هو بضم الياء - (قوله) لما روى سمرة بن جندب - هو بضم الدال وفتحها - قيل ابن هلال أبو سعيد (وقيل) غير ذلك توفي في آخر خلافة معاوية (قوله) أبو عبدالله الحنن - بالخاء المسجدة والتاء المشناه فوق المفتوحتين - يصفه بذلك لقربه من الامام الحافظ الفقيه أبي بكر الاسماعيلي ويقال له حسين أبي بكر الاسماعيلي ويقال الحنن مطلقا كما ذكر المصنف هنا واسمه محمد بن الحسن الجرجاني وكان أحد أئمة اصحابنا في عصره مقدما في علم الادب والقراءات ومعاني القرآن

آخروا ولا يطول الجلوس كما ذكرنا في الاعتدال عن الركوع والسنة أن يرفع رأسه مكبرا لما تقدم من الخبر وكيف يجلس المشهور وهو الذي ذكره في الكتاب انه يجلس مقترشا لما روى عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه في وصفه صلاة النبي صلى الله عليه وسلم (١) « فلما رفع رأسه من السجدة الاولى

(١) حديث أبي حميد فلما رفع رأسه من السجدة الاولى ثني رجله اليسرى وقعد عليها أبو داود والترمذي وابن حبان في حديثه الطويل *

مبرزاً في علم الجدل والنظر والفقه وصنف شرح التلخيص وسمع الحديث توفي رحمه الله تعالى يوم الاضحى سنة ست وثمانين وثلثمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة *

(فرع) في مذاهب العلماء في وجوب السلام مذهبناً أنه فرض وركن من أركان الصلاة لا تصح إلا به وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وقال أبو حنيفة لا يجب السلام ولا هو من الصلاة بل إذا قعد قدر التشهد ثم خرج من الصلاة بما ينافيها من سلام أو كلام أو حدث أو قيام أو فعل أو غير ذلك أجزأه وامت صلاته وحكاها الشيخ أبو حامد عن الأوزاعي واحتج له بحديث المسيء صلاته وبحديث ابن مسعود رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه التشهد وقال إذا قضيت هذا فقد تمت صلاتك ان شئت أن تقوم ققم وان شئت أن تقعد فاقعد » وعن ابن عمرو قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا أحدث وقد قعد في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته » وعن علي رضي الله عنه قال « إذا جلس قدر التشهد ثم أحدث فقد تمت صلاته » واحتج أصحابنا بحديث « تحليها لتسلم » وبالأحاديث المذكورة في الفرع قبله مع « قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي » والجواب عن حديث المسيء صلاته أنه ترك بيان السلام لعلمه به كما ترك بيان النية والجلوس للتشهد وهما واجبان بالاتفاق والجواب عن حديث ابن مسعود أن قوله « فقد تمت صلاته او قضيت صلاته » الي آخره زيادة مدرجة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق الحفاظ وقديين الدارقطني والبيهقي وغيرهما ذلك وأما حديث علي وحديث ابن عمر وضعيفان باتفاق الحفاظ ضعفهما مشهور في كتبهم وقد سبق بيان بعض هذا في ذكر مذاهب العلماء في وجوب التشهد والله اعلم *

(فرع) في مذاهبهم في استحباب تسليمه أو تسليمتين قد ذكرنا ان الصحيح في مذهبنا ان المستحب ان يسلم تسليمتين وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم حكاها الترمذي والقاضي أبو الطيب وآخرون عن أكثر العلماء وحكاها ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعلي بن

ثني رجله اليسرى وقعد عليها وحكى قول آخر أنه يضع قدميه ويجلس على صدرهما ويروى ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما فليعلم قوله مقترشا بالكتاب لذلك وباليم أيضا لان أصحابنا

(قوله) والسنة أن يرفع رأسه مكبرا لما تقدم من الخبر يريد ما قدمه في فصل الركوع عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود: أخرجه الترمذي (١) (قوله) وحكى قول آخر أن يضع قدميه ويجلس على صدرها روى ذلك عن ابن عباس انتهى حكاها البيهقي في المعرفة عن نص الشافعي في البويطي قال ولعله يريد ما رواه مسلم عن طاوس قلت لابن عباس في الاقواء على القدمين فقال هي السنة فقلنا له انا لنراه جفاء بالرجل فقال بل هي سنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم واستدركه الحاكم فوهم وقد تقدم وللبيهقي عن ابن عمر أنه كان اذا رفع رأسه من السجدة الاولى يقعد على أطراف أصابعه ويقول انه من

أبي طالب وابن مسعود وعمار بن ياسر ونافع بن عبد الحارث رضي الله عنهم وعن عطاء ابن أبي رباح وعلقمة والشعبي وأبي عبد الرحمن السلمي السابغين وعن الثوري وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأصحاب الرأي قال وقالت طائفة يسلم تسليمه واحدة قاله ابن عمرو وأنس وسلمة ابن الأكوع وعائشة رضي الله عنهم والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ومالك والأوزاعي قال ابن المنذر وقال ابن عمار بن أبي عمير كان مسجد الأنصار يسلمون فيه تسليمتين ومسجد المهاجرين يسلمون فيه تسليمة وقال ابن المنذر وبالأول أقول ودليل الجميع يعرف من الأحاديث السابقة والله أعلم *
(فرع) مذهبنا الواجب تسليمه واحدة ولا نجح الثانية وبه قال جمهور العلماء أو كلهم قال ابن المنذر أجمع العلماء علي أن صلاة من اقتصر علي تسليمه واحدة جائزة وحكى الطحاوي والقاضي أبو الطيب وآخرون عن الحسن بن صالح أنه أوجب التسليمتين جميعا وهي رواية عن أحمد وبها قال بعض أصحاب مالك والله أعلم *

(فرع) يستحب أن يدرج لفظة السلام ولا يمدّها ولا أعلم فيه خلافا للعلماء واحتج له أبو داود والترمذي والبيهقي وغيرهم من أئمة الحديث والفقهاء بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال

حكوا عن مالك أنه أمر بالتورك في جميع جلسات الصلاة ويضع يديه علي فخذه قريبا من ركبته منشورة الأصابع قال في النهاية ولو انعطف أطرافها علي الركبة فلا بأس ولو تركها علي الأرض من

السنة وفيه عن ابن عمر وابن عباس أنهما كانا يقعيان : وعن طاوس قال رأيت العبادلة يقومون أسانيدھا صحيحة واختلف العلماء في الجمع بين هذا وبين الأحاديث الواردة في النهي عن الإلقاء فجرح الخطابي والماوردي إلي أن الإلقاء منسوخ ولعل ابن عباس لم يبلغه النهي وجرح البيهقي إلي الجمع بينهما بأن الإلقاء ضربان أحدهما أن يضع اليديه علي عقيقه ويكون ركبته في الأرض وهذا هو الذي رواه ابن عباس وفعله العبادلة ونص الشافعي في البويطي علي استحبابه بين السجدين لكن الصحيح أن الإفراش أفضل منه لكثرة الرواة له ولأنه أعون للمصلي واحسن في هيئة الصلاة والثاني أن يضع اليديه علي الأرض وينصب ساقيه وهذا هو الذي وردت الأحاديث بكرامته وتبع البيهقي علي هذا الجمع ابن الصلاح والنووي وانكرا علي من ادعي فيهما النسخ وقال كيف ثبت النسخ مع عدم تعذر الجمع وعدم العلم بالتاريخ : وأما حديث أبي الجوزاء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان ينهي عن عقب الشيطان وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى فيحتمل أن يكون واردا للجلوس للتشهد الآخر فلا يكون منافيا للعود علي العقبين بين السجدين (تنبيه) ضبط ابن عبد البر قولهم جفاء بالرجل بكسر الراء واسكان الجيم وغلط من ضبطه بفتح الراء وضم الجيم وخالفه الأكثر وقال النووي رد الجمهور علي ابن عبد البر وقالوا الصواب الضم وهو الذي يليق به إضافة الجفاء اليه انتهى ويؤيد ما ذهب اليه أبو عمر ماروي أحمد في مسنده في هذا الحديث بلفظ جفاء بالقدم ويؤيد ما ذهب اليه الجمهور مارواه ابن أبي خيثمة بلفظ لنراه جفاء بالمرء فالله أعلم بالصواب *

حذف السلام سنة « رواه أبو داود والترمذي وقال الترمذي هو حديث حسن صحيح قال ابن المبارك معناه لا يمد مداً »

(فرع) ينبغي للمأموم أن يسلم بعد سلام الإمام قال البغوي يستحب أن لا يتدىء السلام حتى يفرغ الإمام من التسليمتين وقال المتولي يستحب أن يسلم بعد فراغ الإمام من التسليمة الأولى وهو ظاهر نص السافعي في البويطي كما نقله البغوي فإنه قال ومن كان خلف إماماً فاذ فرغ الإمام من سلامه سلم عن يمينه وعن شماله هذا نصه واتفقوا على أنه يجوز أن يسلم بعد فراغ الإمام من الأولى وإنما الخلاف في الأفضل ولو قارنه في السلام فوجهان (أحدهما) تبطل صلاته إن لم ينو مفارقتها كما لو قارنه في باقي الأركان بخلاف تكبيرة الأحرام فإنه لا يصير في صلاة حتى يفرغ منها فلا يربط صلاته بمن ليس في صلاة ولو سلم قبل شروع الإمام في السلام بطلت صلاته إن لم ينو مفارقتها فان نواها ففيه الخلاف فيمن نوى المفارقة ولا يكون مـ لما بعده إلا أن يتدىء بعد فراغ الإمام من الميم من قوله السلام عليكم *

(فرع) اتفق أصحابنا على أنه يستحب لمسبق أن لا يقوم ليأتي بما بقي عليه إلا بعد فراغ الإمام من التسليمتين ومن صرح به البغوي والمتولي وآخرون ونص عليه الشافعي رحمه الله في مختصر البويطي فقال ومن سبقه الإمام بشيء من الصلاة فلا يقوم لقضاء ما عليه إلا بعد فراغ الإمام من التسليمتين قال أصحابنا فان قام بعد فراغه من قوله السلام عليكم في الأولى جاز لأنه خرج من الأولى فان قام قبل شروع الإمام في التسليمتين بطلت صلاته إلا أن ينو مفارقة الإمام فيجزي فيه الخلاف فيمن نوى المفارقة ولو قام بعد شروع الإمام في السلام قبل أن يفرغ من قوله عليكم فهو كما لو قام قبل شروع ذكره البغوي وقال المتولي إذا قام المسبق مقارناً للتسليمة الأولى فان قلد المأموم الموافق

جانبى فخذيه كان كرساهما في القيام ويقول في جلوسه اللهم اغفر لي واجبرني وعافني وارزقني واهدني وقال أبو حنيفة لا يسن فيه ذكر : لما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك ويروي وارحمي بدل واجبرني *

قال (ثم يسجد سجدة أخرى مثلاً ثم يجلس جلسة خفيفة للاستراحة ثم يقوم مكبراً واضعاً يديه على الأرض كما يضع العاجن) *

(٢) حديث (ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدين اللهم اغفر لي واجبرني وعافني وارزقني واهدني ويروي وارحمي بدل واجبرني أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم والبيهقي واللفظ الأول للترمذي إلا أنه لم يقل وعافني وأبو داود مثله إلا أنه أنهى ولم يقل واجبرني وجمع ابن ماجه بين ارحمني واجبرني وزاد وارفعني ولم يقل اهدني ولا عافني وجمع بينها الحاكم كلها إلا أنه لم يقل وعافني وفيه كامل أبو العلاء وهو مختلف فيه *

يسلم مقارنا للامام جاز قيام المسبوق لان كل حال جاز للموافق السلام فيها جاز للمسبوق المفارقة فيها كما بعد السلام وإن قلنا لا يجوز للموافق السلام مقارنا له لم يجوز للمسبوق القيام مع المقارنة وتبطل صلاته إلا أن ينوء، المفارقة ولو سلم الامام فكت المسبوق بعد سلامه جالسا وطال جلوسه قال أصحابنا إن كان موضع تشهده الاول جاز ولا تبطل صلاته لانه جلوس محسوب من صلاته وقد اقطعت القدوة وقد قدمنا أن التشهد الاول يجوز تطويله لكنه يكره وإن لم يكن موضع تشهده لم يجوز أن يجلس بعد تسليمه لان جلوسه كان للمتابعة وقد زالت فان جلس متعمداً بطلت صلاته وإن كان ساهيا لم تبطل ويسجد للسهو *

(فرع) اذا سلم الامام التسليمة الاولى انقضت قدوة المأموم الموافق والمسبوق لخروجه من الصلاة والمأموم الموافق بالخيار ان شاء سلم بعده وان شاء استدأ الجلوس للتعوذ والدعاء وأطال ذلك هكذا ذكر القاضي ابوالطيب في تعليقه نقله بحروفه *

(فرع) قال الشافعي والاصحاب اذا اقتصر الامام علي تسليمه يسن المأموم تسليماتان لانه خرج عن متابعتة بالاولى بخلاف التشهد الاول فان الامام لو تركه لزم المأموم تركه لان المتابعة واجبة عليه قبل السلام والله أعلم *

(فرع) قال صاحب العدة لو شرع في الظهر فتشهد بعد الركعة الرابعة ثم قام قبل السلام وشرع في العصر فان فعل ذلك عمداً بطلت صلاته بقيامه وصحت العصر وان قام ناسيا لم يصح شروعه في العصر فان ذكر والفصل قريب عاد الي الجلوس وسجد للسهو وسلم من الظهر وأجزأته وان طال الفصل بطلت صلاته فوجب استئناف الصلاتين جميعا * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويستحب لمن فرغ من الصلاة أن يذكر الله تعالى لما روى ابن الزبير رضي الله عنهما أنه كان يهلل في أثر كل صلاة يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو علي كل شئ قدير ولا حول ولا قوة الا بالله ولا نعبد الاياه وله النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهلل بهذا في دبر كل صلاة وكتب المغيرة الى معاوية رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو علي كل شئ، قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد ﴾ *

(الشرح) اتفق الشافعي والاصحاب وغيرهم رحمهم الله علي انه يستحب ذكر الله تعالى بعد السلام ويستحب ذلك للامام والمأموم والمنفرد والرجل والمرأة والمسافر وغيرهم ويستحب

مضمون الفصل مسألان (أحدهما) أنه يسجد السجدة الثانية مثل السجدة الاولى في واجباتها ومندوباتها بلا فرق (الثانية) إذا رفع رأسه من السجدة الثانية في ركعة لا يعقبها تشهد

أن يدعو أيضا بعد السلام بالاتفاق وجاءت في هذه المواضع أحاديث كثيرة صحيحة في الذكر والدعاء قد جمعتها في كتاب الاذكار (منها) عن أبي امامة رضي الله عنه قال « قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أي الدعاء اسمع قال جوف الليل الآخر ودبر الصلوات المكتوبات » رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كنت أعرف اقتضاء صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالتكبير » رواه البخاري ومسلم وفي رواية مسلم « كنا نعرف » وعن ابن عباس « أرى أن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته » رواه البخاري ومسلم وعن ثوبان رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا قال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام » قيل للأوزاعي وهو أحد رواة كيف الاستغفار قال تقول استغفر الله استغفر الله رواه مسلم وعن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من الصلاة وسلم قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد » رواه البخاري ومسلم وعن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما « أنه كان يقول في دبر كل صلاة حين يسلم لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا حول ولا قوة إلا بالله لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون قال ابن الزبير « وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهلل دبر كل صلاة » رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه « أن قراء المهاجرين أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى والنعيم المقيم يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ولهم فضول من أموالهم يحجون بها ويعتمرزون ويجاهدون ويتصدقون فقال ألا أعلمكم شيئا تدركون به من سبقكم وتسبقون به من بعدكم ولا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع مثل ما صنعتم فقالوا بلى يا رسول الله قال تسبحون الله وتحمدون وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين » قال أبو صالح لما سئل عن كيفية ذكرها يقول سبحان الله والحمد لله والله أكبر حتى يكون منهن كلهن ثلاثا وثلاثين » رواه البخاري ومسلم (الدثور) بضم الدال جمع دثرو وفتح الدال وإسكان المثناة وهو المال الكثير أو عن كعب بن عجرة رضي الله عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « معقبات لا ينحيب قائلهن أو فاعلهن دبر كل صلاة مكتوبة ثلاثا وثلاثين تسبيحة وثلاثا وثلاثين تحميدة وأربعاً وثلاثين تكبيرة » رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال « من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين وقال تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت

فما الذي يفعل نص في المختصر أنه يستوى قاعداً ثم ينهض وفي الام أنه يقوم من

خطايا وإن كانت مثل زبد البحر» رواه مسلم وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم « كان يثعوذ دبر الصلاة بهؤلاء الكلمات اللهم إني أعوذ بك من الجبن وأعوذ بك من أن أُرذل إلى أرذل العمر وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر » رواه البخاري في أول كتاب الجهاد وعن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال « كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا سلم من الصلاة قال اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت » هكذا رواه أبو داود بإسناد صحيح وهو إسناد مسلم هكذا في رواية وفي رواية أنه كان يقول هذين التشهد والتسليم وقد سبق هذا في موضعه ولا منافاة بين الروایتين فهما صحيحتان وكان يقول الدعاء في الموضعين والله أعلم وعن معاذ رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيده وقال يا معاذ الله إني لأحبك أو صيكت يا معاذ لا تدعهن دبر كل صلاة تقول اللهم أعني علي ذكرك وشكرك وحسن عبادتك » رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال « أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ بالمعوذتين دبر كل صلاة » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم وفي رواية أبي داود « بالمعوذات » فينبغي أن يقرأ قل هو الله أحد مع المعوذتين وروى الطبري في معجمه أحاديث في فضل آية الكرسي دبر الصلاة المكتوبة لكنها كلها ضعيفة وفي الباب أحاديث كثيرة غير ما ذكرته هنا وجاء في الذكر بعد صلاة الصبح أحاديث (منها) حديث أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من قال في دبر كل صلاة الفجر وهو ثمان رجله قبل أن يتكلم لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب له عشر حسنات ومحي عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك كله في حوز من كل مكروه وحرس من الشيطان ولم ينبغ الذنب أن يدركه في ذلك اليوم إلا الشرك بالله تعالى » رواه الترمذي والنسائي قال الترمذي حديث حسن غريب وعن أنس رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة وعمره تامة تامة تامة » رواه الترمذي وقال حديث حسن وفي الباب غير ما ذكرته والله أعلم *

السجدة وللأصحاب فيه طريقتان (أحدهما) أن فيها قولين (أحدهما) أنه يقوم من السجدة الثانية ولا يجلس وبه قال أبو نيفة ومالك وأحمد لما روى عن وائل أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا رفع رأسه من السجدة استوى قائما » (وأصحها) وهو المذكور

(٣) حديث وائل ابن حجر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من السجدة استوى قائما هذا الحديث بيض له المنذرى في الكلام على المذهب وذكره النووي في

(فروع) قال القاضي أبو الطيب يستحب ان يبدأ من هذه الاذكار بحديث الاستغفار وحكى حديث ثوبان قال الشافعي رحمه الله تعالى في الام بعد ان ذكر حديث ابن عباس السابق في رفع الصوت بالذكر وحديث ابن الزبير السابق وحديث أم سلمة المذكور في الفصل بعد هذا اختار للإمام والمأمور ان يذكر الله تعالى بعد السلام من الصلاة ويخفيان الذكر إلا ان يكون إما ما يريد أن يتعلم منه فيجهر حتى يرى أنه قد تعلم منه فيسر فان الله تعالى يقول (ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها) يعنى والله اعلم الدعاء (ولا تجهر) ترفع (ولا تخافت) حتى لا تسمع نفسك قال وأحسب أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما جهر قليلا يعنى في حديث ابن عباس وحديث ابن الزبير ليتعلم الناس منه لان عامة الروايات التي كتبناها مع هذا وغيرها ليس يذكر فيها بعد التسليم تهليل ولا تكبير وقد ذكرت أم سلمة « مكث صلى الله عليه وسلم ولم يذكر جهرا وأحسبه صلى الله عليه وسلم لم يمكث الا ليدكر سرا » قال واستحب للمصلي منفردا أو مأموما ان يطيل الذكر بعد الصلاة ويكثر الدعاء رجاء الاجابة بعد المكتوبة هذا نصه في الام واحتج البيهقي وغيره لتفسيره الآية بحديث عائشة رضى الله تعالى عنها قالت « في قول الله تعالى (ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها) نزلت في الدعاء » رواه البخارى ومسلم وهكذا قال أصحابنا إن الذكر والدعاء بعد الصلاة يستحب أن يسربهما إلا أن يكون اماما يريد تعليم الناس فيجهر ليتعلموا فاذا تعلموا وكانوا عالمين أسرهم واحتج البيهقي وغيره في الاسرار بحديث أبي موسى الاشعري رضى الله عنه قال « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وكنا إذا أشرقنا على واد هلنا وكبرنا ارتفعت أصواتنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس اربعوا علي انفسكم فانكم لا تدعون أصم ولا غائبا إنه معكم سميع قريب » رواه البخارى

في الكتاب انه يجلس جلسة خفيفة ثم يقوم وتسمى هذه الجلسة جلسة الاستراحة ووجهه ماروى عن مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم « يصلي فاذا كان في وتر من صلاته لم ينهض

الخلاصة في فصل الضعيف وذكره في شرح المذهب فقال غريب ولم يخرجوه وظفرت به في سنة اربعين في مسند البزار في اثناء حديث طويل في صفة الوضوء والصلاة : وقد روى الطبراني عن معاذ بن جبل في اثناء حديث طويل انه كان يمكن جبهته وانه من الارض ثم يقوم كأنه السهم وفي استاده الخصيب ابن جحدر وقد كذبه شعبة ويحيى القطان ولا يروى داود من حديث وائل واذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على فخذه : وروى ابن المنذر من حديث النعمان بن ابي عياش قال ادركت غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكان اذا رفع راسه من السجدة في اول ركعة وفي الثالثة قام كما هو ولم يجلس *

(١) حديث مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فاذا كان

ومسلم (اربعوا) - بفتح الباء - أى ارقعوا *

(فرع) قد ذكرنا استحباب الذكر والدعاء للامام والمأموم والمنفرد وهو مستحب عقب كل الصلوات بخلاف وأما اعتاده الناس أو كثير منهم من تخصيص دعاء الامام بصلاتي الصبح والعصر فلا أصل له وإن كان قد أشار إليه صاحب الحاوي فقال إن كانت صلاة لا يتنفل بعدها كالصبح والعصر استدبر القبلة واستقبل الناس ودعا وإن كانت مما يتنفل بعدها كالظهر والمغرب والعشاء فيختار أن يتنفل في منزله وهذا الذي أشار إليه من التخصيص لا أصل له بل الصواب استحبابه في كل الصلوات ويستحب أن يقبل على الناس فيدعو والله أعلم *

(فرع) وأما هذه المصافحة المعتادة بعد صلاتي الصبح والعصر فقد ذكر الشيخ الامام أبو محمد بن عبد السلام رحمه الله أنها من البدع المباحة ولا توصف بكرامة ولا استحباب وهذا الذي قاله حسن والمختار أن يقال إن صافح من كان معه قبل الصلاة فبأية كما ذكرنا وإن صافح من لم يكن معه قبل الصلاة عند اللقاء فسنة بالاجماع للأحاديث الصحيحة في ذلك وسأبسط الكلام في المصافحة والسلام وتشميت العاطس وما يتعلق بها ويشبهها في فصل عقب صلاة الجمعة إن شاء الله تعالى *

(فرع) يستحب الاكثار من الذكر أول النهار وآخره وفي الليل وعند النوم والاستيقاظ وفي ذلك أحاديث كثيرة جداً مشهورة في الصحيحين وغيرها مع آيات من القرآن الكريم وقد جمعت معظم ذلك مهذباً في كتاب الاذكار * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وإذا أراد أن ينصرف فإن كان خلفه نساء استحب له أن يلبث حتى تنصرف النساء ثلاثاً يختلطن بالرجال لما روت أم سلمة رضي الله تعالى عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا

حتى يستوى » قاعداً ووصف أبو حميد الساعدي في عشرة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين صلاة النبي صلى الله عليه وسلم « فذكر هذه الجلسة » (والطريق الثاني) قال أبو اسحق المسألة علي حالتين

في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوى قاعداً البخاري وفي لفظ له فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية جالس واعتمد على الأرض ثم قام وللبخاري من حديث أبي هريرة في قصة المسية صلاته ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً وفي رواية أخرى له حتى تطمئن قائماً وهو أشبه

(١) حديث أبي حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ثم هوى ساجداً ثم ثنى رجله وقعد حتى يرجع كل عضو في موضعه ثم نهض الترمذي وأبو داود : (تنبيه) أنكر الطحاوي أن يكون جلسة الاستراحة في حديث أبي حميد وهي كما تراها فيه وأنكر النووي أن يكون في حديث المسية صلاته وهي في حديث أبي هريرة في قصة المسية صلاته عند البخاري في كتاب الاستيذان *

سلم قام النساء حين يقضى سلامه فيمكث يسيرا قبل أن يقوم» قال الزهري رحمه الله قترى والله أعلم أن مكثه لينصرف النساء قبل أن يدركهن الرجال وإذا أراد أن ينصرف توجه في جهة حاجته لما روي الحسن رحمه الله قال «كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلون في المسجد الجامع فمن كان بيته من قبل بني تميم انصرف عن يساره ومن كان بيته مما يلي بني سليم انصرف عن يمينه يعني بالبصرة» وإن لم يكن له حاجة فالأولي أن ينصرف عن يمينه لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في كل شيء * ﴿

﴿الشرح﴾ قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى يستحب للامام إذا سلم أن يقوم من مصلاه عقب سلامه إذا لم يكن خلفه نساء هكذا قاله الشافعي في المختصر واتفق عليه الأصحاب وعلاه الشيخ أبو حامد والأصحاب بعثين (أحدهما) لثلاثك هو أو من خلفه سلم أم لا (والثانية) لثلاث يدخل غريب فيظنه بعد في الصلاة فيقتدى به أما إذا كان خلفه نساء فيستحب أن يلبث بعد سلامه ويثبت الرجال قدرا يسيرا يذكرون الله تعالى حتى تنصرف النساء بحيث لا يدرك المسارعون في سيرهم من الرجال آخرهن ويستحب لمن أن ينصرف عقب سلامه فإذا انصرف انصرف الإمام وسائر الرجال واستدل الشافعي والأصحاب بالحديث الذي ذكره المصنف عن أم سلمة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم قام النساء حين يقضى تسليمه ومكث يسيرا كي ينصرفن قبل أن يدركهن أحد من القوم» وفي رواية ابن شهاب «فأرى

إن كان بالمصلي ضعف لكبر وغيره جلس للاستراحة والأفلا (فإن قلنا) لا يجلس المصلي للاستراحة فيبتدىء التكبير مع ابتداء الرفع وينهيه مع استوائه قائما ويعود قول الحذف كما تقدم (وإن قلنا) يجلس فمتى يبتدىء التكبير فيه وجهان (أحدهما) أنه يرفع رأسه غير مكبر ويبتدىء التكبير جالسا ويمده إلى أن يقوم لأن الجلسة للفصل بين الركعتين فإذا قام منها وجب أن يقوم بتكبير كما إذا قام إلى الركعة الثالثة ويحكي هذ عن اختيار القفال (وأصحهما) أنه يرفع رأسه مكبرا لما روى أنه صلى الله عليه وسلم (١) «كان يكبر في كل خفض ورفع» فعلى هذا فمتى قطع فيه وجهان (أحدهما) أنه إذا جلس قطعه ويقوم غير مكبر لأنه لو مد إلى أن يقوم لطلأ ويتغير النظم وبهذا قال أبو إسحق والقاضي الطبري (وأصحهما) أنه يمده إلى أن يقوم ويخفف الجلسة حتى لا يخلو شيء من صلاته عن الذكرو هذان الوجهان الأخير أن كانها المفرعان على أن التكبير يمد ولا يحذف وإذا

(١) (حديث) * أنه صلى الله عليه وسلم «كان يكبر في كل خفض ورفع» تقدم واستدل به الرافعي على أنه يكبر في جلسة الاستراحة فيرفع رأسه من السجود غير مكبر ثم يبتدىء التكبير جالسا ويمده إلى أن يقوم وحديث أبي حميد في البيهقي يدل لذلك باصرح من الحديث الذي استدل به وذلك أن لفظة ثم يرفع فيقول الله أكبر ثم يثنى رجلاه فيقعدها عليها معتدلا حتى يرجع ويقر كل عظم موضعه معتدلا : (قالت) إلا أنه لا دليل فيه على أنه يمد التكبير في جلوسه إلى أن يقوم ويحتاج دعوى استحباب مده إلى دليل والأصل خلافه

والله أعلم أن مكثه لكي ينفذ النساء قبل أن يدركهن من انصرف من القوم « رواه البخاري في مواضع كثيرة من صحيحه ولأن الاختلاط بهن مظنة الفساد (١) لأن مزيّنات للناس مقدمات علي كل الشهوات قال الشافعي في الام فان قام الامام قبل ذلك أو جلس أطول من ذلك فلا شيء عليه قال وللمأموم أن ينصرف اذا قضي الامام السلام قبل قيام الامام قال وتأخير ذلك حتى ينصرف بعد انصراف الامام أو معه أحب الي قال الشافعي في الام والاصحاب اذا انصرف المصلي أمما كان أو مأموما أو منفردا فله أن ينصرف عن يمينه وعن يساره وتلقاء وجهه رواه (٢) ولا كراهة في شيء من ذلك لكن يستحب إن كان له حاجة في جهة من هذه الجهات أن يتوجه إليها وان لم يكن له حاجة فجهة النبي أولى واستدل الشافعي في الام والاصحاب « بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في شأنه كله وقد سبقت الاحاديث الصحيحة في ذلك في باب صفة الوضوء في فصل غسل اليدين وجاء في هذه المسألة حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال « لا يجعل أحدكم للشيطان شيئا من صلاته لا يرى إلا أن يحقا عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن يساره » رواه البخاري و(٣) مسلم قال « أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه » وعن هلب بضم الهاء الطائي رضي الله عنه « أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان ينصرف عن شقيه » رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم باسناد حسن فهذه الاحاديث تدل علي أنه يباح الانصراف من الجانبين وإنما أنكر ابن مسعود رضي الله تعالى عنه علي من يعتقد وجوب ذلك *

(١-٢) كذا
بالاصل فحرو
(٣) كذا بالاصل
ولله وروى مسلم
عن انس الخ
كما يعلم من مراجعة
صحيحه فحرو

(فرع) اذا أراد أن ينقل في المحراب ويقبل علي الناس للذكر والدعاء وغيرها جاز أن ينقل كيف شاء وأما الافضل فقال البغوي الافضل أن ينقل عن يمينه وقال في كفيته وجها (أحدهما) وبه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يدخل يمينه في المحراب ويساره الي الناس ويجلس علي يمين المحراب (والثاني) وهو الاصح يدخل يساره في المحراب ويمينه الي القوم ويجلس علي يسار المحراب هذا لفظ البغوي في التهذيب وجزم البغوي في شرح السنة بهذا الثاني واستدل له بحديث البراء بن عازب رضي الله عنهما قال « كنا اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أحيينا أن نكون عن يمينه قبل علينا بوجهه فسمعتة يقول في قنوته رب قني عذابك يوم تبعث أو تجمع عبادك » رواه مسلم وقال امام الحرمين ان لم يصح في هذا حديث فلست أرى فيه الا التخيير *

(فرع) قال اصحابنا ان كانت الصلاة مما يتنفل بعدها فالسنة ان يرجع الي بيته لفعل النافلة

لم يميز الابتداء عن الانتهاء حصل في وقت التكبير ثلاثة أوجه وصاحب الكتاب أورد منها في الوسيط (الاول) الذي اختاره القفال والثاني الذي قال به أبو اسحق ولم يورد الثالث الذي هو الاظهر عند جمهور الاصحاب وكذلك

لان فعلها في البيت افضل « لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا ايها الناس في بيوتكم فان افضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة » رواه البخارى ومسلم من رواية زيد بن ثابت رضى الله تعالى عنه وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال « اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا » رواه البخارى ومسلم وعن جابر رضى الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قضي احدكم صلاته في مسجده فليجعل لبيته من صلاته نصيبا فان الله جاعل في بيته من صلاته خيرا » رواه مسلم قال أصحابنا فان لم يرجع الى بيته وأراد التنفل في المسجد يستحب أن ينتقل عن موضعه قليلا لتكثير مواضع سجوده هكذا علله بغوى وغيره فان لم ينتقل إلى موضع آخر فينبغي ان يفصل بين الفريضة والنافلة بكلام انسان واستدل البيهقي وآخرون من أصحابنا وغيرهم بحديث عمرو بن عطاء « ان نافع بن جبير أرسله إلى السائب بن اخت نعيم يسأله عن شيء رآه منه معاوية في الصلاة فقال نعم صليت معه الجمعة في المقصورة فلما سلم الامام قمت في مقامى

فعل امام الحرمين والصيدلاني وقوله ههنا ثم يقوم مكبرا ؛ بدقوله ثم يجلس جواب على اختيار القفال وهو أبعد الوجوه عند اكثرين ويجب أن يعلم قوله مكبرا بالواو اشارة الى الوجه الثاني وهو أنه يقوم عن الجلسة غير مكبرا والى الوجه الثالث أيضا فانه عند القائلين به لا يقوم مكبرا إنما يقوم متمم للتكبير ولا خلاف في أنه لا يكبر تكبيرتين والسنة في هيئة جلسة الاستراحة الاقراش كذلك رواه أبو حميد (١) ثم سواء قام من جلسة الاستراحة أو من السجدة فانه يقوم معتمد على الارض يديه لا قالا بي خيفة حيث قال يقوم معتمد على صدور قدميه ولا يعتمد يديه على الارض : لنا ما روى عن مالك بن الحويرث (٢) رضى الله عنه في صفة صلاة رسول الله ﷺ « فلما رفع رأسه من السجدة لاخيرة في الركعة الاولى واستوى قاعدا أقام واعتمد على الارض يديه » وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا قام في صلاته وضع يديه على الارض كما يضع العاجن (٣) قال صاحب المجلد العاجن هو الذى اذا نهض اعتمد على يديه كبر اكانه يعجز أى الخبير ويجوز أن يكون معنى الخبر كما يضع عاجن الخبير وهما متقاربان

(١) * (حديث) * ابى حميد انه وصف الصلاة فقال اذا جلس في الركعتين جلس على رجله

اليسرى ونصب اليمنى البخارى بهذا

(٢) * (حديث) * مالك بن الحويرث في وصف الصلاة « فلما رفع رأسه من السجدة لاخيرة

في الركعة الاولى واستوى قاعدا قام واعتمد يديه على الارض الشافعي بهذا والبخارى بلفظ فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الارض ثم قام ولأحمد والطحاوى استوى قاعدا ثم قام

(٣) * (حديث) * ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام في صلاته وضع

يده على الارض كما يضع العاجن قال ابن الصلاح في كلامه على الوسيط هذا الحديث لا يصح

فصليت فلما دخل أرسل الي فقال لاتعد لما فعلت إذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تكلم أو تخرج فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا بذلك ان لا نوصل صلاة حتى نتكلم أو نخرج رواه مسلم» فهذا الحديث هو المعتمد في المسألة وأما حديث عطاء الخراساني عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي الامام في الموضع الذي يصلي فيه حتى يتحول» فضعيف رواه ابوداود وقال عطاء لم يدرك المغيرة وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أيجزأحكم ان يتقدم أو يتأخر عن يمينه أو عن شماله في الصلاة يعني النافلة» رواه ابوداود باسناد ضعيف وضعفه البخاري في صحيحه قال أصحابنا فإذا صلى النافلة في المسجد جاز وإن كان خلاف الافضل لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال «صليت مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سجدتين قبل الظهر وسجدتين بعدها وسجدتين بعد المغرب وسجدتين بعد العشاء وسجدتين بعد الجمعة فاما المغرب والعشاء ففي بيته» رواه البخاري ومسلم وظاهره أن الباقي صلاحها في المسجد لبيان الجواز في بعض الاوقات وهو صلاة النافلة في البيت وفي الصحيحين «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى ليالي في رمضان في المسجد غير المكتوبات» والله اعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

والسنة في صلاة الصبح ان يقنت في الركعة الثانية لما روى انس رضي الله تعالى عنه «ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شهراً يدعو عليهم ثم تركه فاما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا» ومحل القنوت بعد الرفع من الركوع «لما روى انه سئل انس هل قنت رسول الله صلى الله

قال (الركن السادس من التشهد) والتشهد الاول سنة والعود فيه على هيئة الاقراش (م) لانه مستوفز للحركة والمسبوق يقترش في التشهد الاخير لاستيفازه ومن عليه سجود السهو هل يقترش فيه خلاف والاقراش أن يضع الرجل اليسرى ويجلس عليها وينصب القدم اليمنى ويضع اطراف الاصابع على الارض والتورك سنة في التشهد الاخير (ح) وهو أن يضع رجله كذلك ثم يخرجها من جهة يمينه ويمكن وركه من الارض *

ولا يعرف ولا يجوز أن يحتج به وقال النووي في شرح المذهب هذا حديث ضعيف أو باطل لأصل له وقال في التنقيح ضعيف باطل وقال في شرح المذهب نقل عن الغزالي أنه قال في درسه هو بالزاي وبالنون أصبح وهو الذي يقبض يديه ويقوم معتمدا عليها قال ولو صح الحديث لكان معناه قام معتمدا ببطن يديه كما يعتمد العاجز وهو الشيخ الكبير وليس المراد عاجن العجين ثم قال يعني ما ذكره ابن الصلاح أن الغزالي حكى في درسه هل هو العاجن بالنون أو العاجز بالزاي : فاما إذا قلنا انه بالنون فهو عاجن الخبز يقبض اصابع كفيه ويضمها ويثكي عليها ويرتفع ولا يضع راحتيه على الارض : قال ابن الصلاح وعمل بهذا كثير من العجم وهو اثبات هيئة شرعية في الصلاة لاعهد بها بحديث لم يثبت ولو ثبت لم يكن ذلك معناه فان العاجن في اللغة هو الرجل

عليه وسلم في صلاة الصبح قال نعم قال قبل الركوع او بعده قال بعد الركوع «والسنة ان يقول اللهم اهديني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وفقني شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل من واليت تباركت وتعاليت» لما روى الحسن بن علي رضي الله عنه قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم هؤلاء الكلمات في الوتر فقال قل «اللهم اهديني فيمن هديت» إلى آخره وان كنت بما روى عن عمر رضي الله عنه كان حسنا وهو ما روى ابو رافع قال قلت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد الركوع في الصبح فسمعت يقول اللهم انا نستعينك ونستغفرك ولا نكفر بك ونؤمن بك ونخلع وترك من يفجر بك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك أن عذابك الجد بالكفار ملحق اللهم عذب كفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك يكذبون رسلك ويقاتلون اولياءك اللهم اغفر المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات واصلح ذات بينهم وألف بين قلوبهم واجعل في قلوبهم الايمان والحكمة وثبتهم على ملة رسولك واوزعهم ان يوفوا بعهدك الذي عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوك وعدوهم اله الحق واجعلنا منهم» ويستحب ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الدعاء لما روى من حديث الحسن رضي الله عنه في الوتر انه قال «تباركت وتعاليت وصلي الله على النبي وسلم» ويستحب المأموم ان يؤمن على الدعاء لما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال «كنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يؤمن من خلفه» ويستحب له ان يشاركه في الثناء لانه لا يصلح التأمين على ذلك فكانت المشاركة أولى واما رفع اليدين في القنوت فليس فيه نص والذي يقتضيه المذهب انه لا يرفع لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع اليد الا في ثلاثة مواطن في الاستسقاء والاستنصار وعشية عرفة ولانه دعاء في الصلاة فلم يستحب له رفع اليد كاللحاء في التشهد وذكر القاضي ابو الطيب الطبري في بعض كتبه انه لا يرفع اليد وحكي في التعليق انه يرفع اليد والاول عندى أصبح واما غير الصبح من الفرائض فلا يقنت فيه من غير حاجة فان نزلت بالمسلمين فآلة قنوتوا في جميع الفرائض لما روى

أدرج في هذا الركن اركاناً ثلاثة (العود) (والتشهد) (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ولو فصل العود والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عنهما جاز كما فصل القيام عن القراءة فان القيام للقراءة كالعود لهما وهكذا فعل في ترجمة الاذكار وعدّها ثلاثة: وقفه الفصل أن التشهد والعود ينقسمان إلى واقعين في آخر الصلاة كتشهد الصبح وتشهد الركعة الرابعة من الظهر والي واقعين لا في آخر

المسن : قال الشاعر * فشر خصال المرء كنت وعاجن * قال فان كان وصف الكبر بذلك ماخوذاً من عاجن العجين فالتشبيه في شدة الاعتماد عند وضع اليدين لا في كيفية ضم اصابعها : قال الفزالي واذا قلنا بالزاي فهو الشيخ المسن الذي اذا قام اعتمد بيديه على الارض من الكبر : قال ابن الصلاح ووقع في المحكم للمغربى الضرير المتأخر العاجن هو المعتمد على الارض وجمع الكف

أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يقنت إلا أن يدعو لاحداً ويدعو علي أحد كان إذا قال سمع الله لمن حمده قال ربنا لك الحمد وذكر الدعاء *

(الشرح) في الفصل مسائل (أحداها) القنوت في الصبح بعد رفع الرأس من ركوع الركعة الثانية سنة عندنا بلا خلاف وأما ما نقل عن أبي علي بن أبي هريرة رضي الله عنه أنه لا يقنت في الصبح لأنه صار شعار طائفة مبتدعة فهو غلط لا يعد من مذهبنا وأما غير الصبح من المكتوبات فهل يقنت فيها فيه ثلاثة أقوال حكاهما إمام الحرمين والغزالي وآخرون (الصحيح) المشهور الذي قطع به الجمهور أن نزلت بالمسلمين نازلة كخوف أو قحط أو وباء أو جراد أو نحو ذلك فتتوافى جميعها وإلا فلا (والثاني) يقنتون مطلقاً حكاه جماعات منهم شيخ الأصحاب الشيخ أبو حامد في تعليقه ومتابعوه (والثالث) لا يقنتون مطلقاً حكاه الشيخ أبو محمد الجويني وهو غلط مخالف للسنة الصحيحة المستفيضة «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت في غير الصبح عند نزول النازلة حين قتل أصحابه القراء» وأحاديثهم مشهورة في الصحيحين وغيرهما وهذا الخلاف في الجواز وعدمه عند أكثرين هكذا صرح الشيخ أبو حامد والجمهور قال الرافعي مقتضي كلام أكثر الأئمة أنه لا يستحب القنوت في غير الصبح بحال وإنما الخلاف في الجواز فحيث يجوز فالاختيار فيه إلى المصلي قال ومنهم من يشعر كلامه بالاستحباب قلت وهذا أقرب إلي السنة فإنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم القنوت للنازلة فاقضى أن يكون سنة ومن صرح بأن الخلاف في الاستحباب صاحب العدة قال ونص الشافعي في الام على الاستحباب مطلقاً وأما غير المكتوبات فلا يقنت في شيء منهم قال الشافعي في الام في كتاب صلاة العيدين في باب القراءة في العيدين ولا قنوت في صلاة العيدين والاستسقاء فان قنت عند نازلة لم اكرهه (المسألة الثانية) محل القنوت عندنا بعد الركوع كما سبق فلو قنت قبله فان كان ما السكيا رواه أجزاءه وان كان شافعيًا فالمشهور أنه لا يجزئه قال صاحب المستظهرى هو المذهب وقال صاحب الحاوى فيه وجهان (أحدهما) يجزئه لاختلاف العلماء فيه (والثاني) لا يجزئه لوقوعه في غير موضعه فيعيده بعد الركوع

الصلاة كالشهادتين بعد الثانية من الظهر (فالاول) من القسمين مفروض (والثاني) مسنون ثم لا يتعين للعقود هيئة معينة فيما يرجع إلى الاجزاء بل يجزئه القعود على أى وجه كان لكن السنة في العقود في آخر الصلاة التورك وفي العقود الذي لا يقع في آخرها الاقتراش وقال أحمد إن كانت الصلاة ذات تشهدين تورك في الآخر وان كانت ذات تشهد واحد اقترش فيها الاقتراش أن يضع الرجل اليسرى بحيث يلي ظهرها الارض أو يجلس عليها وينصب اليمنى ويضع أطراف أصابعها على الارض موجهة إلى القبلة والتورك أن يخرج رجله وهما على هيتهم في الاقتراش من جهة يمينه ويمكن التورك من الارض وقال أبو حنيفة السنة في العقود

وهذا غير مقبول منه فإنه لا يقبل ما يتفرد به لأنه كان يغلط ويغالطونه كثيراً وكانه اضربه مع كبر حجم الكتاب ضرارته انتهى كلامه . وفي الطبراني الاوسط عن الازرق بن قيس رأيت عبد الله بن عمرو وهو يعجن في الصلاة يعتمد على يديه اذا قام كما يفعل الذي يعجن المعجن

قال وهل يسجد لسهو فيه وجهان وقطع البغوى وغيره بأنه يسجد للسهو وهو المنعوص قال الشافعي في الام لو أطال القيام ينوى به القنوت كان عليه سجود السهو لان القنوت عمل من عمل الصلاة فاذا غمله في غير موضعه اوجب سجود السهو هذا نصه وأشار في التهذيب إلى وجهه بطلان صلاته لانه قال هو كما لو قرأ التشهد في القيام فحصل فيمن قنت قبل الركوع اربعة اوجه (الصحيح) انه لا تبطل صلاته ولا يجزئه ويسجد للسهو (والثاني) لا يجزئه ولا يسجد للسهو (والثالث) يجزئه (والرابع) تبطل صلاته وهو غلط (الثالثة) السنة في لفظ القنوت اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك وانه لا يندل من واليت تباركت ربنا وتعاليت هذا لفظه في الحديث الصحيح باثبات الفاء في فانك والواو في وانه لا يندل وتباركت ربنا هذا لفظه في رواية الترمذي (١) في رواية ابي داود وجمهور المحدثين ولم يثبت الفاء في رواية ابي داود وتقع هذه الالفاظ في كتب الفقه مغيرة فاعتمد ما حققته فان الفاظ الاذكار يحافظ فيها على الثابت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا لفظ الترمذي عن الحسن بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهما قال « علمني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كلمات اقولهن في الوتر اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك

(١) كذا بالاصل

الاقتراش وقال مالك السنة فيهما التورك: لنا ما روي عن ابي حميد الساعدي (١) انه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « فاذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى فاذا جلس في الركعة الاخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الاخرى وقعد على مقعدته (والفرق من جهة المعنى ان المصلي في التشهد الاول مستوفز للحركة يبادر الى القيام عندئذ وذاك عن هيئة الاقتراش أهون وأما الجلسة الاخيرة فليس بعدها عمل فيناسبها التورك الذي هو هيئة السكون والاستقرار ويترتب على هذه القاعدة مسألتان (احدهما) المسبوق اذا جلس مع الامام في تشهد الاخير يقترش ولا يتورك نص عليه لانه مستوفز يحتاج الى القيام عند سلام الامام ولانه ليس آخر صلاته والتورك انما ورد في آخر الصلاة وحكي الشيخ ابو محمد وجها عن بعض الاصحاب انه يتورك متابعة لامامه وذكر ابو الفرج البزار ان ابا طاهر الزيادي حكى في المسألة - هذين الوجهين ووجها ثالثا (انه) ان كان محل تشهد المسبوق كأن ادرك ركعتين من صلاة الامام جلس منتصبا والا جلس متوركا لان أصل الجلوس لمحض المتابعة فيتأبعه في هيئته أيضا والا كثرون على الوجه الاول (الثانية) اذ قعد في التشهد الاخير وعليه سجود سهو فهل يقترش ام يتورك فيه وجهان (احدهما) يتورك لانه قعود آخر الصلاة وقال الرويانى في التلخيص وهو ظاهر المذهب

(١) حديث في ابي حميد انه وصف صلاة رسول الله ﷺ فقال فاذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى فاذا جلس في الركعة الاخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الاخرى وقعد على مقعدته رواه البخارى في صحيحه كذلك وعزاه ابن الرفعة لمسلم فوم *

وانه لا يندل من واليت تباركت ربنا وتعاليت « رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم بإسناد صحيح قال الترمذي هذا حديث حسن قال ولا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت شيء أحسن من هذا وفي رواية رواها البيهقي عن محمد بن الحنفية وهو ابن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه قال «إن هذا الدعاء هو الذي كان أبي يدعوا به في صلاة الفجر في قنوته» ورواه البيهقي من طرق عن ابن عباس وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يعلمهم هذا الدعاء ليدعوا به في القنوت من صلاة الصبح» وفي رواية أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقنت في صلاة الصبح وفي وتر الليل بهذه الكلمات» وفي رواية «كان يقولها في قنوت الليل» قال البيهقي فدل هذا كله على أن تعليم هذا الدعاء وقع لقنوت صلاة الصبح وقنوت الوتر وباللغة التوفيق وهذه الكلمات الثمان من اللواتي نص عليها الشافعي في مختصر المزني واقتصر عليها ولو زاد عليها ولا يعز من عادت قبل تباركت ربنا وتعاليت وبعده فلك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب إليك فلا بأس به وقال الشيخ أبو حامد والبندنجي وآخرون هذه الزيادة حسنة وقال القاضي أبو الطيب من عادت ليس بحسن لأن العداوة لا تضاف إلى الله تعالى وانكر ابن الصباغ والأصحاب عليه وقالوا قد قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء) وغير ذلك من الآيات وقد جاء في رواية البيهقي ولا يعز من عادت قال أصحابنا فإن كان إماما لم يخص نفسه بالدعاء بل يعمم فيأتي بلفظ الجمع اللهم

(والثاني) انه يقترش ذكره القفال وساعده الا كثرون لانه يحتاج بعد هذا القعود إلى عمل وهو السجود فاشبه التشهد الاول بل السجود عن هيئة التورك أعسر من القيام عنها فكان أولى بان لا يتورك وايضا فلا نهجلوس يعقبه سجود فاشبهه الجلوس بين السجدين وينبغي ان يعلم قوله والتشهد الاول مسنون بالالف لان احمد يقول بوجوبه: لئلا أنه صلى الله عليه وآله وسلم «قام من اثنين من الظهر أو العصر ولم يجلس فسبح الناس به فلم يعد فلما كان آخر صلاته سجد سجدتين ثم سلم» ولو كان واجبا لعاد اليه ولما جبره السجود ولا تخفي سائر المواضع المستحقة للعلامات (وقوله) ويضع اطراف الاصابع على الارض كذلك أي منتصبه (وقوله) في التورك ان يضع رجله كذلك أي على هيئتها في الاقتراش فالثاني منصوبة مرفوعة العقب واليسرى مضجعة *

قال (ثم يضع اليد اليسرى على طرف الركبة منشورة مع التفريج المقتصد واليد اليمنى يضعها كذلك لكن يقبض الخنصر والبصر والوسطى ويرسل المصبحة وفي الابهام أوجه (قيل) يرسلها (وقيل) يحاق الابهام والوسطى (وقيل) يضمها إلى الوسطى المقبوضة كاتما قبض ثلاثا وعشرين ثم يرفع مبعثته في الشهادة عند قوله الا الله وفي تحريكها عند الرفع خلاف *

(١) * (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم قام من اثنين من الظهر أو العصر فلم يجلس فسبح الناس به فلم يعد فلما كان آخر صلاته سجد سجدتين ثم سلم متفق عليه من حديث أبي هريرة وسيأتي في السهو *

إهدنا إلى آخره وهل تتعين هذه الكلمات فيه وجهان (الصحيح) المشهور الذي قطع به الجمهور أنه لا تتعين بل يحصل بكل دعاء (والثاني) تتعين كلمات التشهد فأنها متعينة بالاتفاق وبهذا قطع إمام الحرمين والغزالي ومحمد بن يحيى في كتابه المحيط وصححه صاحب المستظهرى قال صاحب المستظهرى ولو ترك من هذا كلمة أو عدل إلى غيره لا يجزئه ويسجد السهو والمذهب أنه لا يتعين وبه صرح المارردى والقاضى حسين والبعوى والمتولى وخلاتق قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح قول من قال يتعين شاذ مردود مخالف لجمهور الأصحاب بل مخالف لجماهير العلماء فقد حكى القاضى عياض اتفاقهم على أنه لا يتعين في القنوت دعاء الماروى عن بعض أهل الحديث أنه يتعين قنوت مصحف أبى بن كعب رضى الله عنه «اللهم إنا نستعينك ونستغفرك إلى آخره بل مخالف لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه كان يقول «اللهم انج الوليد ابن الوليد وفلانا وفلانا اللهم العن فلانا وفلانا» فليعد هذا الذى قيل بالتعين غلطاً غير معدود وجهاً هذا كله كلام أبى عمرو فاذا قلنا بالمذهب وقلنا إنه لا يتعين فقال صاحب الحاوى يحصل بالدعاء المأثور وغير المأثور قال فإن قرأ آية من القرآن هي دعاء أو شبهة بالدعاء كآخر البقرة أجزاء وان لم يتضمن الدعاء ولم يشبهه كآية الدين وسورة تبت فوجهان (أحدهما) يجزئه إذا نوى القنوت لأن القرآن أفضل من الدعاء (والثاني) لا يجزئه لأن القنوت للدعاء وهذا ليس

السنة في التشهدين جميعاً أن يضع يده اليسرى على فخذه اليسرى لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم (١) «كان إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى» وينبغي أن ينشر أصابعه ويجمع لها قرية من طرف الركبة بحيث تسامت رؤوسها الركبة وهل يفرج بين أصابع اليسرى أو يضمها الذى ذكره في الكتاب أنه يفرج تفريجاً مقتصداً وهذا هو الأشهر الأثرام قالوا لا يؤمر بضم الأصابع مع نشرها إلا في السجود على ما قدمناه وحكى السرخي وغيره من أصحاب الشيخ أبى حامد أنه يضم بعضها إلى بعض حتى لا بهام ليتوجه جميعها إلى القبلة وهكذا ذكر القاضى الرويانى فليكن قوله مع التفريج مع ما بالواو وأما كونه مقتصداً فليس من خاصية هذا الموضع بل لا يؤمر بالتفريج المتفاحش في موضع ما أمّا اليد اليمنى فيضعها على طرف الركبة اليمنى كما ذكرنا في اليسرى وهو المراد من قوله فيضمها كذلك ولكن لا ينشر جميع أصابعه بل يقبض الخنصر والبصرو ويرسل المذبحه وفيما يفعل بالابهام والوسطى ثلاثة أقاويل أحدها أنه يقبض الوسطى مع البصرو ويرسل

(١) (حديث) «انه صلى الله عليه وسلم كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى مسلم من حديث ابن عمر في حديث وفي الاوسط للطبرانى كان اذا جلس في الصلاة للتشهد نصب يديه على ركبتيه وللدارقطنى وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى والقم كفه اليسرى ركبته *

بدعاء والثاني هو الصحيح او الصواب لان قراءة القرآن في الصلاة في غير القيام مكروهة قال أصحابنا ولو قنت بالمنقول عن عمر رضي الله تعالى عنه كان حسنا وهو الدعاء الذي ذكره المصنف رواه البيهقي وغيره قال البيهقي هو صحيح عن عمرو واختلف الرواة في لفظه والرواية التي أشار البيهقي إلى اختيارها رواية عطاء عن عبيدا الله بن عمر رضي الله عنهم قنت بعد الركوع قل «اللهم اغفر لنا وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وألف بين قلوبهم وأصلح ذات بينهم وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم العن كفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك ويكذبون رسلك ويقاتلون أولياءك اللهم خالف بين كلمتهم وزلزل أقدامهم وانزل بهم بأسك الذي لا تدره عن القوم المجرمين بسم الله الرحمن الرحيم اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك ولا نكفرك ونخلع وترك من من يفجرك بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعي ونخفد ونخشى عذابك ونرجو رحمتك ان عذابك الجد بالاكفار ملحق» هذا انظر رواية البيهقي ورواه من طرق أخرى اخصر من هذا وفيه تقديم وتأخير وفيه انه قنت قبل الركوع في صلاة الفجر قال البيهقي ومن روى عن عمر رضي الله عنه قنوته بعد الركوع أكثر فقد رواه ابو رافع وعبيد بن عمير وابو عمان النهدي وزيد بن وهب والعدد أولى بالحفظ من الواحد وفي حسن سياق عبيد بن عمير للحديث دلالة على حفظه وحفظ من حفظ عنه واقتصر البغوي في شرح السنة على الرواية الاولى وروى البيهقي بعض هذا مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم لسكن اسناده مرسل والله اعلم (وقوله) اللهم عذب كفرة أهل الكتاب انما اقتصر على أهل الكساب لانهم الذين كانوا يقاتلون المسلمين في ذلك العصر واما الآن فالتحتم أن يقال عذب الكفرة ليعم أهل الكتاب وغيرهم من الكفار فان الحاجة إلى الدعاء على غيرهم أكثر والله اعلم: قال أصحابنا يستحب الجمع بين قنوت عمر رضي

الابهام مع المسيحة لما روى ان ابا حميد الساعدي وصف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر انه كان يفعل هكذا» (١) والثاني انه يخلق بين الابهام والوسطي لما روى عن وائل بن حجر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل هكذا» (٢) وفي كيفية التحليق وجهان (احدهما) انه يضم أملة الوسطي بين عقدتي الابهام (وأصحها)

(١) * (حديث) * أبي حميد الساعدي وصف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فقال انه كان يقبض الوسطي مع الخنصر والبنصر ويرسل الابهام والمسيحة لا أصل له في حديث أبي حميد ويغني عنه حديث ابن عمر عند مسلم ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثا وخمسين والمعروف في حديث أبي حميد وضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار بأصبعه يعني السبابة رواه ابو داود والترمذي *

(٢) * (حديث) * وائل بن حجر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخلق بين الابهام والوسطي ابن ماجه والبيهقي بهذا في حديثه الطويل وأصله عند أبي داود والنسائي وابن خزيمة *

الله عنه وبين ماسبق فان جمع بينهما فالاصح تأخير قنوت عمرو في وجه يستحب تقديمه وان اقتصر فليقتصر على الاول وانما يستحب الجمع بينهما اذا كان منفرداً او امام محصورين يرضون بالتطويل والله اعلم (الرابعة) هل يستحب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد القنوت في وجهان (الصحيح) المشهور وبه قطع المصنف والجمهور يستحب (والثاني) لا يجوز فان فعلها بطلت صلاته لانه ثقل ركنا الى غير موضعه قاله القاضي حسين وسكاه عنه البغوي وهو غلط صريح ودليل المذهب أن في رواية من حديث الحسن رضي الله تعالى عنه قال «علمني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هؤلاء الكلمات في الوتر قال اللهم اهدني فذكر الالفاظ الثمانية وقال في آخرها تباركت وتعاليت وصلي الله على النبي» هذا لفظه في رواية النسائي باسناد صحيح أو حسن *

(فرع) قال البغوي يكره اطالة القنوت كما يكره اطالة التشهد الاول قال وتكره قراءة القرآن فيه فان قرأ لم تبطل صلاته ويسجد للسهو (الخامسة) هل يستحب رفع اليدين في القنوت في وجهان مشهوران (أحدهما) لا يستحب وهو اختيار المصنف والقفال والبغوي وحكاها امام الحرمين عن

انه يحلق بينهما برأسيهما والقول (الثالث) وهو الاصح انه يرضيها لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بالأصبع التي تلي الإبهام» (١) وفي كيفية وضع الإبهام على هذا القول وجهان (أحدهما) أنه يضعها على أصبعه الوسطى كانه عاقد ثلاثة وعشرين لما روى عن ابن الزبير رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان يضع إبهامه عند الوسطى» (٢) وأظهرهما أنه يضعها بجانب المسبحة كانه عاقد ثلاثة وخمسين لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان اذا قعد في التشهد وضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة» (٣) ثم قال ابن الصباغ وغيره كيف فعل من هذه الهيئات فقد أتى بالسنة لان الاخبار قد وردت بها جميعاً وكأنه صلى الله عليه وسلم كان يضع مرة

(١) * (حديث) ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بالأصبع التي تلي الإبهام مسلم في صحيحه بهذا والطبراني في الاوسط كان اذا جلس في الصلاة للتشهد نصب يديه على ركبتيه ثم يرفع أصبعه السبابة التي تلي الإبهام وباقي أصابعه على يمينه مقبوضة كما هي

(٢) * (حديث) ابن الزبير انه صلى الله عليه وسلم كان يضع إبهامه عند الوسطى مسلم به في حديث بلفظ كان يضع إبهامه على أصبعه الوسطى ويلقم كفه اليسرى ركبته : (تنبيه) لفظ مسلم وغيره في هذا الحديث على أصبعه والمصنف اوردته بلفظ عند أصبعه وبينهما فرق لطيف *

(٣) * (حديث) ابن عمر ان صلى الله عليه وسلم كان اذا قعد في التشهد وضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثاً وخمسين وأشار بالسبابة مسلم وصورتها أن يجعل الإبهام معترضة تحت المسبحة *

كثيرين من الاصحاب و اشاروا الي ترجيحه واجتجوا بان الدعاء في الصلاة لا ترفع له اليد كدعاء السجود والتشهد (والثاني) يستحب وهذا هو الصحيح عند الاصحاب وفي الدليل وهو اختيار ابي زيد المروزي امام طريقة اصحابنا الخراسانيين والقاضي ابو الطيب في تعليقه وفي المنهاج والشيخ ابي محمد وابن الصباغ والمتولي والغزالي والشيخ نصر المقدسي في كتبه الثلاث الانتخاب والتهذيب والسكافي وآخرين قال صاحب البيان وهو قول اكثر اصحابنا واختاره من اصحابنا الجامعين بين الفقه والحديث الامام الحافظ ابوبكر البيهقي واحتج له البيهقي بما رواه باسناد له صحيح او حسن عن أنس رضي الله عنه في قصة القراء الذين قتلوا رضي الله تعالى عنهم قال « لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما صلى الغداة يرفع يديه يدعو عليهم يعني علي الذين قتلوه » قال البيهقي رحمه الله تعالى ولأن عدداً من الصحابة رضي الله تعالى عنهم رفعوا أيديهم في القنوت ثم روى عن أبي رافع قال « صليت خلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقلت بعد الركوع ورفعت يديه وجهراً بالدعاء » قال البيهقي هذا عن عمر صحيح وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه باسناد فيه ضعف وروى عن ابن مـعـود وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهما في قنوت الوتر وأما مسح الوجه باليدين بعد الفراغ من الدعاء فإن قلنا لا يرفع اليدين لم يشرع المسح بلا خلاف وإن قلنا يرفع فوجهان (أشهرهما) أنه يستحب ومن قطع به القاضي ابو الطيب والشيخ ابو محمد الجويني وابن الصباغ والمتولي والشيخ نصر في كتبه والغزالي

هكذا ومرة هكذا على الاقوال كلها فيستحب له أن يرفع مسبحته في كلمة الشهادة إذا بلغ همزة الا الله خلافاً لأبي حنيفة حيث قال لا يرفعها « لنا ما سبق انه كان يشير بالسبابة وهل يحركها عند الرفع فيه وجهان (أحدهما) نعم لما روى عن وائل رضي الله عنه قال « ثم رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم أصبعه فرأيت يحرركها » (١) (وأصحهما) لا لما روى عن ابن الزبير رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يشير بالسبابة ولا يحركها ولا يجاوز بصره اشارته » (٢) (وقوله) في الكتاب ويقبض الخنصر والبنصر والوسطى ان أراد بالقبض هنا القدر الذي يشارك فيه الوسطى الخنصر والبنصر وهو ترك البسط والارسال فهذا لا خلاف فيه وان أراد أنه يصنع بالوسطى ما يصنع بالخنصر والبنصر فهذا تنازع فيه قول التحليق فاعرفه وأما التعبير عن الخلاف المذكور بالاوجه فأنما اقتدى فيه بامام الحرمين

- (١) * (حديث) * وائل بن حجر انه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر وضع اليدين في التشهد قال ثم رفع أصبعه فرأيت يحرركها يدعو بها ابن خزيمة والبيهقي بهذا اللفظ وقال البيهقي يحتمل ان يكون مراده بالتحريك الاشارة بها لا تكرير تحريكها حتى لا يمرض *
- (٢) * (حديث) * ابن الزبير انه صلى الله عليه وسلم كان يشير بالسبابة ولا يحركها ولا يجاوز بصره اشارته احمد وابو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه واصله في مسلم دون قوله ولا يجاوز بصره اشارته *

وصاحب البيان (والثاني) لا يمسح وهذا هو الصحيح صحه البيهقي والرافعي وآخرون من المحققين قال البيهقي لست أحفظ في مسح الوجه هنا عن أحد من السلف شيئا وإن كان يروى عن بعضهم في الدعاء خارج الصلاة فأما في الصلاة فهو عمل لم يثبت فيه خبر ولا أثر ولا قياس فالأولى أن لا يفعله ويقتصر على ما نقله السلف عنهم من رفع اليدين دون مسحها بالوجه في الصلاة ثم روى بإسناده حديثا من سنن أبي داود عن محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سلوا الله يظون كفوفكم ولا تسألوه بظهورها فإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم» قال أبو داود روى هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب كلها وأهية هذا متنها وهو ضعيف أيضا ثم روى البيهقي عن علي الباشاني قال سألت عبد الله يعني ابن المبارك عن الذي إذا دعا مسح وجهه قال لم أجده ثبتا قال علي ولم أره يفعل ذلك قال وكان عبد الله يقنت بعد الركوع في الوتر وكان يرفع يديه هذا آخر كلام البيهقي في كتاب السنن وله رسالة مشهورة كتبها إلى الشيخ أبي محمد الجويني أنكر عليه فيها أشياء من جعلتها مسح وجهه بعد القنوت وبسط الكلام في ذلك وأما حديث عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان إذا رفع يديه في الدعاء لم يخطهما حتى يمسح بهما وجهه» رواه الترمذي وقال حديث غريب انفرد به حماد ابن عيسى وحماد هذا ضعيف وذكر الشيخ عبد الحق هذا الحديث في كتابه الأحكام وقال الترمذي وهو حديث صحيح وغلط في قوله أن الترمذي قال هو حديث صحيح وإنما قال غريب والحاصل لأصحابنا ثلاثة أوجه (الصحيح) يستحب رفع يديه دون مسح الوجه (والثاني) لا يستحبان (والثالث) يستحبان وأما غير الوجه من الصدر وغيره فاتفق أصحابنا على أنه لا يستحب بل قال ابن الصباغ وغيره هو مكروه والله أعلم (السادسة) إذا قنت الإمام في الصبح هل يجهر بالقنوت فيه وجهان مشهوران عند الخراسانيين وحكاها جماعة من العراقيين ومنهم صاحب الحاوي (أحدهما) لا يجهر كالشهاد وكسائر الدعوات (وأصحها) يستحب الجهر وبه قطع أكثر العراقيين ويحتج له بالحديث الذي سنذكره إن شاء الله تعالى قريبا عن صحيح البخاري في قنوت النازلة وبالقياس على ما لو سأل الرحمة أو استعاذ من العذاب في أثناء القراءة فإن المأموم يوافق في السؤال ولا يؤمن وبهذا استدلل المتولي وأما المنفرد فيسره به بلا خلاف صرح به الماوردي والبقوي وغيرهما وأما المأموم فإن قلنا لا يجهر الإمام قنت وأسر وإن قلنا يجهر الإمام فإن كان يسمع الإمام فوجهان مشهوران للخراسانيين (أصحها) يؤمن على دعاء الإمام ولا يقنت وبهذا قطع المنصف والأكثرون (والثاني) يتخير بين التأمين والقنوت فإن قلنا يؤمن فوجهان (أحدهما) يؤمن في الجميع (وأصحها)

وعامة الأصحاب حكوه أقوالا منصوصة للشافعي رضي الله عنه معزية إلى كتبه (وقوله) يرسلها هو القول الأول والتحليق (الثاني) والذي ذكره آخر أحد الوجهين على القوال الثالث (وقوله) ثم يرفع

وبه قطع الاكثرون يؤمن في الكلمات الخمس التي هي دعاء وأما الثناء وهو قوله فانك تقضي ولا يقضى عليك الي آخره فيشاركه في قوله أو بسكت والمشاركة أولى لانه ثناء وذكر لا يليق فيه التأمين وإن كان لا يسمع الامام لبعده أو غيره وقلنا لو سمع لأمن فهنا وجهان (أصحهما) يقنت (والثاني) يؤمن وهما كالوجهين في استحباب قراءة السورة إذا لم يسمع قراءة الامام هذا كله في الصبح وفيما إذا قنت في الوتر في النصف الاخير من شهر رمضان وأما إذا قنت في باقي المكتوبات حيث قلنا به فقال الرافعي كلام الغزالي يقتضي انه يسر به في السريات وفي جهره به في الجهرات الوجهان قال واطلاق غيره يقتضي طرد الخلاف في الجميع قال وحديث قنوت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حين قتل القراء رضي الله عنهم يقتضي أنه كان يجهر به في جميع الصلوات هذا كلام الرافعي والصحيح أو الصواب استحباب الجهر في البخاري في تفسير قول الله تعالى (ليس لك من الامر شيء) عن أبي هريرة رضي الله عنه «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جهر بالقنوت في قنوت النازلة» وفي الجهر بالقنوت أحاديث كثيرة صحيحة سند كرها إن شاء الله تعالى قريبا في فرع مذاهب العلماء في القنوت واحتج المصنف والاصحاب في استحباب تأمين المأموم علي قنوت الامام بحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال «قنت رسول الله شهرا متتابعاً في الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح في دبر كل صلاة إذا قال سمع الله لمن حمده في الركعة الآخرة يدعو علي أحياء من بنى سليم علي رعل وذ كوان وعصية ويؤمن من خلفه» رواه أبو داود بإسناد حسن أو صحيح (السابعة) في الفاظ الفصل (القنوت) في اللغة له معان (منها) الدعاء ولهذا سمي هذا الدعاء قنوتا ويطلق علي الدعاء بخير وشر يقال قنت له وقنت عليه (قولا) قنت شهرا يدعو عليهم ثم تركه معناه قنت شهرا يدعو علي الكفار الذين قتلوا أصحابه القراء يثر معونته بفتح الميم وبالنون (وقوله) ثم تركه فيه قولان للشافعي رحمه الله حكاهما البيهقي (أحدهما) ترك القنوت في غير الصبح (والثاني) ترك الدعاء عليهم ولعنهم وأما الدعاء في الصبح فلم يتركه (قوله) لا يذل من واليت هو بفتح الياء وكسر الذال (قوله) ونخلع من يفجرك أي ترك من يعصيك ويلحد في صفاتك وهو بفتح الياء وضم الجيم (قوله) واليك نسعي ونخفد هو بفتح النون وكسر الفاء أي نسارع الي طاعتك وأصل الحفد العمل والخدمة (قوله) ان عذابك الجد هو بكسر الجيم أي الحق ولم تقع هذه اللفظة في المذهب (قوله) ملحق لا شهر فيه كسر الحاء رواه البيهقي عن أبي عمرو بن العلاء وهو قول الاصمعي وأبي عبيدة والاكثرين من أهل اللغة وحكي ابن قتيبة وآخرون فيه

معلم بالحاء (وقوله) عند قوله الا الله يجوز ان يعلم بالواو لان ابا القاسم السرخي حكى وجهين في كيفية الإشارة بالمسبحة (أصحهما) انه يشير بها وقت التشهد وهو الذي ذكره الجمهور (والثاني) أنه يشير بها في جميع التشهد *

الفتح فمن افتتح فمعناه إن شاء الله الحق بهم ومن كسر معناه الحق كما يقال أينبت الزرع بمعنى نبت (قوله) وأصلح ذات بينهم أي أمورهم ومواصلاتهم (قوله) والفت بين قلوبهم أي أجمعها على الخير (قوله) الحكمة هي كل مامنع القبيح (قوله) وأوزعهم أي ألهبهم (قوله) واجعلنا منهم أي ممن هذه صفته (قوله) أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يرفع اليد إلا في ثلاثة مواطن في الاستسقاء والاستنصار وعشية عرفة والمراد بالاستنصار الدعاء بالنصر على الكفار (قوله) لما روى الحسن ابن علي هو أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب سبط رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وريحاته اختلف في وقت ولادته والأصح أنه في نصف شهر رمضان سنة ثلاث من الهجرة وتوفي بالمدينة ودفن بالبقيع سنة تسع وأربعين وقيل سنة خمسين وقيل إحدى وخمسين ومناقبه كثيرة مشهورة في الصحيحين وغيرهما رضى الله تعالى عنه (وأما أبو رافع) الذي روى عنه في الكتاب قنوت عمر رضى الله تعالى عنه فهو أبو رافع الصائغ واسمه قتيبة - بضم النون - من كبار التابعين وأخبارهم بكى حين اعتق وقال كان لي أجران فذهب أحدهما *

قال (أما التشهد الاخير فواجب) (ح) والصلاة على الرسول عليه السلام واجبة معه (ح) وعلى الآل قولان وهل تسن الصلاة على الرسول في الاول قولان *

القيود للتشهد الاخير والتشهد فيه واجبان خلافاً لابي حنيفة حيث قال القعود بقدر التشهد واجب ولا يجب قراءة التشهد فيه ومالك حيث قال لا يجب لا هذا ولا ذاك. لنا أن ابن مسعود رضى الله عنه قال «كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عباده السلام على جبريل» (١) إلى آخره دل على أنه قد فرض ثم التشهد الاخير انما يكون لصلاة لما تشهد أول وقد تكون الصلاة بحيث لا يشرع فيها الا تشهد واحد كالصبح والجمعة فحكمه حكم التشهد الاخير في ذات التشهدين والعبارة الجامعة أن يقال: التشهد الذي يعقبه التحلل عن الصلاة واجب وتجب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الواجب خلافاً لابي حنيفة ومالك * لنا ما روى عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يقبل الله صلاة الا بطهور والصلاة على» (٢) وهل تجب الصلاة على الآل فيه قولان

(١) «حديث» ابن مسعود كذا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عباده السلام على جبريل الحديث وفيه ولكن قولوا التحيات الدارقطني والبيهقي من حديثه بتمامه وصحاحه وأصله في الصحيحين وغيرهما دون قوله قبل أن يفرض علينا واستدل به على فرضية التشهد الاخير لقوله قبل أن يفرض ولقوله قولوا وبوب عليه النسائي ايجاب التشهد وساقه من طريق سفيان عن الاعمش ومنصور عن شقيق عن ابن مسعود قال ابن عبد البر في الاستذكار تفرد ابن عيينه بقوله قبل أن يفرض *

(٢) «حديث» عائشة رضى الله عنها لا يقبل الله صلاة الا بطهور والصلاة على الدارقطني

(فرع) في مذاهب العلماء في اثبات القنوت في الصبح: مذهبنا أنه يستحب القنوت فيها سواء نزلت نازلة أولم تنزل وبهذا قال أكثر السلف ومن بعدهم أو كثير منهم ومن قال به أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلي وابن عباس والبراء بن عازب رضي الله عنهم رواه البيهقي بإسناد صحيح وقال به من التابعين فمن بعدهم خلائق وهو مذهب ابن أبي ليلى والحسن ابن صالح ومالك وداود وقال عبدالله بن مسعود وأصحابه وأبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري وأحمد لأقنوت في الصبح قال أحمد إلا الإمام فيقنت إذا بعث الحيوش وقال إسحاق يقنت للنازلة خاصة واحتج لهم بحديث أنس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شهراً بعد الركوع يدعو علي أحياء من العرب ثم تركه » رواه البخاري ومسلم وفي صحيحهما عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت بعد الركوع في صلاته شهراً يدعو لفلان وفلان ثم ترك الدعاء لهم » وعن سعد بن طارق قال « قلت لأبي يا أباي انك قد صليت خاف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي فكانوا يقتنون في الفجر فقال أي بني فحدث » رواه النسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال « ما قنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في شيء من صلاته » وعن أبي مخنف قال صليت مع ابن عمر رضي الله تعالى عنهما الصبح فلم يقنت فقلت له ألا أراك تقنت فقال ما أحفظه عن أحد من أصحابنا وعن ابن عباس رضي الله عنهما « القنوت في الصبح بدعة » وعن أم سلمة « عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه نهى عن القنوت في الصبح » رواه البيهقي واحتج أصحابنا بحديث أنس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شهراً يدعو عليهم ثم ترك فأما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا » حديث صحيح رواه جماعة من الحفاظ وصححوه ومن نص علي صحته الحفاظ أبو عبدالله محمد بن علي البلخي والحاكم أبو عبدالله في مواضع من كتبه والبيهقي ورواه الدارقطني

وبعضهم يقول وجهان (أحدهما) نجب لظاهر ما روى أنه قيل يا رسول كيف نصلي عليك فقال « قولوا

والبيهقي عن مسروق عنها وفيه عمرو بن شمر وهو متروك رواه عن جابر الجعفي وهو ضعيف واختلف عليه فيه فقليل عنه عن أبي جعفر عن أبي مسعود رواه الدارقطني أيضاً ولها وللحاكم عن سهل بن سعد في حديث لا صلاة لمن لم يصل علي نبيه وإسناده ضعيف وأقوى من هذا حديث فضالة بن عبيد سمع رسول الله ﷺ رجلاً يدعو في صلاته فلم يصل علي النبي ﷺ فقال عجل هذا ثم دعاه فقال له ولغيره إذا صلي أحدكم فليبدأ بحمد الله والثناء عليه ثم ليصل علي النبي ثم ليذبح | بما شاء رواه أبو داود والنسائي والترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم : وروى الحاكم والبيهقي من طريق يحيى بن السباق عن رجل من آل الحرث عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال إذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل اللهم صل علي محمد وعلي آل محمد كما صليت وباركت وترحمت علي إبراهيم وآل إبراهيم انك حميد مجيد رجاله ثقات إلا هذا الرجل الحارثي فينظر فيه *

من طرق بأسانيد صحيحة وعن العوام بن حمزة قال « سألت أبا عثمان عن القنوت في الصبح قال بعد الركوع قلت عن أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم » رواه البيهقي وقال هذا إسناد حسن ورواه البيهقي عن عمر أيضا من طرق وعن عبد الله بن معقل - بفتح الميم وإسكان العين المهملة وكسر القاف - التابعي قال « قنت علي رضي الله عنه في الفجر » رواه البيهقي وقال هذا عن علي صحيح مشهور وعن البراء رضي الله تعالى عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقنت في الصبح والمغرب » رواه مسلم ورواه أبو داود وليس في روايته ذكر المغرب ولا يضر تركه لاس القنوت في صلاة المغرب لأنه ليس بواجب أو دل الإجماع على نسخه فيها وأما الجواب عن حديث أنس وأبي هريرة رضي الله عنهما في قوله ثم تركه فالمراد ترك الدعاء على أولئك الكفار ولعنهم فقط لا ترك جميع القنوت أو ترك القنوت في غير الصبح وهذا التأويل متعين لأن حديث أنس في قوله « لم يزل يقنت في الصبح حتى فارق الدنيا » صحيح صريح فيجب الجمع بينهما وهذا الذي ذكرناه متعين للجمع وقد روى البيهقي بإسناده عن عبد الرحمن بن مهدي الإمام أنه قال إنما ترك اللعن ويوضح هذا التأويل رواية أبي هريرة السابقة وهي قوله « ثم ترك الدعاء لهم » والجواب عن حديث سعد بن طارق أن رواية الذين ائبتوا القنوت معهم زيادة علم وهم أكثر فوجب تقديمهم وعن حديث ابن مسعود أنه ضعيف جدا لأنه من رواية محمد بن جابر السحمي وهو شديد الضعف متروك ولأنه نفي وحديث أنس إثبات تقدم لزيادة العلم وعن حديث ابن عمر أنه لم يحفظه أو نسيه وقد حفظه أنس والبراء بن عازب وغيرها تقدم من حفظوه عن حديث ابن عباس أنه ضعيف جدا وقد رواه البيهقي من رواية أبي ليلى الكوفي وقال هذا لا يصح وأبو ليلى متروك وقد رويناه عن ابن عباس أنه « قنت في الصبح » وعن حديث أم سلمة أنه ضعيف لأنه من رواية محمد بن يعلى عن عنبسة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن أم سلمة قال الدارقطني هؤلاء الثلاثة ضعفاء ولا يصح لنا من سماع من أم سلمة والله أعلم »

(فرع) في القنوت في غير الصبح إذا نزلت نازلة: قدمنا أن الصحيح في مذهبنا أنها إن نزلت قنت

(١) « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد (واصحهما) لا وانما هي سنة تابعة للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهل يسن الصلاة على الرسول في التشهد الأول فيه قولان (أحدهما) وبه قال أبو حنيفة وأحمد لا لأنها

(١) حديث صحيح روى أنه قيل يا رسول الله كيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث متفق عليه من حديث كعب بن عجرة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله قد علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك الحديث وعن أبي حميد الساعدي قال قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته الحديث متفق عليه وفي رواية للبخاري قلنا يا رسول الله هذا السلام عليك فكيف نصلي عليك الحديث : وعن أبي مسعود الأنصاري قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في

في جميع الصلوات وقال الطحاوي لم يقل أحد من العلماء بالقنوت في غير الصبح من المكتوبات غير الشافعي قال الشيخ أبو حامد هذا غلط منه بل قد قنت علي رضي الله عنه بصفين ودليلنا علي من خالفنا الأحاديث الصحيحة المشهورة في الصحيحين « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شهراً لقتل القراء رضي الله عنهم » وقد سبقت جملة من هذه الأحاديث وبقاها مشهور في الصحيح *
(فرع) في مذهبي في محل القنوت: قد ذكرنا أن مذهبنا محل به رفع الرأس من الركوع وبهذا قال أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم حكاه ابن المنذر عنهم ورواه البيهقي عنهم وعن أنس قال ابن المنذر وروينا عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن موسى الأشعري والبراء وأنس وعمر بن عبد العزيز وعبيدة السلماني وحيد الطويل وعبد الرحمن بن أبي ليلى رضي الله عنهم وبهذا قال مالك وإسحق وحكي ابن المنذر التخيير قبل الركوع وبعده عن أنس وأيوب السختياني وأحمد وقد جاءت الأحاديث بالأميرين في الصحيحين عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت بعد الركوع » وعن ابن سيرين قال « قلت لأنس قنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الصبح قال نعم بعد الركوع يسيراً » رواه البخاري ومسلم وعن أنس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شهراً بعد الركوع في الفجر يدعوا على بني عصى » رواه البخاري ومسلم وعن عاصم قال « سألت أنسا عن القنوت أكان قبل الركوع أو بعده قال قبله قلت فإن فلانا أخبرني أنك

مبنية على التخفيف روى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم « كان في التشهد الأول كمن يجلس على الرضف » (١) وهي الحجارة المحيطة وذلك يشعر بأنه ما كان يطول بالصلاة والدعاء (وأصحها) ويروي عن مالك أنها تسن لأنها ذكر يجب في الجلسة الأخيرة فيسن في الأولى كالنشهد وأما الصلاة فيه علي الآل فتنبى علي إيجابها في التشهد الأخير أن أوجبناها في استحبابها في الأول الخلف المذكور في الصلاة علي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وإن لم توجهها وهو الأصح فلا نستحبها في الأول وإذا قلنا لا تسن

يجلس سعد بن عبادة فقال شير بن سعد أمرنا الله أن نسلم عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك رواه مسلم وأبو داود والنسائي وفي رواية لابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم قد علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا : وفي الباب عن أبي سعيد رواه البخاري : وعن طلحة رواه النسائي : وعن سهل ابن سعد رواه الطبراني وزيد بن خارجه رواه أحمد والنسائي وفيه أيضاً عن بريدة ورويف بن ثابت وجابر وابن عباس والنعمان بن أبي عياش أوردتها المستغفر في الدعوات *

(١) * (حديث) * كان رسول الله ﷺ في الركعتين الأولين كأنه علي الرضف الشافعي واحد والأربعة والحاكم من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه وهو منقطع لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه قال شعبة عن عمرو بن مرة سألت أبا عبيدة هل تذكر من عبد الله شيئاً

انك قلت بعد الركوع قال كذب انما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شهراً «
رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ البخاري وعن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما «انه سمع رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من الفجر يقول اللهم العن فلانا
وفلانا بعد ما يقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد فانزل الله تعالى ليس لك من الامر شيء» رواه
البخاري وعن حفاف بن إيماء رضي الله عنه قال «ركع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رفع رأسه
فقال غفار غفر الله لها وأسلم سالمها الله وعصية عصت الله ورسوله اللهم العن بني لحيان والعن راعلا
وذكوان ثم خر ساجداً» رواه . لم قال البيهقي وروينا عن عاصم الاحول عن أنس انه افتى بالقنوت
بعد الركوع ثم ذكرنا باسناده عن عاصم عن أنس قال «انما قنت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
شهراً فقلت كيف القنوت قال بعد الركوع» قال البيهقي فقد أخبرنا أن القنوت المطلق المعتاد بعد
الركوع قال وقوله انما قنت شهراً يريد به اللعن قل البيهقي ورواة القنوت بعد الركوع أكثر واحفظ
فهو اولي وعلي هذا درج الخلفاء الرشدون رضي الله عنهم في أشهر الروايات عنهم وأكثرها والله أعلم *
(فرع) في مذاهبهم في رفع اليدين في القنوت: قد سبق أن الصحيح في مذهبنا عند الأكثرين
استحبابه وهو المختار قال ابن المنذر وروينا عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس رضي الله
تعالى عنهم قال وبه قال احمد واسحاق وأصحاب الرأي قال وكان يزيد ابن أبي مريم ومالك
والاوزاعي لا يرون ذلك وقد سبق دليل الجميع والله أعلم *

(فرع) في استحباب رفع اليدين في الدعاء خارج الصلاة وبينان جملة من الأحاديث الواردة فيه: اعلم أنه
مستحب لما سنده ان شاء الله تعالى عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم استنقى ورفع
يديه ومافى السماء قرعة فتأثر سحاب امثال الجبال ثم لم ينزل من منبره حيي رأيت المطر يتحادر
من لحيته « رواه البخاري ومسلم ورويا بمعناه عن أنس من طرق كثيرة وفي رواية للبخاري

الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الاول فصلي عليه كان ناقلاً للركن الي غير موضعه وفي بطلان
الصلاة به كلام يأتي في باب سجود السهو وكذا اذا قلنا لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في

قال لا رواه مسلم وغيره : وروى ابن أبي شيبة من طريق تميم بن سلمة كان ابو بكر اذا جلس
في الركعتين كانه علي الرضف اسناده صحيح : وعن ابن عمر نحوه قال ابن دقيق العيد المختار ان
يدعو في التشهد الاول كما يدعو في التشهد الاخير لموم الحديث الصحيح اذا تشهد احدكم
فليتعوذ بالله من اربع وتعقب بانه في الصحيح عن ابي هريرة بلفظ اذا فرغ احدكم من التشهد
الاخير فليتعوذ : وروى احمد وابن خزيمة من حديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم علمه التشهد فكان يقول اذا جلس في وسط الصلاة وفي آخرها علي وركه اليسرى التحيات الى
قوله عبده ورسوله قال ثم ان كان في وسط الصلاة نهض حين يفرغ من تشهده وان كان في آخره
دعاً بعد تشهده بما شاء الله ان يدعو ثم يسلم *

« فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو ورفع الناس أيديهم مع رسول صلى الله عليه وسلم يدعون فما خرجنا من المسجد حتي مطرنا فمازلنا بمطر حتي كانت الجمعة الاخرى وذ كر تمام الحديث » وثبت رفع اليدين في الاستسقاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية جماعة من الصحابة غير أنس وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى وعن أبي عثمان التهمدي عن سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حي كريم سخي اذا رفع الرجل يديه اليه أن يردهما صفراً خائبين » رواه أبو داود وقال حديث حسن (والصفر) بكسر الصاد الخالي وعن انس رضي الله تعالى عنه في قصة القراء الذين قتلوا قال « لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما صلى الغداة رفع يديه يدعو عليهم يعني علي الذين قتلوهم » رواه البيهقي باسناد صحيح حسن وقد سبق وعن عائشة رضي الله تعالى عنها في حديثها الطويل في خروج النبي صلى الله عليه وسلم في الليل الى البقيع للدعاء لاهل البقيع والاستغفار لهم قالت « أتى البقيع فقام فأطال القيام ثم رفع يديه ثلاث مرات ثم انحرف قال أن جبريل عليه السلام أتاني فقال إن ربك يأمرك أن تأتي أهل البقيع وتستغفر لهم » رواه مسلم وعن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال « لما كان يوم بدر نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الي المشركين وهم الف وأصحابه ثلاثمائة وتسعة عشر رجلاً فاستقبل نبي الله صلى الله عليه وسلم القبلة ثم مد يديه فجعل يهتف بربه يقول اللهم انجز لي ما وعدتني اللهم آت ما وعدتني فما زال يهتف بربه ماداً يديه حتى سقط رداؤه عن منكبيه » رواه مسلم (قوله) يهتف بفتح أوله وكسر التاء المثناة فوقه يقال هتف يهتف اذا رفع صوته بالدعاء وغيره وعن ابن عمر رضي الله عنهما « أنه كان يرمى الجرة سبع حصية يكبر علي أثر كل حصاة ثم يتقدم حتي يستقبل فيقوم مستقبل القبلة فيقوم طويلاً ويدعو ويرفع يديه ثم يرمى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيستقبل ويقوم طويلاً ويدعو ويرفع يديه ثم يرمى جرة ذات العقبة ولا يقف عندها ثم ينصرف فيقول هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله » رواه البخاري وعن انس رضي الله عنه قال « صبح رسول الله صلى الله عليه وسلم خير بكرة وقد خرجوا بالمساحي فرفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه وقال الله اكبر خربت خير » رواه البخاري في آخر علامات النبوة من

الفتوت وهكذا الحكم اذا أوجبنا الصلاة على الآل في الاخير ولم نستحبها في الاول فاتي بها وآل النبي صلى الله عليه وسلم بنو هاشم وبنو المطلب نص عليه الشافعي رضي الله عنه وفيه وجه أن كل مسلم آله *

قال (ثم أكل التشهد مشهور وأقله التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وهو القدر المتكرر في جميع الروايات واوجز ابن سريج بالمعنى وقال التحيات لله سلام عليك أيها النبي سلام علينا وعلى عباد

صحيحه وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال « لما فرغ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من خيبر بعث أبا عامر على جيش إلى أوطاس وذكر الحديث وإن أبا عامر رضي الله عنه استشهد فقال لأبي موسى يا ابن أخي أمرني النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قتل له استغفر لي ومات أبو عامر قال أبو موسى فرجعت إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فأخبرته فدعا بماء فتوضأ ثم رفع يديه فقال اللهم اغفر لعبدك أبي عامر ورأيت بياض إبطيه ثم قال اللهم اجعله يوم القيامة فوق كثير من خلقك ومن الناس قتلوا ولي فاستغفروا فقال اللهم اغفر لعبد الله بن قيس ذنبه وادخله يوم القيامة مدخلا كريما » رواه البخاري مسلم وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء يارب يارب ومطعمه حرام ومشربه حرام فاني يستجاب لذلك » رواه مسلم وعن سهل بن سعد رضي الله تعالى عنه « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصالح بينهم فحانت الصلاة فجاء المؤمنون إلى أبي بكر رضي الله تعالى عنه فقال أتصلي بالناس فأقيم فقال نعم قال فصلي بهم أبو بكر رضي الله تعالى عنه فجاء رسول الله ﷺ والناس في الصلاة فتخلص حتى وقف في الصف فصنف الناس وكان أبو بكر لا يلتفت فالتفت أبو بكر رضي الله تعالى عنه فأشار إليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن أثبت مكانك فرفع أبو بكر يديه رضي الله عنه فحمد الله تعالى علي ما أمر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من ذلك » رواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت « رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يدعو رافعا يديه يقول إنما أنا بشر فلا تعاقبني أيما رجل من المؤمنين أذيته أو شتمته فلا تعاقبني فيه » وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال « استقبل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم القبلة ونهيا ورفع يديه وقال اللهم اهد أو ساوت بهم » وعن جابر رضي الله تعالى عنه « أن الطفيل بن عمرو قال للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم هل لك في حصن حصين ومنعة وذكر الحديث في هجرته مع صاحب له وإن صاحبه مرض فخرج فجرح يديه فمات فرآه الطفيل في المنام فقال ما فعل الله بك فقال غفر لي بهجرتي إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال ما شأن يدك قال قيل إن يصلح منك ما أفسدت من نفسك تقصها الطفيلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال اللهم وليديه فاغفر »

الله الصالحين أشهدان لا إله إلا الله وإن محمداً رسوله ﴿

الكلام في أكمل التشهد ثم في آله: أما أكمله فاختر الشافعي رضي الله عنه ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما (١) وهو التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله

(١) «حديث» ابن عباس في التشهد مسلم والشافعي والترمذي والدارقطني وابن ماجه من طريق طاوس عنه قال كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله الحديث *

رفع يديه « وعن علي رضي الله تعالى عنه قال جاءت امرأة الوليد إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تشكو إليه زوجها أنه يضربها فقال اذهبي إليه فقولي له كيت وكيت إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول فذهبت ثم عادت فقالت إنه عادي يضربني فقال اذهبي فقولي له كيت وكيت فقالت إنه يضربني فرفع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يده فقال اللهم عليك الوليد « وعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت « رأيت رسولا صلى الله عليه وسلم رافعا يديه حتى بدا ضبعاه يدعو لعمود عيمان رضي الله تعالى عنه « وعن محمد بن إبراهيم التيمي قال « أخبرني من رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

وبركاته سلام علينا وعلي عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله هكذا روى الشافعي رضي الله عنه (١) وروى غيره السلام عليك السلام علينا باثبات الالف واللام وهما صحيحان ولا فرق (٢) وحكى في النهاية عن بعضهم أن الاصل اثبات الالف واللام وقال أبو حنيفة وأحمد الافضل ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو «التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله» (٣) وقال مالك الافضل أن يتشهد بما علمه عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس علي المنبر وهو «التحيات لله الزا كيات لله الطيبات

(١) (قوله) ووقع في رواية الشافعي تنكير السلام في الموضعين هو كذلك وكذا هو عند الترمذي أيضا *

(٢) (قوله) وروى غيره تعريفها وهما صحيحان التعريف رواية مسلم واحدى روايتي الدارقطني وفي صحيح ابن حبان تعريف الاول وتنكير الثاني وعكسه الطبراني *

(قوله) لم يرد التشهد بحذف التحيات ولا الصلوات ولا الطيبات بخلاف باقيها هو كما قال وسنسوق الاحاديث الواردة فيه جميعها ان شاء الله تعالى وهو يرد على الشيخ عبي الدين في شرح المذهب في نقله عن الشافعي أنه قال قال الشافعي والاصحاب يتمين لفظ التحيات لثبوتها في جميع الروايات بخلاف غيرها نعم وقع في رواية ضعيفة للدارقطني من حديث ابن عمر باسقاط الصلوات واثبات الزا كيات بدلها *

(٣) (حديث) * ابن مسعود في التشهد متفق علي صحته وثبوته وأكثر الروايات فيه تعريف السلام في الموضعين ووقع في رواية للنسائي سلام علينا بالتنكير وفي رواية للطبراني سلام عليك بالتنكير أيضا قال الترمذي هو اصح حديث روى في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم ثم روى بسنده عن خصيف أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان الناس قد اختلفوا في التشهد فقال عليك يتشهد ابن مسعود وقال البزار اصح حديث في التشهد عندي حديث ابن مسعود روى عنه من نيف وعشرين طريقا ولا نعلم روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد اثبت منه ولا اصح اسانيد ولا أشهر رجالا ولا اشد تظافرا بكثرة الاسانيد والطرق قال مسلم انما اجتمع الناس علي تشهد ابن مسعود لان اصحابه لا يخالف بعضهم بعضا وغيره قد

عليه وسلم يدعو عند أحجار الزيت باسماً كفيه « وعن أبي عثمان قال « كان عمر رضي الله تعالى عنه يرفع يديه في القنوت » وعن الأسود أن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه « كان يرفع يديه في القنوت » هذه الأحاديث من حديث عائشة إنما أنا بشر فلا تعاقبي إلى آخرها رواها البخاري في كتاب رفع اليدين بأسانيد صحيحة ثم قال في آخرها هذه الأحاديث صحيحة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه وفي المسألة أحاديث كثيرة غير ما ذكرته وفيما ذكرته كفاية والمقصود أن يعلم أن من ادعى حصر المواضع التي وردت الأحاديث بالرفع فيها فهو غلط فاحش والله تعالى أعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

لله الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته إلى آخره « (١) كما رواه ابن مسعود رضي الله عنه ووجه اختيار الشافعي رضي الله عنه يستوي في الخلاف على أن الأمر فيه قريب فإن الفضيلة تتأدى بجميع ذلك ثم جمهور الأصحاب على أنه لا يقدم التسمية لما روي أنه صلى الله عليه وسلم كان أول ما يتكلم به عند القعدة التحيات لله (٢) وعن أبي علي الطبري وغيره من أصحابنا أن الأفضل أن يقول

اختلف أصحابه وقال محمد بن يحيى الذهلي حديث ابن مسعود أصبح ماروي في التشهد : وروي الطبراني في الكبير من طريق عبد الله بن بريدة بن الحصيب عن أبيه قال ما سمعت في التشهد أحسن من حديث ابن مسعود وقال الشافعي لما قيل له كيف صرت إلى اختيار حديث ابن عباس في التشهد قال لما رأيته واسعا وسمعت عن ابن عباس صحيحاً كان عندي أجمع وأكثر لفظاً من غيره فاخدت به غيره من غير من يأخذ بغيره مما صح ورجح غيره تشهد ابن مسعود بما تقدم ويكون رواه لم يختلفوا في حرف منه بل نقلوه مرفوعاً على صفة واحدة بخلاف غيره *

(١) « حديث » عمر في التشهد مالك والشافعي عنه عن ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن ابن عبد الله سمع عمر يعلم الناس التشهد على المنبر يقول قولوا التحيات لله الزاكيات الطيبات الصلوات لله الحديث ورواه الحاكم والبيهقي ورواه من طريق أخرى عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر فذكره وأوله بسم الله خير الأسماء وهذه الرواية منقطعة وفي رواية للبيهقي تقديم الشهادتين على كلمتي السلام ومعظم الروايات على خلافه وقال الدارقطني في العلل لم يختلفوا في أن هذا الحديث موقوف على عمر ورواه بعض المتأخرين عن ابن أبي أويس عن مالك مرفوعاً وهو وهم *

(٢) « حديث » أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أول ما يتكلم به عند القعدة التحيات لله أبو داود والدارقطني والطبراني من حديث مجاهد عن ابن عمر ولفظه التحيات لله الصلوات الطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله قال ابن عمر زدت فيها بركاته الحديث وادرج الطبراني وبركاته في نفس الخبر واختلف في وقفه ورفع كذا سند كره بعد ورواه قاسم بن أصبغ من حديث محارب بن دثار عن ابن عمر كان يعلمنا التشهد كما يعلم المكتب السورة من القرآن الولدان فذكر نحو هذا الحديث وفي حديث أبي موسى عند مسلم إذا جلستم مكان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم التحيات لله *

والفرض مما ذكرنا اربعة عشر النية وتكبيره الاحرام والقيام وقراءة الفاتحة والركوع حتى يطمئن فيه والرفع من الركوع حتى يعتدل والسجود حتى يطمئن والجلوس بين السجدين حتى يطمئن والجلوس في آخر الصلاة والتشهد فيه والصلاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه والتسليمه الاولى ونية الخروج وترتيب انما لها على ما ذكرنا والسنن خمس وثلاثون رفع اليدين في تكبيره الاحرام والركوع والرفع من الركوع ووضع اليدين على الشمال والنظر الى موضع السجود ودعاء الاستفتاح والتعوذ والتأمين وقراءة السورة بعد الفاتحة والجهر والاسرار والتكبيرات سوى

بسم الله وبالله التحيات ويروى بسم الله خير الاسماء نقل عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن بعض اصحابنا أن الفضل أن يقول التحيات المباركات الزاكيات والصلوات والطيبات (١) ليكون آتيا بما اشتملت عليه الروايات كلها: واما الاقل فالمنقول عن نص الشافعي رضي الله عنه أن أقل التشهد التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلي عباد الله الصالحين اشهد أن لا اله الا الله وان محمداً رسول الله هكذا روى اصحابنا العراقيون وتابعهم القاضي الروياني وكذا صاحب التهذيب الا أنه نقل واشهد ان محمداً رسوله واسقط الصيدلاني في نقل نصه كلمة وبركاته وجعل صيغة الشهادة الثانية واشهد ان محمداً رسول الله وهذا هو الذي أورده في الكتاب وحكاية القاضي بن كج فاذا حصل الخلاف في المنقول عن الشافعي رضي الله عنه في ثلاثة مواضع (أحدها) في كلمة وبركاته (والثاني) في كلمة وأشهد في الكرة الثانية (والثالث) في لفظ الله في الشهادة الثانية فمنهم من اكتفى بقوله رسوله ثم نقلوا عن ابن سريج في الاقل طريقة أخرى وهي التحيات لله سلام عليك أيها النبي سلام علي عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله هذا ما ذكره في الكتاب ورواه طائفة وأسقط بعضهم لفظ الله الثاني واكتفى بان يقول أيها النبي وعلي عباد الله الصالحين وأسقط بعضهم لفظ الصالحين ويحكي هذا عن الحلبي ووجه ذلك بان لفظ العباد مع الاضافة ينصرف غالباً إلى الصالحين كقوله تعالى (عينا يشرب بها عباد الله) ونظائره فاستغنى بالاضافة عنه ثم قال الأئمة كأن الشافعي رضي الله عنه اعتبر

(١) * (حديث) * جابر في اول التشهد بسم الله خير الاسماء كذا وقع فيه والمعروف في حديث جابر كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن بسم الله وبالله التحيات لله والصلوات والطيبات وفي آخره اسأل الله الجنة واعوذ به من النار كذا روى النسائي وابن ماجه والترمذي في العلل والحاكم ورجاله ثقات إلا ان ايمن بن نايل راويه عن أبي الزبير اخطأ في استاده وخالفه الليث وهو من اوثق الناس في أبي الزبير فقال عن أبي الزبير عن طاووس وسعيد بن جبير عن ابن عباس قال حمزة الكناني قوله عن جابر خطأ ولا أعلم احداً قال في التشهد بسم الله وبالله إلا ايمن وقال الدارقطني ليس بالقوى خالف الناس ولو لم يكن إلا حديث التشهد وقال يعقوب بن شيبه فيه ضعف وقال الترمذي سألت البخاري عنه فقال خطأ وقال الترمذي وهو غير

تكبيرة الاحرام والتسميع والتحميد في الرفع من الركوع والتسبيح في الركوع والتسبيح في السجود ووضع اليد على الركبة في الركوع ومد الظهر والعنق فيه والبداية بالركبة ثم باليد في السجود ووضع الانف في السجود ومجاقة المرفق عن الجنب في الركوع والسجود واقلال البطن عن الفخذ في السجود والدعاء في الجلوس بين السجدين وجلسة الاستراحة ووضع اليد على الارض عند القيام والتورك في آخر الصلاة والاقتراش في سائر الجلسات ووضع اليد اليمنى على الفخذ اليمنى مقبوضة والاشارة بالمسبحة ووضع اليد اليسرى على الفخذ اليسرى مبسوطة والتشهد الاول والصلاة على رسول الله ﷺ فيه والصلاة على آله في التشهد الاخير والدعاء في آخر الصلاة والقنوت في الصبح والتسليمة الثانية ونية السلام على الحاضرين *

في حد الاقل ماراه مكرراً في جميع الروايات ولم يكن تابعا لغيره وما انفردت به الروايات أو كان تابعا لغيره جوز حذفه وابن سريج نظر إلى المعنى وجوز حذف ما يتغير به المعنى واكتفى بذكر السلام عن الرحمة والبركة وقال بدخولها فيه: وقوله في الكتاب وهو القدر المتكرر في جميع الروايات وأوجز ابن سريج بالمعنى اشارة إلى هذا الكلام لكن لم يتعرض إلا للتكرار في جميع الروايات ولا بد من التعرض للوصف الاخير وهو أن لا يكون تابعا لغيره إلا فالصلوات والطيبات متكررة في جميع الروايات وقد جوز حذفها واعلم أن ما ذكره الاصحاب من اعتبار التكرار وعدم التبعية أن جعلوه ضابطا لحد الاقل فذاك وان عللوا حد الاقل به فبها إشكال لان التكرار في الروايات يشعر بانه لا بد من القدر المتكرر فاما انه مجزئ فلا ومن الجائز أن يكون المجزئ هذا القدر مع ما انفردت به كل رواية: ولك أن تعلم قوله في طريقة الشافعي رضي الله عنه وأشهد في الكرة الثانية بالواو وكذا كلمة السلام الثاني والصالحين في طريقة ابن سريج اشارة إلى ما سبق من الخلاف *

محفوظ وقال النسائي لا نعلم احداً تابعه وهو لا بأس به لكن الحديث خطأ وقال البيهقي هو ضعيف وقال عبد الحق احسن حديث أبي الزبير ما ذكر فيه سماعه ولم يذكر السماع في هذا: (قلت) ليس الملة فيه من أبي الزبير فابو الزبير إنما حدث به عن طاووس وسعيد بن جبير لا عن جابر ولكن ايمن بن نابل كانه سلك الجادة فخطا وقد جمع ابو الشيخ ابن حبان الحافظ جزءاً فيما رواه ابو الزبير عن غير جابر يتبين للناظر فيه ان جل رواية أبي الزبير إنما هي عن جابر وأورد الحاكم في المستدرک حديثاً ظاهره ان ايمن توبع عن أبي الزبير فقال حدثنا أبو علي الحافظ ثنا عبد الله بن قحطبة ثنا محمد بن عبد الاعلى ثنا معتمر ثنا أبي عن أبي الزبير به قال الحاكم سمعت ابا علي يوثق ابن قحطبة إلا انه أخطأ فيه لان المعتمر لم يسمعه من ايده إنما سمعه من ايمن انتهى وقال ابو محمد البغوي والشيخ في المذهب ذكر التسمية في التشهد غير صحيح والله اعلم: وأما اللفظ الذي ذكره الرافعي فهو في حديث ابن عمر عند ابن عدى في الكامل وابن حبان في الضعفاء في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ انه كان يقول قبل التشهد بسم الله خير الاسماء وقد روى

﴿الشرح﴾ أما الفروض فهي علي ما ذكر الا أن نية الخروج من الصلاة فيها خلاف سبق وذكرا هناك أن الاصح أنها سنة وليست بواجبة وضم ابن القاص والقفال إلي الفروض استقبال القبلة وهو ضعيف بل الصحيح الذي عليه الجمهور أن الاستقبال شرط لا فرض و ذكر جماعة ان نية الصلاة شرط لا فرض والصحيح الذي عليه الاكثرون أنها فرض وقد سبقت المسألة في موضعها مبسوطا وذكر الغزالي في البسيط وجهين في أن السجدة الثانية ركن مستقل كالركوع أم ركن متكرر كالركوع في الركعة الثانية قال والصحيح الاول لانه يفصل بينها وبين السجدة الاولى ركن قال وهذا الخلاف

قال ﴿ويقول بعده اللهم صل علي محمد وعلي آل محمد ثم مابعده مسنون إلي قوله انك حميد مجيد ثم الدعاء بعده مسنون وليختار كل من الدعاء أعجبه اليه﴾

التشهد من الصحابة ابو موسى الاشعري وابن عمر وعائشة وسمرة بن جندب وعلي وابن الزبير ومعاوية وسلمان وابو حميد : وروى عن ابي بكر موقوفا كما روى عن عمر : فحديث ابي موسى رواه مسلم وأبو داود والنسائي والطبراني واوله فليكن من قول احدكم التحيات الطيبات الصلوات لله : وحديث ابن عمر رواه ابو داود حدثنا نصر بن علي ثنا ابي ثناء شعبة عن ابي بشر سمعت مجاهدا يحدث عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ في التشهد التحيات الصلوات الطيبات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله قال ابن عمر زدت فيها وبركاته السلام علينا وعلي عباد الله الصالحين أشهد ان لا إله إلا الله قال ابن عمر زدت فيها وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ورواه الدارقطني عن ابن ابي داود عن نصر بن علي وقال اسناد صحيح وقد تابعه علي رفعه ابن أبي عدي عن شعبة ووقفه غيرهما ررواه ابن عدي عن أحمد بن المثنى عن نصر بن علي وغيره بعض الفاظه ورواه البزار عن نصر بن علي أيضا وقال رواه غير واحد عن ابن عمر ولا أعلم أحد رفعه عن شعبة الا علي بن نصر كذا قال وقول الدارقطني السابق يرد عليه وقال أبو طالب سألت أحمد عنه فانكره وقال لا أعرفه وقال يحيى بن معين كان شعبة يضعف حديث أبي بشر عن مجاهد وقال ما سمع منه شيئا انما رواه ابن عمر عن ابي بكر الصديق موقوفا : وحديث عائشة رواه الحسن ابن سفيان في مسنده والبيهقي من حديث القاسم بن محمد قال شمتني عائشة هذا تشهد النبي صلى الله عليه وسلم التحيات لله والصلوات والطيبات الحديث ووقفه مالك عن عبد الرحمن بن القاسم ورجح الدارقطني في العلل وقفه ورواه البيهقي من وجه آخر وفيه التسمية وفيه ابن اسحق وقد صرح بالتحديث لكن ضعفها البيهقي لمخالفته من هو احفظ منه قال وروى ثابت بن زهير عن هشام عن ابيه عن عائشة وفيه التسمية وثابت ضعيف ورواه ثابت ايضا عن نافع عن ابن عمر كما سبق وحديث سمرة رواه ابو داود ولفظه قولوا التحيات لله الطيبات والصلوات والملك لله ثم سلموا علي النبي صلى الله عليه وسلم وسلموا علي قارئكم وعلي انفسكم واسناده ضعيف : وحديث علي رواه الطبراني في الاوسط من حديث عبد الله بن عطاء حدثني الهندي سألت الحسين بن علي عن تشهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال تسألني عن تشهد النبي فقلت حدثني بتشهد علي عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال التحيات لله والصلوات والطيبات والغايات والرائحات والزاكيات والناعمات السابغات الطاهرات لله واسناده ضعيف : قلت وله طريق أخرى عن

إنما هو في العبارة «وأما السنن فمنها هذه الخمس والثلاثون التي ذكرها وبقي منها سنن لم يذكرها المصنف هنا وقد ذكر هو كثيراً في موضعه فكأنه استغنى بذلك عن ذكره هنا وكان ينبغي أن لا يستغنى به كما لم يستغن في هذه الخمس والثلاثين وإن كانت قد سبقت في موضعها لأن مراده هنا حصرها وضبطها بالعدد فيما تركه تفريق أصابع يديه إذا رفعها وتفريقها على الركبة في الركوع وضعها إلى القبلة

أقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول اللهم صل على محمد ولو قال صلى الله على محمد أو صلى الله على رسوله جاز وفي وجه يجوز أن يقتصر على قوله صلى الله عليه وآله وسلم والكنية ترجع إلى ذكر محمد صلى الله عليه وآله وسلم في كلمة الشهادة وهذا نظر إلى المعنى وأقل الصلاة على الآل أن يقول وآله ولفظ الكتاب يشعر بأنه يجب أن يقول وعلى آل محمد لأنه ذكر ذلك ثم حكم بأن ما بعده مسنون والاول هو الذي ذكره صاحب التهذيب وغيره والاولى أن يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد

على رواها ابن مردويه من طريق أبي إسحاق عن الحارث عنه ولم يرفعه وفيه من الزيادة ما طالب فهو لله وما خبت فله غيره: وحديث ابن الزبير رواه الطبراني في الكبير والاولى من حديث ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد سمعت أبا الورد سمعت عبد الله بن الزبير يقول ان تشهد النبي صلى الله عليه وسلم باسم الله وبالله خير الاسماء التحيات لله الصلوات الطيبات أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بالحق بشيراً ونذيراً وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اللهم اغفر لي واهدي هذا في الركعتين الاوليين قال الطبراني تفرد به ابن لهيعة: (قلت) وهو ضعيف ولا سيما وقد خالف: وحديث معاوية رواه الطبراني في الكبير وهو مثل حديث ابن مسعود واسناده حسن وحديث سلمان رواه الطبراني ايضاً والبخاري وهو مثل حديث ابن مسعود لكن زاد الله بعد والطيبات وقال في آخره قلها في صلاتك ولا تزد فيها حرفاً ولا تنقص منها حرفاً واسناده ضعيف: وحديث أبي حميد رواه الطبراني ولكن زاد الزايات الله بعد الطيبات واسقط واو الطيبات اسناده ضعيف: وحديث أبي بكر الموقوف رواه ابن أبي شبة في مصنفه عن الفضل بن دكين عن سفيان عن زيد العمي عن أبي الصديق الايجي عن ابن عمر ان أبا بكر كان يعلمهم التشهد على المنبر كما يعلم الصبيان في المكتب التحيات لله والصلوات والطيبات فذكر مثل حديث ابن مسعود سواء: (قلت) ورواه أبو بكر بن مردويه في كتاب التشهد له من رواية أبي بكر مرفوعاً ايضاً واسناده حسن ومن رواية عمر ايضاً مرفوعاً واسناده ضعيف فيه إسحاق بن أبي فروة ومن حديث الحسين بن علي من طريق عبد الله بن عطاء أيضاً عن الزهري قال سألت حسينا عن تشهد على فقال هو تشهد النبي صلى الله عليه وسلم فسأله ومن حديث طلحة بن عبيد الله واسناده حسن: ومن حديث أنس واسناده صحيح: ومن حديث أبي هريرة واسناده صحيح ايضاً ومن حديث أبي سعيد واسناده ايضاً صحيح: ومن حديث الفضل بن عباس وام سلمة وحذيفة والمطلب بن ربيعة وابن أبي اوفى وفي اسانيدهم مقال وبعضها مقارب فجملة من رواه اربعة وعشرون صحابياً »

في السجود وتوجيه أصابع رجليه إلى القبلة في السجود وجعل يديه حذو منكبيه في السجود والاعتماد عليها في السجود والدعاء في السجود وجعل اليد اليمنى على اليسرى فوق السرة والجهر بالتأمين والالتفات من التسليمتين يمينا وشمالا وغيرها مما سبق وكثير من هذه المذكرات يقال استغنى لكونه وصفا لشيء ذكره هنا واستغنى بذكر الموصوف والله أعلم * وقوله التسميع والتحميد في الرفع من الركوع كان ينبغي أن يقول التسميع في الرفع والتحميد في الاعتدال منه لان التحميد لا يشرع في الرفع إنما يشرع إذا اعتدل وكأنه اختصر واستغنى بذكره علي وجهه في موضعه *

وعلي آل محمد كما باركت علي ابراهيم وعلي آل ابراهيم انك حميد مجيد. روى كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن كيفية الصلاة عليه فأمرهم بذلك (١) قال الصيدلاني ومن الناس من يزيد وارحم محمدًا وآل محمد كما رحمت علي ابراهيم وربما يقول كما ترحمت علي ابراهيم قال وهذا لم يرد في الخبر وهو غير فصيح فانه لا يقال ترحمت عليه وإنما يقال رحمته وأما الترحم ففيه معنى التكلف والتصنع فلا يحسن اطلاقه في حق الله تعالى * ثم يستحب الدعاء في التشهد الاخير بعد الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم وعلي آله وأن يدعو بما شاء من أمر الدنيا والآخرة خلا لآبى حنيفة حيث قال لا يدعو الا بما يشبه الفاظ القرآن والادعية المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يدعو بما يشبه كلام الناس ومن أصحابه من قال يجرى الدعاء بما لا يطالب الا من الله تعالى فاما اذا دعا بما يمكن أن يطلب من الآدميين بطلت صلاته: وقال احمد اذا قال اللهم ارزقني جارية حسناء ونحو ذلك فسدت صلاته * لما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه في آخر حديث التشهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ثم ليتخير من الدعاء اعجبه اليه فيدعو» (٢) وروى أنه قال «وليدع بعد ذلك بما شاء» والافضل أن يكون دعاؤه لامور الآخرة وما ورد في الخبر أحب من غيره ومن ذلك «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت اعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله

(١) حديث كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن كيفية الصلاة عليه فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلي آل ابراهيم وبارك على محمد وعلي آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلي آل ابراهيم انك حميد مجيد النسائي والحاكم بهذا السيات وأصله في الصحيحين وقد تقدمت الإشارة اليه

(٢) حديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في آخر التشهد ثم ليتخير من الدعاء أعجبه اليه فيدعو وفي رواية فليدع بما شاء الرواية الاولى رواها البخاري في آخر التشهد ولفظه ثم ليتخير احدكم من الدعاء اعجبه اليه فيدعوه واتفقا على الرواية الثانية فلفظ مسلم ثم يتخير من المسألة ماشاء ولفظ البخاري ثم يتخير من الثناء ماشاء وفي رواية للنسائي عن ابي هريرة ثم يدعو لنفسه بما بدا له اسناده صحيح : وفي حديث ابن عباس عند مسلم فاما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء فقمن ان يستجاب لكم *

(فروع) قال اصحابنا للصلاة اركان وأبعاض وهيئات وشروط فالاركان هي الفروض التي ذكرها المصنف وتكلمنا عليها والابعاض ستة أحدها القنوت في الصبح وفي الوتر في النصف الثاني من شهر رمضان والثاني القيام للقنوت والثالث التشهد الاول والرابع الجلوس له والخامس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول اذا قلنا هي سنة والسادس الجلوس للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهدين اذا قلنا هي سنة فيهما وقد سبق بيان كل ذلك في موضعه وأما الهيئات وهي السنة التي ليست ابعاضا فكل ما يشرع في الصلاة غير الاركان والابعاض وأما الشروط فخمسة الطهارة عن الحدث والطهارة عن النجس واستقبال القبلة وستر العورة ومعرفة الوقت يقينا أو ظنا بمستند وضم الفوراني والغزالي

إلا أنت» (١) وايضا «اللهم اني اعوذ بك من عذاب النار وعذاب القبر وفتنة المحيا والممات وفتنة المسيح الدجال» (٢) وايضا «اللهم اني اعوذ بك من المأثم والمغرم» (٣) «اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك انك انت الغفور الرحيم» (٤) وقوله ثم الدعاء بعده مسنون أي في التشهد الاخير فاما في الاول فيكره بل لا يصلي على الآل ايضا على الصحيح كما سبق ويجوز ان يعلم قوله مسنون بالواو لانه يقتضي الاستحباب مطلقا وقد ذكر الصيدلاني في طريقته أن المستحب للامام أن يقتصر على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لينخف على من خلفه فان دعا جعل دعاءه دون قدر التشهد ولا يطول وأما المنفرد فلا بأس له بالتطويل هذا

(١) حديث «ان النبي صلى الله عليه وسلم كان من آخر ما يقول من التشهد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم والمؤخر لا إله إلا أنت مسلم من حديث علي في حديث طويل لكن عنده من طريق أخرى وعند أبي داود انه كان يقول ذلك بعد التسليم *

(٢) حديث «اذا فرغ احدكم من التشهد فليتمود بالله من اربع من عذاب جهنم وعذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال مسلم من حديث أبي هريرة وهو في البخاري بغير تقييد بالتشهد وزاد النسائي ثم يدعو لنفسه بما بداله *

(٣) «حديث» انه صلى الله عليه وسلم كان يدعو في آخر الصلاة اللهم اني اعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال واعوذ بك من فتنة المحيا والممات اللهم اني اعوذ بك من المأثم والمغرم متفق عليه من حديث عائشة *

(٤) حديث انه صلى الله عليه وسلم كان يدعو في صلاته فيقول اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الصبور الرحيم متفق عليه من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي بكر الصديق انه قال يا رسول الله علمني دعاء ادعوه به في صلاتي فقال قل اللهم فذكره وفي رواية لها عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان ابا بكر قال فذكره ولم أر من جعله من قوله ﷺ ولا من رواه بعد التشهد *

الى الشروط ترك الافعال في الصلاة وترك الكلام وترك الاكل والصواب ان هذه ليست بشروط وانما هي مبطلات الصلاة كقطع النية وغير ذلك ولا تسمى شروطا لاني اصطلاح أهل الاصول ولا في اصطلاح الفقهاء وان أطلقوا عليها في موضع اسم الشرط كان مجازا لمشاركتها الشرط في عدم صحة الصلاة عند اختلاله والله أعلم: قال أصحابنا من ترك ركنا أو شرطا لم تصح صلاته الا في مواضع مخصوصة بعذر في بعض الشروط كفاقد السترة وان ترك غيرها محتمل وفاته الفضيلة سواء تركه عمدا أو سهواً لكن إن كان المتروك من الأجزاء سجد للسهو والا فلا هذا مختصر القول في هذا وهو مبسوط في مواضعه وبالله التوفيق *

ما ذكره والظاهر الذي نقله الجمهور أنه يستحب للامام الدعاء كما يستحب لغيره ثم الأحب أن يكون الدعاء أقل من التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسد لانه تبع لها فان زاد لم يضر الا ان يكون اماما فيكره له التطويل وقوله ولتخير معلم بالحاء والالف لما رويناه ويجوز أن يعلم بالواو ايضا لان امام الحرمين حكى في النهاية عن شيخه أنه كان يتردد في مثل قوله اللهم ادرقني جارية صفتها كذا ويميل الى المنع منه وانه يبطل الصلاة *

قال في فرع العاجز عن التشهد يأتي بترجمته كتكبيره التحريم والعاجز عن الدعاء بالعربية لا يدعو بالعجمية بحال وفي سائر الاذكار هل يأتي بترجمتها بالعجمية فيه خلاف *

لا يجوز لمن احسن التشهد بالعربية ان يعدل الى ترجمته كالتكبير وقراءة الفاتحة فان عجز آتى بترجمته كتكبيره الاحرام بخلاف القرآن لا يأتي بترجمته لان نظمه معجز كما سبق والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى الآل ان اوجبنها كالتشهد واما ما عدا الواجبات من الالفاظ المشروعة في الصلاة اذا عجز عنها بالعربية فقد قسمها المصنف قسمين (أحدهما) الدعاء فمنعه من ان يدعو بالعجمية مطلقا (والثاني) سائر الاذكار كشاء الاستفتاح والقنوت وتكبيرات الانتقالات وتسبيحات الركوع والسجود فقد روى منها في الوسيط ثلاثة أوجه (أحدها) ليس له أن يأتي بترجمتها لانها مسنونة لاضرورة الى الاتيان بها (والثاني) أنه يأتي بجمانيها ويقسمها مقام العربية كالتكبير والتشهد (والثالث) ما يجبر تركه بالسجود يأتي بترجمته ومالا فلا وقضية هذه الطريقة المنع من أن يأتي بالترجمة عند القدرة على العربية بطريق الاولى ولم يجعل امام الحرمين الدعاء قسما على اطلاقه لكن قال ليس للمصلي أن يخترع دعوة بالعجمية يدعو بها في صلاته وان كان له أن يدعو بغير الدعوات المأثورة بالعربية ثم حكى الوجوه الثلاثة في الاذكار المسنونة وايراده يشعر بالمنع من الذكر المختار كالدعاء المختار وتطرد الوجوه في الدعاء المسنون كما في سائر الاذكار المسنونة ولا فرق وصرح سائر الأصحاب بهذا الذي أشعر به كلامه فقالوا اذا عجز عن الاذكار العربية والادعية المسنونة هل يأتي بترجمتها فيه وجهان (أحدهما) لانه لا ضرورة اليها بخلاف الواجبات (واصحبها)

(فصل) في مسائل تتعلق بصفة الصلاة (أحدها) يستحب دخوله فيها بنشاط وإقبال عليها وإن يتدبر القراءة والاذكار ويرتلها وكذلك الدعاء ويراقب الله تعالى فيها ويسمع من الفكر في غير هذا حتي يفرغ منها ويستحضر ما يمكنه من الخشوع والخضوع بظاهره وباطنه قال الله تعالى (قد افلح المؤمنون الذين هم في ءالهم خاشعون) روى البيهقي بإسناده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في تفسير هذه الآية قال الخشوع في القلب وإن تلين جانبك للمرء المسلم وإن لا تلتفت في صلاتك . وعن جماعة من السلف الخشوع السكون فيها وعن جابر بن سمرة رضي الله عنهما قال خرج عاينار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « مالي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس امسكنوا في الصلاة » رواه مسلم الخيل الشمس ذات التوثب والنفار . وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلي ركعتين يقبل عليهما بقلبه ووجهه إلا وجبت له الجنة » رواه مسلم . وعن عمرو بن عبسة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه الطويل ذكر فضل الوضوء وفي آخره أن قام فصلي فحمد الله وأثنى عليه ومجده بالذي هو له أهل وفرغ قلبه لله إلا انصرف من خطبته كهيئة يوم ولده

نعم ليحوز فضلها ولو أحسن العربية فهل يجوز له أن يأتي بالترجمة فيه وجهان (أصحهما) لا يجوز كما في التكبير والتشهد ولو فعل تبطل الصلاة ذكر في التهذيب هذين الوجهين فيما إذا دعا بالعجمية مع القدرة علي العربية وأطلقهما في بعض التعاليق في جميع الأذكار إذا عرفت ذلك فقوله والعاجز عن الدعاء لا يدعو بالعجمية بحال إن أراد به الدعاء المخترع الذي لم يؤثر كما ذكره إمام الحرمين فلا يلزم منه المنع من أن يأتي العاجز بترجمة الدعاء المسنون بعد التشهد جزماً بل يجري فيه الخلاف المذكور في سائر الأذكار وإن أراد به مطلق الدعاء فما الفرق بين الدعاء المسنون وبين التسبيح المسنون ولم يمنع من ترجمة أحدهما جزماً ويجعل ترجمة الآخر علي الخلاف ويلزم علي ذلك أن لا يأتي بترجمة اللهم اغفر لي وارحمني في الجلوس بين السجدين وظاهر لفظه الاحتمال الثاني ولذلك اعلم بالواو إشارة إلى الوجه المجوز لترجمة مع القدرة علي العربية فإنه أولى بتجوزها عند العجز ويجوز أن يعلم بالحاء أيضاً لأن إباحة بترجمة القرآن وإن كان قادراً علي نظمه فترجمة الدعاء عند العجز أولى بأن يجوزها واعلم أنه إذا حمل كلامه علي الحمل الثاني أشبه أن يكون هو منفرداً بنقل الفرق بين الدعاء وغيره والله اعلم *

قال ﴿ الركن السابع السلام وهو واجب ولا يقوم (ح) مقامه أضداد الصلاة وأقله أن يقول السلام عليكم ولو قال سلام عليكم فوجهان وفي اشتراط نية الخروج وجهان وأكمل السلام عليكم ورحمة الله مرتين (ح م) في الجديد مع الالتفات من الجانبين بحيث ترى خداه ومع نية السلام علي من علي جانبيه من الجن والانس والملائكة والمقتدي بنوى الرد علي إمامه بسلامه ﴾ *

أما «رواه مسلم: وعن عثمان رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «ما من امرئ مسلم يحضر صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها إلا كانت كفارة لما قبلها

لما وصف السلام بكونه ركنا فلم يقل وهو واجب لما ضربه لان ركن الصلاة لا بد وان يكون واجبا واذا ذكرها فينبغي أن يعلما بالما وكذا ذلك قوله ولا يقوم مقامه اضداد الصلاة لان عند أبي حنيفة لو أتى بما ينافي الصلاة اختيارا من حديث أو كلام خرج به عن الصلاة وقام مقام السلام قال ولو كان ناسيا فلا يخرج به من الصلاة ولا تبطل صلاته لكن يتوضأ ويبنى ولو وقع ذلك من غير اختياره كاتقضاء مدة المسح ورؤية التيمم الماء في الصلاة تبطل صلاته: لنا قوله صلى الله عليه وسلم «وتحليلها التسليم» (١) جعل التحليل بالتسليم فوجب أن لا يحصل بغيره ثم القول في أقل السلام وأكمله: أما الأقل فهو أن يقول السلام عليكم ولا بد من هذا النظم لان النبي صلى الله عليه وسلم كذلك كان يسلم وهو كاف لانه تسليم وقد قال صلى الله عليه وسلم (وتحليلها التسليم) ولو قال سلام عليكم فوجهان (أحدهما) أنه لا يجزئه لانه نقص الالف واللام فاشبهه ما لو قال سلام عليكم من غير تنوين وأظهرهما أنه يجزئه ويقوم التنوين مقام الالف واللام ككفي التشهد يجزئه السلام وسلام ولو قال السلام عليكم فقد سبق حكمه في فصل التكبير ولا يجزئه قوله السلام عليك ولا سلامي عليك ولا سلام الله عليكم ولا السلام عليهم وما لا يجزئ فيبطل الصلاة اذا قاله عمدا سوى قوله السلام عليهم فانه دعاء لا علي وجه الخطاب وهل يجب أن ينوي الخروج من الصلاة بسلامه فيه وجهان (أحدهما) نعم وبه قال ابن سريج وابن القاص ويحكي عن ظاهر نصه في البويطي لانه ذكر واجب في إحدى طرفي الصلاة فتجب فيه النية كالتكبير ولان نظم السلام يناقض الصلاة في وصفه من حيث هو خطاب الآدميين ولهذا ليس قصداً في الصلاة بطلت صلاته فاذا لم يقترن به نية صارفة الى قصد التحلل كان مناقضا (والثاني) لا يجب وبه قال أبو حفص بن الوكيل وأبو الحسين بن القطان ووجه القياس علي سائر العبادات لا يجب فيها نية الخروج لان النية تليق بالافدام دون الترك وهذا هو الاصح عند القفال واختيار معظم المتأخرين وحملوا نصه علي الاستحباب (فان قلنا) تجب نية الخروج فلا تحتاج الي تعيين الصلاة عند الخروج بخلاف حالة الشروع فان الخروج لا يكون الا عن المشروع فيه ولو أعين غير ما هو فيه عمدا بطلت صلاته علي هذا الوجه ولو سهي سجد للسجود وسلم ثانيا مع النية بخلاف ما اذا قلنا لا تجب نية الخروج فانه لا يضر الخطأ في التعيين وعلي وجه الوجوب ينبغي أن ينوي الخروج مقترنا بالتسليم الاولي فلو سلم ولم ينو بطلت صلاته ولو نوى الخروج

(١) «حديث» تحليلها التسليم تقدم في أول الباب من حديث علي عند الترمذي وغيره: ومن حديث أبي سعيد عند الحاكم وغيره وله عدة ذكرها ابن عسدي والدارقطني: ومن حديث عبد الله بن زيد عند الدارقطني وهو ضعيف: ومن حديث ابن عباس عند الطبراني واحتج الرافعي في الامالي بحديث عائشة الصحيح وكان يختم الصلاة بالتسليم مع قوله صلوا كما رأيتموني أصلي «حديث» أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول السلام عليكم يأتي في الذي بعده *

من الذنوب ما لم تؤت كبيرة وذلك الدهر كله» رواه مسلم وعن أبي اليسر - بفتح المثناة تحت - قال: بين المهمة - واسمه كعب بن عمرو وهو آخر من توفي من أهل بدر رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «منكم من يصلي الصلاة كاملة ومنكم من يصلي النصف والثلث والرابع والخمس حتى بلغ العشر» رواه النسائي بإسناد صحيح وروى النسائي أيضا نحوه أو مثله عن عمار بن ياسر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وإسناده أيضا صحيح وقد ذكر البيهقي اختلاف الرواة فيه وروى البيهقي بإسناده الصحيح عن مجاهد قل كان ابن الزبير رضي الله عنهما إذا قام

قبل السلام بطلت صلاته أيضا ولو نوى قبله الخروج عنده فقد قال في النهاية لا تبطل صلاته بهذا ولكنه لا يكفيه بل يأتي بالنية مع السلام ويجب على المصلي أن يوقع السلام في حال القعود إذا قدر عليه: وأما الأكل فهو أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وهل يزيد علي مرة واحدة الجايد أنه يستحب أن يقول المصلي مرتين لما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله» (١) ويحكي عن القديم قولان (أحدهما) أن المستحب تسليمة واحدة لما روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه» (والثاني) أن غير الإمام يسلم تسليمة واحدة ويفرق في حق الإمام بين أن يكون في القوم كثرة أو كثرة حول المجد لفظ فيستحب أن يسلم تسليمتين ليحصل الإبلاغ وإن قلوا ولا لفظ ثم يقتصر على تسليمة واحدة فإن قلنا يقتصر على تسليمة تجعل تلقاء وجهه كما روى عن عائشة رضي الله عنها (٢) وإن قلنا بالصحيح وهو أنه يسلم تسليمتين فالمستحب أن يلتفت في الأولى عن يمينه وفي الأخرى عن شماله وينبغي أن يتبدى بهما مستقبل القبلة ثم يلتفت بحيث يكون اتقضاؤها مع تمام الالتفات ولم يلتفت قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر حتى يري خداه وحكي الشارحون أن الأصحاب اختلفوا في معناه (منهم) من قل معناه حتى يري خداه من كل جانب ومنهم من قال حتى يري من كل جانب خداه وهو الصحيح لما روى أن

(١) «حديث» ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله. الأربعة والدارقطني وابن حبان واللفظ لأحدى روايات النسائي والدارقطني وله الفاظ وأصله في صحيح مسلم من طريق أبي معمر أن أميراً كان كان بمكة يسلم تسليمتين فقال عبد الله يعني ابن مسعود أني علقها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعله وقال العقيلي والاسانيد صحاح ثابتة في حديث ابن مسعود في تسليمتين ولا يصح في تسليمة واحدة شيء *

(٢) * (حديث) * عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمة واحدة الترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والدارقطني وقال في المال رفعه عن زهير بن محمد عن هشام عن أبيه عنها عمرو بن أبي سلمة وعبد الملك الصنعاني وخالفها الوليد فوقه عليه : وقال عقبه قال

في الصلاة كأنه عود وحدث ان ابا بكر رضي الله عنه قل كذلك قال فكان يقال ذلك الخشوع في الصلاة
والاحاديث والاثار في المسألة كثيرة مشهورة والله اعلم (المسألة الثانية) قال الشافعي رحمه الله في الام ارى في
كل حال للامام أن يرتل التشهد والتسبيح والقراءة أو يزيد فيها شيئا بقدر ما يرى أن من وراءه ممن
يثقل لسانه قد بلغ أن يؤدي ما عليه وكذلك ارى له في الخفض والرفع أن يتمكن ليدركه السكبر
والضعيف والثقل وان لم يفعل وفعل باخف الاشياء كرهت ذلك له ولا سجود للسهو عليه هذا
نصه واتفق الاصحاب عليه وهذه المسألة بباب صلاة الجماعة أليق لكن لها تعلق بهذا الباب وهنا

النبي صلى الله عليه وسلم « كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الايمن
وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الايسر » (١) ثم المصلي ان كان اماما فيستحب له
أن ينوي بالتسليمة الاولى السلام علي من علي يمينه من الملائكة وعلي الجن والانس وبالثانية السلام
علي من علي يساره منهم والمأموم ينوي مثل ذلك ويختص بشيء آخر وهو انه ان كان علي يمين
الامام ينوي بالتسليمة الثانية الرد علي الامام وان كان علي يساره ينويه بالتسليمة الاولى وان كان
في محاذاته ينويه بايهما شاء وهو في التسليمة الاولى أحب ويحسن أن ينوي بعض المأمومين الرد علي

الوليد فقلت لزهير ابلك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم اخبرني يحيى بن سعيد الانصاري
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فتيين ان الرواية المرفوعة وهم وكذا رجح رواية الوقف الترمذي
والبزار وابو حاتم وقال في المرفوع انه منكر: وقال ابن عبد البر لا يصح مرفوعا وقال الحاكم
رواه وهيب عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة موقوفا وهذا سند صحيح ورواه بقي
ابن مخلد في مسنده من رواية عاصم عن هشام بن عروة به مرفوعا وعاصم عندي هو ابن
ابن عمر وهو ضعيف ووهب من زعم انه ابن سليمان الاحول والله أعلم: وروى ابن حبان في
صحيحه وابو العباس السراج في مسنده عن عائشة من وجه آخر شيئا من هذا اخرجنا من طريق
زرارة بن اوفي عن سعد بن هشام عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اوتر اوتر
بتسع ركعات لم يقعد إلا في الثامنة فيحمد الله ويذكره ثم يدعو ثم ينهض ولا يسلم ثم يصلي
التاسعة فيجلس ويذكر الله ويدعو ثم يسلم تسليمة ثم يصلي ركعتين وهو جالس الحديث واسناده
على شرط مسلم ولم يستدركه الحاكم مع انه اخرج حديث زهير بن محمد عن هشام كما قدمناه
(١) حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله
حتى يرى بياض خده الايمن السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الايسر النسائي من
حديث ابن مسعود وقد تقدم ورواه احمد وابن حبان والدارقطني وغيرهم: وفي الباب عن سعد بن
ابي وقاص وعمار بن ياسر والبراء بن عازب وسهل بن سعد وحذيفة وعدى بن عميرة وطلق بن
علي والمغيرة بن شعبة واثله بن الاسقع ووائل بن حجر ويعقوب ابن الحصين وابي رثة
وجابر بن سمرة: فحديث سعد رواه مسلم والبزار والدارقطني وابن حبان: قال البزار روى
عن سعد من غير وجه: وحديث عمار رواه ابن ماجه والدارقطني: وحديث البراء رواه ابن

ذكرها الشافعي رحمه الله وسنعيدها مبسوطة بفروعها هناك ان شاء الله تعالى (الثالثة) قال صاحب التهذيب يشترط لصحة الصلاة العلم بأنها فرض ومعرفة اعمالها قال فان جهل فرضية أصل الصلاة أو علم أن بعض الصلاة فريضة ولم يعلم فريضة الصلاة التي شرع فيها لم تصح صلاته وكذا إذا لم يعرف فرضية الوضوء أما إذا علم فرضية الصلاة ولم يعلم أركانها فله ثلاثة أحوال (أحدها) أن يعتقد جميع أفعالها سنة (والثاني) أن يعتقد بعض أفعالها فرضا وبعضها سنة ولا يميز الفرض من السنة فلا تصح صلاته في هذين الحالين بلا خلاف هكذا صرح به القاضي حـ بن وصاحبه المتولي والبعثي (الثالث) أن يعتقد جميع أفعالها فرضا فوجها ن حكاهما القاضي حسين والبعثي (أحدهما) لا تصح صلاته لأنه ترك معرفة ذلك

البعض روى عن سمرة قال «امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسلم على أنفسنا وان ينوي بعضنا على بعض» (١) وقال علي رضي الله عنه «(٢) كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعاً

أبي شيبه في مصنفه والدارقطني : وحديث سهل بن سعد رواه أحمد وفيه ابن لهيعة : وحديث حذيفة رواه ابن ماجه وحديث عدي بن عميرة رواه ابن ماجه واسناده حسن وحديث طلق ابن علي رواه أحمد والطبراني وفيه ملازم ان عمرو . وحديث المغيرة رواه المعمرى في اليوم والليلة والطبراني وفي اسناده نظر . وحديث واثلة ابن الاسقع رواه الشافعي عن ابن ابي يحيى عن اسحق بن ابي فروة عن عبد الوهاب بن بنخت عن واثلة واسناده ضعيف : وحديث وائل بن حجر رواه ابو داود والطبراني من حديث عبد الجبار بن وائل عن ابيه ولم يسمع منه : وحديث يعقوب بن الحصين رواه ابو نعيم في المعرفة وفيه عبد الوهاب بن مجاهد وهو متروك . وحديث ابي رمثة رواه الطبراني وابن منده وفي اسناده نظر . وحديث جابر بن سمرة رواه مسلم في حديث في آخره وانما يكفي احكم ان يضع يده على نحره ثم يسلم على اخيه من عن يمينه وشماله (تنبيه) وقع في صحيح ابن حبان من حديث ابن مسعود زيادة وبركاته وهي عند ابن ماجه ايضا وهي عند ابي داود أيضا في حديث وائل بن حجر نيتعجب من ابن الصلاح حيث يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث

(١) * (حديث) * سمرة بن جندب امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسلم على أنفسنا وان ينوي بعضنا بعضا ابو داود والحاكم بلفظ ان نرد على الامام وان نتحاب وان يسلم بعضنا على بعض ورواه ابن ماجه والبخاري بلفظ ان نسلم على ائمتنا وان يسلم بعضنا على بعض زاد البخاري في الصلاة واسناده حسن وعند ابي داود من وجه آخر عن سمرة امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان في وسط الصلاة او حين انقضائها فابدؤا قبل السلام فقولوا التحيات الطيبات والصلوات والملايك لله ثم سلموا على اليمين ثم سلموا على قارئكم وعلى أنفسكم لكنه ضعيف لما فيه من انجاهيل

(٢) * (حديث) * على كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعاً وقبل العصر أربعاً ما يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين والنبين ومن تبعهم من المؤمنين أحمد

وهي واجبة (وأصحها) تصح وبه قطع المتولي لانه ليس فيها أكثر من أنه أدى سنة باعتقاد الفرض وذلك لا يؤثر قال البغوي فإن لم نصح صلاته ففي صحة وضوئه في هذه الحالة وجهان هكذا ذكر هؤلاء هذه المسائل ولم يفرقوا بين العامى وغيره وقال الغزالي في الفتاوى العامى الذى لا يميز فرائض صلاته من سنتها تصح صلاته بشرط أن لا يقصد التنفل بما هو فرض فإن نوى التنفل به لم يعتد به ولو غفل عن التفصيل فنية الجملة في الابتداء كافية هذا كلام الغزالي وهو الصحيح الذى يقتضيه ظاهر أحوال الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم ولم ينقل أن النبى صلى الله عليه وسلم ألزم الأعراب وغيرهم هذا التمييز ولا أمر بإعادة صلاة من لا يعلم هذا والله أعلم قال الشيخ أبو حامد والأصحاب ويلزم المكلف أن يتعلم القراءة والتشهد وتكبيرة الاحرام وصفة الصلاة كلها فإن لم يتعلم فحكمه ما سبق فيمن

وبعدها اربعا وقبل العصر اربعا يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين والنبين ومن معهم من المؤمنين» وأما المنفرد فينوي بهما السلام على من على جانبيه من الملائكة وكل منهم ينوي بالتسليم الأولى الخروج من الصلاة أيضا ان لم نوجبها فقوله في الكتاب مرتين ينبغي أن يعلم بالميم لان المنقول عن مالك أن الاختيار للامام والمنفرد الاقتصار على تسليمة واحدة وأما المأموم فيسلم تسليمتين وروى عنه استحباب الاقتصار على التسليمة الواحدة مطلقا وقال احمد في اصح الروايتين التسليمتان جميعا واجبتان مطلقا فيجوز ان يعلم قوله مرتين بالالف لان عنده ليس ذلك من حد الكمال ويجوز ان يعلم به قوله واقله السلام عليكم ايضا وقوله بحيث يرى خداه اراد به المعنى الثانى الصحيح على ما صرح به في الوسيط فليكن مرقوما بالواو للوجه الاول *

قال في خاتمة لا ترتب في قضاء الفوائت لكن الاحب تقديم الفاتية على المؤداة الا اذا ضاق وقت الاداء فان تذكر فاتية وهو في المؤداة اتم الي هو فيها ثم اشتغل باقضاء اذا فاتت الفريضة وجب قضاؤها «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها» (١) امر المعذور بالقضاء ويلزم مثله في حق غير المعذور بطريق الاولى وينبغي ان يقضى على الفور محافظة على الصلاة وتنزية الذمة وهل يجب ذلك فيه كلام أخرناه الى كتاب الحج لان صاحب الكتاب أورد المسألة ثم اذا قضى فاتة الليل بالليل جهر فيها واذا قضى فاتة النهار بالنهار لم يجهر فيها وان قضى فاتة الليل بالنهار وبالعكس فالاعتبار بوقت القضاء في اصح الوجهين وبوقت الاداء

والترمذى والبزار والنسائى من حديث عاصم بن ضمرة عنه في اثناء الحديث: قال البزار لا نعرفه إلا من حديث عاصم وقال الترمذى كان ابن المبارك يضعف هذا الحديث *

(١) «حديث» من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها تقدم في تميم *

لا يحسن تكبيره الا حرام وسبق تفصيله ونص الشافعي في الام على أصل هذه القاعدة (الرابعة) في التنبيه على حفظ أشياء سبقت مبسوطة في مواضعها (منها) أن رفع اليدين مستحب في ثلاثة مواضع بالاتفاق عندنا عند الاحرام والركوع والرفع منه وكذا في القيام من التشهد الاول على المختار وتكون الاصابع مفرقة فيها

في الثاني واذا فاتته صلاة فالمستحب في قضائها الترتيب لان النبي صلى الله عليه وسلم فاتته اربع صلوات يوم الخندق فقضاها على الترتيب (١) ولا يستحق في قضائها الترتيب وكذا لا يستحق الترتيب بين الفاتنة وصلاة الوقت خلافا لمالك وأبي حنيفة واحمد: لنا أمها عبادات مستقلة والترتيب فيها من توابع الوقت وضروراته فلا يبقى معتبرا في القضاء كصيام ايام رمضان وتفصل المذاهب فيه اما عندنا فيجوز تقديم الفاتنة المؤخرة على المقدمة وتأخير المقدمة ولو دخل عليه وقت فريضة وتذكر فاتنة نظر ان كان وقت الحاضرة واسعا فالمستحب له أن يبدأ بالفاتنة ولو عكس محتوان كان الوقت ضيقا بحيث لو بدأ بالفاتنة لفاتنة الحاضرة فيجب أن يبدأ بالحاضرة كيلا تفوت ولو عكس محتوا ايضا وان أساء ولو انه تذكر الفاتنة بعد شروعه في صلاة الوقت اتىها سواء كان الوقت واسعا أو ضيقا ثم يقضي الفاتنة ويستحب ان يعيد صلاة الوقت بعدها ولا تبطل بتذكر الفاتنة الصلاة التي هو فيها روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «اذا نسي أحدكم صلاة فذكرها وهو في صلاة مكتوبة فليبدأ بالنسي هو فيها فاذا فرغ منها صلى التي نسي» (١) وقال ابو حنيفة يجب

(١) (حديث) انه صلى الله عليه وسلم فاتته اربع صلوات يوم الخندق فقضاها على الترتيب تقدم في الاذان والترمذي والنسائي من طريق ابى عبيدة ابن عبد الله بن مسعود عن ابيه ان المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله فامر بلالا فاذن ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء فعلى هذا ثم تفتته إلا ثلاثة وقول الراوى انه شغل عنها ما في الثلاثة فظاهر وأما في العشاء فالمراد انه اخرها عن وقتها المعتاد ورواه النسائي وابن حبان من طريق عبد الرحمن بن ابى سعيد عن ابيه قال حدثنا يوم الخندق عن الظهر والعصر والمغرب والعشاء حتى كفيينا ذلك فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر بلالا فقام الحديث وفي آخره وذلك قبل ان ينزل رجلا وركبانا : (تنبيه) حديث لاصلاة لمن عليه صلاة : قال ابراهيم الحربي سالت عنه احمد فقال لا أعرفه : وقال ابن العربي في المارضة هو باطل *

(٢) «حديث» روى انه صلى الله عليه وسلم قال اذا نسي أحدكم صلاة فذكرها وهو في صلاة مكتوبة فليبدأ بالنسي هو فيها فاذا فرغ منها صلى التي نسي الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس ومكحول لم يسمع منه وفيه بقية عن عمر بن ابى عمرو وهو مجهول قال ابن العربي جمع ضعفا وانقطاعا : وقال البيهقي احتج بعض اصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم ما ادركتم فصلوا ثم قضاوا ما فاتكم *

كلها وللأصابع أحوال في الصلاة سبق بيأها في فصل تكبيرة الاحرام وسبق أن في الصلاة الرباعية اثنتين وعشرين تكبيرة وفي الثلاثية سبع عشرة وفي الثنائية إحدى عشرة وان في الصلاة التي تزيد على ركعتين أربع جلسات الجلوسة بين سجدتين وللإستراحة وللتشهدتين يتورك في الآخرة ويقترش في الباقي وأنه يتصور في المغرب أربع تشهدات في حق المسبوق (الحامسة) قال الشافعي رحمه الله في المختصر ولا فرق بين الرجال والنساء في عمل الصلاة إلا أن المرأة يستحب لها أن تضر بعضها إلى بعض وأن تلتصق بطنها بفخذها في السجود كما ستر ما يكون واجب ذلك لها في الركوع وفي جميع الصلاة وان تكشف جلبابها وتجاويزها ركعة وساجدة لثلاث تصفها ثيابها وأن تخفض صوتها وان بابها شيء في صلاتها صفت هذا نصه قال اصحابنا المرأة كالرجل في أركان الصلاة وشروطها وأبعاضها

الترتيب في قضاء الفوائت ما لم يدخل في حد التكرار بان لا يزيد على صلوات يوم وإيلة فان زادت جاز التكميل وكذا لو كان عليه فائتة ودخل وقت الحاضرة ان دخلتا مع ما بينهما في حد التكرار لم يجب إعادة الترتيب^١ والا وجب الترتيب ولم يجز تقديم الحاضرة مع تذكر الفائتة الا ان يخشى فوت الحاضرة فله تمديدها وان تذكرها في خلال صلاة الوقت بطلت ان وسع الوقت فيقضي الفائتة ثم يعيد صلاة الوقت وان كان الوقت ضيقا فلا تبطل وان تذكرها بعد ما فرغ من صلاة الوقت فقد مضت على الصحة ويستغل بقضاء الفائتة ومذهب مالك يقرب من هذا لكن قل عنه انه يستحب اذا تذكر الفائتة في خلال الحاضرة ان يتمها ثم يقضي الفائتة ثم يعيد الحاضرة وقل ايضا أنه اذا تذكرها بعد الفراغ من الحاضرة فعليه قضاء الفائتة وإعادة الحاضرة ولا يجعل النسيان

«حديث» على أنه فسر قوله تعالى فصل لربك وانحر بوضع اليمين على الشمال تحت النحر الدارقطني من طريق عقبة بن ظهير عنه والحاكم من حديث عقبة بن صهبان عنه وروى ابو داود واحمد من طريق ابي جحيفة ان علياً قال السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة وفيه عبد الرحمن بن اسحاق الواسطي وهو متروك واختلف عليه فيه مع ذلك : وقد روى عن ابن عباس مثل التفسير المحكى عن علي : اخرج به البيهقي *

(قوله) ويروى ان جبريل كذلك فسر له رسول الله ﷺ الحاكم في تفسير سورة الكور من المستدرک من حديث الأصمغ بن نباته عن علي لما نزلت هذه الآية قال النبي ﷺ لجبريل ما هذه النخيرة قال انها ليست بنخيره ولكن يأمرك اذا أحرمت بالصلاة ان ترفع يدك اذا كبرت واذا ركعت واذا رفعت رأسك فانها صلاتنا وصلاة الملائكة ورواه البيهقي واسناده ضعيف جدا وانهم به ابن حبان في الضعفاء اسراءيل ابن حاتم *

«حديث» أن عمر بن الخطاب نسي القراءة في صلاة المغرب فبيل له في ذلك فقال كيف

وأما الهيآت المسنونات فهي كالرجل في معظمها وتخالفه فيما ذكره الشافعي وبخالف النساء الرجال في صلاة الجماعة في أشياء (أحدها) لا تتأ كد في حقهن كتأ كدها في حق الرجال (الثاني) تقف امامتهن وسطهن (الثالث) تقف واحدتهن خلف الرجل لا يجنبه بخلاف الرجل (الرابع) إذا صليين صفوف قام الرجال فأخر صفوفهن أفضل من أولها وستأتي هذه المسائل بدلائلها وفروعا مبسطة في صلاة الجماعة وموقف الامام والمأموم ان شاء الله تعالى. وأما صفة قعودها في صلاتها فكصفة قعود الرجل في جميع أحوالها

عذرا في سقوط الترتيب وقال احمد يجب الترتيب في قضاء الفوائت وان كثرت حتى لو تذكرك فائتة ولم يعد احد حتى طالت المدة وهو يأتي بصلوات الوقت فعليه قضاء تلك الفائتة واعادة جميع ما صلي بعدها قال ولو تذكر فائتة وهو في الحاضرة يجب عليه إتمامها وقضاء الفائتة واعادة الحاضرة اذا عرفت ذلك لم يخف عليك اعلام قوله لا ترتيب في قضاء الفوائت بعلامتهم جميعا وكذا اعلام قوله آمم التي هو فيها بالخاء لأنها تبطل عنده وبالميم لا نانعني بقولنا آمم انه يجب عليه الاتمام ومالك لا يوجب ولا حاجة الي اعلامه بالالف وقوله لكن الاحب تقديم الفائتة على الموداة الا اذا ضاق

كان الركوع والسجود قالوا حسنا قال فلا بأس الشافعي عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة أن عمر فذكره وضعفه الشافعي بالارسال : وقال ابن عبد البر ليس هذا الاثر عند يحيى بن يحيى لان مالكا طرحه في الآخر والصحيح عن عمر انه اعاد الصلاة : وروى البيهقي من طريقين موصولين عن عمر انه اعاد المغرب

* (حديث) * رفع اليدين في الفتن روى : عن ابن مسعود وعمر وعثمان : أما ابن مسعود فرواه ابن المنذر والبيهقي : وأما عمر فرواه البيهقي وغيره وهو في رفع اليدين للبخاري وأما عثمان فلم أره : وقال البيهقي روى أيضا عن أبي هريرة

* (قوله) * قال الصيدلاني ومن الناس من يزيد وارحم محمدا وآل محمد كما رحمت على ابراهيم أو ترحمت قال وهذا لم يرد في الخبر وهو غير صحيح في اللغة فإنه لا يقال رحمت عليه وإنما يقال رحمته وأما الترحم فقيه معنى التكلف والتصنع فلا يحسن اطلاقه في حق الله تعالى انتهى وقد سبقه الى انكار الترحم ابن عبد البر فقال في الاستدكار رويت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من طرق متواترة وليس في شيء منها وارحم محمدا قال ولا احب لاحد ان يقوله وكذا قال النووي في الاذكار وغيره وليس كما قالوا وقد وردت هذه الزيادة في الخبر واذا صححت في الخبر صححت في اللغة : فقد روى البخاري في الادب المفرد من حديث أبي هريرة رفعه قال من قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم وترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحمت على ابراهيم وآل ابراهيم شهدت له يوم القيامة بالشفاعة ورواه الحاكم في المستدرک من حديث ابن مسعود رفعه اذا تشهد احدكم في الصلاة فليقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحم محمدا وآل محمد كما صليت وباركت

وقال صاحب الحاروي إذا صلت قاعدة جلست متربعة وهذا شاذ يخالف نص الشافعي الذي ذكرناه ولما قاله الأصحاب أنها كالرجل إلا فيما استثناه الشافعي * واعلم أن الشافعي رحمه الله نص هنا على خفض صوتها وقد سبق فيه تفصيل وخلاف في فصل القراءة وبالله التوفيق *

وقت الإراءة أي فيجب تقديم المؤداة ولا يجوز تقديم الفاتحة وليس الغرض مجرد سلب الاحجية واعلم أن هذه المسائل لا اختصاص لها بباب صفة الصلاة لكن طرفاً منها مذكور في المختصر في أواخر هذا الباب فتبرك المصنف بترتيب المزي رحمه الله أو الشافعي رضي الله عنه وجعلها خاتمة الباب *

وترجمت علي إبراهيم وآل إبراهيم الكعبي مجيد وفي أسناده راو لم يسم كما تقدم . وحديث علي فيه رواه الحاكم في علوم الحديث في نوع المسلسل وفي أسناده عمرو بن خالد وهو كذاب وفيه عن ابن عباس رواه ابن جرير وفي أسناده أبو إسرائيل الملاوي وهو ضعيف وما يشهد لجواز إطلاق الرحمة في حقه صلى الله عليه وسلم حديث أبي هريرة عند البخاري في قصة الأعرابي حيث قال اللهم ارحمني ومحمداً ولا ترحم معنا أحداً فمقال لقد تحجرت واسعا ولم ينكر عليه هذا الإطلاق

قال . صححه عفي عنه

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحابه ومن تبعهم إلى يوم الدين ورضي الله عن علماء الإسلام الماهدين : --
وقد تم بعون الله ونسيله طبع (الجزء الثالث) من كتابي المجموع للإمام أبي زكريا أبي الدين النووي رضي الله عنه ونور ضريحه : والشرح الكبير للإمام المحقق الرافعي مع تخريج أحاديثه المسمى تلخيص الحبير لثلاث بقين من شهر رجب سنة أربع وأربعين واثمائه والف بمطبعة « التضامن الأخوي » أصحابها (حافظ محمد داود) (بشارع كفر الزغاري بعطفة الشماع رقم ٨) : ويليه الجزء الرابع وأوله من المجموع والشرح الكبير باب شروط الصلاة (صلاة التطوع) والله الحمد والمنة



فهرست الجزء الثالث من كتاب المجموع (شرح المذهب)
للامام النووي رضي الله عنه

صفحة	صفحة
٢	كتاب الصلاة . معناها لغة وشرعا
٣	واختلاف العلماء في اشتقاقها
٣	اجماع الائمة على أن الصلوات الخمس فرض
٤	عين واختلافهم فيما عداها كالعيد وصلاة الجنائز
٤	وجوب الصلاة على المسلم البالغ العاقل الطاهر
٥	وجوب قضاء الصلاة على المرتد اذا أسلم ومذاهب العلماء في ذلك وعدم وجوبها على الكافر الاصل
٥	فرع لا تصح من كافر أصلي ولا مرتد حال ارتداده صلاة
٥	فرع اذا صلى المسلم ثم ارتد ثم أسلم ووقت تلك الصلاة باق لم يجب اعاتنها ومذاهب العلماء في ذلك
٦	فرع اذا أسلم في دار الحرب ولم يهاجر وجبت عليه الصلاة وأقوال العلماء في ذلك
٦	عدم وجوب الصلاة على الصبي والمجنون والمنعمي عليه ودليل ذلك
٧	فرع في أن المنعمي عليه هل يلزمه القضاء أم لا واقوال العلماء في ذلك
٨	فرع يجوز شرب الدواء المزيل للعقل للحاجة وعليه لا يلزمه قضاء الصلوات بعد الافاقة
٨	فرعان يتعلقان بالمسالة
٨	بيان ان الحائض والنفساء لا صلاة عليهما ولا قضاء بالاجماع
٩	فرع لو سكر ثم جن ثم أفاق وجب قضاء المدة التي قبل الجنون واقوال علماء
١٠	المذهب في ذلك
١٠	يؤمر الصبي بالصلاة لسبع ويضرب على تركها لعشر ودليل ذلك
١٢	حكم ما اذا بلغ في اثناء الصلاة بالعن هل يتم أم لا واقوال علماء المذهب في ذلك
١٣	فرع الصبي اذا بلغ في اثناء الوقت وقد صلى لا يلزمه الاعداد ومذاهب العلماء في ذلك
١٣	حكم تارك الصلاة وبيان كيفية قتله ومذاهب العلماء في ذلك
١٤	فرع حكم من جحد وجوب صوم رمضان او الزكاة او الحج او نحوها من واجبات الاسلام وتفصيل المقام في ذلك
١٥	فروع اربعة تتعلق بتارك الصلاة
١٦	فرعان يتعلقان بتارك الصلاة
١٧	فرع في مذاهب العلماء فيمن ترك الصلاة تكاسلا مع اعتقاده وجوبها ودليل كل
١٧	فرع في بيان ما جاء في فضل الصلوات الخمس
١٨	باب مواقيت الصلاة : بيان اول وقت الظهر وآخره ودليل ذلك باوسع عبارة واوضح اشارة
٢٤	فرع بيان ان للطهر ثلاثة اوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت عذر
٢٤	فرع وجه بدء المصنف بصلاة الظهر
٢٥	فرعان يتعلقان بوقت الظهر وبيان معرفة الزوال
٢٥	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس

صفحة

الي غسق الليل)

٢٥ بيان اول وقت العصر وآخره والدليل

على ذلك

٢٧ فرع للعصر خمسة اوقات وقت فضيلة

ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة الخ

٢٨ فرع في بيان مذاهب العلماء في وقت

الاختيار للعصر

بيان اول وقت المغرب

٢٩ بيان ان المغرب ليس لها إلا وقت واحد

وأقوال العلماء في ذلك

٣١ الجواب على حديث صلاة جبريل عليه

السلام من ثلاثة اوجه

٣٣ فرع انكار الشيخ ابي حامد على الاصحاب

قولهم هل للمغرب وقت او وقتان

فرع كلام القاضي حسين في الاعتراض

على قولهم للمغرب وقت واحد

٣٤ فرع في مذاهب العلماء في وقت المغرب

ودليل كل

٣٥ فرع في كراهية تسمية المغرب عشاء

بيان اول وقت العشاء وآخره والدليل عليه

٣٧ ترجمة عبد الله بن عمرو والصحابي الجليل

٣٨ اجماع الأئمة على ان وقت العشاء منيب

الشفق واختلافهم في الشفق وتحقيقه

٤٠ فرع للعشاء اربعة اوقات وبيانها

٤١ فرع ان يتعلقان بالشفق

استحباب عدم تسمية العشاء الآخرة

عومة والدليل عليه

٤٢ فرع في مذاهب العلماء في الشفق وآخر

وقت العشاء

٤٣ بيان اول وقت الصبح وآخره ودليله

٤٤ فرع في ان الفجر فجران وما يتعلق بهما

من الاحكام

صفحة

٤٥ فرع في ان صلاة الصبح من صلوات النهار

واقوال العلماء في ذلك

٤٦ فرع لصلاة الصبح اسمان وبيناها

٤٧ فرع لو صلى في الوقت وخرج الوقت وهو

فيها لم تبطل صلاته والدليل على ذلك

فرع في ان ايام الدجال تطول فما حكم

الصلاة فيها

بيان ان الصلاة يجب باول وقتها وجوباً موسماً

ومذاهب العلماء في ذلك

٤٩ فرع فيمن اراد تاخير الصلاة عن اول وقتها

بعد دخوله هل يلزمه العزم على الفعل ام لا

٥١ الافضل التقديم في اول الوقت فيما سوى

الظهر والعشاء والدليل على ذلك ومذاهب

العلماء فيه ودليل كل

٥٤ فصل في ان تعجيل الظهر في غير شدة الحر

افضل ومذاهب العلماء فيه

٥٤ فصل تقديم العصر في اول الوقت افضل

واقوال العلماء فيه

٥٥ فصل تعجيل المغرب في اول وقتها افضل

بالاجماع

٥٥ فصل وللعلماء في تعجيل العشاء وتأخيرها

مذاهب

٥٨ فرع تحصل الفضيلة اول الوقت باحد

ثلاثة أوجه

فروع ثلاثة تتعلق بالمواقيت

٥٩ تاخير الظهر في شدة الحر افضل واقوال العلماء

في ذلك باسسط مما تقدم

٦٠ الصلاة الوسطى أوكد الصلوات في المحافظة

عليها واقوال العلماء فيه

٦٢ جواز تاخير الصلاة الي آخر الوقت حيث

تقع في الوقت

٦٣ فرع في ان حديث اول الوقت رضوان

صفحة	صفحة
٦٣	الله ضعيف
٦٤	لا يضر احد من اهل القرض في تاخير الصلاة
٦٥	عن وقتها إلا نائم أو ناس أو مكره أو للجمع
٦٦	بمذر السفر أو المطر والدليل على ذلك
٦٧	إذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر أو طهرت
٦٨	الحائض أو أفاق المجنون وبقي من وقت
٦٩	الصلاة قدر ركعتين لزمه فرض الوقت ودليله
٧٠	فرع في بيان من يسمى معذورا عند الشافعية
٧١	فرع يجب على المعذور الظاهر بأدراكه ما يجب
٧٢	به العصر وأقوال العلماء فيه
٧٣	حكم من أدرك جزءا من أول الوقت ثم طرأ
٧٤	المذر كالجنون والجيش وتفصيله مبسوطا
٧٥	فرع في أن قول المصنف سقط الوجوب
٧٦	بجاز عن الامتناع
٧٧	لزوم القضاء على من وجب عليه الصلاة
٧٨	فلم يصل والدليل على ذلك
٧٩	فرع في أن صوم القائل من رمضان
٨٠	كالصلاة وتفصيل ذلك
٨١	فرع في مذاهب علماء الامصار في قضاء
٨٢	القوات
٨٣	فرع أن من ترك صلاة عمداً لزمه قضاؤها
٨٤	ومذاهب العلماء في ذلك
٨٥	من نسي صلاة ولم يعرف عينا لزمه أن يصلي
٨٦	خمس صلوات
٨٧	فرع في مسائل تتعلق بالباب وهي أربعة
٨٨	١ في أن المؤذن الثقة العارف بالمواقيت
٨٩	هل يجوز اعتياده في دخول الوقت فيه
٩٠	أربعة أوجه
٩١	في أن الديك الذي جربت أصابته يجوز
٩٢	اعتياده
٩٣	باب الاذان والكلام عليه لغة وشرعا
٩٤	مشروعية الاذان
٩٥	بيان أن الاذان والاقامة مشروعان للصلوات
٩٦	الخمس والدليل على ذلك
٩٧	فرع في أن الاذان والاقامة لا يشرعان
٩٨	لغير تلكتوبات ومذاهب العلماء في ذلك
٩٩	اختلاف العلماء في افضلية الامامة على
١٠٠	الاذان أو العكس ودليل كل وتحقيق المقام
١٠١	فرع أقوال علماء المذهب في أن الامام
١٠٢	يكره أن يكون مؤذنا
١٠٣	مشروعية القرعة في جماعة تنازعوا في الاذان
١٠٤	والدليل عليه
١٠٥	بيان أن الاذان والاقامة من فروض
١٠٦	الكفاية وأقوال علماء المذهب في ذلك
١٠٧	فرع في مذاهب العلماء في الاذان والاقامة
١٠٨	هل يسن الاذان والاقامة للفوائت فيه
١٠٩	ثلاثة أقوال في المذهب والدليل على ذلك
١١٠	فرع في مذاهب العلماء في الاذان للقائمة
١١١	فرع في مشروعية الاذان للمنفرد في صحراء
١١٢	وبلد وأقوال علماء المذهب فيه
١١٣	مشروعية الاذان والاقامة للأولى لمن جمع
١١٤	بين صلاتين والدليل عليه
١١٥	مشروعية الاذان قبل دخول الوقت للصباح
١١٦	فقط والدليل عليه
١١٧	فرع السنة أن يؤذن للصباح مرتان
١١٨	فرع في مذاهب العلماء في الاذان للصباح وغيره
١١٩	بيان عدد كلمات الاذان والاقامة
١٢٠	والاحاديث الواردة في ذلك
١٢١	فرع في مذاهب العلماء في الفاظ الاذان
١٢٢	فرع في مذاهب العلماء في التشويب
١٢٣	فرع في مذاهب علماء الامصار في الاقامة
١٢٤	وأدلة كل
١٢٥	فرع في أن قوله حي على خير العمل
١٢٦	في الاذان لم يثبت

صفحة	صفحة
٩٨ لا يصح الاذان إلا من مسلم عاقل	١٠٠ مشروعية اذان الصبي المميز
١٢٢ يستحب لمن سمع الاقامة ان يقول مثل ما يقول إلا في الحيلتين ودليل ذلك	١٠٠ حكم اذان المرأة للرجال واقوال العلماء فيه
١٢٣ استحباب ان يكون المؤذن للجماعة اثنين والدليل على ذلك واقوال علماء المذهب فيه	١٠١ استحباب ان يكون المؤذن حراً بالغا عدلاً
١٢٤ فرع اذا كان للمسجد مؤذنان فأكثر أذنا واحدا بعد واحد ودليله	١٠٢ ينبغي ان يكون المؤذن عارفاً بالمواقيت
١٢٥ فرع في اختلاف الاصحاب في الاذان للجمعة	استحباب أن لا يكون المؤذن صبياً
١٢٦ مشروعية استدعاء الامراء الى الصلاة والدليل على ذلك	١٠٣ استحباب كون المؤذن على طهارة ودليله
١٢٧ اجرة المؤذن تعطي من بيت المال إذا لم يكن متطوعاً واقوال العلماء فيه	١٠٤ مشروعية ان يلوى المؤذن عنقه يمينا وشمالاً بدون استدارة والدليل عليه
١٢٨ فرع في جواز الاستنجار على الاذان ثلاثة اوجه ومذاهب علماء الامصار في ذلك	١٠٥ فرع في مذاهب العلماء في الاذان بغير طهارة
١٢٩ فرع في مسائل عشرة تتعلق بالباب باب طهارة البدن وما يصلى فيه وعاء تقسيم الطهارة الى نوعين	١٠٥ استحباب الاذان على موضع عال ودليله
١٣٠ طهارة البدن عن النجاسة شرط في صحة الصلاة والدليل على ذلك من الكتاب والسنة	١٠٦ فرع في مذاهب العلماء في الالتفات في الحيلتين والاستدارة
١٣١ النجاسة ضربان وتفصيلها	١٠٨ السنة ان يجعل اصبعيه في صماخي اذنيه
١٣٢ بيان حكم دم القمل والبراغيث والبق وغيره	فرع لو اذن راكبا واقام الصلاة راكبا اجزأه
١٣٣ فرع في مذاهب العلماء في الدماء اذا كان على بدنه نجاسة غير معفو عنها ولم يجد ما يمسحها به صلى واعاد لحرمة الوقت	استحباب ان يترسل في الاذان ويديرج الاقامة والدليل على ذلك
١٣٤ لوجبر عطمه بعظم نجس فان لم يخف التلف من قلعه لزمه قلعه	١١٠ استحباب رفع الصوت في الاذان ودليله
١٣٥ فرع في حكم مداواة الجرح بدواء نجس وخياطته بنحيط نجس	١١٢ وجوب ترتيب الاذان كما ورد
١٣٦ فرع لو حمل رجل على شرب محرم أو اكل	١١٥ فرع في مذاهب العلماء في بطلان الاذان بالكلام
	يستحب لمن سمع المؤذن ان يقول مثل ما يقول إلا ما يقول في الحيلتين والدليل عليه
	١١٦ ويستحب متابعة السامع الاذان
	١١٩ فرع اذا سمع مؤذنا بعد مؤذن هل يختص استحباب المتابعة بالاول ام لا
	١١٩ فرع في مذاهب العلماء في المتابعة
	١٢٠ فروع اربعة تتعلق بالاذان
	المستحب ان يقعد بين الاذان والاقامة مقدار ما ينتظر فيه الجماعة ودليله
	١٢١ المستحب ان يكون المقيم هو المؤذن

صفحة	صفحة
محرم فعليه ان يتقايأه	النجاسة
١٣٩ فرع في حكم مالوا نقلت سنة فردها موضعها	١٥٤ ان حبس في خلاء ولم يقدر أن يتجنب
فرع قال الشافعي ولا تصل المرأة بشعرها	النجاسة في قعوده وسجوده تجافي عن
شعر انسان ولا شعر مالا يؤكل لحمه بحال	النجاسة
وكلام الاصحاب في ذلك	١٥٥ اذا فرغ من الصلاة ثم رأى على
١٤١ فرع في مذاهب العلماء في حكم وصل المرأة	نوبه او بدنه او موضع صلاته نجاسة غير
شعرها	معقو عنها نظر في ذلك
١٤٢ طهارة الثوب الذي يصلى فيه شرط في	١٥٧ فرع في مذاهب العلماء فيمن صلى بنجاسة
صحته الصلاة ودليله	نسيها او جهلها
١٤٣ فرع في مذاهب العلماء في من لم يجد إلا	١٥٧ منع الصلاة في المقبرة والحمام ودليله
نوباً نجساً	١٥٧ فرع في مذاهب العلماء في الصلاة في المقبرة
١٤٣ مسألتان تتعلقان بالباب	١٥٨ فرع تكره الصلاة في مزبلة وغيرها من
١٤٤ مسائل تتعلق بثوب المصلى	النجاسات فوق حائل طاهر
١٤٦ فرع لو تلف احد الثوبين المشتبهين قبل	١٥٨ تكره الصلاة في الكنيسة والبيعة واقوال
الاجتهاد ففي جواز الصلاة في الآخر وجهان	العلماء في ذلك
١٤٦ فرع في حكم مالوا اشتبه عليه ثوب طاهر	١٥٩ فرع في حكم نبش قبور الكفار لطلب
بثوب نجس	المال المدفون معه ومذاهب العلماء في ذلك
١٤٧ فرع لو ظن بالاجتهاد طهارة ثوبين او	١٥٩ حكم الصلاة في الحمام وحكمة النهي عنه
اثواب وصلى فيه ثم دخل وقت صلاة	١٥٩ كراهية الصلاة في اعطان الابل وجوازها
اخرى هل يحدد الاجتهاد فيه وجهان	في مراح النعم والدليل على ذلك
وتفصيلهما	١٦١ كراهية الصلاة في مأوى الشيطان ودليله
١٤٨ حكم مالو كان عليه ثوب طاهر وطرفه	١٦٢ كراهية الصلاة في قارعة الطريق ودليله
موضوع على نجاسة كالعمامة	١٦٣ تحريم الصلاة في الارض المنصوبة بمجمع عليه
١٤٨ حكم مالو كان في وسطه حبل مشدود الى	١٦٤ فرع في مسائل تتعلق بالباب وهي ثلاث
كلب صغير وتفصيله	١٦٥ باب ستر العورة
١٥٠ لو حمل حيواناً طاهراً في صلاته صحت	١٦٥ ستر العورة واجب والدليل عليه من
صلاته والدليل عليه	الكتاب والسنة
١٥١ طهارة الموضع الذي يصلى فيه شرط في	١٦٦ وجوب ستر العورة للصلاة ودليله
صحته الصلاة وهي سبعة مواضع ودليل ذلك	١٦٧ فرع في مذاهب العلماء في ستر العورة في
١٥٢ فان صلى على بساط عليه نجاسة غير معفو	الصلاة وهل هو شرط ام لا
عنها لم تصح صلاته	عورة الرجل ما بين السرة والركبة والسرة
١٥٣ ثلاثة مسائل تتعلق بالصلاة على الارض	والركبة ليستا من العورة والدليل عليه

صفحة	صفحة
١٦٩	فرع في مذاهب العلماء في العورة من حيث حدّها
١٧٠	ويجب ستر العورة بما لا يصف لون البشرة كثوب رقيق
١٧١	المستحب للمرأة أن تصلي في ثلاثة انواب وبيانها
١٧٣	يستحب للرجل أن يصلي في ثوبين وبيانها
١٧٥	الانزار بالازار الضيق والالتفاف بالواسع والمخالفة بين طرفي الثوب مشروع
١٧٦	كراهية اشتغال الصماء وهو ان يلتحف بثوب ثم يخرج يده من قبل صدره
١٧٦	كراهية الاسدال في الصلاة وغيرها وتفصيل ذلك واقوال علماء المذهب فيه
١٧٨	كراهية صلاة الرجل وهو متلثم ودليله لا يجوز للرجل أن يصلي في ثوب حرير ولا على ثوب حرير والدليل على ذلك
١٨٠	فرع في مذاهب علماء الامصار في الصلاة في الثوب الحرير والمغصوب
١٨٢	اذا لم يجد ما يستر به العورة ووجد طيناً قفيه وجهان
١٨٢	اذا وجد ما يستر به بعض العورة فقط لزمه التستر به والدليل على ذلك
١٨٣	لو اجتمع رجل وامرأة وهناك سترة تكفي احدهما قدمت المرأة
١٨٤	اذا لم يجد شيئاً يستر به العورة صلى عريانا ولا يترك القيام ومذاهب العلماء في ذلك
١٨٤	اذا صلى عريانا ثم وجد السترة لم يلزمه الاعادة
١٨٥	مسائل تتعلق بالامامة
١٨٥	صحة صلاة العراة جماعة وفرادى
١٨٦	استحباب من كان معه ثوب ان يعيره لمحتاج اليه للصلاة
١٨٨	في مسائل خمسة تتعلق بالبواب
١٨٩	باب استقبال القبلة
١٩٠	استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة
١٩١	فرع في بيان أصل استقبال الكعبة لزوم التوجه الي عين البيت اذا كان فيه
١٩٢	جواز الصلاة داخل البيت
١٩٧	فرع في قاعدة مهمة وهي أن المحافظة على فضيلة تتعلق بنفس العبادة أولى من المحافظة على فضيلة تتعلق بمكان العبادة
٢٠٠	حكم الصلاة على سطح بيت الله العتيق اذا غاب عن الكعبة وعرفها صلى اليها
٢٠٣	فرع قال اصحابنا اذا صلى في مدينة الرسول فمحراب الرسول في حقه كالكعبة
٢٠٤	فرع قال اصحابنا الا عمي يعتمد المحراب بمس اذا عرفه بالمس
٢٠٥	اذا كان غائباً عن مكة ولم يعرف الدلائل اجتهد في طلب القبلة
٢٠٨	فرع في مذاهب العلماء في ذلك
٢٠٩	فرع في تعلم أدلة القبلة ثلاثة أوجه وبيانها
٢١٠	حكم من كان في أرض مكة وكان بينه وبين البيت حائل أصلي كالجبل وكلام الاصحاب في ذلك
٢١٤	اذا اجتهد رجلان فاختلعا في جهة القبلة لم يقلد أحدهما صاحبه ولا يصلي احدهما خلف الآخر
٢١٦	اذا صلى بالاجتهاد الى جهة ثم حضرت صلاة أخرى هل يكفي الاجتهاد الاول أم لا
٢١٨	اذا اجتهد للصلاة الثانية فأداه الاجتهاد الى جهة أخرى صلى الصلاة الثانية الى الجهة الثانية ولا يلزمه الاعادة وفيه ثلاث مسائل
٢٢٢	فما لو صلى ثم تيقن الخطأ هل يلزمه الاعادة أم لا وكلام الاصحاب في ذلك

صفحة	صفحة
٢٢٦	فرع لو اجتهد جماعة في القبلة واتفق اجتهدهم قامهم أحدهم ثم تغير اجتهد مأموم لزمه
٢٢٧	المقارفة ويحول الى الجهة الثانية هل تعلم أدلة القبلة فرض عين أم كفاية والبحث في ذلك
٢٢٩	حكم من يعرف الدلائل ولكن خفيت عليه لظلمة أو غيم
٢٣٠	جواز ترك استقبال القبلة اذا اضطر كشدة خوف والصحاح القتال والدليل على ذلك
٢٣٢	فيما لو اراد الراكب في السفر نافلة هل تجوز الصلاة على ظهرها ويتعين عليه استقبال القبلة أم لا واقوال علماء المذهب في ذلك
٢٣٤	حكم الراكب في السفر قطاراً والبحث في ذلك
٢٣٥	حكم ما اذا صلى على الراحلة متوجهاً الى مقصده فعدلت الى جهة اخرى
٢٣٦	فرع اذا انحرف المصلي على الارض فرضاً أو نفلاً عن القبلة نظر في ذلك
٢٣٧	جواز صلاة النافلة حيث توجه المسافر لماشى فرع في مذاهب العلماء في صلاة المسافر النافلة ماشياً
٢٣٨	شروط لجواز التنفل راكباً وماشياً
٢٣٩	فرع لو دخل بلدأ في أثناء طريقه ولم ينو الإقامة
٢٤٢	في تنفل الحاضر اربعة أوجه فرع في مسائل عشرة تتعلق بالباب
٢٤٢	فرع قال أصحابنا اذا صلى الفريضة في السفينة لم يجز له ترك القيام مع القدرة
٢٤٢	فرع لو حضرت الصلاة المكتوبة وهم سائرون وخاف لو نزل ليصلها على الارض الى القبلة انقطاعاً عن رفقة أو غير ذلك لم يجز له ترك الصلاة وإخراجها
٢٤٤	عن وقتها
٢٤٤	المستحب لمن يصلي الى ستره أن يدنو منها والدليل على ذلك
٢٤٨	فرع لا يستتر بامرأة ولا دابة فرع المعتبر في السترة أن يكون طولها كمؤخرة الرجل ولا ضابط لمرضاها
٢٤٩	استحباب أن يجعل السترة على حاجبه الايمن أو الايسر
٢٥١	فرع النهي عن المرور والامر بالدفع انما هو اذا وجد المار سبيلاً سواء
٢٥١	فرع لا تكره الصلاة الى النائم ونكره الى المسجدين
٢٥٢	باب صفة الصلاة والاحاديث الواردة فيه
٢٥٥	فرع يستحب للامام والمأموم أن لا يقوما حتى يفرغ المؤذن من الإقامة
٢٥٦	فرع لو شرع في تحية المسجد أو غيرها فشرع المؤذن في الإقامة قبل احرامه فليستمر قائماً ولا يشرع في التحية ودليله
٢٥٦	فرع اذا أقيمت الصلاة وليس الامام مع القوم فانهم يقومون عقب فراغ المؤذن من الإقامة
٢٥٦	القيام فرض في الصلاة المفروضة فقط والدليل على ذلك
٢٥٧	ترجمة عمران بن أبي نجييد
٢٥٨	فرع في مسائل تتعلق بالقيام احداها يشترط في القيام الانتصاب وأقوال اهل المذهب في ذلك
٢٦٤	فرع في مذاهب العلماء في الاعتماد على شيء في حال القيام وأدلة كل في ذلك
٢٦٦	المسألة الثانية لو قام على احدى رجليه صحت صلاته مع الكراهة
٢٦٧	فرع في الترويح بين القدمين في القيام

صفحة

صفحة

٢٦٧ المسألة الثالثة تطويل القيام أفضل من

تطويل الركوع والسجود والدليل عليه

٢٦٢ المسألة الرابعة الواجب من القيام قدر

قراءة الفاتحة ولا يجب ما زاد والواجب

من الركوع والمجود قدر أدنى طائفة

٢٦٥ المسألة الخامسة لو جلس للغمزة رقيب

يرقب الهدوء فادركته الصلاة الخ

المسألة السادسة يجوز فعل النافلة قاعداً

مع القدرة على القيام بالاجماع

٢٦٦ بيان أن النية فرض من فروض الصلاة

والدليل على ذلك وتحمل النية بالقلب دون

اللسان

٢٦٧ يجب أن تكون النية مقارنة للتكبير

٢٦٨ وجوب تعيين النية

٢٦٩ اختلاف اصحاب المذهب في اشتراط

أمر في الصلاة

٢٨٠ بيان أن العبادات ثلاثة أضرب

قال اصحابنا التوافل ضربان وبيان ذلك

٢٨١ فيما اذا شك هل نوى أم لا وهل أنى ببعض

شروط أم لا وهو في الصلاة

٢٨٢ قال اصحابنا العبادات في قطع النية على

أضرب وبيانها

٢٨٥ فرع في مذاهب العلماء فيمن نوى الخروج

من الصلاة

٢٨٦ بيان أن من دخل في فريضة ثم صرف

نيته الى فريضة أخرى أو نافلة بطلت

التي كان فيها ولم يحصل التي نواها بلا خلاف

وبسط ذلك

٢٨٩ فرع في مسائل تتعلق بالنية وهي ثلاثة

الدليل على أن التكبير للاحرام فرض

من فروض الصلاة

٢٩١ لو ترك الامام أو المأموم تكبيرة الاحرام

سهواً أو عمداً لم تنعقد صلاته ومذاهب

العلماء في ذلك

صيغة التكبير في الصلاة ان يقول الله

أكبر والدليل على ذلك

٢٩٢ حكم من قال في تكبيرة الاحرام اكبر

الله أو الاكبر الله

٢٩٣ حكم من كبر بالفارسية وهو لا يحسن العربية

أو يحسنها وتفصيل ذلك

٢٩٤ حكم ما إذا كان المصلي بلسانه خبل أو

خرس لا يمكنه ان يتكلم

٢٩٤ يستحب للامام ان يجهر بتكبيرة

الاحرام وتكبيرات الانتقالات لسمع

المؤمنين والدليل على ذلك

٢٩٦ فرع في مسائل تتعلق بالتكبير وهي احدى

عشرة مسألة مذكرة مفصلة

٣٠٤ يستحب أن يرفع يديه مع تكبيرة الاحرام

حذو منكبيه في الصلاة والدليل على ذلك

واقوال العلماء فيه

٣٠٦ صفة رفع اليدين في الصلاة

٣٠٧ فرع في مذاهب العلماء في محل رفع

اليدين في الصلاة

اختلاف العلماء في استحباب تفريق

الاصابع في الصلاة وبيان ان للاصابع

في الصلاة احوالا

ابتداء الرفع يكون مع انتهاء التكبير وانتهائه

يكون مع انتهائه وبيان ان في وقت

استحباب الرفع خمسة اوجه

٣٠٨ فان لم يمكنه رفع يديه أو امكنه رفع

احدهما أو رفعهما الى دون المنكب رفع

ما يمكنه والدليل على ذلك

٣٠٩ فرع في مسائل متشورة تتعلق بالرفع

فرع اختلاف العلماء في الحكمة في رفع

صفحة	اليدين	صفحة	المذهب فيه
٣١٠	إذا فرغ من التكبير فالمستحب أن يضع اليمن على اليسار والدليل على ذلك	٣٣٤	فرع في مذاهب العلماء في اثبات البسملة وعدمها
٣١١	فرع في مذاهب العلماء في وضع اليمنى على اليسرى وحجج كل وتحقيق المقام	٣٣٦	جواب من قال لعل البسملة أثبتت للفصل بين السور من وجوه
٣١٣	فرع في مذاهبهم في محل موضع اليدين	٣٣٨	جواب من قال لو كانت البسملة قرآناً لبينها الرسول ﷺ
٣١٤	المستحب أن ينظر إلى موضع سجوده ويستحب له الخشوع والخضوع في الصلاة وغض البصر وكراهة الالتفات وتقريب نظره وقصره على ما بين يديه والادلة عليه مشروعية دعاء الاستفتاح في الصلاة وبيان صيغته الواردة عن الشارع وشرح الفاظه	٣٤١	فرع في مذاهب العلماء في الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم وقد بسط الشارح القول في ذلك بما لا مزيد عليه بما يكفي ويشفي قلبك به
٣١٩	فرع في دعاء الاستفتاح أحاديث كثيرة في الصحيح وإيراد بعضها	٣٥٦	إيجاب قراءة الفاتحة مرتبة متوالية وادلته
٣٢١	فرع في مذاهب العلماء في الاستفتاح وما يستفتح به	٣٥٨	فرع فيما إذا كرر الفاتحة أو آية منها
٣٢٢	مشروعية التعمد في أول ركعة من دعاء الاستفتاح وبيان صيغته	٣٥٩	حكم ما إذا أتى في أثناء الفاتحة بما ندب إليه لمصلحة الصلاة مما يتعلق بها كتأمين المأموم وسجوده معه لتلاوته وفتح عليه القراءة وسؤاله الرحمة عند قراءة آيتها والاستعاذة من المذاب عند قراءة آيته وبحو ذلك فهل تنقطع موالاته الفاتحة أم لا فيه وجهان مشهوران في المذهب
٣٢٤	فرع في مسائل متعلقة بالتعمد وهي أربعة	٣٦٠	مشروعية وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة والدليل على ذلك
٢٢٥	فرع في مذاهب العلماء في التعمد ومحل وصفته والجهر وتكراره في الركعات واستحبابه للمأموم وأنه سنة أم واجب	٣٦١	فرع في مذاهب العلماء في القراءة في كل الركعات وحجج كل وتحقيق المقام
٣٢٦	مشروعية قراءة الفاتحة وأنها فرض من فروض الصلاة	٥٦٣	فرع في بيان لفظ (بينا)
٣٢٧	فرع في مذاهب العلماء في القراءة في الصلاة وحجج كل		حكم قراءة الفاتحة للمأموم وتفصيل القول فيها وادلته ذلك
٣٣٠	فرع في مذاهب العلماء في أصل القراءة	٣٦٥	فرع في مذاهب العلماء في قراءة المأموم خلف الإمام وحجج كل وإيضاح المقام
٣٣١	فرع لفاتحة الكتاب عشرة أسماء	٣٦٨	التأمين بعد أن يفرغ من قراءة الفاتحة سنة
٣٣٢	بيان أن من ترك الفاتحة ناسياً فقيه قولان يجب أن تبتدى الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم والدليل على ذلك وأقوال علماء	٣٧٠	بيان لغات آمين ومعناه
		٣٧١	مشروعية التأمين في الصلاة الجهرية جهرآ

صفحة

صفحة

- ٣٧٣ وفي السرية سرّاً للامام والمأموم والمنفرد
 فرع قال الشافعي في الام ولا يقال آمين
 إلا بعد ام القرآن
 فرع في استحباب ان لا يصل لفظة آمين
 بقوله ولا الضالين بل يسكت سكينة لطيفة
 ليعلم ان آمين ليست من الفاتحة
 فرع في مذاهب العلماء في التأمين
 ٣٧٤ حكم من لم يحسن الفاتحة واحسن غيرها
 واقوال علماء المذهب في ذلك مبسوطاً
 باوضح اشارة وافصح عبارة
 ٢٧٨ فروع ستة تتعلق بالفاتحة
 ٣٧٩ فروع في مذاهب العلماء فيمن لا يحسن
 الفياحة كيف يصل اذا لم يمكنه التعلم
 ٣٧٩ مذهب الشافعية عدم جواز قراءة القرآن
 بغير لسان العرب سواء امكنه العربية او
 عجز عنها وسواء كان في الصلاة او في غيرها
 فان اتى بترجمته في صلاة بدلا عن القراءة
 لم تصح صلاته ومذاهب العلماء في ذلك
 وبيان حججهم
 ٣٨١ فرع لو قرأ الفاتحة بلغة لبعض العرب
 غير اللغة المقررة بها لم تصح
 مشروعية قراءة سورة بعد الفاتحة
 وانها سنة
 ٣٨٢ اراد الادلة على سنية قراءة سورة بعد
 الفاتحة
 ٣٨٤ مذاهب العلماء في اول المفصل
 ٣٨٥ فرع فيما يتعلق بالسورة للنوافل
 عدم مشروعية قراءة سورة بعد الفاتحة
 للمأموم في الصلاة الجهرية
 ٣٨٦ اذا كانت الصلاة تزيد على الركعتين فهل
 تشرع قراءة السورة فيما زاد على الركعتين
 ام لا فيه قولان في المذهب
- ٣٨٧ فرع مشروعية السورة لمن كان متفلاً
 بركعتين والمتفلاً باكثر من ذلك فهل تسن
 له السورة ام لا وجهان
 المسبوق بركعتين من الرابعة نص عليه
 الشافعي انه ياتي بهما بالفاتحة وسورتين
 وللاصحاب طريقان
 ٣٨٨ فرع لو قرأ السورة ثم قرأ الفاتحة اجزأته
 الفاتحة ولا تحسب له السورة
 فرمان بتعلقان بالفاتحة
 فرع في مذاهب العلماء في السورة بعد
 الفاتحة وادلة كل
 ٣٨٩ يستحب للامام ان يجهر بالقراءة في الصبح
 والاولين من المغرب والعشاء والدليل عليه
 بيان لفظ السلف في اللغة وما المراد به
 اذا اطلق
 ٣٩٠ فرع لو جهر في موضع الاسرار وعكس
 لم تبطل صلاته ولا سجود سهو فيه
 ٣٩١ فرع في حكم النوافل في الجهر
 فرع في الاحاديث الواردة في الجهر
 والاسرار في صلاة الليل
 ٣٩٢ فصل في مسائل مهمة تتعلق بقراءة الفاتحة
 وغيرها في الصلاة وهي عشرة وقد اشتملت
 على فوائد عظيمة ينبغي الاطلاع عليها
 ٣٩٦ مشروعية الركوع في الصلاة وانه فرض
 ٣٩٦ بيان معنى الركوع في اللغة والهوى
 ٣٩٧ فرع في مذاهب العلماء في تكبيرات
 الانتقالات وحججهم في ذلك
 ٣٩٨ فرع يسن للامام الجهر بتكبيرات الصلاة
 كلها وبقوله سمع الله لمن حمده ليعلم المأمومون
 انتقالاتهم لم يمنعه من ذلك ضعف صوت او غيره
 ٣٩٨ استحباب رفع اليدين حذو المنكبين في
 التكبير والدليل على ذلك

صفحة	صفحة
٣٩٩	فرع في مذاهب العلماء في رفع اليدين للركوع وللرفع منه وهي مسألة مهمة جداً لان كل مسلم يحتاج اليها في كل يوم مرات متكررات لاسيما طالب الآخرة ومكثر الصلاة وحجج كل مع بيان مكاتها من الصحة والضعف وقد بسط القول في ذلك الشارح رحمه الله تعالى بما لا تجده في غير هذا الكتاب
٤٠٦	ويجب ان ينحني الى حد تبلغ راحته ركبته ويستحب ان يضع يديه على ركبته ويفرق أصابعه والدليل على ذلك
٤١٠	فرع حكم من ركع ولم يضع يديه على ركبته ورفع ثم شك هل انحنى قدرأ تصل به راحته الى ركبته أم لا
٤١١	فرع في مذاهب العلماء في حد الركوع واحتجاجهم لمذاهبهم بأدلة
٤١٢	فرع في كراهة التطبيق في الركوع المستحب أن يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثاً وذلك أدنى الكمال والدليل على ذلك من السنة الصحيحة
٤١٣	فرع في بيان الاحاديث الواردة في اذكار الركوع والسجود وبيان مكانها من الصحة والضعف ومن خرجها من أئمة الحديث
٤١٤	فرع قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد مكرهة وهو مذهب الشافعي والاصحاب وسائر العلماء ويؤيده الاحاديث الواردة في الباب
٤١٥	فرع في التسبيح وسائر الاذكار في الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد والتكبيرات غير تكبيرة الاحرام سنة ليس بواجب
٤١٥	فرع في معنى التسبيح لغة
٤١٥	مشروعية رفع الرأس بعد الركوع واستحباب قول سمع الله لمن حمده والدليل على ذلك
٤١٩	فرع في ان اشراط الاعتدال في صلاة النفل فيه وجهان في مذهب الشافعي فرع في مذاهب العلماء في الاعتدال
٤٢٠	مشروعية السجود في الصلاة وهو فرض والدليل على ذلك من كتاب الله وسنة رسوله
٤٢١	المستحب في السجود ان يضع ركبته ثم يديه ثم جبهته واتقه والدليل على ذلك
٤٢٢	فرع قال الشافعي في الام أحب أن يبتدى التكبير قائماً وينحط وكأنه ساجد
٤٢٤	فرع اذا سجد على كور عمامته او كفه ونحوهما فسجوده باطل
٤٢٥	فرع في مذاهب العلماء في وجوب وضع الجبهة والاتق على الارض
٤٢٦	فرع في مذاهب العلماء في السجود على كفه وذيله ويده وكور عمامته وغير ذلك مما هو متصل به وتأيد كل مذهبه بما صح عنده من الدليل
٤٢٦	بيان ان السجود على اليدين والركبتين والقدمين فيه قولان في المذهب وبيان اشهرهما
٤٢٩	فرع فيما لو تعذر وضع أحد الكفين او احد القدمين لقطع او غيره
٤٢٩	المستحب ان يجافي مرفقيه عن جنبه في

صفحة

صفحة

الصلاة وان يقل بطنه عن نخذه والدليل على ذلك

٤٣٠ مشروعية التفريق بين رجله في الصلاة والدليل عليه

٤٣١ اذا صلى وحده وطول السجود ولحقه مشقة بالاعتماد على كفيه ووضع ساعديه على ركبتيه ودليل ذلك

٤٣١ وجوب الاطمئنان في السجود

٤٣٢ المستحب ان يقول سبحان ربي الاعلى ثلاثاً في سجوده وذلك ادنى الكمال والدليل على ذلك من السنة الصحيحة

٤٣٤ يشترط لصحة السجود أن لا يقصد بهويه اليه غيره

٤٣٥ فرع في مسائل تتعلق بالسجود وهي ثلاثة

٤٣٦ مشروعية رفع الرأس من الركوع والسجود والدليل على ذلك

٤٣٨ فرع في الافعاء وبيان ماورد فيه من الاحاديث

٤٤٠ فرع في مذاهب العلماء في الجلوس بين السجدين والطمأنينة فيه

وجوب السجدة الثانية ودليله

٤٤٠ مشروعية رفع الرأس مكبراً

٤٤٣ فرع في مذاهب العلماء في استحباب جاسة الاستراحة

٤٤٤ فرع في مذاهبهم في كيفية النهوض الى الركعة الثانية وسائر الركعات

٤٤٦ عدم مشروعية رفع اليد إلا في تكبيرة الاحرام والركوع والرفع منه والدليل عليه

٤٤٨ ترجمة الامام ابن المنذر

٤٤٨ مشروعية صلاة الركعة الثانية مثل الاولى إلا في النية ودعاء الاستفتاح

٤٤٩ فان كانت الصلاة تزيد على ركعتين جلس

في الركعتين للتشهد وهو سنة

٤٥٠ فرع لا يمتنع للجلوس في هذه المواضع هيئة بل كيف للاجزاء وجد أجزاء

٤٥٠ فرع في مذاهب العلماء في حكم التشهد الاول والجلوس له

فرع في مذاهب العلماء في هيئة الجلوس في التشهد

٤٥١ بيان الحكمة في الافتراش في التشهد الاول والتورك في الثاني

٤٥١ فرع المسبوق اذا جلس مع الامام في آخر صلاة الامام فيه وجهان وبيانها

٤٥٢ فرع قال اصحابنا يتصور ان يتشهد اربع مرات في صلاة المغرب

٤٥٢ المستحب ان يبسط اصابع يديه على نخذه وفي اليد اليمنى ثلاثة اقوال وبيانها

٤٥٥ فرع في مسائل تتعلق بالاشارة بالمسبحة وهي خمسة

٤٥٥ مشروعية التشهد وأفضله ان يقول

الذنيات المباركات الصلوات الطيبات لله

الح والدليل على ذلك

٤٥٧ تفسير كلمات التشهد

٤٦٠ استحباب الاشارة بالمسبحة وعين لفظ التشهد

٤٦١ تكره زيادة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والآل على لفظ التشهد

٤٦١ مشروعية القيام الى الركعة الثالثة معتمداً على الارض بيديه والدليل على ذلك

٤٦٢ مشروعية الجلوس للتشهد الاخير وهو فرض ودليل كل

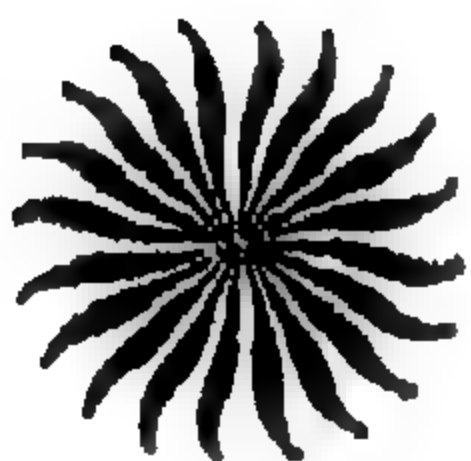
٤٦٣ فرع اجمع العلماء على الاسرار بالتشهدين وكرامة الجهر بها

٤٦٣ السنة في القعود للتشهد الاخير ان يكون متوركا فيخرج رجله من جانب ورکه

صفحة	صفحة
الامين ويضع يتيه على الارض	٤٦٤
ذكر الاحاديث الواردة في صيغ الصلاة	٤٦٥
على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة	٤٦٦
مشروعيته على الال	٤٦٧
فرع في بيان آل النبي صلى الله عليه وسلم	٤٦٨
المأمور بالصلاة عليهم	٤٦٩
فرع في مذاهب العلماء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير	٤٧٠
مشروعية الدعاء في الصلاة بعد التشهد	٤٧١
الاخير وبيان صيغته	٤٧٢
فرع في أدعية صحيحة بين التشهد والتسليم	٤٧٣
وفي غير ذلك من احوال الصلاة	٤٧٤
فرع في بيان حكم الدعاء بغير العريضة	٤٧٥
فيما يجوز الدعاء به في الصلاة	٤٧٦
مشروعية الجلوس في آخر الصلاة ذات الركعتين او الركعة متوركا والتشهد والصلاة	٤٧٧
على النبي صلى الله عليه وسلم وكراهية القراءة في التشهد	٤٧٨
فرضية السلام في الصلاة بعد التشهد الاخير	٤٧٩
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم	٤٨٠
مسائل تتعلق باحكام السلام	٤٨١
فرع يستحب أن يقول السلام عليكم ورحمة الله	٤٨٢
فرع في بيان الاحاديث التي وردت في السلام فيها	٤٨٣
فرع في شرح الفاظ الكتاب	٤٨٤
فرع في مذاهب العلماء في وجوب السلام	٤٨٥
فرع في مذاهب العلماء في استحباب تسليمته او تسليمتين	٤٨٦
نقل ابن المنذر اجماع العلماء على أن صلاة من اقتصر على تسليمته واحدة جائزة	٤٨٧
فرع يستحب أن يدرج لفظة السلام	٤٨٨
ولا يدرها والدليل على ذلك	٤٨٩
فرع ينبغي للمأموم أن يعلم بعد سلام	٤٩٠
الامام	٤٩١
فرع اتفق أصحابنا على أنه يستحب للمسبوق أن لا يقوم ليأتي بما بقي عليه إلا بعد فراغ الامام من التسليمتين	٤٩٢
فروع ثلاثة تتعلق بالسلام	٤٩٣
يستحب لمن فرغ من الصلاة ان يذكر الله تعالى والدليل على ذلك	٤٩٤
فرع يستحب ان يبدأ من الاذكار بحديث الاستغفار	٤٩٥
استحباب الذكر والدعاء للامام والمأموم والمنفردة عقب كل الصلوات بلا خلاف	٤٩٦
فرع المصافحة المعتادة بعد صلاتي الصبح والعصر بدعة	٤٩٧
فرع يستحب الاكثار من الذكر اول النهار وآخره وفي الليل وعند النوم والاستيقاظ	٤٩٨
يستحب للامام اذا سلم ان يقوم من مصلاه عقب سلامه اذا لم يكن خلفه نساء	٤٩٩
فرع جواز الاقتال للامام كيف شاء بعد الصلاة	٥٠٠
فرع قال أصحابنا ان كانت الصلاة مما يتنفل بعدها فالسنة ان يرجع الى بيته لفعل النافلة	٥٠١
والسنة في صلاة الصبح ان يقنت في الركعة الثانية وبيان صيغة القنوت وما ورد فيه من الاحاديث وتفصيل الحكم في ذلك بكلام مبسوط مشتمل على فوائد نفيسة	٥٠٢
حكم الصلاة على النبي ﷺ بعد القنوت	٥٠٣
فرع يكره اطالة القنوت كما يكره اطالة التشهد الاول	٥٠٤
ترجمة ابني رافع قبيع التابعي الكبير	٥٠٥
فرع في مذاهب العلماء في اثبات القنوت في الصبح	٥٠٦
فرع في القنوت في غير الصبح اذا نزلت	٥٠٧

صفحة	صفحة
٥١٤ في عدد نية الخروج من الصلاة محل	نازلة
خلاف وبيان ذلك مبسوطاً	٥٠٦ فرع في مذاهب العلماء في محل القنوت
٢١٧ فرع قال أصحابنا للصلاة أركان وأبواب	وحججهم في ذلك
وهيئات وشروط وبيان ذلك مفصلاً	٥٠٧ فرع في مذاهب العلماء في رفع اليدين في القنوت
٥١٩ فصل في مسائل تتعلق بصفة الصلاة	٥٠٧ فرع في استحباب رفع اليدين في الدعاء
وهي خمسة وبها يتم الجزء الرابع من	خارج الصلاة وبيان جملة من الأحاديث
كتاب شرح المذهب للإمام النووي	الواردة فيه
رحمه الله تعالى اهـ	٥١٢ فروض الصلاة أربعة عشر وبيانها تفصيلاً

(تمت)



فهرس الجزء الثالث من كتاب فتح العزيز شرح الوجيز للامام الرافي
رضي الله عنه مع التلخيص الحير للامام ابن حجر رضي الله عنه

صفحة

كتاب الصلاة	٢
الباب الاول في المواقيت	٢
الفصل الاول في وقت الرقاهية	١٢
الفصل الثاني في وقت المعذورين	٦٤
الفصل الثالث في الاوقات المكروهة	١٠٢
الباب الثاني في الاذان	١٣٥
الفصل الاول في محله	١٣٥
الفصل الثاني في صفة الاذان	١٣٧
الفصل الثالث في صفة المؤذن	١٨٨
الباب الثالث في الاستقبال	٢٠٦
الباب الرابع في كيفية الصلاة	٢٥٢



بيان صواب الخطأ الواقع في الجزء الثالث من كتاب فتح العزيز شرح الوجيز
للامام الرافي رضي الله عنه

صحيفة سطر خطأ	صواب	صحيفة سطر خطأ	صواب
٤ ٢ اليد	اليه	١٠٣ ٢ وقال ولا صلاة	قال لا صلاة
١٢ ١ الزاى الحاء والميم الزاى الى الحاء		١١٣ ٢ مارجي عمل	بارجي عمل
	والميم	١١٣ ١١ المأمور	المأمور به
٢١ ٣ الى ههنا	من ههنا	١١٦ ٢ مما بقلناه	مما نقلناه
٢٨ ١ أن التى	عن التى	١١٨ ٣ لوقت	كوقت
٣٣ ٧ شبه	تشبيهه	١١٩ ٢ لكل أحد فيه	وان قلنا بالثاني فهل
٣٦ ٢ خلاف	خلاقا	وجهان	يجوز ذلك لكل أحد
٣٨ ٢ ووجهين	وجهين	فيه وجهان أحدهما نعم	
٥٣ ٤ ان الامر	لان الامر	١٢٠ ٣ لا يشمل لكل	لا يشمل الكل
٥٥ ٣ بمروطن	بمروطن	١٢٢ ١ أولم	وَم
٥٦ ٣ ولا يعنى	ولا تتنى	١٢٦ ٢ أو صلى به	أو صلى أية
٦٠ ٥ أبى حنيفة بوخر أبى حنيفة في يوم		١٢٨ ٢ انعقاد سامع	انعقادها مع
	الغيم يؤخر	١٣٠ ٨ وقتا يا بانقراده	وقتا بانقراده
٢١ ٥ في المعنى	في المضى	١٣١ ١ حال الى الطلوع	وبنتظم ان نظم
٦٢ ١ ادرك من العصر	ادرك ركعة من العصر	حاله الطلوع اليه	
٦٨ ١ أو أفاق المجنون أو طهرت		١٣٢ ١ وعليه ماروي	وعليه حمل ماروي
	او طهرت	١٣٦ ١ ان الاذان الى	ان الاذان دعاء الى
٦٨ ١ مضى إمكان زمان مضى في حال السلامة		الصلاة	الصلاة
	من حال السلامة	١٣٦ ١ اعلام	واعلام
٧٤ ٣ ذلك لان	ذلك القدر لان	١٣٦ ٤ في ثلاثة مواضع	في ثلاثة اصول
٧٥ ٤ وأزال	واذا زال	١٣٦ ٧ ولذلك	وكذلك
٨٢ ٥ انه يجب لان	انه يجب الاعادة	١٣٨ ٥ لو أصقرو	لوأصغروا
٨٩ ٦ واذا حاضت	قاذا حاضت	١٤٣ ٢ اقتبس منه المصنف	اقتبس منه المصنف
٩٢ ٥ وكون كل واحدة	ولان كل واحدة	١٤٤ ٤ لكن لم يرد	لكنه لم يرد
٩٧ ٣ فيجب على الاباء	فيجب على الاباء	١٤٤ ٤ يرجو حضور	يرجو حضور جمع
	والامهات	١٤٤ ٤ من أين يؤخذ	من أين اخذ
٩٧ ٣ تعليم الطهارة	سليم الاولاد الطهارة	١٤٦ ٥ فليس	فليس للتقيد
١٠١ ٤ لان سقوط قضاء	لان سقوط الصلاة	١٤٧ ٧ ومحرم عليها	وبمحرم عليها

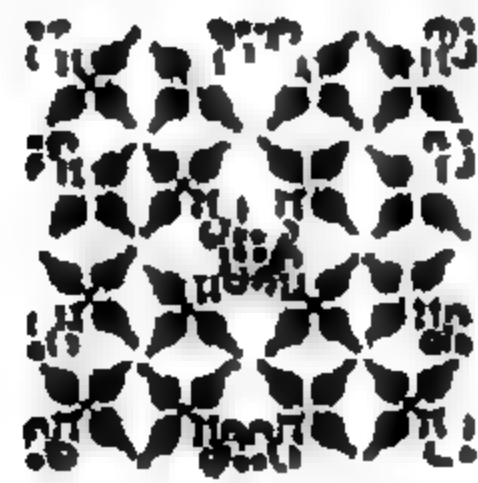
صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
١٦٩ ٢ الى شيء	الى الشيء	١٣ انه يسجد	انه يسجد
١٧٠ ٢ وحكاه	وحكاهما	٢١٧ ١٤ عن طبقاتهم	على طبقاتهم
١٧٣ ١ اذان	في اذان	٢١٨ ١ وهل يجمعها	هل يجمعها
١٧٧ ١ ولم يستدر	ولم يستدر	٢١٨ ٨ ون في التشهد	ولا في التشهد
١٧٨ ٤ وهنا	وهما	٢١٨ ٢١ بان الظاهر	لان الظاهر
١٨٣ ٦ ان الظن	على ان الظن	كأثقله الامام	كما أثقله الامام
١٨٤ ٢ أتى	أتى به	٢١٩ ٣ القبلة بدل	القبلة يكون بدلا
١٨٥ ٨ والعراقيين قال	والعراقيين قالوا	١٦ الى القبلة ان كان	الى القبلة وينزل
١٨٥ ٧ في هذه الصور	في هذه الصورة	راكبا	ان كان راكبا
١٨٦ ٨ وان لم يجوز	وان لم يجوز	٢٢٠ ١٣ في سجوده	نسخة في جلوسه
١٩١ ٧ والا ساءت	والا ساءت	٢٢١ ٩ ولوجع تراها	وكذا لوجع تراها
١٩٦ ٦ في اجازة	في اجارة	٢٢٢ ١٢ وصاحب التهمة	نسخة وصاحب
١٩٧ ٤ وفيه وجد	وفيه وجه	التهديب	
٢٠٠ ٢ ان الوقب	ان الوقت	٢٢٣ ٣ انما يكتفى الجهة	انما يكتفى بالجهة
٢٠٢ ٦ بأن يقيموا معاً	بأن يقيموا معاً ايضاً	٥ المستقبل اليسير	الاستقبال يسير
١٠ من ذلك الا انهم	من ذلك انهم	٢٢٤ ٧ التي لا بدى	التي لا يدري
٢٠٦ ١ ونعم	نعم	١٦ ولم يجعل قبله	نسخة ولم يجعلوا قبله
٢٠٧ ٣ وبدلا	ولا بد	٢٢٧ ١٤ لا تنتهي	لا تنتهي اليه
٢٠٧ ٤ والقبلة المستقل	القبلة والمستقبل	٢٢٨ ١٠ اظهرها	اظهرها
٢٠٨ ١٤ على ما لا يصلح	على ما يصلح	٢٢٩ ١٥ تخير	تخير
٢١٠ ١٤ واذا وقعت	واذا وقعت	٢٣٠ ٩ من وجد عن لا يخبره	من وجد عن لا يخبره
٢١١ ٤ المرور ودي	المرور وذى	٢٣٣ ٢ بما مثله	بما فله
١٤ الثانى ان الانسان	لنا أن الانسان	٢٣٣ ٧ وكلف التوجه	أو كلف التوجه
٢١٢ ١٠ متفلا	مستقبلا	٢٣٧ ١ ان لا توجب	الا نوجب
١٢ فهل يشتمل	فهل يشمل	٢٣٨ ٦ الى خمس	الى جهتين
٢١٣ ١٠ واما يكون	واما أن يكون	٢٤٠ ٩ ظنا	ظنا
٢١٤ ٧ الصور	الصورة	٢٤٣ ١٤ المشتد	المستند
٢١٤ ١٧ لا بد	فلا بد	٢٤٤ ٢ على وهذه	على هذه
٢١٥ ١٦ وان عاد	فان عاد	٢٤٧ ١ ولا تغير	ولو تغير
٢١٦ ٥ صرف الرجل	صرف الرجل الرجل	٢٤٨ فقال	فقال له
٢١٦ ٦ واراد ان الظاهر	وان اراد ان الظاهر	٢٥١ ١ كتحيرا المجتهد	نسخة كتغير
٢١٦ ٨ والامر على ما ذكرناه	فالا مر على ما ذكرناه	اجتهاد المجتهد	

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٣ ٢٥٤	بالمشتمل عليها	٨ ٢٩٦	وكما يجوز
٨ ٢٥٥	اولا افتقرن	١٢	شيوخ الاصول
١٠	تعبيرا	١٢	نسخة شيوخ
١١ ٢٥٦	ولولم يتعرض لها	٢ ٢٩٧	قدرة القيام
٢٢ ٢٥٧	من تأخروقتها	١٣ ٣٠٢	ولم يداركه
١٥ ٢٥٩	ما يناقض	١ ٣٠٣	يقعد ولا يقرأ
١٤ ٢٦٠	لا وفرق	١ ٣٠٩	ويأى
١٩	تكرير الركوع	٣	فاتحة الكتاب
	والسجود	٦ ٣١١	وغلطه فيه
٣ ٢٦٣	نية الصلاة	٧	لا يسمع
٥	ركعات التراويح	٢ ٣٢٣	كونها مستقلة
	التراويح	٦ ٣٢٤	بعد القطع
١٧	وانما المراد	٤ ٣٢٩	حكينا عن
٢ ٢٦٥	وهى قصد		الحادي
٢ ٢٦٨	على انه لا يجوز	٣ ٣٣١	اولاه
٢٤	الشيخ أبو محمد	٢ ٣٣٧	فيرعى
١ ٢٧٤	في إحدى الروايتين	٤ ٣٣٨	لا يرعى
	عنه	٦ ٣٤٤	وهذه الكلمات
٢ ٢٨٣	الخلي باقى	١ ٣٧٣	لقصده الركوع
١٨ ٢٨٤	فان الوقوف	١ ٣٧٧	في خفض
٢١	خلافا لابي حنيفة	١ ٣٩٦	ثم الزائد على ادنى
	حيث قال لا يلزمه		الكمال من سبع
	القيام		تسبيحات الى
١٠ ٢٨٥	عدم الثانى		احدى عشرة
١١	فى ممكن		وأوسطه خمس
١٤	رى	١ ٤٦٩	وعلى التقدير
١٧ ٢٨٧	عن لك	٤ ٤٨٩	بين الركعتين
١٠ ٢٨٨	مؤدية للعرض	٣ ٤٩٣	ترجمة الاذكار
٢ ٢٨٩	لو وجب ايماء	٩ ٤٩٧	المذبحة
٣	كقوله	٤ ٥٠٠	يحركها
٣ ٢٩١	اتى بها	٣ ٥٢٠	من حديث
١٣ ٢٩٥	بمقادير يديه	١٢ ٥٢١	نسخة وكيف

﴿ بيان صواب الخطأ الواقع في الجزء الثالث : من كتاب التلخيص الحبير ﴾
في تخريج أحاديثه للحافظ ابن حجر ﴿

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٢١ ١	وأشار إلى المشرق	١٦٦ ٤	قأحذم
٢٨ ٣	عبد العزيز حبيث	١٦٨ ١	القدا
٣٠ ٢	فإذا صليتم	١٧٤ ٣	عناس
	للعشاء	٨	ان ياذن له
٥٣ ٦	ابن نعيم	١٧٥ ٣	نلال
٦٠ ١	من أبي محذورة	٥	ان للنبي
	من حديث أبي محذورة	٧	على القيت
٩٧ ٣	سيرة	١٧٨ ٤	لم يسمعه
١٠٥ ٣	الصنابحي	١٨٣ ٢	عن وهيب
١١٠ ١١	مثل ماورد	٢٠٠ ٢	لا ستموا
١١٧ ٧	عن يحيى ابن سعد	٢٠٣ ٦	الذي وعدته
١١٩ ١	عن وائلة	٢٠٤ ١	قال النبي
٢	عن سليمان	٢٠٦ ١٢	والاقامه
١٢٠ ٣	الجعني	٢٠٨ ٢	فلا ينسخ
١٢٩ ٨	أقطع	٢٠٩ ١٥	وصرخ
١٣٢ ٥	ثم	٢١١ ١٠	السجدين
١٣٤ ٤	يلزمها	٢	غن عن ابن عمر
٩	أبو بكر	٢٦٥ ٥	عن أبي يحيى القتات
١٠	من الصحابة قال	القتات	عن مجاهد عنه
	بهما		وأبو يحيى القتات
	قال وجريناه	٧	ذلك
	وعن هامة من	٩	يذكره
١٣٧ ١	واسقط	١٣	الصلاة وهو عنه الصلاة بالتكبير
١٤٥ ٢	وصلاة		وهو عنه
١٢	خلقه	٢٦٧ ٥	يكبر الله اكبر
١٤٩ ١٢	اليزار	٢٧٠ ٥	سمعه فعليه
١٥٤ ١	هو الصحيح	٢٨٤ ١	من يريده
١٦٣ ٨	ويؤيد		من الرداء

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٢٧٤ ٩ مسعود	مسعود به	٣٣٥ ٣ خمس عشرة	خمس عشرة آية
١٧ طري	طريق	٢ جمع	حميد
٢٨٢ ١ يغسل	يرسل	٣٦٦ ١ دبود	داود
٢٨٩ ١ العيقي - حميد	العيقي حميد	٣٦٧ ١ للانلاري	للانصاري
٢٩٢ ٢ سجوده	سجوده	٣٧٧ ١٤ أبو تميم	أبو تميم
٢٩٣ ٥ غاد	عاد	٣٨١ ٢ فوضبع	فوضع
٢٩٩ ٥ على ظهر	صلى على ظهر	١٩٣ ١ ثم	ثم
٣٠٠ ٣ وان يجر احده	وان يجره أحد	٣٩٤ ٩ محمد بن أبي ليلى	محمد بن عبد الرحمن
٣٠٦ ٢ تموده	تموده	ابن أبي ليلى	
٣٠٩ ٦ عباة	عبادة	٤٦٠ ١ غير	غير
٣١٧ ١ ولم يرفعه	ولم يرفعه	٤٩٩ ٨ يابن عمر	ابن عمر
٥ نوح	نوح	٥٠٣ ٥ والثناء	والثناء
٣١٨ ١ محقجاً	محتجاً	٩ نقاب	نقات
منيتة	منيتة	٥١٠ ١ عند	عند
٢ اثبتوها	اثبتوها	٥١٤ ١٤ شامتني	عامتني
٤ هم السبع	في السبع	٥١٥ ١٨ عن نشهد	عن تشهد
٢٣٥ ٢ وقال	أو قال		



بيان صواب الخطأ الواقع في الجزء الثالث من كتاب المجموع شرح المذهب
للامام أبي زكريا محي الدين النووي رضى الله عنه

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٢ ٧ فاسده	١٩ ١٢ يقع	٢ ٧ فاسده	١٩ ١٢ يقع
٣ ١٨ يأيها المزمّل	٢٠ ٩ وايك	٣ ١٨ يأيها المزمّل	٢٠ ٩ وايك
٥ ١٢ يتصل بها	١٥ مثال	٥ ١٢ يتصل بها	١٥ مثال
٢٠ مالم يعلم وجبها	٢٢ ١٥ فعناه بالاجماع	٢٠ مالم يعلم وجبها	٢٢ ١٥ فعناه بالاجماع
٦ ١٥ عن الغرض	٢٣ ٤ انما بقاؤكم	٦ ١٥ عن الغرض	٢٣ ٤ انما بقاؤكم
٢٠ التحق	٢١ أطول منه	٢٠ التحق	٢١ أطول منه
٨ ١٧ ردة المرتدجون	٢٥ ٣ لسته	٨ ١٧ ردة المرتدجون	٢٥ ٣ لسته
٩ ٤ ولعارض	٢٧ ٣ من العصر	٩ ٤ ولعارض	٢٧ ٣ من العصر
٩ ١٠ وانما	٢٨ ٩ وان آخر	٩ ١٠ وانما	٢٨ ٩ وان آخر
١٠ ١٥ سعيد	٣١ ١٦ وإقام	١٠ ١٥ سعيد	٣١ ١٦ وإقام
١١ ١١ وهنا	٣ فمن آخر	١١ ١١ وهنا	٣ فمن آخر
١٢ لوجب	٦ ان يجب	١٢ لوجب	٦ ان يجب
١٣ ١ لا لانه	١٥ اليندنجي	١٣ ١ لا لانه	١٥ اليندنجي
٤ القتال	٣٣ ٨ اصطاحت	٤ القتال	٣٣ ٨ اصطاحت
٥ المصلين	٣٧ ١٦ بين	٥ المصلين	٣٧ ١٦ بين
٦ فقتل	١٧ نيسابور	٦ فقتل	١٧ نيسابور
١٤ تناول	٣٩ ٢ وممن صح	١٤ تناول	٣٩ ٢ وممن صح
١٨ القنيم	٤١ ٣ نصف الليل	١٨ القنيم	٤١ ٣ نصف الليل
١٥ ٥ رواه	٤٤ ٨ ومما يستدل به	١٥ ٥ رواه	٤٤ ٨ ومما يستدل به
١٩ لتحقيق		١٩ لتحقيق	
٢٢ لا يقتل	٤٧ ١٤ في أولا	٢٢ لا يقتل	٤٧ ١٤ في أولا
١٦ ١٧ والكفر	٥٢ ٩ قلت كم	١٦ ١٧ والكفر	٥٢ ٩ قلت كم
١٨ ١٢ مثله	٥٥ ٣ حنيف	١٨ ١٢ مثله	٥٥ ٣ حنيف
١٦ ظله	٨ لنا	١٦ ظله	٨ لنا

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٥٦ ١ تقديمها	أن تقديمها	٨٣ ١١ الصلاة	للصلاة
١٤ برزة	نسخة هريرة	٨٤ ١٤ وأقام وأقام	وأقام
١٩ اسنق	اشق	٨٥ ٢٠ به يعتد	انه يعتد
٥٧ ١٥ أجزاء	اخرت	٨٦ ١ بأذانه أم لا	بأذانه بلارفع أم لا
٦١ ١١ كلام	بسطة كأنهم	٨٧ ١٥ قال ابن خزيمة	نسخة وابن خزيمة
٦٥	وبعضهم وجبين وبعضهم يحكيها	٢٤ أو مع	أوقع
	وجبين	٨٨ معوف	معروف
٦٧ ٤ علي ادراك	علي ما أدرك	٢٦ أذنا	أذاننا
٦٩ ١٠ برسول	يارسول	٩٠ ١٨ المذهب	المذهب
١٤ والبدوءة ممدودة	والبدوءة بضم	٩٢ ٤ في الصحيح	في الصحيح
	الباء والادل	٧ أله يكره	انه يكره
	وبعدها همزة	٩٦ ١ بثنية	بثنية
	ممدودة	١٠ دوام	روايه
٧٢ ٢ أو جهل	وجهل	١١ تنبيهها	تنبيهها
٧٢ ١٧ ظلم	مظلم	٩٨ ١٥ الإقامة ترفع	الإقامة لا ترفع
٧٤ ١٢ وفراية	ورفاية	٩٩ ٢ الي أبي عيسى	نسخه الي عيسى
٧٥ ٦ الجوهري	نسخة الهروي	٧ فيقولها	فيقولها قصداً
١٠ الكلام	الكامل	١٠ أم لا يصح	أم لا لا يصح
١٧ ثم ذكر	نسخة ثم كرر	١٢ علي هذا	نسخة علي هذا
٢٣ روى عبد الله	روى عن عبد الله		الشافعي
٧٦ ١٦ أرى	رأى	١٠١ ٧ البيهقي باسناد	نسخة البيهقي وهذا
٧٧ ٢٠ سليم الدارمي	سليم الرازي	١٠٢ ٢ غيره	غيره
٧٩ ٢٠ ومنهم وثقه	ومنهم من وثقه	٣ مجنون	نسخة محبوب
٨١ ١٧ غيره	عن غيره	١٠ بآانه	بأذانه
٨٢ ١٢ وفي الأذان	في الأذان	١٩ ثم الاقرب	ثم من الاقرب
١٣ تركا	تركها	١٠٣ ٤ الححيحين	الصحيحين
١٧ صلاة	اصلاة	٥ حمذورة	محذورة

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
١٠٣ ١٤ صاحبي	صحابي	في أول الباب أما حكم	
١٠٦ ١٥ الخراسانيين انه	نسخة الخراسانيين	٢٤ ١٢٢ صدى به	صدى بن
	ونقله أمام الحرمين	٤ ١٢٦ كبير	كثير
	عن الاكثرين انه	٣ ١٢٨ أحدها	إحداها
١٠٨ ٨ قام	وأقام	١٢ ١٢٩ بقوله	يقول
١٠٩ ٢ بماء	بماء	٩ ٩٣. وأنهي	وانها
١٠ كلام	كلامه	١٠ لمؤذن	لمؤذنه
١٢ ضم الياء	ضم الراء	١ ١٣١ مطر	مطر
زوجته	درجته	١٣ ١٣٣ حرج	من حرج
١١١ ٢ من ورواية	من رواية	٤ ١٣٦ ولم يلوث	ولم يلوث
١٠ الخدي	الخدي	٦ ١٣٧ فقط	قط
١٧ كلامي	نسخة صوتي	١ ١٣٩ فرع في	فرع
١١٥ ٦ تؤثر شبهة	قوت شبهة	٤ ١٤١ علمائكم	علمائكم
١٦ بالله	نسخه بالله العلي العظيم	٦ الوشمة	الواشمة
١١٦ ٢٠ سأل لي	نسخة سأل الله لي	٩ ١٤٥ لا يجوز	نسخة الجواز
١١٩ ٥ قال صدق	قال ولو قال صدق	٧ ١٤٨ بحركة	بالحركة بحركة
٧ قمها	أقمها	١١ ١٥١ عفيه	عليه
١٢٠ ١٠ تدرك	تدارك	٩ ١٥٨ الام لا تصح	نسخة الام تصح
١٨ وصل أذان	في نسخة أوصل	الاملاء تصح	نسخة الاملاء
	الاذان	لا يصح	لا يصح
١٢١ ١ الشرح اما حكم الشرح حديث	عبد الله بن زيد	١٧ ١٦٤ الارض	نسخة الارض واحتج
	هذا رواه أبو داود		أصحابنا باجماع
	باسناد صحيح وروى		المسلمين قبل هؤلاء
	الترمذي بعضه بطريق	١١ ١٦٧ السترة	المخالفين وباحاديث
	الى أبي داود وقال	١٤ ١٦٨ بعورة	السره
	حسن صحيح كما تقدم		بعورة والثالث
			ما ينكشف في حال

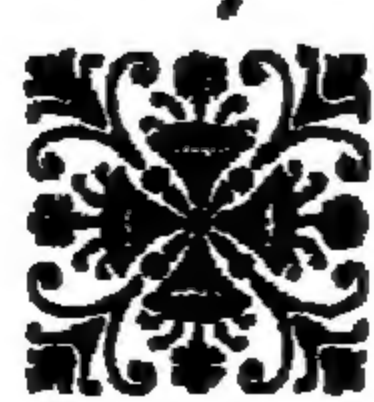
صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
	خدمتها وتصرفها	١٥ إنشاء	ان شاء
	كالرأس والرقبة	٢٠٠ ٢ مبنية	مبنية
	وطرف الساعد	٢٦٥ ١٢ القولان	نسخة طريقان
	ليس بعورة	٢٢٢ ٨ كا	كان
١٦٩ ١ الصلاة وعن	الصلاة لان معظم	٢٣٠ ٨ حكاة	حكيناها
	احكام الرق	٢٣٣ ١٢ أبا علي	أبا عبد الله
	جارية عليه وحكي	والتقسيم	نسخة والتعليل
	أصحابنا عن مالك	٢٣٤ ١ الخراسانيون	الخراسانيون
	واحمد ان ام الولد	١٣٦ ١٨ القولين	نسخة الوجهين
	كالخبرة في الصلاة	٢٣٨ ١٤ بطايات	بطايات
	وعن	٢٣٩ ١٠ تنفل	تنفل
١٦٩ ١٠ ورواية	وهي رواية	٢٣٩ ١١ المتقدمين	المتقدمين
١٧١ ١٩ ضيقة	ضيقة	٢٤٤ ١ ذكرنا	ذكرنا ذلك
١٧٤ ١٠ طرق	طرفه	٢٥١ ٢ الخبران	الخبران
١٧٥ ١٠ عمر بن أبي سلمه	عن ابن أبي سلمه	٢٥١ ١١ القطع	القطع
١٧٨ ١٩ الاسيال	لا إسيال	٢٥١ ٢٤ هذا هذا	هذا
١٨٩ ٩ الال	الاول	٢٥٤ ٣ البيهقي	قل البيهقي
١٨١ ١٥ الدبر	والدبر	٥ قال	فسأل
١٨٣ ١٢ كا	كا	١٢ العوام	نسخة ابن العوام
١٨٦ ٩ للمفرد	للمفرد	٢٦٣ ٣ لميل	نسخة ليتكىء
١٨٧ ٤ القدرة بحال	القدرة في الدافلة	٢٦٩ ٢ اصحابنا به	نسخة العلماء هما
	والسترة لا تسقط		سواء
	مع القدرة بحال	٢٧٦ ١١ عندنا	نسخة عندي
١٨٨ ١٤ الوجوب	وجوب	٢٧٧ ١ عه فان نوى	عنه انه ينظر اوجها
١٥ سنها	سفيها		فان نوى
١٩٠ ٤ يقربا	يقربوا	٦ فيه ولونوى	فيه كذا نقل اصحابنا
١٩٢ ١٤ الرسل	الرميل		الاجماع فيه ولونوى

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
١٨ باللسا	باللسان	٣٠١ ٢ قياسم	قياسهم
٢٧٩ ٦ كزيه	لايجزيه	٣ أ كبر عندنا	الأكبر عندنا
٢٨٠ ٩ بلا خلاف وقد	بلا خلاف لتلاعبه	الأكبر بالاجماع	أكبر بالاجماع
هذا كلام الرافعي	٣٠٩ ١٤ الرابع حالة الركوع الرابع حالة السجود	٣٠٨ ١١ في التعليق	التعليق
وهذا الالتزام الذي	٣٠٩ ١٣ في عمل	٣١٣ ١٣ موالسنة	من السنة
ذكر حكمه صحيح	وقد	الكف على الكف	نسخة الكف على
٢٨١ ٧ الفريضة	في الفريضة	الأكف	الأكف
٢٨٢ ٢ فعلم	فعلي	٣٩٥ ٩ عبيدة	عبيد
٢٨٣ ٧ السنجي	نسخة البندنجي	٣٩٨ ٢ بالنسبة	بالنسبة
٢٨٥ ٩ الصلاة	نسخة الصوم	٣ الخطابي	الخطابي
٢٨٦ بطل وفرضه	بطل فرضه	٣١٩ ٦ الفاتحة	والفاتحة
٢٨٧ ١ في هذه	هذه	٣٢٠ ٦ يتعجد	يتعجد
٢٩٠ ٢ يقل ولم	ولم يقل	٩ متصلا والفاخرة متصلا	متصلا
٣ الزهيري	الزهري	٣٢٢ ٩ القراء	القراءة
٢٩٢ ٤ دود	داود	٣٤٤ ٦ يشهدا	يشهد له
١٩٣ ٣ أبو محمد	أبو حامد	٣٤٩ ٨ أ. مرفت أم	اسرفت الصلاة أم
المروزي	المروزي	٣٥١ ٥ بما احتج	بما احتج
٩ مع مع القدرة	مع القدرة	٣٥١ ١٤ سكتة	سكتة
٢٩٤ ١٠ قاتموا	قاتوا	٣٥٥ ١٦ لان من رواية	لانه من رواية
١٦ الحرمين في	الحرمين احوال في	٣٥٦ ١١ ولا صحة	ولا حاجة
٢٠ فيه مواصلاته	فيعلموا صحة صلاته	٣٦٠ ٨ رسول الله عليه	رسول الله صلى الله
١٩٦ ٢ المأموم	نسخة المسبوق	عليه	عليه
٦ نفلا	نسخة فرضا	٣٦١ ٧ كل الركعات	في كل الركعات
٢٩٨ ١٥ ويكون باقي	ويكون باقي	١٥ عبد الله عبيد الله	عبد الله بن عبد الله
٢٩٩ ٤ ويمده	نسخة ويبينه	٤٦٢ ٥ نه	أنه
٧ يصل الركن	يصل الى الركن		

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٣٦٤ ١٦ غيرها	وغيرها	٣٧٦ ١٣ يحظ	يحفظ
٣٦٥ ٢٠ وسعيد بن جبير	وسعيد بن جبير	١٤ بيه	نيه
٣٦٨ ٢٦ ومنهم قال	ومنهم من قال	٣٨٠ ١ وأبو داود	وداود
٣٢٤ ١٤ شيء	نسخة سجود	٣٨٣ ٣ بطول	بطولي
	سهو	٣٨٤ ٤ طول	طولي
٣٢٥ ٢ منفرد ومضطجع	نسخة ومنفرد	٣٨٥ ٧ ودليله	جاز ودليله
١٢٦ ١١ الله	الله عنه	٣٨٦ ١٩ الماسر خسي	الماسر جسي
٣٢٩ ٣ حسن وعن	حسن ورجاله ثقات	٣٨٧ ٢٢ له	له القولان
	كلهم وعن	٣٨٩ ١٦ رضي رضي الله	رضي الله
٣٣٢ ١٦ السيد يحيى	البندنيحي	٣٩٣ ٢٤ عن	من
١٩ بنجاسة	أو صلي بنجاسة	٣٩٧ ٤ احد عشر عشر	احد عشر
٢٠ القبلة	القبلة يقين	٣٩٨ ١٣ المأمونين	المأمومين
٣٣٦ ١ يحمره	بحمرة	٣٩٩ ١٩ عباد	عباس
٣٣٧ ١٤ المطلوب	والمطلوب	٤٠١ ٥ بين الركوع	من الركوع
٣٣٨ ٤ قرآنا	قرآن	١٧ ورفع	ورفع
٦ بين	لم يبين	٢٦ وروى	روى
٣٤٠ ١٤ وإجماعهم	وإجماعهم فلا نسلم	٤٠٢ ٢١ ولم يرو	قال ولم يرو
	اجماعهم	٤٠٣ ١٤ ولو ذهب	ذهب
٣٤٢ ٦ اجتمع محمد	اجتمع آل محمد	٢١ علام ما	علام
٣٤٣ ١ يعتقدونها	لا يعتقدونه	٤٠٤ ١٧ لم يرووا عن النبي	لم يروا النبي
٣٦٩ ١٦ رجال	رجاله	٤٠٥ ١٣ ترفع	رفع
١٨ عن عنبس	نسخة عن حجر	١٤ ابن خليل	ابن حنبل
	ابن عنبس	٤٠٦ ٢٠ فلم يذكرها مع	فلم يذكرها الترمذى
٣٧٠ ١٣ أبي الفضل	نسخة ابن الفضل	الترمذى	
١٤ ل	ل	٤٠٧ ٢١ أبي طيبة	ابن طيبة
٣٧٢ ٢٠ الاير	الامير	٤٠٨ ٤ وهو مصعب	مصعب
٣٧٣ مذهبها	مذهبنا	١٦ وأكل	وأكله

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٤١٠ ١٢ واحتج	واحتج له	٤٤٣ ٢٥ فلولو	فلولم
١٣ فعالي	تعالى	٤٤٧ ٢٠ مثله	مثل
٤١١ ٤ بينها	بينت	٢٣ وابى حد	وابو حيد
٤١٣ ١٤ اللهم لك	اللهم ربنا لك	٤٤٨ ٨ بين	من
١٧ سبح اسم	فسبح باسم	٤٤٩ ١٧ من	بين
٤١٤ ٨ ان قرأ	ان أقرأ	٤٥٤ ٥ قصص	قبصص
١٦ وجور	وجهور	٤٥٨ ٢٠ عمر	ابن عمر
٤١٦ ١٦ لان لاستغناؤه	لاستغناؤه	٤٦١ ٦ أوجيناها	أو أوجيناها
٢٦ واجب	وجب	١٢ على الرسف	على الرصف
٤١٩ ١٤ يقتصر	يقتصر المأموم	٤٦٤ ٣ ابن عجرة	ابن عجرة
٤٢٠ ٥ الحاليين	الحالين	١٤ صل محمد	صلي علي محمد
٤٢١ ٢٦ ويضعفه	ولم يضعفه	٤٦٦ ١ غيره	وغيره
٤٢٢ ٥ من البيهقي	بين البيهقي	١٥ عن الازهرى	عنه الازهرى
بغير هذا	بغير هذا اللفظ	٣ الذى	الذين
٤٢٣ ١ الابرار	الابرار	٦٦٩ مما	بما يريد
ابن ثلاثة	ثلاث	٤٧٠ ١١ يستعيد	تستعيد
٤٢٤ ٨ بعصاه	بعصاة	٤٧٥ ٦ أحكام	حكم
٤٢٥ ١٩ رواه	ورواه	٤٧٦ ٢ أو سلام عليكم	أو سلام عليكم بغير
٤٢٩ ٣ وبعض	أو بعض	تنوين	
٤٣١ ١٨ يسد	يسجد	٦ جماعة الخراسانيين جماعة من	الخراسانيين
٤٣٥ ١٦ الا تكون	ان تكون	٩ فقط	قد
٤٣٧ ٢٢ لم يذكر	لم يذكره	٤٧٧ ٥ للسهو ثانيا	للسهو وسلم ثانيا
٤٣٩ ٩ الاقصاد	الاقعاء	٧ في الثانية	في الثالثة
٢٣ وتحقيها	وتخفيفها	١٢ هذه	هذه النية
٤٤١ ٢٢ بنى	هى	٢٢ تمام آخر	تمام
٤٤٢ ١٦ ويجوز	ونحو	٢٥ كذا	خداه
٢١ وليس معارض	وليس له معارض		

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٤٧٩ ٣	بينها الطبراني	نسبها الطبراني الي	٤٨٣ ٧
٦	تحريرها	تحريرها	
٤٨٢ ٣	قاله ابن عمرو	قاله ابن عمر	
٥	قال ابن عمار	عمار	
٤٨٣ ١٦	من الاولي	من الصلاة	
٤٨٤ ١	يسلم	أن يسلم	
٢	يعد	بعد	
٤	متعمداً	متعمداً عالماً	
١٥	بطلت صلاقه	بطلت صلاته الظهر	
٢٦	وغيره	وغيره	
٤٨٥ ٥	أرضى	أيضاً	
	اعلم	وكنيت أعلم	
١٣	لا شريك له الملك	لا شريك له الملك	
١٥	يهال	يهال بهن	
٢٣	عنهم	عنه	
٢٣	وبفتح الدال	بفتح الدال	
٤٧٧ ١٨	في الحديد (١)	في الحديد وهذا	
	ثلاث	غريب وما أظنه	
	ثبت	ثبت	
٢٠	ولو ثبت قاتنها	ولو ثبت فله تأويلات	
	وثلاث سنذكرها	سنذكرها	
٤٧٨ ٨	ولكل منهم	ويستحب لكل	
	منهم	منهم	
		ويسمع	
		ويجتمع	



٢٥٢٥٨

رأى

